









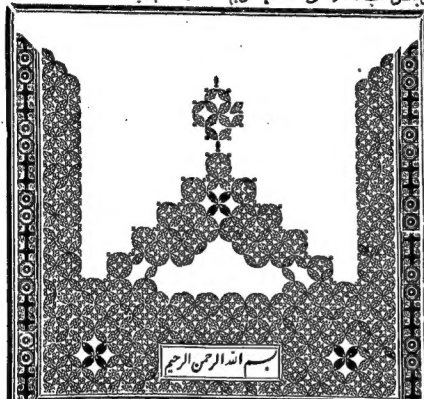


الجزء الخامس من شرح المحدث الجوهري الفاضل  
المحقق سيدي أبي عبد الله محمد الطرشي  
على المختصر الجليل للإمام أبي  
الضياء سيدي  
خليل

٢

وبها منه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره واوانه العلامة الشيخ  
علي العدوي أعفد الله الجميع برحمته واسكنهم بفضل فضيلته

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴿١﴾ (قوله يجاذب الحضانة الخ) أى يتجسّم بما  
 وصحبها أى طلبتم ما يطلبها هذه أحقيقة اللفظ وليس مراداً لأن الواقع أن النكاح طالب لها لا معلوب لها والبيع بالعكس  
 فاذن إرادته التعلق والمعنى والمائة الخ بالحضانة أمران ولما تسن من ذلك أن النكاح سبب فيها ناسب فقد عه عليهم أن البيع  
 مسبب منها ناسب تأخره (قوله قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام بالفتح ما يشاء به انتهى ويصح أن يقرأ بالسكون والمعنى  
 يتعلق بهما نظام العالم كما يسبقه قدام بعض كتب اللغة والمعنى عقدان يتعلق بهما معاش العالم وفيه إشارة إلى أن النكاح من



باب القوت (قوله إذا كانت عينا)  
 أى النسقة بمعنى المتفق وقوله  
 ونحوها أى كالمرضى (قوله  
 وهو) أى مائة قوامه ولا يصح  
 ترجيع الضمير للتصديق (قوله  
 على طريقة المتأخرين من أهل  
 المذهب) وأما طريقة المتقدمين  
 فبالعكس (قوله فى الربع الثانى)  
 وأما الربع الأول فهو ربيع  
 العبادات الصلاة وتوابعها  
 والزكاة والصوم وتوابعه  
 والحج (قوله والبيع وتوابعه  
 فى النصف الثانى) أى فى الربع  
 الأول من النصف الثانى والأجرة  
 وتوابعه فى الربع الثانى من  
 النصف الثانى وانظر ما وجب

كون الوديعة والعارية والمساواة  
 ونحو ذلك من أنواع البيع دون  
 الأجرة والجسدود والوقف  
 والهبة والقضاء والشهادة  
 ونحو ذلك من أنواع الأجرة  
 دون البيع (قوله ويجعرفة  
 أحكامه) توضيح لما قبله (قوله  
 لعدم الحاجة) أى الاحتياج  
 إليه أى كثرة الاحتياج إليه  
 (قوله والسوى) هى نقص  
 الحاجة وكان التعبير عنها بالسوى

### ﴿باب ذكر فيه البيع﴾

وهو أول النصف الثانى من هذا المختصر جرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل  
 المذهب فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الأول وفى الربع الثانى منه والبيع  
 وتوابعه فى النصف الثانى وهو بما يتعين الإهتمام به ويعرفة أحكامه لعموم الحاجة  
 إليه والى بابه إذ لا يتخلو المكاتب غالباً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل

إشارة إلى مشقة حصوله ومعنى عموم (قوله إذ لا يتخلو المكاتب الخ) أى وأما الصبي وغيره من  
 الجنون لحاجتهم ما متعلقة بغيرهم من غير الغالب يتخلون البيع والتمتع بغيره للعبادة وطرحه الدنيا ورضاء ما يسوقه  
 الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شئ يزيد التلبس به لا بد أن يعلم حكم الله فيه فان فعل متفقا على  
 تحرر بعض غيره علم أنهم من جهة القدوم أو فعل فان كان مختلفا فسه فقال القرافي هل يؤتى به على التحريم أو لا يتأذى على  
 التعديل لم يأت بجوابه نصاً وكان غير الدين بن عبد السلام يقول أنه آثم من جهة أنه قد علم غير علم

التلبس

(قوله قوام العالم) أراد عالمًا مخصوصًا وهو النوع الانساني والنوع الجنى لان لهم مآلًا وعالمهم ما علمنا (قوله ليس بشئ) أى  
 نظرنا ان ظاهر اطلاقه والافتيك من اجل كلامه على أهل التجربة بالموصوفين بمساحتى حكمى عن ائمة بكر الكائنات كان اذا بلغه من  
 قهر الله مشى خطوة فى طلب الرزق هجره ويقول انه خرج عن الطريق وانما شئان التقدير ان تتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء)  
 مثل كلب ما يقتدى به وهو ما تقوم به بنمته (قوله مقتنرا للنساء) بمعنى محتاجا وجعده دفعًا للنقل الحاصل بالتركز اللفظى وهذا  
 يدل على انه من باب القوت (قوله وخلق له ما فى الارض جميعا) اشارة الى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا أى  
 تتفكرون به فى غذا ووجبه وقوله ولم يترك الخ لم يعطوف على خلق او انه باجته حالية (قوله سدى) أى هملا (قوله ينصرف)  
 تفسيره سدى (قوله بالاختيار) بمعنى بقوله ينصرف أى ينصرف بارادته كيف شاء أى على أى وجه شاءه (قوله فيب الخ)  
 أى اذا كان المخلق له ما فى الارض جميعا وجعله محتاجا للغذاء معتقرا للنساء ولم يترك سدى يجب عليه الخ (قوله على كل أحد)  
 أى اتمه بالتركيب (قوله ثم يجب على الشخص) أظهر فى محل الاضمار لان قصده من هذا الايضاح فلا يأتى بمثله ذلك (قوله من  
 أحكامه) أى احكام ما يحتاج اليه (قوله ويحتم فى ذلك ويعتبر من اهماله) الناطق يعنى (قوله فيقول) أى فىنا كد عليه أى  
 يندب له ذلك نداء كيدا قال صاحب المدخل ينفى العالم بل يجب عليه اذا ٣ اضطر الى قضاء حاجته فى السوق أن يأسر

ذلك بنفسه فانه سنة ويرأى من  
 الكبر وان عاقبه عاتق استجاب  
 مر له علم بالاسكاف فى ذلك انتهى  
 المراد منه واراد صاحب  
 المدخل بقوله يجب أى بنا كد  
 (قوله والا) أى بان لم يذره  
 بما ورنه أى عن يعرف الاحكام  
 ولا يتساهل (قوله ولا يتسل  
 الخ) حرط بقوله والافغره  
 أى وان لم يقدر ان عاقبه عاتق  
 ففسره بشأوره ولا يتسل  
 فالعبارة صحيحة (قوله لغبلة  
 الفساد) هذه العبارة لا تظهر لان

التلبس به والبيع والشحاح عقدان متعلق بهما قوام العالم وقول من قال يمكن ربيع  
 العبادات ليس بشئ لان الله خلق الانسان محتاجا الى الغذاء معتقرا للنساء وخلق له  
 ما فى الارض جميعا ولم يترك سدى ينصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد ان  
 يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العلم بما علمه من أحكامه ويحتمسدى  
 ذلك ويعتبر من اهماله فيقول امر يسعه وشرأه بنفسه ان قدر ولا يذره بشأوره  
 ولا يترك فى ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل فى العمل بعبثها  
 لغلبة الفساد وهو مفعول فى هذا الزمان وحكمة مشروعيته الوصول الى ما فى يد الغير على  
 وجه الرضا وذلك مفعول الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخنابة والحيل وغير  
 ذلك وهو لغة مصدر باع الشيء أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بوضع فهو من ابعته  
 الاضداد يطلق على البيع والشراء كالفسر للظهر والحوض والسرناق لغة قورش  
 استعمال باع اذا أخرج واشترى اذا أدخل وحى أفصح وصطلح عليها العلماء تسمية  
 للفسم وما شرى فيستعمل معنى باع كاتى قوله تعالى وشروه بنى بنى أى باعوه

ما قاله فى قوله لا يتسل الخ ظاهر وثابت سواء غلب الفساد أم لا وقوله وعمومه بمعنى غلبته (قوله فى هذا الزمان) أراد به زمنه  
 وما شابه مما قبله من الزمنة التى اختلف نظام الدين فيها (قوله وذلك مقتضى) أى الوصول على وجه الرضا مقتضى (قوله  
 والمقاتلة) مقاربان اريد بالمنازعة الخالفة بالاقوال (قوله والحيل) كان يكرهه لاجل أن يبيع له بين فاذا كان كذلك فقول  
 وحكمته أى حكمة البيع الشرعى والبيع مع الحيل بيع غير شرعى (قوله وغير ذلك) أى كالتصعب (قوله وهو لغة) أى فى اللغة  
 (قوله مصدر باع) أى مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أى يطلق على الاخراج  
 والادخال على طريق الاشتراك اللفظى والشراء يمتنع بقصر كاتى (قوله ويرى به لكان أولى لان البيع عنده شامل للادخال  
 والاخراج (قوله كالفسر الخ) أى فهو ترك للنظام بين الضدين وهما الحيل والظهر (قوله هو أى أفصح) أى من الاولى وعلى  
 تلك اللغة فليس البيع من الاضداد (قوله تقرى باللفظ) بمقتضاه على اللغة الاولى فليس فيه تقرى بلفظهم لاحتياج المشتركين  
 فهم المراد منه من أحد معنييه أو معانيه الى قرينة (قوله وما شرى فيستعمل معنى باع) أدرك العبارة يقتضى انه يستعمل  
 بمعنى اشترى وهو الاصل وبيعى باع وهو خلاف الاصل ولو أراد انه لا معنى له الا باع لغير بقوله وما شرى فهو بمعنى باع وفى  
 القاموس ان شرى يستعمل بالمعنيين (قوله كاتى قوله تعالى وشروه أى باعوه) أى لان الضمير لآخره وسوف والواقع منهم البيع  
 لا الشراء والحاصل ان ضمير باعوه فلا تحذف لموسى والواقع منهم البيع لا الشراء او لا تحذفون لها خوفا من السبابة الذين

انخرجه واردهم حين ادنى لئو يقال اخوته هو غلامنا مرق من اولم يسكنكم خوفا منهم ثم باعوه للسبارة فلو جعل ضمير نروا للسبارة لم يلزم مع قوله وكافوا فيه من الزاهدين اذ الزاهدون فيه اخوته لا السبارة وان جعل ضمير نروا للسبارة فلو جعل ضمير نروا لكانت اخوته لزم تشبيها مع ضمير ٨١ (أقول) لا مانع من أن السبارة يتصفون بأنهم زاهدون فيه لأشترائهم لهم بل من يحس بظن منته انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفاسير (قوله ففرق بين شري واشترى) أى من حيث أن اشترى للدخال لا غير وأما شري فهو الآخر ارجع على مقدمه الألبه يرد ذلك قوله تعالى بئسما اشترى (قوله وأمامه شرعا) كانه يقول امامه انفة فقد عرفته (قوله معرفة حقيقة) أى معرفة معناه الشرعى (قوله ضرورية) أى لاحتياج النظر وللإستدلال فلا يحتاج للتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيمدان وجوده عند وقوعه وثبوته في مكانه قال وجوده عند وجوده أو وقوعه عند وقوعه ولا يلحني ما في ذلك من الزكوة فلا حذف عند وقوعه لكان احسن (أقول) ولو قال إن المعلوم حقيقة على الأجل لا على التمسك لكان أحسن (قوله ولا يلزم منه علم حقيقته) أى بالجنس والقول (قوله البيع الأعم) الأعم صفقة البيع على حذف مضاف أى وحد البيع الأعم مبتدأ وخبره عقد اخذ مثل قولنا الإنسان حيوان ناطق وقد عرفوا بين الإنسان حيوان ناطق وقولنا حاد الإنسان حيوان ناطق فيعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لأنه) أى تحصيلاً أو كالتسليم الخلع ولا تظهر فائدة زيادته إلا على القول بأن المانع لا تطلق على متعة الله وهو الصكر في كلامهم وما على مقابلته فلا ساجدة (قوله فخرج الأجرة والكراة) أى بقوله على غير منافع ٤ لأن الأجرة شر منافع الحيوان العاقل والكراة شر منافع غير العاقل وقوله

والسكاح أى بقوله ولا متعة لأنه (قوله وتدخل هبة التواب) وكذا تدخل المبادلة والتواصية والتمرك في الشيء المشتري أعني تلبية البعض والقسمه على القول بأنما يسع والشركة في الاموال والاخذ بالشفعة

وفرق بين شري واشترى وأمامه شرعا فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقته ضرورية حتى الصديان وقال ابن عرفة وما قاله ابن عبد السلام بخلافه وبإذن المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقته ثم قال البيع الأعم مقدم موصوفة على غير منافع ولا متعة لأنه فخرج الأجرة والكراة والسكاح وتدخل هبة التواب والصرف والمراطلة والسلم والغائب عرفاً لأخص منه بزيادة ذوم كاسية أحد عوضيه غير ذهاب ولا فسخه معين غير العين فيه فخرج الأربعة الخ

ولا تدخل الشفعة نفسها لأن التحقيق الشرى أن أخذ حصته شريكه التي باعها بمنها قاله الخطاب (قوله والصرف) هو دفع أحد التقدين من الذهب والفضة في مقابلته الآخر كدفع ذهب في مقابلته فضة وبالعكس وقوله والمراطلة بيع ذهب بذهب بالميزان بأن يسع ذهب هذا في كفة والاخر في كفة حتى يعدل لا يأخذ كل واحد منهما مذهب صاحبه (قوله والغائب عرفاً) أى في عرف الشرع كما أفاده في ك (قوله معين) بالرفع صفقة العقد مضاف لذكره فلا يعرف بصفه وصفه بالشركة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه معلق معين (قوله فخرج الأربعة الخ) أعني هبة التواب بقوله ذوم كاسية إذ لا مكايسة أى مغالبة فيها أو الصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهاب ولا فسخه والسلم بقوله معين غير العين فيه لأن غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شروطه أن يكون ديناً في الذمة فتشمل العين الغائب المبيع بالصفة والمخو لا حاضر فقط حتى يرد أو السلم قد يكون لغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لأن غير العين وهو العرضان معالم يتبعنا بل أحدهما ما هو رأس مال السلم فسدق أنه لم يتعين فيه غير العين أى جميعه بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف لأخص واعتراض غير مانع لدخول بعض أنواع الصلح فيه كصلح دين ذهاب وأفضة بعض نساوى ذلك أو يقابله بزيادة أو نقص والسلم في حائط معن مع أنه سلم انتهى وأجاب بعض الفضلاء التزام دخول الأول فيه لأنه يسع كما يأتي من أن الصلح على غير المدعى يسع وعن الثاني أن التعين في ذلك انما هو بالنسبة للباطل لأن المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا الجواب قوله لمعين لأن المتبادر من التعين عند الإطلاق هو التكامل وأن تلك الصورة نادرة والتادد لاحتكامه الآتري أن لها شيروطاً تخصها غير شروط السلم في غيرها أو أن في إطلاق السلم عليها يجوز انتهى وفي الأول نظر لفتحهم قسمية الصلح المذكور في أعقاب العرف لأن الصرف والمراطلة وما معها أقرب إلى الدخول فيه منه لخصت أخرجت فهو لعمري وكونه بيعاً انما هو بالعمى الأعم والميكاسية الغالبة ثم لا يخفى أن كلام ابن عرفة يصدق بما إذا كانت العين معينة أو غير معينة

وقال ابن عرفة وقد عرّض في معلوم قد ذهب أو فقه غير مذكور لاجل سلم لا سمح لاجل لانه لو استثنى لم ينسخ به وهو لو كان  
يسمى من لا ينسخ بعد الاستحقاق انتهى والعين عند ابن عرفة خاصة بالمضروب والذهب والقصة اذا لم يكن مذكوراً من  
غير العين فقدم هذه الصورة كسلة تعرض في عرض وفي الصاموس ما يفيد إطلاق العين على الذهب غير المضروب والصغير  
في قول ابن عرفة لانه لو استثنى عائد على المسلم فيه والمما كس قريب منها كما قال في المحكم بما كس المتبايعان تشا طائفة في  
(قوله ولعل المؤلف الخ) هذا الترجي ضعيف وذلك لان شأن المصنف ان لا يتعرض للحقائق ولو كانت نظرية (قوله بل تعرض  
لأركانه وشروطه) أما التعرض لشروطه فهو ما أشار به بقوله وشروطه للمعقود عليه طهارة وأما الأركان فليذكرها  
الاصلية المشار اليها به ولعل ما يدل على الرضا قوله وهذا بالاول يقتضي انه يذكر بعد البقية صريحاً بما علمه ذكر (قوله وبه  
يحصل تقابض الغرضين) أي وبه يحصل الوضمان المقبوضان أي اللذين شأنهما القبض والافقيد بأثر قبض المأمن وقبض  
المؤمن وتوجد حقيقة البيع (قوله ثبت وتوجد الخ) جواب عما يقال البيع عقد فلا يصح التعبير عنه بما فيه من تحصيل  
الحاصل فأجاب بما صرحه ان المراد بان نقد الثبوت والوجود وعطف جديد على ثبت عطف من ادق (قوله وتوجد حقيقة  
البيع) ثم أقول وبغني الكلام شيء وذلك لان البائع يوصف كونه بائعاً هـ والمشتري يوصف كونه مشترياً والتمن يوصف  
كونه تمناً والمؤمن يوصف كونه

واعلم المؤلف تبع ابن عبد السلام فلم يتعرض لمقدم بل تعرض لأركانه وشروطه بقوله  
(ص) تبعه السيد الشيخ بديل على الرضا (ش) اعلم ان البيع اركاناً ثلاثة الصيغة  
والعائد وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو المأمن والمؤمن وهي في الحقيقة خمسة  
وبدأ بالاركان الثلاثة ولو كونه أركاناً في الوجود وبه يحصل تقابض الغرضين والمعنى  
ثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقد من لفظ أو إشارة  
أخر غير اعني عري أو أجمعي وفي التفسير إذا كان أخرس اعني منعت معاملته  
ومنا كتمه تعذر الاشارة منه وبعبارة بديل على الرضا من قول من الجانبين أو فعل  
منهما أو قول من أحدهما أو فعل من الآخر أو إشارة بينهما أو من جانب وقول أو فعل  
من الآخر ودلت عليه دلالة المطابقة كعب واستقرت والتضمنية كخذوها  
والالتزامية كما وضحت هذه الأربعة كلها طهارة وما أي شيء أو بالشيء الذي يدل  
على الرضا تنسركة أو بعبارة وهو أو لانه تبادل على العموم أي بكل شيء يدل

مفناً انما يكون بعد تحقق البيع  
كيف وقد سحلت من أركانه  
والحاصل أنك اذا نظرت  
لذات هذه الاشياء قصدتها  
متقدمة على العقد المسمى  
ببكونه يعاوان نظرت لها  
باعتبار وصفها المذكور فقصدها  
متأخرة فلا يظهر عنها أركانها  
لأن العقد لم يجعل أركاناً  
على ضرب من التسامح أي ان  
وجود حقيقة تتوقف على

ذوات هذه الاشياء لكان ظاهر (قوله ان كان أخرس اعني) أي لان شأن الآخر عدم السماع والألف وجد السماع ما استنع  
وأما ما علم به بقوله تعذر الاشارة فلا يتبع المنع لوجوده في الاعي فقط وقوله منه من يعني اللام في الحقيقة العلة مجموع  
الامر من تعذر الاشارة (قوله أو فعل) أي غير اشارة كالكتابة وذلك لان الاشارة فعل والحاصل ان ما قبل المبالغة ضرور  
غير ضرورة المعاطاة وهي قول أو فعل أو كتابة من الجانبين أو أحدهما (قوله المطابقة) أي الصريحة (قوله كعب واستقرت)  
أي ان حصول اللقنيتين احدهما من البائع والآخر من المشتري يدل مطابقة على العقد المذكور وقوله والتضمنية يريد  
بها اصطلاح أهل النطق دلالة اللفظ على غير المعنى بل ارادهم الالتزامية وان كانت عبارة محدث عطف على قوله الالتزامية  
تتألف ذلك والحاصل ان التضمنية والالتزامية في المقام شيء واحد ثم أقول لا يخفى ان البيع العقد المذكور المتوقف  
حصوله على الإيجاب والقبول وهذا مفهوم مطابقة في كل هذه الصور اذا لا يشهد من قوله تعذر هذا أو ان هذا العقد  
المذكور فكيف يقول مطابقة وتضمنية والتزامية لأن يقال ارادنا المطابقة مدلول دلالة ظاهرة من حيث العنوان  
وهو بيع واستقرت و ارادنا التضمنية ما دل دلالة ظاهرة الا انهم اخفى من الاولى و ارادنا الدلالة الالتزامية ما دل دلالة الا انها  
اخفى من التضمنية لان المعارضة وان دلت دلالة ظاهرة ظاهر من خذوها الا انها يجب العوام فيها خفاء هذا غاية  
ما يستعمل في المقام والله يلمنا الصواب (قوله واستقرت) يدل مطابقة على الرضا لا ادلال (قوله وهو أو لانه) وما انصركة  
فقد تدل على العموم

(قوله وان معاطاة) منهما ارمي من اخذهما بان يكون فعل من اخذهما ومن الاخر قول فاسعمل اللفظ في حقه وقته وبما جاز  
ولو قال وان اعطاء كان أولى اى وان كان الدال على الرضا اعطاء (قوله زائدة) لا يخفى ان زيادة الباء في خبر كان نادرة  
كما قاله الصوريون ويمكن ان يقال ليست بزمانه تمنع تقدير كان وذلك لان المعنى وان كان ما يدل على الرضا متساويا معاطاة من  
التبائن العام بالخاص وقال بعض هذا غير متعين اذ يصح ان يكون التقدير وان حصل معاطاة بعود الضمير على الرضا بل هذا  
أولى مما ذكر ويصح ايضا ان يكون ضمير كان عائدا على الدلالة المستفادة من يدل اى وان كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله  
وهو ان يعطيه الثمن الخ) اى او يعطيه الثمن فيعطيه الثمن (ثم اقول) وتظهر هذا انه لا بد ان يعقب اعطاء الثمن اعطاء الثمن  
وانه اذا حصل تعقب لا تتم المعاطاة وليس كذلك وكذا كلاما عما قد ذكره كذا لاجل ان تعلم الحكم في هذه المسئلة وغيرها  
مانصه والذي يتحصل من كلام أهل المذهب ان من أجابه صاحبه في المجلس من غير فاصل لزمه انفساها وان تراخي القول عن  
الاجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقا ٦ وكذا الوجه في فصل يقتضى الاعراض بحيث لا يعد العرف جوازا للكلام

السابق لم يستند البيع ولا يضر  
الفصل بكلام اجنبى عن العقد  
كما يقوله الشافعية من انه يضر  
ولو كان سيرا انتهى الظرف  
ذلك في الشرح (قوله من غير  
اجاب) اى من البائع وهو  
قوله يمت وقوله ولا استيجاب  
اى من المشتري وهو قوله  
اشتريت ولا شك ان المعاطاة  
ظاهرة في الفعل منهما  
وسيصبح بما اذا وقع من  
أحدهما بقوله وباعت أو  
بعتك وبرضى الآخر فما الا  
أن ظاهر هذا التعريف  
للمعاطاة يقتضى انه لا يوجد  
العقد في بيع المعاطاة الا  
باعاثة الثمن فاعطيه الثمن

على الرضا والباء في قوله (ص) وان معاطاة (ش) زائدة اى وان كان ما يدل على  
الرضا أو الدال عليه معاطاة وهو ان يعطيه الثمن فيعطيه الثمن من غير اجاب  
ولا استيجاب فالمعاطاة المختصة بالعاري عن القول من الجانبين لا يندفع من حضور الثمن  
والثمن اى قضه والافق وغير لازم من اخذ ما علم عنه لا يلزم البيع الا بدفع الثمن  
وكذا الثمن دفع عن رضى مثلا لشخص فانه لا يلزم البيع حتى يقضى الرغيب وما اصل  
وجود العقد فلا يتوقف على قبض شئ من ذلك الثمن اخذ ما علم عنه من مال كونه يدفع له  
الثمن فتدو جدينا اصل العقد ولا يوجد جدينا اصل العقد الثمن ولو توقف وجود العقد  
على دفع الثمن لكان تصرفه بالاكل والنحو من التصرف فيما لا يدخل في ملكه هذا  
ما يقصده كلام ابن عرفة (ص) ويعنى فيقول بعت (ش) اى وكما يشهد البيع  
بالمعاطاة بتعقد بتقدم القول من المشتري بان يقول بعتى على الاجاب من البائع بان  
يقول بعتك خلافا لشافعي في هذه وفيما قبله ما لو اذ اتى به معقب قوله وان معاطاة  
لدخل له بها في حيز المبالغة ولما كان المطلوب من انعقاد البيع ما يدل على الرضا  
عرفا استوى لفظ الامر مع الماضي فقول المشتري لمن سلعتني فبذعه يعنى سلعتك بكذا  
ليس صريحا في اجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال امره به أو انقسامه فيعتدى  
رضاه وعلمه لكن العرف دل على رضاه به ومثله قول البائع اشتريت هذه السلعة  
أوشدعا أو دوة كما في قول المشتري بعت أو فعلت فلو قال المرفوف بكبره في مكان

وكلام ابن عرفة يقتضى ان الذى يتوقف على ذلك انما هو لزوم بيع المعاطاة لا أصل العقد وان  
كان من اده بيع المعاطاة اللازم كان قاصر اذ قول المصنف بتعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم واللازم دليل تفصيله بعد  
(قوله لا بد منها) اى في لزومها اذا علمت ذلك فتقول اراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين اى التي هي الصورة اللازمة وان كان  
كلامه مطلق الصحة وقول الشاويح والمعاطاة المختصة أى المعاطاة لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الاعطاء لا بد من لزومها الخ (قوله  
لا يلزم البيع الا بدفع الثمن) ولهمردوا اخذ به بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحا في  
اجاب البيع) اى في رضاه بدليل آخر العبارة وان كان يتبادر من العبارة ان المعنى في انعقاد البيع وقوله لاحتمال امره  
به اى اذا كان على من المسؤول وقوله وانقسامه اى اذا كان متساويا أو دعائه اذا كان ادعى منه فتدو له لاحتمال امره اى  
بجرد الامر من غير رضا كل لكن العرف دل على رضاه اى وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضي ايضا يقال ان يتحلى  
بجرد الاخبار لا الرضا لكن العرف دل على رضاه (قوله ولو قال الخ) اجيب بانه يفهم من المصنف بالاولى انه لا بد اذا انعقد  
بصفة الامر في القول مع تقدمه على الاجاب فالولى اذا كان الاجاب بصفة الامر وهو في محله كاشتري في

أحسن

(قوله أى وكيف فكذلك ينفذ الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وباعت معلوف على قوله بجائله على الرضا من عطف الخاص على العام ولوحده لكان أحسن لمحكمه من قوله ويعنى (قوله أو يقول البائع منك) اعتراض على المصنف بأنه لا فائدة لذكر قوله أو بعثك بدفع وجهه من وجوب خلاف العقد كإثباته ويعنى (قوله ولو قال البائى منه سابعه الخ) دل ولو قبل الأجابة كإثباته قريبا في كلام ابن رشد (قوله أو أنا اشتريه الخ) وكذا أو أسقط أو أوفى قال اشتريه باللفظ المضارع وإنما بالبالجسل أن لا يتوهم الاتحاد في فاعل إيمكهما فيكون الفاعل ٧ في الموضوعين واحدا وهو البائع فليس شوا

(قوله ثم قال البائع لا أرضى الخ) أى لتحمل الخلاف في صورتين حيث لم يرض بعد رضا الآخر فأقر فإن كان عدم الرضا قبيل رضا الآخر فله الرد ولا يبرئ وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لأنه قبيل رضا الآخر لا يبيع ولا يخاصف هذا ما لا يبرئ من أنه إذا رجع أحد المتبايعين عما ربحه لصاحبه قبل أن يجيبه بالآخر لم يقدر رجوعه إذا أجابه صاحبه بعد القبول لأنه في مسغبة يلزم به الإيجاب أو القبول كصيغة ماض والمصنف هنا صفة مضارع كإفعله فان أتى أحدهما بصيغة ماض ورجع قبل رضا الآخر لم يقدر رجوعه كما إذا أتى بصيغة ماض (قوله كما ر) أى عقد قول المصنف وباعت أو بعثك ورضى الآخر فان الشارح قال يلزم البيع ولو قال البائى منهما بعد إجابة صاحبه لا أرضى (قوله ما لم يكن في الكلام تردد) محضون عن رواية ابن نافع من

أحسن (ص) وباعت أو بعثك ورضى الآخر فبهما (ش) أى وكذا ينفذ البيع أيضا يقول المشتري باعت ورضى البائع بأى شيء يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة أو يقول البائع بعثك ونحوه ورضى المشتري بأى شيء يدل على الرضا بما حصره ولو قال البائى منهما بعد إجابة صاحبه لا أرضى إنما كنت ما زحاً أو مردياً خبراً عن أسئلة وهو ما قد لده أن يرضى عن ابن القاسم من التفرقة بين مسغبة الماضي والمضارع وقوله ابن بونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة وغيرهم والضمر في فهمه ما راجع إلى الصورتين والآخر البائع في الصورة الأولى والمشتري في الثانية (ص) وحلفوا الزمان قال لا يبيعها بكذا أو أنا اشتريه به (ش) يعنى أن البيع يلزم من لفظ المضارع إذا من بائع أو مشتري ثم قال لا أرضى بعد رضا الآخر أن لم يحلف فان حلفه لم يرد البيع وإنما أراد الوعد أو المنع لم يلزم فإذا حال البائع أبيع هذه السلعة بكذا فرفض المشتري ثم قال البائع لا أرضى وإنما أردت الوعد ونحوه أو قال المشتري للبائع أنا اشتريه بكذا بلطف المضارع فقال صاحبه أخذ ونحوه فقال المشتري لا أرضى وإنما أردت الوعد ونحوه حلف البائع في الأولى والمشتري في الثانية فان نكل من وجهه عليه العين رضى البيع في الأولى والثانية ولو كان بائع الماضي لم يقبل عن تكلمه به أو لا يبيع كما هو الميرى لا تقبل لانهما يتهمه وكل هذا ما لم يكن في الكلام تردد والأقل قبيل منه عين ويلزم من تكلم بالمضارع أولاً اتفاقاً لان تردد الكلام يدل على أنه غرض لا لعب وأما المتكلم بالامر فلا يقبل منه عدم إرادة البيع أو الشراء وهو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن الماورى رحمه أو أوصى واقتصر عليه وهو ظاهر ما حرم الموقوف في قوله ويعنى فيقول بعث ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة فإنه سوى في أيهما وبين مسألة القسوق الثانية مع أن المشهور مذهب المدونة كما يدل عليه كلام التوضيح فانه بعضهم وكلام المؤلف هنا يقيد الحلف في الامر بالأولى لان المضارع دلالة على البيع والشراء أقوى من دلالة الامر لأنه يدل على الحال بخلاف الامر فإنه لا يدل عليه اتفاقاً (ص) أو تنوق بها فقال بكس فقال جماعة فقال أخذتها (ش) أى وكيف فكذلك ينفذ صاحب السلعة إذا أوقف سلعته في السوق المهد لها البيع

قال رجل تبعنى دأبك بكذا فاقول لا إلا وكيف فاقول انى قضى ديار فاقول لا فاقول أخذتها يلزم البيع دلالة تردد الكلام على أنه غير لاعب (قوله فإنه سوى يتم ما الخ) وعلى هذا الفصل انعقاد ذلك أن استقر على الرضا أو خالف ولم يحلف فان حلف لم يلزمه الشراء كما يدل عليه كلام المصنف إلا في قوله وحلفوا الزمان فإنه إذا كان يحلف مع المضارع فمن باب أولى مع الامر ويجوز في قوله فيقول الرضى على الاستئناف والنصب بعده فانه البيهقي في جواب الامر (قوله وكلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه هذا يكون المصنف يراعى على مذهب المدونة مع أن ظاهر المصنف خلافه كما أشارت لذلك أولاً بقوله

لوهو ظاهر ناصر الموت في قوله يعني الخ فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وبظاهر المصنف وان كان ظاهره في خلاف  
 مذهب المدونة الا ان آخر كلامه هو الكلام في المضارع بقيد الحلف لا امر بالاولى فلا اعتراض على المصنف (قوله كثر  
 التدقيق) وان كان ظاهر العبارة يشعر بالتكرار لا لضعف التقبل عليه فاذا كان كذلك فالمناسبات ان يقول كثر الوقوف  
 في سوقها المعدلها للوسم أولا فتدبر (تبيينه) كلام الخطيب بقيد ان التسوق وعدمه سواء فانه قال مفهوم تسوق  
 مفهوم موافقة حكم ما اذا تسوق وما اذا لم يتسوق سواء هو اذا قامت قرينة تدل على عدم ارادة المبيع قالوا قول البائع  
 بلا يمين فيما واذا قامت قرينة تدل على ارادة البيع فلا يلتزم قول البائع كما اذا حصل تخاكر في الفسخ وسكت به بدل  
 على الرضا ثم قال بعد لارضى فلا يلتزم لقوله وان لم يتم قرينة او احتمل من مافالقول قول البائع بينه وانما رهل من  
 القرينة الدالة على عدم ارادة البيع ما اذا ذكر البائع تخاطلا فيما يكثر فيه فاذا قال بكم فقال بجماعة وهي تساوي ما تثنى ثم  
 قال لم ارد البيع فهل لا يصف وهو الظاهر ٨ أم لا ويرور (قوله عائد على البيع المفهوم من السياق) الاولى على البيع

المتقدم في قوله يتقدم البيع  
 وقد يقال لما بعد المرجع جعل  
 الضمير عائد على ما يفسهم من  
 السياق (قوله صحة عقد الخ)  
 أشار الشارع الى ان في كلام  
 المصنف مضافين محذوفين يدل  
 عليهما ما سبق في قوله  
 ولزومه ولان الذي ينصف  
 بالصفة العقد لا العائد (قوله  
 التمييز) ولا ينطبق بمقتضى قوله  
 وهو اذا كلف الخ لا يفتى ان  
 التمييز ليس هو اذا كلف فصالح  
 لتقدير مضاف أى وهو ذو اذا  
 كلف الخ أى هو صفة صاحبها  
 ذكر من أنه اذا كلف بشئ من  
 مقاصد العقلاء الخ (قوله اذا  
 كان) أى وما اذا كان مع مثله  
 فلا يتصدق (قوله واستدل

بأشياء) أى كقولهم ان جن في ايام اختيار فله السلطان وجميع عيسى ابن القاسم  
 ان باع من مرض ليس في عقله فله اولوائه الام المباح ابن رشد لا ليس يعاقد اكر بيع السكران واعترض دليسه الاول  
 بطرعه بعد العقد فهو قياس مع التارق ولعل دليله الثاني في عدم تمييز كالمعروف واعترض ذلك غشى تحت بانه خلاف الظاهر  
 وان كلامه هو العقد (قوله فلا يفتى لقوله الخ) وذلك لانه اذا كان مستثنى من المنطوق يكون المعنى الا ان كان التمييز مع  
 السكر ومن المعلوم ان التمييز الذي مع السكر نوع منه لا التمييز التام وان كان مستثنى من المفهوم يكون المعنى فلا يصح  
 بيع ما لا يميز عنده فلو ارد التمييز التام يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا يميز كامل عنده أى وعند أصل التمييز وهذا لا يصح  
 (قوله فلا خلاف في انعقاد بيعه) لا يفتى ان القول الاول من الخلاف جعله كالجنون وقال فيه لا يلزمه بيع ولا تنق  
 ولا خلاف في رد بيعه من الجنون أى هو كذلك على مذهب اليه ابن رشد والباقى قول الشارع أى لا يصح انفا عائد ابن  
 رشد والباقي فيه نظر بل لبقى الموافق للثلاث لان يردد والباقى قول ابن الصفة من غير المميز كالجنون والسكران أى بن

فقال



غير لزوم والمأصل ان قول المصنف لاسكر فتردد ظاهره التردد في الاتقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس  
 ذكرهما اختلاف في ذلك والنحو وطاعت عليه الطرق ان الخلاف في لزوم وعدمه مع الاتفاق على ان الصفة هذا الذي عليه  
 ابن رشد والامام المازري والبايجي وعباس والغني كما قلنا بحثي تمت (قوله وهو ظاهر الاقوال الخ) عبارة صريحة في  
 ان المسئلة ذات اقوال وهو كذلك وقد بينها ابن رشد بقوله السكران المختلط الذي معه بقية من عقله اختلف أهل العلم في  
 اقواله واقوله على أربعة اقوال أحدها انه كالمتنون فلا يحد ولا يقتصر منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا نكاح من  
 الاشياء وهو قول محمد بن عبد الحكم وأبو يوسف واختاره الطحاوي والثاني انه كالصحيح لان معه بقية من عقله وهو قول  
 ابن نافع انه يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الاتعال ولا يلزمه طلاق  
 ولا عتق وهو قول الليث والربع يلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقارات والعقود وهو مذهب مالك  
 وعامة أصحابه وهو ظاهر الاقوال وأولاهها الصواب لان ما يتعلق به حتى ٩ من الاقارات والعقود اذا يلزم الشيء  
 والبيع لثقتان عقلا فافهم

ان لا يلزم السكران لثقتان عقله  
 بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق  
 به حتى لا يلزمه ولا يقطع قوله  
 وان كان القول بالصحة فيها  
 ضعيفا أي في طريقة ابن  
 شعبان (قوله لانه لا يلزم الخ)  
 فيه نظر لانه لا يلزم طريقة  
 البايجي وابن رشد وطريقة  
 ابن شعبان وهذا التردد في  
 القسمين الذين أشار لهم  
 المصنف بقوله والتردد الخ أي  
 فهو من غير الغالب والغالب  
 ما تقدم وكان المصنف يقول  
 الاسكر شرطان (قوله  
 والمراد بالسكر الحرام)

فقال وقول مالك وعامة أصحابه انه لا يلزمه وهو ظاهر الاقوال وأولاهها الصواب وعزاه  
 في المله لجهر وأصحابها اذا علمت هذا فاسقط المؤلف قوله لاسكر فتردد لكان أخضر  
 ووافق المصنف وسلم عبارة عليه وذلك لان الاستثناء ان كان من المنطوق فالاستثناء  
 يجمع مع المراد بالسكر حيث يقع منه لأضيوبة العقل المتأنيبة القليلة أي الا ان يكون  
 التقييد مع سكر فتردد فقد علمت انه لا خلاف في ان عقدا يبيع السكران المميز أي صحتهما وانما  
 الخلاف في لزومه والكلام هنالك العقد فلا تصح حكاية التردد فيه لانه خروج عما الكلام  
 فيه وان كان الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن واقفه أي فلا يصح بيع  
 غير المميز الا ان يكون هدم التقييد بسبب سكر فتردد وقد علمت ان يبيع غير المميز بغير  
 امانة فافهم عند البايجي وابن رشد وأبي المشهور وعند ابن شعبان فالناسيب للاختصار  
 والمطابق لما يجب به الفتوى الجزم بعدم صحته وتردد ذكر التردد وان ذكره بمصاعلي  
 انه مستلحق من المفهوم لانه اشابه لطريقة البايجي وابن رشد وطريقة ابن شعبان وان  
 كان القول بالصحة فيها ضعيفا لانه لا يلزمه فيه صحة كل من طريقه والمراد بالسكر الحرام  
 وهو الخمر أو غير محبت كان متعديا عما اما ان يشربه غير عالم أو لئلا يبيع كالمجنون (ص)  
 ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقده وفي الحقيقة على الصحة المقدرة في قوله بشرط  
 عاقده لان لزوم لا يقابل العاقد فيعطف عليه وانما يقابل الصحة فذلك صح العطف  
 والمصنف ان شرط لزوم البيع ان يصد من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره

٢ شئ  
 ٣ شئ  
 ٤ شئ  
 لا خصوص دخول العقل مع نشأ وطرب (قوله وغيره) كل من ضمن وكذا المراد والمقدور وقوله حيث كان راجع  
 للشر وغيره (قوله طالع) حال لازمة لان المتعدي عالم وقوله ولتصد أي أي في غير الخمر والحاصل انه قد ذكر المناوي  
 مانعته والاصح عند الشافعية حل التدوي بكل نجس الا الخمر والخمر موضعه اذا وجد دواء طاهر ينقى عن النجس  
 جميعا بن الاخبار انتهى والشرع هو قوله في حديث الجاهل ولا تدوي بهرام فاذا علمت ذلك فتقول الشارح ولتصد أي  
 أي يقدح من يرى الجواز لتدوي (قوله ولزومه تكليف) وبني شرطان لزوم أحدهما في العاقد وهو صكوكهما مالكا  
 ملكا تاما لمبايعه أو وكلاهما به دليل قوله الاتي وملكه غيره على رضاه وثانها في المتعدي طهره وهو ان لا يتعلق به حق  
 للغير بدليل والعبد الخالي على مصلحتها (قوله وهو الرشيد الطائع) يعني مع البلوغ وأراد بالرشيد ما يشبه البلوغ  
 ويكون قوله لان أجبر عليه الخ بخلاف من أحد المتعديين وهو الطواغيت وقوله انه جل على غيره ما المشهور وأجاب  
 بعضهم بان في الكلام حسنة فالجواب قوله ولزومه تكليف أي ورشد ولو اعمد بدل على الاول قوله في باب الطهر ولو لم يرد  
 تصرف فيه وهو شامل للشيء وعلى الثاني قوله الاتي لأن أجبر عليه جبراً مائلاً معنونه

(قوله لان اجبر عليه) أي ولا يلزم قهوه لان اجبر عطف على مقدور بل عليه المقام أي فكل رشيدي يلزمه البيع ان طاع شرعا لان اجبر وقولنا ان طاع شرعا ليس فيه من أكره بحق (قوله أو على سببه) أي ولو لم يجبر على البيع وفيه إشارة الى أن في العبارة حذفا أو يقال عليه أي على البيع حقيقة أو حكما (قوله والمسلم والذي الخ) لكن حرمة المسلم أشد وأدائم للمسلم يلزم سواء علمه المشتري أم لا وان لم يثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري أنه ما علم به غيره وسواء علمه وطأ المظالم بنفسه أو بأمر غيره أو غير مبادئه أموالا بغير قهره أو بوجه ما تشبهه ما تخليصه ولومن المذهب فلا يسع مضغوطا لاختاره في ذلك إلا لو الدين إذا عذب بولدهما فباعا أو أحدهما مائسا من متاعه سحفا فانه أكره سواء أخرج للبيع حرة وضاعطه أو مسرعا بركة لي أو دونه لانه ان هرب خلفه الظالم الى منزله بالأخذ والمرة في أهله وسواء كان له مال غيره مباحه أو لم يكن ولي البيع أو وكل عليه ولا يفتت يسع المقهور ثدا ولا الاملاك ولا عتقه ولا هبته وكذا المؤلف المضغوط ١٠

(قوله لتوسيع المصداق) أي مصداق الجملة (قوله والطعام اذا احتجج اليه الخ) حاصل ما في المسئلة انه اذا اشترى طعاما من سوق بلسده واضر ذلك بالناس في وقت الشراء فانه يتبع من ذلك ولكن يشترط فيه الناس بالنسب الذي اشتراه به سواء كان أهمل سوقه أو غفره ولا يشترط وجود شروط شركة الجبر الا تسعة فان لم يعلم عنه فعبر بوجه أي يوم البيع في وقت الضرر وأما ان كان وقت الشراء لا يتردى في الشراء ثم اضطره بعد ذلك فانه يجبر على بيعه وقت الضرر

كسي أو سبه أو مكره لم يلزم وان صح (ص) لان اجبر عليه جبر احراما (ش) يريد ان المكلف انما يلزمه ما عتقه على نفسه اذا كان طاعة أو اما اذا اجبر على البيع أو على سببه وهو طلب مال طلبا بغيره شيئا لو فاته فلا يلزمه واحترز بالجبر الحرمان من الجبر الشرعي كجبر القاضي المدين على البيع لوفاء الغرماء أو المتفق للنفقة والخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائر لازم وجائز شرؤه لكل أحدا لان يكون معسرا فيطلب الى بيع ما يتركه لمفسد فكلما كره الظالم والمسلم والذي في ذلك سواء من أكره الحق الجبر على بيع الارض لطريق أو لتوسيع المصداق والطعام اذا احتجج اليه والمكره اكره احراما ان يلزم المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام فيه فهو مشغول من جانب المكره بالفتح (ص) ورد عليه بالثمن (ش) يعني ان المكره على سبب البيع وهو المال اذا اقتدر على خلاص شئته الى باعه فانه يأخذه من يديه بلا غرم عنه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا والمشتري منه كالمشتري من الفاسد في العلم وعلمه والضمان والغلة وعلمه ما وجد ان وطئ ولو اجبر على البيع دون المال فعد اليه بالثمن الا ان تقوم حجة بطلقه وهل يصح ان ادعى التلف كالودع أم لا خلاف على حد سواء فكل كلام المؤلف هنا فيما اذا اجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال ببعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لان اجبر عليه وعلى بيته قوله ورد عليه

يسر وقتها وانما ان احكم ما رزعه وحله من بلد آخر فقال الباقي لم يمنع من استحكارة كان ذلك ضروريا وغيره ما روي محمد بن عيسى هذا في شاموسك اذا شأنا ولو بالمد بمقتضى ظاهر العتبة وقول ابن رشد اذا وقعت الشدة اصر أهل الطعام بخارجه مطلقا كان من زراعة أو بطلب خلاف ما قال الباقي فالجواب أن في الجواب والمزروع قولنا بالجبر على اخراجه وقت الضرر وعدمه والمقدم ما فاده ابن رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم ان كان دفع للظالم وان دفع لوكيل الظالم فان ما يرجع المشتري على الوكيل وان شامرجع على الظالم حيث ثبت دفعه للظالم وان الظالم أوصاه بقبضه والا ف يرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت بكرها وخفت على نفسي ومحل كلام المصنف اذا علم ان الظالم قبضه أو وكيله من المضغوط أو من المشتري أو بهل حل قبضه الظالم أو وكيله أو برب المتاع أو ثبت ان الرب المتاع قبضه لكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أخرجه في مصالحه أو في عند ما لو علم ان المكره صرف الثمن في مصالحه أو بقاء أو آتاهه باختياره في غير مصالحه لم ير عليه الا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي فيضمن التلف ولا غلة وانما ان لم يضمن تلاصحا وله الغلة فالتفرقة بين العلم وعلمه لا من حيث هي بل من حيثية شئ آخر وهو ان مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيه الغلة

(قوله ومضى الخ) بل يسمعه مطلوب ثم طلب السلطان بالبيع حيث احتاج له فان غضب العامل اعياها بما يقدر علم به ثم اوردت له (قوله في جبر عامل) اضافة جبر الى عامل من اضافة المصد والمفعول (قوله وسوا مضرب على يديه) أي الزم بما قبله أو ببلد بشئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام الملك معطوف ١١ على الجواز وقوله حصته هذا الزم لدوام

الملك فان قلت ان المصنف لم يقل الاو مع الخفاء بشرط الجواز وشرط دوام الملك قلت انه لما افاد منع بيع المسلم للكافر لم يمتنع منه ان يشترط في جواز بيع المسلم ان يباع المسلم وقوله ويجوز شراء القريب الخ لما كان يشوههم من عدم استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصفوا جزاء) ومنه كتب الحديث والعلم وكذلك بيع التوراة والاشعيه من أهل الكتاب لانهم ساءوا فستوا مع انهم يملكونهم وحرارهم وقوله يجرم على المالك أي مسلمان أو كافرا لان الصبي ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو قرب ان يعذر بجعل ومثل البيع الهبة والصدقة خلافا لت (قوله ان قادمه) في بلادنا أي خوفا من ان يرجع لو ذهب لبلده جاسوسا (قوله وكذا يقال في الكتاب الخ) المراد به المسي (قوله والمراد بالكبير الخ) هذا يخالف ما في العبارة الاولى من أن المراد بالكبير البالغ الا ان كلام الخطاب يرد قول المصنف فيما يأتي وشر ما الخ (قوله لا غير لهم) بفتح اللين كافي المصباح (قوله والمملوك من)

بلا من راجع للثالثة وقوله ورد عليه ان كان قاتعا وقبته ان كان مقوما أو مثله ان كان مثلثا ان قات (ص) ومضى في جبر عامل (ش) يعني ان السلطان اذا جبر العامل على بيع ما يملكه ليوقر من غنمه ما كان العامل ظالم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وصواب دفع السلطان له مظلوم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموه للمسلم حق فعله لكن ان رد المال الى اربابه فقد فعل ما وجب عليه ولا تعدل ظلم المراد بالعامل من يأخذ المال ظالمسا مضرب على يديه أم لا كما يؤخذ من كلام تمت واما أي الكلام على شرطي العصة والزم شرع في شرط الجواز ودوام الملك مع حصته ويجوز شراء القريب الذي يعتق على المشتري وان اقدم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصف وصغير كافر (ش) يعني انه يجرم على المالك ان يبيع للكافر مسلما صغيرا أو كبيرا أو مصفيا أو جزاء وهذا لا خلاف فيه لان فيه امتحان حرمة الاسلام على المصنف واذلال المسلم واستيلائه عليه وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافر من المؤمنين سبيلا وكذلك يجرم على المالك أن يبيع للكافر كافرا صغيرا أو كبيرا أو مجوسا الجبر الاول على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقا سواء كان مع الصغير أو أم لا كان على دين مشتريه أم لا على المذهب والتأويلان الاتيان في قوله وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشتريه أم لا على المذهب والتأويلان أو وضعه ان مفهوم صغير وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجبر على الاسلام كالجوسي لم يجز بيعه كل على دين مشتريه أم لا وان كان لا يجبر كالكثاني الكبير جاز بيعه ان كان على دين مشتريه اذا قادمه وبعبارة المراد بالغير ههنا من يجبر على الاسلام وهو الجوسي مطاوعا والكثاني الصغير وكلام في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما هو فني على والكافر الذي ثبت الذمة لا يراد ههنا والمراد بالجوسي المسي وأما الجوسي الذي ثبت على مجوسيته بين ظهراني المسلمين فلا يجبر على الاسلام قاله في جماع أصح وقوله ابن رشد ومنه يقال في الكثاني الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد بالكبير من الجوس أو من أهل الكتاب من عقده سوا مبلغ أم لا كما يقبله كلام ح ويلحق بغيره بيعه للكافر بيع آلة الحرب للحرى والذاريان بفنائه كريمة وان نسبة من يفتد هاهنا صليبا والعنب لم يصر مخرجا والتماس ان يفتد ناقوسا وكل شئ يعلم ان المشتري قصد بشرائه أصرا لا يجوز كيده الجارية لاهل الفساد الذين لا غرة لهم أو يطعمونهم من حرام والمملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الخراج في الجميع كما قاله المؤلف بقوله (واجب من غير قسح على مذهب المدون) أي انراجه أي اخرج ما ذكر من ملكه وقيل بفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أجز الكافر عبدا الكافر كافر فاسلم العبد قبضت الاجابة وبيع عليه ولا يوجب اسلم وتقبض مذهبها بفسخ شرائع الذين على عهده والجامع

أي لم يسل منه القصاد أي فاشترى بهلم منه القصاد في الاولاد (قوله وأجبر على انراجه) فلو مات العبد رقبيل انراجه من تحت يد الكافر فلا يرد به قبه على الجعته خلافا لتت (قوله رقبيل مذهبها) ووجه التعقب ان الذين قبل بيعه بالفسخ ولم يقل بجبره على بيعه العبد متلا قبل فيه فانه يجبر على بيعه ولا يفسخ في الدين بفسخ وفي العبد لا يفسخ

(قوله يتعدى بيع الدين غالباً) أى من حيث أنه يشترط فيه شرط قل وجودها أى فكان أصله المنع فنع في الجزئية المذمومة  
قد يقال وموجود في غيرها (قوله ترد الشهادتان) هو العامة لا ترد إلا يجوز للسلم أن يشهد على الكافر أو ما الكافر لا يشهد  
والحاصل أن الدواة الخاصة أشد من الدواة العامة وهي تزول بالقسم (قوله وتزكوا وضوحه) أى ما جرت به العادة من أن  
الغالب أن الإخراج يكون بالبيع ١٤ إلا أن الكافر لا يتولى البيع بل يبيع الإمام عليه أو جماعة المسلمين إن لم يكن إلا علم  
أى وولى الكافر العتق والبيعة

والصدقة ليس كتولية البيع في  
أهانة المسلم ومثل البيع هبة  
الثواب (قوله أن يرضى بحكمنا)  
مقارن هذا أنه لا بد في القضاء من  
الأمرين من المبنية والرضا  
بحكمنا فلا يكتفى أحدهما وكان  
الظاهر الاكتفاء بالرضا بحكمنا  
(قوله والمعنى أن الكافر بالخ)  
وكذلك الكافر نذكر الكافرة  
فرض مسئلة أولاه الكثير  
الغالب في الخارج وأما ولد مسلم  
وأبوه كافر فقتل (قوله خلافاً  
لأن مناس) محتمل بعدم الاكتفاء  
في حلية إحدى الاختين بهبة  
الأخرى لمن يقتصر هاتمه وفرق  
ابن بونس بأن مالك الاختين يسلّم  
له الاعتصام والكافرة بمنوعة  
منه فإن اعتصمت أجبرت على  
الإخراج (قوله من كون الكافر  
يتولى أخذ الكتابة) بنفسه أو  
بواسطة (قوله الاستملاذ بالخ)  
صورته أن تسلّم أمته لمن يقطوعها  
بعدها إسلامها فتصل منه فيخبر  
عتقها عليه إلا أن يسلّم هو قبل  
عتقها وكذا أن أولاه قبل  
إسلامها أى وطئها وهى فن  
غلبت منه ثم سلبت خارج إليه

العداوة في الحلقين وأوجب يتعدى بيع الدين غالباً ولأن الأولى عداوة عامة والثانية  
عداوة خاصة والخاصة أقوى الأثرى لمن أترد الشهادته ولما كان المقصود عدم دوام  
حاز كرفي مكان الكافر لا ذلال في المسلم وخشية الإمتنان في المعتقد كفى فيه ما يحصل  
ذلك أمام من يبيع وتر كل وضوحه أو يعتق ناجر أو هبة أو صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل  
على أن المراد به هبة غير الثواب أى الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهى بيع وقوله  
بعق وبزمه العتق لأنه حكم بين مسلم وذى بخل ما شاء أعتق الكافر عبده الكافر فإنه لا  
يلزمه ذلك إلا إذا بان منه فمضى عليه أن يرضى بحكمنا وقوله (يعتق) متعلق بمحذوف  
أى والإخراج بعق الخ لا يكتفى ورهن وإتمام احتجنا إلى ذلك لأن الكلام يقتضى بظاهره  
أنه لا يجبر بالكتابة وشعورها ولا يلزم من عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية  
والتقدير المذكور ما قد نفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو هبة ولو لولدها الصغير (ش) أى  
المسلم والمعنى أن الكافرة إذا اشترت من يتبع على إخراجها وهبته لولدها المسلم ولو صغيراً  
فإنه يكتفى بذلك ويتصور كون ولدها الصغير مسلماً بأن يكون من زوجها المسلم أو من  
زوجها الكافر وأسلم لأن المذهب صحة إسلام الصغير المذموم ولو لم يتقرن أبوه وأولى لولدها  
الكبير الرشيد وقد رتب على الاعتصام ليست مانعة من الاكتفاء بها في الإخراج عند  
ابن الكاتب وأبى بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن بونس كما أشار به بقوله (على الأرجح)  
خلافاً لابن مناس وقوله (لا يكتفى) أى فلا يكتفى قبل بيعها وأما بعده كما هو الواجب فتكتفى  
وقد ذكر المؤلف ما يقيد وجوب بيعها فقال ومضت كتابة كافر لمسلم ويثبت ولذلك قال  
بعض أى فلا يكتفى بالإخراج به مع بقاء الحال على ما من كون الكافر يتولى أخذ  
الكتابة بل يتاع كما يأتي فلا يقال قد كتبت الكتابة في الإخراج ولو قال لا يكتفى لندخل  
التدبير والاستبلاذ لكان أولى فإن التدبير لا يكتفى أيضاً مع بقاء الحال على حاله كما قلنا  
في الكتابة بل يتوهمه (ص) ورهن وأقر به من ثقة أن علم منعه من بيعه بإسلامه ولم ينع  
والأجل (ش) يعنى أن النصرانى إذا رهن عبده الكافر بعد إسلامه العبد عبده فإنه لا  
يكتفى بذلك ويأبى ويحل للمرتن حقه إلا أن يأتي برهن ثقة لكن قيد بعض القرويين  
بأن لا يقع عبده المعاملة على رهن بعينه فإن وقع عبده المعاملة على رهن معين فلا بد من  
تجهيل الحق وقيد ابن حجر زعمنا إذا سلم المرتن بإسلامه فإن لم يعلم المرتن بإسلامه فلا بد  
من تجهيل الحق وعلى هذا فثبت مذكور المؤلف وألا فلا ولائاً لأن بعض القرويين أنما  
التجهيل بتعميته وابن حجر إذا ناطه بعدم علم المرتن بإسلامه فإن وجد فيه علم المرتن

خالف فيها وإباح خدمة معتق لاجل فككتي ذلك لا يجبر العتق لاجل (قوله بل يؤجره) أى شافئها  
لأن المدة مجعولة (قوله ورهن) أى تحقق بقامه ملكه عليه فهو خذ الرهن ويأبى (قوله وعلى هذا) أى على ما تقرر زعمنا أن قول  
المصنف أن علم منعه أن يخلص مراده أن وجود الشرط متحقق عليه ما قبل الشرط الأول لا ينحصر والثاني لبعض القرويين  
وبه يتم ما ذكره المؤلف أى ما لو غلبت أذه أن وجود الشرط متحقق عليه حاله لأنه ليس في الواقع هكذا

(قوله وكلام المؤلف رحمه الله) هذا قد بقي قوله والايجل تركه المصنف وزل فدا آخر قوله واتى برهنين يقتضيان محله حيث أراد الرأى أخذ الفرض الذي يباع به العبد الذي لم يكتف برهنه فان أراد تجهيل في الدين فلهذا كان الشئح أجد نظما هو دولا كان دون الدين لأن شئح الرهن يقوم مقامه ثم تبعه ما في ماعله وما في الصورة التي يلزم فيها تجهيل الدين فليس له أن يلزم المرتين بقوله عن العبد حيث كان دون الدين بل للمرتين جبره على تجهيل الدين كله ١٣ (قوله في الصورة كلها) لا يظهر هذا الا

بإلزامه وعدم تعيينه فانها يتحقق على الايمان برهن ثقة وعلى عدم تجهيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتين بإسلامه مع تعيينه فانها سما يتحققان أيضا على تجهيل وهذه الصورة هي مفهوم القديين في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتين بإسلامه على الحق عند بعض القرويين ولم يجهل عند ابن حجرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه بإسلامه فانه يجهل الحق عند ابن حجرز ويا في برهن ثقة عند بعض القرويين فالصورة أربع صورتان فما اذا علم المرتين بإسلامه وهما ان يكون معينا أم لا وصورتان فما اذا لم يعلم بإسلامه وهما كونه معينا أم لا وعلم بمحققنا ان قوله والايجل يدخل تحته ثلاث صور وهي ما اذا لم يعلم المرتين بإسلامه وعين وهي يتحققان ابن حجرز والقرويون على التجهيل وما اذا لم يعلم المرتين بإسلامه ولم يعين وما اذا علم المرتين بإسلامه وصكلاهما يختلف فيه فلو قال واتى برهن ثقة وهل ان علم مرتنيه بإسلامه وان لم يعين والايجل كمنه فلو كان لطابق ما في كلامهم وكلام المؤلف محله اذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وما ان أسلم بعد رهنه فلهذا ان باقى برهن ثقة في الصورة كلها انما ظاهرا للرأى وعدم تعديه والمراد بالثقة أن تكون قيمته كقيمته فخر يا وضاعته فضعافه وحمل قوله والايجل حيث كان مؤسرا والدين مما يجهل بفهم ذلك من المسئلة المشبهة بقوله (كمنه) أي كعتق الرأى من مسلمانا وكافر العبد الرهن قبل قبضه أو بعده الا في قوله ومضى عتق المؤسروا كابتة وحمل والمصري في فان كان الدين مما لا يجهل بأن كان طعاما أو عرضا من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهنا أو يفرم قيمته ويبقى رهنا أو ياتي برهن مكانه أقوال ١٥ وما نحن فيه كذلك كما هو الظاهر وفي ابن عرفة إشارة اليه (ص) وبجاء رده عليه بيب (ش) أي اذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لشتره اذا وجد به عيبا ان يرد على الكافر شبهة على ان الرضا لعب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز وشتره الرجوع بالارش بناء على ان الرضا لعب ابتداء بيع (ص) وفي خيار مشترى مسلم يجهل لاقتضائه (ش) يريد ان الكافر اذا باع عبدا كافر المسلم فبمختيار المشتري فاسم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فان المسلم يجهل ان انقضاء خياره لمسبب حقه على حق العبد فان كان الخيار للبايع الكافر أو كان المشتري الذي انقضاء كافر استجمل باسلامه من رده أو امضاه فلا يردوم ملكه على مسلم ولا يجهل واليه أشارة قوله (ويستجمل الكافر) منها (ص) كييعه ان أسلم

بإلزامه وعدم تعيينه فانها يتحقق على الايمان برهن ثقة وعلى عدم تجهيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتين بإسلامه مع تعيينه فانها سما يتحققان أيضا على تجهيل وهذه الصورة هي مفهوم القديين في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتين بإسلامه على الحق عند بعض القرويين ولم يجهل عند ابن حجرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه بإسلامه فانه يجهل الحق عند ابن حجرز ويا في برهن ثقة عند بعض القرويين فالصورة أربع صورتان فما اذا علم المرتين بإسلامه وهما ان يكون معينا أم لا وصورتان فما اذا لم يعلم بإسلامه وهما كونه معينا أم لا وعلم بمحققنا ان قوله والايجل يدخل تحته ثلاث صور وهي ما اذا لم يعلم المرتين بإسلامه وعين وهي يتحققان ابن حجرز والقرويون على التجهيل وما اذا لم يعلم المرتين بإسلامه ولم يعين وما اذا علم المرتين بإسلامه وصكلاهما يختلف فيه فلو قال واتى برهن ثقة وهل ان علم مرتنيه بإسلامه وان لم يعين والايجل كمنه فلو كان لطابق ما في كلامهم وكلام المؤلف محله اذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وما ان أسلم بعد رهنه فلهذا ان باقى برهن ثقة في الصورة كلها انما ظاهرا للرأى وعدم تعديه والمراد بالثقة أن تكون قيمته كقيمته فخر يا وضاعته فضعافه وحمل قوله والايجل حيث كان مؤسرا والدين مما يجهل بفهم ذلك من المسئلة المشبهة بقوله (كمنه) أي كعتق الرأى من مسلمانا وكافر العبد الرهن قبل قبضه أو بعده الا في قوله ومضى عتق المؤسروا كابتة وحمل والمصري في فان كان الدين مما لا يجهل بأن كان طعاما أو عرضا من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهنا أو يفرم قيمته ويبقى رهنا أو ياتي برهن مكانه أقوال ١٥ وما نحن فيه كذلك كما هو الظاهر وفي ابن عرفة إشارة اليه (ص) وبجاء رده عليه بيب (ش) أي اذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لشتره اذا وجد به عيبا ان يرد على الكافر شبهة على ان الرضا لعب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز وشتره الرجوع بالارش بناء على ان الرضا لعب ابتداء بيع (ص) وفي خيار مشترى مسلم يجهل لاقتضائه (ش) يريد ان الكافر اذا باع عبدا كافر المسلم فبمختيار المشتري فاسم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فان المسلم يجهل ان انقضاء خياره لمسبب حقه على حق العبد فان كان الخيار للبايع الكافر أو كان المشتري الذي انقضاء كافر استجمل باسلامه من رده أو امضاه فلا يردوم ملكه على مسلم ولا يجهل واليه أشارة قوله (ويستجمل الكافر) منها (ص) كييعه ان أسلم

ولا يصير المرتين على بقاء شبهة بل يلزم لان تعدى هذا أشد من التعدى في مسألة عتق الرأى من مؤسرا الرهن والدين مما يجهل أقول وهو ظاهر (قوله لجواز رده بيب الخ) لا يقال على جواز رده لا يتولى البيع الا السلطان ويبيعه بغيره انما لا نقول به ليس يسير برأى في هذه المسئلة بل في مال الناس (قوله وفي خيار) خبره من يتدبر يجهل لانه يستعمل في الحديث ٢٢ أولان ان حذفت وأرسلت الفصل فأنزل رده لانه لم يملكه أصبر على انراجه أو ان المشتري ذوو التدبير وفي خيار مشترى الخ (قوله منها) أي الكافر من المشتري أو البايع اعلم ان ظاهر العبارة ان المراد بالكافر المشتري لانه أخذ مقابلا لاسم الذي

هو المشتري الا ان لا ترى التعميم كما فصل الشارح فان قلت ما وجه الاستحجال فيها اذا كان البائع هو المسلم والمشتري كافرا  
والخياره فالجواب ان المشتري يختار العبد بالاستخدام فحينئذ استخدام الكافر للمسلم حر اعاقان يقول ان المالك في أيام الخيار  
(قوله وبهذه) الواو للحال اي واما ان قرئت كتب اليه لتسليم قد أسلم قبل بيع العبد سواء أسلم قبل اسلام العبد  
أو بعد اسلامه وقبل بيعه أو لا قبل أن يقضى بتمت قبل بيع العبد أي قبل بيع العبد ولو تأخر اسلام السيد (قوله وجهه)  
محل السيد كعبد (وهل يتلوه السيد في العبدية والمجهولة ان روي قولان (قوله على الوجه المذكور) وهو ما اذا ثبت  
السيد انه أسلم قبل بيع العبد (قوله يمنع من الامضاء) مبتدأ على ما تقدم وفي آخر الشارح ما يفيد أن قوله يمنع من الامضاء  
خبر مبتدأ محذوف وقوله في البائع خبر مقدم وانظر اذا كان الخيار في هذه الصور كلها غير المتبايعين فالواقع ان الخيار  
لكل واحد عام لم يتم الاستحجال للكافر ١٤ قضى بشئ وقضى المسلم بخلافه في هذه الامثلة فالعبدية بما قضى به المسلم

فيمثلونه ولو كان كل منهما كافرا  
والخيار لهما وقضى كل منهما  
بمختلف ما قضى به الآخر فالظاهر  
انه يعمل بما قضى به البائع اتقوا  
نصه فله كونه مالكا وانظر اذا  
لم يقض أحدهما بشئ في الاقسام  
المذكورة وانظر اذا كان كل  
مسلما والخيار لهما هل يعمل  
بما قضى به البائع أو يستمر  
سعيه على امره فان لم يتفقا  
فانظر ما الحكم (قوله ورفع تقريره)  
يدل من ما ذكره من مبتدأ محذوف  
أي وهو رفع تقريره أو مفعول  
لفعل محذوف اي لا فرق بين  
ما يمسد المسلم والحاصل ان  
السلعة اذا بيعت على الخيار  
فاذا قلنا بيع الخيار بغير ما قلنا  
يسد البائع ورفع تقريره اي  
البيع بان يرد البيع واما قلنا  
ان بيع الخيار محفل فالذي يسه

وبعدت غيبة سيد (ش) يريد ان العبد اذا أسلم وسيد الكافر غائب شيعة بعدة كعشرة  
أيام مع الأمن والجو من مع الخوف فان السلطان يستعمل بيعه ولو لا يهل الى بيعي مسدده  
فالتسليم في استحجال بيعه وجهه محل السيد كعبد ولو يسع ثم قدم سيده وأثبت انه أسلم  
قبل العبد نقض البيع ولو اعتقه المشتري نقض العتق ولو حكم فيه لان الحكم لم يصادف  
محاذاة نظر إلى الحسن الآن يكون الحكم من مخالفتي رأي أن بيعه على الوجه المذكور  
لا ينقض (ص) وفي البائع يمنع من الامضاء (ش) يريد ان المسلم اذا باع عبده الكافر من  
كافر على ان الخيار للبائع المسلم ثم أسلم العبد في أمده الخيار فان المسلم يمنع من امضاء البيع  
لان بيع الخيار متصل على المعروف من المذهب قال في توضيحه يدل ولو قلنا باعوا  
اذ لا فرق بين ما يمسد المسلم ورفع تقريره او يمسد الكافر ويبيع جميع تلك الكافر له سلم في الوجهين  
ونخرج المأزري انه امضاء على انه منته قد فقوه في البيع الخ أي والحكم في  
خيار البائع المسلم يمنع من الامضاء واما لو كان كافر فلا يمنع عما ذكر بل يستعمل كما يعلم  
مما قبله (ص) وفي جواب يسع من أسلم خيارا ترد (ش) يريد ان الكافر اذا أسلم عبده وقلنا  
يجوز على بيعه فهل يجوز ان يبيعه على خياره أو للمشتري لم يفسد من طلب الاستقصاء  
للكافر في غنمه وفي العبد ولغنه فحينئذ على الكافر ولا يدفع ضرره بضرا ولا يجوز له ان يمسد  
المسلم في محفل الكافر من الخيار ترد للمأزري وحده لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض  
ابن الحاجب لهذه المسئلة وقد ذكرها في التوضيح بصيغة نزع فقال قال المأزري الخ وهل  
الخيار هنا ثلاثة أيام لاجتماع المقصود الاستقصاء في الثمن وهو يحصل بالمدّة المذكورة  
أو كجمعة مشتمل الخيار في اختيار حال المبيع طريقان والثانية هي ظاهر ما لا وقت  
في باب الخيار فان قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستعمل الكافر

اي البائع ابتداء تقريره بان يقضى البيع وكأنه يقول قلنا الذي يسه  
هذا وهذا يمنع من الامضاء بجماع غلبت الخ ويصح وجه آخر بان يقال المأزري قد رفع تقريره اي رفعه لتسليمه أي ملكه بناء على  
ان بيع الخيار بغيره وقوله وايتدا تقريره اي وايتدا امتلاكه اي ما على انه محفل فكان البائع ابتداء تملكه كآخره التملك  
الاول لان التملك الاول كان خاليا عن تعاقب غيره في الجسلة بخلاف هذا التملك فلغرضه تعاقب في الجسلة (قوله وخرج  
المأزري) اي ان المأزري خرج على انه منتهقد الامضاء اي وعدم الامضاء على انه غير منتهقد (قوله بخيار) يتعلق ببيع  
وبالبايعين على (قوله ترد) وعلى القول بعدم الجواز لو باع خيارا قلنا ترد البيع (قوله والمشتري) أي اوله مما عا  
قاما معه فلو يجوز الجمع (قوله طريقان) انظر كيف يتأق هذا الخلاف بطريقين على اخذ الاستحجال لان المسئلة  
الكامنة ليس فيها نص (قوله يخالف قول المؤلف ويستعمل الكافر) فاذا المأزري لا يقتضيه أيام الخيار مع طرأ اسلامه فكيف

يجاب

يؤخذ من في بيعة بالخيار بعد اسلامه (قوله يجاب بانه ما وقع الخ) أي في المسئلة السابقة وقوله فلا مضرة عليه وما حصل ذلك ان  
ما تقدم قد حدث الاسلام في أيام التوراة وقد حصل الاستقصاء باعتبار الأزمنة المتقدمة قبل الاسلام فلا مضرة في الاستحجال  
بخلاف هذه المسئلة التي في التوراة فلا استحجال فيها أصلاً (قوله قد حصل الخ) قد يقال ان هذا لا يتم اذا وقع الاسلام عقب  
البيع خلاف قوله جرى قول أي احتفال (قوله ومطلق) أي وان منع، طلق واعلم ان قول المصنف اذا لم يكن ظرف مستقر متعلقاً  
باعتقار مجرد وقوله أو مطلق بالرفع عطفاً على التخيير أو على معنى التخيير أي هل هو مقيد ومطلق وبالفتح عطفاً على محل  
الظرف أي أو مستقر مطلقاً أو معمول لفعل مقدر معطوف على اسم ١٥ وهو قوله منع أي أو بيع مطلقاً (قوله فلو

واقعه في الدين الخ) أي بان كان  
كل نصرانياً مثلاً الاجنح أن  
يقصر الدين بان يكون على  
معتقد الخاص لانه موافق له  
في النصرانية اقتضتها انواع اذا  
يفض بعض المتصنف بأحدها  
المتصنف بقوله (قوله لجاز) يعني  
اشترط أقامته به بداء الاسلام  
ان راحق لادونه (قوله اذا كان  
معناه) أي او كان عند المشتري  
ولا يكتفي باجتماعهما في حوزة  
ولكل واحد مكان وهما  
يحت وهو انه اذا كان معناه  
يساع على من غير دين مشتريه  
فيؤدي الى بيع الكافر البالغ لمن  
على غير دينه فيضاق قوله  
شرائع على دينه واجيب بان  
الامام على دين مشتريهما وأولاده  
يتبع أباه وان ما هنا ضعيف  
والشهور ما يأتي (قوله ووجهه  
انهم مسلمون حكا) يقال والصغير  
الكافي كذلك والامام قول  
المصنف فيما تقدم وصفه لكافر

يجاب بانه ما وقع البيع على التمسار وقد حصل الاستقصاء في الثمن فلا مضرة عليه في  
الاستحجال ولومع هنامن البيع على التمسار وابتداء التمسار الاستقصاء في الثمن فيحصل له  
الضرر فلذلك جرى قول بالحوال في ظاهر قوله من اسلم ان اسلام العبد حدث عند البائع  
الكافر وهو مقتضى نص المأثور وهو من ان الكافر لو اشترى مسلماً أو أراد بيعه  
بغير ان يحوالاً قال ان الكافر متعدد في شرائه فليكن من بيعة بالتخيير بخلاف اسلامه  
عنده لانه معدون في ذلك (ص) وهل منع المهر اذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلق  
ان لم يكن معه أبوه أو تاولان (ش) أي وهل منع الصغير الكافر الكافي فهو أحسن من  
المهر السابق بخلافه اذا لم يكن على دين مشتريه بان يكون موهوباً والمشتري له نصرانياً  
وعكسه لما بينه من العداوة ولو واقعه في الدين لجاز كآبائها بعضه يوجب عياناً أو  
المنع مطلقاً وفاق دين مشتريه أم لا ان لم يكن معني البيع أبوه أو تاولان وبعبارة فان  
كان معناه أو مبازر على أحد التاويلين كان على دين مشتريه أم لا لان الكافر لا يتكلم من  
اذا ابتدأه كان معناه أو كما اذا افترد به أو لا انه اذا افترد به أبوه لما كثر ان التاويلين  
في الصغير الكافي وأما الجورسي فخرج من بيعهم للكفار اتفاقاً في الصغير وعلى المشهور  
في الكافر كقتل من ابن عرفه وقوجه انهم مسلمون حكا والمسلم لا يجوز بيعه فكذلك من  
في حكمه كآلة القرائل (ص) وبعبارة تهدد وضرب (ش) أي ان المشتري للكافر الذي  
يجبر على الاسلام وهو الجورسي مطلقاً والكافي الصغير يجبر على الاسلام بالهدد والضرب  
وتقديم التهديد على الضرب واجب وظاهره انه لا يفتقر هنا ظن الا فادق ظاهره انه لا يهدد  
بالسجن (ص) انه شرعاً بالغ على دينه ان اقام به (ش) أي ويجوز ككافر شرعاً الكافر البالغ  
من أهل دينه لأخيه لما بينهم من العداوة ومحل الجواز ان اقام به يولد الاسلام لا يخرج  
به ليلد الحرب خوفاً من عود ديناً وما وبعبارة ان اقام به أي ان شرطه عند البيع  
انه يتيه فان لم يشترط ذلك لم يصح البيع ولو اقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كرم الدين  
بجواب قوله أي وللکافر الكافي وقوله بالغ مفهوم ضيق وصرح به لانه مفهوم وصف

وهذا وجه المعتقد الذي تقدم كلام عليه أي لانه تقدم انه المعتقد ان حكاية هذين التاويلين ضعيف (قوله وجبرته ليد  
وضرب) أي جبره يكون بالتهديد والضرب فالصغير في قول المصنف وجبره عائد على من يجبر على الاسلام ويضي ان يكون ذلك  
مجلس وان يكره عليه ذلك وتقدم التهديد على الضرب واجب فيما يظهر (قوله وظاهره انه لا يهدد بالسجن) واصل وجهه انه  
بانهم على السجن امتداد الكفر والمطالبة ازالته على الفور (قوله خوفاً من عود ديناً حوساً) هذا التعليل يرشد الى انه في  
طائفة الحاشية يولد الاسلام والظاهر انه سداً في الاستكشاف والنظر عن ليس هذين كمال ودان هل لاهل التمقشر أو هم  
واستظهر التمسار لاقادهم للاسلام لا يولد (قوله يعني) أي استظهره (قوله) أي الكافر الكافي وأما الجورسي فليس له ذلك  
(قوله ومن بيعة لانه مفهوم وصف) أقول ولو فرض انه اعتبر به فهو مقبول انما صرح به لاجل الشرط

(قوله ان اقامه) فلو وقع البيع و اراد الخروج به فانه يجزى على ان شرجه من ملكه بأحد الامور المتعلقة (قوله ومنع الشراء الخ) اقول لا يخفى ان القصد من ذلك عدم التمكن من ذلك فطيلة لا ترق قلنا بانه مبني على ان الكفار مخاطبون أولا (قوله) واما اذا كان مسلما فظاهر لان المسلم مخاطب بفروع الشرع اتفاقا (قوله وهذا من المدونة الخ) هذا اعتراض بان هذا صحيح والحاصل ان التعيين الاحتمال الثاني والصواب ان يقول على الاصح فيكون اشارة لترجيح التأويل بالمتع مطلقا كان على دين مشترية أم لا لان المصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الآخر واما ابن يونس فلو روجه هنا ترجيح كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله قد ركني) أي ١٦ أهدر كني وهو الماقدية على ان الاو كان ثلاثة الصيغة والعاقلة والقود

عليه (قوله كان ليسا) على وزن كرم كما افاده المصباح أي ملبوسا كثيرا خلافا لابتداء ومن الشارح من ان الضعيف عاقل على المشتري وليس كذلك وقراءته بتشديد الياء مسكونة خطأ (قوله كما يرمي الخاطب) قاله استظهارا ولفظه بعد ان نقل ما نقله و الظاهر وجوب التبيين ولو كان لا يتسده الفصل وان لم يكن هيأشنة ان يسلي فيمكروها اذا كان ياتيه عن يسلي فانه يحصله على الطهارة اه وفي تت الصغير ضامه واما ما جابسته غارضة فيمكن زوالها كالتوب يقع عليه الخصامة فجاز بيعه ويجب سانه ان الفصل يفسده أو كان مشترى بمصلحا وفي كلام بعض الشراح تشعيف (قوله فهو معطوف الخ) هذا التبريع لاصحة وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يكن الخ وصلى كل حال لا يظهر العطف (تنبيه) •

وهو لا يتبعه وقوله ان اقامه مقيد بما اذا كان المبيع ذكرا فان كان أنثى فيجوز بيعها ان هو على دينها وان لم يقم بها ويشي بان يقيد بما اذا لم تكن كالأدرك في كشف عورات المسلمين (ص) لاغصه على الخنثار (ش) أي انه لا يجوز زنا ما بلغ على غير دين المشتري على ما اختاره الفقيه ابن ناجي وهو المشهور للعداة التي بينهما وما منع الشراء مبني على مخاطبتهم بفروع الشرع وكذا منع البيع اذا كان البائع كافرا أو ما ان كان مسلما فظاهر (ص) والصغير على الراجح (ش) الأولى اسقاط هذا لأنه ان عطف على المثلث أي وله شراء الصغير فهو صوابه المختار لان هذا قول ابن المواز واختاره النجاشي وان عطف على المثني أي لا شراء الصغير كان تكرار اربع قوله ساقيا وصغيرا وكان وهذا نص المدونة وليس لابن يونس فيه ترجيح • ولما انهى الكلام على ما يشترط في ركني البيع الاول بشرع في الكلام على شروط التالشوذ كرهاسة بقوله (ص) وشروط للمعقود عليه طهارة (ش) يعني انه يشترط في المعقود عليه غناؤه ومخاطبته ما قاله الامام جعفر فان قبل انازة بيع الثوب المتخصص نافي اشراط الطهارة فالجواب ان المراد الطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ان لا تمزج منزلة الطهارة الاصلية لكنه يجب تبينه عند البيع كان الفصل يفسده أو لا كان ينقصه أو لا كان المشتري يسلي أم لا كان ليسا أم لا كما يجرم به • فان لم يمكن ازالة النجاسة كل ما يتنص فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت تنص (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنص وكذا يقال في نقائه ويجوز ان تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدرا أي لا يباع مثل زبل أي من غير ما كولى ولو بكرهوا شرج ما بن القاسم على منع ما لا يبيع العذرة وما وقع المالك من كراهية بيعها عبر عنه بصاحب لا يجوز وأدخلت الكاف كل ما يجاسه بذاتية كالعدس والمستهة والكاف مقسدة في قوله وزيت تنص لادخال كل ما يجاسه كذلكه وهو ما لا يقبل المتاهم كسبل وسمن وقدم بنوا بيع ما يجاسه عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا يجرم أشرف (ش) أي وما يشترط في صحة المبيع ان يكون مما ينتفع به ولو قلت كالماء

يشل نص الكاف بضم صحت كبد واما مت فيه فارة فانه لا يصح بيعه فالأحسن ان المعطوف والقراب لا يقدر العطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي يشترط كون المعقود عليه طاهرا لا غيره كزبل الخ • (تنبيه) • اشراط الطهارة انما هو في حالة الاختيار فتشرجالة الاضرار فلا تشترط الطهارة كالمستهة المضطروا والبر المعصوم عن ما قاله ابن عرفة والظاهر انه استعمل هذه الشر وطها يشمل العصف وما يشمل الجواز فان قوله وقدرة على شرط صحيح لا يرب والمثال بالانبي كذا (قوله نرجه) أي خرج من زبل غير الما كولى بقوله بعينه مما لا يجوز في الاصل فيه الحرمة (قوله وانتفاع) أي شري فيخرج آلات الله وقوله ولو قلت أي سواء كانت حالا أو مقربة كالبر الصفي



(قوله وأما من في السباق) أي بزعم الروح الموت (قوله لأن المشرف أعم) الخاص بان يقول لأن المشرف مغاير لما في السباق ويدل على غلطنا ان السباق عبارة عن الحال المقطوع عنه والموت فيها أو أما الأشراف فهو الحال الذي يظن الموت فيها (قوله) ويستند حتى الخ) والخاص بان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقسيمه الهرم وليس له في التوضيح وقد رده ابن عرقيان ظاهرا لظاهره ونص ابن جرير على منع بيع من في السباق ولو كان ما كقول العم اه فكيف يقسم الهرم ويحصل الجواب عن ابن عبد السلام بان المشرف غير من في السباق أي فابن عبد السلام وافق ابن عرقية على ان من في السباق يمنع مطلقا وأما المشرف فلم يباخذ في السباق فيحصل فيه بين محرر الاكل ومباح الاكل وحينئذ فالانقسام ثلاثة اذا لم يكن مشرفا يجوز بيعه مطلقا ما كقول العم أولا ومن في السباق يمنع بيعه مطلقا ويفصل في ١٧ المشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي في الحكا

لا اعتراض على ابن عبد السلام  
لا اعتراض على المصنف ورد  
ذلك محض تمت بان الذي ليس  
في السباق يباع مطلقا ما كقول  
العم أه لا ونقصه قوله لا يحرم  
أشرف المراد بان يرف بلغ حد  
السباق كما قال ابن المطايع وأما  
قبلة فيوزولون كغير ما قاله  
ح فقول ج اعتراض ابن عرقية  
يتوجه على المؤلف ان يفسر أشرف  
بين في السباق وأما ان يفسر بين  
قوى مرضه فلا يوجب لانه في  
هذا حال يمنع بيع المحرم دون  
غيره غير ظاهر اذ من لم يبلغ  
السباق يجوز بيعه كان محرر  
الا كل أم لا اه (قوله أي مما  
يشترط في المبيع) أي في صحة  
البيع بالنسبة للمبيع (قوله)  
ولما كان الاذن في اقتضائه الخ  
وينبغي منع قتيل والنص  
كذلك وأما الممنوع من اقتضائه  
فيوزولونه بل يشدب كما في

والتراب فلا يباع محرر الا كل اذا أشرف على الموت لعدم النفع به حينئذ خلا وما لا  
ولا العصابة التي لا يبيع من مائة منها أو قسمة سلم وقول تمت يحتاج لنقل فيه نظرا لانه  
سلم ان يكون المبيع متفعا وبالعصاف التي اذا اجتمع مائة لا يحصل منها أو قسمة سلم  
لا يبيعها واحترز بقوله محرر من المباح فانه يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان  
المتفعة خاصة في الحال لا يمكن ذكاته واحترز بقوله أشرف مما اذا كان غيره مشرفا فان  
بيعه باقر ولو محررا كما قاله ابن عبد السلام وأما من في السباق فانه يمنع بيعه ولو ما كولا  
ففرق بين المشرفين في السباق لان المشرف أعم والذي في السباق أخص والاعم  
لا يلزم ان يصدق باخص معين فالذي في السباق أشد غراما من المشرف لانه ظهرت عليه  
علامات الموت حتى لم يبق الا انزاعه ووجه يستند بشئ اعتراض ابن عرقية على ابن عبد  
السلام (ص) وعدم نهى لا ككاتب صيد (ش) أي وما يشترط في المبيع ان يكون  
غير ممنوع من بيعه فلا يباع كلب الصيد لانه عليه الصلاة والسلام من غنمه ولما كان  
الاذن في اقتضائه لزوم قيمته فاشترط في بيعه نهى عن منعه لقول ابن راشد هو  
المشهور ابن رشد هو المأخوذ من قول مالك وأصحابه وأجاز ابن تيمية وابن كاتبة بيعه  
ومنعتون قالوا لا يبيعه وما لم يؤذن في اقتضائه لا يباع انما هو قوله وعدم نهى أي عن  
بيعهم كونه طاهرا لاعم اقتضائه اذ كلب الصيد غير ممنوع عن اقتضائه وقوله نهى أي  
نهي عن ملكه او بيعه فعلى هذا لا يجوز بيع مائة قتلته خسل مثلا وفيها قتلته خسر الكاف  
داخلة على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخاله على المضاف واوادة المضاف اليه  
كقوله وكلي من طهر لا ككاتب كصيد (ص) وأجازهم وسبع الجمل (ش) يعني ان بشر اذات  
الهرودات السبع لا خجله من تزوايا من امرأته كقول العم أه ولعل الجمل كره كما يقسمه  
ما ذكره ابن تيمية وكلام المدونة واذا كان كلبه لا يبيع فهو ككل العم على القول بان  
الكل لا يبيع وان قلنا لا يبيع فلا يوزن كل العم وأما الجمل فذكر كل على كل من التولين

٣ شي خا الخطاب في باب المباح (قوله نهى عن بيعه) الاولى على عدم صحة بيعه (قوله كونه طاهرا) أي  
ومنتفعا أي غنمه فتدبر ما قبله وأما لو في القتل على حرمه فيغني عن قوله طهارة وانتفاع لان كلا من التمس والهرم  
المشرف حتى عنه والخاص بان الاذن في اقتضائه عليه كما قال المازري كغيره عند البيع بشرط فيه السلامة من المنيبات كلها  
(قوله وجزاهم) والعم المشتري ولو قال وجزاه كهر لكان أشمل ليشمل القيل لعظمه وقطع الزباد لانه الاذن التام جاب عن  
ذلك وهو المراد بالسبع الخ وقوله وقوله يفسر ما قبله وقوله والصداء كذلك (قوله اذات الهرودات السبع) اضافت اذات  
لسبع اضافة التام (قوله وان قلنا لا يبيع) أي وهو المذهب كغيره في جملتنا السلولي وهو ترك بيعه لمصلحة كلامه ج فانه جازم  
المذهب وتقليد القيسي في جليته ان المذهب انها لا يبيع بعض ويدل كلام التوضيح (قوله فلا يوزن كل العم) أي في الموصية

(قوله والمراد بالبيع ما يتسبع) أي فيشعل النشع والثعلب وغیره ما من مكره الا كل لخصوص السمع والا كان الكلام قاصرا (قوة مقرب) من اقربت الحامل اذا قرب وضعها (قوله وسأقبحكم الخ) فيه نظير ذلك لان الحامل اذا بلغت ستة أشهر لا يجر عليها الا في التبرعات لا في البيع ونحوه مما ليس من التبرعات (قوله لا تأق) أي ويبيع شارد (قوله فاسد) ما لم يقض عليه وعلم انه باق على صفته ولا خصوصية فيه بان كان القاض عليه غلاما كانه يجوز العقد لكن ان يرد منه وضه مجازا لنقد ايضا والا امتنع بشرط (قوله وتقصي القضي) ذكره يرام ولما كان فيه تقويل ولا فائدة فذكره لينته (قوله ثم جمة احرة ازا ح الخ) ساقى انه اذا لم تنق الاضاعة يبع البيع (قوله كان مسلما بالفعل) وما تقدم من قوة فلا يباع الخ فيما اذا يبع لغیر ١٨ القاصب (قوله وابل اعمت) مثل عثمانين اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون

المراد بالبيع ما يتسبع أي كل ما له جرة أي شدة وقوة على الاتزان والعداء (ص) وحامل مقرب (ش) أي وجاز بيع حامل مقرب أي واقع عليها البيع قاضية ببيع الى حامل من اضاعة المدد وقوله وظاهر مجازيها ولو بعد مدق ستة أشهر فلا كثر لها وساقى حكم ما اذا كانت باقية في باب الحجر في قوة وحامل ستة أي انه يجر عليها اذا قامت الستة ودخلت في السابع (ص) وقدرة عليه لا تأق (ش) أي بشرط لانه قد وقده عليه قدرة عليه للبايع والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشتر به ويجزعه باثمه ولا يجرها عنه كما تقي لقول مالك يبع العبد في اياه فاسد وضمانه من باثمه ويقض وان قضى وتقبل القضي ضعيف وقوله وقدرة عليه حسبة احتران من الاتق والابل المهمة كما قال وشريعة احتران اجمل الترتيب على ذلك اضاعة مال كباقي في العمود وقوله عليه أي على العقد عليم عن اوصفي فان قلت يبع المقصوب من غاصبه غير مقدور على تسليمه مع انه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان تحت يد المشتري كان مسلما بالفعل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل اعمت ومقصوب (ش) يريد انه لا يجوز بيع ابل المهمة وهي التي تركت في المرحى حتى ترقت ولم يقدر عليها الا بصراهم فمعرفة ما قبله وكذلك لا يجوز بيع المقصوب من غرضه سبه لان كلام البائع والمشتري عاجز عن تفصيل البيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه مجتمع من دفعه ولا تاخذه الاحكام مقرا وغيره وما اذا كان غاصبه منكر او تاخذه الاحكام وعليه بيته بالغصب لانه شر اعمافيه خصوصية والمنه وروى عنه كنع الاول بلا خلاف قاله ابن رشد اما لو كان مقرا بالغصب مقدور عليه فانه جائز باتفاق اذا جهز من الجاهلين وقوله (الامن غاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن يبعه من غاصبه جائز بشرط ان يعلم ان الغاصب عزم على رد له وروى به جالوح المؤلف بشرط العزم على رد وقوله (ص) وهل ان رد له مدتردد (ش) أي وهل يناد على علم العزم بشرط آخر فيقال محل الجواز ان رد له

الجزء عن تسليم المبيع اضار ايا كالاتق اواضاه اختياريا كالابل المهمة (قوله ومقصوب) يظهر ان يبعه صحيح غير جائز كذا قال الشيخ سالم قال عشي ت وما قاله صحيح لطابق الائمة على ان يبع المقصوب في الوجه الذي ينع بيعه مقبوح ابن عرفة عن ابن رشد يبعه بده وهو يبيد الغاصب من غيره والغاصب لا يبيده حكم فاسد اجابا وقال فيه وشراؤه غاصبه وهو يبيده ان علم منه ربه منه ان لم يبعه فاسد اتفاقا فالشرط التي ذكرها المؤلف كغيرها كلها للصة ولا تنوع أصلا (قوله لانه شره فاجبه خصوصية) أي لان الغاصب يبعه في البيعة (قوله قاله ابن رشد) علمن كلام ابن رشد احوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الاصل استثناء منقطع وانما

يحرى مجرى الاستثناء المنقطع لان الكلام في تبين الاحكام فلا ينفك ليكون الاول عام اخر حمله على بل ينفك التي غير الاحكام وتبينها بحيث يقال ان ما قبل الادا يبع لغیر الغاصب (قوله وروى جالوح المؤلف) لا تلويح أصلا لا بالنظر لقول المصريح به ولا بالنظر لغیر (قوله أي وهل يناد على علم العزم بشرط آخر الخ) لا فائدة في ذلك فالدرا عند هذا القائل على رد له به المدة المذكورة والرد بالفعل مستأنم العزم على الرد له به فلا بد من ان يقال وهل ان رد له به بشرط الرد له به بل يفصل ويقال ان عزم على رد له به فيجوز انفاقا وغيره فمقتنع اتفاقا وان أتكل أجزء فقولنا لا ينشئ ويرفعه الجواز والحاصل ان قوله ترد مدعنا بطريقان الاول بطريقه ابن عبد السلام وهو انه يشترط الرد له به والثانية بطريقه ابن رشد في الحقيقة القسالة ان عزم على رد له به فيجوز انفاقا وان عزم على عدم الرد ينع اتفاقا

بالفعل

وان اشكل الامر فقولان المشتري لم يمتعه بالخيار وهي الراحة (قوله) حيث قبض لا يجوز بيعه مضاه انه لا يلزم البائع  
 لانه يحرم عليه ان يأخذ ضمان الغائب لانه مستخلص بعض حقه (قوله وهو المشهور) اي قال ارجع من التردد القول بعلم  
 اشتراط القبض على الرد واشكل امره (قوله نقض ما بعه) اي ووجهه ان تصدق به ما لم يسكن ولو اقل من عام ولا يبعد  
 بل يلزم قبضه لغيره (قوله لان اشتراؤه) اي اذا اشتراها ليصل بذلك صفه او اشترى ما قبله وامان علم انه اشترا ما قبله  
 فقط وقد بين ذلك قبيل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الممان والشراء ان الممان يجمع عليه من غير احتياجه منه فلذلك  
 خام فيه مقامه لانه لا يحق ثبوت كاثور الاعيان والذى اشترى ما بعه ١٩ هو الذي اجتنب ذلك لنفسه فكأنه

جهده في امضائه واثباته فلم يكن  
 له نقضه (قوله لانه قاله اليه ما كان  
 الخ) ما كان بدل من الضمير في  
 انتقاه ولو حذف الضمير في  
 انتقاه لكان احسن (قوله وان اراد  
 الى بيانه الخ) لا يخفى ان هذا  
 يشهد الى ان جميع ما في باب الرهن  
 من هذا الكلام الذي ساقه بيان  
 له ذاع انه ساقى له انه يجوز  
 على ما اذا كان بعد القبض  
 وآخر العبارة يوافق صدرها في  
 ان جميع ما ياتي في تفصيل الهدايا  
 المجلد (قوله ان شرطه منتهه)  
 وياخذ الرهن الثمن ولا يلزمه  
 بدله (قوله واذا فاقه يلا) اي  
 بالامضاء ويسمي الثمن رهنا  
 وبعده وتبين ذاته وقوله  
 بيع بعد قبضه ليس بالزمن بل  
 ما اذا لم يقبضه ولم يسقط على  
 أحد التاويلين (قوله ان بيع  
 باق) اي من الدين لم يكمل له اي  
 او بغير جنس الدين حيث لم يات  
 به او في الدين (قوله او كان

بالفعل يوافق قبضه سدة حدها بعضهم بسنة أشهر فكثر والا كان مضطوعا  
 بما يقتضيه ولا يشترط زيادة على العزم الرد بالقول وهو المشهور وانما يشترط  
 العزم فقبضه وانما طلب المدة للذكي وروية على الاول لاجل ان يقتضي انتفاء الغيب  
 لانه لو قبضه ما بقيت عنده مدة مقبسية ثم ردها الى الغائب آل الامر الى انه كان  
 باع مضطوعا بالعدم تحقيق انتفاء الغيب بخلاف ما اذا قبضه ما بعهما لغير الغائب  
 فانه يجوز له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يسع مضطوعا فانه ظهر له الفرق بين  
 المشتري (ص) والغائب نقض ما بعه ان يورثه لا اشتراؤه (ش) ريد ان الغائب  
 اذا اذاع ما مضيه لشخص ثم رده من ربه فان له نقض البيع الصادر منه قبل الاثر  
 لاقتال ما كان لورثه السوء وقد كان لورثه النقض ولهذا الوقت الذي يملك في اذاعه  
 جميعه ثم يورث حقا ثم يملكه نقض البيع في حصة غيره وأخذ حصة بالشفعة قوله  
 في ما بعه مضمون من كآب الغيب ومنه يورث انه لا ضرورة للغائب بما ذكر  
 يجري في ذلك بيع ككل فضولي فان سبب في ادخاله في ملكه بان اشتراؤه أو قبضه  
 أو نحوه من ربه بعد ان بعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور  
 (ص) ووقف مرهون على رضا منتهه (ش) هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب  
 الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان شرطه منتهه والاقتاويلان وبعده فله رده ان بيع  
 بأقل أو بغيره رضا وان أجاز نهج نقوله ووقف مرهون أي ارضاه مرهون أي بيع  
 بعد قبضه لا قبله ولا حاجة لتقييد ذلك لانه اذا دخل في قوله وقدره عليه والكلام هنا انما  
 هو في مفهومه ولا ينافي ذلك الابدان القبض وحينئذ فهو نص في التفصيل الذي في باب  
 الرهن (ص) وما لا يخفى على رضا ولو علم المشتري (ش) ريد ان من باع فله غيره بغيره  
 فان التمسع موقوف على اجازة المالك فان اذاعه جاز ولو علم المشتري ان البائع فضولي  
 وان رده رذلا فلا شبهة في انه لا يصح عليه ولو ارضاه المالك وانما يلزم بيع الفضولي  
 للمشتري اذا كان المالك قريبا أو حاضر الا بما بعد ارضاء المالك في مقدمه أو مشورته

عرضا) اي من بيع (قوله ولا حاجة لتقييد ذلك) اي بعد القبض لا قبله وقوله لاه داخل اي ان قبضه اي مفهومه هو اذا لم  
 يقبض وقوله ولا ينافي ذلك اي المشهور وقوله الابدان القبض أي قبض المشتري من الرهن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) اي اذا كان  
 كلاما لخصف فغايه القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (أقول) ليس نصا في التفصيل بل يتعلق ببعض التفصيل الاتي  
 على انه ينافي قوله ولا هذا كلام مجمل (قوله بغيره) أي وبغيره حضرته وأما لو كان حاضر اجلس العقد وسكت  
 لزمه للبيع ولا يرد هذا مجمل وكانه الثمن فانه سكت عما سقط حقه من الثمن وأما ان لم يكن حاضر فله نقض البيع الى سنة  
 فان مضى فله الثمن ما لم يمتعه المدة اي عشر سنين كما وقع التصريح في كلام غيره فلا شيء له (قوله وما) اي يثبت  
 اعلامه بغيره وقوله أو ما قبله اي في التملك لانه لو كان بغير العقد وسكت لزمه البيع كالمالك والمالك بالثمن الموقوف

لأنه باجازه صار ذلك له فيه يسابق ويطلب بمقتضى ما إذا كانت بيع القسوى غير الناقص فإن على القسوى في بيعه  
 الأكثر من النقص والقيمة ما كان غاصباً بحيث يملكه كملك وهو الظاهر (قوله إذا كان المشتري غير عالم بالعدوى) لا يفتى  
 أن يسلطه على إخلافه قالوا في أن يقول إذا اعتقد أن القسوى ماله أو لا يعتد به أو يقول بأن كنت شبهة وغير ذلك  
 مفهوم بطريق الأولى والمحصل أن الصور ثلاث الأولى أن يعتقد أن القسوى ماله الثالثة إذا لم يكن عنده علم بشئ أو لا  
 يعلم أن ماله أو غير ماله الثالثة إذا كان يعلم أنه غير ماله فلا بد من شبهة تنفي العدم (قوله أو لو كونه من بسبب المالك) أي  
 من جهة ماله كفتين أن الصور ثلاث (قوله لو يزعم أنه وكيل) أي يذمى أنه وكيل ومقتضى أي الحسن أنه يجري هنا خلاف  
 الجارية في العين المشارة بقوله أن كان من ناحيته وهي أن لم تأو بذكر (قوله فيباع لمن يريه) أي من ناحيته أي فانه  
 يفتى أي فقل ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ماله ظاهر فانه يفتى والمحصل أنه إذا قال أو قل لا يسع لفلان فيباع لمن  
 هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فإن الخالف يفتى فقل في باب العين ما كان  
 من ناحيته منزلة وكذلك نزل هنا ٢٠ ما كان من ناحيته مثله أو لمشتري الله إذا اشترى منه (تفسيات) ●

يدور (أقوله على منصفه) فلهذا بيع المائت وأجازته (قوله وحقق) بالبناء لظلاله على والبناء لا يفعل  
 مع تشديد الإلام إلى البائع كافي الشايع (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذ كونه الغالب والافاقية والصدق كذا  
 والظاهر أن العتيق كذا (قوله أن لم يدفع له السهم الخ) فأنما ولا يبدأ به فأن امتنع من دفع الأرض فليستع دفعه  
 لتزمته تركه لتعلق حقه بعين العبد (قوله أن كان أقل) وأبعد لكل من الأرض والثن أي ربع بالأرض أن كان أقل  
 أو بالثن أن كان أقل كان المدي على السيد الجني عليه أو ورثته أو المشتري لأن عليه ضرر في نقض شرائه فلهذا  
 لاحتمال أن يكل فلهذا الأرض من غير نقض لبيعه ولا تركه بالجنين لأنها حين تهمته والحاصل أن قوله أن كان أقل  
 أي المرجوع به يحمل ذلك إذا عوب العبد الخافض له فلهذا تركه فلهذا فبيع الأقل من الثن والقيمة وأما لو كان  
 بأعلى للمشتري ثم قبل أن ينسله المشتري لم يباع للجنين عليه فدفع له المشتري الأرض أو الثن وأخذ منه المكون  
 الجني عليه أجاز البيع المعتبر وأخذ منه الثن فأن المشتري يرجع بقضه ولو كان أكثر من الأرض الذي دفعه لأن من  
 حقه أن يقول لتمام أن أخذت مني الثمن فمقابل العبد مع العبد المعتبر للجنين فلهذا قال في ما أخذت مني

قوله فيها) اي بالثانية (قوله بعده) اي بعد ما هنا (قوله ثم اذ) كانت عمدة الخ) هذا تفصيل في مدة ثلثتنا لثنا الا ان في بين  
قوله تكون عدو الخ) قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) اي له الساطع ثم للمحقق رده ان لم يدفع في السيد الارض الخ فهم منه ان  
الارض السعيدة ابتداء من المعلوم ان مقابله الاسلام فالغدير بين الامرين باعتبار ما روي مومنان مقابل الارض الاسلام  
(قوله ابراج لقوله على مستحقها) اي ابراج لقوله ووقف على رضا مستحقها وارجع لقوله ثم للمحقق رده (اقول) لا يخفى ان  
كلام قوله ثم المستحق رده وقوله اخذته تفصيل لقوله ووقف امضايح العبد الخاني على مستحقها واخذته فاشترط  
يرجع للاول الذي هو قوله ثم المستحق رده (قوله وقوله اخذته مارجع لقوله على مستحقها) اي شرط به بوضع في اي ان  
المراحمين قوله ووقف العبد الخاني على مستحقها ان اخذته ومقابل هو قوله ثم المستحق رده اي وهو مفيد بالقدم المذكور  
فليكن ذلك الموضع الذي هو قوله واخذته مفيد بالقدم المذكور ووجه ولا يحتاج لانطباق الشرط علمي لان يرجوعه  
اقوله على مستحقها يلزمه انطباق الشرط عليه فلا يحتاج الى ان يقال كما قال ابن غازي الاولى ان يؤخر قوله لم يدفع في السيد  
بعد قوله واخذته لينطبق الشرط على الامر من معاوض ابن غازي لو قال ثم للمحقق رد ما اخذته ان لم يدفع في السيد او  
المستأجر الارض لكان أولى لتعظيم الشرط على الوجهين ولتصل قوله ٢١ ورجع المتأجر بمعاوض علمه من كون

عليه السلام هـنا وتقصيه في الرد بها بعده المشار اليه بقوله والمشتري رده ان تعددها  
زناه اذا كانت عمدا فان كانت على النفس فالحبس بغير يد وفي اسلامه او فداها حيث  
استعبدها وفي النفس وأمان كانت على غير النفس فان لم يسدها وانتهى في اسلامه او فداها  
ابتداء كما هو ظاهر كلامه هـنا وباق في الجراح مليل عليه قوله ان يدفع الخراج لقله  
على مسقطها ولقله ثم المشتري رده وقوله ان أخذت عمدا راجع لقله على مسقطها التقيد  
بقوله ان لم يدفع الخراج حيث لا يكون فسيلا لقوله ثم المشتري رده ولا يحتاج الى انطباع  
الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) والمشتري رده ان تعددها (ش)  
أي والمشتري رده العبد الجاني اذا اطلع بعد التبراع على جنيته حيث صدرت عنه  
الجناية محمد الاذلاوين عن عودته لها في جنبايات المدونة قال ابن القاسم لو انك العبد البائع  
فلم يمتاع رده بهذا العيب حيث لا يمينه البائع (ص) ورد البيع في لاضر منه ما يجوز  
ورد للملك (ش) يريد ان من حلف بغير تعدده لاضر منه بغير ما يجوز كعشرة أو موط  
وسواء اطلق في عيمته أو أجل بغيره فبطل ان البيع يتقضى ويرد العبد الى

وهذا أحسن الخ (الح) الأول أن يقال فلا ريب اعتراض ابن تائزي (قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين البائع من البيع فإن فيه حين البيع بأن قال أنه صدقت منه خدمة قبل فأنه إذا اشترى بعد البيان لا خيار له به ذلك كاستر العيوب وبعبارة أخرى فلو كان عالماً بها رقت الشرع أو كانت خطأ فلا ريب له أن يعود وإن لم يعلم حل صدقت منه عدا أو خطأ جلت على العمدلان الأصل في أنفعال العقلاء قصد (قوله ورد البيع) أي انظر لوجهه لا لنواب أو قصد به (قوله في لا ضربه) أي في حلقه بجره فربما قد ذكرنا أن أوأتي صفة خنت وقوله لا ضربه أي مثلاً أي فثلث أحسنه وأدخل به شيئاً يجوز (قوله ورد للملك) واستقر به إشارة إلى أنه لا يضمن رد البيع للملك المستر إلا ترى أن ابن تائزي يقول رد البيع ويحق حين رد وهذا أحسن من قول من قال ذكره لم يقع ظهره ولا ضربه ما يجوز ثم يعدل المشتري اهـ (قوله بجره بعد) كذا فرض في الدية وأما لو كانت بالله فانه يكفر عنها أو المطلق فقال الزحافى وأظهر مثل العتق العلق لا يغير عليه كاهن الظاهر ونقل عن الجبزي أنه إذا حلفت بالمطلق على ضرب لا يجوز أن الظاهر رد للملكه بحث وأورد على المصنف أنه يحث بالنزاع على الشد وإذا عدا فقد عزم على شدة وأجيب بأنه لا تلازم بين البيع والعزم على الشد أن قد يبيع من غير عزم فليسان وأخوه (تنبيه) ففهم المصنف أن البيع قبل رد البيع في ملك المشتري وضاعه وإن لم يبعه السيد أو رد البيع بعد صدوره ومات قبل أن يضر به متو من ثلثة قال فضل لأنه لو قيل في الرض لم يفرق هذا كعدم تحققه في الرض ولو فرضه به في ملك المشتري في رد قولان

(قوله وفي المأجل) أي المتدبرين كإحدى عقته لأخره عشرة أحوط في هذا التمسك (قوله ولو كاتبه) أي العبد الذي حلف  
 لغيره بما يجوز فيه من جهة كلام المصنف لأن هذا مفهوم بامع كلام المصنف حلف لغيره ثم نعمه وأما قول المصنف كاتبه  
 (قوله ولو كاتبه ثم ضرب به) أي قبل أداء الجور المكاتبية وأما بعد الجور فإنه لا يبرأ منه ثم نعمه الحنف وصاروا عليه فالتحالف  
 بين ابن المأز وغيره فيما ذكره من قبل أداء الجور وفهم من قوله لغيره أن العين على حش أو المال كانت على ترك إحدى عقته  
 لأخره ثم يريد البيع ولو كانت أمة لم يمنع من وطئها وهو كذلك وفي بعض النسخ تمت قوله وهو البيع في لأخره ثم فرغ من المسئلة كذلك  
 تبع المدونة والألا خصوصية لضرب بل المدارة على الحلف بغيره وكون العين على حش وانما نقض البيع لعقد الحرة الذي  
 نصل فيه حين الحلف بغيره فلو كان الحلف بغيره بغيره أو يطلق وضو لم ينقض البيع فقام في كتاب الألام وان حلف بالطلاق  
 لم يلدن عبدا جلد يجوز له فباعه قبل أن يجاهد ضرب له أجل المولى إن رفعه فإن حل الأجل قبل أن يملكه بشرأ أو غيره فخلده  
 طلقا عليه وأما عقدان ملكه في العدة أيضا فضر به كانت الرجعة وإن انقضت قبل أن يملكه بآت منه ثم إن نكحها عادموليا  
 ووقف الآن يملكه بغيره بغيره قال ابن دينار ساعة بابه طلق عليه ونها في كتاب العتق الأول قال مالك وإن حلف بغيره بآتمه  
 لغيره بغيره بما يجوز فيه من البيع والرماء ٢٢ حتى يفعل فإن باعها نقض البيع ١٤ فالتقير كيف يرى في الحلف بغيره بما  
 والطلاق فتقول من انظر هل نقض

المسئلة بين الحرة وقول ج  
 الذي يظهر أنه إذا حلف بغيره  
 سرية المحلوف على ضرب به فإنه  
 لا يرد البيع الواقع فيه قصور  
 به عما وقول ج إذا حلف بالطلاق  
 بمجرد البيع حش لتضمن ذلك  
 العزم على الصد وهو موجب  
 للحنث في صفة الحنف غير صحيح  
 لأنه خلاف نصها ثم يأتي على  
 قول ابن دينار واستدل لآه العزم  
 على الصد اعترافه بما تقدم  
 له وثبت وقد تقدم الكلام معه  
 بما يشي ١٤ (قوله برعتان

مالكه ويصح في الحنف المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فإن لم يضرب  
 حتى مات السيد حش من ثلثه ولو حلف على ما يجوز له زهد البيع وحمل عقته بالمحكم  
 ولو كسبه ثم ضرب به برعتان ابن المأز وقال أنشبه لا يبرأ من حش على كاتبه ووقف  
 ما يردى فإن حش بالآدمية الحنف وصاروا أخذ كل ما أدى وان بجزضه به إن شاء  
 وقال أصبح عن ابن القاسم في العتية مثله فقه أبو الحسن وفي المؤلف بهذه المسئلة  
 في سلك اشتراط القدرة لأن البائع لا قدرة له على التسليم ولا خصوصية لضرب بل حيث  
 حلف بغيره عبدا وأتمه وكانت يمينه على حش (ص) وبإزاء بيع عموه عليه للبائع  
 (ش) ذكر المؤلف هذا الفروع فهم أن كونه عليه يابا البائع يمنع القدرة على تسليمه  
 والمحق أنه يجوز لخصخص بيع عموه عليه بآتمه البائع أو لغيره بقدين أو له ما لم يوافق  
 الإقدام على البيع لأبعته وهو ما أشار به بقوله (إن انتفت الأضاعة) أي إضاعة المال  
 الحش من جهة البائع خاصة بأن يكون البناء الذي عليه لا كبر عن له أو يكون  
 المشتري أضف للبائع الثمن الذي أخذه العموه أو يكون البائع احتاج إلى بيع البناء  
 الذي على العموه بسبب اختلافه أو غير ذلك من الوجوه والنهي عن إضاعة المال إنما

المؤجل أي يباح على التام بيعه وإن يضر به عند المشتري وكلام أشهب مبني على أن الكتابة بيع قال ابن لا يبرأ منه هو  
 عند المشتري وأما على التام فحق حيث مجرد دها ولو يجر كذا يظهر (أقول) هذا يقيد برحمان قول أشهب وابن القاسم خصوصا  
 وهما صاحب الألام ثم يأتي أن ابن الحسن قال ولو ملكه المشتري من ضرب به وهو في ملكه بغيره بغيره بقوله قال الجرجاني  
 منصوصان في المذهب وقامان من المدونة وعليه فتقول المؤلف ورد البيع واضع على القول بأنه لا يبرأ بضر به في ملك المشتري  
 وعلى أنه لا يبرأ لكنه لا يمكنه المشتري من الضرب والأفلا وجه لآه البيع حينئذ وشيئ أن يقيد قول ابن المأز بما إذا وقع الضرب  
 قبل أداء الجور المكاتبية وأما بعد أداء الجور فلا يبرأ إذا بالآدمية الحنف وصاروا فالتحالف بين ابن المأز وغيره فيما ذكره من قبل  
 أداء الجور (قوله لا قدرة له على التسليم) أي لأنه لما كان يرد ملكه صار بهذا الاعتبار لا قدرة له عليه (قوله بيع عموه) لا مفهوم  
 له أو جبر أو خشية أو أن المراد به العموه اللغوي أي ما يقد عليه (قوله أو غيره) أي من مستأجر ومستعمر وما بعد انقضاء  
 مدة الإجازة أو العارية المقدسة لأن من أومض ما يباراه من العارية المطلقة (قوله أي إضاعة المال الكثير) أي وإذا عرف الإضاعة  
 (قوله أو لغيره) أي أن يكون مشر فاعلى السقوط أو قد على تعليق ماعله وما ذكر من انتفاء إضاعة المال من جانب البائع  
 فقط بوجوب توجه النفس إلى طلب القربى بين البائع والمشتري في هذا ولا يظهر الفرق بينهما (قوله والنهي الخ) لا يفتي أن حاصله

ان المدايرى كون البناء واقعا في مقابلة شيء ولو لم يستراو متى كان كذلك فليس فيه اضاءة فقال له هو وان لم يقع في مقابلة شيء الا انه لما باع العمود بمن معلوم فيقبل هذا الثمن كانه واقف في مقابله ومقابلة البناء يسع الثمن جائز فلم يلزم اضاءة المال (اقول) بل هذا يقضى بالكر على قوله اضاءة المال الكثير الخ كما هو ظاهر لن تأمل وفي عب ظاهر المصنف عدم الجواز في ظاهره الجواز مع ملا بقره لان اضاءة المال انما يقع حيث وقعت لاقية مقابلة عرض أو مسلا لان يسع النفيس بمن يسع وارجع لبيع الثمن أو باب السقه وكلاهما حق لا دعى وعلى هذا يكون الشرط المذكور غير معتبر (قوله فان لم تنف الاضاءة صح البيع) فان قيل هلا اقتصر على قوله ان انتفت الاضاءة لكونه مغنيل عن قوله لو لم يمس كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنف اضاءة المال من جهة البائع لما علمت من ان ضمانه من الباعه حتى يقضه المبتاع وأجبناه انه لو اقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصديق الجواز بصورة الحكم فيما المنع بيان ذلك ان شرط ان يستعمل فلو اقتصر على ما ذكرنا فاجاد الجواز في المدايرى من كسره ويتاخر وسلا لانتفاء الاضاءة فيما يستعمل المستفاد من قوله ان انتفت الاضاءة (قوله وما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح) وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول النعمى انه يجوز اذا اشترط ٢٣ السلامة ووجه المعقد ان الفراغ مانع

هو حيث لم يقع في مقابلة شيء ولو لم يبرأ ليدل جواز بيع الثمن والثاني لصحة البيع وهو ما اشار اليه بقوله (وامن كسره) أى وأمن على العمود كسره عندنا من جهة البناء ليحصل التسليم الحسى ويرجع في أمن الكسر لاهل المعرفة فان لم تنف الاضاءة صح البيع وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقصه البائع (ش) او الواستقافية لا عاطفة على الشروط والجهة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أى والحكم انه اذا صح البيع وجاز ان ينقص البناء على البائع فالضريح في نفسه يرجع للبناء لانه هو الذى من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري كاصدبه القرائى وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعنه ابن بونس القابسي وعلى هذا فضعان العمود في قلعه من المتابع (ص) وهو انفق هو وان وصف البناء (ش) يعنى انه يجوز لخص ان يقول لصاحب أرض ببنى عشرة أذرع فوق ما تنسبه فوق أرضك ان وصف متعلق البناء الاسفل والاعلى فوصف كل بناء لا تنفاه الفرض ان صاحب الاسفل يرغب في خفة بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل ويوصف المرحاض وقناة والميزاب وصيه فقول هو هواء أى مقدار من هواء وأما الهواء فلا يصح بيعه وهو الملبد ما بين السماء والأرض وكل منصرف عمود وأما ما يقتصر فهو وما يتجبهه النفس قال في توضيحه وفرض سقف الاسفل

بيع أصلها على البائع (قوله وعلى هذا فضعان العمود الخ) فيه انه قد تقدم انه لا بد ان يؤمن كسره والجواب أن يقال القرض انه آمن كسره على حالته اهل المعرفة فيقرض انه حصل كسره من عدم اتفاق من يخرج العمود فهو كسرتا (قوله وهو انفق هو هواء) وأما هو انفق أرض فلا يشترط وصفه اذا الأرض لاتأثر بالثقل بل المالك المشتري باطن الأرض كما هو المعتد وأخرى من المصنف هو انفق بناء فوقه فوق هواء أى ببنيه رب الأرض لنفسه أو يري غيره أخذ منه بشرا منه أو اجارة (قوله فوق أرضك) أى تنسبه فوق أرضك (قوله ان وصف متعلق البناء) فيه اشارة الى ان البناء مستند والوصف انما هو متعلقه من المبنى من كونه شقيقا أو ثقيل اعمارا أو أبرأ أو نحو ذلك وقد يقال البناء صار حقيقة عرفية الى المبنى (قوله وقناة) الموضوع التى يجرى فيها الماء الى القضاء مثلا أو راديه ما يشبهه ويشمل الخزن الذى يجتمع فيه الفضلات (قوله مقدار من هواء) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أى مقدار من الفراغ فيكون المدايرى الهواء الفراغ وقوله وأما الهواء فلا يصح بيعه في قوة التحليل أى انما قلناه مقدار الخزان الهواء انه لا يصح بيعه أى الفراغ بجماله لا يصح بيعه لانه لا يمكن الانتفاع به بجماله وقد قال الله سبحانه وتعالى انتفاع وقوله الهواء الملبد ما بين السماء والأرض من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفى القاموس انه بطل على قول الفراغ وفى المباح انه المنجى بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انه شق لم يدم ما قبله وكل منصرف

عقدوا الظاهر المراد وما في داخل كل مغزق محذوق (قوله يفهم منه الخ) يزاد على ذلك ان المشتري انما اشترى قدما معيننا من الهوا فكيف يمكن ما فوقه قلت كان البائع داخل على انه ملك المتاع ما اشترى وما فوقه اذ لو كان البائع من البائعي الا على لضر به غالب (قوله وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محمول على التام لا نه سح حو انهم لم الحائط لم يره اعادته (قوله فاجارة) أي فان ذلك كرمه فهو اجارة ٢٤ أي فالعقد يصبح نصبه على انه خبر لكون محذوق لكن على قلة لان كان

لا تحذف اذا كانت بلفظ المتاع الا قليلا حاصله انه اذا لم يذكر موضوع الجذع يبيع واذا ذكر مفعول الجذع موزر (قوله أو جذوع) إشارة الى ان جذع في المصنف يراد منه الجنس (قوله فبيع) يتبع المشتري في نقص شراؤه ولا كلامه في محل الجذع (قوله اذا كان يباع) أي اذا كان العقد عدلي موضع الجذع يباع أو ان في عبارة المصنف شبه استحبابه وكأنه قال وهو مضمون فلا يفسخ وقوله فاجارة كأنه قال وهو غير مضمون فيفسخ وقوله مع ان ذلك أي موضع الجذع وقوله فاجاب حاصل الجواب ان قولك وكان المناسب ممنوع بل المناسب كون البائع بعيد لانه يبتز من اشترى علوا على سفل ولو تأمل السائل لم يدرك (قوله لتلايهم الخ) أي فيؤخذ من هذا الجمل ان لا فرق ان ما سبق من الشروط ليس خاصا بالجذع (قوله وبنى الخ) أي وسيدئذ فلا يقال اعاده لرب الخ (قوله النبي الخ) بان ورد حديث

بالاواح على من اشترى والا فلي على البائع على الاصح ولا يجوز لمتاع الهوا يبيع على سفة الاما ان البائع لان الثقل على حاطه اه قبل بعض ويقه منه انه ملك ما فوق يتا من الهوا الا انه لا يصرق فيه سلق البائع في النقل الخ ومفهوم فوق هو امة وهم موافقة بان بين المشتري الاقل والبائع الاعلى ويجبر صاحب الاسفل على البناء يمكن صاحب الاعلى (ص) وغرز جذع في حائط وهو مضمون الا ان يذكر كرمه فاجارة تنفس بانها (ش) هو معطوف على يبيع بعد حذف المضاف أي بانه عاقلة غرز جذع حذف المضاف واقيم المضاف اليه مع انه أي وبجارت المعاقلة على موضع غرز جذع أي ادخل جذع أو جذوع في حائط الرجل ثم تارة يعين في معة فيكون يباعا واذا اهدم الحائط لم البائع اعادته وأمان حمل خط في موضع الغرز فاصلا حله على المشتري اذ لا دخل في الحائط ولو باع البائع داره بحائطه أو مات فاستظهر ح ان بناء الحائط على الواو أو على المشتري ان علم والا فبيع وتارة يعين معة فتكون اجارة فوضع الغرز من الحائط تنفس بانها المائط ويرجع للمعاسبة اتفق ما يستوفى منه فان قيل اذا كانت يباع فلم لم البائع اعادة الحائط مع ان ذلك صار على كالمشتري وكان المناسب انه اذا اهدم لشي على البائع فاجاب ان المشتري على الجذع مما يباع من اشترى علوا على سفل فليعلم صاحب الاسفل اعادته لاجل ان يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع وانما عقد والمعاقد ان يشعل البيع والاجارة قبل التوصل الذي بعده (ص) وعدم رمة (ش) أي وبشرط المعة ود عليه عدم رمة ملكه أو يبعه بحد وهذا مستحق عنه وقوله فباعه وعدمه يهي واتخاذ كرمه لرب عليه قوله (ولو يبعه) التلايهم ان الشروط السابقة خاصة بالجذع فنه على المشهور وبنى ان ترجع المبالغة لجميع الشروط فالحكم الملك بحد كالمز والبيع كالكل وبعضا كاحدهما مع ثوب أو ان المراد هناك بالنهي النهي الخاص كالكتاب ولم يرد في التفسير يهي خاص فاني هذا لاخر اجه أو ليس ان المراد بالنهي السابق يهي تحريم تغيير يهي العسكرية والذي يفقه كلام المدونة وأي الحسن تقيد قوله ولو البعض بما اذا دخلا أو أحدهما على ذلك ذكره الناصر اللقاني فقال قال أبو الحسن في شرح قول التمهيد في الاستمحاق من اتباع عبيد في معة فاستحق أحدهما فان كان وجه المعة فلهذا الباقي وان كان أقله لازمه الباقي بما يشبه من الفن الظلم يجعلوا ذلك أي اذا استحق المبدع به كالمعة فذا اجبت حلا لا وخراما لانها لم يندخلا

عن النبي صلى الله عليه وسلم بخصوص الكلب وقوله ولم يرد في التفسير يهي خاص على الباقي عام يشهد ويشمل غيره (قوله فان كان وجه المعة الخ) أقول وسكت عما اذا كان النصف والحكم أم يغير في التفسير فالباقى يأتى به من التين أو رد الباقي واخذ جميع التين وقوله فلهذا الباقي الام يهي على أي عليه رد الباقي (قوله انظر لم يصحوا ذلك) كذا في نسخة أي انظروا جمعه جعلهم ذلك وقوله لانها لم يندخلا كان التقدير ولو لوجه لانها لم يفهم من بعض الشراح ان هذين كلام أبي الحسن



(قوله ففروا بين وجه الصفة) أي ففروا بين وجه البسعة (قوله ومثل هذا) أي إذا خلاص ذلك أشد فيفسخ السك والاذلا (قوله وجه) أي كبيع زينة تجر يجهول وقوله أوغن كان يقول بعثك بغير ج منه بغير اليوم أو بما يبيع به فلان ساعه (قوله أي وما يشترط الخ) ولا يحصل الفساد للجهول إلا إذا جهل معا أو جهل ٢٥ أحدهما وعلم العالم بجهول الجاهل وتبايعا على ذلك أو ما أن لم يعلم العالم بجهول الجاهل فلا فساد ويثبت المشتري لشراء فإذا ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجهل له حلف لرد دعواه فإن نكل حلف المدي وفي نسخ البيع إلا أن في حاشية القضي ضعف هذا التفصيل والمخبر يظهر إطلاق المصنف وهو أنه يشهد إذا جهل أو أحدهما علم العالم بجهول الجاهل أم لا (قوله وجه) أحدهما إذا وقع البيع على البت وأما لو كان على التخيير فيجوز مع جهول المشتري بما أتى في قول المصنف وغائب الخ (قوله وكية) عطف تفسير على ما قبله وقوله وصفة عطف تفسير على ما قبله (قوله ليعلم) يجمع لافارق (قوله ولو تفصيلا) ما قبل المبالغة إذا كان مجهولا لوجه وتفصيلا أما إذا كان مجهولا لوجه ومعلوم تفصيلا لجاز كبيع العبرة كل صاع يكذ أو ير يد أخذها بينهما (قوله فالثلاث فائدة) فإن فات مضى بالقيمة كما قال الترمذي ثم إن هذا مقسبها إذا لم تنف الجهل فإن اتفق جاز كما إذا سمع لكل عبدا ثمنًا وقوما كذا ما قرأه ونسلا على المساواة أو جملا

على ذلك وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففروا بين وجه الصفة وغيره ومثل هذا من اشترى دارا فوجد بهضم أحسبا أو شاتين مذبحين فوجد أحدهما حصيدا وكذا أو تلقى ظفورا جدا أحدهما خرا اه (ص) وجهل عثمان أو غن (ش) أي وما يشترط في المبيع عدم الجهل بالمجنون والثمن فلا بد من كون ما معلوم من المبيع والمبتاع والافسد البيع وجهل أحدهما بجهلها على المذهب وقيل بخير الجاهل وقوله يجهلون أو غن أي قدر وكية وكيفية وصفة وانما تفصيل في هذا الشرط ودون ما قبله من الشرط بل أجل فيها يعلم منه أن كل ما اشترط في أحدهما فهو شرط في الآخر أي ليعلم أن جميع ما هو شرط فيها في الثمن والمجنون ولو استمر على إجماله فهو منه أنه خاص بالمجنون فربحه الله تعالى وأشأن المؤلف بقوله (ولو تفصيلا) إلى أنه لا فرق بين كون ذلك مجهولا لوجه أو تفصيلا ومن أمثله قوله (كعبدي وجاني) لكل واحد عبدا أو أحدهما لا لوجه أو لا تفصيلا بينهما أو مستر كان بينهما على التفاوت كثلثين أحدهما والثلاثين الآخر أو عكسه ويدها تمها صفة واحدة (يكذا) فالثلاث فاسد وظاهره علم المشتري بأشياء كما أم لا فقوله ولو تفصيلا مبالغة في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو المجنون مضر ولو كان الجهول في التفصيل ولا فهو لم يعد نول لرجلين وكذا كتابه عن الثمن فإن قلت كلام المصنف بصدق على ما إذا كانا مستر كين بينهما على السواء وهذه مرة اتفاقا فالجواب أن الانسليم دخول هذه المسئلة في كلامه لأنه جعل العبد من مثاليجهول التفصيل وإذا حصلت الشركة على السوية فالثمن معلوم التفصيل وثل جهل التفصيل جهل الصفة في أنه يضر المشار إليه بالمعطى على مجهول التفصيل بقوله (ورطل من شاة) أي إن الشخص لا يجوز أن يشتري رطلا أو كل رطل مثلا من لحم شاة أو غيرها قبل سلها إذ يجب أم لآله لحم مغيب ويحل المنع ما لم يكن المشتري لورطل مثلا هو البائع لثا فوقع الشراء عقب العقد فإن كان كذلك بازو قبل السل (ص) وتراب صانع (ش) أي ومنع بيع تراب صانع فهو معطوف على عبي على وهو يحتمل أن يكون مثالا لجهول تفصيلا وإن يكون مثالا لجهول لجهل أنه لا يرى منه شيء كان مثالا لجهول تفصيلا وإن لم يرقبه شيء كان مثالا لجهول لجهل ولا فهو صانع أي أو عطار قال كاف داخلة على صانع أي وتراب كصانع أي تراب صانع صنعت من الصناعات التي تقتطع بالتراب ويعصر فقلبها كالطابرين ولحومهم (ص) ورده مستر به (ش) أي لجل فاد بيع ما ذكره مستر به بعينه إن لم تفت عينه فإن قامت فقيته يوم قبضه على غره أن لو باع يبعه هذا إن لم يخلصه (و) كذا (لو خلاصه) أيضا على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قبيته على غره ويرى لبياعه

٤ شيئا أحدهما ثمنًا من الثمن الذي ذكره المشتري أو قبل ذكره ثم يبيع عقد واحد (قوله على السواء) أي اتفقت حصص كل منهما في العبدين بأن يكون لأحدهما سد من كل أو ثلث كل أو نصفه ولا أثر الباقي لأنه لا جهل في الثمن في هذه الصورة فلا تدخل في كلام المصنف وهذا انقسم مرادوا لالتباين من كلام الشارع إن لكل واحد على عبدان نصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يسل على جعل التباين المشتري (قوله قبل سلها) أي ما بعد الذبح والسل فجاز

(قوله هو تدور معه وجوده وعلما الخ) أي فإذا كان الخالص كبريا تكون الأجرة كثيرة وقاسم لا قلته. وليسكن الظاهر أن المنظورة أجرة على ما ذكره تعبلا كثيرا فخرج وقتله وإن كان لا يمين وجوده (ثم أقول) لا يمتنع أن المصنف يعلق الأجرة بالتخلص بل أي به منة قرا أو العطف المتبادر المعطوف على قوة ورد مشتهره ويفهم منه أنه الأجرة مطلقا (قوله طريق ابن نوس الخ) حاصل طريق ابن نوس أن الأجرة إنما تزيد على قيمة ما وجدته ويوضح ذلك أن تقول على الأجر التخلص فالأجرة منقطة بالتخلص فإذا زادت الأجرة أي أجرة تعب على ما خلصه فليس له إلا ما خلصه فإذا أخرج عشرة أطل من القفل وكان تعب خمسة أضاف عليه الأتسعة فإذا كان أخرج من القفل ما يساوي خمسة فتهمة أجرة تعب خمسة فتهمة فهاذا خمسة أو يعطيه ما تشرحه ومقالة أجرة المثل في ذمة البائع ولو لم يوجد شيء أو يكون في ذمة البائع وإذا كان أجرة مثله أزيد يأخذ الزائد (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي غير أنفا فبشرط فيه شروط والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صانع شدة الفرق الأولى دون ٢٦ الثاني قوله بيع تراب معدن الخ) اشار به إلى أن كلام المصنف على حذف

ويفهم من قوله ولو خلاصه أن هناك شيئا خلاصا وحده فتهمة (وله الأجر) أي وحصل فيه شيء لا يباع به بعد قوله ولو خلاصه فينتقل منه إلى أنه لا يفرم ما إذا كانت الأجرة أكثر من التخلص لأنك قد عرفت أنه علق الأجرة على وجود شيء يتخلص وهي تدور معه وجوده ومقالة وكثرة فيكون الموائع لطريق ابن نوس وهو الرابع عندهم (ص) لا معدن ذهب أو فضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة هذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصفته أو بغير صفته فشيء آخر سأقي (ص) وشأنه قبل سلخها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلا بعد ذبحها وقبل سلخها إخراجا فالأجر لا يمتنع في ضمان المشتري بالعدو ما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف ما يدخل في ضمانه بالعدو كالرطل من الشاة كما مر فانه من باب بيع اللحم المغيب ومثله إذا وقع البيع هنا على الوزن كما تقتصر عليه ح فتقول تت بائنا وزولي يبعث ونا غنيرة ظاهرا فقوله وشاة معطوف على مورد وقوله قبل سلخها وأولى بعده (ص) ونقطة قبل وتبين أن يكيل (ش) أي وعلى يجوز أيضا بيع الخنطة مثلا بعد بيعها في مثيلها أو تنها بعد دمه يريد وكل ما يصل إلى معرفة جوده ودرجته برؤية بعضه بفركه ونحوه وجواز ما ذكره مشروط بأن يكون بيعه وقيامه على الكيل وسواء اشترى الزرع كله كل صاع بكذا أو أشترى من المجموع كلاما معلوما وبشرط أن لا يتأخر تمام حصانه ودرجته أكثر من خمسة عشر يوما واشترى بقوله أن يكيل محلو وقع على غير الكيل فانه لا يجوز وأما ما اشترى مع تنبهه

مضاف أي وأما من المعدن فلا يجوز بيعه فبيع الأيجوز بيع أراضي المعادن لأن من أقطعت لها أمانات أقطعت لقبه ولو يورث ويجوز بيع تراب الغيب الفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك أنه لا يترادأ كان بغير صفته أو ما به صفته فلا يجوز لأن الشك في القائل كتحقق التفاضل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع اللحم المغيب حاصله إذا كان فيه حق توفية يكون من باب بيع اللحم المغيب فلا يجوز وما لم يكن فيه حق توفية كما يجب

قبل البيع بخلافه يكون من باب بيع اللحم المغيب فلذا جاز بيعه جزافا ثم تقول هذه التفرقة لا تلزمها لأن فانه اللحم هو المبيع على كل حال وهو مغيب على كل حال ولعل وجه ذلك أن شأن اللحم أن يوزن فيكون مما يبيع حق توفية فكان لما يبيع جزافا خرج من أصله فزول مرة غير اللحم يقول الشارع فليس من باب بيع اللحم المغيب المراد ليس من باب بيع اللحم أصلا فليس الذي منه سبأ على القيد بل المقدس ويحتمل أن يكون الذي منه سبأ على القيد هو المعنى بل من باب بيع اللحم الحاضر لأن المنظورة إذا لم يجمع لم تمنع سببها من جهة حاضرة وهذا ليس موضوعا فيها إذا بيعت على الوزن صار المنظور على كل رطل رطل لا ذات الجاه من حيث أنها جاهة وتختص فيكون من باب بيع اللحم المغيب فتدبر (قوله فانه من باب اللحم المغيب) أي فتهمة يبيع قبل سلخه (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في أنه لا يجوز إذا وقع البيع رطل (قوله على الوزن) لأنها صارت مما يبيع حق توفية لا يدخل في ضمانه (الواو بمعنى أو (قوله وسوا الخ) لأنها أو أريد البعض (قوله ويشترط أن لا يتأخر) ولكن القياس لا يجوز التأخير لأنه بيع معين يتأخر قبضه الضرورة (تنبه) هو قول المصنف وسقط الخ لا يباعه ما ياتي في قوله وموضع بيعه بعد اصلاحه إن لم يتعرفان مفهومه أنه إذا استر لا يجوز بيعه لأنه محمول على بيعه جزافا

وأما على الكيل فهو جائز كما إذا (قوله فانه ممنوع) أي جزافاً (قوله لم يره في سنه) فان راققاً سنه يمكنه من كل من القمح والتبن  
 وحذفت فيظهر كون القمح جزافاً حسداً أشد من راققاً لمنع بخلاف بيعه مع التبن جزافاً فكم يكرهه شديداً فلذا أجاز بيعه مع  
 جزافاً إذا راققاً سنه وهو قائم (قوله ويجوز) فالجزر يتعلق بكل من القمح والتبن (قوله لا ممنوعاً) سواء كان في الأندلس وفي  
 موضع حسده (قوله إلا أن يكون آفة قبل حسده) وقد أضافها إذا كانت أطرافه بعضها ببعض على جهة التخالط وأما على  
 جهة التخالط فيجوز كما قاله ابن عبد السلام (قوله أو كدس) معطوف على محذوف والتقدير أو خلط من غير أن يكس أو  
 كدس (قوله وأما نحو القول والحص بماتر متفرقة الخ) في شرح شب وظاهره ولو رآه قبل حسده وقوله ومنقوشاً حال من  
 قت أي محذوف والتقدير لاقت في حال كونه منقوشاً فيكون المعطوف به محذوفاً ولأنه لا يفتحه حال من موصوف قت أي  
 لا زرع قت في حال كونه منقوشاً فلا يكون حال من المنكثرة ثم بعد ذلك ٢٧ كانه فقد ناقش بعض الشيوخ بأن جعله حالاً

يجوز إلى تكرار لا كما في النعت  
 والجزر نحو لا في باعول لا شريطة  
 قرية فالحال والنعت والتب  
 تنكر ريمه لا (قوله باعتبار محله)  
 أي وهو النصب على القولية  
 باعتبار الحسد والمقدور المعنى  
 وبما يبيع زرع مة وتأي يجوز وما  
 لا ممنوعاً ويكون على مذهب  
 من يجوز في الاتباع مراعاة الحال  
 قال ابن مالك

ومن راع في الاتباع الحال لم يضر  
 والمحصل أن يبيع الزرع  
 القائم أربعة شروط أسدها  
 يبيع جزافاً فلا يجوز بالقدان كما  
 لا يجوز قسمته كذلك حيث جعله  
 معياراً إلا أن شرطاً من قسم  
 وتين فأنها كون غرنه في داس  
 الشجر كالقمح فان كانت في جميع  
 قسمته لم يجوز لعدم إمكان حربه  
 فأنها كون المبيع غلت مع  
 ما يضر منهن تين وأبها ان

فانه ممنوع مالم يره في سنه وهو قائم ويجوز فانه يجوز حذفت كبايدل على مسئلة  
 المنقوش حسداً فأنما (ص) وقت جزافاً (ش) أي وكذلك يجوز بيع القمح وهو  
 الجزر جزافاً لا مكان الجزر وأشار بقوله (ص) لا ممنوعاً (ش) إلى أنه لا يجوز بيع  
 الزرع بعد حسده وتنكيسه منقوشاً أي مختلطاً ببعضه بعض إلا أن يكون راققاً قبل  
 حسده وهو قائم لقول بعض الأئمة لا يجوز بيعه إذا خلط في الأندلس أو  
 كدس بعضه على بعض قبل تصفيته ولا يمين تقسمه وقوله وقت جزافاً فهو القمح وأما  
 نحو القول والحص بماتر متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في أي الحسن ومنقوشاً حال من  
 قت يشاء على أي حال من المنكثرة وإطلاق الفت على المنقوش باعتبار ما كان عليه  
 ويجعل أن منقوشاً معطوف على قت باعتبار محله (ص) وزيتون وزن أن لم يختلف إلا  
 أن يجز (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يشتري قدراً معلوماً من زيت هذا الزيتون كل  
 رطل يكذا قبل عصره بشرط أن يكون خروج الزيت من الزيتون عند التماس لا يختلف  
 وكان العصر قريماً من عشرة أيام ونحوها ومفاد كلام المدونة أنه إذا لم يصفى يجوز التقيد  
 نفسه ولو شرط أن كان خروج الزيت يختلف فلا يجوز شرأه إلا بعد خروجه ورويته لا  
 أن يجعل البائع للمشتري الخيار بشرط التقيد بنفسه ككل بيع خيار فقوله إلا أن يجز  
 مستثنى من مفهوم الشرط قبله مبرح به ثلاثيقهم الفساد مطلقاً إذا اختلف وقوله  
 إلا أن يجز أي إلا أن يدل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أي وأما بيع  
 دقيق حنطة قبل طحنها على الأظهر معناه أن يقول أخذ منك صاعاً أو كل صاع بكذا من  
 دقيق هذه الحنطة كما روي في الزيتون وهو من ضمان البائع حتى يقيه معلوماً ولا يمين شرط  
 عدم اختلاف خروجه وينبغي أن يقيد طحنه بالقرب وإن اختلف خروجه منع إلا أن يجز

يساع بعد يسه لاقبله والشرط الرابع والثاني في غير البرسيم وأما يسه فأنه فلا يشترط أن يسه لاقبله ما يشترط فيه  
 الشهر طان الأثران والذي يجوز في غير البرسيم ما يتعلق به البيع من حيوان وفي بيع البرسيم ما يمين من الأجل إذا بيع على  
 الرعي وبه وعائنه من الحب أن يبع بصدره يؤخذ بصدره إذا بيع الكان فقلن الجزر يمين من البرد والكان (قوله وزيت  
 زيتون) أشعر أنه إذا اشترى زيتوناً على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك (قوله أن لم يختلف) أي بالحدود والرأمة (قوله  
 عشرة أيام) ونحوها الخمسة أيام (قوله إلا أن يجعل البائع للمشتري الخيار) أي ويشترط أيضاً أن يكون عصره قريماً من  
 عشرة أيام ونحوها كما أتاه بعض (قوله معناه أن يقول أخذ منك صاعاً أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصغر ولما أتاه وأريد  
 البعض (قوله ولا يمين شرط عدم الاختلاف) أي فليقتضها لا يمين للمصنف أن يؤخر قوله إلا أن يجز بعد قوله ودقيق حنطة  
 (قوله وفي قبضه طحنه بالقرب) فليقتضيه في جميع شروط زيت الزيتون كما في شرح شب والقرب خبيرة روماً

(قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يفتى جواز هذه الصورة وهي من اجتماع البيع والإجارة كما قال الشارح فاستغفمه مالك بعد أن كرهه وكأني أرى أن القمع عرف وجهه ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التخصيص والاستحسان لا القياس (أقول) إلا أن ذلك يناق قوله ولا يمنع شرط عدم اختلاف المذوق وقوله وإذا أوفاه المذوق أي في صورة اجتماع البيع والإجارة وأما ما شرع في تبين وجهه وجعل يفتى عليه على أن البائع عصراً أو ذرعاً قائم على أن عليه حدوداً ودرسه فلا يجوز وأنه أبايع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما أن البائع فاعلى أن يخطيه ذلك أو يفتى على أن يجوزهما فلا بأس به ومن الممتنع شراء من على أن يشبهه (قوله يعني أنه يجوز بيع عدد أصع) هذه الصورة جائزة اتفاقاً ولو كانت من صبرة مجهولة الصانع وكذا يجوز ذراع أو كل ذراع من ثوب (قوله على المذهب) أي فالحكماء للسلاف في كل صاع وداعلى ابن مسلمة لأنه الفقيه حين العقد (قوله لا منها وأريد البعض) كما إذا أوفاه ٢٨ المشتري بالبائع أن يأخذ منها أصعاً كثيرة ومراعاة أن يأخذ بعضها قليلاً

وأما أوفاهم للبائع سهل له البائع في البيع فلهذا لا يجوز وكذا لا يجوز أن يضمن ثوباً أو ثقباً أو شمعاً زخافاً مثلاً وأريد البعض ويشترط في الجواز رؤية الصبرة والتوب حيث اشترط كل صاع أو ذراع بكذا لأنه مظنة حرره لا تلعن صفة المبيع والألا كنى ببعضه وصح كذا حقيقة بشرط الجواز في بعض التقارير ويحتمل عدم اشتراط بقيتها هنا لأن الجزاء مناعى الكيل فكانه غير زيف أو ما لو اشترى ثلثها أو ربعها مثلاً غاز (قوله) حالوما لا فيه نظري بل يعلم بما لا يحد يقف على ما يريد شراهم يمكن الجواب أن المراد ما لا يكمل بعد الشرع في الكيل قبل انتهائهما إذا خشفه (قوله) وإن أريد بها بيان الجنس والمعنى

وليس معنى كلام المؤلف اشتري منك هذا الصاع على أن تعطينه فهذا بيع وإجارة وإذا أوفاه ما يباع من ضمنه (ص) وصاع أو كل صاع من صبرة أو ثوباً أو ثقباً أو شمعاً أو كل صاع بكذا من هذه الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصانع أو مجهولة البائع على المذهب وأما بقوله (لا منها وأريد البعض) إلى أنه لا يجوز شراء كل صاع من الصبرة بكذا حيث أريد البعض سواء أراده كل قسمها أو أحدهما لجمل الثمن والمثمن حالوما لا لأن من التبعيض الصادق بالقبول والكثير والثنى يختلف بحسب ذلك وإن أريد بها بيان الجنس والقصد أن يقول أبيعك هذه الصبرة كل قفيز بكذا فلا يمنع وأما أن يرددها أو أحدهما فمقتضى ما قلناه المواقف المتع (ص) وشاة واستثناء أربعة أرباط كل (ش) يعني أن التخصيص يجوز أنه يبيع الشاة مثلاً ويستثنى منها أربعة أرباط أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوان كبراً وصغراً وأما خاص المؤلف الأربعة أرباط لأنه فرض المسئلة في شاة ويضع في استثنائه النسب على المفعول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح برده مطلقاً على شاة لنفسه المعنى إذا التقدر جازتد ويسع استثنائه وكذلك الحكم لو باعها ثم اشترى منها أربعة أرباط بعد العقد لأن الواقع بعده لاحق له واللاحق للعقد كالواقع فيه (ص) ولا يأخذ لحم غيرها (ش) يريد أن البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضاً عن الأرباط المستثنى عنها الأرباط لأن لحم غيرها الشاة المبيعة ولو قال ولا يأخذ لهما أي الأرباط لشم لا يأخذ لهما ولا غيره وأما المنع أخذه عن اللحم مطلقاً فإنه على أن على المنع في هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا على أن المشتري مشتري وأما على أنه مبيع فله المنع أنه يبيع لحم مغيب وهو يمنع اللحم وغيره

حينئذ أن كل صاع مشتري جسم هذه الصبرة أي جنسها ليس مشواً باتباع بعض قول الأمر إلى أنه اشترى وهذا هذه الصبرة كل صاع بكذا وأما ظاهر قبول قوله حيث يدعى القياس وخالفه الآخر لأن القول المدعى الصفة (قوله ويستثنى منها أربعة أرباط) أي بناء على أن المشتري مبيع لا يشترى والا كان من باب بيع اللحم المغيب وما بقي بعد البيع المشتري هو المبيع بمنزلة من اشترى شاة قبل سلمه إلا أن خشفه هذا ولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) فحقه يمنع ولو أربعة أرباط (قوله والرفع إلى أي ويلازم الرفع لأن لفظ الاستثناء يفيد المقارن المقصود هو (تبيينه) \* انما يجوز استثناء الثلث كالصبرة والثمرة لأن موجب المنع هنا أشد كما فيه عليه الشارح قريباً. هل هذا إن يفتى قبل الذبح أو بعده وقبل السلع فإن بيعت بعد قبضتها باستثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أي باعها البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أي اشتراه البائع من المشتري لثاة والرابع أن المشتري مبيع لا مشتري كما أفاده بعض شيوخنا نقلاً (قوله أنه يبيع لحم مغيب) أي

باعه البائع بهذا البدل أي خالبه المشتري والبائع لان القرص ان ذلك وقع قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ كان قد سلم  
 هـ (تحيه) هـ اذ حصل موت في المستحق منه فلا يضمن المشتري الا رطل البائع بله على ان المستحق متى (قوله) واستثناءه قدر  
 ثلث صورتها اشترى منك هذه الصبرة الا عشرة أراد بانه جاز اذا كان ذلك قدر ثلث ومثل ذلك ما اذا باع الصبرة أو الفرة  
 ولم يستثن منها شيئاً ثم أراد بعد ذلك ان يشتري منها شيئاً لم يجز له ان يشتري الا قدر ما كان له ان يستثنيه وقد جعل محض ت  
 التفصيل اذ ايقاد ما اخذ فقر اما اذا اخذ من حننه فبيعوه مطلقاً وهو مطلق وان كان الجماعة لم يقيدوا (قوله) للمنفرد فيه  
 اشارت الى ان قول المصنف واستثناءه قدر ثلث أي على المشهور ومقابل لا يجوز استثناءه قبل ولا كثيراً ولا كثيراً (قوله) لا يجرى  
 بهرام (قوله) برؤية المبيع قضية ذلك لا يجوز ذلك ولو كان كثر من الثلث (قوله) وهو الرأس والا كراع (أي عظم) (قوله)  
 اذ لا يجرى هذا (قوله) ترد الا يجرى فيما لو عكس الحال فيه بان كان له عن في السر ٢٩ هل ينكس الحكم أم لا (أقول)

والظاهر الاول لمقتضى تلك العلة  
 والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر  
 ولو كان باعته معه (قوله) ولو كرهه  
 في الحضر أي لان له عن ووجه  
 تلك العلة والله أعلم ان الحلال  
 من جهة اللحم فانه يؤكل ولكن  
 لما لم يتعارف أكله نزل منزلة  
 المأكول في الجملة (قوله) راجع  
 لقوله وحده فقط (الصحيح ان  
 قوله ليس بمرجع للجلد والساقط  
 لا خصوص الجلد فقط كما هو  
 مفاد القول (قوله) لان هذا اللحم  
 يبيع على حكمه (قوله) ان أطلق  
 عليها ساقط عرفاً فلا يبعد ذلك  
 واذا كان يبيع على حكمه  
 فيجوز استثناءه أربعة أوتال  
 لا استثناء وجه ولا (قوله) ولا  
 المشتري لا يفيق ان هذا الظاهر  
 فيما اذا استثنى الجليص الساقط  
 أو ارحدهما فقط وأما اذا استثنى

وهذا مستفاد من كلام ح (ص) وصبرة وغرة واستثناءه قدر ثلث (ش) أي جاز يبيع  
 غرة ويبيع صبرة راجعاً واستثناءه ما لم يكن منها كبلاً قدر ثلث منها فاقول لا كثيراً أشهد ك  
 القدر ان المشتري كبل فلو كان شاعاً جاز بكل حال كما يأتي في قوله ويرى مطلقاً وقرى  
 للمشهور ويجوز ان الثلث هنا ومعناه في الشاة برؤية المبيع هنا ومعناه في قوله وصبرة  
 عطف على شاة (ص) وحده وساقط بسفر فقط (ش) أي وكذلك يجوز بيع الحيوان  
 واستثناءه ساقطه وهو الرأس والا كراع كما انه يجوز استثناءه جلده على السفر اذ لا يجرى له  
 هنا وذكره الصاغر في أبي أو الحسن الكرا على بابها أي ولا يفسخ ان وقع وأما الرأس  
 والا كراع فلا يكره في سفر ولا حضر فقوله بسفر راجع لقوله وحده فقط وليس من الساقط  
 الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا اللحم يبيع على حكمه (ص) ويرى مطلقاً (ش)  
 أي جاز استثناءه من شاة هنا وقوله أو صبرة أو غرة نصف أو أقل أو أكثر سفر أو  
 حضر أو كاله باعته ما لم يستثن وسواء اشترى على الذبح أو الحياطة ويكون بشرى كالصباغ  
 بقدر ما استثنى (ص) وقوله المشتري (ش) الضمير في تولد عائد على المبيع لأجل الجزء  
 أي وتولى شأنه من ذبح وسلخ وعلف وسقي وسقط وغيره فأجوز الذبح في استثناءه الجلد  
 على المشتري لانه ليس بمبيع ويرى على الذبح اذ لو شاء أعطى جلده من عنده وفي أجرة السلخ  
 قولان وأجرة الذبح والسلخ في استثناءه الا رطل عليهما بالنسبة وفي الجزء عليهما على قدر  
 الانصبة لانهم ما شرا كان (ص) ولم يجرى على الذبح فيما بخلاف الا رطل (ش) يريد ان  
 المشتري لا يبيع على الذبح في مسئلة استثناءه الجليص الساقط ولا في مسئلة استثناءه الجزء  
 بخلاف مسئلة استثناءه الا رطل فانه يبيع على الذبح فيما لان المشتري دخل على أن يذبح  
 للبائع لجأه لا يتوصل اليه الا بالذبح (ص) ويخبر في دفع رأس أو قيمه وهي أعدل (ش)

ارطاً أو جزءاً مطلقاً فان أجرة الذبح والسلخ عليهما لانهم ما شرا كان فمعنى تولد المشتري الذبح ان رجع الضمير للذبح وما  
 معنى تولد المشتري المبيع ان عاد الضمير على المبيع وفي جبر من أي الذبح قولان لان ابن عرفة أفحص على ابن الحاجب  
 حكاية القول بالغير (قوله) فأجرة الذبح في استثناءه الجلد أي وحده أو مع الساقط وأما أجرة الذبح والسلخ في استثناءه الساقط  
 وحده فعلى المشتري وقوله في أجرة السلخ قولان اقتصر على انواع البائع فيقيد اعتقاده والظاهر القول الثاني وذلك  
 لان المشتري أن يعطى البدل (قوله) ويجوز على الذبح (الخ) لانهم ان تشاء في الذبح يبعث عليهما ما دفع لكل واحد منهما  
 بما يرضيه وانما كان أجرة الذبح عليهما في الجزء مع عدم جبر المشتري عليه لان البائع شرى كسبب الشريك كانت عليهما (قوله)  
 في مسئلة استثناءه الجليص الساقط) مبني على اعتبارهما مسئلة واحدة ولو قال خذها لكان أظهر (قوله) وخبر في دفع رأس أي  
 وبقي ساقط ومثل جلده فلو قال رأس لكان أشمل اعلم ان الخلاف فرضه الصالح في الجلد فكان على المصنف أن يذبح في محله

لان مسئلة الرأس مفسدة (قوله ذكر أنه يخبر الخ) هذا ينافي ما سبق في أنه وقع في المذهب خلافه الخبر البائع أو المشتري وهو الراس ويمكن أن يقال ان صدر الجمل أشار بجلوب آترو وهو أن المصنف مشى أو لا على ما هو العقد عنده ثم حكى الخلاف (قوله في أنه مقومة) أي من جهة أنه مقومة أي وشأن المقوم أن يرجع فيه لقبض (قوله أي وقع في المذهب الخ) الباعث لمعنى ذلك التنافي الذي هو ظاهر المصنف وذلك لان قوله وشأن دفعه يتبادر منه ان الذي يخبر المشتري بقبضه قوله بعد وهل التغيير للبائع هذا ما اقتضاه قوله فلا ينافي الخ مع ان عدم المناقاة لا يحصل الا اذا ارى دفع مصدر المجنى العقدة مولى فان دفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أي وهو يوم الذبح وقوله أي ويوم التواتر أي الذي قد يكون بعد يوم الذبح (قوله وهو الموافق) كذا بالاصل بدون واو والناسب زيادة الواو ٣٠ (قوله أي غير علم عنها) ظاهرا بعبارة أنه ليس قد دفع البديل وان المتعين اما

ولما قدم ان المشتري لا يجبر على الذبح في مسئلة استثناء الجلباء والرأس ذكر أنه يخبر بين أن يدفع مثل المستثنى من جلدو رأس أو قبضه وهي أعدل لو افقته القواعد على أنها مقومة والسلامة من بيع اللحم بغيره وقوله في دفع رأس نائب فاعل خبر أي وقع في المذهب تخييره أو حكمه بالتصريف دفع مثل أو بدل رأس أو قبضتها فلا ينافي في حكاية الخلاف المشار اليه بقوله (ص) وجل التصريف للبائع أو المشتري قولان (س) ولا يمين قولنا بدل أو مثل رأس كما ذكرنا لان التغيير المذكور انما هو في حالة عدم الذبح ولا يتصور في هذه الحالة دفع الرأس وشعرها وأما حيث ذهبت في تعيين أخذها الآن فنقول فقيمها وهل تعتبر القيمة يوم استحق أخذها أو يوم قوايتها انظر في ذلك وما تقدم من أنه يعين أخذها حيث ذهبت ولم تقف بقضي أنه لا يجوز أخذ شيء عنها ولو غير علم عنها وهذا هو الموافق لما في مسئلة الارطال وهو ظاهر ما نقله أو الحسن ولكن ذكر بعضهم ان الراس يجوز أخذ راسهم أو عرض أي غير علم عنها وعليه فيقول ما يجبر على الذبح فيه من غيره في هذا والفرق بين الارطال وهذه ان في الارطال يبيع اللحم الغيب بخلاف هذه ثم أنه أنشأ قوله أو قبضتها قلنا الى أن الرأس بمعنى الهامة (ص) ولولمات ما استثنى من معين ضمن المشتري جلد أو ساقط لالحا (ش) يريد بالمعين ما قابل الجزء الشائع فيدخل في الحين استثناءه الجلد والرأس والارطال فإذا ماتت الشاة التي استثنى منها شيء معين فان المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو الرأس والأكثر لأنه غير مجبور على الذبح فيه ما لان دفع مثلها ما كانها في ذمته ولا يضمن لمعسل اللحم لتقريب البائع في طلبه بالذبح وجبره عليه فقوله ما أي حيوان استثنى من معين وأما لولمات ما استثنى منه شاة فإلزامان على واحد منهما لا لآخر للشركة وقوله لالحا ما أي بالكلية المشتري فيضمن مثل الارطال لأنه مثل ولما اشترط في العقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى من ذلك تحقيقا ولذا قال ابن عرفة هو بيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منعه وخفف فيناشق علمه أو قل بجهله ٨١

دفع الاصل أو قبضه لرأس أخرى مثل الرأس الاول وكذا قضية صح فيه أنه ما للفرق حين عدم الذبح بخبرين دفع رأس أو القيمة وسين الذبح اما القيمة أو الاصل لا البديل (قوله فيقول ما يجبر على الذبح) أي وهو الارطال (قوله وعده فيقول) أي في الحكم (قوله وهذه أي المسئلة المشارها بقول المصنف وشأن دفع رأس الخ (قوله ببيع اللحم الغيب) أي ان المستثنى يباع الارطال الغيبة وفيه ما تقدم وقوله بفضلا في هذه أي فان الرأس مفرقة عما فيها معنى (قوله ما ياكلها المشتري) أي الآن ياكلها المشتري وهو استثناه منقطع لان الاكل لا يكون الا اذا كتبت ذكته شرعية وفرض المسئلة انها خاتمة فلم تزل ذكته شرعية الا أن تحمل على ما اذا كان بها

مضطررا ببيع له أكلها ما أكلها المشتري فغدا أو مضطرا فيضمن مثلها ليصرف (قوله ولا أقال ابن عرفة) أي ذكره ولاجل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احترازا عما لو كفر جدا فإنه لا يجوز إلا ان عسارته تصدق بالصحيح والفاصلان ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لاجد أو صاقل بالقليل الذي لا مشقة في عده وأجيب بأن مشقة العدم شرط خارج عن الماهية بخلاف الشرط التي ذكرها المؤلف (قوله فيما يشق علمه) أي علم عده فهذا في المعدود ولو لم يكن عده بدون مشقة فلا يجوز بيعه جزاء وقوله أو قل بجهله أي أو فيما يشق علمه بأن كان يسهل كيه أو فيما يشق علمه بأن لم يكن جديا فيمكن حرزه فهذا في المكمل والموزون والحاصل ان المعدود ولو قل جديا فلا يجوز بيعه جزاء والمكمل والموزون يجوز بيعه جزاء ولو قل وأما الكثير جديا فيفتح في الكل المعدود والموزون والمكمل والحاصل أنه لا ينافي الكل من الجهل بالقليل الذي يمكن معه الجزر

(قوله ويراف) مثل الجسيم (قوله أي هو دق خرافا) فخر شينا السلوك ان المصادف خرافا انما هي في المدو وتعلمه خرافا  
 الشارح لا يسلم وقتل شخصاً بعد الله عن شخصه محمد ابن الشيخ عب ان الحق ان اشتراط مصادفة الجزائية غير معمول به  
 عند المتقدمين ولا عند التأخرين وان اخذ بعضهم فثلث من قول ابن رشد (قوله لانه يراف مستلزم عليه) لا ينظر في قوله أو  
 يكون الخلل ان على المنع فيه علم الرؤية لا كونه مدخول عليه نعم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكثر جدها) صادف القتل  
 مطلقاً جدها أو يقترب جدها بآثار الجسد أو هو ظاهر الآن المدو ولا بد ان لا يكون قتل لا يصيب تمكن عنده بالامتناع فلذلك  
 احتياجه للتبعية عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهله) أي من الجهة التي وقع العقد عليها كسببه عند او هم ما يجادلان عنده  
 ويعرفان وزنه لان المبيع اذا كان وجهتان كوزن وعند لكن جهته من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بلا مشقة)  
 أي بان عدم مشقة لان في النبي اثبات (قوله ولم تصد افراده) أي الجزاف بمعنى الحزف وقوله الآن يقل عنه مستثنى من  
 المفهوم أي فاذا حدثت افراده فلا يجوز الآن أن يقل عنه (قوله أي حاضر الغائب) هذا يخرج اللفظ عن ظاهره فينا فيه قوله  
 أو مغيب في تنبيهه فالاحسن أن يفسر بالرؤية على حقيقة لانه لا بد منها ٣١ (قوله ولو كان على كيل) أي ولو كان جزافاً

على كيل فعلى ما لا يساع  
 الجزاف برؤية متقدمة سواء  
 يسع على التكيل أم لا وفي  
 المذهب أقوال الأول يساعها  
 الثاني لا يساعها ولا بد من الرؤية  
 حال العقد الثالث يكفي بالرؤية  
 المتقدمة على العقد الرابع على  
 أصولها وفي الزرع القائم ولا  
 يكفي بها في بيع الصورة جزافاً  
 والذي ذكره ابن رشد ما حاصله  
 ان الجزاف سواء كان حساباً أو  
 زوجاً قائماً وسواء كان قد ادب  
 أم لا يجوز بيعه على رؤية متقدمة  
 لا على الصفة وأما ما يسع على  
 التكيل فيصور بيعه على الصفة  
 وعلى رؤية متقدمة والقول بأنه  
 لا يساع لب جزافاً على رؤية

ذكر المؤلف عطفاً على عود بقوله (ص) ويراف (ش) أي وبان يسع ويراف أي  
 صودف جزافاً وافق انه جزاف لا ما كان مدخول عليه فلا يجوز أن تأق الحكم  
 مشلاً وعنده صبرة لم يميز فقول له ردني لان العقد وان كان الحاصل بعد  
 الزيادة لانه دخل معه على الجزاف وشرطه أن لا يكون مدخول عليه وكذا العطار  
 فيدفع له درهمين فباخذوه ويجعل له شبا من الأبارير أو القفل مثلاً كأغداً ويكون  
 ذلك عنده قبل بيعه ويذهب به من غير أن يقصدها لانه يراف مدخول عليه بل  
 الشرط أن يقصدها ويتوارها وقول ابن عرفة دون أن يعلم أي الفعل أي دون أن يعلم  
 المتعاقدان قدر حال العقد (ص) ان يرى ولم يكثر جدها وجهله وحذروا واستوت  
 أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تصد افراده الآن يقل عنه (ش) هذا شروع في شروط  
 الجزاف منها أن يكون المبيع مريباً أي حاضر الغائب باع مجلس العقد ولو كان  
 على كيل أو مغيب في تنبيهه وعلى هذا فلا يشك جواز شراء الطرف المملوك من اقامع ان  
 المربي منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة لجزاف أي ويراف صرف وانما التناقض  
 موضع الصفة لان الجهة الشرطية لا تقع صفة واعلم ان الجزاف قد يكفي برؤية بعضه كما  
 في مغيب الأصل وكما في يسع ما في الطرف حيث وجدته مملو ولا يشترط رؤية ما طمأوهذا  
 مراد من قال يكفي برؤية بعضه في الجزاف وليس مراده انه يكفي رؤية البعض منقصلاً  
 عنها وقد يساع الجزاف مع عدم رؤيته بشئ منه الضرورة كما في قتال النمل ان كان يقبضها

متقدمة مضمة وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في تنبيهه) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يساعده وكانه قال  
 لا باع باع مجلس العقد ولا مبيعاً في تنبيهه الا انك خبر بان هذا مما يعرض باقاً لفظ الرؤية على حقيقةه والاولو كان المراد بها  
 الحضور لصح العقد على التبع المغيب في أصله اذا كان حاضر مع أنه لا يجوز بيعه على كيل أي ولو كان مغيباً  
 في تنبيهه فيقتضي جوازه لانه حاضر مع أنه لا بد من رؤيته ولا يكفي تنبيهه في تنبيهه الا على شرائه جزافاً على التكيل (قوله وعلى هذا)  
 أي على ان المراد بالرؤية الحضور وهذا كله بناء على ان المراد بالرؤية رؤيته كاه (قوله لانه حاضر الخ) يقال له بيع ان يراد  
 بالرؤية بشفقة تجاوز ردمها كاه أو بعضه (قوله كما في مغيب الأصل) بان يتخرج عن الأرض فله وتنتظر راسها (قوله وليس  
 مرادها الخ) هذا في غير الجزاف على التكيل (قوله وقد يساع الخ) وقد يساع مع عدم رؤيته بشئ منه من غير ضرورة كبيع  
 ثمره ساطع غائب جزافاً بالصفة كما ذكره ابن عرفة فقال اشتراط الرؤية في بيع الجزاف في مخالفاً لاذكر في كتاب القرن من المدونة  
 في غير الحائط فانه حال نيام عن مالك وكذلك الحائط الغائبة يساع فخره كلاً أو جزافاً أي على الصفة وهي على مسيرته بآدم ولا

يجوز النقد فيها بشرط وان بعد جدا كافر بصفة من مبيع لم يجز شراء بخرم فقط لانها تتخذ قبل الوصول اليها الا ان يكون غرا  
 يا بسا انتهى (قوله) واما اصل الكثرة فلا بد منه لان ظهور هذا في المكيل والموزون (قوله) فانه لا يكون سبقت من بيع الخراف  
 لانه معلوم له مساو التساوي اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الخراف بحد كره ابن عرفة واما اذا فسر  
 ببيع الشيء كليل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوله أو وجهه لا احتراز عما اذا علم (قوله) سواء أعلمه بعله أم لا لكن  
 ان لم أعلمه فالمرقة متعلقة بالمال فقط وان أعلمه تعلقت به معا أي بان حاله أنا أعلم قدره (قوله) لكن ان أعلمه فسد) يلزم  
 أعلمه الغير بعله كذلك (قوله) بان يكون من قوم اعتادوه وان يجوز بالثقل الخ) فان لم يكن من أهل الخبز وروكافيه كفي بل  
 الظاهر انها لو كانت من أهل الخبز وروكافيه من هومن أهل الخبز كفي ذلك حال صحيح قوله ورواى أن يكون كل منهما اعتاد  
 الخبز كما يفيد قول ابن عرفة القمى شرط الجواز كونهما من اعتاد الخبز لانه لا يحنط الا بسيروا ولو كان أحدهما غير معتاده  
 لم يجز بوجه المأزى انتهى وهذا يقيد ٣٢ اعتبارا واعتباد الخبز لانه معرفة متعلقا واعتبادا خاص من مطلق معرفته وما

ذكره عجم لا ينافي الاستظهار  
 الذى قلناه وانظر اذا كان من  
 اعتاد الخبز وغيره كلبهما أو  
 وزنه ما يختلف وكل منهما يوزن  
 فالحق المبيع على قدر كليه أو وزنه  
 كالخراب يصعون السمن بخرافا  
 والبائع منهم يجوز المبيع على  
 قدر كيه والشئ يوزن المبيع  
 على حكم الارطال المصرية فيما  
 اذا كان مصر فاهل يجوزوه  
 الظاهر لان كل منهما معلوم بالمبيع  
 واختلافهما الظاهر فى التسمية  
 أم لا ووزن من باب ضرب وقتل  
 فالحق في الصباح عجم (قوله) وان  
 يكشف الغيب) الاولى حذفه  
 لان العرفا معتادة الاستواصال  
 العقد فقط أى فهو الذى بشرط  
 في جواز العقد فقط (قوله) يجوز  
 أى ويكون فائدة الامة متضى

الفتح لكن لا جرم كونهما لو اتفقا وعلم ناقص منهما من ثلث ونحوه ويكفى علم المشتري  
 بذلك ولو من البائع كما يشهد ما نقله ح ولان من بيان صفة ما فيها من الخلل ومنها أن  
 لا يكثر المبيع كقوله بليفة يهت بشعر زهره واما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجهل  
 المتبايعان قدر المبيع من كيل أو وزن أو عدد لانه مسمى علم أحدهما وجهه المخرى كان  
 الذى علم قد قصد الى شئ بغيره وبعبارة احتراز عما لو كانا عالين بقدره فانه  
 حيث لا يكون من بيع الخراف وعملوا كان أحدهما عالما فانه لا يجوز العقد سواء أعلمه  
 بعله أم لا لكن ان أعلمه فسدوا الا فلا ومنه أن يكون المتبايعان من أهل الخبز وان  
 يكونان قوم اعتادوه وان يجوز بالثقل ومنها أن تستوى أرض المبيع من انخفاض  
 وارتفاع في غلن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان عالما أو  
 أحدهما علم الاستواء حال العقد لم يجوز ان يكشف الغيب عن عدم الاستواء فان كان فى  
 الارض علوة فالحال المسمى وان كان فيه احفره فالحال المسمى فانه بشرط في الجواز فان  
 اتفق لا يجوز المبيع ويجوز من عليه الضم بينهما واما ما قبله من الشروط فهو فى الجواز  
 والعصه فان قبيل الاستواء شرط فى الخبز وفى المبيع بخرافا فلتناشر الشرط شرط  
 ومنها ان بعد بشفقة فان استفت الشفعة عدولا يباع بخرافا واما ما يكال ويوزن فيجوز بيعهما  
 بخرافا ولو لم يكن فى الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن مظنة المشقة وبعبارة لان  
 العدم تيسر لكل أحد بخلاف الكيل والوزن السريعين ومنها أن لا تقصد افراد الشئ  
 الخراف كالخوز ومغارة السمك فان قصدت الافراد كالنسياب والعبيد فلا يجوز بيعه  
 بخرافا الا ان يقل عن افراد الشئ الخراف فالضمير راجع للفرق المفهوم من افرادهم والا

عدم الجواز (قوله) وان كشف الغيب) أى بعد ذلك (قوله) فهو بشرط في الجواز) تفريع على قوله  
 لم يجز (قوله) ويجز) لا يثنى ان هذا انما يأتى فيما اذا كشف الغيب لاقى حاله علم عدم الاستواء حال العقد قبل شؤله مساوى  
 للفرق ولا يعقل عدم جواز حيث اعتقد حال العقد انه مستو وقوله واما ما قبله من الشروط قد علمت بمقتضى ان شرط اضافى  
 الجواز والعصه باعتبار اعتداد حال العقد (قوله) لا فى المبيع بخرافا) أى لاقى صفة بيع المبيع بخرافا (قوله) بخلاف الكيل  
 والوزن الشرعيين) لتوضيح ما على التفسير ما يوضحه (قوله) فالضمير راجع للفرق الخ) لا يظهر التفرع فالاحسن أن يقول  
 الا ان يقل عن فرد الشئ الخراف فالضمير الخ) وقوله والا كان أى وان لم تقل الضمير على الفرد بل على عائلته الافراد كان  
 الواجب عليه أن يقول شئها وبان ذلك قول بل بعض الشراح الضمير في غنه راجع للفرد الذى فهم من افراد أى بالجهة الخراف  
 كما هو المأخوذ من كلام المواق عن ابن بشرى بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جهة الفتن كثيرا انتهى





والاجاز والمراعاة لا خاطئة منفردة بالجزء مجردة عن برهه أى وأما مع البرج فجاز تركونه بها (قوله ويدخل القلوس في النقد) أى حكمها حكم النقد وذلك لأن القلوس ليست من جزئيات النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجه الاقتضاء أنه إذا دخل تحت الاتنى الشرطين أى أن لم ينسك ولم يعمل به عددا بل ووزنا فيفسدان المسكوك المتعامل به ووزنا لا يجوز بيعه جزافا مع أنه جائز فسلم أن غير المسكوك يجوز بيعه جزافا فتعمل به عددا ووزنا كالمسكوك المتعامل به ووزنا والمراد بالمتعامل به ووزنا ما يوزن بصفة يتقص صرفه بنقص وزنه من غير مراعاة عدده وان تعمل به مائة كما قاله مصر وقرو وشاوى المراد دراهم مصر تارة يقع التعامل به ووزنا وتارة في ساقه ٣٤ الماداة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عدا على

يمكن الجزوان كانت مذبوجة فيوزن به بها جزافا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الأبراج مجردة عن برجه جزافا على ما في الموازنة بناء على عدم إمكان عددها ووزنها ولا ين القلم قول يجوز وزنه في الشامل على إمكان جزوها ونقد ابن عرفة عن محمد بن ابن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بجمعه جزافا ومنع ابن القاسم في الصبغة يبيع الخشب الملقى بفضه على بعض جزافا ثلثة مائة عدده كالقلم ولا بأس بشراصفه جزافا انتهى وكذلك لا يجوز شراء السلب والرقيق أو الحيوان غير الحوت الصغير جزافا لقصد افراده فذكر مفهوم الشرط الاول بقوله لا تغير مرقى وما بعده والاخير بقوله وثياب وسكت عن مفهوم غيره وهو ضوحه (ص) ونقدان سكت والتعامل بالعدو والاجاز (ش) هذا محتمر قوله لم يقصد افراده أيضا والمعنى ان النقد المسكوك لا يجوز بيعه جزافا إذا كان التعامل بالعدد وتدخل القلوس في النقد وان كان التعامل بالوزن جاز بهها جزافا لعدم قصد الاحتادق وكثير المسكوك تقوية والاجاز راجع لقوة والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سكت أيضا والاتقضى ان المسكوك المتعامل به ووزنا لا يجوز بهه جزافا وليس كذلك ومثل النقد القلوس والجواهر وانما نص على النقد بكترة الفرو لمصلحة بجهة الكمية وجهه الاحتادق به رغبتا في كثرتها ليسهل التراميها ولا يعطل بكترة الثمن لتلازم الجواهر والؤلؤ وهوها (ص) فان علم أحدهما علم الآخر بقدره خير (ش) هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجهه له والمعنى ان أحد المتعاقدين إذا علم بعدد العقد بأن الآخر كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما يتخير كعيب دلس فيه ويحل الخصم إذا كان العيب بالجهل من الجهة التي وقع البيع عليها كتحصيل علم أحدهما بكتلة وجهه الاحتادق بالوجه الذي علم أحدهما وزنه أو عدده فلا خيار لاستمراره ما في جهل الجهة التي وقع البيع عليها واستشكل ابن القصار كون علم أحدهما عيبا بأن العيب إذا علم به النافع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرجوع والواجب على الجاهل بعلمه فسد كما أشار إليه بقوله (وان علمه) أى أعلم أحدهما الآخر بعلمه (والأول حين العقد وتدخل على ذلك (نقد) العقد على الاصح لتعاقدهما على الفرو وانظر وجهه من الاشكال المذكور وأبانه

مثال التعامل بالمقصود منها (وأقول) وبعد هذا كله نقول لاقتضاء وذلك لأن المعنى ان عدم الجواز مقيد باجتماع القسدين وقوله والأى بأن لم يجمع القسدين صادق بينهما وفى أحدهما غيران شخبنا السارى لقرار المحقق انه إذا كان غير مسكوكه وتعامل به عدد لا يجوز بيعه جزافا (قوله) ومثل النقد القلوس والجواهر لا يفتى ان جعل الجواهر مثل ذلك مما يقوى ما قاله شخبنا المذكور لان الجواهر لا يتعاق بها سكتا (قوله لمصلحة) أى الكثرة وذلك لتساوي التذكري من المضاف اليه وأما اعتبار المذكور والمعنى لمصوّل الفرو والكثير (قوله بجهة الكمية) أى بالنظر بلجهة الكمية أى بجهة الكمية وقوله وجهه الاحتادق تفسيره بأنه وقوله لا يرغب الخ فليل لمصوّل كثره العدد بجهة الكمية وقوله في كثرتها أى الاستاد ليسهل التراميها

وأما التراميها والجواهر فلا يسهل التراميها وكذا الخلد وسامه أنهم لما كانت افراد النقد يتيسر البيع بها ولا يشترط في البيع بها بخلاف ما عداها من قلوس وجواهر بكترة وقوع الفرو شاملى الناس ذلك كثيرا (قوله ولا يعطل) أى الفرو قوله بكترة الثمن أى القيمة (قوله بان السلب اذا علم به النافع المشتري) أصله حال العقد وبعد وقوله لتعاقدهما الخ أنه لقوله فسد أى فسد العقد قوله خال من الخطر مراد الفرو بخلاف اذا لم يخال على ذلك فلا تعاقب على فرد (قوله وبه يجب) أى بقوله لتعاقدهما على الفرو بخلاف الخبير بان كلام الشارح يقتضى ان هذه العلامة من كلام المشتكل فكأنه يقول في كلامك انها المشتكل ما يقتضى اشكال وهو قوله لتعاقدهما على الفرو فان كان الواضع هكذا فالامر بظاهره والافعال الواجب أن

يقول الشارح ويحاجب عن الاشكال المذكور بأنه انما قصد هنا وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرور والخطر والحاصل انه بائنه من عدم الفساد عند الاطلاع بعد العقد عدم الفساد عند الاطلاع عين العقد ولم يكن ذلك هنا جوابا انه انما لم يترك ذلك وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرور والخطر بخلاف العيب في غير هذه المسئلة فليس في الاطلاع فيه عليه حال العقد تعاقدا على غرور وخطر (قوله كون الشيء) هو على أحد هما على الاثر حالة العقد (قوله اذا ظاهره) أى العقد وقوله بعد ذلك أى بعد العقد وقوله لخشوه على الفرأى انما قصد التأنية لخشوه على الفرور ولم يشدد بعد لعدم دخولهما على الغرور (قوله عبارة الموضح) أى عبارة التوضيح وقوله ونها حارة أى لو كانه ما يهمل العنى بها (قوله يحصى التوضيح) هو الباصر والثانى والحاصل انهما جابوابا فان قلت هل فرق بين الجوابين قلت فرق بينهما لان حاصل الاول ادعاء الملازمة الا انهما ليست كلمة تتنص في بعض الاحوال عند وجود الفرور وحاصل الجواب الثانى لانتم الملازمة أصلا لان كان مرجهما بعد ذلك لشي واحد وهو الدخول على الفرور فى الاول دون ما بعده (قوله كما قال حصون الخ) هذا يقتضى دخول السكاف على المشبهه وآثر العبارة يقتضى انما ادخله على المشبهه كما هو ٣٥ القاعدة (قوله وغناه العدد الخ) امل

من الثمن الواقعة وزهه أن يعطيه من ذلك ما ساءلهم لإرواها ظاهران لعله واحدة وهي الاقتضاض عن الطعام طعاما  
(قوله لأن انضمامه) أي المعلوم اليه أي الجوهل (قوله أم أن يكون أصلهما الكيل) قال في المقدمة أعل من الأشياء  
أما الأصل فيه أن يساع كذا ويجوز فيه أن يساع جوازا ويجوز فيه كذا كالارضين  
والشباب ومنها أن يساع كذا ولا يجزأ كالصيد وسائر الحيوانات انتهى المراد من قوله أم أن يكون أصلهما الكيل  
منه الأولى في المصنف وقوله وأصلهما الخراف الثالثة في المصنف المشار إليها وقوله وبرأف أرض وقوله وأصل ما يساع  
أعراقا هذه هي الثانية في المصنف المشار إليها وقوله وأرض (قوله بقوله في الأولى) أي في المصنف لأن الشراح وكذا يقال في قوله  
الثانية والثالثة (قوله مع مكبل منه) أي كاشفى مثله هذه الصبرة التي لم يطرده وهذه الصبرة المعالمة القدر كونه عشرة  
أدباً ابتداء وكذا يقال فيما يأتي ومثل المكبل الجوزون والمعدو وكما في المواق (قوله فأرض مجرور بالـ) وقال الشيخ أحمد  
طوف على در وصفه كبل أي مع حبس مكبل ومنه نقل العلم إلى طبعه على الضمير المحذوف من من في ضمها مادة الخلفي ومنه

أرض مخلوقة أى مكيلة (قوله بئس) كذوة أشقى منك هاتين الصبرتين بديار وقوة اوتنين كما شترى منك هاتين الصبرتين  
منه بديار وهذه بديارين وقوة كما على الاصل أى كاشترى منك هذه القطعة الارض وهذه القطعة الارض بديار وهذه  
بديار وهذه بديارين وقوة اوعلى خلافه كما ثلثنا قولنا كما شترى منك هاتين الصبرتين وقوة وأخالف أحدهما كما شترى منك  
هذه القطعة الارض وهذه الصبرتين بديار وهذه بديارين والثانية بديارين والقرص ان المبيع في الصور كلها جزاف كما قال  
المصنف ويجوز ان (قوله وانما خلق الثمن) أى بان يقول صبراً للقمع بديار وصبرة الفخري بديارين (قوله بئس واحد)  
وكذا بئس وقوة ويجوز مكيلة صورهما أن يقول أشقى مكيلين عشرة أرباب وعشرة أرباب مثلنا وشعرا أو شعرا أو شعرا  
وشعرا كل ارباب بكذا الثمن في المكيلين ٣٦ أو اخلفنا نفقت حصة المكيلين ألا (قوله ويجزاف مع عرض) أى

جواف على غير الكيل بل دليل قوله  
الاتقى ولا يشاف بطواف الخ  
(قوله كصبو) مثال لماذا كان  
على غير أصله وقوله أو قطعة  
أرض مثال للفى كان على أصله  
وقوله كصبو فوب أى مما لا يساع  
كلا ولا جرافا وان كان العرض  
فى الأصل ماعد الذهب والفضة  
كأى الصاحب إلا ان هذا العموم  
ليس مرادو بعد فى التقيد  
بالنصاب نظر لأن الأصل فى  
النصاب أن تساع جرافا ويجوز أن  
تساع كرافا لأن كان ذلك التوب  
جرافا فهو من أفراد جرافين وان  
كان كرافا فهو من أفراد جراف  
مع مكيل (قوله ان اتحد الكيل)  
أى المصكّل وبين الشارح  
انه لا مشهورة لاختلاف فن  
الكيل وذلك لانه قد وقع التبدل  
فى مقابلة الثلاثة فصار كل ادب  
بنف دینلو واذا كان أربعة  
بدینار يكون كل ادب ربع

قد  
 دينا وقد ظهر اختلاف الثمن والحاصل ان المعلوم من كلامه وكلام عجم ان الشرط الاتحادي نفس  
 الكيل وفي ثمة ايضا وان حصل الاختلاف في واجعهما وأولى هلمنح قوله وعن الكيل أي المكيل قوله أنه يصير برافا  
 على كيل أي بغيره يراف على كيل معه مقيد قوله عند ابن القاسم أي وعند أشهب يجوز كأقادميرام قوله ولا يضاف  
 لجزاف على كيل أي أأ ووزن أو عدد صرح في المقدمات بأن حكم الموزون والمعد وحكم المكيل وصرح القتيب بأن الذين  
 أحده الكيل والزيادة منه الوزن قوله وبعبارة (الخ) هذه عبارة متغايرة لا دلالة قوله وسواهمي للغير (يما) بأن قال أخذت  
 هذه الصرة على دينار يكاد ورده الزنوب بعد تناثر قوله لا نضع التسجية) أي لان الضميمة التسجية وقوة ناقضه لاجل هذا  
 الحذف والمختار البائع وانما الخذف في المنع لانه صرنا عليه الذي يسمى لان التسجية بهذا الاعتبار لا تسجية

قوله وعلى هذا أي على قول المصنف ولا ينافي لخواص الخ قوله بأرضه أي مع أرضه بأن تنكح الأرض المشتري قوله يجوز  
 برؤية بعض المتسلي أي بيع البت وأولى التبادر أي وبإجاز البيع ولو جاز فاقترؤ به البعض مخالفة في الجواز أيضا فيما إذا كان  
 حاضرا في غرضه وهو لا يختلف المكي من الجواز إلا أن الجواز لا بد من حضوره والمكمل يكفي رؤيته فبعضه غائبا قوله  
 والصوان عطف على المثلي لا على بعض خلافه لأن في شرح شب والظاهر تعين كلام الزقاني قوله كما قال في التوضيح  
 عبارة بعض الشراح انقصر عليه فيقيد اعتقاد قوله على ما قبله أي الذي هو المثلي ثم أقول فيه نظرا لأن الصوان ليس من  
 المثلي لأن المثلي هو داخل الصوان قوله وعلى هذا أقفه التعبير الخ وعلى هذا نسخة البابليس في ذلك لأن المعنى وبإجاز بيع  
 الشيء بسبب رؤيته بالصوان فالصوان على حقيقته فليس فيه تصور أي وفي بعض ٢٧ التسخخ وبإزوة بعض المثلي أي وبإزوة  
 رؤيته بعض المثلي في البيع إذ

الكلام نفسه ولا يحتاج لتقدير  
 بحرف الجر والحاصل أن عبارة  
 تقيد الله في نصبة الباب نفسه  
 التعبير بالمثل أي باسم المثل من  
 الحلال وأما على حد فها فليس فيه  
 ذلك وليس كذلك بل على كل حال  
 ليس فيه التعبير باسم المثل من  
 الحلال قوله وعلى البرناج يفتح  
 الياء وكسر الميم وقبله بضمهم  
 وقيل بكسرهما قال الزقاني  
 الظاهر أن البائع إذا سقته مافي  
 العدل ومقتنه كان كافيا وإن لم  
 يكن برناجا قوله صدقة مافي  
 العدل الخ هذا بقيدان المبيع  
 لو كان ثوبا أو أحدا مطويا كالساح  
 المدرج أي الطليسان المطوي  
 في وعاء من الجلد وقبل الثوب  
 الرفيع لم يمس على صدقة ولا بد أن  
 يرى ما قبله بضمه أن لا تشقة  
 في ثوبه وطيه أو الدول من ذلك

قد يسأوى أكثر ما غفرت لأجل هذا ومع عدمه لا بد من ما يخصه من الثمن وعلى هذا  
 لا يجوز بيع الأربع برزاق على كيل بأرضه (ص) وبإزوة بعض المثلي والصوان  
 (ش) أي وبإزوة بعض المثلي مكل تقصير وموزون كقطن وأخرج المتومات  
 فلا يكفي رؤيته بعضه على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام  
 الروايات تدل على مشاركة المتقوم للمثلي وعطف الصوان بكسر الصاد وضما على  
 ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما بدو من الشئ كقشر الرمان والبيض والجزر  
 وفيه لغة صبان وهكذا في عدة نسخ يجوز به بالباء وعلى هذا أقفه التعبير بالمثل من الحلال  
 لأن البيع واقع على ما هو داخل الصوان فكيف في الجواز رؤيته خارجا عن رؤيته داخله  
 (ص) وعلى البرناج (ش) أي وبإزوة البيع أو الشراء معقد أقفه على الأوصاف المكتوبة  
 في البرناج والمراية الدفتر المكتوب نفسه صدقة مافي العدل وكان الأصل منه لكنه  
 أحسن لما في حل العدل من الخرج عن بائع من ثوبه وموطة شدة أن لم ير به المشتري  
 فأقيمت الصدقة مقام الرؤيته فان وجد على الصدقة لمزم والأخير المشتري (ص) ومن الأعي  
 (ش) أي وبإزوة البيع والشراء جميع المعاملات البيع والخلاف وشراء من الأعي  
 غير الأصم للضرر وعلى المذهب سواء أعي أو طرأ على صفراء أو بعد كسره  
 خلافا للأجهرى في منعه بيع من ولد أعي وفي معناه من تقدم إيماره في صفراء  
 بحيث لا يتقبل الألوان والخلاف فيما لا يدرك الإجماع البصر ولا مانع فيما لا يدرك بغيرها  
 من الحواس ولا يتصور معاملة الأعي الأصم بخلاف الأيك الأصم (ص) وبرؤية  
 لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المتسلي أي وبإزوة البيع  
 برؤية بعض المثلي وبرؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان قائما على مجلس العقد أو  
 حاضرا به ولا تشترط الغيبة الأعياب على الوصف ومفهوم لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد

مع إمكانه غير كثير أي وأما أن كان يصل بنشره فساد فيجوز بيعه على الصدقة قطعا قوله والشراء أي يجوز للشراء أن  
 يشتري السلعة ولو لا أن يكون الوصف السلعة غير البائع كما هو قسبة كلامه سلوا لأن يمكن البيع بغيره فيجوز ولا وصف  
 كالمس في الشاة إذا أخبر بسنمها والذوق والشم في الأدهان والمسك قوله لا يبيع الجواز الخ ظاهره ولو وصفه لثان عدول  
 قوله ولا يجوز معاملة الأعي الاسم أي لا تمدد الإشارة لصفاته إلا بكم الأصم فمكن الإشارةه وأظهره يصح شراء الأعي  
 ما لا يصح شراء البصيرة في ليل ولو مقمرا لأنه يعتقد في شرائه على الوصف الذي علمه بالبيع أم لا وأعلم أن البيع للأعي على الصدقة  
 والبيع على البرناج وبيع الساج المدرج وقيل المثل عطية مستثنى مما يأتي من شرط البيع على الصدقة لأن لا يكون حاضرا  
 بالجلس قوله عطف على معنى ما مر من الحاجة إلى التل معطوف على لفظ ما مر وهو برؤية الخ ويمكن الجواب بأن هذا على نسخة  
 ورؤية بدون الياء قوله ولا تشترط الغيبة أي عن مجلس العقد

(قوله لبيع برنامج) أي في مسئلة بيع برنامج (قوله ان موافقته) أي العدل المبيع المكتوب في البرنامج حاصله فهو معهود  
 خلف أو تنازع فيه كل من حلف مده وخبر ان محذوف ثم لا يضي ان كان مكان مدعيها الموافقة الا انه في المعنى مده  
 عليه لان المدعي عليه من ترجح قوله به مده أو اصل وهو صادق بالبايع هنا وذلك لان المدعي ما يقابل القاعدة ان الذي يحلف  
 هو المده عليه (قوله ان المتنازع) أي المشتري (فتبينه) فان نكل البايع عزم بمجده فكل في دعوى الاتهام وبعد  
 الاستمر في دعوى التحقيق وأما الوافقه ان البرنامج ما أتى به فينتظر ان كان موافقا للمبيع والابت اعتبار المشتري (قوله  
 هو معطوف على بيع الخ) لان الكلام باعتبار المعطوف عليه بمعنى في واعتبار المعطوف زائدة للقبولة (قوله ولو اختلف  
 التقادير الراداة والجودة الخ) أي اذا ٢٨ اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين الاما اتفق الشهود أي الصراف

على جوده وأما اذا أخذ منه  
 ثم رجع عليه فقال له بطله لاني  
 وجدته زائفا فلا يلزمه ان يسدله  
 الاما اتفق الصراف على رداؤه  
 (قوله لان يحقق كأم) لا يضي  
 ان المتقسم في الفسخ قوله جادا  
 ويؤمن فيه نقص الوزن وأيضا  
 التحقيق في الاول ما لم يكن  
 لبايعها من دراهمه فقط ويمكن  
 الجواب على بعد بان التشبيه في  
 جعل التحقيق وان كان  
 موضوع المشكك مختلفا فمدر  
 (قوله فان قرب ما بين الروتين)  
 ومراجع ذلك لاهل المعرفة (قوله  
 فتقول ابن القاسم) أي خلافا  
 لاشبه (قوله ثبت قطعت الخ)  
 وهل يكفي في ذلك واحد من أهل  
 المعرفة ولا يمين اثنين قولان  
 والمناسيب انه يكفي لأثنين باب  
 الاخبار (فتبينه) يحمل كلام  
 المصنف اذا كان المبيع مما  
 لا يضمنه المشتري بالعدد اذا

الرؤية لم يجز بيعه أي على البت وأما على الخبر فيجوز (ص) وحلف مدعي بيع برنامج أن  
 موافقته المكتوب (ش) يعني ان المشتري على البرنامج اذا ادعى بعد ما قبض المتاع وعاب  
 عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه على البرنامج وقد تلف البرنامج وبقي وادعى البايع  
 فمادعى فيه الخالفة ان المتاع غير ما أتى به فانه يحلف البايع ان ما في العدل موافق  
 للمكتوب (ص) وهو مدع دفع ردي أو ناقص (ش) فهو معطوف على بيع من قوله لبيع  
 برنامج أي وحلف مدعي عدم دفع ردي أو نقص وهو ادعى من صرف دراهم أو دنانير  
 من صرفه أي أخذها من مقرض أو مدين أو لمحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول  
 المدفع انما يساوي دنانير عليه الاخذ ثم ردّها أو دنانير ما وادعى انه الفاعر مدعي أو ناقصا  
 وأنكر المدفع لها أن تكون من دراهمه أو دنانيره فانه يحلف ما دفعه الاجداد في أعلى  
 ابن نفس ولا يعاها من دراهمه الا أن يحقق انما البست من دراهمه ولا دنانيره فيحلف على  
 البت ولو اختلف التقادير الراداة والجودة لم يلزم رب الدين الاما اتفق على جوده كانه  
 لا يلزم المدفع في البت لالاماتفاق الشهود على رداؤه فتقوله وحلف الخ لكن يحلف في  
 النقص على البت وفي الفسخ على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم الا أن  
 يحقق كأم وهذا كله اذا اتفقا على أنه قبضها على المقاصلة أو اختلفا لان القول قول  
 المدفع يمين انه على المقاصلة وان اتفقا على أنه قبضها اليه فاقول قول القابض ان ما  
 قبضه ردي أو ناقص بيمينه (ص) وبقاء الصفة ان شك (ش) يعني اذا اذ اشترى شخص  
 شيئا تابع على رؤية مقدمة ثم تنازع وهو البايع في ان هذه هي الصفة التي وقع العقد  
 عليها أو تفوت فان قرب ما بين الروتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول البايع وان بدلت  
 بحيث لا يضي على خالف القول للمشتري في انه تغير معهود عليه حال العقد وان أشكل  
 الامر فتقول ابن القاسم ان القول قول البايع بيمينه والاصل عدم الانتقال على الصفة  
 بحيث قطعت أهل المعرفة لاحدهما فالقول له باليمين وان رجعت لواحد منهما فالقول له

لا بدخل في ضمانه بالعدد لا يتغير فيه لما بين الروتين قطعاتان  
 قلت ما ذكره فيما اذا سيع على الصفة من انه يكون القول للمشتري في حالة الشك مخالفا لما في مسئلة البرنامج من أن القول  
 قول البايع على خاوصه فطوبان ان المشتري في مسئلة البرنامج لما كان قادرا على الوقوف على المبيع بيمينه وترك ذلك كان  
 كالمصدق بالبيع بأن المبيع على خاوصه في البرنامج بخلاف المبيع بالصفة فافتراغا فان قلت في مسئلة الرؤية المقدمة  
 القول قول البايع في حالة الشك يمين وأما سيع على الصفة في حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق قلنا الفرق ان البيع في  
 مسئلة الرؤية معقلى على تقاصفة المبيع والاصل بقاؤه على ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة  
 فان الأصل عدمها وهو موافق القول للمشتري وأما وتنازع على عين السلعة المبيعة على الرؤية فالقول للمشتري بيمينه اتفاقا

(قوله وغائب) معطوف على عود (قوله لكن بشرط الخ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي توصف ولو كان على الزرم فهو زلفا ساحة إلى الشرط (قوله على المعروف) أي ولو لم يوصف المشتري فيجوز على المعروف ومقابل له لا يمين الوصف (قوله فان السكوت فيها لا يضر) عبارة شبه السكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيهم منه انه ان الشار (قوله) أو على يوم) أي ذهابه فقط (قوله لا فيما بيع الخ) أي فلا بشرط يكون ٣٩ ذلك على يوم (قوله لا فيما بيع على الصفة بالخيار) أي الخيار المصطلح عليه ككلافة

بين وان أشكل الامر فالقول بالبيع بين وأما ما بيع على الصفة فانه في حالة التسك يصح على عدمه فاما الصفة فيكون القول بقول المشتري فكلام المؤلف فيما اذا بيع على رؤية متقدمة كما صرح به حلوله فقال في قوله وبما الصفة ان ذلك هذا من جهة قوله وبرؤية لا يتغير بعدها انتهى (ص) وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية (ش) أي وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولو لم يوصف للمشتري ونوعه ولا حجه لكن بشرط أن يحصل له الخيار اذ رأى المبيع ليضطره على المعروف واما على الزرم أو على السكوت ففسد في غير التولية واما هي فان السكوت فيها لا يضر لانها معروف نقوله على خياره بالرؤية خارجا عما يقع عليه لما قبله والبيع مغل من جهة المشتري قبل الرؤية به بعدها لأن من جهة البائع عند ابن عمر زلفا فاما بدليل انه مغل من جهة تمامها (ص) أو على يوم (ش) معلق على ما في حيز المبالغة ليقيد ان فيه خلافا للزرم يعني ان ما بيع على الصفة على الزرم يمكن أن يكون على مسافة يوم ومعه ابن شعبان لم يوصف احضاره في اليوم وبما قرنا صلحنا كلامه في بيع الغائب على الصفة على الزرم لا فيما بيع على الصفة بالخيار ولا فيما بيع على خياره بالرؤية ولا فيما بيع على رؤية متقدمة فكان حقه أن يأتي به اذ عاوه ولم يتمكن رؤيته بلا مشقة كما فصل ابن الحاجب وابن عرفة ولعله انما قدس به مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم يتمكن رؤيته بلا مشقة وهو على يوم لم يقيد ان فيه خلافا لو قال ولم يتمكن رؤيته بلا مشقة ولجوع يوم طالت العبارة (ص) أو وصفه غير بانه (ش) وصفه مصدر مجرور ومعطوف على وصف من قوله بلا وصف والتعريف في وصفه عائد على المبيع وغيره بالرفع فاعل المصدر رأى ولو بلا وصف المبيع غير بانه واذ انتهى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحيث قد يكون مقيدا للخلاف والصفة مع وصف البائع على المشهور ووصف غير بانه سائرا اتفاقا في الموازاة العتية لا يباع وصف بانه لا ياتي بوصفه اذ قد يصدق الزيادة في الصفة لانفاق لبعثته وتاول بعضهم المدونة عليه وهو خلاف ما ارتاد ابن رشد والذهبي من ان ذلك بشرط في العقد فقط (ص) ان لم يعد كثيرا من ان افريقية (ش) بشرط في المبيع على الزرم كان على وصف أو رؤية متقدمة للعاطر والقرار واما ما بيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد في ما عدا ابن عبد السلام خلافا لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله (ولم يتمكن رؤيته بلا مشقة) المنقح بلا مشقة بشرط في الغائب المبيع على وصف الزام واما على الخيار أو على رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضرا بين يدي المتعاقدين بان يكون بينه وبينهما

البائع (قوله ان لم يعد) جدا أي بحيث يعلم وانظرن انه يدل على ما في أو وصف (قوله تعارسان من افريقية) أي من كل ما ينشئ فيه التعريف: دوا كه (تنبيه) هذا يتحقق البيع على رؤية متقدمة وعلى خيار بالرؤية فالحكم الثاني (قوله واما ما بيع على الخيار) في الصورتين ومثل ذلك اذا باع على خيار بالرؤية ومن غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جمعا (قوله واما على الخيار) أي أو على خيار بالرؤية

أيام في الثوب مثلا فهو غير قوله بعد ولا فيما بيع على خياره بالرؤية لان قوله على خياره بالرؤية بمعناه نه حين براه يشترط الاختيار (قوله فكان حقه) تقرير على قوله ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على الزرم لان قوله ولم يتمكن رؤيته بلا مشقة موقوف على بيع الغائب على الصفة بالزرم والكلام قبل وان كن في الغائب الا انه في الغائب مطلقا كان على الوصف أولا (تنبيه) ما عترض على المصنف بأنه معناه انه لا بد من احضار حاضر البائع مع ان الذي يقصد التسليم ان حاضر مجلس العقد لا يمين رؤيته الا فيما يقصده ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصيغة ولو بالبدل وان لم يكن في احضاره مشقة (قوله طالت العتية) أي يعرف واحد (قوله) أو وصفه غير بانه (هـ) (تنبيه) هـ بشرط في البيع على الصفة ان يكون المشتري ممن يعرف ما وصفه (قوله من ان ذلك بشرط في التسليم) أي وصف غير

قوله أى لا يشترط فيه رتبة ثالثة أى بالنسبة له أو على رتبة سابقة (قوله معروف على قوله وجاز أى فاعل جاز قوله) ومع الشرط فى العقار سواء سمع مذارعاً وجزاً فاعلى المعقد وما قاله أشهب من أنه لا يضيغ التقديف فيه أى سمع مذارعاً ضعيف أفاده محشى تحت فاطر مذكراً أيضاً ما حاصله أنه لا يكتفى بالوصف ولا يشترط الذرع لافترق بين الأرض البيضاء والدار خلافاً لمن يقول إن الدار لا يدينها مع الوصف ٤٠ من ذكر الذرع فإنه ضعيف وذكر النص الخفية لذلك فراجع (قوله بشرط أن

يبيع على اللزوم) وأما ما سيع على الخيار فإنه يتنع وتوقعوا (قوله وأن لا يبيع بوصف البائع) أى وما وصف البائع فلا يجوز التقديف ولو تطوعا لم تكن وقوعه (قوله وإن لم يكن فيه حق زفية) مائه من زفصة ما كبل أولون وأعدوا الفاهران هذا التقيد انما هو على كلام أشهب الذى يقول بعدم جواز اشتراط التقديف العقاران بيع مذارعة لاعلى الاطلاق الذى هو معتد (قوله وعن ثالث القريب الخ) يمكن أن يكون كلام ثالث هو عين كلام ابن القاسم بأن يرد من فهو اليوم يوم آخر (قوله فى الايمان ليس هناك ما يقتضى التبرع ثم لو قال وقرب حكاية وهو اليوم أو قال الكاف استقصائية كما فى حب لحن (قوله أى ونحن العقار المشتري جزأفاً) وأما إذا بيع مذارعة الضمان من البائع كذا فى حب ولكن الرابع ان الضمان من المشتري مطلقاً كما أفاده محشى تحت (قوله لا ان شرط) كان فى صلب العقد ولا (قوله الا حسن الخ) وخلاف الا حسن

حائل كجداراً وفى حندوق مثلاً فلا منافاة بين كونه غائباً وكونه حاضراً أى فلا تشترط فيه رتبة ثالثة (ص) أو التقديف (ش) هو معطوف على قوله وجاز الضمان بالخروج وما جاز على الغائب أى جاز التقديف طوعاً فى المبيع الغائب عقاراً كان أو لا حيث يبيع على اللزوم قرب أو بعد فان يبيع على الخيار يجوز التقديف ولو تطوعا لم تكن وقوعه وإن بلا شرط فى مواضعه وغائب بضار وانما قيد بالثقة بالقطع بما دل قوله (ص) ومع الشرط فى العقار (ش) اذ هو معطوف على المقدور المذكور أى جاز التقديف بشرط فى الخيار بشرط أن يبيع على اللزوم وأن لا يبيع بوصف البائع وانما جاز اشتراط التقديف فى العقار وان بعد لانه مأمون لا يبيع اليه التغير بخلاف غيره وهذا اذا قربت مسافة غيره ولو جدوا ما كالمومن جاز اشتراط التقديف أيضاً لانه لا يؤمن بغيره غالباً واليه أشار بقوله (ص) وفى غيره ان قرب كليهما (ش) أى جاز اشتراط التقديف فى غير العقاران يبيع بغير وصف بانه مبيع على اللزوم ولم يكن فيه حق زفية وقرب مكانه كالزومين ذهاباً عند ابن القاسم وعن ثالث القريب على كل يوم ونحوه ابن شاس وقيل نصف يوم فى الايمان بالكاف مع اليومين نظراً وانما منع التقديف بشرط فى غير العقار مع البعد لتزداد المنقود بين الثمن والسقمة وهو سهل فى الثمن (ص) وضعه المشتري (ش) أى ضمن العقار المشتري وما اذا أدر سكته الصفقة سالماً المشتري بالعقد بدمكانه أو قرب وسواء يبيع بشرط التقديف لا وهذا المستلزم مقيد لقوله فيما يأتى والالغائب فى القبض (ص) وضعه بائع الان شرطاً ومنازعة (ش) أى ضمن غير العقار سواء يبيع بشرط التقديف لا بائع وقوله الا بشرط راجع لهما أى الا بشرط من المشتري فى العقار على البائع وفى غيره من البائع على المشتري فيعمل بالشرط ويقتل الضمان عن كان عليه الى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الا حسن وجوه لما كان ضمانه من المشتري اما ماله فى العقار وبالشرط فى غيره أى ان محل كون الضمان فى العقار أصالة أو فى غيره بالشرط على المشتري اذ لا يحصل منافاة من المتبايعين فى ان العقد صادق المبيع حالاً أو باقياً أو سالماً أو معيباً فان حصلت منازعة فيه انصكر فالتقول المشتري والضمان على البائع تام على ان الأصل انتفاء الضمان من المشتري وعزاه فى توجيهه لابن القاسم فى المدونة وفى كلام تحت نظر (ص) وقضيه على المشتري (ش) أى وبفض الغائب والخروج الايمان به على المشتري ولما أتى الكلام على ما هو مقصود بالذات من أن كان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع فى الكلام على موانع

رجوعه لاول وانما لم تلجأ للمناسبة لعل اللفظ الرجوعه لاول ويكون فاعلى ما اذا كان الضمان من المشتري أصالة (قوله وقضيه على المشتري) وشروطه اياه على بائعه مع كون ضمانه منه بقصد لانه لا بشرط عليه المبتاع الايمان به صار كوكيل المبتاع فأتى عنه الضمان فشرط الضمان عليه موجب للتساوى وان كان ضمانه من اتيانه من مبيته بغيره وهو يبيع باجراً (قوله وانما خرج) عطف حبيب على حبيب



(قوله وموكله) يضم الميم وسكون الواو وهو دافع الزيادة والكل هو ما مضى الزيادة (قوله ولو جنس) يرجع النقود  
والعلماء وأما قوله ولو غير موى في العلمام وحده (قوله فكللام المؤلف هنا مجمل) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف ان ربا  
الفضل يدخل النقد مطلقا والعلام مطلقا وليس كذلك (قوله رأه هذا كالترجمة) لا يعني ان الترجمة مجرلة لكن لا ينتظر  
فيها الاجال بل النظر فيها من حيث كونها ترجمة وان لم يها الاجال بخلاف الجواب الاول نظرها الاجال واعتراض المصنف  
أيضا بان قوله ربا بفضل يجعل الفضل في المصنف مع ان الحرمة خاصة بزيادة العدد والوزن وأوجب بأن قوله لا في عاطلة على  
ما يجوز فضاء فرض بمساو وأفضل صفة بقيد قصر قوله هنا فضل على فضل ٤١ العدد والوزن دون الصفة (قوله لان النقد  
خاص بالمأكول) هذه طريقة

ابن عرفة وطريقة غيره وهي  
صرح بقول المصنف فمادة قدم  
وقد انتم الممكوك وغيره  
ومفاده ان العين لا تختص  
بالممكوك هذا ما يقده  
القاسوس وفي ابن عرفة  
ما يقتضي ان العين خاصة  
بالمضرب وبواقفه قول المصباح  
ولفظه والعين ماضية من  
الذات والى فعلها هذا لا ولوية  
(قوله أي فيصرف المصنف الخ)  
فيه ان تلك المسئلة ليست من  
الصرف وكلامه يقتضي انها  
من الصرف وذلك لان المعنى  
لا يباين الخ فلا يجوز لانه صرف  
ليقتل عن المائع والجواب ان  
الصرف يطلق لقرينة المعنى الامم  
الشامل للسرطنة والمبادلة  
وتارة المعنى الاخص وهو ما قال  
المراطة والمبادلة وعليه يأتي  
قول التوضيح اعلم ان العين ان  
يبيع بعين يخالف فهو الصيرف  
(قوله كدينار ودرهم الخ)

مختصة ببعض أنواعه فمنها الرابحة وهو ربا أفضل أي زيادة ثمنها المسمى موز وهو  
التأخير فقال (ص) وكرم في نقد وطعام ربا فضل وثمن (ش) أي وكرم كتابا ومنه واجابا  
وصرح وجوع ابن عباس عن ابن عباس ربا الفضل لقوله تعالى وكرم الربا وقوله عليه  
السلام في الصيرف لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل الربا وموكله وكاتبه  
وناهيه وقال هم سواء في ذهب أو فضة من أي نوع مضروب أو غير ربا وطعام وشرب  
ومصلحه ربا فضل أي زيادة ثمن أي تأخير لكن ربا الفضل يبيع فيما اتحد جنسه من  
النقد واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس فيسأله أيد ربا القصة  
يصر في النقود والطعام ولو جنسين ولو غير موى فكللام المصنف هنا مجمل ربا في  
نقد موى في ربا ربا أو ان هذا كالترجمة لما بعد موكله قال باب حرمة النقود  
والطعام الا انه كان الاولى أن يقول في عين لان النقد خاص بالممكوك والحرمة  
لاختصاصه وبدأ المؤلف بالكلام على الصيرف وهو كما قال ابن عرفة بيع المذهب بالقصة  
أو أحدهما بفلوس لقوله من صرف دراهم بفلوس والاصل المسئلة فقال (ص)  
لا دينار ودرهم وغيره بثلثهما (ش) لا دينار بالرفع عطف على مقدور أي فيصرف الصيرف  
المتعلق من المصنفين بالفضل والقسم لا دينار ودرهم أو غير الدرهم كشاة مثلا  
وبع الدينار والدرهم أو الدينار والاشاة والدينار والشوب بثلثهما فالدينار هو أحد  
الطرفين وقد صاحبه درهم أو ثاة أو ثوب وفي بعض النسخ كدينار ودرهم وغيره  
بثلثهما فيصرف دينار بالكاف وعطف درهم بأو عطف غيرهما بالواو فضمير مثلها يعود  
على دينار وغيره في صورة وعلى دينار ودرهم في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في  
صورة والدرهم طرف يده في أخرى وقد صاحب واحد منهم ما عدا كشاة فهو مثال ربا  
الفضل ووجه على كلا المصنفين خشية أن تكون الرقبة في أحد الدرهمين أو  
الدينارين أكثر فيقاله من الجهة الأخرى أو تكثر من درهم أو أكثر من دينار والجمع مع  
النقدين أو مع أحدهما كالشاة مثلا لا كالتقد فيؤدي ذلك إلى التفاضل بين الدينارين

٦ شى خا وجمائل وزنا مراطة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك بحسن ت  
انما هو ربا النقد بالتعدد من الجانبين لانه اذا اتحد العوض من الجانبين بان كان دينارا من جهة ودينارا من الجهة الأخرى  
فانه يجوز وان كانت الرقبة قد وجد الا انها ضعيفة (قوله خشية الخ) الحاصل اننا اذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع  
مقابلهما فيصرف والمضرب المشك ودرهم ملحق بالتعدد الشامل للوهم فأحرى التحقق كإقراره شيئا السلوني وقوله بالجمع مع  
النقدين لتعليل ثان وكانه قال ولان المجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة الخ لا يعني ان هذا يقتضي أيضا المنع فيما اذا  
كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينارية بدورها فتأتي  
المقابلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فان ذلك جائز

وأما إذا كان من كل جانب دينار فوجب منع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقررنا العرض ذهباً باعتبار ذلك العلم (قوله)  
 فلا يثنى قوله لا (أي) أي مفهوم قوله لا (أي) وحاصله أن قول المصنف أو غاب تقدراً أحدهما وطال بقبضه أنه إذا لم يطل يجوز  
 فثنائى قوله هذا ولو قرئاً فإجاب الشارح بأن ما هنا محمول على المقارنة (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة (قوله رد) أي رد  
 جمل ابن رشد (قوله خلافاً لما في الموازية) ليتقدم للموازية ذكر ولكن الواقع أن المواز يشتمل العتبية ثم إن قضية قوله أو  
 غلبة معطوف على مسافة قرآن لا يكون الرد على العتبية والموازية بل بمرورها الاختيار والعتبية مع أن العتبية والموازية في  
 الاختيار لكن الغلبة بالطريق الأولى لأنه يعكس على ذلك قوله لا (أي) أن الخلاف في البعد كالقرب يبع عن أن المواز فيهما  
 في القرب وساقى قته (قوله أي ولا يباح ٤٤ صرف مؤخر) حل بحسب المعنى وكأنه قال لا يباح صرف دينار وغيره عليها  
 ولا صرف مؤخر أي ولا يباح

أو الدرهم من فاذ امتنع ذلك في التفاضل المتوهم ويسمى التفاضل المعنوي فأحرى  
 التفاضل المطلق المحقق الحسي كدينار أو درهم أو اثنين (ص) ومؤخر ولو قرئاً (ش) يعني  
 أنه يحرم التأخير في الصرف ولو كان التأخير منسباً أو من أحدهما قرئاً على مذهب  
 المدونة مع مقارنة المجلس والاتصال إلى ثبوت أو دارة لا يثنى قوله لا (أي) أو غاب نقد  
 أحدهما وطال لا محمول على عدم المقارنة كاستقراضه من جهة من غير بحث ولا  
 قيام بل لكل الصلة ومقابلة المشار إليه بلومذهب العتبية جواز التأخير القرب وقصة  
 بما إذا عادت المقارنة بمصلحة على الصرف كتقلب وجهها القسبي على اختلاف وجهها  
 ابن رشد على الواقع يحمل على المدونة على المقارنة لغير ضرورة وأشار المؤلف لردده بقوله  
 عطاء على ما في (أو) كان التأخير (غلبة) الباجي وهو ظاهر المذهب خلافاً لما في  
 الموازبة والعتبية عن مالك قوله ومؤخر معطوف على دينار أي ولا يباح صرف مؤخر  
 وحديث في كلامه لف ونشر مرتب بقوله لا دينار الخ راجع لقوله لا يفاضل وقوله  
 ومؤخر الخ راجع لقوله ونساء وقوله وأغلبة معطوف على صفة قرئاً أي ولو كان قرئاً  
 اختياراً أو غلبة في المبالغة شئ لأن الخلاف في البعيد كالقرب وهو فهم الاتفاق  
 على المنع في البعيد (ص) أو عقد ووكيل في القبض (ش) معطوف على مدخول وفور  
 مخضطر في سلك الأعيان أي وكذلك يطل الصرف إذا تولى قبضه غير عاقله بأن عقد شخص  
 ووكيل غير في القبض وعكسه بأن يوكّل في العقد وتولى القبض لأن شرط صحة الصرف  
 كون العاقل هو المتقاضين لأنهم لما أجزوا التوكيل منة التأخير فأجر وعليه حكمه  
 ومحل المنع ما لم يقبض الوكيل بضره الموكّل والأجاز على الراجح وما في التام من المنع  
 مطلقاً مشكل وظاهر كلام المصنف يشمل ما إذا كان الوكيل شريكاً للموكّل فيما وقع فيه  
 الصرف فينع أن يقبض بضره الموكّل والأجاز هو المقتضى من الأقوال (ص) أو غاب  
 نقد أحدهما وطال (ش) معطوف أيضاً على مدخول ولأى وكذا يفسد الصرف إذا غاب  
 نقد أحدهما عن المجلس وطال أي ولم تحصل مقارنة أجسام فأن يطل كالمواز استقرضه

قوله ولو كان  
 قرئاً اختياراً أو غلبة) كلام  
 يحمل وصله أنه إذا دخل على  
 التأخير بنفسه حصل تأخير  
 منهما أو من أحدهما لا وعلى  
 تقدير دخوله مكانه في الكل  
 أو في البعض وأما إذا خلا  
 على عدم التأخير فمقتنع  
 أن حصل تأخير اختياراً ولو في  
 البعض كاضطرار في الجلبع أو  
 جع أحدهما لا في بعض  
 أحدهما فيضى فيما وقع فيه  
 التنازع واختلاف في مضى  
 ما يقع فيه التأخير فظهر عوج  
 (قوله أو غلبة) كحل وسئل أو  
 أنهم إذا وسوا غلباً أو أحدهما  
 كهر وب صاحبه فاصد النقضه  
 والمراد من تعلّق امره بمثل التأخير  
 تعلّقها باقارم العقد الذي وقع فيه  
 الصرف غلبة لأن المتنازع على  
 شئ لا ائتم عليه (قوله لأن الخلاف  
 في البعيد الخ) تقدم أن الخلف

الموازبة والعتبية والمسئلة مستندة في كلامه ما القرب فلم يظهر التعلل أن من  
 يقول يجوز أن تأخير غلبة لا يقيد القرب فإذا كان هذا ما أدا الشارح فلا يظهر عطف قوله أو غلبة على اختيار المدونة بل  
 معطوفاً على قرئاً أو تزعم في المبالغة المعنى هذا إذا كان يسدأ بل ولو كان قرئاً ساهداً إذا كان اختياراً بل ولو كان غلبة (قوله)  
 أو عقد ووكيل الخ) وأما لو وكل في العقد والقبض فلا شئ (قوله بأن عقد شخص) وهروب العوض (قوله وهو محسّل المنع) أي في  
 المصنف وعكسه (قوله وهو المقتضى من الأقوال) وذلك لأن المسئلة ذات أقوال ثلاث الأولى يجوز أن يذهب ووكيل من يقبض  
 في المسئلة الثاني لا يجوز لأن يقبض بضره في المسئلة الثالث الفرق بين أن يكون أحدهما فلا يجوز لأن يقبض بضره  
 وبين أن يوكّل شريكاً في قبضه ذهباً (قوله كالمواز استقرضه) أي بدون طول لأي والثاني لم يستقرض بأن كانت الدرهم معه

(قوله بان قام) الاول حدثه لان الموضوع انه لم يحصل مفارقة بين فان قلت يحمل على ما اذا اتصّب فاشفاق قلت  
 كذلك الاول حدثه لانه وجه الجواز ان لم يتصّب وليس كذلك فاقسم والحاصل ان المسد على البيع الى ان قام  
 اول يقيم وقوة بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم ان الاولى حدثه فيكون ذلك كذلك لان الفرض انه لم يحصل  
 مفارقة بين وتسعين من مجموع العبارتين ان الطول يفسر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما ولا قيام من  
 رسولهما مدة طول لم يحصل طول (قوله لكل الصراف) ظاهره ان ذلك من القبية وليس كذلك لانه يقتضي ان الحضور يكونه  
 مشاهدا فغير انك حل الصرة من المقرض بكسر الراء والحاصل ان حل الصرة من الطرفين لا يضر الاولى للشارح  
 ان يقول فان كان امر اقرى بان استقرض الخ وعبارة الخطاب في التهذيب وان اشترت من الرجل عشرين درهما  
 بدينار في مجلس ثم استقرضت انت دينار من رجل الى جانيك واستقرض هذا الدراهم من رجل الى جانيه فذهبت اليه الدينار  
 وقبضت الدراهم فلا حرج فيه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت انت الدينار فان كان امر اقرى بان يحل الصرة ولا يبعث وراها ولا  
 يتقدم فذلك جائز انتهى فاذا كانت معها فقول شارحنا لم يسمع الكراهة ٤٣ وقوله آخر العبارة كرفقا فانه نظر بل ذلك

جائز (قوله من غير بيع) أي الى  
 داره وقوله ولا قيام بان يقوم  
 ويذهب الى داره مثلا وقوله  
 يحل الصرة أي صرة المأخوذ  
 منه (قوله هي مسئلة الصرف  
 على الذمة) الحاصل كافى شب  
 ان مسئلة الصرف على الذمة  
 مفروضة في استقراض أحدهما  
 أو كليهما وأما الصرف في الذمة  
 فهي في الدين المتقدمة على  
 عقد الصرف (قوله على الذمة)  
 أي المقرض على حافي الذمة لا على ما  
 في اليد (قوله من غير إنشاء عقد)  
 أي بعد ذلك أي بل جعلها  
 نفس العقد وأما لو أراد أنه  
 بعد بعد ذلك فلا ضرر كان يقول

من رجل بجانيه لم يسمع الكراهة وعبارة وطال بان قام وبعث الى داره فان كان  
 امر اقرى بان يحل الصرة واستقرض من رجل بجانيه من غير قيام ولا يبعث كره فقط (ص)  
 أو نقداهما (ش) أي وكذا في عقد الصرف اذا غاب نقداهما مع المجلس ولو قرب  
 لان ما ذكره من طوله بان تسلف الدينارين من رجل من جانيه وتسلف الى آخر  
 الدراهم من رجل من جانيه وقوله أو نقداهما هي مسئلة الصرف على الذمة والمسئلة  
 المشابهة بقوله أو يدين الخ هي مسئلة صرف مافي الذمة (ص) أو بمواعدة (ش)  
 أي وفقد عقد الصرف الثاني عن مواعدين غير انشاء عقد كاذب يسأل السرق  
 بدراهم فان كانت جياذ أخذتها منك كذا وكذا بدينار قال فيها ولكن يسير معه  
 على غير مواعدة انتهى وجهنا السابق عن متعلق بقصد وقوله عقد الصرف أدل  
 على المسألة من قلعهما بصرم اذ لا يلزم منه الفساد ولا قال بعض ليس هنا عقد معان  
 والفقهاء لا على انتهى ابن تيمية ويجوز التعريض هنا لانه اذا جاز في النكاح في العدة  
 فهنا في البيع ابن تيمية قال لو قال في نكاحي أو دراهم أو صرفها ونحو هذا القول قال  
 بعض وهو على ما جاز في النكاح أي أحب دواهم أو وأرب في الصرف منك انتهى  
 وانظر ما معنى التعريض لانه ان جعله عقدا فسد الصرف وان لم يجعله عقدا بل انشا  
 عقده بعد ذلك جاز وسيدنا لا فرق بينهما وبين المواعدة في الجواز (ص) أو يدين ان تأجل

فسر نال السوق بدراهم فان كانت جياذ اقصا رتنا أي أو قعنا عقد الصرف بعد ذلك وبواقفه الاخر فلا ضرر فيه والحق  
 ان المراد انما يعتد بهون عقدهم بالعقد بعد ذلك والمسئلة ذات خلاف فقد قيل بالكراهة وقيل بالجواز فوافقوا بينهما في المواعدة  
 في العدة بان مواعدها حفظ لا انساب يخوف كونها حملا (قوله على غير مواعدة) أي على غير عقد صرف فلا ينافي ان هناك  
 اتفاقا على الصرف عند المنحول في السوق (قوله أدل على المراد) هذا يقتضي ان في التعمير بصرم دلالة على المراد لكن لا دلالة  
 وهو كذلك لان الشأن من التمتع كان راما كان فاسدا (قوله قوله) قال بعض أي ولا لجل كونه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله  
 قال بعض) أراد به السامعي عبارة السامعي بعد ان قرر هذا التقرير قال وعندى ان هذا ليس بموااعدة وانما هو عقد متعلق  
 بالتمتع اعلان العقد ولا يتعلق على مذهبه ولانه عقد تضمن الطول وتأخير القبض انتهى فاذا كانت هذا العلم مافي كلام الشارح  
 ونظير من ذلك انك لو لم تعلق على أي لا يجوز تعليقها او حيث لا معنى للكلام في حديثا فلان المعنى ليس في المواعدة التي  
 هي سوام عقد معاق لان العقد لا يجوز تعليقها ولا صحة نعم لو كان المعنى المواعدين في تولى فيها عقد متعلق لان العقود  
 لا يجوز تعليقها لصح تدين (قوله جاز) وسيدنا لا فرق الخ غير ظاهر لما قبلنا بل فرق بذلك لان الذي يقول بالتمتع هنا في المواعدة

يجعله مثل التسكاح وكما تحرم المواعد في العدة تحرم المواعد في الصرف الا انه يدخل هذا الخلاف في الفسخ وعدمه لان  
 اصبح يقول بالصحيح ان وقع وقال ابن القاسم في مباح اصبح ويحيى لا يفسخ الا ان يقال ان حرمة المواعد تؤثر في العقد  
 (قوله لانه في الوجهين ضرب مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر بعهده في ذمته مع تأخير كل منهما من  
 أحدهما او صرف بفسده التأخير من الجانبين او من أحدهما (قوله لان من بطل ما أجل) أي فبقوع عقد الصرف صار كل  
 منهما مجعلا في ذمته قبل أجله بعد مضاو وقوله فاذا أجل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه أي فاذا أجل الاجل بأحد من نفسه  
 أي الذي ساقه لنفسه أي في مقابلة الدراهم ٤٤ وهناتحقق الصرف المؤخر وأما لو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه

عليه فانه يجوز ان حصل ودفع  
 العوض ساعته (قوله فلا تكون  
 في دينين من نوعين) كذب  
 ونفثة وقوله ولا في مسنق نوع  
 كبراهي ومجدي (قوله بما مثل  
 صنف ماعليه) أي ان صنف  
 ماعليه مائل الذي له على طاليه  
 وقوله فها ذكر متعلق بقوله  
 متاركة أي تاركة من الذي ذكر  
 عليه ما أي في الذي ذكر في حالة  
 كونه كأننا علمنا ما يقبل لتفاني  
 عروضة تركه مطلوب الذي مائل  
 صنف ماعليه ماله على طاليه ولا  
 يبقى مانته من الركة لان مفصول  
 الباس هو الذي عليه ويطرأ على  
 جعل اضافة صنف لما بعده للبيان  
 ولو قال متاركة مطلوب بشي مماثل  
 لانه على طاليه في الصفقة فها ذكر  
 أي تاركة في الذي ذكر لكان أحسن  
 (قوله حيث رضى بذلك) راجع  
 لقوله وقبله أي رضى بالصرف  
 وبقى دينه بلا من (قوله المتاع)  
 أي الذي هو المرتهن (قوله فخلافا

وان من أحدهما (ش) عطف على ما في حيز المبالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يفتنع  
 ان تأجل وان من أحدهما أو الباء العلاصة وبمحتمل أن تكون للظرفية أي وفسد  
 الصرف الواقع دين أو في دين ومعناه أنه يفتنع اذا كان لكل منهما على الآخر دين أحد  
 الدين ذهب والاخر نفقة فطارحاهما كل دينار يكذا ان تأجلا أو أحدهما لانه  
 في الوجهين صرف مؤخر لان من بطل ما أجل عطف سلفا فاذا أجل الاجل اقتضى من  
 نفسه لنفسه وان خلا ما جاز ولا يقال هذا مقاصدا لصرف لانا نقول قد تقر بان  
 المقاصة اثبتا كون في الدين المتصدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ولا في  
 مسنق نوع واحد كما يقده قول ابن عرفة في تقريره هامش تاركة مطلوب بعهده مائل صنف ما  
 عليه لانه على طاليه فيأخذ كره لهما (ص) أو غاب وعن أو ودعية (ش) أي وكذلك  
 يقصد عقد الصرف اذا تصرف من من مع راضيه بعد وفاة الدين أو قبله حيث رضى بذلك  
 أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودعية كذلك عن مجلس الصرف ولو  
 شرط الضمان على المتاع بمجرد العقد خلافا للقي وأما ان كان الضمان من الساع فانه  
 يمنع اتفاقا وأشار بقوله (ولوسك) المصارف عليه على المشي ولعدم المناسبات فترد رواية  
 محمد جواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس اما الحصول المناسبات فقبول أو  
 للاتفات الى امكان التعلق بالنفقة فاشبهه المصوب اذ هو على الضمان ان لم تقم بدينه  
 ومنه هو ان غاب أنه لو كان حاضرا في المجلس فلا يمنع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة  
 المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كافي التوضيح وانما  
 لم يقل ولو سكا بالمطابقة لان العطف اذا كان باو يجوز عدم المطابقة نحو اذا باع واشتراه  
 أو لموا انقضوا اليه (ص) كاستأجر وعارية (ش) تشبيهه فباعتقده في المنع ان غاب عن  
 مجلس الصرف والصفة ان حضر لافيهما وفي سلك لعدم تأني المسكوك انهم على المذهب  
 لا تغلبه قرضاني العارية ولم يمد جوازا لانه (ص) ومغصوب ان صيغ الا ان ذهب  
 فيضمن قيمته فكذلك (ش) هو بالمعصية على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء  
 المغصوب بمن غاصبه ان حضر بمجلس الصرف حيث كان الشيء المغصوب معصوبا كحلي

الشيء أي فانه يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما الحصول المناسبات فقبول) أي فيجبر دقوله عطف صرف  
 الرهن المسكوك وقبل الرهن حصلت المناسبات في الصرف (قوله اذ هو على الضمان) أي المسكوك ان لم تقم برقبة مثله أي اذا  
 ادعى المرتهن ثقله فانه يضمن ثم انك شير بان ذلك موجود في غير المسكوك (قوله لا تغلبه قرضاني العارية) بحيث لا يلزم رد  
 عينه وهل قرض حرام حيث تغلبه بالعارية فظاهر عبارة الشارح انه ليس بحرام وذلك لقوله بعد ولم يمد جوازا لانه في ظاهر  
 انه حيث كان يقرضه في الاقراض لحرمة ان تغلبه قرضا (قوله ولم يمد جوازا لانه) لقرض حانون مثلا (قوله فيضمن قيمته)  
 لان المثل اذا دخلته صفة تقيم فيه القيمة لانه صار من القنومات وبمحتمل الحكم قوله فكذلك لان الاشارة الى المسكوك ان  
 ان في الخ (قوله أي ويجوز بالخ) هذا بيان للعقود والافاق لا تطوق الحرمة عند الغيبة عن مجلس العدة (قوله من غاصبه)

واما من غير تعاصبه فيوزان كان مقر او تأخذ الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعصب الخ (قوله فيوزان حيثما المصارفة عليها) حاصله انه اذا كان المصوغ ذهباً فقيته فتمت فيقع الصرف على النقصة ذهباً وبفلس (قوله كصرف مافي النقصة عند حلوله) كان يكون لك عليه دينار من ثمنه من غير ما جلا (قوله لا يعرف بعينه) أي بقصد ذاته (قوله فيوزي التقاضل) توضيحه انه لو دفع صرفه المصوغ وكان قصبة يعطيه صرفه ذهباً عشرة ذنانير مثلاً ومن الجائز ان يكون ثقل قارنته فيقيته ومن المعام ان قيمة النقصة ذهب فيوزان يكون قيمته اقل من عشرة مثلاً فيوزل الحال الى بيع عشرة ذنانير باثنى عشر وهذا فاضل بين الذهبين (قوله ويستصديق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنها أو وجودتها ٤٥ (قوله أو طعامين) ويحيا كلاً ولا يجوز افعالي كليل أو حلهما

لان غاب عن محله له لفسد المتاجرة الآن ~~بكون~~ ثقل عند الغاصب أو تعيب عنده واختار ربه قيمته فيوزان حيثما المصارفة عليها كصرف مافي النقصة عند حلوله واختار بالمصوغ من المسكوك والتبر والمكسور فالا صوص جواز صرفه غالباً وبغير توقي مصفى المسكوك لا يعرف بعينه كالمكسور والتبر لانه يتعلق بالذمة قال ابن بشير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع غيبته وباز صرف ما عاده مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك فانه فسيه القيمة وقيل ذلك يجب رد عينه فيستعمل عند غيبته انه هلك ولم يمتعه قيمته وما دفعه في صرفه قد يكون أقل أو أكثر فيؤدي الى التقاضل وأما رد قيمته فترتب في ذمته فلا يأتى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المكسور والتبر لم يمتعه (ص) ويستصديق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للملابسة أي وحرم الصرف في حالة كونه ملتبساً بتصديق فيمن وزن وعقد وجوده والصله في الجميع انه من أكل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروغاً شبه بقوله (ص) كبدالة روي بن (ش) أي من تصديق أو طعامين مخدئ الجنس أو يتعلمه لثلاثي جدد نقص فيدخل التقاضل أو التأخير فالمراد ما يذهب الرافض لا أو نساء ففعل الطعامين سواء كانا بمقتات ويدخر أم لا (ص) ومقرض ومبيع لاجل ورأس مال سلم ومجهل قبل أجله (ش) يعني انه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء المقرض بشرط الرأه لاحتمال وجدان نقص فينقصر المقرض لما جتبه أو عوضاً عن معروف المقرض فيفسد له السلف بزيادة وفي المبيع لاجل لثلاثي فقر أخذه نقصاً فيه لاجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجهل قبل أجله لثلاثي فقر فيه نقصاً فيه سلفاً برتقا لان المجهل سلف ولا فرق في رأس المال بين أن يجعله قبل أجله المرخص فيه أو في آخره منته لثلاثي فقر فيه نقصاً فيقتضي تأخيره أكثر من الاجل المرخص فيه فيؤدي الى فساد السلم ولا يقال في رأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لاجل لثلاثي فقر في ذلك أعمر وهذا أخص وأما السلم فيه فساقى أنه يجوز التصديق فيه بعد الاجل ثم ان الذي

ومجهل قبل أجله مقرض وأضاني الطعام قال المازري في شرح التلخيص قال أبو القاسم بن الكاتب في الطعام المسلم فيه وقوعه قبل الاجل ينهي من التصديق فيه لثلاثي فقر فيضع ويجعل والذي في ابن يونس عن ابن السكائيت في الذي أخذ من شرح الطعام على التصديق فيحمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الاجل لما يدخل في ذلك من انه انما يفسد من أجل تعجيل قبل أجله فدخل في سلفاً برتقا وهو معنى وضع ويجعل انتهى فلم يحزم بالمتع وأعلم ان هذا المسائل يرددها المازني في توضيحه كجائزته في مختصره من غير عزو ولا بيان حال الرجوع وقد علمت أن الرجوع في رأس مال السلم الجواز ومباداة الطعام بالطعام لا تقع في أحد ما على الآخر انتهى محشى تت (قوله ذلك أعلم) أي قوله ومبيع لاجل وقوله بهذا أخص أي رأس مال السلم لكن يقال له لم الغاية ولكن ذكرنا الخاص بعد العام لا بد له من نكتة ويجيب بان النكتة الرد على المقابل لان المسألة

ذات خلاف وان كان المذهب خلاف مذهب البهوا يجب بانه لما كان الاصطلاح على ان المبيع هو المسلم فيه وثبته رأس المال جرى على ذلك ثم انك شيعر ان البائع لاجل في رأس مال السلم المسلم فانه باع رأس مال السلم المسلم البتة لاجل وهو المسلم فيه (قوله القسغ على ظاهر المدونة) ومقابلته عدم القسغ في المسئلة قولان (قوله وان الصرف يرد) وكذا مبادلة تروين أي سكل منهما يسفخ (قوله وأجاز ذلك أشهب) نظر الى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما جازع لانه فلابع (قوله وأنكر أن يكون مالك كرهه) أي حرمه (قوله بهما ٤٦) ملعة أي كل واحد منهما ملعة لان السلفة المصاحبة للسلفة لا تقدر نقدا

(قوله بتنا في الاحكام) أي وتنافي الوازم يدل على تنافي الملازمات وقوله لاحتمال الخ لا يقتضي التأخير انما يقتضي الجهالة (قوله مستند) هذا مقابل لما قد ورد له ان لا يبيز في رد الى الصرف المؤخر هذا ما أفاده بهرام (قوله على المذهب) ومقابلته يفسخ ولو فاتت ذكره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أي بان يكون البيع الثالث (قوله على مذهب المدونة) ومقابلته لا يجوز الآن يكون البيع تابعا للصرف او العكس والتابع الثالث فما دون وقال عبد الوهاب لا يجوز الا في البيع مثل أن يصرف دينار او بعشرة دراهم فيعجز درهم او النصف فيدفع لغيره ضاغطه للضرر ورواية القاسم في كتاب ابن المواز انما يجوز اذا كان الصرف في الدينار الواحد تابعا للثالث فاقول ومنع عكسه وهو ما اذا كان البيع تابعا فهذه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على

بقية كلام حواشي الفرياني ان الحكم في التصديق في القرض القسغ على ظاهر المدونة وان الحكم في التصديق في البيع لاجل عدم القسغ على ظاهرها كما قاله عبد الحق انه الاشبه بظاهرها وحكي عن أبي بكر بن عبد الرحمن انه يفسخ ثم ان الظاهر ان رأس مال السلم كالبيع لاجل وان المبيع قبل أجله يرد ويحق حتى باقي الاجل وان الصرف يرد وكذا مبادلة الربوين (ص) وبيع وصرف (ش) أي حرم جمع بيع وصرف في عقد وفسد العقد على المتهور وذلك بان يبيع ثوبا ويأخذ ثوبين بما تقي دوهم مثلا على المتهور وأجاز ذلك أشهب وأنكر أن يكون مالك كرهه قالوا نعم الذي كرهه الذهب بالذهب فعهما ملعة والورق بالورق فعهما ملعة ابن رشد وقول أشهب أظهر وعمل المشهور بتنا في الاحكام لجواز الاجل واختيار في البيع دونه ولاه يؤثر في الترتيب الحل بوجوده في السلعة أو لتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحالة قيمه فلا يعلم ما يتوبه الا في ثانی حال سند هذا من باب الجهالة لا التيسية فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع المقوات على المذهب قاله ابن رشد (ص) الآن يكون المبيع دينارا أو يجمع فيه (ش) يعني ان أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف للبارنة المسئلة الاولى ان يكون البيع والصرف دينارا واحدا كشافة فسد دراهم دينار وسواء تبع البيع الصرف أو العكس فيعجز على مذهب المدونة فداعية الضرر وبه الثانية ان يجمع البيع والصرف في دينار وكشاهم عشرة أو بعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشرة دراهم فلو ساوى الثياب ما تقي درهم وأعطاهم عشرة دراهم لم يجز ولا فرق على المتهور بين تبعة البيع للصرف أو متبوعيته وحكي عن بعض الاشباخ يعجز في البيع أن يكون تابعا بان يكون ثمن العرض ثلث الدينار فدون فيعجز فيعجز على مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجميع أي ذوالبيع وانما تقدر ذلك لتلازم الاشياء باسم الذات عن اسم العنق (قوله) كالأجور اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماع مع القرض والنكاح والشركة والجعل ومنه المغارسة والمساقة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وملعة بدینار الادرهين ان تأجل الجميع

المتهور (الخ) متعلق بالمسئلة الثانية وقوله وحكي عن بعض الاشباخ في المسئلة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله فبما سأل مراعاة الثلث في الاتباع) أي في اتباع العلماء الثلث لما عاى ذكر كفى قوله فبما سأل وان حل منهما لم يجز باحدهما الا ان تباعا بطرهما ولو قال في التيسية لكان وضع وهو ما اذا كان البيع تابعا وقوله عن اسم العنق وهو الجميع وانما كان الجميع اسم العنق لان الجميع البيع والصرف والبيع والصرف معنيان (قوله لا يجوز اجتماع مع القرض الخ) وذلك ان البيع يخصص باحكامه فبما سألما اختص به غير مقتضيا (قوله لا ادهرين) أي قدون وكان الاولى التيسية على هذا التلا بتوهم ان مادونهما يجوز استثناءه من غير شرط ملقة اهره

(قوله لانه بيع وصرف تأخر عوضه) أو لانه صرف مستأخر في الدرهمين وما قال بهما من الذين يرون دين في السلعة وما قالها من الذين يرون ان كانت السلعة غير معينة وان كانت معينة فبيع معين بتأخر قبضه (قوله وهي معينة) بزمانها اذا لم تكن معينة فلا يجوز لانه ابتداء دين دين (قوله فلم يكن صرفا مستأخرا) ولا يرد على ذلك مع ما اذا تعجل النقدين وتأخرت السلعة لانهم لما كانت كالجزء من النقدين كان تأجيلها تأجيلا لبعضهما ولو تقدم ما ع تأجيلها ٤٧ من مع معين بتأخر قبضه (قوله حيث كان

الأجل في النقدين واحدا) أي فان اختلف الأجل فلا يجوز لانه يصور دخلا في قوله أو واحد النقدين (فائدة) قول المصنف وسلعة الخ في قوة الاستثناء والتقييد لقوله إلا ان يكون الجميع دينارا أو يجمعانيه فكله لما استثنى من القاعدة الكلية قوله إلا ان يكون الخ قيل له فهل هذا على الإطلاق فأجاب بان في أفرادها تفصيلا (قوله) وأما أكثر من الدرهمين الخ) وأما سبعة دينار الأربعة أو ثلثه أو خمسة فهو بائنزة أو موزلا لانه ليس إلا يجمعها (قوله) كدرهم من ذنائب المقاصة) أي بشرط المقاصة ولا يحتاج لجعلها بمعنى على لانه يمكن بقاؤها على معناها الأصلي فالأولى عدم العدول عنه قال الشيخ أحمد ثم مقابلة الجمع بالجمع في قوله درهم من ذنائب تقضي انقسام الأصول على الأصول وقدم مثل ابن رشد المسئلة بذلك على هذا فينظر لو استثنى من كل دينار درهمين أو ثلاثة أو نحو ذلك ودخلا على المقاصة لم يفضل شيء من الحكم الجواز والأحكام المستثنى كثيرا كذا في حاشية القتيبي وفي تيج الجواز لانه قال

أو السلعة أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تعجيل الجميع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى انه يبيع بسلعة أو شخص دينارا أو درهمين حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والديناران من المشتري لانه بيع وصرف تأخر عوضاه وتأجلت السلعة فقط إلا في مثل خياطتها أو بيعت من يأخذها وهي معينة أو تأجل أحد النقدين دينار أو درهمان وبهجت السلعة والنقد الآخر لان تقديم أحد النقدين يدل على الاعتناء في الصرف والله مقصود عند المتعاقدين فلم يصل فيه من تنجيزه وتأجيل بعض السلعة كآجيلها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النقدين كآجيل أحدهما وأما ان تعجلت السلعة فقط فانه لا يمنع لان السلعة لما تعجلت علم ان المقصود البيع فلم يكن صرفا مستأخرا لكن حيث كان الأجل في النقدين واحدا وقوله إلا درهمين أي قد دون وأما أكثر من درهمين فلا بد من تعجيل الجميع لأن الصرف حينئذ مراد بخلاف الدرهمين فانهم لما قلتم ما سوغ فيه ما سوغ ان الصرف غير مراد فاجتمع تأجيل النقدين معا لأجل واحد وتعجيل السلعة وإذا سألنا تعجيل السلعة فقط كقديم فأولى بالجواز مع تعجيل الجميع وانما ذكره المصنف لتبسيط أقسام المسئلة (ص) كدرهم من ذنائب بالمقاصة ولم يفصل (ش) تشبيه في الجواز مطلقا أي حال التأجيل وحال النقد يعني إذا تعددت السلع والذنائب والدرهم المستثنى ووقع البيع على شرط المقاصة يعني انهما دخلا على ان كل ما يقع من الدرهم المستثنى قد صرف دينار تقاصبه أي أسقط ما يقابلها من الذنائب فان ذلك سائر حيث كانت الدرهم المستثنى قد صرف دينارين أو أكثر بحيث لا يفضل من الدرهم شيء وسواء وقع البيع حالا أو موزلا كالواشترى ستة عشر ثوبا كل ثوب دينار الأدرهم على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهما فيكون ثمن الأقواب خمسة عشر ديناراً فان فضل بعد المقاصة للمشلول على درهم أو درهمين جاز أيضا ان تعجل الجميع أو تعجل السلعة فقط مع تأخر النقدين إلى أجل واحد لان تأخرت السلعة فقط ومع أحد النقدين أو تأجل الجميع وهو معنى قوله (ص) وفي الدرهمين كذلك (ش) أي وفي فضل الدرهم والدرهمين ككل ثوب في المثال المتقدم ديناراً الأدرهما ونصف ثمن درهم أو الأدرهما وقرن درهم ومعنى كذلك أي كسلة تسلطه ديناراً الأدرهمين فيصير على تفصيلها كالمز و ان فضل بعد المقاصة أكثر من درهمين ككل ثوب دينار الأدرهما وربع درهم فيجوز ان تعجل الجميع وهو المراد بقوله (ص) وفي أكثر كالبيع والصرف (ش) أي والحكم في فضل أكثر من درهمين كآجيل الجميع والصرف فيجوز مع التعجيل

حيث كانت الدرهم المستثنى قد صرف دينارين أو أكثر سواء كان سالوا موزلا (قوله وهو في فضل الدرهمين الخ) أي والحكم في فضل الدرهمين كآجيل مثل مسئلة دينار الأدرهمين في الأقسام الخمسة وذلك حيث دخلا على المقاصة لان فرض المسئلة كذلك يمكن أن يقال ان الكفاف اسم مبتدأ والخبر ما قبل ذلك أي ومثل مسئلة دينار الأدرهمين كآجيل الدرهمين (قوله كالبيع والصرف) للمشلول عليه وهو ينفع ما ورد على من ان هذا بيع وصرف حقيقة فكيف شبه الشيء بغيره

(قوله اى على شرطها) لاحاطة لجعل الباء بمعنى على (قوله للدين بالدين) اى لا يبدء الدين بالدين لان كل واحد له في ذمة الآخر حتى (قوله فيصون ان كانت الدراهم المستنتاة) اى لا تقاطع الدراهم الخصال الدراهم كالو باعهم عشرين ثوباً بعشرين ديناراً الا نصف عشر درهم من كل دينار و كان صرف الدين عشرين درهما ومثال الدرهمين كالو باعهم عشرين ثوباً بعشرين ديناراً الا عشر درهم من كل دينار فالستة عشرين درهما وظاهر هذا اركان المقاصة في ذلك اذا كان المستقضى الدرهمين وفى عجم انه لا يمكن ذلك (قوله نقد والى أجل) قال فى حاشية الفنى فى بيان ذلك وقوله نقد والى أجل اى سواء كانت الدراهم المستنتاة نقد والى أجل هذا مقضاء ولقال ان يقول قد تقدم انه اذا تجمل أحد التقدين المنع قبلى هذا المنع حيث كانت الدراهم موجهة فقط ويمكن أن يقال فى جواب ذلك لما كان هذا القدر اليوم مستقضى من دنايم مارك كالعلم فسويق فيه التجميل والله اعلم انتهى وهو مخالف لما فى عجم من جريانه على مسئلة وسلفه ان قال ومفهوم قوله بالمقاصة انها مان شرطها فتبايعان مطلقاً فيما يظهر للدين ٤٨ بالدين وان سكتا عن اجماع تجبيل الجميع أو السلعة ان كان المستقضى درهما

لامع التأجل فقلوه بالمقاصة أى على شرطها وكلام المؤلف يشعل ما إذا دخل عليها أو لا  
وحصلت وليس كذلك وإذا أقال الشارع ولا تنفع المحاسبة أى المقاصة بعد البيع إذا  
بيع البيع بينهما على ذلك انتهى وأما الجور شرطها فيمنع بالدين بالدين وأما لو سكتها  
فيجوز أن كانت الدراهم المستتانة الدرهم والدرهمين نقداً أو إلى أجل ويجوز أن كانت  
كثيرة دون صرف دينار كان نقداً ولا يجوز إلى أجل وإن كانت أكثر من صرف دينار  
أى أو صرف دينار فلا يجوز نقداً ولا إلى أجل على مذهب ابن القاسم ويدل على ما ذهبنا إليه  
وهذا التفصيل هو المعول عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وضائع يعطى الزنة والابرة  
(ش) هذا عطف على فاعل حرم حق الكلام حذف مضاف أى وحرمة عاقدة ضائع وقوله  
يعطى الزنة والابرة تفسيرية وكلام المؤلف صادق بصورتين أحدهما لمن يشتري  
الشخص من الصائغ نضرة وزنه من درهم ويندقهما يصوغها ويزيده الابرة عن صياغته  
كانت نقداً أو غيره الثانية أن يراد به النقص المصوغ يجسم من الدراهم ويزيده الابرة  
والحكم في الأولى المتع وإن لم يزد أجر ثلثه من ربا النساء وأما الثانية فأن حكم الجواز  
إن لم يزد أجرة فالوقوع الشراء بنقد مخالف لنقد الصائغ بنفسه امتنع الصيغة الأولى  
وجازت الثانية (ص) كزبون وأجر ثلثه (ش) أى كما يمنع دفع زنون وأجر ثلثه  
لما أخذ قدره على خروج منه يواز ذلك لأن المعاملة هنا غير محكمة ولو لم يختلف ثروته  
وأن دخلت الكاف السهم وبرز القبول وبرز السكان ولا مهم لقوله وأجر ثلثه

أودرهمين وانراذعلی ذلك  
فقطه من عندياوازقندا فقط  
وان كان ديناراً أو أكثر امتنع  
مطلقاً انتهى (قوله ويوزان  
كانت كثيرة من صرف الخ) كما  
لويابعه عشرين فويابشرين  
فدينار الأربع درهم من كل دينار  
فالمستثنى هنا خمسة دراهم وهي  
أقل من صرف الدينار لما في رصده  
من انصرف كل دينار عشرون  
درهماً مثلاً (قوله ان كان نقداً)  
أي الدراهم نقداً وظاهره  
وان لم يمكن الدينار نقداً  
والمقام من عجب لابد من تعجيل  
الجميع لانه يجري ذلك على  
مسئلة وتسعة دنانير وأما على  
كلام القسيسة فانه لا يجري ذلك  
عليه كما سنرى وقوله وان كانت

أكثر من صرف ديناراً في المشاهدة بقوله في الدرهمين كذلك الخ وقوله أي أوصرف ديناراً وهو المنع  
للمشاهدة بقوله كدراهم من دقائق المصاغة ولم يفضل والحاصل أن حج يجري ذلك فيما إذا كان المستقضى درهماً أو درهمين  
أو أكثر وكان أقل من صرف دينار على مسئلة وسلطة يد دينار الخ وما ذكره عن الغشبي لا يجري عليه والظاهر قول حج لأنه  
الموافق لابن عرفه فعلى كلام حج إذا كان المستقضى الدرهم والدرهمين لا يتم فيجعل الجميع أو السلعة وإن كان أكثر  
يصل الحد بنائاً لا يتم فيجعل الجميع والآخر من حل ما هو مشارحنا عليه فنقول قد لا أي الجميع وقوله أو إلى أجل أي الدائره  
والدراهم أي مع فيجعل السلعة رقبه وإن كان نقداً أي الجميع نقداً وقوله فلا يجوز نقداً ولأن أجل لما تقدم من أنه قوة  
كدراهم من دقائق ما لا يتبين من المقاصد السكوت بضر (قوله تفسيره) أي المعاقبة بمعنى المعاطاة فزوجه امتنعت الصورة  
(الأي) أي المقيم من بالقوله وقوله وجازت الثانية أي لا اختلاف الجنس وكونه يد يد ومعلوم أنه لا يقال أعطه زوجه  
(قوله لما أخذت ما خرج منه) هذا يأتي على صورتين الأولى (قوله ويرز السكان) فينظر لانه ليس بطعام



(قوله ان كان يوقيه من زيت ما يعصره) أي والقرض انه يجمع ذلك مع غيره ويصير الجميع قالجاً ثم انما يعصره  
 وحده سواء كان بأجرة أو لا (قوله والاول) أي بان لم يوق به من زيت حاضر عنده أي بل من زيت ما يعصره من غير يترتبه  
 تحقيقاً وقوله فانه لم يذكر أي وهو عدم تحقق المائلة (قوله بخلاف تير) ومثله مسكوك سكة لا ترق بمجمل الحاجة  
 لشراءها كسكة ضرب بصهر والحجاز فها يظهر (قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لانه مفهومه خلافاً  
 لمن ترد في ذلك ويصدق كتي هذا رأيت شب قال مانصه ولا خصوصية لأهل دار الضرب وإنما المصوغ يريد ان يعطيه  
 ويريد به نقد فاستظهر المنع لان الأصل جرمه التفاضل بين الذهبين خرجت مسئلة التبرع بالضرر وقدره  
 فهي كالأخص لا يقاس عليها انتهى والظاهر ان المصوغ يجوز للضرورة (قوله وذی الحاجة) عطف نفسه أي ان  
 المراد من المضطر وذو الحاجة قال شب وظاهره ولولم تشك حاجته وهو ظاهر قول ابن رشد خففه ماله في دار الضرب  
 لمذكر (واقول) وباز من جواز ذلك للمسافر جواز فعل أهل ٤٩ دار الضرب معه ذلك (قوله والصواب

المنع حاصل وان لم يدفع أي لم يقد من يسع طعام بطعام غير يدين ان كان يوقيه من  
 زيت ما يعصره ولعدم تحقق المائلة حيث كان يوقيه من زيت حاضر عنده عاجلاً والاول  
 فانه لم يذكر ولا يثبت في الطعام (ص) بخلاف تبرع بطعام المسافر وأجرته دار الضرب  
 لياخذ زنته (ش) أي يجوز ان يدفع لأهل دار الضرب تبرعاً لياخذ منهم زنته مضمراً  
 ابن القاسم لشدة حبس بها وخوفه أراه خفيفاً المضطر وذی الحاجة ابن رشد خففه  
 ماله في دار الضرب لمذكر والصواب ان لا يجوز الانخوف النفس المبيع لا كل الميتة  
 والى تصويب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر بخلافه (ش) محمد روى أشبه  
 انما كان هذا حين كان الذهب لا نقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة ذات  
 الضرورة فلا يجوز (ص) وبخلاف درهم نصف وفلوس أو غيره في يسع وسكا والتحدث  
 وعرف الوزن وانتقد الجميع كدينار الادريسي والافلا (ش) هذا مما أجبرنا ضرورة  
 وهو ان يدفع الشخص درهمه لا يتولى لياخذ منه نصفه طعاماً أو فلوساً والنصف الآخر  
 فضة أو كبراً أو ذات شرط أو لا الاصل المنع في الرد في الدرهم لكونه يسع بعضه بعض  
 مع أحدهما ساعة فن الشرط ان يكون المراد ان تصف فدون ليعلم ان الشرط هو  
 المقصود ومنها ان يكون ذلك في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجوز ان يدفع  
 درهمين ياخذ نصفاً وكذا لو اشترى بدرهمين ونصف يدفع ثلثه أو ياخذ نصفاً ومنها  
 ان يكون في يسع أو مافي معناه من اجابة أو كراهة بعد استيفاء العمل لاقبله كدفعه لثلاث

٧ شى خا الضرب انه يجوز لذلك (قوله بخلاف درهم) أي شى أو ما يروج رواجاً زاد وزنه  
 عنه أو نقص كفن ريال اذ ليس عندنا بمصر درهم شى يتعامل به في شراء الحاجة والحاصل ان الشرط سبعة كون المباع  
 درهماً والمراد نصفه وفي يسع وسك والتحدث وعرف الوزن وانتقد الجميع رقى عبالا لتقديره في الموازن (قوله أو غيره)  
 أي غير الفلوس أي كلهم وكرهه لهو على جمع التكرير وهو يعود عليه الضعيف من دما ذكر أو ما علة خلافه لا جمع شب  
 (قوله وعرف الوزن) ليدكر ان عرفه هذا الشرط والذى قبله ونحوه في الموازن وكان تمام رتبة بالشرطين (قوله كذا ديناراً  
 درهمين) هذه النسخة ليست بصحيحة لانه لا يجوز في مسئلة واحدة الا ان يجعل الجميع ومثله كذا ديناراً لا يجوز عندنا قبلها  
 أو تجبيل السبعة فلذلك صوب المستنصف بعض الاشياخ فقالوا لا فلا كذا ديناراً درهمين أي وان تتوفر الشرط فلا  
 يجوز كذا لا يجوز الرد في الدينار ولا في الدرهمين ومثله الرد في الدينار ان يدفعه أو ياخذ منه ذهباً نصفه وغيره والرد في  
 الدرهمين ظاهر (قوله لكونه يسع بعضه بعض مع أحدهما ساعة) مبيعة بالنصف الاخرى والساعة تقدر من حسن  
 صاحبته فيردى للتفاضل (قوله ومنها ان يكون في يسع الخ) ويمكن ان يريد المستنصف بالبيع أعظم من يسع لذات ويسع المنفعة

(قوله وانما اشترط ان يكون الخ) اى ان يكون الدرهم ويجعل الصانع نصفه بعد استيفاء العمل اى ولم يذخلف اصل العقد على دفع الدرهم قبل تمام العمل واللام يجوز (قوله او علة واحدة) وان تعددت فبم السلاطين واحد به واحد

أودلو يصلحه ودفعه درهمان كبر او رد عليه صغيرا وترك شأه عنده حتى يصنعه وانما اشترط ان يكون بعد استيفاء العمل لان من شرطه استيفاء الجميع ولا يكون ذلك الا بعد تمام العمل ومنها ان يكون المأخوذ والمردود مع مسكوكين ومنها ان تكون السكة متحدة بان يقع التعامل بالدرهم والنصف المردود وان كان التعامل بأحدهما أكثر من التعامل بالآخر استرازا من ان يدفع أو يرد عليه من سكة لا يتعامل بها الخ وقال وتعامل بهم لا فاد المراد بلا كافة وليس المراد باختادها كونها سكة سلطان واحد ومملكة واحدة ومنها ان يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيما بان يكونان في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفا لان أصل الجواز في المسئلة الضرورية ثبت جرى الاتفاق هكذا ولو زاد الوزن لم يضر وكذا الوقت وانما في الجوزة لاسيما عند جعل الالوزان في بعض البلاد ومنها ان يتخذ السلعة المشتراة نصف الدرهم أو النوايس المأخوذة بنصفه والدرهم الكبير والنصف المردود كذلك دينار الادريهين حيث يتجزئ مسئلته اذا استقدفها الجميع وظاهره ان التقديس اذا تاجلا ونهجت السلعة ان ذلك لا يجوز بخلاف مسئلة سلمة دينار الادريهين كما هو فرقي بينهما بان الاصل في هذه عدم الجواز وانما اجيزت بالنسبة للضرورة ولذلك لم تشتط هذه النسبة في تلك المسئلة فان فقد شرط عامي فلا يجوز مسئلة الرديان وقع الرديان أكثر من درهم أو دأ أكثر من نصف أو في غير يسع وما في معناه كفي قرض كائين دفعه عن درهم عنده نصف درهم وعرضا مثلا وهذا عند الاقتضاء ومثاله عند الدفع ان يدفع شخص لا خرد درهم او هو يريد ان يقترض نصف درهم على أن يرد الا أن نصفه فضة أو غير ذلك ويكون الباقي في ذمته بوقت يتراضيان عليه وفيهم كلامه المنع فيما اذا دفع شخص لا خرد درهم على ان يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة وهو ظاهر أو لم يسكن أحدهما أو لم تعدسكتها أو لم يعرف الوزن على ماس (ص) وردت زيادة بعد اعبيد له اعبيد او هل مطلقا أو لا ان وجبها أو ان عنت تأويلان (ش) يعنى أن الزيادة بعد الصرف لا يردا أخذها لاجل وجود عيب بها أو يردا مع الاصل لاجل وجود عيب به لكن اختلف على الزيادة لا ترد اعبيد سواء عيب أم لا أو جبه الصديق على نفسه أم لا وهو ظاهر المدونة على ان ما فيها خلاف لما في الموازية عن ما قال انه الرد ولا ترد الزيادة لعيبها الا أن وجبها الصديق على نفسه فترد لعيبها فهو وفاق الموازية وعلمه تأويلها القابسي ومعنى ايجابها اعلى نفسه ان يدفعها بعد قوله تصفتني عن صرف الناس فزدني أو نحو ذلك أو لا ترد الزيادة لعيبها ان عنت كهذا الدرهم وان لم تعين كائينك درهم اردناها فهو وفاق أيضا الموازية فقوله أو ان عيب عطف على مطلقا ولو قدمه على قوله أو الا أن وجبها السكان أظهره اذ كلامه يقتضى انها ترد اذا كانت معينة وليس كذلك ولو قال لا لعيبها أو في الموازية ذلك

يقصر على دفعها عقب قول الآخر تصفتني عن صرف الناس من غير نطق بطلب زيادة ولا نطق الآخر بأن يذك (قوله عطف على مطلقا الخ) ولعل الاحسن عطفه على أي الا ان وجبها من حيث المناسبة من انها اشارة للوافق وكان المصنف يقول وهل مطلقا أو لا مطلقا بل يفضل فيقال محل ذلك الا أن وجبها أو نحو ذلك ان عنت

(قوله ولو كان الوزن مختلفا) اى وزن كل من النصف والدرهم مختلفا اى بان يكون الدرهم يتفاوت في الوزن وكذا النصف ولكن الرواج واحد (قوله ولو زاد الوزن) اى في بعض برزخات الدرهم أو نصفه (قوله لاسيما عند جعل) راجع لقوله ولو زاد الوزن لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا الوقت وانما في الجوزة (قوله حيث يجوز الخ) فيه اشارة الى انه تشبيه بقوله كدينار الادريهين الخ اى في صورة فقط وهو ما اذا استقدف الجميع (قوله وظاهره ان التقديس) اى من قوله وانما في الجميع (قوله وهو يريد) اى الاخر (قوله على ان يرد) اى الاخر (قوله وردت زيادة) اعلم أنه لا فرق بين كون تلك الزيادة تقدا أو الى أجل في الجواز ولا ينقص الصرف فذلك الزيادة كالمهية لا من جهة الصرف ولا صرف مستأنف (قوله بعده الخ) فهم من قوله بعده انما لو كانت في العقد فترد لعيبه وعيبها وهو كذلك (قوله ومعنى ايجابها ان يدفعها بعد قوله تصفتني عن صرف الناس فزدني) اى وان لم يقبل نعم ازيدك وأولى اذا اجتمع طلب الزيادة مع قوله أنا ازيدك وعدم ايجابها كان

(قوله بالحضرة) البامعنى في اختلاف الباء في قوله يتنص وزن فلم يلزم تعلق خبر في جر متعدي اللفظ والمعنى يعامل واحد (قوله بتنص وزن) أى أو بعد والاولى قدر ايشعلاهما وأوجب بأنه لما ذكر الوزن فإله بالمراسم والنحاس والغشوش من انه كفى بتنص الوزن عن التنص الحسى فشكل تنص العدد وبالمراسم وشبهه عن النقص المعنوى (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لا لاختلاف الفاعل فالحاصل هنا مع ما قبله (قوله صح) أى صح العقد والجبر وعنده شئ آخر أشار لبيان به يقولوا جبر عليه (قوله وان طال) قسم قوله بالحضرة أى حضرة العقد وسبب فى الشارع بقصر الطول بأن اطلع عليه بعد مفارقة بدن وان لم يحصل طول أو بعد طول ولولم تحصل مفارقة بدن يجلس العقد (قوله أو مرصا من أو نحاس) أى أو فزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة المشار لها بقول المصنف أو بكرصاص ٥١ (قوله بعد المفارقة) أى يجلس العقد وان لم يحصل طول وقوله أو الطول

وان لم يحصل مفارقة يجلس العقد (قوله فى الجميع) أى جميع ما تنقسم من الغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله الا فى تنص العدد) الفرق بينه وبين غيره ان غير تنص العدد قبض وهو العوض بقبامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر العيوب بخلاف تنص القدر فان العوض بقبامه لم يقبض فلذا اشترط فى الرضا به الحضرة (قوله بخلاف غير المعين) أى يؤدى للصراف المؤخر ثم لا يرد على هذا الفرق ان غير المعينة تقع بالقبض أو بالمفارقة فقد اختلفا وليس فى ذمة أحدهما للآخر شئ لانا نقول التعيين فى المعين بذاته أقوى من تعيين غيره بالقبض وقوله المعين من الجهتين وأما

وهل وفاق أو خلاف تأويلان لكان أظهر فإشار بقوله وهل مطلقا الى التأويل بخلاف وان مذهب المدققة عدم رد الزيادة ليعبى على أى حال وأشار للوافق بوجهين أحدهما بقوله الآن بوجهها وثانيها بقوله أو ان مبنت والمذهب الاطلاق \* ولما تكلم على ما يتنص الصرف من افتراق التصاريق تبعه بالكلام على ما يطرأ على الصرف من عيب أو استحقال فقال (ص) وان رضى بالحضرة بتنص وزن أو بكرصاص بالحضرة أو رضى بتمامه أو بغير غشوش مطلقا صح وأجبر عليه ان لم تعين وان طال تنص ان قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذا أو يجوز فيه البطل ترد (ش) حاصل هذه المسئلة ان العيب اما تنص عددا أو وزن أو مرصا أو نحاس أو بغير غشوش فان اطلع على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة ولا طول جاز الرضا به وبالبطل فى الجميع ويجبر على اتمام العقد من آباءه منهم ما لم تعين الدرهم أو الدنانير فان عيب فلا يجبر وان كان اطلع على ما ذكر بعد المفارقة والطول فان رضى به صح فى الجميع الا فى تنص العدد فليس له الرضا به على المشهور وقلنا من النقص فيه سواء قام به أو رضى به والحق القشبي به تنص الوزن فيما يعامل به وزنا وان قام به تنص فى الجميع الا فى الغشوش المعين من الجهتين كهذا الدنانير هذه العشرة الدرهم فقهه طر يقان طر بقة ان المذهب كالم على اجازة البطل لانهم لم يشترطوا فى ذمة أحدهما شئ فزيرل بقبوضا الى وقت البطل بخلاف غير المعين فانهم يشترطون ذمة أحدهما مسغولة والطر بقة الثانية انه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور ومنع ما للنقص فقوله وان رضى أى واحد العيب بالعيب بالحضرة أى حضرة الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل مفارقة بدن ولا طول والكتاف فى كرمصا أدخلت النحاس والحديد والفزدير وانما يقتصر على ذكر الحضرة فى احدى المسئلتين لثلاثتهم اختصاصها به والتعريف بقوله أو رضى بتمامه لاحد المتعاقدين

لو كان معينا من احدهما فالراجح التنص ان قام به والا فلا فيكون من افراد قوله وان طال تنص ان قام به وقوله نفسه طر يقان فيه إشارة الى أنه اذا باتردد الطرق على أحدهما (قوله فقوله وان رضى واحد العيب بالحضرة الخ) يأتى فانه قد علم من أن المراد بالحضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا ان بعضهم جعل الحضرة فى الموضعين حضرة العقد وقال انما أعاده لثلاثتهم اختصاصها به وبه انه كان المناسب ان يذكرها فى قوله أو رضى بتمامه وفى قوله أو بغير غشوش ويحاج بأنه لما ذكرها تأييدا بأنهم مطلوبة فى الكل اذا فارق بعضهم جعل الاول حضرة الاطلاع ولما ورد عليه انهم اتفقوا بعدم حضرة العقد احتاج الى أن يقول بحضرة العقد وكان يقول حضرة الاطلاع لبيان ان تكون بحضرة العقد (قوله والمراد بالحضرة) هذا أى سواه فصرنا بالحضرة بحضرة العقد وحضرة الاطلاع (قوله اختصا بها) أى الحضرة وقوله كذا فى نسخة والمناسب هم الى واحد البستين

(قوله سواء كان واحدا العيب) احتراز عما لو أراد نقض الصرف وقوله وغيره أي ذب العيب احتراز عما لو قال لا يبدل العيب (قوله فشمع تبدل الخ) أي حيث أراد بالانعام اتمام العقد شمل تبدل الرصاص وأما لو كان الضمير عائدا على العدول شمل تبدل الرصاص وقوله وأما المراد بالانعام الإزالة التي أي ويرجع الضمير للعيب وبقره اتمامه بأثره فشمع تبدل الرصاص فشمع فالمتناسب أي يؤخر قوله فشمع الخ عن الأخرين وذلك لأن حاصل البحث أن المصنف قاصر والجواب من وجهين ثم لا يخفى أن أحد المتماقين شامل لب السليم ورد العيب وهو ظاهر على الأقل وأما على الثاني فنقول كذلك وذلك أن قوله بأن يبدله النقص شامل لب العيب وهو ظاهر ٥٢ ورب السليم بأن المعق رضى رب السليم أن يبدله العيب النقص

احتراز عما لو أراد نقضه (قوله) بأن يبدله النقص والرصاص والمغشوش) يشير إلى أن الأولى لا مصنف أن يقدم والمغشوش على قوله أروضي بتمامه لأنه وقسمه متعلقان به أيضا أي كنقص العدد والوزن والنقص وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير) أو مائة خلوة شمل أعينهما معا وإذا قال الشيخ سالم وجه سواء كان معينان الجاهلين أو من أحدهما أو غيرهم (قوله أي أن لم يقع العقد الخ) لا يخفى أن منطوق المصنف صادق بصورتين وهما إذا لم يعينا أو حين السليم دون العيب ومفهومة صورتهما أيضا أن يعينا عند العقد كذا الدنانير بهذه العشر من درهم أو ربع ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغير وهو كاسل فلا يدخل في واحد مما تقدم وقوله لأنه خلاف الموضوع أي لأن الموضوع أنه بالهضرة (قوله تنبيه في النقض) أي أن نقض العدد بعد الطول والمغارقة موجب لنقض الصرف وإن لم يقم به وظاهره ولو كانا معا لو بين على النقض واحد هما كما إذا وقع تسليان أو غلط أو سرق من الصرف وظاهره أيضا لافرق بين أن يكون النقض بسيما كدرهم ودانق أو كثيرا (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثام مع قوله فأصغر ينار (قوله وكانت السكة متصدقة في النفاق والرواج) عطف ٣ النفاق على ما قبله فتنفسر اختلاف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفاق أحدهما كسكة عثمانى وترجيح اتفاق رواجهما من واحد وحمل واحد أو اتفاقا كسكتي سلطان جملة

أي أروضي أحد المتعاقدين سواء كل واحد العيب أو غيره بتمام العقد فشمع تبدل الرصاص وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدنانير) أو مائة خلوة شمل أعينهما معا وإذا قال الشيخ سالم وجه سواء كان معينان الجاهلين أو من أحدهما أو غيرهم (قوله أي أن لم يقع العقد الخ) لا يخفى أن منطوق المصنف صادق بصورتين وهما إذا لم يعينا أو حين السليم دون العيب ومفهومة صورتهما أيضا أن يعينا عند العقد كذا الدنانير بهذه العشر من درهم أو ربع ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغير وهو كاسل فلا يدخل في واحد مما تقدم وقوله لأنه خلاف الموضوع أي لأن الموضوع أنه بالهضرة (قوله تنبيه في النقض) أي أن نقض العدد بعد الطول والمغارقة موجب لنقض الصرف وإن لم يقم به وظاهره ولو كانا معا لو بين على النقض واحد هما كما إذا وقع تسليان أو غلط أو سرق من الصرف وظاهره أيضا لافرق بين أن يكون النقض بسيما كدرهم ودانق أو كثيرا (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثام مع قوله فأصغر ينار (قوله وكانت السكة متصدقة في النفاق والرواج) عطف ٣ النفاق على ما قبله فتنفسر اختلاف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفاق أحدهما كسكة عثمانى وترجيح اتفاق رواجهما من واحد وحمل واحد أو اتفاقا كسكتي سلطان جملة

بالهضرة (قوله تنبيه في النقض) أي أن نقض العدد بعد الطول والمغارقة موجب لنقض الصرف وإن لم يقم به وظاهره ولو كانا معا لو بين على النقض واحد هما كما إذا وقع تسليان أو غلط أو سرق من الصرف وظاهره أيضا لافرق بين أن يكون النقض بسيما كدرهم ودانق أو كثيرا (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثام مع قوله فأصغر ينار (قوله وكانت السكة متصدقة في النفاق والرواج) عطف ٣ النفاق على ما قبله فتنفسر اختلاف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفاق أحدهما كسكة عثمانى وترجيح اتفاق رواجهما من واحد وحمل واحد أو اتفاقا كسكتي سلطان جملة

(قوله لان الصغر استحق النقض) وتخصيه مثلاله كان دفع له محبوبا وانصف محبوبا وبنو قبا وقد رصف المحبوب بما أنه ونصفه  
 بمحسن والندى في عاتق من فوسد صاحب الدنانير درهم زروفا جسن فيمنع النصف محبوب فقط لانه الذي استحق النقض  
 فلو أراد دفع الذهب رد المحبوب اليه ويدفع له افع الدراهم تحسن نصفها وبق نصف المحبوب يبدد افع الدراهم فانه لا يجوز  
 لانه آل الامر ان دفع الذهب يا ع نصف المحبوب وتحسن فضة التي رد لها ذهب وهو المحبوب (قوله فاكبر منه) اي فتمتقن  
 اكبر منه وقوله فينبذ الخ فيه حذف اي فينبذ الخ ٥٣ فهو نفسير لقله (قوله سواء معي اولم يسلم)  
 هذا هو العقد شيئا سألوني

(قوله في نقض المذهب في ذلك)  
 اي الحكم في ذلك (قوله والثاني  
 لصنوع) قال الخطاب ظاهر  
 ابن ونس والباسي وابن رشد  
 ترجمه (قوله كانت الاغراض  
 مختلفة) لان كل واحد منهما  
 يود ان يكون يده الزايج الذي  
 يرغب في التعامل به محبوب في  
 زمانه مع زجرى فان المحبوب  
 يرغب به دون الزجرى (قوله  
 فلا يتأتى الجمع في واحد) وهو  
 الرابع (قوله وشرط للسيل  
 جنسية) لا يجزى انه ليس شاملا  
 لانهم النقض ولعله أطلق البذل  
 على ما يشمله (قوله جنسية) اي  
 نوعيه وذلك لان جنس الذهب  
 والفضة واحد وهو النقض وقوله  
 للامانة من التفاضل المعنوي)  
 وذلك لان دفع الذهب اذا اخذ  
 من الدرهم الزايف قطعة ذهب  
 فقد خرج من يده ذهب اخذ في  
 مقابلته ذبا وفضة وذلك  
 تفاضل معنوي لان الفضة التي  
 مع القطعة الذهب تعدر ذبا  
 نقلا عن هذا الاعتبار صاحب

لان الصغر استحق النقض فيؤدي الى بيع ذهب وفضة بذهب وقوله لا يجتمع مفهوم  
 من قوله فاصغر دينار لكن صرح به لاجل قوله (ص) وهل ولو لم يسلم لكل دينار تردد  
 (ش) أي وهل الحكم المذكور هو فسخ اصغر دينار لأن تعداها كبر منه دون فسخ  
 الجميع سواء معي لكل دينار عدد من الدراهم اولم يسلم أو انما ذلك مع التسمية وأما ان  
 لم يسلم لكل دينار عدد من الدراهم بل جعلوا السك في مقابلته السك فينبذ الخ  
 أي استحق المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت ان كلام المؤلف في السكة المنفردة  
 المتناق فان اختلفت فيه فأشاره بقوله (ص) وهل يفسخ في السك اعلاها والجميع  
 قولان (ش) الاول لا يفسخ ووجهه ان العيب ان كان من جهة دافع الدرهم المردودة  
 فهو مدلس ان علم بالعيب أو مقصر في الاستقذار ان لم يعلم فأمر برأى جود ما في يده من  
 الدنانير والثاني لصنوع ووجهه أنه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاغراض مختلفة  
 فلا يتأتى الجمع في واحد لاختلاف الاغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد مانه العيب  
 من الدراهم عن صرف الاعلى وهذا متوسط كبير واذا في صغير فانه يفسخ المتوسط  
 دون الأدنى لانه اعلى من الأدنى وهذا على القول الاول (تنبيه) ينبغي ان يكون  
 محل الخلاف حيث لم يشترط شيء والا عمل به ويجزى مثل ذلك في قوله لو حيث نقض  
 فأصغر دينار الخ (ص) وشرط للبذل جنسية وتجهيل (ش) يعني انه يشترط للبذل حيث  
 اجبا أو وجب على ما عرف في قوله وأجبر عليه ان لم تعين الجنسية والتجهيل وانما اشترطت  
 الجنسية لانه من التفاضل المعنوي فلا يجوز اخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف هذه  
 لانه يؤل الى اخذ ذهب وفضة من ذهب ولا اخذ عرض عنه لانه يؤدي الى دفع ذهب  
 في فضة وعرض الان يكون العرض يسيرا فقصر اجتماعه في البيع والصرف واشترط  
 التجهيل للامانة عن ربالنساء ولا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس ان يرد عن الدرهم  
 الزايف اجود منه أو أردأ أو وزن أو نقص لان البذل انما يجوز بالحضرة ويجوز زنها  
 الرضا بالنقص وأردأه ولما كان الطارى على الصرف عيبا أو استحقاقا أو أنسى الكلام  
 على ما أراد من الاول شرع في الثاني بقوله (ص) وان استحق معين سلك بعدم مقارنة  
 أو طول أو موضوعة مطلقا نقض والاصح وهل ان تراخا تردد (ش) يعني ان الصرف  
 اذا وقع بمسكو كين أو بمسكولة وموضوعة فاستحق المسكوك والمراد به ما قبل الموضوعة

الدنانير بما ذهب اكبر منه وما قاله الشارح من كونه تفاضلا معنويا صحح به بدل عليه كلام جحشى تب وأما التفاضل  
 الحسنى فآمر بظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الاولى ولا يشترط اتفاق الصنفية (قوله سلك) يؤخذ منه ان الدراهم  
 والدنانير يمكن استحقاتها والشهادة على عيناها وهو نفس الدنوة (قوله أو موضوعة مطلقا) لقال ان يقول كون غيره لا يقوم مقامه  
 ظاهرا بالنسبة الى علم زوم المستحق منه غيره وأما ان تراخيا بالحضرة على غيره فلم لا يقال يجوز ان كان الصرف وقع عليه  
 والجواب ان اخذ عرض ما وقع عليه بعد استحقاته بثل من عقدوه كل في النقض

(قوله يتقضى على المشهور) أي إذا لا يلزمه غير ما عين ومقابلته إنما الاتعين وهذا الخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه محضرة العقد الخ) فيه نظر كيف بدأ في عدم التعيين في المصوغ الأدلة من تعينه وتدل عليه عبارة ابن عرفة أفاده محشى تت (وأقول) وكذا أقول شارحاً والمصوغ يراد ليعينه (قوله وقيل غير مقيدة الخ) وذلك لأن استحقاقه نادر الوقوع فلا يخبر بخلاف العيب في المعين إذا الضرر فيه على البائع أقوى \* (نفسه) \* ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأما ان استحقق البعض فيجوز على استحقاق بعض المثلث ٥٤ الآتي في قوله وروح التمسك بالأقل الاثني ويتقضى ما يقابل ذلك

فبشمل التبر والمكسور بعدم مقارفة من أحدهما المجلس أو بعد الطول من غير افتراق أيدان فإن عقد الصرف يتقضى على المشهور سواء كان المستحق عيناً حين العقد أو لا وإن كان المستحق مصوغاً انتقض عقد الصرف كان استحقاقه محضرة العقد أو بعد مقارفة معينة أم لا لأن المصوغ يراد ليعينه تغييره لا يقوم مقامه وإن كان المستحق مسكوكاً بمحضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معيناً حال العقد أم لا إلا أن غير المعين يجوز على البذل من أبي منما وأما صحة العقد في المعين فمقدرة كما قال ابن يونس أن ترادياً بالبذل ومن أبي منما على ما لا يخبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فعلم عما قررنا أن قول المؤلف معين لا مفهوم له وإنما يقيد به لأجل قوله وهل ان ترادياً ترددها أن ترددها في غير من أبي والقول لمن طلب انقلم العقد من غير تردد (ص) والمستحق إجازته أن يتغير المصطرف (ش) أي والمستحق للمصوغ مطلقاً وبغيره بعد المناقشة أو الطول إجازة الصرف والزمان للمصطرف وله نقضه أن يتغير من استحق من يده بأن من صار متعق قاهان القاسم وهو المشهور بناء على أن هذا الخيار جاز إليه الحكم فليس كالشرطي وأما أن أخيراً تعدي فليس للمستحق إجازته لأنه كصرف الخيار الشرطي وهو منوع والمصطرف بكسر الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدراهم وأخذها نائراً والمرا ديه بها من استحق منه ما أخذها وحلماً كالأخذ على الخلفه التي يتقضى فيها الصرف بتعالا شارح وأما في الحالة التي لا يتقضى الصرف فيها بأن يكون بالمحضرة في غير المصوغ قبل الأولى من أن للمستحق الإجازة لكن للمستحق منه أن لا يرعى إجازة المستحق في الحالة التي يتقضى فيها الصرف وأما في الحالة التي لا يتقضى فيها الصرف فلا كلامه ويجوز على ذلك لما علمت من أن يسع القضي في لازم من جهة المشتري (ص) وجاز على أن نوباً يخرج منه أن سبك بأحد التقدين أن أبيض ومعتز وعمل مطلقاً وبسبغه أن كانت الثلث وهما بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أي وجاز يسع على ذهباً أو فضة كصنف وسيف حتى بأحدهما فوجب طر بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج منه شيء بالسبك بشرط تافى فإن كان لا يخرج منه شيء أن سبك فانه لا عبرة بغيره من الحلية ويكون كالغير منها كما قاله ح الشرط الأول أن

(قوله وأما غير المعين) رده محشى بت فقال أن العصة عند ابن التباسم بالحضرة مطلقاً في المعين وبغيره وكذا التردد في قوله وهل ان ترادياً يقتضي من ه بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراضي فيه نظر وفقاً لنفسه لكلامهم (قوله والزمان للمصطرف) هذا هو العقد وقوله الآتي لكن المستحق الخ الذي هو منصف ذلك فضعف وقوله لما علمت الخ على محاموئيد ضعفت ذلك (قوله وله نقضه) حذف المصنف هذا الشق وهو عدم الإجازة لظهوره ولأن القيد وهو أن يتغير المصطرف خاص بإجازته وإذا أخذ عينه وطلب دافع المستحق إعطائه فهو ما من قوله وهل ان ترادياً (نفسه) \* قيد الإجازة في المدونة بمحضرة المشتري المستحق وقبض الثمن الذي يأخذها المستحق مكانه وسواء افتقر المتصارف أم لا بل وأما في

غنية البائع ورضى البائع بدفع ثمنه ليرجع على البائع جاز (قوله يساع على أن الخ) تصكون تعادل أقوله أي أن المستحق المصوغ إجازة الخ (قوله أي وجز يسع على الخ) فيه إشارة إلى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث مستتر عائدي إلى المفهوم من على (قوله أي وجز يسع على الخ) فيه إشارة إلى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره أن فاعل يخرج محذوف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل فالألسب أن الضعيف يخرج عائدي إلى المأخوذ من على (قوله إن سبك) أي أخرج بالتأخر (قوله ويكون كالغير منها) فيباع بما فيه نقداً إلى أجل لأنه كالسبك فهو كالعدم ولا يعتد بقدر الذهب

(قوله كاسر) أى من المصنف وغيره (قوله فان كانت محرمة) أى كذا أو من جوارك (قوله بحسب ما راج) الاحسن ان المراد بالسمير ان يكون قنزعة مفسدة أو قزم دراهم كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو فحود ذلك (قوله سواء كانت الحلية منها الجواهر الخ) المذهب ان يقتصر في تفسير الإطلاق على قوله سواء كان المبيع بصنفة أم لا أو مالمه سواء كانت الحلية تبعاً الخ فلا يظهر لانه لا يلام قوله بوصفه ان كانت الثمات الخ (قوله وهل يعتبر الثلث القيمة) وهو المذهب (قوله لا يزعلى المتأخرون الاول) الثاني الذى هو الوزن أى الوزن تحريفاً لا يمكن التحرى فالقيمة تقاها أفاقد بعض الشرائح وذلك لانه اذا اعتبر الوزن يكون الثلث لانه اذا ضم عشره ولا ربعين ثلث المجموع عشرين ونسبة ٥٥ عشرين لثلاث وأما لو اعتبر القيمة

أحدهما أكثر من الآخر كذا في شرح شب وهل التبعة بالقيمة أو بالوزن خلاف ما قلناه في الشامل وهذا التبعي ياتي في صنف  
يسع به وأما غيره فلا يتبعه وراعياروزنه بل قيمته وهل تعد بقيمة وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال انه يتصور في صنف يسع  
به أيضا على ضرب من العجز وان راد القيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمة وزنه (قوله لا يختلف في المقياس) الخ ظاهر وان  
المقياس ثوب وقد جلي بالذهب والفضة وللوزن والجوهروا تبعية بالنظر للوزن والجوهرو قيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك ليس  
كذلك بل المراد بالجوهركافي شرح شب الذات التي ركب عليها الحلية ثوبا كاتبه ومصنفا وأسيما وبحوث ذلك لا للوزن أو سمي  
ويوافقه ما في عب حيث قال الآن تبعها الجوهرة التي هرقه وهو ما قبل النقد انتهى ثم قوله اشارت فيه بحيث لا يظهر  
المصنف أنهم متفق تبعها الجوهرة يجوز ما أحدهما مطلقا كان ناعما أو لا وهذا خلاف ما قلناه في النسخة وقول صاحب الإكمال

(قوله واقول صاحب الآجال) معطوف على لقول النحوي (قوله وعند ابن حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام شب يفيد اعتقاده وقد تقدم وفي كلام بعض انهما قولان لم يرجع واحد منهما (قوله مبادلة) هذا شرط وقوله القليل أى النقد القليل والتقدير لا يكون الامسكو كالمتبادر من كونه مسكوكا أن تكون السكة واحدة الآن العقد انه لا يشترط اتحاد السكة आफاده محشى تت وغيره (قوله دون سبعة) حال من القليل أو نعت له أو بدل أو عطف يان هـ (تنبيه) \* كلامه يقتضى جوازها فيما إذا زاد على الستة ولم يبلغ سبعة وكلامهم يقتضى منع ذلك (قوله وأن تكون دون سبعة) الاولى الاقتصار عليه وعدم ذكر القلة لان دون السبعة يستأنم القلة (قوله وأن يكون على قصد المعروف) كذا في نسخة بمئة خمسة أى أن يكون المزيد على قصد المعروف الخ (قوله وجاز العقد معرا عنه الخ) لا يخفى أن هذا لا يقدم لفظ المستفاد والا لزيم عليه وجوده فى المراطلة مع الله ٥٦ لا يشترط لفظ المراطلة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المبادلة بأوزن وقوله مع الشرط

ولؤلؤ وجوهر والذهب والفضة الثلث ناقل ولؤلؤ والجوهر اللذان فأكثرهما يباع بالاقبل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الآجال فان كان فيها معارض وهذه الاقل يبيع بأقلهما قول واحد انتهى والمراد بالجوهر ما قابل النقد من نحاسي يقدن وفيه أوق فاللؤلؤ فيه من حلة الرض وعند ابن حبيب فى الرواية يجوز بيعه بأحدهما حيث تبع الجوهر سواء يباع بأقلهما أو بأكثرهما وهو خلاف ما مر وقوله الآن تبع الجوهر فيجوز بأحدهما وأما بما فاق نظر فى ذلك والذي تقتضيه قواعده المذهب المنع لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة وذهب بذهب ولما كان يبيع النقد بقدر غيره منقصة صرفا وبمنتهى ما مر اطلة وهي يبيع نقد بمئة وزنا كيانا وأما مبادلة وهي كما قال ابن عرفة يبيع الدين بمئة عددا فقوله بمئة يخرج الصرف وهـ له عدد أخرجه المراطلة وقد أشار المؤلف الى نوع من المبادلة وهو ما إذا كان بين اللوذين تفاضل ولشروطه بقوله (ص) وجازت مبادلة القليل المعداد دون سبعة (ش) أى وجازت المبادلة جوازا مستويا الطرفين بشرط أن تقع بالمبادلة وأن يكون التعامل بها عددا لا وزنا وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحدة أو احدا واحدا أو اثنين وأن تكون على قصد المعروف لأعلى وجه المبادلة وأن تكون مسكوكة وأن تتحد السكة فقوله وجازت مبادلة أى وجاز العقد معرا عنه هذه الصيغة فلا بد أن تقع بينهما المعاقبة هذا القبط وأشار المؤلف لما تضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوله (ص) بأوزن منها بئس سدس (ش) أى تكون الزيادة فى كل دينار أو درهم سدسا سدسا على مقابل من الجانب الآخر وهو ذاتى لا زائد لانه الذى تسع به النقوس غالبا ومقتضى النظر منعه اطلب الشرع المساواة فى النقود المتعدة الجنس

الثالث أى الذى هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار ربحه القليل شرطا أول وقوله دون سبعة بيان للقليل والمعداد شرط ثان والثالث هو أن المزيد السدس لا يزيد كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضمير على اعتبار ما تقدم أى مبادلة ستة ناقلة بأوزن منها (قوله بئس سدس) كذا لفظ سدس مثلا يتوهم ان الزيادة سدس فى الجميع ومثله اذا كانت الزيادة فى كل دينار ودرهم أقل منه كما يرشد فى التعليق وكذا لو كانت الزيادة فى بعضها السدس والبعض الشافى دون السدس وأما لو كانت الزيادة فى بعضها

أقل من سدس وفى البعض الآخر أكثر منه فإنه يمنع وسدس الشافى معطوف على سدس الأول يصحف العاطف وهو جائز فى التنزيل أن السدس عيسى الصفوى قال فى حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين ان المختصرات تقلل منزلة الاشعار وحذف المصنف الواو وما عطف فى أو ربع بعد الثاني المذكور حتى يكون المتعاطفان على الاول بقدر ما فيه المبادلة ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجميع المقضية لاقسام الأعداد (قوله بئس سدس) ثالث وهذا يقطع النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المستفاد (قوله وأدرهم) ظاهرة أن ذلك لا يجزى فى ستة دالات بأوزن منها بل لا يجزى الا فى درهم والظاهر انه كنى بالدرهم من قطعة الفضة الشاملة للربال والكتب (قوله لانه الذى تسع به النقوس) أى بما يقتضى منعه فى دينار وغيره كى يكون زان سدسه كملت الشرعى وكذا درهم كبير ويحتل اعطى ذلك

وقصد



(قوله بانفراد) بل وكذا مع غيره فالاولى حذف قوله بانفراده وحيدته نقوله الآن الخ ظاهر (قوله صار النقص اليسير منتهيه) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن مكان النقص اليسير منتهىه من حيث أنه أخس في مقابلته ما هو أزيد (قوله بجري مجرى الراداة الخ) أي وبإبدال الأجود بالأرداء مع الموافقة في الوزن جائز وقوله فتزداد معروفا كالتعليل لمحذوف وكأنه قال وحسبنا لا ضرر في ذلك لأنه قد زاده معروفا وأي المعروف يوسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف التبر وشبهه) مرسل بقوله غير منتهىه وكأنه قال صار النقص اليسير غير منتهىه بخلاف التبر وشبهه فان النقص اليسير ينتفع به ليكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضي الخ) ولا يعمل به هذا مقتضى لانها رخصة تقتصر فيها على ما ورد ولو لأن الوارد كون ذلك في المسكوك ما ذكره فاعول عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكا ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والدلة الأجود جوهرية) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف في الأولى جوهرية وأثبت نظيره في المعطوف الذي هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت محله ٥٧ في المعطوف عليه فإنه شبه احتياطه وقبه إشارة إلى أن جوهرية حال من الأجود الذي هو المبتدأ ولا يتحتم ذلك ذهب يدويه بل على قول الجوهري وأيضاً لا يعمل

الخلاف في مجيء الحال من المبتدأ إذ لم يكن المبتدأ صالحاً للعلل ولا يحتاج بلعله حال من الضمير المستتر (قوله وكذلك يتبع النقد الأجود سكة الانقص وزناً) أي والجوهرية مستوية ومن ثل ذلك لو قابل الأجود سكة وأنقص جوهرية ووزن ردىء السكة كاملاً ووزناً جوهرية وكذلك لو قابل الأجود سكة الأجود جوهرية فقط لادوران الفضل من الجاهلين مع اتحاد الوزن (قوله وحسبنا فلا اشكال) أي وسنقدرنا حذف الحال الذي

وقصد المعروف بانفراده لا ينقص العمومات الدالة على منع ذلك لأن ذلك من حق الله تعالى لا من حق الأذى الآن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير منتهىه تجرى مجرى الراداة والزيادة تجرى الجوده فتزداد معروفا والمعروف يوسع فيه ما لا يوسع في غيره بخلاف التبر وشبهه انتهى وهذا يقتضي أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشروط المذكورة لا تغتبر إلا إذا كانت الدوام أو الدائمين من أحد الجانبين أو وزن فان كانت مثله في الوزن جائز المبادلة في القليل والكثير ولا يشترط فيها شرط من شروط المبادلة ولما كان السبب في الجواز المعروف شرط فمقتضى وحصوله من جهة واحدة ومنع دوامه من جهتين كما أشار إليه بقوله (ص) والأجود أنقص أو أجود سكة منزع (ش) أي والنقد الأجود جوهرية سالفة كونه أنقص وزناً مجتمعاً ليدل على أنهما وزناً متساوية ودوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب في الكمية وصاحب الأرداء الكامل يرغب للناقص بلونه وكذلك يتبع النقد الأجود سكة الانقص وزناً ردىء السكة الكامل الوزن ودوران الفضل من الجانبين نقوله أو أجود سكة مرفوعاً على الأجود وحذف سالفة أي الأجود أنقص سالفة الأول عليه وحسبنا فلا اشكال في الاخبار بقوله منع عنهم (ص) والاباز (ش) أي وإن لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساوياً أو وزناً يجوز لتعاضد الفضل من جانب واحد ثم ذكر المراطلة وهي بيع النقد بثلثه وزناً بقوله (و) جائز (مراطلة عين بثلثه) ذهب أو فضة بثلثه ولو قال يبيع نقد

٨ شى ما هو أنقص لا اشكال في الاخبار بالامتناع وحاصل ذلك أن المصنف حذف من الأول التبر وهو جوهرية ووزن كالحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص ووزن التبر الذي هو سكة مثله شبهه احتياطاً لا احتياطاً ليم لو كان المذهب من الأول سكة لكان احتياطاً كافلاً بل هو الحال في المعطوف لا لشكل الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله نعمتاً) فان قلت إن أجود منكرة فكيف يعطف على التبر أو عطفه على المبتدأ يسير مبتدأ واجب بان عطفه على ما يجوز الإبداء به مسوغ للانداء بالكرة فان قلت كان الأولى أن يقول نعمتاً والجواب أنه إنما قبل ذلك لأن العطف بأو (قوله والاباز) يؤخذ أنه جواز مبادلة الكلاب بالاباز وبنادقة الجودية لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز ضمراطلة الاباز بالكلاب والبنادقة بالجودية لتعاضد الفضل من جانب واحد كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساوياً) أي أو وزن هذا بأربع صود (قوله وهي يبيع النقد بثلثه) وزناً لا يعني أنه من ذلك يخرج القلوب وتدخل في زيادة أو نقصان

عدد الاوزن في آخر سلمه الاصل على نفس مخلصن فقد اولا مؤجلا والاقول في العدد كذا ناعوا والهاهم في الوزن (قوله ليشمل الخ)  
 هذا بناء على ان العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يشيد ان العين تطلق على ما بين المسكوك وغيره عند بعضهم  
 وقوله فلا يشمل الذهب مع الفضة أي لمن كل جانب ولا أحدهما من جانب والاخر من الجانب الآخر (قوله ثم ان ظاهر الخ)  
 هذه العبارة تفيد اطلاق العين على ما يشمل ٥٨ المسكوك وغيره بخلاف العبارة الاولى (قوله ويبدل عليه) أي على التعميم

من قوله اتحدت السكة أم لا قوله  
 الانصاف مع الكل (ك) أي  
 كالانصاف المحايض مع المحايض  
 (قوله أو كفتين) أو إشارة لقولين  
 كما في تمت لا يقتضيا إذا كان كذلك  
 فقوله على وجهين أي باعتبار  
 القولين (قوله وظاهر هذا) أي  
 قوله لحصول المساواة (فان قلت)  
 أي عرض حينئذ في هذا الفعل  
 (أقول) يمكن الغرض باعتبار  
 الرضا في الانصاف دون الكبار  
 أو بالعكس فيما إذا كانت المساواة  
 بين كبار وصغار وعند الاختلاف  
 بالجوذة فيرى في ذهب صاحبه  
 لكونه جديا مثلا وقوله اعتدل  
 الميزان أم لا أي كانت الكفتان  
 في ذاتهما متساويتين في الزنا أو  
 كانت احدهما أثقل من الأخرى  
 (قوله وبالسبب) هي انصاف وقوله  
 بالصاد أي المتفحصة (قوله  
 وكسرها) التفحصة قليل والكسر  
 أشهر وعبارته تؤذن بتساويه  
 (قوله اسم لكل ما استدار الخ)  
 ظاهر عبارته أن كفة الميزان من  
 افراد الكفة وإن من افراد  
 الكفة الطبق المستدير والظاهر  
 لا وان هذا التعميم باعتبار افراد

بمنه ليشمل المسكوك وأصله لسان أحسن و ذكر الصغير في قوله بمنه العائد على المؤنث  
 باعتبار ان العين تعد وبعبارة وقوله بمنه من كونها ذهبي أو فضي فلا يدخل الذهب  
 مع الفضة ثم ان ظاهر كلامه حينئذ سواء كان مسكوكين أم لا اتحدت السكة أم لا سواء  
 كان التعامل بالوزن أو بالعدد وهو كذلك ويدل عليه تمثيله بالمصري والسكندري  
 والمصري وحينئذ يشمل الانصاف مع الكبار بخلاف المبادلة لأنها لا بد فيها أن تكون  
 واحدا واحدا واحد بالثمن وأشار المؤلف إلى أن المراطلة على وجهين بقوله (ص)  
 بصيغة أو كفتين (ش) يعني أن المراطلة إما أن تكون بصيغة أو بوضع في إحدى الكفتين  
 والذهب أو الفضة في الأخرى فإذا اعتدلتا زال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الآخر  
 أو فضته وإما أن تكون بكفتين بوضع عين أحدهما في كفة وصين الأخرى في الأخرى  
 وهذه منصوبة للمقدمين والوجه الآخر هو الرابع عند التأخير في حصول التساوي  
 بين التقديرين اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اعتقار الزيادة في المراطلة وهو كذلك  
 انظر المواقف الفضية بالصاد والسبب والكفة بفتح الكاف وكسرها اسم لكل ما استدار  
 ككفة الميزان وقوله (ص) ولولم يوزن على الاربع (ش) راجع لقوله أو كفتين وهو  
 إشارة لرد قول القاسبي بعدم جواز المراطلة إلا بعد مفرقة وزن كل نقده لئلا يؤدي إلى  
 بيع المسكوك جوازا وعبارة ولولم يوزن أي النقود انما ثلاثان الكائنتان في الكفتين  
 وهذا في المسكوكين أما غيره فلا نزاع فيه ما يفهم من التعليق أن يحصل الخلل  
 حيث كان التعامل بالعدد اذ هو الذي يمنع فيه الخراف فيحصل كلام المؤلف على ذلك  
 انظر التوضيح (ص) وإن كان أحدهما أو بعضا أجود (ش) أي تجوز المراطلة وإن  
 كان أحدهما النقدين كله أجود من جميع مقابله كذا نرى في بعض تراطل مصرية أو  
 امكندرية أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر وبعضه مساو لكفري ومصري  
 تراطل مصري كله (ص) لا أدنى وأجود (ش) أي لان كان أحدهما بعضه أدنى من  
 بعض الآخر وبعضه أجود كدراهم مغربية وسكندرية تراطل مغربية لان فرضهم  
 ان في المغربية أجود والسكندرية أدنى والمصرية متوسطة فرب المصرية يفقر  
 جودتها بالنسبة لدرامة السكندرية نظرا لجودة المغربية وبب المغربية يفقر جودة  
 بعضها لجودة المصرية بالنسبة للسكندرية فلا يجوز زل دوران الفضل من جابين وظاهر  
 كلامه ولولم يردى الذي مع الجديد وهو عليه ابن رشد والا كثر ولذا كان دوران

كفة الميزان (قوله لا بعد مفرقة وزن كل نقده الخ) لا يخفى أن هذا يصدق بصورة قهرمة إذ هما يظهر من أن يعرف الفضل  
 كل وزن ذهبي ولم يعرف صاحبه فالأولى أن يقول ولولم يعرفا الوزن بدليل التعليق بقوله لئلا يؤدي الخ (قوله لا بعد معرفة  
 وزن كل) فيه تقدم من أخيرا والاصل لا بعد معرفة كل وزن تقدم (قوله اذ هو الذي يمنع فيه الخ) ظاهره الاطلاق وليس  
 كذلك ما تقدم من بشرط أن يعد بقية (قوله أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر) الأولى حذف بعض ويقول أجود  
 من كل الآخر (قوله أدنى من بعض الآخر) الأولى أن يقول أدنى من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم

(قوله فكذا لا يجوز زمر الماطة) المناسب أن يقول فكذا لا يجوز زمر الماطة جدد وردى مجتموس لا يجوز زمر الماطة زدى مسكوك الخ (قوله زدى مسكوك الخ) أى فلو جعل المسكة كالعدم جاز (قوله مسكة واحدة) يحمل على ما إذا تساوى جوده وقد راعى واحداً من السكتين أعلى من المنقورة والاخرى أدنى منها (قوله ولا مسكوك تبرين) يجعل أحدهما أجود من المسكوك والثاني مساوياً أو أقل منه لأنه لو كان الثاني أدنى أجود من المسكوك لكان الفضل ولو لم ينظر للمسكة وقوله وأتبر ومسكوك يحصل على ما إذا كان التبرين أجود من المسكوك المنقور والمسكوك المصاحب للتبرين مساوياً للمسكوك المنقور إذ لو كان أدنى منه لاستلزم ولولم ينظر للمسكة وشرح شب وكذا لا يجوز زمر الماطة ذاتين مسكة واحدة يذنا تبرين سكتين أجود وأدنى ولا مسكوك تبرين أحدهما أجود والا تراءى أو تبرأ أجود ومسكوك ٥٩ أردنا انتهى فيكون حلال الكلام شارحنا

وتفسر المراد منه لكن قد علم أنه لو جعل نفسه المراد منه لزم ما قلنا فتدبر (قوله فاعمل صواب) المناسب حذف لعل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع المغشوش) كمن على وجه المراطلة أو المبادلة أو غيرها أى كذب فيه فضة قال الشيخ أحمد وظاهره تساوى النفس أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام لعدم تساوى النفس وإن جعله في الشامل قبله لا ابن عبد السلام لا يجوز به وليس بصحيح ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضعيف (قوله وليس بقبيح في بيعه مراطلة) هذا يأتى على حل تب الذى قصر قول المسنف ومغشوش على خصوص المراطلة وقد تقدم أن الأولى التعميم (قوله على أى وجه) أى سواء كان مراطلة بمخالص

الفضل من الجانبين يحصل بالمجودة زدوناه بالمسكة والصياغة بقوله (ص) أو لا أكثر على تأويل المسكة والصياغة كالمجودة (ش) أى ولا أكثر من الشيوخ على فهم المدونة أن المسكة كالمجودة في باب المراطلة فكذا لا يجوز زمر الماطة جدد ناقص بردى كمل لا يجوز زمر الماطة زدى مسكوك بمجدة تبرين وكذا لا يجوز زمر الماطة ذاتين مسكة واحدة يذنا تبرين سكتين أدنى وأجود من المنقور ولا مسكوك تبرين أو تبرأ ومسكوك ولا أكثر أيضاً على فهم المدونة أن الصياغة في المراطلة كالمجودة فتفصيل في المسكة يجزى في الصياغة فتقوله كالمجودة محذوف من الأول دلالة الثاني واستظهر هذا في توضيحه ويقابله تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما يعتبر فيما الوزن واختاره ابن تونس لأن الشرع اعتبر المساواة في التقدير عزاً في توضيحه عن ابن عبد السلام القائل هما لا أكثر عكس ما هنا فاعمل صواب على هذا أن يقول ليساً كالمجودة ولما انتهى الكلام على بيع النقد الخالص بيمينه وبغيره شرع في بيع المغشوش بمثله وبغيره بقوله (ص) وجاز بيع مغشوش بمثله وبخالص (ش) وجعله في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن عمر زواستظهر ابن رشد منعه واليهما أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وانه لا يجوز بيع المغشوش بالخالص والخلاف إنما هو في المغشوش الذى لا يجزى بين الناس كغيره والأفيعوز اتفاقاً كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضاً اتفاقاً لعدم العمل في قوله وبخالص لأجل قوله والظاهر خلافه فإن خلاف ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لمن يكسره ولا يفتش به (ش) ليس بقبيح في بيعه مراطلة بمخالص بل هو قبيح في بيعه على أى وجه ولو لم يعرض أى أن شرط جواز بيع المغشوش مطلقاً أن يباع لمن يكسره ولا يفتش به بعد الكسر والا فلا بد من قصته ولذا قال ابن غازى لمن يكسره كذا هو أو الماطة فى قوله فهو أجود من أن يكون فى بيع أو صرف أو مراطلة انتهى وعلى نسخة ابن غازى يكون معطوفاً على جده ومراطلة عين بمثله أى وجازت مراطلة عين

بغيره أو بمبادلة أو بيع بعرض (قوله والأفلا بد من تصفيته) أى أو غيره فلا بد مثلاً أى والأبأن مكان يفتش به فلا بد أى لصاحبه من تصفيته أى أو غيره فلا بد (أقول) ولا حاجة لفعله ولا يفتش به بعد الكسر لأن قوله لمن يكسره أى ويقتضيه مكسوراً بلبس قوله ولا يفتش به (قوله ولذا قال الخ) أى ولا جمل المصوم الذى ليس متبادراً من المصنف (قوله فهو أعلم الخ) أى وإن كان قول المسنف ومغشوش في خصوص المراطلة والمبادلة فيكون ذكر كريمة فذكر العام بعد الخالص والخالص أن كلام المسنف لا يشمل البيع بعرض ولا صرف بل فاعمل على المراطلة كما قاله الشارح أو والمبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطلة وكذا هبة وصدة فتقوله وغيره شامل لمائة البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفاً على جده الخ) أى فيكون من عطف الجمل عطف جده وجزاءه عطفه مغشوش على جده وجزاءه مراطلة

ولو جهل من عطف المقررات لصح بأن تعطفها اقله على مراطلة (قوله ان يكسر) أي ويضيه مكسوراً بديل قوله بعد وقوله  
أولاً يفرض به بأن يضفيه الخ (قوله أو يضيه) أي يضفيه بذاته ولا يعمل به أحد (فان قيل) اتیان واد العطف بديل على الجواز فيما  
سبق بالشرط مع أنه لا بد من الشرط فالجواب ان ما سبق من جملة هذا وما اشترط في الاعمال بشرط في الاخص (قوله ويضيه  
قلاصة مثلاً) أي يغيره بغيره ويضيه بغيره قلاصة بأن يجعله حاكباً للمجان (قوله قال الزرغاني الخ) هذا يوافق ما قاله ابن غازي (قوله  
أو غيره) صرّحاً ومبادلة أو مراطلة أو صدقة أو هبة (قوله كالصابقة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد ينصق  
غشهم قد يدل ذلك في قوله ونسخ عن بعض (قوله الخهاب عنه) لا تغرب الاسواق خلافاً ليقينه آخر العبارة فإنه لا يهـ وقد علمه (قوله  
ايهم خلاف المراد) أي لا يهـ لا يدل تعدد المشتري مع ان المراد شوقه (قوله أي يملك الثمن) أي يسقو مال كالهـ وأولاً يسقو مال كالهـ بل  
يلزمه ان تصدق بكلمة فقط ما يقال هو ملكه ٦ فكيف قال وهل يملكه (قوله أو يصدق بالزائد) هذا القول الاعل ان لم يخرج

عليه الا فيما وقع به التعدي وهو  
الذي قبل السبعة النفس ويوافق  
قوله في الاجابة وتصدق بالكره  
وبضيه الثمن على الاربع فهو  
أربعها وانظر على اعتبار الزائد  
يوم البيع والآن كذا في شرح  
شبه (قوله يزاد وتعد الخ)  
تقدم له أنه جعل المصنف مثلاً  
لهذا الصورة فلا بد ذلك بل يرد  
ان نوات العروض يكون  
بجوه الـ السوفيق في كلامه هنا  
انه من المقوت وليس كذا  
قالا حسن ما تقدم (قوله وبما)  
كر بالعين مثله كان التعامل به  
وزناً أو عدداً أو وزناً  
حل الاجل أم لا وكارديغ  
عن مثله صفة وقدرا وقوله

عنه أي وازنت معاقدة معشوش ان يكسر ما علم من أن يكون في بيع أو غيره وقوله  
أولاً يفرض به بأن يضفيه أو يقتنيه ولا يعمل به أحد أو يغير ضرب الله وهم ويضيه  
ثلاثة مثلاً انتهى قال ز أي ويجوز للعقد على المشتري ان يكسره أو لا يفرض به  
وإن كان يباعاً أو غيره وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكره  
ان لا يؤمن ونسخ عن بعض (ش) أي وكسره بيع المغشوش ان لا يؤمن ان يفرض به  
المسلمين كالسبارة ولا يفسخ فان باعه من يملكه ان يفرض به وجب عليه أن يسترده  
ويشخص بعه ان كان قائماً فان يرد له فهاهنا يرد له فهاهنا يرد له فهاهنا يرد له فهاهنا يرد له  
يقوله (ص) الا ان ينفوت (ش) أي لم يقدر على رده فني في ينفوت ينفوت ايهم خلاف المراد  
ثم اشار الى الخلاف في خمسة حيث فات بقوله (فهل يملكه أي يملك الثمن ويضيه به  
التصدق به (ص) أو يصدق بالبيع (ش) أي يجمع العوض وجواب (أو) يصدق  
بالزائد حيث كان (على) فرض يجمع (من لا يفرض أقال ثلاثة) ويستحب على  
هذا التصديق بغير الزائد والظاهر ان النوات ان كان معصوماً بما تنفوت به  
العروض وان كلاً من كلاً كما تنفوت به المليات وزاد وتعد المشتري وسيأتي  
ما تنفوت به العروض والمليات في كلام المؤلف \* ولما انتهى الكلام على العقود  
المعصرة للذمة شرع فيما تنفوت به الذمة وبدأ بالقضاء فقال (ص) وقضاء فرض مساو  
وأفضل مئة (ش) وعرف ابن عرفة الاقتضاء بقوله هو عرفاً قبض ما في ذمة غيره

وأفضل مئة كراي على كل واحد وزناً

القابض

وأفضل مئة الرال حل الاجل أم لا لان الاجل في العين من حق من هي عليه وكذا ما فتح جديد عن مثله كذا قديم لأنه حسن  
قضاء وقصد القضاء لأفضل يقدرين أحدهما أن لا يشترط ذلك عند الفرض والامتنع وقد كثر شرط زائدة العدد والعادة  
كالنظر الثاني ان يقدر نوعاً ما ويختلف ولكن حل الاجل فان لم يعمل منع قضاء اربب فتح عن شعور ان فيه حظ العثمان وأزبدل  
كالمجتمع كسبه قبل حله أيضاً انهم من شعور ونجمل (قوله مئة) متصوب على التخيير ولا يصح الاضافة إذ أفضل فثورة والواقع  
بعد مئة وضربونه في نحو هذا ان كلاً ذاك الامتنع اضافة اسم التفضيل كما هنا إذ لا يقال زيدا أفضل مئة لأنه يقتضي ان زيدا  
بعض الصفات وأما ان كان مئة فانه يمين اضافته له كان يقال العلم أفضل مئة إذا العلم من بعض الصفات واسم التفضيل  
بعض ما يضاف اليه (قوله قبض ما في ذمة) اقتضى قبض الكتابة لاطلاقها على قبض أحد الشرير يكن في الكتابة اقتضاء  
وقبض منافع معين لا طاقهم اقتضاء منافع معين من دين وليس في ذمة فقال قبض ما واجب منفعة أو غير معين في غير ذمة  
قاضيها ولم تعرض لتعريف القضاء لوله لغاية ككثرة استعمال الاقتضاء ولا مكاناً أخذ جدي من حله هنا فدل عليه قد فع  
ما وجب منفعة أو غير معين في غير ذمة قاضيها



الوزن في التعامل به وزنا وهذا على مذهب الیه ابن وئس ومن وافقه لاهل مذهب الیه ابن رشدو التیمی وصوبه ابن عرفه  
 من جواز قضاء الازيد عددا على الأقل عدد حيث لم يكن الاقل اجمودا الامتنع له دوران الفضل من الجانبين ونظام هذا ولو  
 كان الزائد عددا ازيد وزنا وفي جانب حج ما يقبضه (قوله) فان كان وزنه مساويا أي حل الاجل أم لا وقوله وأقل جاز أي ان  
 يحل الاجل وان لم يحل منع فهذه أربع وقوفه والمنع أي بان قضاء ما يزيد وزنا منع حل الاجل أم لا فهذه ستة أيضا فالجمله  
 ثمان عشر صورة (قوله) فيوزان يقضي بذلك الوزن أي حل الاجل أم لا فهي ستة وإذا زاد في الوزن امتنع في ستة أيضا فان  
 قضاء اقل من وزنا أجزأ أي حل الاجل في ثلاثة وامنع ان لم يحل في ثلاثة أي الزيادة في العدد والتمنع والمساواة (قوله) وهو  
 صريح المدونة (الاول) بان يقول وهو ٦٢ ظاهر المدونة (قوله) ونقل الباسي أنه يلقى العدد وهو المعقد قربه بعض شيوئنا

من تلامذة الشارح (قوله) أو  
 دار فضل من الجانبين (من ذلك  
 ان يعطيه عشرة انصاف  
 مقصورة عن ثلثة جبارا وقوله  
 ثم ان هذا أي قول المصنف وأدار  
 فضل الخ وقوله سواء كان عينا  
 أي سواء كان من المبيع الخ وأما  
 كلام المصنف الآتي فهو في  
 خصوص العين (قوله) لان العين  
 لا يشترط الخ أي خلافا  
 للبراجي فهو مقابل للمعقد  
 (قوله) فان فيه تفصيلا لمصلحته  
 فانه يكون حاله ثلاثة يكون  
 مؤبلا فان كان مؤبلا فلا  
 يجوز ان يقضي به قبل الاجل الا  
 مثل صفته وقدمه لان فيه ان كان  
 كمرسط الضمان وأزيد وان  
 كان أقل وضع من حقل وقيل وان  
 كان بعد ما حل الاجل جاز ان  
 يقضي به كتر هذا وأجود وصفه  
 في الطعام والعرض فان قضاء

من العدد فان كان وزنه مساويا للعدد أو أقل جاز والامتنع واما ان كان التعامل  
 بالوزن فيوزان يقضي بذلك الوزن زاد على العدد أو نقص أو ساوى أما اذا كان  
 التعامل بهما أي الوزن وهو صريح المدونة وعليه سلمها أبو الحسن ونقل الباسي أنه  
 يلحق العدد وقد عرفت أنه خلاف ظاهرها (ص) أو دار فضل من الجانبين (ش) مطلق  
 على المعنى أي لان زاد العدد أو دار فضل من الجانبين أو عطف على مقدورهما قبله أي  
 لان قضاء أو يحدد أو وزنا أو دار فضل من الجانبين كعشرة يديه عن تسعة محمية  
 فلا يجوز لانه انما ترك فضل عدد الزيد بل جوده المحمية ومنه عشرة واثنة ودينق  
 تسعة ناقصة جدي من نوعها ثم ان هذا يجري في قضاء القرض وفي ضعه كغن المبيع  
 سواء كان عينا أو غيره (ص) وغن عينا أو غيره من العين كذلك جازيا كتر (ش) أي يجري  
 في قضاء غن المبيع حيث كان عينا ما جرى في قضاء القرض من التفصيل نحو وقضائه  
 غنا المساوي وأفضل صفة قبل الاجل وبعده وأقل صفة وقدرا ان حل الاجل لا قبله  
 الا انما هنا يجري القضاء من غن المبيع من العين بأكثر عددا أو وزنا كقضاء عشرة من  
 تسعة عن تسعة بخلافه في القرض لان غن المتع في القرض وهو السلف يتبعه مقدمه  
 في غن المبيع وسواحل الاجل أم لا على المعقد لان العين لا يشترط لسط الضمان وأزيد  
 لان الاجل قبله أي على عليه واحترز بقوله من العين عملوا كان غن المبيع فهو عين فان فيه  
 تفصيلا انظر فليصم في شتر حنا الكبير (ص) ودار الفضل بسكة وصياغة وجودة  
 (ش) الواو في وصياغة بمعنى أو وفي جودة بمعنى مع أي ودار الفضل في باب الاقتضاء  
 بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجودة فلا يجوز قضاء عشرة تبرا طيبة عن مثلهما  
 ودينق مسكوك أو مصوغه قولا العكس وأما في باب الراطلة فلا يرد والفضل على مذهب  
 الأكثر الا بالوجودة خاصة بالالسكة والصياغة ولما كانت التقود وما في حكمهما

بعد الاجل أقل قدرا فان كان ما عليه عرضا جاز من غير شرط فان سلكا طعاما جاز بشرط يجري  
 أن يكون الأقل في مقابلته قدره ويرتبه مما زاد فان الأقل في مقابلته الجميع لا يجري لانه من بيع الطعام بالطعام متفادلا  
 وان قضاء قدره وأيد أجاز والحال انه يجري في قضاءه ما جرى في قضاء المؤجل بعد حلوله وفيه نوع مخالفة لما في في البلم  
 فهو قبل جاز قبل زمانه قبول صفته وكل ذاتي قضاءه يحسنه فان قضاءه صغير حسنه جاز ان كان الغن المأخوذ عنه خلاف  
 جنسه فهو طعام وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ عنه من جنس نوان يسل في نفسه رأس المال (قوله) بسكة وصياغة مع جودة أي وأما  
 اقتضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه فجاز (قوله) وأما في باب الخ والقرن ان الراطلة لم يجب لاحدهما قبل الآخر  
 قبلها فثبت في ترك الفضل لاجله وهذا قد يوجب ذهب مسكوك أو مصوغ في أخذه عنه تبرا أو جوده تهما لترك الفضل فيهما  
 لاجل الجودة انتهى

(قوله أو غيرها) كسكاح (قوله وقت اجتماع الخ) المعقدان القيمة تعتبر يوم الحكم وعليه فانظر اذ الموضع كما لم يكن  
الحكم ماضى عليه المستحق أو تعتبر فيها يوم حلولها ان كانت مؤجلة ويوم طلبها ان كانت حاضرة أو يسأل طلبها بامانة التصاكم  
(قوله ثم قطع التعامل بها) اى بطل التعامل بها وقوله وتغيرت أى أو تغير بعض أو المعنى وقع التغيير فيها أو لم يعمها بالتغيير  
أو النص وكان الاول أن يزيد أو علمت راسا لاجل أن يطبق على قوله بعد فان كانت باقية الخ وقوله فلو كانا انقطاع الخ  
الاولى ان يقول فلو كان عدمها ول الشهر الفلانى الخ (قوله أو تغيرت) أى بان قصت ٦٣ (قوله لانه ظاهرا) فان قلت ما الفرق بينه

وبين الغائب الذى يضمن المثلى  
ولو بغلا سمع أنه أشد ظاهرا  
الماطل أو مشله فالجواب أن  
الغائب لما كان يفرم نفسه فى  
الجله تخفف عنه ولا كذلك  
الماطل (قوله لان العرض  
يتقسم) أى فإراد بالعرض  
ما قابل العين والفلس فدخل  
فى العرض المكيلات والموقوفات  
والمعدونات (قوله بالكسر)  
ظاهرة ان غشا بالكسر مصدر  
وليس كذلك بل هو من باب قتل  
واللام القش بكسر القين (قوله)  
أى ليس على سبيلنا لما كان الظاهر  
غير مراد بالاجماع أو بهما يقرب  
من الاصل وهذا الذى يقرب  
الحكمة لانها فى بعض الكفر فاراد  
بالسنة الطريقة الشاملة للواجب  
الذى هو المراد (قوله وتصدق  
وجوب) كذا فى ثبوت واعتراضه  
محمية لان مال الكاهنede التصديق

يجرى به التعامل = الفلوس مثلثات تضمن معناه شروح فى الكلام على قضائها اذا  
ترتبت فى النعمة من بيع أو قرض أو غيره مما تم حصل خلل فى المعاملة بها بقوله (ص)  
وان بطلت فلوس فالمثل أو علمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعنى  
ان الشخص اذا ترتب له على آخر فلوس أو تقدم من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو  
تغيرت من حاله الى أخرى فان كانت باقية فالواجب على من ترتبت عليه المثل فى ذاته  
قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهور وان علمت فالواجب على من ترتبت عليه  
قيمتها بما يتجدد وتظهر وتفسر فيها وقت بعد الاجل عند خالف الوقتين من العلم  
والاستحقاق فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الفلانى وانما لاجل  
آخره فالقيمة آخره وبالعكس بان حل الاجل أو لم يعلمت آخره فالقيمة يوم العلم ولو  
آخره أجل ثانيا وقد علمت عند الاجل الأول فالقيمة عند الاجل الأول لان التأخير  
الثانى انما كان بالقيمة وبغيره ولو آخره بما بعد حلول أجلها وقبل علمها تم علمت فى  
أثناء أجل التأخير فانه يلزمه قيمته عند حلول أجل التأخير كما يشهد كلام أى الحسن  
ويقسم منه انه اذا تأخر علمه من اجل الثانى ان قيمتها تعتبر يوم عدمه ما وكلام  
المؤلف مقيد بما اذا يصل من المدين مطلق والاربح علمه ما آل اليه أى من المعاملة  
الجديدة لا القيمة لانه ظاهرا فان قيل اذا كان حكم القدر حكم الفلوس فلم اقتصر عليها  
فالجواب ان الفلوس محل التوهم فيها كونها كالعرض فيها القيمة كذا قيل  
وهو غير ظاهر لان العرض يتقسم الى مثلى ومقوم فالمثل يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه  
القيمة والعبرة بالعدم فى بلد المعاملة أى فى البلد الذى فيه الما لافيه ولو وجد فى  
غيرها • ولما انتهى الكلام على أنواع البيع ومتعلقاته شرع فى الكلام على شئ من  
متعلقات الغش لوقوعه غالبا فى البياعات وهو فساد النصيحة يقال غشبه بغشها  
بالكسر واستغشبه فساد استغشه وهو سوام بالاجماع خبر من غشنا قل من مائة أى  
ليس على مستننا ولا على هذا يبدأ من أحكامه بقوله (ص) وتصدق (ش) وجوب  
(ص) بما شئ (ش) اذا قلنا شئ لتلايعد (ص) ولو كثر (ش) فيصدق  
به كله وبغيره وتصدق بما شئ أى عن البائع اذا عدم وبقبسه المشتري يقبسه  
ان وجدته وأما لو كان البائع موجودا فهو قوله ونفسح نحن بغش الخ فلا تكرر

بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك والشافعية وابن القاسم لا يصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له حيث يؤمن أن يغش  
به ولا يبيع عن يؤمن (قوله اذا علم الخ) أى يفقد وقوله موجود أى غير مفقود (قوله فلا تكرار) المناسب فلا تنافى ثم لا يفتنى  
أن هذا الحل القتالى ولا يناسب لانه عن قول المصنف الآن يكون اشترى كذلك فالنائب ان يحمل كلام المصنف على من أحدث  
فيه الغش واحد لغش به الناس كما قاله الشيخ كرم الدين ويقفه منه انه لو أحلف فيه الغش لايبيعه أو لبيعه مينا غشبه  
يؤمن أنه يغش به أو أشد فيه انه لا يلتزم به عليه انتهى والحاصل ان كلام المصنف فيما ذكره أصلا أو يبيع ورده عليه  
بالفسخ وأما اذا تعدى الزد عليه فهو المشاورة بقول المصنف الآن يكون اشترى كذلك

(قوله ونهمل ع) أي من طرح العين (قوله فلا ينزع منه) أي وتعدر رده على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه وبين غش له لا يقش به فلا بأس (قوله لمن يقش به) أي أو يبيعه غير من غشه وأما لو اشتراه وأراد أن يبيعه لمن لا يقش به فلا (قوله لا لم يره) أي وأبناه وأمكن رده طال حج ظاهر إطلاق المشتري وإطلاق غيره أنه متى باعه من يعلم أنه يقش به فإنه يفسخ بيعه إذا لم يقش سواء اشتراه المشتري وهو عالم يقش به أم لا (قوله فإن باعه المشتري) أي وتعدر رده تصديق بفته كذا في بعض الشراح وفي ك وأما ٦٤ إذا كان عالما حين الشراء بفته واشتراه لا يقش به بأن يبيعه ولا يبين غشه فإنه يجب عليه التصديق إن لم

يقش به ويقتنه إن باعه انتهى وقوله يجب عليه التصديق أي إذا تعدر رده على بائعه وفي يجب يبريء ما جرى في بائعه من الأقوال لأنه ما كان عالما بفته واشتراه لا يقش به كان بمنزلة من أحدث غش وهو الذي يبول عليه (قوله وأما إذا اشتراه من يكسره) أي من يرد أكسره (قوله والألذ ردها) أي فيضري في الرد والبقاء ولو علم أن أصل الشراء الصريح فبأنه قد يقش عليه قد ردها فبأنه يفسخ الغش صحيح (قوله وردت) أي مع يردى وكذلك القضية ويكسران خيف التماثل به (قوله وفيه) أي ففيه إصلاح ومنفعة أي من حدية تميز اللحم عن الجلد وتيسر السلم ومعاودة شب ففيه بقاء فظاهر المراد (قوله وبالعصير) ظاهره ولا بأس بخطا العين بالعصير لينجس تخليه أي لينجس كونه مثلا والظاهر أن المراد ولا بأس بخطا العين بالعصير (قوله وكذلك

وقوله وتصديق عايش ولا يبرح في الأرض إذا كان لبنا ونهمل عر مذهب صحابي أي ليس مذهبا لنا وقوله وتصديق عايش أي على من يسهل أنه لا يقش (ص) الآن يكون اشترى كذلك الإلهام إليه (ش) يعني إن الشخص إذا كان اشترى شأوا وهو غير جسد معشوشا فلا ينزع عنه ولا تصديق له لكن لا يمكن من بيعه الآن يكون المشتري عالما بفته واشتراه لا يقش به فإنه تصديق عليه أن يبيعه حيث كان عنده بأن تعدر رده له ولا يفسخ دليل قوله في عامر وفسخ عن يقش الآن يقول فإن باعه المشتري تصديق غشه وفي تصديق البائع بفته أنه بالرائد وعدم تصديقه الأقوال السابقة وأما إذا اشتراه غير عالم بفته أو عالما بفته ولكن لم يشتره لا يقش به بل يكسره فإنه لا يصديق عليه ولقش وجوه كثيرة أدخل ما يذكر في هذا كرم الكافي في قوله (ص) كبل الخبر بالنشأ (ش) لقوله في صاع ابن القاسم لا يخبرني خرفة عمل من الخنز وقرش بخير من بول لتشد وتصق وهو غش ابن رشد لأن مشتريا ان شديتم من صفات ما كان على مشتريا ان شديتم من ذلك فلا كلامه والألف ردها فإن قامت بدت للآل من الثمن وأبقية (ص) وسلك ذهب جيد بردي وفتح اللحم (ش) ابن رشد لا يجوز خطأ الجسد بالريء والمشتري الرد الآن بين مدة إرا الجسد من الريء وصحته ما قبل الخطأ قوله وفتح اللحم ابن رشد بعد السطح لأنه يغير طعم اللحم ويظهر أنه سمين فإن ذلك المشتري له الرد وأما فتح الذبيحة قبل السطح فلا راحة فيه لأنه يحتاج إلى موزنه إصلاح ومنفعة ولا بأس بخطا العين بالمال لاستخراج زبدو بالعصير لينجس تخليه للأصلاح وكذلك الثمن يجعل تحت القمح لكن إضافة المؤلف للفتح اللحم يخرج فتح الجارح فلا يحتاج كاذم المؤلف إلى أن يقال فيه بعد السطح لاستفادة ذلك من كلامه ولما أنهي الكلام على وجوه الربا في النقصة ولم يشككم على كونه تعبدا أو ملاوة على أنه معاملة غلة الغنية أو ملاط الخفية وينبغي على ذلك دخول الفلوس النحاس فتخرج على الأول دون الثاني شرع في الكلام على عاتقه في الطعام وعلى حديد الجنس ومحتقه حرمة التفاضل في الأول دون الثاني حرمة تباين النساء فيهما كما أشار إلى ذلك كما أجابا بقوله وحرم في تعدد طعامه وبأنه لا يفسخ وتساء فقال

• (فصل) في بيان ذلك تفصيلا

والمثلين يجعل تحت الغنم) أي فإذا صار الغنم شططا لذلك الثمن فلا يكون ذلك شرعا ما لا يقل لأصلاح (قوله وجوه الربا) هي الزيادة في العدد أو الوزن حقيقة أو متوهمه والتأخير على ما تقدم تفصيله (قوله على كونه) أي كون الربا أي حرمة (قوله وعلى أنه معاملة) في المباداة وحذف والتعديرو لم يشككم على كونه تعبدا أو ملاوة معاملة أو مختلف على أنه معاملة غلة الغنية وهو المشهور وقوله أو مطلق الغنية وهو خلاف المشهور وقوله معتز على إلزام إلخ الآن جل قول ما لفتح الكراهة لتعويض بين الدليل وهي محمولة على بابها الأصل الحرمة عند الجود (قوله الفلوس النحاس) أي التي من النحاس وهو مرف كاشف وقوله بقره أي يبيعه بقوله الخ وهو قوله وطعام



(قوله الطام) بالضم الطعام أى مجرد كونه طعماً (قوله أم لا) صادقاً الذى عنه الامران أو أحدهما (قوله لخواص ومشمش) لا يقتضى أن التواضع لا يدخلانه بسبب ما تلخيص وهل حوصلة ثبات تقوم اليه به وقوله ومشمش لا يقتضى أن بعض البلاد يذوقه وبعضها لا وهل حوصلة ثبات أو لا والظاهر أنه ليس بمقتضى (قوله وكذا لخواص) من الطعام انما ليست بمقتضى وقد ذكر كالمواصفة والبالغة قائم ما قد يذكر ان (قوله وكذا لخواص) الفرق بين ما ان البقول ما يقطع من أصله يختلف للخصم ما يتناول منه شئ ببعض كالبلدية والمواصفة في بعض البلاد (قوله وهذيان) بكسر الهاء وفتح الهمزة والذال وقد تكسر مضروبة وعقيدة لا معرفة نافعاً للمعدة والكبد والعدا لا سلا ولا سعة العقب ضعفاً داءاً ولها قالة في الطعام وهو موجود في الغيطان يعرفه الناس (قوله على طعام الربا) إضافة طعام الى الربا من قبيل إضافة الموصوف الى الصفة أى الطعام الربوى أى على حرمة ما الخ (قائلة) الطعام قال ابن خلدون ما غلب اتخاذ لاكل آدمى ولا صلاحه أو شره انتهى فدخل الخ والمخ والفضل لا الزعتران وماه الورد والمسطكى والصبر والزرايع التى لا ترمى لها الطرف وهو حب الرثاد وقوله أو شره عطف على كل فدخل فيه اللبن لانه غلب اتخاذ لشرب الادمى يخرج الملاحة غلب اتخاذ لغير شرب الادمى لكونه من شره من الدواب ويرد على هذا زيت الزيتون فانه طعام ولا يغلب اتخاذ لشرب ولا لطعام بل الغالب ٦٥ فيه التوقيد لادخاله ونحوه ولم يغلب اتخاذ لاصلاح الطعام أيضاً

واصله ان على زنا اتخاذ مجرد الطعام على غير وجه التدوى كان من دوا مقتضى أم لا كطبخ القوامه كخواص ومشمش وكذا لخواص بطبخ وكما يقول لخواص وهذيان وما على زنا الفضل فهو ما اشار اليه المؤلف بقوله (ص) على طعام الربا الاقنيات وادخا وهل لغلبة العيش تأويلان (ش) المراد به العلامة أى علامة الطعام الربوى الذى يخرج نفسه بالفضل الاقنيات وهو قيام البنية وفسادها به وفسادها به وفسادها به وفسادها به بالتأخير ولا حله على ظاهر المذهب والتمسك به لم يعرف ونكى التادى حده بسبب أشهر ما ذكره بل يشترط مع الوصفين اتخاذ العيش غالباً ولا يشترط زيادة على الاقنيات والادخال تأويلان وتظهر منه الخلاف في دوية اللبن والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر المؤلف في البيض والزيت على انه ما يربو بان يباع على أن الله الاقنيات والادخال

٩ شىء ونحوه ولا يؤكل الا نادراً ولو مكس أو جرى القيم في بلد كان طعاماً انتهى واقتصر على أن كلا طعام على ما جئنا من أوجس واحد لتعارض منفعته وهو الظاهر والظاهر أن المصطفى يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالفضل أم لا (قوله اقتدان) وفي معنى الاقنيات اصلاح القوت فبذلك الخ والتوابل (قوله وهل لغلبة العيش الخ) وهل يقتصر على العيش على حقيقته أو يشترط معها كونه متخذ الغلبة العيش أو أن الادمى يعنى مع (قوله المراد بالعله العلامة) وليس المراد بالعله المؤثر لان المؤثر في الاشياء هو الله تعالى على أن الحكيم قد يمدد ليعقل فيه تأثير (قوله الطعام الربوى) هذا يؤيد بان إضافة طعام الى الربا من قبيل إضافة الموصوف الى الصفة لكن بالتأويل لان الصفة الربوى لا الربا أى على حرمة الربا في الطعام الربوى لأن في الكلام دكة باعتبار انه فسر الربوى بما يصير فيه الربا انه يصير بالتقدير به حرمة الربا في الطعام الذى يجرم فيه ربا الفضل (قوله وهو قيام البنية وفسادها به) أى أخذ وقيام البنية به (قوله وفسادها به) الاولى حذف لعدم التمام بما بعده من اختلاف الجواب أن المعنى وفسادها به من الذى يوجد له أو فاداه محشى نت (قوله وهو عدم فسادها بالتأخير) أى الى الامد الذى ينتهى منه أى الزمن الذى يراه عادة (قوله ولا حله على ظاهر المذهب) بل هو في كل شئ يخصه وقوله ونظير المربع فيه المعروف والعرف في كل شئ يخصه ثم انه لا بد أن يكون الادخال على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاله نادراً وحفظه في بعض النجاسات في الجوز والربان كالحرف المدودة ومشهور المذهب وكذا في الطبخ والتواضع ولو كانت تدعى بعض الاطعام من شرح شب (قوله اتخاذ لادخاله) أى أن يكون الغالب استعماله في اقنيات الادمى بالقبول كجميع وان لو استعمل كدخن وليس المراد بالعله الاكثرية بالفضل (قوله يباع على أن الله الاقنيات الخ) وهذا يقتضى أن الزيت تقوم البنية وحده أن لو اقتصر عليه

(قوله على الخلاف في العلة) فان قلت اهي الاقيتات والادخار وغلبة العيش فليس يروى وان قلت الاقيتات والادخار فقط  
فروى وهو المعقد (قوله هو ذكران التن ليس يروى) هذا ضعيف لان المعقد كما قرره بعض شيوخنا التن يروى (قوله بخلاف  
نخالة الشعير) أي فليس بطعام بالكلية (كسبه) سكت المصنف عن حرمته وبالسيا وهي مطلق الطاعمة على وجه الغلبة  
لا التداوى (قوله كسب الخ) أي يروى اطلق استكالا على شهرته وعلى قوله هو جنس فقط الاعتراض به بان الحب شامل  
للقمح والشعير والسات (قوله العللي) لا يخفى انها علة واحدة فتسمع في التعبير فاطلق على اجزاء العلة عللا وأل الجنس المتحقق  
في واحدة (قوله في القوية) واجمع لاتحاد المنفعة وتقاربهما اتحاد المنفعة فاطر للقمع مع السلت وقوله وتعارفها فاطر الشعير  
(قوله خلافا للسيرى) وتقدمه عبد الحميد الصانع الخ) فاقلا ان متقعرهما متباعدا فورد بان تقارب متقعرهما يصيرهما جنسا  
واحدا (اقول) لا يخفى ان قوله في الحديث ٦٦ البر بالبر بابو الشعير بالشعير بالي أن قال فاذا اختلفت هذه الاجناس الخ بما

يقوى كلام عبد الحميد الصانع  
وفهم من هذا انه وافق على كون  
السلت مع القمح جنسا واحدا  
وهي احدى الثلاث التي حلف  
عبد الحميد له لا يفتي بقول مالك  
الثانية خيار المجلس الثالثة  
التدسية البيضاء (قوله هو  
أجناس) أي الثلاثة الاخيرة اما  
خصها بما ذكر لانها تختلف فيها  
هل هي جنس أو أجناس وهو  
المشهور وأما العلى فخرج عنها  
اذ لم يقتل أحد انه جنس منها  
واما اختلفوا هل هو مطلق بالقمح  
والشعير والسلت أو جنس  
باتفراده وهو المشهور حتى ت  
(قوله وهو جنس السودان) أي  
كل قمح بالنسبة لسودان فلا يرد  
ان يقال ان السودان لا يطلون  
عليه فاما (قوله كسنة) بكسر  
الكاف وتشديد النون قال

وذكر في الجرد الخلف في روى به بناء على الخلاف في العلة وذكر ان التن ليس يروى  
بناء على ان العلة الاقيتات والادخار وكونه متقدما للعيش غالبا ان نخالة القمح طعام  
بخلاف نخالة الشعير وظاهره ان حرمته بالقول في الطعام ولو قيل فلتابع حقيق  
بحقيق وهو الصعيص (ص) كسب وشعير وملت (ش) مثال الملو وجدت العلل فيه وجودا  
واضا وليان اتحاد جنس الثلاثة أشار بقوله (ص) وهي جنس (ش) أي الثلاثة جنس  
واحد فيحرم التفاضل بينها لاتحاد جنسها وتعارفها في القوية خلافا للسيرى وتقدمه  
عبد الحميد الصانع في أن القمح والشعير جنسان والسلت حب بين القمح والشعير  
لاشمله (ص) وعلى وأرزدغن وذرة وهي أجناس (ش) يعني ان هذه الاربعة  
أجناس يجوز التفاضل فيما بينها ايدها وهي العلى حب مستعمل عليه زغب حبتان  
منه فله شدة قريب من خلة البر طعام أهل منعه والارز دمع وف الدخن قريب من  
حب البرسيم وهو جنس السودان والذرة باذال المجبنة وتسمى البشنة وفي عرف أهل  
الطابق بالاسحوش (ص) وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس (ش) المشهور ان  
القطاني في باب الرويات أجناس يجوز التفاضل فيما بينها ايدها وهي العلى  
والرويا والحصن والقرص والقول والجلبان والبسلة وهي الماش والكرسنة ولم  
يحتج بقوله مالك في الزكاة انها جنس واحد يضم بعضها البعض وذلك واقعه اعلم ان  
الزكاة لا تعتبر بها الجانسة البنية وانما تعتبر بها تقارب المنفعة وان اختلفت العين  
بخلاف البيع ألا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع  
والقطنية يضم القاف وكسرها وتسهيل الياء واحدة القطاني كل ما له خلاف كما مر من  
الامثلة (ص) وغر وزيب وسلم طير وهو جنس (ش) أي وكل واحد من القربري

تت قريب من البسلة وفي لونها جرت وقال الباجي هي البسلة (قوله المشهور الخ) ومقابلها راء ابن وهب من وميض  
أنا جنس واحد (قوله هو الحصن) بتشديد الميم مفتوحة وكسور ومع كسر الميم هما العلى وضع الدال ومعيت قطاني لانها  
تقطن بالمكان أي عكسها (قوله هو البسلة) هي المعروفة عندنا بالبسلة (قوله وهي الماش) تفسير الشيء بالظاهر في بعض البلاد  
كالعراق في بلادنا (قوله الجانسة العينية) أي المناسبة العينية (قوله بخلاف البسم) أي فيعتبر فيه الجانسة العينية ولا يعتبر  
فيه تقارب المنفعة هذا معناه الا أنه ردها ما تقدم في الشعير (قوله وكسرها) والكسر أشهر والطامسا كنه وقوله وتسهيل  
الياء أي تخفيفها ويبدد شئ ت وحكي صاحب المسارقات والمطالع انها بكسر الصاد وتضعف الصاد وتشديد ها  
وحكي فتح الطاء والقاف أيضا (قوله هو جنس الخ) ان قلت لم يقل المصنف وهي أجناس فليجاب أنه قال ذلك توهم ان  
المردان ان أجناس والزيب أجناس وهكذا وهذا لا يصح

(قوله ولو اختلفت مرتبته) كان حقه ان يؤثر هذا عن قوله ذوات الاربع لكن راجعها الى ما هنا وبينهم الا انه خاص بذوات الاربع وله لم يؤثر مئلا يترجمه وجوه لم بعد الكاف فقط (قوله كافي المدونة) تظاهر العبارة ان المدونة كانت ذلك وليس كذلك فالمسألة ان يقول كما قال غيره قال في المدونة والمطبوع كله منصف واخذنا من ذلك فنقول كلام المدونة عام في المطبوع ولولم يكن من نظم عليه فالاستدلال بكلام المدونة من حيث انه اذا كان المطبوع من جنس واحد كان منصف واحد وان اختلفت صفة طبعه فليكن كذلك علم الطبع كما جنس واحد وان اختلفت صفة مرتبته لانه من افراد المطبوع فتدبر (قوله المطبوع كله منصف) أي من غير العلم أي أنواع المطبوع من ٦٧ عدس وحسن وشمو ذلك (قوله كلفية)

لهله أراد قه اقله مئلا مطبوعا بصل أو بجل وانظر ذلك وقوله بصل أي ملتبسة بصل (قوله القمي الخ) هذا مقابل لاه منصف فهو وضعيف (قوله القياس اختلافه) والمصنف عليه بالو كالمقام بهرام (قوله ايزار أم لا) لا يعني انه اذا كان هناك ايزار يحصل الاختلاف وأما اذا لم يحصل ايزار فإين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بنفس ايزار كالزرافة لم يكن من ايزار قطعا (قوله وما ساني) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع انه ساني للمصنف ولم يطبع ايزار فالجواب ان ما ساني في انواعه عن العلم التي ترواها ليس في ذلك بل في إيقاظها على أنها جنس واحد (قوله وغير ذلك) أي من كلمة وشترير (قوله بنيل) أي الحية (قوله أما بالهر) البه وائمة أي وأما الهر والغلب

وصحاني وهو جلد أودم على وأذن والزيب أجره وأسوده صغيرا وكبيره أو قمش وهو زيب صغير لا لهم ولهم الطيرى أو بحرى من دجاج وأوز وغربان وريح جنس واحد فقوله وهو جنس واحد للقر وما ينفذ على سبيل التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد ان الثلاثة جنس ولهم الطير صفة جنس واحد (ص) ولو اختلفت مرتبته (ش) كافي المدونة والمطبوع كله منصف واحد ولو اختلفت صفة طبعه ككلفية بصل وأخرى بجل أو لغير القياس اختلافه لتباين الأغراض وبعبارة وان طبع في أمراق مختلفة ايزار أم لا ولا يفرجه ذلك عن كونه جنسا واحدا وما ساني من قوله وطبع علم ايزار غير هذا لان ذلك في نقله عن العلم (ص) كدواب الماء (ش) أي انها جنس واحد ويدخل في جواب الماء آدمي الماء فرسه ومضيق ذلك من قساح ولسفاه وحوت وبيض حيا وميتا (ص) وذوات الاربع وان وحشيا (ش) يعني ان ذوات الاربع كغيره من اهل ولو وحشيا كزوال وجاد وحش جنس واحد يتبع التفاضل بينها وهذا في مباح الاكل قال في المدونة وذوات الاربع الانعام والوحش كلها منصف واحد انتهى قال ولا بأس بطم الانعام بالنيل وسائر الجواب بقصد أو مؤجلا لانه لا يؤكل لحمها وأما بالهر والغلب والضبغ فمكره يصح علم الانعام بها لاختلاف العصابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تصريح انتهى ولم يذكر أو الحسن ان الكراهة على التصريح وهو يشهد ان مكره الاكل من ذوات الاربع ليس من جنس المباح منها والحرم يصح علم المباح منها بالكره ومتفاضلا وانما كره التفاضل في بيع لحمها بطم المباح مراعاة لاختلاف في حرمة أكلها وعدمها ولكن في التخصيص ما يشهد ان الكراهة على التصريح وعليه فهمما جنس واحد وانظر لهم يجرى مثل ذلك في مكره الاكل من الطير

والضبع أي الاحياء (قوله لاختلاف العصابة في أكلها) أي بالتصريح وعدمه وقضية ما يأتي كآيينه ان بعضهم يقول بالجوواز (قوله لاختلاف العصابة في أكلها) أي بالحرمة وعدمها الصادق بالجواز والكراهة وقوله ومالك جواب عما يقال وما سني ذهب اليه الامام أجاز بقوله ومالك الخ (قوله وهو يشهد) أي كلام أي الحسن (قوله وما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى المقالة في الجنسية جواز التفاضل فأجاب بأنه انما يحكم بالكراهة مراعاة لاختلاف اى مرعاته يقول بجواز أكلها المتضمن لاختلاف الجنس ويحصل ان الاقوال الثلاثة المحرمة والكراهة والجواز وقوله ان الكراهة أي كراهة بيع لحم الانعام والمفاضل لتباين قلنا الكراهة في التصريح يكون مباح الاكل ومكرهه منصف واحد وان قلنا على التنزيه يكونان جنسين

(وأقول) قول المدونة وذوات الأربع النعم واللحش يقتضي ان الكرامة على الاغذية لان الانعام لا تشبه الهر والضب والضب (قوله على القول بكرامتهما) سياق ان المقدر الجواز (قوله يصرفه نوع تكرار) انما قال نوع تكرار لان التكرار انما هو على أحد القولين ولا بد من أن يقال ان المصنف ذهب ولا الى المتقدمة من كونه ربوياً بحسب الخلاف بعد ذلك كما هو عادته (قوله قد راج) هذا لا يظهر الا بالنسبة لغيره وصح العم والتظاهر كافي بحسب انصرف كل كلمته ولكن لا تظهر ثمة لخلاف بالنسبة للمرق اذا لم يجز كل ٦٨ منها في اناة على هذه (قوله وان كان مطبوخاً بالخل) أي والقرص انما

بحسب ان (قوله اذا سيع مثله أو يلحم) أي سيعاً فأول ما دخله تجوز الجمع فهذه ثلاث صور (قوله وأمرق الخ) معطوف على الضمير في سيع والتقدير يبيع أن المرق اذا سيع مرق ولم يثله ما أي أو يرق أو يلحم فهذه صور خمس (قوله كاللحم) شبهة ان أي ان المرق في ثلاث الاحوال يبيع كاللحم (قوله انقشت المرقعة) بان كان جلي وقوله أو اختلفت كالمو كان أحدهما بعد الآخر بلين (قوله فان كان ما كولا) أي كلة قروش (قوله فبيع بالقيم متفاضلاً) ولا ينظر لمافي المفضل من الخ كذا كتب بعض المشايخ واستظهر انه لا بد من اخراج مافي العظم من الدهن (قوله وكذلك الجلد) أي اذا لم يكن مدبوغاً وأما لو كان مدبوغاً يبيع كالارض (قوله فبيع شاة مدبوجة بأخرى) أي وزناً وكانت لم يلقهوا لمافي داخل بلطنها من الفضلات المحقة لتفاوتها وقوله لانه عرض مع طعام أي ولا يجوز

كلوطا مع مباح الا كل منه وهو الظاهر أم لا وكذا يقال في مكروها الا كل من دواب الماء ككباب الماء وتزير على القول بكرامتهما (ص) والجراد (ش) يعني ان الجراد طعام لكن اختلف هل طعام ربوي أو عام غير ربوي والله أشاؤ بقوله (ص) وفي ربو يتخلف (ش) فقوله والجراد بالرفع أي والجراد طعام وعلى جرد عطف على حب أو دواب يصير منه نوع تكرار مع قوله وفي ربو يتخلف لان الحب ربوي ودواب السمربوي (ص) وفي تسمية المطبوخ من جنسين قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنسين يابزاري قد رآ وقد ر كظم طير ولحم دوت أو لطم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل بينهما كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا لهما جنسان على حالهما أو اختاره ابن تومس قولان وأما ان طبع أحدهما يثقل بان يبيع بآزر والآخر يفرها أو يطبخ كل منهما بغير آزر فانهما جنسان قطع وتظهر قاعدة الخلاف فيها اذا سيع أحدهما بالآخر فانه يمنع التفاضل بينهما ان قلنا انهما جنسان واحد ويجوز ان قلنا انهما جنسان وأما ما سيع لم يخرق ان يمكن مطبوخا ينال جاز بهما أو بأحدهما ولو متفاضلا وما كان من جنسهما لم لا وان كان مطبوخا ينال جري فيه اختلاف بينهما فيهما هل يبيع بهما معا جنسا واحدا أو يبي كل على ما كان عليه (ص) والمرق والقلم والماد كور (ش) يعني ان المرق اذا سيع بمثله أو يرق أو يبيع مرق ولحمهما كاللحم وهذا انقشت المرقعة أو اختلفت وتعتبر المماثلة بين البيعين من ذلك كله وكذلك اللحم المختلط باللحم ولو غيرهما كولا كالأرغ اذا سيع مثله أو يلحم بعد العظم كأنه لحم وهذا ان لم يمتص وأما ان انه ل عنده اللحم فان كان ما كولا فله حكم اللحم وان كان غيرهما كولا فبيع بالقيم متفاضلاً كالأرغ بالقر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد من صلب اللحم فبيع بالقيم متفاضلاً بآخرى ولا يستثنى الجلد لانه لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض مع طعام (ص) ويستثنى قشر البيض (ش) المأزوي انما يبيعه بالبيض بشرط تجري المساواة في قدره وان اقتضى التوري مساواة بيضه فيبيعه ابن تومس يجوز بيع النعام ببيض النجاج قري يبعد أن يستثنى صاحب البيض قشره لانه قدر من الخن فبيد البيض بالبيض بينهما فضل فقوله ويستثنى قشر البيض النعام أي اذا سيع

بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض المصاحب للطعام يمدد طعاما والشك في الغشال كصفت التفاضل وكان لم يلقهوا الوزن العرض لان شاة أن لا يوزن ووزر (قوله بعد ان يقتني صاحب) فليس المراد استثنى الشاة وان لم يكن كذلك صاحب البيض فيبيع بينهما فضل أي لانه يترك العرض منزلة البيض (قوله أي اذا سيع الخ) وأما اذا سيع دراهم مثلاً فلا حاجة للاستثناء على رب البيض أجرة كسره ومثل بيع النعام يبيع غسل شحمه

بمثله أو بصل بدون شحمه فيعوز ان استغنى الشعير والافلاوان - ع دراهم وهو هاجز طاقا قوله اذا كانت زيتها  
 اجناسا اى مع اتحاد الصورة وقوله كانت اصولها اجناسا بالاولى اى لاختلاف الصورة (قوله تامل) وجه البدر وذلك  
 لان الشئان ان يتفق به في تحسين الثياب ويحدها فقد خرج الخبر لا كل (قوله ولا يلزم الاختيار الخ) فيه انه اذا كان  
 الزيت عطف على زيتها فالحجب عنه متعدد وهو زيت وزيت ٦٩ والجواب انه وان كان خبرا عن ذلك المتعدد

اكن المعنى ان الخبر متعدد  
 والتقدير يزود زيت اصناف  
 والزيت اصناف وقوله مسكوت  
 عنه تقدم ما يفهمه وهو انه  
 لا فائدة في الاخبار حيث لم تكن  
 روية (قوله لا على وجه  
 التدوير) فمدان قال قوله  
 غالبا والثاني قوله لا على وجه  
 التدوير وقوله فلا يرد كل  
 ناظر الاول فهو مجتزؤه وقوله  
 ولا ما يرد كل ناظر الثاني فهو  
 مجتزؤه غير انك خبر بانته اذا  
 كان الطهسية ينظر فيها المعروف  
 ان به كون زيت الكتان اذا  
 استعمل كزيت زيتون ان  
 يعطى حكمه (قوله لا هذا من  
 خبر الغالب) اى ليس بطعام  
 على المقتضى هذا امره لكن  
 ما قلناه برده (قوله اى الاجر)  
 اى ان الفعل نفسه اجرا لان  
 امره يزود اجرا (قوله لا ايضا)  
 صفة للفعل اى ان الفعل ايضا  
 كما عندنا بآخر (قوله لا انخلول  
 والابتداء) المعنى انها جاس وهو  
 الذى يظهر من ابن عرفة ويمكن  
 جعل المصنف على ذلك والمعنى  
 لا انخلول والابتداء فكما هو مصنف  
 واحد متلافا لمن يقول لا انخلول

يبين غير ما ويبين لعام التلازم حيث لم يستغنى عن عرض وطعام بطعام أو بعرض  
 وطعام (ص) وذو زيت كجبل (ش) به في انه له زيت كزيت القليل والسليم والجبل لان  
 والقرطم والزيتون روي ولكنه اصناف كما به تقدم من قوله (ص) والزيوت اصناف  
 (ش) لانه اذا كانت زيتها اجناسا كانت اصولها اجناسا بالاولى فان قلت ومن أين  
 يتقدمان الزيت روية قلت من حكمه عليها انما اصناف اى اجناس اذا فائدة ذلك  
 حيث لم تكن روية وأما الحكم على اصلها الروية يقتضى ذلك لا يقال ردا لثالثه  
 نرح القمح وليس بروي لاننا نقول الكلام في فرع قريب من أصله والثالث منه  
 تامل وقوله لا يرد كل ناظر وهو معطوف على حب وفي بعض النسخ وذو زيت لرفع وهو  
 مبدع أخره أنه سقى والزيت معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن القرد لان ذو  
 شمل متعدد لكن لخدمة الجراوى لانه تفيد فائدة احدها ان اصول الزيوت طعام  
 روي والاخرى انما اصناف لا يقال فائدة كذا اصناف لا فائدة يلزم من كون  
 زيتها اصنافا ان تكون كذلك ونسفة لرفع لا يستفاد منها كونه رويا وانما  
 يستفاد منها ان الزيوت اصناف وكونه رويا ولا مسكوت عنه وبه قوله  
 وذو زيت مما يرد كل زيتها غالا لاله في وجه التدوير فلا يرد كل بعض الاقطار  
 كالصند زيت بزر الكتان لان هذا من غير الغالب ولا ما يرد كل على وجه التدوير  
 كدهن الفوز وقوله كجبل اى الاجر وأما صاحب القليل الايض فليس بطعام كافي  
 المدة لانه لازيته (ص) كالصند (ش) تشبيه في كونها اصنافا أما كونها روية  
 فمبدع بعده بقوة وعسل وقد قيل ان جعلها اصنافا يفيد كونها روية وتقدم  
 ما به قد علمت اى ان العسل المختلفة الاصول من نحل وقصب ووطب وعنب يجوز  
 التفاضل بين (ص) لا انخلول والابتداء (ش) يعنى ان انخلول كالجاس واحد وكذا  
 الابتداء كالكاهلان المبتغى من انخلول الجاس ومن الابتداء الشرب فتوة لا انخلول وما  
 بعده معطوف على مذكور الكاف اعنى قوله لا انخلول وهو مجرور بالكاف وما عطف  
 عليه كذلك لكنه أثر به بلاؤه ومخالفة حكم ما عطف عليه حكم المعطوف عليه انه  
 اصناف وحكمه انما هو مخالف فهو منف (ص) والاخبار (ش) هو وما بعد ما يجر  
 جعطا على الجملة والاعصوم ومنها الكاج اى كاهل اصنف واحد (ص) ولو بعضها  
 قطعية (ش) كقول ونحوه على المشهور ومنه الاختيار الاسوقه ثم انها ان كانت من

صنف والابتداء صنف وكان ذكر العسل عن ذلك التعبير بالجمع والاصكان يقول لا انخلول والابتداء (قوله يعنى ان  
 انخلول كالجاس واحد) اى يقول المصنف لا انخلول اى ان انخلول ليست اصنافا بل صنف واحد وكذا يقال  
 في الابتداء (قوله على المشهور) ومقابل المشهور وقولان قبيل هي اصناف وهو قول البرقي وقيل خبر القطاى صنف  
 ونحو غيرها صنف

(قوله) اعتبار المائنة في وزنها) وذلك لانه لو نظر لدقة هذا الميزان المتفاضل فقطع النظر عن ذلك وانظر اصولها (قوله) ومنافعهما) اي منفعة الخبز في حصة مع السويق (قوله) ان الخبز اشد) اي قليا كان الخبز اشد تباعد الخبز عن اصله وقطع النظر عن اصله بوجاهة المظنونة صورته وهي متحدة. وقوله) لان الخبز لا يتيسر لكل احد بخلاف الطبخ فيتميز فلما لا يتيسر لكل احد يتعذر على بعض الناس تباعده من أصله وصار النظر له قديرا (قوله) لان كلامهما يحتاج) اي ليعني ان أمورا الخبز أكثر على انك ان تقول انما كان الخبز لا يتيسر لكل واحد والطبخ يتيسر لكثرة الامور التي يحتاج لها الخبز (قوله) الا الكعك بايزان) اي قوايل ومثل الكعك غيره ولعله اخصاه بما ذكر لان شأنه ذلك (قوله) أي أو ادهان) اي أو سكر أو الظاهر انه اذا كان بايزان مختلفة بحيث يختلف الطعم انه يصير غيرة الخسین ومثل الخبز بالازرار والطحين بها كالكعك بالاسهم بمصر لوضع حبة سوداء على بعض رقيق (قوله) كالاسفنج) ٧٠ الكاف للتشبيه باللقيل (قوله) ويجوز التفاضل بينهما) اي بين ما فيه ايزار وما

لا ايزار فيه (قوله) والظاهر ان الكعك بايزان الخ الظاهر لخالته وهو مقتضى نقل الحواشي واصلم ان مثل الازرار السكر قال كعك به ناقل عبادته وعن تجوز وانظر هل ما كان يسكر مع ذی الازرار صنف أو صنفان وكذا انظر في الكعكين بايزار مختلفة بحيث يختلف طعم كل هل الجميع صنف واحد أو يختلف وهو مقتضى التعديل ناخلاف العام ومثل الخبز بايزار للطحين بها كالكعك بالاسهم بمصر لوضع حبة سوداء على بعض رقيق كما ذكر ذلك في شرح (قوله) باعتبار الحكم) بيان الواقع وقوله نوع تكرار انما هو جزئ نوع تكرار لانه ليس تكرار اصري كما أشار

لذلك بقوله لانه لا يمكن أصنافا لم يقوله كذا أي وأغنى عن قوله كالسول ولو عطف قوله بـيض الخ الشعر على قوله تناول فتكون داخل في حيز الثاني ويكون المراد بالاصل نوعا خاصا كصل القصب والمعلق لا بالاصل فليس أصنافا أي أن عمل القصب وحده ليس بأصناف بل صنف واحد لم يكن تكرارا أصلا (قوله) كذا أي عن قوله كالسول (قوله) وظاهر بما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام) فانه عرفه كانه قد تم مقوله ما غلب اتخاذ له كل أدى أو لأصلا حيا وشري انتهى أي كاللبن ولا يدخل الماشية فاعلم لثوب غير الا دى (قوله) ويزن الشيخ) مبتدأ وقوله لا يظهر خبر (قوله) فانه يروي على المعروف) أي من المذهب ومقابل ما أجازه النحوي من التفاضل بين الخسین والمضروب (قوله) ودوامه كذا الخ) أي ولأن ادسار ما يخرج منه من سخن وجنينة ادسار (قوله) فمن قرأ الخ) أي فلا يشهد لمكره الا كل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله) والباقين جنس اللبن) أي فلا يفتقر الى قول لانه من غير جنسه لاختلاف الاسم والقصد فلا يخرج منه من ولا يتركب الا ما يوافق (قوله) لانه أصله) أي لان الأصل اللبن له اراد بالاصالة كونه أول شي يخرج من ثدي البقرة والجن يتبع في الظروف

أى يأتى بعده والأخلاق التى يأتى بعد علم يكن لها واختلف لنا قدس (قوله وهل الخ) حاصله انه اختلف فى الحلية فقبل طعام وهو مذهب ابن القاسم فى الموازية أو دوا وهو قول ابن حبيب أو اختلف فى طعام والبابسة دوا وهو قول أصبح فى الموازية ورأى بعض المتأخرين ان هذا القول الأخير تفسير وأن المذهب على قول واحد ورأى بعض ائمه اعل على ظاهرها وإلى هذا التوفيق والخلاف أشار بالتعدد فقوله الشارح وهل مطلقا إشارة لتأويل الخلاف وقوله أو ان اختلفت إشارة لتأويل الوفاق وقوله ليست الخ كلام مستأنف أى انهم اتفقوا على أنها ليست بربوبية لا خضر ولا بابسة (قوله بل هو ملحق بـ) أى فى الحكم (قوله ان المصلح فى معنى المقتات) أى وحينئذ فصم التفرع فى قوله فليس الفرض الخ وقوله بل وفى معنى معناه أى أما بارتكاب حذف الواو وما عطف على أى اقتبات واصلاح أو بالتبزي فى الاقتباس بأن راديه ما يشمل الاصلاح أى ويراد بالطعام من قوله علم طعام الرابقتات ما يشمل الطعام حقيقة وسما يشمل المصلح أو يتصرف فى العبارة مطلقا ومعطوفاً كأنه قال علمه الطعام الربوى ومصلحه الاقتبات وادخل الخ وتأمل (قوله وبصل ونوم) ٧١ هـ ما حسن والشوم بضم الناء (قوله

وكزبرة) ربوبية ان كانت بابسة لا خضره ان لم يكن عرف يجعلها كالسك من المصلح كما يقتضيه ابن عرفة (قوله وأظنه معرباً) أى القمح أى استعملته العرب أى فالقمح طار باستعمال العرب (قوله أصله كروبي) كذا فى عبارة الشيخ سالم وثقه القيش وأظنه قوله كروبا أصله كروبي فعول وكزكريا وتيميا انتهى المراد منه وعبارة هج وكروبا بوزن كزكريا وفردا بوزن تيميا انتهى فعلى كلام الشيخ سالم فيه ثلاث لغات اما وزن كزكريا وتيميا فظاهر وأما الاول بقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فكون أصله كروبي فعول

الشعر للقمح الذين هما جنس واحد (ص) وحلته وهل ان اختلفت تردد (ش) يعنى ان الحلية بضم الحاء طعام وهل مطلقاً وان اختلفت وأما البابسة فدوا وليس ربوبية مطلقاً فيصرف الزاقل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب الضمير عائداً على الطعام وهو ما يتوقف الاقتراح بالطعام عليه أى مصلحه ربوى وبهارة بالرفع مبتدأ خبر بمعدود أى ومصلحه كذلك وأما خبر مطلقاً على حب فيه شئ اذ ليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب ان المصلح فى معنى المقتات وحينئذ فليس الفرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتيات الاقتصار على ذلك بل وفى معناه من الاصلاح ومثل للمصلح بقوله (ص) كلم وبصل ونوم (ش) الاخضر واليابس يمتنع فيه التفاضل (تأويل) بفتح الواو وحذف كسرهما ومثله بقوله (كذلك بل) بضم القامز وضم الجيم (وكزبرة) بضم الكاف وبزى أو سين بدلها وضم الياء بالجرى وقد فتح وأظنه معرباً انتهى وتأويل مفرد تأويل يفتح أوله بكسر الياء الموحدة بعد الالف (ص) وكروبا وأنسون (ش) أصله كروبي فعول وكزكريا وتيميا (وتمار) بوزن مصاب معروف (وكونين) أيضاً واسود وهى الحبة السوداء (قوله وهى أجناس) أى كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد ولما ذكرنا فيه علمه الرابخر من جمعه ما ليست فيه فقال (لا خدرل) بدال موهلة كما فى التنزيل وبه اجماعها فلا يدخلها بالفضل لكن سياق ابن الحبيب انه ربوى باتفاق واستظهره وتوضيحه ربوبية وكذا ربوبية التبن فكان يفتى بها عندنا

بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الياء الاولى فيقول تحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فقلت انفسا كرويا كابد عليه القاموس فى ياقوتى بضمه والحاصل انها على كلام شارحنا لغات ثلاث قطعاً وما عدا ذلك لا يعول عليه ولينذكر أصله على انه كزكريا وتيميا يمكن ان يقال انه على ان وزنه تيميا أصله كروبي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو وتحركت الياء الأخيرة فاعتقلت النفا فصار كرويا على وزنه تيميا وأما على انه وزن كزكريا فنقول أولاً ان كزكريا به لغتان القصور والمد والاند أشهر كما يفيد القاموس فيصير أن يكون ذلك على لغة القصور ان الأصل كروبي بفتح الكاف وتضعيفاً للياء الاولى فقلت الياء الأخيرة الفاعلة فتألف ثلاثيات ويحتمل كأنهم بعض الاشياخ ان أصله كرويا باجقت الواو والياء وسبقنا احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وتضعف الياء أى يمكن ان يجرى على لغة المد أيضاً بان يقال زيد أنفا ففتح أنفاً فقلت الثانية همزة ليعبر بذلك

(قوله ان السمن لا ينقل) اي ان السمن لا يقل اي عن الوزن وصحافي الشارح ان يحفل المصنف على وجه لا اعتراض فيه  
 (قوله يعني ان زعفران غير بروي) بل ليس بطعام أصلاً (قوله لا على) ولو كان علم المنع من الصرف لا يلية وزيادة الالف والنون  
 (قوله كحس وبقل) تمثيل للضعفة فظاهر ان النقل من افراد الخضر مع ان الفرد فرق بين البقل والخضر فجعل البقل حلقه  
 بأصله والخضر ماقطع ثم أنشأ مع بقية أصله (قوله فظاهره ولو لم يبين) وقيل غير اليابس غير بروي (قوله وفا كفة) في شرح  
 شب فظهر كلامه ان الموز ليس من القفا كفة لعلقة ما عليه وهو متناه وعطفها عليه من صنف العام على ان الصنف (قوله وهو  
 مذهب المدونة والموطا) اي خلافا لابن نافع (قوله وعنب) فيه نظر لان العنب وان كان من القفا كفة روي عن عليه ابن الموز  
 عن مالك كان يتزيب أم لا لأن يحفل على الحصرم الذي لا يراد لال كل (قوله وابه أشار بقوله) اي الى هذا التسميم بقوله ولو  
 ادخرت اي باعتبار ما قبل المبالغة وما بعدها ٧٢ وذلك لان شأن المدخر اليابس ويجوز ان تكون الاشارة من حيث اليابس

من الرويات والمشهور ايضا ان السمن لا ينقل خلافا لما سبق عليه المؤلف في بابي  
 بقوله يسمين وقوله لا نرد لمعطوف على حبس ما محط عليه فهو مخير منه ولو ادخل  
 المكاف على نرد لم يدخل بز المصل والجوز والبطيخ والكراث والقرع والحرف  
 وهو حب الرشاد لكان أحسن (ص) وزعفران وخضر ودواء تين (ش) يعني ان  
 الزعفران غير بروي وهو مصر وفا لانه اسم جنس لا على وكذلك الخضر كحس وبقل  
 ليس بروي وكذلك الدواء كصبر ليس بروي وكذلك التين ليس بروي وقدم ان  
 المذهب روي به التين كما يقبده كلام الموافق توضيح فظاهره ولو لم يبين (ص) وموز  
 وفا كفة (ش) يعني ان الموز ليس بروي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطا  
 وكذا القفا كفة كخوخ واجاص وتفاخ وكثيري وومان وعنب و بطيخ وثناوخيار  
 ولا بأس بالتفاضل في طيبه وربه وابسه ياسيه والبه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت  
 بقطر (ش) واختار القبي روي به الزمان قال لانه يذخر وادخرت بالمال المملوذة ويجوز  
 قرايم بالهبة والاجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم من غير يوفون يثم ما غير معروف  
 وهو الذي تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وصعبندق (ش) أي وكذا البندق في  
 عدم دخول الرافيه وكذا ما في معناه من اللوز والجوز والقسق وقهوجا ما يندسر  
 ولا يقتضات على المتقدمين ان الله مركبة من الادخار والاقتيات والملة تمل بالادخار فقط  
 قائل برويته (ص) وبلغ ان صخر (ش) يعني ان البقل الصغير ليس بروي بل ولا  
 بطعام والمراد بالصغير اي جسد المبلغ حد الرابع فان كبر كان روي بالكن صورة  
 بانصاف وهو ما اذا بلغ حد وهو ما اذا بلغ حد الرابع وبعبارة  
 وبلغ ان صخر ان انقصد واخضر لانه علف والطلع أخرى (ص) وما هو يجوز بطعام

فقط فتكون الاشارة للمبالغة  
 فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت  
 بقطر) ودية على ابن القاسم  
 القائل بان القفا كفة روي به اذا  
 ادخرت كجاء فظاهره بغير تبرام  
 (قوله وهو الذي تسميه الخ) فهو  
 غير نطوخ المعروف من فاصبر  
 (قوله والفسق) القفا مضومة  
 والتاء يمع ان تكون مضومة  
 وان تكون مفتوحة (قوله  
 قائل برويته) أي ماذكر  
 لانه وص البندق كجاء عليه  
 بكلام بمرام (قوله بان انقصد  
 بواخضر) أي وهو صخر (قوله  
 لانه علف) أي وغلبة اعتاده  
 لا كل آدمي بعد نادر على انه  
 صخر يجوز بيعه بفسقه وبكبره او  
 بمر او برب او غير والى اجل  
 ان كان مجذوزا او يجذول ان  
 برادلا كل والامنع بعه بما

ذكر الى اجل وانما يجوز زيادة ولو متماضلا واعرف ان غير الخضر من فاطم والآخر بعض لانه في  
 بهما حكمه بالاولى عا ذكر المصنف وما عداه ما بلغ صغيرا وكبيرا وبسر أو وطب او غير والمراد بالسر ما يشل الزنوقا دقام  
 بنحسة بهذا الاعتبار لانه وكل واحد من النحسة ما ان يساع مثله او يفرقه فهي جنس وعشرون صورة المكره من هاشم  
 وبالباقى ثلثة عشر وهي يسع البلع الصغير مثله وبالاربعة بعدد يسع البلع الكبير مثله وبالثلاثة بعدهد يسع البسر مثله  
 وبالثنتين بعدهد يسع الرطب مثله وبالقر ويسع القرب بالقر والجائز من هذه الصور يسع كل مثله ويسع البلع الصغير  
 فالاربعة بعدهد ويسع البسر بلزوه والآخر يسع الطماح بعدد ان تصاق بنحسة عنه أي بعامة مثله والزوا بغير الملقون  
 كجاني الصجاج والبلع الكبير هو القريب من البسر فتوفه فان كبريا بان صا وبخا وهو القرب بالزوه (قوله والطلع أخرى)  
 أي اياه ما يشل بالآخر يسع



(قوله ولا بطعام الخ) وقوله تعالى ومن لم يطعمه فانه مني أي ومن لم يذقه واعلم أن الله العذب عطاف حكمه عمالاً بشر بالاعند  
 الضرر وجنس والاباح الذي لا يشرب بحال جنس آخر (فان قلت) قد ثبت ان المائيس بطعام وحيدته لا يظهر في ذلك كون  
 العذب منه والمائيس جنس فالجواب انه القهر فيما اذا باع قليلاً منه بكثير لاجل فان كان من جنس واحد امتنع بخلاف ما اذا  
 كان من جنسين (قوله ولا الخ) أي وان لم نقل بمبنى الخ (قوله قال في الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور)  
 أي لا يتصل على المشهور أي خلافاً للمغيرة وأبي نؤير (قوله باتفاق المتأخرين) ٧٣ أي وأما المتقدمون فقد اختلفوا (قوله  
 وكذلك الصلح) أي بارتئنة

لقسم يسمى بلسله لا يتصل عن  
 أصله له وجهه إذا ليس (قوله  
 لعل أول أمده) ظاهر العبارة ان  
 المراد من الصلح مع ان الصلح  
 ليس فيه طول أمده (ان قلت)  
 طول أمده التمس فلا يكون  
 الصلح هو الناقل بل الناقل  
 الهيئة المجعقة منه ومن غيره  
 ويحاج باله أراد بالصلح الناقل  
 الهيئة المجعقة منه ومن نفسه  
 بالية (قوله ومذهب المدونة  
 الخ) ومقابلة انه يتصل  
 والمصير مثله أي فالصغير  
 التنبيه قال الغني في شأن العاصم  
 لا يجوز بيع زيت زيتون قال  
 مالك ولو كان هذا الزيتون  
 لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز  
 بيع القصب بعصير لانه من باب  
 بيع الربط باليابس (قوله  
 بخلاف القلي) أي فذهب منه  
 جميع ما مراده (أقول) لا يخفى  
 ان التمهين بذهب من القول  
 جميع ما مراده فلا يتأخر زرع ولا  
 غيره مما مراده فهو ناقل بل في

لاجل (ش) يعنى أن المائيس يربو ولا بطعام والامتنع بعه بطعام لاجل  
 فيجوز بيع بعه بعض متفاضلاً لكن بشرط أن يكون هذا سلفاً لا يجوز بعه  
 متفاضلاً الى أجل وهو واضح ان كان المجهل هو القليل اذ فيه سلف جبر ففعلوا ما ان  
 كان المجهل الكثير فظاهر المدونة منه أيضاً وله معنى على أن تهمة ضمان يجعل  
 توجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف في باب السلم والاقتلا وجه منه قوله ويجوز  
 بطعام لاجل أي يجوز كل من البع الصغير والماء بطعام لاجل وظاهره ان ما عدا  
 محاصر من غير الربو لا يجوز بيع بطعام لاجل قال في الرسالة ولا بأس بالقواك  
 والبقول وما لا يخر متفاضلاً وان كان من جنس واحد إذا سدا انتهى • ولما تكلم  
 على الربويات المتصلة بالجنس شرع فمما يكون به الجنس جنسين وما لا يكون من الثاني  
 قوله (ص) والطين والجن والصلح الا التمس والتنبيه لا يتصل (ش) يريد ان الطين  
 لا يتصل القمع فلا يصير المدين جنساً فيه لانه تفرق ابراهيمي المشهور وكذلك الجن  
 لا يتصل عن القمع والدين لانه ضم ابراهيمي اتفاق المتأخرين وكذلك الصلح لشي من  
 المحبوب لا يتصل عن امه ولذلك لا يساعده لوق يمثله لانه مبالغة ولا يابس لانه رطب  
 يابس الا التمس فينتقل الصلح اطول أمده وتكلفه وقته وقول بعض لانه يصير بالصلح  
 حالوا بعد ان كان حرافيه نظراً لانه انما يصير بعه في الماه بعد مدة طويلة ومذهب المدونة  
 ان التنبيه اقهر ونحوه لا يتصل عن أصله ففيها ما لمالك الكائن التنبيه بالقرعة قال لا يصلح  
 والعصير مثله وقوله والصلح وبأنى القلي يتصل والفرق ان الصلح لا يذهب مع جميع  
 ما مراده بخلاف القلي والصغير قوله (بخلاف خله) مما يدل على حذف مضاف  
 أي خله أصله وبعبارة أي خله أصل التنبيه فانه يتصل عن أصله لانه التنبيه أي  
 والتنبيه لشي لا يتصل عنه بخلاف خله ذلك الشيء فانه يتصل عن ذلك الشيء فالخلة يتصل  
 عن أصل التنبيه ولا يتصل عن التنبيه وحاصل ما يابى وابن زائدة لا بأس بالقرع فيه  
 وقاس ابن القاسم عليه العنب بجه متفاضلاً ويجوز الخلي بالتنبيه متفاضلاً لا متفاضلاً  
 تقارب منعهما فالخلة والقرع فان لم يعدا منهما فيجوز التقاضل فهما والتيسر واسطة  
 بينهما فانه من كل منهما فلا يجوز بالقرع على كل حال لانه رطب يابس ولا يخل الا شلاً

شرح هب ان القول بالحار كذا أي  
 لان القول بالحار يحتاج لثاقوبة فهو بمنزلة التسليمين وبعض الاشياخ بحث في ذلك فتأمل (قوله عائد على التنبيه على حذف  
 مضاف) لا يخفى انه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف خله أصل التنبيه بحث التنبيه لان الاصله ليست بالتنبيه بل  
 للتنبيه وقوله وبعبارة أي شل أصل التنبيه أي التنبيه المأخوذ من التنبيه الضمير عائد على مقدم معنى أو نقول قوله التنبيه  
 أي من حيث اتنا اردنا من الضمير التنبيه بحث التنبيه فيكون أي تابعي طريق الاستخدام (قوله لانه رطب يابس) فالصديد  
 يابس بالنسبة للمشوى وكلاهما يابس بالنسبة للقي

(قوله وهذا أظهر لما وقع الخ) الحاصل ان المدققة قالت يجوز نخل القرب بالقرمته اضلا نخل العنب بالعنب اه فقال ابن رشد  
يحتل مخالفتها للماع عيسى لان ماع عيسى يقتضى ان لا يجوز نخل القرب بالقرم ولا نخل الزبيب بالزبيب لقرب ما بينهما  
يختلف نخل العنب بالعنب اكن هذا خلاف الاظهر والاعلم ان يقال لانسلم الاقتصاد ذلك ان يقال ان التبدل لا يصح بالقرم  
لقرب ما بينهما ولا بالتبدل الا المتماثل لقرب ما بينهما ما يشاء يصح النخل بالقرم بعد ما بينهما وذلك ان النخل والقرم قرنان بينهما  
فيجوز التماثل بينهما والتبدل واسطة بينهما فيجب نخل واحد منهما فلا يجوز بالقرم في كل حال ولا بالنخل الا المتماثل اه  
فقوله وهذا أظهر أى ما قلنا من جواز نخل الخ بالقرم متفاضلا وقوله لما وقع اللام يعنى في والتقدير وهذا المعنى الذى هو جواز  
يصح النخل بالقرم متفاضلا أظهر فى فهم ٧٤ العبارة التى وقعت فى ماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا يكون) اذا كان هذا

المعنى أظهر من غيره فلا يكون  
ماع يحجب الصواب أن يقول  
عيسى أى وحجب ان ماع عيسى  
سجل على جواز ما ذكره ماع  
عيسى موافقا للمدققة وأما لو  
سجل على المنع لكان مخالف للمدققة  
(قوله لاعلى المضاف اليه) أى  
لانه يصح التقدير بخلاف نخل  
طبخ ولا معنى له قوله كانت كافة  
(الخ) أى مشتقة وهو بعض الكاف  
وسكون اللام أى ذات كافة  
(قوله كما إذا الخ) يحتل لقوله أم لا  
(قوله يصل فقط أوفى فقط) فيه  
اشارة الى ان جمع المصنف الايزار  
ليس شرطاً بل يكفى بيزر واحد  
وهذا يقتضيه ان المراد الايزار  
فما يصلح الطعم كما ذكره فى  
شرح عب وحاصل ما قيل ان  
كل ما يزدن الما هو الما من يصل  
أو غيره يباح التفاضل فيه بغير

بمثل لان ما جنس واحد ابن رشد وهذا أظهر لما وقع فى ماع عيسى فلا يكون ماع  
يحيى مخالفا للمدققة ونقل هذا ابن عرفة وسيله (ص) وطبع لم يزار (ش) هذا وما بعده  
يجوز عطف على المضاف وهو نخل لاعلى المضاف اليه وهو الضمير خلافاً لنت والمعنى  
ان الهم اذا طبخ يزار كانت كافة أم لا كما إذا أضيف لهما الخ يصل فقط أوفى فقط فانه  
ينقل عن الذى فبياح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحتجوا بزار على طبخ بغير ايزار فانه  
لا يخل ذلك ثم ان بعضهم قال ان التصريح بقوله بزار ليس بالواقع لان ما خلا من الايزار  
يسمى مطبوخاً وهذا قول المؤلف ولحم طبخ فانه لو كان المراد به ما كان بالار لازم ان لا  
يكون المصاوق كذلك وليس كذلك (ص) وشبهه بقيقه به (ش) أى وكذلك شئ اللحم  
بالنار وقيقه بالشمس والهو ما الايزار ناقل الشمس قال ابن حبيب يبيع القديد  
والشوى أحدهما بالآخر اى بالى مثلاً لاجل لانه رطب يبابس وهذا اذا كان  
لايزار فيه ما أوفى ما ايزار فانه كانت الايزار فى أحدهما جائز مثلاً لاجل ومتفاضلا (ص)  
واختلج (ش) بفتح الخاء الملهمة أى ناقل من العيين والحقى والقصص (ص) وقلى قم وسويق  
(ش) يعنى ان قلى القصص أو غيره من جميع المبوب ناقل لانه فى القمص ومن الاصل  
غالباً وكذلك السويق ناقل والمراد به هذا الذى صلى ثم طحن فيه مائه ولا يستفاد الحكم  
فيه من القلى لان هذا أجمع أحران كل منهما غير مؤثران فاده عن عايتهم عدم تأثير  
اجتماعهما فحين ان اجتماعهما ناقل وليس المراد بالسويق القصص المقتل المطبوع  
لاستفادة الحكم فيه من قوله وقلى قم بطريق الاخرى (ويعنى) يعنى أن التسمين ناقل  
عن لبن أخرجه زبد وليس يشاكل عن لبن لم يخرج زبد، كاذكره الخطاب والمخضى فيجوز  
يبيع بلبن أخرجه زبد متفاضلا وما فى التوضيح غير ظاهر (ص) وبما ذكر

المطبوخ وبالطبوخ بغير ايزار (قوله فانه ينقل عن القى) بل وعن الهم الذى طبخ بغير ايزار والمراد ولو  
بالار ما يشمل مصلي الطعام كما تقدم (قوله فربما يوشم الخ) قال بعضهم وقبه بعد لانه خلاف ظاهره ويتوقف صحته على ان  
اجتماع الصلح والطن ناقل (قوله بطريق الاخرى) وذلك لانه اذا انتقل بالقل وحده فاحرى مع الطحن (قوله كما ذكره  
الخطاب) عبارة الخطاب وأما السمين فناقل بالنسبة الى ابن أخرجه زبد وأما بلبن فانه متفاضلا كما يصح عليه فى الموازنة  
(قوله وما فى التوضيح غير ظاهر) فانه فان يصح بلبن لم يخرج زبده منع للمزانية وان يبيع بما يخرج زبده فذلك بشرط الفائل  
لا تصاد الجفنى كما قررنا وأما لو لم يخالطه وانما علمت هذا القصد كلام الشارح هنا مخالفاً لقوله فيما تقدمه المشهور وايضا ان  
السمين لا ينقل خلافاً لعيسى عليه المصنف فيما يأتى فى قوله ومن فلا شك ولا ريب ان حل كلام المصنف ياذكره مناصوب  
فلا يكون مخالفاً للمشهور والحاصل انه يقال ان كلام شارحنا أولاً وعرضه على المصنف جائز على كلام الزرقانى وكلامه هنا  
يلو على الصواب وأما كلام الزرقانى فليس صواب لما علمته ونص الزرقانى ومن أى التسمين ناقل عن اللبن وجعله كذلك تبعاً

لا ينبت في المورل عليه أذن غير ناقل من البزء طلقاً ثم يطرأ من سبغ الحبل فيخرج زبدته ثم المزائج في سبغ عنان سرج زبدتها؛  
فذلك بشرط القتائل الاقتصاد الجفص كما قرأوا ولولا مما نال من طلق التوضيح (قوله لو قدم) لعدم تحقق المائل زلزال  
ثم تظنه للثقل القتائل السباحة النفوس أو لأن العصى يمكن (قوله مشوى وقديو عنق) أي من السبغ وقرره معج على  
أن المراد من الجعم أي لا يباع المشوى والقديمين المختلفين وأما أن ماؤه لا يمتدحه به ولعل الاختلاف بين القديم  
والجليدون الاختلاف بين المشويين والقديمين المختلفين وأما أن ماؤه لا يمتدحه به ولعل الاختلاف بين القديم  
واقط ومخض ومضروب وبسبب هذه السبعة بعضها ببعض من نوعه وغيره نوعه تسعة وأربعون ضرورة المذكور من القديم  
وعشرون والباقي بعد امطاطه ثمانية وعشرون الحزب منها قطاطه ست عشرة وهو يبيع كل واحدة منها بياض مع مثالا كما  
أسئلة بقوله ثلثا أو يبيع الخفيض بالبحر وبسبب كل من الخفيض والمضروب يجلب أوزبداً ومن أوزبداً ومن أوزبداً  
من حليب فهذه ثمانية أيضاً فإن كان الجبل من حليب بل من مخض أو مضروب امتنع يهجمه لأنه يطرأ بياض وأما  
يسبغ الخفيض أو المضروب لا يطرأ قبلي يجوز عابه فلا بد من القتائل وقيل يمنع واستظهر لأن الاقط مخض أو مضروب  
بس فهو من باب يبيع الرطب باليابس وكذا الخفيض يجوز يبيع الجبل بالقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وأما هـ سواء  
إن الجبل من حليب أو من مخض أو مضروب والظاهر المنع إذا كان الجبل من مخض أو مضروب وأما إذا كان من حليب  
الظاهر الجواز لأن المبتني منها مختلف والعور الممتعة تسعة مفهوم ٧٥ قول المصنف عليها وهي بسبب الحليب

يسع كل من الأنواع السبعة غيره وكذا الأديع الخفيض والمضروب بحليب فان يعاين بها ومن أوجن لم تغتبر الماطة انتهى  
أي جين من حليب وأما من يخض ومضروب فينتج لحيته من يسع الرطب اليابس قال عجم والظاهر أن الجين من الخفيض  
والمضروب الجين من الحليب جنس واحد فان تساوى الرطوبة واليوسمة جاز يسع أحدهما لا تحرمه لاجل أن الجين  
من الحليب لا يتقل عنه والجنين من الخفيض والمضروب لا يتقل عنه فكان جاع حليبهما وراعى فيها التساوى في الرطوبة  
واليوسمة لا يتقل إلا رطوبتهما باسم أو أفا دمج أن جين الحليب يتقل عن الخفيض والمضروب ولا يتقل عن الحليب فالجين  
ناقل بالنسبة لشي وليس ناقل بالنسبة لآخر انتهى فإذا كان كذلك فالظاهر جواز يسع الحليب بالجين الذي ليس من الحليب  
بأن يقال الجين من الخفيض والمضروب ناقل بالنسبة للحليب لا بالمضروب وبه كتب هذا رأيت شب ذكر ما صنفتم  
أن الجين من الخفيض والمضروب هل ينقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون الجين من الحليب ناقل عن الخفيض  
والمضروب والجين من الخفيض والمضروب ناقل عن الحليب أو ليس ناقل وعليه في طلب الفرق فقل الحمد (قوله موسوس  
ومعقون الخ) أي موسوس بـالم أو معقون بـالم كما يستفاد من المطالب (قوله عند الثوابن القسام) أي ويمنع عند  
أشهب فمكر في العفن ويحرم في الموسوس عند مصنوني نهى لثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضي ترجيح الأول على أن  
الموسوس كأعدم فقد وجد التفاضل ولعل الحواب أنه اعلى صورة الطعام الحقيقى فاكثف بالماضي في الكيل بخلاف الغلت  
فليس بطعام قوله لأن نقل الغلت ويحتف أي يحسنه يمكن التصريح

(قوله وهو لين مجفف) أي أخرجه زبد (قوله يطبخه) أي يجعل في اللحم لاجل الجوضة كما أخبر به بعض المتأخرين (قوله ولم)  
واعلم ان اللحم اذا قديد أو شوي أو مطبوخ أو شوي فينفس كل بطنه جائز وأما القديد والمشوي والمطبوخ فلا يجوز في بيع واحد  
منهما لو احدث من باقيا حديث كان الناقل بكل من العوضين ولا ناقل بهما ولو متماثلا وان كان الناقل أسدها فقط جاز البيع ولو  
متفاضلا وأما بيع التي يوجد من الثلاثة المذكورة فإن كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالي ولو متفاضلا وان كان لا ناقل  
به فإن كان مشويا أو قديدا أو شوي فمتنع به بالي ولو متماثلا لأنه رطب بياض وإن كان مطبوخا جاز بيعه بمتناقله (قوله يبيع  
الزيتون مثله) ولو كان زيت أسدها فتركه يبيع به ولو كان ربع القصر كترطاله البدو (قوله الطري) تفسيره قوله الغض كما أفاده  
المصباح (قوله وفي بعض النسخ يبيع ٧٦ المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل فعله محذوف أي لا يجوز رطبها بياضها أو معطوف

على ما قبل الكاف والاصل في التشبيه القيام بقيد منع رطب الزيتون والبيع بينهما (قوله) وأما الكيل بما للناقل الخ لا يبيح ان عدم تحقق المسألة التي ذكرها في الوزن تمامه ونظرنا انه قد لا يماثل حالة الخلف فان العلة واحدة في ماله مناسب ان يأتي بهذا الكلام على هذا الأسلوب المؤنث بالغايرة (قوله) سواء أريد انواع زبد أي خلافا بين قديم المتع بالاول وقوله فيباع زبده ولو متفاضلا (قوله) أي ان يبيع زبد أي أن يبيع زبد (قوله فليجوز ربه) (قوله فليجوز ربه) أي من ان اللبن مثله جائز متماثلا (قوله ادخل مسددة السمن) أي يبيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لأنه لا يزد فيه) لأنه باعتبار بعض الابل (قوله أي اعتبره قدر الدقيق) أي أنه يبر

يجوز بيع اللبن مثله وكذلك يجوز بيع الاطعمته وهو لين مجفف مستعبر يطبخ به وقوله بمثله لواجب لكل عامر أي كل واحد منهما بمثله لا يجوز بالجموع فانه فاسد لعدم معرفة جملة الأفراد (ص) كزيتون ولم لا رطبها بياضها (ش) يعني ان يبيع اللحم مثله لا يذيقه من تساويعها في الرطوبة وإذا حال الفضي وانما يجوز اذا جاز في وقت واحد ومتقارب وكذا يجوز بيع الزيتون مثله أين رطبه لا خلاف في منع بيع الزيتون الغض الطري بها ذبل وقصه كلابكيل اه أي لا وزن أو وزن ثم في أكثر النسخ لا رطبها بياضها ان يبيعها التثنية وهو يقيد باعتبار هذا فيهما لا فيهما معا وفي بعض النسخ يبيعها المؤنث العائد على أكثر من اثنين فسد دخل فيه رطب اللبن بياضه والرطب القوي وحل منع الرطب بياضها في اللحم مالم يكن في أحدهما إبر أو الالف وسمن آخر (ص) ومما يولد مثله (ش) أي ولا يجوز بيع مالم يولد مثله لعدم تحقق المتماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما الكيل فبالنظر الى انه قد لا يماثل حالة الخلف لكون أحدهما ينثر بها أكثر من الآخر فوجهه أي بمالم يولد مثله وقوله ومما يولد عطفه في رطبها (ص) ولين زبد (ش) أي لا يجوز بيع لين زبد سواء ريد آخر أو زبد لهوا كله (ص) إلا أن يخرج (ش) يفض أو ضرب (ص) زبد من (ش) فيباع زبده وبعبارة البامعية أي لين مع زبد لا يجوز بيعه بزبد ومن رعى هذا التقرير فقد حذف الشق الثاني فان قيل هل يدخل فيه اللبن أيضا فالجواب انه مر ما يجز به وأما النقد وسمن مفروجه واضح لا يخفى كذا قرره بعض مشايخ ز والجماع الى ذلك ادخال مسئلة السمن التي قبل ان المؤلف قد ادخل بها واسترحه زبقوه مع زبد مما لو كان اللبن لا يزد فيه فانه يجوز بيعه جائز ككلين الابل حال ان الحلاب ولا بأس بل ان الابل يزد لأنه لا يزد فيه (ص) واعتبر الفرق في خبز مثله (ش) أي واعتبر قدر الدقيق في بيع خبز مثله وهذا اذا كان الخبزان من صنف واحد اما ان كانا من صنفين فلا يعتبر الفرق وانما يعتبر الخبز فينظر

قد وحق كل ان عرف والاخرى (قوله وهذا اذا كان الخبزان من صنف واحد) أي بوي (قوله وأما ان كانا من صنفين) في أي مطلقا أو واحد غير بوي قيمته وزن الخبزين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما بين موضوع المصنفاته لما كان فيه الخبزان من صنف واحد وامتنع فيه التفاضل وكانت المماثلة اضبطوا يسر لان التناقض يؤثر في محجوز أحدهما أكثر من الآخر والمضاف لاجلها أكثر من الآخر وعبت المماثلة في الأصل وأما خبر الصنفين مطلقا أو الواحد غير بوي فاقاما وعبت المماثلة في وزن مادون أصله لأنه لو وعبت في الأصل اقتضى الجواز حيث وجدت المماثلة فيه وانما تختلف وزنها واقتضى المنع فيه حيث اختلفت وانما تختلف وزنها وليس كذلك فمتنع التفاضل خاص بالجنس الواحد لا بوي واعلم ان هذا الكلام ذكره عب سبحانه في مع وهو مشكل لان غير الربوي لا يعتبر فيه المماثلة وان اعتبر فيه المناظرية يبعد خبر الربوي كلام المصنف لان كلامه في الربوي يات بدليل قوله قليل والاختلاف الخ والظنية بوجه اللهم الآن يقال يعطى الفرع وهو الخبز بما لا يعطاه

الاصل من كونه روي أو يقال القطعية لا تقصر على الروي بحسب اللغة لانها سميت قطعية لا قاطعة أي لطلول قاطعتها وطلول  
الاقامة صادق على الروي وغير الروي كمنزلة الحلبة وغير الكنان وأبرز القاسول كإفادته مضاعفا عباده (قوله وأما القرض  
الخ) (تنبيه) حبة الثواب كالبيع (قوله فاعلم اعتبار الوزن) أي لصعوبة تحري الدقيق ولأنه باب معروف قل ذلك القرض  
أو كثر كما ينبغي نقل المواق إلا أنه لا يخفى وجود العلة الأولى في البيع لكن مفاد مائة الطيفي عن ابن شعبان أنه يكفي في  
القرض رد العبد ولو زاد الوزن قل العدد أو كثر (قوله من غير تحري بالكلية) ٧٧ أي لدقيقها وقوله ولو بالتحري أي لذات

اليمين ومقابلها لا بدقيق (قوله  
وبما زعم بدقيق) أي بشرط القائل  
(قوله أو الجواز مطلقا) أي  
طارعا للقول بالمنع مطلقا قال  
ابن عبد السلام وجع ابن الصان  
غير صحيح لأنه تفسير قول مالك بما  
نص على خلافه وذلك لأن مالك  
منع في المدونة بيع القرض  
بالدراهم وزنا لأنه عليه من  
ملكه خشية الوقوع في الغرر  
فكيف يباع وزنا بما يمنع  
التفاضل بينه وبينه وهو دينه  
(قوله والمورد بالكيل الخ) حاصله  
كإفادته نص الموقان  
قول المصنف واعتبرت المائنة  
بعبارة الشريعة أنه قد ورد عن  
الشارع أن القرض يكال والتقدير  
وزن فلا يفرض ذلك إلا بما لا يشترط  
خصوص الآية التي كان يكال  
بها في زمنه صلى الله عليه وسلم  
وحسب ذلك لأن السلطان حكم  
بأن القرض وزن فلا يتبع بل  
لا يتبع الآية خصوص الآية التي  
كان يشعه بالكيل وغيره (قوله

في المائنة فيه الوزن لا الدقيق وكلام المؤلف في بيع خبز عشه كما هو ظاهر وأما القرض  
فإنما يعتبر فيه الوزن سواء كان الشئ بوزن من جنس واحد ولو روي أو وجس من جنس آخر المواق  
(ص) كهيمن بطله أو دقيق (ش) تشبه في أنه يعتبر الدقيق في المشتري لكن بالتحري  
من الجانبين في الأولى ومن جانب اليمين في الثانية وذلك إذا كان أصلهما من جنس واحد  
روي أو الأجنبي من غير تحري بالكلية لا دفعهما لكن لا بد من عرف قدر اليمين ومقابلها  
ولو بالتحري فيما يكون فيه التحري لبيع العقد على معلوم (ص) وبما زعم بدقيق (ش) أعلم  
أنه وقع للمالك بيع القرض بالدقيق قولان أحدهما الجواز وظاهرهما سواء وزنا أو كيلا  
والثاني المنع وظاهرهما سواء كان وزنا أو كيلا فبعضهم جلى القولين على إطلاقهما وجع ابن  
القصار بينهما أن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وإلى  
هذين أشار بقوله (ص) وهل ان وزنا تردد (ش) أي وهل الجواز ان وزنا وهو جلي ابن  
القصار وألجوا مطلقا وهو جلي غيره (ص) واعتبرت المائنة بعبارة الشريعة (ش) أي  
واعتبرت المائنة الشريعة في الروي بعبارة الشارع فلا يخرج عنها فاحفظت فيه  
خشية الوقوع في الرافض لبيع قيمته وزنا ولا تقتدأ به كيلا والمراد بالكيل والوزن  
الشرعيين ما وضعهما السلطان وليس المراد بهما عين الكيل والعبئة الموجودين في  
زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع في المدونة من إخلال الكيل في إله وإلههم فالمراد به  
الوزن (ص) والأقوال العادة (ش) أي وإن لم يصف من الشارع في شيء من الأشياء معيار  
معين قبل العادة العامة كالشم والجبن في ككل بلد أو الخاصة كالجوز والمان والأرض  
المتنقلة العادة فيم يختلف البلدان فلا يخرج في بلد ما اعتاده ولو اختلف وجهين  
اعتبرا بينهما تساوي أو الإلحاقهما فإن لم يكونا موزنين ولا مكيلين كالبيع في التحري  
وان اقتضى مساواة يفتن بضعة قاله المازري (ص) فإن عسر الوزن جاز التحري  
(ش) أي فإن عسر في الموزن أو الوزن في سفر أو أيا يقار التحري فقولهم عسر الوزن  
أي فيما اعتبرت فيه المائنة عن الشارع وزنا وقوله (ص) لأن لم يقدر على تحريه (ش)  
صوابه أن لم يمتدأ وأسقط منه لا أي أن لم يقدر على تحريه (لكنه) جدا ولو قال أن لم

المراد بالكيل الخ) هذا مناصفا اقتضاه أول كلامه من أن المراد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل أن  
التقريب من متفق معنى على أن القرض مثلا لا يعرف بغير الإيالكيل لا بالوزن وأنه لا يعتبر إلا الذي كانت في زمن النبي صلى  
الله عليه وسلم (قوله كالشم والجبن) قال شئ فأنما بالوزن في كل بلد (قوله وألحاصه كالجوز والمان) كان الاختلاف فيه  
بالوزن أو العدد (قوله والأرض) الاختلاف فيه بالكيل أو الوزن (قوله أي فإن عسر في الوزن الخ) هذا قول لا أكثر في ابن عرفة  
والمدونة أنه يجوز التحري في الموزن وإن لم يعسر الوزن ويعتبر في التحري من شروط الحراف ما يمكن من أهانه (قوله سواء  
الخ) وذلك لأنه لا يصح ظاهرا لمصنفه لأن المعنى عليه أن يحجز عن التحري لكثره جاز التحري وهو تناقض ظاهر وخص التحري  
بعسر الوزن لأن الكيل والعدد لا يصح أن فلا يجوز التحري بلوز الكيل بغير المكيل المعهود

(قوله لكثرة لكان حسنا) أي لكثرة بحد أو أكثر بحد عليه وقف صحة الكلام عليه فروح الحسن هو الكثرة بحد أو الانفرد  
 المقصود به حواه الخ أي وأما أن كثر بحد أقل ببيع مثله بل ببيع كل على حدة كما في كلام غيره (قوله وما يبرهن لها) أي من  
 لزوم أو عدمه أو نسخ كالتفويض أو عدمه وغير ذلك (قوله وفند منهي عنه) أي لأنه كالم أو لوصفه كالنحو وهو الاستكان أو  
 تلارج عنه لازم كصوم يوم العبد لأن صومه يستلزم الاعراض عن ضيقة القهر أو ملال حرجه غير لازم كالصلاة في الدار  
 المفصولة فلا يدل على الفساد (قوله الأدليل) يدل على عدم الفساد كما في حصة التجش وعليه فالاستقناع من قصد المذكور  
 وعليه شارحنا فيقول كونه من محذوف والتقدير وفند منهي عنه ونسخ الأدليل يدل على عدم النسخ مطلقا كما في باقي  
 الر كإن أرفى جافة خاصة كثر في الأم من ولدها كما أشار به بقوله ونسخ أن لم يجمعهما في ذلك فالمنهي عنه ثلاثة أقسام (قوله  
 من عقد أو عبادة) لا يعني أن المقام في المملات فالتبادر العقود وأن كان المعنى صحيحا (قوله ذلك) جواب عما قال هذا ينافي  
 الاختصار ثم إن هذا التمام ٣ إذا كان قوله منهي عنه كلياً مع أن المعنى وفند كل منهي عنه فالمنع على الكلمة (قوله  
 يكون بلغم جنسه) فدخل تحته صور ٧٨ أربع كان الحيوان يراد للقبية أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم وأقلت

تعتبر بحد لكثرة لكان حسنا ولما انقضى كلامه على ما أراد من البياعات العجيبة  
 وما يبرهن لها شرع في الكلام على بوع ورد انتهى عنها فقال (ص) وفند منهي عنه  
 الأدليل (ش) أي وفند منهي عنه من عقد أو عبادة لأن النبي يقتضي الفساد شرعا إلا  
 لا بد شرعي يدل على صحة المنهي عنه فلا فساد ويكون حينئذ مخصصا لهذه القاعدة  
 ولما كان ذلك الجزئي بعد الكل أو وضع أو جلي في بانه سلك المؤلف ذلك مثلاً بقوله (ص)  
 يكون بلغم جنسه أن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم وأقلت فلا  
 يجوز أن يطعم لأجل كسفي شأن (ش) يعني أنه ورد النبي عن بيع اللحم بالحيوان كان  
 الحيوان يراد للقبية أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت أو لا تطول حياته ونحو ما لك  
 النبي بما إذا بيع بلغم جنسه لأنه معلوم مجهول وهرم معنى المزاينة ونحوه ابن القاسم  
 يأتي فأن طبع اللحم بآثار جاز بيعه بالحيوان وعم الإقنيس الطبع سواء كان بآثار لا  
 لأن انتقال الجسم عن الحيوان يحصل بآثار شي وما من اشتراط الأثر إذا غاها في  
 انتقاه عن الجسم إلى القريب منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه

(قوله أو بما لا تطول حياته) أي  
 أو بيع حيوان بحيوان لا تطول  
 حياته أي من جنسه يدل تحته  
 أربع صور وهي بيع حيوان  
 يراد للقبية أو لا تطول حياته أو  
 لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت  
 يباع كل جملة تطول حياته (قوله  
 أو لا منفعة فيه إلا اللحم) يدل  
 تحته أربع أيضا بكلاي قبله غير  
 أنه تذكر واحدة وهي بيع  
 ما لا منفعة فيه إلا اللحم بحالا  
 تطول حياته فتكون الصور  
 المذكورة إحدى عشر وقوله أو

قلت يدل تحته أربع صور أيضا كما تقدم غير أنه يتكرر صورتان الأولى بيع ما لا تطول حياته بما قلت الثانية لا تطول  
 يبيع ما لا منفعة فيه إلا اللحم عاقلت ويبي صور كان وهما يبيع ما قلت منفعة بحد قلت منفعة ويبيع ما قلت بحد بالقبية  
 فتكون جملة الصور ثلاثة عشر والماصل أن المصنف يشعل ست عشر بحد صور وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة. أما اللحم  
 وبيع ما لا تطول حياته بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما لا منفعة فيه إلا اللحم بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما قلت  
 كذلك المذكور ثلاث في ثلاثة غير (قوله فلا يجوز أن) يجعل قوله أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت واحدة وقوله أو لا تطول  
 حياته واحدة ويصح أن يجعل قوله أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قال فلا يجوز أن  
 ما ذكر لكان أخيراً وقوله كسفي شأن الأولى تقدم على قوله فلا يجوز أن (قوله يعني أنه ورد النبي عن بيع اللحم بالحيوان)  
 لا يعني أن المناسب للمصنف أن يقول بكم حيوان بحيوان من جنسه فكلام المصنف حكاه الله في قوله (قوله لأنه معلوم)  
 أي وهو اللحم وقوله بجهول الذي هو الحيوان أي لأنه يبيع معلوم مجهول وهو أي يبيع المعلوم بالمجهول الخ (قوله ونحوه ابن  
 القاسم يأتي) مقتضاه أنه إذا كل مبيع ولا يجوز البيع وإن لم يكن معه أثر أو فائق تعمير الإقنيس قال سيدي محمد بن عبد  
 الكريم وفي اشتراط الأثر أنظر اه فيكون كلام الإقنيس هو الراجح (قوله القريب منه) وصف كلف (قوله لا يجوز بيع  
 حيوان بحد وإن من جنسه الخ) لا يعني أن ذلك يشمل صوراً أربعاً ما قلتم ما تقدم  
 ٣ قول الغني في بابهم الخ هكذا في النص ولعله لا يتم إلا الخ اه معص

(قوله كطير الماء) أي حيوان يرى بلازم الماء والشارف ولا يلزم (قوله والشارف) هو الحسن الهرم كما  
 أفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة نفسه إلا لله (قوله ولا يلزم الخ) لاحاجة فهو مكر مع ما تقدم ولا يخفى أن مدلول  
 العبارة لا يجوز بيع الحيوان بأقسامه بل هو عين قوله يكون بل هو جنسه الشامل للأقسام الأربعة (قوله لأنه لا يقدر مع العلم  
 حيوانا) أي حيوانا فيه منفعة غير العلم تطول حياته وذلك يتصور في ثلاث صور وهي أن يساع ما لا تقول حياته أو لا منفعة فيه  
 إلا العلم بالعلم فيقدر حيوانا محصيا فيه منفعة غير العلم فيكون من أفراد الوارد في الحديث تنهى الرسول صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع العلم بالحيوان ولا يتصور ذلك في حيوان يراد للفتنة وذلك لأنه داخل في الحديث دخولنا هذا ما مدلوله (ثم أقول)  
 فيه نظر لأن الثلاثة وإن لم تقدر فهي داخل في قوله لا يجوز بيع العلم بالحيوان وذلك لأنها حيوان نعم لو قال في الحديث حيوانا  
 يراد للفتنة لا حجة لذلك ولابد كروقه وتقديره في الثلاثة إذا بيعت بحيوان الأقسام الأربعة لحاجة فتعجب له خوله تحت قوله في  
 الحديث لا يجوز بيع العلم بالحيوان (قوله ساجز بها بالعلم) يظهر العبارة بل هو من جنسه لأنه السابق مع أنه حينئذ من أفراد قول  
 المصنف يكونان بل هو جنسه فيحصل على أن المراد بل هو من غير جنسه فيجوز البيع ٧٩ ولولا جمل (قوله يدايد) يستثنى منه ما إذا

كان للفتنة فانه إذا بيع بالعلم من  
 غير جنسه لا يشترط أن يكون  
 يدايد (قوله لا يساع شي منها  
 بحيوان من جنسه) لا يخفى أنه  
 يدخل في كلامه بيع الذي يراد  
 للفتنة بجماد للفتنة من جنسه  
 مع أنه جائز مطلقا بقدر أن الوافي  
 أجل وقوله مطلقا أي فقد اوالى  
 أجل فتخرج تلك الصورة من  
 كلامه أيضا (قوله وكما لا يجوز  
 بيع شي منها بل هو أي من جنسه  
 شامل للصور الأربع وقوله  
 لا يؤخذ شي منها أي من الأربعة

لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا يلزم لأنه يتدبر مع العلم حيوانا ومع الحيوان  
 الجاوي كما لا يجوز بيع العلم بالحيوان كذلك لا يساع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه إلا  
 العلم كخصي العز ولا يساع بحيوان قلت منفعة فيه غير العلم كخصي ضأن آدمته وهي  
 الموصوفة بقوله كوت كاشي الضأن جاز بيعها بالعلم لم يقم من لبن أو ولاد ولا يجوز بيع  
 ما لا تطول حياته ولا منفعة فيه إلا العلم أو قلت بطعام من قمح أو شعير لاجل أنه طعام عتله  
 نسبه ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع بالعلم بل هو من غير جنسه ما يدايد ولا  
 يساع شي منها بحيوان من جنسه مطلقا وكما لا يساع شي منها بل هو لا يؤخذ شي منها كرا  
 الأرض ولا قضاء من دراهم أكرت الأرض بها ولا يؤخذ في غيرها حيوان لا يراد بالعلم  
 ولا طعام ما حيوان فيه منة غير العلم فيساع حيوان أو ولهم أي من غير جنسه ولو كان  
 مشتر به يذبحه وقوله يكون أي ما كقول العلم والاحراز به بالعلم لأن كونه غير  
 ما كقول العلم صبره جنسا مستقلا وقوله كخصي ضأن من الماشقات منفعة وهذا  
 ما لم يكن اقتناء صوفه ومثله كخصي العز الملقى لشعره كما يقبده المصنف ونسب للزقاق

يخرج منه صورته ما إذا كان يراد له منة وفيه منفعة كثيرة غير العلم فانه يجوز كرا الأرض به والحاصل أن كرا الأرض لا يجوز  
 بجلا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا العلم أو قلت وقوله ولا قضاء من دراهم الخ صورة المسئلة أكرت الأرض من دراهم ثم أراد  
 أن يأخذ بدل تلك الدراهم واحدة من الثلاثة وأما واحدة غير الالفتنة فيجوز وقوله لا يؤخذ في غيرها الضمير عائدة على الأربعة  
 المتقدمة وصورة المسئلة بانه واحد من الأربعة يقن معلوم بأن بانه ما يراد للفتنة وفيه منفعة كثيرة غير العلم وأما لا تطول  
 حياته يقن كدراهم ثم اراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم حيوانا لا يراد بالعلم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما إذا  
 كان حيوانا يراد للفتنة وفيه منفعة غير العلم وبيع دراهم فيجوز أن يأخذ بها طعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع للأضرين  
 أي قوة حيوان وقوله لم أي فقد أو مثلا وأما العلم من جنسه فممنوع وأما حيوان من جنسه فيصل فيه أن كان مثله ففيه منفعة  
 غير العلم أكر أو أقل لا تقوله الامتنع أي أو الابن كان الحيوان من جنسه أو العلم من جنسه ممنوع يخرج منه الصورة المذكورة  
 (قوله ولو كان مشتر به يذبحه) هذا راجع لسورة الجواز أي فيباع بحيوان من جنسه ولو كان يذبحه أي دفعا لما يوهبهم أنه  
 إذا اراد يذبحه يستنع لأنه فعني يساع بل هو حيوان مع أنه لا يمنع لأنه من غير الجنس فتدبر (قوله أي ما كقول العلم) ظاهر عباقته  
 أن هذا قيد دخل عنه المصنف مع أن لما قال بل هو من جنسه يعلم منه أن ذلك العلم يؤكل فإن من ذلك الحيوان يؤكل (قوله وهذا  
 ما لم يكن اقتناء صوفه) وأما إذا اقتناء صوفه فيجوز بيعه بحيوان من جنسه فيقتل للفتنة وفيه منفعة كثيرة (قوله كما يقبده  
 المعنى) وهو العسل وذلك أنه إذا اقتناء صوفه صار فيه منفعة كثيرة غير العلم وذلك ما يجوز فيها إذا اقتناء لشعره

وقوله وفي التبصر فما عظمه الخ الأصغر ان يقول وفي التبصر فما عظمه (قوله وكيسف الغر) الاضافة لادنى ملائمة أى البيع  
 الملائس للغر لان الغر يصعب والغر وهو التردد بين أمرين أحدهما على القرض والثاني على غيره (قوله والغر الخ) أى ويبع  
 الغر ثلاثة أقسام وقوله كظمه هو أى كيسف الطر القى في الهوام قوله كأساس الدار أى كيسف الدار أساسها وقوله وحشو  
 الجبة أى ويبع الجبة المحشوة وقوله المقيمة كذا في نسخة والمناصب المنصب حقة لغشوا والمعنى المنصب حشوها وقوله ونقص  
 الشهور وكما لها في العبادات حذف والتقدير كالاجارة المحقة لتقص الشهور وكما لها وقوله واختلف الخ أى وكيسف الماه المختلف  
 استعماله وقوله والشرب من السقاء ٨٠١ معطوف على دخول (قوله يعقل أى ان يعود على المشتري ٢) أى ويكون المراد بالغير

الاجنبى والبائع وقوله أو أجنبي  
 أى يجعل الصغير عائد الى الاجنبى  
 وقوله أو غيره عبارة عن المشتري  
 والبائع وسكت عن ترجيع  
 الضعيف البائع ويكون المراد بالغير  
 المشتري أو الاجنبى مع أنه اقرب  
 (قوله أو رضامن ذكر) في العبارة  
 حذف والتقدير وقوله أو رضا  
 معناه أو رضامن ذكر (قوله فان  
 كان على ان خيار صغر في الجبيع)  
 لا يتحقق ان هذا يعارض الفرق  
 المتقدم بين المصالح والرضا  
 ويمكن أن يقال الفرق المتقدم  
 بالنظر الى في ذاته وهذا بالنظر  
 للحكم القهوى (قوله ويصير  
 ذلك في كل منهما) أى من المولى  
 يكسر الاثم والمولى يقتضيه أما  
 المولى بالفتح فظاهر وأما المولى  
 بالكسر فيعمل على ما إذا كان  
 اشتراه وكسبه المقوض ولم  
 يعرف القدر الذى اشترى به  
 وكذا الذى كور (قوله من جابئين  
 أو أحدهما) راجع للمص والتبذير  
 لا يتحقق ان المصحيح صحيح ولكن  
 فعل الجاهل يذل على واحد وهو البائع في المناينة والتمس في المشتري فكان الرجل ان يساوم ان السلعة فلا يساوم  
 المشتري أو تبذره اليه البائع اثم البيع (قوله تبذير كذا حديث) أى وهو ما ورد عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الملاسة المتناينة (قوله لا تتبذروا ولا تعلم ما فيه) أى ويجوز تسليم ما مع عدم التشر وعدم العلم بلزم البيع وكذا قال في ما بعده  
 (قوله لا ينشرون جراه) أى لا يتخبر من جراه الفرق بين هذا وما تقدم ان الاول البيع لم يمكن مستورا في جراه وهذا  
 البيع مستورا فان فيه ذمعة فهو بطريق الاول وهو ليس من افراد الملاسة فيكون التمس لها التمس على ان يكون مراده  
 بجبر دلس الجراه بلزم البيع فيكون من افراد ما ضمن فيه وقوله أو تو بامد رجاى أى أشر وألغو بامد رجاى ان تبذره فوك  
 حفظ بخطاب معيننا والما احتاج لما بعده (قوله ان تبذره فوك) بامد رجاى (قوله أو تو بامد رجاى ان تبذره فوك) بامد رجاى  
 وبعبارة المتقدمين ما جبره والتبذير

التعرض له وفي التبصر فما عظمه كرادى الصوف وفي المواقف ظاهر بمقتضى ما قلناه  
 (ص) وكيسف الغر (ش) عطف على ما قبله مشاركة في التثنية والغر ثلاثة أقسام مجتمع  
 اجمالا كظمه الهوام وسكت الماه وجاز اجمالا ككاس الدار المبيعة وحشو الجبة المقيمة  
 ونقص الشهور وكما لها في اجارة الدار وحشوها واختلاف الاستعمال في الماه في دخول  
 التماس والشرب من السقاء ويختلف في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار اليه بقوله  
 (ص) كيسفها بفتحها أو على حكمه أو حكم غير أو رضا (ش) يعنى ان من عتد البيع  
 في سلمة من غيره كمن عتد بل على ما ساقى من القيمة عند أهل المعرفة فانه لا يصح لانه  
 يسع مجهول أو على ان الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو أجنبي أو على رضامن  
 ذكر كليله بالنظر في الجبيع اذ لا يدري هل يصح كظمه الحكم أو ما يرضيه المشتري بامد رضاء  
 والتبذير في حكمه فيمكن ان يعود على البائع ويكون المراد بالغير المشتري أو الاجنبى أو  
 على رضامن ذكر كليله بالنظر في الجبيع ويمكن ان يعود على العاقد ليعلم البائع والمشتري  
 ويكون المراد بالغير الاجنبى وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع  
 للالزام والجبر يعنى ان الحكم يلزمهما البيع جبرا علميا بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما  
 ذلك بل ان رضاهما وقعت والارجعه وليس لها الالزام (ص) أو تو بامد رجاى كرها  
 أو غمها (ش) هذا ايضا من الغر المفسد البيع وهو ان الشخص المشتري سلمة اذا اولاه  
 لآخر بان قاله وبتك ما اشترى بها اشترى بغيره كذا السلعة له وهو لا غيره أو ذكرت  
 له لكن لم يبين له الثمن وقوله (بالزام) راجع لما بعد الكاف فان كان على ان خيار صغر في الجبيع  
 والسكون ممثل الالزام الا في التولية فتصع وله الخيار ثم ان للمض الزامهما أو الزام  
 أحدهما في به بفتحها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه أو ما على حكم أحد المتبايعين أو  
 رضاه فالمض الزام غير من الحكم والرضاهما وما في التولية فالض الزام الجاهل  
 بالثمن ويصير للثمن كل منهما (ص) وكذا لاسنة الثوب أو منابذه (ش) المعاقلة في  
 كلامه ليست على يها أى وكلس الثوب أو منبذه من جابئين أو أحدهما وانما هو ملاسة  
 ومنابذه تبذير كذا حديث قال فيه قال حالت والملاسة تبذير أول الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه  
 أو تبذره ليل ولا تلتامه أو تو بامد رجاى لا ينشرون جراه والثابت ان تبذره فوك وتبذره اليه



يُوقِفُهُ وَيَكْتَبِي الْقَامِسُ أَهْلِي الْمَشْرِى أَيْ يَكْتَبِي بِالْمِشْرِ فِي زَوْرِ الْمِسْحِ وَيَحْتَقِقُهُ (قوله مَثَرًا وَأَوْخَالًا) وَمِثْلُ التَّوْبَةِ نَالًا  
يَوْمَ كُلِّ لَحْمٍ وَنَلَامًا يَوْمَ كُلِّ لَحْمٍ عَسَدُ ابْنِ الْقَامِرِ وَقَالَ شَيْبَرُ مَثَرًا يَوْمَ كُلِّ لَحْمٍ جَانِزَانِ الْحَبِيبِ وَالْيَدِينِ الْقَصُوفِ حَمَمَيْنِ  
مَعْنٍ وَهَذَا وَقِيلَ إِنَّ هَذَا بَيَاضُ الْعِلَالِ الْمَقْرُودِ غَيْرُهُ مَثَرًا يَوْمَ كُلِّ لَحْمٍ يَفْجُو فِي الْبَلِّ طَلْقًا لَعَرَفَةً حَمَمًا بِالسَّ  
وَقَدْ حَمَمَ الْعَزْزَى مَسْئَلَةً إِذَا كَانَ يَصِلُ لَعَرَفَةَ الْمِسْحِ ظَاهِرًا وَبِأَمَّا الْقَامِرُ مِثْلُ النَّهَارِ جَانِزِ الْمِسْحِ ٨١ وَالْقَامِرُ انْخَفُوتَ  
كِبَرَةُ الْأَنْعَامِ وَأَنْظَرَ الْحَكِيمُ فِي شَرَاهِجِهِ وَالْمَلِكُ الْمُصَرِّفُ عَلَى الْخِلَافِ الْأَوَّلِ ٨٢ (قوله وَكَيْسُ لِحْصَةِ) أَيْ السِّمِّ الْمَلَابِسِ

أوقوه وينبذ الله من غير نال منك على الأزام قال أبو الحسن قوله ولا تعد لمافيه  
يعنى وتكتفى باليس وقوله أوتباعه لائى حقما ووظلا وقوله من يراه بكسر  
الجيم وعاصم جلد ٨١ وقوله (ص) فيلزم (ش) هو كقول أى عدم مدح فى الحديث  
أما الملامه فقوى ان يأسر كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمثلثة أن ينبذ  
كل منهما ثوبه الى الآخر باليل وبالنهار ولا يقبله الا يذلل ويكون ذلك معهما من غير  
نظر ولا تراش المأزوى ولو قفل على أن ينظر اليه لم تأملها فان رضى أسسك جازم  
الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصة وهل هو بيع منهاها او يانز بوقوعها وعلى ما تقع  
عليه ولا قصد او بعد ما تقع تفسيرات (ش) فغير مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر قال المأزوى فى هذا  
الحديث تأويلات منها أن يكون المراد ان يبيع من أرضه قد رما انتزعت اليه ربة الحصة  
ولاشك فى جهله لاختلاف الرأى وقيل معناه متى وقعت الحصة فقد وجب البيع  
وهو مجهول ايضا وقيل معناه أى ثوب وقعت عليه حصافى فهو البيع وهو مجهول  
ايضا وقيل معناه ادم بالصفة ما خرج فلان بعدد مدته انز او راعى بقوله وهل هو  
يبع منهاها على حذف مضاف اى يبيع ذى منهاها أى سائب منهاها أى ما بين  
مبدئها وبين منهاها أى ما بين الراى وبين منهاها لان منهاها هو البيع كما هو  
ظاهر العبارة اذ لم يفسر احد الحديث به قوله او يلزم معطوف على منهاها أى أو يبيع  
يلنز بوقوعها ومعطوف على بيعه بقدر الموصول اى أو يبيع ما يلنز بوقوعها لان بيع  
مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه القفل اى والفن والمثقة وهو لبيان وقد  
ضر بالذات اجلا شرعا وجهلا الوقوع من غير قصد انزها للبيع فان ذلك لا يجوز  
لانه يورث الى الجهل فى الاجل باعتبار وقوع الحصة اذ لا بد رى فى اى زمن تقع  
وأما مع القصد فيصير ذلك بشرط ان يكون الزمن معلوما كما اذا قال له اذ وقعت الحصة  
من طلوع الشمس الى الظهور مثلا قصد ان كان البيع لازما فانه يجوز يلزم (ص)  
وكبيع ما يبلون الابل او ظهروها والى ان يقع النتائج وهى المضامين والايج وحبل

١١ ثنى أى يقول المشتري للبائع ارم بالحصة فجاوب فقال الخ قوله وبقدر الموصول لى  
و يقدر بيع كاصرح به بقوله أى أو بيع ما بين الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف بيع وتكون ما واقعة على بيع قوله أجلس  
شريعيا وهو الزمن المعين الثمنا وهو كل شئ يخصه كماله معلوم قوله لأنه يردى المهل فى الأجل الخ لا يخفى ان هذه الالة  
موجودة مع صور الجواز قوله لكن بشرط ان يصكون الزمن معلوما أى قدر زمن الثمن انذار قوله كما إذا قال له ان وقت  
الحقة أى ان يندى الحصة فحق واقعتها قصد امن طلوع الشمس الى الزوال ارم البيع قوله من طلوع الشمس الخ لا يخفى  
ان لكل سلطة زمانا معينيا لثمنها والممنوع الزيادة على المعين لا النص عنه قوله قصد ان البيع الخ هذا يقيدان بقوله  
قصد ارجع المستأثن فله و بعض الشرائع رد وجهه راجعا لذى قبله بلصقه

(قوله يفتح البنا للعجول) أى لتذلا فلا يتأني أنه مراد منه البناء الفاعل وكلام المصباح يشيد أن يفتح البناء الفاعل قليل بالنسبة إلى يفتح البناء للمفعول ويجرى مثل ذلك في مضاعفهما واقتصر في مختصر المصباح على الثاني (قوله بكسر التون) هذا ضبط للترويض وضبطه السكاكي يفتح التون والاول هو المختار وهو مصدر تفتح البناء للعجول كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله مرسلا) المرسل ما حذف منه الجاهلي بأن يسند التبايع كسعين المسيب الحديث انتهى على الله عليه وسلم ويحذف الواسطة منه ويشتبه وهو الجاهلي (قوله وحبل الجبل) عياض يفتح البنا ثم ما الآن الاول مصدر جلت المراد بالكسر والثاني جمع جابل كظلم وظلمة وقال الاخفش جمع جابل أى مجبول المجبول (قوله الى ان يفتح نتاج الناقة) أى الى أن يلدما في بطن الناقة من الاولاد قال في المصباح جابل الجبله والدا الحين الذى في بطن الناقة وغيرها انتهى (قوله تبر كايا لحديث) الاولى حذفه لأنه لم يكن في الحديث ذكر الاول بل الاول ٨٢ وقعت في الموطن (قوله أيعلم ما يتكون) أى يتصل وقوله في بطن ناقى هذه كذا في نفسه فحاصله ان المبيع هو الماء الذى كان في ظفر الفحل ويجوز ان يصور بتصور آخر بأن يشتري شخص نرجه على وجهه الابن يتزل نزله في ذلك بخلاف العيب كما ياتي (قوله والملاقيع جمع ملقوح الخ) هذا غير ما صديقه أو لا وقع في كلامه الفضائل والحاصل انه على الاول يكون من قبل الق والتش المرتب وعلى هذا يكون من قبل الق والتش المشوش وهذا الابن عيب فابن عيب جعل المضامين بيع مالى للظهور والملاقيع بيع مالى للبطون (قوله وكسبه) هو محقق لكونه من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أى وكسبه البائع سلعة دارا وغيرها وكونه من اضافة المصدر لفعله وهو الفاعل محذوف

الحيلة (ش) يفتح البناء للعجول والنتاج بكسر التون ليس الانظر الموطن عن سعين المسيب مرسلا رباقى الحيوان وانما انتهى فيه من ثلاثة المضامين والملاقيع وحبل الجبله قال مالك المضامين بيع مالى بطون اثاث الاول والملاقيع مالى ظهور الفحول وحبل الجبله بيع الجزور الى ان يفتح نتاج الناقة على الق والتش المرتب الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وانما يخص الاول تبر كايا لحديث والا فلا خصوصية للاول أى مالى بطون الحيوان وظهورها وقوله وأظهرها أى بيع ما يتكون عن ضرابه كان يؤولا يعلم ما يتكون من ماعلى هذا في بطن ناقى هذه مثلا وقوله فيما ياتي وكسبه القمل المعقود عليه القمل وهو ضرابه أى نزوه موهود عليها فلا تمكروا وقوله وحبل الجبله الجبله فى الاجل والملاقيع جمع ملقوح وهو مالى بطن الناقة والمضامين بخلاف الميم وغلط من شدها جمع مقفون وهو مالى أصلا ب الفحول هذا على غير مالى الموطن من الق والتش المشوش وامر من انه من باب الق والتش المرتب على مالى الموطن (تنبيه) لو أجل الثمن بدمعة جعل امرأة اعتبر معظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله بدمعة جعل ناقة أو بقرة وغيرهما اعتبر مدة معظم من كل ذلك (ص) وكسبه بالنفقة عليه حياته (ش) يعنى ان الشخص لا يجوز له ان يبيع سلعة أو يواجرها بالنفقة عليه مده حياته لانه لا يدري ما يعيش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسحق ورجع المشتري على المالك بقيمة ما أتقى ان كان مقوماً وبجمله ان كان متعليا جهل بمده كالأول كان في جهله حياته وان علم بجمع فضله كالأول دفع اليه كسبه معلومة فى الطعام ودناير أو دراهم معلومة واختلف هل يرجع بما كان سرقا بالنسبة للبائع أو لا يرجع الا بالاعتقاد وصواب ابن

أى وكسبه الشيء المبيع البائع وقوله عليه أى البائع والتخصير في حياته المتبادر رحمة البائع كما قال الشارح ويحتمل عود على العاقد وعلى الشخص أى شخص كان البائع أو المشتري أو غيرها ومفهوم حياته انه لو كان مده معلومة جازوه كذلك ان كان على ان مات البائع قبل تمامه رجع ما بقى من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على انه هبة للمشتري لم يرجع (قوله أو يواجرها) أفاده ان المصنف أراد المبيع ما يبيع الزوات والمنافع (قوله ان كان مقوما) أى مطلقا معلوم القدر أو لا فالصواب يرجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة الرجوع في الأربع مختلف فالمقوم المعلوم يرجع ببقته والمجهول من مقوم ومثل يرجع عليه بقيمة ما با كل كل يوم (قوله كالأول) كان في جهله حياته (فأذن لا فرق بين ان يقول لتنفق على ما يكسبه من متجاني أو تدفع الى كل يوم كذا وهو ما كذا مده حياتي

لونس

عليه أى البائع والتخصير في حياته المتبادر رحمة البائع كما قال الشارح ويحتمل عود على العاقد وعلى الشخص أى شخص كان البائع أو المشتري أو غيرها ومفهوم حياته انه لو كان مده معلومة جازوه كذلك ان كان على ان مات البائع قبل تمامه رجع ما بقى من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على انه هبة للمشتري لم يرجع (قوله أو يواجرها) أفاده ان المصنف أراد المبيع ما يبيع الزوات والمنافع (قوله ان كان مقوما) أى مطلقا معلوم القدر أو لا فالصواب يرجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة الرجوع في الأربع مختلف فالمقوم المعلوم يرجع ببقته والمجهول من مقوم ومثل يرجع عليه بقيمة ما با كل كل يوم (قوله كالأول) كان في جهله حياته (فأذن لا فرق بين ان يقول لتنفق على ما يكسبه من متجاني أو تدفع الى كل يوم كذا وهو ما كذا مده حياتي

(قوله ولو سرقا) وانما يرجع بالسرق في مسئلة البيع اذا كان السرق قائما كما اذا نفع شيئا فان لم يرجع به ولا بعوضه واما في مسئلة الاجارة فيرجع به بعوضه ان قات والفرق ان اشترى الانسان ثوبا فباعه فله الرجوع فلهذا لم يرجع مع الفوات بالسرق والاجارة لا تخل بينهما فلهذا لم يملك الرجوع بل يملك الرجوع على المثل (قوله على الاربع) أي الذي هو بين اربون من قولين حكاهما عن بعض اصحابنا أحدهما الرجوع كما قال وهو اقبس والثاني لا يرجع الا بالوسيط لكن أنفق على بثمه مال فأنما يرجع عليه بالوسيط (قوله وورد الان يقول الخ) يفهم منه انه ليس لمسح المسح مع قسله في الثقة وهو كذلك (قوله هو مفهوم من قوله ويرجع الخ) حاصل ذلك انه لما حكم بالرجوع عرف ان المبيع رد وذلك انه اذا كان قائما ترده عينه وان قات ترد قيمته وذلك انه لو كان لا يرد المبيع لم يكن هناك رجوع بالقيمة (قوله فان ٨٤) فان بهم أو بئام أي على تقدير كونه دارا

(قوله مضى) لا يخفى ان المناسب ان يرد المضي وذلك انه مضى قبل مضى فالحق انما مضى بالثمن والحاصل ان الاولى للمضمان يقتصر على قوله ورد وذلك ان الرد مع قيام المبيع معنى رد ذاته وبيع موهبه فصار رد قيمته (قوله وكسب الفحل) بالاسباطق على ذكر الفصل وضربا وأما يدونه فلا يطلق الا على ضربا به وقوله يستاجر تفسير به أو يدل أو مساقفة بتقدير المبتدأ أو قوله حقوق أي حمل (قوله ان تعرض عن الفحل) أي فاذا عرضت عن الفحل غلب على الثمن انما حصلت في الحال وعدم ظهوره بالجل عند ذلك امر فاد (قوله انظر وجهه الخ) وذلك ان المصادر الالقية على قول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء قاله ابن مسعود مقرر به زاد الجلال ابن هشام في

يونس الاول واليه أشار بقوله (ص) ورجع ببعيتما أنفق أو بعتنه ان علم ولو سرقا على الاربع (ش) وقوله (ورد الان يقول) هو مفهوم من قوله ويرجع ببعيتما أنفق أو بعتنه لان الرجوع بذلك لا يكون الا بعد رد المبيع بعينه ان كان قائما فان لم يرد أو بئام مضى وقضى ببعيتم يوم قبضه ويرجع عليه المتباع ببعيتم ما أنفق فنتقصان قوله فضل أخذه ولينذكر المؤلف وقت اعتبار القيمة للعلم من البياعات القاسمة انها يوم القبض في البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه أجر المثل وهو قيمة المتباع في أزمانها وفي الثقة عليه القيمة ما أنفق في أزمانه الا ان يعلم فله ثم عطف ثمنها عليه على مثله من قوله كحيوان يعلم بحسبه بقوله (ص) وكسب الفحل يستاجر على عقوق الاتي (ش) يعنى ان ورد النبي عن ان يواجر الفحل لضرب الاتي حتى تحمل ولا شاك في جهته انه اذا قد لا تحمل فيعين رب الفحل وقد قيل في زمن قريب فيعين ربه الاتي والدليل على حلها غالبان تعرض عن الفحل وعقوق بضم العين لا يفهمه اخلافاً لظن وجهه في الشرح الكبير (ص) وجاز زمان أو مرات فان أعقت انقصت (ش) أي ولاجل ان علة القصاد الجهل بالا كوام وزمنه الوعين أحدهما جاز كيوم أو يومين أو مرة أو مرات ككلامه أو كوام أي مرات وعطف بالاولاد عدم البعع بينهما كافي الواضحة ان معنى يوما أو شهر المميز ان يسمى نوات ابن عرفة في هذا الاصل خلافه ان حصل الاحتاق أي الحبل انقصت الاجارة في الموردين كما ان قضاء ابن عرفة وعليه بمصداق ما استمع (ص) وكسبتين في بيعه (ش) عطف على كحيوان يعلم والنهي عنه ما في الموطأ ووجهه التزمي من حديث أبي هريرة وصحبه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه ومجمله عند مالك على احدى صورتين أشار لاحداهما بقوله (ص) بيعها بالرام بعشرة تقدا أو كثر لاجل (ش) أي يبيع سلحته بالرام على وجه يتردد انتظار فيه كان بيعها اما بعشرة تقدا أو بال كثر لاجل وجعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن فقوله في بيعه

شرح خطبة التسهيل وما عدا هن فبالضام كالدخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا على ما ورد بالفتح واحترز بالمصادر من الاسماء فانها تأتي كثيرا على قول بالفتح كسيور وشكور وعقود (قوله فان أعقت) أي فترت (قوله في هذا الاصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمرات أي الذي هو على ما ذكره وتسمية الزمن مع تسمية المرات والحاصل ان ما ذكره للشراح جزء من جزئيات القاعدة وهي الجمع بين الزمن والعمل (قوله كما ان قضاء ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فانه رحمه للمرات فقط واما في الزمان فملا فصح بعقودها أو بئام وان شاء بل اما ان يأتي بئام يستوفي بها التسمية أو يؤدى بجميع الاجارة (قوله على احدى صورتين) كذا في نسخة ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر (قوله على وجه يتردد انتظار فيه) احتوز بذلك عن ان يقول الباقر ذلك ويقول المشتري اشتريت بكذا فانه لا منع حينئذ

(قوله أوفى السبعة الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالسبعة العقد (قوله أوفى السبعة) في العبارة حذف والتقدير وفي أماباقية على الطرفية وأما السبعة فتقوله أي بسبب سبعة وأربع السبعة أي بعين بسبب سبعة أي بعين ناشقين عن سبعة وأما قوله أي سبعة متضعة لسبعين فلا تناسب السبعة بل ما تناسب الإجمالية النظرية فلو قال الشارح وفي أماباقية على الطرفية وأنها لقسمة أي سبعة متضعة لسبعين أو بعين ناشقين عن سبعة لكان أحسن أي ويكون قوله متضعة بأربع لبقائه على الطرفية ومعنى تضمن تتسلسل من اشتغال الطرف على المقطوف وقوله أي بعين ناشقين الخ راجع للسبعة (قوله والجودة والردامة متفقة) المناسب حذفها لأنه لا يتقارن ذلك ٨٤ مع اختلاف الجنس أو الصفة أو الراد بالصفة ماعدا الجودة والردامة (قوله

أى فى عقد واحد فالمراد بالسبعة العقد أى بالسبعة أى بسبب سبعة أى سبعة متضعة لسبعين ولو عكس فى مثال المصنف لجاء لعدم التردد غالباً لأن العاقل لا يختار إلا الأقل لأجل أو أشار لثاني الموردين بقوله (ص) أو سلعين مختلفتين (ش) فى الجنس السبعة كنوب واهية أو الصنفية كرداء وكساء أو الرقم أى الجودة والردامة متفقة بدليل ما بأتى وأبع أحدهما ولو يقن واحداً زاد أو لولا أحدهما فلا يجوز العمل بالثمن إن اتحد الثمن أو بالثمن والتمن إن اختلف الثمن (ص) الأبيود ووردامة وإن اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعين مختلفتين وهم عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصور من ذلك فأنها جاءت قول المعنى إن السبعين إذا اختلفت فى الجودة والردامة فمقطع الاتفاق قيمتها ما يجازي بيع أحدهما على الزموم يقن واحد وإن اختلفت القيمة وليس من يعين فى سبعة لأن الغالب الدخول على الأجود وقوله الأبيود الخ يخرج من قوة مختلفتين أى مختلفتين بجمع وجزم الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة ووردامة فغيره وإذا ليست هذه الصور من الاختلاف المذكور فى التهي أذ ليست الجودة والردامة بجوهر زائد فكأنهما سلع واحدة ويقال إن الأفراس تختلف بسبب ذلك والجودة والردامة بغيره جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أى ويكون المعنى هذا إذا كان اتحد الثمن الذى بلغاه فى النداء بل وإن اختلف الثمن أى اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافى أنه بعد ذلك اتفق على أن الثمن واحد ولا يبنى

لو يقن واحد أى كل سبعة بمشرة أى هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بأن كانت هذه بمشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن واحداً (قوله على الزموم يقن واحد) هذا القيد معتبر فلو كان يقن لضر (قوله يخرج من قوة مختلفتين) بل من محذوف الذى هو قوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فكأنهما سلع واحدة) أى لما لم تكن الجودة والردامة بجوهر زائد فالسلمان بمثابة سلع واحدة ويقال إن الأفراس تختلف بسبب ذلك والجودة والردامة بغيره جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أى ويكون المعنى هذا إذا كان اتحد الثمن الذى بلغاه فى النداء بل وإن اختلف الثمن أى اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافى أنه بعد ذلك اتفق على أن الثمن واحد ولا يبنى

خافى ذلك من التسكف (وأقول) لا فرق بين إبقاء القيمة على حالها وجعل الواو فى قوله واختلفت للعل (قوله لأطعام الخ) فثلاث لأن من غير بين شيئين بعدم متقلا لا قد يمتدحاً ريشاً ثم نقل منه إلى أكثر منه أو أقل أو أوجد وهو متفاضل ولا نه يوردي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو اتحد جسمهما وصفتهما) أى الجودة والردامة وغيرهما لأن العقدان هما إذا اتحد النوعا وكلا واختلفا بالجودة والردامة الخواز والوزن كالكيل وأسرى إذا اتحد النوعا وكلا وجود ووردامة فالأقسام ثلاثة أحدها متخذ النوع والكيل والصفة فيجوز تأنيهاً يختلف الثلاثة تمتنع ثالثها متخذ النوع والكيل واختلفت الصفة فيجوز ووجهه عدم الحجة عنائه ولم يخطه سعر الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلف بمحولة جازان ياخذ سمر أصمت الكيل بعد الأجل

(قوله وغير مفرات) أي كلهن بل المفرد واحد فقط وعليه المتع لما يوقى من بيع الطعام قبل قبضه كما يتبين والحاصل انه مراد بقوله مفرات أي كلهن أو مجموعهن ويراد بدمن واحدة فتبقي بيع الطعام قبل قبضه وبقي بيع الطعام بالطعام متاخلا وأما إذا كان المفرد واحدة فلا يتبقى إلا بيع الطعام قبل قبضه فقط قول الشارع تحفه مفر على الزوم ليس مراده الزوم لها بعينها بل المراد لزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الأولى اسقاطه ٨٥ (قوله والشك في التفاضل الخ) فان قلت

قضية ذلك انه لو تفتنا المماثلة لمازج انه يتبع على ظاهر المصنف والجواب ان يقال خلقتنا عدة أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (تنبيه) قال بعضهم وان مع دفعه داخل فقوله سلعتين مختلفتين ذكر تسميما (قوله ان كان المكيلين) أي دخلا على الكيل لكل منهما أو لاحدهما وأما إذا كان كل منهما جزاء فلا يتبع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثالث) أي قدر ثلث الثمرة ككيل الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف (قوله على الزوم) الأولى الشبوع (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضمان المبيع كله وبسخ البيع ولعل وجهه الضمان انه لم يعين المشتري شيء فهو يشبه مانحه حق وقوة والظاهر انه اذا لم يرق من الفضل الا قدر ما استثنى البائع ان تكون كلها البائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستعادة الثمن) بأن كان مثله لو كانت غير حامل تباع بأقل مما يعتب (قوله وأجبر على ان يبعها جميعا) أي أجبر البائع

لتحلات مفرات أو غير مفرات فلا يجوز ذلك البيع بما على ان من خير بين شيئين بعد منة فلا إذا اختار واحدة بعد انه اختار قبلها غيرها وانقل عنها الى هذه فتوقى الى التفاضل بين الطعامين ان كانا يربى بين أحدهما لأن المنقل اليه يحتمل أن يكون أقل من المنقل عنه أو أكثر أو مساو والشك في التفاضل الى بيع الطعام قبل قبضه ان كان مكيلين أو أحدهما والمقرر ان المتوفى المتع في شراء الطعام على الاختيار لزوم ما وكانت العلة عند الاختار منة فلا وهي موجودة فمن باع سئله المفرد واستثنى منه عدد تحلات بختارها اشار الى جوازها بقوله (ص) الا البائع يستثنى خسا من جناته (ش) أي الا البائع يستثنى خسا من جناته المبيع فانه جائز لان البائع لما كان الغالب ان يعرف جيد حاله من رديته فلا يترجم فيه ان يختار ثم ينقل بغير خلاف المشتري ولا بد ان يكون الثمن المستثنى قدر الثالث أي قدر ثلث الثمرة ككيل الخ اذا استثنى الثمن وكذا لو استثنى الثمن بقوله لا بد ان يكون غره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلا للظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدد المذكور فادون والمستثنى هذا الثمن رفع الاصول لان الكلام في الطعام مع غيره وحديثه يقتضي التكرار مع قوله سابقا وصبره وغيره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المتوفى فيما اذا استثنى البائع خسا من جناته على ان يختارها منه أم لا لو استثنى خسا من جناته على الزوم فانه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لانه لما كان له قضية عدد ما استثنى فهو بمنزلة ما اذا استثنى جزاء معنا كثلث ونصف ولو ذلك المبيع في هذه كانت مصيبة حصصة البائع منه ومصيبة حصصة المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما على حسب ما يملك وأما لو استثنى خسا على ان يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارع ثم عطف جزئين من جزئيات الفرع على قوله كبيعها بقيتها بقوله (ص) وكبيع (ش) أمة أو غيرها من الحيوان (ص) حمل بشرط الحمل (ش) اذا كان الشرط لاستعادة الثمن لما فيه من الفرع حيث لا يوجب عن يزيد الحمل في عنها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا لانه قرآن لم ينظره ومن بيع الاجنحة ان ظهر اربابها يبيع الاجنحة لا يجوز ويخفى وان قبضها ردت وان قامت كان عليه القيمة أو أجبر على ان يبعها جميعا أو يبعها الى آخره وبعبارة كلام المؤلف حيث قصد الاسترداد في الثمن فان قصد التبري بابق الحمل الظاهر في العسل والوخش

والمشتري على ان يجمعها بين المرأتين حيثما في ملكا واحدا إذا كان كذلك تعلم ان البيع وقع على الاجنحة وحدها فهي غير مسئلة المصنف بهذا الاعتبار قطعاً وحديثه فلا يلزم من لزوم القيمة في الزوم القيمة في مسئلة المصنف وذلك لانه مسئلة المصنف فيها خلاف والقاعدة ان ما اختلف في قساده بقوت الثمن (قوله فان قصد التبري الخ) والحاصل انه متى قصد استعادة الثمن امتنع في ثمن صور علة أو وشظا طهرة الحمل أم لا وشظا طهرة ادمى استبراه أم لا ومتى قصد التبري امتنع ان يسان وطى ولم يستوى علة أو وشظا طهرة أو خفية فان لم يدا أو استبرأ جاز التبري في ظاهره بعبارة أو وشظا طهرة خفية في الوحش دون العلة

(قوله الآن بظاهر) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انحطرت بين الوحش والعلي لا بين سالي العلي وهذا بين سالي العلي بل اذا تأملت تجد يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من عن الرائحة كثيرا وذلك غير يدل على ذلك لانه لا يتأخر في رد ولا يقال غيرا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر (قوله اذا كان الحمل يزيد) أي بان كانت وختنا (قوله فان كان يتقص من منها) بان كانت علي (قوله غير يسير) فان شئت في كونه يسيرا فالأقرب التمعن شرح الموطا واعلم انه اختفى في علم الفرع قليل لكل أموال الناس بالباطل وقيل لما يؤدى اليه من التزاع وقيل لعدم القدرة على تسليمه (قوله واللعاف والمحشوخ) الاول ان يقول ٢٤ واللعاف المحشوخ يحذف قوله والمحشوخ والغيب ٣ (قوله وان يكون ماني) معطوف على يصري وكأنه يقول ويصري

الآن بظاهر ولم يستعري في الخفي في الوحش فقط الآن بظاهر ولم يستعري أيضا فان قلت ما الفرق بين الوحش حيث جاز التبري من جهلها مطلقا دون الرائحة قلت الفرق ان الحمل يضع من عن الرائحة كثيرا وذلك غيرا كما اشار في الدوتة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرائحة والخفي فيها حيث جاز التبري من الاول دون الثاني قلت هو الفرع في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه يصدق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد فان لم يصرح بشئ فانه يحصل على قصد الاستعداد في جميع الحيوان غير الا آدمي وكذا في الا آدمي اذا كان الحمل يزيد في غيبها فان كان يتقص من عنها حمل على قصد التبري انتهى ٥ ولما كان الفرع ثلاثة أقسام متمتع اجاعا كليفي في الهواء وبما ترجاعا كاساس الدار ونحوه ويختلف فيه كبيع السلعة بغيرها وقدم ما يقيد القسم الاول والثالث أشار في القسم الثاني بقوله (ص) واغترق فر ريسير العاجية لم يقصد (ش) يعني أن الفرع ليسير يقتصر اجاعا لكن حيث لم يقصد كاساس الدار الجبيعة واجابتم بملحاشرة مع احقيل نقصان الثمور وكالجبيعة المحشوة واللعاف والمحشوخ غيب والتمرب من السقاء ويدخل الجلمع مع اختلاف الاستعمال فيخرج بقيد البسادة الكثير كبيع الطير في الهواء لا يقتصر اجاعا ومن الفرع الكثير بيع هو الطراحة المحشوة فلا يجوز الا بالوزن ويصري طرفه أو وزن أو يكون ماني كما مر في بيع السم نظرو فيه وبقيد عدم القصد يخرج بيع الحيوان بشرط الحمل وبقيد الحاجة بيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجة ثم عطف بر ثبات الفرع عليه لورود النهي بخصوصه بقوله (ص) وكذا بانه مجهول معلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أبيع مجهول مجهول وقوله من جنسه باجملها وما كانت المزانية مأخوذة من الزين وهو الذئع من قولهم ناقة زبون اذا منع من حلالها ومنه الزبانية لدفعهم

على يصري وكأنه يقول ويصري طرفه أو وزن ويؤخذ من أو يكون الخ والحاصل انه وزن الطراحة كلها ثم وزن الطرف وحده أو يصري وبصدق ذلك يؤخذ من أو يلقى اما الاولان فظاهر واما الثاني فتوزن الطراحة كلها كل رطل يكذا الشامل للطراحة وما فيها وذلك لان الطرف خفيف فكالمعلم تقصير في العلم اذا كان الواعظ في يكون التناوت قليلا والحاصل أن أو في العلم يجري فيها هذا التفصيل ويجري كذلك هنا هذا هو الذي تقدمه (قوله اذا البيع من الامور الحاجة) يرد معنى تمت بقوله ثم قال أي ابن معرفة والاتفاق على صحة بيع حبة محشوة بضمها المجهول ونسبها بيع حبة ثياب فيها ضعف قيمة البسطة مع حشو البسطة ونسبها صفة واحدة ولا فرق غير الحاجة

#### الكفارة

ليشوي في صمم جنته وعلمها في جميع الاثواب وقيل ما في قول س وتبعه ج ولم ادرهم تعرضوا لقد الحاجة وصكانه لبيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الجسدية وقوله كما تقدم لم تقدم (قوله وكذا بانه الخ) بالتأويل وقوله مجهول أي بيع مجهول وهو بدل مما قبله وعطف بيان أو غير بقيد المحذوف أو بالإضافة على انه البيان (قوله من جنسه الخ) واذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز (تنبيه) ٥ تعريف الزبانية بما ذكره في جامع لعدم تناول مع الشيء يتأخر منه كبيع الحبيد منه (قوله هو الذئع) لان كل واحد منع صاحبه هلم ومنت (قوله وهو الذئع) أي يقتضي مدافعة من الجانبين منع وهذا جوابا لسا (قوله من قولهم ناقة زبون) أي ان الزين مأخوذة من زبون ودائرة الاختيار وسع أي المنع يستلزم الذئع حصلت النسبة (قوله ومنه الزبانية) أي من الزين اخذت الزبانية الاولى ان يربطها فيقول ومن الزين اخذت

الرواية أيضاً أي كما اخضعناه المزاينة وان كان يصح أن يقال ومن زبون أخذت الزبانية أيضاً أي كما أخذتهم الزبانية لما قلنا ان المتع مستانز الدقم (قوله لكن احسن) أي لان كلام المصنف هوهم وذلك لان قوله غريوي لا يشمل مثل التفاح لان التفاح روي ريانا سمولو قال هذا لا يفضل به مثل التفاح لانه لا يفضل فيه بل غير ما نسا حفظ وقوله أو جسن المناسب حذفه لان المزاينة انما تعتبر فيما كان من جنس واحد قد ندر (قوله على المشهور) ومقابلته قولنا لا يجوز نقداً وان لم يتبين الفضل وعدم الجواز لاجل هذا قول الثاني المنع لاجل والجواز نقداً ان شين الفضل (قوله نقداً وموجباً) المناسب ان يحمل ذلك على النقد كما تأخذه بعض المحققين وأما ما كان موجباً جلاً فسمي في شبه ان صعب الصنعة تأخرت في أمسه وتارة يسلف فيه أصله وكل امان يمكن عوداً له لا فائدة كان صعب الصنعة يمكن عوداً اعتبر لاجل في صله ٨٧ في أصله وفي أصله في أصله أما الأول فبان لا يصح

زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فبان لا يصح زمن يمكن المستعصية وأما اذا لم يمكن عوداً اعتبر الاجل في سلم أصله فيه لانه في أصله ان اراد المصنف بالخاص في قوله وبخاص بتورم ما يشمل الجند التي بطل التعامل بها ويشمل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غيصة من بلاد الروم (قوله لا يجوز بيعها بالقولس التي تصدت) وأما في قول لم يطل التعامل بها بما يطل التعامل بها فذكر عب الله يجوز ان استوى عدد كل فان اختلفت مع ولوعرف الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم ان المشهور لا يدخلها الزنا لفضل هذا على خلاف المشهور وسرد (قوله أي لا يباع بنفسها بالقولس) محل المتع حيث جهل بالقولس سوا عدد وزن

الكفار في النار ولو عدت المغالبة وتحقت المغلوبة في أحد الطرفين فلامنع كما أشار إليه بقوله (ص) ويجوز ان كثيراً أحدهما في غير روي (ش) أي ويجوز بيع المتحول بمثله وبالمعلوم ان كثيراً أحدهما كثر فيمنع كونه العقد واقفاً في غير روي أي ما يخلو بهما الفضل فيشمل قوله غير روي ما يخلو بهما النساء وما لا يخلو بهما أصلاً فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها اذا تميز الفضل لكن بشرط التقيد كما يفهم من قوله في السلم وان لا يكونا طعامين ولو قال فقيل لا يفضل بل كان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصيرة تفاح بصيرة تفاح أو جنسين كصيرة تفاح بصيرة خوخ مثلاً جواً وأحذر بقوله في غير روي من الروي فانه لا يجوز بيع كقوة أحدهما للتعاضل في الجنس الواحد وأما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قلنا المزاينة بالتعداد الجنس فمع اختلافه ولو دخلوا ناقل لانه انما عطف على فاعل جاز قوله (ص) وبخاص بتور (ش) أي ويجوز بيع نحاس مثلث التور بتور يفتح النساء المشاة القوية اما يشرب فيه وقد يكون كبر من اناء الشرب على المشهور نقداً وموجباً لانه لا يتنقل بالصنعة سواء كانا برافين أو كان الجزاف احدهما وكذلك يجوز بيع الاواني النحاس التي يبلغ فيها بالقولس لانها مصنوعة وأما ما يكسر من الاواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالقولس وكذلك القولس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالقولس التي تصدت لانها صارت نحاساً وهذا داخل تحت قوله (ص) لا يقولس (ش) عطف على ورأى لا يباع بنفسها بالقولس اتفاقاً لعدم انتقال القولس بصنعتها بخلاف صنعة الاواني انظر بطل ما يتعلق بهذه المسئلة في شرحنا الكبريت عطف متباعنه على قوله كحيوان يعلم بقوله (ص) وكسالي مثله (ش) فغير عبد الرزاق في عليه الصلوة والسلام عن الكسالي بالكسالي وهو الدين بالدين منه وزن الكلمة بتكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل بان الدين مكلو

النحاس ام لا كقوة أحدهما كثره تنفي المزاينة ام لا او علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يتبين فضل احد العوضين والا جازاً كما اذا علم عدد القولس و وزن النحاس سوا علم عددها لان اقسامها لا لان معيارها الشرعي العدداً بصورة ثابتة خمسة مثنة وهي التي يحمل عليها المصنف وصورت ثلاث جازات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بنور لا يقولس وسكت عن وزن يقولس فيوز ان علم عددها وزنه وكذا ان علم عددها وجهل وزنه لكن وجبت شروط الجزاف فيوز ان لم يكثر كثره تنفي المزاينة لنقل الصنعة فان لم توجد شرطه منع كالموجع عدد القولس والحاصل انه وجهل عدد القولس امتنع عن وزن التور بالزنا ولو علم عدد القولس أجراً أن علم وزن التور فان لم يعلم وزنه أجراً أن وجدت شروط الجزاف وان لم يكثر كثره تنفي المزاينة لنقل الصنعة وان لم توجد شرطه هذا بسط المسئلة (قوله بان الدين مكلو) أي بكثرة صاحبه فصعصع موافقة لقوله لان كانه الخ

(قوله لان كل واحد بكلامه) هذا يظهر الا في ابتداء الدين بالدين (قوله الملازمة) أي ملازمة كل لا تخواذ به من الحفاظ المحفوظ والعكس (قوله أو يجاز في استناد الفعل) أي معنى الفعل لان كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل (قوله أي مرضية) بيان لوصف عينه في حد ذاته لا بالنظر بخصوص ما هو فيه والا فلامناسبة ان يقول أي راض صاحبها (قوله أي ضمانه) أي بان حصل القبض بالفعل والحاصل انه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة قبضه بل الضمان ولو حصل قبض بالفعل كالسبعة ٨٨ التي فيها اخبار (قوله يسع مذارعة) يصوب بصورتين احدهما انه باع للعقار

المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذا في المستفاد من بهرام قصورا المصنف الثانية تؤخذ عما قبلها بالا واني ان يكون شخص اشترى العقار بالذراع وقبل الذراع أحب ان يجعله في الدين وقوله أو أمة تتواضع في شبه ما حاصله انه يصح ان يريد بقوله تتواضع من شأنه ان تتواضع بان دفعه في يده أمة عنده تستحق المواضعة ان لو بيعت لغيره ويجوز ان تصور بان تكون تتواضع بالفعل بان يكون اشترى جارية ثم رعت في المواضعة ثم أحب ان يجعله في الدين (أقول) وكذا يجزى هذا في قوله أو سلعة فيها خبر أو عهدة ثلاث أو مائة حق توفية بقي أحب ان يجعل القمع عنده في مقابلة الدين ويريد التكميل بعد ذلك فانه لا يجوز وبه هذا كانه غالب البادر للتصور الاول ويكون غير معهود مما لاوي (قوله أمانة يسع جزا فالح) ضعف والمعتد ولو يسع جزا فالح كذا في شرحه شب واعتمده

شخصا السلواني لكن يراد بالقبض هذا ما يشتمل القبض الحسي والجزا وهو الضمان فان قبض الحسي بالنسبة للعقار وسبه الذي يسع جزا فالح قدر (قوله أو متافع عين) ظاهر المصنف انه لا فرق بين أن يكون الدين حالا أو مؤجلا ولا بين ان تكون المنافع تستوفي قبل حلول الاجل أو بعدة بقر أو بعدة أو جاز ذلك أشبه أي لانها لم تستند لعدم اشبهت المنعشات المتبوضة وقد قبل ذلك عجم كانت أجرة كان له منجد كتب فاعطاه كتبيا يجلدوا فوض عليه الاجرة وكان يقول هذا على قول أشبه وقد وجهه المتأخرون وأتى به ابن رشد (قوله وهذا اذا أخذ ذلك كله من الغريم) ظاهره رجوعه لما اذا كانت



المنازع لعقن أولا الآن قصة قول الشارح الا في وفهم من قولهم الذين لم يتخصصه غنائم المعين ونحوه (قوله وسعد بن) متفدا  
 كما في الصورة الاولى او متعددا كما في الصورة الثانية (قوله لان الذمة لا تعم) فقليل لقوله ابتداء لم نقل فسخ ولا يسع لان الذمة  
 لا تعم الخ بخلاف الامر في الذمة عامرة قبل المعاقدة (قوله وهو اخف الخ) سابق وضع ذلك في قوله الاضيق صرف الخ  
 (قوله دين ميت) أي دين منسوب لميت من حيث انه عليه واعمال تجعل الاضافة بمعنى على لان الاضافة لاتاقي بمعنى على كاهو  
 معلوم وكذا فتح احواله عليه (قوله ولورقت غيبته) ولوثبت الدين بينه وعلم ملازمه بخلاف احواله عليه فانما جازته (قوله  
 وحاضر) ولوثبت الدين بينه (قوله لان يكون من عليه الدين حاضر ٨٩ بالبدل) اشترط حضوره له من حاضر فقرأ وفي  
 اذ لا بد من علم ذلك لاختلاف

مقدار وعرضه باختلاف حال  
 الدين من فقر أو غنى والبسيع  
 لا يصح ان يكون مجهولا (قوله  
 والدين عما يعاقب قبضه)  
 احقر زاعمالو كان طعنا من يسع  
 كما افاده بقوله لا طعنا من يسع  
 (قوله ويسع بغير قبضه) بان  
 يكون عرضا يسع بدراهم  
 أو ذنانير أو ابعس أي لانه اذا  
 يسع بقبضه وكان البسيع غير حال  
 فقد يتغير سوقه بزيادة عند حوله  
 فقبضه سابق بزيادة فتح بقبضه ولو  
 سابقا لم يتغير سوقه عند القدرة  
 وهذا التوجيه ذكره عب ولم  
 يذكره هج ولا شب وذكر  
 بعض شيوخنا غير ذلك فقال  
 يعترض ذلك بحالو كان حيوانا  
 لا يجوز بيعه بلهمن جنسه كما  
 تقدم من انه منهي عنه ويعترض  
 بذلك أيضا علو كان عليه عروض  
 شرايعها كخرمها أو اقل نقدا  
 فلا يجوز كشره أو قاب باعها

وبيعه دين (ش) هذا هو القسم الثاني من اقسام الكالفي والمعين ان الدين ولو سالا لا يجوز  
 بيعه دين قال المؤلف ولا بد من تقدم عبارة الثمتين أو احداهما وتصوري في ثلاثة كمن  
 لذين على شخص فيبيع من ثالثين وفي أو بعة كمن لذين على انسان ولثالثين  
 على رابع فيبيع كل ما يملك من الدين بملك صاحب من الدين ولا يذات في دفع الدين على  
 اثنين أو لا يصور يسع الدين بالدين في اقل من ثلاثة ولا يرد ما ياتي في يسوع الا لاجل  
 المشار اليه بقوله كذا في الاجل ان ثم طائفي المصلحة للدين بالدين فقد وجد يسع  
 الدين بالدين من اثنين فقلت ليس هذا يسع دين دين وهو ظاهر وليس هو فسخ الدين  
 في الدين ايضا فهو من ابتداء الدين بالدين اذ ليس للكالفي قسم رابع وفهم من قولهم الذين  
 عدم منع يسع الدين بعين يتأخر قبضه او يتأخر معين ولذا لم يقل ويسع بما ذكر وثالثها  
 قوله (ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعني انه لا يجوز تأخير رأس مال السلم اكثر من  
 ثلاثة ايام وهو من احد التقنين على ما ياتي في باب نفسه من ابتداء الدين بالدين لان الذمة  
 لا تعمرا عند المعاقدة وهو اخف من يسع الدين بالدين الذي هو اخف من فسخ الدين في  
 الدين ولما انتهى الكلام على يسع الكالفي الكالفي شرع في الكلام على بيعه بالذمة وانه  
 لا يخلو من هو عليه من ان يكون ميتا او حيا فاجابا وحاضر افعال (ص) ومنع يسع دين  
 ميت وغائب ولورقت غيبته وحاضر الا ان يقر (ش) يعني انه لا يجوز للشخص بيع ماله  
 على الغريم من دين سواء كان حيا او ميتا ولو علم المشتري تركه لان المشتري لا يدرى ما يحصل  
 له بتقدير دين آخر الا ان يكون من هو عليه حاضر بالبدل المقرر او الدين عما يسع قبل قبضه  
 لا طعنا من يسع وبيع بغير قبضه وليس ذهاب قبضة ولا عكسه وان لا يكون بين المشتري  
 والمدين مداوة وان لا يقصد المشتري احداث الدين اما ان لم يقر فلا يجوز لانه من شرهما  
 فيه خصومة وقولا ومنع يسع اي بال نقد او ما بالدين قد قدمه (تمت) من مقلدنا بوجه  
 من جوء الملك ما عدا الارث وكان قبضه من أو جعل فانه لا يدخل في ذلك الرهن والجليل  
 الا ان يشترط دخوله ما ويحضر الجليل ويقر بالجلالة وان لم يرض بالتصمل ان ذلك

١٢ شيئا باحد غير نقد أو غيبة نقد الا يجوز أيضا لما فيه من خط الضمان وأزيل في الاكثر من وضع فجل في  
 الاقل مؤلف كبير بالمعنى ولهذا لا يجوز على ما اذا باعها لمن هي عليه وأما غير فاجوز انتهى ويجعل ان يقال ليس الوجه هكذا  
 بل الوجه انه اذا يسع بقبضه بفصل فانه كان مسارا بالصفة وقد اخرج وان كان يأخذ به قليل ويعود عليه كثيرا فهو سلف  
 جرتعا وان كان بالعكس فلهذه ضمان يجعل وسيأتي بقول المصنف والنهي في مثله قرض الضمان المقوم وغيره وقد ذلك  
 (قوله وليس ذهاب الخ) أي والا أدى للصرف المؤخر (قوله وان لا يقصد المشتري احداث الدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك  
 لان قصد الاعانة لا يلزم ان يكون ناشئا من مداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في ذلك الرهن والجليل) أي اذا اشترط عندهما  
 أو سكا لان الدين مقلد البائع والتوفيق بالرهن والجليل حق له وكل منهما مستحق الا تجبر الاصل بقامه الا لسان على ملكه

لحق يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) على قوله بشر (قوله هذا هو الموعول عليه) أي خلافا لما أتى به بعضهم من دخول الرهن  
والجبل من غير شرط (قوله الرهان) اسم مقرولا جمع ولا اسم جمع ويقال عروا بضم العين وسكون الراء ففتح العين والراء او غير  
ذلك انظره (قوله ان يعطيه شيئا) بدل أعطى بيان أو غير ذلك من حذف (قوله اذا كان يترك له الجاهل أي فلا يحاسبه مطلقا  
كروا البيع أو أحب وأمان إعطاء على انه ان كره البيع أخذوه وان رضى حاسبه من الثمن فلا بأس ويصح عليه ان كان لا يعرف  
بمعنه لئلا يترد بين السقطة والخسنة (قوله وكلام ٩٠ المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم الصدق يوما.

تقدم حل المتبادر (قوله أو  
صكافرة غير سنية) وأما اذا  
كانت سنية أي بان ظفر نايل الـ  
دون ولها أو بالعكس فيجوز  
لئان تأخذ من ظفر ناله وان  
عليه التفرقة (قوله وأما بالـ  
الخ) هكذا قال الثاني وإن رضى  
عج بل ارضى انه لا بد من الجع  
في المال وهو الظاهر كما افاده  
شب وفي عب اعتماد وصارة  
شب وما وقع في خاشعة خشنا  
من جواز جعل أحدهما أجرة  
او صداقا فهو غير ظاهر انتهى  
وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام  
شاو سناني الرهن مسلم (قوله بيان  
يفعل الخ) وأما لو أجرة أحدهما  
أو زوج الام فلا يصح لعدم  
التفرقة في الملك وأخبار على  
يجهدها في حوز وليس لزوج  
حيث لم يعلم به الامتناع من ذلك  
وهذا لا يخالف قوله في التفقات  
مشبه في الامتناع كولد صغير  
لاحدهما الخ لاختصاصه بالمر  
(قوله أو بيع لبعدهما أحدهما عند  
الاستمر) ولو غير مادونه (قوله  
مالم يضر) بفتح أو وهو تشديد ثابته  
وهو بمثابة قولة أو ما مثله مقروعة

وقبولا أيضا ضمن آفة وسكون ثابته مع المثلة وانما قيد الافتار لان شدة احتياج الولد لأمه وظهور آثار المحبة مما ينتهي بالافتار  
(قوله والظاهر ان المراد بآيات كلها) أي وان لم يثبت ثباتها كاف عب (قوله وصدقت المسبية) أي هي ولها التحسب سببهما  
أو اختصدها السانم لا لا لفرقة على كتبها ويغني حاشا لا شك كالانصدق بين ان اهتمت والادب بونه كذا في شرح  
عب وشب (قوله ودعوى الامع

قريشة

قرينة صدقها) لا يخفى ان هذا يدل على انه اذا لم تقم قرينة بصدقها ولا كتبها بان أشكل الامر انما التصديق ونحوه والتفرقة  
فيما لا تناقض كراهة: شرح شب وحب ولكن ما ذكره هو ظاهر المستفاد من كتابنا انه المولى عليه دون ما لا يعرف  
(قوله وتصدق المسبية في منع الخ) هذا يقيدان اقراء المال لكن مثل البيئة في الخلق والارث (قوله ولا وارث) أقول وحدث قلنا  
به عدم الارث فلما وصفت لهم وجود وارث يجوز جميع المال هل تصح لكونه كالاجني حينئذ أو تبطل لانه وارث في الجملة  
لولا الاصل (قوله ان لا يمكن له وارث يجوز جميع المال على أحد القولين) أي ما يبطل الاقراء فتعقل على الارث (قوله ما لم  
ترض) راجع للتفريق أي كان قوله ما لم ينظر راجع ولكن يرد سؤال وهو ان يقال تواردها طرفان وهما ما لم ينظر وما لم  
ترض لشي واحد من غير عطف ومثل ذلك لا يجوز وأجيب بان الاول ظرف ٩١ والثاني حال والعامل فيه منع القهوم  
من الهوى عن التفرقة وكأني

قرينة صدقها انتهى وقصدت المسبية في منع التفرقة فقط لا في غيرها من احكام البتة  
فلا يتجلى بها ان كبر ولا وارثا ينسبها لكن هي لا ترض من اقربته وما هو فيهم ان لم  
يكن له وارث يجوز جميع المال على أحد القولين الاستيعاب في الاقراء وقوله (ما لم  
ترض) راجع للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا يقيد ان حق الام وهو المشهور  
وقيل لوله وعليه فيمنع ولو رضيت ويقيد ايضا حرمة التفرقة خاصة بالعائل وهو  
كذلك كما هو ظاهر المذهب عند ابن تاجي وروى عيسى عن ابن القاسم سر بها  
في الهوى الى ان يستغنى عن أمه (ص) وقض ان لم يجمعهما في ملك (ش) أي ونسخ  
العقد الذي فيه التفرقة اذا كان عقده معاوضة بدليل ما بعده ان لم يجمعهما في ملك  
واحد حديث لم يمت البيع فان مات لم ينسخ ويجوز ان على وجه ما في حوز واحد قاله  
الحق ابن حبيب بنظر بيان بيع التفرقة ومبتاعها ان علمنا خبرا وجيها وقوله ما لم وكل  
أصحابه ذكره ثم فظاهروا ما اعتادوا ذلك أم لا يأتي عند قوله في بيع الحاضر للبادي  
هل يشهد الادب بالاكتفاء أم لا تقولان ولعل الفرق ان منع التفرقة أشد ويحل  
الادب حيث لم يصدا بجهل وكذا في مسئلة الثاني (ص) وهل يغير عوض كذلك  
أو يكتفي بجوز كالعتق أو لا بلان (ش) يريد انه اختلف اذا كانت التفرقة بغير  
عوض فكيف به أحدهما أو وصيته أو وجهه ما سطر لشخصين أو ورثا لشخصين  
هل هي كالنفرقة به عوض فيجوز ان على الجمع في ذلك واحد بجماع التفرقة وكون  
ذلك به عوض وصف طردى ولا يسيل الى الفسخ بهال أو يكتفي باحتمالها في حوزان  
السيد لما شأنا فيجعل المعروف علم اتم بقصد الضرر فتاب التفتق أو لا بلان  
وأما ان عتق أحدهما فيكتفي بجمعهما في حوزا فتاها وجبة الثواب كالبيع بقوله  
كذلك أي لا يضمن جمعهما في ملك من غير نسخ فالتشبيه غير تام وقوله كالعتق تشبيه  
في التأويل الثاني حقيقة علمه من انه يكتفي بالخوز (ص) ويجوز بيع نصفهما وبيع  
أحدهما بالعتق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثهما أو نصف ما أو نصف أحدهما وبيع

فانما يجوز ان على جمعهما في ملك ولا يكتفي بالخوز بقول المستنف وهل يغير عوض أي يتحقق أي ذلك بغير عوض (قوله  
كالعتق) قال مالك في المدونة ومن عتق ابن أمه الصغير فله بيع أمه بشرطه على المبتاع نفقة الولد وموتته وان لا يفرق بينه  
وبين أمه فان عتق الام جاز له ان يبيع الولد ممن يشترط علمه ان لا يفرق بينه وبين أمه (قوله ورثا لشخصين) هذا باعتبار  
قوله كمال ورتب جاعة الولد الى الآن قال ما تقدم مرور على أحد القولين (قوله ولا يسيل الى الفسخ بهال) لان البيع اذا  
فسخ وبيع المشتري بالثمن على البائع وعقد الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهوب له من غير عوض يأخذ مع امكان الجمع  
بينهم من غير فسخ العقد فالتشبيه غير تام قدس

فانما يجوز ان على جمعهما في ملك ولا يكتفي بالخوز بقول المستنف وهل يغير عوض أي يتحقق أي ذلك بغير عوض (قوله  
كالعتق) قال مالك في المدونة ومن عتق ابن أمه الصغير فله بيع أمه بشرطه على المبتاع نفقة الولد وموتته وان لا يفرق بينه  
وبين أمه فان عتق الام جاز له ان يبيع الولد ممن يشترط علمه ان لا يفرق بينه وبين أمه (قوله ورثا لشخصين) هذا باعتبار  
قوله كمال ورتب جاعة الولد الى الآن قال ما تقدم مرور على أحد القولين (قوله ولا يسيل الى الفسخ بهال) لان البيع اذا  
فسخ وبيع المشتري بالثمن على البائع وعقد الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهوب له من غير عوض يأخذ مع امكان الجمع  
بينهم من غير فسخ العقد فالتشبيه غير تام قدس

(قوله وفي كلام الخطاب) رجمان بعض الشراح بصدق قوله (قوله العتق الناجز) وأما لاجل فلا يجوز أي ونسكذا النكاح والتدبير بالأول ويبنى ان يكون التمسك كالعتق كما في شرح شيب (قوله أي يبيع الولد الخ) ليس هذا من المواضع التي يصف فيها القمل (قوله يشترط عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) يعني انه اذا باع أحدهما للعتق لا بد ان يجمع بينهما في حوز (قوله والمعاهد) ٩٢ يفتح الهاء وهو الشائع على الالسنه أي الذي عاهد المسئول أي أعطوه عهدا

وموثقا لا يشترط الوكسرها أي الذي عاهد المبلين أي أخذ منهم عهدا ووثقا بالآمان (قوله ويبيع المشتري والبائع) أي الذي هو المعاهد أي اذا وقع وزل فلا فيجوز لكن يجبر المشتري والبائع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة بين جواز البيع للمعاهد وجبره على الجمع لأنه ان باع للمعاهد مثله جاز ولا جبر وان باع المسلم كره للمسلم ذلك ويجبر ان على بيعه ما عند غيره ما وعده المسلم (قوله عند أبي الحسن) الظرف يقتضي ان المسئلة ذات خلاف وعبارة غيره قاله الشيخ أبو الحسن وهي لا تنفي خلاف وانظره (قوله ان الذي ليس كذلك) هذا اذا كانت التفرقة في بينهم مجموعة والافقه نظروا بعض الاشياخ أطلق القول بجهنهم (أقول) وهو الظاهر ثم يدعي هذا وجبت شيب بقصد ترجيح الإطلاق كما قلنا (قوله أو الأمان تفرق) بل وأمان لا يبيع من فلان آدمي فتر قبيل فيجوز عاهه النسخي ففصل هذا لإزالة التبعها من

الاخر مثلا سواء اشترى ذلك بجزء المشتري للعتق أو لغيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط للعتق الناجز والمؤجل بقوله العتق خاص بالثالثه وفي كلام ح ما يفيد ان المراد العتق الناجز (ص) والولم يبيع كآية أمه (ش) بالجر عطف على نصف أي جاز يبيع الولد يبيع كآية أمه وبالرفع نائب فاعل فعل محذوف أي يبيع الولد يبيع كآية أمه أي اذا بيعت كآية الأم وجب بيعه معها فالمراد بلباوا الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فلو قال واحد مع كآية الآخر لكان أشمل قال الشارح ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا اعتقت الام الى وقت الانقراض انتهى ويجري مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فان لم يفعل بالشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو الظاهر ويجوز ان على الجمع (ص) ولعاهد التفرقة (ش) أي ولعاهد حرى نزل البنات امان التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشتراء منه (ش) مفرقا ويجبر المشتري والبائع على الجمع في ملك مسلم غيرهما ذلك المشتري ولا يفسخ لأنه اذا امتنع جبره الى ملك المعاهد والكراهة محمولة على التصريح عند أبي الحسن وانظر هل يجبر ان على الجمع أيضا اذا حصلت التفرقة بغير عوض على أحد القولين السابقين أو يكتفي بجمعهما في حوز في هذا اتفاقا وفهم من معاهدان الذي ليس كذلك ثم عطف معناه على مثله بقوله (ص) وكبيع وشرط (ش) قلته في صلى الله عليه وسلم عن يبيع وشرط وحل أهل المذهب انتهى على شرط ناقض أو يخل بالثمن وكرهه المؤلف وأشار لا ولهما بقوله ناقض القصور من المبيع كان لا يبيع عوما أو الأمان تفرق قليل أو لا يبيع ولا يخرج به من البلد أو على ان يفسخه أم لا أو يعزل عنها أو لا يجبرها البصر أو على الخيار الى أمه يفسد أو على ان باعها فهو أحق بها بالثمن ولا يثنى هذا جواز الإقالة التي وقع فيها شرط المبتاع على البائع انه ان باعها من غيره كان أحق به لأنه يقتضي الإقالة لا يقتضي غيره فان لم يبق شرط يقتضيه العقد وهو واضح الخمسة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض عند انقضاء البيع وهو لازم دون شرط مفترطه تأكيدي وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصطنعة جائز لازم بالشرط ساقط بدونه كالاجل والخيار والرهن ولا بأس بالبيع بغير أجل على أن لا يتصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لأنه بمنزلة الرهن اذا كان أعطاه الثمن لاجل مسمى (ص) الا يقتضيه العتق (ش) الجارو الجرو ويخرج من جارد ويجوز ردقه ردل عليه هذا أي وكبيع وشرط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط

الا

المقاربة أو الصالحات من المصلح ان كلامهما كثير وأبى أكثر فضة كلام النسخي المنع وقضية كلام الشارح الذي هو قوله أو الأمان تفرق قلنا ان ذلك يجوز فاطلما الذي يقول عليه (قوله الى أمه يفسد) أي زائل الى المدة المعلومة وهي في كل شيء بحسبه وسواء في بانه (قوله بشرط المبتاع) أي القليل على البائع أي المقال (قوله تأمل) لعل المراد تأمل وجهه وقول وجهه أنه باب معروف

قوله الاشتراط متبعا بغير العتق) من التباس المتعلق بالكسبة بالمتعلق بالفتح هذا حيث يراد من الشرط الاشتراط ولو  
أورد به المشروط لكان من التباس الكلبي بالزق (وأقول) الأولى أن يقول ألا كسبته في غير العتق لأن المستفي منه  
الكسفات وقوله فهو منصوب على الاستثناء أي ولا يخلط العموم في المستفي منه وكأنه قال وكسب أي شرط ألا كذا  
وقوله أحسن أي لأن التكلف فيه أكثر من التكلف في المقاط قوله مستفي من عموم الأحوال أي فإنه بائز وإن كان  
مناقضا لمقتضى العقد (قوله وإن أقسامه) أي من التخصيص والأقسام والشرط ٩٣ الخ كما يأتي (قوله وحكمه حكمه) أي من

الجواز (قوله والمراد بالتخصيص  
ما قابل التأجيل الخ) أي فقلت  
الاشترط لا يجوز ولو قرب الأجل  
كالشرط أيام خلافة القسيد  
المستد إلى أن لا يكون قريبا  
(قوله قال الكلام الآن) أي لأن  
الكلام الآن في جملة البيع  
وهي شاملة للجميع ما يأتي وقوله  
والشرط وعنده الأولى حذفه  
لأن المصنف لم يتكلم على الشرط  
أي على جواز اشتراط التقيد  
وعدمه جواز اشتراطه وقوله وما  
سأني في الجبر وعنده المناسب  
لما قال وما سأني في الجبر وعنده  
والشرط وعنده (قوله شرط  
الهيئة) أي وكذا الوقف كأي  
الشيخ سالم (قوله وفي شرط التقيد)  
أي وفي جواز شرط التقيد وعنده  
فشرط التقيد جواز مستلزم  
الاجتناب وعلى أنهما شرط الشراء  
ولا يجوز في الإجماع والتخصيص (قوله  
ولم يقصده بالاجتناب) أي ولم يقله  
والعتق كذا لازم ولا أت بالتأجيل  
(قوله في رد البيع) أي فأت بوجه  
أنه قال في المشتري القية (قوله  
بخلاف ما قبله) أي فقد قال

الاشترط متبعا بغير العتق فهو مستفي من عموم الأحوال وعلى نسخة إسقاط الباء  
يكون مستفي من قوله بشرط الاشتراط بغير العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شك  
أن تجريد الباء أحسن والمختار أن اشتراط التخصيص كاشتراط العتق وإن أقسامه أقسامه  
وحكمه حكمه راجع ح والمراد بالتخصيص ما قابل التأجيل والتسديد والكافة  
والإلاد فيشمل ما يهد من الأقسام من الإجماع والتخصيص أو الإيجاب أو على أنها جارة  
بالشراء قال الكلام الآن في جملة البيع والشرط وعنده وما سأني في الجبر وعنده ثم إن  
ممثل شرط بغير العتق شرط الهيئة والصدقة عند ذلك خلافا لما في طالع في المخيرة  
ثم أشار إلى أن شرط بغير العتق وجوه أربعة التخصيص والبيع جميعها وانما يفتقر  
الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط التقيد انتهى أشد لأحدهما بقوله (ص)  
ولم يغير أن أهم (ش) أي ولم يغير المشتري على العتق أن أهم البائع في شرطه العتق على  
المبتاع ما ن قال أي يجب بشرط أن اعتق معلوم قبله بالاجتناب ولا يخبر بشرط التقيد هذا  
يقصده ليرد بين السلفية والفتنة والتخصيص المشتري في العتق فيتم البيع وفي علمه فيغير  
البائع في رد البيع وامضاته وأشار إلى أنهما بقوله (ص) كالتخصيص (ش) أي في العتق  
وفي رد البائع له ولا يقصد البيع لتشرف الشارع ليريقفه وتنبه في عدم الجبر على  
العتق إلا بما يوافق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في التقيد بتفسير البائع في رد البيع  
واعلمه أن أي المشتري العتق كما في قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه  
وبذلك التعليق ليرد الفتن بين السلفية والفتنة وليس من أدهم التخصيص بين العتق وعنده  
لأنه لا يأتي نية التعليق وأضاف هذا أمره فإن لم يشترط وليس للبائع في هذا أخبار  
إذا لم يمتق المشتري إذا دخل على ذلك وأسلمنا لها بقوله (ص) بخلاف الاشتراء  
على إيجاب العتق (ش) بأن قاله البائع أي يبعك على شرط أن اعتق وهو لازم لك  
لا تخلف عنه فمضى بذلك فله يغير على العتق فإن أي اعتقه عليه الحاكم وقوله (ص)  
كأنه امرئ يفسد الشراء (ش) تشبه في وجوب العتق في الجبر إذا العتق هنا حصل  
بفسد المثل والضمير المؤنث راجع للبيعة كذا أو انتهى (ص) أو يصل بالفتن كبيع  
ونسف (ش) هذا اعطف على ناقض المقصود ومعنى اختلافتين بأن يعود به  
في الفتن أما زيادة أن كان الشرط من المشتري ونقص أن كان من البائع كبيع ونسف

أشبه بجهنم بالزوم فلهذا يقال إنهما حيث تذهب بطريق الأولى ثم لو كانت الكفاية داخلية على المشبه لظهر (قوله  
أخذ دخل) أي البائع على عدم الجبر وإذا دخل المشتري على عدم العتق أي على عدم لزوم العتق (قوله تشبه في وجوب  
العتق) أي في ثبوت العتق وإن كان الوجوب في الأول بالإيقاع وفي هذه مجرد قصد الشراء (قوله إن كان الشرط  
من المشتري) لأنه إذا كان الشرط من المشتري يشترطه بغيره قال لأنه المتسلف وقوله وأقص أن كان من البائع لأنه  
حيث تذهب السلف

وقوله لان الاتماع على نفسه ولو أي وانما يجوز الخ ولا يخفى ان مفاده هذا ما غار بشاؤنه يعود الخ لان حاصل الاول جهل في  
 الثمن وسائل الشاغل جهل فيه او قوله من جهة الثمن أي ان كان المتسلف المشتري وقوله والخ أي ان كان المتسلف البائع  
 (قوله أي بشرط) أي ولو بمسبأ منهم من حاله فيما يظهر كافي عب (قوله مع قيام السلعة) أي وليس فيه الا الثمن الذي  
 ويقع عليه العقد سواها فن قبل الاسقاط أولا (قوله لان القيمة قد وجبت الخ) هذا على قول في المسئلة والانساق في المعتقد ان فيه  
 الاكثر من الثمن والقيمة والا قبل منهما ٩٤ (قوله لان ما لا يلتحق) لا يخفى ان هذه العلة موجودة في غير التدبير كالتعق

لاجل والكتابة قاذ لا يتم التعديل  
 (قوله كالتدبير) أي الصادق عليه  
 قوله يناقض قوله سادحا والمستفاد  
 من مفهوم قوله لا يتخير العلق  
 وهذا ما لم يشترط انه غير متعق  
 الشرافان اشترط ذلك فان البيع  
 بقوت التدبير هو يكون على  
 المشتري الاكثر من الثمن  
 والقيمة (قوله وأحسن) أي من  
 حيث شموله للتدبير وغيره (قوله)  
 وهو المشهور الخ) واعترض بان  
 ابن عبد السلام انما صرح  
 بمشهوره ان اسقاط السلف في غير  
 الغيبة وأما مع الغيبة فذكر  
 الخلاف ولم يصح جمهور وانما  
 نسب العلة لا يصح فقط وكذا  
 قل بان معرفة افلاحة محسنة  
 (قوله لقام الزايعما) أي لقام  
 موجب الربا (قوله كالويعما  
 برهن) أي بينهما فثمن مؤجل على  
 أن تأخذ منه رهن او قوله وقت  
 التسلمة أي لا تعلق للمشتري  
 (قوله حتى يقبض الرهن القائب)  
 أي على الثمن (قوله أو ما على شرط  
 سجيل غائب) قال صح له في  
 الجبل الحسين انتهى وهو متعين

من احدهما لان الاتماع بالسلف من جهة الثمن أو الثمن وهو محمول وقوله وسلف أي  
 بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على العقد وما يأتي بما يخالف ذلك أول  
 بيع الاجال من ان الاتماع على اشترط البيع والسلف مضري أي ما فيه (ص) وضح  
 ان حذف أو حذف شرط التدبير (ش) أي وضح البيع ان حذف شرط السلف مع قيام  
 السلعة على المشهور ولزوال المانع وأما وفات السلعة فقال المازي بن باقر المذهب  
 لا يؤثر اسقاطه بعد فوته حتى يدمشتم لان القيمة قد وجبت وكذلك يصح البيع  
 اذا حذف كل شرط مناقض كالتدبير أو غيره وانما يخص المؤلف التدبير بالذكر لان ما لا  
 للعلق فهو بما يتوهم جواز اشتراطه ولذا قال بعض ان في بعض النسخ كالتدبير بدخل  
 الكاف على التدبير ولو اقتصر على قوله وضح ان حذف أي الشرط المؤثر في العقد  
 خلا لكان ان خصم وأحسنه ولما انتهى الكلام على الشرط المناقض وقوله المتفق ذكر  
 ما يقتضيه العقل ونحوه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته بقوله معهما  
 لما بالحكم قوله وهو العينة (ص) كشرط رهن وجعل وأجل (ش) يعني ان البيع يصح مع  
 اشتراط هذه الامور ومثل ان يبيع السلعة على رهن أو كقيل أو إلى أجل معلوم أو على  
 خیاراً وهو هو وليس في ذلك فساد ولا كراهية لان ذلك كما يبيع على البيع بمصلحته ولا  
 معارض له من جهة التبرع أي فهو تشبيه في العينة لا يقيد حذف الشرط لانه لا يناقض  
 ولا يخل أي كايصح البيع مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع اذا  
 اسقط شرط السلف شرطه أي اذا راد السلف اليه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد  
 غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه الاتماع ولو قلعه عند قوله وضح ان حذف كان  
 أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكل المدونة عليهم (ص) (وتوالت بخلافه)  
 (ش) وهو قول خصون وابن حبيب وهو ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو  
 أسقط شرط السلف لقام بالبيع كما يبيع تأولها الاقلون ولو لا قوله وتوالت بخلافه  
 لا يمكن رجوع المبالغ من قوله ولو غاب الى الزمن والجلد أي انه يصح اشتراط رهن  
 وجعل غائبين فلما بشرط الرهن القائب قضيا جائز كالويعما برهن ووقوف السلعة  
 الحاضرة حتى يقبض الرهن القائب وأما على شرط حيل غائب ففيها انه جائز ان كان  
 قريب الغيبة ولم يقتنع عن السلعة شيئا ابن يونس وقرن بين بعد الغيبة في الرهن

وقوله ان كان قريب الغيبة (أيين)  
 قرب الغيبة وله القرب المدين في غير هذا الموضع (قوله ولم يقدم عن الخ) أي ولم يشترط ان يتقدم عن السلعة شيئا وأما  
 لشرط فقد بعض فلا يجوز لزمده بين السقطة والتممة لا محتمل ان يرضى بالخالفه وان لا يرضى فانه ان يرضى بالخالفه كان غنا  
 وان يرضى كان فقرا (قوله وقرن) يحتمل قرنا على البناء أو المفعول والمعنى وقرن أهل المذهب بين بعد الغيبة تأخير الخ في الرهن  
 وشرع في الجبل ويحتمل قرنا على البناء فتعال أي ونفرد الإمام وابن القاسم بين بعد الغيبة الخ

فان كان كلام ابن تومس هذا بعد كلام المدونة فالنائب التمرير بالظاهر يكون حيفا القاعل ويحتمل ان يقر المفسد رأى  
وقرظط الحزب يكون هو ما اشار به بقوله والفرق الخ (قوله ٩٥ الفئ أو القيمة) أى يوم القبض أى ان القيمة

تعتبر يوم القبض هذا شيئا بانه  
في المقوم وأما الثاني فأنه  
مثله لانه كعبه فلا كلام لواحد  
منهما عايشه ما اذا كان قائما  
ورده بعينه (قوله على مذهب  
المدونة) ومقابل عليه القيمة  
بالغة ما بلغت كان السلف من  
السابع أو المشتري (قوله وينبغي  
كأفى ح الخ) اعترض عليه  
محشى تب بان ذلك قول فى  
المسئلة مقابل المادرج عليه  
المؤلف كأفى ابن عرفة (قوله بانه  
الذى يزيد) ظاهر العبارة ان  
النفس عند المصنف هون نفس  
الرجل الذى يزيد وليس كذلك  
بل النفس هو الزيادة (قوله وكان  
فالكسبيين الخ) تقوية لثبوت قوله  
قال بعض الشراح والظاهر ان  
مسئلة الرجل المستفتح  
بالكسبيين جائزة على كل قول  
نظر المعنى اذ المعنى الذى اوجب  
النهي عن النفس منتف على  
الرجل الذى كوربل وتفسير  
مالك والمازرى لا يشعلهما وهو  
عين ما يقع عليه صاحب الاوراق  
بغير العاروفون بأقن السلع  
يقتضون لادال دون غيرها ليعنى  
على ذلك من كان له غرض فيها  
لانهم انما يفعلون ذلك خائفة ان  
يفتقر باهل الكسبيين غمها ضرر  
غيره (قوله فمن يرد على القيمة)

والجمل انتهى والفرق هو ان الجبل قدر يرضى بالجملة وقد لا يرضى لذلك اشترط فيه  
القرب ثم ذكر المؤلف ما اذا فات المبيع فى العقد المشتغل على البيع والسلف بشرط  
سواء أسقط شرط السلف أم لا بعد القول اذا اسقاط حيث لا يوجب الصحة بخلافه  
قبله كما هو بقوله (ص) وفيه ان فات كثر الثمن أو القيمة ان أسلف المشتري البائع والا  
فالعكس (ش) أى وفى المبيع بشرط السلف ولو أسقط الشرط حيث فات الا كثر من  
الثمن أو القيمة ان كان السلف هو المشتري فاذا اشتراها بغيرين والقيمة ثلاثون أو  
بالعكس لزمه ثلاثون لانه لما أسلف أخذها بالنقص فعمل بنفس قصده وان كان  
السلف هو البائع فعلى المشتري البائع الاقل من الثمن والقيمة لانه أسلف لزيادة كونه  
فى المثال المذكور عشرين وهذا مذهب المدونة نص عليه فى كتاب الاحمال وينبى كأفى  
ح ان يقيد أى السلف من البائع بما اذ لم يغب المشتري على السلف مدته ترى انها القدر  
الذى أراد الاتساع بالسلف فيها فان وجد ذلك كانت فيه القيمة بالغة ما بلغت كأفى أخذ  
من كلام ابن رشد الا فى شرح قوله فى فصل العينة وله الاقل من جعل مثله والدور من  
(ص) وكالتجسيز يذيل بشر (ش) هذا عطف على قوله كبر ان يلهم حنسه والمعنى انه  
ورد انتهى عن التجسيز وقصره المؤلف تعالى ان المالحب بما لزمه ما يرى بانه الذى يريد  
فى الساعه ليعتد به غيره ابن عرفة وهذا أهم من قول مالك التجسيز ان تعطى فى  
سبعته كثر من غيرها وأيسر فى نفسك اشبه تراوها القصدى بل غيرك لفسخول عطائك  
ممثل عنها وأقلى فى قول المازرى ونحو وجه من قول مالك لولان العربى الذى عدى  
ان بلغها به التجسيز فيهما ووقع الثمن من صاحبها فهو ما جاوز ولا خيار لمتاعها وان  
بالكسبيين سولس رجل مشهور بالصالح عارف بالصكيب يستفتح للدال ان ما  
يشترى عليه فى الدالة ولا عرض له فى الشراء فهو جائز على ظاهر نفسه وما لا اختاره  
ابن العربى لاعتق ظاهر نفسه المازرى ثم حصل فيه لم يرد على القيمة المنع لظاهر قول  
الا كثر وأما دليل قول مالك والاستصحاب لابن العربى ولم تبعه ابن عبد السلام  
ان كان لا يريد الشراء ثلاثة مال المشتري والأفامس يتاجس انتهى فادبعض وهذا  
من ابن عرفة جلى لتول مالك ان تعطيه فى سبعة كثر من ثمنه بان المراد بالثمن القيمة  
كما هو فى كلام ابن العربى ولو حصل على ان المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء لاتفق مع  
كلام المازرى كما هو عليه فى توضيحه ورخصه قوله لغير ولا يبق فى المسئلة سوى قولين  
قول مالك مع المازرى وقول ابن العربى تأمل انتهى وبسبب المراد بالزيادة منجز  
العطه الذى ينشأ عنه ورالفير كان الزعم مقصودا به أو لم يكن مقصودا به فاللام  
فى غير العاقبة والمال لاقتبيل فقوله وكالتجسيز أى وكبيع التجسيز لان هذا من جملة  
السلطات المنهى عنها والنهى يتعلق بالبائع حيث عدل بالتجسيز وان لم يعلم به فعلى  
بالتجسيز فقط (ص) وان علم قلتم بغيره وان فات القيمة (ش) أى وان علم البائع

أى بل يساوى القيمة (قوله ويرثه) أى يرثه ان المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء قوله لغير الذى معناه هو قوله ليعتد به  
شريك لانه الواقع فى كلام مالك (قوله لان هذا من جملة السلطات) المناسب حذف هذا لان الحكم عليه بالحرمة التجسيز فى  
جده انه وهو ليس فيه بيع فقدر (قوله بالقيمة) فقيدها اذ لم يقتض عن الثمن الذى كان قبل التجسيز

(قوله قال المواق) هو معقد شيخنا السلوى (قوله ونجاز كبحق) هذا اذا كان السؤال بفرض عوض أو بفرض من غير السلعة المبيعة كالقوله قال كفتعني ولله دينار ٩٦ ويلزمه ان يتار اشتراها أولا ويحرم مثل ذلك فين أراد ان يزوج امرأته أو

بنتي فدرزعة أو وطلعة وأما لو كان بفرض من السلعة كالقوله كفتعني ولله نصفها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء جاز ما لم يجرز انظر عجب (قوله) وكلام تمت ظاهرا) ووجهه انه قال خير البائع الخ لا المضاف حيث يكون في حالة القيام لانه حالة التصدير ويكون حيث يقول الشارح أو لزيادة الخ أي بعد الامضاء فتدبر (أقول) والامضاء كما يتحقق مع القيام يتحقق مع الفوات كما يفهم قوله سابقا بل ان أرادها لانه لا معنى الخ فاذا حلت الخ يرجع في المعنى التصدير بين الرد والامضاء فدفع القيمة يرجع الرد ودفع الثمن يرجع للامضاء وقوله وكبيع حاضر عمودي أي وكان البيع حاضر واما لو كان البيع لبيدوى فلا منع (قوله يلاعن) أي ويلاعن مشق (قوله جاهلا بالاسعار أم لا) المقيد بشرط الظاهر انه على فيه مشقة فلا ينال أي يمثل السمين والخبز ونحو ذلك لا يكون الا بالعمل فيه وقوله وحصل النبي الخ لاجلته لان المأثورة التجارة انما يكون حين اشترى بثمن قوله أي دخل النبي شخصه (الخ) ٩٧ بعض

بالناقص ولم ينكره ولم يميزه فله المشتري رد البيع مطلقا فان كان البيع قائما رده وان فاتت فله دفع القيمة يوم القبض وله التمسك به بالثمن أي بمن النقص وحلفه فقوله وان فاتت فالقيمة ليس المراد منه انها متحصنة بل ان أرادها لانه لا معنى للتصديق مع القيام وتحت القيمة مع الفوات وفي كلام ابن حبيب ان القيمة حدثت بقاء حال الوافي وربني ان قصد كلام خليل بذلك (ص) ويجابز سؤال البعض ان يكف عن الزيادة لا الجميع (ش) أي وجاز حاضر رسوم سلعة يريد بثرا ما سأل البعض من الحاضر من الرسوم ليكف عن الزيادة فيم المشتريها ائلا يرخس وليس له سؤال الجميع أو لا أكثر والواحد الذي كالجماعة من كونه مقتضى به كالبيع فان وقع سؤال الجميع ومن في حكمه هم وثبت بينة أو اقرا بغير المانع في تمام الساعة في ردها وعده وان فاتت فله الاكبر من القيمة أو الثمن على حكم الفس والخدمة في البيع فان اضطر به فانهم فيها شركاء يتراطلهم على ترك الزيادة زادت أو نقصت ومن حق المتاع منهم ان يرد منهم الشركة ان نقصت أو تلفت ومن حقهم ان يردوا ذلك ان زادت وكان فيها ربح وظاهره سواء كان هذا في سوق السلعة أو في غيره أرادها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة أو لا قاله تمت أي وليست كسنة شركة الجاهل بشرط فيها ان يكون الاشتراء السلوى لا بالبيت وقهر حاضر ما كتب لم يسلم من خيار الخ واصل الفرق استواء الجميع هناك القلم اذا سأل ظالم بغيره لغيره وغير ظالم بالبيعة بخلاف سبلة شركة الجاهل وكلام تمت ظاهره في ان الاشتراك انما هو في حالة قيام الساعة واجابة البيع واما ان كانت وزم المشتري الاكبر من الثمن أو القيمة فلا اشتراك فيه ويضم ويحتج به المشتري (ص) وكبيع حاضر عمودي (ش) عطف على قوله كبيع وان نظم أي يبيع عن يبيع حاضر لعمودي شماسا من السلع التي حصلت لهم بلائ من صاحب وصحب وغيرهما سواء كان جاهلا بالاسعار أم لا اما في سلع نالوها بثمن أو كتب أي عمل فذلك جائز ويحصل النبي في سلع ليست مأخوذة للتجارة ولا في غير زول في بيعه وليس النبي عن البيع للعمودي خاصا بما اذا توجه للعمودي بجماعته الى الحضرى بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجهه للعمودي متاعه مع رسول الى الحضرى لبيعه فهو له انما أشار بقوله (ص) ولو بارسله (ش) ويقض ان وقع خلافا لا يجرى في جواز البيع في هذه الحالة لانها امانة اضطرت اليها وبعبارة قول بارسله أي لو بارسل للعمودي ليعضى الساعة فخذ في المقبول لانه لا حاجة اليه والعمير في بارسله للعمودي وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل لقرودى قولان (ش) أي وهل النبي مخصوص بالبادي لا يمتداده لاهل القرى التي لا يفارقها أهلها ومثاله ولقرودى قولان وبعبارة الرادى القرى خلاف المدن وانظر حكم المشتري بين جانبيه وبذلك يتم حيث يمكن قسمه ويحرم كل على

لاشايع يحمل الخلاف اذا جهل القرودى السعر كالنادى كما هو والاجاز قطعاً وخرج بالقرودى المدني حكمه يجوز فيه على أحد قولين ولا يخرج للقرودى وكان المنصف ظهوره ترجيح الجواز (قوله المراد بالقرى خلاف المدن) لظاهره فهو للقرية الصغيرة والكبيرة خلافا لما في عجب فانه قيد بقوله لكن قرية صغيرة (قوله هل يقسم) أي حيث يمكن قسمه



وسكت عن حكمه فالإيكن قسمه وحكمه المنع لأن القاعدة أن دوره المقام مقدم على جلب المصالح كذا أغاده الشيوخ (قوله)  
 كامل الخ أي تأمل ماهو الظاهر منهما والظاهر الأول (قوله ولا فلاشيئ به) أي ويحضي في حالة القواب بالشيئ وقيل  
 بالقصة (قوله حبست علم) أي كل (قوله وهو الظاهر) أقول المصنف وعزرا لامام لمصلحة الله (قوله إذا لم يكن الشررا ميسل الخ)  
 الباء زائدة أي إذا لم يكن الشررا سلعاً (قوله وكذا في السلع) ظاهره قريب أو بعد وهو أحد أقوال وقيل حدثا التلقي انتهى منه الذي  
 إذا زاد عليه في البعد لا يتناولته انتهى ميل وقيل فرمضان وقيل رومان وفي المواقف عن التقييدان بفتح قول ما لثان كان التلقي  
 على رأس السنة أمثالاً فإنه جائز انتهى وهو يقتضي ترجيحه واستقيده منه أن ما كان خارجاً عن السنة يجوز تلقيه بالأولى  
 (قوله من صاحبها المقيم في البلد) أي وصل إليه مخبرها والذي قدم البلد قبل ٩٧ وصولها (قوله فهل الحق لاهل البلد) أي  
 فإذا أجازوا ذلك جاز (قوله أو

حكمه أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادي حسنة تأمل (ص) وفسخ وأدب (ش) أي وإذا  
 وقع بيع الحاضر لمن يبيع به فإنه يفسخ أن كان البيع قائماً ولا فلاشيئ به يفسخ ويؤدب  
 كل من الحاضر والمالك المشتري حيث علم ولا أدب على الجاهل وهل الأدب مطلقاً  
 وهو الظاهر أو أن اعتاده قولان (ص) ويجازي الشررا (ش) أي ويجازي الحاضر الشررا  
 للعمودي أو لتروى في أخذ القولين يمنع البيع ويجعل الجواز إذا لم يكن الشررا ميسل  
 فالها غير ممنوع ولا فلا يجوز لأن العلة التي في منع البيع هي تأنى حسنة (ص) وكذا في  
 السلع أمثالها كخذه في البلد بصفة (ش) ومع أنه ينبغي من تلقى السلع الواردة  
 للبلد مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلدان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد أن  
 وصلت السلعة وأوصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها لم تصل قبلها رجل فيستري عنه  
 ما سبيل بعد كما يمنع أخذ السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد واختلف هل  
 انتهى من التلقي تعيداً ومفعول المعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول ما لثان أو  
 للجالب وهو قول الشافعي وألها وهو قول ابن العربي انتهى (ص) ولا يفسخ (ش) أي  
 لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقي ابن المواز واختلف قول ما لثان في شررا المتلقى فروى  
 عنه ابن القاسم ينبغي فإن عاداً ولا يترفع منه شيء الناشئ وهذا هو المشهور عن  
 عن مالك وأكثر أصحابه مرضها على أهل السوق فإن لم يكن سوق فاهل المصريف يسترد منها  
 من شامتهم (تيسره) أي تذكر المواقف في هذه أنه يؤدب وقدره أنه ينبغي فإن عاداً أدب  
 وهو يقتضي أنه لا أدب عليه في هذه ذلك استدلاله وقوله عالمنا يتصرعه وهو يختلف ما يافى  
 المؤلف من قوله وعذرا لامام لمصلحة الله ولحق أدى ثم إن ما يافى لا يفتى من النص على  
 الأدب هذا لأنك قد علمت أنه في حالة خاصة فقول من قال استغنى المؤلف عن ذكره  
 بما يافى غير صحيح (ص) ويجازي أن على كسرة أمثال أخذ يحتاج إليه (ش) أي ويجازي منزلة  
 أو قرينه خارجة عن البلد الجلوب إليها السلع بعيدة عنه على كسرة أمثال أخذ يحتاج

١٢ شى خا أن يقول ويستند في ما يافى لا يفتى الخ (قوله في حالة العود) أي وهي حالة العود (قوله)  
 ويجازي على كسرة الخ الذي اعتده الواقف يعني أن يكون به الفتوى أنه يمنع الأخذ مطلقاً لمنعه بالبلد والسلعة سوق قبل  
 هبوطها للسوق ويجوز مطلقاً لمنعه بالبلد لا سوق لها إذا وصلت للبلد ولا يترفع في حق الخالتين ويجوز أن منزله خارج البلد  
 والسلعة سوقاً أن يأخذ لقوة لا للتجارة وأما أن لم يكن لها سوق فيأخذ لقوة ولا للتجارة انتهى لكن يبعد قوله في منزله خارج البلد  
 والسلعة سوقاً أن يأخذ لقوة لا للتجارة بما إذا كان على مسافة يمنع التلقي منها وأما لو كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز  
 لها الأخذ ولو للتجارة ولا شاك في مخالفة هذا الكلام المصنف لأن قوله ويجازي على كسرة أمثال الخ إن حل على سلمة لها سوق لم  
 يصح لأنه يجوز له الشررا أقرب أو بعد وأن حل على سلمة لا سوق لها يجوز بيعها كما أو بعد كان الشررا محتاجة ولا للتجارة انتهى

(قوله فلهذا لا نزاع) وذلك لان مسئلة المستفت فيها النزاع ومقابلة المنع قال عاصم اشتبهت في هذا التلقى المنوع فعرفت مالك كراهة ذلك على مسددة يمين وعنه الاحتجاج على ستة أعيال فأنظر هذا مع كلام الشارح (قوله فهو كاحتكاكه بالخ) يخرج ابن ماجه من احتكاكه على المسطين طعامهم فيزبه الله بالجذام والا فلا من حديث حسن وخبر هو والخا كيبسند ضعف الخالب مرزوق والاحتكاكه مملون وخبر مسند عن معمر بن قيس لا يحتكر الا خائلي (قوله ودلائها) عطف تفسير ولكن لم يكتم المستفت فما تقدم على الادلة لا على النهي وقوله فلو نجحنا لا يخفى ان من البياعات الفاسدة يسع الحامل بشرط الحل ويعتني في بعة ويخوذ ذلك فبهذا يباعان وليس لها محل حتى يقول ومجاليها فان قلت يصور بان يقول يسع بشرط الحل يسع من البياعات والحامل يحمل البيع قلت اني قد جعل يسع من البيوعات ليس مطلق يسع بل يسع الحامل بشرط الحل والحامل قد أخذ في مفهوم ٩٨ البيع فلا يكون محلا له (قوله شرع في الكلام على أحكامها) من ضمان

البيعة لقوته لا لتجبر وليس هذا من التلقى المتبني عنه لان التلقى من يخرج من البلد التي يجلب اليها وهما صارت عليه وهو في منزله أو قرب منه الساكن بها وبقوله فهم على كسنة ان من كان على دون السنة ليس حكمه كذلك بحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما من على أكثر من كسنة الى يومين فلهذا لا نزاع وأما ان كان على أكثر من يومين بخاتمة الشراء ولو للبصرة وليس من التلقى الخرج للسنتين لشراء غير السواحل وبخوها التي تلحق أرباب الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السنين بالسواحل الآن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاكه \* ولما نهى الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مداركها ودلائها ومجاليها شرع في الكلام على أحكامها \* قال ابن شاس خاتمة لباب البيع الفاسد كراهيا ما يترب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو فوات والمقصود النظر في نقل الضمان وفي نقل المالك في الاول أشار بقوله (ص) وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يرد ان ضمان المبيع في البيع الفاسد لا يقتل من ضمان البائع الى المشتري الا بقضه قبضا مستقرا في العقد المتبرم لا يشكين المشتري منه ولا ياقبضه الثمن للبائع خلافا للشبه والمنع بالقبض عند ابن القاسم ضمان اصابة لا ضمان الرهان المتصل فيه بين ما يغاب عليه وغيبه وبين قيام البيعة وعدم قيامها خلافا للصنوع لان المبتاع لم يقبضه الا الحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا وثقة كل رهان ولا للاتفاق مع بقاء عينه كالعوارى ولا دخل على احتمال رده كافي للخيار وقيدنا القبض بالاستقرار لخصرنا اذا اشترى سلعة شراء فاسدا فقبضها المشتري ثم ردها الى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كالأستقركوب الدابة فلهذا لم يكت يد البائع فان ضمانها من البائع وقبض المشتري لها كالبض لا نه يقول كان لي أن

وقوات ومضى المختلف فيه بالثمن والمقتضى عليه القيمة (قوله وما يتصل به الخ) معطوف على العقد أي ما يترب على العقد الفاسد وما يترب على ما يتصل به فيقرب على القبض الضمان وعلى الفوات غرم القيمة أو الثمن ثم لا يخفى ان هذا يقال فيه انه مما يترب على العقد الفاسد فأى حاسبة لقوته وما يتصل به الخ وقوله والمقصود مرتبط فيما يظهر بقوله شرع في الكلام على أحكامها أي الاحكام المتعلقة بها وقوله في الاول أشار بقوله أي والى الثاني أشار بقوله فان قال الخ (أقول) قصر المقصود على ذلك نفسه شيء بل من جهة المقصود ان القوان يكون بكذا وكذا على ما يأتي في قسم من التفاصيل (قوله لا يقبضه) أي

المشتري ووكيله كهمول لا بد ان يكون المبيع متقنه شرعا فيخرج شراء البيعة والزل فضاء منه اردها بائعه وبقضه المشتري بل ولو أنشأه فلهذا ضمان عليه لانه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن ان كان أقبضه (قوله بخلافه) لا يشبه أي فاشبه يقول بعض المشتري المبيع باحد ثلاثة اسباب اما قبضه كإزالة القاسم واما بقباضه الثمن البائع (قوله المتصل الخ) أي وذلك ان الرهن يضمنه المربح ان كان غائبا على عليه ولم تقم على هلا كونه والا فلا ضمان والعارية كالرهن في الضمان والفرق انما هو من حيث التوثيق والاتفاق (قوله بخلافه الصنوع) أي صنوع يقول لا يضمن المشتري الا اذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك البيعة (قوله كالأستقركوب الدابة المتروضة اذا بيعت بها قاسدا وقبضها المشتري قبل قبضها أو لم يقبضها بعد وضعها عند أمانة وبعد قبضها فان ضمانها من البائع لا يقبض المشتري لها السابق على الوضعية ليس مستقرا

(قوله على المعروف من المذهب) كأن مقابل له قول منتقل بالقبض وانظره (قوله في الخ) أي ظاهري يكون ضمانه بالعقد المبيع الحاضر غير المبيع فيه حتى يوقية من قبل أو وزن أو عدد ونحوه وإن كان والذي يكون ضمانه بالقبض ما ينضم توقيسه مما ذكر وكفائته ومواضعه إلى آخر ما سياتي بمفصلا (قوله ورد) ثم إن كان جمعا لم يلزم فيه ضمانا كما وإن كان مختلفا فيه فلا بد من نسخ السلطان أو من يقوم مقامه من يحكم والعهدول يقوم مقام الحاكم ثم نزلوا الحكم لعدم أمانيه أو عدم اعتناؤه بالموافاة انساب أحد المتبايعين رفع الآخر إلى الحاكم وقضاه العدل على ما تقدم فان لم يجد فحينئذ ينظر هو في ذلك على ما ينضم به نفسه من تباعة الغير قاله القياض (قوله ولا غلة) حاصله أنه لا يرجع على البايع بالنفقة حيث زادت الغلة على النفقة أو ساوت فان أتفق على ما لا غلة لم يرجع عما أتفق فان أتفق على ما لا غلة ٩٩ لا في بالنفقة يرجع زائد النفقة (قوله

ولو في بيع النعيا المنوعة) أي المنوع البيع المضاف لهما صورتهما أي بيع سلعة على أن البائع حتى أتى بالنعين المبيعة كذا ردت عليه السلعة والمشهور أن البيع والشروط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لأنه نافية بعدا وتارة سلقا بخلاف النعيا الحاضرة وهي أن يتلوع المشتري البايع بعقد المبيع أنه إن جاءه بالنعني إلى أجل كذا فالمبيع قائمه انظر مرجع وشب (قوله على الراجح) وقال الزركاشي أنها فيه البايع على المشهور ووفق بعض مشايخه ينعى به غيره من القاسدان غير مدخل المتبايعان فيه من ماعلى أنه المشتري وأما هو فانه مدخلا فيه على أنه يرد البايع حين أتى بالنعني فلم يكن كغيره (قوله موقوف على غير معين سواء كان البايع من غير

أرد ماعلى كونهما في يدنا وقصدنا أيضا العقد بالنعيم احتراز من بيع النعيا فان الضمان من البايع لانه لو كان صحيحا كان الضمان فيه فاعلى القاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان صحيحا وانما يقتل ضمان القاسد من ضمان البايع لانه لا يملكه متقاعله أو مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك إلا بالقوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم القاسد تفصيل فغلة ما ينتقل ضمانه بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم إذا كان فيه متصل لا يتصرف به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في ردعنا على المبيع والواو أو الحال أي ورد والحال أنه لا غلة نصيبه فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف يتحمل له أو عليه والمعنى أن الغلة في البيع القاسد تكون للمشتري أي حين الحكم برد المبيع لكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن التراجيح بالضمن ولو سلم بالقاسد ولو بيع النعيا المنوعة على الراجح كما قلناه عند قوله كبيع وشروط تناقض الآن يشتري موقفا على غير معين ويستقله المالك بوقية فغلة بخلاف ما إذا ظهر موقفا على بائعه فان المشتري يتصور بالغلة ولعل بشرط أن يكون البايع رشيدا (ص) فان فات معنى المختلف فيه بالنعني (ش) أي فان فات المبيع يحاق قاسدا كله أو أكثره بقوت مما يأتي معنى بالنعني أن كان مختلفا فيه بين الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كن أسلم في قرأ الحائط بعينه وقد أزهى ويشترط أخذ مرقاة بقوت بالقبض ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريه إلى بائعي عشر لاجل وأخذها بعشرة فقد اقتضى بالمسعى أي الاثني عشر لاجلها إلى أن قال وإن لم يقل في فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأصح إلا العشرة أو يفسح الثاني مطلقا الآن يقول قاله فيقولان والغرض منه وإن لم يقل الخ لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فان فات معنى المختلف فيه كما أنه يخالفه أيضا قوله في بيع الآجل صرح أول من يبيع

العينة أم لا وقوله وقف على بائعه أي العينة (قوله ويستقله عالم) فان لم يكن عالما فغلة وز (قوله أنه وقف على بائعه) أي أو على غيره بائعه والموقوف عليه رشيد عالم باستقلاله كما عنه (قوله فان المشتري يقرب بالغلة) فإذا أخذها من عليه الحبس عن هو في يد بشرط من كان يده بشرط على بائعه فيقته فان أعيد استوفى من غلة الحبس فان مات الحبس عليه قبل استيفائه ضاع عليه باقي غلته ورجع الحبس إلى مستحقه بعينه والظاهر أنه يجري مثله في البيع القاسد (قوله كله أو أكثره) وأما ما عنه أي يرد به أو ثلثه بقوت منه فقط كما سياتي في قوله وفاتت مما جبهته في الرابع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لا شك أن معرفة ذلك نشق الانبهر من أهل المذهب إن المسئلة ذات خلاف (قوله كن أسلم الخ) مثال لما ذكرنا أن الخلاف خارج المذهب فان غير المذهب يقول بمجوازه ومثل ذلك اجتماع البيع والصرف (قوله كن أسلم في غير) أي أسلم في قدر معلوم من قرأ الحائط معين وبالقاسد انما جاء من اعتبار أخذ غيرا (قوله لكن لا يخفى الخ) والجواب أن قوله معنى المختلف فيه بائعا أن أكثر لا كمن

(قوله قبل يسه) متعلق بقوله نسخ (قوله جمع الرخا) سلطنتهما في البيع اي يكون تقويم على ما اعتدوا من التقصير في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا ايضا كثرى اذ قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي يسه قبل قدسه مطلقا أو يلان من أنه على القول بالقوات ضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل اذا يسع بكلل أو وزن ولم يحبس ذلك بعد وجد المثل والضمن القيمة يوم القضاء عليه بالر دوحمل القيمة في الجزاف حيث لم تعلم مكيلته بعد فان عكس وجب رد مثله (قوله وعلى القيمة الخ) ظاهره ان هناك مقابلا يقول يلزم المثل ويصير (قوله اي حين اذ) الاضافة للبيان (قوله وأجرنا المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في القاسد والاستحقاق ١٠٠ والشقة وهو ظاهر المدونة وقال القسبي على البائع لانه الطالب ولا

يجوز في المقوم رد عينه بعد فوته يتراضيهما على ذلك الابدع معرفة قيمته لانه يسع مؤتلف بالقيمة التي رست المشتري فان لم تعرف القيمة كان يعابشمن مجهول (قوله بمعنى واحد) اي متضاهيا بمعنى واحد وهو ان البيع متوقف فصوله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) انظر ذلك فان المصنف حكم بأنه عند القوات وضمن المثل لا القيمة وقد حكم بأن المثل يضمن فيه المثل بالقوات وحيث حكمتا بأن نعم السوق لا يقيته فلا يكون مضاده الاودعيه بالخصوص وأما قوله اي وانه فبردمه فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) إشارة الى أن قول المصنف وفيما أشهر اشارة للقول الاول وانه ينبغي السكون على قوله وفيما أشهر ان قول المصنف وشهران معناه وفيما أشهر ان في الثلاثة ليست بقوت وكان المصنف قال وفي

حد الطول قولان والمشهور الاول وكان ينبغي المصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيما ثلاث وليست بقوت ويستقامدته الشهران بطريق الاول اذ ما ذكره يدل على ان الثلاثة قوت بانفاق الحلين وليس كذلك فان قلت ما الجليل على ان المعنى والشهران ليسا بقوت قلنا ذكر الشهران بعد الشهر اذ لم يكن المعنى كذلك لان ذلك فائدة وايضا قوله واختاراه خلاف لانه لا يعقل خلاف الابدع الحق قدبر (قوله ولا الثلاثة ضوت) فالاربعة قوت قطعا (قوله واختار القسبي أنه خلاف) فلهذه ان القول الاول يعطى سواء كان الحيوان كبيرا أو صغيرا (قوله فان المدة اليسيرة) يتغير فيها اي نكتفي بالمدة اليسيرة التي هي مظنة التغير وظاهره ان المدة اليسيرة تختلف ايضا باختلاف صغر الحيوان

حد الطول قولان والمشهور الاول وكان ينبغي المصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيما ثلاث

ويقتل

(قوله وهو) أي تكبير (قوله مرة الخ) حاصله ان الحيوان يختلف ثمنه ما يقبضه الشهر ومنه ما يقبضه الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الأول ان النعمي حيث قال الآن يكون المبيع صغيرا فان المدة البعيرة تتغير فيها لا يبقى ان مصدوق المدة البعيرة الشهر بحيث نظر فقلت فكأنه نظر الى أن المدار على المدة لا يظن ثم اتفرغ الحيوان فقد رجع في المعنى لكلام المازري فيكون لا اختلاف فيكون متافيا بل على اختلاف حقيقة شيئا وهذا كله بالنظر لما أفاده المستشرق وحله بشارتنا الثاني والحاصل ان الذي فهمه المستنف ان النعمي جعل المدوثة على الخلاف وان المازري ودعاه على العمل على الخلاف بل انما اشتغل قوله بالمشاهدة حيوان صغير كالغنيم الشهر فيه مظنة التغير فقال بقوته ولشاهد حيوان كبير كبقرة أو لبليس الشهران والثلث مظنة لذلك فقال بعدم قوته والحكم ان المختلقتان لاختلاف محلهم ليسا مختلقتين حقيقة انما الخلاف الحقيقي ما يتعد محله ونحوه لا بن عبد السلام والذي فهمه ابن عرفة وهو الظاهر أن الشين متفقان على جعلهما على الخلاف فان لفظة النعمي اختلفت في الطول في الحيوان ففي كتاب التعليل الشهر فوف وفي السلم الشهران والثلاثة ليست بقوت الآن يعلم أنه تغير وهو أحسن واقتض المازري اختلف بمجرد طول الزمان ١٠١ على الحيوان ولم يتغير في ذاته ولا في سوقه فذكر

على الكاين ثم قال اعتقد بعض أسياسي أي وهو النعمي أنه اختلاف قول على الإطلاق ولوجوده التغير وليس كذلك انما هو اختلاف في شهادة فتغيره في ذاته أو وسوقه معتبر أي اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمان الذي يستبدل به على التغير انتهى فأتت ترى الشين صرحا بالخلاف ولوقوم المستنف ما فهمه ابن عرفة فقال واختار وقال أنه خلاف وانما اعتراض المازري على النعمي بقوله اعتقد بعض أسياسي الخ أنه فهم أن النعمي يقول بعمل المدوثة على الخلاف في حدة الطول ولتتحقق التغير

و يتقل وقال المازري ليس بين الموضعين خلاف حقيقي وانما هو اختلاف لفظي في شهادة أي مشاهدة أي حضور أي ان مالكك استكم على حيوان بحسب ما شاهده وعيانه منه فمرر أي ان بعض الحيوانات يقبضه الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرة رأى ان بعض الحيوانات لا يقبضه الشهر والشهران أي والثلاثة لعدم ذلك فيه فالمراد بالهبة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور لقوله تعالى عالم الغيب والشهادة (ص) ويتقل عرض ومثلي بلدي بكلمة (ش) يعني ان نقل العروض كطيران والنياب والمثلي كقص من موضع الى آخر فثبت اذا كان بكافه من كراه أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثلي المثلي في محلهما واحترز بكلمة من الحيوان الذي يقتل بنفسه فان نقله لا يقبضه الا في خوف طريق ولا يفهم بلد بل لو قتل من موضع الى موضع يلد واحد فالحكم كذلك فالمدار على قوة بكلمة والمراد ما شاهده السكفة ولونقله بعينه ودوابه مثلا (ص) وبالوط (ش) أي ومن القوت وطه المشتري المبيع بكرة أو ثيابا رعة أو وخشا تعلق القلب بالامة الموطومة ولاستلزام الوط المواضعة المستزمنة لطول الزمان المقوت في الحيوان وفهم منه أن النسبة عليها ليست قوتها وهو كذلك عند ابن القاسم في الوخش ولا استبراء فيما ادعى عدم الوط سواء صدقه البائع أو كذبه وأما الرقعة فان ادعى عدم الوط وصدقه فلا تقوت ولكن تستبرأ وان كذبه فانها تقوت وان قال وطه صادق في الرقعة

وليس كذلك من النعمي انما الخلاف في عظمته من غير تحقيق وعند وجوده لا خلاف وأشار ابن عرفة للتعقب على المازري في رد على النعمي فقال في رده على النعمي تعسف واضح لان حاصل كلامه ان اختلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغير لا في التغير وهذا هو مقتضى كلام النعمي بل تأمل وأنتف (أقول) فانما كان الخلاف هكذا فارجح كلام النعمي في المعنى لكلام المازري فتدبر في المقام (قوله لا تلوف طريق) اعلم وتمكس أفاده شب (قوله تعلق القلب بالامة الموطومة) أي غير ما يربط عليه اختلافها أو الزناقتها وفي بعض الشراخ تعلق بالامة الموطومة أي فلا يتغير بها غيره وهذا التعليل والذي بعينه يدل على أن الواطى بالغ وهي مطيعة لا صغير لعدم تعلق قلبها بوطه غالبا إلا أن شقها وحل يشعل وطه البالغ يدبرها فثبت لأنه قد قبل به وان كان ضعيفا جازا ولا لعدم ظهور التعليل بتعلق القلب بالظاهر الأول وذلك لان الأخي محل الوط في الجله وأما وطه الذي كرفليس بحيث قطعه انما يظهر لانه معدوم شرعا وهو كالعدم حسا (قوله عند ابن القاسم الخ) مقاديرهم ان المقابل يجعل النسبة على الوخش فبوتا (قوله ولكن تستبرأ) فإذا وطه لم يستبرأ أو رأت بولي يكون ابن شبة هذا هو السبب فيما يظهر

(قوله فأولى إذا لم يذ كرشاً) أي فأولى في الاستبراء (قوله فوق وجه الشارح) أي لأنه قال ووجهه أنه يقتضي إياها  
 للاستبراء (قوله وأما غيره) أي غير البالغ فلا يوجب وطوئياً إلا أن تكون بكرًا ويقتضها والحاصل أن الافتراض مقتضى  
 مطلقاً كان الواطئ بالغاً ولا كانت الموطوءة مطقةً أم لا (قوله كعقار يذهب عنه) هذا الينا في الأرض مع أنهم من  
 جهة العقار (قوله لقسام مثله مقامه) أي قلنا كأن مثله كأنه هو لم يصحكم بكونه فوقاً وقيل فوت ووجهه عجز ووجهه ظاهر  
 وذلك لأنه قد تقدم أن المثل إذا ذات فيه المثل وتغير الذات مقتضى ولا فرق بين المثل وغيره فلا جود للتفرقة وكون المثل يقوم  
 غيره مقامه لا يتحقق ذلك ألا ترى أن قيمة الشيء تقوم مقامه (قوله بخلاف من الأمانة) فإن قلت ما الفرق بين من الأدب جعله  
 مقبواً بخلاف من الأمانة قلت لأن من الأمانة تقتضي خفة الأغراض إذا كثرت من الناس من لا يرغب في من المرأة بخلاف  
 من الأدب فافتقت العقلاء على الرغبة في معها (قوله فليس بمقتضى فيها) أي لها أي أن الهزال ليس بمقتضى إلا أنه في معنى  
 اللام وفيه الصنف على ذلك في العيب ١٠٢ (قوله وتزوج من يد) يحرم على المشتري فاسداً أن يصرف فيه وكذلك يحرم

على من علم بذلك شرائه منه  
 وقبوله منه وهو ذاك وإعلم  
 أن الخروج عن اليد يقتضي بعد  
 القبض وأما دفعه فتفصيل  
 يأتي في قول المصنف وفيه  
 قبل قبضه (قوله شبهة) ولو وجهه  
 لبائسه أو تصدقه عليه  
 أو يجري فيه القولان كالبيع  
 (قوله فأن الذي يظهر على ما في الرد  
 بالعيب) وذلك لأنه سابق في الرد  
 بالعيب من أن الوقت مقتضى  
 للرد بالعيب إذا كان عن نفسه  
 وأما إذا كان عن الغير لكونه  
 وصاعته فلا يفتقر ذلك لأنه  
 لم يخرج عن ملكه كالاول  
 ولغيره الشراء بغير نفسه يلزم  
 ولغيره لا يلزم (قوله لا يحصل بها  
 فوت) وجه كون التولية لا يحصل بها فوت كمال الشيخ أي الحسن أن المولى بمنزلة نفس البائع يبيع  
 فاسداً فيبقى تمتد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتاً (قوله وفي الأقالمة نظر) ينبغي أن تكون فوتاً لا أن يبيع  
 كذا في شرح شب (قوله وفي الأقالمة نظر) أي هل هي مقوتة أو لا أي أقالمة المشتري بأقله السلعة يبيح فاسداً فقل أنها  
 مقوتة يلزم المشتري القيمة فعلى تقدير أن تكون أزلي من الثمن يرجع البائع عليه بمقتضى القيمة مثلاً لو كان اشترى بها عشرة ثم  
 تقاضاها القيمة بعشرة فالبائع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لا يرجع لأحدهما على الآخر وان كان الثمن  
 أكثر من القيمة كالأكثر من عشرة والثمن عشرة وقدر بيعها صاحبها بأقالمة فإن المشتري يرجع على البائع بعشرة  
 وبعد هذا كله ينبغي أن تكون فوتاً لا أنها يبيع هكذا ظهر لي ثم قرره شيخنا السلوكي عليه الرحمة فإذا علمت ذلك فخذ كره بعض  
 شيوخنا من أن المراد بالأقالمة زيادة أو نقص فيه نظر لا يفتي وما ذكره أيضاً بعض شيوخنا من التوقيت وذلك لأن المطلوب  
 في البيع القاسم بدهه على صاحبه وحيث حصلت الأقالمة فقد حصل التصود فلا جود للنظر لأجله ولا يفتي (قوله وتعلق  
 حق) هذا في بطن وإجارة بعد القبض لا قبله فأتى في قوله وفيه قبل قبضه الخ

والوخش وإن لم يذ كرشاً فهو على عدم الوطاء فيها أي فلا تستبرأ الوخش ولا تقوت  
 وأما الأقالمة فلا تقوت ولكن تستبرأ لما علمت أنه إذا غاب وأدعى مبدم الوطاء مودعه  
 البائع قائم الاقوت ويجب استبرأؤها فأولى إذا لم يذ كرشاً فوق وجه الشارح بقيدان  
 المقتضى هو وطاء البالغ الذي يوجب الاستبراء في المطبقة وأما غيره فلا إلا أن تكون بكرًا  
 ويقتضيها لأنه من تغير الفوات (ص) وتغير ذات غير معني (ش) أي كعقار يذهب  
 عنه وأندراسه والدور بهدمها وبنائها والأرض بغيرها وقلع الغرس منها وأما المثل  
 فلا يقتضي ذلك لقسام مثله مقامه ومن تغير الذات تغير الأدب بالسنن والهزال بخلاف من  
 الأمانة وأما هزال الأمانة فمقتضى بخلاف الأقالمة فليس بمقتضى فيها كسهما (ص) وتزوج  
 عن يد (ش) أي ومما يقتضي المبيع خروج عن يد بمتاعه بهية أو مودعة أو عتق أو بيع  
 صحيح أو عيب من المشتري عن نفسه وقيدنا بالبيع بالصحیح استرنا من القاسد فانه غير  
 مقتضى وقيدنا بالخمس بكونه من المشتري عن نفسه احترازاً عما إذا أوصى الميت بشراء  
 دار أو بستان وإن يبيعها واشترى ذلك الوصي شراء فاسداً وحسبه فأن الذي يظهر على  
 ما يأتي في الرد بالعيب أنه يفسخ البيع القاسد تأمل ثم إن يبيع البعض فيما لا ينقسم  
 وإن قل كبسع الكل وأما فيما ينقسم فإن يبيع أكثره كبسع كله وأكثره ما زاد على النصف  
 والأقليات منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة لا يحصل به ما فوت وفي الأقالمة نظر  
 (ص) وتعلق حق كرهته وأجابه (ش) أي ومما هو مقتضى المبيع القاسد تعلق حق غير

وجه كون التولية لا يحصل بها فوت كمال الشيخ أي الحسن أن المولى بمنزلة نفس البائع يبيع  
 فاسداً فيبقى تمتد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتاً (قوله وفي الأقالمة نظر) ينبغي أن تكون فوتاً لا أن يبيع  
 كذا في شرح شب (قوله وفي الأقالمة نظر) أي هل هي مقوتة أو لا أي أقالمة المشتري بأقله السلعة يبيح فاسداً فقل أنها  
 مقوتة يلزم المشتري القيمة فعلى تقدير أن تكون أزلي من الثمن يرجع البائع عليه بمقتضى القيمة مثلاً لو كان اشترى بها عشرة ثم  
 تقاضاها القيمة بعشرة فالبائع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لا يرجع لأحدهما على الآخر وان كان الثمن  
 أكثر من القيمة كالأكثر من عشرة والثمن عشرة وقدر بيعها صاحبها بأقالمة فإن المشتري يرجع على البائع بعشرة  
 وبعد هذا كله ينبغي أن تكون فوتاً لا أنها يبيع هكذا ظهر لي ثم قرره شيخنا السلوكي عليه الرحمة فإذا علمت ذلك فخذ كره بعض  
 شيوخنا من أن المراد بالأقالمة زيادة أو نقص فيه نظر لا يفتي وما ذكره أيضاً بعض شيوخنا من التوقيت وذلك لأن المطلوب  
 في البيع القاسم بدهه على صاحبه وحيث حصلت الأقالمة فقد حصل التصود فلا جود للنظر لأجله ولا يفتي (قوله وتعلق  
 حق) هذا في بطن وإجارة بعد القبض لا قبله فأتى في قوله وفيه قبل قبضه الخ

(قوله بتراض) هذا في الوجبة مطلقا وفي المياومة متعقبا بوجه متعينة (قوله أو مياومة) أي إذا انفصل قبض والحاصل ان الوجبة لازمة بمجرد العقد حصل قبض أجرة أم لا والمشاورة ويقال لها مياومة وسماة ما صرح فيها بلفظ كل ككل يوم أو شهر أو سنة بكذا فلا يلزمه الا قدر ما قبض والوجبة اسم للمدة المحددة كما ذكر في هذه الدار عشر سنين بكذا (قوله أو كونها مياومة) معطوف على قوله بتراض والمياومة لقب للمدة المحددة ككل يوم بكذا أو كل شهر بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين ما لم يحصل قبض أجرة فلا يلزم بقدره ١٠٣ (قوله واخذاهم معه متعينة كالاجارة) أي لان

في رده ضياع حق الغير الآن  
بتراضا على القسح قال بعض  
انظر لو كان الاجل غير محدود  
هل حكمه كذلك أو ليس بقوت  
وهو الظاهر انتهى فاقالة  
بعض النحاة (قوله ويكون  
الرجح) هذه عمدة القنات  
(قوله خلافا للظاهر) لا يخفى  
انه على ظاهر المسدونة لا يكون  
الكراء الصحيح مقرا بالكراء  
القاسد (قوله وأرض يثروعين)  
ولو كانت البئر والعين بدون  
وبها (قوله عظمى المؤنة) أي  
والا لا يشتسبوا الفرض أنه  
أحاط بها كلها ولو لم يكن معتقدا  
وامان كان معتقدا فبقت  
ويحصل على انه عظمى المؤنة  
وان لم يكن عظمى وأولى ان  
وقم بكمها (قوله وإبراهيم  
اليها) أي بالحق في الأرض (قوله  
أو قوت فيها) أي أو قوت عين فيها  
أي إخراج عين فيها (قوله وأقلعه  
منها) ويشترط أن يكون  
القطع عظمى المؤنة (قوله كما  
يشترط ذلك في البئر والعين) أي  
ظاهرة بالتعلق ثم هذا ينافي

المشتري كرهه ولا يقدر على خلاصه والا لم يكن فوتها وإجارتها ولا يقدر على فسخها بتراض  
أو كونها مياومة واخذاهم معه متعينة كالاجارة والكراء القاسد بغيره الكراء الصحيح  
ويكون الربح في الكراء الصحيح المكتري كراء قاسدا كالفعل في البيع القاسد ولا يرد  
المكتري في المدة التي اكترى الماع على ما صوبه ابن الموارنة ابن ونس عنه خلافا للظاهر  
المدة في ان المكتري كراء قاسد الا أنه لا يملكه لان له ما عليه وان اخرج البضائع بخلاف  
البيع فان ضلخته من مشريه ولما دخلها الأرض فيا بقوت متغير ذاته كما قد صارت كالم  
على ما يقتضيه انما قال (ص) وأرض يثروعين وغرس وبناء عظمى المؤنة (ش) يريد  
ان الأرض تقوت بحجر يثروعين وإجرا عين اليها أو قوت فيها أو غرس شجر زاد ابن شاس  
أو قلعه منها أو يثروعين ويشترط كون الغرس والبناء عظمى المؤنة كما يشترط ذلك أيضا في  
البئر والعين فان لم تقم المؤنة لم يفت منها شيء ويرد جميعها وأنهم كلامه ان الربح لا يثبت  
وهو كذلك قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان القسح في الابان فعل المشتري كراء مثل ولا  
يقطع زرعها فان كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظمى المؤنة في الغرس والبناء لان  
شان غيرهما من البئر والعين عظمى المؤنة ووجوبه من التعليل خروج بئر الماشية وهو  
كذلك وبعبارة وحذف قوله عظمى المؤنة من الاول لانه الثاني فلما كان الثاني أدل  
على المراد آخره من كراءه (ص) وفاتت بهما جهة هي الربح فقط لا أقل وله القيمة قائما  
على المقول والمقص (ش) ما صرح حيث كان البناء والغرس محيطين بالمبيع وتكلم الآن  
على ما إذا كان على حدة من غير احاطة والمعنى ان الغرس والبناء اذا وقع في جهة من  
المبيع قاسدا فان كانت قيمة تلك الجهة متفرقة ربع أو ثلث قيمة المبيع فان تلك الجهة  
تقوت فقط دون غيرهما من باقي الأرض الذي لا غرس ولا بناء فيه فبذلك البائع وان كانت  
قيمة تلك الجهة الواقعة بين البناء والغرس من قيمة المبيع أقل من الربح فلا يقوت شيء  
منها ويرد جميعها الى البائع وعلى البائع قيمة البناء وغرس المشتري قائما يوم الحكم على  
ما عند المازري وعند ابن عمر زحمت قال الصواب ان قيمة قعره وبنائه قائما لانه فعل  
بشبهه وعند ابن رشد القيمة قول يوم حياجه وإذا علمت ما قررنا ظهرا انه لا مفهوم للربح في  
فوات الجهة بل ومنه الثلث وأما النصف فنقبل الاكثر بدليل انهم جعلوا الثلث حد  
اليسير لما زاد عليه كثير على ما عليه ابن عمره وانما اقتصر المازلف على الربح لاجل قوله

مقتضى قوله لان شأنها الخ وذلك لان مفاد هذا التعليل ان البئر والعين قيمتاها مطلقا عظمى مؤنتها ما لان شأنها  
عظمى المؤنة كما افاده بعض من شرح (قوله في الابان) أي من زرع الأرض (قوله وحذف قوله الخ) فقيمة ذلك ان البئر والعين  
يشترط فيها عظمى المؤنة بالتعليل وقد تقدم ما فيه والحاصل ان الربح ان العبرة بالشأن في البئر والعين غير بئر الماشية (قوله  
لا أقل) أي من الربح فلا يثبت شئ منها ولو عظمى مؤنته (قوله وله القيمة قائما) أي على التأييد لشيء من حق في ساحة  
فاحصنت (قوله على ما عليه ابن عمره) مقابله ما لا في الحسن الاتي في آخر العبارة وكلام في الحسن هو الموافق للقواعد

(قوله راجع لقوله خمسة) وليس راجعاً لقوله الرابع نعم قوله لأقل من اذاه لأقل من الرابع فهو محترزه (قوله وانظر خمسة التكوين الخ) أي بان تقوم الجهة البنية والمفروسة تقوم غيرها فان كانت جهة الجهة وحدها مائة وقيمة الباقي مائة اثنان أو ثلاثاً فانت تلك الجهة فقط ونسخ البيع في الباقي فظهر انه لم يلتفت في ذلك لمساحة الارض بل نظر للقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض والحاصل ان خسر يضره الماشية واجراء العين بالارض بقيتها لو كانت بدون زرعها ولا راي فيها ما عظم المؤنة لان ذلك ما فيها وأما القرس والبناتان كان أحدهما يملكها أو يجعلها فانه بقيتها وان لم يعظم مؤنته سواء أحاط بها أم لا لان ذلك شأنه بهذا الجمل وكذا ان كان بدون جعلها وأحاط بها لکن ان عظمت مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون الجمل ولم يحيط بها فان كان محله الربع أو الثلث ١٥٤ فان عظمت مؤنته فانت محله والالم بقى شيوا وان كان النصف فهل يجري فيه

ما جرى في الثلث والرابع وهو بقاد كلام أبي الحسن وأبوها فيقيمها كلها بحصده على انه عظيم المؤنة وان كان محله دون الربع أو لعدم عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان المشتري قيمته فأنما على التأييد (قوله المقوت باتفاق الخ) أي كغير السوق وتقبل عرض ومثلي وقوله أره على الشهور أي كطول الزمن فالمشهور أنه مضى الجملون ومقابلته ليس بعفت (قوله وفي بيعه الخ) محمل التأويلين في بيع المشتري فقط خلافاً لما راجعنا كما هو مفاد النقل وان كان الخلاف جارياً في بيع البائع وتقرير الشارع يعلم أن التأويلين شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري أو البائع ووقت ثالثهما فيها أيضاً وهي أن يبعه البائع بها بعد ما يباعه فاسد اقبل قبض المشتري فاسد له ولكن كان يمكنه من قبضه وأما قبل تمكينه فيه فباعتبار ما يصح ماض اتفاقاً فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح والظاهر من القولين فيما إذا يباعه مشتريه قبل قبضه من ياتعه الامضاء قياساً على العتق والتدبير والصدقة في المدونة فتق المشتري بأمره وبعته قبل قبضه فبرت ان كان المشتري ملهاً بالثمن فان كان معلوماً رعتقه ونقص بيعه وودل بانه (قوله يوم يبعه) أي يبيع المشتري حسنه فخصص ما تقدم من انه يضي القيمة يوم القبض (قوله فان يبعه مضي) ويكون معنى ثبوته أي ثبوته في معنى المشتري (قوله فلا يضي) بل يفسح وجوباً (قوله أما لو لم يبعه فاسد) أي المشتري الآن المناسب ما لو لم يوطئه وكأه راذان يفسر به الجرم من الخواطأ ذى ان الما ادمه الله اطلاقاً فله اتفاقاً لا اتفاقاً فخرق منها

وأبصاره  
فباعتبار ما يصح ماض اتفاقاً فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح والظاهر من القولين فيما إذا يباعه مشتريه قبل قبضه من ياتعه الامضاء قياساً على العتق والتدبير والصدقة في المدونة فتق المشتري بأمره وبعته قبل قبضه فبرت ان كان المشتري ملهاً بالثمن فان كان معلوماً رعتقه ونقص بيعه وودل بانه (قوله يوم يبعه) أي يبيع المشتري حسنه فخصص ما تقدم من انه يضي القيمة يوم القبض (قوله فان يبعه مضي) ويكون معنى ثبوته أي ثبوته في معنى المشتري (قوله فلا يضي) بل يفسح وجوباً (قوله أما لو لم يبعه فاسد) أي المشتري الآن المناسب ما لو لم يوطئه وكأه راذان يفسر به الجرم من الخواطأ ذى ان الما ادمه الله اطلاقاً فله اتفاقاً لا اتفاقاً فخرق منها



أقول ما المشتري اتفاقاً) أي التي يعمق اتفاقاً أي حقيقة أو سبباً الأول إذا باعه المشتري بعد أن قبضه الثاني إذا باعه قبل قبضه فان الرابع الاتفاقية كما تقدمت قوله والبايع على أحد القولين أي الذي يعمق قول على أحد القولين المتقدمين وقوله لأن بده قوة تعادل لأحد القولين وهو القول بالتفاوت هذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البايع على القول بأن يعمق اتفاقاً انتهى وعبارة عجم وانظر إذا قصد البايع بالبيع الاتفاقية على القول بأن يعمق قول يكون كما تسمى في ذلك انتهى ولكن على هذا الذي قلناه وإن كان ليس متبادراً ارتكبا التصحيح العارضة والأخلاق المتبادران الاتفاق وعدمه في حال قصد الاتفاقية يعني أنه إذا قصد الاتفاقية فالمشتري لا يثبت اتفاقاً والبايع على أحد القولين واغترى القولان فمنه لا يده قوة بأكثر من المشتري والمحصل أنه انما يحل على غير المتبادران المتبادران اتفاقاً النقل قوله وفيه شيء أن تكون فوات الخ لا يبقى أنه لا يناسب ذكر هذا اتفاقاً يناسب ذكره فيما تقدم ١٠٥ إذا لم يقصد الاتفاقية والحاصل أن الأولى له أن

يحذف قوله وأما التولية الخ لأنه إذا قصد الاتفاقية فالأمانة ليست متعلقة قطعاً فيكون هذا الكلام عند عدم قصد الاتفاقية ومن المعلوم أنه قد ذكرنا يعمق فيما سبق الذي ليس فيه قصداً فافان فدر بر (قوله ولم يحكم القاضي) أي فلو حكم الحاكم فلا رد قطعاً (قوله ثم زال الموجب يرتفع المقت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع إلى حاله الأول وارتفع عدم الرد أي وثبت الرد (قوله وارتفع المقت) هو الموجب فالمناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع إلى حاله فانه يرتفع عدم الرد ويثبت الرد (قوله ولا في الموت) أي موت المبيع (قوله وفي الهبة والصدقة والبيع) أي هبة

وبعبارة لا أن قصد المشتري اتفاقاً والبايع على أحد القولين لأن بده قوة ولا يعمق البيع بل والهبة والصدقة لا تعق فانه يثبت لشروق الشارع وأما التولية والشركة فليست باقية وفي الاتفاقية نظرو في شيء أن تكون فواتاً لا يبيع ونظرو ولو كان العتق لاجل والظاهر أن القول قوله في دعواه قصد الاتفاقية أو عدمه يعمق حيث لم يتم دليل على كذبه وإذا حصل المقت في البيع انقاسد ووجب التبعة في القوم والمثل في المثل ولم يحكم القاضي بعدم الرد ووجب القوم على المشتري ثم زال الموجب يرتفع المقت أن عاد المبيع إلى حاله كأن عودته اختيارياً كثيراً أو ضرورياً كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفقود ورد إلى بائعه ففوله (وارتفع المقت أن عاد) أي ارتفع حكمه وهو عدم الرد أن عاد المبيع لا المقت أي أن عاد المبيع فاسد الحالة التي كان عليها ولا يتأني في طول الزمان ولا في المتق الآن يمتق وهو مدين ورد الغرامة ما عتقه ولا في الموت ولا في اذهب العين نعم يتأني في تغيبات وفي نقل العرض وفي الهبة والصدقة والبيع وأما بقوله (الاستيعاب) أي أن المقت إذا كان تغيب السوق فيما يعمق فيه تغيب السوق ثم عاد السوق لم يكن عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم القوت ووجب على المشتري ما وجب من قومه في مثل وعما لا يخفى مما لا يثبت ما تغيب السوق لأن تغيب السوق ليس من سببه فلا يمتق فيه بمختلف غيره في الغالب ولأن تغيب السوق لم يكن لا ينسب إلى أسرعة نقله وغيره من باقي القوتات ينسب إلى ارتداعه كالمسدم • ولما انتهى الكلام على البياعات المنهى عن تبعض الشارع شرع في ذكر ساعات لائس فيها عتقه وانما تبعض إلى المنهى عنه فثبت حجية للذريعة والذريعة بالذات المجعدة الواسطة

١٤ ثبوت المشتري وبعده وصدر منه قوله حكم الموت) أي وهو عدم الرد أي لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرديق (قوله لأن تغيب السوق ليس من سببه) أي تغيب السوق الذي أوجب القوتات أي وإذا كان ليس من سببه فارتداعه لا يوجب الرد بمختلف غيره من القوتات كالبيع من سببه فيتم فيه على قصد القوتات فلذلك قلنا إذا رجعه فانه يرتفع المبيع على بائعه قطعاً (قوله لأن تغيب السوق) على قوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا برداً تغيب الذات فلا يكون من سببه لأن الغالب حصوله عن تغيبه في صوره والقيام به يحصل غير الغالب عليه وصار كأنه من سببه (قوله فلا يمتق فيه) أي لا يمتق في كونه قصده الاتفاقية بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلاً فيتم على قصد الاتفاقية (قوله لما كان لا ينسب) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل به فوات من أجل الأمر (قوله المنهى عن تبعض الشارع) أي فهو متفق عليها (قوله لائس فيها عتقه) أي مثلاً إذا باعها بشرة لاجل ثم اشتراها بشرة نقداً فالشراء بشرة نقداً أو صلباً إلى المنهى عنه وهو سلف بر منقعة وقوله نعمت أي تلك البياعات وهي البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله فثبت حجية للذريعة) أي حجية لها أي دفعها إليها

هي ذريعة لممنوع وهو سائل جرتعا (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت الى البيع الجائر) الذي هو الثاني والمراد انه جائز ضرورة لان المذهب انه قال بالنفع وقوله الى البيع الجائر أي وكل شيء كان وسيلة لنشئ ما عدا المعنى الحقيقي وقوله المصلي به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر نعم (قوله وكذلك غير البيع الخ) أي كان يكره ما منع من يريد الشراء منه لاجل ان يغير بالبيع له يقين مرتفع أو نحو ذلك (قوله على الوجه المذكور) وهو التصل بذلك الامر على ما لا يجوز وقوله فهو من مجاز المشابهة أي شبهنا كل شيء كان وسيلة لنشئ غير المعنى الحقيقي للمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي بحسب الاصل فلا ينافي انهما صارت حقيقة وعفة ومجاز المشابهة هي الاستعارة وهي هنا تصرف بحسب الاستعار لفظ ذريعة والاستعارة العقد المتوصل بها الى ما لا يجوز (قوله ما أجمع على الغائه) أي الغاء حكمه (قوله لاجل النحر) أي المنع من زرع من حيث كونه يسب عنه حصول النحر (قوله وما أجمع على اعماله) أي اعمال حكمه فقوله كاتبع مثال الحكم والوسيلة هي الزرع والسبب (قوله كالنظر الاجنبية) أي بغير شهوة وكذا ما تبعه مثال مجزؤه وغيره نعمه أما بشهوة متفق على منعه وقوله والتحدث معها لا يتخفى ان هذا مجاز يجوز ذلك بغير شهوة على العقد خلافاً لما يقول ان صوتها عورة وان ذكره بعض النحراخ فاذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدير كاتقدم (قوله منعها) أي منع يروع الاجال وغيره يجوزها (قوله يطاق مضافا الى الخ) أي يروع الاجال لها مفهوم مان مفهوم اضافي وهو ان يكون البيع اضيف الى اجل وضد ذلك يبيع النقذوله مفهوم يسمى فيه بالشاف والشاف اليه ١٠٦ وصار فيه لفظ أي اسم اعلم لانه اذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فبذلك الله حث من

الى الشيء وأصلها عند العرب ما قاله الفاقه الشاذلي من الحيوان لتضبط به ثم نقلت الى البيع الجائر المصلي به على ما لا يجوز كذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كاتبع من زرع العنب لاجل النحر وما أجمع على اعماله كاتبع من سب الاصنام ضمنهم يعلم أنه بسبب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر الاجنبية والتحدث معها يروع الاجال ومذهب مالك منعه ابن عرفة يروع الاجال يطاق مضافا لبقا الاول ما أجل عنه الامن وما أجل عنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرير بيع عاقدى الاول ولو بغير عين قبل انقضاء انتمى قوله لتكرر الخ أخرجه عنهم تكرر البيع في العقد وتكرر ما من غير عاقدى الاول فقال عاطفا

القبيل الاول أريد به المعنى الاضافي وهو ان ذات منسوبة لله بالعبودية واذا أتى ذلك والله سبحانه بعبد الله كان ذلك من القبيل الثاني لانه صار عبد الله اسم اعلم عليه قصد به الذات المتخصصة لا المعنى الاضافي وهو انه ذات منسوبة لله تعالى (قوله

الاول) الذي هو يروع الاجال المعنى الاضافي ثم لا يتخفى انه جمع مراد منه الافراد والتعريف انما يكون على الحقيقة ويجب بان التقدير الاول أي حقيقة تلك الافراد (قوله الاول ما أجل عنه العين) بأن يبيع سلعة يد يشار للصهرم فهذا لا يصلح لاجل لا يبيع نقد وقوله العين منسوبة للعين كاصورتنا وقوله غير حال من عنه أي وما أجل عنه حال كون الفرض غير عنه فإنه يقال له سلم كان يعطيه دينار على ارب فبيع يبيع مثلاً للموكل وهو الاربد القص غير من فعل ذلك لا يقال له يبيع لاجل بل يقال له سلم غيرا لتخبر بان هذا الموكل انما يقال له مثنون لاعتن والجواب انه من المقدم وان كان مقبولا وفيه بعد ثم لا يتخفى ان هذا التعريف يصدق على ما اذا باع ثوبا بعشرين فضة جردا الى شهر فيقال له سلم وهو مظاهر بناء على انهما من قبيل العروض وقد تقدم التلصاف في ذلك ويصدق على ما اذا باع سلعة معينة بتأخر قبضها كاذنا استثنى البائع منفعها كما يأتي به بدرانهم سلم انه لا يقال له سلم (قوله لقب) أي اسم (قوله لتكرر بيع عاقدى الاول) مثلاً بان يبيدها بعشرة الصهرم ثم يشرتها بخمسة نقدا فتكرر البيع في الرجلين المذكورين يقال له يروع الاجال وقوله الاول الخ كان المناسب ان يقول أي ان البيع الاول لا بد ان يكون لاجل (قوله ولو بغير عين الخ) هذا اذا كان البيع بعين بل ولو كان بغير عين كاذنا باع جارا بعشرة ثواب لاجل ثم اشتراها بخمسة نقدا (قوله قبل انقضائه) أي انقضاء الاول أي أجله وذلك انه اذا حل الاجل صار بمنزلة الحال ابتداء كالمساكن فيما اذا مات المشتري وصار في نفسه لا فاقه يجوز الصور كلها بمثابة الحال ابتداء (قوله وتكررها الخ) تجالوا بها أولا وبشرة لاجل ثم جاء انسان آخر واشترها بخمسة نقدا وأولون الاجل فلا يكون ذلك من يروع الاجال بالمعنى القبي (قوله فقال عاطفا الخ) قال الشيخ ابراهيم القفاري يصح ان تكون الواو والعطف

الأثرى أن عقدة الناس يتكلم  
شراء الهناج له مما يجمع فيه  
والجواب أن يقال أن قوة كبيع  
وسلف كزقيفا (قوله متال  
الاول) وسه المتع أن الثوب  
قد لا يراى الذي يثارو بعده هذا  
فهذا ضعف والمقدمه  
من أن التسع انما هو بشرط  
والدخول بالفعل على اجتماع  
بيع وسلف الاتم على شرط  
الدخول عليه (قوله كان ينبغي  
لاين الحاسب) أى الذى تبعه  
المؤلف (قوله لادامه الى سلف  
جورصفه الاثناة أين الخ) أى  
ان البيع والسلف وان كان  
مزديا اليه أى الى سلف جو  
نصفه وقوة الاثناة أين أى

«فصل ومنع التهمة ما كثر قصده (ش) أى ومنع كل بيع جائز في الظاهر ومؤاخذ  
ممنوع في الباطن للتهمة بأن يكون المتبايعان قصد الباطن تزقي الظاهر التوصل الى ممنوع  
في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده الناس وفي بعض النسخ قصدها فيكون الفاعل  
ضاماً مستتر في كثره عائد الى ما وقصد الغير يحول عن الفاعل الى ما كثر قصده اليه  
ويحفل النصب على الحال أى ما كثر حال كونه مقصوداً (ص) كبيع وسلف وسلف  
بمنفعة (ش) أى كتهمة بيع وسلف تهمة سلف بمنفعة فان قصد الناس الى ذلك ينكر  
فترك التهمة عليه كالنص عليه مثال الاول أن يبيعه سلعتين يد شارين الى شهر ثم  
يشترى واحدة منهما يد شار نقداً والسلعة التي خرجت من اليد ودعت اليها لمغاة  
ويخرج من يد البائع سلعة يد شار نقداً يأخذ عنها ما عند الاجل يد شارين أحدهما من  
السلعة وهو بيع والاخر عن اليد شارنات ودور وسلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة  
بشهر في الشهر ويشترى ما منه بمنفعة نقداً قال لأمر البائع أن يشتريه ببيع اليه  
ودفع الاثني عشر ما يشتريها بعد ذلك عشرة واثني عشر تهمة بيع وسلف لادائه الى  
سائر بر منفعة وذلك قال ابن داود كان يذني لابن الحاجبان فيكتني عن بيع وسلف  
لان ذكر سلف بر منفعة يفتي عنه لان البيع والسلف الممنوع لادائه الى سلف بر  
منفعة واجب بانه وان كان معذوباً اليه الا انه ايرن في بعض الصور لانه تعطيل بالظنة

التأدي إلى سلب جر نفعاً بين في بعض الصور أرى المشابهة بقوله وسلب جمعة أي وليس ما بين في كل الصور لأنه ليس ما بين  
في مشاراها بقوله كسيع وسلف أي وحيث كان أي بين البعض دون البعض فلا يصح التعسب له أي التعديل في الأولى  
لأن المتبادر من التأدية إلى سلب جر نفعاً التأدي التفتق في قوله وسلف جمعة مع وليس متحققا في مشاراها بقوله كسيع  
وسلف أي وكان المتعاسب التعديل في الأول بالبيع والسلف أي إنما كان المنع في الأول لتأدية إلى بيع وسلف وإنما صح  
التعديل مع أن السلف جر منفعة غير متحقق فيه لانه لا يقول هو تعديل بالمثلية لا بالتعقيد وقوله وكان أشبه أي أن التعديل  
بالبيع والسلف الذي هو تعديل بالمثلية أشبه بظن التعديل بالسلف جر منفعة الأثرى لأنه جعل على القصر السفر ولم يجعل  
المشقة ان في الحقيقة العلة المشقة الآن المشقة في السفر تختلف بالثقة والكثرة وظهورها وعدم ظهورها واختاروا  
أن العلة السفر الذي هو مظنة المشقة وبغت وألا فكذلك تقول هنا العلة في الأولى البيع والسلف الذي هو مظنة للسلف  
جر نفعاً أو جيل سلف جر نفعاً أولاً فتدبر

(قوله وبأن البيع في سلف جرتفعاً) الأولى أن يقول وبأن العلة في سلف بمنفعة صريح أي ظاهر أي منع العقد فلا تدعى  
 لسلف بمنفعة ظاهر لظهور علة وقوله وفي غيره حتى أي حتى أي المنع في غيره حتى نفياء عنه فلا يجعل العلة السلف  
 جرتفعاً أو لا تلقى ابتداءً منه إلا الظاهر فلا يقتضي بالمنع في الأولى لأن ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا إلى أن نعمل الأولى  
 بقوله كبيع وحسب وبهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصوداً ذاته) أي ملحوظاً لذاته وقوله  
 كالبيع والسلف أي وليس البيع والسلف ملحوظاً لذاته وإنما هو ملحوظ لكونه يؤدي لسلف بمنفعة أي فلو جعلوا العلة  
 في المنع السلف بمنفعة لاقه بمنع البيع والسلف علة للمنع لأنه ليس السلف بمنفعة ظاهر أقيم وقوله فغيبوا الخ أي  
 فبدلوا كلام من البيع والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضي المنع وإن كان البيع والسلف لا يقتضي المنع بذاته بل  
 ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف بمنفعة (قوله فلا تقتصر على ما) أي العلة التي تقصد لذاتها (قوله لم يلزم كثرة  
 القصد الخ) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع والسلف علة تقتضي المنع (قوله وأدخلت الكفاف) لا يخفى أن الصرف  
 المؤخر والبدل المؤخر ساقى النص ١٠٨ عليه ما إذا حاجة لخواها ما تحت الكفاف (قوله الصرف المؤخر) كالأرباح

فكان أمضبط وبأن البيع في سلف جرتفعاً صريح وفي غيره حتى وبأن الشيء قد يكون  
 مقصوداً لذاته أي وهو سلف بمنفعة وقد يكون وسيلة كالبيع والسلف فيشترى أن كلاً  
 منهما ما يقتضي المنع اتفاقاً فلا يقتصر على ما يقصد لذاته لم يلزم كثرة القصد فبما قصد  
 وسيلة ضرورية أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل فلو عكس الإيراد كان صواباً  
 وأدخلت الكفاف الصرف المؤخر والبدل المؤخر (الأول) أي كل ما قل القصد إليه  
 لا يتبع التهمة عليه وإنما منع صريحه وقوله (ص) كنهان يجعل وأسلف وأسلف  
 (ش) أي كنهان ضمان يجعل وتمة أسلفي وأسلف مثال الأول أن يدفعه بين عشرة  
 بشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشر عند الأجل أو قبله فقد أداها له إلى أنه دفع ثوبين  
 ليضمن أحدهما بثوب إلى الأجل لأنه قد يشتري عليه من السرقة أو التلف مثلاً  
 ولا خلاف أن صريح ضمان يجعل عموم لأن الضمان لا يكون إلا لله ومثال الثاني أن  
 يدفع ثوبين يدين لشهر ثم يشتري منه بدر مثلاً أو دينارين لشهرين فالثوب قد يرجع  
 إليه ودفع الآن ديناراً أسلفاً العشرة يضمنه عند رأس الشهر الأول دينارين  
 أحدهما في مقابلة ديناراً والآخر سلف يدفع مقابلة عند رأس الشهر الثاني وقوله  
 أسلفي وأسلفي بفتح الهمزة في الأول وضمه في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال  
 تفتح همزة أمر وتضم همزة مضارع فقوله ما كثرة عدد أدخل فيه جميع مسائل الباب  
 المتنوعة ودخل في قوله لأقل جميع مسائل الباب الجارية فلا مثله التي ذكرها المؤلف

بشرطه فأنه لم يجز ثم اشتراها  
 بمائة درهم فقد أودرنا الأجل  
 أو للأجل أو لا بعد على ما ساقى  
 قوله وقوله والبدل المؤخر  
 كان يبيعها ببشرية محمية ثم  
 يشتريها بعشرين يديه فانه يمنع  
 كما يأتي سانه (قوله أي كل ما قل)  
 إشارة إلى أن المعطوف محذوف  
 أي لا لا في قل القصد إليه  
 وحذف الموصول وبقائه صليته  
 جائز وتقدير كل لظواهر العموم  
 فسطح ما نسب إلى لا لا تعطف  
 الجمل (قوله كضمان يجعل)  
 إطلاق الضمان فيجوز لأنه ليس  
 فيمثل ذمة أخرى بالمحق وإنما  
 المراد الحفظ (قوله أي كنهان)  
 ضمان يجعل الخ الأولى أن

لا بد من تمة وذلك لأن المعنى ومنع ما كثر القصد إليه التهمة كالعقد الآتي إلى بيع وسلف أو  
 سلف جرتفعاً لأنه يدل المعنى في سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد إليه كالعقد الآتي إلى سلف بمنفعة لا أجل تمة سلف  
 بمنفعة وفي بيع وسلف ومنع ما كثر القصد إليه كالعقد الآتي إلى البيع والسلف التهمة أي لتهمة الدخول على البيع  
 والسلف المستند للسلف جرتفعاً (قوله أي كنهان ضمان يجعل الخ) الأولى حذفه يقول كالعقد التي تؤدي لضمان يجعل  
 أو تؤدي لأسلفي الخ أي وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه لأن الشارع جعل الضمان والجلاء والقرض لا تفعل  
 إلا لله بغير عوض فأخذ العوض عليه صحت (قوله عند الأجل الخ) طرق القول يشتري أي أن الشهر بالعشرة توقع عند الأجل  
 أو قبله أي قبل الأجل (قوله ليضمن له أحدهما) أي وهو الثوب الذي اشتراه البائع أما عند الأجل أو قبله (قوله ثوبين إلى  
 الأجل) أي كما في الصورة الأولى أو قبله كما في الثانية (قوله لأنه من باب الأفعال) أي الشيء هو على وزن مصدر لا على المبدوء  
 بالهمزة كسلف وأكرم (قوله فلا مثله التي ذكرها تكرار الخ) فيه صاحبها لأن اللفظ لا يقتضي تكرار ما مع الفعل بل

(قوله لكنه الخ) دفعنا اليه من كونه تكراراً انه لا يخرجه أصلاً فيكون قوله (قوله إن باع لأجل) أي شأمة وما  
فالكلام هنا في المقدم فقط وسبق الكلام على المثلي كذا قال الخطابي وهو الصواب وسيأتي بقول المصنف والمثلي صفة  
وقدوا كنهه في محم أخطأ (قوله) ليس المقصود منه التراضي وإنما من عليه لانه الذي يترجمه جوازهم على الإطلاق (قوله)  
اشترأه) فاعل اشترأ هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المذوق (قوله فاما نقد) على تخفيف هو لطواب  
والنقد في شراهم يخص عندهم أي واحد مما ذكرنا عشرة صورة لان الشراء لا نقد الخ (قوله فليست من هذا  
الباب) فيعوز الآن أن يكون من أهل العينة على ما يأتي تفصيله ١٠٩ (قوله وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولاً) تبادل

وجهه الإشارة لهذا في كلامه  
وذلك لان قوله ثم اشترأ مصادفه  
بأن يكون اشترأ من شخص  
غير المشتري ويمكن أن يكون  
وجهه الإشارة أن المعنى في باع  
سلعة لرجل ثم اشترأها أي  
من ذلك الرجل لتكون الملك  
ماحقق الا ذلك الرجل فلا  
يكون البائع الا هو (قوله)  
جهلاً المناسب أو جهل أي  
الذي هو الوكيل الخ لان  
الصفطياً و (قوله وهو يصير)  
عائداً على المأذون (قوله سواء  
باع السيد) راجع لقوله وعيد  
كل الخ (قوله ولابنه الصغير)  
وأما لانه الكبير وداخل في  
الاجني فغداً بالاجني ما يشمل  
ابنه الكبير (قوله هم قوله) فيه  
التفات من التكلم إلى الغيبة  
أي مع قولنا ووكيل كل الذي  
هو مؤدى قوله والمثل منزلة كل  
واحد وكله (قوله لكن أنت  
خبر الخ) أي تخشع تقول  
لومات البائع إلى أجل قبله جاز  
لبائع الاول شراً وها من واره

كلها تكرار مع هذا الكنه ذكر المسائل الاستيعابية للمسائل الاول المجمل لان ذكر  
النبي يجعله لا يكره مضافاً أو وقع في النفس فقال (ص) لمن باع لأجل ثم اشترأه يخص عنه  
من عين وطعام وعرض فاما نقداً أو لأجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر  
يخرج منها ثلاث وهي ما قبل فيه الأقل (ثم) أشار به هذا إلى أن شروط بيع الا سأل  
لمطرق اياها النتيجة هي أن تكون البيعة الاولى لأجل فلو كانت نقداً كانت الثانية  
نقداً أو لأجل فليست من هذا الباب وان يكون المشتري ثانيا هو البائع أولاً ومن تنزل  
منزلته وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولاً وان يكون البائع ثانيا هو المشتري أولاً  
أو من تنزل منزلته والمثل منزلة كل واحد وكله سواء وكيل أو الموكل يبيع الا شتر  
أو شراً ثم لا يرد عليه كل ان كان غيباً من ذنه أو مأذوناً به وهو يغير بفسد كوكيله وان  
يغير لنفسه جاز شراًؤه وقيل بكونه وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشترى السيد أو باع  
العبد ثم اشترى السيد وان اشترى البائع الاول لاجني أو لابنه الصغير كذا ذلك ومثل  
شراء الاب لابنه الصغير أي لمجبره شراً عيونه من الاول إلى من في حجره أو ما عكسه وهو شراء  
الاجني لبائعه الاول أو شراً لمجبره فلا يجوز لان كلاهما يشترى له ولو كلاً إلى آل  
الامر إلى ذلك لانهما جازا الشراء الواقع لهما معاً لا بد بطريق الفضل فكأنه وكاهما  
على ذلك لانهما يشترى معاً فلهذا قيل ووكيل كل بمنزلة وان وارت كل بمنزلة لكن  
أنت خبير بأن موت المشتري حل ما عكسه فصار البيع الاول كانه وقع نقداً لانهما انخرجت  
المسألة بكونه من بيع الا سأل وأما لومات البائع الاول فالمسألة باقية على كونها من  
بيع الا سأل ولا يجوز لو ارادته الاما جازة من شرائها قال في النوادر وإذا باع المقتل من  
سلعة بمنزلة لأجل جاز لب المالك شراً وها باق منه انتهى وان يكون الشراء الثاني من  
صفة ثم يباع به أولاً كما يأتي ثم ان الصور اثنان عشرة صورة من ضرب ثلاث صور  
الثمن الثاني وهو ما مثل أو أقل أو أكثر أو بيع صور الشراء الثاني وهو ما نقداً أو  
لأجل الاول أو أقل أو أكثر أو أكثر منه وضابطا لآخر من هذه الصور ان يشارى  
الاجلان وان اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف

لحل الأول جاز لومات البائع لم يجز لو ارادته الاما جازة من شرائها وظهر الشارح أنه مجبر ويحب وليس كذلك بل هو  
منقول والحاصل ان المقتول ان وارت البائع كاهو وأما وارت المشتري فليس كاهو لان الدين محل بيعت المشتري (قوله وإذا  
باع المقتل من) يعني إلى الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور اثنان عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بمثل البيع أو لا  
كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع ضرب في اثنى عشر فتكون الصور ثمانية أو بمن فلو اشترأه اجني ثم اشترأه البائع  
من ذلك الاجني فإن كان قبل قبض المبيع فكذلك كان يجلس أو يجلس وان كان قبل قبض المبيع فكذلك ان كان يجلس  
البيع والاي يجوز ان التواطي على أنه قد اقبل (قوله وان اختلف الثمنان) هو الاول بالمعقولة (قوله وان اختلف الاجلان)

الغن والاجل فاقطر الى اليد السابقة بالعلم فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع  
 وذلك في ثلاث صور بان يشتري ما باعه بعشرة بثمانية نقداً او لدون الاجل او باثني عشر  
 لا يضمن الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البايع الاول في الاولين يدفع ثمانية  
 الآن او بعد نصف شهر يرجع اليه بعد شهر عشرة والبايع الثاني وهو المشتري الاول  
 يدفع في الاخرة بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبايع الاول يسلف في  
 الاولين والمشتري الاول يسلف في الاخرة وان خرج من اليد السابقة كثير عاد اليها  
 قليل فاقبله او وذلك في صورتين وهما ان يشتري ما باعه بعشرة لاجل باثني عشر نقداً او  
 لدون الاجل وهما مضمومتان الى السبع الحائزة للمصلحة بقوله الحائزة تسع وهي  
 شهر اعمامه بعشرة بعشرة نقداً او لدون الاجل يدفع المشتري الثاني عشرة الا ان او بعد  
 نصف شهر ياخذ عشر بعد شهر فقد خسر التجهل والى الاجل يقع مناصه ولا بعد دفع  
 المشتري الاول بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر مثلها فقد خسر التجهل وبثمانية للشهر تقع  
 مقاصه بعد شهر في ثمانية ويدفع له المشتري الاول درهمين لافي مقابلة ثني ولا بعد دفع  
 المشتري الاول بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر ثمانية فقد خسر درهمين وباثني عشر نقداً او  
 لدون الاجل يدفع اثني عشر ياخذ عند الشهر عشرة فقد خسر درهمين والشهر وقع مقاصه  
 في عشرة ويدفع درهمين لافي مقابلة ثني فقوله يجنس الغن المراد بان يسلف هذا الصنف  
 اي يصنف عنه بكيفية يدورى بردي وهو قوله بمجمولة بدل قوله الا في الرداءة  
 والجودة ومنع ذهب وقضة ويسكن وهل غير صنف طعامه الخ وامتنع بغير صنف ثمنه  
 فان المسئلة الاثنية مفهوم قوله يجنس عنه ولما ذكر احوال تجهل الغن كله او تأجيله  
 كله وكانت اربعة في ثلاثة ذكر احوال تجهل بعضه على كل حال في كل الصور وتأجيل  
 البعض الباقي الى احوال ثلاثة وهي ان يشتري ما باعه بعشرة لاجل الاول او اليه او يضمنه وهذه  
 الثلاثة مضروبة في احوال التسعة الثلاثة المساواة لثلاثين الاول والنقص والزيادة عليه  
 فتكون الصور تسعة امتنع منها اربع شبهها في المنع بقوله (ص) وكذا الواجل بعضه تمتنع  
 ما تجهل فيه الاقل او بعضه (ش) أى وكما امتنع فيما مضى ما تجهل فيه الاقل كذا الواجل  
 من الغن الثاني بعضه تمتنع من موره ما تجهل فيه الاقل كله وهو صورتان ان يشتريها  
 بثمانية اربعة نقداً او اربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف برقة او باثني عشر  
 خمسة نقداً او سبعة لا يضمن الاجل لانه تجهل الاقل وهو العشرة على قيمة الاكثر  
 فالمشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة خمسة مراض الخمسة الاولى وخمسة ياخذ منها  
 بعد شهر سبعة فهو سلف بمنفعة وكذا تمتنع ايضا ما تجهل فيه بعض الاقل ويدخل فيه  
 صورتان ايضا وهما ان يشتري اثمانية اربعة نقداً او اربعة لاجل لانه يقع مقاصه في  
 اربعة عند الشهر وياخذ تسعة عن الاربعة التي تقدمها ولا فهو سلف بمنفعة او اربعة نقداً  
 واربعة لا يضمن الاجل لان المشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة تسعة بمقابلة الاربعة  
 الاولى فهو سلف بمنفعة واربعة ياخذ عنها بعد شهر مثلها فاقبله في الجميع واحد وثيق  
 من التسع خمس جائز وهي ان يشتري ما بعشرة خمسة نقداً او تسعة لدون الاجل اربعة او

الاول والى والى والى والى  
 فغنشد تكون الصور تسعة فقط  
 قوله وذلك في صورتين المناسب  
 في ثلاثة اشان هي شراء او اقل  
 لا بد وقوله مضمومتان الى  
 السبع الحق كالمساواة  
 لا سبعة لان واحد منها مكسورة  
 وهي الاجل يمثل الغن فاذا تمت  
 التسعة المكسورة الى هذه  
 الثلاثة يصير الجميع تسعة  
 قوله ومجمولة الخ الاولى سبعة  
 لخصها في الردي موزع يذهب  
 بذهب ومجمولة يذهب يذهب  
 يذهب على كل حال أى سواء  
 كان يمثل الغن الاول او اقل  
 أو كذا

(قوله ومنع غير مقدم) أي وبالجملة جواب لو (قوله أي كالامتناع الخ) ظاهر عبارة أن المشبه هو نقض الامتناع وليس كذلك بل الامتناع وجه الشبه فالمشبه هو التساوي أي العقدة المحتوية على التساوي (قوله ويحتمل أن يقال امتنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعميم الخ) أي الذي هو الذين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائمة بالدين بالدين أي حينما أصله امتنع (قوله ولو سكتا عن شرط المقاصة في المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والمحصل أن الأصل فيه الجواز لضعف التهمة فلا يفسد الأصل بشرط أني المقاصة لتحقيق التهمة وهذا ١١١ الأصل منه لقوة التهمة فلا تنافي الا

بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجزأنا الكلام في باب الجردة والرداء على باب الفقه والكثرة لحاز فملاً إذاً نوع بعشرة يزدية واشتري بثمنها بمجدة بدون الاجل أو الاجل مع أنه متنع وتأملاً بقية الصور بتجدها جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمجدة الخ الأولى حذفه لأن هذا من اختلاف المسكة فقط ويأتي على أنه لو جاز كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجودة والرداء أو المسكة لا عن الاتي قوله في الصور كلها وهي ثمانية عشر لأن الاجل الثاني أمدون أو مساو أو أبعد وفي كل أما بثلثي الأول أو أقل أو أكثر وفي كل أما أن يكون البيع ببيع والشراء ببيع أو بعكسه فهذه ثمانية عشر الأثني عشر بآن كلام المصنف المماثل في التفات بالجودة والرداء فقط فلا تنافي هذه الصور كلها وقوله للدين بالدين أي لا يشترط الدين بالدين وقوله فكذلك يمنع شامل لست صور أن يكون الثاني أجد أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني

لا بعداً ياتي عشرة خدعة تقداً وبعدة بدون الاجل أو للاجل والصغير اضاف اليه بعض عائداً إلى الثمن ومنع غير مقدم وما قيل مبتداً ويجوز أن يكون ممنوع مبتداً وما بعده فاعل على مذهبه من لا يشترط الاعتقاد وقوله كذا مفعول مطلق مؤكده عامه ممنوع أي ممنوع كالامتناع السابق في علمته وهو سلف حقيقة وأوفى كلامه للثنوي كما في شرح من ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى الاجلان ومن ضابط المنع أن يرجع إلى اليد السابقة بالعطاء أكثر مخرج منها تباه على أنه قد يعرض المنع الجائز في الأصل والجواز لا يمنع في الأصل بقوله مشبه في المنع (ص) كساوي الاجلين أن شرطاً في المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالامتناع عند تساوي الاجلين أن تعاقداً على في المقاصة لأن فيه تعميم المعتبرين فلا يتم عليه ابتداء الدين بالدين وأما لشرط المقاصة أو سكتا عن اجازة الأصل المقاصة فلم يبق غير الثاني في إحدى الثميين فليس فيه إلا تعميمه واحدة ولو قال الموقدان شرط كان أحسن أي كان الشرط منهما أو من أحدهما فالتثنية ليست شرطاً وانظر ما الحكم إذا باعها بعشرة لاجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل واشترط في المقاصة فيحصل أن يقال باللو نظر إلى أن الشرط ليس منافياً للعقد المقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للاجل فان اشتراطها ينافي مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحصل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصة محكمة وقد اشترط ابطالها قال الأمر إلى الدين بالدين (ص) ولقد أصح بكراً بعد أن شرطها (ش) أي ولاجل أن تعميم التامين يؤثر المنع فيما أصله الجواز ص ما أصله المنع في كل ممنوع لشرائه بكثرين الثمن البيع بكتبة هاب عشرة أشهر وشراؤها بثنائي عشر لا بعد من الاجل أن شرطاً المقاصة للسلاسة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع على أصله ولا يفهم قوله بأكثر لا بعداً في الصور الممتنعة كذلك (ص) والرداء والجودة كالفقه والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور الخمسة عشرة وأنه يمنع منها ما امتنع مع الفقه والكثرة فكذلك يمنع ما جمل فيه الأقل وبعضه يمنع ما جمل فيه الرداء أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع ببيع واشترى بردي وبكسبه ومنه البيع بمجدة والثمن بيزدية وبكسبه فان وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها بالدين بالدين وان وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما ما إذا اشتراها بالجدية نقداً أو أكثر لان مع تعجيل

أدنى كذلك فهدست صوراً خرج منها اثنتان تنى أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المنع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لكن يستثنى أن يكون حاصلاً في صور الاجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم ردحتمشأن يقال هل لاجل العلة في الكل البديل المؤخر أو يكون أظهر لأطراف العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن من منع الصور كلها على البديل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون مؤجلة

فصل - ليدان البديل المخزور ولو كانت السبعة الثالثة نقدا ومن منع صور الاجل ونفسه في غير هو الرابع على منع صور  
 الاجل بالدين بالدين وهو اشتغال الدين وعلى المنع في صور النقد بسلف جوفقوا ودوران الفضل من الجانبين ولو اراد  
 المصنف الاقتصار على ما يجب به التقوى مع الاختصار لطرف قوله والردامة الجوده كالتفه والكثرة وقوله كثيرا فلا اجل  
 الخ وقال باع بجدوا اشتري بردي وبعكس مع ان كان الشراء لاجل مطلقا وكذا ان كان نقدا مطلقا الا ان باع  
 بردي وواشترى بيمينته أو أكرهته وشارحا يقول ان العلة البديل المخز في صور النقد الا ان التهمة متبينة في هاتين  
 الصورتين فكانت ليس هاتين البديلين مخز (قوله) وحقيقة فلا تأتي الاربعة والعشرون صورة وقوله عملا بقوله لاحاجة لذلك لان حديث  
 قوله بعد اى مع اتحاد الوزن (أقول) وحقيقة فلا تأتي الاربعة والعشرون صورة وقوله عملا بقوله لاحاجة لذلك لان حديث  
 الاختلاف في العدة هو الذي فرغ منه المشاركة بقوله في باع الخ وقصد صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشاركة بقوله  
 مقتضى التشبيه الخ (قوله) وعليه فاليس في معنى زاد الخ المعنى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال  
 فاليس فيه واحد من الاخرين باع ١١٢ بعشرة بمجديه ثم اشترى بعشرة زينة نقد أو بالعكس فليس هذا ابتداء

دين دين ولا دوران فضل من  
 المساوي أو الاكثرتفتي تهمة البديل المخز لعدم ارتفاع البائع وبعبارة والردامة  
 من جانب الجوده من جانب والمراد الردامة الجوده في الجوهرية والجانب متعدد بدليل  
 قوله ومنع بذهب وقضة والسكة متعددة بدليل قوله وبسكتين الى أحسن والعدد والرواج  
 متحدان عملا بقوله فيما سبق وحرم في نقد وباطل في باقي الاختلاف بالا لجوده والردامة  
 فقط اى مع اتحاد الوزن وتشبيه الردامة وهذا بالقلة والكثرة من جهة النقض والزيادة  
 لامن جهة المنع والجواز فالأردا كالاتقص والاجود كالواقي وعليه فاليس فيه معنى  
 زائد على القلة والكثرة يجري عليهم ما وقامه علة أخرى اشترت اى كاشتغال الدين  
 وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره ح فلا منافاة بين كون  
 الجوده كالكثرة والردامة كالتفه وبين امتناع صورهما الاتمع في الكثرة (ص) ومنع  
 بذهب وقضة (ش) اى ومنع بيع السلعة بذهب وشراؤها بغير منصفه من نحو وقضة أو  
 عكسه لانها مما على الصرف والمخز وصورهما اتتا عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب  
 والنمر اما نقضة وعكسه كذلك فلا تنفذ تهمة الصرف المخز جاز كما اشار اليه بقوله  
 (ص) الا ان يجعل أ كثر من قيمة المتأخر جندا (ش) بان تكون الزيادة الثالث واقل  
 على أقل من قيمة المتأخر جدها هل هو كذلك لان تمة مدفع قليل في كثير تفتي بالقلة  
 المذكورة أم لا ويضيى الثاني لان المحتاج قد باخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك  
 الكثير جندا ثم ان القلة والكثرة والمساواة في هذا باعتبار صرف المثل وعدمه لان

البايعين فيجوز على باب القلة  
 والكثرة فيمتنع في الاول لانه دفع  
 قليلا وهو الزيدية أخذ كثيرا  
 وهو المجديه أى من حيث الجوده  
 فلا يبقى ان العدة متعده (قوله)  
 أى كاشتغال الدين الخ) وهي  
 ما اذا باع بعشرة زينة ثم اشترى  
 بعشرة عكسه دون الاجل أو  
 لاجل فهذا لا يفتي في باب القلة  
 والكثرة الا انها متعته هنا  
 لا ابتداء الدين بالدين (قوله) أو  
 دوران الفضل من الجانبين) كما  
 لو باعها بسبعة بمجديه لاجل ثم  
 اشترىها بعشرة زينة نقد فاليس  
 في هذا ابتداء دين دين ولو نظر  
 لباب القلة والكثرة فيما

فلا امتناع انما هو دوران الفضل من الجانبين (فلا منافاة الخ) حاصله ان المصنف قال والردامة الخ  
 فقتضى ان كل ما جاز في باب القلة والكثرة فيجوز هنا فالجوده كالكثرة والردامة كالتفه ثم انه وجدها متعته هنا ما جاز في باب  
 القلة والكثرة فيكون الجوده كالكثرة والردامة كالتفه فتاى فحسبة المنع في ذلك وحاصل الجواب انه لا منافاة لان قصد  
 المصنف التشبيه من حيث ان الاردا كالاتقص في مطلق نقص والاجود كالزاد في مطلق زيادة والمنع وعدمه متفق  
 آخر فان وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والا فلا يقول الشارع فلا منافاة الخ فخرج  
 على قوله وتشبه الخ ونقول الشارع على القلة والكثرة أى على القلة المتظورة لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جوفقوا  
 وقوله علم ما على العلة المتظورة لها فيما وجود او عدما ثم أقول) وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون الا  
 مع اختلاف العدة فلا تناسب قوله والعدد متعدد (قوله) الا ان يجعل الخ المراد القيمة ما جده الامام قيمة في الدنانير والدرهم  
 واما في غير هاتين القيمة الحاربه بين الناس واستظهر عجب رجوع الاستثناء لمصلحة الردامة والحدود في رد الشيخ سالم  
 فيه واستدعاه بقوله قيمة ويبحث فيه عجب بأنه لا استبعاد الحد والردى انما ينظر لما بالنسبة لقيمة الجاهل باعتبار وزنهما  
 (قوله) فيبقى الثاني) لاحاجة لذلك مع ما قبله المدونة من المنع كما قررنا في هذا السلف



(قوله بأن يكون المجل) يرجع لقوله أو لا بأن تكون الزيادة الثلث وذلك لأنك إذا زدت عشر نيزرها على أن نصف التي هي  
 صرف النازرين يكون الجسد ستم قالنا في الذي هو العشرون ثلث الجميع وتلك العشرون بقدر النصف الزم لثلاث المؤخر  
 أربعون باعتبار كون النازرين أربعين درهما (قوله ويسكتين الخ) داخل في قوله والرداءة والجلود الخ لأنها كما تكون  
 بطيب الأصل ورداءة تكون بحسن السكة وعدمه (قوله بمعدية الخ) المعدية سكة والزيادة سكة بمعنى جودة السكة  
 المعدية كون رواج ما هي به أكثر من رواج السكة الزبدي ويقاس ١١٢ على المعدية والزبدي غيرهما كما شربني  
 والأبراهيمي في زماننا فالمعدية

أجود ولو كان معدنها أردأ  
 والزبدي أردأ ولو كان معدنها  
 أجود والمعدية نسبة إلى محمد  
 السفاح أول خلفاء بني العباس  
 والزبدي نسبة إلى يزيد بن  
 معاوية (قوله وكلها عنوة الخ)  
 فإذا كان كذلك فيكون قول  
 المستنف إلى أجل في مقصومه  
 تفصيل فلا يعترض به (قوله لا  
 إذا كانت الخ) استثناء منقطع  
 (قوله محض) مذهبهم  
 العرضين كانوا فاعا واسدالم  
 يكن الحكم كذلك وهو ما فهم  
 كعبه كأنما شوبك ثم اشتراه  
 بنوب فالقيمة الثانية ما اقتدا  
 أو لأجل دون الأول أو مثله أو  
 أبعد منه وعلى كل قيمتها ما  
 مساوية أو أقل أو أكثر فلهذا  
 اتقنا عشرة صور فيمنع منها ما جعل  
 فيه الأقل انضافا ويجوز منها  
 ما لم يجعل فيه إلا أكثر انضافا في  
 جواز ما جعل به إلا أكثر منه  
 فلو أن عشرهما اعتبرا وشحنا  
 بمحصل وعدم اعتبارهما (قوله  
 الخ) أي بشر من أفراد الشوب  
 القلة والكثرة والمساواة لا تنافي إلا في الجنس الواحد وبعبارة جدا بأن يكون المجل  
 يزبد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كالو باع ثوبين شاربين لشهر ثم اشترا بمسنتين درهما  
 فقد أوصرف الميزان عشرون (ص) ويسكتين إلى أجل كثيرا للجل بمعدية ما باع  
 بزبدي (ش) يعني أنه يبيع ثم الشراء يسكتين إلى أجل سواء اتفق الإيجل  
 أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد والقلة والكثرة أم لا كما شترهما ما باع بزبدي بمعدية  
 للأجل الأول وأولى في المنع أو اشتراهما دون الأجل أو لا بعد منه أو كانت السكة الثانية  
 أدنى من الأولى ولا أخال بعض وثمه للمثال الأدنى لاخف ثم معدون الأشد ثم معدون العود  
 غا في عشرة صور لأن الشراء الثاني إما للأجل الأول أو لأجل منه أو لا بعد ما جعل  
 الفن عددا أو أقل أو أكثر والسكة الثانية إما أجود من الأولى أو أدنى منها وكلها  
 ممنوعة للدين بالدين لا شتره لثلاثين إلا إذا كانت السكة الثانية جسيمة تقفا وهي  
 مساوية أو أكثر كما في الرداة والجلود (ص) وإن اشترى بعرض بخلاف ثمنه جازت  
 ثلاث التقدي فقط (ش) أي وإن اشترى ثوبا بعه لشهر مثلا بعرض سكم بعرض بخلاف  
 غنه الأول في الجنسية كبطل فالغل ما اقتدا أو لأجل الأول أو أقل منه أو لا بعد منه  
 وغنه ما مساو لنسب الجمل أو أقل أو أكثر فلهذا ثلاثة مضروبة في الأربع المتبع من التسع  
 وهي ما جعل فيه الثمنان للدين بالدين وجات ثلاث التقدي فقط وهي أن يكون غن البطل  
 المتقدو مثل غن أجل أو أقل أو أكثر أو ماصورا لأجل التسع لمصلحة لأنه دين دين  
 فغنه في كلام المؤلف منصوب مفعول بخلاف أي بعرض بخلاف جنسه جنس غنه الأول  
 وسواء في قيمته أو نقص غنه عنها أو زاد لا مرفوع بالفاعلة أي غنه يعني قيمته  
 بخلاف لقيمة العرض الأول بزيادة أو نقص كما وقع عند الشارح إذ لا ينافي في التقدي ثلاث  
 على ذات العرض أحدها اثنان فقط ومراعاة العرض ما قابل العين فيشعل الطعام هو لا  
 أنهي الكلام على المسح المقوم وقوع غنه على عين وطعام وعرض موافق لثمن الأول  
 أو بخلاف في القدر أو في الصفة أو في الجنس شرعا فإذا كان البيع مثليا وهو ما عين  
 الأول وما عينه وما عينه فإدراك حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثل مفعول قدرا  
 كمثل (ش) يعني أن من باع مثليان مكمل وموزون ومعدود طعاما أو غير طعام ثم  
 اشترى مثله صفة محمولة ثم محولة وقدرا كارب ثم اردب فكانه اشترى عين ما باع ومن  
 اشترى عين شفه فاقته أو لأجل أو أقل منه أو لا بعد ما جعل الفن الأول أو أقل  
 أو أكثر فيمنع منها ثلاث وهي ما جعل فيه الأقل وهي شراؤها ثانيا بأقل تقدا وأولون

١٥ شى شى  
 ما يشعل التوبة كما مثل فان جنس البطل والجمل واحد من ذلك أن يبيع ثوبين من القطن ويشتري ثوبين من الكتان (قوله  
 وقوع غنه) أي في الشراء التالي كما هو ظاهر لقلته (قوله فإدراك حكم العين والمثل) بشو كنهه الآن لقادة من حيثان  
 الأولى أن يقول كنهه الآن كخبر بان أخذنا المصنف نظاره لا يظهر فقد في كلام المصنف والتقدير يغفل المثل صفة  
 وقدرا كنهه على ما هو للناسب لا كنهه كما قاله المصنف (قوله فيمنع الخ) اعترض بأن المناسب الموال والأقالان المتع ليس

قوله المثلية واجب بأن قوله كذلك مقيد بشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثاني أن الغيبة على المثلي تعد سلفاً لا ذل  
لم يكن سلفاً للكان كغيره ولا شك أن امتناع الصورتين المذكورتين مسبب على هذا الثاني (قوله بعد الغيبة علمه) أي غيبة  
يمكنه الانتفاع به (قوله في الصور الخمس) أي في مجموعها أي بعضها لأنه لا يتأتى قيماً إذا عابها غيره على أجل ثم اشتراها بما أكثر  
لا بعدم الأجل. والحاصل أن العلة في الأربع سلف جرفها أي أن البائع أسلف المشتري بخلاف ردمته وإعطائه في مقابلته  
فذلك ردمه من كان قد ادّاه وألصف الشراء والشهر من هذا عدا الغيبة كما تقدم وما إذا لم يحصل غيبة فقد تقدم أن علة  
المنع السلف الجارح تعاقب النقد ١١٤ ولدرن الأجل وفي الأكثر لا بعدم الأجل فالمنع في صورة لا بعد ما أكثر السلف

ماسقط عنه من الثمن كدورعين فيما إذا باعه بعشرة واشترى بثمانية (قوله والبيع والسلف إذا اشترى بأكثر) كماله وكذلك  
باع بعشرة واشترى بأشترى عشر درهم أو سلفه أو قدر المثل الذي باعه والبيع هو الذي أتى من المثل الذي أخذ به دورعين (قوله  
لو قال كمينه لكان أحسن) وأجيب بأن مثل أتى به في ذات قوله تعالى ليس كنهه شيء على حد ما خرج فيما (قوله ترد) هذا  
التردد لترد المتأخر من لدم نص المتقدمين (أما زعيد الحد وعليه أقصر ابن الحاجب وابن شامس ومنعه غير (قوله كغيرها  
كثير) وليس طول زمانه اعنده كغيرها كثير البقاء الاتهام معه بخلاف الحد أو المبيع فاسد (قوله وهو مذهب المذنبية الخ)

ومقابلها ما لا يحسنون ومحذورين الموزون وغيرهما من أن المثل ليس كالخالف بل كالعقيد فإذا اشترى منه مثل الأول بأقل نقدا  
استمتع كالواشترى تلك السلعة بعينها (قوله أي فخله غيره) أنت خبير بما من مثل التي تطفعا غيره لا عينه وهذا يمكن في المثال فالأول  
أن يقتصر على الثاني المشاورة بقوله ثملة في الصنفية كغيره في الجنسية (قوله لما في المساوي والاكثر من حلف برقمها)  
والسلف هو المشتري لأنه يدفع بعد ثمره عشرة يأخذ عشرة وأثنى عشر ومعه ١١٥ الثوب الثاني زاد ثوبا ما إذا اشتراه

بخمسة فهذه الخمسة سلف  
والخمس الأخرى في قبالة الثوب  
الذي لم يرد وهي بيع لكن  
السلف البائع فيها إذا كان نقدا  
والمشتري إذا كان لا بعد من  
الاجل وأفسد ذلك ما هنا من  
التعويل على ثمة بيع وسلف  
مشهور يسمى على ضعف فلا  
يتنافى ما تقدم من أن خمسة بيع  
وسلف حلفية فلا يقول عليها  
قوله وسكت عن صورة الاجل  
(الثلاث) لأن نقول أن قول  
المصنف لا يجله أو أكثر نقدا  
أولون الاجل ولا الاجل ولا  
يدخل إذا كان لا بعد من الاجل  
بمثل الثمن أو أكثر لانها  
ممنوعة عن اخلاص في قوله لا بعد  
مطلقا وبقيت واحدة جائزة  
وهي إذا كان بأقل الاجل نفسه  
(قوله ويشترى أحدهما بضمين  
الخ) لا يعني أن هذا لا يظهر سواء  
اعتبرت الكثرة بالنسبة للمجموع  
لانها لم تكن كثر نقدا وبالنسبة  
لما يوجب ما اشترى من الثمن كما  
هو ظاهر والمحال ان المصنف  
لم يقبل بالبدية ثمنا شارحنا  
وعب قيداها والشيخ سالم  
لم يقبل منهم وأمكن الظاهر

وكذلك يجوز الصوكا فيها إذا اشترى عن ماباع من المقوم الا أنه تفرق ثمرها كثيرا  
زيادة أو نقص سواء اشتراه بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر نقدا أو أولون الاجل الأول  
أوله أو لا بعده منه والكاف في كغيره زائدة أي فخله غيره وأقله في الصنفية كغيره  
في الجنسية فليست زائدة وما بين حكم ما إذا اشترى عن ماباعه وأجله أو مثله أشار  
لبان ما إذا اشترى بعضه بقوله (ص) وإن اشترى أحده أو لا بعده مطلقا أو أقل نقدا  
استمتع لا يجله أو أكثر (ش) يعني أنه إذا اشترى بعض ماباعه ففيه اقتناع عشرة صور ثلاثة  
أما أن يشتري ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقدا أو أولون الاجل أوله أو لا بعد  
المتع خمس صور وهي أن يشتري بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لا بعد أو بأقل نقدا أو  
أولون الاجل لما في المساوي والاكثر من سلف جرتفعوا لما في الأقل نقدا أو أولون الاجل  
أو لا بعد من بيع وسلف والجارتر سبع صور وهي أن يشتري بمثل الثمن نقدا أو أولون  
الاجل أو لا أكثر نقدا أو أولون الاجل وبمثل أو أقل أو أكثر للاجل فقوله وإن اشترى  
أحده أو لا أي وغيره والمراد أنه اشترى بعض ماباع وفهم من قوله فهو به بالإضافة أنه  
باعها أولا ولولا قول بين بلاضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقا أي كان الثمن الثاني  
سواء بالاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقدا أحصية أولون الاجل وقوله واستمتع  
في الخمس صور وقوله لا يجله أي نقدا أو أولون الاجل وقوله أو أكثر نقدا أو أولون الاجل  
وسكت عن صورة الاجل الثلاث أي بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) واستمتع بغير  
صنف عنه (ش) أي فلو اشترى البائع من المتع بعض ماباعه بغير صنف الثمن الاول  
كسبعها مذبح أو مربعة لشهر ثم يشتري أحدها بفضة أو بزيادة أو عكسه فإنه يتمتع  
لأن ربعه إليه أحده فهو يخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء  
كان الثمن الثاني نقدا أو للاجل الاول أو لأقل منه أو لا بعد بقدر قيمة الاول أو بأقل منها  
أو لا أكثر فله المتع الصريف والبدل المؤخر وهو مقيد بما إذا لم يكثر المجل جدا فيجوز  
كما أشار به بقوله (ص) إلا أن يكثر المجل (ش) فيجوز كسبعها مذبحين لشهر وصرف  
كل من يشارعون درهمين ويشترى أحدهما بضمين درهمين نقدا فيجوز بضعه ثمة  
الصريف المؤخر فقوله واستمتع الخ هذا فيما إذا اشترى بعض ماباعه وما من قوله ويمنع  
بذهب وفضة فيما إذا اشترى كل ماباعه وقوله واستمتع الخ وفيه أربع وعشرون صورة  
باعتبار ان البيع ذهب والشراء بفضة وعكسه وقوله الآن يكثر المجل شامل لما إذا  
كان المجل نقدا أو أولون الاجل أو بأقل لا بعد فقد جعل المشتري الاول والظاهر أنه يعتبر  
كثرة المجل بالنسبة لما يوجب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع عن ماباع (ص) ولو

ما شارحنا وعب (قوله نقدا أو أولون الاجل) قرره شب فقال لأن يكثر المجل أي المتوقد في الحال كما نص عليه التلميح  
وقد قرره شيخنا السلوقي واعترض على شارحنا (قوله والظاهر أنه يعتبر كثرة المجل الخ) أي أن هذا هو الظاهر فالتقبل  
بقوله ويشترى أحدهما بضمين درهمين بقدر بل لو اشترى أحدهما ثلاثين حازة الخ خير من هذا استظهر من عجب  
والذي تنب الكبر وسبقه إليه ابن الحاجب ان المراد كثرته عن جميع الثمن لأن عن المبيع فقط

كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فحينئذ لا ينفي العدول عن ابن الحاحب الإجماع (قوله وانظر تعليل المنع) هو اللفظ  
تقعا في شرائه بمثل أو أقل نقدا وأولون الأجل ١١٦ ولبيع والسلف في شرائه بأكثر نقدا وأولون الأجل أولاً بعدد وجه

الأجل أنه آله أمره أن يبيع  
له وخرج منه عشرة وأثمانية  
ياخذ عنها بعد الأجل عشرة  
وقد زاد ثوباً أو ثلثاً (قوله وانظر  
تعليل المنع في شرحنا الكبير)  
فله المنع البيع والسلف في البيع  
وساؤه أنه آله أمر البائع أنه خرج  
منه خمسة وسبعة فها إذا كان نقداً  
ولون الأجل يأخذ عند الأجل  
عشرة وخمسة في مقابلة الخمسة  
وهي سلف وخمسة في مقابلة  
السلعة وهي بيع وأما إذا كان  
لا يبعد من الأجل فالسلف نفس  
المشترى وذلك لأنه إذا جاء الأجل  
يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن  
السلعة وهي بيع وخمسة تسلفها  
البائع يقضه عنه بعد ذلك ولم  
يبلغت لتكون الثوب يساوي  
أكثر فيكون فيه بعض الصور  
سلفاً بمرتفعة (تبيينه)  
يجب تجهيل السلعة الواقعة غمناً  
في الصور الجائزة في صور خمسة  
وساعة وصور ستة عشر رقماً كثر  
والأمر بيع معين يتأخر قبضه إن  
كانت معينة وأبداً من يدين  
إن كانت مضمونة إذ ذمة كل  
فهما معمرة الأخرى (قوله)  
فيكون عند ابن القاسم ومقابلة  
بلا بئ للماجشون فقال لأنه  
جعل الثوب الراجع إلى يد البائع  
الأول مبيعاً بالسلعة التي خرجت

بأية بعشرة ثم اشتراهم مع سلعة تقصد اصطفاً أولاً بعدد (ش) يعني أن البائع إذا  
اشترى ما ببيع مع سلعة أخرى من عند المشتري الأول كثوباً أو ثلثاً فقصوفها  
المتأخرة ضرورة يمنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً وأولون الأجل  
كان الثمن في السلفين مثل الأول أو أقل منه أو أكثر منه والسابقة بكثرة لا بعد  
من الأجل الأول وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وبقي من الأثني عشرة خمس جائزة  
وهي صور الأجل الثلاث وفيها إذا اشترى مبيعاً مع سلعة بمثل أو أقل لا بعد كما يصح  
به المؤلف في قوله ومثل أو أقل لا بعد فانه مفهوم قوله بأكثر لا بعد (ص) أو بخمسة  
وسبعة (ش) عطف على معاملة لكن السلعة من المشتري وخمسة البائع  
الأول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة ثلثه بأربعة أو بستة أو بخمسة وسبعة  
كعبد مثلاً والموضوع بماله هو أن الشراء الثاني نقداً أولاً بعدد قوله (استمتع)  
جواب عن السبع في مقابلها وهي شرائها مع سلعة وعن الثلاث والتسع في خدمه وهي  
ما إذا اشترى ما ببيع مع سلعة ووجه كونها ثلاثاً أن يكون الشراء الثاني نقداً وأولون  
الأجل أولاً لا بعد فله ثلاث ووجه كونها تسعاً أن يقرض عن السلعة المشتري بها  
فالسبع الخمسة والسلعة خمسة وأربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل  
الثمن الأول أو أقل أو أكثر فصوره لاثمة مضمونة في الثلاثة الأولى وهي التقديرون  
الأجل ولا بعد الجميع عنونة والحاصل أن ما عدا صورة الأجل مجموعة سواء فرضتها  
ثلاثاً أو تسعاً والأجل نفسه جائزة سواء فرضته صورة واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليل المنع في  
شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسبعة (ش) بمقابل الخمسة وسبعة يخرج من حكمه  
وهو المنع إلى الجواز لكنه خاص بمصالح التقديرات لأن اشترى سلعة المبيعة بعشرة  
الشهر بعشرة وسبعة مثلاً كشاة نقداً وأولون الأجل فيصور عند ابن القاسم لأن مال  
البائع أنه دفع شاة وعشرة ذنانير أو أكثر نقداً يأخذ عوضاً عن ذلك عشرة ذنانير إلى شهر  
ولأهمية فيه وأما لا بعد فيمنع علاقته ولا يمنع ما تجهل فيه الأقل ولا ينفي جواز صورة  
الأجل كما في قولها الوقوع المقاصة إلا أن يشتري طائفاً ولا يتصور في هذا صغير أو بيع  
صور يجوز منها ثلاث وهي التقديرون الأجل والأجل وبيع واحد وهي لا بعد  
وأغما يتصور في هذه غير أربع لأن العشرة موجودة على كل حال والسلعة دأماً دائمة  
على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم إن فرض البيع الأول لا يقيد بعشرة فأن فيهما  
الاثنتي عشرة لكنهما قد اختلف مع خمسة وسبعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) ومثل أو أقل  
لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر قوله وأولاً بعداً كثر فله أن يذكره هذا وإن أخره  
هنا لطفه على الجائز (ص) ولو اشترى بأقل لأجله ثم رضى بالتجهيل قولنا (ش) يعني أن  
الشخص إذا اشترى ما ببيع بأقل من ثمنه للأجل الأول ثم رضى بالتجهيل الثمن فهل يستمر  
الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الثمن عيناً فإن الأجل قيم لمن حق من هو عليه

من يده فليساو على العشرة النقد سلفاً في العشرة المؤجلة فيكون يساو سلفاً فيمنع في التقديرون الأجل إلا أن الأجل فلا  
فلا يروم فيه وكذا لا بعد أفاده محض ثمت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أي نظراً للصالح وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي  
أن يكون هذا هو الرابع لأنه آله الأمر أن السلعة بيعت لمأجراً ويدفع الآن ثمنها بما أخذ عنها من الشراء بعشرة

(قوله ولا يمكن الخ) وليس له على هذا أن يؤثر المحمّد ويقول للمشتري فاصصه بم اعتد الاجل لان شرطها اتسواهم ما حولوا والقرض ان الحال القيمة فقط ونظام المصنف ثبت هذا الحكم فيما يقتضيه بعد الاثلاف كذبح الما كقول وفيما لا ينتفع به مكر في الثوب وهو واضح في الاول دون الثاني لانهم ابيعوا الباب على سن واحد (قوله فاعلم ما نسبوا) بل في حال الجز محل ما نسبوا وجر الا انه اذا قرئ بالاضافة تكون اضافته ناطق للبيان (قوله اسم مفعول) وجهه فلاضافة للبيان أي اضافة متعلق بالابدية ولا يصح النسب لان الرسم ينفع الاعلى لغريسة وعلى تقديره فقولها ما يقتضيه الخ يدل على متعلق أو عطف بيان أو شبهة مبتدأ محذوف (قوله لكن لا دلالة فيه) أي لا دلالة ظاهرة فلا ينافي ١١٧ انه لو توسل في المعنى بعدم المتعلق بكسر اللام

(قوله فلا اعتراض) حاصله انه اعترض على المصنف بان الزيادة أو الزيادة أو من الزيادة لفظا ومعنى فلم يرد عليه ١١٨ اما كونه أولى لفظا فانه اخص بحرف وأما معنى فلان الزيادة مصدر وهي فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالاختلاف لان ظاهره انه يمكن من أحداث الزيادة وليس بمراد وانما المراد من أخذها هذا حاصل ما اعترض به الا انك خبير بان جواب التعليل لا ينفع الاعتناء والتعليل الاخير الذي هو قوله ولان ظاهره الخ (قوله ثم استرد مثله مع خمسة) وأما لو استرد مثله فقط لحان الصور وكما هو قوله مع خمسة ليس المراد مع فصيل خمسة والان في بعض صور الاطلاق بل المراد مع الموافقة على دية خمسة (قوله وفي وجه الخ) أي ان قوله لا كانهما اشتراطا لم يذكر في التوضيح لتعليل قوله بخلاف ما اذا رجعت عنها

فلا تهمه أو يمنع من التجهيل لانهما على السلف زيادة قولان المتأخرين وكذلك اختلاف اذا اشترى باكثر لاجله لم تراعي بالآخر أو اشترى باكثر فنداء ولدون الاجل ثم رضى بالتأخير لا بعد فلا قال وفيما لا ينتفع وقد وقع جائزا قولان لشمل جميع ما ذكر (ص) فكيف يأتى متعلق ما يقتضيه أقل من الزيادة عند الاجل (ش) هذا انشيه في القولين والمعنى ان البائع اذا اختلف ما يباعه لاجل عددا وزمعه غرم القيمة للمشتري ساقه فهل اذا كانت أقل من الثمن المؤجل يمكن البائع من الزيادة عند الاجل ولا يمكن الا من مقدار ما دفع من القيمة اذ يبيع ما من على السلف بزيادة وقوله مختلف اسم فاعل ما أي شيئا يباعه بعشرة مثله مثلا مفعول مختلف وقوله عند الاجل متعلق بفتح يفتح ويحوزان يفتح مختلف بالتشوين وبلاضافة فعل ما نسبوا ويرى وتقرأ متعلق بفتح اللام اسم مفعول لصح لكن لا دلالة فيه على تعيين من اتفق وقوله متعلق أي عددا أو ما خطأ فيمكن انضافا لا لاهمية وقوله من الزيادة على حذف مضاف أي اشذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أعلم قريبا في عشرة اقواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقا (ش) يعني ان من أسلم قريبا في عشرة اقواب لشهر مثلا ثم قبل الاجل استرد قسائل الاول مع خمسة اقواب وأبرأ من الخمسة الباقية فانه يمنع سواء كانت الخمسة المزينة مع القوس مجله أو موزونة لشهر أو قسمة أولا بعد منه للسلف بزيادة وذلك لان البائع أل أمه الى انه اسلف المشتري فساو اليه مثله وهو عين السلف وما أخذ من الاقواب زيادة لاجل السلف فالسلف هذا البائع قطعا وفي المسئلة الثانية فهو تارة البائع وتارة المشتري وانما لم يميز واخذ اذا بقيت الخمسة لاجلها كما في التي بعدها لانه لما بيع اليه مثل سلعة علم انها قصد السلف بخلاف ما اذا رجعت عنها أو رجع غير جنسها اذ كانها اشتراطا للعين أو رد غير الجنس فخرج عن حقيقة السلف فانه في التوضيح في وجه كون النسيئة على المقوم لا تعد سلفا ثم قال وفيه نظر اه ولا مفهوم لقوله عشرة ولا اقواب وانما المراد انه أسلم مقوما كان شيئا وغيرها كانت الشاي عشرة أو أقل أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا اقواب أي كان المراد خمسة اقواب أو أقل أو أكثر أو ذراهم أو دينار لان العلة للسلف بزيادة

كأقلها وان كان جميعها انما في مقام آخر وهو ان الغيبة على المقوم لا تعد سلفا وذلك لانه قد تقدم ان المصنف قال والمثل صفة وقد را كسلفه ففتح باقل لاجله أي عند الغيبة والعلة السلف الذي يرتفع فاعلم حلا كان المقوم كذلك لانه اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتقم والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والتسليم ثم يعده سلفا لان قول المار جعت العين فكأنها مشترطان ذلك فخرج عن حقيقة السلف وفيه نظر فاذا علمت ذلك فباعتبارنا أحسن من عبارة عب لانهم قالوا في توضيحه وجه الخ وقوله وفيه نظر أي وفي هذا الوجه نظرا لانه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوما) أي في ستروم (قوله ولا اقواب) أي المقدرة بعد فلو مع خمسة لأن المعنى مع خمسة اقواب

(قوله كالواسترة) لونه هذبة كما ذكره اجماع مانا كبد (قوله لان المجهل) أي حقيقة أو كفايته هل مادون الاجل وقوله مسلف أي في حكم المسلف وقوله الان تبقى الخمسة لاجلها على الصفة المشتربة لأجل وجودها لأرد (قوله فعلى المشهور) ومقابلة قول البرقي انه لا يبعد مسلفا (قوله واقتصر المؤلف على التعليل الخ) ومقابلة التعليل بضع ونجس وسط الضمان وأزيدك أي ضع ونجس حيث كان القرض لا يداوى خمسة أبواب في فرضه وسط الضمان وأزيدك حيث كان يداوى ستة أبواب (قوله واطرده في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنسا واحدا أي في غيرهما وأليس جنسا واحدا أي كما هنا فان المأخوذ عنه الأبواب والمأخوذ القرض مع الخمسة واضع ونجس فلا يكون الا في الجنس الواحد كما لو كان عليه عشرة أبواب فقال له ضع منها خمسة وخذ الباقي والمأخوذ ١١٨ من جنس المأخوذ عنه وكذا وسط الضمان وأزيدك ولو كانت الزيادة

من غير جنس الذي عليه مثلا لو كان له عليه عشرة فقال له وسط الضمان عني وأزيدك عليها شيئا فأتى بجنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالتسبة لغير هذا المزيد ثم انه لا يظهر كون بيع وسلف مطردا في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقتضى كونه مطردا في الجنس الواحد وغيره انه يتحقق في كل واحد منهما على حسنة كما أشرفنا له ولا يأتي ذلك لانا وجدنا لممكن أن يكون المأخوذ عنه جنسا واحدا والمأخوذ بعض ذلك الجنس وثى آخر فالمناسبات أن يقول لانه المرضي عند التسبيح لانه لا يصلح هنا ضاع ونجس ولا حظ الضمان وأزيدك لانهما لا يكونان الا في الجنس الواحد وسالما خلف كآتين والحاصل ان وضع ونجس وسط الضمان وأزيدك التخليد خلان فيما اعدا عوضا والعوضان

(ص) كالواسترة الان تبقى الخمسة لاجلها لان المجهل لما في الذمة او المؤخر مسلف (ش) تشبيه في المنع أي كما يمنع استرداد المسلم اليه القرض بعينه مع خمسة أبواب بمجهل أو مؤخر جله الان تبقى الخمسة الزائدة في هذا لاجلها الاول لا بمجهل ولا مؤخر جله بدونه ولا لا يبعد منه في غير زل القرض حيث قد في مقابلة خمسة فهي مبيع وبقاء الخمسة المصاحبة للقرض لاجل اسقط المنع ولو عطلت الخمسة أو أخرت بدون اجلها او لاكثر منه فالمنع لان القرض مبيع بخمسة والتجهل لما في الذمة قبل اجله او المؤخر عنه مسلف اما الاول فعلى المشهور لانه لما ترتب له في ذمته عشرة أبواب لشرا عطاء منها خمسة الا ان مع القرض فالخمس سلف فيبقى ما في السابق من نفسه عند قيام الشهر والخمسة التي اسقطها عن ذمته مبيع بالقرض واقتصر المؤلف على التعليل بالبيع والسلف لانه المرضي عند التسبيح ولطرد في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقا فقول لان المجهل الخ تعليل لمقدر كآتري وهو خاص بما بعد الكاف لان المسئلة الاولى ليست معلقة بذلك اذ لو عطلت به لزعم فيها الجواز فيما اقبلت الخمسة لاجلها مع انها متعينة مطلقا لما من من السلف بزيادة أي التمس على ذلك وانما كانت العلة في الاولى السلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادري قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت على المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع جارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا نقدا (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى جارا بعشرة لاجل ثم تقابل مع بائعه على رده فهو زيادة في ثمنه نقدا فانه لا يجوز سوا مكان الدينار المزدمن من جنس الثمن اومن غيره لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة قديان دفع عنهم بمجرا الجار الذي اشترى او دينارا لما أخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة قديان عوضا عن الجار وهو يبيع ودينارا عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤخر لانه مطلقا في نفس الثمن لاجل (ش) أي وان

هنا غير متعين ان أحدهما الأبواب المسلم فيها والاخر القرض مع بعض الأبواب وقيل ان حط الضمان وأزيدك يدخل زاد في الجنس والجنس يزد كراين بولس ولكن الراجح اختصاصه بالجنس الواحد كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما عا له شارحا ذكره بهرام (قوله هو زيادة في ثمنه نقدا الخ) أي ضرورة المسئلة انه باعها بعشرة من دينانير فيض ح ما اذا باعها بعرض مؤجل كعشرة أبواب ثم أخذ منه الجار او دينارا في ثمنه الجواز لانهم ما يبيعان بالأبواب والمراد أخذها معا عاجلا ولا كان فيه فسح ما في الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله الا في جنس الخ) فيجوز حيث يشترط في القضاة (قوله لاجل) سال لا استثناء والحال وان كان قيد العمل بالاجل الان الاستثناء من حطة الاول معقدا بالنائي فليس الثاني مقصودا بالانبات بل بالبيع فلا يلزم استثناء اثنين باءا أو حطب وهو غير سائق كقوله الشيخ اجم

(قوله لانه فسخ دين) مثلا لو باع الحمار بعشرين ثوباً ثم استرده وابتاعه بثلثيها فله ان يفسخ دينه ويشتري الحمار بثمنه القديم او بثلثيها اذا كان قد نزل الاجل او بعد وبقى الصنف المؤخر والبدل المؤخر (قوله وهذا) أي محل التبع اذا لم تكن الزيادة خارجاً وأما اذا كانت الزيادة فقهه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك حيث قال المصنف الا في جنس الثمن الاجل وأردنا بالجنس الصنف الخ (قوله) الا ان يجعل الخ) راجع أيضاً الى التزديد كما في عب (قوله فيشمل الخ) ١١٩ المناسب لذلك ان يقول المراد بالجنس الصنف

والصفة (قوله جاز ان يجعل المزيد) ويشترط أيضاً حيث كان المزيد فسخه والثمن ذهباً ان يكون المزيد أقل من صرف دينار كاذره أو الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقولنا بالنسبة للتزديد مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير ورده وعرضه مؤجلاً الاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلاً ديناراً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة دنانير وذهباً (قوله الجاهل الخ) ومثل ذلك ما إذا بيع مؤجلاً ولم تقع الاقالة لا بعد حلوله (قوله لانه) كان من جنس الخ) هذا التعليل بالنسبة للمستلثة الثانية التي هي قوله يبيع بقدر ما موافق للثمن أي الاول أو بخلافه (قوله وذلك) أي من البائع (قوله فهو) صرف مؤخر) أي بان كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشر دنانير فقد صرف البائع الدينار العاشر بقدر الدرهم وهذا ما لا ينكر الجاهل جذا بحيث تنقضي ثمة الصنف وكذلك اذا كان الثمن مجدياً والمزيد يزيد أو عكسه امتنع

زاد المشتري للبائع مع الحمار ديناراً مؤجلاً فانه يبيع أيضاً كان التأجيل للاجل او لونه أو لبعده لانه فسخ دين في دين الا ان يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بان يوافق في سكوته وجوهه يبيع بثلثيها من موافقته في ورنه أيضاً وتأجيله للاجل الاول لا لادونه ولا لبعده لانه فيجوز لانه كل امر البائع الى انه اشترى الحمار بتسعة دنانير من عشرة أو بثلثيها لاجله ولا يحد نفسه قال في توضيحه والصورتان أي صور الاجل لان التزديد اموافق أو بخلافه وكل منهما اموال دون الاجل أو لونه أو لبعده فهو لا يجوز منها الا صورة واحدة وهي الاستئانة بثمنه الا في جنس الثمن الاجل وهذه اذا لم تكن الزيادة فسخه فان كانت فسخه فدخل البيع والصرف فاجر على ما تقدم وقصدناه ما اذا بعه بزيادة ثم اشتراه مع زيادة بمعدية أو بالعكس اه أي فيمتنع للصرف والبدل المؤخر الا ان يجعل أكثر من قيمة الشئ جرد السلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس الصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والردا حتى لو اختلفت السكة والجودة أو الراد امتنع (ص) وان يزدق عين وبيع بقدره يقبض جاز ان يجعل المزيد (ش) يعني ما مر اذا كان التزديد مع الحمار فانه كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حوان والعرض انه باع الحمار بغيره لاجل جاز ان يجعل المزيد لانه باع ما في الذمة بعرض وجاز لم يجز ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر التزديد لحصول فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للتزديد وكذلك اذا بيع الحمار على التجهيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقابل من يادة من المشتري سواء كان التزديد عيناً أو فضة فلا يجوز ان يجعل التزديد مع الحمار بقوله يبيع أي الحمار بثلثيها يذهب أو فضة فلا ينبغي أن تكون الواو جمعي أو فقهيه مسئلة ثانية أعطاها مجازاً واحداً وهو قوله جاز ان يجعل المزيد فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للمبيع وهو الحمار المشتري بثلثيها والثمن وان كان من غير جنسه فان كان عيناً والثمن عيناً فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ مالي الذمة في مؤخر سواء كان الثمن عيناً أم لا وقد بعه بثلثيها فقبض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تأخر التزديد لانه ببيعة ثانية وفسرنا قوله بتقدير اذا كان الثمن عيناً وهو حال الاحتراز عما اذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً فان كان معيناً جاز مطلقاً وان كان غير معين جاز ان يجعل المزيد

أيضاً للبدل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما اذا أثرت الزيادة (قوله لانه بثلثيها) تأمل فانه يلزم عليه البدل المؤخر بالنسبة للدينار المزديده فهو مشكل جداً (قوله فان كان معيناً جاز مطلقاً) لانه لا يدخل الذمة قلبي فيه فسخ دين في دين (قوله جاز ان يجعل المزيد) ولا يتأتى هنا سرقة مستأخر فانه ما تأخر بعض الثمن بشرط فقهيه يبيع وسلف أو فسخ دين في دين (تنبه) وهذا كله في زيادة المشتري اموالاً بالبيع شيئاً واسترد الحمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الاولى قد اُجِّلَ أو لا جاز ان كان التزديد من جنس الثمن أو لا الا ان تكون الزيادة مؤجلة وهي من صنف المبيع فيمتنع كلما زاده جازاً مؤجلاً لانه سلف من يادة وذلك لان المشتري

بعد ذلك كانه أسلف البائع حجارا  
في ذمته واقفه أعلم وقوله وانظر  
تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية  
ما فيه مما قرر (قوله وبالقصاص)  
البائع يضمن اللام أي بالقصاص  
(قوله اذ لو فأت سيد المشتري  
الاول) فاذ قلت لم اعترضه بان  
القصاص في فواته سيد المشتري  
الثاني ولم يعترض في فواته سيد  
المشتري الاول قلت لانها في فواته  
سيد المشتري الثاني وهو البيع  
القصاص يقضي فقوى بذلك واذا  
فأت سيد المشتري الاول لم يحصل  
في البيع القصاص يقضي فذهب  
ولم يرجع القيمة على قاعدة البيع  
القصاص لانك ان تكون أقل  
في الزم دفع قليل في كثير ولا يراعى  
كونه جديدا (قوله للمناسبة الخ)  
لا يخفى ان المناسبة انما تقتضي  
اجتماعهما المصادق بتعديل هذا  
لهذا أو بالعكس لا لتعديل بيع  
العمنة بالخصوص (قوله بأنه  
البيع المتصل بالخ) لا يخفى  
ان هذا التعريف يصدق في بيع  
الاجال فلا يكون التعريف  
ماتعا (قوله مثاله الخ) لا يخفى ان  
هذه امثال من يوع الاجال  
فالتعريف غير مانع (قوله وقد  
باعها بتأخير) أي اشتراها بتأخير  
أي ان المطلوب منه اشتراها  
بين مؤجل وقد باعها بتعجيل  
هذا لا يظهر لان شراء المطلوب  
منه من صاحبه لا يتطرق انما  
الذي ينتظره كما يقال ان المطلوب  
منه بيعه المطلوب بين يديه  
مؤجلا وبعضه مجمل كما هو اليقين بخلافه

يقبضه الى أجل أي يقبضه على ان أسقط عنه الباقي العشرة التي تربطه  
وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما وهم قوله في يوع الاجال يمنع كذا منع  
البيعتين لارتباطهما كما به قول ابن الماسحون وكان الاصح مذهب ابن القاسم في المدونة  
وهو حصة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان القصاص اربع الشاقي وجودا وعدما  
وبالقصاص على اقتضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله  
(ص) وصح أول من يوع الاجال فقط (ش) على الاصح أي وفسخ الثاني وخالف ابن  
الماسحون وقال يقضيان معا وهذا الخلاف مقيد بقيام السلعة اما اذا فأت سيد البائع  
الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا ان بقوت الثاني في يقضيان وحل مطلقا أو ان كانت  
القيمة أقل خلاف (ش) يعني ان المبيع اذا فأت سيد المشتري الثاني وهو البائع الاول  
يقوت من مقونات القصاص فان البيعتين معا يقضيان لانه بالقوات تسرى القصاص للبيع  
الاول وحسب ذلك لطلب الواحد منهما على الآخر لان المبيع فاسد اقدر رجوع لبايعه فغلبته  
منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول يرجوعه لبايعه والثمن الثاني ساقط عن  
المشتري الثاني لقصاصه انه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في القوات سواء  
كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة او دونه كثمانية أو أكثر منه  
كانت عشرة وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما ارتبطا صار في معنى العقد  
الواحد أو محل فسخ الاول حيث كانت القيمة التي زنت البائع الاول في الثمن الثاني  
يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلا لا عشرة أو اثني عشر لاننا لم نفسخ  
الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مع الملامه أقل وأخذ منه عند الاجل أكثر منه وعين  
القصاص الذي منعنا منه ابدأ بخلاف ما اذا فأت ثقت او فأت وكانت القيمة مساوية للثمن  
الاول أو أكثر منه فاما اذا فاضنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى  
على حالها فلا محذور فيه لانه دفع عشرة أو اثني عشر وتأخذ عشرة وهو الاصح عند ابن  
الحاجب قال المؤلفان وعبر عنه بعضهم بالمشهور وبخلاف في التفسير وقيد فاقوا انها يد  
المشتري الثاني اذ لو فأت سيد المشتري الاول ففسخت الثانية فقط واخبره الباجي  
قال ولم ارفقه نصا اه ثم لا شيء على المشتري الثاني لعدم وصول السلعة يده والمحال على  
المشتري الاول الثمن التي اشترى به فقوله الا ان بقوت الثاني أي مبيع الثاني أي مبيع  
البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذي بقوت انما هو المبيع لا البيع وهو لما برز  
عادة كثير من أهل المذهب بتعديل يوع الاجال بما يعرف عند مبيعهم أهل العمنة  
للمناسبة بينهما في التصل على دفع قليل في كثير ومعرفة بأنه البيع المتصل به الى  
دفع عين فبدأ أكثر منها اه مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشترى السلعة بنفسه نقدا  
فان السلعة رجعت الى يد صاحبه ودفع خمسة يأخذ عشرة منه عند حلول الاجل فصدق  
على هذه الصورة وما شابهها ان فيها ما يفتعل به الى دفع عين في أكثر منها والمراد هنا البيع  
جنسه لان التصل وقع من بيعتين اه وأصل عينه عينة بكسر العين من المعاونة فقلت  
الواو اي استكونها وانكسار ما قبلها سمعت تلك الباعث ذلك لاستعانة البائع بالمشتري على  
تصحيح غرضه واخسار العين وهو التقلب لانه لو قد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع



له (فصل) جاز المطلوب الخ (قوله لبيعها) أي على قصد ان بيعها وقوله بجال نقد أو بصفة وذلك ما نرى من الرجل يبيع من أهل العينة فيقول لهل عندك سلعة كذا ابتاعها فيقول له لا فيذهب من عندهم غير ما روضة ولا وى أى انهم روضة ولا عانة فيشتريها ثم يلقاه بعد ذلك فيضربه اشتراها لبيعها ليجلسه وقوله يفتن الخ ليس في الشرة الا ترتب المصلحة في قوله ولو جرح بفضه وكذا الضعة بجال والفتن المعلوم ان كل من باع انما يبيع بحال أو يفتن وفي بعض النسخ ضاعى أى يزدادوهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة لكن يلزم عليها التثبت الضمير الواقع في قوله ولو جرح بفضه (قوله ولو جرح بفضه) أشار به لما ذكره بعض ومما نرى من اشتري من رجل من أهل العينة يفتن بفضه مؤجل وبفضه مجهول على ان يبيعها لحاجته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العينة (قوله أن يشتريها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بأنه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة وانما يعتبر في فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك هذا من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها يفتن بفضه مؤجل اشتراها لبيعها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ان ناس وفي التثبت ما يدل على اعتباره (قوله بمحل أو مؤجل) أى أو بفضه مجهول وبفضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذى اشترى منه المطلوب منه يقول للمطلوب منه ١٢١ خذ به من حاجتك أى يبيع منها ما تريد

المراد بالبائع هو البائى الذى طلب منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتعصيل غرضه هو البيع فيها وما عداها ليعاها اختيار المالك لانها لا تبيع سلفا للموكل فسلطكم فقال

ان تتقضى وما بقى فهو لك يتيقن الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل ان يفتن باله بعض النقد وقد يتقن أن يبيعها كلها لاجل التوفية اذا لم يجد رغباً ثم انما يخبر بان المطلوب يفتن انما اشترى ليربح ونثره على هذا الوجه ليس فيه ربح انما له خسارة فلا حرج ان هذا انه هو في بيع المطلوب منه للطالب أى ان الطالب يفتن اذا باعها للطالب يفتن بفضه مجهول وبفضه مؤجل يقول لبيع منها ما تريد ان تتقضى وهو الذى

١٢١ (فصل) جاز المطلوب منه سلعة أن يشتريها لبيعها يفتن ولو جرح بفضه (ش) يعنى أنه يجوز ان طلب منه سلعة ليست هذه أن يشتريها من رجل من أهل العينة ولو يفتن بفضه مجهول وبفضه مؤجل لبيعها الى طلبها منه بمحل أو مؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العينة لانه كانه حاله في هذا يبيع منها حاجتك والباقي للقيمة الخ الخ لاجل والغالب انما يفتن لاني يتقضى الثمن فتقوله يفتن متعلق بالشترى أى ما اشترى من أهل العينة يفتن رسوا اشتريه كذلك لبيعها جميعه يفتن حال أو مؤجل كله أو بفضه ويدل على ان يفتن الخ متعلق باشتري ان عاصاً قال عقب ماسبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاماً أو غيره على ان يتقضى بعض منه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشترا لبيعها كله لحاجته بفضه فلا خير فيه و كانه اذا باعها كله بعشرة نقد أو عشرة لاجل حاله في هذه فبيع منه ما تريد ان تتقضى وما بقى فهو لك يتيقن الثمن وانما يعمل هذا أهل العينة

١٦ شئ ما ارضاه حج ورماد ذهب اليه شارحنا من ان قوله يفتن متعلق بشترىها بل هو متعلق بقوله يبيعها أى ويكون قوله ولو يفتن الخ الوالصال فقول شارحنا متعلق باشتري لانه لما يلزم عليه ما ذكر وقوله من أهل العينة تقدم مائه وأهل العينة هم من يطلب منهم السلعة وليست عندهم فيشترونها ثم يبيعون بها لطلبها منهم وأيضاً هذا التعديل أحق قوة لانه كان الخ لا ياتي مع كل التعميم المشاركة بقوله لبيعها الى طلبها منه بمحل أو مؤجل الخ (قوله رسوا اشتريه كذا) أى اشترا في حال كونه كذلك أى يفتن ولو جرح بفضه (قوله عقب ماسبق) يشير به الى قوله وكرهه في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاماً الى ما فهم شارحنا يكون المشتري هو الطالب منه وعلى ما قلنا من انه المناسب يكون الطالب (قوله لبيعها كله) أى مثلاً أو بفضه وقوله لحاجته بفضه وهو ما يريد ان يتقضى (قوله فلا خير فيه) أى فهو مكروه (قوله كانه اذا باعها كله) يصح ان يعمل على المتبادر من ان المشتري يبيعها كله بعشرة لاجل الخ ويكون قوله قال أى قال الطالب ذلك المشتري الذى هو الطالب خذ به من حاجتك ما تريد ان تتقضى الخ نعم ردان المنظور وفي التأجيل لبعض دون البعض شراء الطالب من الطالب لبيع الطالب لغرضه ويصح ان يعمل على ان المعنى وكانه اذا باعها كله أى وكان المطلوب منه اذا باعها كله الطالب بعشرة نقد الخ حاله في هذه فبيع منه ما تريد ان تتقضى فخران في الكلام مرة وذلك ان قوله خذ به يقتضى ان البيع لم يبق فيه كله وفرض المسئلة لبيع كله فقدره وقوله وانما يعمل هذا أى كون المطلوب منه متوجها ويشتري السلعة التى ليست عندك ويبيعها الطالب ليربح

وقوله وهو قول ثالث أي كونه لا خفيه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من كون المصنف آخرا بقوله وهو ان  
فرض المسئلة ان المشتري لما يقن بعضه من قبل اشتراها لبيعها لما حلت أي دخل مع البائع على ذلك والحاصل ان شارحا  
ذهب الى ان الذي اشتري بالثمن الذي بعضه من قبل وبعضه محمل المطلوب منه وفي عليه ما تقدم وورد عليه ما تقدم والمرضى  
لبيع انه الطالب وهو ظاهر (قوله أي ذكره لارجل الخ) ١٢٢ والفعل قل قل من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان كان

وهو قول ثالث ومضى ابن شاس على هذا القول وهو خلاف ما مضى عليه المؤلف  
من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات فانه عباسي وانظر الاعتراض على المؤلف في  
الشرح الكبير (ص) وكره خبيثة ما يمتانين (ش) أي وكره ان يقول الرجل لمن سأل سلف  
بما يمتانين لا يجل في أن أعطيتك بمتانين في عانة ولكن هذه سلعة قيمتها انون خذمني بمائة  
ما أي سلعة اذا قومت كانت بمتانين (ص) واشترها وبمئتي ثوبين فيفسخ (ش)  
أي وكره ان يقول لبعض أهل العينة اذا مررت بك السلعة القلانية اشتريها وبمئتي ثوبين  
ابن رشد وكذا فانما أرى ببيعك فيها واشترتها بمائتي ثوبين غير ان ارضاه على قدر الريح ولا  
صرح به وبعبارة لا مفهوم لمؤني أي أي يصير بانه برهمنه غير ان قدره أي الريح  
فالمراد بالبيع به ان لا يصير بفسخه بل الريح سواء أأمر أو صرح وانما صرح بقوله ولم  
يفسخ مع الحكم بالكراهة لئني فهم كون الكراهة على التبريم فيقول ز وهذا بعد  
من اصطلاحه فيه نظر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه  
بالحكم بالكراهة واما اذا صرح ببيان قدره فانه يجمع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا  
قال اشتريها بعشرة تقدا وأخذها باني عشر تقدا ان في جواز ذلك وكرهته قولين مع انه  
هنا صرح بقدر الريح وهو يخالف ما ذكره من انه اذا صرح بقدر الريح فان ذلك يوجب  
المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الاثر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم  
يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب السبق بخلاف ما لا تأجيل فيه وسبقه فلا  
مخالفة بين المثلين وايضا فهاهنا من التفصيل في المنهزم أي شبهه (ص) بخلاف اشتريها  
بعشرة تقدا وأخذها باني عشر لاجل ولزمه الاعتراض ان قال وفي الفسخ ان لم يقل  
الا ان تفوت فالمقبة أو اضاهاها ولم يزمه الاثنى عشر قولان (ش) هذا يخرج من قوله باز  
لان قوله ولم يفسخ لثلاث ناقض ما بعده فان قلت ساقى فيما اذا قال اشتريها بعشرة تقدا  
وأخذها باني عشر تقدا في الجواز والكراهة قولان وهذا يناقض اخر لبعنه من قوله باز  
قلت لا ينافيه اذا مراد بقوله جاز الجواز المستوي الطرفين المتفق عليه والمعنى ان  
الشخص اذا قال لا اشتريها بعشرة تقدا وأخذها باني عشر لاجل  
كشهر مثلا فانه لا يجوز لمبايعه من سلفه بفتح ثمانية قارة بقوله الا اثرى وتارة لا يقول  
فان قال له فان السلعة تلام الاثر بالهشرو ففسخ البيع الثاني باني عشر لاجل وساقى  
ما يكون لاما مورق فولية الشرا وان لم يقل في فعل ففسخ البيع الثاني وهو أخذها باني  
عشر لاجل لكن ان كانت السلعة قائمة قدر بعينها وان قامت بدلا من بغيره ففسخ البيع  
الفاقد فان القبة تلزم الاثر سالة يوم القبض بالقبض ما بلغت زادت على اثني عشر أو

ظاهر التقبل الاطلاق (قوله)  
أو اشتريها وبمئتي ثوبين  
اصترض عليه بان الذي في  
توضيحه وأما أرى ببيعك فلا يمتانين  
الكراهة مع التصريح  
الكراهة مع الاعيان بأجيب بانه  
أراد بالاعيان كلفظ الريح من  
غير تسمية قدر وسواء اعان لم  
التصريح بقدره فان عرض  
ه ولم يصرح بلفظه ولا يقدر  
كاشترها وقلت الخ ليجاز (قوله)  
فالمراد بالاعيان كانه جواب عن  
الاعتراض وكانه يقول فيجاب  
بانه أراد بالاعيان ما لم يصح  
بقدر الريح وبهذا التقرير يعلم  
ان مفاد الشارح ان حكم الاعيان  
٣ التصريح بالريح من غير بيان  
القدر ضعيف (قوله ليس له)  
اصطلاح في الكراهة أي لم  
يكن المصنف اصطلاح على انه اذا  
صبر بالكراهة يكون مراده  
التنزيه يقول هو وان لم يصح بذلك  
لكن استقرئ كلامه فوجد انه  
يريد الكراهة التنزيهية (قوله)  
أي شبهه أي شبهه للتفصيل  
في المنهزم (قوله) لا داعي لذلك  
بل هو تفصيل في المفهوم وذلك  
ان المفهوم التصريح بالريح وفيه  
التفصيل فان لم يبين القدر ذكره  
كالاعيان وان بين تنزيه يكون

الشرا الثاني لاجل فيصير وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله ثلاث ناقض ما بعده) أي من قوله ولزم  
الخ (قوله) فان قلت الخ لا مورد لهذا السؤال لان المسئلة لا يتقدم تكن خمره بما تقدم حتى يراد السؤال ويأتي الجواب  
٣ قوله الخ حتى التصريح بالحكم التصريح ٨ من هامش الاصل

(قوله ونفى الخ) اعقب بعض الاشخاص ذلك القول (قوله لكن قد مر الخ) لم يمر (قوله فهو اجارة وسلف) أي سلف جرت عليه (قوله وهذا يقيد) أي هذا التقرير يقيد وقوله انه اذا حذف الخ كان افاده هذا من قوله فهو اجارة وسلف لان العدة اذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط فصح وقوله وان شرط التقدي أي وهذا التقرير يفيد. ولما كان هذا التقرير منقولا عن القوم صح ما ذكر (قوله أي وبارز التقدي الخ) لا يخفى ان هذا التفسير ليس مدلول ١٢٢

المصنف بل مدلول المصنف وبارز التقدي بغير ما ذكر المذكور وهو التقدي بشرط (قوله يقيد ان شرط التقدي أي وان لم يحصل التقدي) قوله (له الاقل الخ) اعترض الموافق اقتصا والمصنف على المسئلة الاولى على انه الاقل من جميعا مثله بأنه والقول الاخر أي ان لا يجعل بالغا بل غير ليرجع واحد منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فيهما السلم من هذا وغيته انه سكت عما يلزم في المسئلة الاولى (قوله أو الدرهمين) الاولى والدرهمين أو يجعل يعني الواو لان الاقل من الامور التي لا تكون الا بين اثنين وتقدم المصنف هذا القول يقيد اعتقاده (قوله والظاهر والاصح لا يحصل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الاولى فنسأل عما لا يجري فيها ذلك لاني لم أدر من صرح فيها ثم هذا القول ضعيف والمقول عليه ما ذكره (قوله اذ هو الخ) لا محل للتعليل فالاولى أن يقول وهو قول ابن المسيب يفتح الياء على المشهور وعند الحديثين وهو من السابغين بمجتهد وكلام المصنف يشهد انه يشيد بالاعتراف باختاره ابن زيد من الخلاف ولو كان

نقص وهو قول ابن حبيب أو يقضي العدة السليمة مع الأمر باثني عشر لاجل من غير فتح لان المأمور كان ضامنا له اولواها الأمر عدم شرطها المكان لذلك وهذا راوي محسن عن ابن القاسم عن مالك قولان واستشكل قوله لان اقنوت فالقيمة بان ظاهره انها لمع الفوات لا يفسخ وزوم القيمة ففسخ وأجيب بأنه استلزام منقطع وكأنه قال وفي الفسخ مطلقا وتردان كانت فاقعة لكن ان قامت فالقيمة واستشكل أيضا يلزم القيمة مع ان المختلف فيه بعضي باثني عشر لكن قد مر انه أكرى (ص) ويخلاف اشتراط بعشرة نقدا وأخذها ثانيا عشر نقدا ان نقدا المأمور بشرط (ص) يعني انه لا يجوز أن يقول شخص لا اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقدا وانقداه حتى وأنا اشتريها منك باثني عشر نقدا لانه حينئذ يجعل الدرهمين في ثلثي سلته وتوليته الشرع فهو اجارة وسلف فانفقوا بدوهما يقيد انه اذا حذف الشرط صرح كالبيع والسلف وان شرط التقدي كالنقد بشرط وهو خلاف قوله ان نقدا المأمور بشرط لكن قوله وبارز بغيره أي وبارز التقدي من المأمور بغيره بشرط من الأمر يقيد ان شرط التقدي حكمه حكم التقدي بشرط وبعبارة وعلى المنع يلزم الاجارة بشرط السلف اذ قد استأجر الأمر المأمور بغيره من على ان يسلفه عشرة تمنع له هذه المنة ولكن اذا وقع يلزم الساعة الامر بالنظر الى قوله في قد دروي هنا الامر ان يروى العلة المذكرة وقد في ثلثي روي قوله في ثلثي الامر السلعة (ص) وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما (ش) أي ولما روي على الامر بعد أخذ سلته في تولية الشرع احتجنا بان القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها روي قوله اشتراها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل الاقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن زيد وابن زوقون لا جعل له واليه أشار بقوله (ص) والظاهر والاصح لا جعل له (ش) اذ هو قول ابن المسيب لان جعلنا الاجرة بتمام السلف والربا الذي عقدا عليه ثم انه انما يصحكون له الاقل حيث اطلع على ذلك قبل انتفاع الامر بالسلف وأما ان لم يغير عليه حتى انتفع الامر بالسلف بان يقضي مدعيته فمما يحصل الثمن فاختلف هل لاشي له اوله أو جرمته بالغا بل قولان وهذا التفسير ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر يروي مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وبارز بغيره كقوله الامر (ش) أي وبارز هذا العقد بغير اشتراط التقدي سواء عقدا المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقدا الامر وذلك بان يدفع له عشرة روي قوله انه قد اذها وأخذها مثل ما ذكر كافي في زنه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظر مع كلام ابن

الخلاف خارج المذهب (قوله فاختلف هل لاشي له) أي لانه ما على قصدار باسبب انتفاع الامر والظاهر ان ما قارب مدته قصد هذا السلف مع الانتفاع كهي (قوله حيث نقدا الامر) وظاهره الجواز ولو كان نقدا لامر بشرط وله الدرهمان (قوله ونه) بالمر معطوف على (قوله فيه تلزم كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى ان كلام ابن عرفة عند شرط التقدي يشهد عيب وكلامه عند شرطه وفي ابن عرفة وهو روي عن رواه ثلاث الاولى اشترى بكذا بعشرة وأخذ منها باثني عشر نقدا فيهما

ان لم يشترط تقديم المأمور بجائز الا فسدت لان الاجارة وسلفت ان وقع امت الامر فان تقدم المأمور وبعض قدر مدته تنفع السلف  
ففي لزوم الاقل من أجر مثله والرجح أو أجر مثله فقط فانها لا اجرة لانه انقام للرجح (قوله لا تقاسم الخ) راجع لقولنا لزوم الاقل  
وقوله وصحون مع ابن حبيب راجع لقوله ١٤٤ أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله فانها لا اجرة لانه انك شير بان

المصنف لم يذكر الا الاول والاخير  
ولم يذكر الوسط وقوله وان لم تقدم  
فالاولان أي اللذان هما اجر  
مثله أو الاقل (أقول) ومن المعلوم  
ان قول ابن عمر أنه فان تقدم  
المأمور رأى مع الشرط لانه الذي  
فيه الخلاف فيكون على منواله  
قوله وان لم يتقدم أي مع الشرط  
أي إذا خلا إلى شرط التقدم ولكن  
لم يحصل تقدم (قوله في الجواز أي  
جواز شرطه باني عشر تقدم وقوله  
والكراهة وهو الرجح ومحلها  
حيث تقدم المأمور بشرط فان تقدم  
تعلقا جائزا مطلقا (قوله) ومن  
الجواب عنه) الجواب المبرهن  
حيث اشكال آخر وهو كناية  
القول بالجواز مع كناية  
الرجح مع انه مكروه لأن حيث  
الاشكال المورد هنا وهو الحكم  
بالكراهة مع كناية القول  
بالجواز وجوابه ان ما هنا لا اخذ  
بتقدم بخلاف ما مر فوجب فيه وري  
جانب السلف ولا يمين عليه فيها  
يظهر (قوله وبخلاف اشترطه) ان  
لا تتفاين قوله بين أي شرطيهما  
المضارع لاحتمال ان مع قول  
لاجل (قوله وان جعلت الخ) ولا  
يفسد العقد لان تجهيلها عقدة  
سلف مستقلة وقعت بعد تقدم  
بيع صحيح (قوله بالتجهيل) أي  
للمأمور أي هذا ان لم يرض  
الامر بالتجهيل بان يجعلها قهرا

عرفة فان ظهره اذا لم يتقدم المأمور وليس فيه الا قولان أحدهما فيه الاقل كما قال  
المؤلف والثاني ان له أجر مثله ونفسه فان تقدم المأمور وبعض قدر مدته تنفع المتسلف في  
لزوم الاقل من أجر مثله والرجح أو أجر مثله فقط فانها لا اجرة لانه انقام للرجح بالان  
القاسم وصحون مع ابن حبيب وابن رشد ولو مضى قدر مدته تنفعه فالخير ان وان لم يتقدم  
فالاولان (ص) وان لم يقل في في الجواز والكراهة قولان (ش) أي وان لم يقل في في  
الفرض المذكور بان قال اشترطها بعشرة تقدم وأخذها باني عشر تقدم ولم يقل اشترطها  
فقبل ان شرع منعه باني عشر كراهة وقبل انه مكروه ثم ان جزء المؤلف فيها بالكره  
فيما اذا قال له اشترطها وأنا أرى بصلك من غير تسعة قدر الرجح مشكل مع كناية القول هنا  
بالجواز مع تسعة قدر الرجح المحكوم به هناك بالنسبة وحر الجواب عنه (ص) وبخلاف  
اشترطها باني عشر لاجل واشترطها منك بعشرة تقدم انما لم يمسح ولا يجهل العشر وان  
جعلت أخذت به جعل مثله (ش) يعني ان الامر اذا قال للمأمور اشترط تسعة كذا باني  
عشر لاجل واشترطها منك بعشرة تقدم فان ذلك يقع لان الامر استأجر المأمور على  
ان يتنازع التسعة بعشر قد نفعا فينتفع بها الى الاجل ثم يقضى عنه اثني عشر عند  
الاجل فهو سلف من الامر بزيادة وهي الدرعان واذا وقع هذا البيع الممنوع  
فانسلطة لازمة فلا يرضى باني عشر للاجل لان شره المأمور وانما وعد له الامر سلف  
عشر فليس فيه عنه الدرعين وليس للامر تعجيل العشر للمأمور الذي وعده بالنشر اياه  
لانه سلف بزيادة وان لم يطلع على الامر حتى يجهل المأمور فانها تزداد الامر ولا تترك  
للمأمور ولا لاجل ولما كان الامر هنا مسلطا لقاسم ماقومل يتعاض قصد تعجيل عليه  
للمأمور في قوله الشر ارجع مثله فانما يقع باتفاق لانه ظاهرا والظاهر ان حق بالجل عليه  
والمسلف في القسمين قبله هو المأمور فعمل يتعاض قصد أيضا فكان له الاقل من جعل  
مثله والدرعين كما مر فقوله فتأزم بالمسح أي الحلال وهو الاشهر للاجل لا العشرة  
بدليل قوله ولا يجهل العشرة أي للمأمور أي لانه يؤذي الى سلف بجر تقعا كما عاين  
به الشارح وهو يفسدانه اذا جهل العشر للبايع لم يتعاض ذلك ثم ظهر التعليل المنع  
ولو مضى الامر والمأمور بالتجهيل (ص) وان لم يقل في قبل لا يرد البيع اذا فأت  
وليس على الامر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا الا ان يقولت فالقيمة قولان (ش)  
يريد ان الامر اذا قال اشترطها باني عشر الى اجل وانما اشترطها منك بعشرة تقدم فقد  
اختلف في ذلك على قولين حكما قال فروي مصنون عن ابن القيس ان البيع الثاني  
بالشره لا يرد اذا فأت يقولت بل يرضى الامر بالعشرة تقدما وعلى المأمور الاشهر  
للاجل يؤذيها لبايعه عند الاجل فهو ومجمل في الثاني للاختلاف فيه وقال ابن حبيب  
يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت السلفه فاقتردت بمنها هو  
فأنت فعل الامر فيه القيمة يوم قبضها فقوله الا ان تقول الخ ايضاح يعني عنه الاطلاق

عنه أو لم يرض المأمور بالتجهيل بل أخذها قهرا عنه بل لورضي كل بالتجهيل (قوله اذا فأت) فاما الذي فأت فادعنا في  
القولين (قوله ايضاح الخ) وكأنه قال لكن ان كانت فاقتردت وان فأت فالقيمة وسلاصته ان لا يخرجه لكن داخله على محذوف  
والجموع وتوضيح لقوله فاقتردت وقوله يعني عنه الاطلاق لانه عنه ومعنى كونه يعني عنه الاطلاق انه لو اقتصر على الاطلاق لكانت



وقوله هذا المثل أي عمل بطريق الصور الأربع إذا كان بلا أجر لما قسم من كل أموال الناس بالباطل وقوله فان كان به جازأي في الصور الأربع فهذه مسئلة (قوله فيجبري فيه ما جرى الخ) وهو انك تقول يجوز اذا كان بلا أجر سواء كان بشرط أو لا وأما ان كان بفنبراجر فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وان كان لا اختيارا لها أربع صور أيضا (تسبيه) فإذا علمت جاز كواختيارها الداروسعرا ما يمكن بحيث لا يلزم غرضه (قوله وان كان لا اختيارا لها الخ) لا يعني ان ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي سلكه لا ينفرد السبعين الدار في هذا التفصيل كباقيين وهو ابراهيم جعل قوة ولا يمكن الخ مذهب ابن القاسم لا نه قال وهذا في مذهب ابن القاسم وقال غيره واحسن شيوخ المذهب يجوز ان ذلك في الدار ان ذلك يستبر سعيها ويعرف الصالح من غيره وفقر النسي بين من يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكتها لانه عالم بحال الحيوان ومأمم عليهم الخبر وحسن العصبية وبين من لم يكن ١٢٦ من أهل المحلة فيجوز له ان يشترط عليه ذلك ليختبر حالهم وقاله القاضي (قوله)

وكلام ابن المواز لا يخالف في ذلك أي لان قول المدونة شبه ذلك بشمل العبرة بالايام (قوله) لامكانه كتم عيوبه الخ لا يعني ان المتبادر من السبب البائع وكتم العيوب عنه اغتصب على في عدم البقاء فالأولى ان يقول الرغبة في المشتري فان قيل كتم العيوب ليس موجودا في الصغير والحواب ان الکتب ما يوجد في الأكثر طر الدحكم في الباقي (قوله) اذا كان من عيب الخدمة) وسو اشترط استخدامه أو لا بمجرد ذلك عيب الخدمة فلا يصار اذا كان ذاهنة لم يستعمل ان أمكن معرفته بدونه وهو عند البائع والاستعمال عليه اجره وكذا عيب التجارة ولا يجوز اشترط من كسبه أو يفوض ذلك للمشتري (قوله) اذا اختار الية) وقيد في غير المقدمات بما اذا كان قسيرا

حال الدار وقصد البيع باشرطه هذا اذا كان بلا أجر فان كان به جاز وأما ان كان يسيرا فان لم يكن لا اختيارا لها فيجبري فيه ما جرى في الكثير من التفصيل وان كان لا اختيارا لها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكتمه في رقيق (ش) هذا بخبر قولها والجارعة مثل الخمسة الايام والمجموع شبه ذلك لا اختيارا لها ابن المواز اجاز ابن القاسم الخيار في العبد الى عشرة ايام اه وكلام ابن المواز لا يخالف ما فيها وانما توسط في امد الخيار في الرقيق لامكانه كتم عيوبه لادانته البقاء عند سببه وغيره من الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدمه (ش) يعني انه يجوز للمشتري ان يستخدم الرقيق في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمة وانما اجره لانه لا استخدم اذا لا يكثر لانه بخلاف الدار فانهم يستعملون غيره ولا شيء على المشتري في استخدامه واستخدمه لاستئجار الغيبة عليه ما يصح الامه تحت يد امين وتأتي وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكذا لا في دابة وكوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد ان يذهب والبريد وفي كونه خلافا تردد (ش) الخبار في الدابة لا يتناول ثلاثة اوجه الاول لا اختيارا لها لغيره كوما من خلاص ورخص وكثرة كاهار قلته وقوتها على الحمل وضعفها الثاني لا اختيارا لركوبها في البلد الثالث لا اختيارا لركوبها خارج البلد والحكم في الاول ثلاثة ايام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث بريد ونحوه عند ابن القاسم وبريدان عند اشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وايابا والبريد عند اشهب كذلك أو البريد ذهابا ومثله ايابا والبريدان كذلك وهو فهم أي عمران أو وقفا وعزما وفي فضيه بعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله ايابا وسكت عنه لوضوحه والبريدان عند اشهب ذهابا وايابا فصرح اشهب بما سكت عنه ابن القاسم ترددوا لاجس لو قال تاو لان فقوله وكذا لا

لا اختيارا له وحفظا لاستخدام لا اختيارا له غير جائز ولو يسيرا كالكثير الذي لهن والحاصل ان الصور اربع في فاذا كان امر الاختيار مجتمع كثيرا ويسيرا أو ما اذا كان لا اختيارا فاجر ان كان يسيرا لا كثيرا ويحل ذلك ان كان بلا أجر والا اجر والحاصل ان الذي تقدم في الدار أي في غنائه سواء يأتي يصرح الشارح بعند قوله وليس فوب يقتضاه ساقى اسلوب المستند ساقى قصة قولنا ان حصر خلاف الدار لان قال انظر للاصل في كل (قوله) وعافي وقت الخدمة أي في غنائه أو في حضرة الناس (قوله) فلا اعتراض أي بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله) لا اختيارا لها من خلاص ورخص) يدخل في الدابة الطير كالهياج والارز كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشي عمل به والافلاخا ربيع افيما يظهر (قوله) لا اختيارا لركوبها الخ أي وقرب على العادة فقط وينبغي ان يكون مثل ركوها الحرف عليها والعين والحمل والفرس والسبق (قوله) ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره وحيث كان فيسازيد ونحوه فظهر أنه أراد النص البريد فيكون الوقاف هو الظاهر (قوله) والاجس لو قال تاو يلائن يجب بالعله عيوبه لانه يرجع الاختلاف في الحكم عند عمران وعياض وكلاهما من الخيشين

(قوله ليس شأنها تركب الخ) أى كالتبرير الغنى (قوله والتقرير الاول) أى الذى هو قوة نفوذه وكتلانه في ذى ليس شأنها ان تركب الخ والتقرير الثانى الذى هو قوة مظهر كلام بعضهم الخ والحاصل ان قول الشارح ان دابة الر كوبي معناها الدابة التى القصد ر كوبيها وقوله يقيد ان قصد الر كوبي أى ان شراء الدابة يقصد ر كوبيها وليس المراد قصد الاختيار بالز كوبي بل المراد ما قلنا قبل عليه كلامهم أى فيعتقد يكون كلام الشارح عين كلام بعضهم ١٢٧ فالتقرير الاول هو ما أشار به بقوله

أول شأنها ان تركب هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو ان ظاهر أى وأما غير المتعين قوله ويكيد ر كوبيها فيما اذا شرط اختيارها بالر كوبي ولم يحدد بمتكأن وقوله ولا بأس بشرط البريد فيما اذا اشترط اختيارها بالر كوبي وحده يمكن (قوله فيشعل المكتوب وهو ما) أى حتى المكتوبات وانظر التبادر في السخن هل يلحق بالدار أو الرقبي أو بالتوب (قوله ان كان لا اختيارية) أى لنظر خلافه ورخصه مع علم بصل المبيع (قوله فان وقع مطلقا) أى لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله وانفقنا على الاطلاق) وتوضيح لقوله وقع مطلقا وذلك اقتصر في المحترز بقوله وان لم يتقنا الخ (قوله وادى كل قبض أى ادى المشتري اختيارا المبيع لاجل ان يتسلمه وادى البائع اختيارا لئلا يتسلمه المشتري (قوله وصح بعدت أى رجاؤه (قوله تأويلان) المحقق الاول (قوله فهو محض دين دين) الاول أى يقول فصيح ما في ذمة المتبائع في معين يتأخر قبضه ان كان الخيار الطارىء للبائع فان كان المتبائع فالتعقيل التأخير

في ذى ليس شأنها ان تركب كبقية وأشأنها ان تركب ولم يشترط اختيارها به فان شرط اختيارها به فزمن الخيار فيه أيام وهو قوة واليه أشار بقوله (وكوم ر كوبي) وهذا ان ظاهر اذا شرط اختيارها بالر كوبي وأما لو شرط اختيارها به ولغيره كعرقاً كلها فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام وهو قوة كما نلخصه وظاهر كلام بعضهم ان دابة الر كوبي الخيار فيها يوم سواء اشترط اختيارها بالر كوبي أم لا وكلام الشارح يقيد ان قصد الر كوبي بمنزلة شرط اختيارها به والتقرير الاول هو الرضى وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما اذا اشترط اختيارها بالر كوبي خارج البلد وما قبله فيما اذا اشترط اختيارها به في البلد وهذا ما عليه ح وهو ان ظاهر (ص) وكتلانه في ذى (ش) المراد بالتوب ما قابل ماص فيشعل المكتوب ونحوها وانما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان لا يحتاج فيه الى قياسه وصحة غنائه لكن قال الباقى لكونه لا يسرع اليه التفرع وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمتبايع ان كان لا اختيارية له والتقرير في العقد وان كان لا اختيار المبيع وبين ذلك في العقد لزم تسليمه فان وقع مطلقا وانفقنا على الاطلاق لم يلزم تسليمه وان لم يتقنا وادى كل قبض قصد صاحبه فصيح (ص) وصح بعدت وهذا ان نقد تأخر بلان (ش) يعنى ان خيار التقرير يصح ويلزم من التزمه بعد صدور البيع على البت وهكذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صار بائعا واختلاف الاشياء هل المدونة باقية على ظاهرها سواء استند البائع التمن أو لم يفتدحه اذ ليس عقدية حقيقة اذ المقصود به طيب نفس من جعل له الخيار لاحقية البيع فلا يلزم الحمد والثناء في أوهى مقيد بما اذا استند التمن للبائع لان الخيار الواقع بعد ذلك كأنشاء عقدية على خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان يكن البائع قد قبض التمن فان جعل الخيار لا يصح حينئذ لان البائع تقرر في ذمة المشتري أو جبهه عنه مسطرة فيها خيار فهو فصيح دين في دين واصل ابن الفاسم منع ذلك الى ذلك أشار بالتأويلين وانما حال صمدون سائر لاجل مفهوم قوله وهل ان تعدا الخ أى لان لم ينفذ فلا يصح ولو صرح بما لا تقتضى انه يصح لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كله ما لم يصح ما يجعل السلعة فيما في الذمة فيمتنع قطعا (ص) وضعه حينئذ للمشتري (ش) أى وضع المبيع الذى وقع فيه الخيار بعد ان ثبت المشتري لانه صار بائعا وذلك لان المشتري لما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عدا بائعا لانه أخرج السلعة عن ملكه لان البيع لازم لو وقوعه على البت وظاهر قوله وضعه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقا أو بالعكس

لاحتمال اختيار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعا) أى لم يصح ما في الذمة فيعين يتأخر قبضه وهو ممتنع (قوله لما وافق البائع) أى لما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أى لكل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أى ملكه المهيتم الخالى عن خيار فلا ينافى ان الملك للبائع في أيام الخيار وهو عند المشتري (قوله أو بالعكس)

على المذهب الخ) حله انه اذا كان الخيار البائع فقولان بناء على ان اللاحق للعقد كالواقع فيها أم لا فان قلنا اللاحق للعقد  
 كالواقع فيها فالعقد من البائع وان قلنا ذلك فالعقد من المشتري والمذهب كما قال الشارح أن العنان من المشتري بناء  
 على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها (قوله وقد سأل الخ) وشبهته من بائعه على الراجح (قوله لا بعد فراغ الخ) مثلاً الخيارات  
 الدائمة وتلك من ماله الذي يلحق بها وما كان وليه على ما ساقى في قوته وردي كالغدا فإذا كانت المسافة بعدة بصحت بعض أيام  
 الخيار وما ألحق به بامد كثير فان كان يسيراً كرهوا الحكم بالكره مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله الشارح سلم أم لا فلم  
 أن (قوله مشاوره بعد الخ) جواب ما يحتال ان الأولى من هذا المسائل تستفاد من المستثنى بعدها لانه اذا علم وقت الاجتماع  
 به ولكن بعد يدرى على اجلي الخيار يرجع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك يرجع للمدة المجهولة (قوله وأولى ان تضع) أي والموضوع  
 حينئذ لم يكن بها حل الخ قال حج ١٢٨ ومقتضاه انه لو كان بها حل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله

ويحصل على معظم أحواله كسعة  
 اشهر ولا يقال ان مدة الخيار  
 لا تكون أكثر من كسهر وكيف  
 ٥. اذا علم قولنا هذا فظاهر ان  
 الخ لا تقبل بتسوية ذلك فيها  
 اذا وقع بيع الخيار بعدة شبهة  
 أشهر من حلها ثم غلب ان اذا  
 مضت التسعة اشهر وقصروها  
 تحت مدة الخيار في كذا او لا يقتصر  
 به وضعها كذا في حجب (تنبه)  
 ضمان المبيع من بائعه على الراجح  
 وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله  
 والزمان ملحق) أي لا يلاجل  
 والحاصل ان يقال لا ساجدة قوله  
 مشاوره بعد لانه امان يرجع  
 للمدة الزائدة أو المجهولة وحاصل  
 الجواب انه لا يلاحظ فيه العدول  
 بلا حظ البعد في المدة الزائدة ولا  
 المجهولة بل يلاحظ الزمان في المدة  
 الزائدة يلاحظ الجهة في المدة  
 المجهولة فاذا تكرار فقره  
 على المذهب وقوله حيثما ادى حين ان جعل الخيار بعدة (ص) وقد بشرط مشاوره  
 بعداً ومدة تارة فمجهولة (ش) يعني ان البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاوره  
 شخص بمدة من موضع العقد فانه يكون فاسداً فيلزم بالمدّة والمراد بالبعد ان لا يعلم  
 ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار وما ألحق به بامد بعد وكذا يكون البيع فاسداً اذا  
 وقع على خياراً كمن خياره ثلثا السلعة وما ألحق به بكثر وكذا يكون البيع فاسداً  
 اذا وقع على خياره ثلثا السلعة كما اذا وقع الخيار لاحدهما الى قدوم زيد وليس لقدومه  
 عادة فتشترط اولى ان تقتر السه أو الى ان تضع زوجة البائع أو المشتري ثم انه يستخرج  
 الفساد فعاد كقولنا اسقط الشرط قوله مشاوره بعد أي والزمان ملحق وقوله ومدة الزائدة  
 أي والزمان مضى فتقاروا وقوله مشاوره بعد من منظور فيه البعد وقوله وأما مذهبنا في نظر  
 فيه البعد فتقاروا فلا تكرار (ص) أو شبهة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني ان من  
 اشترى ما لا يعرف بعينه فلهما كالمكيل والموزن والمعدود بشرط البائع أو المشتري  
 الغيبة عليه فان ذلك يجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفيّة والغيبة لانه بتقدير  
 الامتناع مبيع وتقدر الرسل لا مكان الانتفاع به اما غيبة المشتري فواضح وأما  
 غيبة البائع فيقدر أن المشتري التزمه واسقطه فهو بيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره  
 ولو طبع عليه خلافاً للشي وقوله ابن عرفة عنه وقوله وأما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط  
 الغيبة عليه ولو قال على مثلي كان اخضر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف  
 بعينه فيقتضي كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما سان التردد بين السلفيّة  
 والغيبة فيما اذا كانت القسي من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بتقدير كان  
 المشتري التزمه واسقطه فيكون يمان لم يردده وسلفاً ان رده حال الناصر الثاني يعني

على المذهب وقوله حيثما ادى حين ان جعل الخيار بعدة (ص) وقد بشرط مشاوره  
 بعداً ومدة تارة فمجهولة (ش) يعني ان البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاوره  
 شخص بمدة من موضع العقد فانه يكون فاسداً فيلزم بالمدّة والمراد بالبعد ان لا يعلم  
 ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار وما ألحق به بامد بعد وكذا يكون البيع فاسداً اذا  
 وقع على خياراً كمن خياره ثلثا السلعة وما ألحق به بكثر وكذا يكون البيع فاسداً  
 اذا وقع على خياره ثلثا السلعة كما اذا وقع الخيار لاحدهما الى قدوم زيد وليس لقدومه  
 عادة فتشترط اولى ان تقتر السه أو الى ان تضع زوجة البائع أو المشتري ثم انه يستخرج  
 الفساد فعاد كقولنا اسقط الشرط قوله مشاوره بعد أي والزمان ملحق وقوله ومدة الزائدة  
 أي والزمان مضى فتقاروا وقوله مشاوره بعد من منظور فيه البعد وقوله وأما مذهبنا في نظر  
 فيه البعد فتقاروا فلا تكرار (ص) أو شبهة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني ان من  
 اشترى ما لا يعرف بعينه فلهما كالمكيل والموزن والمعدود بشرط البائع أو المشتري  
 الغيبة عليه فان ذلك يجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفيّة والغيبة لانه بتقدير  
 الامتناع مبيع وتقدر الرسل لا مكان الانتفاع به اما غيبة المشتري فواضح وأما  
 غيبة البائع فيقدر أن المشتري التزمه واسقطه فهو بيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره  
 ولو طبع عليه خلافاً للشي وقوله ابن عرفة عنه وقوله وأما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط  
 الغيبة عليه ولو قال على مثلي كان اخضر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف  
 بعينه فيقتضي كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما سان التردد بين السلفيّة  
 والغيبة فيما اذا كانت القسي من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بتقدير كان  
 المشتري التزمه واسقطه فيكون يمان لم يردده وسلفاً ان رده حال الناصر الثاني يعني

والزمان ملحق أي والبعد بلا حظ الا انك شير بان قوله اول والمراد بالبعد ان لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار  
 يقتضي رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا بالذات فان لا يصح ان يقال والزمان ملحق لانه لا يعرف البعد الا بعدة بلا حظ  
 الزمان (قوله أو شبهة الخ) أي بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذكور انما هو مع الاشواط  
 (قوله لا بتقدير الامتناع الخ) لا يعني ان هذا الكلام يقتضي أنه بتقدير الامتناع قطعاً بتقدير الرسل مطلقاً كانت  
 الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن يتأني في قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لن تعليل (قوله ونقطة ابن عرفة الخ) أي نقل كلام  
 القسبي وانهم أي فيكون الخ بعد الآن عبارة قال ارجح موعدة وذلك ان ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطبع عليه وانما  
 ذكره لا يفسد وانهم لا يهوز وكذا في التبصرة ممنون ولا يفسد مباح على مثلي إلا بان يطبع فان غاب دونه لم يفسد البيع  
 بشرط ما يجوز لغيره عاقلها الشارح انه اذا لم يطبع عليه ففسد قطعاً وليس كذلك ويراد لم يكن غريباً في اصوله ولا لا يفسد لم يمنع



(قوله أي وفسد البيع الخ) أي تخلف ذلك إذا كان البيع كثيرا وأما البيع كالمسألة لفسده فانه لا يضر كما يفسد كلام الخطاب عن أي الحسن (قوله لما مر من أن ليس الخ) وأيضا الغلة في بيع الخيار كان فاسدا أو صحيحا البائع ولو كان الخيار للمشتري وامضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا غلة لأنه يرد جرة البيع الكثير النقص وليس كالبسع القاسد يرد البيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لأنه فيبيع على البسع وما هنا بخلاف ذلك البائع زمت فلا يدخل في ضمان المشتري كالبيع القاسد على البسع بل في الخطاب أن الجرة والغلة للبائع ١٢٩ في بيع الخيار الصحيح كالفاسد ولو كان الخيار

في صحيح المشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار كان كثيرا الخ) المراد بالانتفاع كغيره من البيع والمال من أنه إشارة إلى الخطاب في قوله واخذ منه (قوله يجوز فسخه) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه بجائز أو باسرة (قوله في بيعه بشرط الخ) أي جائزا في الغلة الذي دخل فيه مع الشرط وفي فعل دخل فيه بدون شرط وان كان غير جائز (قوله كان يرد الخ) تمثيل لقوله وفيما يفعل بغير شرط (قوله ويلزم بانقضاءه) أي وانقضاءه متى حكمه فله في كالفد عبارة عما في حكمه مثلا انذار في العبد عشر أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالفد فلما قدرنا ما في حكمه لا يخلط قوله ورد في كالفد والحاصل أن الذي في الحكم يومان وليس له وهذا الذي كالفد وقال في المدونة وأقرب ذلك قال أبو الحسن يعني القرب اليوم واليومين والعبد كذلك أياما اهتتقن في اليومين معا هذا

يندر كأن المشتري التزم في نفسه واخفاه عناد ثم دفعه للبائع على وجه السلف فسد له فان لم يرد المشتري الطعام بان رد البيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أولا وان رد الطعام بان أجاز الشراء كان الطعام سلقا حرم دودا (ص) أو ليس فوب (ص) أي وفسد البيع بشرط ليس فوب ليسا متقاصا ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والدابة والعبد كذلك وقوله (وردا جرة) أي جرة للفس أي أرض اللبس أي وإذا فسد البيع في اشتراط ليس الثوب نقص كان على المشتري قيمة لفسه ولم يجز له كسائر البسوع الفاسدة إذا خفت لا يلزم المشتري رد الغلة لما مر من أن ليس الثوب ليس بخله بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه واقعه بغير شرط ولو كان لا خيار لصال المبيع ككوب الدابة واستخدام العبد وسكنى الدار وهذا إذا كان لا كراهة ولا يجوز اشتراطه وقعه بغير شرط ولو لم يكن لا خيار لصال المبيع وأما ان كان يسعرا فان كان يسعرا اختار لصال المبيع فحكمه كالمسألة في الكثير وان كان لا خيار لصاله فانه يجوز فسخه واشتراطه بجائز أو باسرة ويجوز بالكره ما قلنا لا يكون بعد علم الكراهة وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير شرط كأنه يرد ككوب الدابة ذكره بالثمن ولم يشترط ذلك لصال العقد فانه لا يفعله إلا بغير ثمن عليه مع رجوعه انذارا للموافاق لما يقطع الخيار اخذ من قول ابن عرفه دليل دفعه قول وقيل المازي وتلك هو عدمها (هـ) أي عدم القول والفعل كما إذا بقي المبيع على خياره بدأ أحدهما بهدأه فانه يرفع الخيار فالتزك هو قوله (ص) ويلزم بانقضائه ورد في كالفد (ص) أي ويلزم بالمبيع على خيار من هو يده من المتباينين بعضي زمن الخيار وما الحق به رد او امضاء كان ذا الخيار أو غيره فإذا كان سيد المشتري زمة امضاء البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالفد وان كان سيد البائتم زمة الرد أي رد البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالفد ولما حل بعضهم العبارة على الامضاء اشكل على الرد أعني الرد اشكل عليه الامضاء وما جلتهم الحيرة والوقفة الامن جعلهم الضمير في يلزم عاد على الخيار أو البيع ونحن نقول ويلزم بالمبيع رد او امضاء كاتله ابن غازي (ص) ويشترط تمام (ص) عطف على بشرط مشاور أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره

١٧ حتى خا الثلاثة فيصدق في سوغين وبلغه وظاهره أنه كاله الردة الاختيار يتصور ذلك فيأخذ المشتري أحد فوبين على أنه فيما يجتنبه بالخيار ومضى أياما لخيار ثم اختار بالقرب والظاهر أن القرب ما ذكره ولو قيدنا الخيار بفسده يوم وأما مددة الخيار فبعدم يوم كالتواك فلهذا حيث وقع النص على مدته وأما ان وقع البيع بالخيار لم ينص على مدته فانه يلزم بانقضائه مدته من غير زيادة ما في حكمه كذا رأينا أبو الحسن (قوله لا يخل عليه الرد) أي من حيث أنه يفيد حكمه ليس كذلك مع أن الحكم كذلك (قوله عاظا على الخيار) أقول لا معنى لكون الضمير عاد على الخيار إلا إذا قدره مضاف إلى بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى يمكن في تقديره ويلزم البيع

(أقوله وقته نظراً) أقول يمكن أن هذا القول لا يحل ما أحله المعترض، من تحت ما لما كان الغالب وجود النقد مع الشرط صريحاً أن يقال أن شرط التقدمية النقد بشرط (قوله) ليس كشرط السلف (الخ) فإن قيل ما الفرق قلت فرق ابن عبد السلام بان هذا الفساد واقع في المسألة لا غرر في الشيء الآخرى أن المقبوض لا يدري هل هو شيء أم لا ومصلحة شرط السلف انفسادهم لموهوم وخارج عن المسألة أم (أقول) نعم كان ١٣٠ موهوماً لهم علته وهي سلف جرتفعوا ظهر من ذلك كونه خارجاً عن المسألة

وقال بعض وناقش في ذلك أن في فرق ابن عبد السلام بعض فقال ان الصادي شرط السلف واقع في المسألة أيضاً لا غرر في الشيء بجهالة فيها يعود فيها لان السلف بشرطه يصير من جهالة الشيء والاتساع فيجهول اه قال بعض أهل العقدي وهذا صحيح ان بعض السلف وأما مع امقاطه فلا غرر لصعوبة الرجوع للجميع البيع بخلاف شرط التقدي في المدايق ان غرره في نفس الشيء لجهل كونه ثمناً كله أو سلفاً اه (أقول) ونأمل ذلك وقال البدوي هذا الفرق ظاهر على أن علة البيع والسلف انه سلف جرتفعاً وأما على أنها الجهة فلا فذلك راجع لماهية لتكون الجهة في الشيء أو المثلين وذلك ركن اه (قوله) بخلاف المواضع والغائب اي يلزم ايضاً في الشيء اذا طلبه السلف وتوالت لاختلال العقد هنا أي في الخيار وقوله وانبراهمه ذلك اي في المواضع والغائب (قوله) فاجاله هنا) الاولى فذكره هنا (قوله) لا يعيب (ثلاثة) الجذام والبرص والمجنون (قوله)

ان الشرط كاف في الفساد وهو المذهب وله لتلزم الشرط معزلة النقد بالقل وفيه نظر لان شرط النقد لا يحصل به التردد بين السلفية والخفية والاحسن أن يقال ان كان يحصل التقدم مع شرطه غالباً أو يجب اشتراط النقد الفساد تنبى لا الغالب معزلة اللازم وظاهر كلامه الفساد ولو اسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط السلف وموهوم قوله بشرط فقد ان التطوع بالتقدم لا يفسد ضعف التهمة كالأول سلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري ايضاً في الشيء اذا طلبه البائع اتفاقاً بخلاف المواضع والغائب لاختلال العقد هنا وانبراهمه هناك وشبه في فساد شرط التقدم مسائل سيعا بقوله (ص) كغائب وعهدة ثلاث ومواضع (ش) يعني اذا باع شيئاً باع على البت واشترط في العقد نقداً الثمن فانه بقصد العقد حيث كانت القيمة بعدد وكان البيع غير عقار لتردد المقوودين الثمنية والسلفية فان كان عقاراً وغيره وقربت غيبته كالثلاثة أيام فلا يفسد شرط المتقدمه كما شرط في باه فاجاله هنا لاجل جمع الخلفاء وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة أو عبداً على عهدة الثلاث واشترط في العقد الثمن في العقد ولو ما اشترط في العقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لفته الضمان فيها لانه لا يردها الا يعيب ثلاثة فاحتمال الثمن فيها بالسلف ضعف بخلاف عهدة الثلاث فاحتمال السلف في الثمن قوي لانه يدفع ما يملك خاتماً وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة متواضع واشترط في العقد الثمن في العقد لا احتمال ان تظهر حاملاً فيكون سلفاً أو تمضي فيكون غداً بعبارة أي وقع به على شرط المواضع لان اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كافي بياحات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع عن المشتري ويجوز ان على أو امان تستبرأ فلا يضر اشتراط نقد الثمن فيها والفرقان احتمال الحمل فحين تنواضع أقوى لانه فيه عين تستبرأ (ص) وأرض لم يؤمن فيها (ش) يعني أن من أجر أرضاً لم يؤمن فيها الجارة على البت واشترط في عقد كراهيها استأذنها فان عقد الكراهي يكون فاسداً الدوران بين السلفية والخفية لان دوريت كل أجر او ان تزوكون سلفاً فان كانت عامونة كرض النبل جاز النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني ان من جعل شخصاً على الاتيان بعده الاتي أو بعده الشارء واشترط ليجعل له انتقاد الجعل في العقد فانه يكون فاسداً وظاهر المؤلفات مع ظاهر ما يأتي له في باب الجعل انما يفسد شرط النقد لا التطوع به مع انه تخاف لمصلحة من ان النقد يفسد مطلقاً نظراً لضماع ما فيه في شرحنا الكبير (ص) واجارة لحزير زرع (ش) يعني ان من استأجر شخصاً

عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الرقيق في ضمان بامته ثلاثة أيام فاذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله) يجوز على شرط المواضع) أي وجريان العرف بها (أقول) في ما اذا كان حال الناس يختلف فيه انما قول يعتبر الاغلب من اعتبارها او عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيفسد بالنقد (قوله) كارض النبل) اي بعض ارض النبل فاذا رويت بالقل يجب النقد فلا لاسام ثلاثة (قوله) وجعل) اي وشرط نقد في جعل (قوله) انظر نصها (الخ) حاصله انه نقل المؤلف ان ابن يونس ذكر عن المدونة ان مثل شرط النقد النقد تطوعاً وجب في ذلك بان مسئله المدونة التي تكلم عليها ابن يونس

انما هي اجارة اشترط فيها الترتلعي شاموا اشترط ذلك لا يجزئها عن كونها اجارة فلو قلنا المدونة تصرح في ذلك وبذلك انه ما هي  
وعلى أن اشترط ذلك فيها لا يجزئها عن كونها اجارة ان النسخ صرح بأنه مستحق فيها من الاجر كل يوم بمسأله والجل بخلاف  
ذلك وبقرض كونها اجارة فبهي جملة على خيار ومسته المصنف هذا في رجل لا خيار فيه أه وذلك لأفاد بعض شيوخنا  
المعقد ان اجعل لا يضر التقديس لظهور (قوله يجوز زوجه) هذا على أن نسخة المصنف سر بمحكمة حوزي سا كنه وقوله او  
يحدد هذا على نسخة يجوز يات موحد وجيم زراي (قوله واما على المذهب الخ) ١٢١ أي فيكون المصنف هنا ناشيا على

ضعف والعدله انه يتفرق

الكلام الحاموي للظاهر ذكر

غير المشهور عنده كافي شرح

شب والاصل ان العقد انه يانم

رب الزرع خلقه او يعطيه

الاجرة قبلها (قوله ونحوه)

كتمه أيام فيها يظهر اساعلى

ماتة دم في الحبس (قوله مثله

السقينة) وفيه اذا اكرت

السقينة لتربك بعد نصف شهر

لا يجوز ان اشترط التقديس في ابن

يونس ان اكرى سقينة بعينها

على ان يركبها وقت صلاح

الركوب جاز ثمان كان وقت

صلاح الركوب في سائل نصف

شهر ونحوه جاز النقد وان بعد

كاشهرين ونحوهما لم يجز النقد

اه اى بشرط اذ هو القى تتردد

فيه اتقود بين الثنية والسقينة

(قوله الا انه مخصوص بمقتود

لا تفرق عنه) وهو المثل (قوله

الفسخ الدين في الدين) اى فسخ

على القيمة في مؤخر (قوله لله

المد كورة) وهو البيع انا

تم باقتضاء احد الخيارات (قوله

هل يجزئ زمان الخ) الظاهر انه

يجزئ زوجه او يحدد مقدمه معلومة باجرة معلومة فانه لا يجوز له اشترط انتقاد الكراء  
وبعد العقد لا الزرع وما يتلف فتفسخ الاجارة اذ لا يمكن فيه الخلف فهو ان  
سلم كان اجرة وان لم يسلم كان سلقا وما شى عليه هنا مبني على أنه لا يجب على رب الزرع  
خلفه اذا تلف واما على المذهب من انه يجب على ربه خلفه اذا تلف فلا يفسد باشرط  
النقد وياتي تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأجبرنا خشرها (ش) صورته ان يخصص  
استاجر معينا او دابة معينة يقضى منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز  
اشترط النقد للاجرة في عقد الكراء و يفسد بذلك وبغيره الاجرة بكونه معينا لما ياتي  
من ان الكراء المضمون بعينه فيه فيجبر الاجرة أو الشروع ومقتضى كلام المؤلف  
أن مادون الشهر لا يمتنع فيه النقد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط النقد اذا تأخر فوق  
نصف الشهر ونحوه على ما يقبده كلام المواق في حصة السقينة ولذا كرمات متع  
فيه النقد بشرط ذكر ما يمتنع فيه بطوعا لانه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان الله  
فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في العقد بفسخ الدين (ص) ومنع  
وان بلا شرط في مواضع وتغائبه وكراهين وسلم بخيار (ش) يعني ان من باع امة  
بخيار وهي من يتواضع مثلها فانه لا يجوز ان يفسد فيها في أيام الخيار ولو طوعا لانه يؤدي  
الى فسخ الدين في الدين بانه ان البيع اذا تم اقتضاء من الخيار ففسخ المشتري الفسخ  
الذي في ذمة البائع في شئ لا يتبطل الا ان وكذلك من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا  
يجوز ان يفسد فيها لانه المد كورة وكذلك من أكرى دابة غريبة معينة وهو المراد بالكراء  
المضمون وبهذا رد ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضائه ورده وسوا كان الخيار  
للمكرى أو للمكترى فانه لا يجوز ان يفسد فيه لله المد كورة وانظر ما قدرنا من أجل الخيار  
في الكراء المضمون هل يحد زمان أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مع من قال  
أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة انتهى وانما  
امتنع التقديس في الكراء بالخيار ولزعموا على ما في البيع بالخيار طوعا لان الا لازم في  
التقديس البيع بالخيار ان ترد بين السقينة والثنية وهذا انما يترجم الشرط واما في  
الكراء محبت كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ ما في الدابة في مؤخر وهذا ينطبق في  
النقد ولو طوعا وانما له وكذلك من أكرى شئ بخيار لاحد هما فانه لا يجوز ان يفسد فيه

يحد بانه أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور في شرح شب فلو لم يقدر الكراء بكونه مضمونا لكان  
أولى بجري على المشهور ويوافق ما تقدم له في قوله أو منافع عين اتمى اى فالضيف يفرق ويقول المعين ليس في الدابة لتعين  
ما ينسبوا منه المنفعة والقيمة لا تقبل المعين ه (تنبيه) ه زاد أبو الحسن ان مثل ذلك هذه الثلاث اذا وقعت مع خيار (قوله  
فإنما له) أي فأنما يحدده جميعا ولكن لا يبين معونه وذلك أن آثار قول يفسد قوله وهذا يتفق الخ أي وفسخ الدين في مؤخر يؤثر  
مطلقا غير ان يقال لم كان البيع والسلف لا يؤثر الأتمع التبرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤثر مطلقا

(قوله واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره) ١٣٤ لا يلزم من المشاورة الموافقة لتغير شأونهن وخالفوهن وهذا حيث يجوز

مطلقا لم فيه من فسح الدين في الدين وذلك ان ما يحمل من القدر في زمن الخيار يسقط  
ذمة المسلم اليه ولا يكون غدا الا بهد مضى مدة الخيار وان تمام البيع في نفسه قبل ان تمام  
البيع فسح ما في الذمة في مؤخر وهو المصلحة واعلم ان موضوع هذه المسئلة ان رأس  
المال في الخيار لا يعرف بعينه بان كان مكيلا أو موزنا أو معددا وسألت ان مدة الخيار  
في السلم ما يؤخر المبرأ من المال وهو ثلاثة أيام ولا يخطر بخل من السلم في زمن عقار أو غيره  
(ص) واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني ان من باع سلعة أو اشتراها  
على مشورة غيره كزبيل مثلاً ثم أراد البائع أو المشتري ان يريم السلم دون مشورة زيد  
فان له ان يستقل بذلك ولا يقتصر ان تمام البيع الى مشورته قوله على مشورة أي المشورة  
المطلقة وأما المشورة المقيدة بان باع على مشورة فلان باه ان مضى البيع مضى بينهما  
والان فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلان  
بغلاف ما اذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي والتمن والمتمن معلومان  
وما مر من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في التمن أو التمن فلا منافاة (ص)  
لاخياره ورضاه (ش) يعني ان من باع سلعة أو اشتراها على اختيار فلان أو على رضاه  
ثم أراد ان يريم السلم ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك ولا بد  
من رضا فلان أو خياره في امضاء البيع أو رده في الفرق بينهما ما بين المشورة ان مشتري  
المشورة اشترط ما يشرى به قطره ومشتري الخيار أو الرضا غير معروض عن قطره نفسه  
(ص) وقولات أيضا على نفيه في مشتري (ش) يعني ان بائعاً ودان باه تأولاً المدونة  
على نفي الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار أو الرضا لا فليس له ان يستقل  
بان تمام البيع أو رده دون من جعله الخيار أو الرضا وأما البائع فله ذلك أي له ان يستقل  
بذلك لانه تصرفه في ملكه (ص) وعلى نفيه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع  
والمشتري والمعتق ان من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد ان  
يريم السلم أو رده دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك في الخيار فقط وأما الرضا  
فليس كل البائع والمشتري ان يستقل بان تمام البيع أو رده من غير توقف على رضاهن  
جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا ان المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله  
اخترت كذا بخلاف الرضا فانه أمر باطن لا يعلم وقد يتغير بخلاف ما عهده فلم يتغير  
(ص) وعلى انه كالو كليل فيهما (ش) يعني ان المدونة تأولاً بهما على ان الذي  
اشترط رضاه وخياره كالو كليل في الخيار والرضا اليهما يعود ضمير التثنية واذا كان  
كالو كليل فليس كل واحد من البائع والمشتري الاستبداد ما لم يسبق الوكيل بالأجازة أو الرد  
السلم كما يأتي في باب الوكيل وان بيعت أو فلا قولاً الا يقضى ثم أشار الى ارفع الخيارين  
الفضل بقوله (ص) ورضي مشتر كاتب أو زوج (ش) يعني ان من اشترى أمة أو عبداً على  
الخيار أو كتابه أو دبراً أو عتقه في زمن الخيار فانه بعد رضاهن بالبيع ولا يلزم ذلك  
وكذلك اذا تزوج الأمة في زمن الخيار فانه بعد رضاهن ولا خلاف في ذلك وأما العبد اذا  
زوجته في أيام الخيار فنفيه خلاف والمتمن ورأه به بعد رضاهن واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً

اشترط مشورة لغيره مكانه  
وأوفى كلامه منع الجلو لا منع الجمع  
اذ لو حصل البيع من المالك  
على مشورة غيره والتمن من  
المشتري كذلك وانما المعلق  
على مشورة فيه ما أو تعدد فان  
كلا منهما يستبد (قوله على  
مشورة غيره) أي الى آخره فلا  
يزان يقال الا في تأخير قوله  
وما صار له بعد قوله لا خياره  
أو رضاه (قوله في التمن) أي ان  
الرضا في التمن أي فليكن التمن  
معلوماً (قوله لا خيار له) هذا  
هو المختص بما بعده من التاويلات  
ضعيف (قوله ما لم يسبق الخ)  
الاحسن ان يقول وعلى انه  
كالو كليل فمن سبق منهما مارد أو  
امضاء غيره فلا ان يضمن  
الفعل الثاني قبض على ما فيه  
التشبيه لقول المصنف في الوكالة  
وان ثبت بيع فلا قول الا بقبض  
وطاهر تقصير المارح وجمع  
خلافه وان اجمعه بالاول مطلقاً  
وهذا اذا وجد سبق وعلم وأما  
ان البرج قد سبق بان انعقد الزمن  
أو وجد سبق وجهل فيكون  
المبيع بين المشتريين (قوله وان  
بعث أي ما مر كل وقوله وباع أي  
الوكيل (قوله ورضي الخ) فدل  
ماض فانه شتر (قوله وأعتقه  
في زمن الخيار) تأجراً أو لأجل  
كله أو بعثه ومثل ذلك الابداد  
ويتصور في خيار النقصه (قوله  
ولو عبداً) أي خلافاً لما

(قوله ان العقد كلف) ولو قاسدا الاجتماع على فساد فمما يظهر عت وظاهره ولو دأ الحد (أقول) الظاهر ما يردنا الحد  
(قوله أو قصد تلذذا) وظاهره كالمدونة وان لم تلذذ فان جرد هذا القلب لا قصد تلذذ يمكن رضاه وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ  
(قوله أو ما القفل الموضوع قصد التلذذ) وهو نظر الفرج (قوله أو أير) ولو ما يامة (قوله أو أسلم الصنعة) ولو هبة أو للمكس  
(قوله أو تسوق) الذي في القل أو ما وير (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) ١٢٣ الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها

(ش) وظاهر قوله أو تزج ان العقد كلف (ص) أو قصد تلذذا (ش) يعني  
إذا فعل فعلا كعبريها وأقرعى نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذا فإنه بعد رضا  
منه بقوله أو قصد تلذذا أي بفعل لم يكن موضوعا لقصد التلذذ بل فعله أو نظر  
الفرج وأما الفعل الموضوع قصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أقرأه قصد  
أم لا (ص) أو رهن أو أير أو أسلم الصنعة أو تسوق أو جنى ان قصد (ش) المشهور  
وهو مذهب المدونة ان المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيره مما في أيام التليار ان ذلك  
يكون رضاه وظاهره وان لم يقبضه المرمين لكن ينبغي ان تكون هذه الأمور كلها بعد  
قبض الشيء المشتري ولا يرعينا ما يأتي في الرهن من ان الرهن إذا باع الرهن قبل  
قبضه بمعنى ان ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فإنه لم يدخل في ملكه وما بعد  
رضاه بتمام البيع إذا أبر المشتري المبيع في أيام التليار وكذا لو أسلم الصنعة أو تسوق  
به أي وقت قبضه غير مرمية أو جنى على المبيع عند أيام التليار وأما قبضه عليه  
خطا فإنه يرد وما نقص ومثل العبد إذا يمين أنه إذا جنى عليها المشتري جدا كان ذلك  
رضاه به بلزوم البيع وان جنى على خطأ ردها وما نقص من غناها ولو كان عيبا  
مفسدا فحينئذ الثمن كله (ص) أو نظر الفرج (ش) يعني ان المشتري إذا انظر إلى  
فروج الأمة في أيام التليار فإنه بعد رضاه بلزوم البيع لأن فروج الأمة لا يبرد لبيع  
فألف المدونة (ص) أو عزب دابة أو ودجها (ش) يعني ان المشتري إذا عر  
الدابة فإن قصد هافي أسافلها في أيام التليار فإن ذلك بعد رضاه بلزوم البيع وكذلك  
إذا ودجها بان قصد هافي أو دجها في أيام التليار فإن ذلك بعد رضاه بلزوم البيع  
وكذلك إذا هاب ذنبا بان جنى في أيام التليار فإن ذلك بعد رضاه بلزوم البيع (ص)  
لأن جرد دابة (ش) يعني ان المشتري إذا جرد الدابة في أيام التليار فإن ذلك لا بعد  
رضاه منه إلا ان يقصد بذلك التلذذ فيقدر رضاه (ص) وهو رهن البائع (ش)  
يعني ان كل ما رهنه رضان المشتري رهن البائع إذا حصل منه في زمن خاره  
واستثنى المتأخر من ذلك كالغنى الاجارة والمأشور قوله (ص) إلا الاجارة (ش)  
أي فليس من البائع يرد لان الغنى فزاد التمس والاسلام للصنعة وهذا ما رده  
الاجارة عن مدة التليار والا كانت ردها من البائع ويجري مثله في الاسلام للصنعة بعلمه  
مدة ولكن هذان الاجارة (ص) ولا يقبل منه انه اختار أو رده بعد الايسنة (ش)  
يعني ان من له اختيار من بائع أو ممتد أو ادعى بعد انقضاء زمن التليار وما لم يخرجه  
والتوضيح يقتضي ان الذي يدل على رضاه هو النظر الذي يحصل بالمال كمنظر الذي كمنظر البعد  
ونظر الذي لفرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك سالوما (قوله لان جرد دابة) أي دون الفرج لجرد القلب  
(قوله بعلمه مدة) أي لا يعطي العلم اجرة في مقابلة تعليمه بل الاجرة تعي على الصنعة وغيرها وأما ان أسلم الصنعة فاجرة من  
البائع فليس داخل في الاجارة فيكون هو المراد من قول الحسيني وأسلم الصنعة (قوله الايسنة) أي ولو يسنة مال

(قوله اختار الامضاء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال ان الرد أحد نوعي الاختيار ولا يكون قسماً له  
 وحينئذ فلا يصح عطفه على وحصل الجواب ان معمول اختيار محذوف أي أوية تالي قوله أو رده موقوف على محذوف والتقدير  
 اختار فامضى أو رد (قوله لا يأخذها من غيره) هذا اذا كان الخيار للمشتري وهي قيد البائع وقوله أو يلزمها اذا كان  
 الخيار للبائع وهي قيد لا في الخيار للمشتري (قوله ليلزمها ان ليست في يده) هذا اذا كان الخيار للمشتري وهي قيد  
 أو يأخذها اذا كان الخيار للبائع وهي قيد المشتري فالمراد ببيع اى فالمراد بالمقصود لا لقاعدة فلا يتأني في الصور عتامة  
 وذلك انك تقول ان الخيار اذا كان للبائع فله صواب رابع لانه اما ان يختار الامضاء او يختار الرد وفي كل امان تكون السلعة  
 يده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما اذا كان ١٣٤ الخيار للمشتري الا انه كان بيد البائع والخيار له واختار الرد فاختاره

الرد لم يوثق بشئ بل بنا كيد وكذا  
 اذا كانت بيد المشتري واختار  
 الامضاء لم يوثق بشئ وكذا اذا  
 كان الخيار للمشتري واختار  
 الامضاء وهي يده لم يوثق بشئ  
 وكذا اختاره الرد وهي بيد  
 البائع لم يوثق بشئ (قوله فهو  
 مصدر مرفوع) في الحقيقة  
 المرفوع الفعل المحذوف وهو  
 يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي  
 أي يجمع) أقول) يدل على هذه  
 التمسكة قوله ان فعل الخ (قوله  
 وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير  
 ظاهر لان الخارج من السند  
 أقوى من التمسك وهذا على  
 ان السوق لا يدل على التكرار  
 لان صيغة الفعل قد تأتي في غير  
 التكرار كتركا كتعب بعض  
 هب وعبارة المدونة أو سامها  
 فالصواب ان يقال ان مسئلة  
 التسوق انما هي لان القيام

انه اختار الامضاء ليأخذها من يد غيره او لم تكن في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا  
 يقبل منه وذلك لا يقبل منه أيضا انه اختار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما الخ قوله  
 ليلزمها ان ليست في يده أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بينة تثبت له بما ادعى من  
 اختياره الامضاء والرد لانه ادعى ما الاصل عدمه وينبغي ان يكون من جعل له الخيار  
 من غيرهما كذلك (ص) ولا يصح مشتري (ش) أي ان يبيع المشتري السلعة في  
 زمن خياره لا يدل على رضاهما فهو مصدر مرفوع متنى عطف على قوله لا ان مرد جارية  
 ويحصل التمسك مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقوله ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار وانما  
 الاشكال من جهة هذا السوق وضادون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بان السوق  
 لما كان متكررا يدل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فان فعل  
 فهل يصدق انه اختار جين أو لم ياتقضه قولان (ش) أي وعلى كل من التمسك والتسويق  
 لو باع المشتري ولم يخبره بالبائع باختياره ولا أنه يده وادعى ان اختياره قبل البيع وخالقه  
 البائع أو اراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق المشتري في دعواه ان اختياره قبل  
 البيع بين حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لان القائم في بعض زوايا المدونة  
 وهو عين تهمة تتوجه على المشتري ولو لم يصفها البائع لم يدمه ولا يصدق المشتري  
 انه اختار قبل البيع والبائع نقض بيع المشتري وان شاء أجازته وأخذ الخ وهو رواية  
 على بن زياد لكن لا قاعدة في نقض بيعه لانه اذا نقضه لكان للمشتري أخذ السلعة لان  
 أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الربح فقط فالصواب ان يقول أول ربحه أي ربح  
 المشتري الحاصل في يده ويصح حل كلام المؤلف على ما اذا كان النزاع بين ما بعد أيام  
 الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قوله ان المبيع يلزم من هو في يده عند  
 انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضاءها في يد البائع وحينئذ يلزم المشتري ولا كلام

ومسئلة البيع الغير معتدان القائم ان البيع آخرى في الرضا عند  
 قيل لا يدل البيع على الرضا فالسوق آخرى فها قولان وهما في المدونة ولذا الماذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال  
 يقوم من هنا ان البيع رضا بالآخرى وبقي خلافه والفرق بين البيع والاجارة ان الاجارة قوبة لوضع المؤجر على الشيء  
 المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أول ربحه نقضه قولان) على حد سواء (قوله ولا يصدق الخ) فانه لا اذا كانت  
 المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغيره ومن لا مقال للبائع لانه يقول اننا اختار الا ان على تسليم عدم  
 الاختيار فالجواب انهم عدوا ببيع كخياره الرد فلا كلام بعد ذلك (قوله فهو يصح حل كلام المؤلف الخ) أي ولا ياتي الاشكال  
 المتقدم المشار به قوله لكن لا قاعدة في نقضه فالصواب قد يقال لاحاجة ذلك لان المعنى ان يدها يصح من نقضه وكونه  
 له قاعدة أو لا مقام آخر وعبارة شبيه ولربما نقضه وان لم يكن في نفسه قاعدة كما قال الجواز مع انه لم يثبت من قصدته بعد على

للبيع

ملك الغير وهو احرام او مكره على الاختلاف في بيع التضيوي وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو انه ليس له الا الرجوع انتهى فاذا علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا في قوة وانظر ايضا هذه المسئلة ثم اعني قوله ولا يبيع المشتري من حيث ان الخيار للبائع او للمشتري والبائع اما هذا او هذا فلهذا ربيع أي في كل امان يكون البيع في زمن الخيار ولا فيه فلهذا يفتي ببيع الخيارات قد علمت من الشارح يبيع المشتري لها في زمن الخيار وبعده والخيار له فيها فان صورتان وتبقى صورتان وهما اما اذا باع المشتري زمنه ما هو بيده والخيار للبائع فلما تباع ردمه قطعان فلان يبيع المشتري الثاني فعلى المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بغيره فبعضه في زمنه والخيار للبائع ايضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان عرضه وهو يبيع المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ويضمه قول المصنف مشتري البائع له يبعها وهي يبيع المشتري لغيره زمنه ويكون رد الا بعده فانما له الثمن على المشتري لا لزوم البيع باقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع ١٢٥ فان كان الخيار للمشتري وباع البائع زمنه فللمشتري رد مضمع القيام والاكثر

للبائع في نقص بيع المشتري لانه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل قيد المشتري منه فمن جهة البائع ان يقول انما بعته قبل ان يتخاره فقد بعته ما في ملكي بغير اذني في رد وانظر ايضا هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما انهي الكلام على مشعرط الخيار شرع في الكلام على موافقته منه وهي على ما ذكرهنا خمسة اشوارها بقوله (ص) واتصل لسيد المكاتب بغير ولغيره احاط دينه (ش) يعني اذا باع او اشتري من لا يجبر عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع جبر من رقا وفلس ارموت أو جنون أو غم أو غيره فانه ينتقل ما كان له الى من صار اليه فينتقل لسيد المكاتب بغيره من أداء كاتبه ما كان له من ردا واصطاء ولا يبقى للمكاتب بعد هجره لما يلزم عليه من تصرفه بغير اذن سيده وينتقل ما كان له من باع واشتري على خياره ثم فلس أو مات وعليه دين خطب بماله لغيره احاط دينه بحال الدين الى ما لم يمت فلهذا اخذ ويكون الرجوع للمفلس وانما شرع عليه من بخلاف المفلس يؤدي عنه الثمن هذا ما كان من نفسه او نقص فللمفلس او عليه والفرق بينهما ان الثمن لازم للمفلس والذي يتلصق بخياره يلزمه من الابتنية الغرامة فلا يجب ان يدخلوا على الورقة ضررا (تنبيه) قوله وانقرم عاماله محذوف أي واتصل خياره بالمدن لغيره احاط دينه فهو من عطف الجبل ولا يصح جعله معطوفا على لسيد المكاتب لان فاعل اتصل المذكور خيارا للمكاتب بخلاف فاعل المقدور ويجري مثل ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الا ان ياخذ بماله (ش) يعني اذا اتفقت الغرامة على أخذ ورود فلهم ولا كلام لوارث معهم الا ان ياخذ الوارث

على ان الخيار له وأضفى السيد ذلك فالحق بالعبء ووجهه انه قد أضحى العسقل على ما هو عليه وقد وقع على الخيار للعبء وهو قد أضحى ذلك فيكون الخيار له (قوله لغيره الخ) أعني ان كان ذلك نظرا للمدين ولا يوجب على الاخذوان كان ادرج بماله الا في هبة التواب فيغيره على التواب اذا كان ارجح (قوله فلهم الخ) أي الغرامة (قوله يؤدي عنه الثمن) أي في بيع البت الا لازم (قوله هذا ما كان له الخ) (قوله لغيره الخ) أي يبت (قوله لان فاعل اتصل خيارا للمكاتب الخ) لاجابة لذلك وذلك لانه يرجع الضمير للخيار من حيث هو وبصرف في كل مسئلة لما يليق بما يقال اتصل الخيار المطلق أي من حيث يتصفه في خيار المكاتب لسيد المكاتب واتصل الخيار المطلق من حيث يتصفه في خيار من احيط بماله لغيره (قوله ولا كلام لوارث) أعني بعض الشيوخ انه يؤخذ من ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين مجب عليه وعند تركه وأرادت الغرامة أخذت الا اعيان وأرادت الورقة دفع الثمن للغرامة ياخذون الا اعيان فان الكلام للغرامة انتهى (قوله لان ياخذ بماله) يصح قراءته بتعكس الادم وبفتحها والارداء الذي ياتي على ذلك لا الذي لم يترك (قوله يعني اذا اتفقت الغرامة الخ) أي الذي احاط دينه بحال الميت

(قوله وأى من أخذ الخ) من صطف الأذن (قوة والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف وهو م أو يدل ان القياس مقصور على رد الجميع دون اجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عنه اختلافهم امان يجبوا كلهم على الاجازة فيكون البيع لجمعهم واما ان يجبروا على رد الجميع لجمع البائع ويجرى مثل ذلك في ورثة البائع كايده عليه كلام المؤلف والقصد ١٢٦ القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسان ضعيف نعم

(قوله ولا يلزمه) أي البائع يسه (قوة أي يمكن الخ) وهذا حيث أراد الجزاء أخذ الجميع وان أراد رد الجميع البائع كان له ذلك الان يرضى البائع بما يطلبه من التبعض وقول الشارح أي يمكن اشتراطه انه ليس المراد ان الجزاء يجبر على أخذ الجميع (قوله في رد الراد الخ) يجمع ان كلامه لا يدخل والخاصل انه على القول الاول ينزل الراد منهم منزلة المميزين ورثة المشتري يجمع ان كلاً مدخل في المميزين ينزل المميز منهم منزلة الراد من ورثة المشتري يجمع ان كلاً يخرج عن المقت (قوله فعلى القياس الخ) كان الاولى ان يقول فان اجاز ورثة البائع أو ردوا أو اجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعض فالأمر ظاهر والا فهل يجزى القياس والاستحسان أو لا يجزى الا الاول واما قوله فعلى القياس ليس له الانصبة ثم للمشتري الخ لا يدخل في روح المقصود آخر العبارة والحاصل ان محل دخول القياس والاستحسان فهو ورثة المشتري والبائع اذا تصد الورثة واختلوا ولم يرض المشتري أو البائع تبعضه مفسقة امان ان الخصم الوارث واختار الاجازة أو الراد وتعدوا واتفقوا على الاجازة أو الراد واختلوا ورضى المشتري أو البائع تبعضه مفسقة فلا قياس ولا استحسان (قوله ولا اجبر الخ) الاوضح وهل ورثة البائع كذلك في رد الراد منهم منزلة المميزين ورثة المشتري والمميزين في رد الراد فيقال القياس اجازة للجميع ان اجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد للجميع ان رد بعضهم أو ان يخلو القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع وورثة المشتري على هذا التاويل ظاهر وهو ان المميزين ورثة المشتري في

المقصود آخر العبارة والحاصل ان محل دخول القياس والاستحسان فهو ورثة المشتري والبائع اذا تصد الورثة واختلوا ولم يرض المشتري أو البائع تبعضه مفسقة امان ان الخصم الوارث واختار الاجازة أو الراد وتعدوا واتفقوا على الاجازة أو الراد واختلوا ورضى المشتري أو البائع تبعضه مفسقة فلا قياس ولا استحسان (قوله ولا اجبر الخ) الاوضح وهل ورثة البائع كذلك في رد الراد منهم منزلة المميزين ورثة المشتري والمميزين في رد الراد فيقال القياس اجازة للجميع ان اجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد للجميع ان رد بعضهم أو ان يخلو القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع وورثة المشتري على هذا التاويل ظاهر وهو ان المميزين ورثة المشتري في



ان يقول لمن صار البسة نصيب غيره وهو البائع ائت وضعت ما تخرج السلعة بهذا الثمن فانما دفعه ولا يمكن الراد ان يقول ذلك  
ان صار له حصصه الجيز وهو المشتري فان قال لاجيه الجيز اياه باي اجر وتقلب حتى املك المشتري بمجرد الاجازة لم يبق  
يردى الا نفي ثمة الاعطاء فاعمل (قوله على ان الخ) أي لا نفي لتعطيل (قوله يدفع الثمن جميعه للمشتري) الاولى البائع  
وهذا في الاستحسان من جانب ورثة المشتري وأعلن جانب ورثة البائع فكان الاولى ان يقول على ان في أخذ الراد الخ وبعضهم  
يقسم الاستحسان بأنه معنى يتقدح في نفس المحدث تقصيره عيابه وللرادي المعنى دليل الحق لانه لا يمكن ان الجهم يذكر  
الحكم وهو أخذ الجيز لجميع مناب الابن والهيران شامعا على البائع ١٢٧ فان أجبر الجميع البائع (قوله نظر السلطان)

فان لم ينظر حتى أفاق اشبه  
الاجل أو بعده فانظر هل  
يستأنفه الاجل أم لا أو يفرق  
بين ان يطلع السلطان على ذلك  
قبل أو يوترأ ولا يطلع حتى  
أفاق وانظر أيضا اذا لم ينظر  
السلطان حتى مضى أجل الخيار  
أو مضى هل يستأنفه أم لا  
الخيار أم لا (قوله وأما ان كان  
يقين من قرب فلا) قال في  
شرح شب وظاهر كلامهم انه  
لا يستأنفه أجل (قوله فانه  
ينظر فاقته) ولو تأخرت عن  
أيام الخيار (قوله فان طال انماؤه)  
بان ينظر الاخرى بغيره مضى  
أيام الخيار أي أوفى زمنه وقوله  
فسخ العقد فان لم يفسخ حتى  
أفاق بعده استؤنف الاجل  
كما في الشامل والفرق بين الجنون  
والغشي ما به طول أم لا  
الجنون فيحتاج الى فطر في  
أموره والغبالي في الأغصام عدم  
القدار والمفقود كالجنون

من أجاز فاه بعض القرويين تأويلان له ولأولاه الشيوخ والقياس الاصولي حمل نوع  
على أصل في الحكم بجماع الملة فالأصل الموروث والفرع الوارث والحكم عدم التبعض  
والعلة الضرر بالحاصلي والاستحسان تقديم مراعاة المصلحة على ان في أخذ الجيز  
مصلحة يدفع الثمن جميعه للمشتري مع استزمام ذلك عدم التبعض الحاصلي الضرر  
(ص) وان جن نظر السلطان ونظر المعنى عليه وان طال فسح (ش) أي وان جن من له  
الخيار من بائع أو مشتري قبل اختياره وعلم انه لا يثبت أو يبقى بعد طول ينظر بالآخر الصبر  
المه نظر السلطان في الأصل له من امضاء أو رد أو ان كان يثبت عن قرب فلا ينظر  
السلطان وأما ان عني من له الخيار في أيام الخيار فانه ينظر فاقته لينظر لفسخه بعد  
فاقته فان طال انماؤه فسخ العقد ولا تفرق بين البائع والمشتري وبسبب وظاهر كلام  
الشارح ان الغشي فاعل نظر فهو مبيق للفاعل فانه قال يريد ان الغشي هو الذي ينظر  
لنفسه بعد افاقته أي في الامضاء والرد أي ولو أفاق بعد مضى أيام الخيار الا ان يطول  
فيفسخ العقد ويحمل ان يقرأ انظر بالبناء المعقول ويكون موافقا لما في الموقدان  
نسخته واستطر الغشي الخ (ص) والمالك البائع (ش) أي ان ملك المبيع للضاري زمنه  
للبائع فالامضاء نقل لا تقرير وقيل ان الملك للمبتاع فالامضاء تقرير لا نقل وهذا معنى  
قولهم بيع الخيار مضى أي انه على ملك البائع أو انعقد أي على انه ملك المشتري لكن  
ملكه لا غير تام وذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقا (ص) وما هو ب  
بعد الا ان يستفي ماله (ش) يعني ان ما هو ب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون  
للمالك وهو البائع وهذا لم يثبت في المشتري مال العبد أو ان استوفى ماله فانه يدخل فيه  
المال المعلوم والمجهول فما هو ب للعبد في أيام الخيار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله  
الاصلي فهذا سابع فالمراد بالاستقضاء هنا الاشتراط (ص) والقلة وارض ما جني أجنبي له  
(ش) يعني ان القلة الخاصة في أيام الخيار كاللبن والبيض والتمر للبائع وكذلك الارض  
الخاوية من الاجنبي المباح على المبيع في أيام الخيار حيث أخذ المشتري مبيعها وان شله

١٨ شى ج  
المتردد في أيام الخيار هل ينظره السلطان قال بعض الاشباح والاولى انه ان مات على رده ينظره السلطان وان تاب ينظر  
لنفسه بقصر المدة (قوله وقيل الخ) فترة القبول في القلة (قوله وهذا معنى قولهم) وضعه القيدى فقال معنى الخلاء انه على  
ملك البائع ومعنى القضاء انه على ملك المشتري (قوله الا ان يستوفى ماله) العبد مطلقا ولكنه مبيح بجزءه وفي التناهي  
على الرأفة ونحوه لان الذي ان مال العبد بالنسبة الى بيعه كالمعدم على المعروف فيجوز ان يشتري ماله وان كان ماله عينا  
على ما اعتمد بعض شيوخ شيوخنا (قوله يكون للمالك) اشارة الى ان قول المصنف وما هو ب للعبد ميتد أو ان الجيز محذوف  
والقدير للبائع أو ما ميتد أو ماله وارض ما جني أجنبي بمطوف عليه والظير قوله

(آية واحدة) الخبار فيه شهران أو ثلاثة على قول) كان هذا القول ليرتفع عنه هل هو شهران أو ثلاثة غير ان الموازية والواضحة الشهران (قوله ان الارض الخ) هذا الفرق ينتج ان يكون المشتري لانه مقتضى الجزئية كما في قوله الفلانة ثلثا عن التحريك اى فليس لها وجود في قسم الاصحى ان هذا يقتضى بالنسبة لثلاثيهم قوله بخرى أو أقاد بعض الاشياخ نرفا بان الولد من جهة المعقود عليه بخلاف الارض فانه ليس من اجزاء المعقود عليه وان كان مأخوذا في انقطاع ما تناوله العقد لكن قد علمت ان العقد في أيام الخبار فصل ١٣٨ (قوله والفلة تنشأ عن التحريك) اى والحرلة في أيام الخبار البائع

ردده ولا يتى عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام الخبار فلا يتبع أيضا وعليه النقطة في أيام الخبار ومعنى قول الشارع أو غير ذلك ان يكون المسيح عقاراً فيه نقل وأما الخبار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيتموه وعليه ما نوع الفرو قوله والفلة وارض الخبار لو استثنى ما فيه ما وكلام المؤلف يدل عليه لتقديم الاستثناء عليه ولعل الفرق ان الارض بخرى جزء من البيع والفلة تنبأ عن التحريك غالباً بخلاف ما يوجب العبد (ص) بخلاف الولد (ش) أى فانه لا يكون البائع لانه ليس بفلة أى فهو كجزء من البيع ومثله الصوف ثم لا (ص) والضمان منه (ش) يعنى ان المسيح بالخبار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع يضعه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فقصه صل حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المسيح مما يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغاب عليه وثبت ثاقه أو ضياعه بالينة وظاهر قوله والضمان منه كان الخبار له وألغيه (ص) وحلفه مشتراً الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الاينة (ش) أى ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشترا بالخبار أو ثاقه بعد ما قبضه وكان مما يغاب عليه كالحصان فانه يحلف وسواء كان متهما أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل ان يقول ضاعت أس فتقول البينة رأيناها أمس أو يقول ضاعت أول أس بمضرب فلان فتقول فلان لم يكن ذلك في علي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان البيع مما يغاب عليه كالحلى ونحوه الا ان تشهد له بنية التلف أو الضياع من غيره سبه ومن غير غيره بطل منه فحينئذ يكون الضمان من البائع نقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ص) وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعنى ان المشتري يضمن اذا أنلف أو ضيع المسيح بالخبار الاكثر من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخبار البائع لان من جهة البائع ان يقول امضيت ان كان الثمن ان اكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة اكثر فاقبل كيف يتأتى الامضاء في معدوم فالحجوب ان العلم غير محقق فكأنه موجود وحل ضمان المشتري الاكثر ان لم يحلف فان ثقب أنه تلف أو ضاع بغير سبه فانه يضمن الثمن واليه

فتكون الفلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب العبد اى فليس يوجب من الاخرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الا الولد لا يهامة انه من الفلة وليس البائع وما عبر به مقيد لكونه غير فلة (قوله ومثله الصوف ثم لا) وذلك ان الصوف جزء من البيع سابق على البيع فليس هو بمنفعة ثمرة حدثت أيام الخبار الا انك خبر بان الثمرة المؤثرة لا تكون للمشتري الا بشرط وحينئذ فالصوف اتسم والثمرة المؤثرة مشتركان في هذا الحمل (قوله أو يغاب عليه) ظاهر كلامه انه لا عين على المشتري في هذه الحالة وذلك لانه قبض المسيح على انه ملكه فله وى جابيه بخلاف باب الرهن فيصل المرتين مع الضمان فتصدق المصنف فيه وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دلسة ولا علم وموضع لانه قبضه على انه ملك الغير (قوله ثم ما لا) وصفة عين التهمة لتسديع

وما فرطت وغير التهم ما فرطت خاصة (قوله الا ان يظهر كذبه) الاستثناء من مقدار تضمنه قوله ويحلف والتقدير الاشارة ويحلف والضمان عليه الا ان يظهر كذبه فيضمن (قوله الا ان تشهد له بنية الخ) اى بالاستثناء في المصنف ارجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا ظهر كذبه اذ لا تقبل بنية المعارضة لظهور كذبه كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو العقد خلافاً لمن رجعه لآخرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف بانه الاكثر منه ما سواه قال ابنون السبع أو دونه وهو المذهب كما فاد به من شيوخ شيوخنا خلافاً للشافعي فانه يقول القبي يقضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان امضى البيع فليس له الا الثمن وان رد القبي لا يلزم المشتري الا اكثر ايداه (قوله انه تلف) اى اتهم على الانلاف لانه الموضوع الخ (قوله فالحجوب ان العلم غير محقق) أقول قد علمت بما تقدم ان الحق ان الايضه يتأتى في معدوم كالحق

(قوله الا ان يعطى بعض الثمن) أي دون القيمة اذا كانت أكثر لان كانت أقل أو مساوية فالثمن دون عين كالمشترى له الحق (قوله ما يخلص عندا شئ) ضعيف والمعتمد ما ذهب اليه ابن القاسم من انه يضمن بالثمن ولو كانت القيمة أقل وحلف انه لم يرض (قوله وانظر لو كان اختيارا لهما) والظاهر انه يخلص ١٢٩ جانب البائع لان الملك له كذا في شرح

شب (قوله فانه يضمن الثمن) أي يرد ان كان أخذته والا فلا شيء له ولا يخلص لان الملك للربيع سوداني (قوله لانه بمثابة الخ) أي وله قوة تصرفه بملكه بخلاف السابقة والحاصل انه يقال انه اذا تلف عند المشتري والخيار للبائع فان المشتري يضمن الأكثر من الثمن والقيمة اذا كان الخيار للمشتري وتلف عند البائع لا يضمن البائع الا الثمن فأى رقيق بينهما ما حصل الجواب ان البائع جابه أقوى من المشتري بدليل ملكه السابق وضمان البائع الثمن يوم القيمة عليه والمشتري يضمن له الثمن أيضا ويتقاصان ان وجدت شروط التقاضة والا فخرم البائع الثمن عند القيمة والمشتري وقت حاول ما أجل وأعلم ان قوله بمثابة الخ تخصيص أقاعده من تلف شيء أزمته فتمت وقت التلف أي ما لم تكن سلعة انتهت الرغبات فيه أو وقفت على شيء فلا يلزم قيمته بل الثمن لان غنما علم والقاعدة فيها لم يزل (قوله فقه له) دال على أنه رد المبيع قبيل جنياته (لاحاجة لذلك بل الحق فقه له رد أي ان فعله يسدورا

الإشارة بقوله (ص) الا ان يعطى (ش) أي (ف) يضمن (الثن) فقط (ص) كضاربه (ش) تشبيه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وتطاب على المبيع وأدعى ثمنه ضمن الثمن فقط لانه بعد زامضا كان أقل من القيمة أو أكثر ما يخلص عندا شئ انه لم يرض بالشرا فعمله القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان انذارا لهما (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش) تشبيه في ضمان الثمن يعني ان البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى ثمنه والخيار للمشتري أو لا يجزي فانه يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يخلص عليه أم لا لانه بمثابة من ألتف سلعة وقتت على شيء ولما قدم حكم جنابة الاجنبي في قوله وأرض ما جنى أجنبي فلهذا كجنابة المتبايعين وانما تستعسر بصورة جنابة البائع وهي ان تكون عدة أو خطأ أو تلف المبيع أم لا والخيار له والمشتري ومثلهما في جنابة المشتري وبدا بالأول من جنابة البائع فقال (ص) وان جنى بائع والخيار له عند فرد (ش) أي ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنياته وهذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهو هذا انكر ما رجع قوله سابقا وهو رد من البائع الا الاجارة اغتفره وجعلها للظواهر (ص) وخطاؤه للمشتري خيارا لعب (ش) الموضوع بهما من ان الخيار للبائع أي وان جنى البائع على المبيع في أيام الخيار جنابة خطا عليه فقط من غير اطلاق فان أجاز البيع بماله فبمن خيارا لغيره فانه يخلص للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بماله فيه من خيارا لنفسه وأخذ ثمنه ان كان دفعه وان شاء أجاز البيع ولم يجمع الثمن لان اللعب الحادث في أيام انذارا كالعب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار البائع ان يفسد ولا يثنى له أو يرد ولا يثنى عليه حيث أراد البائع إعطاء المبيع فان رده فلا خيارا له للمشتري وانما لم تكن جنابة خطاؤه كجنابة غيره لأن الخطأ أعنف لفقد القسح (ص) وان تلفت انفسح فنهما (ش) الضمير انثى يرجع الى الجنابة عددا وخطاؤه المعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عددا أو خطأ أو تلف المبيع بسبب ذلك فان البيع ينفسخ فنهما لان الضمان منه وهو الجاني ولا مقال للمشتري في ذلك اذا الخيار رد البائع ولو أقصر على قوة وان تلف انفسخ كذا ويكون متعلقا بمسئلة الخطأ فقط وأما مسئلة العد فقد حكم فيها بالرد وظاهره سواء تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان صدر غيره وتعمد فلهذا المشتري الرد أو أخذ الجنابة (ص) الضمير في غيره هو مدبر رجوع البائع كجمل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال له مشتري لكان أخسر وأظهر والمعنى ان الخيار اذا كان للمشتري وتعمد البائع الجنابة على المبيع ولم يلف بسبب ذلك فلهذا جازي بالخيار وان شاء رد المبيع وان شاء

(قوله ولو أقصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله ان في حقه لا يضمن التعبير فيها بالرد وقوله فلهذا المشتري) استشكل أخذ المشتري ارض الجنابة مع ان البائع جنى على سلعة اذ بيع الخيار لم يملك واجيب بان ملكه كان الخيار للمشتري ويقتل ان يفسد فكان البائع عددا على المالكين فيه حتى أو شئ على ان بيع الخيار منعقد فيكون مشهورا ومبني على ضعيف (قوله لكان أخسر) لان غيره كجنان ومشتري كذا وقوله أظهر لان غيره يصحق بالبيع

(قوله في هذا الفصل) هذا يظهر بالنسبة لحاجب البائع لانه يكون له الفضل قطعا وذلك لان على المشتري الثمن والمشتري له عمله ارض الجناية ويمكن ان يكون الثمن عشرة ١٤٠ دراهم وقسمه تسعون والحناية تساوي ثلث القيمة (قوله ضمن الثمن)

أي البائع قد يقال بضمن القيمة ويمكن ان يقال بوجه ما قاله انه بمثابة من التمسك به وقت على ثمن خصوصا والمثقل في أيام اختيار (قوله وبأخذ ناقصا) سواء كان الجناية سالما مقررأما لا يرت على شين أم لا لانه ملكه ولم يقبل المصنف فيه خيار العيب بدل ما قاله قننا وحذرنا من صورة التكرار مع القسرب وقت. بيا لبعض أخبار العيب (قوله لان بيع الخيار بصل) لا ينبغي ان هذه اللفظ موجودة مع الجناية عدا (قوله ولا جني) لا دخل هنا وان كان الحكم صحيحا (قوله وبطل الخ) قال المصنف والقاس أن يفهم البائع الأرض اذا غاملك لانه في ضمانه ووجه ما قاله انه مشهور ومعنى على ضعيف وهو ان المثل للمشتري (قوله لكن اني بهذا الخ) لان لم ان هذا خيار العيب لان خيار العيب انه اذ ارد لاشي عليه واذا غاملك لاشي له (قوله وقد علمت الخ) هذا لا يتبع الا لغيره ولا يتبع الثمن (قوله كلتلف انهما) الاولى أن يقول لانه بعد ان لافها ما كلتمضي البيع (قوله تكرار مع قوله كثيرا) فيه نظر لان الذي تقدم التلخيصه غير محقق وما هنا التلخيص محقق (قوله فله أخذ الجناية او الثمن) خلاف

سبب

ما يفهمه من ان معرفة فان فيه ان محل الضمير المذكور للبائع حيث كانت الجناية عدا فان كانت خطا فالتلخيص للبائع في دفع الثمن واخذ البيع وتزك المبيع مع دفع أرض الجناية

(قوله وانما يقل أرض الجناية)

الاولى أن يقول وانما يقل قيمة

المبيع الخ وأما التعبير بأرض

الجناية فلا يريد على معنى (قوله

فهو بمنزلة من اشترى لها الخبار)

فإن كان الذي اشترطه المشتري

ففسو بمثابة ما إذا كان الخبار

للمشتري وإن كان الذي اشترطه

البائع كان بمنزلة ما إذا كان الخبار

البائع (قوله فلو اشترط لمسا)

مقابل قوله لاحدهما بعد ذلك

فبنى الكلام في صورتين الاولى

أن كلامهما اشترط الخبار زيد

الثانية أن البائع اشترط الخبار

لزيد والمشتري اشترط الخبار لعمرو

فأظاهرا أن يقال بمثابة اشترط

البائع وأظاهرا أنه يعول على

المباركة الثانية (قوله وهو فيما

يعنيه الخ) احتراز عما إذا كان

الخبار للبائع فإن المشتري يضمن

واحد بالآخر من الثمن والقيمة

الآن يحذف فيضمن الثمن خاصة

(قوله وقد الخ) لا يخفى أن هذا

القول في الاختيار والخيار معا

فمؤذن بصبر كلام المصنف عليه

دون وجهه شامل للاختيار (قوله

فيضمن قيمته) أي أن كانت أقل

(قوله بعد ذلك) أي إنهما ضاعا

(قوله فلتايتوه من الخ) أقول

يتوهم أنه يضمن الآخر إلا أكثر

من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله

دون الاختيار فقط) انظر فقط

بمؤخرة من تقديم والأصل

وانما قصره الشارح على الخبار

والاختيار فقط دون الاختيار

بسبب طلب الجناية فإن الخبار البائع إن شاعره المبيع لما فيه من خيار التروى واخذ من  
المشتري أرض الجناية وإن شاعره المصداق واخذ من المشتري جميع الثمن الذي وقع به البيع  
لأنه كن اتفاقا وقدر على ثمن وانما يقل أرض الجناية لمسا (ص) وان تفت  
ضمن الآخر (ش) الموضوع بجمله من أن الخبار للبائع والمبايع على المبيع في أيام  
الخبار هو المشتري جناية عنه أو خطأ لأنها ألفت المبيع فإن المشتري يضمن للبائع  
الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القيمة يوم التلف فإن كان الثمن أكثر فلا يبيع أن  
يجوز البيع لما فيه من الخبار وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فلا يبيع أن يرد المبيع لما له  
فيه من الخبار وبأخذ القيمة وهذا واضح إذا كان الخبار للبائع وأما إن كان للاجنبي فإن  
رضى بما يقوله البائع فكذلك والافلاحة إذا أخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام  
للبائع حينئذ هكذا يظهر حاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا إذا كان الخبار  
لاحدهما وأما لو كان لغيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخبار فلا يشترط لمسا فإنه يغلب  
جانب البائع ولما انتهى الكلام على بيع الخبار شرع يتكلم على بيع الاختيار القديم  
له وهو بيع بث في بعض عدد من نوع واحد على خيار المتاع في تعيينه هذا إذا لم  
يجد الخبار بأن يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأما إن جامع  
بأن يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخبار قصد بانه يبيع  
بعض عدد من نوع واحد على خيار المتاع في تعيينه فقط أو على خيار في تعيينه وبه  
والحاصل أن المسائل ثلاث يبيع خيار وبيع اختيار وبيع خيار واختيار فالخيار  
التعوي في الاختار والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار  
في التعيين وبعبارة أخرى بما يعينه بالخيار في الاختار الرد في كل أما أن يضع الثوبان أو  
أحدهما أو تفضي أيام الخيار ولم يختار وحاصل ثلاثة في مثلها يتبع والموافق تكلم على  
البيع فاشارة إلى الثالث وهو بيع الاختيار والخيار والثاني وهو الاختار فقط بقوله  
(ص) وإن اشترى أحد الثوبين وقضيهما اختيارا فادعى ضياعهما ضمن واحد بالآخر فقط  
(ش) يعني أن الشخص إذا اشترى أحد شيئين يقابل علميا كثنوين أو ثعلين أو قرطين من  
شخص واحد وقضيهما من البائع لغير منهما واحدا ثم هو فيما يعينه بالخبار في مساهمة  
أورده مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار وهو فيما يعينه بالضرورة وهو الاختيار فقط  
فندى في كل ضياح كل منهما فانه يضمن واحد امتحان فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا  
ضمان عليه في الاستحالة أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسر أو المشتري وذلك  
ولهذا سنت المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في اقتباسهما (ش) لم يقل أنسأل فيضمنهما  
أحدهما بالقيمة لانه غير مبين مع الاستحالة من الثمن والقيمة فيما إذا كان قيم الاختيار  
بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلقه فقوله فقط راجع لقوله  
واحدا لا في قوله بالثمن فلتايتوه من الاستحالة بغير الثمن وعمد في قوله وإن اشترى  
أحد الثوبين وقضيهما ليعتد بخياره هو فيما يعينه بالضرورة والخيار بما لا يشترط فيه الرهن  
وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختار فقط أي دون أن يصح شاملا

(قوله والى انفراد الخيار الخ) أى انه أشار لهما معا بقوله وان اشترى أحدهما وين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار الخ) لا يخفى أن هذه الصورة الالتماسية ليس فيها ضياع كما يتبين (قوله أما ان قامت الخ) فإذ ضاع أحد العبدین والخال انه على خيار واختيار فلا يخفى ان عليه ١٤٢ فيه يعتد في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) اذا كان المبيع

بما لا يقاب عليه أى وهو ضمان  
واحد فقط (قوله أو وضاع واحد)  
استدل بان ضمانه ان كان للثمة  
فكالثمة فكان يضمن جميعه  
لاستحالة تهمته في استحقاقه وان  
كان لغيره لم يضمن نصفه ابن  
نصره وورد بان شرط الاتحاد تهمته  
ضمانه كونه في مشتريه ومشتراه  
احدهما مأمورا بوض عليه ما وكان  
مشتراه نصف كل منهما فصار  
أكثر من احدهما فترتب الاخر  
ودعيه ادعى نافيها (قوله فاهلنا  
الاحقائين) أى الذين هما قوله  
هل هو المبيع الخ أى ان ثبت  
احتمال كون الضائع هو المبيع  
فهم نصفه ومن حيث كونه ليس  
هو المبيع ليضم النصف الآخر  
(قوله كاضر) أى ياتى أى بيان  
تلك الصورة (قوله بأنه أمر جرت  
اليه الاحكام) أى كونه اختيار  
الباقى جرت اليه الاحكام يقال  
نوما الاحكام التى جرت لكونه  
اختيار الباقى وهل يصح للدول  
له من غير علته مع انه مخالف  
لمقتضى الزاوية فلا وجه  
الثاني المشاره بقوله أو وضاع الخ  
(قوله أم لا) أى ليس له اختيار  
الباقى وهو الظاهر كما شرح  
شب (قوله وله بدعيته) انما

للاختيار الزم لاجل قوله واختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خيارا واختيارا  
واما لو كان اختيارا فقط فيضمن نصف التالف قامت بينة أم لا ويلزمه نصف الباقي  
وليس له أن يختار بقبته والى انفراد الخيار بقوله وان كان لغيره ما فكل واحد مبيع  
والى انفراد الاختيار بقوله وفى الزم لاحدهما الخ وقوله ومن واحد الباقى فقط هذا  
ان لم يثبت بينة على الضائع أما ان قامت بغيره اذا كان فيما يختاره بالتلف فلا ضمان عليه  
فيه ما ولا يترق الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على الزم بين قيمته او عدمه وهو ضمان  
واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مما لا يقاب عليه كأحد عبدین بشرى أحدهما  
على الزام فيمكن أن مالو هلك أحد الثوبين والعبدین المشتري أحدهما على الزم  
للزومه النصف من كل كما يأتى في عموم قوله وفى الزم لاحدهما بزمه النصف من كل  
فصار قامت بينة في الثوبين أم لا (ص) أو وضاع واحد ضمن نفسه (ش) يعنى اذا ادعى  
ضاياع واحد من الثوبين أو القرطين أو غيرها ولم يثبت بينة ضمن نصف الضائع لعدم  
العلم بالضائع هل هو المبيع أو غير فاعلنا الاحتكاك وكان القياس ان له الخيار في نصف  
الباقى لاني جمعه كما هو قول محمد فقول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي او رده (ش)  
وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار  
كأخره وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع قويا ونصفا وليكن المبيع الأقويا  
وأجاب به ضربا له أمر جرت اليه الاحكام وعمل هذا يقتضيه في الفروع الظنية انتهى  
وأضافان في اختياره بعض الباقي ضرر الشركة فلا يرتكب وقوله وله اختيار الباقي  
أى كل الباقي أى وله ان يختار شيا وليس له ان يختار النصف لان ذلك ضرر على البائع  
واما له اختيار الباقي حيث كان زمن الخيار باقيا ولو قال صكت اخترت هذا الباقي  
ثم ضاع الآخر فلا يصدق ويضمن التالف وأما ان قال كنت اخترت التالف فانه  
يضمنه وهل له اختيار الباقي أم لا أو بعدد عينه انظر في ذلك ثم شبه في التشرية  
الدول عليه بقوله ضمن نفسه مسئلة ما لقي في الرد بقوله (ص) كما تل ديارا  
في معنى ثلاثة لغيره فزعم تلقا اثنين فيكون شريكا (ش) يصدق أن من له دينار على  
شخص ديننا أعطاه ثلاثة لغيره أحدهما على أن له أحدهما غير معين ثم ان لتقاض  
ثلاثة تلقى منه اثنان فانه يكون له في كل دينار تلقى فيكون له في السالم ثلثا وعلية  
ثلث كل من التالفين ودرامات بينة على التلق لا ثم انه ان كان متهما فلابد من  
حلقه على الضائع ليعا من ضمان التلذين فان لم يعا فضمنهما ايضا وان لم يكن متهما  
او متهما وحلف على الضائع فيجسبه ديناران اخذه قضاه ويكون عليه ان اخذه

فانه لا وجه لغيره هنا ويمكن أن يقال وجهه البينة انه إذا حلف أنه اختار الباقي يعلم أنه على سبيل الاستقامة قرضا  
فيعوض باعطائى آخر وهو وان كان بعيدا أخف من القسط الخ (قوله وعليه ثلث كل) أى وضاع عليه ثلث الخ (قوله  
ليبرأ من ضمان التلذين) أى من كل منهما وآلا لأمره اذا بقي له في السالم الثلث وضاع عليه التلذين كل من التالفين  
فانه في المستقبل يطلب به دينار القرض (قوله ليبرأ من ضمان التلذين) أى من كل واحد من التوبين الضامعين

(قوله) وبعد ما أخذ الخ) أى وأدعى أنه أخذوا حصة واحدة بعدما أخذ الذي رآه أحد فقط بخلاف الأول رآها كلها جادا (قوله) صدق الاستدلال به) وعينه أن يقول نلقت قبل أن أخذتموها واحدا ورمي إذا دفع يمينه واحدا من الدنانير (قوله) لأن وجه الشبهة وهو مطلق الشركة وقوله حتى ظاهر ما هو موجود ألا أنه حتى ١٤٣ وهو كذلك وذلك لأن قوله ضمن نصفه يتضمن

الشركة في هذا الذي حكم فيه  
قرضا وهذا إذا أخذ من وقت القبض قضاء أو قرضا كما أشعر نال به وأما أن قبضها البرها  
أو برتها فإن وجد قديم أطبوا وأزنا أخذوا ولا يرجعها فإنه لا شيء عليه لانتها مائة وان  
قبضها لتكون رهنا عنده حتى يقضى منها ومن غيرها فلهذا يضمن بجمعها إلا أن ثبت  
الصباغ وإن ادعى الدافع عليه في القسم الثاني أنه أخذ واحدا بعد علم أهل الجاد أو  
ما أخذوا وانكر صدق الأخذ بيمينه ولا مفهوم لقوله فزعم الذي هو القول الذي لا دليل  
عليه بل مثله ما إذا قام حجة بالتلف وقوله فيكون شر يكاتصرى بوجه الشبهة لطفاته  
لأن وجه الشبهة في المسئلة المشبهة حتى فلا يقال أنه ضائع لأنه استقيم انقشبه  
وقوله فيكون شر يكأى فيما تلف وبقي فكونه ثالث الباقي ويغرم فيه ضاع ثلث دينار  
من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شرائه الثلثين بيمينين وهو اختيار فقط واختيار وخيار  
الخاصين في قوله وإن اشترى احدون بين كالمزاد ذكر ثالث الأوجه وهو الخيار فقط وان  
كان تنكر أو مع ما مر في أحكام الخيار من قوله ويلزم بالقضائه ليستوفى أقسام الثلثين  
المذكورة في كلام غيره (ص) وإن كان ليخارعهما فكلما ما مبيع وزماد مضي  
المدة وهما بيده (ش) أى وإن كان اشتراؤه الثلثين على خيار التزوي بينهما وقبضهما  
ليختارهما معا أو يريدهما فادعى ضايعهما أو ضايع أحدهما فإنه يضمنهما معا  
مبيع الخيار إن لم تقم بينة أو افلاوات. فمت هذا الخيار وهما بيدهما كما مر لكن  
أعاده لقوله هنا وهما بيده فإنه لا يستفاد مما مر لكن كما يمكنه أن يقول قياسا ويلزم  
بأنفاسه من هو يبيع هو الحساب للاختصاصوا احتز بقوله وهما بيده مما إذا كانا بيده  
البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظير لا يلزم معنى منهما لأنه ليس هنا لا يبيع  
خيار فقط فإنه مضى منه والمبيع بيد البائع فإنه لا يلزم المشتري منه معنى (ص) وفي  
اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل (ش) أى إذا اشترى أو باعته من فوبيريد  
أو عسدا بختيار من عشرين وهو فيما يختاره بالزوم فإنه إذا مضى أيام الخيار وتباعدت  
والثوبان بيد البائع أو بيد البائع فإنه يلزمه نصف كل فوب ولا خيار لأن فوب لا يذره  
ولا يعلم أيهما هو فوب أيان يكون فوبنا هو فوب (ص) وفي الاختيار لا يلزم معنى (ش)  
أى وفي اشتراؤه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهى أول صورة هذا  
الكتاب إذ مضى أيام الخيار ولم يختار لا يلزم معنى منها لا تطاع اختياره بضمي مدته  
وسواء كانا بيده أو بيد البائع أن لم يقع البيع على معنى فيلزمه ولا على إيجاب أحدهما  
فكون شر يكأى الكلام على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقدمه بالزوم وعنده  
بضئ أيام الخيار وهو هذا وأما تحصيل هذه المسئلة في شرعنا الكبيره ولما انتهى  
الكلام على خيار التزوي أقمعه بخيار العيب وهو كآمال ابن عرفة لقب لكن المبتاع

بضعان الثوب (قوله) ويغرم  
فيما ضاع شيء دينار (أى)  
المستقبل أى ويغرم بدل الذى  
ضاع فى كل دينار ثلثه. لأن ما كان  
فى المستقبل يدفع الدينار قيمته  
مع أنه لم يصل له إلا الثلث السالم  
فقط صدق عليه أنه غرم فى الذى  
ضاع من كل دينار الثلث (قوله)  
لدى توفى أقسام الثلثين (لا يلقى)  
أنه على حاصله كلام المصنف  
لا يدل صورة الاختيار فيما إذا  
ضاع واحد فقط (قوله) وفى الزوم  
الخ) هذا التزوي الذى قرره  
الشرح قرره المواق وقرره  
المطابق على أنه ادعى ضايعهما  
أو ضايع واحد أو قامت حجة  
كانا بيد البائع والمشتري والحاصل  
أنه يلزمه النصف من كل الصور  
فإنه إذا مضى أيام الخيار  
وتباعدت قال عجب فلا اختيار  
لا يبعد عدة الخيار خلافا لمن حله  
من كلام ابن تومس (قوله)  
وفى الاختيار لا يلزم معنى ولا  
يعارض كلامه هنا قوله قياسا  
ويلزمه بالقضائه لأنه فيما إذا كان  
المبيع معينا وما هنا واحد لا يعين  
بضاده من متعدد (قوله) وأما  
تحصيل الخ) قال فى لفصل  
من كلام المؤلف ثلاث صور خيار  
مع اختيار وهى المشار إليها بقوله

وان اشترى اختلف بين فاشاد الها باعتبار الضمان ولا بقوله فادى ضايعها وأما باعتبار عدم الزوم بقوله فى الاختيار  
لا يلزم معنى وخيار مجرد وهى المشار إليها بقوله وان كان ليختارهما فكلما ما مبيع والاختيار الجرد وهى المشار إليها بقوله وفى  
اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل انتهى وأوضع من ذلك أن تقول ويحصل العيب فى ثلثه الثلثين ثلاثة أقسام فى كل

قسم ثلاث هوز بقاوهما وادعاهما معا أو واحد القسم الأول ما فيه خيار واشاره به وهوان اشترى أحد قوتين وقضيه المختار فادعى ضاعهما فحق واحد البائع فقط ولو سأل في أقاضيهما وضياع واحد ضمن نصفه إلى قوله وله اختار الباقي واشارتكم بقائه مع مضمضى أيام الاختار والاختار بقوله وفي الاختار لا يلزمه شيء القسم الثاني ما فيه خيار فقط واشار له به وهوان كان مختاره ما ذكره كلاهما مع إلى قوله يسهده القسم الثالث ما فيه اختار فقط واشاره به بقوله وفي الزم لهما لاحدهما يلزمه النصف من كل سواضعا أو أحدهما أو قياحي مضمضى أيام الاختار وفي كل قسم ثلاث هوز ووررح الثلاث في القسم الأول وصرح ختم في الثاني بمضى المدة ١٤٤ وهما يسهده ذكر فيما ربحكم دعوى ضاعهما أو أحدهما بقوله وحلف مشتر

الان يظهر كذبه أو يقاب عليه  
الاينة وقد علمت تعميم الثالث  
(قوله صفة حالة) أى حالتين  
صفتها أنها غير قل كذا أى غير  
نقص كذا بل نقص كشيء ولا  
صفة لأن المعنى لنقصه من نقص  
كيفية فالتناسب أن يجعل حالا  
من النقص أى حال كون النقص  
غير نقص الكمية بل نقص  
الكيفية وقوله اخرج استحقاق  
إبل تقول بل اخرج استحقاق  
النصف والثالث وغرض ذلك (قوله  
ورد بعدم مشروط) أن رد البائع  
للمقبول ونائب القابل فغير  
عائد على البائع المقهور ومن  
السياق ومشرط مقبول موصوف  
بعدم حذف ونائب فاعل ومشرط  
غير عائد على الموصوف وحالة  
فيه غرض مبتدأ وخبر موصوفة  
لمشروط أى ورد المبيع بعدم  
وجود وصف مشروط أى ذلك  
الوصف فيه غرض ويصنع أن  
يكون غير مشروط فاعلا الظرف

من رد مبيعته على بائعه لنقصه من حاله يبيع عليها غيره قل كذا قبل ضمانه بمباعه واشترى  
بقوله لنقصه عما إذا آتاه البائع من البيع فإن له رد على بائعه وقوله غيره قل كذا صفة  
حالة اخرج به صورة استحقاق إبل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص  
ومباعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل يسهده ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب  
والواضحة وما شابه ذلك لأن الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع  
وهو في ضمانه وحالة المبيع المعبر بنقصها اما بشرط أو عرف فقال (ص) ورد بعدم  
مشروط نفسه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترطها بشرط ما شرطه القرض  
وسواء كان فيه ماله لكونه ماطيا خا أو لم تكن كمال المؤاتى ثم لم يجد المتاع في تلك  
السلعة ما اشترطه البائع فإنه يثبت للمبتاع الخيار أن شاء ردها وأن شاء تمسك ولزمه  
جميع الثمن فتقوله ورد الخ أى وبإزاء الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ص) كتيب  
أعين فبيدها بكرا (ش) يعنى أن من اشترى أمة بشرط أنها تبيع فبيدها بكرا ثم ادعى  
بعد ذلك أن عليه عينا أن لا يطأ الابكارا ولا يشتري الابكارا فله ردها لأجل عيبه وبصدق  
في دعواه أن عليه عينا ولا يصدق في غير العين الاينة أو بوجه فإذ اشترى نصرا فانه  
فوجدتها مسلمة وقال انما أردت نصرا فانه لا في أريد تزويجهما من نصرا الى عندي فانه  
لا يصدق ولعل الفرق أن العين مظنة الخفاء وكذلك غيرها (ص) وان بمناذاة (ش)  
قال مالك اذا نادى الذي يبيع الجارية في المراءات انما تزعم أن عاذا رافق جدها على  
خلافه أو انها تزعم انها ماطيا خا وخياره فتوجد جدها فله ردها لأن ذلك ينزل منزلة  
الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا ماله كذا كما ذكرنا أنه أى فوجدته  
كاتبا وبشرط أنه جاهل فوجدته عالما أو ما شابه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكذا  
إذا اشترى عبدا ماراسة زوجه مثلا واشترط أنه غير كاتب فوجدته كاتبا فالشرط باطل  
والبائع لازم واليه اشارة بقوله (ص) لان اتقى (ش) أى لان اتقى الغرض السابق  
ويلزمه انتفاء المالبة فيلغى الشرط فلذا وجد يحيط المؤاتى لان اتقى بعضهم الأفراد

٥ (قوله أولا يشتري الأبكار) في التثنية هذا انظر لانه مجرد البتراء فيعنت كمن سلف أن لا يشتري فاشترى  
شرا فاسدا وحيث كان يحصل الحبث مجرد العقد فلا يتأقوله ورد بعدم مشروط فيه غرض فلا فائدة لارد حديثه (قوله  
فأذا اشترى غير أمة الخ) أى وقد اشترط أنها نصرا فانه فوجدتها مسلمة فلا رده وقوله وقال انما أردت البتراء أى أن المناسب  
أن يقول انما اشترطت كونها نصرا فانه لا في أريد الخ لان الكلام في الشرط لا في الارادة وقوله فانه لا يصدق الاينة أى يشهد بها  
أولا لأنه انما اشترط ذلك لأجل أن تزوجهما من نصرا الى عندي غرضه (قوله في المراءات) انما شخص المراءات لأن بيعه يبيع برأى عالم  
يكن بشرط وقوله أو بوجه أى بان يكون عليه مقصر أى يقوم القرض على أن قصدته تزويجه (قوله فيلغى الشرط) أى  
المشروط لان الشرط انما هو من المتاع ويلزمه البائع لامن المتادى بدو (قوله فلذا وجد يحيط المؤاتى الخ) وفيه من القسطن  
لان انتفاء بضعة التثنية أى الغرض والمالية وهي من حيث المعنى ظاهرة فانه لا لم يقدم في كلام المصنف ذكر المالبة



(قوله وبما العادة السلامت منه) ومن ذلك كتب الحديث اذا لم يجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ورث ولا يصح في الركن كصلى انتهى بدر (قوله كعمود وأخرى العمى) وهذا اذا كان المبيع غائبا أو المتاع لا يبصر حيث كان ظاهره افاق كان خفيا كان اذا كان المبيع مسلوبا بصر احدى ١٤٥ العينين مع قيام المصلحة فانه ثبت به الخيان ولو كان حاشرا واشترى

بصيرا وأدخلت المكاف الا انى والسرقة ولو من الصفقة فانه ينقص الثمن وهو به من المكتب لا يخلو أو ككرة عمل فلا يسمى به هاريا حال في البصرة واختلف اذا انتقل من عاده وأرى ان يرجع لادل المعرفة انتهى مع (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصه بخلول البقر المعدة للعمل ليس عيبا لان العادة جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل الا الخصى (قوله فهو عيب فربده) أى لا ان الدم يصفى (قوله ولا يقيس به شهر ولا بشهرين) أى شيلا لما في الموازية فان فيها والاستخاصة التي تربها شهران ونقصه في التوضيح وقد فرق بين البرص بين قليله وكثيره وفرق بين البرص والاستخاصة ان البرص لا يمنع الاستئمان في الغالب بخلاف الاستخاصة فلها تمنع الاستئمان في الغالب (قوله وكذلك يرد الزنا) أى ان كان فاعلا لان كان معه ولا وان كان عيبا ايضا ذكره بعد وانما كان الزنا يرد ولو غسبا لانه ينقص وتلحق القلب بها وظاهره ولو مرتو ظاهره ولو تاب. (قوله وهو

(ص) وبما العادة السلامة منه (ش) معطوف على علم اى ورد وجوده في العادة السلامة منسوا اثر ذلك الشيء تصافي الثمن كالابق أو فى المبيع كأنه سواء فى التصرف كالعمود والخصى أو خيف عاقبه بكدام الاوين ثم أخذنى أمثله بقوله (كعمود) وأخرى العمى وهذا بعض نور العين كذهاب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو اغلغ (ص) وخصا واستخاصة (ش) أى وكذلك اذا وجد خصا فانه عيب وان كان يزيد في نفسه لانه منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الخارية المغنية فانه اذا وجد هامة فبغيره حال في الجلاب الخلقة والجلب والرقق والافضاء وجب الرد ما المنفعة والافراض فالظاهر لا رد بهما وكذلك من اشترى أمة فوجد هامة مستخاصة فهو عيب تربده ولو فى الوش كفى الموازية وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستبراء وبعبارة وتقييد كلام المؤلف كابن الحاجب بما اذا ثبت استخاصتها عند البائع اجتزأ من الموضوع فلا يستبرأ منه حتى يحضه لاشك فيها ثم يسلم مستخاصة فان لا رد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه فى الرد بالعيب القديم وجهته فلا بد من ثبوتها فان قيل على هذا كان يذوق عدم تقييد مسئلة البول لالتية فالجواب ان تقييد بذلك ليرتب عليه ما بعده من الخلق والوضع عنه لغيبه والظاهر أن المراد بالاستخاصة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيس به شهر ولا بشهرين (ص) ورفع حصة استبراء (ش) المراد بالرفع التاثر عن العادة فى الرقعة والوشى بما على المشتري فيه ضرر وهذا فيمن تتواضع وامان لا تتواضع اذا تأثر حصة واحدة البائع أنما حاضرت عنده فان المشتري لا يثبت له الرد ان اقول قول البائع فى نفي قفمه وصار العيب الحاد في مثل هذا من المشتري أى لانه مجرد العقد دخلت في ذلك المشتري الا ان تشهد العادة بتقديمه كما يأتى (ص) وعسر وزنا وشرب ويحرق (ش) يعنى أن من اشترى بريقا فوجده اعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش بالسرير دون العنى ذكرنا كان أو أثنى علما أو وشى وكذلك يرد الزنا ما عا أو كراهوا أو كان من على الرقيق أو دونه وكذلك يرد بشرب الخمر أو كل نحو أو دونه وحشيش سواء كان من على الرقيق أو دونه وكذلك يرد بوجود البصر فى القدم أو فى الفرج سواء كان من على الرقيق أو دونه ذكرنا أو أثنى (ص) وزعر وزيادة من وقلع وعجز ويحرق (ش) يعنى ان الزعر عيب وهو قلة الشعر فى الذكر والانى ولو فى الجاهلين وهذا اذا كان يغير دوا او لا يفسد عيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة من فيه بتقديمه أو بغيره يرد اذا اعلت على الاسنان أو فى موضع غير الحنك لا يضر بالاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجوه ظفر واحد يمينه وهو البياض

١٩ شى  
قوله الشعر) عبارة رغبة أحسن ونقصه وزعر عدم شعر عانة فلا ك  
أوائى ممنون لان الشعر يشد القرح ويحميه ريشه فى المدونة ومن اشترى أمة فوجد هازرا أو العانة لا تثبت فهو عيب  
ترده ويطلق بذلك عدم ثبات الشعر في غيرها كالجاهلين (قوله يغير دوا علة على الاسنان) أى بحيث تقع الخلقة وقوله لا يغير  
بالاسنان أى لا يجلل بها تقصير

(قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله وألحم ثابت الخ) وكذا الشعر فيها وإن لم يمنع البصر وحلف مشتركة لمره كذا في عب وأذى في عجم عن ابن عرفة عن معجم ابن القاسم عن مالك لا يختلف كما ذكره بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتروها) أي ارتضاعها وهو عطف وتفسيره على ما قبله وقوله وعظمت أصلها أو أصلها لا أصلها وذلك أن الأعلى مبنى على الأسفل فالأسفل أصل هذا الاعتبار (قوله والاعصاب) عطف وتفسير وقوله مطلقا البطن أو غيره وقوله والذين نزل المراد بوجودهما ١٤٦ ظهورهما في البشر الرقيق ذكر أو أنثى لا يجيبهما من بلدتهما

وكذا يقل في قوة وولده وقوله أو ولد وان سفل (قوله وأبنا) المتناسب أو أما وذلك لأنه يلزم على كلامه التكرار في قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لئلا يترحم عطفهما على المثلث (قوله وجدام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما قطع مع العادة بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم أطاع على جذام في أبيه) ظاهره ولو حدثت بالآب بعد الشراء والظاهر أنه برسخ في ذلك لاهل المعرفة فيسريه إلى المبع فيرد أو لا فلا يرد (قوله أن كان يطبع) أي أن كان يبيب الطبع أي الجيلة أي أن كان جيلداً أي خلقها وقوله من وسواس يان للبنون الذي بسبب التلثمة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء فيقطعه معه الفهم فانه في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فإذا عجز فيكون الشاوح تسمى في جملة من أفراد الجنون وانما حصل أن الوسواس

أو الفص في سواد العين أو لم ثابت في شعر العين وكذلك يرد الرقيق بوجوده وهو العقد في عروق الجسد أو يجريه في خروج الصرة وتتوهمها وعظمت أصلها وبعبارة البصر العروق والاعصاب المتعقدة في الجسد مطلقا والبصر انتفاخ البطن (ص) ووالذين أو ولش) يعني أن من اشتري عبداً أو أمة فإذا له أبوان أو ولد فإن ذلك عبب بوجوب الرد لما جلا عليه من شدة الآلة والشقة فيجعلها مطلقا على الباقي المباح قال ابن حبيب إذا وجد المتباع الأمة زوجاً حراً أو عبداً أو وجد له عبداً زوجة حرة أو أمة أو وجد لاحداًهما ولد حراً أو عبداً أو ولد لهما أباً أو أياً ذلك كان عبب بوجبه تقوله والذين على حذف مضائق أي احد والذين وأخرى هما (ص) لا جود ولا أخ (ش) يعني أن من اشتري عبداً أو أمة فإذا لم يجتمع قبل أبيه أو من قبل أمه أو له أخ أو شقيق أو لأب أو لأم فإن ذلك لا يكون عيباً (ص) وجفام أب أو جفونه بطبع لابس بين (ش) يعني أن من اشتري عبداً أو أمة ثم أطلع على جذام في أبيه أو في جدماً في أمه أو في جدته فإن ذلك يكون عيباً بوجوب الرد لأنه بعدى ولو بعد أرباباً أو المراد بالآب الجلس فيدخل الجفوان فلا يشمل الآب الأم لأن المني حاصل منهما وكذا يرد الرقيق بوجوده بدون أحد أبويه إن كان يطبع من وسواس أو صرع مذهب العقل لثبته عاقبة لأن كان حبس جن وبعبارة يطبع بأن كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الآب ابن شاس وكذلك إذا وجد أحداً الآباء من فساد الطبع انتهى فقل أن المراد بالآب الجنس (ص) وسقوط شنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط شنين من مقدم أو غيره على أو وخنش ذكر أو أنثى وأما في الرائحة فترد بسقوط واحدة في مقدم القوم أو مؤخره نقصت القوم أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائحة الواحدة (ش) وهي بالياء الصنية والزاء والعين المهمتين الجمله من الآله وأما الوخنش فإن كانت الواحدة من المقدم فكذلك والأفلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعترض به ومثل الوخنش الذكر (ص) وشيبها فقط ولو قل (ش) أي وله الرد بسبب وجود شيب بالرائحة الشابة ولو قل الشيب والمراد به من لا يشيب مثلها ومفهوم فقط أنه ليس عيباً في غير الرائحة سواء كان قليلاً أو لا لم ينقص القوم ويجري مثله في الذكر (ص) وجوده وصهونه (ش) أي وعملها وعيب

والاصرع مرضان يختلفان فيكون قوله من وسواس الخ ما بالقوله جنون (قوله مذهب) صفة في لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله لأن كان حبس بين) فلا يرد به الفرع إلا أن يفر من أهل المعرفة بمرانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئاً خاصاً وهو من الجن فلا ينافي أنه يكون بسبب (قوله أو جنونه) في العبادة حذف والتقدير وقوله أو جنونه أي الآب (قوله وكذلك الخ) فيه دليل على كلام المتن وبينا فالمراد وقوله من فساد الطبع أي الجيلة وقوله فله من كلام ابن شاس أي من قوله أحسد الآلة أي حبس جمع وقوله الجنس لا خصوص الواحدة وقوله الواحدة أي المتصفين في متعدد (قوله فإن كانت الواحدة من المقدم فكذلك) تنصبت القوم لأن كذا في عب

(قوله في الجارية الزائفة وغيره الخ) عيب خلقة وصورة هو أي كونه يضرب إلى الجور في رائحة فقط ان لم تطره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادتهم ذلك فلا بد ولا في خوش لدم سلامتها من عادة ولعدم ارادتها التمتع بها بل في القديمة قام وبضاعة شب وجودها أي شعر الزائفة قال ومفهوم الزائفة ان تجعد شعر غيرها ليس بسبب وهو كذلك قال وصورة وطاهر ولو في الوش المسائل ان شارحناعهم في الجعونة لانرق بين الزائفة وغيره وطاهر ان الصبوة كذلك وعب في الجعونة وقد في الصبوة بالجملة وشب قيد في الجعونة والخلق ١٤٧ في الصبوة فهو عكس ما في عيب ولكن

الواقع ان كلام شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجعد شعر غير الزائفة وليس بدم لغيره ا ه لكن وقع التشديد بالصبوة في المدققة على تأويل بعضهم ا ه (قوله تكسرات) أي التواتر قوله وكونه ولدنا يتدور ذلك في بيع ولهم جار يتسلم وفي مجلوب ثبت كونه ليس ابن أبيه في زوجهم فلا يرد ما من من ان اكسبتهم فاسدة اأخذه عيب (قوله التيسير) هو عين ما قبله (قوله ولقد عا) أي بان لم يكن يقرب عقد البيع (قوله ان أقرت الخ) ونفقتا في زمن الايضاف على المشتري (قوله انها ان أقرت الخ) الا حسن أن يقول كما في غيره وكلامه شامل لما اذا أقرت عند البائع وليس بمراء اذ البائع لا يترعده (أقول) المتبادر من المتن أقرت عند غير البائع فيشمل المشتري والاجنبى الا انها لا تترعده المشتري (قوله أي في نقي العيب الخ) هذا الكلام مع قوله ان

في الجارية الزائفة وغيره حاجوة شعرها أي كونه غير مرسل أي مرسل بمعنى أنه يكون فيه تكسرات من لفه على عود وشعره لا من أصل الخلقة لانه مما تجده في لكن المناسب لهذا ان يقول وتجعده لان الجعونة كل من أصل الخلقة لا ما كان بعانة وصورة أي كونه يضرب إلى الجورة وشعره هو لونه ضربه إلى السامان لان النقص غالباً لا يصيب من هذه صفته (ص) وكونه ولدنا ولولا وشنا (ش) أي لانه مما تكرر في النقص عادتوا الضعيف كونه للبيس والخوش الذي التيسير (ص) ويول في فرض في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحسان ان أقرت عند غيره (ش) أي وينتدرا الرقيق يول صدومنه ولو قد عا في فرض حين فومه في وقت ينكره البول منه وهو بعد ترعرعه وماء رقه حدها غير جد او ان انقطع اذ لا تومن هودنه ان ثبت بالينة انه كان يول عند البائع فان لم يثبت وأنكر البائع ذلك حلف انه لا يعلم انه بالصدقه بشرط أن يول عند غيره المتباينين من امرأة او رجل ذي زوجة ويقبل خبر المرأة والزوج عن زوجته يولها ولا يهلف البتاع بالصدقه على علمه مجرد دعواه او لا يجرّد الوضع عند الغير بل لا بد من البول عند من وضعت عنده فقوله ان أقرت عند غيره أي وباتت وغيره المشتري يشعل البائع فيفتقن انها ان أقرت عند البائع وباتت يهلف وليس كذلك فلا واسط المؤلف الضعيف من غيره ولكن ا بين والضعيف في أقرت للشمع وحلف البائع هنا خلاف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نقي العيب أي بلا عين وبحجاب بان الصدقة لما أقرت عند الغير وباتت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) ونفقت بصيد وخوفه أمانة ان اشهرت وهل هو القتل أو التشبه تأويلان (ش) أي وما يرد به الرقيق الاطلاع على نفقت العبد اشهر أم لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه وعلى غفلة الامانة ان اشهرت بذلك والا فلا لانه لا يمنع شياً من خصال التسام ولا يتقصها فاذا اشهرت كانت ملهونة كما في الحديث عدا من وبقي أن ينقص قيد الاشهار بالخوش وأما الزائفة فالتشبه فيها عيب اتفاقاً والمراد منه التأنس وبإدراكها في التماثل بقدر ما لا يفتن فيه ويكرهه ملاحظ المدققة يرد العبدان وجد خشناً وكذلك الامانة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالفتنة والذكورة الفعل بان يوثق بالسكر وتقل الاثام فعل شرار النساء أو المراد به التشبه في الاخلاق

أقرت يدل على اختلافهما في وجوده وعدمه لا في قدمه وحده وانه اختلفا في ذلك القول لم يشهد الماددة وانفقت على ما سياتي وان لم تقطع او احسنه ما بان شكاً ولم تر حدة عادة أصلاً فلما عيّن (قوله بان الصدقة) أي الذات الخ (قوله ان اشهرت) أي تلك الصدقة من كل منهما فالأظهر ان يقول اشهرها هذا على غير ما قاله شارحناعه لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه فظاهر المباررة ان الفتنة هي موجهة لذلك ويظهر ذلك في التسكر والفعل معالان كونه يتكلم بكلام النساء ويشعل فيه ويرث خلقاً مخالفاً من نقص التوق وضعف النشاط (قوله كما في الحديث) هو لمن الله التلشين بالنساء والفتنات أي وأرجال (قوله فعل شرار النساء) أي التي هو المساحقة

(قوله ما طفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي جاء (قوله ما خلفا) أي من أصل الخلف وقوله وأخلفا أي اكسابا (قوله) وأيضا لا يعتبر فيه الاشتار) كآية يقول بحمل قوله وألا وزنا على الفاعل لأجل دفع التكرار لأنه لا يعتبر فيه الاشتار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرتب ١٤٨ بقوله وعليه يكون في كلامه تكرار أي بخلافه على التأويل الثاني فليس فيه

تكرار (قوله كما نقل المواق) هو الرابع (قوله حتى على التأويل الأول) فإن قلت الفاعل لم يعتبر فيه اشتار والمفعول اهتمس مع أنه أقيم (قلت) إن الفاعل يظن اشتغافه فمضغ السبلتخلاف بالمفعول (قوله ونحن بمجاوهم) التص بقصد أن التلثم انما يكون عينا في الجواب إذا كان نصرا نيا أو كائنا غيره لا يثبت فإن كان محققين فلا يكون وجوده محتويا عينا والظاهر أن انخفاض في النصراية الجواهر ومن يشبهها كالتلثم في الذكر الجواب (قوله فإذا ألبنا يلد الحروب) أي وسيله أو قبل أن يقدم فانه في ذلك أفاعله فليست والإحرا (قوله فإذا ألبنا يلد الحروب وطالت أقامته ما به) أي في خبر ملك المسلم فقد شرط من شروط المسئلة الثانية (قوله على البراءة من العيوب الخ) أي أن البائع يبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لأنه لا تنفع براءة البائع إلا من عيب لا يعلمه البائع وطالت أقامته ذلك الرقن عند (قوله يبيع الإسلام) هذا خبر مناسب لأن هبة الإسلام هي دلة الاستحقاق وهي بحيث ولو اشترط استقامتها فإذا اشترى باسقاطها غايها اشترا براءتها واستحققت من يلدته في الثاني فله الردي البائع الأول ولا يضر اسقاط فلا يانع الثاني لها لأنه اسقاط تشي قبل وجوبه بل بالنسب أن يفسر الهبة بعدم البراءة أصلا ومثل ذلك براءة لا تنفع ودأ كثرته في رفق من عيب يعلمه ولا يعلم به حيث لم تطل أقامته وكتبته في غير رفق من عيب قد علمه (قوله كمن اشترى عبدا من الميراث) وسقته ما إذا وحب ولا أخال بعضهم يجب على هذا الرابع عبدا قد وهب له لم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري منكم في ذلك إذ لو ظهر له عيب لم يكن له منكم مع الواجب ومثل الهبة مغيرة من باقي المسائل التي لا عهد فيها كذا ينبغي كذا في شرح شي

اشترى باسقاطها غايها اشترا براءتها واستحققت من يلدته في الثاني فله الردي البائع الأول ولا يضر اسقاط فلا يانع الثاني لها لأنه اسقاط تشي قبل وجوبه بل بالنسب أن يفسر الهبة بعدم البراءة أصلا ومثل ذلك براءة لا تنفع ودأ كثرته في رفق من عيب يعلمه ولا يعلم به حيث لم تطل أقامته وكتبته في غير رفق من عيب قد علمه (قوله كمن اشترى عبدا من الميراث) وسقته ما إذا وحب ولا أخال بعضهم يجب على هذا الرابع عبدا قد وهب له لم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري منكم في ذلك إذ لو ظهر له عيب لم يكن له منكم مع الواجب ومثل الهبة مغيرة من باقي المسائل التي لا عهد فيها كذا ينبغي كذا في شرح شي

(قوله وعنده) عطفت تفسيراً وأدركه المستخرج من العبارة (قوله فمقولان) ظاهر اختصار التسمية ترجيح الأول (قوله عطفه) أي عطفت ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) الباء بمعنى اللام (قوله وقرة) ١٤٩ يقع الواو وسكون القاف أي قسداً يصيب

باطن الحائض أي حائضه (قوله كالدير) وهو القرحة (قوله وقرة الاكل) أي ولما كثر الاكل فليست عينا قال بعض شيوخنا وهذا في الحيوان البهي وأما كثره الاكل الظاهر من العادة في الرقيق فبيني أن تكون عينا لانه اذا بسع نقص غيبه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن استنابو اجرباً كلفه جده أو كولا (قوله لا ضبط) يقال للذكر أشبط ولاثنى شبطه (قوله ويسمى أعسر يسر) المراد أعير العيبي يتيسر له العمل بالحق مثل اليسرى (قوله وثوبه) استشكل ما ذكره المصنف في هاتين وفيما بعدهما بان ذلك داخل في قوله بما العادة والسلامة فيه فتباوا انباء ما لم يشطط والارد بعدم مشيوعه فقهه فخر عن (قوله لا يتقضى) بالقاف والله (قوله لان الضيق من الصفات المستتنة) أي وساق الكلام يتقضى انه عيب (قوله ويشيق) تقيد بالخ وكذا السعة المتشاحنة واختلاط مسككة البول والوط بجران العادة بالسلامة (قوله ولا بالقصر) كما هو المجموع ٣ وأما قوله في التنظيم وأهمهم زلاء منطقاً

فلا يسهو بيع الاسلام وعنده حتى بين انه ابتاعه بالبراءة ما عكس كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراءة اشتراه بالعهد فقبضه قولان فقبل المتعارف ان يدان ذلك داعية الى التديس بالصيوب وقيل بالكرهه واذا وقع عيبه ولما أراد الكلام على الصيوب انما صا بالذوب عطفته مكرراً بكاف التشبيه بقوله (ص) وكرهه وعثره ورت وعدم حمل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب بطن الحائض من اصابه حجر والهر بالثنية حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعديها أو كان يتواعها أو وضعا اثره والافان أمكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المتاع ورد قاله ت وهذا واضح اذا كانت دعوى تحقيق والافالمشترى الرجمرد نكول البائع والخرن هو الذي لا يتبادر وادخل بالكافي ما شابه الثلاثة كالدير يتقوى الدواهي وقلة الاكل والتفوق القرطيز والمراد بابل هنا ما يحمل على الهابة لا الولد فاذا وجد الهابة لا يحمل حمل مثلهما وهي مما ترادف لم فان لم يرد بها (ص) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطفت على عدم من قوله ورد بعدم مشروط الخ يتعسر ان وجود الرقيق يعمل بكتايد به ليس يسيب ونطه ضبط ببط كلم يعلم ويسمى أعسر يسر وكان عررضي الله تعالى عنه كذلك زائد في الشامل الان تنقص قوة ايئ ١٥ أي الان تنقص عن قوتها المعتادة لها لو كان العمل بها وسددها وان سادته الساد وهذا يقيد كلام الشارح والمواق (ص) وثوبه لا يقضى مثلاً (ش) أي ولارده الاطلاع على ثوبه ولو في رائمة لانها لمهولة على أنها قد وثقت الان يكون مثلاً لا يشق فهو عيب لكن في الرافة فقط لافي الوخش الان يشترط انما يغيب مفضة (ص) وعدم غش مفروق (ش) أي ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم غش مفروق قبل أي يغفر قبل مفروغ من غش فان تفاش فقصير كالتقص وفي بعض النسخ ضيق ونسخة مفروق احسن لان الضيق من الصفات المستتنة الان يتقضى وينبغي تقيد به بآية الوط ما اذا تنازع في الثبوت وعدمها فانه ينظرها لتساكها عند قوله كتيب ليزن وكذا اذا تنازع في تفاش ضيقه وعدم تفاشه (ص) وكونها ولا (ش) أي وعدم غش كونها لا فهو عطف على ضيق والاعطية علم الاليتين وتسمى الرصا بالارواح الممسكتين (ص) وكلم يتقضى (ش) أي ليس بعيب بشرط أن لا يتقضى غشاً ولا خلقة ولا جلاً لا تقضى أحد ها كان عيباً وهذا عام في افراد الحيوان كلها ولا يختص بالانسان (ص) وتجهت سر فقبح فيها ثم ظهرت براثة (ش) أي ولارده اطلاله على تجهت سيقته عند البائع سر فقبح فيها ثم ظهرت براثة انها بان ثبات غير يسرق ذلك الشيء منهم فأن يقول وجدت ثباتي عند آخر على وجه السرقة وأعل غيره أو عندى ولم يسرق ولا يتهم رب المتاع في اقراره جاز كروا في ان يتجسس ثم ظهرت براثة

فلا ضرورة (قوله ان يتجسس أحد هما) في عيب فالمدار على الرعي نقص الثمن فقط على المعتقد هذا انه يقال متى نقص الجمل أو الخلقة فقد نقص الثمن لان الثمن يتبعهما ويعد كشي هذا رأيت شب ذكر ما منه وامل انه لا يلزم من نقص الثمن نقص الجمل بخلاف العكس لانه قد ينقص الثمن لثمن المشتري له لعله ولا يقضى الجمل ونقص الجمل لا يجب نقص الثمن (قوله ولا يتهم رب المتاع) بل ولا يتهم لانه لا يبيع على ذلك الاتهام ٣ (قول العشي بالصبر الخ) مقتضى التامير وس خلافه فليراجع

(قوله المارحس لكونه الخ) هذا الكلام لا يبي المسن (قوله لكونه متهما في نفسه) أي لكون الشخص غيره مشهور بالعداوة  
 ان الذي يهيم منه انه غير مقيم وان الحالة القائمة به تاشتمق من السرقة ويكون هذا أتباعي قول ابن عاصم  
 وان تكن دعوى على من يتهم \* فخالص الضرب والبعث حكم (قوله على المشهور الخ) بينهم اذ كانت بقوله والمشهور  
 في انشعب المسوس وقصوه وعلم الرذكا ذكر وقيل رده كسائر الصوب وهو رواية للمدنيين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر  
 وغيره (قوله كما استظهر في توضيحه) معناه ان العمل بالشرط ليس منصوبا بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشترى الى  
 لما يقيد بقوله ورد البض) أي لان البض ١٥٠ مما يهمل ويظهر فاسد قبل كسره في الموقفة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع

وقوله بحسب فيها أي بما فيها أو ما لو بحسب لكونه متهما في نفسه أو مشهورا بالعداوة  
 يكون عينا يرد به ولا يفسد وهو سرقة (ص) وما لا يطلع عليه الابتغى كسوس الخشب  
 والجوز وغيره (ش) يعني ان ما لا يطلع على وجوده لا يتغير في ذات المسيح فانه لا يكون  
 عينا على المشهور (ولا يقية) للمشتري على البائع في تقليد السواك كان حيوا أو غيره  
 كخضر قطن الشاة وكسوس الخشب بعد شقته وفساد باطن الجوز ومز القناء ونحوه إلا  
 أن يشترط رده فعل بشرطه لانه بشرط فانه عرض وماله كما استظهر في توضيحه  
 والهامة كانه شرط وكان ينبغي ان يقول بتغيير قيمته ان المشتري غير المسيح أي فعل به  
 فلا غير فاطلق التغير الذي هو وصف المبيع على التغير الذي هو وصف القاعل والمراد  
 بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بالتغير لو طالب الاطلاع عليه وأما ما يمكن  
 الاطلاع عليه لو طالب قبل التغير فيشترى ما يقيد بقوله ورد البض ثم ان ما يمكن  
 الاطلاع عليه قبل التغير تارة يلدس فيه البائع بان يطلع ولا يبين وهذا الكلام ان حكمه  
 حكم المدلى في غيره من رد وغيره وتارة يلدس فيه البائع بان لا يطلع بال فعل وفي هذا  
 للمشتري القسمة أو الراد الآن يحصل فيه مقوت عند فدية الارض القديم فان لم  
 يحصل عنده مقوت رده وما قصه وهذا هو الحق كما يشهد كلام المنزلي حسب ما ذكره ابن  
 عرفة (ص) ورد البض (ش) أي ورجع بجميع الثمن كسر لم اداس أم لا لكن بشرط  
 أن يكون حسنا فلا يجوز أن كله وأما ان كان مجزأ فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد  
 ويرجع عاين الصحة والداقية يوم المبيع على انه صحيح غير معيب وصحيح معيب  
 فإذا قبل قيمته صحيحا غير معيب عشرة وحيثما عاين ثمانية فانه يرجع بسبعة ذلك من الثمن  
 وهو الثمن هذا ان كان له قيمة يوم المبيع بعد الكسر والرجع بالثمن كله أم ان تقاسم هذا  
 اذا كسر معضرة المبيع وان كان بعد أيام يرد به اذ لا يدري انفسه عند البائع أو المبتاع  
 فانه مالك ابن ناجي ظاهره ولو لم يرض نعم وقال بعضهم لا يرض النعم لكشفة كسره

عليه) وهو البض (قوله من  
 الرد وغيره) كالبيض المروق  
 اذ ادلس فيه البائع فان المبتاع  
 رده بعد كونه لا يرض عليه فقول  
 الشارح من الراد أي من حيث  
 كونه يرد وقوله وغيره أي من  
 حيث كونه لا يقرب شأنا يرجع  
 بجميع غنمه (قوله وفي هذا  
 للمشتري الخ) كالبيض اذا كسره  
 ووجد مدحروفا أو يكن البائع  
 مدلسا فان المشتري يرضي  
 القسمة أو يرجع بارش العيب  
 أو الراد فيسقط ارش الحلات  
 نالكس كما ياتي في صورته وقوله  
 الآن يحصل فيه مقوت بان  
 شوا وقوله فان يحصل عنده  
 بقوت أي بان كسره ولم  
 يشوه وقوله وما قص أي أو  
 تقاسم ورجع بارش القديم وهو  
 المروقية فان لم يعيب مثلا اذا  
 كان سليما يساوي عشرة دراهم  
 فإذا كان مجزأ يساوي ثمانية  
 فإذا كسره في تلك الحالة وجد

يساوي ستة فلا شك انه اذا تقاسم يرجع بخصم الثمن لان ذلك العيب قصه خمس القيمة فخرج عليه خمس الثمن كثيرا فلا  
 أو قل لا اعتبار القيمة لان ما كلة ان يعرف بها ما يرجع من الثمن وان رد ذلك المروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره  
 أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليما هذا معناه كما قرر شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حسنا  
 لا يجوز أن كله) أي بان صار قاسدا (قوله فلا يرد وقوله ويرجع عاين الصحة والداقية) كما صورنا في البض من انه اذا تقاسم يرجع  
 بخصم الثمن الذي هو بين البصة وعدها فالبصة كونه سالما من المروقية وقوله والداقية أي المروقية ثم لا يحق ان قوله فلا يرد  
 ويرجع مناف لقوله رده وما قصه الخ فيثبت ان يكون هذا مقابلا للعقد المتقدم كما قد عايننا عند الله معناه ثم ذلك وفي شب  
 لما يقتضي ان هذا هو الحق (قوله هذا اذا كان له قيمة يوم المبيع بعد الكسر) أي بان كان البض مجزأ كما هو الموضوع لانه  
 قيمة بعد الكسر وقوله والأي بان لم يكن له قيمة بان صار قاسدا هذا امر اده كما يعلم من غيرهم وان كان ظاهر العبارة وقوله هو خلاف ذلك

(قوله كصعد جدار) أي شق جدار (قوله واختلقت حد القليل لاجدا) اعلم أن أصل الثقل إنما هو في حد الكثير كالمنطق  
 وابن عرفة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير ثلث الثلث أو ربعه ثالثها ما قيمته عشرة مثاقيل وربعها عشر فمن مائة وثلاثين  
 لاجدا إلى الرد إلا بما أضرب لابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض ٨١ لكن قول ابن  
 القطان الثالثان العشرة كثير يعني من كم ولعل قول ابن رشد الرابع تفسيره كما أفاده بعض النسخ والمعتقدان الكثير كان  
 الثلث كما يشهد بتقديم ابن عرفة كما هو عادة وأيضاً القصص عليه ابن عاصم (قوله المتقالان) المتقال وزن دهم وثلاثة أسابيع  
 دهم وقوله أما العشرة فكثير أي أما العشرة فمثاقيل فكثير يعني قد يكون القليل مادون العشرة وإذا حال عب معبر عن ذلك  
 القول بقوله بأن القليل مادون العشرة قوله من المائة أي ما تمثال ١٥١ (قوله فيه احتضام) هو ذكر الشيء بمعنى

وأعادة الضم عليه بمعنى آخر  
 بخلاف شبه الاستخدام فهو  
 ذكر الشيء بمعنى وإعادةه اسما  
 ظاهرهما بمعنى آخر (قوله هو  
 المتوسط) والمحال أن المتوسط  
 أما أن يرجع فيه للعرف وأما نص  
 عن الثلث اوعن الربع أو عن  
 العشر من المائة وبالمقدح  
 الوجه المذكور في المتوسط يأتي  
 التردد في الكثير لكونه مازاد  
 على المتوسط على كل الأقوال  
 (قوله والفرق بين العروض  
 والدار) أي أن العروض يرد فيها  
 ولو بالقليل دون الدار أي وذلك  
 يراد بالكتاب بنص ورقة منه قاله  
 البدر وذلك لأن عيب غير الدار كما  
 قلنا لافرق بين البسيط والكثير  
 ورد البدر على من جعله غير  
 عيب لقلته (قوله وقدر ذلك ما  
 يقول) من ذلك أن حسب الدار

فلا يعرف فساد وجهته وصحبه بعض شيوخنا ولما كان المذهب وجوب الرد للعيب  
 القليل والكثير إلا أن دفع بها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرض فيه ومتوسط فيه الأرض  
 وكثير ترد به أشار إلى الأول بقوله (ص) وعيب ثلث دار وفي قدره ترد ويرجع بقيته  
 كصعد جدار لم يصح علمانته (ص) يعني أن الشخص إذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب  
 بها فلا يعتلها ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط شراقة ونحوها أو قليلا  
 لاجدا كصعد سراجا لم يصح على الدار السقوط منه وسواء عيب على الجدار أو لا  
 كما هو ظاهر الكتاب وكثيرا كصعد بجائنه خفيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا  
 جدا انزل رده المشتري ولا يتعلق بالباقي وان كان قليلا لاجدا وهو المتوسط فلا رده أيضا  
 لكن لم يشتري أن يرجع على بائعه بالأرض واختلقت في حد القليل لاجدا فترده بعضهم  
 للعادته هو الأصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث الثلث كثير وابن عتاب  
 مادون الربع وابن القطان المتقالان أما العشرة فكثير ولعلها أراد من المائة كما قال ابن  
 رشد وان كان كثيرا لم يشتري أن يرد ويرجع بثمنه أو تخيلاست ولا شيء لها فالقليل في كلام  
 المؤلف يطلق بالاشتراك على القليل جدا وهو الذي لا يقع له وعلى القليل لاجدا وهو  
 المتوسط وقوله وفي قدره ترد أي القليل لاجدا ففيه احتضام وقوله كصعد جدار مثال  
 لعيب القليل الذي في قدره ترد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدار أن الدور  
 تراد للثمنه غالباً والسعة للعبارة وأن الدور لا تنقل عن عيب فلوردت بالبسيط لا غير  
 بالباقي وغير ذلك مما يطول وقوله (الأن يكون واجهتها) مستثنى من المنطوق وهذا هو  
 القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يصح علمانته والضمر في يكون عائداً على العيب لا يقصد  
 كونه متوسطاً لأن العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطاً وأما العينين للقليل

يصلح أن يزول بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيره ومنها عيوب الدار لا تخطط بها ومنه التي ليس لها أسواق فضرر المشتري دهاذا  
 قد لا يجد ما يشتري (قوله مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله كصعد جدار بدون أن تصاف بقوله لم يصح علمانته وقوله مع  
 مفهوم لم يصح أي وهو انطوف أي مع ملاحظته وكأه قال الآن يكون الصدع الذي يخاف على علمانته واجهتها وقوله إذا كان  
 يخاف على الدار السقوط لا فرق بين أن يكون في الواجهة أو غيرها ولأن قال في الأم أن جداراً اودع صخفاً منه سقطت عليه  
 الرد والافتلا اه وعبارة شب الآن يكون الجدار الذي لم يصح علمانته السقوط أو العيب لا يقصد كونه متوسطاً واجهتها  
 فالرد به وان تماسك فلا شيء له أي ونقص الثلث والربع على الاختلاف في حد الكثير الذي ترد به والمحال أن قول المصنف  
 كصعد جدار الخ يقيد بها إذا كان الصدع ينقص من الثمن ولم يبلغ قصه الثلث أو الربع أو العشر من المائة وغير ذلك مما فيها  
 من الكثير فان لم ينقص الثلث كان من القليل الذي لا يرد به ولا يرجع بثمنه أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذي يجب الرد له  
 ينفي العلو من كلام الام (قوله وهذا) أي قوله الصدع في الواجهة

(قوله كتهور بثرها) أي سقوط جوانبها (قوله ترب البيوت) أي أرباب البيوت موضع اللباس أو النوم كالخزانة أو القاعة وقوله أوصتها أي أدار قوتها على أي الدار (قوله أو شومها) كأن يكون كل من سكنها يموت ويحصل له القبر أو قوت يذكر منه وهو معطوف على قوله شومها ١٣ أي ترف المكرهه ١٥٢ بها لكونه يحصل فيها أو نفس حصول المكرهه وقوله وأجانبها أي

جد افقد تقدم أنه لا رده ولا قسمة له وواجهته منصوب برفع الخافض أي في واجهتها (ص) أو يقطع منقعة أو ملج بثرها يعمل الخلافة (ش) يعني وكذلك بخره المشتري إذا كان العيب في الدار يقطع منقعة من مناقعها كتهور بثرها أو مرضاها بقرب السلطان أو البيوت أو بخرها السقف الخوفة أو جيرانها غيرها عليها ونحو ذلك وكذلك إذا وجد ماء بثرها لم يلج الخلافة وكذلك سوارها أو شومها أي أجانبها أو بخرها أو غلها كبق السرير وقيل الثوب أو كون باب مرضاها على بابها أو دهلجها أو لا مرضاها لها إن كان قوتها أو ملج بثرها يعمل الخلافة ومعطوفان كان مستغنى عنه بقوله أو يقطع منقعة وإن كان بالكاف فهو تشبيهه أو مثال له ولما كان شرط الزد العيب بثبوته في زمن ضمان البائع كما مر ذكره فالمسئلة المتفرعة على ذلك وهي أول مسئلة من معارج ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وإن قالت الأمة لمشتري أنام ولدك لبائتي لم تقصر على المشتري رضى به بين (ش) أي وإن قالت الأمة لمشتري أنام ولدك لبائتي لم تقصر على المشتري بذلك وكذا العبد يقول أنا لم لا يكون عيابه وجب للمشتري الرد لانهم ما على الرجوع للبائع سواء قالته وهي في ضمان البائع أو لم يصدروا بها من ضمانه فأنته بعدد ربه الباع لم يكن إن صدر منها ذلك في زمن ضمان البائع من عهدة أو مواضعة يكون عيابه عيبا في الردوان لم يصدروا منها ذلك إلا بعدد ربه وجها من ضمانه فلا رده إلا ما يات به إذا باع فواجب مطلقا لأن ذلك مما ينكره التمسوس هذا هو المتعين في تقريره بخلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه إن رضى به يتعين أنه لا شأن عليه بالاحتى يكونه الرضا هو إن يصدروا منها في ضمان البائع وليس كذلك فلا قال ولنا قوله أنا نأمر ونحوه ولعله أنه إن قاله في ضمانه يعمونه إباحه مطلقا في المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لأن دعوى الحرية أبلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مفروضة في الأمة والعبد ولا أتى الكلام على العيوب الذاتية شرعا في الكلام على ما هو كذا في وهو التزمير القسعي وهو كما قال ابن شماس أن يقبل في المبيع فعلا ينظر في المشتري كالأقارب يوجد بقوله (ص) وتصير الحيوان كالشرط كطليخ ثوب عديد عداد (ش) يعني أن التصير في الحيوان وهو إن يترك البائع حلب ما جاع له عظم ضرعهما ويحسن حلبها ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثره لأن قوتهم مختلفا في وجوبه اختيارا كذا إذا اشترى عبدا في ثوبه بعد ما دقتن المشتري أنه كاتب فظهر خلافه فإنه وجب للمشتري الخيار في الرد والتمسك المأذرى وكذا يعموده الدوا والظم ابن عرفة هذا إذا ثبت أن البائع فعله وأمره لا احتمال فعله العبدون علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه (ص) فيرد مباح من غالب القوت

أو شومها (قوله أو بخرها) أي بخرها الكثير وقيلها الكثير (قوله كبق السرير) قل الثوب أي الكثير من الخ والخوا نظر في أحد الكثير كما في شرح شب (قوله سواء قالته وهي في ضمان البائع) أو قالته قبل عقد البيع بل ولو أقيم العبد شاهدا على الحرية كما في الخطأ بمسئان المشتري أطلع على إنهم ادعت على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صدقها وكذا في دعوى الحرية كدعوى إغارة على مولى يملكها أو يسبها مع يدهم وشهرة الأنعام المذكرة وتعيينه في المتابع على شرط أن يلجها من ثلث الناحية وفي ذلك خلاف فقيل للأمر كذلك ولا يحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من أشتمها من الناحية اثبات الرقة (قوله والمسئلة مفروضة) أي لا في خصوص الأمة حتى يجاب بعين المصنف الأثام في ضمان تلك المسئلة أول ما عاين ابن القاسم فيكون المصنف تبع الجماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أي القابلة ذاتها (قوله الغرور

القبلي) أحذره عن الغرور القول كعاد فلا تأوه ثقة على خبره بخلافه (قوله وتصير في الحيوان) من ثم (ش) وضعه كالحمار والتميات (قوله كطليخ) الكاف تشبيهه (قوله هذا إذا ثبت) أي إن تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمرا عبدا أم لا لا لقول البائع أنه لم يضر (قوله نرد الخ) أي مع استفادة من قوله كالشرط لئلا يفسد عليه ما يعلمه لكن ما وقع منه أن يضره لأن الرديسب التصير عام حتى في الأدي ما يرد الصاع فأنما هو مع تصير في ثم لم يفت



(قوله من غالب القوت) ان اختلف قوت محل كمنطقة وقروا وروثهم وانظر لو كان قوتهم اللبن والظهار ودماع منه من غير لبن فان لم يكن في المذهب فقال الساطي مما شاع من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط ت وارايد بعض مشايخه الشيخ علي السهروري ولكن ظاهر كلامه يدل على ما قاله الساطي (قوله مع صاع الخ) ولو تكرر حمل احسب لا يدل ذلك على الرضا وقد راع الصاع ميتين فلا يراد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عنه لقلته وندرته ولا يلتزم لقله الصاع ورثه (قوله) ويقصد انه لو رد الخ أي من قوله لانه رد الخ (قوله ورداعلي ابن عبد السلام في حقه) أي فانه حاله والاقر انه يجوز اخذ اللبن اما لانه قاله قال صحتون ولكن انما يكون اقالة اذا رقت الشاة المصرية بتراضيهما على ذلك لانه على سبيل الاكرامن المشتري للبايع والامانة عين شيه وانما يكون بيع الطعام قبيل قبضه لو كان اللبن مأخوذا ١٥٣ عن الترمذي وغيره لم يردن سلم فالقرب يجب عوضا عن اللبن لانه يبيع بالبن وانما وجب النقص صاعا على طر يق رفع النزاع والله اعلم الا ترى ان الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة والبانم مختلفة الجنس والقدر والصاع واحد فثبت هذا لا يقصده المباشرة الحقيقة فلا يمنع بيعه قبل (قوله لان اشتراها وهو عام) والله اعلم بقدرتها وقبل حليها ومسكها فثبت حليها حلق انه لم يرد امساكها ودها ولو اشهد لم يعلق وكذا الوعد بعد حليها ومسكها حتى يحلها لاني لا يفتقر عاداتها وكذا الواساقر لحليها أهله زمانها اذا قدم ردها وصاعا كما قال ابن حزم (قوله ان قصد الخ) المستحق بمحذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة الا في حالة وهي ارجاع الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله (ص) الان قصد (ش) أي قصد منها اللبن لا غير من لحم وعمل (ص) واشتريت وقت حليها (ش) أي وقت كثرتها باعتبار كون وقت

(ش) يعني ان كل ما وقع فيه التغير بالقرن من تصرية وغيره يرد له لكن ما وقع فيه التصرية من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محل المشتري عوضا عن اللبن الذي حليه المشتري ولو كثر ولا يتعين القرص المذهب قبل تميز لوقوعه في المسديت حيث جال ان شاء مسكه وان شاع ردها وصاعا من غرضه المشهور على انه غالب قوت المدين (ص) وحررورد اللبن (ش) أي الذي حليه منها يرد لانه الصاع الذي وجب عليه من غدا ولو يتراضع ما غاب عليه لم لا على المشهور لانه يرد المصير لقين الصاع في ذمة المشتري في مقابلة اللبن ولم يقضه فلزاد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبل قبضه وهو يقصد انه يصرم اخذ غير اللبن من الصاع بل ربما يقال انه اولى بهذا الحكم ولو قال وحررورد غيره عنه أي من الصاع الذي وجب عليه لكان أحسن ويقصد انه لو رد بسبب التصري يقبض أخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لو رد الخ مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وانما نصوص المؤلف على حررورد اللبن مع ان غيره كذلك دفعا لما ينوهم انما كان عين شيه لا يصرم رده ورداعلي ابن عبد السلام في حقه فلا يحتاج الى قول به يصرم لو قال وحررورد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غيره الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان عليها مصرية (ش) أي لان اشتراها وهو عام انها مصرية ان لم يكن يرد الا ان يجدها قبله الفريان وجدها لم يرد من المتاع من مثلها (ص) أو لم يصر وقت كثره اللبن (ش) أي وكذلك لا رد للمشتري اذا لم يصر لكن نك كثره اللبن لكونه مضرها اقتضف ظنه في الكثرة مع كونها لم يصر حلاب أمثالها والانه ردها به يصر صاع لكن محل عدم الرد حيث يقتضف ظنه في الكثرة مع كونها لم يصر حلاب أمثالها ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله (ص) الان قصد (ش) أي قصد منها اللبن لا غير من لحم وعمل (ص) واشتريت وقت حليها (ش) أي وقت كثرتها باعتبار كون وقت

٢٠ في خا بعضهم يقول بطله الشروط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد منها اللبن لا غير) فكان ينبغي المصنف ان يقول الان يكون اللبن هو المقصود لان عبارة لا تقصد ذلك (قوله الان قصد واشتريت وقت الحلاب الخ) ظاهره ان الشروط في فرض المسئلة وهي ثلث كثره اللبن وعليه شرع من وقت عليه من الشراح ويقدس ويتجه ح ذلك يكون ما لم يصر حلاب مثلها والا فله الرد وان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لاني الفرض ولا في القيد لان مسئلة الشروط ليست عينة بظن كثره اللبن وانما هي مسئلة مستثناة في كلام أهل المذهب وغيره بقية أيضا يكون ما لم يصر حلاب مثلها في المدة ومن باع ثابة حلو باع مضره اتي ان الحلاب ولم يرد كثره الحلاب فان كانت الرغبة فيها التخلي اللبن والبانم يعلم ما لم يصر كثره انه يتنازع ان يرضاهما ودها كسيرة يعلم البائع كيلها دون البائع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للبائع وكذلك ما تنو من فيه من يرضاهما ولو يلزمها في غير ان لبنا حليها البائع حين الايمان في غيرهما فلا بد له بان البائع يعرف حلابها أم لا اه

أقوله بل ردها الخ فيه أنه قد تقدم أن الرخص في الحاضر الآن يقال المأذون مكال أومر أذههنا الرخص ما يشبهه أقوله  
 لأنه يصدق الخ) ردها أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بالعلمية (قوله على ما اختاره القسبي) أي أن مقابل الأكثرين الكتاب وروح  
 ابن تومس قول ابن الكتاب واختاره ١٥٤ القسبي (قوله والذي عليه الأكثر) أقاد بعض الأشياخ أنه الإصح والخلاف إنما

هو فهاذا الشترت في عقد واحد  
 فان كانت بعقد تعدد اتفاقا  
 (قوله وفي الموازية ذلك) أي  
 له حلها بالثمة مطلقا بالتعدد  
 بالثمة السابق وهو الاختيار  
 بالثمة (قوله كذا في المدونة)  
 سكاية بالحق ونص المدونة قلت  
 فان حلها بالثمة قال ان جاز ذلك  
 ما هو له أنه حلها بعد ان تقدم  
 من حلها ما فيه ختم فلها ان ارد  
 له بعد حلها بعد الاختيار ورضا  
 بها ولا حاجة عليه في الثانية اذ بها  
 يحتجب أمرها وانما يحتجب الناس  
 ذلك بالصلاب الثاني ولا يعرف  
 بالاول (قوله فيعمل ما في المدونة)  
 ظاهره ان المدونة قابلة لتناول  
 وحصل فيها التأويل وليس  
 كذلك بل ذات معادله (قوله لا ما  
 وقسم في ضايع) أي أنه اذا اناب  
 وحلقت في غيبته مرارا ثم قدمه  
 الرديج تقدمه عن ابن عمر وث  
 (قوله والمراد بالحلبة الاولى  
 والثانية والثالثة الايام) الذي  
 يفيد القتل ان المراد بالحلقات  
 المرات لا الايام والتقول موجودة  
 في محض ثب (قوله ما في مطلق)  
 اي في الرقيق وغيره وقوله قد  
 اي بالرقيق (قوله وهو أر بنة)  
 كذا في نسخته وقوله البرامتن  
 العيب كتب على نسخة ان هذا

التمراقر يامن زمن ولادته أو باعتبار كون الزمن مقتضا للمكثرة كزمن الربيع وعلم  
 البائع قبله لئلا يحمله المشتري مع كون حلها احلاب أمثالها (وكلمة) من المشتري فلم  
 يصح مع علمه انه المقصود واستغنى الواقف عن العلم بالثمة ان لا يكون الامن عالم فاذا  
 نوترت حخته الشرط ورضاها بغير ما عاين لم يست من مسائل التصرية اذهي من باب الرد  
 بالعيب (ص) ولا يغير عيب التصبر به على الاحسن (ش) أي ان من رد المصرة بغير عيب  
 التصرية بل رد ردها الرخص وشغوه فانه لا يرد الصاع معها على ما استحسنه اتومس وروى  
 اثمب بدمعها ما عايناه يصدق عليه انه رد مصراتوا المعطوف محمد ذوف وغيره صفة  
 لموصوف محمد ذوف أي ولا يرد الصاع بدها بغير عيب التصرية (ص) وتعدد  
 بتعدد هاعلى المختارة الاربع (ش) أي ان من اشترى عددا من الفقم فوجد كالا مصرة  
 فان عليه كل واحدة ردها صاعا على ما اختار القسبي ووجه ابن تومس والذي عليه  
 الاكثر لا كفا بصاع واحد ليعملها لان غاية ما يفيد التعدد كثر الثمن وهذا غير  
 منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشافعية (ص) وان حلقت بالثمة فان حصل  
 الاختيار بالثمة فهو رضاء في الموازية له ذوف كونه خلافاً لابلان (ش) يعني  
 ان المشتري اذا حلب المصرة اثار له مرة فليتين أمرها حلها بالثمة ليعتبر ما فوجدها  
 ناقصة عن لبن التصرية فله ردها اتفاقا فلو حلها في اليوم الثالث فهو رضاء بانلارد  
 له ولا حاجة عليه في الثانية اذما يحتجب أمرها كذا في المدونة ثالث ووقع في الموازية  
 عن ماله حلها بالثمة ولا يرد رضاء بعد حلقة أنه ماضى بها لكن لم يصرح في الموازية  
 بأنه حصل له الاختيار بالثمة وأما لصرخ بذلك ما في قوله وفي كونه خلافاً  
 وعليه المازوي والقسبي وغيرهما أو وقا لما في المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن  
 فيعمل ما في المدونة على ما اذا حصل الاختيار بالثمة ومضى في الموازية على ما اذا لم يحصل  
 الاختيار بالثمة تأويلان فكان على المؤلف ذكر الخلاف على عدم الرضاء كلام المؤلف  
 في الحلب الحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيبته وفي الحلب الواقع في غير زمن  
 الخصام فما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثر ان الفقه للمشتري والمراد بالحلبة الاولى  
 والثانية والثالثة الايام ولو حلقت في اليوم الواحد مرارا ولمذا كثرها بالتقصير كز  
 مواضعه وهي ضربان مانع مطلق وهو ثلاثة سنان في فوات المعقود عليه حساً وحكماً وما  
 يدل على الرضاء وزوال العيب قبل القيام مانع متبدي وهو اثنان أو ثلاثة أقوله (ص) ومنع  
 منه بيعه كما هو وارث وحقاً نقط بين أنه ارث (ش) يعني ان يبيع الحاكم الرقيق في ليهون  
 او الختم أو على السقيمة أو الغائب يبيع رانه يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به  
 حيث يعلم الحاكم بالعيب ومو ايين أنه كما لم وكذلك يبيع الوارث لقضادين أو

بخلاف لما سألني من خصوصه بالرقين وأجاب بأن هذا على أحد الأقوال (قوله حث  
 لم يبيع الحاكم بالعيب) فان عمل الحاكم بالعيب أو عليه في المدين وان لم يبيع الحاكم به لم يكن يبيع ومثل ان كتم ذلك فليس  
 ويستغنى من قوله يبيع كما ما اذا كان وارثاً فلا بد من قبضه الذي ذكره المصنف فيه وأما ادعاء عبد الله على مالكه  
 الكافر فليس يبيع رانه بخلافه المصنف بقوله وجاز فريده عليه يجب (قوله بين أنه كما أو لا) أي ظن المشتري ان البائع

حاكم أو يظن شيئا يدل مابعده (قوله قولان لبحاص وعاض) إعيان البليغ يقول لا يكون بيع الوارث مالم يعلم الزوال إذا كان القضادين فقط وعاض يقول لا فرق بين أن يكون اقتضاديين أو لقمصه وظاهر العصف موافقة عاض خلافا لما في شرح شب (قوله راجع الوارث فقط) أصواب أنه راجع لهما معاهد السلام وقمعه تبع الظاهر المدعونه أن الوارث في الوارث فقط وإن الحاكم يبيعهما مع أو لا يبيع فالحق نعمت وبه اعتراجه وروى ولم يبدأن الوقت لم يجرى على هذا الظاهر لأشياء الخضر لم يبع عند جدو الحاكم وعلى ظاهره لاخباره الحاكم بما لا يفتي بكامله وباعتدائه الخلف قول الزموا قال المات يبيع الميراث ويبيع السلطان يبيع برائة لأن يكون المشتري ١٥٥ لم يعلم أنه سمع مرات أو سلطان فهو خير

تفيد وصية الرقيق بيع برائة أيضا لكن بشرط ان يسين ان الرقيق ارث وظاهره ولو  
باع القسمة فيما بينهم وفيه قولان للباجي واصل وعلم المتابع انه ارث كسبائه والصغير  
في منه للرد الباطن وأما الاستحقاق فله المشتري الرجوع وقوله وقد راجع لهما  
وقوله بين انه ارث راجع للوارث فقط (ص) وشيخنا شرطه غيرها (ش) يعني ان  
من اشترى وقبض من آخر غرضه انه غير مال الحكم والوارث من شتره أحدهما وارث  
لواقتضاه غيرهما ثم غير ذلك فانه يمتنع بين الراد والقبض ولو لم يبلغ على عيب  
وتفقه دعوى وجهه وقال ان حبيب ليس له الرد لان الجهر في الاحكام لا يمنع من وجه  
الحكم ابن عبد السلام وهو اقرب (ص) وتبرى غيره عفا به عما يلزم ان طالت اقامته  
(ش) هذا الثاني من المانعين للمفسدين والمفسد ان البائع اذا كان غرضا حكم  
ووارث الا انه اعتبر اعماله نظري الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البرائة بشرطين ان يتبرأ  
من عيب لاعلم له فيه والثاني ان تطول اقامته عندنا ثم يبحث قلب على القطن انه  
لو كان له عيب لظهوره لان باعه به وبشرائه وبشرط البرائة فلا تنفعه على المتصور  
والبرائة التزام المشتري نعم المالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع في الرقيق  
خاصة ولما كان الواجب على كل من علم من أمر ساعته شيئا يكرهه المتابع أو كان ذكره  
أجنس له في القطن ان يبينه أو اشار الى ذلك بقوله (ص) وإذا ضل به انه هو ووصفه وأراده  
ولم يعلم (ش) يعني ان البائع اذا علم في سلعة فانه يجب ان يعينه للمشتري فلا قال  
أعطني طائرا من عيب كذا ولم يقل هو بل يفرضه فانه ان الوارث وسواه كان البائع  
حائرا وغيره وسواه كان المبيع رقيقا أو غيره ولا بد في البائع المذكور ان يكون بالغاً  
ولوا كمالا وادنانا كان غير بالغ لم يعتبر عمله فان كان العيب مملوفاً لا لا بالقوة  
للمشتري بعد سبائه انه وصفاً شائفاً كمنعاه عن حقه لانه قد يفترج موضع دون آخر  
وان كان ظاهر آثاره كالقطع والعور ولم يعلمه بان يذكر ما يلزم دعوى غيره مع  
تناوبه في افراده كقوله سارق أو كرمائه وغيره من غير جنسه كقوله زان سارق وهو  
سارق فقط لانه بمجامع سلامته من الاول فظن ان ذكر الثاني معه كذا الاول واذا قال

وبين أنه لا لاجل التقريع (قوله) كان غير بالغ (يعتبر عليه) أي فهو بخلافه الذي ليس به بالغ (قوله) وسمع (أي وموضع) لانه  
الخ (قوله) ولم يجمعه (أي اللعب لا يلحق) ان عدم الاحمال انما هو فاما كان العسر معنوا (قوله) بأنني كرميل على الماء  
العذب القائم به (على غيره) وقوله كدوله سارق فان سارقا شامل لسرقه ذنبا وكثر وشامل لسرقه كل شهر أو كل  
أسبوع أو كل سنة ولا يلحق ان القائم به انما هو احسن تلك الاشياء (قوله) وأيض كرمافه وغيره الخ (قوله) ان في هذا الاحمال  
من حيث ذكر الغرور ليس كذلك نعم سارق فيه اجمال باعتبار تقدم (قوله) كدوله سارق الخ (أي يلحق) ان فيه اجالا أيضا  
من حيث سارق (قوله) انه رجاء الخ (أي يلحق) انه لا يفتن فيه لاجل وقوله) فاما جالس سارق الذي هو السان الاحمال

(قوله وعليه البساطي) موضوعه كاهو صريح فماذا أن يقتضيه يحمل القليل والكثير فان في بطلان شغل العيوب كلها كثيرا  
 وتبليها وفي بطلان بعضها كأيضا عكس عظيم في قوة كأيضا عندنا في بعض البياعات فانظر هل يجري نفسه بحث البساطي  
 وغيره أم يتفقان على أنه لا يتفق في هذا ١٥٦ بشي وفي شرح شب والظاهر أنه لا يتفق في هذا بشي لأن ما عليه لم يسن أنه به

(قوله وزواله) سواء زال قبل  
 القياس به أو بعده وقبل الحكم  
 عند ابن القاسم خلافا لاشبه  
 (قوله لا يحتمل) بالنصب  
 وبالرفع مني معنى كقوله تغير الا  
 الشئ الخ يندر (قوله أو قبله) أي  
 بأن كان انقطع زمن العيب (قوله  
 الآن يكون عند أهل المعرفة  
 عيا) أي لكونه لا تزمن عودته  
 (قوله مطلقا) أي بالمال لا بعيا  
 لأنها زوجته وأما مطلق غير  
 المدخول بها وموتها فانه يمنع من  
 الرد (قوله أو موت) من أحدهما  
 لكن موتها الذي هو فرض  
 المصنف مطلق على أو وشا  
 وموته المميز وله به عيب الوش  
 دون الرامة على هذا التأويل  
 (قوله كان أحسن) لأن الأقوال  
 الثلاثة جارية في موت الزوج  
 وكان يقول ومطلقه مصدر  
 مضاف للقاعل أو المفعول يدل  
 ومطلقها والواو مجسسي أو  
 (تأنيده) محل الأقوال في  
 التزويج يأن السبب من غير  
 تسلط العبد عليه مع أو لا بعيا  
 إذ أنه لم ينع عليه عيب  
 ولو لم ينع ولا لأنه من غير تسلط  
 ولم ينع عيب (قوله واستخدم  
 ما ينقصه الاستعمال) أي كعبد  
 ولو زمن انعام (قوله كالابن) ولو في غير زمن انعام لا طول سكوت بعد عيب ولا قوة وهو خصاص  
 أما في غير زمن انعام بعد اطلاع على العيب فانه يدل على الرضا (قوله) لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصحة الخ بحث فيه  
 بعض الشيوخ بأن قوة في بطلان أو وقف في منه واجارة بخلافه على ما قرره هناك يرد هذا وإن الاجارة والاسلام للصحة  
 يهملان على الرضا إذ أصبح من المشتري وهو كلام ظاهر فالواجب الرجوع اليه

سلوك فلهل يتنه ذلك في البراءة من سبب السرعة دون التفاحش وعليه البساطي  
 والنقل وافته أولا يتقنه ذلك مطلقا لأن سببه جملا كإيصاله عليه بعض معاصيه  
 والظاهر أنه ينطرق في السيرة والكثير لقول أهل المعرفة (ص) وزواله لا يحتمل العود  
 (ش) أي ويضع من الرد بالعيب زوال العيب الكائن حين البيع أو قبله إلا العيب الذي  
 يحتمل العود فان زواله لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه ويسلم البول والسعال المقروط  
 ورعى الدم من القبول والاستعاضة بخلاف المجبي وباض العين ونزول ما منها إذا كان  
 بروء قد اسقر لثاثة نفسه ولا يخاف عودته إلا بعد اثباته وأما البرص والجذام إذا لم  
 يسلم به حتى ذهب فلارد لأن يكون عند أهل المعرفة عيا ونحوه في المدققة وكأب ابن  
 الموز (ص) وفي زواله بموت الزوجة ومطابقها وهو المتأول والآخر أن أوجرت فطهره  
 الظاهر وألا أقوال (ش) يعني أنه وقع خلاف في المذهب فماذا لم يطع المشتري على  
 تزويج الرقيق المشتري إلا بعد زوال العصمة بموت أو مطلق فقيل لارد فاقيل لارد لأن  
 زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وقيل له الرد ولو في الموت ولا ينبغي العدول منه لأن من  
 استأمنه من ذكر أو أنثى لا يصبر منه غالباً أقوال ثلاثة لو حال بموت الزوج الشامل للمرأة  
 والرجل لكان أحسن وانظر القسح بلا مطلق والظاهر أن حكمه حكم العلق فلو عبر  
 بدل مطلقا بغير افعالته وظاهر كلام المواق أن الخلاف في الزوجة التي حصل فيها  
 وطء (ص) وما يدل على الرضا الاملا يتقص ككتفي الدار (ش) أي ويمنع من الرد  
 بالعيب حصول الشئ الذي يدل على الرضا من المشتري من كل طالع فليس للمشتري من  
 أنصرح بغير قول كرضيت أو فعل كركوب دابة واستخدام ما ينقصه الاستعمال وإن كان  
 علة أو سكوت ولا يصرف هذا حله القلة لما شترى إلى القضاء كما يأتي لأن ذلك في غلة  
 لاختصاص إلى ضرر كالابن والتمرا ما الفعل فعلا لا يتقص فلا يدل على الرضا كما إذا سكن  
 الدار أو الساكنات وهو خصاص وقوله وما يدل على الرضا أي بعد اطلاع على العيب  
 ويأتي ما مر من قوله ورخصه مكرر كاتب أو زوج المحل لكن تستثنى الاجارة والاسلام  
 لأنه نعمة فأنهم لا يدلان على الرضا هناك لأن الغلة للمشتري كانتهما لا يدلان على الرمن  
 البائع هناك لأنه المذكورة وقوله وما يدل على الرضا هذا في الحاضر يدل على قوله فان  
 غاب باعته والاستثناء مستطع أي لكن ما لا ينقص فلا يدل على الرضا والمراش أن ذلك  
 وبعبارة صرح ابن الحاجب أن ما لا ينقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه هنا أنه يدل  
 على الرضا لأنه استثناء عميل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال فيعمل منقطعاً  
 أي لا يمكن الفعل الذي لا ينقص لا يدل على الرضا ككتفي الدار أو ساكنها أو ساكنها

ويدل  
 أما في غير زمن انعام بعد اطلاع على العيب فانه يدل على الرضا (قوله) لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصحة الخ بحث فيه  
 بعض الشيوخ بأن قوة في بطلان أو وقف في منه واجارة بخلافه على ما قرره هناك يرد هذا وإن الاجارة والاسلام للصحة  
 يهملان على الرضا إذ أصبح من المشتري وهو كلام ظاهر فالواجب الرجوع اليه

(قوله ونذله) أي لهذا التعميم من حيث شموله للاسكان وقوله أي كسفل الدافئ سنة لسكني باعتبار تجميعهم ثم أقول وفي ذلك نظر لان قوله ورد في الخ كان أسكنه قبل الاطلاع على العيب والحاصل ان الاقسام أربعة الاول ان يكون الاستدلال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا قصده الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن النقص باستخدام ما ينقصه الاستعمال كعقد استخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن النقص الثالث ما يدل على الرضا مطلقا كاستخدام القن والترا لأن يحصل مالول الرابع ما فيه تفصيل كسكني الدار فان كان في زمن النقص فلا يدل على الرضا والادل هنا حاله (قوله في كالوم) أي اليوم فهو ونظرا المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر ان الكاف أدخلت يوما آخر وجر (قوله اصل ان السكون لعذر) أي كسوف (قوله والظاهر الخ) لا يفيق ان الكاف اذا دخلت المسكونة تظهر لها ثالثة فما وجه هذا الاستظهار ولعل وجهه ان صورة الاكراه لا تنوهم فيكون ١٥٧ الاحسن دخولها على ما يفيد دخوله من قديمه وهم عدم دخوله فتدبر

(قوله ولا بعده رجوع الضمير) لاننا ناول الضمير عائد على بعض ما تقدم ولا يحذر فيه أو ان المراد بالبداهة ادب على وجه الارض (قوله فان غاب بانه أشهد) أي شاهدين وهذا خلاف المذهب فان المذهب ان الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره ان الاشهاد في الغيبة مطلقا قسرية أو بعينه فهو كذلك والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا ان المشتري اذا اطلع على العيب ووجد الباقي غائبا يستحب ان يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعدها وبعد الاشهاد المذكور يفتى ان كان قريب الغيبة أولا وكيل حاضر يرد عليه فالامر ظاهر من انه يرد على وكيله الحاضر أو

ويدل له قوله ورد في رهنه وأجاره فلا يملكه أي كسفل الدار وأدخلت الكاف القراءة في المصنف والمطالعة في الكتب (ص) وحلف ان سكت بلا عذر في كالوم (ش) اعلم ان السكون لعذر لا يمنع الرضا مطلقا ونحوه فنه تفصيل فان كان أقل من اليوم ورد بلا عين وان كان كالوم حلق ورد وان كان أكثر فلا وجهه ولما تقدم ان تصرف المختار يمنع من الرد أخرج منه مسئلتين أولاها ما يقوله (لا كسافر اضطرارها) أي ركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فاستمررا كمالها ولم يرد لها ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا عليه ان يكرى ضميرها ويسوقها وايركب فان وصلت بها الهادها وان هفت ودها وما نقصها أو صبحها وبأخذ غيبة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها الا ان يكون قريبا لاموطة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد ان ركوبها بالعين رضا بالعيب ولما فهم لا يضر اذ ركوب المسافر اله اختيارا كذا قلنا ان السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وأدخلت الكافي النكرة والظاهر ان الكاف داخله في المسقى على الدابة ليسهل العبد والامة ولا بعده رجوع الضمير من قوله (أو تعذر قودها بالخبر) للدابة وأما بنسب الثوب ووطه الامة فمرضا بقاها بعض وسواء كان العنصر من جهة الدابة لا امتناع سيرها غير مركبة أو من جهة المشتري لكونه ذاهبا وقيدا له ذاهبا هو في ركوبه بالموضع امار كونه بالرد فلا يضر ولو بغيره تعذر قاله في التوضيح عن الغيبة والبيان وأقره (ص) فان غاب بانه أشهد فان هجرنا علم القاضي فتلوم في بعد الغيبة ان رضى قدومه كان لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفاده ان غيبة بائع العيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب اذ انه يشهد بعدم الرضا بغيبة البائع لانه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أولا وكيل حاضر يرد عليه فان هجرنا من الرد بعذبة

يرسله في قريب الغيبة وان كان بعينه الغيبة ولا وكيل له فضمير بين ان يظن البايع حتى يقدم وان شاء اعلم القاضي بالهجر من الرد حيث نذرتلوم كما أفاده المصنف (قوله فان هجر) أي عن الرد المفهوم من رد المقتدر لا الاشهاد لانه لا يشترع وجود القاضي وقوله أعلم القاضي أي بهجره أي رفع اليه الامر ان أراد تفصيل الرد وانما يفي المبيع فخصه به الى قدوم البائع فيرد عليه المبيع ان كان قاتما يرجع بانه ان هلك والحاصل انه اما ان يعلم القاضي أولا يعلم بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه وان لم يشهد وقوله بعينه الغيبة أي كالشبهة الايام أو البومان مع الخوف (قوله ان رضى قدومه) أي على بن الظن قدومه (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لانه يشهد على الرد) أي لا يثبت بشرط أي ان الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) لكن بعد الارسله كما يشهد بما يفي

(قوله فان شاء انتظر بائعه) اى اقدمه كما انه يتلوم هذا الموضع اى ان ربحى قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم وياه  
قدومه كالمطارد بن عندنا بهمر (قوله والارزاه الحاكم) اى بالمبيع (قوله لاني التلوم) اى بدون تقدير وقوله ولاني ذكر التلوم  
اى بانه اعني على معناه وقوله ولا السكوت معطوف على قوله لاني التلوم اى وليس فيها السكوت عن التسليم الان هذا  
لادخل له هنا (قوله والالمانافى الوفاق الاق) (اقول) بل يتأني بان يقال الموضع الذى قال فيه لا يتلوم يحمل على ما اذا لم  
يرج قدومه والموضع الذى قال فيه التلوم يحمل على ما اذا ربحى قدومه فتقدير (قوله عهدة) اى ثابت الله على حقه فى الرد  
بالمبيع القديم لعهدة الثلاث والسنة ١٥٨ اى ثابت عهدة وانما تقدير كان للاثارة ان الفضا متاخر عن اثبات

المهدة المؤرخة وقوله مؤرخة  
في اسناد التاريخ لعهدة تجوز  
وانما المؤرخة حقيقة زمن  
البيع لمسلم منه كون العيب  
قدما او لاحدا وقوله وصحة الشراء  
لاحتمال ان يكون قاسدا او حله  
مؤثرا فيبقى باقية يوم القبض  
ولو تخلفا في فساد ان الفسخ  
الذي حله فيه انما هو لاعتقاد  
سلامة من العيب وقوله ان لم  
يخلصه عليه ما على العهدة  
وجهة الشراء اما التاريخ فلا يثبت  
من ثبوته بالبينة كما يقيد كلام  
الشارح وظاهر كلام المصنف  
انه المصلحة تقدم على الثبوت  
فيه ما وليس كذلك فان اثبت  
في العهدة تقدم على المصلحة وفي  
صحة الشراء بهمر بن اسد  
الاحمرين ايج ما طاع به نقي (قوله)  
اذا ثبت المشتري عند القابض  
الشراء) هذا لا بدق من البينة  
ولا يكتفى بالمصلحة وكذا قوله  
وصحة ملك البائع (قوله وانه  
اشترى الخ) هذا يقوم فيه المصلحة  
مقام البينة كما افاده قوله وان الخ  
وقوله وعهدة الخ عطف بفسر وقوله وصحة الشراء اى فى  
وبعد

ان الميز تقوم مقام البينة وقوله ويثبت يوم التبايع هذا لا يكتفى فيه الميز (قوله وان يقعه) المتاسب ان يقول انه ملازم ذلك لان  
ذلك انما هو تقع للبائع (قوله بشرط) اى تامة وزاد في التوضيح غير ان يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء او قاله ابن  
صيد السلام وتقدم في الشامل والحاصل ان ما يشترط عليه الرضا لا يدين ثبوته البينة كالنابض يوم ملك البائع فلو قسره  
منه ولا يكتفى بالمصلحة ومنه لا يثبت البينة ولا يثبت الا بالمصلحة وهو كونه ما طلع على العيب ورضاه به اذ لا مسلم  
الان يجهل فلا يكتفى فيه اذ البينة اذ قد تغير بخلاف صحيح ومنه ما يكتفى فيه الاثبات والمصلحة وهو المهدة وصحة الشراء

قوله وقد اثبت هذه الفصول اى هذه الفصول التسعة لادفع ما من التثنية قوله ولائحة له ذلك اى ان حمل كونه بحدوث  
على هذه الزمان ان لم يكن له في ذلك والا فلا حاجة لطالب (قوله وله ان يجمع) ١٥٩ اى انه ان يرد كل واحد من الثلاث

وبعد الغيبة اى انه بحيث لا يسلم موضعه وبعد اثبات هذه الفصول بخلاف على ثلاثة اناه  
ابن عاصم يهاجم اى ان البائع بغيره له ولائحة وانه ما علم بالعيب ووضعه وانه ان يجمع  
هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك اى الحسن واثبات قدر الثمن  
وقد انه انما هو اذا اراد اخذ الثمن وايضا انما يكونه ثبات انه تقدم اذ لم ينقض مذهب  
لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المشتري مع عيبه والمدة المدة كوزة العلم  
والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن حبيب  
التاسم كان التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وقوله حسا  
ككتابة وتدبر (ص) اى وعما ين مع رد البائع القديم فوثق المبيع قبل الاطلاع  
على العيب سواء كان القوت حسا ككتفه مواسم للثمن باختياره كقتل المشتري  
عدا او بغير اختياره كقتله خطأ أو ضمه منه أو حسا ككتابه وتدبر وعق وصدقة  
وهبة وغيرها فاقب وقوله وهو ككتابة وتدبر حذف المثل اى وحسب ككتابة وهذا اولى من  
جعله منها بما قبله في منع الرد (ص) فيقوم بالمساومة ويؤخذ من الثمن القسمة  
(ش) جواب اشعر طرقة رأى واذا وجب المبيع الا ان لا يكون له الرد فيقوم المبيع  
يوم ضمنه المشتري سالما بجماعة وعينا بثمانين فقد تضمنه العيب خمس القصة فيرجع على  
البائع بخمس الثمن كيف كان ولو اشترى في صفقة المبيع فاقول قول البائع ان اتقد  
والا فاقول قول المشتري وقوله فيقوم مكان مقوما ومثلا وقوله ويؤخذ الخ  
ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا الى قيمته سليما اى فينظر الى قيمته سليما وقيمه  
معيما ويؤخذ من الثمن مثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة  
أو عارية أو اخذ وام حصل للثمن من شتره قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رده اذا  
خاص بما تعلق به كما اشار اليه بقوله (ص) ووقف في رهنه واجارة مطلقا له (ش) ولو  
ادخل الكاف على رهنه ليشمل العارية والاخذ وام لكان احسن (ص) ورد ان لم يتغير  
(ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ اى ورد على ما تعهده من خلاصه ان لم يتغير وبقي  
على حاله وظاهر ان الرد وان لم يشهد انه مازى بالعيب وهو كذلك وظاهره ايضا  
انه الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن وما معه وحكم عليه بانه لا ارش  
له وهو كذلك واما لو حكم عليه بانه لا رده فانه يتناول مذهب الخاتم كان مذهبه لارده  
ما دام في الرهن وشروطه عليه وان كان مذهبه لارده مطلقا جعل به ايضا ذكره ح  
ومنه ومن لم يتغير انه ان تغيبه فقتل تصفيل وهو ان التغير ما لم يتوسط او قيل جدا  
او شتر عن من المقتدود وسائق (ص) كعوده بعب (ش) تشبه في الرد ان لم يتغير  
اى كعوده اى المبيع لباثبه بعد تخرجه من ملكه غير عالم بالعيب سواء كان ذلك  
العيب هو العيب القديم وغيره كعيب حدث عند المشتري في زمن الهدنة حيث

البه قيمته سليما بل المراد بقرم سالما ومعيبا ويؤخذ من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا الى قيمته سليما لئلا يفتيه سليما  
عشر قومه معيبا ثمانية فقد نقص اشان ونسبتهما من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) اى المبيع اى امهل فلا  
يقضى فيه برء ولا الزام (قوله لباثمه) اى الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) اى المشتري الثاني

أراد بالهبة ما يشبه هبة الثلاث وعهدة السنة (قوة لتفليس) أي تفليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد المسيح الثاني الخز وقوله ومنه هو قوة كدود داخل المذائب أي كد ذلك بعد قوله لا في أو بعل مستأنف أي الخ إذا خرجت عن ملك يسع هي المراد بقوله المصنف الذي كان ياد لاجنسي مطلقاً (قوة فان كان الأول) هو ما إذا كان يسع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوة أم لا (قوله أو بعل مستأنف الخ) انما أراد مستأنف لانه لو اقتصر على قوله أو بعل لكان عطفاً على قوله يعيب من عطف العاصم على الخ من الذي هو نوع تكرار لان الردود باليعيب رد بملكها ليسكنه علف قد يمناه على ان الرد باليعيب نقص اليسع من أصله (قوله وهو واحد يروا في المدونة) لاجنسي ان اختلاف المذكور انما هو عند عدم تهديد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكررت فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكررت فيه البيع لاجنسي يدل على ذلك قوله لا في خير الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارح وهو واحد يروا في المدونة انما هو في تعدد الشراء بأن يشتريه عمرو من زيد ثم يبيعه عمرو لثالث ثم يبيعه ١٦٠ ثالث لبركر ثم يشتريه عمرو من بكر وهذا يدل عليه ان الكلام لا في لان الكلام

الآن فمفروض في عدم التبدل للمذكور لانه مفروض في شراء عمرو من زيد ثم يسع عمرو لثالث ثم يشتريه عمرو من ثالث (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) الى الرواية الأخرى (قوله مانعه) أي مانعه (قوله فقهه تفصيل) حاصله انه اذا عاده بعض كميده باعه ثم اشتريه نصفه من البائع الأول بين قول النصف المذكور وبين دفع قيمته ما يوجب من ارش العيب بهذا اذا كان للمبيع لا ينقسم كالقذف فان كان ينقسم يكتب من ثياب وقدره على ياتمه كما يأتي في قوله ورد بعض المبيع (قوله فان باعه لاجنسي) أي قبل اطلاع على العيب والافتقار لان يسعه دليل على رضاه وقول

المشتري بها و ينبغي ان يكون عوده لتفليس أو فساد كدود يعيب وفي ان عرقه ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كدود انه ان لم يفسد البه فلا يخلو امان ان يكون خرج من ملكه يسع أو هبة ثواب لا فان كان الأول فلا يخلو امان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارث (من) أو بعل مستأنف كبيع أو هبة أو وارث (ش) أي اذا عاد بائعه بمجاز كدود على بائعه الأول ظاهره ولو اشترا من مشتريه عالم باليعيب وهو كذلك لانه يقول اشتريته لا رد على بائعه وظاهره ولو اشتريته بعد تعدد الشراء فبسه وهو واحد يروا في المدونة وفي رواية أخرى وهي ان له ان يردده من المشتري منه لانه ان يردده على بائعه الأول وقد أشار الشارح الى ذلك بعد ما ذكر من ان القسام ما يفيدانه يردده على بائعه فقط مانعه وقال أشهب ان عاد اليه يسع أي وقد تكررت فيه البيع خير بين ان يردده على بائعه الأول كما قاله ابن اقسامه وبين ان يردده على بائعه الثاني فان ردده على الأول أخذ منه الفين الأول وان ردده على الثاني أخذ منه الفين ثم يبيع البائع الثاني بين ان يتسلط أو يرد على المشتري الأول وان ردده عليه فلان يردده على البائع الأول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عاده كله أو أمان عاده بعضه ففيه تفصيل مذكور في الترح الكبي (من) فان باعه لاجنسي مطلقاً أو بعل ثمنه أو بأكثر ان دلس فلا رجوع والارد ثم رد عليه وله بأقل كدل (ش) يعني ان المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاع على عيبه التقديم لغير بائعه فلا رجوع على بائعه بشئ سواء باعه بمثل ثمنه الذي اشتراه أو بأقل أو بأكثر وهو ما بدأ بالاطلاق وان باعه بائعه بمثل الفين سواء كان

بعض بعد اطلاع سبق قلم (قوله أو) أي بائعه المتهوم من المعنى اذ فيه دلس انما هو البائع غامض على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (قوله أو بأكثر ان دلس) وهو محمول على عدم الدلس حيث ثبتت ذلك عليه أو يقر به وللمشتري تحليفه اذا ادعى عليه الدلس حين البيع فان نكل ثبت الرد وقوله أو بأكثر ان دلس أي باعه قبل اطلاع على العيب لانه ما يكره من الفين الأول احترازاً عما اذا باعه لها أكثر بعد اطلاع على العيب فيرجع البائع الأول بزيادة الفين ولو لم يسلح حيث لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني فهو يرد باعه قد زال فيما يمكن زواله و ردده عليه لانه لما اطعم المشتري الأول عليه قبل البيع فكانه حدث عنه (قوله سواء باعه بمثل الخ) انما لم يرجع اذا باع بمثل الفين لعودته اليه وليس له غيره أو شيء ما كرهوا بأقل احتجاً به ابن القاسم بأنه ان كل باع عالم بالفساد فله الرجوع وان كان غفراً عن أن ان النقص كان لاجل العيب ولم لا يجوز ان يكون النقص من حواله السوق أو غيرها (قوله فلا رجوع على بائعه) الذي هو المشتري الأول بالزيادة وليس له رد للمبيع عليه لطلب



(قوله وتقع المقاصة الخ) لا يعقل مقاصة بعد هذا التصور لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن التي هو خمسة عشر مثلاً ثم اذا أراد المشتري الرجوع فهو يأخذ منه العشر فتأني تعقل مقاصة أو يرجع بأخذ قوله وان باعه لبايعه بأقل أي قبل اطلاعه على العيب فان قبل لم يكن المحكم كذلك انه رد ثم رد عليه حيث لم يكن مدلساً كافياً. عجباً كثرة طروايب أئمة لبايعه بأكثر مما يحتمل أن تتماثل به لانه انما عوفي به بأكثر لثمة بادة بخلاف ما اذا باعه بأقل فانه بعد ان تتماثل به فلذلك لم يكن له هنا الا التكميل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا ١٦١

البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر وكان دلس عليه فلا رجوع للمشتري أن يباعه بشئ ولا رجوع للبائع على المشتري بالرد وان لم يدلس عليه فان المبيع رد على المشتري وهو البائع الثاني بان أكثر ان شاء البائع الأول وأخذ منه ثمنه ثم ان شاء المشتري تمسك بالمبيع المعبى وان شاء ذلك على نفسه الأول وأخذ منه ثمنه وتقع المقاصة بينهما ويدفع ما فضل البائع الأول وان باعه لبايعه لاوله بأقل عما اشتراه به منه مكملاً لو باعه بعشرة ثم اشتراه منه بمائة فان البائع الأول يكمل للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين بقية ثمنه دلس أم لا فالمراد بالاجنبى ما عدا البائع ولو اشبه وأما الضمير في قوله عاذه على ما فهمه المعنى اذ ضمير دلس انما هو عاذه على البائع فقد اتكل نفسه على المعنى (ص) وتغير المبيع ان توسط فلما أخذ القديم ورد ودفع الحادث (ش) هذا شرح لمفهوم قوله ان لم يتغير ومجمله ان العيب الحادث عند المشتري لا يتخلو من ثلاثة اقسام يخرج عن المقصود ويسير جدا ومتوسط بينهما وباقى أم لا كل وذكر المؤلف ههنا ان المشتري اذا حدث عنده عيب متوسط واطلع على عيب قديم انه يجزى بين ان تتماثل بالمبيع وأخذ ارض العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع ارض العيب الحادث عنده وهذا التغيير ما لم يقبله البائع بالحادث فيحدث بغير ما حدث عند المشتري كالمعلم ويخرج بين ان تتماثل ولا شئ أو يرد ولا شئ عليه كما يأتى في قوله الآن يقبله بالحادث أو قبله كالحال عدم وقوله وتغير المبيع الخ كان البائع مدلساً أو غير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عينه بغير سبه أو ما يسيبه فمما أتى في قوله وقرئ بين مدلس وغيره ان تتغير ثم ان الضمير ليس في كل أفراد الحادث المتوسط بل في بعضها كما يأتى في حين الدابة من انه اذا رد لا شئ عليه في الحادث وان تتماثل بأخذ ارض القديم وهذا على ظاهر المؤلف من ان ثمن العيب المتوسط وباقى ما فيه ولما كان العيب عرضاً لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار الى بيان معرفته حرماً على قوله ورده بقوله (وقوما) أي القديم والحادث (يتقوم المبيع) أي يتسبب بتقوم المبيع معيباً بالقديم ثم بالحادث ولا بد من تقوم المبيع معيباً أيضاً وهذا لا يقبله كلامه لانه ليس في تقويمه معيباً تقوم العيب وكلامه في تقويم شئ في نفسه تقوم العيب مكرر وبعبارة الباء المعية أي تقوم العيبان مع تقوم المبيع معيباً فكلامه دل على ثلاث تقويمات ثم ان قوله فيلزم فية وهما المبيعان الخ ليس مع قوله ههنا وقوما تقوم المبيع الخ تكراراً الاول

٢١ شئ ما وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الاولى ويمكن توجيهه بان يقال تقوم العيب انما يكون بغيره لا بد ان اذا العيب لا يقوم وانما تقوم الذات التي ظاهرها العيب (قوله دل على ثلاث تقويمات الخ) فان قلت عند الدعا الموجب لتقويمه معيباً قلت فادب بعض الاشياخ ان التمسك في ذلك الرق بالمشتري وذلك لانه لو كانت قيمته معيباً عشرت وبالقديم غمته وبالحادث ستة فالحادث ينقصه اثنين فلون ثبت للقيمة لزم ان يدفع ربع الثمن فلما تسبب للقيمة بغيره وجدنا ما ساقه يدفع خمس الثمن

(قوله يوم ضمان المشتري) أي وثمان المشتري يختلف باختلاف الثمن (قوله يصتلف الخ) في شموله للقاسد لتكرار حصول  
 الموعود فيه عند المشتري فثبت رد العيب فاسدا كأي له عليه قوله ويغير ذات غير مثلي وحينئذ كان متعلقا بفساده  
 مضي القيمة يوم القبض ولا يقوم بعضها ١٦٤ ولا العيب الحادث وان كان مختلفا في فساد مضي بالثمن ويقوم صحيحا

وبالعيب القديم لا يعلم مقدار ما ينوب عن الثمن الذي وقع عليه العلة فانه لا يلزم دفعه كله لانه انما دفع على ان البيع سالم فثبت انه معيب (قوله على قيمته غير معصوم) أي معيبا (قوله وتدل يكون شرى بكافية الصبح) زاد أم لا (قوله بكسبه بكسر الصاد الخ) لا يعني انه اذا نظر الكسر وحده لا يتم والقبح وحده لا يتم لان المنظور له الامران معا فينظر لما ذكر في ذاتها باعتبار قيمتهما لا من معا (قوله أو يتسلسل ويأخذ اوش العيب كذا في عب نفاذ له من التخيخ سالم عن المدونة واعترضه شفا السلف الصواب انه اذا غامس لا يرجع شيء ثم بعد كسبه هذا واجعت خط الشارح فوجدته بر القلم على قوله انه ان يرد ثمانية الشطب قوله ارض العيب (قوله ان الزيادة ان سوت) أي ان لو كانت قيمته مائة مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وازيادة تسعين لساوى الزائد النقص فاذا ارد فلا قوم وان تماثل لا شيء وان كان خمسة وثمانين فخرج من الرد نصف عشر الثمن وخمسة وتسعين مثالا بمثل ذلك هذه التفرعات انما هي مع الرد وان تماثل يرد على العيتين الاوتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (قوله ان يقوم سالما) أي عاتمة كانه راد قوله ومعها ان يبيع القديم وبالزيادة هو تسعون كانه راد قوله بالزيادة ثمانين يقال ما قيمته بعد احداث الصبح فيقال خمسة وعشرون فانه اذا ردد نصف عشر الثمن

مفروض فيما اذا فات البيع وما هنا فيها اذ لم يثبت وحدث عنده عيب وأراد انفسك به اوردوه بالمعتبر في التقاويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للبيع على يوم العقد واليوم الحكم وثمان المشتري يختلف بحسب كون البيع صحيحا أو فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الاشياء المسعة فنفسد يكون المبيع أمة متواضعة وقد يكون غنارا وقد يكون محبوسا للثمن أو لا لشهاد وقد يكون عائنا (ص) وهان زائد بكسبه ان يرد ويشتري ثانيا زائد يوم البيع على الاظهر (ش) يعني ان المشتري اذا زاد المبيع عنده بما اضافته اليه من ماله بصبح وشياطة وهو هان غير خدوت نقص عنده فاما ان يتماثل ويأخذ ارض العيب القديم أو يرد ويشتري ثانيا ذابصبعه على قيمته غير معصوم فان كانت قيمته معصوما خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير معصوم عشرين فنفسد زاده الصبح الخمس فيكون شرى بكابه وسوا ذلك البايع أم لا وقبل يكون شرى بكابه قيمة الصبح كالاستحقاق فانه اذا اشترى يوما نصفه ثم اشترى من يده باقي المائة ان يعطى قيمة الصبح رافى المشتري ان يعطى قيمة الثوب فالمشتري فيكون شرى بكابه قيمة الصبح وقرق المشهور بان في الاستحقاق أخذ من قيمته فاهرا وقد لا يلزم الصبح في ذلك الما لا بخلاف العيب فان خيرة تنق عنه الضرر وتولمان غير حدوث نقص عنده احترازا مما اذا حصل عنده نقص وزيادة فهو قوله لا يوجب به الحادث وقوله بكسبه بكسر الصاد ما يصيب به وبقيتها المصدر ولو بانها في البيع الثوب في الصبح واختلفت الكافي الخطاطة والكمدة وما شبه ذلك مما لا يتصل عنه أو يتصل عنه بفساد التقويم المذكور يوم البيع على ما وجهه ابن تومس ويوم الحكم على ما استظهره ابن رشد فصول قوله على الاظهر على الاصح وقوله يوم البيع حال من فاعل زاد أي حال كون ما زاد بمقتضى يوم البيع وليس متعلقا بقوله زاد لأن الزيادة ليست يوم البيع بل معتبره فيه والظاهر ان المراد يوم البيع يوم ضمان المشتري كما اشار به بعض ولو صنفه فليرد لم ينقص كان بمثابة ما لو لم يبعث عنده عيب وسواء كان البايع مدلسا أم لا فانه ان يرد ولا شيء عليه أو يتماثل ويأخذ ارض العيب ولو نقصه الصبح فان كان البايع مدلسا لهدر من غير ارض أو حبه وأخذ الارض وان كان غير مدلس فله حكم العيب الحادث (ص) وجوبه الحادث (ش) يعني ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة عيب فان الزيادة من شياطة وصبح ومن راد لم يقمير العيب الحادث من قطع وانسكاخ وغيرهما وكيفية الحسبان الزيادة ان سوت النقص الذي حدث عنده فلا شيء ان تماثل ولا شيء عليه ان رد لان خيرة تنق ضرره فان نقصت عنه بان جرت بعض جبر فان تماثل أخذ ارض القديم وان رددت ارض الحادث الذي لم يقمير الزادة وان زادت فله ان يرد ويشتري ثانيا ذابصبعه على قيمته وان زاد الخ قوله ان يتماثل ويأخذ ارض القديم وكيفية التقويم في الثانية ان يقوم سالما ومعها بالعيب القديم

الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (قوله ان يقوم سالما) أي عاتمة كانه راد قوله ومعها ان يبيع القديم وبالزيادة هو تسعون كانه راد قوله بالزيادة ثمانين يقال ما قيمته بعد احداث الصبح فيقال خمسة وعشرون فانه اذا ردد نصف عشر الثمن

لانه آل الامر ان الحادث انما تقصه نصف العشر وان كان ابتداء انما تقصه العشر ولا حاجة الى ان يقوم العيب الحادث بدون  
الجو حاصل بالزيادة وقوله في الثالثة التي هي قوله وان زادت الخ ١٦٤ وقوله بالزيادة ان أراد الرادى ويكون

شرىكا بثلث الزيادة (قوله فتح  
التدليس لاشي عليه ان ردوله  
التكاسل واخذ القديم والحاصل  
ان تفصيل الثقة انما يعلم من  
المعاد بالنسبة للمدلس من  
حيث ان المشتري اذا رد لاشي  
عليه ويعلم من المتوسط من  
حيث انه اذا تكاسل رجع بارش  
العيب القديم وقوله او سبغها  
صبغها متادا اى فان البائع  
اذا كان مدلسا وتقصت بذلك  
الصبيغ ورد المشتري لاشي له  
واذا تكاسل رجع بارش العيب  
القديم وبعد حين من المتوسط  
لامن المعتاد لانه لو جعل ذلك لمن  
المعتاد مطلقا كان اذا تكاسل  
لا يرجع بارش العيب القديم كما  
يشين مجاباتي قال المصنف في  
التوضيح فلا تكن الصبيغ منقضا  
كانه الرد غير عزم ان كان البائع  
مدلسا وجبها واخذ الارش  
اه (قوله وكلام المزايا في الثياب  
الخ) في عيب لكس يفتح في  
انقصص بالثياب قوله لا في  
الا ان يذهب العيب التدليس اى  
فان قصه الكلام الا انى انه  
اذا كان البائع مدلسا الخ  
ورد المشتري انه لا رد ارش  
العيب الحادث (قوله والجواب)  
لا يقتضي على هذا الجواب ان  
ظاهر المعنى يفرق عند الامر بين  
يفرق بين المدلس وغيره على حد  
ما قيل في غيره وليس كذلك

وبالزيادة ان اراد الرادى ان اراد التكاسل اسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم معيبا بالعيب  
القديم وبالزيادة ان اراد الرادى ان اراد التكاسل اسقط الزيادة وقوم للمدلس معيبا بالعيب  
القديم وقوله وجوبه بالحادث اى في غير المدلس واما هو فلا يجره بالزيادة شي وشاركتها  
مطلقا ونسب القيمة للعيب القديم والمشتري في كلامه ذكر العيب التدليس وان المدلس  
يختلف غيره في بعض أحكام ذكر ان المسائل التي يخترق فيها أحكامها مائة ومئذ  
خاز يد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق بين المفعول  
والمدلس هو العالم بالعيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه او علمه ونسبه وقت البيع فما  
فرق بينهما ان الثياب اذا قصت عند المشتري بسبب تصرفه في التصرف فاعتاد ولم يكن  
النقص ناشئا عن الاتصاف بها كقطع الشقة ثيابا او سراويل او صفة واحدة فاعتاد  
فقط التدليس لاشي عليه ان ردوله التكاسل واخذ القديم وسوا غيرهم لقطع او اصبح غنا  
ام لا على مذهب ابن القاسم وقطع المعتاد هو ما اعتاده المتابع في بلد ما وفي بلد ما فافر  
المال ولو لم يعلمه لاشي مع عدم التدليس برد الارش ان رد مالو كان غير معتاد فهو  
فوت ولو كان البائع مدلسا بعين الزجرع بالارش واما لو كان النقص ناشئا عن  
الاتصاف به كالثوب بلبسه لسا قصه فانه رد مع الثوب قيمة اللبس لانه موقوف به ما قل  
كان البائع مدلسا وانقضاء الامة كالس على ما في الرواية وقال ابن الكاظم لابن  
قيمة الانقضاء قطع الثوب وجهة وقر قدالة على الجواب وان نقص معطوفة على ان  
زادى وان نقص المبيع فرق نفسه بين مدلس وغيره وفسه حثذ دلالة على الزيادة  
لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص اى نقصا متوسطا لحاصل  
عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لاني الحيوان ولا في الدو رأى العقار ونحوه في  
المدقوبة ونسبه وكلامه بالرد والفرق بين الحيوان من عيب مفسد اى متوسط فلا  
يردان وجبه عينا قديما الاتصاف به ذلك عند سوا مدلس الساتع ام لا بخلاف الثياب  
يقول بها ما يفعل بثلاثها كصفيها وقصرها وتقطعها ثيابا او سراويلات او قميصا والجواب  
خفانا وانما لارسل السلع اذا عمل بها ما يعمل بمثله ما يعمل بقصدان المتابع غير  
اذا فعل ذلك بين سببها والرجوع بقيمة العيب وردها ما قصت وهذا اذا كان البائع  
غير مدلس فان كان مدلسا فلا تبنى على المتابع ان رد لان المدلس كالا نرد له الارش ان  
تكاسل له لم افرق ان التدليس في الحيوان والعقار يرد والسادس لا حكمه ويكره  
في الثياب والكبير يقصد ويرعى في نفسه (ص) كمالا كمن التدليس (ش) اى  
فرقوا في قصه عند المشتري كانه قوا في هلاكه عند بين ان يكون بسبب عيب التدليس  
او بغيره فانه في المبيع فقطعت يدها وابتى فذلك نفسه فان كان البائع مدلسا بانه  
او سرق ثيابا من غيره فلا تبنى على المشتري من ذلك ويرجع بجميع ثمنه وان كان غير مدلس  
فمن المشتري وفي عبارة المؤلفات تقرر ان لا تبنى التفرق بين الهلاك بعيب التدليس فلو قال  
كهلا كالعيب لكان اولى اى فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه مدلسا البائع فلا  
شي على المشتري والا فهو منه والجواب ان هنا حذف معطوف اى كهلا كمن التدليس

بل معنى انه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنت تلك الحالة التدليس حكمه كذا وغير حكمه كذا ٨

(قوله أى في صورة البيع على التبرى الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرع عالم يعلم فلا  
يقول ان يقال مع فرض انه لا يسلم بالعيب وتبرأ منه ان يفرق بين المدلس العالم وغيره الذى ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام  
المصنف على هذا الحل وتبرع عالم يعلم أى اذا قال لا أعلم بعيبا فان كان فى نفس الامر كذلك فغير مدلس والافهم مدلس  
وبتين كونه فى نفس الامر كذلك أى لا يقراره أو بشهادة حثه عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله)  
ولو أدى المشتري الجمل الخ) الظاهر ان ١٦٤ ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأما تبرع به المشتري على التساير ابتداء

وأشترطه السماسر على المشتري  
فلا يرجع به على البائع (قوله ولو  
كان البائع مدلسا) أى هذا اذا  
كان البائع غير مدلس ولو كان  
مدلسا ولا فرق حيثئذ ين أن  
يتفق مع السماسر على التدليس  
أم لا فالصور ثلاث وقوله وان لم  
يرد فله جعله الا كذا أى فله الجمل  
في صورتين الاولى ان يكون  
البائع غير مدلس الثاني ان  
يكون مدلسا ولا يتعامل مع  
السماسر على التدليس فالصور  
ثلاث ايضا فله العود  
هكذا قال الشيخ سالم وقال حج  
مخالفات ما نصه وحاصل  
ما يفيد التعلل ان البائع اذا كان  
غير مدلس ورد المبيع فان  
السماسر رد الجمل ولو كان  
السماسر غير مدلس وأما ان لم  
يرد المبيع فان السماسر السهمي  
ان لم يكن مدلسا وانظر اذا كان  
مدلسا والظاهر انه كذلك لان  
من جهة السماسر ان يقول قد  
فعلت ما جعلت في فيه الموضع  
وان كان البائع مدلسا فان كان

وغيره ويبدل على هذا المقدر ظهور المعنى وهو انه لا يتفرق مع هلا ك من التدليس  
كافلتا وما هلك بسماوى زمن عيب التدليس فهو بمثابة ما هلك بعيب التدليس فليس  
داخلا في الغرر ويبدل على هذا ما يأتى (ص) وأخذ منه ما كثر (ش) أى كما نرى قوائى أخذ  
البائع المبيع من المشتري باكثر مما يباعه كبيعته بعشر ثم اشترأ منه باثنى عشر فان كان  
البائع مدلسا فلا رجوع به بشئ والاردن ثم رد عليه كصامري قوله لو باكثر ان دلس  
فلا رجوع والاردن ثم رد عليه (ص) وتبرع عالم يعلم (ش) أى وفرق بين مدلس وغيره  
التبرى أى في صورة البيع على التبرى وهو ان علم بعيب وتبرأ منه ثم تقعه العير اذ لان  
يكفه ايا صار مدلسا من تبرأ من عيب فله تقعه العير اذ هذا خاص بما اذا كان  
المبيع واقعا كما مر من ان البراءة لا تنفع الا فيه عالم يعلم ان طالت اقامته عنده وفى  
كلام المؤلف حذف الواو وما عطف أى وتبرع عالم يعلم وعلم (ص) ورد مسمار جعل  
(ش) أى وكما نرى قوائى رد مسمار جعلاً أخذ من البائع اذا ردت السلعة على البائع  
فلا رد السماسر الجمل الى البائع المدلس بل يقرب به السماسر ويرده اليه ان كان غير  
مدلس ابن ونوس اذ رد حكمكم كما تم امان قبله البائع متبرعاً بردد كالأمانة والاستحقاق  
في رد الجمل البائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجمل من عنده رجع  
به على البائع ولو لم يتم البائع يرجع به على السماسر ان لم يكن البائع مدلسا وأما ما دفعه  
المشتري خلاوة السماسر على تحصيل المبيع فلا يرجع به الا ان يعلم السماسر في المبيع  
عيبا والمأخوذ من المدونة ان حصل السماسر على البائع عنده عدم الشرط والعرف  
وللسماسر تحليف البائع انه لم يدلس ولو كان السماسر نفسه مدلسا فارد المبيع فلا جعل  
له ولو كان البائع مدلسا وان لم يرد فله جعله الا ان يتعامل مع البائع على التدليس فله باجرة  
منه (ص) وسبب جعله ان رد عيب (ش) يعنى ان على البائع المدلس رد المبيع الذى  
نقله المشتري الى محل قبضه أى الى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه الى المحل آخر  
وعليه أيضاً باجرة نقل المشتري الى حيثه فيرجع المشتري بها ولا يرجع عليه باجرة جمل اذا  
سافر به قاله ابن رشد كره الغرناطى (ض) والاردن قرب الأوقات (ش) أى وان لم  
يكن البائع مدلسا فان على المشتري رد ما نقله لوضع قرب فانه بدلات ووجب

السماسر غير عالم بالعيب فله السهمي عبد ابن ونوس والقابسي سوا مرد المبيع أم لا وان كان عالم به فكذلك للمشتري  
هذا عند ابن ونوس الآن يتفق مع البائع على التدليس فله جعل مثله ورد المبيع أم لا وأما عند القابسي فله جعل مثله حيث كان  
عالم بالرد المبيع فان رد فلا شئ له ولم يفصل بين اتفاقه مع البائع وعلمه اه (قوله ولا يرجع عليه باجرة جمل اذا سافر به)  
الا ان يعلم ان المشتري نقله لبلده فكذلك له اذ (قوله والاردن قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تبع  
فيه السطحي والذى لا ابن ونوس وابن رشد انه اذا نقله البائع غير مدلس فهو كعيب حيث عنده فيخبر بين ان يرد أو يتجمل  
ويرجع بأرض العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد

(قوله أي فرق الخ) هذا الجواب بحسب الفقه أي والواقع مشكل في فهمه لأن ظاهره أن قوله وجميع له يفرق فيه بين المدلس وغيره فإن كان مدلسا فحكمه كذا أو لا حكمه كذا مع أن قوله ورد ١٦٥ مبيع لله معناه على بآفته أن كان مدلسا

(قوله كيف ذاية) أدخل بالكاف ما كان من عيوب الأخلاق كزنا وشرب وسرقة وأما حدث عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم من المتوسط (قوله في غيرها) أي كعيب أو أمة ليس بعيب وهو كذلك إلا أن يحدث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب) وهو كذلك كذا في نخصته والمتاس ليس بعيب (قوله بما هو قول الأكثر) وهو الصحيح ومقابلته أن الولد يصير عيب النكاح وإن كان نقص منه وفهم ابن الموارئق أن القام على ذلك (قوله ومقتضى قوله إذا كانت الخ) أي إلى حد قوله سابق (قوله أو يقل) إنما كان له الرد بالتقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد يتوقع تدليس بخلاف المشتري وهذا استقصان والقياس التسوية قاله في شرح الشمل (قوله المشترا) لا يفتي الله على هذا التفسير يستكرز مع قوله وخفي حتى قالوا أن يسر بأمر من يعارض بعضها بعضا فيفتي أنها كما قاله الباسط (قوله المشترا) يفتح المير وسكون الفين (قوله ليس عيبا الخ) قد يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه فالصغير من الأتعا

المشتري الرجوع بارش العيب وقوله وجميع عطف على مسار أي فرق بين مدلس وغيره في وجميع لكذا أي فالمدلس بأخذ في ذلك أهل ولا يزم المشتري بده إلى محل الاختذار وغيره أشار إليه بقوله والرد أن قرب أي وإن لم يكن مدلسا في هذا النوع الأخير رده المشتري أن قرب إن يكون لا كافة فسيه وإن بعد فوات (ص) كيف ذاية ومنها وحى وشال وتزوج أمة (ش) هذا أمثلة لعيب المتوسط والمسمى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كزنا والذابة ومنها سمانينا والعبي والمطل وتزوج الرقيق ولو بعد ما وجب للمشتري بخلاف بين الرد دفع الحادث والمتاس وأخذ القديم ولو لم يمتدنا احترازا من العيب التي تقع به فلا يكون عيبا ومقتضى جعل السمن من المتوسط أنه يرد دفع أرشيه وهو خلاف ما يقتضيه الفتوى من أنه أذارد لا يرد شيئا للسمن وإن غاسك أخذ أرض القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من المقبض ولا من القليل ومن علم من المتوسط كالمؤلف أراد أنه منه في مطلق التغير ومفهوم ذاية أن السمن والهزال في غيرها ليس بعيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أي وجبر العيب الذي حدث بالبائع عند المتابع وإن كان غير عيب التزوج بالولد الحاصل عنده وصير غفلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له إلا المتاس من غيرتي واردة من غيرهم عليه هذا إذا كانت قيمة الولد قيمة النفس أي تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد أن يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله إذا كانت الخ أن الولد إذا كانت قيمته أكثر من الباقي الزائد بخلاف الصبغ والفرق أن الصبغ يسببه بخلافه والسمن كالولد فيما ذكر (ص) إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم (ش) هذا مستثنى من قوله أنه أخذ القديم ورد دفع الحادث أي أن محل الخصم المذكور إلا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جدا بحيث لا يؤثر نقصا في الفين كافي الأمثلة الاتية فلا خيار للمشتري حينئذ في المتاس وأخذ الأرض بل إنما المتاسك ولا شيء له والرد ولا شيء عليه وصير الحادث كالعدم لأنه إنما كان له المتاسك وأخذ القديم بخلافه لأجل العيب الحادث فغيث أمقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معلوه وهو مذهب المدونة فقوله فكالعدم واجع للمشتري أي الآن يشبهه بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جدا بقوله (ص) كوعك ورمد وسداع وذهاب نظره وخفي حتى ووطئ يقطع معقار (ش) الوعد بكون العين المعهدة لجمهورى معقار الخ والمقتضى ضرب ليس بالسديد وأدخلت الكاف ما لو حدث عنده موضعة أو متقلة أو جاققة ثم برئت أو شرب خمر أو أباق ومنها الزمرد والسداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب النظر ولو في راتعة وأما ذهاب الأغمه فبغير متوسط في الراتعة

قد ردد المدخل على القسام وهكذا (قوله ثم برئت) ولو أخذ لها الرشا ولو برئت على شين وذلك لأن شينها من العيب القليل (قوله ذهاب نظره) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولو كثر الظاهر أن مراد على واحد متوسط في راتعة فقط (قوله وأما ذهاب الأغمه) انظر الأثر

(قوله حيث كانت من الحرير) هذا مخالفت تفسيره الا في قول المصنف وقطع غير معتاد بقوله كفضل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قصبا ١٦٦ والاولى ما يأتي وهو التعيين في الحرير وغيره كما كتبه شيخنا عبد الله

فقط وزهاب الاصبع من المتوسط مطلقا ومنها خفف الحلي وهو ما يجتمع فيه التصرف ومنها طواه الثيب والقطع المعتاد هو ان تقطع الشقة لآلة فانه من عروة وبعبارة وهو ما جرت العادة بفعل مشددة في المبيع وغير المعتاد مقابلة ثم ان قسم المعتاد يقطع الشقة نصفين كل من المعتاد مطلقا وان فسر يجعلها قصبا أو قبضا فهو من المعتاد بالنسبة للمداس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والاولى حله على الاول لانه الظاهر من كلامه ان فسر ما الثاني وقصد كلام المؤلف بالمداس فقد حله على خلاف ظاهره بل ادع ذلك وأما جعلها اقلا عا ونحوها فو قوت حيث كانت من الحرير ولا انتهى الكلام على العين المتوسط وان شيف شرع في الميت فقال (ص) واخرج من المصنوع منقبت فالارض (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري اخرج من المقصود من المبيع ذهاب المنافع المقصودة منه منقبت للرد سواء كان البائع مدلسا وغير مدلس فالواجب الخامس بالاعيب القديم والارض واجب على البائع للمشتري فقوله اخرج أي والتغير اخرج لان كلام المؤلف في التغير وتقدير الموصوف العيب فاسد لان كبر الصغير ليس عبارة قوله فالارض أي فتعين الارض عند التنازع وأما عند التراضي فلي ما تراضيا عليه وطريق الارض ان يقوم سالما ومعيبا ياخذ من الثمن النسبة ثم اخذ في أمثلة الميت بقوله (ص) ككبير صغير وهرم واقتضاض بكر وقطع غير معتاد (ش) يعني ان العيب الحادث المنقبت عند المشتري الموجب الرجوع للارض ككبير الصغير وهرم الكبير وهو ان يضعف عن المنفعة المقصودة عنه ولا يمكنه الاتيان به او ظاهره جموعه في العاقل وغيره وهو واضح يدل عليه التعليل بان الصغير جنس والكبير جنس وتقييمه بالارض في ذلك بغير الايل ليس في كلامهم ومنها اقتضاض بكر كما قاله ابن رشد في كتابه المذهب في تعبر بالذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيد البائع بقول مالك بالعليا أو ما لو خشي فلا ينقصها بل يزيد بها ومنها القطع التغير للمعتاد سواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتحصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قصبا ثم اخرج من الميت الموجب للارض على البائع بعض منقبتات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على البائع لا بالارض فقط بقوله (ص) الا انهم مك عيب التدليس أو يسماوى زمنه كونه في اباقة (ش) يعني ان محل رجوع المشتري بالارض على البائع فيها اذا حصل عند المشتري منقبت ان لم يكن مك العيب من المشتري بسبب عيب التدليس أو يسماوى في زمن عيب التدليس فان مك عيب التدليس الذي دلس به البائع على المشتري بان علمه وقت البيع ولم يمينه كالودس بمراتبته مغارب فقتل أو بالاباق قابض فاقتم نهر انا أو تزدى فقت أو دخل بحرا فنهته حصة فقت وهك من الثمن عيب سبب لئكن في زمن عيب التدليس كونه في زمن اباقة المدلس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء عليه

(قوله اي والتغير الخ) ولا يأتي هنا وجوبه الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم يأتي هنا اذا جبر بخصاطة ونحوها يصير متوسطا ولا يشال صار كعدم في حق المداس لا ناقول هذا لأن المتوسط ابتدء اقل له (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من انه يفرق بين المداس وغيره ان نقص فيما اذا كان القطع معتادا وأما غير المعتاد منقبت ولودس البائع (قوله ككبير صغير) في مبيع يراد بصره كدخول على النساء والمراد بكبيره بلوغه والقليل لوراهن والظاهر انه ليس فوات لعدم فوات المقصود كذا ذكره بعض الشراح وغيره فغير يراد لعمه كما يفهم ذلك من جملة مثالا للخصر عن المقصود (قوله ومنها اقتضاض بكر) بالقاف والفاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك) الرابع قول مالك (قوله بل يزيد بها) لما يترتب على ذلك من منها (قوله قلنسوة) كان المراد الجنس فلا ياتي في ان الشقة تجعل قلائس (قوله أو الثوب الصوف قصبا) هذا في شأن بلدة يصنعون الثوب الصوف فقط انا

ولا يجهلونه قصبا وأما عرف الا اذا خففه لوان الثوب الصوف قصبا (قوله ما تقدم هرا) أي دخل هرا (قوله وهك) الواو عاطفة لا حال لان الهلال ليس في وقت البيع والحال انقد يشرطها ان يكون المقيد بالمتكلم بعد (قوله كونه في زمن اباقة) حقيقة أو حكما كاذما لم يعلم خبره هل أم لا

(قوله ان لم يكن رجوعه على بائعه) أي بان أعدم أو تاب غيبة بصفة ولا مال له ١٦٧ فان أمكن رجوعه على بائعه فانه يرجع

على بائعه بقبلة العيب ويرجع  
بأقصه على الأول بالأقل من  
الأرض أو كمال الثمن فانه الزفاني  
أذن حجة المدلس أن يقول ان  
كان الإرس أقل لم ينقص عليك  
بتسليمي سوى مادفعته من  
الأرض وان كان الثمن أقل فلا  
وجوع لك حتى لو كان يسلك  
الابن دفعته في (قوله لأنه لما  
رضي الخ) فان قيل هل القول  
الثاني انما رضى بائعه لضرورة  
انه لم يكن الرجوع على الثاني  
فالجواب أنه كان يمكنه ان يصير  
حتى يصير الثاني فلما يصير  
لم يكن له رجوع عليه (قوله  
على تنازع المتبايعين في العيب)  
أي المشاركة بقوله ولأنهم  
يأبى وقوله وفي سبب الرد به هو  
المشاركة بقوله ولم يصف مستتر  
ادعت رؤيته الادعوى الارادة  
(قوله الادعوى الارادة) هذا  
في النسق والظاهر الذي يفتي  
عند التقلب على من لم يتأمل  
ولا يفتي غالباً على من تأمل  
ككونه اعلم وهو قائم العينين  
أما الظاهر الذي لا يفتي غالباً  
على كل من اختار البيع نقلياً  
للكون الاصح مقعداً أو  
مطموس العينين فلا يبايعه  
(قوله يجب لا يفتي ولو على غير  
المأتمل) حاصل كلامه انه  
يجب ويرد وقد عارض بأن  
الصواب لا يرد وقد اشار به

فيما حدث عندهم من الهلاسه ويدخل فيه ما اذا باعه أمه ما لا ودلس عليه بمحملها فانت  
من الولاد فلو ادعى المشتري ان العبد ابقى من عنده وخالفه البائع بمعرفته على انه  
دلس عليه بالان قال القول قوله ويرجع بثمنه لكن لم يخلقه انه ما غيبه وعلى البائع  
تحصيله واحترز بقوله فانه ما اذا اخطأ به ما روى في غير زمن عيب التدليس فان  
المشتري لا يرجع الا بالأرض ولما ذكره لا كعند المشتري بعيب التدليس ذكر ما اذا اخطأ  
عند غرض المشتري منه فذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وخطأ بعيبه ويرجع على المدلس  
ان لم يكن وجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فلنا وان نقص فهل يكمله قولان  
(ش) يعني ان المشتري من المدلس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب وخطأ الثمن  
المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس وتعد رجوعه على بائعه وهو المشتري  
الأول فان المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذي أخذه المدلس من  
المشتري الأول فكشف الغيب انه لا يستحقه لتدليس ثم ان كان الثمن الذي أخذه  
المشتري الثاني من المدلس مساوياً لما خرج من يده للبائع الثاني وهو المشتري الأول  
فلا إشكال وان زاد المأخوذ من المدلس على ما خرج من يده المشتري الثاني فحينئذ  
التي أن يرد المشتري الأول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن الأول المأخوذ من  
المدلس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبائعه وهو المشتري الأول كما لو كان المدلس  
بأيه عشرة وبأيه المشتري منه لا يخرج من يده للبائع الثاني المشتري به فنه بان  
يدفع له درهمين تمام نفسه وهو الذي سلكه المازري وابن شاس لأنه قبض ذلك الزائد  
فيمر عليه به أو لا يكمله الثاني وليس الثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها  
من المدلس وحكام في التوارد ركاب ابن بونس لأنه لما رضى بائع الأول فلا رجوع له على  
الثاني قولان وقيد الثاني بان لا يكون الثمن الأول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني  
والإفراج على بائعه بقبلة عيبه كما لو باعه الثاني بمائة في مائة مثلاً والعيب ينقصه  
انهم وخمس المائة عشرون والثمن الأول عشرة فيكمل الثاني للثالث أرض العيب  
بعشرة ولما نهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على  
تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرد فقال (ص) ولم يفتي مستتر ادعت رؤيته  
الادعوى الارادة (ش) يعني ان المشتري اذا اطلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع  
أنت رأيت وقت الشراء وانكر رؤيته ومطلب البائع عنه فان المشتري لا يبايعه من الان  
يحقق البائع عليه الدعوى بأنه رأى بآثاره فهو وغيره فان حلف ردوا فنكل ردوا فنكل ردوا فنكل  
على البائع ومثل دعوى الارادة اذا كان العيب ظاهراً أي بحيث لا يفتي ولو على غير  
المأتمل أو أشهد على نفسه انه قلب وعان في الحصر فقلو يصح في يخطئ ضم اليه وفتح  
الحلف وفتح اللام المنشدة أي ليس البائع بخلفه وفتح الحاء وسكون الحاء كسر اللام أي  
لم يقض الشرع بخلقه (ص) ولا الرضا به الادعوى غير (ش) يعني ان المشتري  
لا يبايعه العين اذا ادعى البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلع عليه الا ان يحق البائع

شب في حل قوله الاشهاد فغاد للمشتري بآثاره وأما الظاهر الذي لا يفتي غالباً ولا على غير التأمل فلا قيامه ولا يرجع لعادة  
أو غيرها اه (قوله أو أنهم مدعى نفسه) أي في فني قلنا كان ظاهر أو أنهم مدعى نفسه انه قلب وعان ويشتري فلا يرد ولا يبيع

(قوله بعد ان يحلف البائع) مذهب المدونة لزوم المشتري العين مطلقا وان لم يحلف البائع عن الخمر لم لا مضبوطا وعدلا حيث لم يحلف البائع مع العدل وان حلف معه لم المشتري المبيع ولا يمين على المشتري كما افاده بعض شيوخنا ويقتضيه عب (قوله) وان كان الخمر مضبوطا أي هذا اذا كان الخمر عدلا بل ولو مضبوطا الا انه اذا كان عدلا وصدق البائع في ان المشتري أخوه بالرضا حلف البائع ولزاد المشتري ١٦٨ فان كذب البائع أو رد البين على المشتري حلف على عدم الرضا ورده وهو ما اراده

الشارح بما قبل المبالغة المشار لها بقوله ولو مضبوطا والاصل ان المشتري يحلف على عدم الرضا نعمت كان الخمر مضبوطا وعدلا وكذب البائع أو رد البين على المشتري فتدبر (قوله ثم ان الرؤية الخ) لا يفتني ان كلا السورين الدعوى بعد العدل لكن الاولى ادعى الله وادعى العقد وهذه ادعى الله وادعى ولكن رضى به فلا يقال أخذهما يعني من الآتي (قوله انه لم يأت) يفتح الهزة وكسر ها وقوله يأت يفتح الموحدة وكسر ها أي ولم يقبل اخبرته وأصل انه أتى عندك فان قال ذلك فله بقلبه والظاهر انه يجري هنا في الخبر ما جرى فيما تقدم من التخصيل (قوله ما قيمته سليما) أي من العيب الذي كنهه فلا ياتي انه يقوم على انه يأت المدعى المعينة كذا (أقول) لا يفتني انه لا يفتقر لحال بين ان يقول سالمن العيب أسلا أو يأت الزمن الذي عين فان الامر يؤول الى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات والازمنة) اما الارزنة فقد تقدم واما الامكنة

كما اذا قال الله يأت من مصر الى ردمه تبين انه يأت من مصر الى ردمه تبين (قوله أو يرجع بالزائد) وان مطلقا اعترضه الواقفان الذي نقله ابن بونس في هذا الثاني انما عرضه فيما اذا بين النصف (قوله أولا) أي أولا ملك فجاينه بل فيما بينه وأوعى الوالدين لا يكون الا بين اثنين ولو قال غيره لكان أظهر وانظر لو ادعى انه ملك فيما بينه وادعى المشتري انه عيال بينه والظاهر العمل بقول المشتري



(قوله بعض المبيع المقوم المعين) انما يتقدم بقوله المعين لانه اذا كان موضوعا ووجد عيبا في بعضه فبعضه لا يان بيده (قوله كما اذا اشترى الخ) الحاصل انه يقوم كل قوب على حدة على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وُجِدَ العيب في واحد من القوب فبعضه على انه سليم للجموع وبذلك التسبب يرجع من ١٦٩ الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل سلعة الخ وللطريقة أخرى

وهي ان تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم تقوم ماعدا المبيع فانقص ردح من الثمن ولو قوم المبيع وحده عرفت النسبة (قوله وتنب قبة المبيع) أي انه على سليم (قوله ويرجع القيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين ويرتبه في الشامل وهو المعتقد لا يوم الحكم كما هو اختيار التوتوني (قوله فيرجع بقيمة عشرها) هذه طريقة والطريقة الثانية وهي المعتقد يرجع نسبتته من قيمة السلعة ولا يتخفى ان قيمة بعض السلعة اقل من بعض قيمة السلعة فتدبر (قوله لا لا توفى ويرجع القيمة الخ) أي لا السلعة فقط أي ببل ورجع لكل ما تقدم (قوله فكان المبيع مثلي) أي الذي هو العرض القائم الذي توفى به القيمة (قوله وهو قد زمره) على حذف والتقدير ولا يصح لانه قد زمره بمجسته وقوله وهي معلومة هو على قوله لا زمره أي وانما حكمنا بالانزوم لانها معلومة أي بعد تقويم كل من السليم والمعيب (قوله لا بعد التقويم) أي تقوم العرض الذي وقع تخلفا فان قلت اذا كانت الهبة في

وان قلت فيقال منه يرجع بجميع الثمن (ص) وردد بعض المبيع بمجسته (ش) يعني ان المشتري اذا اطاع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وراى العيب وجه الصفقة بان يتوجه من اجله بعد تقويم السلع منفردة وضم بعضها الى بعض النصف فاقاله يرد بمجسته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أبواب بمائة وقيمة كل قوب عشرة والمعيب واحد او اثنان الى خمسة فيجب القاسم بالخمسة السلعة بنصف الثمن ويرد للمعيب بمجسته فان كان ثوبا راجع بعشر الثمن وهو عشرة أو قوبين رجع بمجسته وهو عشرون أو ثلاثة أو أبواب رجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو اربعة أو أبواب رجع بمجسته وهو اربعون أو خمسة أو أبواب رجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المبيع وجه الصفقة بان كان ثوبه أو خمسة من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التمسك بالاثل كما يأتي وبعبارة تقوم كل سلعة بمقدارها وتنب قبة المبيع الى الجميع ويرجع بمائخص المبيع من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وقدر المقوم كالثمن فبعضه وبقوله بمجسته أي بمجسته من الثمن مقصود ما على القيمة وهو رد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوما أو مثليا وقوله (ويرجع القيمة ان كان الثمن سلعة) بيان لحكم بعض افراد هذا والمعنى ان ثمن العشرة أو الأبواب المتقدمة في مثالنا اذا وقع بسبعة كدار تساوي يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرها عشرة أو خمسة عشر زون أو ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلى هذا الحساب لا يجابا بل ذلك من الهادى شركة الضرر والتمسك وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال اشهب في كتاب محمد رجع شرى كافى الهادى بما يقابل المبيع فيرجع في المثال بعشرها أو خمسة الخ (ص) الا ان يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله وردد بعض المبيع المعيب بمجسته وتمسك بالباقي الا ان يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بمجسته بل انما يتماثل بجميع الثمن أو يرد الجميع وراجع لقوله وردد بعض المبيع بمجسته لا الى قوله ويرجع القيمة ان كان الثمن سلعة أي الا ان يكون المعيب الاكثر فلا يقتصر على رد بعض المبيع بمجسته بل انما يتماثل بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثر بان يتوجه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وعلى منع التمسك بالاثل حيث كان المبيع كله فاعلم ان هاتين بعضه ووجد الباقي معينا فان كان الثمن عينا أو عرضا قد خلت رد المعيب بمجسته وتمسك بالهالك السليم بمجسته كان المعيب وجه الصفقة ودونه لانه انما صار الرجوع في مثلي وهو المعين أو قيمة العرض القائم فكان المبيع مثلي ولورد الهالك أيضا رد قيمته وهو قد زمره بمجسته وهي معلومة لا يجمل فيها نصف الا ما اذا كان الثمن عرضا لم يبق والمعيب وجه الصفقة فلا يتمك بالسليم بمجسته من الثمن الذي هو العرض القائم لكان مقدسا كما يشي مجهول الا لا يعلم ما يخص السليم من العرض القائم لا بعد التقويم فيعين رد الجميع وهو القائم وقيمة

٢٢ شى خا جوارا القاسم بالسليم القائم حيث كان الثمن مثليا أو غير موقوفات على ثوب السليم فيعبر ذلك فيما اذا كان السليم بالثمن مثلي أو غير موقوفات قبل او بان الهبة أي على الجوارا ليست هي عدم الجوارا بما يتوب السليم

فقط بل هي هذا وكونه لأتامة في أشد من يورفعين والحاصل ان هذه الجزاء قد حذفت اذا كان الثمن عرضا لم يثبت أو فاق  
والسليم باق فلذا أحكم بالنعم فيهما فان قلت هذه المنع موجود ولو لم يكن المبيع الا أكثر الجواب ان السلم بمنزلة الصبي  
والصبي يغلب القاسم على المالك أكثر فان قلت العرض لا يمن تقوية كان فاقا أو فاقا لجهالة الموجود منطلقا قلت  
يجاب بأنه لا تأنف فتنظر حكمه لا راد به ثابته ما اذا بيعت بعين وان كان لا يمن التقوم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث  
لان التراضي على الردي أحد السوارين والقرطين ليس فيه فساد بخلاف فشو العين (قوله أو ما وولدها) الواو عني أو وولدها  
على بابها فسادا تقديره حيث نذ أو يكون البعض ما وولدها وليس مراد (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كان أصالة  
فمن حيث ورود النص فيه وقوله مفرعا ١٧٠ عليه أي على حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل

استحقاق كثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحقاق كثر المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى ان هذا التصوير غير ما تقدمه فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لاجل ان يعرف ما يوجب المستحق وما يوجب غيره (قوله وأما ان كان موصوفا) ومثله المثلي حاصله ان هذا اذا كان مقوما معينا والمستحق منه معين فان كان موصوفا فلا يتقاضى البسوع ويرجع بالمثل مطلقا وان كان مثليا أو شافعا فكذلك قال صح في بيان القليل والكثير تلما ثم الكثير الثلث في المثلي وفي مقوم ما قال نصا فاعرف فيما خلا الارض فان النصفا فيه كثير نص ذا لا يخفى ان شاع أو عين ذا الذي يظهر لمن كلام كل من يعتبر الثالث في الدار كسيرة مطلقا

كالعشران في القسم مفرقا قوله ورد الدرهمين بدل على انه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى بمبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول هذه (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التقرير على حصة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان له ان يرضى بالدرهمين في تقدير الثوب كله لا في مقابلة تسدسه فقط وان الإجماع مستعمل في حقيقة ما في قوله فله قيمة الثوب وبما زا في قوله ورد الدرهمين ان المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فعلا ما ضاف لا يجوز ان يكون صريحا في الوجوب وبشيء مما ذكره التمسك بالدرهمين في تسليم الثوب (قوله فلو رفعه بالتمام كان أولى) هذا على نخصته ووجد لبعض النسخ تفرقة بالفاء

الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك أو اصفاه ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبايع ان أتقده والمشتري ان لم يتقدم قبل القول للبايع مطلقا وبه أخذ محمد (ص) وأحمد بن دوجير (ش) عطفي على أكثر المراد بهم اما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كأنه فين والتعدين والمصارعين أو سوكا كالقرطين والسوارين لانه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر عادة أي انه اذا كان المبيع أحد من دوجير فليس له رد المبيع به عنه من الثمن والتمسك بالسليم ولو زامنا على ذلك لما في ذلك من الفساد الذي منع التمرع منه (ص) أو ما وولدها (ش) يعني ان من اشترى أمه وولدها ثم اطلع على عيب بأحد هما فاقه يجب عليه ان يردهما معا لان الشارع منع من التفرقة بينهما فقبل الاثنا وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن العيب وجها للصقة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب فرعا أتفه مصرحا بحكمه مفرعا عليه فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق كثره (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد ككتابا خلا فان استحقاق كثر المبيع المتعدد من المشتري فله لا يجوز له ان يمسك بالباقي القليل السالم من الاستحقاق بحصته من الثمن لان العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثر أو تعيب أكثر أو تلف أكثر ففسد المشتري بإيقه كأنه عقدة بضع مجهول ياته انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الا بدقته ويم المبيع كله أو لا ثم تقويم كل جزء من الأجزاء فلو جاز له التمسك بالقليل السالم بحصته من الثمن أي الى ما ذكر اما ان كان المبيع متعددا كدرا مثلا فاستحق بعضها قبلها أو أكثرها فان المشتري يخرق في الرد أو إبقاء كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل وأما ان كان موصوفا فلا يتقاضى البسوع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهمان وسبعة تساوي عشرة يثوب فاستحق السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكمالها ورد الدرهمين (ش) تقدم ان المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة تنفسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فلو رفعه بالتمام كان أولى لان كماله يورهم الاستئناف

قوله ورد الدرهمين بدل على انه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى بمبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول هذه (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التقرير على حصة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان له ان يرضى بالدرهمين في تقدير الثوب كله لا في مقابلة تسدسه فقط وان الإجماع مستعمل في حقيقة ما في قوله فله قيمة الثوب وبما زا في قوله ورد الدرهمين ان المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فعلا ما ضاف لا يجوز ان يكون صريحا في الوجوب وبشيء مما ذكره التمسك بالدرهمين في تسليم الثوب (قوله فلو رفعه بالتمام كان أولى) هذا على نخصته ووجد لبعض النسخ تفرقة بالفاء

(قوله فاعلى) أى أعلى من حواله السوق أى كغيره الثالث (قوله والجملة مبتدأ ١٧١) وخبر نذرهم ان مبتدأ واسمه موقوف عليه وانظر قوله ما يشوب فان

قلت نذرهم ان تكرر فكيف يصح الابتداء بالذكرة قلنا صحيح الابتداء به للعطف ما قبله المسوخ عليه يقال لا دأى لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل نذرهم ان بالرفع اسمها وسلمة بالرفع عطف عليه أو بالنصب مفعول معه وقوله يشوب متعلق بخبرها أى بما يشوب وقوله وفى بعض النسخ نذرهم ان بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير الشأن وفيه ما تقدم من ان الخبر حيث يستلزم لا يكون الجملة والاحسن أن يجعل الخبر جاردا على المثمن أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أى كان يشترى عبدا للخدمة أو نحو ذلك فالمداد على شرائه مائسا ولو مضى لفنية أو نحو ذلك (قوله تعدد مثله) الاول مشتبه والمتعلق اعم (قوله على أحد البائعين نصيبه) أى لا يراد بالمبيع الآن أن يكونا شرى تجارة واحدة البائع تصدق بان باعيا كان اقتضاه الخدمة مثلا فيعوز للمشتري أن رد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شرى تجارة لا أهم اذا كانا شرى تجارة فمما كاجرل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله لا يشهدا الخ) هذا اذا كان العيب شقيقا وظاهرا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالبا ككونه أى هو

أو لم يلقا المعنى ان من اشترى درهمين وسلمة تساوى عشرة دراهم يشوب فلما نص المشتري الدرهمين والسلمة متحققة بالخص من يده وأخذها فان العقد تنسخ لا يحقاق أكثر مما هو خمس اسداسها وحيد فيجب على المشتري أن يردها للبائع الدرهمين ويرجع قوبه الفخرى من يده ان كان باعيا فان قلت يجوز التسوق فاعلى فانه يرجع بغيره ولا يجوز للمشتري التمسك الدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب وكان شائنة واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ وخبرها وان كان هو الشان نذرهم ان وسلمة بما يشوب وفى بعض النسخ نذرهم ان بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير شأن ونذرهم ان ضميرها وسلمة بالرفع على الاول بالنصب على الثاني ولما انتهى الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في تعددهما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متعددا وكان البائع متهما أو متعددا ثم اطلع على عيب بالمبيع في حقيقة واحدة فإراد أحد المشتريين أن يرده نصيبه على البائع وأى ضمير من الرد فالمشهور انه لا يرده وان تمسك ولو أى البائع فقال لا اقبل الا بجمعه وفى هذا وجه ما لا يشاء فيه تعدد ما قبله متعلقه واختاره من القاسم وكان يقول انما هما الدرهمان والتمسك معا والقولان فيما وكلام المؤلف اذا لم يكونا شرى كفى التجارة واحدهما اذا اشترى شيئا بمبايعة واحدة وأراد أحدهما الرد فلما جابه أن يتعذر من ذلك ويقبل الجميع لان كلا وكيل عن الآخر (ص) وعلى أحد البائعين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متعددا والبائع متعددا ثم اطلع المشتري على عيب بالسلمة فانه يجوز أن يرده على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي ولما انتهى الكلام على العيب اثبات وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع فيه سماق وجوده أو في قدمه فقال (ص) والقول البائع في العيب (ش) يعنى أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالقول في ذلك قول البائع ولا يعين عليه لانه محتمل بالاصل وهو السلامة في الاشياء وأيضا صدور عود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أى في نفي العيب انثنى كذا ونحوه (ص) أو قدمه لا يشهدا عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه (ش) يعنى ان البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لكن البائع بدعى حذوئه عند المشتري والمشتري بدعى قدمه له بالمبيع على باعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهدت له العادة بالمدون قطعاً أو رجحاناً أو شكاً فان شهدت العادة قطعاً أو رجحاناً للمشتري بالقدم فالقول قوله لكن لا يعين على من قطعت له العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له البين وإذا شكك فالقول للبائع حين فالصور خمس لان العادة امانة تقطع بالحدث فالقول للبائع بلايين أو رجحاناً أو شكاً فالقول للبائع حين فبين ما واما ان كان القول قول البائع في صورة الشك لا بدعى

فان العبدن وأما الظاهر الذى لا يخفى غالبا ولو على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع لمدونه ولا غيرها وانما أسند الشهادة للعادة وان الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لانهم لما كانوا يستندون في شهادتهم بعبارة العادة فعليه غالبا صحيح اسناد الشهادة للعادة

(قوله عيب قديم) أي لم يطعم عليه المشتري (قوله لم يكن القول قول المتاع) فإذا أراد المشتري أن يرد لا يلزمه أن يرد كما أدى حدوثه أو رثا (قوله فيصير مدعي الخ) أي ويصير المشتري مدعي عليه أي والاصل قبول قول المدعي عليه أي قبل قول المشتري المتقدم لا أنه يقبل قول المدعي عليه وأطلق الشارع وفي عيب أنه يقبل قوله بين أي يقبل قول المشتري بين ومنه في شب وكذا في بصرام وقال بعد ذلك: وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تيسرت العدول) أي فلا مفهوم لقول المصنف التعذر وعبارة عيب ومفهوم التعمد عدم قبول ١٧٢ غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو كذلك عند البابي والمزاري

انبرام العقد والمشتري يدعي حله والاصل اقبامه ولذا الوصاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لمكان القول قول المتاع عند ابن القاسم لانه قد لازم البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مدعي على المشتري بهذا الذي فيه التراجع ثم ان الاستثناء خاص على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعني ان المتبايعين اذا تنازعوا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان مشركين وان تيسرت العدول لان طريقه الخبر بشرط السلامة من جرحة الكذب والواحد منهم أو من المسلمين كاف اذا أرسلهم القاضي ليقضوا على العيب وكان العيب مسلما لغيره اما ان كان العيب مسلما أو غائبا وأرقتهم المتبايع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك انه لا يثبت الا بعدل من أهل المعرفة قاله عبد الملك في الميت والقائم وحاول في بقاء المتبايع وليس المراد بالمشرك لظاهره وهو من يشرك مع القدر في العبادة حتى يخرج من قبله أفراد غير اليلدي بها بل المراد به الكافر (ص) ويعينه بعته وفي ذي التوفية واقبضته وما هو به بقا في الظاهر وعلى الطريق الخ (ش) يعني ان العين اذا توجهت على البائع في العيب بأن ترجح قوله أو شك فيه فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لا يقبضه وما هو به اذا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري بالعقد فان كان فيه حق توفيق كان لا يدخل في ضمانه بالعد من مكمل وموزون ومعدود وغائب وموضع وموعد على رؤس الشجر وفي عهد وسياق فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لا يقبضه وما هو به اي بالمبيع لكن ان كان العيب ظاهرا كالعمود وضعف البصر فانه يحلف بما وان كان خفيا كزنا والسرقه والا باق فانه يحلف على نفي العلم بأن يقول وما علمه به فان قلت مقتضى القواعد الأصول ان متعلق العين هو تقيض نفس الدعوى وحلفه انه ما هو به ليس تقيض نفس دعوى المشتري انه قديم قلت هو متضمن لنقصه (تبيينه) سكت المؤلف عن عين المتبايع وقضى القواعد أنها كعين البائع لان العين ترد هل مثل ما توجهت وهي رواية يحمي عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب وعليه فيصاف لقد استقرت وهو به قطعا وفي على وما علمت بذلك حال العقد وقال في الشامل ويعينه بعته وفي ذي التوفية واقبضته وما هو به فقبيل بما وقيل نفيها ومثلهم ورعا يتأني القاهر ونشأ في الحسنى

فالترييب بينهم ما واجب وكلام ابن شماس يقتضي ان الترييب بينهما على وجه الكمال قال مع وتبعه شب ومفهوم قوله للتعذر منه تفصيل أي انه لو لم يعذر العدل فانه يقبل المسلم اتفاقا فغير العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم الماعرف بالعيب وحينئذ نفي مفهومه تفصيل فلا يغير حتى به انتهى غير ان كلام المواق فيسعد قوله كلام عج عيب العيب المسع المسع وانه المنطوق الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب ان لم يوجد غيرهم اذ طريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو الشهور في المذهب المعمول به انتهى (قوله والواحد الخ) والاثنان أولى كما في شرح شب (قوله اما لو كان العيب مبينا أو غائبا) محل كونه الميت كالثابت اذا دقن أو فترت حالته بحيث يتحقق العيب معها وكان العيب يتحقق بموته وان لم تنفص حالته (قوله يعني ان العين اذا توجهت الخ) انفع بذلك استحلال

العين على البائع لان القول قوله لا يمين ولا يجب ايضا به تصور فيما اذا أقام المشتري شاهدا على العيب ونزل عن الحسن وتوجهت على البائع (قوله القواعد الأصول) كذا في نسخة لا يعني ان قوله الأصول يدل على القواعد (قوله لان البين الخ) وأما اذا توجهت ابتدا على المتبايع فيصاف على نفي العلم (قوله ترد هل مثل ما توجهت) كذا في نسخة فيكون قوله هل مثل ما توجهت تصوير السؤال سائل قائلا هل ترد مثل ما توجهت (قوله وهي رواية يحمي) أقول قضته ان هناك رواية أخرى تقول بانها لا ترد مثل ما توجهت وكلام الشامل لا يجمع كونه الاقوال ليدل قولنا لانها لا ترد مثل ما توجهت (قوله وشم ورعا) أي الاقوال المتقدمه تقدير وكاله قال في المسئلة أقول قبل بنا وقيل نفيها ومثلهم ورعا اي الاقوال

(قوله وسحبته ظهور الخ) أو من قوله تصرف كقوله الخ (قوله زائد) أي على ما قاله الشارح من أنه ذكر على تبعية علمه ما بعده فانه الزاقي (قوله وبعبارة) هذا رد الكلام الذي قبله بقوله (قوله والمراد بالقلة ١٧٣ الخ) وحاصله القلة التي يتجاسع الصنف

بعد الاطلاع على العيب ماضيات  
عن تحريك ولا يتقص مثاله  
سكنى الدار بنفسه أو سكنها  
وقراء في مصحف ومطالعته في  
كتب واعتلال غرضه في زمن  
انضمام ولو طال لقلبه فانه دال  
على الرضا ولو لم يطل ومائناً  
لا عن تحريك ولا يتقص كإن  
وصوفه يرض في زمن انضمام  
ولو طال وقبلة إذا لم يطل فان طال  
نفسه ورضا والقلة التي قبل  
الاطلاع على العيب يتجاسع  
التقص مطلقاً لثباته عن تحريك  
ولا يتقص شأن لا عن تحريك  
ولا يتقص كما تقدم مثاله ماضيات  
عن تحريك وتقص كسكنه مال  
الجنود والذرية والقلة التي لتجاسع  
التقص قبل لا يرضى هي الخاصة  
بعد الاطلاع على العيب قبل  
زمن انضمام فيما تشاع بتحريك  
ولا يتقص ولو لم يطل ومائناً  
لا عن تحريك ولا يتقص قبل  
زمن انضمام ولو لم يطل ومائناً  
عن تحريك وتقص في زمن انضمام  
وقبله طال أم لا يتقص ذلك كله  
دال على الرضا وحديثه فلا يرضى  
(قوله والاولى آخره الخ) أي  
مخرج من الأمرين جميعاً لا يفتي  
أن آخره من أحدهما مستلزم  
لآخر (قوله ويرجع بقيمة السبق  
والعلاج) ما يجوز قيمة للثمرة

أو غيرها فليس إلا قيمتها أو قيمتها (قوله رد كملتها الخ) أي أن كانت فاتت ببيع أو كل أو سواها لضمها له فانه بعد جوازها في  
الأصح ولا ينعقد قبل الجلاء لها تابعة (قوله قيمتها ان) عت أي وعلم الثمن قوله قبل بدو ملاحها أي لا أن العقد انما يقع على  
الأصول بعد الأبار وقبل بدو الملاح والتظوية هذا الزمن لازم من جملته بشرى لها لانه لا يبعد ها هنا الجلاء إلا بعد بدو ملاحها

لكن لا يتناول هذا وإنما ينظر لمن العقد (قوله ومحل رد له وف التام الخ) وهل الثمرة التي أربث كلها يقال بردها لم يظهر منها إقدام على العقد (قوله وهذا أحد مواضع) أي العيب (قوله والبيع الفاسد في العبارة) سذف والتقدير في هذا البيع الفاسد والاحتقاق الخ (قوله وهذا في غير المؤبرة الخ) ضبطت قلت بعضهم في بيت فقال  
 والجذ في الشارحها استقيا ١٧٤ يشبطه تحذف عن شيا فالتام إشارة للتقليس والجسيم والذال

البعد إذا كان التقليس لا يكون القوة فيه المشتري إلا بالخذاذ وقوله عقد إشارة للعيب والفساد والزيادة إشارة للزهر أي أنه لا تكون الثمرة فيها المشتري إلا بالزهر وأخرى إذا يفسد أو جسد وقول شيا إشارة للثمرة والاحتقاق والباء إشارة للبيس أي أن الثمرة لا تكون المشتري فيها إلا بالبيس لا بالزهر وأخرى من البيس الخ (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي في غير المؤبرة التي وهذا في الثمرة غير المؤبرة الخ والشارح هو المشتري الذي دونوا المشتري في الثمرة شيع المؤبرة الخ (قوله فالشهم والخال) ومقاله أن الإبر فوث في جميع هذه المسائل (قوله كشفعة الخ) الشية راجع إلى قوله ولم تدل على قوة بخلاف ولد وما بعد وذلك لأن الولد لا يتصور فيه الشفعة وأما الاحتقاق فحكمه حكم الرد بالعيب باخذ المشتري للأهميات معها وكذلك في التقليس فإن البائع إن باخذ الربع الأهميات وأما في البيع الفاسد فإن الولد يقو به وجوب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من اتفق على ما شرطه وله تيقن كالغرم والدواب والعبد ثم رد عيب أو فسداً أو فسداً لرجع بثمنه بخلاف ما عالج له فله تيقن كالتفصيل إذا ردت مع شأرها فانه يرجع بثمنه بقيتها وعلاجها (قوله وخشيته) معطوف على اسمها أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقة (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من التبايعين أو من أحدهما) يتأني صديقه الذي هو قوله إن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويجب أن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل

الآخر  
 يقو به وجوب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من اتفق على ما شرطه وله تيقن كالغرم والدواب والعبد ثم رد عيب أو فسداً أو فسداً لرجع بثمنه بخلاف ما عالج له فله تيقن كالتفصيل إذا ردت مع شأرها فانه يرجع بثمنه بقيتها وعلاجها (قوله وخشيته) معطوف على اسمها أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقة (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من التبايعين أو من أحدهما) يتأني صديقه الذي هو قوله إن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويجب أن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل

(قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثل الوكيل الوصي (قوله ولو دعا عدا من الأقوال) (ظاهر أن الأقوال غير الطرق المشايخ لها بقوله وهل الخ) ويظهر ذلك أنما الظاهر أن القابل للردود عليه إنما هو واحد يقول إذا خالف العادة تريد من بعد أن خطر في ذلك الخلف فوجب البدر قال قريه ولا يشترط هو المشهور وذهب العراقيون إلى الدال على ناقلة من ابن عبد السلام ونقل عن النسي خلافا في بيع جاهل السوق بما يهل الجاهل الرادتي ولم يذكرهم خلافا في بيع جاهل يقول رد عليه ولو غاب ما قال حصل بعض الاشباح في الصيام بالنفي وعدم التماسه ثلاث طرق الأولى للقاضي عبد الوهاب في العروة شتوت انتصار لعدم العارف بآفاق وفي العارف قولان الثانية لما زعم أن استدل أي أخبرنا بشرى البائع أنه غير عارف ببقته فقال له ألتزم قمتا كذا فله الردوان كان طالباً للمسح وقتها فلا رد ولا خلاف في هذين التقنين وميادهم أقوالان الطريقة الثالثة لأصحاب المقدمات المسخ ارفع على جهة الاستسراء والاستسقاء وجب الصيام بالنفي كقوله اشتري مني سلعاً كما تشتري من الناس وان وقع على وجه المكيسة فلا قيام لمقتضى (قوله وقتها) أي جهل قبته في ذاته وقتها الذي يشتريه الناس (قوله وأشار إلى الطريقة الأخرى) لا ينبغي أنظر طريقة ابن رشد في المعنى ١٧٥ ترجيح لطريقة المازري وذلك لأن موجب

الاشترى كما يسهده نقل ح وكلام المؤلف هذا فما اذا كان البائع غفروا وكل والاراء المبيع  
بالفعل بالتراع (ص) والباقي (ش) المشهور من المذهب ان البيع لا يرد بائعين وهو عبارة  
عن اشتراء السلمة بالاشترى ما عدا ان الناس يتعاقبون به او يبيع بها بقل كذا وما  
ما جرت به فلا يوجب رد التفاضل قوله (ولسائق العادة) اشارت ودعا عاده من الاقوال  
(ص) وهل الآن يستعمل (ش) اى وهل محل عدم الرد بائعين ما لم يستعمل المشتري البائع  
بان يضره انه يجعل قيمة المبيع وغنه فيقول له البائع قيمته كذا او الامر بفساد فله الرد  
حينئذ بائعا بقوه (ص) ويخبر به (ش) هو تفسير لقوله يستعمل وهذه طريقة  
المازني واثار الى الطريقة الاخرى وهي لا يرد بشي (ص) او يستأنه (ش) اى  
ان محل عدم الرد بائعين ما لم يستأن المشتري او البائع صاحبه اى وقع البيع فتم ما على  
جهة الاسترسال والاستئمان يان يقول له اشترى سلمى كما تشتري من غيرى او يقول  
المشتري بى كائين غيرى فيقول له اشترى ان القيام البائع حينئذ ما ان كان على طريق  
المكايلة لاعلى وجه الاستئمان وهو ان يقول له بى كذا وكذا طلا كائين الناس  
فيقول قد بعت كذا بكذا فلا رد لما لم يشين كذبه فيها له (تروى) لصاحبه هاتين  
الطريقتين وما قاله ابن رشد يضى على ان يبيع الاستئمان ما هو كذا عند الاكثر  
وما عيسى ابن القاسم لا يصلح ويشع ان كان فاعا عوان فأت رد من المثل وقيمة القوم

كذلك لأن هذا عين الاستقامة (قوله تردد لاصح) هاتين الطريقتين قد علمت أن حكماهما محسوسا معهما على واحد لا وجه لها  
والحاصل أنه على تقرير شارحنا حيث قال تردد لاصح الخ لا يكون في عبارة المصنف حذف وجعل عب في عبارة حذفها  
والتعديل وهل الآن يستلزم ويصير وجهه أو يستأنه أو لا رد مطلقا تردد والمحدد الأول انتهى وغيره ظاهر لما تقدم منها  
طرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة الحازمي وابن رشد والصحت يكون مع المصنف من  
جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى فيعبر فيه ما جرى فيه (تم) كلام  
المصنف في قوله الوكيل أو الوصي قال عجم تم ذكره في قوله أن الوكيل أو الوصي إذ باع كل واشترى بغير لا يتباين عنه أن ذلك  
مردود ويرجع على المشتري أو على البائع أنفاته معاملة به والرجوع على الوصي مشروط بتعذر الرجوع على المشتري أي  
أو على الباقي من مشتة البيع ويستفاد من هذا إذا أجز الناظر بدون أجرة المثل فهل يرجع عليه تمام أجرة المثل أم على  
المستأجر وما في عند قول المصنف وهو كل ضمانا ثم يرجع على الناظر إذ اعتذر الرجوع على المستأجر الظريح (قوله  
وهو كذلك عند الأكثر) وهو المعتقد وهو متوجع عيسى بن القاسم ضعيف ثم يفتينا سألوني

(قوله من عيب) أي قديم (قوله قاله هذه عليه) أي ولو صرح بالوكالة أو علم الماقدمه أنه وكيله (قوله المفارض) أي شفع الراي  
 ظاهري المفترض (قوله والعهد في مال المتأخر) أي الذين قولوا القاضي والوصي بيع أمتهم (قوله على ما يبيع) أي الوصي وقوله  
 حال أي المتأخر وإن اتجه الوصي بحل التفصيل في الوصي وترك القاضي كانه لا يمس شأنه المتأخر ولو وقع وزيل المتأخر القاضي  
 للمتأخر فهل كالوصي أولا وهو الظاهر وسر به ينبغي اعتماد كلام القسبي (قوله وقال ابن الموارخ) حاصل كلام ابن الموارخ  
 الوصي والوكيل المقوض لا يبيعان وقوله أن عليهما العيين أي على تقدير إذا استخفت السلعة وأظهر عيب بطلان أنه لغيرهما  
 ولا يبيعان وإن أخذ كرافعة البيع أنه لغيرهما ما لم يشترط ذوا الفضل منهما على أنه لا يبيعان عيبا لا يصفان بل ينبغي عنهما  
 الرجوع بدون حلف فيحصل ذلك الشرط وحذفت كلامه ضعيف في مسئلة الوكيل المقوض وذلك لأنه بمثابة البائع كما  
 تقدم وظاهر المدونة أنه لا يبيع على ١٧٦ الوصي وهو قد حكم بالعين وظاهره لا فرق بين أن يكون المتأخر أو لا اتفاق عليهم

(قوله أتباعا) أي أتباعا لقول مالك  
 واستصحابا أنه ظاهره أن مالك  
 وغيره اختلفا في هذه المسئلة وهو  
 قد يرجع قوله مالك واستصحابه في  
 العيين الاعتماد الشرط (قوله  
 سكتها) أي الرقعة وقوله ومحلها  
 أي الرقيق وقوله ورد إلى الرقيق  
 السابق في قوله موضع منه بيع  
 خاتم (قوله عهدة الثلاث)  
 العهدة لغة مأخوذة من العهد  
 وهو الإلزام والالتزام وأصلها  
 تعلق البيع بضمان بالعهد  
 معناه البيع فيها فيه لازم  
 لا خيار فيه لكن إن سلم فمدة  
 العهدة علم الزومه المتأخرين بها  
 وإن أصابه قصص ثبت خيار  
 المتأخر كعيب قديم ويطلق اليوم  
 الأول أن سبق الفجر (قوله قال  
 ابن رشد) بدون ضمير وأصلها

ولما كانت المهلة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من ذلك المبيع من عيب أو  
 استحقاقه وهي على متولى العقد لا الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وانما هي على المتكفل  
 وهو ما إن يصرح بالوكالة أو يعلم العاقدانه وكيلا وهذا في غير المقوض وما هو  
 فالعهد عليه لأنه محل نفسه محل البائع وكذا المفارض والشريك المقوض في الشريك  
 وأما القاضي والوصي ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما يوليا بيعه والعهد في مال المتأخر  
 فإن هلك مال المتأخر ثم استخفت السلعة فلا شيء على الإتمام وجهه القسبي على ما يبيع  
 للاتفاق عليهم بالضرورة قال وان اتجه الوصي للقيم اتبعته فمته كالوكيل المقوض وقال  
 ابن الموارخ الذي أحسنه في الوصي والوكيل المقوض أن عليهما العيين وإن ذكر أنه  
 لغيرهما إلا أن يشترط ذوا الفضل متمسكان بالعين عليه فذلك أنه بما جاز احتسابا  
 لقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهد عهدة الرقيق أشار إلى حكمها ومحلها  
 بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث في الرقيق  
 المشتري أن يرد على يائه بكل ما حدث فيه عهده وزمنه حتى الموت ما عدا ذلك المال  
 فمن اشترى عبدا واشترط له أنه يذهب في زمن العهدة فلا يرد به قال ابن رشد لأنه لا حظ  
 لمن ماله ولو تلف في العهد يبقى ماله انقضى بيعه وليس لبيعه حبس ماله بيقنه قاله ابن  
 عرفة وقوله لا حظ لمن ماله أي لاني لم يمت وهذا أو ما بعده بعد أن المال اشترط له بعد  
 وأما الواشترط لنفسه فهو رد ماله وقوله ولو تلف في العهدة الظاهر هو لو كان ماله قبل  
 الصفقة أي حيث اشترط له بعد أن لم يكن لاني لم يمت كان غير منقول إليه (ص) إلا أن  
 يبيع ببراءة (ش) الاستثناء متصل أي الآن يبيع ببراءة من عيب معين فلا رد له إذا

لج وقوله هذا أو ما بعده أي قوله لأنه لا حظ له في ما يبيع ماله أو يجمعها بقيد حال  
 (قوله ظاهره ولو كان ماله قبل الصفقة الخ) مقادماه إذا اشترط لنفسه وكان ماله قبل الصفقة أن ينقض البيع حقا أو ماله  
 كان غير ذلك فلا يتصرف بل يعين المتكفل بالباقي ويرجع عما يوجب حلف فيكون بمثابة العيب القديم (قوله الآن يبيع ببراءة)  
 حاصله أنه إذا وقع البيع على عهدة الثلاث وقد كان قد تبرأ فمن عيب معين فديم كالأبواب فإنه إذا حدث مثله أي أباق في زمن  
 العهد فلا رد به إن كان كلام المصنف أو اعتمدت كما سذكر المصنف وهو ظاهر المدونة وأرجل السلطان الناس  
 عليهم وأنهم الشمن الثاني قوله الآن يبيع ببراءة لم تدر فمته قطع المبيع بالبراءة في الشرط أو أهله وعليهما من السلطان  
 فبردمه بالمدونة القديم الذي يبيع بالبراءة فالأقسام ثلاثة تدر بالقديم والمحدث أن لم يبيع البائع ببراءة من قديمه ولا سقط  
 حبه فله لقان جرى البيع من طرف فان اشترط البيع بها وأرجل السلطان عليه رد بالمدونة القديم على تقرير الشمن  
 لا على ما يابى المصنف وهو ظاهر المدونة كفي عيب ويشوم من عيب ان كلام الشمن وهو المعتمد كالأقوال بعض شيوخنا



(قوله بقى ان الزمان محسوب لهما) وكذلك نقل الاستبراء في عهدة السنة (قوله) وهذا خلاف البيهقي الاول) بل وهذا خلاف الثاني والثالث (قوله) بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أى وبعد الخيار (قوله) والاستبراء الضمان فسه من المشتري) فإذا كان هناك عهدة تقس على نفسه والمحصل ان الحقة التي خمسة عهدة ثلاث وعهدة ستة وشواربوا ماضة واستبراء عهدة السنة تكون بعد الخروج عما ذكره الاستبراء المجرده فانه يدخل فيها لان الضمان فيمضى من المشتري فإذا مضت السنة ولم يأت مانسبته يرى فانه لا تدخل البائع شيء مما يوجب ١٧٧ لرقى سنة وعهدة الثلاث تكون

بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العقد وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرده فان حصل فيها أى في عهدة الثلاث اعتبر بان تأخر عنها فانها لا تليق في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ماض في دخولها مع عهدة الثلاث وأما الاستبراء المجرده مع خيار فهو كالاستبراء المجرده مع العهدة والمواضعة والاستبراء المجرده فلا يصور اجتماعهما قط من هذا ان المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع خيار يتدخلان وان الاستبراء المجرده يدخل في كل واحد منهما وما يبينه نظر مجتبه بعد انقضاء ما عدا قوله والقاعدة (الخ) المناسبة أن يقول والقاعدة ان من له التمس عليه الضمان أى ضمان النفقة والكسوة (قوله) لان يكون المشتري (الخ) عبارة عن الاستبراء ماله

حدث مثله في زمن العهدة مع تمام اتمام عهده كما اذا تبرا اليه من الاياق فابق في زمن العهدة ولم ينفق فلا كل في زمانها لا رد الا بالاق لانه تبرا منه فتنفعه اليه اتمنه فقط اما ان تنفق الهالك في زمن انقضائه من البائع لانه اتم تبرا اليه من الاياق فقط لانه وما يقرب عليه او من السرقه فبقر في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن ولعله نامر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يبقى ان من اشترى أمة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها يعني ان الزمان محسوب لهما فتتطرقا معا فان رأيت الدم في اليوم الاول استغرق الثاني والثالث وهذا خلاف في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة استغرقه ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الخيار اى وقت امضاءه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث بعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء هنا المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والتفقه والارض كالوهاب له (ش) يعني ان النفقة والكسوة أى ما يورى عورة في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة ان الذي عليه الضمان له الغنا وكذا اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان ارض الخناية للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وحب بعد في أيام العهدة أو لامة في زمن مواضعتها فهو للبائع الا ان يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وحب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري والمسه أشار بقوله (ص) الاستثنى ماله (ش) فان الاستثناء مراع لمباعد الكفاف كما قاله ابن غازى وعليه فالارض للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة المراد بالكسوة المعتادة من زمن العهدة أى ما يقيم به الجرو البر لا ما يستبره عورة خلافا لت والضمير في له البائع والجار والمجرور متعلق بمعد وفي خبر المبتدئ لكن اللام فيه بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارض ماله أى والتفقه على البائع والارض له (ص) وفي عهدة السنة يجزى ما وبرص (ش) تقدم ان عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حال كما مر وأما اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يردونها الا بحد هذه الاداء الثلاثة

في زمن ما وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وله الفقه في زمانه مطلقا (قوله) والضمير في له البائع) أى ويكون نائب فاعل للوهاب ضميره استبراءه من باب الخلف والايصال يجوز كون له نائب القاعل والضمير محذوف ومثل الموجود انتهى من عب أى اذا جعل نائب القاعل في يكون خبر النفقة محذوفا تقديره فمثل لئذ كونه لا يمتنى ماني كلام عب لان نائب فاعل الوهاب ضمير فليس من باب الخلف والايصال والتقدير كمال الوهاب (قوله) لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على الخ أى فاللام مستعملة في حقيقتها ويجوز ما والا حسن جعلها للاختصاص

قوله فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة) عبارة غير واضحة إذا حدث الجنون في هذه السنة بزيادة ولو زال لأن الجذام ومرض على الأرجح الآن يقول أهل المعرفة لا يؤمن عودته (قوله كس الجنان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا يمكن زواله بمعالجة دون الأولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الجنان كذا ذكر عب. وفيه أنه قد يعالجه إذا كان من مس الجنان ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الرد بالجنون ١٧٨ الطبيع دون مس الجنان أو ضربه لأن الجنون هناك نفس المبيع له زيادة

تأثير وما تقدم في أصله كما كان بالطبع يسري دون غيره (قوله) وفي مشكوكهما قولان) العقد ان المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابلة لابن وهب (قوله انهما دون ضمان الدول من عب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيصير التبري من عبوه شرطاً عليه علم الرد بعينه بالشرطين المتقدمين أن يكون التبري بمال يعلم طول الأقامة والحاصل ان شرط عدم الرد في الاستحقاق لا يعمل به مطلقاً لافي الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أيضاً في غير الرقيق وأما الرقيق فمعمل فيه به بالشرطين المتقدمين والمهقد ان عهدة الاسلام هي ذلك المبيع من الاحتقاق ففسد دون العيب (قوله ان شرط الزمان) أي أو الضمان أو قوله أو أو اعتيد الضمان أي أو الزمان وفي العبرة تسامح لأن الشرط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالأصل عدمه لأن الأصل عدم

الجذام والمرض والجنون ولا يرد بغيرها فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبيل انقضاء الميراث الآن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بعد حدث سبق أو حرم أو أشار بقوله (ص) وجنون لا يكسره (ش) إلى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في هذه السنة هو ما كان من طبع الرقيق كس الجنان وأما ان كان بسبب ضربة أو طرقة أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجذام ومرض أي محققين وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطاً أو اعتيداً (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بها إلا إذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو جعل السلطان الناس عليه أو لا يكتفى قول المشتري أو شترى على عهدة الاسلام إذا يقربهم إعادة لأن المراد بذلك انما هو ضمان الدرهم من عب واستحقاق أو كانت المادة خاصة بالعمل بها أو لا يعمل بها وقوله ان شرطاً أو اعتيداً مجرد الفعل من علامة التأنيث نظراً إلى أن العهد في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمان أو اعتيد الضمان أو نظراً إلى أن العهد في معنى الالتزام أي ان شرط الزمان أو اعتيداً (ص) ولمشتري اسقاطهما (ش) أي ولمشتري إذا وقع العقد على العهدتين بشرط أو إعادة اسقاطهما من البائع وترك القيام بما يحدث فيه كما هو الحق للمابة ولا يقال هو اسقاط قبيل الوجوب لأننا نقول بسبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة والبائع اسقاطه ما قبل العقد لانه بعد وهذا الاختلاف قول المؤلف التي وان لا عهدة مما يصح فيه البيع ويطل الشرط لأن المراد بالعهدتاهما ما في ضمان الدرهم من عب قديم في المبيع واستحقاق (ص) وانما قبل بهد هاهنا (ش) يعني ان العهدة إذا انقضت تمت هاتم المانع على عب في العبد متلاً فان علم انه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم انه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الامر فيه بان احتل خدوه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لأن الأصل في الأشياء السلامة والعيوب ظارية عليها ولا فرق بين العيب والموت فإذا وجد العيب ميتاً بعد الثلاثه ولا يدرى هل مات فيها أو بعدها فانه يكون المشتري فالعيب في منه أم مشترى ولما استثنى الطبيع احدي وعشرين مسئلة لعهدتها على المشهور ودرج المؤلف على ذلك كما عدها في توضيحه فقال (ص) لافي مشكوكه (ش) يعني لعهدته ثلاث ولا تستثنى الزوج اذا اصدق الرجل زوجة بهد أو أمة لأن طريقه المكارمة وقتقره من الجهل مالا يغتفر في البيع والخراج من قوله ان شرطاً أو اعتيداً أي فلا عهدة ان شرطاً أو اعتيداً

الظهار (قوله وهو زمان العهدة) الأولى وهو الاشتراط الحاصل عند العقد أو المادة المتقررة عنده (قوله) (ص) بهد هاهنا أي المانع عليه بهد هاهنا الآن بقطع عادة أو بظن يحدث زمنها من البائع دون عبين المشتري في الأولى وفي الثانية فان قطعها بهد هاهنا المشتري بدون عبين على البائع كن ظنت أو شكك ولو في موت عب المشتري مع عبين البائع (قوله احدي وعشرين مسئلة) عشرون مخرج المصنف واحدة تحت كافة كقوله وهو السمة (قوله أي لا عهدة ان شرطاً أو اعتيداً) هذا ان زعمنا وهو مردود فان المشتري لو لم يبيعها فكذا لا يضره في غير عرض أو ماله أو غيرها كما يقبله

كلام ابن حرفة ونحوه للقرافي وغيره أشبهه الجري وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) هذا الشامل خلافه  
وان ما كان على اقرار فيه العهدة وكلامه من يقتضي اعتناء كلام الشامل ووجه عدم العهدة في هذا مع ما لم ينص على انكار  
سواء كان من دم عدا أو خطأ أو اقرار في عهدة فيه ناص لانه لو كان فيه العهدة ترجع في الاول تنصوم وفي الثاني القصاص  
مع انه سقط بالصلح بخلاف دم عدا لا تقاس فيه أو مع خطأ عن اقرار في عهدة فارجع المال (قوله وغيرهما) كذا في  
نسبت من الحقوق المبنية أو التي في القيمة وقوله سواء كان المصلح ١٧٩ عنه في المدة كمال مصلحه في مقابلة ما شرع  
في سائر ما في ذمته وقوله أو معينا

كألا روى عليه بكتاب معن فمصلحه  
قوله فان وقع فيه الصلح (الخ)  
المقابل محذوف أي وان وقع  
على اقرار أو مئة فقيه العهدة  
لانه يسع (قوله ويشمله قوله  
الا في الخ) أي يمكن الاولى  
حذف قوله أو قرض للاستغناء  
عنه بما ساقى (قوله فانه يلزمه  
أن يرد فيه) ولو لنا بالعهد  
لجزمه (قوله في المستل منه)  
أي في الذي وقت الاقالة منه  
أي لأن أحدهما يقول فلا تسخر  
أقلني من هذا العبد وقوله  
يعنون راجع للقول بالسقوط  
وقوله وابن حبيب مع أصبغ  
راجع للمقابل الذي هو عدم  
السقوط (قوله على انما يسع أي  
اذا اقتضاه يسع فالعسلة  
جزئا (قوله على ما تأوله بعض  
أصحابنا في الشفعة) لا يخفى ان  
مقتضى كون الاقالة قضاء  
اقالة مشترى شقص المار بها  
يقدمه لانه لا شفعة للشرك حيثئذ  
مع ان المارح ياتي بقوله انه

(ص) أو ما لم ي (ش) يعني اذا خالفت زوجا على رضى فلاحه عليه لان طريقه  
الناجزة (ص) أو مصلح به في دم عدا (ش) أي في دم فيه قصاص وسواء كان المصلح على  
انكار أو على اقرار أو ما غير ذلك من العمد الذي فيه مال ولطفا وغيرهما سواء كان  
المصلح عنه في الذمة أو معينا فان وقع فيه الصلح على انكاره كذلك لا عهدة فيه (ص)  
أو مصلح فيه أو به (ش) يعني ان المصلح فيه كذا إذا سلم دينار في عدا أو مئة فلاحه قاصلا  
على المسلم إليه أو به كذا إذا دفع عدا في قرض مثلا فلاحه قاصلا للمسلم اليه على المسلم لان المسلم  
رخصة يطلب فيها العتف فيلزمه دفعه أو به (ص) أو قرض (ش) يعني لا عهدة في  
العبد أو الامة المدفوع قرضا أو المأخوذ عن نفسه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن  
دين وبعبارة توجيهه بالقرض يدل على انه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقتضى ردقا  
ثم حدث به سب يرد في العهدة ان لو كانت فاته بلزسه أن يرد فيه الان يرضى القرض  
برده لانه حسن اقتضاه (ص) أو على حقة (ش) يعني اذا سكن الرقيق غائبا فاشترى  
شخص على الصفة فاته لا عهدة فيه ادم المشاهدة بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على  
رؤيه سابقة ابن حرفة وقوله سقط في الاستقال منه فلا يصحون وابن حبيب مع أصبغ  
وعده اذا اشتدوا لظفت انما قاله كذا ماخوذ عن دين ابن رشد والعهدة في الاقالة على  
انما يسع وان قلنا ان المصح على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمراجعة فلاحه قاصلا  
تولا واحدا (ص) أو مقاطعه به بكتاب أو يسع على كلش (ش) يعني ابن السيد  
اذا أخذ رقيقا على ذمة كتابه فلاحه قاصلا عليه لتشوف الشارع للسر بفتح زيادة  
التساهل والعهدة بما أدن الجوز فترك وكذا لا عهدة فيه بامه اقتاضى على النفس  
لاجل أرباب الدين أو على نفسه أو غائب لان يسع سرارة كالأرد عليه فيما وجد فيه  
من العيوب القديمة يأم (ص) أو مشترى العتق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني  
ان الرقن المشتري على ايجاب العتق أو على انه امر بالشراء أو على التضييع أو على الایهام  
فاته لا عهدة فيه لتشوف الشارع للسر ولانه يتساهل في غته لانه أوصى بشرائه العتق  
لان هذه ستاتي وكذا لا عهدة في الرقن المأخوذ عن دين أعم من المسلم فيه والقرض  
الزود لشهوه له ما غيرهما وقوله أو مأخوذ عن دين أي اقربه أو ثبت بالذمة ومعهناه

الشفعة ويكتب العهدة على المشتري وقوله والمراجعة أي فاذا كان اشترى عمرو من زيد ساعة بشرة ثم اشترى غيره ثم عرفت  
الاقالة فاته لا عليه ما راجع بدون بيان الاعلى المشترى لان الاقالة تفسخ وأما قولنا انما يسع فكانه أن يسع على الاثني عشر  
بدون بيان مع الایدن البيان (قوله مع زيادة التساهل الخ) فصار اذ لم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لانه لو اقتصر عليه  
لاقام ان المقاطع به قول المالكات مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه وما زاد ذلك من ادخار غير الكتاب لان التساهل خاص به  
(قوله أو على نفسه) أي لأجل دين أو انفق كذلك الغائب دين أو ثقة زوجة (قوله أي اقربه الخ) فصار انه اذا كان على انكار  
فيه بالعهد والنفق قال ب فان كان على انكار أو على نحو جبه الصلح على وجه البيع فقيه العهدة فيكون نص صاحب البيان

على ما ذكره صاحب الشريعة في شأن ١٨٠ ما أخذ في صلح الأقران فيه العهد متطلقاً أي سواء كان على وجه الصلح أم لا

وسواء كان عن دين أو مبيع  
وحدثنه يجعل كل المصنف  
على ما إذا كان المأخوذ عن دين  
على انكار كافي شرح شب ولا ين  
عرفان ما أخذ عن معين فيه  
العهد ووعا في الأمة لأعهد  
فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما  
تقدم يفيد موافقة صاحب  
البيان في نقض كلامه هنا  
فالأولى حمل ما هنا على انكار  
وأما على الأقران فيه العهد  
فبرافق ما تقدم (قوله الإطلاق)  
أي سواء كان على وجه الصلح  
أو المبيعة هذا هو المتبادر  
وحديثنا العبارتان متوافقتان  
على أن الذي أقره أو ثبت بالينة  
لصدم المشاحة وذلك لأنه يلزم  
الواجب أخذ القية (قوله لأعهد)  
أي بالعيب الحديث الذي نحن  
فيه وهو رد العيب بقدر قوله  
وهذا ظاهر حديث الخ يستشكل  
ذلك أنه أي فرق بين هذا وبين  
قوله أو رد أي حيث علم هناك  
وقد هنا (قوله أنه شرطه) أي  
بما ذكره من ثبوت العهد (قوله)  
وفي ت الخ كلام عيب بقيد  
اعتماده إلا أن بعض التبايح  
جعل هنا التفصيل غير ظاهر  
أو يرد عليه الصلة التي عللها  
(قوله أو استوله الخ) وإن كان  
الاستيلاء يأتي الأبعد زمن  
طويل فتدبر (قوله فإن العهد  
تسقط) أي فلا يلزم في ذلك إرض  
(قوله لقبضه متاعه) كذا

أخذه على وجه الصلح فإذا أخذ على وجه الصلح بل على وجه البيع فقبضه  
العهد كذا قرره بعضهم وظاهر كلام المؤلف إلا ما فرق عليه قرر بعض الشراح وعلا  
بقوله وجوب المتابعة في ذلك اتفاقاً للدين بالدين (ص) أو رد عيب أو ورد أو عيب  
(ش) يعني أن المشتري لو رد ما اشترا من الرقيق على بائعه بسبب فلا عهد البائع على  
المشتري لأن الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداءً يسع ولا رد بالآلة وكذلك  
الورثة إذا اقتسموا التركة وخص بعضهم رقيقاً فلا عهد فيه وكذلك لو بيع الرقيق  
المورث فلا عهد فيه وظاهره سواء علم المشتري أنه إرث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من  
أن يسع الورث يسع يرثان بين أنه إرث لأن ذلك بالنسبة إلى العيب القديم وهذا  
بالنسبة إلى الحديث وكذلك لأعهد في هبة الثواب للموهوب على الواجب لعدم المشاحة  
وأخرى هبة غير الثواب (ص) أو اشتراها زوجها أو موصى بيعة من زيد أو من أحب  
(ش) يعني أنه لأعهد في الزوج إذا اشترى زوجته على بائعها ما بين الزوجين من المودة  
وعدم الوحشة وأما لو اشترى زوجها فلها على بائعه العهد لتصلح الماعدة لأن الشكاح  
انفسخ وهو لا يطو لها بخلاف ما إذا اشترىها قاطعاً بطواها لئلا يمين وكذلك لأعهد في  
الرقيق الموصى ببيعته من معين كزيد مثلاً أي من أحب الرقيق للبيع له فحاسب شخصاً  
لثلاثين غرض الميت وهذا ظاهر حديث اشتري زيد علماً بأنه أوصى ببيعته منه والوا  
فكيف يضر المشتري لتقيده غرض الموصى (ص) أو بشرائه للعتق أو مكاتبه  
(ش) يعني أن الموصى بشرائه للعتق لأعهد فيه للمشتري تنقيده الغرض الموصى وهذا  
غير قوله أو مشتري للعتق كما مر وكلام المؤلف إذا كان الموصى به معناه أو أقاله لأعهد فيه  
إذا رد بحداد في العهد وشترى غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لأعهد في القاسد في  
الرقيق الذي وقعت الكفاية به وهذا غير قوله أو متطاع به مكاتب (ص) أو المبيع قاسداً  
(ش) أي لأعهد على المشتري في رد المبيع قاسداً البائعه والمخاض على هذا الدفع فوهم أن  
الرد في المبيع القاسد يسع فيكون على المشتري العهد أين عرفه روي أشبه لأعهد في  
الرد بالعيب لأنه فسح يسع وكذا البيع القاسد يفسخ انتهى ويقوم منه أن البيع القاسد  
إذا يفسخ تكون العهد فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفاته فلو تها أنه  
يسقط عنه من عوضه أرض العيب وفي ت أنه لأعهد فيه إذا فلت وأخذت قيمته ويقوم  
منه أنه إذا فلت بالثمن فإن فيه العهد (ص) وسقطنا بعتق قيمه (ش) قد علمت أن  
الحقوق في العهد للمشتري فإذا اعتق العبد في زمن عهد الثلاث أو السنة أو بره أو كاته  
أو استولاه وما أشبه ذلك فإن العهد تنقط ويلزمه البيع ويسقط ثوابها من ثقة  
و ضمان ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في  
سكهم ما هي فيه ومضى فبني ضمانه فقال (ص) وضمن بائع بمكاتبه لا يقبضه بكيل  
كوزن ومعدود (ش) أي أن ضمانه فيه حق توفية وهو ما جصره كبل أو وزن  
أو عدد في ضمان البائع إلى أن يقبضه المشتري إن كان عابداً أو وزن فيعده أو وزنه  
باللام في قبضه لثبته أي وغاية ضمان البائع ما قبضه حق توفية فبني انقبضه متاعه

(قوله ان يجره وضعه في المكيال) أي ولا يتوقف على تفرغه في الاوعية (قوله هو داخله على منضاف) هذه اوج الجواب  
 (قوله تخصيصه) أي تعيينه أي بين ان المراد تمام الفعل تفرغه وتمام القيل بالتفرغ لان الكيل يراد به مجموع وضع الحب  
 في القدر وتفرغه وقوله لان تمام كنهه وجه الخ أي ولا يبين ذلك الا قوله واسفر عياره (قوله والمراد الخ) أي ان المراد  
 ما كيل أو وزن أو عدد من المعتود عليه ولو البعض فضائه من متاعه وليس المراد ان ضمان ذلك يتوقف على كمال كيله أو وزنه  
 أو عدد ولا قبل بعض ذلك كاف في ضمان الجميع بل كل ما عدا عياره ضمنه المشتري (قوله أي في حال كنهه) أي في ارجاء الكيل  
 مادام في المكيال ولا يفتي انه لا يبين ذلك الا قوله واسفر عياره (قوله ١٨١) على ما اذا كان المكيال للمشتري الخ) ظاهره

وبعبارة ظاهر قوله تشبهه بكمال ان يجره وضعه في المكيال يخرج من ضمان البائع  
 وبنائه قوله الا في واسفر عياره ولو لولا المشتري فبطل الباطنية متعلقة بقضه  
 وهي داخله على منضاف محذوف أي لقضه بسبب تمام كيل ويراد بالكيل الفعل لا الالة  
 وقوله واسفر عياره يخصه لان تمام كنهه وجهه من عياره والمراد تمام كيل  
 ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عدده ما لتمام الجميع أي ما كيل وما يكيل ووزن  
 ما وزن وما يوزن أو عدد ما عدد أو عمن في وهي متعلقة بتفرغه أي ضمنه في  
 كيله أي في حال كنهه أو يجعل كلامه معناه على ما اذا كان المكيال للمشتري وما سمي  
 على ما اذا كان للبائع فلا منافاة ومنه قوله بكيل ان الخراف يلزم بالقدر ويجوز  
 به بغيره كما يأتي (ص) والاجرة عليه (ش) أي ان اجرة كيل البعير أو عدد  
 أو وزنه على بائعه لان التوفية واجبة عليه ولا يحصل الا بذلك وقوله تعالى فاقبلنا  
 الكيل كان اجرة كيل الثمن أو عدد أو وزنه على المشتري لانه بائعه وصدق عليه  
 كلام المؤلف وهذا ما لم يصرح به في شروط الاعادة ثم اخرج أربع مسائل بقوله (ص)  
 في اختلاف الالات والتولية والشركة على الارجح (ش) أي فالاجرة فيها على سائل  
 بالالات والتولية والشركة على ما راجح ابن ولس من أحد رواين عند القرويين لاي  
 مدونه لانه فاعل المعروف فكانت مقبولة على القرض فهو أصلها فلا اجرة فيه على  
 فاعل المعروف وهو القرض وان كان بائعا والقاسم قوله (شك القرض) للسمية في  
 مقام لأم الالة فكذلك قال لانها كالقرض (ص) واسفر عياره ولو لولا المشتري  
 (ش) فهدم الكلام على ان ما فيه حقوقه ضمانه من البائع الى ان يقضه  
 المشتري وبه معناه ان الضمان المذكور يسفر على البائع ولو تولى المشتري المكيال  
 أو الوزن أو العدد ويستغنى عن هذه المسئلة بما صرح به قوله ضمن بائع مكيال لقضه  
 ان كان أعادها لاجل البائعه ولا يحصل بعض الواو والحوال والضمير في قوله لا يذكر  
 من الكيل والوزن والعدد فإذا سقط المكيال من يده فله ما فيه قبل وصوله الى

تدليعي ان الطالب حقيقة انما هو من واحد من منهما والقاهر قسم الاجرة على ان تولى المشتري المكيال أو الوزن أو العدد  
 بتفسيه على طالب البائع بوجه ذلك أم لا وكذلك تولى البائع للمشتري عنه ووزنه فهل يطلب المشتري اجرة ذلك أم لا (قوله  
 فأكاه قال لانها كالقرض) لا يفتي ان التشبيه على هذا الحل يكون في المدايع والظاهر ان التشبيه انما هو من حيث الحكم  
 وهو كون الآخر على السائل (قوله واسفر عياره) حتى يقضه المشتري أو اجمعه أو وكله وقوله ويستغنى الخ هذا يأتي ما تقدم  
 من قوله ولا يسفر قرضه من الخ وقوله ولا يسفر الخ وذلك لانه اذا جعلت الحال يكون المجموع مسئلة مستقلة (قوله فإذا سقط  
 المكيال من يده) أي في القرض ان المشتري تولى المكيال بانه عن البائع وما لو كان الخ هو الذي تولى الكيل ثم نزل المكيال  
 للمشتري بغيره في أوعيته فله ما سقط من يده فبطلت من المشتري في حقه فالكلام المتقدم انه مادام في المكيال يكون

الضمان من البائع يجعل على ما إذا كان ١٨٢ الذي تولى السكيل المشتري قد بد (قوله وقبض العقار بالقبض) وقوله

بالعرف في البيع القاسد (قوله)  
ولا يشترط الاخلاص من شواغل  
البائع الا في دار السكنى فلا  
يقتل الضمان المشتري الا  
بالاخلاء (قوله ومنعه من  
المقايض) أي بان فتح الدار له ويمكنه  
من السكنى ولم يدفع له المقايض  
(قوله وخمن بالعقد) بالبائع  
للمتعول أي ضمن المشتري  
ما اتى به العقد فان تلف بعد العقد  
قتلت على المشتري (قوله)  
وكذلك المبيع على المهددة فلا  
يدخل في ضمان المشتري الا  
بافتائها وقوة وكذا اذا اشترى  
لن شاعه منه) سيأتي تصويره  
انه يشتري لن شاعه من خلاص  
شاهة غير معينة (قوله كما يه  
المؤلف قبل وبعد) البعض الذي  
منه قبيل كاذب فيه حتى توفيه  
والذي يه بعد هو قوة الا المحبوسة  
الخز قوله بفنهما الحال) وما لو كان  
البيع لسنة فليس له حيثئذ  
حجبها كما قال ابن بشير وعليه  
لوحبها بغير ضمانها المكان  
متعدا فيضمن مطلقا وهل ماحل  
بعد تأجيله كذلك ليس له حبسها  
لقد ضمه لغيره بتسليمها دون  
قبض أو كالحال خلاف (قوله)  
ولم يقضه منه) هذا روح  
الاستشهاد (قوله ويقضه ضمان  
الرهان) أي بالتسليم نارهن  
من حين الضمان وما لو مؤتمن  
البائع الأمة فلا حد عليه وعليه

قيداً ولا بخلاف المرتين إذا طرأ الأمة الرهن فيصير (قوله سواء كان الخ) والاولى حله على الصحيح لان القاسد ضمان  
لا يدخل في ضمانه الا بالقبض من غير تفصيل قول المتن في القبض جازي في البيع الصحيح والقاسد (قوله والاغائب) كانه يقرب

وقول المصنف والاغائب الخ قوله يا أولي النعم أي خلافاً لظاهر المصنف ١٨٣ فانه صبيته وهو قول ابن عبد السلام

(قوله فقد افتقر الصبي الخ)  
وهو ان الصبي يدخل في ضمان  
المشتري بمجرد ذوقه بالدم وأما  
الله اسد فلا يدخل في ضمان  
المشتري الا بعد رؤيته بالدم وقسم  
المشتري لها (قوله وان كان  
موجب الضمان فيها غير الجائحة)  
أي كقبض انسان معين لها  
فالضمان من المشتري (قوله وفي  
بيع العرض بئله) يدخل فيه  
بيع المثل بئله (قوله في العقد  
الصبي المبرم) وأولى الخيارات ما  
يظهره التمسيد فيما يأتي بعد  
(قوله فان العقد يفسخ) أي  
المعقود عليه المبرم بخلاف تلف  
المسألة مع عدا حضوره وقيل  
قبض المشتري فيلزم له وقوع  
العقد على ما في الزمة (قوله  
آخرها) التلبيس باعتبار أن قوله  
وتلاف المشتري قبض مسئلة  
وقوله والبايع الخ مسئلة ثلثية  
(قوله وخبر المشتري ان غيب الخ)  
أي والقرض ان في ضمان البايع  
فان غيب البايع أو عيب عدل  
أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو  
قبل قبضه على العقد كاجبي  
يفضن موضع البيع في الأولى  
وارشته في الثانية ولا تأتي خيار  
المشتري وانما خبر المشتري هنا  
مع ان السلعة في المشتري وقت  
ضمان البايع لان العقد هنا  
من غير قطع المشتري قوي  
لكون السلعة على ملكه

ضمان المشتري وبأول النعم خ من ضمان البايع وينقرر عايناً على المشتري ويصوره  
الاستماع به باعتباره من معنى إلى وهذا في البيع الصبي والفاسد أو لعدم دخولها في  
ضمانه فيه بالعقد لانه إذا كان العقد الصبي الذي شأنه حصول الضمان به لا يجب  
الضمان فأولى الفاسد وانما تدخل في ضمانه في الفاسد القبض بعد رؤية الدم ومعها كما  
قد مرنا ذلك عند قوله وانما لا تدخل ضمان الفاسد بالقبض فقد افتقر الصبي والفاسد في  
هذا أيضاً (ص) والاظهار للجائحة (ش) يعني ان من اشترى عملاً بداراً لاصحابها كان  
ضماناً من بايعها إلى ان تأمن من الجائحة وذلك اذا تاهت في الطبع لم يتدبّر  
ضماناً للمشتري بما قاله المصنف في الكلام حذف في مضاف إلى أي إلى أمن الجائحة  
وما ذكر من ان ضمان المقرض من البايع في البيع الصبي للامن من الجائحة حيث كان  
موجب الضمان فيها الجائحة وان كان موجب الضمان فيها غير الجائحة فحضانها  
من المبتاع بالعقد وأما في البيع الفاسد فان اشترى به عديداً فليس ضماناً من المشتري  
بجبر العقد لانه لا كان المشتري محكماً من أخذها كان بغيره القبض ويلغز بها فيقال لنا  
بيع فاسد يضمن بالعقد وان اشترى قبل طيباً فحضانها من البايع حتى يبيدها المشتري  
(ص) وبدي المشتري لتنازع (ش) أي واذا تنازع البايع والمشتري في التسليم أو لا بدئ  
المشتري بتسليم الثمن أو لا يبرئ رده من حق المبتاع ان لا يدفع ما لم يرضى قبض ثمنه ان  
ذلك في يده كالرهن بالثمن من حقه ان لا يدفع السهم ما لم يرضى ولا يبرئه ولا يملكه ان كان  
مكلاً أو موزناً حتى يقبض ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب يختلف فيه في غيره  
انتهى هذا اذا بيع عرض بشئ ما اذا بيع دراهم بدرهم أو دينار بدينار أو مثلهما فالتسليم  
في ذلك متفق بل في كل القاضي في المراطعة من يأخذ بملقة الميزان ثم يأخذ كل منهما مال  
الاخر وفي الصرف يوجب كل من قبض لهما أو يفسد العقد بالتراخي في التقود وفي بيع  
العرض بئله يوجب أيضاً ولا يفسد العقد بالتراخي فله سند ولم يتكلم على ضمان الصبي  
والفاسد وما يتعلق بذلك من تلف واستحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من  
فسخ وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البايع يسامى ويفسخ (ش) يعني  
ان البيع الكافي في ضمان البايع اذا تلف العقد الصبي المتبرع محابيه حتى توفية أو  
تمكوقيل أمن الجائحة أو غائب أو ماضية وثبت التلبيس أو يتصادق المتبايعين  
عليه فاما يسامى أو أمن البايع أو أمن المشتري فان كان يسامى أي بأمر من العقدان  
العقد يفسخ وسنأتي بجائبة البايع والمشتري والاجنب في قوله وتلاف المشتري قبض  
والبايع والاجنب يوجب الترم ولعل ناسخ المبيعة أخرها من موضعها ما وصلنا  
وثبت التلف خرجت الهبة وسنأتي في ذلك أيضاً فانها من ثبوت التلف ليست من ضمان  
البايع لانه لا يضمن ما ذكر الا ضمن الرهان وفي ثبت التلف اتفق عليه الضمان فان لم  
يثبت التلف فهو قوله (ص) وخبر المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعني ان البايع اذا  
اشترى المبيع وادعى هلاكه ولم يصدق المشتري ونكل البايع عن العين فان المشتري يغير

(قوله اذا اشترى المبيع وادعى هلاكه) والقرض ان البيع بث واما اذا كان على خيار لم يشترى وادعى ضايعه فيضمن الثمن  
بأقدمه بقوله ولو قبضه بايع وانما خبره

(قوله صوابه بتفكيك البائع) لا يضيح ان الشارع لو ثبت انهما كانا عند السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلب يختلف هذا لا ينافي فيه التخصيص بعد التناول وعند الحنف ليس الا القسط وتلك طريقة ابن محمد فتقول الشارح تبعا لجمع في فقرته الشارح وقت غير صواب اه غير صواب نعم كان الاولى ان يقول بعد تفكيك التناول ان الحملان لانه غير صواب ولا سيما ان كان له ما سلف في تقريرهما افاده محتملة (قوله اي اتيهم على ذلك) يظهر كلامه ان الالتماس متعلق بالتعيب والتعيب يفصح به كلام الفقيه ولكن ليس الامر كما ذكر بل الالتماس قاصر على التعيب بدون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك اي اتيهم على التعيب اي اتيهم على انه اختار ان يدعو له لانه لا أصل لها وقوله واما لو تحقق ذلك اي التعيب لا ياتي المتقدم بل يعني اتلافه (قوله بين القسمين الباقي) هذا اذا كثر المستحق كئاثا أو كثر مطلقا انقسم أو لا اتخذ لفظة أم لا كان قل من ثلثان لم يتقسم كحيوان وغيره ولم يتخذ لفظة فان انقسم أو كان متخذ لفظة منقسم أم لا فلا خفاء بل يلزمه الباقي بخصه من الثمن فالصورتان ١٨٤ وعلم انه يقيد قوله قل الذي هو المبالغ عليه بغير منقسم وغير المتخذ لفظة فان

انقسم اي على حسب الجزء  
المستحق بان كان يتقسم اعشارا  
مساويا غير ضرر ان المستحق  
العشر أو اثنا لا تعد استحقاق  
الثلث وهكذا أو كان متخذ لفظة  
منقسما أم لا لم يصح بل يلزمه  
الباقي بخصه من الثمن والكثير  
في المثلي والدار الواحدة الثلث  
وفيما قل من الضرر ما زاد على  
النصف كالحوان والعروض  
والنصف في الارض كترده  
دائما بما يتقسم فليست كالدار  
والمراد بما يتقسم بضرره هو  
قليل ما ينقص عوضه اذا قسم  
على الجزء المستحق أو كان قسمه  
عليه فيه اشتراك في ساحة أو  
مدخل فان انقسم من غير نقصان

لنصيب كل من الساحة والمدخل على حدة فهذا يتقسم بلا  
ضرر (قوله وتلف بعضه) اي تلف البعض المعين بما جرى وقت ضمان البائع واما قوله اي ان تلف بعض المبيع المعين لا يضيح ان التلف لا يكون الا في عين وكذا العيب فلا حاجة بالنسبة اليه نعم  
يحتاج الى التمييز في الاستحقاق (قوله كعيبه) هذا هو ان العيب أصلي فبأن قول الشارع التقدم ان الاستحقاق  
أصل وقوله وحرم القسم بالاقل لا يضيح انه بالنسبة للاستحقاق مكر مع قول المصنف ولا يجوز التفكيك المتزوج باله ذكره  
لاجل قوله الا المثلي (قوله وحرم القسم بالاقل) بخلاف ما في عاب فانه قال فينتظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فان  
كان أكثر من النصف لم الباقي بنسبه من الثمن ان تعدد المبيع فان اتخذ من المتاع كان منه بقوله وعما العادة السلام منه  
كانه ينعى اذا كان النصف في القسم في القسم بنسبه من الثمن وان كان أقل حرم القسم بالاقل ورد محتمل وتاخر لفظة  
شارحا من انه يلزمه النصف بخصه من الثمن (قوله لا يجري على تفصيل العيب الا في) اي في الجاه وحاصله اذا كان  
التام أو المصحح الثلث فأكثر ينعى بين الرد والتفكيك الباقي بما يتوجب من الثمن واما اذا كان أقل من الثلث فيلزمه الباقي

استحقاق



بما ينوبه من الثمن ومثله المبيع اذا كانا كل من الثلث وما في المبيع الثلثا كترخيص في القصر فقدر الجميع وبين القصر  
 بجميع المبيع لا بالسلم فقط بما ينوبه من الثمن لان من حجة البائع ان يقول اني جعل يعمل بعضه بعضا والحاصل انه اذا كان  
 المبيع والتالف والمستحق أقل من الثلث فقد استوفى في لزوم الباقي بما ينوبه من الثمن واما اذا كان ذلك الثلثا كترخيص  
 المبيع يتخير بين القسامة بالمبيع وفيه جميع الثمن أو ردًا لجميع ورجع الثمن وفي الاستحقاق والتفصيل يتخير بين القسامة بالباقي  
 بما ينوبه من الثمن ورد الباقي فاذا علمت ذلك فنقول قول عب الا المثل فلا يحرم القسامة بالاقبل بل يتخير على تفصيل ففي  
 الاستحقاق والتفصيل يتخير بين القصر والقسامة بالباقي حصص من الثمن وفي التعيب يتخير بين القصر وفي الجميع وبين القسامة  
 بجميع المبيع لا بالسلم فقط بما ينوبه من الثمن لان من حجة البائع ان يقول اني جعل يعمل بعضه بعضا ام يحتمل ذلك على  
 ما اذا كان التالف أو المستحق الثلثا كترخيص المبيع الذي قلناه مذهب ابن ١٨٥ القاسم كما افاده ابن عبد السلام رحمه الله

تعالى في شديدا على هذا (قوله  
 ونسبة كل واحد من ثلث  
 الاجزاء) لاجابة ذلك بل  
 المذنب اما السليم وغيره  
 بهذا يحصل المقصود (قوله  
 الواحد) صلة لكلام وقوله في  
 قليل متعلق بالخبر حيث ذكرنا  
 منه ان يقول ولا كلاما عليه  
 بالاضاف لان كلاما يعنى تكلم  
 عامل في واحد النصب الان  
 يقال ان هذا على قله كاتبه عليه  
 في المعنى (قوله في قليل) أي في  
 صلب قليل وقوله لا يتكلم أي  
 لا يتجرى العادة بان يتكلم كما غالبا  
 وقوله كقبح أي كغير طعام فاع  
 لان القبح اسم للجلل كما قال  
 القائل (قوله كقبح الاكرام)  
 جمع هري القبح الجمع كقبح

باستحقاق الاكثر وتلقه قد انكثت العقد فقال القسامة بالباقي حصصه كلنا معقبة بغير  
 يجوز ان لا يعم نسبة الجزء الباقي الا بعد تقويم اجزاء المبيع على الافراد ونسبة كل  
 واحد من ثلث الاجزاء العينة من مجموع الصفقة بخلاف باقي المثلى فان مناه من  
 الثمن فسلم (ص) ولا كلام لو اوجد في قليل لا يتكلم كقبح وان انكثت الباقي التزم  
 الربع بخصته لا أكثر (ش) يعني ان من اشترى شأنا من الطعام وما في معناه من افا وكبلا  
 فوجد افعلا من الاول فلا يجزى ما لم يكن ذلك المبيع مما يتكلم عن الطعام عادة  
 أو لا فان كان مما لا يتكلم كقبح الاكرام او الاكرام ما شبه ذلك فانه لا كلام لواحد من  
 المتبايعين والمبيع كله لا يرد بشرى ولا يحاط به من الثمن متى كان حوت المادة بتكلم  
 المبيع عن الطعام فان كان المبيع قد ربيع فاقبل فللبائع التزام ما ذكر بخصته من الثمن  
 ويلزم المشتري السلم بما ينوبه من الثمن اتفاقا لان الربع والنسب قليل لا يجب للمشتري  
 رد اوله لانه التزام السلم بخصته انما البائع ذاع على مافي المدونة وان كان المبيع  
 الثلثا كترخيص فللبائع التزام المبيع بخصته ويلزم المشتري السلم بل يتخير المشتري بين  
 القسامة بالجميع ورد الجميع على المجهور (ص) وليس للمشتري التزام بخصته مطلقا  
 (ش) يعني ان المبيع من المثلى سواء كان ربا أو أقل أو أكثر ليس للمشتري ان يلتمز  
 السلم بخصته من الثمن ورد المبيع لباقيته بخصته من الثمن واما لو التزم بجميع الثمن  
 فله ذلك (ص) ورجع للقيمة لا للتسعة (ش) يعني ان من اشترى مقومة بعدد كعشرة  
 أبواب أو شيئا مشابها بعشرة ذنان وبعها لكل ثوب دينار فاستحق او اطاع على عيب

٢٤ شئ من الثمن وقوله الاكثر كحوت وجذب قاع كل منهما ما يلزم (قوله فان كان المبيع قد ربيع) أي وفوق  
 ربع ودون الثلث فانه يكون في حكم الربع فالمراد بالربع مادون الثلث كما افاده بعض شيوخنا (قوله على مافي المدونة) ومقابها  
 لذلك كما يقتضيه كلام ابن يونس وابن براهيم وان اراد المشتري ان يلتمز السلم بخصته فليس له ذلك بلا خلاف وفي ابن يونس  
 فاقبضه بخلاف هذا وان المشتري يتخير في تعيب الربع (قوله وان كان المبيع الثلثا كترخيص) هذا يرد ان المراد بالربع  
 ما يشعل ما فوقه الى الثلث (قوله على المشهور) متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ واصل في ما في ذلك انه اذا كان ذلك الثلث  
 والتصرف فان اراد البائع ان يلزم المشتري السلم بخصته من الثمن فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو  
 المشهور وله ذلك على كلام اشتهب واختار مصنفون وان اراد المشتري ان يلتمز السلم بخصته من الثمن فليس له ذلك بلا خلاف  
 (قوله وليس للمشتري الخ) أي بدون رضا البائع واما لو اضاعا اشكال (قوله واما لو التزم) أي التزم السلم والمبيع بجميع  
 الثمن او السلم بجميع الثمن ورد المبيع فله ذلك (قوله ورجع للقيمة) امتداد كرهذا مع علمه بالتسليم في قوله ورد بعض المبيع  
 بخصته ليرب عليه ما بعده واذا رجع للقيمة فلنظر لوجه الصفقة وعدمها في العيب والاستحقاق

(قوله وهي مخالفة للقيمة) واما لو كانت القيمة موافقة للقيمة فانه يصح ذلك العقد فاذا عجز (قوله من تسمية الخ) لانها قال ورد الخ فيحظر ان يقال هل ينظر في ذلك القيمة او التسمية فانادى بربيع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) اي التي كانت وقعت غنا واما هنا في المرجوع بقيمة لانها هي المبيعة والثمن غيرها (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما اتلفه موقوما أو مثله انما يزمه ١٨٦ عنه والقرض أن البيع على البت لان البيع بالثمن اقدمه في قوله وان بقي

بعضه وليس وجه الصفقة ووجب التماسك فياق الصفقة بمصلحة من الثمن فالتسمية لغو ولو اختلفت الالاف بالقراد بالبلوذة والرداء ولا بد من الرجوع الى القيمة بان يقوم المستحق والمعيب بقيمة اجزاء الصفقة ونسب قيمة المستحق والمعيب الى مجموع القيمة ويرجع تلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند البيع عن الرجوع الى القيمة عند الاستحقاق أو المعيب صم العقد والسهل أشار بقوله (وعم) العقدان شرطاً الرجوع للقيمة بل ولو سكت عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة لان شرط الرجوع لها أي التسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تسمية قوله سابقا وردد بعض المبيع بحصته ويرجع للقيمة ان كان الثمن ساعاً والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها وهذا المرجوع بها (ص) واتلاف المشتري قبض والبايع واللاجبي بوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من تعلقات وقوله والتلف وقت ضمان البايع بما سوى يفسخ كاهرت الاشارة اليه لكن قوله والبايع واللاجبي بوجب الغرم ليس خاصاً بما اذا وقع التلف منه ساقى ضمان البايع بل يجري ذلك فيما اذا كان التالف منه ساقى ضمان المشتري أيضاً أي واتلاف البايع واللاجبي ببيع على البت وهو في ضمان البايع أو ضمان المتبايع ووجب على المتلف قيمة المقوم ومثل الشئ وبعبارة والبايع بوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البايع واختار المشتري الامضاء وقوله واللاجبي بوجب الغرم أي لمن الضمان منه من بايع أو مشتري (ص) وكذلك انلافه (ش) سوايه تعييبه ليس لمن التكرار ويجري على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبايع واللاجبي بوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض لما عليه قيمة مالم يبيعها ويغرم من الثمن النسبة ويغير فيما بقي منه فان تملك دفع منه ببيعة الثمن ان كان لم يدفعه وان رد اخذ ان كان دفعه والاسقاط اذا قطع يد العبد أو فقاعه مثلاً قوم مالم يبيعها ويغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما لنفسه العيب يتم بغير فيما بقي منه وكانه سلع تعيب بعضها فان شاء اخذ ودفع بقية ثمنه وان شاء رده وأخفقت به وكذلك لو كان المبيع سلعة مبيعاً بعين واحدة وتقوم كل سلعة بتفردها ونسب قيمة المعيب الى المبيع ويغرم ما يخص العيب من الثمن ولعيب البايع بوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيباً ووجب فان اختار رد غرم له البايع الثمن وان اختار التماسك غرمه الارش

بائع اقول وحديث كان البيع على البت ينبغي ان يجعل على ما اذا كان في ضمان البايع لانه اذا كان في ضمان المتبايع امره ظاهر وبعد كسبي هذا رأيت قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب اي اذا اتلف المشتري ما اشتري وهو في ضمان البايع فهو كقبضه فيلزمه الثمن اه فالحمد لله (قوله بوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري ويشهد قول التوضيح اي ان من باع سلعة ثم اتلفها هو واجبي قبض قبض المشتري اهما فان ذلك اتلاف بوجب الغرم وليس المصنف ما يقرم ومصرح في الجواهر يفرم القيمة في حق البايع واللاجبي اه فمثل العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي الثاني وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله اي لمن الضمان منه من بايع أو مشتري) لا يفتي انه اذا كان الضمان من المشتري فالأمر

ظاهر واما اذا كان الضمان من البايع فيغرم للبايع اذا اراد المشتري رد المبيع واما اذا اراد التمسك فيأخذ القيمة (قوله قبض لما عليه) اي الغرم الذي عليه وغرم ذلك دفع ما يخصه من الثمن ولو كان رد له ارد ما يخصه من القيمة لان الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله ان تعيب البايع ان كان البيع في ضمان المتبايع فانه بوجب عليه غرم ارض المعيب للمبتاع سواء كان عبداً أو خطا لانه مماثل جاني من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عبداً اختار المتبايع بين التماسك والرجوع بالارض وان كان خطاً فيخير بين التماسك والارض وبين الرد كما اذا كان بسمواي وهو في ضمان البايع

(قوله وتعييب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارض) أي سواء كان عبدا أو حراً كان المبيع في زمن ضمان البائع ام لا ولا خيار للمبتاع حينئذ كما في شرح شب أي وحينئذ يكون الارض المبتاع وبعض شيوخنا اذا كان معنى العبارة وتعييب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارض لمن الضمان منه من باع أو اشتريه اقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل ان قول المصنف وكذلك تعييب المالك معناه على ما ههنا الشارح وتعييب البائع يوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وما اذا اختار الرد فله جميع الثمن وقوله وتعييب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارض أي للمشتري اذا كان المشتري يريد الامضاء للبائع اذا كان المشتري يريد الرد والموضوع ان ذلك كما في ضمان البائع وهذا على ما قلنا مما افاده بعض شيوخنا لكونه المناسب لما تقدم وما اما في شرح شب الذي ذكر في تعييب الاجنبي فلا ياتي الا على انه لا تقصير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع انه ما حكم بالتقصير والحاصل ان ظاهر النقل كما افاده معنى تحت ان قول المصنف ١٨٧ واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي

وبوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تقصيره وما اقول المصنف سابقا وخبر المشتري ان غيب او حبس فمقر أعيب البناء المذموم هل أي ان العيب حصل بالمر متناهي وبعد ان كتب ذلك رايت عن الباطلي ما يوافق محمدي تحت من ان تظاهر النقل الغرم بدون تقصير المشتري ولظن ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجنبي يوجب الغرم اه وقد عرفت المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف ان تعييب المبيع كان لافه فيفضل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول

وتعييب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارض (ص) وان أهلك بائع مسرعاً على الكيل فائتلف بخر بالنوفية ولا خيار له (ش) والمعنى ان البائع اذا أهلك الصبرة التي باعها على الكيل أو فاتها ببيع أو غيره ولو لم يكميلها فانه يضمن ان ياتي بصبرة مثلهما على التجري أي في المشتري ما اشترا منه ولو لم يمس المشتري خذاران يرد البيع أو يتسلله لانه اذا اخذ من صبرته اتى اشتراخا لم يظلم ولا مفهم لقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف في كل منسلي ولو لم يكن يربو كالغنم والسكان والعصفر (ص) أو اجنبي فالقيمة ان جهات الملكية (ش) يعني فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص اجنبي فلا يظلم امان ان تكون بمجوهة الكيل أو مملوثة فان كانت بمجوهة الكيل فانه يضمن قيمتها امان لان المشتري اذا جهل ملكيته يرجع فيه الى القيمة اذا لم يظلم من الغرم والفرق بين الاجنبي والبائع ان البائع غرمانا الاجنبي المتسل اكان من ائتمارها مع مجهول بمعلوم من جنسه والغالب على البائع علم ملكية ما باع (ص) ثم اشترى البائع ما يورق فان فضل للبائع وان نقص فحساب الاستحقاق (ش) يعني ان القيمة التي يقررها الاجنبي ياخذها البائع فيشتري بها أو يبيعها طامعا ما يورق في المشتري على حكم ما اشتري منه فان فضل شيء من القيمة رخص حدث فهو للبائع لان القيمة اغرمت ولو اعدم المتعدي أو ذهب فلم يوجد كانت القيمة من البائع فلما كان عليه التواء كان له التمه والمشتري لم يظلم اذا اخضع مثل ما اشتري وان نقص الماخوذ من الاجنبي عن الوفاء فلا يحدث فان النقص ينزل منزلة الاستحقاق

كله وجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام (قوله وان أهلك الخ) ناولك ان الهلاك يسامى لكنت من البائع وان نقص المسرع كما قدمه بقوله والتقصير ضمان البائع يسامى بقصم ومثله الخطأ فصار يظهر من تعييب المصنف هاهنا كالدون وقوله الشيخ سالم كالعمد أي يلزم المثل بخر لانه كالخطأ أي أموال الناس كما افاده الشارح آخر افان يقول هل كان من معامري ومن شئت فقل ابن القاسم له دق وعليه ان يورق ما باع وان أهلكها المشتري وعرفت ملكية الغرم الثمن فان جهلت لزمه بخر باقوله فائتلف الخ) انظر له لهما ان يراضعا في ترك المثل حيث كان طعاما ام لا ولا تظاهر لا لزوم بيع الطعام قبل قبضه اذا وجب له المثل باعه قبل ان يقضيه بالثمن الذي وقع الشراء به فانه يرضع الشراخ اي أهلك عدوا ما خطا وليس للمشتري رجوع بما يورق اذا رجع البائع على الخطأ بالقيمة أو المثل اقول تظاهر كلام الشيخ سالم من انه لا فرق بين ان يكون الهلاك بها عبدا أو خطأ كان من البائع أو اجنبي لان التعييب لفظ أهلك وان كان واقعا في المدونة الا ان معناه ائتلف ولظن ان ائتلف يقال في العمد والخطأ (قوله بالقيمة) أي يوم التلف (قوله علم ملكه ما باع) وهذا لا ياتي في الرجوع لاهل المعرفة في ذلك فصار كأن ما بقوله أهل المعرفة هو عين ما قد ذهبنه (قوله ثم اشتري) أي قال البائع هو الذي يتولى الشراء كما قاله ابن أبي زمنين وهو الذي يدل عليه لفظ الكتاب وقيل المشتري وقيل الحاكم (قوله لان القيمة اغرمت) أي اغرمت أي نصارت مستحقة فاذا فضل شيء فآثر به (قوله ولو اعدم الخ) وجهه ان يكون الفاضل للبائع (قوله ولما كان عليه التواء) بالتمتزة فترأى الهلاك كان له التمه

(قوله فان كان النقص كثير الج) بان كان الثلث مائة وفي المعشوى الفصح والتماسك بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الاطلاق طعام العاوضة) اى الاطعام العاوضة مطلقا ربو بيا لم (قوله عن مستلك) اى عمدا او خطأ ١٨٨ (قوله لانه ما يرتفع ما يمس) فمضى به وذلك لان رد العوض من قبلة او مطلق فنوات

مسئلتان) أى عسدا او عسدا  
البيع الفاسد بعتا ماخذ عن  
مسئلتك (قوله وولاة السوق)  
أى واهباب السوق أى مشايخ  
الاسواق وكذا العلماء اجل  
لهم - ذلك فى مقابلة تعليمهم  
لناس لاعلى وجه الصدقة ولا  
من اشترى عاقبة بشون حديث  
كان من اهل الصدقة اذ الاصل  
ان السلطان وضعها للصدقة  
واخذ الفتن من المشتري تعد  
فيجوز بيع كل قبل قبضه فان لم  
يكن من أهل الصدقة لم يجزه  
البيع قبل القبض كالايجوزة  
أصل الشراقرره صح (قوله  
ولو رزق قاض) أى سلافا  
للقول يجوز لانه عن فعل غير  
معه ورأشه العطية (قوله وما  
فرض لازواج النبي صلى الله  
عليه وسلم) أى مثل ما نرض  
أى كان يفرض ما لم يزوجه عالم  
مثلا والسكاب كمران الكابوت  
ما يتعلق بارزاق الجند وغيرهم  
(قوله لاروصة) أى ائمة  
باعتبار الظاهر لان المضاف  
الى المعرف ظاهر اوصة باعتبار  
انه فى حكم النكوة (قوله  
معطوف على قوله اخذ بكيال)  
وهو مناسب لاختصاصها فى

كأنه محامي ضامن البائع قبل القبض (قوله كلين انعام) فيه إشارة إلى أنه أراد بشاة بلخس والمراد المختصر  
شياه كإساقى في صورته واصله أنه يسله في عين شاتين من شياه عشر تمعنات وفيه إشارة إلى أن اللاحقهم لقوله شاة قوله  
وأجازه أشتب) راجع لاصل البارة الذي هو قوله كلين شاة (قوله كان يسل في عين شاة وأوشياه) الأولى حذف شياه لأن الحق  
أن يسل في شاة أي أن شاة أو شاتين غرعتن من شياه كإساقى شاة

(قوله وشراء الدين الخ) لا مائة على القلا حون ويسمونه الغلمان فانه فاسد في جميع مالك البهجة بمثل الدين ان علم فقده والافيشته ويرجع عليه الاستد بكتابة البهجة كما أتى به والده وبصورته ان تأتي لصاحب البقرة ذات اللبن وتقطعه دراهم مثلا وتأخذ البقرة تأخذ لبنها مقدمه عنه والكثمن عندك (قوله كذا وكذا قسطا) أي اثنان وعشرون قسطا مثلا قوله بكذا وكذا درهمها أي اثنان وعشرون درهما مثلا ان القصد ليس خصوص كون العدد معطوفا كما قد يتوهم من ذلك بل ما يشمل المركب كالخمس عشرة قسطا مثلا (قوله وأن يعرف الخ) معطوف على قوله أن يكون المأخوذ منها ١٨٩ معنية (قوله ليس هذا معطوفا الخ) أي لا هذا بشرط العواز وما

تقدم من قوله أخذ بكي لشرط الاستعانة ولا يصح جعله معطوفا على كرق فاض لانه يصير المعنى ولو لم يقض من نفسه مع انه اذا استق عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله لا من مطلق طعام المعوضة لانه يكون المعنى والحال انه لم يقض من نفسه فبقضى اذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله هذا القبض) أي الذي من التفتن (قوله وشبهها) أي شبه الوديعة أي كره (قوله القبض السابق) هل الشراء لا يقتضي انه حسي والكلام الا في القبر المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فالتاسع لما قبله ان يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبر من نفسه (قوله الا أن يكون الخ) يحتمل ان أراد القبض السابق الحسي المشارة بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل ان مراده القبض الحكمي الذي هو من نفسه المشارة بقوله لانه كالا قبض فم ان كان القبض

المتخصص من ادخال الكاف على المضاف وارادة المضاف اليه كقوله وكلمين مطر وشراء الدين بن افا جاز بشرط أن يكون المأخوذ منها معينة وان تكثر كعشرة والا فلا للقرين بخلاف السلم فيلن شاتين كيلا معلوما كذا وكذا قسطا بكذا وكذا درهمها في اثنان مثلا فلا بأس به وان يعرف وجه حلها وما كان القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع الطعام بل لا بد من قبض قوي أشار القبض الغير الكافي بقوله (ص) ولم يقض من نفسه الا كوصي لثيمه (ش) ليس هذا معطوفا على الحال المتقدمة وهي أخذ بكي لشرط هو حال من مقدور بعد الاستئذان اى الامتناع للمعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقض من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بهذا القبض لانه كالا قبض فليزج حينئذ البيع قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام ان من كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشتراه من مال كذا فانه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه قبض غير تام يدل ان ثوب الطعام لو اراد ان يذره من يده ومنه من التصرف فيه كان ذلك الا ان يكون ذلك القبض قويا كافي حق الوالد لولديه الصغيرين فانه اذا باع طعاما أحدهما من الآخر ووثق البيع والشرع اعطيا مكانه ان يبيع ذلك الطعام على من اشتراه قبل ان يقبضه ثانيا وكذلك الوصي في تبيعه ثم كرا الموقوف بعض محترقات قبوا لمنع ثمنها قبل الكيل بقوله (ص) وجازي القديس اف (ش) أي وجازي المسترى بمجرد العقد بيع طعام اشتراه من افا قبل ان يقبضه من يده والمراد بالخراف الذي ليس في ضمان البايع وامام في ضمانه فكذلك كذا إشارة فيما مر بقوله أو كان شاتون منها قبل المعاوضة بقوله (ص) وكسدة (ش) أي ان طعام السيد وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لان الخذور أن يتولى عقد تبيع لم يتفكها ما قبض وذلك من متفكها (ص) وبيع ما على مكاتب منه وهل ان جعل العتق تأويلان (ش) يعني ان من كاتب عبده على طعام موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز له ان يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد ان يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل جواز بيع ما على المكاتبين الطعام منه ان جعل السيد عتقه ما باع السيد جميع الكتابة للمكاتب فحرمة العتق ويطبق ان يكون مثل ذلك ما اذا باع بعض التجوم وأبقى التجوم الباقية الى أجله أو جعل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد ان يبيع نخجما من تجوم الكتابة للمكاتب قبل

الحسي قري بالزمن ان يكون القبض الحكمي كذلك وان كان ضعيفا كان ذلك أيضا ضعفا فاقوله ووثق البيع والشرع اعطيا أي البيع لو احد والشرع لا أثر وقوله كانه ان يبيع ذلك الطعام أي من الذي اشتراه لا يخفى (قوله بان باع السيد جميع الكتابة) أي أن التجويل بسبب ذلك أي جميع الجميع يجب في تجويل عتقه كذا ظاهره انه لا يتصلح لبيعته (قوله ويثني الخ) الما مل ان يجعل العتق باحد الامر اذ لو ان يبيعه جميع التجوم أي وان لم ينطق بلفظ العتق التا فان يبيعه بعض التجوم ولكن يبيع عتقه على بقاء الباقي الى أجل التجوم (قوله ويجعل العتق الخ) أي حرمة العتق وان كان فيه بيع الطعام قبل قبضه

(قوله لأنه من باب بيع الطعام الخ) أي ولم توجد حرمة العتق (قوله ولا تباع من أجنبي الخ) أي لأنه يبيع دين بدين (قوله من الحق) وهو أنه يقتصر ما بين العبد وسيد فلا يقتصر بين غيرهما (قوله فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه) أي المخدوم (قوله وسواها جاعلة لأجنبي وألعمرض) ثم إن هذا ظاهر إذا ما عدا له ما يقبضه طعاماً ولا انتفع لما تبعه من بيع الطعام بطعام غيره يد. وإذا ما عدا لمقرضه فلا يدين قبل آخر ١٩٠ وهو أن يكون أجل القرض إلى مثل أجل السلم أو أكثر فإن كان يتقصن من أجل

السلم لم يجوز إذا القرض بعد لقوا  
 ناشت رائته من المقرض قال  
 الأحر إلى أن المقرض دفع نقداً  
 أو عرضاً في طعام مثل القرض  
 صفة وقدر المأخوذ بعده أجل  
 القرض وهذا أصل (قوله غير  
 المعاوضة) أراد به ما اقترضه من  
 ربه الذي يشتريه أو من الذي  
 اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام  
 المعاوضة أراد به ما اقترضه من  
 اشتراه ولم يكن ذلك المشتري  
 قبضه وإنما قلنا أراد أنه حدث  
 أخذه من متصرفه إلى طعام  
 معاوضة قبضه أم لا (قوله أو أكثر  
 استعماله) أي التردد المذكور  
 (قوله أن جميع أنواع طعام  
 المعاوضة) المناسب لقوة من  
 الجوع أن يقول ومعنى كلام  
 المؤلف أن من اشترى طعاماً من  
 شخص يجوز له ما أن يوقعا  
 الأقالمة في جمعه قبل قبضه وقوله  
 وسواء كان رأس المال التعبير  
 برأس المال يقتضي قبضه على  
 المسلم وليس بالأمر (قوله غاب  
 عليه) أي غاب المسلم عليه  
 أم لا (قوله أو طعاماً لا يعرف  
 بعينه) أي بأن أسلم أردمان

الخطبة في فتاوى من القطن الآن شريعة جنته يكون خروجاً عن الموضوع لأن الموضوع أن المسلم فيه طعام والأولى في  
 أن يقول وأعرضاً لا يعرف بعينه لأن من المعالوم أن الطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم إليه (قوله لم تجز الأقالمة)  
 ولو فرض أنه أحضر المثل عند الأقالمة (قوله والطعام وغيره) أي المسلم فيه لا يفرق بين أن يكون طعاماً أو غيره كما مثلنا قريباً  
 (قوله يبيع فضة نقداً) أي وهو رأس المال الذي دفعه أولاً (قوله بفضة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الأقالمة فيه  
 وقوله ويباع وسأب البسع هو ما كان في البعض الذي لم تقع الأقالمة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الأقالمة فيه  
 (قوله من ماعى الطعام من يبيع قبل قبضه) أي أنه إذا كان المسلم فيه طعاماً وقعت الأقالمة في البعض فيزعم أن المسلم باع الطعام

قبل قبضه بالنسيئة لما وقعت الأقالة فيه إلا أنك خبر بأن هذا لا يظهر لانها في الطعام محل بيع والجواب ان محل كونها حلالا ما ثبت بالحكم بالجواز منه وامامنا بعد اقصاه على الأصل (قوله لانه لا يراد منه اللحم) والعبد مثل الامه قال ابن عرفه الاظهر ان ما يراد من الرقيق النعمة ككلاية (قوله ان الامه لو تغيرت الخ) ويقسم منه أيضا انها لو تغيرت بزيادة غير السمن كالولادة لغابت الأقالة بذلك وهو كذلك (قوله ومثل مثلك) أي لا يجوز الأقالة على مثل مثلك أي كان يدفع له قطار من المكان بدل قطارك التي دفعته لمن المكان في مقابلته أربعين من الفصح ١٩١ (قوله على ان يرد عليك بأهلك في شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبسح وفي حب خلافه لانه قال وكذا طعام غير السلم يجوز الأقالة فيه على مثل المثل وقوله لمن الطعام وانما اسم المثل في غير الطعام فيجوز التقايل على مثله (قوله عطف على مثله) فسه نظير بل متعلق بمسذوق أي لا يجوز الأقالة على مثل مثلك (قوله وما ذكره الشيخ عبد الرحمن) ونفسه قوله ومثل مثلك أي فلا يجوز الأقالة عليه الا اذا كان المبيع لأرض المثل بسده فيجوز الأقالة على مثله ويصير كله بيع مؤتلف قال في المدونة في آخر السلم الثاني وكل ما يشتهه عما يكال أو يوزن من طعام أو عرض فقبضته فأنقضه بخلاف أن تقبل منه وتردته بعد علم البائع به لا كونه بعد ان يكون المثل حاضر او دفعه اليه بوضع قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط في جوازها فيه ان تقع بالظن الاجابة فان كانت بلفظ البيع فلا وان يكون

في الأقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على الثمن والافضع لانها يستند بسبع (ص) وان تغير سوق شيك لا بد منه كسمن داية وهز الها بخلاف الامه (ش) المراد بالثمن ما دفعته ثمن الطعام المسلم فيه فاذا اصابته الداية مثلا في طعام فانه يجوز لك ان تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق ذلك الداية بزيادة أو نقصان لان المدار على من المدفوع ثمنها هو باق واما ان تغيرت الداية في بنائها كما اذا كبر الصغير أو هزل الكبير أو سمن أو قلقت هنته وما اشبه ذلك فان ذلك يثبت الأقالة فلا يجوز الا بعد قبض الطعام لان الأقالة حينئذ تبطل بغير مؤتلف بخلاف لو تغيرت الامه المدفوعة فتنافى بينهما بسمن أو هزال فان ذلك لا يثبت الأقالة لانه لا يراد منه اللحم وقولنا بسمن أو هزال مثله في المدونة ويقسم منه ان الامه لو تغيرت بغير وقوع عضو لكان ذلك مقبولا وهو ظاهر وانما عدل عن غشك الى شيك لثابتهم ان المراد بالثمن العين أي الذهب أو الفضة اذ هي الغالب فيه أي وان تغير سوق شيك كان مراضا أو عسرا (ص) ومثل مثلك (ش) أي لا يجوز الأقالة من الطعام قبل قبضه على ان يرد عليك بأهلك مثل غشك المثل الذي دفعته اليه غشاك لا بد من قبض الطعام فهو عطف على بده الان لأن يكون الثمن نقدا ذهباً أو فضة فنجوز الأقالة من الطعام قبل قبضه على ان يعطى البائع المشتري مثل دراهمه ولو كانت فائمة بسد سواء اشترط استرجاعها بعينها أم لا وفي هذا ما يشاهد (ص) الا العيب وله دفع مثلها وان كانت بيده (ش) لا تسلم قبضه واصوات في ذمته فاذا اعطاك مثل المثل لم ينكح وهذا لما لم يكن انما ينع من ذوى الشبهات لان الدراهم والدينار تعين في حقها ولا شك ان الخطاب للمشتري كما ان الخطاب فيما قبله كذلك فالخبر المذكور في قوله وله دفع مثلها البائع وهو يقيد ان قوله ومثل مثلك في الثمن وما ذكره الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشبهه كلام المؤلف فيه ظاهر لان كذا في الثمن فهو فرع آخر (ص) ولا اقالة يبيع الا في الطعام والشقة والمرابحة (ش) يعني ان الأقالة يبيع بشرط فيها ما بشرط فيه ويمنعها ما يمنع الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فلا يسلم لها حكم البيع بل هي في محل بيع فلذا جاز ان اشترى طعاما من آخر ان يقبل منه بانه قبل قبضه الثانية في الشقة فليست فيها بيعا ولا حل بيع بل هي باهالة في باع تقصا من اقال مشتر به منه لا يعتد بها والشقة ثابتة

في الطعام في البلد الذي وقعت فيه الأقالة ولا يجوز انظر شب (قوله ويمنعها ما يمنع) فاذا وقعت وقت هذا الجمعة فمستوفى وظهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الأقالة فيه الرد به (قوله ان يقبل منه بانه) أي ان وقعت بعد الثمن فان وقعت بزيادة أو نقص منه فبيع مؤتلف (قوله بل هي باهالة) وذلك لان ما كانت بها كان له الاخذ بالمبيع الاول والثاني ويكتب عهدته على من اخذ به مع انه انما اخذ بالمبيع الاول ولو كانت حل بيع لم تثبت شقة وفي غير اتم البسح بعلى الاطلاق ولا على الاطلاق بل هي بيع في الجمله فكانت بيعا في الجمله لثبوت الشقة وكاتب حل بيع في الجمله ليكون العهد فيه على المشتري الاول فقط

(أوله وعهد الشفع على المشتري) أي يرجع عليه العيب والاحتقاق ويكتب الوثيقة عليه لأنه الباقي له حيث نذر (قوله لأن المتبايع) فذكره ذلك فلا يبيع من جهة الأعم البيان ولو على البيع بعشرة إلا أن المعقود له لا يجب البيان إلا إذا باع على العشرة لاحتمال أن الكراهم من كثرة الخن (قوله الفصل الأقالع الخ) أي مسائل الأقالع والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بقوله (قوله نصف شفع) أي اشترى نصف حصه زيد في دار كالميراث بعشرة ولا وقوله ثم اشترى نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله وأخذ الشفع لاجئني أن ١٩٢ الشفع على هذا التصور صاحب النصف الثاني والمشتق فلا يبقى بيد المشتري

وعهد الشفع على المشتري الثالثة في المراجعة فالأقالع فيما قبل بيعه فن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم قال من الميراث بعشرة فالباقى الأقالع على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الأقالع في المراجعة يبيع وانما وجب التبيين لأن المتبايع قد يكره ذلك ثم عطف بقية الرخص التي سبيلها المعروف على الرخصة الأولى من قوله وأقالع بقوله (ص) وقوله (ش) يعني أن التولية يجوز في الطعام قبل قبضه كالأقالع فإن عرفه قبضه نصيبه مشترما اشتراه لغيره بانه يشته وهو في الطعام غير جزأ قبل قبضه رخصه مشترما كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي جاز لشركة في الطعام قبل قبضه وهو هنا جعل مشترقا قدر القسمة بانه باختياره مما اشترى لنفسه عناه من ثمنه فقوله هنا احتريزه من الشركة المقترحة منها بكتاب الشركة والاشارة به هنا في فضل الأقالع والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قد أخرج به التولية فإنها في جميع المشتري وقوله باختياره أخرج به ما إذا اشترى المشتري نصف شفع ثم اشترى نصفه من يده وأخذ الشفع فانه يصح عليه جعل المشتري قدرا لغيره ولكنه بغير اختياره وقوله لنفسه أخرج به ما إذا اشترى لغيره أو كل فانه لا يعل ذلك إلا بئس وقوله بئنا من ثمه أخرج به ما إذا اشترى له بغيره ثم جعل لاجئني فيها الربع بنصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الأقالع والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انما اشبهت القرض وما رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام ان ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يتسوية الا ما كان من شركة وتولية وأقالع والا حسن ان قوله (ان لم يكن على ان يتقدمك) راجع للتولية والشركة أي وحمل الجواز فمع ما ان لم يكن على شرط في حطب للعقدان يتقدم المولى أو المشرع لك جميع ألفين أو حصة من الثمن والبيع لانه يبيع وسلف منه لا اما رجوعه لشركة فواقض وامار رجوعه للتولية فلان البائع الأول قد يشترط على المشتري ان يتقدمه الثمن بنفسه المشتري أو بعدم فيشترط على المولى ان يتقدمه الثمن فقط غير ان لشرط في التولية فائدة ويشترط في أقالع الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الأقالع كما يشهد قول ابن نونس وهذا كلامه لم يكن الطعام المقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الأقالع ولا فلا يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) وأستوى عقداهما أيهما أنشأ إلى قول ابن عرفة في التولية وشترها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك

ثمن فلا يقال جعل المشتري قدرا لغيره ويمكن أن يجعل الواو عني أو أي ثم اشترى أو أخذ الشفع فيصح بالنسبة للأقالع حقيقة أنه جعل قدر الغير على نوع من الشفع ولا يصح بالنسبة للشفع وهو صاحب الحصة الثانية فانه يأخذ جميع الميراث بالشفعة ثم الخ خبره من قوله أخرج به ما إذا اشترى المشتري نصف شفع الخ لا يظهر ذكره من ان قال في صدق التبريق وهو الخ الخ (قوله وما رواه أبو داود) عطف على قوله انما اشبهت القرض لكن الوجه باعتبار ما يعني الحديث (قوله راجع للتولية والشركة الخ) نفسه نظر بل هو خاص بالشركة كما في المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والموافق وحديثه قاله الشارح لا يساعدة نقل افاده محض تحت (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فاذا اسقط مشترط السلف شرطه فيصح لاجئني أن التعليل بالبائع والسلف يجري في غير الطعام ويمكن

الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قيد شرط على المشتري الخ) لاجئني ان ذلك لو انما واستوا يشترط (قوله قيد شرط الخ) أي فيه سلف ابتداء يبيع انما هو قوله فقد ظهر ان الشرط الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن يتقدمك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قيد بشرط ذلك لعدمه وتلقسه (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسبة أن يقول في ضمان البائع الآن بعدما لا توامل (قوله انشأ الخ) وجهه انه اذا لم يكن معنا يؤول الى الحقيقة وقد تختلف فيقول في الاختلاف الثمن فصار استواء العدين مستلزما لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر ان هذان كلام شارحنا لأن كلام ابن عرفة



وقوله واستواعدهما رجوع لكلام المصنف وكأني قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان به ورة التبع بعد الواو (قوله  
قدرا الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى أن هذا الاسم ظاهر في التولية  
والشركة وأما الألفاظ فلم تكن منها وذلك لأنه لا يعقل في الألفاظ إلا القدر ١٩٣ ولا يعقل فيها الرهن من كل واحد من كل  
ولا يظهر اعتبار الإرجل أي

استواعدهما أي عقد المولى والمشتري بالكسر والمولى والمشتري بالفتح فيهما على  
التولية والشركة وحكم الألفاظ في هذا حكمه ما قد أوجلا وحالوا ورهنا وجبلان  
كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه إذا كان رأس المال عرضا لا يكال ولا يؤزن لأن ذلك  
يؤثر إلى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز أن كان عرضا فإن كان مكبلا  
أو مؤزنا لم يمنع عند ابن القاسم لا عند أشيب المعنى وهو أي قولنا أشيب أحسن إذا كان  
عما لا يختلف فيه إلا عرض ١٥ (ص) والأقبح كفعره (ش) أي والأب ان اشتريت  
المولى والمشتري بالكسر التقيج على المولى والمشتري بالفتح أو اختلف العقدان في النقد  
والتأجيل أو غير ذلك من وجود الاختلاف لم يميز الشركة والتولية في الطعام قبل  
قبضه وصار بيعا بطات الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانفتحت موافقه  
فبيع صحيح وانخلت شرط أو وسيل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري  
المعين (ش) أي وضمن المشتري بالفتح التقي المعين ففاعل ضمن ضمير مستتر يعود على  
المشتري بالفتح لكن ليس في كلامه ما يدل على أن مرجع الضمير للمشتري فلذا قال ابن غازي  
والصواب ضمن المشتري لسم مفعول من اشترك الرباعي بحذف التاء وشاربه لقوله في  
كتاب المسلم وإن ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى اشتركت فيها ثم هلكت السلعة قبل  
قبض المشتري أو ابتعت طعاما فاكلته ثم اشتركت فيه وجلا فلم تقبضها حتى هلك الطعام  
فضمن ذلك منكبا ترجع عليه بنصف الثمن ١٥ وليس فيها نص على التصديق بقاء  
الكيل وانما ضمن المشتري الحصة التي حصلت في الشركة لأنه موقوف (ص) وطعما ما  
كلته وصديقك (ش) يشتر به لقوله في السلم الثاني وإن أسلمت إلى رجل في مدى حنطة  
إلى أجل فلا تسأل أحده قلت له في غير ذلك أو في ناحية منك أو في غير ذلك دفعها إليه  
فقال له بعد ذلك قد كلته وضاع عندي فقال مالك لا يجهي هذا ابن يونس يريد مالك ولا  
يبيع به ذلك القبض ابن القاسم رأنا راء ضامنا للطعام لأن تقوم بنية على كبله أو تصدقه  
أنت في الكيل فيقبل قوله في الضبيع لأنه لما كاله صرت أنت قابضه ١٥ فقوله وطعما ما  
الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحصل ثمة له ما لم يلجأ  
ذكر الشركة في كلامه أخذ يشكم على شي من أحكام التشرية فقال (ص) وإن اشرك  
حبل وإن أطلق على النصف (ش) يعني أن المشتري إذا اشرك شخصا في دين قال  
اشركت فإنه يعمل على ما تقدمه من النصف وغيره وإن أطلق في شركته ولم يقيد بشي  
نحل على النصف لأنه الجزء الذي لا ترجع فيه لأحد الجانبين ولا يحتاج إلى تعويب كلامه  
باسقاط الواو وإن أطلق إذا يتوهم أحدهما على النصف مع التقييد بغيره (ص)

٢٥ شى نا الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة تنقطع ف يرجع المشتري عليه بنصف الثمن  
(قوله) وليس فيها نص على التصديق أي مع أنه لا يضمنه كما يعلم على أي (قوله مدى) المذكور قلل كمال يسع تسعة عشر صاعا  
(قوله هو في الطعام الشركة) أي المشاركة بقوله أو لا أو ابتعت طعاما الخ كما يعلم من الإطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله  
(قوله فاته يعمل على ما تقدمه) لا يخفى أنه وإن كان صحيحا فيه بعد (قوله إذا يتوهم الخ) لتعليل لقوله ولا يحتاج وحاصله أن من

يقول بالاحتياج يقول انه يتوهم من المصنف انه يجعل على النصف وان يقيد بالثلث مثلا إلى بالنظر الحقيق المبالغة لان الحق  
 جعل على النصف اذا قيد بثلث مثلا وان أطلق (قوله وقال اشركاني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفردا وقوله واستوت  
 انصباؤها راجع للامرين الذين هما قوله وسألهما يتجهين وقال اشركاني أو قال لكل واحد منهما اشركني فظهر أن الصور  
 ثلاثة (قوله فان اختلفت أباؤها) هذا يأتي في أربع صور يتجهين ومنفردين أفرادين وقوله أو قال لكل احد أي أو اتحدت  
 أنصباؤها أو قال لكل واحد منفردا اشركني وظهر أن الصور ثنتين وصريح ذلك التشرع في شرحه (قوله يريدون المثل) المناسب  
 أن يقول كما في غيره والمثل بدون ما يأتي ١٩٤ ومثل الفتن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أو مقوما وقوله لثلاثه يسع  
 الخ أي وذلك لانه اذا لم يكن

وان سأل ثالث شركته فله الثلث (ش) يعني ان الشخص اذا سأل من رجلين اشتريا عبدا  
 ان يشركاه في الشيء المشتري به أو لهما يتجهين أو سأل كل واحد منفردا وقال اشركاني  
 واستوت أنصباؤها وكان له الثلث عما اشركه فيه ما لو اختلفت أنصباؤها وقال لكل  
 واحد منفردا اشركني فله من نصيب كل واحد نصيبه فلو كانا بالثلث والثلاثين لكان  
 له نصف الثلث ونصف الثلث فيكون له النصف وللأول السدس وللآخر الثلث وفيه  
 الثانية النصف ونسب لكل منهما الربع فله سبعة (ص) وان ولت ما اشترى بها اشترى  
 جازان لم تلزمه وله الشبار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم لاهها الشخص بما اشترى به ولم  
 يذكرها ولا غنم بالأوز كره أحدهما فان ذلك جائزا اذا كان على غيره وجوبه الا لزام وله اختيار  
 اذا رأى وعلى الفتن وسواء كان الفتن عبدا أو عرضا أو حيا أو ناعليه مثل صفقة العرض  
 بعينه أو الحيوان ونحوه ابن يونس يريدون المثل حاضر عنده ثلاثه يسع ما ليس عندك  
 واحد ثم يقوله ان لم تلزمه عما اذا وقع على الا لزام فان ذلك لا يجوز لانه تخاطروا وتكاسرا  
 في المدونة ولو كان بلفظ البيع فسد في صورة في الا لزام والسكوت الا ان يشتري الشبار  
 وظهر قوله جازان لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف يسع الغائب والنزق  
 بينهما ان التولية ونسبة فتنها في اختلاف البيع (ص) وان رضى بأنه عبد ثم علم  
 بالفتن فكره فذلك (ش) أي وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الذي ولاه مينا عهده  
 ولم يعلم بنفسه ثم علم بالفتن فكره فلا فتنه فلا فتنه لانه من ناحية المولى وبأن المولى  
 بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح الآن رضى (ص) والاضيق صرف ثم اقاله طعام ثم تولية  
 وشركته فيه ثم اقاله عرض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأه (ش) أشار بهذا  
 الى ان أضيق الابواب المعتن فيها المناجرة الصرف لمصره لا فتنه فيه التأخير ولو رضى  
 أو غلبه ثم تأخير الفتن في الأقال من الطعام بدين مسلم فانه يلى الصرف في الضيق وذلك  
 لانهم اعتدوا ورفضه ان يذهب الى بيته أو عارقه منه ليأقربه والله في منع التأخير  
 يؤدي الى نفع الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما في تأخير الفتن في التولية  
 والتصرف في طعام السلم المولى فيه أو المشرع قبل قبضه فان تأخير الفتن اليومين

فكره فذلك (قوله ان يذهب) أي المسلم اليه أي يذهب الى بيته وتظهر قرب بيته أو بعد وقوله يؤدي الى والثلاثة  
 فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في التقدي الذي كان دفعه لرأس مال فان قيل اذا كان يؤدي الى فسخ الدين في الدين فلم  
 لم يكن في حقه فتنه مع ذلك أقوى لكونه مدخولا عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فانه لازم فلو بان ان هذا المسألة يسع  
 الطعام قبل قبضه فتنه فارتفعت من بيته عنه ولما لم يسع الطعام قبل قبضه فتنه فان قيل الا قال في الطعام ليست بها  
 فكيف قال ذلك فاجوب ان هذه الاقال لما تارة في التأخير عدت يعامل ك (قوله فان تأخير الفتن الخ) لا يضيق ان هذا  
 التحليل يؤذن بان الضيق والسعة اختيارا بخلاف عدمه وليس هذا امتيادا من المصنف لان المتبادر من المصنف ان الضيق

باعتبار التوسعة في الزمن وعلمته ثم لا يخفى ان هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة ايام بدون شرط فيكون اوسع من بيع  
 الدين بالدين مع ان المصنف جعل بيع الدين بالدين اوسع منه قلت لعل ذلك لم يشر به لانتسابه لوضع كلام  
 المصنف فلذلك عدل الشارح الى ما يناسب كلام المصنف بقوله فيما طرب اليوم مثلا ويراد بما طرب اليوم به ويراد باليوم  
 تمام اليوم (قوله تأخير بالثمن) أي عدم أخذه منجزا من المولى بالفتح والمشرى (قوله يؤدي الى بيع الدين بالدين) يقال اذا  
 كان يؤدي الى بيع الدين بالدين لم يكون في مرتبته الى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله بيع الدين أي بيع الطعام  
 الذي في ذمة المسلم اليه بالثمن الذي يؤخذ من المولى بالفتح والمشرى (قوله تأخير الثمن في الاقالة في العروض المسلم فيها) أي  
 عدم أخذ الثمن من المسلم اليه عاجلا (قوله وتأخيره أيضا) أي تأخير الثمن أي عن الدين الذي هو المقسوخ فيه (قوله ويكون اوسع  
 من التولية والمشرى في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوما ونصفه اذ مقتضى كونه اوسع مما قبله وأخفى مما بعده فتقوله لم يصدق  
 في اقالة العروض وذلك لان التولية والمشرى قد جاز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير اكثر من يوم كيوم  
 ونصف فقط وذلك لان بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله اوسع من العروض) يعني ان الدين المقسوخ  
 كان عرضا فضة في عدمه يعني الاصل انه من قبيل بيع العروض مع ان ليس بالآمن ان يكون الدين المقسوخ عرضا وقوله فهو  
 مساو للاقالة في العروض الحسن حيث ان الاقرب في الذمة كان عرضا انتقل منه الشيء آخر الذي هو المقسوخ فيه قلت ومساو  
 أيضا من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله ١٩٥ فهو أيضا اوسع من الحاي وخبر كان القبض  
 المذكور مساويا للاقالة في

والسلاطة بشرط في الاقالة في الطعام لا يجوز بلا شرط واختلف هل يجوز من قبل ذلك  
 في التولية قاله القاضي اه ومقتضى كون التولية والمشرى اوسع انه يقتضيها تأخير  
 الثمن فيما طرب اليوم مثلا وعلمته منع التأخير فيقال كانه يؤدي الى بيع الدين بالدين مع  
 بيع الطعام قبل قبضه ثم يبي ما تأخر الثمن في الاقالة في العروض المسلم فيها وتأخيره  
 أيضا مستحذلا في فسخ الدين في الدين كما اذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه  
 وبعبارة يعني ان الاقالة في العروض من مسلم اوسع من التولية والمشرى في الطعام لان  
 الشارع يرضى في اقالة العروض ما يرضى في التولية والمشرى في الطعام وفسخ الدين في  
 الدين اصله بيع العروض فهو مساو للاقالة في العروض فهو أيضا اوسع من التولية  
 والمشرى في الطعام ثم يبي ما يبي من الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من مسلم من يبيع  
 هو عليه فانه اوسع مما قبله وعن ابن المرازمة لا بأس ان يتأخر ثمنه اليوم واليومين ثم يبي  
 ما يبي من الدين بالدين كما يخبرنا عن مال السلم فانه اوسع مما قبله لا يجوز تأخيره اليومين  
 والثلاثة وتقول بالشرط المراد بالقبض والسعة في تلك الابواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه

الذي كور مساويا للاقالة في  
 العروض وقد علمت ان الاقالة  
 في العروض اوسع مما قبلها  
 فليكن ذلك الفسخ اوسع مما قبله  
 لان لازم أحد المتساويين لازم  
 للمساوي الاخر ثم يفسر ذلك ان  
 ابن حنبل اعتبره بمساو ان  
 مقتضى كون فسخ الدين اوسع  
 مما قبله انه يجوز تأخيره اكثر من  
 ان فسخ الدين لا يجوز تأخيره  
 الا بغيره ان يذهب الى ذلك  
 وشرطه ولا يشرع به فقال  
 بعد قوله وفسخ الدين مانعه أي

ومنع تأخير الثمن حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما اذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه الا ما كان يسرا بقوله ما يبي  
 بين بحمله فان كان طعاما كثيرا بضاع اتصال العمل ولو شرا فانه انشبه قال وهذا اذا كان ما كان فسخه حاضر افي  
 يحكمه كونه او ساوته لان كان غائبا فبائع وقال ق ويجوز في فسخ الدين ان ياتي بدواه او بما يجعل فيه ما اخذ وان دخل  
 عليه اذ لم يبق في السجل اليوم أتر أقول ولذا قرر شيخنا عبد الله ان التوسع من حيث كونه يجوز تأخيره اكثر  
 من يوم اذ لا ينقل فلا ياتي انه اذ لم يجد ادع لا يكون اوسع مما قبله ان التأخير لا يجوز الا بقدر النقل وكسب ما قبله  
 يجوز في اقالة الطعام من مسلم ان ياتي بالثمن من دأوه او ربعه بمسئته ويجوز في التولية والمشرى في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو  
 بالشرط ويجوز في اقالة العروض من مسلم فسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر من ياتي به فانه كان طعاما كثيرا بضاع  
 اتصال العمل ولو شرا اوسع من مسلم فسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر من ياتي به فانه كان طعاما كثيرا بضاع  
 اهل قوله من ابن المرازمة) ايضا فانه مما قبله فالتاسيب ان يقول فقد قال ابن المرازمة كذا وكذا ولا يفتقر فهم انه مقابل بدل  
 على ما قلنا كلامهم (قوله والمراد بالتسليم والسعة) لا يخفى ان هذا مخالف لما قرره اوله وذلك لان تأخير الثمن لا يفتقر ان التوسعة

باعتبار الزمن وإما هذا الذي قد جعله المشهور فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول أن التوسعة في الزمن في أقالمة العروض مشلاوان كان ضعفا أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام والشركة فيه وإن اشتركا في الجميع في النصف فأناسب أن يسوق على أنه مخالف لما تقدم ويقول وما قلنا من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمنتهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه باعتبار الزمن لأن ما عدا الصرف وإبداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير لا بقدر النقل (قوله والخلاف في أقالمة العروض قوى) المناسب لكلامه أن لا ينصص القوة بأقالمة العروض لأنه إذا كان القوة لا تتقبلها وقوله وإن كان المشهور رأي والمحال أن المشهور لا يجوز الخ والتنازع في بيع القسي وبعبارة القسي أحسن ونصه وقال في إى الثاني المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا إبداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيق والسعة قيم باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوى والتأخير في أقالمة الطعام وما بعده في الثمن أى تأخير الثمن في الأقالمة من الطعام الخ اه أقول الآن قضية ذلك أن ما عدا إبداء الدين بالدين كما في مرتبة واحدة فماعد الصرف مساو للصرف ولا يظهر بل يناق قوله بعد بصلته الذي هو قوله وعلى الخ فالأحسن انقل الخطاب حيث قال والذي يظهر أن أضيق هذه الأمور الصرف وأوسعها إبداء الدين بالدين وما بين ما في مرتبة واحدة وأنه يضر التأخير في الجميع ولا ترق منه ما لا في قوة الخلاف وضعفه كما ذكره القسي قال شب وعلى هذا فلا يقتضى في أقالمة الطعام والتولية والشركة فيه وأقالمة ١٩٦ العروض وفسخ الدين في الدين ويسع الدين بالدين إلا ما يقتضى في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم وذكر أنه يفترق في أقالمة الطعام الذهاب إلى البيت وأحواله في فيجوز مثله في سائر المسائل التي هنا فأنها في مرتبة واحدة اه والذي تقدم لشب هو كلام المواقف القائل يجوز في فسخ الدين

والخلاف في أقالمة العروض قوى وإن كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا إبداء الدين بالدين وعلى هذا أضيق الأبواب التي تطلب فيها المتأخر للصرف وأوسعها إبداء الدين بالدين ولما كان البيع ينقسم إلى بيع مسامحة واسمحة ومن إبداء ومن إجمعة قالوا لا يسع ثم توقف عن مبيعه المعلوم قدره على اعتبارين في بيع قبله ان التزم مشرقه غنسه لاهي قبول زيادته عليه فهو لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع الزيادة والثاني يسع ثم توقف على منصرف قدر غنسه لصرف علم أحدهما

في الدين أن يأتي بدوايه أو يوعاه بمحل منه ما يأخذون دخل عليه البيل ثم بقية الكيل ليوم آخر اه فالخامس والثالث أن الصرف لا يجوز التأخير فيه إلا بالذهب والفضة وما عدا من غير إبداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لك الثالث قيد كما ذكره وهو أن هذا كره المصنف في الأقالمة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أو لا ولو حصلت الأقالمة بعد القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض فلا يجزى فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تعديدين من ورش شرط في الأقالمة من العروض أن تكون من سلم لأنه الذي يناق في التحليل فسح الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير الثمن ولو ستة وذلك قال ح تنبيه علم أن هذا في الأقالمة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع العين فيجوز فيه التأخير كما قال في المدونة وأن اشترت من رجل سلعة بدين أو نقدته عنها ثم اقبلته واقرقتها على أن يقبض رأس مال أو آخرته إلى سنة جازلته يسع حادث اه (قوله واسمحة) في بعض النسخ يسين واستنقطن ثم توقف وبعد هيا مستنقطن تحت وأصل الشارح واسمحة بجهف الياء وكذا في القسي وبعبارة شب والاشقيان بالتاء واليا بدون هاء في الآخر ثم قال بعد الاستقامة بالنون قبل الألف والميم بعدها هكذا في النسخ الصحيحة من المحدثات والتبنيات وغيرها وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستقام إلى أي سكن اليه وأطمان وقال في مختصر العين واستقام الرجل استأنس اليه وهو نزاح لحن الاسترسال والاستيان ووقع في بعض المحدثات الاستقامة بالميم قبل الألف والنون فبذلك كما تضمن باب الإمانة والأمن وهو وهم وتخصيف نأناه صناعته التصريف لمعلم من اختصاص باب الاستقامة بالألف فهو بمنحرج أن يقال فيه الاستيان على وزن الاستعمال من باب الأمانة والأمن كاستخدام الاستخراج ونحوهما من الصنيع على أنه إذا قبل الاستقامة من باب الأمانة والأمن فقد حذف فاعله الصيغة فإن هذا من باب الاستعانة بابها مما حذف عنه المعتل فنعين أنه خطأ فاحش ونافه التوقيف اه (فصل هـ) وجازع إجمعة (قوله أخرج به يسع الزيادة) لأنه في بيع الزيادة هو أدخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله لصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن لم أحدهما

(قوله وهو تعرض السلعة) أي ذو تعرض أي عدة احتوت على تعرض لان البيع المذكور ليس نفس التعرض (قوله غير لازم مساواة) صادق بالزيادة والنقصان التساوي كما قال القسبي و زاد فقال فسبح المواضع يسبح شرطها راجحة اه أي فاطلاق المراجعة على الوضعية مجرد اصطلاح في التسوية وأنه ومع المستوى كان الزيادة في بيع البائع وما المساوي فعمل اطلاق المراجعة عليه باعتبار بيع البائع بالثمن لا لتفاديه اه قد يتربى سلعة أخرى يبيع فيها وانتفاع المشتري بالسلعة اذ قد يبيعها فيه غير بيعها كما في شرح عب (قوله واستئناف) وهو أولى كما قال القائل (قوله وجازم المراجعة للبيع الخ) فيه إشارة الى أن مراجعة في كلام المصنف منصوب على التغيير المحول عن الفاعل وهو غير ظاهر لاحتياجه الى تقدير جازم مجرد وقد وادنا شرح حيث قال المراجعة فيه وجعله حالاً أظهر من جهة المعنى أي جازم البيع في حالة كونه مراجعة وانما قلنا من جهة المعنى لان فيه وقوع الحال مصدر ويجوز الرفع على انه فاعل على حذف الموصوف أي بيع مراجعة وعلى حذف مضاف أي بيع مراجعة لحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فان رفع ارتفاعه ولا يراد على هذا ١٩٧ الاعراب عدم تأنيث العامل لان مراجعة مجازى التأنيث اه (قوله

والثالث وهو تعرض السلعة للسوم لمن يريد والرابع والكلام الا في بيع مربب  
ثمنه على من مبيع تقدمه غير لازم مساواة فخرج بالاول بيع المساواة والزيادة  
والاستيعان والثاني الاقالة والتولية والثالثة والرد بالعيب على كونه يغالكن المشهور انه  
اي بيع فقال عطف على جازم لطلب منه سلعة او على جازم البيع قبل القبض أو استئناف  
ه (فصل جازم المراجعة) (ش) أي جازم المراجعة أي المراجعة فيه ومراجعة مفاعلة  
والقاء لثابت على ما بالان الذي يبيع اعاقه البائع فلهذا من المفاعلة التي استعملت  
في الواجب كسائر وعاقا الله ان مراجعة بمعنى ارباح لان أحد المتبايعين اربح الاستح  
ويكن ان تكون القاعة على ما يباين بثلث لان المشتري اربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ  
السلعة بربح العشرة أحد عشر مثلاً الا وهو يعلم انه يبيعها بثلث عشر مثلاً أي وهو يظن  
انها تزيد فقد اربح البائع أيضاً وأشار بقوله (والاحب خلافه) يريد المساومة الى قوله في  
المقدمات البيع على الحاكيسة والمحاكمة احب الى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد  
الموافاة كلام ابن عبد السلام لتلاوجه عليه الاعتراض بان ابن عبد السلام خصص

أقول لم أصعب المصنف بقوله والاحب بعد قوله وجازم على أن المراد مجاز خلق الاولي لاستواء الطرفين لذاته لقوله والاحب  
خلافه نظيره ما تقدم في قول المصنف بجاز او احدهما بغرف في باب الوضو خلافا لما شرح عب والحاصل ان المراجعة جائزة  
بمعنى خلاف الاولي لا مكر ومغة فلهذا لفتة لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل ان المساومة أفضل من المراجعة  
والزيادة والاستيعان قال عب ولعله أخلق ليكون الغالب المراجعة للمساومة كما في الشيخ أحد الزرقاتي فلا يعمل قوله خلافه  
بيع الزيادة لكرامة بعض العلماء لان فيه قوعا من السوم على سوما قبل الركوب وانما القلوب اه (قوله والمحاكمة)  
مراد لقوله والمحاكمة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك ان المصنف يحكم بكرة بيع المراجعة مطلقا  
وقعت من العوام ولا يكتروا لا وأما ابن عبد السلام فنقد المراجعة فيسدين أن يكون من العوام وان يكون بكثر متع أن  
المصنف انما يشد خلاف الاولي لان اصطلاحه المعهود ان الجواز يطلقه على استواء الطرفين اذ لم يعبه بقوله والافضل  
خلافه ولا كان بعينه خلاف الاولي لا لكرامة برون يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر ان الزيادة أفضل من المراجعة لانه قال  
أحب أقسام البيع المساومة ثم الزيادة وكذا قول القاضي وأعضها المراجعة اه وقد تقدم أن الزيادة مكر وهه لانها لو ثبت  
الضائق فليسكن المراجعة مكر ومغة بطريق الاولي لا لخلاف الاولي كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف بالجواز ما قبل الحرم  
فشغل المكر وقتلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان المساومة انما كانت أفضل لان المراجعة تحتاج لصدق من والمزايدة  
توثق الضمان وتوثق الاستيعان فلا مدخل في هذا الا انه يمكن حال  
الجهل بالبيع اه أي فلا يان فيه مما يستكرام مشاهة وقد يقال انه يتوقف أيضاً على صدق من في العدل الى المساومة أحسن

والمشتري يعطى ثمن درهم فأكثر لم يقال هذا البتة لكل الناس ولا في كل شيء (قوله المراد معناه وتعيين) أى معناه وتعيين  
يقدم على البتة الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الإطلاق إلا إليه (قوله ولو كان ثمن السلعة المبيعة) أى مرابحة أى الذى قصد  
البايع أن يبيعه مرابحة (قوله ليس عند المشتري) أى الذى هو المشتري الثانى الذى يشتري من البايع مرابحة (قوله لما  
قسم من السلم الحلال) أراد بحلول الذى ١٩٨ لم يكن أجله خمسة عشر وما فيكون السلم إليه المشتري مرابحة (قوله واختلف

الخ) لا يخفى أن المصنف يكون  
جسداً أشار بقوله وهل مطلقاً  
لبتاً وبلى اختلاف من جهة الكلام  
أين القاسم طارحاً الكلام أشبه  
وقوله أو أن كان عند المشتري  
أشارت لتأويل الوقف فإذا علمت  
ذلك فلا قال المصنف وما وجد  
ابن القاسم عقوم ومنعه أشبه  
وهل خلاف تأويلان لكان  
أو ضح (قوله لم لا) أى لم يكن  
عند المشتري أى ويقدر على  
تحميله ولا مانع باتفاق (قوله إذ  
اختلف الخ) ويجاب بأنه أراد  
تألقوم ما قبل العين يشمل التلى  
فقوله العن (قوله وحسب ربح)  
وأجرى أصل (قوله كصبح)  
المناصب لما بعده من المصدر إذا  
منه المصدر وعليه فهو غشيل لما  
قبله ويكون قوله ما له عين فاقه  
بمعناه لا أثره عين فاقه وإن  
أكبر من كان تشبهاً فهو على جعله  
تشبيهاً لمثل التشبيه وحاصل  
ما يستفاد من كلامه هنا أن  
إجمالا ثمة عين فاقه أن تولد البايع  
بشبهه أو عمل بغيره فاقه  
لا يجب أى عرض العمل فيه  
ولا يجب ربحه وإنما أن على البايع  
فانه يجب وبصير بربه وسواء  
إن كان من ثمن فله بنفسه أم لا

وهذا ما أراد إشارتنا بكلامه وأما ما يصح به أو يخاط به ونحو ذلك فإن كان من عند البايع فانه لا يجب  
هو ولا ربحه وإن كان قد اشتراه فانه يستحق ربحه (قوله وبحسب ربح ما زاد منه) أى فى الربح المشاورة  
يكون العشر أحد عشر (قوله وأصل ما) أى العمل الذى زاد فى الثمن ما ليس فيه عين فاقه فاعطى البايع مجرداً عن الربح (قوله  
نحوه) يضم الحلال إلا أن أى كثر ما أو ما انقصر فالأصل الذى تحصله (قوله باعتبار ربحه) أى أن لو كان ربح

(قوله لان المراجعة) على المراجعة (قوله من شراء الرقاب) بان لما وقع (قوله وان احسنه) أى استحسن كلام النسخى لاسمطه ابل اذر  
 حل المتاع على امانة لاربع مصادق بصورتين بالمساواة ويكون البلد المتقول اليها الرخص أى انه لا يحسب الكراء فى صورتين  
 اذا حصل المتاع على امانة لاربع وهو اما اذا حل المتاع حينئذ يعتقد ان الرخص هو فوجده لم يرحم بل امامساوا وانقص فانه يحسب  
 الاصل لعذره (قوله الا ان يكون من اده) أى من اذله نفت (قوله وارضاء ابن عرفة) والحاصل ان ابن عرفة لم يرض كلام  
 النسخى وساقفه فى الشامل بصيغة القريض والمذهب ما قاله ابن عرفة (قوله لان البيان) أى كونه يوفى للمستترى ان السلعة  
 فى البلد المتقول عنها تم اكله من البلد المتقول اليها (قوله وهو وجوه المتوغلط) أى التوزيع وساقفه فى قريب بيانه أى  
 ولا يشترط هنا (تنبيه) قوله وحسب ربح ماله عين فائدة الى قوة له يحسب ١٩٩ هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وامان  
 شرط شئ فانه يعمل بالشرط

كسحاب مالا يحسب كالحسان  
 الذى لم يعتد ضرب الربح عليه  
 وكذلك لو جرت العادة بشئ فانه  
 يعمل به الا ان يشترط خلافه (قوله)  
 كما يفعله معاملة اسكندرية  
 أى فتوضع الساعة عندهم والذى  
 يتولى بيعها ربحها لا الحسان  
 والحاصل ان معاملة اسكندرية  
 لا يتولون البيع فلا يحسب أجرة  
 ما وضعه عندهم اذ لم تكن عادة  
 لهم فى مثل تلك السلعة ان توضع  
 عنده لتعريض للبيع والما  
 ما يوضع عندهم لتعريض للبيع  
 ويأخذون أجره فعلى ذلك فانه  
 يحسب نك الأجرة وان كانوا  
 لا يتولون البيع كعسامة  
 اسكندرية (قوله فهى من الثمن  
 لا شئ فيه) فظاهره ولو لم يعتد  
 تلك السلعة وليس كذلك والحاصل  
 انه متى اعتيد ان السلعة لا تباع

أرخص الى بائع اغلى رغبة المشتري فى ذلك اذا علم به قال ولو كان سعر البلد من سواء لم  
 يحسب ولو كان سعره اقل للبلد الذى وصلت اليه أرخص لم يرحم حتى يبين وان أسقط الكراء  
 لان المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب وانقصه المازرى اذا حصل المتاع على امانة  
 لاربع وهو ساقف فى الشامل تقيد النسخى بصيغة القريض لكنه ظاهر كلام المؤلف الا ان  
 يكون من اده بمجاز ما من شأنه ان يزيد كما هو ظاهر اطلاق ابن ونس وابن رشد وغير واحد  
 وارضاء ابن عرفة لكنه لا يتحقق النسخى فى البيان لان البيان اتفق عليه الناس (ص)  
 وشدوا على اعتد أجرهما (ش) يعنى ان الشدوا على ان اذا كان العرف والعادة جارية فانه  
 يستأجر عليهم فانه يحسب أجرهما ولا يحسب ربحهما وسياق ما زاد لم يجز العادة في ذلك  
 (ص) وكرايت السلعة (ش) يعنى ان كراء البيت السلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه  
 فالأمر للاختصاص فاذا كان لنفسه والمتاع تنوع أوجه للسلعة لم يحسب الأجرة ولا ربحها  
 وانما كان لا يحسب اذا كان الكراء طمعا لانه انما يكون لها بعض الكراء وهو وجوه  
 للتوغلط (ص) والا لا يحسب (ش) راجع للبيع أى والا ان لم تكن فيه عين فائدة أو لم  
 ترد الحولة فى الثمن بل سالت أو نقصت على تقيد النسخى أو لم تكن أجرة الشدوا على  
 معتادين أو لم يكن كراء البيت السلعة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه فى عدم  
 الحسب قوله (كسما لم يعتد) فى تلك السلعة ان تشتري بمسار فلا يحسب لها أخذ  
 لأصل ولا ربح والمراد بالمسار الذى يخلص كما يفعله معاملة اسكندرية وليس المراد به  
 متولى البيع فان اجتره على البائع وهى من الثمن لا شئ فيه ولما ذكره بعض أن وجوه  
 المراجعة تختلف خمسة أوجه أحدها ان يبيع جميع ماله بمحاسب أو لا يحسب  
 مقصلا ومجلا بشرط ضرب الربح على الجميع الثانى ان يشترط ارضا بمحاسب  
 ويربح عليه وما لا يربح له وما لا يحسب بوجه ويشترط ضرب الربح على ما يحسب بشرط

البيعساقف فانه يحسب الاصل ولا يحسب الربح كان من الحاسنين او من الطائفين كان يربح البيع أو لا اما اذا اعتيد  
 ان تباع بالبيعساقف حصل بمسار فى بيعها ويشت واخذ ذلك درهم تحت محسبه نه فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من  
 الحاسنين أو الطائفين (قوله بمحاسب) كسب أى أصلا وربحا أو أصلا فقط وقوله لا يحسب كما اذا زاد الجدل له كأخذ النسخى  
 أى لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مقصلا أى بان يقول ذهب فى الصبح كذا وذهب فى الظهر كذا وقوله ومجلا كان يقول بعد  
 ذلك وجهه ما وقع فى ذلك مائة درهم مثلا أو انه يصرح بالاجال ولا ثم يذ كر التفصيل ولا يذ كر الاجال أو أصله لا يذ كر  
 التفصيل يعلم الاجال (قوله بمحاسب ويربح عليه) أى كاصبته وقوله وما لا يربح له أى كالجولة وقوله وما لا يحسب جملة أى  
 أصلا كجولة الشدوا على اذ لم يكن معتادين ولا توفى بين أن يذ كر الاجال مقصلا أو مؤثرا الولايه كراجال أصلا وقوله على  
 ما يحسب بشرط عليه أى بما يقدم تفصيلا

(قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضا بين ذكر الأجمال وعدمه مقدما ومؤثرا انما اشتركت الثلاثة الأولى في بيان التفصيل والفرق بين ذكر الأجمال وعدمه مقدما ومؤثرا (قوله وياع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما وضع بين الكل (قوله أوغنها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بعد تسعها) أي تسعة موصيغ فالإيهام في قوله بمائة وموصيغها هو ما اشار به قوله شدها وطيا (قوله ولم يفصل المائة) أي بان يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلعة ابتداء بشرط الرجح الجميع ما لا يرجح له وما لا يرجح (قوله فيضرب على الجميع وقوله وأتسر المائة) لا يخفى انه في الأول مفسر للمائة أيضا فالقسمة المئوية مشتركة بين الثلاثة الأولى (قوله فقال هي بمائة) ذكر الأجمال أولا ليس بشرط بل لا يشترط أصلا بل المدار ٢٠٠ على بيان التفصيل (قوله أي وضرب الرجح) أي بشرط الرجح لم يربح في

خاصة دون غيره وكذا بشرط الرجح لبعض من المائة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما اشار به المصنف بقوله وحسب الخ لم يخفى انه في الأولى أيضا وياع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا ان الفرق أنه في الثالث أجعل فلم يشترط ضرب الرجح لاهل الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل ينبغي أن يفيد ذلك كما اشار به شب بقوله وذلك لان ينوعه بحسبه يقتضي انه يراى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولو بين الجميع وضرب الرجح على ما يجب له وما لا يجب عليه وليس كذلك بل اذا شرط ضرب الرجح على الجميع أو على بعض معين فانه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراى التفصيل السابق مع الاطلاق وعدم العرف الا اذا قال أبيع ربح

عليه خاصة الثالث ان يفسر المائة بان يقول لزمها في الجمل كذا وفي الصبغ كذا وفي القصر كذا أو الشد والطي كذا وياع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما وضع عليه الرجح من غيره الرابع ان يبين ذلك كله ويصعبه فلا يقول قامت على يكذا أوغنها كذا وياع مائة بعشرة ودرهم الخاص ان يبين فيها النفقة بعد تسعها فيقول قامت بشدها وطيا وجعلها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة قسم في مؤنتها ولا يفسر المائة اذ حرم المؤلف على اختصار الأقسام الخمسة شيئا من الأول بقوله (ان بين الجميع) باء اذا شرط الرابع لقوله ويزا من اربعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع ولتأني بقوله (أو فسر المائة فقال هي بمائة أصلها كذا) كتمانين (رجلها كذا) كتمش وصبغها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيا واحد أي وضرب الرجح على ما يربح فيه دون غيره ولتأني بقوله (ص) أو على المراجعة وبن كرم العشرة أحد عشر ولم يفصل ما له يرجح على ما لا يرجح (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبن الكلف والمؤن وفصلها كما في الجدي قوله وياع على قدر من الرجح ولم يفصل ما له الرجح على الرجح في خلاف القسمة فله ورجح فيها يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرنا من ان قوله ان بين الجميع شرط في جاز لا في حسب خلافا لما شاع هو الصواب لتلاش شكل عليه الاتراح الذي بعده لانه يقتضي أنه اذا لم يربح لا يبيع ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم انه يبيع في ربح في قول المؤلف كرم العشرة أحد عشر تنويعها وإضافتها الى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة الجري على انها بدل من ربح والتعب على انهما مفعول لفعل محذوف أي ربح يصير العشرة أحد عشر والرفع على انهما مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والربح المشتط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) وزيد عشر الأصل (ش) المراد بالأصل الثمن الذي اشترت به السلعة أي واذا وقع على ان ربح العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فاذا كان الثمن مائة فالربح عشرة ومائة وعشرين فالربح اثني عشر وان باع

العشرة أحد عشر اه كلام شب والخاص كما افاده شب ان قول المصنف أو على المراجعة وبن كرم العشرة أحد عشر والعكس كما اذا بدأ بذكره ولا يشرط الرجح على جميع ما يملكه ولا على بعض معين منه وانما قال أبيع ربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله واذا انتما للعشرة) على هذا أحد عشر خال وكذا على وجهه بلا رد أو بالبدل على جعل العشرة مستبداً أن المبتدأ ما عين انتما وشبهه كقوله تعالى تجاهن امهاتهم والعشرة هنا ليست عن أحد عشر واجاب بان الاتحاد هنا مذكر أي عشر فصارت أحد عشر أو بقدر انتم أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الأولى ان يقتصر على قوله هو فيقول أي وهو أي الربح المشتط العشرة أحد عشر أي الفرد المسير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي ان يفسر في مقام التفسير ولا يباح



(قوله زيد عشر الأصل) وإذا باع ربع العشرة اثني عشر زيد نفس الأصل (قوله أي يقطع الأصل عشر إلى عشرة) أي يبيع  
 العشرة إلى أحد عشر جزأً ثم يقطع الأصل عشر إلى عشرة وقوله نقص على حذف أي نقص وقوله منها أي من الأصل  
 عشر وقوله جزأً من أحد عشر على حذف والتقدير أي من أحد عشر ويكون ذلك تقسيم العشرة وكأنه قال فقطع منها أي  
 من أحد عشر جزأً (قوله ليس التثنية بقوله وزيد عشر الأصل الخ) أي فليس التثنية بالنظر لظاهر قوله وزيد عشر الأصل  
 حتى باقي المذخور بل التثنية باعتبار تأويله بمعنى آخر أي أن قوله زيد عشر الأصل معناه أن العشرة قد قسم إلى أحد عشر أي  
 جزأً فلو أنما دفع البائع زيادة على الأصل كذلك إذا قال أبيع على وضعية العشرة فأحد عشر أن العشرة قد قسم إلى أحد عشر  
 لكن لا بالانضمام كما تقدم بل باعتبار أن الجزأً الواحد قطع عن المشتري والماصل أن التثنية من حيث أن كلا يعمل أحد عشر  
 وإن كان الاعتبار بمقتضى هذا الاعتبار يقتضي الاعتراض على المنفرد والماصل أن العشرة تجزأً إلى أحد عشر جزأً وليس  
 واحد من أحد عشر جزأً له أو تلك النسبة يحط عن المشتري أي فيط من كل عشر جزأً من أحد عشر جزأً ولا يمكن جعله على  
 ظاهره لاستحالة وضع أحد عشر من عشر أو وضعية العشرة عشرون ٢٠١ فتصف الأصل اتفاقاً ولا تكون في كل عشرة

ثلثان وأربعة من كل عشرة  
 ثلاثة وأربع وخمسون من كل  
 عشرة وأربعة الخماس وإيضاحه  
 أن في وضعية العشرة أحد عشرة  
 تأخذ الزائد فقطع على العشرة  
 وهو الواحد فنضعه إلى العشرة  
 ثم تنسب ذلك الزائد المصموم  
 فنقص من أحد عشر وفي  
 العشرة عشرون فنصف العشرة  
 الزائدة على الأصل وهو العشرة  
 وتنسبها إلى المجموع نصف الأصل  
 وهكذا إلى آخره الزائد ثم تنسبه  
 إلى المجموع وهكذا إذا كان عدد  
 الوضعية يزيد على عدد الأصل  
 وإذا كان عددها يساوي عدد  
 الأصل أو ينقص فالتكافؤ  
 أحدهما لا يخفى المساوي

ربع العشرة اثني عشر زيد نفس الأصل في المثال الأول الربع عشرون وفي الثاني  
 أربعة وعشرون وهذا مدلول معروف وليس هو على مدلوله لأنه لا يكون قد روي ربع العشرة  
 أحد عشر فإذا كان الثمن عشرين يكون الربع اثنين وعشرين فيكون مجموع الثمن  
 والربع اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أي والخطية كذلك أي فيعط  
 الأحده عشر إلى عشرة فنقص منها جزأً من أحد عشر فنقصه إلى أحد عشر عشرة كما  
 صارت العشرة في مائة الزيادة أحد عشر فليس التثنية بقوله وزيد عشر الأصل حتى  
 يصير المعنى أن الوضعية فقطع عشر الأصل فبعضه على كلام الجواهر لظاهر نصها في  
 الكبير ثم علم المؤلف أنقسام بعض القسمة المعنوية بقوله في الرابع (لا يهم) أي بآب  
 أجل الأصل مع الموزن من غير كثر منها (كقائم على بكذا) أو عنها كذا وأربع ربع  
 العشرة أحد عشر مثلاً والخامس بقوله (أو) يقول قامت بشدها عليها بكذا أوله (و) يصل  
 ولم يذكر مرة كل واحد منهم مائة ولكن لم يذكرهما الحكم في القسمة عدم الجواز والأصل  
 في الاستيعار الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو يلا) لا يدل على عدم القبول  
 لأن حط البائع عن المشتري لا يوجب حله أمر طارئ ويصير ما علم أن التأويل  
 أحدهما أنه كذب ويحرم على حكمه الآخر في قوله وإن كذب لم يزل المشتري أن حله ووجهه  
 جلاؤف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعد وإن قامت فحق الغش أقل الثمن والغش  
 وفي الكذب خبر بين الصحيح ووجه هذا ما ذهب إليه ابن أبيه ومن وافقه والثاني

٢٦ شئ خا والاقول لا كثر في النقص وتنسب الوضعية المصموم وبذلك النسبة تحط عن المشتري من الثمن فإذا باع  
 بوضعية العشرة عشرة فالتكافؤ على الأصل قد قسم من ونسب الوضعية وهي العشرة إلى العشرة من تكون نصفاً فقطع  
 عن المشتري نصف الثمن وإذا باع بوضعية العشرة عشرة فتنسب الخمسة العشرة وتنسب الخمسة ذلك يكون ثلثاً فوضع من رأس  
 المال ثلثه وإذا باع بوضعية المائة أربعين فتنسب الأربعين إلى المائة وتنسب الأربعين إلى المجموع يكون سبعاً فقطع عنه  
 من المائة سبعاً وإذا كان ثمانية وعشرون وأربعة أسباع وهكذا (قوله قامت على بكذا) أي إذا صرف عليها سبعة الثمن  
 وقوله أو عنها كذا كما إذا لم يصرف شيء إلا الثمن (قوله لأن حط البائع) هذا التماس في الكذب لقول المصنف لم يزل المشتري أن  
 حله ووجهه وقول شارح الواجب حطه أي في نفس الأمر وقوله لا يدل على عدم القضاة أي حتى ياتي ما قلنا من الفساد  
 وقوله وهل هو كذب أي زيادة في غش من لا يحسب فيه وجهه ربع على ما لا يحسب حله وقوله وغش لأنه لم يكذب فعلاً كمن  
 غشه وأعمالهم (قوله بخلاف الغش) أي فإنه لا يلزم المشتري البيع ولو أقطعه البائع ما غشه به (قوله وفي الكذب خبر بين  
 الصحيح ووجهه) أي التهمة أي والخير هنا البائع

(قوله انه يتعمد فسخ البيع) فيه نظر اذ لا يتعمد الفسخ على هذا التأويل ايضا كما يعلم من عبارة فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت اول مقتول لا يتطرق الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أي من ربح الهبة ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عبدا) كناية عن به الحكمة والجواب وقوله ولا يألو أخذ ذلك في دين مؤجل أو على معسر (قوله ما يكره) يفغ الياس وضحا ٢٠٢ (قوله وتول به رغبته الخ) اما السكر اهتق ذات البيع أو ورضه أو طالع عليه المشتري

وهو تأويل أي لمران ومن وافقه أنه يتعمد فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان كانت لزم المشتري ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا يخالف لما ذكره المؤلف في حكم الفسخ لانه لم يذكر كراهه مع القيام يتعمد فسخه وقد علمت انه هنا يتعمد الفسخ وذكر كراهه مع الفوات يلزم المشتري أقل الثمن والمعمود ذكره هنا ان المتاع يلزمه ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقول المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهو كاذب أو يفسخ الا ان يكون قبضي بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويل ان مطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا التأويل لا تجرى على حكم الكذب ولا على حكم الفسخ ولما تقدم وجوب بيان البائع ما في سلطته من العيوب بقوله وإذا علمه بينه وبينه وعقده أو أداه ولم يجعله أو تأويل ذلك ثانيا بطريق العموم سواء كان عبدا تقضى العادة بالسلامة منه أو لا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره (ش) أي ووجب على كل بائع مراعاة ما يكره أو غيرها تبين ما يكره المستمع من أمر السلعة المشتراة وتول به رغبته في الشراء فان قامت فريسة على ان المتاع لا يكرهه وان كرهه فله واجب بيان وإذا لم يبين ما يكره نظر فيما كرهه فان كان عدمه سيانه من الفسخ جرى على حكمه وان كان من الكذب جرى على حكمه وبما ذكره فان لم يبين ما يكره كان غشا (ص) كما تقدمه وعقده مطلقا (ش) يعني اذا عقد على ذهب نقد فضة أو بالعكس أو عقد على عرض مقوم فقهه مثلا أو بالعكس فانه يجب على البائع مراعاة ان يبين ذلك ففقه كانه قد اخطأ بالمرابحة أي كما يجب عليه ان يبين في المراجعة ما تقدمه وعقده أي عقد عليه وليست مأمورة به والا كان يقول كنهه وعقده لانه أخسر وجعلها بمصدر بخطه لان الذي يجب بيانه انما هو الثمن الذي تقدمه والثمن الذي عقد عليه لا المعنى المصدر فان لم يبين فان كان المبيع قائما فله الفسخ به أي باعتقده وان فات المبيع خبر بين أخذ بموقع عليه العقد أو باعتقده أي بالاقبل منها وعلى هذا فليس لمسلمكم الفسخ انظر النسخ الكبير (ص) والاجل وان بيع على النقد (ش) يعني ان من اشترى سلعة على اجل وأراد ان يبيع مراعاة فانه يجب عليه ان يبين ذلك الاجل لانه حصة من الثمن وكذلك اذا اشترى على النقد ثم ارضا على التأجيل وأراد ان يبيعها مراعاة فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فغائب الفصال في بيع يعود على بائع المراجعة وهو المشتري أي وان يبيع السائق على النقد ثم أخذه بالثمن ولا مانع من عوده على المبيع أي وان يبيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والا قول أو لى ان نسبة المفعول الاول في باب اعطى أولى فان لم يبين كان غشا

ولو مع شك البائع في كراهته (قوله فان كان عدم سيانه الخ) هذا التقرير يدل عليه كلامه الاتي في قوله ولولا ذمتها وان باع منها فلهذا فهو المستحدثون ما يفسده المشار به بقوله وبعبارة على انك تقول يقر بتمهات ما يفسد بنظره فما كرهه فان كان من باب العيب جرى على حكمه وان كان من باب الفسخ جرى على حكمه وان كان من باب الكذب جرى على حكمه مقدر (قوله فان لم يبين الخ) كذا في بعض التقارير (قوله مطلقا) حال من يبين اختلاف ما تقدمه عقداى سالة كون البيان عرفه بقوله (قوله فله الفسخ) أي قوله الرد (قوله بالاقبل منه سما) أي ان فرض ان هنالك أقل والافضل يتحدد المساواة (قوله والاجل) يصح بمرور نمبه متناه على ما يوجبها لان لها محالين يحمل به بالإضافة ويحمل نصب على القبولية وكذلك الباطنية الاحتمية (قوله الى اجل) أي قدرا هنالك لانه حصة من الثمن ويختلف الثمن بقربه وبعدد قوله ثم تراعى على

التأجيل لان الاصح للاجل فك الواقع فيه (قوله فان لم يبين كان غشا) وسبأ في أن الفسخ والمناسب مع الشكام غير بين الرد والافضل يتجمع الثمن ومع القوات الاقل من الثمن والقيمة في شرح شب فان باع ولم يبين فله نقد انه رد المبيع مع قيام المبيع ولو رضى المشتري وان فات ثمنه الاقل من الثمن والقيمة كافي المدونة أي نقدا الا ان الرد مع قيام المبيع ولو رضى المشتري يجب انظر عيب

(قوله وطول زمانه الخ) (تنبيه) كايجب ذلك في المراجعة في المساومة وكذلك الزيادة والاستعانة كذا ينبغي  
(قوله وتجاوز الزائف) هو الغشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس ٢٠٤

وليس المراد به تركه وتركه به  
أخذ مثل هذا في الهبة وانظر هل  
لا بد من شأن قدر ما يستحق فيه  
ألا وما يظهر من كلام بعضهم  
الأقل (قوله ولكن) خلاف ظاهر  
كلام المؤلف الذي انقضاه  
شخصا السلوكي العمل بظاهر  
الدونة وان عرفتم ان تجاوز  
الزائف من خطا (قوله وأنها  
ليست ببلدية الخ) فان لم يبين  
فمن في الشك في (قوله وكانت  
قائمة) أي لم يحصل فيها مقوت  
أصلا أي لم يقوت العيب ولا  
الغش ولا عيبها (قوله وليس  
للبائع الزامها) أي من حيث  
الكذب والمخالص أنه يترتب  
كون الشيء مغفورا لعيب كونه  
مغفورا للغش والكذب لا العكس  
ويترتب من كونه مغفورا للغش  
كونه مغفورا للكذب والعكس  
(قوله وشقوها) أي كهيته  
وصدقة (قوله فان شاء فاعلم  
بالعيب الخ) لا ينبغي أنه عند البيع  
لإقامة العيب فهذا الغش في  
المال لا في الصور (قوله وأحدون  
قليل الغيب) أي كالمرد (قوله  
وتحدون عيب متوسط) أي  
كعيب دابة (قوله فقامه بالغش  
اتبع الخ) هذا ظاهر إذا لم يحدث  
عيب أصلا وأحدون وكان قليلا  
وأراد القاسم إذا ما إذا أراد الرد  
بالعيب القديم فلا يكون القسام  
بالغش اتبع على الإطلاق وكذا  
كون أو ش العيب اتبع من الغش

والمناسب أن يكون كذا بالان الاجل له حصة من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أي  
ووجب بان طول زمان البيع عند لا الاجل واحقر في الطول عما إذا مكث عنده مدة  
يسير قولا إذا البيع مراجعة فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة أخرى ووجب على المشتري  
بان طول زمان مكث البيع عنده طويلا مساويا تغفر في سوقيه وفي ذمته لا لان الناس  
أرغب في الطري من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في المقارن ان طول الزمان الذي  
يجب بيان هو ما تغفر فيه الاسواق أو بوجه شدة الرغبة في غير البيع كما يقبده كلام  
الدونة فان لم يبين كان غشا (ص) وتجاوز الزائف وعيبه أعيدت (ش) يعني ان من  
اشترى سلعة فبجواز البايع عنه في الثمن من درهم زائف أي زني أو وسط عنه من الثمن  
شيئا لاجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري ان يبيع ذلك مراجعة فانه  
يجب عليه ان يبين للمشتري ما تجاوز عنه البايع من الزدي أو ما وطع عنه لاجل البيع  
حيث كانت الخطيئة معتادة في الناس فان لم تصد أو وهب في جميع الثمن قبل الاتفاق  
أو بعده لم يجب البيان والمرايا لا اعتياد ان نسبة خطيئة الناس ثم ان قصد الاعتماد  
معتبر في تجاوز الزائف أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف  
وخلاف ظاهر كلام الدونة وابن عرفة فان لم يبين المهمة فله حكم الكذب وان لم يبين  
تجاوز الزائف فله حكم الغش (ص) وانما ليست ببلدية أو من التركة (ش) هذا من باب  
التدليس بالعيوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البايع أن يبين للمشتري ان  
السلعة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر وانما بلدية ان قلت الرغبة  
فيها أو يبين انها من التركة فقوله أو من التركة متطوفا على خبر ان وهو قوله ليست ببلدية  
ويحتمل عطفه على خبر ليس أي يبين انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر  
(ص) ولولا تدانها باع ولدها معها (ش) يعني ان من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يقل  
أو من نوع ما لا يقل قولت عنده فانه لا يبيعها من اجبة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها  
معها لان المشتري يظن انها اشترى ببيع ولدها لان حدوث الوفاء عنده عيب وطول اقامتها  
عنده الى ان ولدت عنده غش وخديعة وما تقصها التزويج والولاد فمن قتها كذب في  
الغن وقد لا تجد كلها الا قد تدلها ثم انها لم يبين وكانت قائمة ردها للمشتري وقاسل  
ولا شيء له وليس للبائع الزامها له ببط شيء من الثمن لا يبيح علمه بالغش والغش وان  
حصل فيها مقوت فان كان من مقومات الرضا لعيب كبيعها وهلا كها ونحوهما بما بقيت  
المقصود فان شاء فاعلم بالعيب فيقطع عنه ارشه وما يؤنيه من الرجوع وليس له حقتا القسام  
بغش ولا كذب وان شاء رضى بالعيب فقامه بالغش حيث رضى بالعيب انفع له من  
قيامه بالكذب اذ علمه الاقل من الثمن والقيمة في الغش وإما في الكذب فله العلم الاكثر  
من الثمن الصحيح ووجهه القيمة ما لم تزعم الكذب ووجهه وان كان من مقومات الغش  
وليس من مقومات الرضا لعيب كقوله الاسواق وحدوث قليل العيب المشار اليه بقوله  
المؤلف في التبادر أو يقل فكل لعدم كدوث عيب متوسط فقيامه بالغش انفع له ايضا

إذا كان هذا عيب متوسط فيقول كون أو ش العيب اتبع من الغش

(قوله وان كان من العيوب المفسدة) الحاصل ان المقتول للعيوب اقسام ثلاثة اما ان يخرج من اليد بعوض فكما البيع وهذا قسم واما ان يخرج بلا عوض كالهبة والصدقة وهو مصدق في القبول وقوله وقوله هذا قسم واما ان يقوم به شيء يخرج من المقصود فهو هذا القسم المشار به بقوله وان كان من العيوب المفسدة اي القسمة ولو عبر به لكان احسن وهو المشار به بتقديم في قوله كذا كبر صغرا الخ اي ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كبيعها الخ فانه مقروض فيخرج من اليد فالخارج من اليد ضمان هلاكتها ويبيع وهو المشار له بما تقدم وبهذا الثالث يخرج من اليد (قوله غير ان قيمتها) اي من حيث قيامه بالفضل والظاهر ٢٠٤ ان يقول بقيامه بالفضل انفسه (قوله عيب غيره) المناسب ان يقول شيء غيره

وان كان من العيوب المفسدة خفي في ردها وما نقصها الحادث واسما كما ويرجع بالعيوب القديمة ومنابه من الرجوع بين الرضا بالعيوب غير ان قيمتها ولو زوجها واجب بيباه لانه عيب فان لم يكن وهي بمجالها خيرا للمشتري بين قبولها لجميع الثمن ورضاها وليس للبايع الزامها له بصفة العيب لان العيب لا يزول بعهده بخلاف الكذب والتقصير في ردها وما نقصها الحادث فما اذا كان العيب مقبولا المقصود ومشكل فانه مرفق باب النسيان ان المشتري يبيع في الارض ويحيا بان عمله ما لم يكن عيب غيره كما هنا (ص) وبخبرة ابرئ وصوف ثم (ش) يعني ان من اشترى اصولا عليها ثم ردها يوم البيع فاشترى عليها او اشتراها مع اصولها بالخذ الفقرة واشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اشترى الصوف ثم اراد ان يبيع مرا بجهة فانه يجب عليه ان يبين المشتري انه جذا الفقرة او جز الصوف لان لما ذكر خصم من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع فاما لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمواضع استغنى عن بيان غير التام عاين من قوله وطول زمانه ثم ان المؤلف ضمن جذمه على اخذ فصح تسليطه على العاطوف لانه لما يقال في الصوف جزه بالراي واما الفقرة فيقال فيها جذا هذا بالذال المجبة فان لم يبين في مسئلة الفقرة المؤثرة والصوف التام فهو كذب واما في مسئلة غير التام فهو غش (ص) واما في مسئلة (ش) يعني انه اذا اشترى سلعة ثم باعها باكثر مما اشترى به ثم اقال المشتري فيها فاذا اراد بيعها مرا بجهة على اصل ما اشترى به ليصحح اليه بيان وان اراد بيعها على غير الاقالة فلا يضمن البيان كالمواضع اشترى بها بغير ثمن باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين واراد ان يبيع عليها مرا بجهة واما لو اراد البيع على العشرين فلا يضمن (ص) الا زيادة ونقص (ش) يعني ان التقابل اذا وقع بينهما زيادة ونقصان عن الثمن الاول فانه اذا اراد ان يبيع مرا بجهة لا يجب عليه ان يبين ويبيع مرا بجهة على ما وقعت الاقالة به من زيادة كاحد ثلاثين في المثال المذكور او نقصان كسبعة وعشرين لان ذلك اشبه ابيع حقيقة (ص) والركوب والبيع (ش) يعني انه يجب بيان المنقص من الركوب للزيادة والبيع للزيادة والتوظيف

(تنبه) حيث قلنا بالتقويم في القوات فهل تقويم سلعة وهو قول ابن الموارز اذ مبيعة وهو قول مصنفين وابن عبدوس (قوله وكذا ان لم يكن يوم البيع) فان قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤثرة والصوف غير التام فالجواب ان الصوف غير التام يضمن البذخ ما لا يوجد مثله في الفقرة غير المؤثرة لانه قد ينزل او يحصل حشوا في نحو الواسطة (قوله والمواضع استغنى الخ) فيه نظر لان هذا انما يقال لو تركه ولم يجمع مع الطول واما لو تركه فلا يضمن بيان جزه ولا يمكن عن ذلك بيان طول الزن (قوله فصح تسليطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعف ويحتمل الاول ان يقدره قوله وصوف ثم عامل يناسبه وهو جزه بالراي ويجري مثل ذلك في قوله علقها ثوبا وما اراد

(قوله فان لم يبين) وهي بمجالها اي لم يحدد فيها عيب متوسعا

ولما ثبت ولا يثبت هذه حوالا لسوق ونقص خفيف ولا زيادة (قوله وان اراد بيعها الخ) هذه هي التي ارادها ولو انصف (قوله فلا يضمن البيان) اي انقرة النفوس عما وقعت فيه الاقالة ولا يرد ان هذا ما يفي بما اذا باع على العشرة لاحتفال كون الفقرة من ثمنه بعد خمسة عشر وهذا متفق عنده بالشرع فان لم يبين فيقبض ان يكون كذا وقوله الا بزيادة ونقص ومثل ذلك اذا رقت بعد طول فلا يجب البيان (قوله لان ذلك اشبه ابيع حقيقة) اي وان امكن التعليل بالفقرة ومفهوم الاقالة ان بشرها لم يخل الثمن او اقل او اكثر لا يجب البيان وهو كذا على احد القولين والاشترور يجمع في التوضيح انه كالاقالة مساواة ونقصا وزيادة (قوله كرهها في الشر) فرض مثال ويحتمل ان يكون الغالب ان يكون النقص في الشر

خرج التثني فلا يجب فيه البيان  
إذا باع بعضهم من أجرة على  
التوظيف بحيث التفتت أجزأته  
(قوله وقد يكون له رغبة في الجلة)  
أي رغبة في الكل فغيره لا يصل  
ذلك والرغبة في الجلة لا تأتي في  
جانب المشتري من أجرة لأن  
الفرض أنه باع البعض من أجرة  
لا كل التباين فأن لم يبين فغيره  
أن يكون غشا في المتفق لأجلهم  
شرائه كذلك وكذا في المختلف  
لا احتمال خطئه (قوله لأن يكون  
التوظيف الخ) الأحسن أن  
يقول لأن يكون المتفق حصل  
من سلم فلا يجب البيان كما هو  
عبارة شب ولا فرق في التوظيف  
الذي من سلم بين أن يكون قبل  
قبض المسلم منه أو بعده كما هو  
مقتضى المواق وكذا في كلام  
الزرافعة (قوله والسلم الفصل منه  
إلى أصفه أي ريثما لو استحق ثوب  
من المسلم فيمرر معمله لا بقيته  
(قوله وهو الأرض وما اتصل بها  
الخ) في عب ما حمله الله ففسر  
في على الاستماع والمعنى أنه يلحق  
بالربح الأرض وما اتصل بها  
(قوله وغير التام الخ) أي غير التام  
غلة (قوله لا أن يورث بعضه)  
مثل الأرض ما حصل بغير عوض  
كهبه أو صدقة وأعراب لأن  
ورث بعضه مشكل الآن يكون  
المعطوف مقدرا على لا تكتميل  
ملكه أن يورث بعضه ويصح فتح  
الله. رة قاله البسند أقول أراد أن  
المعنى لا تكتمله يورث بعضه (قوله  
وقات) فإن لم يفت خلاه المشتري الرد أو التمسك بما وقع البتة عليه (قوله يسو أو تقدم الخ) أي لتزج الأبريق

ولو مستقفا (ش) يعني أنه يجب على من باع من أجرة أن يبين التوظيف ومعناه أن يشتري  
مقومة متعددة كمسرة أو أبواب متلاصقة أو واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل  
قوبه ثم أدرهما فإذا أراد أن يبيع من أجرة ثمة يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه  
إذا لم يفت على قدره في التوظيف وسواء صككت الساب غير مستققة في الصفة والقيمة  
ولا اشكال في البيان أو كانت مستققة في القدر وفي القيمة على المشهور إذا لم يرضى المبتاع  
بتوظيفه وقد يكون له رغبة في الجلة فغيره لا يصل ذلك خلافا لما نافع قاله بعد الخطأ في  
المتفق ولأن التوظيف مدخول عليه بين المتعاضدين عاذهم فقله ولو مستقفا أي ولو  
كان الموظف عليه مستقفا فهو راجع لما يفهم من قوله والتوظيف (ص) الأمن سلم (ش)  
الاستثناء معمل أي الآن يكون التوظيف مستقفا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب  
المذونة بخلاف يبيع النقد لأنه يصدق فيه إلى الإجراء والسلم القصدة إلى الصفة وهي  
مستوية وقد فيها الجواز في السلم بأن لا يكون المسلم يتجاوز عن السلم إليه بأخذ أو في  
في القيمة (ص) لا غير ربع (ش) بالبرص فاعلى ما من قوله تبيين ما يكره والمعنى أن من  
اشتري بربها وهو الأرض وما اتصل بها من ثمنها وشعر فاعلم أنه أن يبيع من أجرة ولا يجب  
عليه أن يبين أنه لا غلة له بالغلة بالثمن ولا فرق بين غلة الرباع وغيره من الحيوانات  
وأما الصوفى التام فليس بفعله وغير التام فبين من جهة أنه يستمر طول الزمان للحيوان  
كما مر قبض ما هنا بغير ذلك (ص) كتميل شرائه (ش) تشييع في عدم وجوب البيان  
والمعنى أن من اشتري نصف سلعة بعشرة مثلاً ثم اشتري باقيها بنصفه عشرة فإنه يبيع  
من أجرة على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشتري أو لا يكذب أو لا يكذب أو قد يبيع إذا لم يكن  
له فرض الأجر والشراء وأما لو اشتري القيمة لا يبيع ضرر الشراء وجب البيان (ص)  
لأن ورث بعضه (ش) يخرج من قوله كتميل شرائه والمعنى أنه إذا ورث بعض شيء  
وسمكمل باقيه بالشراء كما لو ورث النصف ثم اشتري النصف الآخر بعشرة أو بالعكس  
وأراد أن يبيع البعض المشتري من أجرة وأخبر أن رأس ماله عشرة فلا بد أن يقول  
والنصف الآخر موروث وعلمه في المذونة بأنه إذا لم يبين دخل في ذلك ما استأجر وما ورث  
وإذا بين فاعلم يبيع السبع على ما باع فاعلم باع ولم يبين وفات فاعلم وهو النصف نصفه  
مشتري فيبقى نصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فيبقى بالقل من القيمة  
أو ما يبيع عليه من الثمن والربح ليسر بيان الموروث في أجزأته اشتري وقولنا وأراد يبيع  
لبعض المشتري من أجرة استأجر من البعض الموروث فإنه لا يساع من أجرة إذا غلخ  
(ص) وهل أن تقدم الأرض أو مطلقاً أو يلا (ش) أي وهل وجوب البيان فيما ورث  
بعضه واشتري بعضه الآخر أن تقدم الأرض على الشراء لأنه يزدي في ثمن النصف المشتري  
ليكمل ما ورثه منه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيبيع النصف المشتري من أجرة ولا يجب  
أن يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الأرض على الشراء  
أو تأخر وهو المحقق ويلزم على القول إذا اشتري النصف ثم اشتري باقيه أن يبين أنه زاد  
في النصف الثاني ليكمل له جميعه وقد يفرق بين الزيادة كتميل ما ورث أو كثر قدما منه  
وقات) فإن لم يفت خلاه المشتري الرد أو التمسك بما وقع البتة عليه (قوله يسو أو تقدم الخ) أي لتزج الأبريق

(قوله ردأودفع) أي يخبر بزمان يردو يأخذ منه أو يعطى الواو أي ويندفع أي يدفع مابين (قوله وسدقه المشتري الخ) هذان الأمران تفسير قول المصنف وسدقه (قوله مايدل على صدقه) أي قرينة تدل على صدقه (قوله وحلف) فيه إشارة إلى أن الحلف مع القرينة أي وأما التصديق والبيئة ٢٠٦ فلا خلافه معها فتدبر (قوله لأن النقص آلة الغلط) فيسهل إثباته

فكما يشعل والنقص نفسه نفس الغلط وكذا المصاحب بالكسر  
تدبر المصاحب بالفتح وهنا نس  
كذا (قوله لا يجهو التسوق) أي  
فليس يجهو هنا كما في  
التوضيح والدقوة خلافاً لما ظهر  
كلام ابن الحاجب وأما في مسنده  
الكذب فهي فوت وقوله وإن  
شاهدت نفسه أي حيث كان  
مقوماً فإن كان مثلاً باع منه  
كما في ابن الحاجب والتوضيح  
(قوله فلا ينقص عنه) أي عن  
الغلط (قوله لا يجهل النقص  
مقنياً) أي يجهل النقص أي  
نقص القيمة عن الغلط مقنياً  
لذلك (قوله وما تزدى القيمة على  
الغن الصريح ووجه فيه إشارة  
إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد  
ذلك أي فيصعب بين الأمرين  
كالدقوة فيقول ما ينقص من  
الغلط ووجهه ما لم تزد على الصحيح  
وروجه لكنه يسع عبارة ابن  
الحاجب كذا أقاد يحكى تب  
أقول الأولى إسقاطها لأن القيمة  
إذا زادت على الصحيح ووجهه  
لا يعتمد على العاقل (قوله أن  
حط منه بائعه ما يشبهه) لا يفتنى  
إن شئت بل زيادة على عشرة في  
الرقم فلا يتأتى حط في ذلك (قوله  
وهي الربح) لأنه إذا قلنا يدفع  
الغن الأصلي وسدقه في الغش

إلى التاكيد ما اشترى قبل ولما قدم ان غلط البائع في بيع المساومة لا قيامه بأشياء إلى  
غلط المراجعة بقوله (ص) وإن غلط بنفسه وسدقه أو أثبت ردأودفع مابين ووجهه (ش)  
أي وإن غلط البائع في بيع المراجعة بأن أخبره بالنقص عند استهارة وسدقه المشتري أو أقر  
من رقم المبيع وأحاله مايدل على صدقه وحلف البائع أو قامت البيئة على ما دعاه فإن  
لم يفت المبيع خيراً اشترى بين رده إلى بائعه أو دفع الصحيح مع وجهه ففقد بنفسه متعلق  
بغلطه وبالباطل إلا أنه لأن النقص آلة الغلط ويعني مع أي نقصاً مصاحباً للغلط فلا حاجة  
إلى تعلقه بمقدري فاخبر بنفسه (ص) وإن قامت خيراً مشترى بين الصحيح ووجهه وقيته  
يوم يبعه ما لم تنقص عن الغلط ووجهه (ش) الموضوع صحاباً مع ربحه وغلطه على نفسه  
بنقصه وفاتت السلعة بقاءاً ونقص لا يجهو التسوق فإن الخلف ثبت للمشتري أن شاهدت  
الغن الصحيح الذي بين ووجهه وإن شاهدت قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض ما لم  
تنقص القيمة عن الغلط ووجهه فلا ينقص عنه بطل النقص مقنياً وما لم تزد القيمة على  
الغن الصحيح ووجهه فلا يزداد على ما جرى في كلامه ذكر الكذب والغش شرعاً في بيان  
حكمه ما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وإن كذب الزم المشتري أن يحطه ووجهه  
بمخلاف الغش (ش) يعني إن البائع إذا كذب على المشتري في بيع المراجعة بأن زاد في  
غن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عدداً أو غير عدد كما إذا اشترى ألبسة مثلاً فغير  
أنه اشترى ثمانية عشر ثوباً بعاشراً بالجملة يأتي عشر السلعة فائتة بديل ما بعده فحط البائع  
ما كذب به عليه ووجهه فإنه يلزمه البيع وإن لم يحط عنه فإنه المشتري بخير إن أراد  
السلعة أو يأخذ غنمه أو يأخذها بجميع الغن الذي وقع البيع به بخلاف الغش فإنه  
لا يلزم المشتري البيع وإن حط بائعه عنه ما غشه به كما إذا اشترى ألبسة مثلاً ويرقم عليها  
عشرة ثم يبيعها مرابحة على الثانية ليروهم المشتري أنه غلط على نفسه فهو غش وخدعة  
فالمشتري في حالة الغش مع قيام السلعة بخير بين أن يتحالف به بجميع الغن أو يردّها  
ويرجع بقوله يلزم المشتري أي يلزم المبيع المشتري أن يحط أي الكذب يعني  
المكذوب به بخلاف الغش أي فإنه لا يلزم والمخالفة في عدم التزامه وليس هنا حطية  
ومحتمل أن يقال هنا حطية وهي الربح فقوله وإن كذب أي زيادة وعبر مع الغلط  
بالنقص ومع الكذب بالزيادة لأنه أنسب لأن الغلط يناسبه النقص والكذب يناسبه  
الزيادة فمع ربح كل عا يناسبه والافالكذب والغلط على واحد وهو الأخبار بخلاف  
الواقع (ص) وإن قامت في الغش أقل الغن والقيمة (ش) يعني أن البائع إذا غش في  
بيع المراجعة وفاتت السلعة يتغير سوق تأخر فإن المشتري بخير بين أن يدفع الأقل من  
الغن الذي سببه أو قيمتها يوم قبضها من غير ضرر يربح عليها (ص) وفي الكذب خبر  
بين الصحيح ووجهه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب ووجهه (ش) أي فإن قامت السلعة

أقل الغن ولا يضر بربح على ذلك الأقل (قوله أو قيمتها يوم قبضها) وبكذا نقول في الكذب القيمة في  
يوم القبض وانظر ما التزم في ما بين الغلط فقدا اعتبر فيه القيمة يوم البيع

(قوله وكلام ث) أي القائل غير المشتري فبما نظر من ثلاثة أوجه الأول أن القول بان الضمير للمشتري خلاف المشهور الثاني أنه لو كان التفسير للمبتاع لم يكن أقوله ما لم ترد على الكذب ووجهه معنى صحيح الثالث أنه يؤدي إلى أن المصنف ترك قد لا بد منه وهو أن لا تنص القيمة من الصحيح (قوله فاش عند مضمون الخ) ويتربى على كونه غاشا عند القوات بلزم الأقل من الفن والقيمة كذلك ذكره حج وهو خلاف ما تقدم والمحققا تقدم من أنه في حالة القوات يغير بين أخذها بما وقع عليه العقد أو بما يتقضى الأقل منها وفي حالة القيام بالرد والانسحاب ما تقدمت فاعت ذلك فالمعقد انما ليس لحكم الفسخ رفقته ولا لحكم التبدل لأن المدلى بالمعيب يرجع عليه الأرض والمحصل أن حكمه حكم الفسخ عند مضمون وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الفسخ عنده ولا حكم الكذب ٢٠٧ ولا حكم العيب ويرى أنهم من الشارح

أن غير مضمون يقول أنه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال صيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه يبيع عبادة ابن رشد إلا أن ابن رشد أثنى آخر كلامه على أن المدلى على العموم بخلافه حسنا معني ثم وأجيب بأن مراد المصنف بالمدلس من في سلطته عيب (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) تقدم أنه إذا حدث عند المشتري عيب فانه يكون بنفسه وثارة يكون متوسطا وثارة يكون البائع مدلسا وثارة فلا لما تقدم أنه إذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو محض أما أن ورد ويدفع أرض الحادث أو يتأكل ويرجع أرض الضمير ولو كان مدلسا لكان إذا أراد الرد ولاشي عليه حيث كان العيب

في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع يغير بين أخذ الفن الصحيح ووجهه أو فمها وبه لنقص ما لم ترد على الكذب ووجهه فلا يرد على الكذب لأنه قد رضى بذلك وما ذكرنا من أن الضمير للبايع للمشتري هو المواب كما وقع للشارح وبذلك عليه قوله ما لم ترد على الكذب ووجهه فانه لا يقال ما لم ترد فلان يغير المشتري في الزيادة لأنه لا يختار إلا الأقل ويحتد فلا يصح أن يقال ما لم تنقص القيمة فمعنى الصحيح ووجهه لأنه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقييد المذكور وكلام تمت قيمته ولم يكن كان الفاش أهم من المدلى لأن من طال زمان البيع عنده ولم يبين فاش ولا يقال فيه أنه مدلس أو باع على قيمته عليه عقد تقدم ولم يبين فاش عند مضمون وليس مدلس أفرد المدلى بحكم خصمه فقال (ص) وعند ابن المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يرد كغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد ولاشي عليه والفاصل ولاشي إلا أن يدخل عند عيب ويحتمل كغيرها فمما صرحت المسائل الست المشار إليها بقوله وورق بين مدلس وغيره أن نقص بسبب التبدل الخ وولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الفن ثارة ووضع منه أخرى شرع فمما يشهد به هو المعنى باب التداخل لأنه زيادة في المبيع فارة ونقص منه أخرى فقال (فصل) فيما يتعلق بذلك منه ما يخالفه عرف الشرع لغة وهو المشار إليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الأرض (ش) يعني أن من عقد على بناء أو على شجر فانه يتناول الأرض التي هي فيها لا شجرها إلا أن يشترط أكثر منها حتى يشترط أفراد البناء والشجر عنهما العقد أهم من أن يكون بيما أو وصية أو وهبا أو وقفا أو هبة وغير ذلك (جس) وتناولهما (ش) يعني أن العقد على الأرض يتناول البناء والشجر الذين فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة وهذا حيث لا شرط ولا هبة ولا خلافه ولا عليه وعليه فيصير رجوع قوله لا يشترط لهذا أيضا إذا كان على الشجر غير أرض فهو للبائع للسنن

الحادث بسبب عيب التبدل فإذا علم ذلك فقول الشارح إلا أن يدخل عند عيب أي فيه تفصيل (قوله أن نقص بسبب التبدل) تقدم تبيينه وهو أنه إذا نقص بسبب التبدل وكان متوسطا ورد لاشي عليه وأما أن يمكن به فإذا وردت أرض الحادث (قوله ونقص) تزلزلا مساو مع أنها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة (فصل تناول البناء الخ) (قوله التي هما) قوله فانه ما يخالف عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تتناول الأرض (قوله التي هما فيها) أي فلا يدخل حيزها كذا أفاده النووي وثبت والشيخ خضر واستظهره قوله الشيخ أحمد وروى بقوله الأخيرة يتناول لفظ الشجر الاخصان والأزاق والعروق انتهى والعروق يقع محلها يخص الشجر وفي شرحه ترجيح ما لا يشهد به وثبت أي تبعا لنوعه فالبعض الشيوخ ولعل عليه لأن حج عزاء لما عوقل بل التي ينبغي التحويل عليه كلام الأخيرة وبالمعنى عيب (قوله إلا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله بخلاف ابن عتاب) أي فأنه يقول بأنه المستثنى محليا بالمتناول الأرض الشجر وهو أصل الثمرة المؤثر في بقاؤه بالاولى وبقاؤه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لأن المتبادر من قوله من باع شجرة أي استقلالا (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فأنه ما جاز منها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلها أنها لا تتناول البذر فعلى هذا إياه وضمه بالأرض وقوله على المثبت فأنه هو عطف البذر على الضمير في قوله وتساو لها وقوله وعلى المثني أي أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع وقوله فصل غثب وهو البذر بين منقذين وهو الزرع ومدفونا (قوله وقوله ومدفونا الخ) أي لعين المراد وقوله ومدفونا أيضا أي أن قوله ومدفونا لما كان الحكم فيه عدم الإدخال وجب تقديم البذر لأن عدم تقديمه يقتضي أن المدفون حكمه في الدخول وليس كذلك (قوله بأن المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو البائع إذا ادعاء الخ) هذا باقي في مجهول إذا ادعاء أو نسبته أن يملكه أو ورثه ٢٠٨ والقرض أنه باع الأرض فباعتها به فان علمه حين بيعها ولم يسه فلا قيام له

من باع نخلا أو قوما شجرة قدر فباعها ببيعها وهو الصواب بخلاف ابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتساوأت الأرض البذر والمغب فيها الزرع البارز على وجهها لأن أبار الزرع خروجه على المشهور وليس يروا من الأرض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفا على المثني على الرواية المشهورة ولا يلزم عليه تشتت في العطف على المثبت فأنه وعلى المثني أي أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع فيكون فصل غثب بين منقذين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتساوأتها والبذر لا الزرع وقوله (ومدفونا) أيضا بأن المعلوم من الذهب أن ما وجد مدفونا بالأرض لاحق للمبتاع فيه بل هو للبائع إذا ادعاء وأشبهه والأفهل لفظة وبعبارة وتساوأت الأرض المدفون فيها من بخرارة وأحمد وغير ذلك الذي علم صاحب دليل قوله (كل وجه) صاحبه وقوله ومدفونا بغير قصد الفتن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالخيار الخلقة في الأرض والبقرا العادية أي القديمة المسبوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك حال ح فيما إذا كان المدفون جبا أو بقران المبتاع فيه في نقض البيع والرجوع بجمعهما استحق من أرضه ولا يلزم من عدم تساؤل الأرض المدفون عدم قصد المبتاع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفونا قوله (ص) ولا الشجر المؤثر أو أكثره لا بشرط (ش) يعني أن من اشترى أصولا علم أنه قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع لأن الباشترط المشتري قوله أو أكثره من فرع معطوف على الضمير المستثنى المؤثر برأى المؤثر هو أو أكثره من فرع فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالفضل الصالح التاثير يتعلق طلع الذكر على الاتي لا لا تسقط عنه ثم هو والقاح ابن حبيب سق الطلع عن الفرط الباسي والتاثير في التين وما لا زهره

(قوله والأفهل لفظة) أي الله يوضع في بيت المال لأنه يعرفه سنة أي لا تجهل صاحبه كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله) فيخرج ما كان من أصل الخلقة أي يكون للمستثنى وكذا البئر العادية أي التي للبايع لا للذي أو مسلم والأفهل لفظة وقوله فكل قديم أي لا كل قديم وفي العبارة مذوق كأنه قال أي لم يتابع يقال فيها عبادة لأشخاص بقر معينة لأن كل قديم يقال فيه عادي فإذا كانت ذاتا زاده فيه التاثير عبارة يجب بالواو وحيت قال وكل الخ وهو ظاهر (قوله) يحصر في نقض البيع) فيمنع نظر لأن المشتق ههنا عين فان قل لزوم التسليم بالباقي وان كثر وجبه وحرم التسليم بالباقي إلا أن يتماثل بالباقي يصح

الفتن والحاصل أنه إذا كان الباقي التسليم في حصره من الفتن وان كان أقل من النصف وجب الرد لأن التسليم بالباقي بجميع الفتن (قوله قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهومها أكثرها ش أن النصف وسيسم عليه والاقول المؤثر وهو شيع الاكثرية المؤثر ومنه غير المقدة فمبتاع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المشتري مشترى بخلاف التجميع القضي الجواز بناء على أنه مبيى (قوله لا بشرط) أي من المبتاع جميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لأنه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزمعي (تنبيه) هأراد بالمؤثر ما بلغ حد الأبار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل وإذا تنازع البائع والمبتاع في التأثير وعدمه فقال ابن الموارث القول للبائع وقال الحاصل قول المبتاع (قوله وهو الفلاح) أي أن التأثير يقال لفلاح (قوله سق الطلع عن التمر) فيضد وضاف لمفعول فالتمر مستمرة قططره بالتين أي ويذوقه من طلع الذكر (قوله) والتاثير في التين الخ) مقابل قوله والتاثير خاص بالفضل لأن طريقة المنصف على الأقل لقوله كالتمتع (قوله وما لا زهره) أي لا ثورته



(قوله وتجزئ عطف تفسير) قوله قال ابن شاس هذا ما على طريقة المصنف (قوله فانه يكون المشتري) أي لانه ليس لاحدهما  
 نزعة حتى يتجمعا عليه فحين يباع لا يجزي قوله للمبتاع وقوله الآن بشرطه البائع أي الذي هما السدان وبمارة شب الآن  
 يستثنى عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري أحد الشر بكن (قوله وبقيد العبد) أي كمنه ولا يتزعمه مشتري  
 ولا بائع اتقدأرتعدد (قوله ورتنه المختل بالرق) فيه يجوز أن هو ياخذ جميع ما ملكه ملكا لا راقا ولو كان له وارث من يحوز  
 جميع المال (قوله وسوا اشتراطه الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا أنه اذا شرطه العبد  
 يبقى بيد العبد حتى يتزعمه المشتري واشتراطه لنفسه يجوز بشرط أن بشرطه جميعه وأن يكون معلوما وأن يكون اشتري  
 العبد عبا يباعه وتقدم عن قت في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل أنه اذا شرط المشتري مال العبد فله  
 ثلاث أحوال حال بشرطه للعبد فيقتضيه بقر فيده كما كان عندنا أنه الآن يتزعمه مشتريه وسواء كان ماله عبدا أو عرضا ودينار  
 ولا بشرطه كونه معلوما والحاصل أنه اذا اشتراطه للعبد يجوز مطلقا كما أفاده حشنا عبد الله واختلف هل يجوز من الثمن كالثمة  
 أو لا قولان وحال بشرطه المشتري لنفسه قال ابن ناجي في شرح المدونة لا يجوز إلا بما يجوز به به نص عليه ابن رشد وعزاه  
 ابن تونس للبعدا دين وظاهره سواء كان معلوما أو مجهولا كان كثر من غنمه أو لا وهو يتبع نص عليه ابن حبيب وقال القمي  
 لا بد من كونه معلوما إلا كان شرا معلوم معلوم وهو المناسب لاعتادة كون المال ٢٠٩ بما يباع بالثمن وهو المقتدر وقال قت  
 في شرح الرسالة ان مال العبد

أن تجزئ جميع الثمن عن موضعها وتجزئ أصلها واما الزرع فاباه ابن بزرعى وجه  
 الأرض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأبوز كل مرة فانه قد تظهور للناظرين  
 (ص) كالتعقد (ش) يعني أن من اشتري أصولا فله مرة قد انعقدت جميعها أو أكثرها  
 كل نوع والتزعموا أنه مذهب ذلك فانه يكون للمشتري الأبا بشرط (ص) ومال العبد (ش)  
 بالرق عطا في كالتعقد أي لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو بائع  
 الآن بشرطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضي أنه يملكه وهو كذلك لكن ملكا غير تام  
 ولا يشك بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء لأن ضرب المثل بعبد  
 لا يقدر على شيء لا يقتضي أن كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احتراز عما لو كان  
 مشركا أو معصا فانه يكون للمشتري في الأولى لأن بشرطه البائع وأما في الثانية فيبقى  
 يملكه العبد أي كل من في اليوم الذي لا يجد فيه ميسره فإذا مات يوما أو رتنه المختل بالرق  
 وقوله ومال العبد شامل للثالث والثاني أو سوا ما شرطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو  
 بشرطه ماله أو ما لا بشرطه به به يجوز عند ابن القاسم كبعض المبرق بعض الزرع

٢٧ شي خا ولو لم يشر ماله بعد العقد في التامل المشهور والعقد عند أي شيء إذا هم المشتري  
 في اشتراطه أو للعبد يشترط البيع (قوله ولو اشترط بعينه لم يجز عند ابن القاسم) أي وأما أن يشترط بعينه كذا أصبحوا يجازيه ثم  
 أقول بظاهر العبارة كأن مال العبد عندنا لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا على قدر مال العبد أم لا ولعل المتع ليس على  
 إطلاقه بل يحمل على ما إذا كان مجهولا أو معلوما وكان مال العبد عندنا واشترطه بعينه أم واقفة كان يكونا ذهبن أي وقد  
 استثنى البعض كذا والموضوع أو مال العبد ذهابا وبشرطه في موضع البيع والعرف في موضع المنع  
 وبه ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو يسع غيره وقد فلا منع (قوله كبعض المبرق)  
 المناسب والصواب كبعض الثمن وتقدم تصويره بان يسع له الأشياء التي عليها ثم يبر ويشرط المشتري لنفسه المبرق وتقدم  
 وجه المنع (قوله وبعض الزرع) أي أن يسع أرضا فلهما أزرع وبشرطه المشتري بعض الزرع والملة ما تقدم من أن يسع  
 الزرع قبل بدو سلاحه وبعد كسبه هذا وإنه خالف في التوضيح ما تفرع فان اشترط المبتاع بعض المأبوز أو بعض ما يخرج من  
 الزرع لم يجز على المشهور ولا تمسك يسع الضرا قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما لا زرع أو بعض ما يسع من الزرع  
 وقال أن يشترط بجزء اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع قد اتين واشترط زرع أحدهما لم يجز عند ابن القاسم  
 وقبل بالوجه الذي لم يذهب له لا أن يزرع كل من البائع واشترط زرع الباقي بملكه العرازي

(قوله وبعض حلية السبق) صورتها وحذفتها على بقية قارادان بشرى السبق مع بعض الحلية بقية من نوع الحلية (قوله) لأن خلفة القليل كالبعين الثاني) ولا يدخل البين الثاني بشرى البين الأول هذا معناه (قوله بشرى) وهذا الشرط انما هو في الشرط وأما بشرى البين الثاني بشرى البين الأول فإظهاره أنه لا يشترط فيه الشرط كلها وبشرى منها الشرط الأول ولا بد أن يشترطه قبل جذا إذا الأصل لا بعده لأنه مقرر غير تابع ذكره المواقف (قوله الرابع) أن يبلغ الأصل (الخ) هذا يشهد أنه إذا انقطع القليل على القطع بشرى له إلا أنه لا ينفصل فلا يجوز اشتراطه قبله ولعل وجهه أن الخلفه تكون حينئذ مقصورة على البيع كالأصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يرد فصار ما إذا بلغ حد الاستماع فهي حينئذ تبع اقترع (قوله أين العطار (الخ) هذا خامس وهذه الأقوال عندنا المستول على الإطلاق ٢١٠ أقول حيث ذهب إليه الشامل فيدل على أنه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر)

و بعض حلية السبق خلافا لما ذهب إليه لا يجوز بيع عبيدين واستثناء مال أحدهما (ص)  
 وخلفه القليل (ش) الخلفه بكسر الخاء مضاف من الزرع بعد نزول وكل شيء خلف  
 شياءه وخلفه والمحق أن العقد على القليل كالقصب والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول  
 خلفته ولا يكون المشتري إلا بالشرط لأن خلفه القليل كالعين النافية ويجوز اشتراط  
 الخلفه بشرط أحدهما أن تكون مأمونة بأن تكون في بلد السقي لا في بلد المطر الثاني  
 أن يشترط كل الخلفه لأبعضا الثالث أن لا يشترط ترك الأصل إلى أن يحجب لانه حينئذ  
 يسع لخلفه ولأنه يسع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفه إلى أن  
 يصعب لعله المذكرة الرابعة أن يبلغ الأصل حد الاستماع فإني المدونة (ص) وإن أبر  
 النصف فليس حكمه (ش) أي وإن أبر النصف وانقطع النصف أو ما قاربه لما أبر أو  
 انقطع فلبائع الأصل ومقابل ذلك الممتنع وهذا إذا كان ما أبر في فخلات بعينها ومالم  
 يورق فخلات بعينها أو مالم كان ما أبر في ثعاني كل ثقله وكذلك ما لم يورق ثعاني فاختلف  
 فيه على أربعة أقوال قليل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل بغيره البائع في تسليحه  
 جمع الثمرة وفي فسخ البيع وقيل البيع مقسوخ ابن العطار الذي به القضاء أن البيع  
 لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسليم الجميع لا يتروك حظه في الشامل (ص) ولكلهما  
 السقي ما لم يضر بالآخر (ش) أي أحدهما من البائع والمشتري أن كان الأصل لأحدهما  
 والثمر للآخر أو بينهما فالضمير للبائع والمشتري وأصل من صاحبي المأور والمنعقد  
 السقي إلى الوقت الذي جرت العادة بهذا الثمرة فبعضها لم يضر في المشتري بأصل البائع  
 أوسع البائع بغير المشتري أو ما لم يضر في البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحة  
 وأما مع المشاحة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسعة (ص) والدار الثابت  
 كباب ورف ورحمينة بقوانينها وسلم ورف غيره قولان (ش) يعني أن العقد على  
 الدار يتناول الثابت حين العقد كما بهما غير الخلو وحكمه كذا ورفه أو الرضى المبني فبعض  
 قوانينها وسلم المسموفا وما أشبه ذلك وهل كذلك غير المسموفا أو لا يكون له بل للبائع  
 في ذلك قولان ثم إن المؤلف أطلق الرضى على السفلى ويجوز والألفي الحببة الرضى اسم

أي ما يكون السقي أن كثر فتح  
 الأصل وضر الثمر فأن قل تقع  
 الثمر وضر الأصل (قوله أي لكل  
 الخ) هذا ما أتى بوضعه عن بيته  
 وابن رشد (قوله والثمر للآخر)  
 أما إذا كان الثمر للبائع كله فلا يضر  
 ظاهره ما تقدم وما إذا كان الثمر  
 للمشتري أو بينهما والأصل  
 للبائع فلا يكون ذلك إلا بعدد  
 الصلاح فهو خارج عن الموضوع  
 وقوله أو لكل الخلفه على ما بين  
 عبد السلام (قوله أو لكل الخ)  
 هذا هو الذي يتناسب الموضوع  
 (قوله ما لم يضر في المشتري (الخ)  
 هذا انما يأتي على التفسير الأول  
 ولا يعقل إلا في الشرع بصدقه  
 الصلاح (قوله أو ما لم يضر في  
 البائع بأصل المشتري) يتناسب  
 الثاني (قوله أو ما لم يضر في المشتري  
 لأن المصنف قال في القسعة وسقي  
 ذو الأصل كما بهما المستقضى فتره  
 حتى يسلم والحاصل أن هذا الأصل  
 للزرافة قال حج ويبيعه قوله  
 ما لم يضر بالآخر قال حج بل

لا بد فيه حيث يجعل على عدم الضرر مع التراضي أي أنه يجعل على التراضي عند انتفاء الضرر أي إذا انتفى  
 الضرر فنقد التراضي لكل السقي وعند المشاحة يرضى على البائع بالقي (قوله وفي غيره قولان) تخبرني في هذا قولان دون  
 الباب الملقى بها المتعلق من محل فيه إلا أن السلم ينتفع به وإن لم يضر بخلاف الباب المتعلق فانه لا انتفاع به وقد برهني انتفاع  
 إلا أنه كالمسلم (قوله كما بهما غير الخلو) أي ويرى كذلك الخلو ولا ماله الدار بغيره قبل تركه ولو حذف مبتدأ كان  
 أخضر لعلم ذلك من قوله والدار ثابت (قوله يجوز) من إطلاق اسم الجمل وإرادة الجزء

(قوله ولو قال بقولها الخ) وأيضا أثبات الثون في ثوبه على خلاف القياس لأن النسبة إلى الخوف فهو من باب وقفاي فالقياس فوقتها ولو ألسط الباطن فبوقتها على أنه معمول رضى صخر (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها ومع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فبغير ثياب مهنته وإن لم تكن عنده (قوله ويسلمه لمعقريه) أي ثياب مهنته (أي عرياناً) لأنه مستور العورة وليس المراد يسلمه عرياناً مستوف العورة فقط يقال لعمران كأنه ذاك في شرح شب (الأن في كلام ابن عرفة ما يذكره أنه قال رجده الله) ولو شرط البائع أخذها عارية فبني بطلان شرطه وعليه أن يأنها ما يوجبها ولو شرطه صحاح مشبه وقول عيسى بن دينار في المدونة مع رواية عن ابن القاسم ٢١١ ابن رشد وهو القياس وهو الفتوى ولم يحك ابن

السنة فلما سئل المصنف على عهد الإسلام أي المتعلقة بالعيب القديم قال في أنه إذا انقطع المشتري حقه من القيام بالعيب فإنه لا يلزمه إسقاط الشيء قبل وجوبه وقيل عليه (قوله لأن التبري من العيب) أي العيب القديم (قوله لا يتبع إلا الرقيق) يقال له إذا كان كذلك يصح أن يجعل كلام المصنف عليه ولكن يستثنى الرقيق فإنه يصح استثناءه والتبري وط (قوله فلا تنفع فيه) مطلقاً وأولاهم وأولاهم إقامته أم لا (قوله إسقاط الجميع) أي إن رده له أو إسقطه إليه إسقاطاً به لا إسقاطاً من قبل وجوبه فكذلك العقد فلا يترتب إعادته إلا في الشيء لأن الجميعه أمان رده (قوله بقسده العقد) أي لزومه التبري (قوله فلا يصح) رابع لقوله إن مات وقوله وأولاهم يستلزم إيجاب لقوله وأنت (قوله وقال إن مات الخ) أي في حجب العقد

وقوله بخلاف النكاح أي في صلب العقد أي قال في صلب العقد إن لم تأت بالصدأ قبل كذا فلا نكاح والحاصل إن ما قد التفتل  
 أن كلامه ما وقع في صلب العقد فسقط النكاح ويصح في البيع (قوله بخلاف النكاح) لا يجوز فيه التأجيل إن أراد  
 ظاهر تلك العبارة من أن التأجيل متعلق بكل من البيع والنكاح كأن يقول أذا جاء الشهر الفلاني فقد زوجتني أيتها أو بعتك  
 سلعتي فلا حصة إلا في المنتهية المشار بها بقوله إن مت فقد زوجتني أيتها عرض حال مع  
 لا يقبل التعليق البيع والنكاح ٢١٥ فلا يصح بيع ذان جافلاخ وإن أراد تأجيل الثمن والصدأ كأن يقول أذا جاء

الشهر الفلاني دفعت لك الصداق  
 أو ألحقني فهو جائز قطعاً (قوله  
 وصح) أي القول الثاني وفي  
 المواثيق الرابع (قوله نحو)  
 ثالثاً قول الشارع كلنوخ  
 والتين رابع لقوله نحو وقوله  
 والقسم والشعير رابع لقوله  
 ونحوه كما يشهد بعض النسخ  
 وغيره بضم ما أشار إلى القهوم  
 أو إلى المخرج لعدم أصالة  
 صيرارته فيه ولو عبر بالجوهر  
 يستغنى عنه ذلك بالصراحة وإن  
 كان الأصل فيما يمنع الفساد  
 ويتميم الشارع في النسخ لأجل  
 أن يكون في التيان بالشرط  
 قائماً للقسم والشعير نحو ما قوله  
 إن لم يمتد لهم ما قد استقر أو ما  
 انطبس والسكران لهم ما غير  
 مستورين وقوله والقول خرج  
 أيضاً لأنه لا يصح بيعه بزمان  
 لا وحده ولا مع جهل لا دوراً  
 (قوله وألا امتنع بيعه بزماناً أي  
 بكامله فانه مستور بوجهه كائننا  
 (قوله وألا حقه) ألقى الزرع أو

جائز ولا يفسد بخلاف النكاح فانه يفسخ بنحو هذا الشرط قبل ويثبت بعده الدخول  
 لأن البيع يجوز فيه التأجيل بخلاف النكاح (ص) أو ما لا فرض فيه ولا عابية (ش)  
 أي فيصح البيع ويبطل الشرط كاشترط كون الأمانة نصراً فينتج عدم أصالة ولم يكن  
 ذلك الشرط لأجل أن تزوجها لصدقه النصراً كما في قوله لا انتقيا (قوله وصح)  
 رابع لقوله ولا وقوله (تردد) رابع لما قبل الكاف ولما قدم الدواج البذور الغرض  
 المزور في العقد على أصله ما دون الزرع والخمر المؤثر شرع في الكلام على بيعهما مستورين  
 فقال (ص) وصح بيع غر ونحوه بدو إصلاحه إن لم يمتد (ش) يعني أن الثمن ونحوه كلنوخ  
 والتين والقسم والشعير والقول والنسب والكران وما شابه ذلك يصح بيعه أذا بدو إصلاحه  
 إذا لم يمتد فإن استقر كما في كغلب لوزجوز في خمره وقم في سنبله وبرزكان في جوزه  
 لم يصح بيعه بزمان إلا بعد الرؤية ويصح كلاً كما في قوله وحطه في سنبل وتين أن يكمل  
 وأما شرطه ما ذكره في قوله فيجوز بزماناً ولو كان باقياً في خمره لم يقطع أذا بدو إصلاحه أي  
 حيث لم يمتد بوجهه فيسأل دوراً والامتنع بيعه بزماناً (ص) وقوله مع أصله وألحق  
 به أو على قطعته أن تقع واضطره ولم يعلق عليه (ش) يعني أن يبيع ما ذكره قبل بدو إصلاحه  
 يبيع في ثلاث مسائل الأولى يبيع مع أصله كبيع مغبر مع نخلة أو زرع مع أرضه الثانية  
 أن يبيع أصله من قتل أو أرض ثم بعد ذلك يبيع أرضاً أو بعد بيعه من يد المشتري  
 ألحق الزرع أو القر باصه الثالثة أن يشتري ما ذكره من قرض قبل بدو إصلاحه على شرط  
 قطعه في الحال أو قرضاً منه بحيث لا يتقل عن طوره إلى طور آخر لكن بشرط ثلاثة  
 الأول أن يكون منتقاه وبالانتهوا واضاعة مال الثاني أن لا يضره أو سوءه كان المضطر  
 المتبايعين أو أحدهما والألحان من الفساد والمراد بالاضطراره هنا الحاجة لا بلوغ الحد  
 الذي ينتهي معه الاختيار الثالث أن لا يحصل تعالى على البيع قبل البدو وليس المراد  
 بالتعالى هنا أن يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقهم في نفس الأمر ومثل توافق الجميع  
 توافق الأكر أيضاً (ص) لأعلى التيقية أو الإطلاق (ش) أي لا يبيع قبل بدو إصلاحه  
 منقرداً على التيقية أو على الإطلاق من غير بيان بلذ ولا تبشيتة فلا يبيع وضمان الغرة

الغرة أي باصل المبيع كما وأما عكسه فمنع فساد البيع وقوله إن تقع كإهوا الواقع عند ناعصره رغبته من  
 في البيع الآخر قبل إجراد ما صفره وقوله واضطره يعني عاقبه وقوله لم يتجلا عليه أي لثلايكة القلوم تقع الزكاة  
 ذكره البدر (قوله أن لا يحصل تعالى) أي من أهل البدو وليس المراد من المتبايعين وإن كان ظاهر المصنف يقول المصنف ولم  
 إجمالا معناه أي لم يتجلا أكر أهل محلها وقوله وليس المراد بالتعالى أن يتوافقوا على ذلك أي وليس المراد بالتعالى اجتماع  
 أكر أهل المحلة أي بحيث يمتنعون في مجملهم ويقولون نقول كذا وقوله بل المراد توافقهم أي بل المراد كون ذلك صدر منهم  
 فذهب الأكر فاتفقوا بالتابع والمتمري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكر أهل البلدا يضر في الجواز فان قتلا  
 إكرهم عليه أو كانت لهيب ذلك حادثاً بقاءة بصل البيع المذكور ومنع العقد المذكور وإن لم يقطعوا إلا بعد بدو الصلاح

(قوله فاذا جدها رطب الخ) هذه عبارة الشيخ عبد الرحمن قال غلب وظاهرها انه يريد القيمة كان الرطب قاسما او قاسما وزنه  
 أم والجارى على التواعد ان يقال فيه ما قيل في النحر الآن يكون في عمل لا وزن فيرد عنه ان كان قاسما والاقضية وساق  
 عند قوله عند الجذاذ ما فيه دلالة لما ذكرنا في الرطب اه اقول وهو كلام ظاهر لنقول عليه (قوله كاف في جلده) أى  
 نوعه (قوله ان لم تكن يا كورة) أى بان تسيق بالزمن الطويل الذى لا يحصل معه تنافع العيب لمرض وحى كالنسيه في نفسها  
 فتباع وكذلك كافيه في مريضه أرا أكثر ملها عاذت المرض ان تترك (قوله ومن الخواص الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ملاحق  
 طيبه وبطيه ملاصقه وكلام ابن الجاحظ يفيد انه لا بد من كونه ملاصقه ٢١٣ فماتلحق طيبه وبطيه ولم يكن ملاصقا

له لا يكون بدو الصلاح في بعض حائطه كان فيه ثم ظاهر هذا ولولم تكن الخواص الجارة ملكا لاصحاب الخواص التى فيه البيا كورة (قوله لانها لتتوت للتعشك) هذه اللفظ غير ظاهرة وقوله وهذا أى ما ذكرنا من التعليل (قوله لشمل البطن الثاني) هذا هو المشار به بقوله فيملا ساقى وللمشعرى بطون الخ لا بقوله لابن ثان بول ثم اقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف فهو في قوله ان نحو الختاة (قوله ثم بعد انهاء البطن الاول) أى انقطاعه رأسا بحيث ان البطن الثاني به بعد انقراض الاول وتبين عن الاول اذ لو تلاقت البطن لكانت هى المشار بها بقوله وللمشعرى بطون يكاحين يوضح ما نلناه من ان المراد انقطع رأسا قول

من النائم ما دام في دوس الشهير فاذا جدها رطب اذ قيمها وغراده بعينه ان كان قائما والارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) وبدو في بعض حائط كاف في جلده ان لم يسكر (ش) يعنى ان محوم بدو الصلاح لا يشترط على كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو غلظه واحدة لم تكن يا كورة فان أرضي بعض حائط ولو غلظه واحدة لم تكن يا كورة فهو كاف في جواز بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الخواص الجارة وهو ما يتلحق في نفسه طيبه بطيه عانة أو بقول أهل المعرفة وأخرج غير المغنى فلا يباع بل يدو صلاح مشمش مثلا واهم من قوله في بعض حائط ان هذه الخاص بالفار كايه شذ من قول الرسالة وان غلظه من شحلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع يدو صلاح بعضه فاه بعض شراها اه أى فلا بد ان يبيع جميع السبل لان حاجة الناس لكل الفار رطبة لتعشك بها أكثرى والغالب تنافع طيب الفار وليست المحبوب كذلك لانها لتتوت لا لتعشك وهذا يفيد ان نحو الختاة كالتأويل قال المؤلف وبدو في بعض حائط كاف في جلده لشمل البطن الثاني في المقامى ومفهوم ان لم يسكر ان البيا كورة لا تتكفى في صحة بيع جنسها وتكفى في نفسها (ص) لا بطن ثان بول (ش) عطف على المعنى أى يكفي بدو في بعض حائط لا في بطن ثان والمسمى حوائه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه يدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك ان من باع بطننا يدو صلاحه ثم بعد انتهائه البطن الاول أراد ان يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يدو صلاح السابق فان ذلك لا يصح كفى ثم بين بدو الصلاح في بعض الاجناس لقياس عليه بقوله (ص) وهو الزهو (ش) أى في الفل كجراره واصفراوه وما فى حكمهما كالبحر انظر زوى والزهو بضم الزاى والهاموت تشديد الواو قال في النهاية زها الفل يزهو اذا ظهرت غمرته وازهى برضى اذا احمر واصفرا (ص) وظهور الخلاوة (ش) ليست الواو بمعنى مع أى وهو الزهو في البطح وظهور الخلاوة في غيره كالشمش والغلب فهو من عطف العام على الخاص (ص) والتهو التضيض (ش) أى بان يكون اذا قطع لا يتعد بل يعل الى الصلاح كالوزن من شأنه انه لا يطيب حتى يدفن في التبن وفحور

الجلاب اذا كان في الحائط فوعان صفي وتوى لم يبع أحدهما طبيب الاخر وكما طابوعه من يبيع على خذنه اه وكذلك التبن في حقله وهذا يخالف ما تقدم من أنه يجوز شرا متخلفة القصيل قبل وجودها بعد شرا القصيل ويحاج بان خلفه القصيل انما خلفت مما سبق من التصديل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبحر للظفر اوى) أى تحلاوة البطح للظفر اوى (قوله والزهو بضم الزاى الخ) أى أو يقع الزاى وحسكون الهاء (قوله وازهى برضى الخ) الشاهد في هذا الثاني الذى هو أزهى برضى الخ شعير ان المناسب على هذا ان يقال ولا زهو الا الآن قال الزهو اوى مسمى ولا زهى لا يمسد (قوله فهو من عطف الخ) التبريع يقتضي ان من عطف المغاير (قائدة) الزهو بعد السبر عند أكثر أهل اللغة وقيل عيبه إنقها كما قاله اليد

(قوله بانفتاحه) أى افتتاح نفسه لأنه يتلاحق (قوله انجمله) بجسم كمال كسر وعاء الطعم وعطاء النور والجمع انجمله والنور هو  
 الورد المحصور الذى يكون فى الورد ويخرج منه الماء وقوله ان تنفتح يؤذن بان الباقى قول المصنف بانفتاحه زائدة وان  
 الاصل وفى ذى النور انفتاحه الا ان قول الشارح قوله وفى الخ ما يعيده (قوله وتم) عطف تفسير (قوله فقد اعتبر بدو  
 الصلاح) كذا قال عجم وظاهر الواو وغيره ان ذلك معنى اطعامها لجعلها كالامه شراب المصنف الا ان يقال لا يلزم من  
 الاطعام ان لا يكون فى قامه فساد كزروخل صغير كذا فى شرح عب والحاصل ان قوله وانفتح به يرجع لقول المصنف  
 فاطعامها فكون الزائدة وتم ٢١٤ أو استقل ورقه أى بان ارتفع عن الارض اذا كان يتفتح به ولو لم يرتفع عن

(ص) وفى ذى النور بانفتاحه (ش) يعنى ان بدو الصلاح فى صاحب النور كالورد  
 والياسمين وما نسب ذلك ان تنفتح انجمله ويظهر فور وقوله وفى ذى الخ المتعلق بمسدا  
 محذوف وبانفتاحه متعلق بغير أى واليد وفى ذى النور بانفتاحه (ص) والبقول  
 باطعامها (ش) يعنى ان بدو الصلاح فى البقول باطعامها أى بان تنفتح به فى الحال  
 البسج والصلاح فى القيمة فى الارض كالقوت والجزر والفجل والبصل اذا استقل  
 ورقه وتم وانفتح به ولم يكن فى قلبه فساد اه فقد اعتنى بدو صلاح البقول بقدر  
 زائد على ما ذكر المؤلف (ص) وهل هو فى البطيخ الاصفر أو فى التين الطبع قولان  
 (ش) يعنى ان الاشياخ اختلجوا فى بدو صلاح البطيخ هل هو اصفر او فى الفعل لان  
 ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن حبيب والمراد بدو صلاحه ان تيبا للبطيخ ويقرب  
 من الاقرار ويلذكر البطيخ الاخضر ولعله يكون يتلون ليه بالخرقة وغيره (ص)  
 والمشمري بطون كاسمين ومشتات (ش) يعنى ان المشمري يقضى له بالبطون كلها فى نحو  
 الباسج والمشتات كنبه ووقنا وبطيخ وما شبه ذلك يختلف ولا يتميز بعضهم من بعض وله  
 آخر ولو لم يشترطها قال فيها ولا يجوز شرابها فاعلم القائلين بها لاحتمال الخل فيه بالقله  
 والسكدة اه والسبه اشار بقوله (ولا يجوز بكسره) فان تعبت بطوخة كالمصنف  
 والقرط فلا تدخل خلقته الاشبه فى الارض المأمونة كارض النيل لا المطر وقد مر  
 ذلك مع قسبة الشروط (ص) ووجب ضرب الاجل ان اسفر كالورد (ش) يعنى ان  
 من اشتري ثمرة تستمر طول العام لا تقطع وليس لها غاية تنهى السبه بل كلما قطع  
 ثمرة من خلقه غيره كالورد فلا يجوز بيعه الا بضر الاجل وهو غاية ما يمكنه وعطاءه  
 ولو كذا لاجل وهو كذلك على المتهور (ص) ومعنى بيع حبه افره قبل يسه  
 بقبضه (ش) يعنى ان الحب من ثمرة وشعره وهو هذا اذا بيع قبل يسه بعد افره ثم وقبل  
 يسه فان يسه لا يجوز ابتداءه وان وقع مضى بقبضه والظاهر ان قبضه جدا وهو قولنا مع  
 سنبه استراعى اذ ابر كالقول اخضر والفريقان يسه هما جائز بلا نزاع لانه لا يسهل  
 منتفع به ولما ذكر ان يسه الفرق قبل بدو صلاحه ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا

الارض والقيام غير الاستقلال  
 لانه لا يلزم من استقلال ورقه  
 ان يتم ورقه بان يبلغ الحد  
 المعتاد واماقوله ولو يكن فى قلبه  
 فساد لازم لمقابله فلا حاجة  
 وظهور من ذلك كدهصة قول  
 الشارح فقد اعتبر الخ يمكن  
 ان يقال اراد المصنف الاطعام  
 الاطعام التام فكون من كلام  
 الباسج (قوله كاسمين) بكسر  
 النون ونونا فى المعروف على  
 الاصل ويقع النون غير منونة  
 للمسة وشبهه الجمة (قوله  
 بالقبض القرط) فيه ان اثر  
 هذا خافه لا يلزم فان وذلك ان  
 الخلق من ثمة الاول بخلاف  
 البطن الثانى (قوله وهو كذلك  
 على المشهور) مقابله ما لا يلزم  
 نافع من انه لا يجوز الامسنة  
 ونحوها وفى شبه وكلام  
 الشارح بعيد انه لا يجوز الزائد  
 على متين ومثل ضرب الاجل  
 استثناء بطون من سلامة فاه  
 المواق (قوله قبل يسه) متعلق

بيسع الواقع مسبب فى كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنبه) أى من حيث الاشارة بكونه يعنى مع أى الفضل  
 والقبض انه يسع على التيقن اوطاق والحاصل ان كلام المصنف محذور فهاذا يسع مع سنبه فان كان على القطع جائز  
 والا فلا وقبضه جدا وكذا ان كان المسع الزرع والحاصل ان كلام المصنف فيما اذا يسع مع سنبه من افاقان كان على القطع  
 اجزوان كان على التيقن اوطاق وقبضه جدا وما اذا يسع وحده فان يسع روافقه فمتنع مطلقا سواء كان قبل اليسه  
 او بعده وهل بعض قبضه وقبضه كله وهو الظاهر ولم أره وما اذا اشترى الحب وحده على الكيل فيكدا لا يجوز قبل اليسه  
 وان وقع بمعنى البضى وقبضه كله فيما يظهر ولم أر ذلك وما بعد اليسه فاجاز

(قوله هو للمع) أي جنس العربية ما معناه وانما قلنا ذلك لان المعروف الجنس قد سبى (قوله من ثمة تيس) شأنه البين فلا يناقنا البين واقع قسلا (قوله هي هبة الثمرة) أي المراد أي جنس العربية على ما تدهم هي هبة الثمرة فقل يجعلها ثمة المعري بل نفس الاعطاء فعلى ما قرأنا شارح يصحكون في نفس العربية خلاف هل هي نفس الاعطاء أو المعطى ولا ان ترجع الاول الثاني بان تنقسم مضافا أي هي اعطاه ما معناه (قوله بعد من اعري الخ) يدل على ان العربية بمصدر (قوله لمعرقا الخ) اشارة الى ان ما يقوم مقام المعري مثل المعري في جو ازال ذلك خلافا لظاهر المستفاد لا يخفى ان الترجيح محكوم به المعري بالفتح أيضا والمستفاد هوهم خلاف ذلك والجواب ٢١٥ ان المعري بالكسر المقصود بالحكم أو ان

في كلام المصنف حذف عاطفة ومعطوف بعد قوله المعري أو أن الترخيص للمعري بالكسر يستلزم الترخيص للمعري بالفتح (قوله كوز في غير مصر) يقتضي ان الوزن في مصر وليس كذلك (قوله ان لفظ بالعربية) ان ثبت في المستقبل انه كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله فأد بعض الشروط بالوصف) انظر ما اشككت في ذلك (قوله على المشهور) مقابله ما لان سبب (قوله من نوعها) الاول في بعضها فان الصنف أخص من النوع (قوله فلا يباع جبلة بردى) المشهور خلافه وانما يجوز بيعها بادن أو أجود وما قاله شارح قول القسبي (قوله فكيف جعل الخمر شرطا) لا يخفى انه على ذلك الوجه يكون مقاده أنه لا يصح بيعها بغير الخمر (قوله أي على الكيل) والحاصل ان موضوع المسئلة أنه اشتراط الكيل وهو محقق

الفضل والنسب وعدم اللوازم ذكر ما استثنى من ذلك وهو بيع المرابا هي ما معناه من ثمة تيس وروى المازدي هي هبة الثمرة فقال (ص) ويرخص لمعرقا ثمة وانما يشترط الثمرة فقط اشتراط ثمة تيس كلوز لا كوز (ش) المعري واهب الثمرة قائم فاعل من أعري يعري أعرا وعري أي ورخص على وجه الإباحة لمعرقا ثمة تيس من أو ثمة وهو بوم ومشترا لا اصول مع الخمر والأصول فقط بل وان قام مقامه باشتراط ثمة الثمرة الثاني وقعت العربية في بعضها فقط دون اصولها اشتراط ثمة تيس صانها من المعري بالفتح ومن تنزل منزله يبيع أو غيره فلا من خاصها منه بشرط أن تكون الثمرة تيس بالفتح اذا تركت ولا يكتفى بيس جنسها كوز في غير مصر وجوز وفضل وعنب وتين وزيتون في غير مصر لا كوز وريمان وخوخ وقناح فقد شبهه لتركه ولا يبيع بماء ليس كعنب مصر (ص) ان لفظ بالعربية قد اختلف في بعضها وكان يفرضها ونوعها (ش) لما قد بعض الشروط بالوصف فأد بعضا بالشرط والمعنى أنه يشترط في العربية ما هو وان بقظ المعري في هبته بالعربية كعربته وأنت معري باللفظ العطفة والهمة والمخفة على المشهور وان يسدو صلاحا حين الشراء وانما خص على هذا وان لم يكن خاصا بالعربية لثلاثهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة لاسما وقد قال الجابج بعدم اشتراطه وان يكون الثمر ايكيله وهو المراد بالخرص وان يكون الثمر ايقرب من نوعها فلا يباع خصا يبرى وصفتها فلا يباع جيد بردى فان قسلا موضوع المسئلة في اشتراط الخمر صانها وأما ان يبع بدرانهم أو عرمن فلا يشترط فيها هذه الشروط بل يدق الصلاح فقط فكيف جعل الخمر شرطا فالجواب ان المراد بالخمر هنا قدر الكيل بحدوده عن أن يكون أن يذوق الكيل أو انقص وفي قوله اشتراط الخمر حذف أي على الكيل ومنه يستفاد موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطا (ص) وفي عند الحذف (ش) المراد ان لا يدخل على شرط تجهيلها فالخرص لا يدخل على شرط تجهيلها أو ما تجهيلها من غير شرط فلا يضر فلا قال غير مشروط تجهيلها السابق النقل فان وقع على شرط تجهيلها لمعرقا فان جدها رطب أو مثله ان وجد والا فقمها والجدة ان بالمجبة والمهذبة هو قطع ثمار الخمر والنقل وقطافها وأشار بقوله في الامة الى ان من جعله

لان يكون قدر الكيل أو أكثر فأد بقوله وكان يفرضها انه يشترط أن يكون مساويا لا يزيد ولا ينقص وقوله ومنه أي من هذا المذهب وقوله وبه يتضح أي بهذا المذهب وبه يتضح جعل قوله وكان يفرضها شرطا أي قدر الكيل أي قسلا المراد انها لا تتبع الا يفرضها لا يفرضها ولو قلنا لا يفرضها بالشرط (قوله فالخرص لا يدخل على شرط التجهيل) سواء هل بالنقل أم لا تأتي شب (قوله فلا يضر) أي سواء اشتراط التجهيل أو سكت عنه (قوله ان وجد) أي علم وقوله لا لا يفرضها أي بان لم يوجد أو وجد ولم يفرضها فان كان بردها ولو كانت العين فاقعة (قوله بالمجبة والمهذبة) مثل الأول في ما يصرح كل منها لان معناه واحد (قوله وقطافها) قال في المختار قطف العينين بل يضر بهما القطف والكسر المتعدي الى ان قال

والصلاف يفتح القاف وكسر هاء وقت القطف اه لا يعني على هذا أن صلف قطف على قطع لا يظهر فم يظهر على قول صاحب المصباح حيث قال قطف العنب ونحوه فانه من باب ضرب وقتل قطعة وهو هازن القطف بالفتح والكسر اه فانه يتبادر عنان الصلاف اسم للقطع لكن انظر هل قطف مصدر ثان لقطع سماه وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أى وقع (قوله وفى المسوط) كلام المازرى يشهد بصفه والمسوط كالم لا يجعل القاضى (قوله لانه قد يشترطها بالجر) أى يأخذها عند الجذاذ (قوله وكسا قوسيع وقرض) ٢١٦ الاولى ان يقول وكسا قوسا وقراض مع يسع لان السباع فى بيان اجتماع الرخصة كالساعة والقراض

شروط العربة ان يكون العوض فى ذمة المعري بالكسبر لاقى حائط معين ابتاع الرخصة فان نزل ذلك فسخ لانه يسع فاسد وفى المسوط يبطل شرط التعيين ويبقى فى الذمة ولا يفتى عنه قوله فى عندا لانه قد يشترطها بالجر من نوعها معين فاحد الشرايين لا يفتى عن الاشرأشار بشرط آخر من شرطها بقوله (ص) رخصة أوسق فاقبل (ش) الى ان من جملة ما شرط فى شرطها العربة ان يكون قدر المشتري خمسة أوسق فاقبل وكأنت العربة أ كثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فاقبل وهو عطف على خبره كان فاذا لم ابدل كافه وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذنا فاعلمه معين على الاصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض اصحابنا اذا أعرا ما كثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالنظر من والزاد عليها بالفتح فاقبل والرواهم فقال بعض شيوخنا ان جاز ومنعه بعضهم هو الصواب المنع لانها رخصة تخرج من حدها كما لو اقله من طاهام ابتاعه قبل قبضه وباعه مسلفه عند واحد وكسا فانه يسع وقرض وتجو ذلك من الرخص فانه لا يجوز ذلك هذا وانما عبر بالاصح دون الراجح لان ابن يونس سأل التصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان عليه ومعه عائدة ان على القدر الذى كره وهو خمسة أوسق فاقبل أى أخذنا فاعلمه اعره كما اذا أعرا ما كثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالنظر من والزاد عليها العين وأما لو كان الزاد مسلفه فانه مبر الجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الفترة معين جاز وهو مذهب المذاهب وقد مر وهذا المفهوم يضعف كون قوله وكان يضرها بشرط (ص) الا ان اعري عرابى حوائط وكل خمسة ان كان بالقاط لا يلتزم على الراجح (ش) بعد استعنى من قوله خمسة أوسق فاقبل والواو من قوله وكل وأما الحال وفى بعض النسخ فتن كل خمسة وهى أولى لما افقته قولها ومن أعري انا ساق من حائط أو من حوائط فله بلد أو بلدان شق خمسة أوسق لكل واحد أو أقل أو أكثر جاز له ان يشتري من كل واحد خمسة أوسق فاقبل ومثل جواز الاخذ من كل عربة خمسة أوسق فاقبل ان كان بالقاط لا يلتزم واحد على ما وجهه ابن الكاتب ونقله عنه ابن يونس واقره فاقراءه بمنزلة كونه منه فله ان يشره فانه لا يفرق بين تعدد المعري بالفتح واتخاذ واحد لكنه خلاف ما للراجح من انه اذا أعري عرابى حوائط لجماعة يجوز له ان يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد لم يفتى فى القول المؤلف

مع غيرها كاليسع (قوله حائط) فتصويب عن غيره لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض اصحاب أقول غير انه ارتضاء فيكون بمثابة قوله (قوله) وأما لو كان الزاد مسلفه أى اشترى خمسة بالنظر من وسلفه بدنا رأى انه اذا كان الزاد على خمسة مسلفه فالتشديد والجواز وان كان المقابل ظاهر من جهة اجتماع الرخصة للبيع (قوله يفتى) تقدم ما يتدفع بذلك من قوله وكان يضرها بشرط فى جوازها على الكيل لا مطلقا (قوله وهى أولى الخ) أى لان المصنف يقيدان العربة خمسة أوسق لا غير وثق العبارة أهم (قوله ان كان بالقاط) أى مفقود ولا يعتان يكون ذمة مختلفا فان اتحد منها ففى بمنزلة العقد الواحد لا يلتزم أى لا يبعد (قوله وظاهره) أى من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا أعري عرابى حوائط) وأما ان كانت

في ساقه فان قيل ان شراء العربة مع عمل منع الشر امران قيل انه غير معمل جاز كذا قال الراجح والمصنف منى عرابى على ان معمل وحاصل كلام الراجح انه اذا كان لجماعة حوائط يجوز يعقود وعقد واحد قطعاً أو ما فى حائط فالتعنى على طريقة المصنف ان شراء العربة معمل وأما الراجح واحد لا يجوز الا اذا كان يعقود فى أرض مختلفة فان اتحد منها فهو بمنزلة العقد الواحد واخذوا عنه وبغيره كلام الراجح على كلام المصنف بما حاصله ان قوله ان كان بالقاط أى يعقود مختلفة فى أرض مختلفة والعربى بالفتح واحد كان فى ساقه أو حوائط فان تعدد المعري لم يشرط تعدد الالتقاط أى العقود ان كان ذلك فى حوائط لان كان فى حائط على كلام المصنف أى من ان المشرع اصطلح وأما ان قلنا انه غير معمل جاز



(قوله وعلى هذا الملاح) والمصنف يجوز له على كلام ابن القاسم وقال في تكون أو أشار في ان الله أحدهما يجوز أن تكون أو أشار في كتابة اختلاف (قوله أي فيسبب ان الله المعروف) ٢١٧ ويمكن تفرعه على الاول وهو ان كانت

العربة متفرقة في - وانما وكان  
المري بالكسر ما كذا بعضهم  
واستمرى البعض الذي يحمل  
سكه (قوله وعلى ان الله دفع  
الضرر الخ) أقول الضرر لا يتحصن  
بالشروط على الشاؤ بل يكون  
بالشروط على الاصول (قوله أي  
باع كل مئة - حالوا) أي أو  
بهم ما عاينوا احد وصادق ان  
يكون الاخذ الذي أخذ الاصل  
أو اقر للمري وغيره ما الذي  
أخذهما معا المري أو غيره  
(قوله ولما اذا باع الاصل فقط  
الخ) لا يتحقق اذا باع الاصل  
فقط بقرعه على ان الله الضرر  
أيضا (قوله لكن في الاولى الخ)  
قال عجم بعد ذلك وانظر اذا لم  
ياخذ من الثمرة فتنزع من له  
أصل والمري بالكسر أيهما  
يخدم قال في المدونة واذا باع  
المري حائطه أو أصله دون ثمرته  
أو ثمرته دون أصله أو الثمرة من  
رجل والا صل من آخر جاز ما لك  
الفرقة العربية الاولى بقرعها  
اه فان أي مائة الثمرة أخذ مائة  
الاصل فان أي مائة الاصل أخذ  
المري هكذا يستقادم من كلام  
أي الحسن في هذا يقول  
الشارح اذا لم ياخذ من الثمرة  
أي ولم ياخذ من الاصل (قوله  
انشر فقط العربية فغير ممكن)

عربا ولا حواط أي وأساط وأعمال اذ تعدد العربية وتعددت المقد الواقعية ولا مفهوم  
أقوله خمسة أو سبق وانما الخ دامه لا ياخذ من كل الا خمسة أو سبق فاقول ثم شرط العربية  
بما نشرها فقال (ص) لدفع الضرر أو للمعروف (ش) أي وان يكون شره المري بالمري  
لاحد أمرين عند ما توافقت على البدل لدفع الضرر بدخول المري بالفتح وبخروجه  
عليه وإطلاعه على ما لا يريد إطلاعه عليه أو للمعروف بالفتح بالمري بالفتح بكفايته  
وسر اسسته ومؤنته وعلى هذا المبدأ الاول فقط ونقل التعليل بالثانية ابن عبد  
السلام وهو أقرب ما على ان الله أحدهما على الدل فلا يجوز نشر أوها فغيرهما كالغير  
وبه صرح القسبي وقوله لدفع الضرر يصح بقرعه أو بقرع واحد وقوله انظر امكن نقله  
بالفعل أولى وأومانة خلوها من جمع (ص) فيشتري بعضها (ش) أي فيسبب ان الله  
المعروف يجوز نشره المري ببعض عريته كنهائهم مثلا فلا مانع من قيام المري ببعض ما  
يملك المري بالفتح وهذا على قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على ما لا ينال المباحثون من  
ان الله هي دفع الضرر فقط فلا لا زال الضرر بشره البعض لدخول المري بالفتح  
لحائط بقية العربية وكذا يتفرع على ان الله المعروف وقوله (ص) كسك الحائط (ش)  
اذا امره يجوز نشره اذا كان خمسة أو سبق وعلى ان الله دفع الضرر لا يجوز اذا ضرر  
على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره وكذا يتفرع على ان الله المعروف وقوله (ص)  
وبيعه الاصل (ش) أي بيع المري بالكسر الا لم يغير المري بالفتح وهو شامل لما اذا باع  
الاصل وثمرته أي باقى ثمرته أي باقى كل واحد منهما حالوا احد ولما اذا باع الاصل فقط لكن في  
الاولى انما ياخذ الذي لا ياخذ من الثمرة فتقوله وبيعه الاصل مع طرف على كل وهو من إضافة  
المصدر الى فاعله أي كبيع المري الاصل للمري أو لغيره فيصير له ان يشتري العربية ولما  
كانت انما ياخذ العربية في الترخيص في شره الثمرة بقرعها وليس هو من العربية في شيء ذكره  
بقوله (ص) وبان ذلك شراء أصل في حائط بقرعها ان قصدت المعروف فقط (ش) يعني  
انه يجوز لمن مائة أصلا في حائط شخص مملوكة ان يبيع ثمر ذلك الاصل بقرعها مع بقية  
شروط العربية الممكنة انشر فقط ان يبيع ثمره يمكن هنا حيث قصد المعروف بكفايته بالبيع  
المؤتمن ان قصد دفع الضرر بخروجه في حائطه فلا يجوز له ان يبيع الثمرة بالربط  
لانه لم يصره إلى البيع أشار بقوله فقط قوله شره أصل أي ثمره أصل بدليل قوله بقرعها  
وقوله في حائطه أي مملوكة لغيره وفيهم قوله شره ان الصلاح بدوا الا لم يكن شره من  
قوله بقرعها انه يتبعها أو ماله أو كان بدواهم ويحرفها فكسائر البياعات وعلمته انه في الثمرة  
أيضا الا لم يكن بقرعها الى الوجهين وقوله ان قصدت المعروف فقط شرط في بقرعها أو  
بقرعهم في شرطه مع بدوا الصلاح فقط وقوله راجع لقوله وما زالت ولقوله ان قصدت  
المعروف فعمل منه انه لا يجوز نشر أو لغيره رب الحائط قصد المعروف أو دفع الضرر ولا الرب

٢٨ شي خا وكذا كون المشتري المري (قوله أي مملوكة لغيره) قصدت الاصل (قوله  
وبقرعها) أي كالعروض (قوله أيضا) راجع لقوله وعلمته أي وعلم من قوله بقرعها انه في الثمرة أي فاعلم منه انه يتبعها (قوله  
في الوجهين) كونه بدواهم أو يمين وهو غير مسلم بالنسبة لثاني لان المعين يفتق معه كونه بقرعها

(قوله يطلع) يخرج الياء ونسب الام على وزن شعر (قوله او ان يطلع غيرها) هذا هو الراجح فكان المناسب المصنف الاقتصاد على  
 (قوله اي يخرج غيرها) اي طلعها الى اول لم يقر (قوله فانه واپ على هذا زيادة واد) اي يصح بقول او وان فقوله قبل ان اي وبعد  
 او يصح بجمع بين او واولو وليس المراد ان يحذف او ياتي بدلها بالاولو ولكن هذا التصويب لايأتي في نسخة الشارح  
 لان نسخة التاج او وان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخة فعل الشارح جرى عليه على نسخة غيره لم تأت ذكر المصنف  
 الواو (قوله غايه ما يلزم) في قوله الاستدلال على قوله الصواب وكذا حال لكن غاية فلا يحتاج لتصويب بل يكون هو الاصح  
 فقط وقوله عليه اي على المصنف من حيث عدم الزائدة او يلزم على عدم الزيادة (قوله وهو قول في المعربة) يعتمد بعض  
 المحققين جواز مدون ضعف (قوله وقمع الخ) ٢١٨ سواء اخرى قبل بدو اللاح او بعده فان جعل السبق على المعري

الخاطئان قصد دفع الضرر او التصريح) وبطلت ان مات قبل الحوز (ش) اي وبطلت  
 العربية ان مات معها. او حدث له مانع من احاطة دين او جنون او مرض متصل بعونه  
 قبل الحوز لها من معربها كما يأتي في باب الهبة وبطلت ان تأخر لغير محط فلا يصحوم  
 للموت (ص) وهل هو حوز الاصول اذ ان يطلع غيرها تولى لان (ش) اي وهل الحوز الذي  
 اذا مات قبل بطلت هل هو حوز الاصول فقط اي بالخطبة عنه وبينها ولو لم يطلع فيها غيره او  
 هو حوز الاصل وان لم يطلع غيرها اي يخرج غيرها اي طلعها قاله قول الثاني يشترط في  
 الحوز الامر ان معاقله واپ على هذا زيادة واد قبل ان يحلها عليه نصه او وان يطاع  
 غيرها غاية ما يلزم عليه حذف حرف العطف في الشرط وهو قول في المعربة وان كان ضمما  
 ولما كان المعروف في المعربة اشده منه في بقية العطايا كان من غلبه قوله (ص) وزكاتها  
 وسبقها على المعري وكملت (ش) اي زكاة المعربة ان بلغت نصيبا على المعري وسبقها اي  
 سبق شعبة المعربة اي اصال المال اليها على اي وجه كان با تمام لا على المعري ومما داه  
 من تقليم وثيقة وبراسة ونحو ذلك فهو على المعري بالفتح وان قصرت المعربة عن  
 الدمايب وكان عند المعري بالكسرة فحاطه بر كملها نصا صحت لب واخرج زكاة  
 الجسم من ماله ولا نقص المعري بالفتح من عرته بما (ص) بخلاف الواهب (ش)  
 اي فلا زكاة ولا سبق على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل  
 الزهو والاستتور مع المعربة في ان الزكوة كانت على المعري والواهب ولما كان من  
 متعلق الثمار الخاصة من الجروح وهو الانفصال والهلاله واسطلاحا قال ابن مرة  
 ما انفك من مجوز عن دفعه عادة قدرا من ثمر او ثبات بعده قوله من مجوز من بيان  
 الجنس وقوله قدرا فهو قول والخلق في القدر حتى يتم الثمار وغيرها الا ان الثمار بشرط  
 التثاوي اطلق في النظر ظاهره اي تمر كثر وكذلك الثبات كالقول وما شابهها وهو كذلك  
 الا انه لا يحد في قدرها ولما كان لا فرق فيما وقع جائته بين ان يبس ويدخر كالبلع  
 والعنب وما لا يبس كالتوز والتلوح وما كان بطنا كاذكرا او بطونا لا يجبس اوله على

بخلاف ما تقدم في قوله او للمعروف  
 من انه الضام عن المعري بالفتح  
 بالمعربة لانه على ان السبق عليه  
 فاجواب ان الموهبة تفسر بغير  
 السبق (قوله بل على الموهوب)  
 اي اذا كانت خصة او سبق (قوله)  
 حيث حصلت الهبة قبل الزهو  
 الخ) لان الزكاة حيث لم يحصل  
 زهو لم يقب على الواهب فيلزم  
 الزكاة على الموهوب وقوله والا  
 استوت اي لانه حيث عمل الزهو  
 عند الواهب وجبت الزكاة فيه  
 فقد وجبت الزكاة قبل الهبة  
 (قوله ولما كان الخ) جواب لما  
 محذوف اي ان يضره (قوله)  
 الاستعمال هو الاحلال وقوله  
 والهلاله الاولى ان يقول الاحلال  
 ليكون تعبيرا (قوله واطلق في  
 القدر) اي لم يقصد بالثالث (قوله)  
 سقيم الثمار الخ) اي فيناسب  
 قول من غرا واثبات والحاصل انه  
 لم يقصد بقوله الثالث لناسب قوله

من غرا واثبات لكن الاولى يستدل. يقول لان الثمار وان كان بشرط الثالث الا ان يقول  
 لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك الثبات كالقول) اي اطلق فيها اي قطا حره اي يقول كان وقوله وما شابهها اي المشابهة  
 يقول المصنف وزعفران الى آخر ما يأتي (قوله كاذكرا) اي من البلع والعنب والموز لكن لا ينظر في الموز لانه بطون (قوله ولا  
 يجبس اوله) اي بل اي شيء محل اخذ لا يعمل الاول الى ان يحصل الآخر فساد ثم اقول لو كان ما كان بطونا فان لا يجبس  
 فقوله ولا يجبس الخ من محط الا لازم فالتناسب ان لا يدخل القول هنالك ذكر وايضا سابقا في انه انقلب يشبه فيقول كاي يقول  
 فيبيد عدم الدخول ولذلك افاد شيخنا صديقه فقال انقلب وما بعد من نحو البصل من مغيب الاصل فوضع جائته  
 وان قلت وما بعد من نحو الذرة والسلق من يقول فوضع وان قلت

(قوله ما والى الاول) وهو قوة الذى ليس وقوة والى الثانى وهو الذى لا ينس وقوة والى الثالث وهو قوله ما ويطون وما  
قوله لوما كان بطن الخ فهو داخل فى الاول والثانى فلا بد من قسمته مستقلا (قوله والمقاتل) جعل الشارح المقاتل شاملا لقبول  
يفسدان القول لا بد منها من ذهب الى الثلث انه تقدمه ان القول وما شابهه لا يتحد فيها وسياق المصنف ان القول  
لا يتحد الاثنا عشر اربا ما تقدمه للشارح من ان القول لا يتحد فيها بخلاف المقاتل والى (قوله واوقف والبعل الخ) هذا  
اشاره لقبول تقدمه داخل القول فى المقاتل وقد علمت ما فيه (قوله كالبه والى المقاتل) نسخة الشارح كاقول وهو من  
عطف العام على الخاص (قوله وان يمت الخ) اى هذا اذا يمت على التسمية بل وان يمت على الجذ (قوله وعدم التأخير)  
عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة ٢١٩ ان ما يأتى من اشتراط التسمية فى وضع

الخاصة بقيد انما اذا يمت على  
الجذ لا حاجة فيها اقبنا للمالقة  
هنا فقول ولا يعارض هذا اى  
قوله وان يمت على الجذ (قوله  
لان ما يأتى الخ) حاصل جوابه انه  
انما يشترط التسمية اذا يمت  
على التسمية اما اذا يمت على  
الجذ فلا يشترط فعلى هذا الجواب  
لو يمت على التسمية وشرع فى  
بذها فلا حاجة فيها مع ان فيها  
الخاصة فهذا الجواب لا يظهر  
فالا حسن فى الجواب ان فى  
المسئلة قولين شئى هذا على قول  
وهو الراجح ومالى على قول وهو  
ضعيف فاذا يمت على الجذ فى  
المسئلة قولان قيل فيه حاجة  
وهو كلامه هنا وقيل لا حاجة  
وهو كلامه الا فى لان يجاب  
عن الشارح بان معنى قوله وسيت  
الخ معناه انه لا توضع الخاصة  
الا اذا بقيت لانتهاء السبب فاذا  
بقيت لم يمت فلا حاجة (قوله  
شرعا) راجع لقوة طبع وقوله  
لا يأتى اى عادة (قوله وشهر)  
اقول لا يمتى من هذا القول حيث

اخره بل يؤخذ ما نسبنا كالمقاتل والورد اشار الى الاول بقوله (ص) وتوضع حاجة  
الشار (ش) اى توضع عن المشتري اى وجوبه اذا بلغت الثلث كما يأتى والى الثانى بقوله  
(كاو) والى الثالث بقوله (والمقاتل) اذا ذهبت قدر ثلث الثبات والمقاتل يجمع معناه  
وارادها بما يشتمل القتار والساو الجبرو والطبخ والقرع والمذبحان واوقف والبعل  
والزوم والكزير والساق ونحو ذلك (ص) وان يمت على الجذ (ش) هذا ينطبق على  
الاقسام الثلاثة اى ان الخاصة توضع فعلا كروان يمت على شرط المبدأ كاقول  
والمقاتل يأتى سبع خضره قال ابن القاسم توضع حاجتها اذا بلغت الثلث بعين وان  
يتمت على الجذ عدم التأخير وحصلت الخاصة فى المدة التى تحذفها على ما جرت به  
العادة اوضحنا بعد العلم من تحذفها على عاداتها ولا يعارض هذا قوله فعلى  
باقى وقت لحيه طبعها لان ما يأتى فى غير ما يمت على الجذ انما يمت على الثلث لا يأتى فيه  
البيان لا يمت على طبعها شرعا (ص) ومن هرث (ش) معطوف على ما قبله لا يغا اى وان  
من هرثه يعنى ان من امرى شخص من طاعته ثم يقلت معسنة فانه يجوز له وان قام  
قامه ان يشترها منه فاذا اشتراعات من طاعته فاجبت فانه يجب وضع الخاصة عنه  
من الطرح كما هو وضع عن اشترى غراب درهم اذا بلغت ثلث المكيلة لانها يسع ولا يخرجها  
الخصصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعنى ان من اصدق زوجته ثمرة على  
رؤس الفضل قد اصابه الاصله فاقامتها الخاصة فليس للزوجة قيامها على الزوج لان  
النكاح يبنى على المساومة وهو قول ابن القاسم وليس به شاذ على هذا الخاصة فى  
المخرط الخالب من باب اولى الى المعاوضة فى الخلع اضعف من المعاوضة فى الصداق بل يلد  
انه يجوز فيه الغرور ما على ان فى المهر خاصة ونهر فالتأخراته لا حاجة ايضا فى الخلع اى  
مر (ص) ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصاى بربر وقيت لنتهى طبع او فردت او  
الحن اصلها (ش) هذا شرطه عن شرط وضع الخاصة عن المشتري منها ان تبلغ ثلث  
النبات مكلا او موزون ثلث المكيلة كالبطيخ فلا قال ان بلغت ثلث كى الجاه  
أورثه او بعدد مكات أو ثلث ولو كانت ثلث المكيلة الغنا من احد متنى نوع كصاى  
وبرى يعامعوا الواو بمعنى اى اوى او اجمع يعنى من كل على المشهور وخلافه فى قول

كان المشهور للمول عليه فكان يبنى المصنف كما قال الخطاب ان يعقد هذا القول الخ اى  
والاحسن (قوله من احد متنى نوع) اى قاله ادعى ان الخاصة قدر الثلث وانهم من نوع واحد وكلام المصنف ليس مقيدا  
لكل فصاى عنه ببيان امانة بغير مضاف اى احد متنى نوع او ان الواو يعنى او تقول الشارح والواو يعنى او اشارة  
الجواب ثان وليس من جهة ما قبله (قوله خلا فان يقول الخ) اى ان المشهور ان المدا على ثلث المكيلة لا يمكنه الجمع  
ولو تضمنت الاصناف كبرى وصفاى ولا يمتثل ثلث القيمة ومقابل المشهور ان تعدد الاصناف كعدد الاجناس فغيره  
اى ان ثلث القيمة وثلث مكيلة تقسمه لثلاث مكيلة الجسم والحاصل ان الخلاف فى ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة

وهو ان يكون البيع كله أو اواحدة (قوة قيمة الجاه) أي التي حصلت فيه الجاهة لا خصوص الذي ذهب بالجاهة كما يأتي  
أيضا في قوله وان اشترى اجناسا (قوة وأجمع الخ) هذا إشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بالخلاف والحاصل ان المصنف افاد  
أن الثالث بعض الصيغ أو بعض البرق فقط ويزاد عليه صورة ثالثة وهي أن يكون الثلث من كل من ماوليس قصد الشارح  
بقوله أو أجمع الخ حل المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو تقدير أحد ماعلى الثاني فيمكن أن اوماعلة خلو  
قصد في الثلاثة (قوة واليام الجذاذ) فيه نظر بل متى ما تنافت لا يباحة سواء اجتفت في الأيام المعتادة أم لا (في نفسه) \*  
قال بعض الشراح مقتضى كلام المصنف ان ما يقع بعده اتم احاطة لتدوم وطوبى وفشارته من الجاهة الباقى وهو  
مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عسكوس ٢٤٠ عن معنوزن خلافة وتامله (قوله يتنازعه افردت) لكن

بواسطة حرق الجسر وتنازعه  
الحق من غير واسطة واهل  
المصنف الثاني دليل حذف الجار  
واخر في الاول وحذفه لكونه  
قوله فتوة على أنه جار مجرور أي  
على أن أصلها جار مجرور وقوله  
ثم جماله (و) أي الاربعة اثنتان  
فيها الجاهة واثنان لجاهة  
فيمسا (قوة ونظر) أي نسب  
وقوله الى ما بين أي وما أجمع وقوله  
في زمنه متعلق بقوله نظر وقوله  
في زمنه ضعف والعقد الذي  
يجب الفتوى به اعتبار قوة كل  
من معلوم بالجاهة لكن يقوم  
الباقي بعد وجوده وبراهي زمنه  
الذي وجد فيه يقال فيه بعد ان  
يجب مائة هذا يوم الجاهة  
على وجوده في الزمن الذي وجد  
فيه ولا يشر الى قوته يوم الجاهة  
مع قطع النظر عن وجوده في  
الزمن الذي وجد فيه ولا يشر الى  
قوته يوم الجاهة مع قطع النظر  
عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
أكثر من قيمته يوم الجاهة  
مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
لا يشر الى قوته يوم الجاهة  
مع قطع النظر عن وجوده في  
الزمن الذي وجد فيه ولا يشر الى  
قوته يوم الجاهة مع قطع النظر  
عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
أكثر من قيمته يوم الجاهة

يستعمل  
مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
لا يشر الى قوته يوم الجاهة  
مع قطع النظر عن وجوده في  
الزمن الذي وجد فيه ولا يشر الى  
قوته يوم الجاهة مع قطع النظر  
عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
أكثر من قيمته يوم الجاهة  
مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
لا يشر الى قوته يوم الجاهة  
مع قطع النظر عن وجوده في  
الزمن الذي وجد فيه ولا يشر الى  
قوته يوم الجاهة مع قطع النظر  
عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه  
أكثر من قيمته يوم الجاهة

(قوله لأنه محترق) فيه نظر لما علمت ان الذين في مومته في مومته بقدر قوتهم على قولين قول بالاستيهال وقول بعدمه (قوله فان كان الجاه عماليج) أي نسبتهم الى الذي يبيع أي والذي اجمع (قوله قدر ثلث النبات) أي قدر ثلث المكيل من ثلث النبات أو المعدوم منه أو الموزون بصدمة رفة لبعثه (قوله النبات) أي البهية التي فيها لان جعفر فدا بجملة التي فيها النبات يعلم منها كقوة الجمل وقلة بخلاف ما ذكره تعرف الناحية كان التقويم على جهالة (قوله اما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره) كمنب غير مصر واما عن مصر فلا يحبس أوله على آخره لكونه ٢٢١ بقصد اذا حبس فتقوله حكم البطون لأي بهاون

يستعمل على الاصح (ش) المناسب تقديعه عند قوله في زمته لأنه محترق أي في زمته على الاصح ولا يستعمل كما مرناه قال فيما مثل أن يشتري مثنى ثمانية درهم فاجب بطن منها ثم جسي بطنين فانقطع فان كان الجاه عماليج قدر ثلث النبات بصدمة معرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما جبة الجاه في زمته فان قيل ثلاثون والبطن الثاني عشرون والثالث عشرة ففي زمته ما قلناه الا قول وان قل ورخص الثاني وان كثر فخرج نصف الخن وكذلك اذا كان الجاه لسة اشارة القية لرجع عنهم الفتن وان كان أقل من الثالث في النبات لم يوضع من شيء وان كانت قيمته تسعة اشعارا مصققة الخ هذا حكم البطون وما في حكمها من الانواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان مما يخرص كالنصر أو لا يخرص كالزيتون اما ان كان النوع واحد ويحبس أوله على آخره فالرودع فيه بحسب المكية فثلث الفسرة ثلث الفتن وفضة ما ينصفه ولما ذكرنا الجاهة في الفرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة بما اذا اشترى سلمة أخرى كما مر من ذلك ان يشترط ثمة أصل في عقد كره أرض أو دار روه على أقسام أشراها بقوله (ص) وفي المزمعة التابعة لدار أو بطلان (ش) يعني ان من اشترى دارا أو أرضا ونهاية من مئة وهي تسع للدار أي فيه ثمة ثم تاقدر ثلث الكراة فقل فجبت ثلث الفضة تذهب ثلث مكيلها فيها فباقيها خمسة لانها غرضية ساعة فدخل العقد عليها مفردة فهي كغيرها أو لا حاجة ولو ذهب جميعها انتهى تسع والجاهة اثماتكون في فرة مقصودة في البيع فان لم تكن من مئة فلا حاجة اتفاقا كانت تابعة أم لا وذهب الكراة الى الثاني دون الاول ان اشترط ادخالها فيه وضاعها من بائعها وقوله التابعة فهو مئة فيها الجاهة اتفاقا ولا مفهوم له (ار) وهل هي مالا يستطيع دفعه كسماوى وجيش أو رساق خلاف (ش) أي ان الجاهة محلة على كل لا يستطيع دفعه لوعلمه كسماوى أي منسوب لله تعالى كالبرديغ الراس كونه هو المسروق والبرديغ هو السهم والتنج والمطر والعن والدون والقارو الطير الغالب والقطب والبراد والجيش الكثير والعما هو يس الفرة مع تغير لونه واختلاف في السارق هل هو جاهة وهو الذي لا ين القاسم في الموازية وقوله أبو محمد بن أبي زيد وأيس بجاهة خلاف وعلمه لم يعلم السابق والافلاو يتبعه المشتري

جانب المشتري لها لأنه بعد انقضاء الذي يصير هو يدخل على بائعها ثم ان اشترط دفع الضريبة عن اشترط اشتراها بطلانها اذ حبث اشترى بعضها فالضرب موجوده (تنبه) اعلم ان الفرة لا تدخل في عقد الكراة لا يشترط وليس في كلام المستفتي بابل على ذلك لاختلاف باب الاجارة (قوله كسماوى) أي منسوب الى السمة اشارة الى أنه من فعل من دفع السمة أو أنه لا يقدر عليه الامن رفع السمة فخره اليه أي منسوب قدام منسوب السمة الذي ليس دفع الامن الله (قوله فوسايف) ضعوف على مقدرة مصروف على ما أي أو معلوى وجيش وسائق وهو من عطف العام على الخاص (قوله وهو السهم فهو الرمح الحار (قوله العين) هو تفر لونه في قوله (القطب) في قوله

أقول هو والأظهر في علمه) أي السارق أي يأكله مصرح به قال عجم وقرول ابن عرفة يلزم منه في الجيش الخ أي يضمن بشئ من أحدهما أنه ان عرف من الجيش واحد ٢٢٢ فليس بجائحة والثاني أنه ان أعدم غير مرجو يسره عن قرب فهو بجائحة

وان عرف انتهى أقول والتظاهر  
ان المتعين ان مثل علمه ما اذا  
كان قادرا ولكن لا تأخذه  
الاحكام (قوله ورق التوت) أي  
الذي يباع لاجل دود الحرير ولو  
كان الدود فهو بجائحة في الورق  
يكن أكثرى جاما أو نفسا فالخلا  
البلد ولم يحدد مكانه وأطلق  
الصقيل بذلك من اشترى غرة فخللا  
البلد لأنه ابتاعه لبيعه منه ومنه  
بن اشترى علفا فخللا تأنيبه  
فعدلت من هذه القلوت كبير  
وفي عجم والمعاد يكون تاذكر  
بجائحة أنه يشع من نفسه الكراه  
والبيع انتهى الآن علف الدابة  
لم يسل علفي ثب فيه بل نقل  
فأدخل على خلافه من أنه لا يفسخ  
القوة ولم يدخل الخ) معطوف  
على لم يقض أي وأما لو دخل  
المشتري على مقروط ثب أنه يعتبر  
فأدخل على سقوطه (قوله رد  
الناصر القاني) هو ضعف (قوله  
فقد جنى) أي أي الشائع وقوله  
أو يحرم القاسم الخ أي اذا لم يكن  
شائعا كدرا معين من دورا وير  
بن دار معين (قوله فان الجائحة  
فوضع الخ) لايحتمل ان الشرطين  
الذين زادهما الشارع بقوله  
شرطين لا يأتي لهما زاده وقوله  
أومن كل جنس أو جنس وبعض  
آخر ما تقرم ما اذا ذهب بعض  
جنس فقط فالأمر ظاهر وأما

ملما أو غير ملما قال ابن عرفة يلزم منه في الجيش ان أذاع عرفه واحدا لانه يضمن جميعه  
والأظهر في علمه غير مرجو يسره عن قرب أنه بجائحة وهو ظاهر المدونة (ص) وتعيدها  
كذلك (ش) المشهور ان القرء اذا لم تهلك بل تقيمت بفصار وما أشبهه ان ذلك بجائحة  
بالشرط المتقدمه لكن في ذهب العين ينظر الى ثلث المكيلة وفي التعيين ينظر الى  
ثلث القعة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق الوضع لا يقيد  
المكيلة لأن المكيلة هنا فاقعة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وابن عرفة  
وغيرهما (ص) وتوضع من العطن وان غلبت (ش) يصح ان الجائحة توضع من  
العطن سواء كانت قبله دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في البقول وغيره لان سقيها  
لما كان على وجه التمثيل حق وقفية وما وقع في نسخة الشارع من ان سقيها على البتاع  
سبق (ص) كالبقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت ومغيب  
الاصل كالجزء (ش) التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كون من العطن  
أو غيره فليست بجائحة الخار لأنه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك لحد أو لا أو لا لا يضبط  
قدرا مذهب منه ما لم يكن ثابته الا بالهو بعبارة وانما كانت توضع من العطن مطلقا  
لان السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأما اذا لم يقض ولم يدخل المشتري  
على مقروط ثب في البقول الخس والكزبرة والهنديا والسلق والقرط نوع من المرمي  
يشبه البرعم لأنه لا يضبط خصبه والقضب كل ما يرمي في كلام المؤلف اشعار يجوز  
بيع مغيب الاصل وهو كذلك لكن لا بد ان يقطع منه شيئا وراه كما هو ظاهر كلام ابن رشد  
وغيره ولا يكتفي رؤية ما ظهر منه دون قطع ذكر الناصر القاني ان ذلك يكفي (ص)  
وزعم المشتري باقيا وان قل (ش) يعني ان من اشترى شيئا مما يشبه بجائحة فاصابته بجائحة  
أهلكته غالبه فان السالم القليل يقلل يلزم المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستصفاق  
فقد خصه أو يحرم القاسم بالباقي والفرق ان البواحي لتكروها كان المشتري داخل  
عليها ولتدور الاستصفاق لم يدخل عليه (ص) وان اشترى اجناسا فاجبع بعضها وضعت  
ان بلغت قيمته ثلث الجميع واجبع منه ثلث مكيلته (ش) يعني ان من اشترى اجناسا  
مختلطة بمخالفه المختص من سائط أو سرائر كخيل ودمان ونحوه وعنب وغير ذلك في  
صنف واحد فاجبع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر فان الجائحة  
توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذي وقعت فيه الجائحة ثلث قيمة  
جميع الاجناس التي استحوت عليها الصنفه كأن يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب  
ثلاثين فأكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس الجاهل ثلث مكيلة نفسه فأكثر فان  
عدم أحد الشرطين فلا وضع عند ابن الصلبي ولما ذهبت الجائحة للجنس كله وذهب ابن  
ونس لمحد والمقدم ان شرط وضع الجائحة ان تصيب القرء قبل انتهائها عليها ذكر مقوم  
ذلك بقوله (ص) وان تئنت القرء فلا بجائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهت

أذا ذهب بعض من كل نوعين عجزه الله بقال ما قيمتهم المثلون فيقال تسعون وما قيمتهم طينها  
بعد أخذ الجائحة فيقال تسعون فيرجع بثلث الثمن (قوله وان تئنت القرء) المراد بتئنت طينها بلوغها اليه بعد الطين

اشترى ثلث من غرأ وزط او زهو (قوله ونحوه) (الح) هذا جملته قوله ولا وقد انتهى طبعه لكن لا ينبغي ان اذاعت  
بعد صلاحها فتمت الجائحة ما بينته طبعها بخلاف ما اذا وقع البيع بعد تنهاى الطبيب فلا جائحة أصلاً (قوله ابن القاسم  
بعد كرميلد الح) وذلك انه قال وكل ما لا يساع الا بعد يسسه من الحبوب من ثم أو شربا رجب بل الزيت فلا جائحة في ذلك  
وهو غيرة ما باعه في الانادوما يسع من غرقل وغب وغيره بعد ان يس ٢٢٣ فلهذا انزجنا فلا جائحة فيه ولو اشترى

ذلك حين الزهو ثم اجتمع بعد  
امكان هذا ذوي يسه فلا جائحة  
فيه وكأنك ابتعته بعد امكان  
الجذاذ انتهى وعبارة الشيخ  
أحمد وظاهر قوله وان تنهت  
الحسوا مضى من المدة ما يمكنه  
فيه القطع ام لا وهو مذهب  
المذقة انتهى فاذا علمت كلام ابن  
القاسم المتقدم وقد نقله المواق  
تعلم ان قوله ويده عطف تفسير  
اي ان السرايا ما يمكن البذاذ  
اليس قدبر (قوله وتقبل الح)  
أي تقبل بقوله الشريعة لا ينبغي  
ان هذا من انى قوله تشبيه لافادة  
الحكم فانه يقيد ان التشبيه في  
الامر من قدبر (قوله فان فيه  
الجائحة) أي اذا اشترى على  
الجذاذ والافسد (قوله ما يمكن  
يسرا جدا) أي ما لم يكن السالم  
يسرا جدا الثلث أي وما لم يكن  
الجاح أقصر من الثلث بان كان  
الجاح الثلث فما كثر لم يبلغ الثلثين  
والموضوع انه معين وقوله ما لم  
يكن يسرا جدا أو ما لم يكن  
السرا جدا بان كان الهالك  
الثلثين فما كثر فالعامل خبر بين  
سقى الجميع أو التركة وقوله لم

طبعها فلا جائحة والمراد بالقرعة ما يخرج من الشجر أو الأرض فيقبل الحقول لا ما قابها  
وسواء يبعث بعد صلاحها أو بعد تنهاى وحل الشارح بكلام المذقة فيه قصور على  
القسم الثاني مع أن الحكم أهم كما قررنا قال ابن القاسم بعد كرميلد على القسم الثاني  
ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم اجتمع بعد امكان هذا ذوي يسه فلا جائحة فيه انتهى (ص)  
كالقصب الحلو وباب الحب (ش) يعني ان القصب الحلو لا جائحة فيه الا لا يجوز بيعه  
حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في باب الحب تقصير ومسم وسب قبل سواء  
يسع بعد يسه أو قبله على القطع بقي الى أن يسس اما لو اشتراه على التيقية أو على  
الاطلاق أو صاياه ما أتلفه فانما أوقع سواء كبرت أو قلت بعد اليس أو قبله لأنه يسع  
فاسد فضعافه من بائعه فقوله كالتقصب الحلو تشبيه لافادة الحكم لان القصب ليس  
من الثمر وكذا الحب وقوله وباب الحب أي وكما في باب الحب التشبيه بالنظر لقوله كالتقصب  
الحلو لأنه ليس بثمر ثنائي وتقبل بالنظر لقوله وباب الحب فهنا كفا في مذ كورة  
وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي التقبيل واشترى بالحوطن القصب قبل يرى الحلاوة  
فيه فان فيه الجائحة والظاهر ان مجرد بيان الحلاوة فيه وان لم يتكامل ينع اعتبار  
الجائحة فيه بمنزلة ما تنهاى طبعه من غيره فان قلت كفت تكون فيه الجائحة وخلا يصح  
يسعه قلت لا يصح اذا يسع على شرط الجذاذ لا على ما اذا يسع بارضه أو شربا لها فلا جائحة  
فيه كما مر في قوله لا يحسنه أو موهما أو القصب القاسي فهو كالخشب فلا يصح بيعه  
الجائحة قطعاً (ص) وخبر العامل في المسألة بين سقى الجميع أو تركه كان اجمع الثلث  
فا كثر (ش) يعني ان عامل المسألة اذا أصاب بعض الثمرة المساق على الجائحة فان  
ذهب أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل وانه ان يسقى جميع الثمرة ما يسع وما لم  
يسع وان ذهبت الثلث فما كثر فان العامل يصغر بين أن يسقى على عمله وسقى الجميع ما يسع  
وما لم يسع وبالجزة الذي دخل عليه وبين ان يترك عن نفسه يترك المسألة ولا ينبغي له فيها  
على الامن نفقة ولا جرة علاج ولا غير ذلك وتظهر حال الفرق بين أن يكون الجاح شائعاً أو  
في ناسه معينة فهو كذلك عند عبد الحق وقيدوا ابن نونس عاقل محمد وهو ما اذا كانت  
شائعة وأما ان كانت في ناحية فلا تسقى عليه فيها وبسقى السالم وحده ما لم يكن يسرا جدا  
الثلث فدون (ص) ومسمى كبر من الثمر تنجاع بما يوضع يضع عن مثله به بقوله  
(ش) يعني ان من اشترى غرابدا لاصلاحه خمسة عشر درهما واستثنى البايع لنفسه منه

يكن الهلاك أقل من الثلث لأنه اذا كان أقل من الثلث لم يعمل سقى الجميع وحاصل ما في هذه المسألة انه اذا كان الجاح  
دون الثلث فيسلم العامل سقى الجميع كان الجاح شائعاً أو موهماً واذا كان الثلثين فما كثر فنصر العامل كان الجاح شائعاً أو  
معيناً وان كان الجاح الثلث فما كثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شائعاً خسر وان كان معيناً لم يضر سقى ما عدا الجاح فاذا علمت ذلك  
فيكون قول الشارح وسقى السالم الزم ما اذا كان السالم أكثر من الثلث وكان الجاح الثلث فما كثر وما اذا كان الجاح أقل  
من الثلث فغلبه سقى السالم وما اذا كان السالم الثلث فما كثر كان الجاح الثلثين فيجوز العمل

(قوله تعالى أن المشتري منزل) فكان البائع باع الثلثين بخمسة عشر درهما وعشرة أرباب ثم إن الجائحة ذهبت عشرة وهي ثلث الثلثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقابلة عشرة درهما وعشرة أرباب فيسقط عنه ثلث الثلثة عشر درهما وثلث عشرة أرباب (قوله وبعبارة) وعلى رواية ابن وهب فعلى كلام ابن وهب لو كان الذاهب من الثلاثين أربابا ثمانية فتوضع لهما بالنسبة العشر من سقط وسقط من الثمن بقدر ذلك لو كان الذاهب عشرة في منالنا فانه يضع نصف الثمن (قوله فلو اعتبر الجائحة الخ) أي أن اعتبار الثالث اتحاق في القدر والمشتري وهو عشر درهما فلو فرض أن الجائحة ستة وثلثان فثبت لعشر من ثمنه ثلثين يقول الشارح المستحق ٢٢٤ المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشر درهما وليس المراد به حقيقة

وهو ثلاثون والحاصل أن الجائحة تنسب لثلثين على المذهب وتنسب لعشرين على قول ابن وهب (قوله في موضع عن المشتري بقدر ما استثنى البائع الخ) عبارة شبه فلو كان المشتري مائة مثلاً كربع أو نصف مثلاً كانت الجائحة في جميع المشتري والمشتري منه بلا خلاف وحاصلها أن الجائحة إذا أخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع من المشتري شيء من الثمن والذي يخفى يتف على الجميع فإذا كان المشتري الثلث فما كان الربع الذي ضام يسقط ثلثه على البائع وثلثه على المشتري وإذا كان الجاه ثلث الجميع ويلزم منه أن يكون الجاه من البيع ثلث البيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والذاهب من الثمن عليه ما يقول الشارح نصاً أو ربما الخ فأنظر لما ذهب من الثمن من حيث أنه يضع

أرباب أو أوقافاً معلومة الثلث فأقل كما لو استثنى عشرة أرباب أو أسو من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فإن كانت أقل من ثلث الثمرة المسبقة فانه لا يسطع عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكبلته من السالم وإن كانت الجائحة الثلث فما كثر فانه يضع من المشتري ثلث النسبة من الثمن ويضع من المكبلية بثلث النسبة فإن نقصت الثمرة الثلث وضع من المشتري ثلث الثمن وفي هذه الحال خمسة دراهم وإن نقصت النصف وضع من المشتري نصف الثمن وهو خمسة ونصف وعلى هذا يوضع من المكبلية بحسب الجائحة بناء على أن المشتري منزل من ثمة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المشتري شيء وإنما يوضع من الثمن محاسباً منه على أن المشتري مائة وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المشتري وتعتبر الجائحة في القدر المشتري منه دون المشتري لانه انما يباع من حائطه ما بقي بعد المشتري وموقوفه قول المؤلف كليل أنه لو كان المشتري جزءاً من الثمن لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك في موضع من المشتري بقدر ما استثناء البائع اتفاقاً نصاً أو رواية أو غير ذلك (تنبيه) إذا تنازعا في حصول الجائحة القول قول البائع لأن الأصل السلامة وإن اختلفا في قدرها ذهبت الجائحة فان صدقته على أصل وجوبها فالقول قول المشتري كما يشهد كلام الفكا كهاني وقال الشاذلي إذا اختلفا في القدر الذي أجمع هل هو الثلث فما كثر أو دونه فنقل القول قول البائع وقيل القول قول البائع انتهى وظاهره ولو اتفقا على أصل الجائحة وهو خلاف ما مر عن الفكا كهاني ولما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كان تأييداً قاله في الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فعد ذلك فصلاً فقال (فصل أن اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه مطلقاً وسقط) (ش) يعني أن المتبايعين بالنقد أو بالثمن إذا اختلفا في جنس الثمن أو الثمن فكيف يتبادر ويقول الآخر بطلان أو أكلت في حبة وقال الآخر في حبة

عليهما معاً وأما من حيث أنه يسقط عن المشتري شيء من الثمن فلا بد أن يكون الذاهب الثلثين أو المبيع هذا ما يؤخذ من معنوي كلام شارح معنوي كلام مع وجه الله تعالى (قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجه ذلك أن الفكا كهاني يقد أن القول قول المشتري في حال اتفاقه بالاتفاق وكلام الشاذلي يحكي فيه قوانين والظاهر ما قاله الفكا كهاني لانه إذا صدقه على أصل الجائحة فصار له القول لا بدرك الأمن جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لأن الاختلاف على هذا الوجه لا يكون إلا ذلك (فصل اختلاف المتبايعين) (قوله المتبايعان) أي لذات أو منصفة بينهما وغيره تنبيه متبايع كترادف ومترادفان لا يقتضي متبايع ولا يباع الذي هو نالهم من لامل فعله وهو باع بخلاف متبايع فانه نالهم بالعدم اعلاه فبذلك وهو متبايع (قوله في جنس الثمن أو الثمن) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد بالثمن العرض فيشمل الثمن كما يشمل الثمن



(قوله كعب بذهب) مثال للاختلاف في الثمن وقوله أو بضم الباء يعني في اشارة الى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلفا في حقه) في جدد عجم عن المذوبة أن اختلغا في الصفة فالقول للبايع أن انتقد مع عينته أو لم ينتقد فله بيع أو أي عينته ابن ناجي هو المشهور ثم انك شيع بان هذا لا ينافي الاصل ان المشتري لا يفتي أنه متى (قوله تافعا) أي ما يكن فيه القاصة وهو التقي (قوله المنكر) كان البايع أو المشتري (قوله أو في الاجل الخ) وأما إذا اختلفا في أصل الاجل نسبيا في عند قوله وان اختلفا في انتهاء الاجل (قوله بالثمن الذي وقع عليه البيع) نظايره ان هناك ٢٢٥ غدة متقنة عليه مع أن التنازع في الثمن فلا تناقض والجواب أن المراد

أو اختلفا في نوع الثمن أو الثمن كعب بذهب وقال الاثر بفضة أو بضم وقال الاثر بضمه أو اختلفا في حقه كقول البايع لحاطه شرطت فقلت اختارها عجم معينة وقال المشتري بل معينة فان المتبايعين يحصلان أي يختلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع صحة بقاء دعواه ويقاضيان ان حكمه كما يأتي بعد البايع والبايع ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائما أو فائدا وجده شبهه من مأمون أحدهما ولا ولكن يرذ المشتري السلعة مع القيام ويرد القيمة مع الفوات ولا قال (ص) ورددع الفوات قيمتها يوم يبيها (ش) أي يرد المشتري قيمة السلعة مع فواتها ولو بوجه النسيئة ومثلها ان كانت مثلية واختلفت وتفاوتت في صاورتها لم يفسد اختلافهما في أصل العقد ولو ضربه وهو أن القول المنكر به يبيها اجماعا (ص) وفي قدره كتمونه أو قدره إلى أو رهن أو جمل (ش) يعني إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بان قال البايع مثلا به تلك بقاينة ويقول المشتري بل بأربعة أو الثمن بأن يقول البايع بثلثك هذا الثوب بضم ثوب ويقول المشتري بل بهذا الثوب وهذا الثوب بضم ثوب أو في الاجل بان قال البايع بثلثك شهر ويقول المشتري بل شهرين أو في أصل الرهن أو في الجمل بان قال البايع بثلثك برهن أو بجملة ويقول المشتري بل بالرهن ولا جمل فاعلم يا طالبان وبقائه فان ما لم تقب السلعة أو الامضى البيع بالثمن الذي وقع به البيع وطبائره عدم مراعاة لاشيعة قيام المبيع وهو المشهور من المذهب قال المصنف رحمه الله في هذا الحكم فواتها ويحفل ان يكون قوله أو رهن أو جمل عطف على المضاف اليه وهو الاجل أي انهم ما تنازعا في قدر الرهن والجمل وأما إذا اختلفا في جنس الرهن أو نوعه فبني ان يكون الحكم في ذلك كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه لان الرهن حصة من الثمن وقوله (حلقا وفتح) رابع للقرع الخمسة ولو حذف حلقا وفتح المتقدم وانصهر على هذا الاقضية ان الاول كان الثاني في الفسخ وليس كذلك الثاني في الفسخ في الاجل ولو مع الفوات كليل عليه قوله ورددع الفوات قيمتها هو لما كان شرط الفسخ حيث قبله في هذا الباب ان يقع به حكم لا بمجرد التمسك بالشار اليه بقوله (ص) ان حكمه (ش) أي بالفسخ مادام التنازع موجودا بدليل حلقا فلا يشترط فيه فسخ بقرعها مع الفسخ على أن تراصها مع الفسخ فالحال لا فسخ

٢٩ شيئا فلذا فسخه مطلقا بخلاف الجنس فإنه اختلاف في شيء زاد على الذات أما الرهن والجمل والاجل فظاهرهما في قدرين ومقتن فلان اتفاقهما على أصل كل واحد الزائد المختلف فيه كانه زاد على أصل الذات (قوله ان حكمه) أي بالفسخ ليس في الفسخين جمعا فهو راجع للبيع عند ابن القيم وله منون وابن عبد الحكم الفسخ بغش التماثل (تنبيه) يستثنى من قول المصنف ان حكمه ما إذا كان الفسخ بسبب التماثل فيفسخ به لا حكمه على ظاهر اطلاعه عليه عجم فيما يأتي (قوله فلا ينافي الخ) تربط بقوله ما إذا التنازع (قوله على أن الخ) فلا يستدرك أي فلا يحتاج للتقديم بقولنا مادام التنازع موجودا الخ أي قول لا معنى لفسخ الاجل المحال البيع وتجميع السلعة لبيعها وهذا امر وفي الإجابة

(قوله لا ينفس الصائغ) معطوف على قوله ان حكمه أي حلف وقسم بالحكم لا ينفس الصائغ (قوله فائدة الخلاف) لينذكر خلافاً فيما ذكره فلو قال أولان حكمه على المشهور لا فائدة (قوله معمول فسخ) أي انهم انما يفسخون على الحال من نائب فاعل فسخ أو على نزع الخافض أي حال كونه الفسخ ظاهر أو باطناً وفي ظاهره وباطنهما قول على كلام ز فظاهره وباطن منه وبيان على نزع الخافض فندبر ومعنى الفسخ في الظاهر ان يتصرف البائع في المبيع فيما يشاء وبين الخلوقين ومعنى الفسخ في الباطن ان يتصرف فيه فيما يشاء وبين الله (قوله وظاهره في حق الظالم والمظالم) هذا هو العقد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوله في حق المظالم ظاهره فاقط حتى الخ فاصله انه يقول بانفسه في قوله انه الفسخ في حق الظالم ظاهره وباطنهما أما المظالم فهو ظاهره فقط وعند العرف ان البائع اذا ظهر بالثمن باطناً لا يجوز له ان يفسخ ولو قلنا انه ظاهره في حق المظالم فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له اخذ الثمن خفية ففعله هو في ذلك الخ أي وقد علمت ثمرة وضعه من ذلك (قوله فلا يصل له طوطها) أي على الضعيف (قوله وهل يصل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس البائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على العقد فالظاهر من أنه لا يصل له طوطها على البائع وقوله أولاً لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعهول به كأفاده بعض

الشراح وتقريره الله تعالى  
قوله عنه بعض تلامذته حدث  
قال قوله فلا يصل له طوطها هذا  
مبنى على القول بالضعيف أما  
على الرابع من أنه يفسخ في حق  
الظالم والمظالم ظاهره وباطنهما  
فيجوز للبائع وظاهره هو ظاهر  
وأما المبيع فلا يصل له طوطها  
ظاهره الفسخ في حقه ظاهره وباطنهما  
على العقد ونظر الى كونه قبض  
عنه أم لا والحاصل أن القولين  
متفقان على أنه يفسخ في حق  
الظالم ظاهره وباطنهما والخلاف  
في المظالم وللعقد الفسخ في  
حقه ظاهره وباطنهما والمقابل  
يقول بالفسخ ظاهره فقط دون  
الباطن فان قلت اذا كان

لا ينفس الصائغ ففائدة الخلاف فيهما اذا رضى أحد ههنا قبل الحكم بمضاهي العقد باقاه  
الآخر فعلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا للحصول الفسخ عنده بمجرد الصائغ وقوله (ظاهره  
وباطنهما) معمول فسخ وظاهره في حق الظالم والمظالم لكن نقل العرف عن سند أنه يفسخ  
في حق المظالم ظاهره فقط حتى لو وجد شيئاً أو غيره فسخه بعد الفسخ كان له القيام  
بذلك وفي حق الظالم ظاهره وباطنهما انتهى وتظهر ثمرة ذلك فيما إذا كان المبيع أمة والظالم  
هو البائع فلا يصل له طوطها وهل يصل له المبيع وطوطها اذا ظهر بها أو مكنته ذلك أولاً لأنه  
أخذ ثمنه الذي دفعه فيها ومراعاة لن يقول بالفسخ في حق المظالم باطناً أيضاً هذا على  
القول بالضعيف من أن البيع يفسخ ظاهره وباطنهما وليس البائع الظالم اذا فسخ البيع  
ورده المبيع ان يبيعه واذا حصل له ربح لم يفسخ (ص) كسنا كلها (ش) يبقى  
ان المتبايعين اذا انكلا من الحلف فان البيع يفسخ ظاهره وباطنهما ان حكمه به كذا اذا  
حلفا وتعد الساعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يفسخ على من نكل  
فالتشبيه في الفسخ وفيما يرتب عليه (ص) ومصدق مشترط في التشبيه وحلف  
ان فأت (ش) تقدم ان الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيد بشيئام السلعة  
واجماع قوايتها سيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبهه  
أشبهه البائع أم لا ولا يلزم البائع ما قال المشتري فان انفراد البائع بالنسبة فالقول  
قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبهها لحلفا وقسم وردت قيمة الساعة يوم بيعها

الفسخ في حق الظالم ظاهره وباطنهما على القولين فلم يصلح له الوطيل حكمه بالبيع عن الضعيف فالجواب انه انظر (ص)  
الى كون البيع لم يفسخ في حق المظالم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجاب الحظر على جانب الاباحة  
(قوله فالتشبيه في الفسخ وفيما يرتب عليه) المقهور من مقتضى التصريح ان ما ترتب عليه هو إعادة السلم على ملك البائع  
ولو قطع النظر عن ذلك لتقبل ان ما يرتب على ذلك فيه القيمة مع التواتر (قوله ان فأت) وأجيب للصدق والخلف أي فأت يد  
المبتاع ولو جاز له السقوط أو يسهل البائع لان ضمانه من المشتري فيها (قوله حيث أشبهه البائع أم لا) المراد وقع من المشتري  
شبهه أو حصل من البائع شبهه أم لا والتعبير بالفعل التفضيل وهم ان البائع اذا كان يشبه من المشتري فالقول قوله أو فأتنا  
المشتري في الشبه فالقول قوله وليس كذلك وظاهر من ذلك ان أفعل التفضيل ليس على ما به وان المراد بقوله أشبهه أي حيث كان  
مشبه أو يعبر في التشبيه حال المبيع وما يتوكل (قوله الخ لا يفسخ) فان نكل فالقول قول البائع ان حلف فان نكل لا يصلح  
فسخ لأن قول البائع لا يفسخ ظاهره فقط (قوله الخ لا يفسخ) فان نكل فالقول قول البائع ان حلف فان نكل لا يصلح

إذا كان البيع مقوماً في المثل في المثل كما في شبه وفي عب نفي بالقيمة في المقوم والمثل إلا البيع فسلم وسط انتهى  
والمراد في القواعد الأولى (قوله يوم تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل معناه إذا كان مقيماً فيه القيمة سواء كانت  
السلعة لأمر ليس كذلك فباب الشارح بقوله أي ومن حكم القوان في التبديلة المشتري لأن كل التبعين والمراد  
بالتبديلة المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالحلف عليه ولا شك أن المشتري في القوان يحلف مع شبه بدون سبق البائع  
عليه وليس المراد بالتبديلة حقيقة التبديلة لأن كلاهما يحلف والذي يحلف أولاً هو المشتري لأنه في حالة القوان مع شبه  
يحلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم القوان) المراد بالحكم المحكوم والأضغاف ليس أي يحكم به هو القوان أي  
فالتجاهل من أفراد القوان حكماً أي ويحتمل أن يقدّر مضاف في قوله التجهل أي حكم التجاهل (قوله فأنما يتجافان ويبدأ  
المشتري) أي يحلف كل أنه لا يدري قدره ونحوهما يحلفه ما ركذاً نكولاً أحدهما فقط فأنما يظهر ويحلف كل على تحقيق  
دعواه فقط ولا يتصور حلفه في دعوى خصمه لقول كل لا يدري وتظهر اطلاقه كقوله أنه لا يتجاف المحكم فان قيل  
إذا كان حلف أحدهما كنكولهما يكون الحلف لأفائدة لأن الفسخ حاصل على كل حال فالجواب أن الفائدة ثابتة  
الارهاب تصح في عدم علمه ما عدا احتمال أن أحدهما يعترف بالعلم بقدر الثمن لأنه يصدق على العلم (قوله فأنما الخ) هذا  
محول على ما إذا كان الشبه من جهة المشتري شبه البائع أم لا والبائع فقط ٢٢٧ وسبأ في زيادة تفصيل على ذلك فهذا

كلام مجمل (قوله يوم البيع)  
قال به من يفتي أن يقال فيهما  
المشتري وفي حلاله إشارة إليه  
وهو ظاهر في المثل وكذا المقوم  
لشبه البيع هنا القاسد إذا  
لم يرض أحدهما بما قال الآخر  
(قوله ابن ونس انما يبدى بوجه  
المتاع) لا يفتي أن كلام المصنفين  
في الجهل من البائع والمشتري  
ثم قال الشارح ووارث كل واحد  
يقوم مقام موثبه فالتعصب  
لذلك أن يقول ابن ونس انما  
يدى بالمشتري الخ أي وورثته

(ص) ومنه تجاهل الثمن وإن وارث (ش) أي ومن حكم القوان في التبديلة  
بالمشتري لأن كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لا أدري بما وقع البيع به  
ويقول المشتري لا أدري بما وقع البيع به فأنما يتجافان ويبدأ المشتري ويقسم  
البيع بينهما ويزد السلعة إن كانت فائضة فأن يبدى المشتري وهو المفسوق فاعلى زعم  
ردية يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام موثبه فيصافان وينسخ البيع  
وترد السلعة إن كانت فائضة فأن يبدى المشتري يوم البيع ابن ونس انما يبدى  
بوجه المتاع باين إذا تجافا بالثمن لأن وجهه الثمن عندهم كالقوان فاشبهان لو كانت  
السلعة في يدهم وإذا ادعى أحدهما على الثمن وجهه الآخر صدق على العلم بما يشبه  
أي يمينه (ص) ويبدأ البائع (ش) يعني أن المتبايعين إذا اختلفا في وجه من الوجوه  
السابقة ما عدا مسألة تجاهل الثمن وقلنا انما يتجافان فالشبه وراي البائع هو الذي  
يبدأ باليمين لأنه مطالب بالثمن فيصير الحالم المشتري على تبديلة البائع بالحلف بقوله عليه  
السلام قال قول ما قال البائع وإن الامل استعصب ملكه والمشتري يدعى

يعطون حكمه قلت أن أصل النص انما هو في جهل الوثنية فإن وريثة المشتري تقدم باين ثم جعل ابن ونس جهل المتبايعين  
كذلك أي في تقدم المتاع بالحلف عند الجهل بقدر (قوله أن لو فأن السلعة في أيهم) أي في ملكه وليس المراد انما في  
حوزهم لأن الحكم منه سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأنه إن لو فأن السلعة الخ) أي والقاعدة أن القوان  
يوجب تبديلة المشتري أي لأنه الذي يحلف إذا كان هذا الشبه شبه البائع أم لا (قوله صدق على العلم بما يشبه) حلف الآخر  
أو لكل فإن نكل فيفسخ البيع وإن لم يشبه مدعى العلم وحلف فهل يأخذ ما حلف عليه أو يحلف الآخر أو نكل وهو  
الظاهر هذا كله مع القوان وأما مع القسام فإن حلفاً ونكلاً مدعى العلم فقط فيفسخ البيع وردت ملكه إن كانت  
فائضة وفيهما أن فأن وان حلف مدعى العلم مضى بالحلف عليه وهذا في العاقلين وكذا بين وورثته كما وريثة أحدهما مع  
العائد كما إذا ذلك شبه (قوله يعني أن المتبايعين إذا اختلفا الخ) حل عب وشب بخلاف ذلك وما صله انما إذا اختلفا  
في قدر الثمن يبدأ البائع اتباعاً لما جوبأه ان اتفاقاً في قدر الثمن واختلفا في قدر المبيع يدى المشتري وقيل البائع والظاهر  
أنهما إذا اختلفا في كل من الثمن والمثل فالظاهر تبديلة البائع الخ (قوله فيصير الحالم المشتري الخ) أي يمينه التجازع فالمشتري  
أراد أن يحلف أولاً والبائع يبدأ يحلف أولاً (قوله فأن قول ما قال البائع) وجهه الله لأنه لا يوجب جانب البائع وإن كان

في موضوعات جميع باقية في الحلف وفي الحديث في جميع باقية فيما قاله (قوله توجيه ثبوت المشتري) لا ينبغي أن توجيه المشتري لم يقدم وانما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه تقدم النبي على الأبيات (قوله فان البائع يقول الخ) فلو قدم الأبيات على النبي فان عينه لا تتعبر ولا بد من اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال استدوجوزنا الأبيات هنا قبل نكول الخصم لأنه تبع النبي ولا الوكالت على الأبيات فقط في غير هذا الموضوع فانها انما تكون بعد نكول الخصم انتهى هـ (تنبه) قوله مع تحقيق دعواه مبني على ضعفه وهو ان العين ليست على نية الحلف والافلاحة إلى ٢٢٨ - فانه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله في قوله وان شاء أمي بأداة

الحصر الخ) ومثل ذلك لفظ فقط والحاصل ان ادعاء الحصر لفظ فقط قائم مقام النبي والأبيات أقول ظاهره انه لو قال المشتري والله اشتهر بها بثبوتها لا يكتفي لان الصدق لا مضموم له لكن مقتضى هذه العبارة لو قال ما اشتهر بها بعشرة ولقد اشتهر بها بفاية لا مضموم له فمقتضى هذه العبارة لا بد من الحصر ولا يكتفي في دعوى ما حجه وتحقيق دعواه وان قلنا ان السددة مفهوم اذا كان قوله اني اشتهر بها بفاية يكفي في مع انه لا يكتفي فالاصح مشكل (قوله وان اختلفا الخ) فان احكام كل مبني على دعواه على مبنيه البائع لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) ظرف ليقول لا البائع (قوله) وسيأتي في باب الاقرار الخ) حاصلة انه اذا كان اختلافهما مع قيام المبيع تماثلًا واثباتًا مع الاعتراف به ومع فوائدها يصل بالعرف أيضا فاذا لم يكن عرف

صدق المتابع بمبنيه ان ادعى أمدا في سالاتهم فيه فان ادعى أمدا بعد اصدق البائع بمبنيه (قوله في الاعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الاعرف مما يختلف في الأبيات من قوله ان اختلاف القضي فالاصل في كل هوض يصدق عليه فان قامت مبنيه أو ثبت عرف على غيره وهو المطابق لما يجب به التقوى فكان على المصنف الاقتصار عليه وبذلك ما ذكره من التفصيل الذي به شبهه ان له هذا بان يقول عقب قوله الاعرف فيعمل دعوى موافقة ويحقق ما عدها كثر فيته أوقات (قوله كلمه) أي في الخ) مثلها كغيرهما ما كثر فيته كالتفويض والتمسك حيث كان العرف فيها كلعرف في العلم والمثل هذا هو اللغة وما في بعض العبارات مما يختلف ذلك محمول على عدم العرف

(قوله والأهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البشوة به (قوله فهل يقبل الخ) وجهه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعته لمبتاع حتى يقبض ثمنه فقد دفعها له دليل على أخذ الثمن وقوله وألا وجهه بأن المبتاع مقر القبض مدع الدفع (قوله إذا أقر على نفسه) أي وأما بهذا فلا فهو إشارة على المصنف خلافاً لمن يتوهم أنها زائفة (قوله والمبادرة هنا الخ) في شبه خلافه وهو أن ذلك معتبر من وقت الإشهاد ويمكن الجمع بأن يحمل كلام شارحنا على ما إذا كان يوم البيع هو يوم الإشهاد وأما إذا اختلفت فالعبرة يوم الإشهاد (قوله فإن تأخر كالشهر) وأظهر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر أن ما حارب كلابع على حكم كل وأما المتوسط فالظاهر أنه ليس له تطبيقه (قوله وأما إذا أشهد أنه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المشتريين أن تعمر النعمة أحياناً تصفق ببعض الثمن الأتري أو تلحق بساوى انقضاء البيع في الجملة بخلاف اقتباس ٢٢٩ الثمن فإنه لا يوقف على قبض الثمن

أفاده صح فيقبض نفسه وهو ما إذا أشهد البائع أنه أقبض المبيع ثم ادعى أنه لم يقبض الثمن فالظاهر أنه كالمشتري الذي كور في قبضه نفسه وهو أن كان التنازع بعد شهر سلفاً لمشتري وإن كان كالجمعة حلف البائع أنه لم يقبض الثمن هذا ما أفاده في شرح شبه واقعه وأما لو أشهد البائع باقياض الثمن للمشتري قبل أن يكون ذلك كاشهاداً للمشتري باقياض الثمن لم يقبض فيه فهو ما جرى فيه وهو الظاهر أم لا انتهى وما قلناه ذلك أظهر مما في جواب فأنه مشكل كلياً بالرجعة فلو أنك خير بالله قد تقرر أن البائع إذا ادعى أن الثمن باق في ذمة المشتري فإنه يقبل قوله دون عام على المعقد كذا كره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حساً ككتابة وتدبير

التي عنه وقال المشتري دفعت لك ثمنه فإن القول قول المشتري لشهادة العرف لأنه فاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري إلا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) وألا فلان ادعى دفعه بعد ذلك (ش) أي وإن لم يكن بان عاذاً كرهل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة فقال المشتري دفعت عنه بعد أن أخذه فإنه لا يصدق لأنه اعترف بعماز قدّمته به من الثمن فأدعاه بذلك أنه دفع الثمن لا يبرهني (ص) وألا فهل يقبل الدفع أو فيه هو الشأن أولاً أقوال (ش) أي وإن لم يبرهني به ودعى الدفع قبل الأخذ قبل قبض سواء كان الشأن الدفع قبل الأخذ أو بعد وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولاً يقبل منه دعوى الدفع قبل الأخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في التبعة أو يقبل فيها هو الشأن فيه الدفع قبل الأخذ لا غيره وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله إن ادعى دفعه بعد الأخذ فلا على أن المشتري قبض السلعة وأما أن يقبض السلعة وادعى أنه دفع الثمن فلا خلاف أنه لا يعتبر قوله أي حيث لم يبر العرف بخلاف ذلك (ص) وإشهاد المشتري بالثمن مقتضى قبض ثمنه وحلف بائعه أن يادر (ش) يعني أن المشتري إذا أقر على نفسه أن ثمن المبيع باق في ذمته للبائع فإن ذلك يقتضي أنه قبض الثمن وهو السلعة التي يعتب بذلك الثمن والمشتري أن يحلف البائع أنه أقبضه الثمن بشرط أن يادر للمشتري والمبادرة هنا بان يقوم بقرب البيع كالعشرة الأيام فإن تأخر كالشهر فليس أن يحلف البائع وأما إذا أشهد أنه دفع الثمن للبائع ثم ادعى أنه لم يقبض الثمن فإن كان التنازع بعد شهر حلف البائع وإن كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه أنه لم يقبض المبيع ولا يفتي أن هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعمر بقوله إشهاد المصنف بالثبوت في الغالب خلافاً لمفهومه وقوله (كشهاد البائع بقضه) تشبيهه في الحكم وهو أنه يلزم المشتري إيميناً للبائع أن يادر ما عني أن البائع إذا أشهد يقبض الثمن من المشتري ثم يطلب من المشتري وقال إنما أشهدت به نعمتي له ولم يوفني جمعه وطلب عينه على ذلك وقال المشتري أو فينتك ولي حشة ولا أحلف فإن قام البائع على

فالأوجب الرجوع لعدم هذا الاستظهار وبعد كنى هذا أيت بعض شيوخنا أنه يجيب بأن ما تقدم جعل على ما إذا لم ينضم له فمرة الإشهاد كالأشهاد والعرف أو يفتون ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يعتد أن الإشهاد المذكور موقوف لتقرير أن في ذمة المشتري وإن احتل أن يكون الموجب تنقيح ذمته منه كاشهدهم بالتأمل (قوله فلام مفهومه) أي بأن تقول البينة صحت قولك الثمن في ذمق وإن كنت لم تشهدها وقوله كاشها. البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع يقبض البائع بعد الإشهاد بقضه فإن اعترف يقبض بعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو يادر لم يجرع قوله بإعتراف البائع يقبض بعض الثمن يندر وهو ما أشهد المشتري عن نفسه بقضه الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فالظاهر تخليف البائع أن يادر ولا يخطب ولو

أشبهه بأنه قد أدا البيع لم يكن ذلك مقتضا القرض المبيع وإن لم يمنه فعمله فمعه بالقرن (قوله يكتب الوصول) أي الذي منه  
 ويصل من قلنا كذا وكذا مرة المنزل فإذا كان ذلك الوصول يد المكثري وادى القبض وادى المكثري الذي هو الكاتب  
 عدم القبض فالقول قول المكثري لكن مع العين مطلقا لا الأمر لا (قوله كدعي أحدهما ساد أصرف) أي سوا من  
 وجه الفساد لا (قوله ساد صرف) أو الفارسة بحث في ذلك المبدى والقول في القراض والغرض لدى الصحة ولو غلب  
 الفساد انتهى (قوله فالقول قول مدعي الفساد) ٢٤٠ قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا ما لم يتقاربا على

المشتري بالقرب فله تخفيف المشتري والإذلال لا يلتزم ببحث قوله وجرت العادة بصرف  
 يكتب الوصول قبل القبض فإذا ادعى الكاتب عدم القبض حلف المقبض ولو طال  
 الأمر كما قاله الناصر الثاني (ص) وفي البت مدعيه (ش) يعني أن المتبايعين إذا اختلفا  
 في البت وانحاز فقال أحدهما وقع البيع بنا وقال الآخر خيأنا فإن القول لدى  
 البت ولو كانت السلفة فاختاره الأصل في بيعات الناس وهذا ما يقرر العرف بخلاف  
 ذلك ما يجري بالنحو ونقط وأما إن اتفاقا على وقوع البيع على اختياره كان ادعاء كل  
 لنفسه فقبلت كما مضى بعد أيمانهما وقبلت بفالفان ويكون البيع شاوهدا ما لا يجر  
 العرف بأن اختيار أحدهما بعينه (ص) كدعي الصحة أن لم يغلب الفساد (ش) يعني أن  
 المتبايعين إذا اختلفا في صحة العقد وفساده فإن القول قول مدعي الصحة الآن يغلب  
 الفساد كدعي أحدهما فساد الصرف أو الفارسة وادعى الآخر الصحة فالقول قول  
 مدعي الفساد تزجيا للغالب وكلام المؤلف محل مع فوات المبيع والافتقار لما تقاضاهما  
 وعليه يعمل نص المؤلف (ص) وهل الآن يختلف بينهما الثمن فكفدهم تريد (ش) خبر  
 المشتري بخلاف الصحة والفساد وفي بعض النسخ يضره الأفراد فيرجع الصحة أي إذا اختلفا  
 القول قول مدعي الصحة حيث لم يغلب الفساد قبل قبض قوله مطلقا سواء اختلف الثمن  
 بهما أم لا أو الآن يختلف بينهما الثمن كأدعاء أحدهما بيع عبدا لاخر مع عبداً  
 مثلاً كالاختلاف في القدر بمتالفان ويقاضى من حيث لم يحصل الفوات فإن حصل  
 ولو بجواز السوق فانه يصدق المشتري أن أشبهه أشبه البائع أم لا وأن انفرد البائع  
 بالثمن صدق وإن لم يشهدهما فلو لم يشتري القيمة وماررناه بقوله وهل من انه راجع  
 فمنطوق لا منهوم قوله أن لم يغلب الفساد هو الموافق لما في المواضع الشيخ عبد الرحمن  
 أي وأما إذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجري على حكم الفساد ولا يشرط لكون  
 دعواهما تؤدي للاختلاف في الثمن ولا عديمه ولما قدم فوات المبيع في غير  
 الاختلاف في الجنس والنوع يترجح بهما المشتري إن ادعى منهما ولو أشبه البائع  
 لترجيحه بالضعف والفرق وكان المسلم مشترياً والمسلم البائعاً عليه على الأمر في باب السلم  
 على العكس من باب بيع التمتع فقال (ص) والمسلم المبيع فوات العين بالزمن الطويل  
 أو السلعة كالشئ العين فقبل قوله إن ادعى منهما وان ادعى البائع لا يشبه في وسط  
 (ش) يعني أن المسلم البائع يترجح منزلة المشتري في باب البيع بالتقاضي أو الفاتر من المال بيده  
 وفواته أن كان عيناً بالزمن الطويل الذي هو مظنة التصرف فيها والاتباع بها وإن كان

الصحة ولا (قوله وكلام المؤلف محل مع فوات المبيع الخ) في  
 يشرح شبه خلافه من أن  
 القول قول مدعي الصحة سواء  
 كان السلعة قائمة أو فائتة  
 أو لا يدل قوله فكفدهم لأن  
 الاختلاف في القدر يكون مع  
 القيام والفوات كما سبق بل  
 أكثر الشيوخ على هذا الظاهر  
 واستظهره بعض الشيوخ وأما  
 أو أفق عليه بل أقول هو المعين  
 (قوله وعليه يعمل نص المؤلف)  
 أي القائل بالسبع (قوله يصح  
 الأفراد) أي بها أي الصحة ولا  
 معنى للاختلاف بالصحة لا مع  
 الاختلاف في الفساد أيضاً  
 (قوله أم لا) أي بأن يقول  
 أحدهما ما إن البيع وقتئذ  
 بطله بعشرة ويقول الآخر  
 انه بعشرة في هذا الوقت (قوله  
 بيع عبداً) أي بعشرة وقوله  
 فالآخر بيع عبداً أي والثمن  
 عشرة وقد اختلف الثمن  
 ويحصل أن الثمن في كل عشرة  
 ويراد بالثمن العوض فيحصل  
 الثمن ولا شك أنه اختلف الثمن في  
 هذه وقوله الآخر الخ يصح  
 يعود على عدم معنى المثالان

أحد المتبايعين يدعي بيع عبداً والآخر يدعي سبع ذلك العبد مع عبداً (قوله فانه يصدق المشتري  
 الخ) هذا ظاهر حيث كان المنيعة كان مدعي الفساد فيظهر أنه لا عبرة بشبهه ويحالفان ويقاضى من تقرر  
 للمقبض يوم القبض لأنه بيع فائده كذا فقيد بعض ولكن كون التردد أو جعله بطريق آخر فكذا المقتضى قوله والغرض تفسير  
 (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لأن بعض الجزئيات لا يعكس فيه الأمر كما يلحق بقوله والإفاليات يندرج

(قوله فبقواته) الباء زائدة كما هو موجود في بعض النسخ وقوله فبواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عيز ولا يملكه  
قوله وان كان غير عيز على قوله ان كان عينا بحيث يتسلط القنات عليه فيقبل المعنى وقوله ان كان غير عيز فبقواته لانه لا حاجة  
له وقوله فان لم يملك المسلم المسلم وسطا وظاهرا بغیر عيز هذا اذا كان وسطا وما اذا لم يكن الا واحد أو اثنان فالحكم في الاول انه  
يلزم ذلك الى احد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بان يكون تاريخه رأس المال في ادين وتارة في اربطه على الغالب  
منهما فان استوى المسلم وهو غير عيز عاده قائم بما يتعاقبان ويقاضيان ويرد له رأس ماله أو عوضه (قوله فقيم الخ) أي  
في قوله ان ادعى مثله فانه عام في المسلم به وأنه اوفى قدر الاجل أو الاجل أو الزمن (قوله ويخصص في آخره) وهو قوله وان  
ادعى ما لا يشبهه فية صرح على المسلم به (تبينه) فرض الكلام في قنات ٢٣١ رأس المال لا حق في بقى بقاضيان  
ويقاضيان ولونان عا في قدر

غير عين ان كان مقوماً او مثلاً فاقوله بوجه الشوق على المشهور واذ انزل المسلم اليه  
غزاةً اذ لم يشترى فيقبل قوله ان اخضع مع المسلم في قدر والمسلم فيأمر به أو قدرا أجل أو غير  
أو جعل ان ادعى مثباً أو شبه المسلم أم لا لأنه لما طال زمان العين بعده وفات السلعة بيده  
سدوا واستقام بذلك غزاة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فاقول للمسلم  
ان أشبهه وان ادعى ما عدا ما لا يشبهه حقا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر والمسلم في بيان  
كان في قدر أو أس المال أو قدر أو أجل أو الزهر أو الجليل ويرد ما يجب رد في قوات رأس  
المسلمين ببيعة وغيره فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه فائز المسلم اليه بوسط من  
سلويات الناس في بلد تلك السلعة وزمانها فان كان بهي الناس يسلم مشترقا تارة مثلا  
في عشرة أو ارباب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الأوسط  
وهو العشرة هكذا يغني ان يقر وهذا المحل فيبيع في أول الكلام ويخصص في آخره  
(ص) وفي موضع صدق مدعي موضع عقد والاقابائع وان لم يشبه واحد فقالا  
ونسخ (ش) يعني ان المسلم والمسلم اليه اذ اختلف في الوضع الذي يقبض فيه السلم  
فقال أحدهما بوضع كذا وقال الآخر بوضع كذا فالقول للمدعي موضع العقد يمين ان  
أشبهه أشبه الآخر أم لا لانهما لو سكتا عن ذكر موضع القبض حكمه موضع العقد وان لم  
يدع كل موضع العقد بل خرجاه فاقول قول المسلم اليه يمينه ان أشبهه لانه عام أشبه  
الآخر أم لا وان اذ راس وهو المشتري بالشبه قبل فوقع عينه وان لم يشبه واحد  
منهما فقالوا ففسخ السلم وسد البائع باليمين وكلام المؤلفين حصل اختلاف بعد  
قوات رأس المال وهل يطول الزمن أو يقبضه وهو ظاهر ما حقلان وأما ان لم يقبض رأس  
المال فانما يصحان وتقامتحان مطلقا (ص) كفسخ ما يقبض عصر (ش) يعني ان  
العقد اذ اذرع فيه ما على ان المسلم قبض الشيء المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ فقبل  
بالوضع المقبوض فيه السلم لان مصر ما بين البصرة الى اسوان الآن يكون لهم  
عرف فيصم (ص) وجاز بالقطا طوقى بسوقها (ش) يعني ان عقد السلم اذ اذرع

[illegible]

(قوله ويجوز عود الغدير الخ) حاشية ان المراد بقوله يجوز ان القسطاط أي وبما عقد السلم بالقسطاط وأما قوله وقضى بسوقها  
ان يرجع القسطاط صار من تطايعه وقوله هو عقد السلم فيكون خصاصا وان يرجع السلعة صار مستأففا فيكون عاماه (باب السلم)  
وفي تعبير المستفتي اشار بجواز اطلاقه من غير رخصة وهو الصحيح وروى عن عمرو بنه كراهة تسعيسه لما لان السلم من  
امائه تعالى وانما يقال سلف وتسلف وسلفه وذلك بعرفي الموطأ ورواها الذي من اسماء امة السلام لا السلم (قوله خصوصا)  
أي في قوله والسلم اليه وقوله وهو عما أي في قوله ان اختلف المتبايعان الخ (قوله ان يعقبه) أي ما روى عنه أي بالسلم (قوله  
في ان كلامهما) أي انفقنا في ذلك المعنى ٢٢٢ وان اختلفا في الحقيقة وقوله اثبات أي ثوابات (قوله مبذول في الحال) في

الصيغة حذف أي مبذول  
عوضه (قوله ولذا) أي ولاجل  
كونه اثباتا مال في الذمة مبذول  
عوضه في الحال (قوله ولذا)  
أي ولاجل تسليم الثمن (قوله  
سعى سلفا) أي لساقطه من  
تقديم رأس المال والتقدم  
بقائه سلف وقوله ومنه  
أصله سلف صالح أي ومن  
السلف أي ومن جزئيات  
السلف الصالحة لتقدمه  
والحاصل ان السلف كل يحمته  
جزئيات (قوله وبوجه عامة  
ذمة) أخرج بذلك شرع الدين  
لان شراء الدين لم يوجب ضمان  
ذمة لوجب ضمانه  
(قوله أخرج به حجة الاجل) أي  
بالعنى الاضافي لا للعنى الاسمي  
فعل هذا الواجب اشارة  
أقواب الشهر كذا على صفة  
كذا يقال سلم (قوله أخرج  
به السلف) أي من جزئيات  
السلف لا كل الراد السلف  
(قوله واعتني المؤلف بذكر  
شروطه) أي لا يشرطه (قوله

بينهما على ان يقبضه له بالقسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل وقضى بالقسط في سوق  
ذلك السلعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء من القسطاط فان لم يكن ذلك  
السلعة سوق فاقبضه في أي مكان شاء المسلم اليه من القسطاط واليه اشار بقوله  
(والا فحق أي مكان) أي وان لم يكن لتلك السلعة سوق ففي أي مكان من تلك البلد قضاء  
برئ من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقضاء يحمل خاص  
فجعل به وقوله بالقسطاط هو مثال وانما الضمير في سوقه انظر الى البلد ويجوز عود  
الغدير على السلعة وهو أحسن لانه أعم من السلم فيشمل من أكرى على حمل سلعة  
• ولا يرد ذكره من مسائل السلم فيما روى عن عمو ما ناسب أن يعقبه به وهو  
والسلف واحد في ان كلامهما اثباتا مال في الذمة مبذول في الحال ولذا قال القرافي  
سعى سلم التسليم الثمن دون عوضه ولذا سعى سلفا ومنه الصيغة سلف صالح لتقدمه  
وحده ابره بقوله عقد معاوضة يوجب عارضة بغير عين ولا منفعة غير مقاتل  
العوضين فقوله بغير عين أخرج به حجة الاجل وقوله ولا منفعة أخرج به الصكراء  
المضمون وقوله غير مقاتل الخ أخرج به السلف واعتني المؤلف بذكر شروطه فقال

• (باب شراء السلم قبض رأس المال كله أو تأخير ثلاثا ولو بشرط) •

(ش) أي شرط عقد السلم ان يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو مائى حكمه  
كأخيه ثلاثة أيام ولو بالشرط اذا ما قاب الشيء يعطى حكمه فقوله أو تأخير  
حط على قبض بحسب معناه فيكون به ما هو في حكم المقبوض ففي كلامه الاشارة الى  
أخرين أحد هما ان مائى حكم المقبوض كالمقبوض والثاني ان مائى حكمه به يتدفع  
ما قبل ان يظلمه كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو بمعنى  
الواو وتأخير ما فعل يفعل محذوف أي ويجوز تأخير ثلاثا فوه من عطف الجمل أو يقال  
ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة  
أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فعاد ان شرط قبضه يلدأ خروا الفصيلان  
يتبين رأس المال في المجلس أو بالترب منه (ص) وفي فساد سائر اياته ان لم تكن مجردا

قبض رأس المال) هذا تركيب اضافي معناه حسب الأصل رأس المسلم فيه بمصدق المال المسلم فيه  
هذا حسب الأصل والا فلا تنصا مارا المعجل (قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يفتي ان الاشكال باق فالأولى ان  
يقول بشرط المسلم ان يكون مقبوضا حقيقة أو حكما (قوله بحسب معناه) المناسب أن يقول بحسب المعنى لا حسب معنى  
المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل (قوله ان مائى حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ)  
لا يفتي ما يفتي على ذلك من التناهي لانه لا بشرط القبض ثم حكمه غايته بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يفتي ان هذا الأباقي  
جمع أو فهذا الجواب بعد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى بشرط السلم أحدهما لا يعينه وهو كلام مستقيم



(قوله لانه ضارع الدين) أي شبه الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله احوال المتقدمين) المتاسب ان يقول قولان (قوله) فانه لا يختلف في فساد بل الخلاف في ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط ان كان عينا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة بقصد ثم رجع فقال لا يفسد ان لم يكن بشرط وبه قال أغلب (قوله والمعقد من الطرق) لا يخفى ان المتاسب ان يقول من القولين لا بد الصنف انما يحكي ترددا لا يعنى قولين كما ظهر من ظهور الطرق أي الاقوال على ما قلنا فترسان النص ثم ان قوله والمتقدم من الطرق منصف على المجموع فلا يتأني ان الله من متفق عليه (قوله لما يوتر) أي ليس يوتر رأس المال اليه فالصفة جارية على غير من هي فهو على المذهب الكوفي من جواز في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم ان شرط التقدم مفسد حاصل تقديما للفعل أم لا كان معاير بعبءه أم لا حذف الشرط أم لا وأما ٢٢٣ فقد توطأ بها في غير ما يعرف بعينه

كموان وعرض وان لم يسترده فان لم يعرف بعينه أفسده ان لم يسترده فان استرده ولو بعد مضي زمن المصارف خلا لبعض الشراح صح (قوله شرط في الثاني) وهو ان لم يقبه القدر ذلك فان الله جارية في الجميع وغير واحد لم يشبه ذلك القدر فله غير مرضى (قوله بناء الخ) هذا يقيدان منقعة ما عين كالتقود فتعطي حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال اليه الشيخ سالم واستظهر به أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام ان لم تكن منقعة حدوان فيعوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام قياسا على ما اذا كان هو رأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لان غير الحيوان العرض وهو مشل الحيوان (قوله كقبض) الكاف زائدة (قوله اذا لم يشرع فيها والاجاز) هذا قاله القرافي وغير

تردد (ش) يعني انه اذا أخر رأس مال السلم بغير شرط وهو تقديما كثر من ثلاثة أيام أي حدث لم تبلغ حلول المسلم فيه قبل يفسد ذلك لانه ضارع الدين بالدين أو لا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال المتقدمين اما ان كثرت الزيادة تجبأ بان آخر الى حلول أجل السلم الذي وقع عليه العقد فانه لا يختلف في فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمتقدم من الطرق فساد السلم بان ياد على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط وبغيره كما يشبه كلام ح (ص) وجاز بغير لما يوتر ان لم يقصد (ش) يعني ان المصارف في السلم جائز أي يجوز ان يجعل أحدها صاحبه ولا يجزي المصارف امضاء عقد السلم وأورد بشرطين الاول أن يكون ذلك ثلاثة أيام فأقل وهو الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه بالسلم فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال عينا أو غيره اذ لا يجوز التأخير أكثر من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني ان لا يتعد رأس المال في زمن المصارف بشرط ولا قطع لانه لو تعدت السلم لكان فسخ دين في دين لا إعطاء المسلم اليه سلعة موصوفة لأجل عاتر تب في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهره وهو جواز بغير السلم والسلم اليه أو لغيره سواء كان انصار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه لان قوله ان لم يتعد شرط في الثاني وأما الاول فلا وقوله بغير رأس المال اليه (ص) وبنقطة معين (ش) يعني انه يجوز خيار للاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه (ص) وبنقطة معين (ش) يعني انه يجوز أن يكون رأس مال السلم منقعة ذات معينة لشدة عيدا وأبته منقعة معلومة بناء على ان قبض الاوائل قبض الاواخر وهذا بخلاف أخذ المانع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين اضيق من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المانع تنقضي مع الاجل أو قبله أو بعده فانه ان عات واحتجز بالعبء من المتنازع المنقوعة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كافي بكافي كما اذا قال السلم للمسلم اليه أحلت الى مكة بآرد قم فتمت ندقمة في وقت كذا اذا لم يشرع فمع الاولا جاز لان قبض الاوائل قبض الاواخر كافي الاجارة (ص) ويجوز ان (ش) يعني انه يجوز

٣٠ شيئا آخر غير عجم بعد ان هل بقره لانه كافي بكافي كرامته فقال وظاهر هذا التمسك سواء شرع فيها أم لا وانظر هل يقيد بعبء اذا لم يشرع كافي الاجارة اذ هو لو احل قبض الاوائل كقبض الاواخر أم لا انتهى وأما عجم فتمتع ولو مع الشرع فالتأويل للفرق ان المشاحة في بيع القوان كالسلم أشد من المشاحة في بيع المانع ونبغي الجواز اذا كانت المانع تنقضي في المدة التي يجوز تأخير رأس المال اليها فالحاصل ان المقالات ثلاثة مقالة القرافي ومقالة عجم والمتروك أقول بعد ذلك انه يلزم على كلام الاتفاق الذي تبع مشارعنا ان لا فرق بين المعين والمضعون في انه ان شرع أبرأ أو لا فلا يرد الشرع حقيقة أو حكما وذلك لان الشيخ أحمد جعل منقعة المعين كالعين أو قولوا لا تعطل

بقوله لانه كائى بكالى عنه لانه ابتدأ من دين وإذا كان كذلك فيصنع مع الشروع حقيقة أو حكما كالشروع في الثلاثة الأيام فظهر من هذا كله انه لا يكون لقوله أو بمنفعة معين مفهوم الاعلى كلام عجل لائى كلام شارحا للتابع القاني وقول شارح ثلاثة كائى بكالى يفيد ان الجوارع الشروع حقيقة أو حكما وهو تابع للتوضيح فان التوضيح قال واحتترز بالمعينة من المتافع المشعوبة فلا يجوز ان تكون رأس المال لانه كائى بكالى انتهى والحاصل ان مفاد التوضيح أى من تقليد يقضى بصفة كلام القاني لكن ٢٢٤ يلزم أن يكون المضمون والمعين سواء فلا يكون التقيد بالمعين معنى ولا معنى

لقول التوضيح واحتترز بالمعينة الخ والذي يلحق بالتقيد بالمعينة الرجوع لكلام عجل قوله بشروطه أى المتقدمة في قوله انوى الخ ولو قلنا مستوكوا حيث يجوز بيعه من اوفد ذلك في متعامل به ونزاعا في قوله فلا يجوز كثر من ثلاثة أيام أى لانه يبيع معين يتأخر قبضه (قوله هل يجوز تأخره بال شرط وأما مع الشرط فلا يجوز فيلزم اذ على ثلاثة أيام (قوله لا ان يحصل الخ) الاستثناء منقطع وصكانه يقول وليس المراد التقية في التبريم كما هو ظاهر فيحصل على المراد التقية في مطلق النهى (قوله راجع لقوله قدما ما يقابل أى وليس راجعا للبيع (قوله كما عند مصنون) هو الذى عليه الناس فهو المقعد (قوله وظاهرا) فيها لابين القاسم وان أصاب المسلم اليه رأس المال ثم أصابا بعد شهرين أو شهرين فله البذل ولا ينقض السلم لكن مصنون هو العالم بها ومضى في الشامل

أن يكون رأس مال السلم من أيا بشرطه ١- وان لم يتكلم على شرط رأس المال العين وان تأخره أكثر من ثلاثة أيام يفسد مذ كحكم فيه بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخر حيوان بالشرط (ش) يعنى ان رأس المال اذا كان حيوانا فانه يجوز تأخره بالشرط من غير كراهة ولو الى حلول أجل السلم ا ماع مع شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ويفسد كالعين قاله الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك ان كيل واحضر أو كاهن أو يلات (ش) يعنى ان رأس مال السلم اذا كان طعاما أو عرضا كيل الطعام واحضر العرض في مجلس العقد هل يجوز تأخره كما بالشرط من غير كراهة كالحيوان لان الطعام كيل والعرض لما أحضر مجلس العقد ينقل ضمانته الى السلم اليه وصار كالحيوان أو أمانع عدم الكيل والاحضار فالكراهة اتفاقا ويكره تأخرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لانهما كانا يقابل عليهما شيئا العين فيؤدى الى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فان تأخره لا يؤدى الى ذلك وليس المراد بالتقيد بالمعين الصريح كما هو ظاهر نظيره الا ان يحصل التقيد على مطلق النهى (ص) وروى ثالثة وجعل والفسد ما يقابل لا يتبع على الاحسن (ش) يعنى ان السلم اليه اذا وجد في رأس مال السلم وداهم زوفا فانه يجوز رد هساؤه وبعد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهر واذا رده فانه يجب على المسلم ان يجعل السلم المبادل بان لا يزيد على ثلاثة أيام فان تأخر أكثر من ذلك فانه يقسم من السلم ما يقابل الدرهم الزايدة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن حجرز واليه أشار بقوله على الاحسن اعطاه للتابع حكم نفسه ولا يفسد بالبيع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابل به والرافع المقتشوش وأما القصاص والرجاص الخالص فلا يجوز رده كما عند مصنون وظاهره عند أبي ٢٤ ان ذلك مثل المقتشوش وقصد ان بشرط وجوب فعمل البذل والفسد تأخره بما أعاد بالبدل قبل حلول الاجل بكثير اما وقامه عند حلوله أو وقبض منه اليومان والثلاثة فيصير تأخره ما شاء ولو بشرط (ص) والتصديق فيه كطعام من يبيع ثم ك أو عليك الزيد المعروف والنقص (ش) الضعيف فيه ترجع لشيء المسلم في بدله قوله كطعام من يبيع ولا يرجع لرأس مال السلم لانه قد قدم عدم جواز التصديق فيه مع نظائره والمعنى ان التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عده اذ اقتضى بعد أجله جاز وكذا يجوز التصديق فيبذل كرى الطعام المبيع على النقد ثم اذا وجد

على قول مصنون (قوله بما أعاد بالبدل الخ) فان لم يقم بالبدل بان رضى بالرافع أو ساع من موهو المصدق لم يقسم ما يقابل به ويقسم بما اذله خلا عند العقد على تأخره ما يظهر اتفاقا تأخره أكثر وكان رأس المال عنفا فان دخلا عند العقد على تأخره ما يظهر اتفاقا تأخره أكثر ففسد السلم كله لان فيه الكائى بالكائى كدخولها على تأخره بعض رأس المال كثيرا فان كان غيرة من الماطع فيه لى عيب فتنقض السلم ان وقع على عيبه فان وقع على موصوف وجب رد منه الماثر شب (قوله كطعام من يبيع) أى لامن قرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) أو او يعنى أو بدله أو المذكورة

(قوله الاستدني) يرجع في المضمون مثله وفي المعنى بطلان بقدره من الثمن (قوله أو يقوم الاستدني) أي أو كانت البينة حضرت ككيل البائع خالت أنه على ما قاله المشتري من النقص فرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المتعارف كالخاتمة (فرع) \* من اشترى شأفاً فوجده نقصاً فكأنه استحقاق وأماناً اشترى فباع له كذا وكذا ذراعاً فهل هو للبائع أو للمبتاع قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيفية فلا يحلف ٢٣٥ قوله أو يفتد بضاعه) ضمنه أو صده لانه لا نزاع في البيع (قوله ان اعلم مشتريه) أي أي في ذلك بينة تشهد له بأنه أعلم بما كتب به اليه فلذلك احتج باليمين هكذا أقاده بعض شيوخنا (قوله اكله) أي أو وقف على كيلة (قوله فأنكسر المشتري) أي في مضمونه من أهل لكن لا يخفى بما أقاده بعض إذا لم يحلف في الأول فإن المشتري الشامل للمسلم يحلف ويرجع فإن نكل فلا شيء ولا ترد على البائع الشامل للمسلم اليه والحاصل ان قوة والاحلف ورجعت راجع لقوله وحلف بطريقها وقوله وان أعلم مشتريه فإذا نكل فلا يرجع شيء وليس به تخليف البائع لأن البائع أولاً نكل فإذا حلف بعد نكوه رجوع والا فلا وأما في مفهوم ان أعلم المشتري فلا ترجعه اليمن على البائع بل على المشتري فإن لم يحلف حلف البائع (قوله ان كانت حقه) أي لا الصانع ان الحقيقة تجتمع الاصله قوله وان أسأت عرضاً أي عقدت سباً الاصله بالتعليل لما أقاده لقوله فهلك (قوله استثنى الخ) ظاهره

المصدق في ذلك نقصاً أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة فانه لا شيء في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو جعل المسلم اليه السلم قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم ان يصدقه في كيلة أو وزنه أو عدده بل سلم ما حرم من منع التصديق في المجهل قبل أجله (ص) والا فلا رجوع لك الاستدني أو بينة لتفارق (ش) أي والابان لم يكن الزيد معروف بالمتقاربات رده كله الى البائع وان تفاحش النقص فلا رجوع للاستدني بالتحقق من أخذ ضمنه الا ان يصدقه على ذلك النقص أو تقوم الاستدني لم تفارقه من حين قبضه اليه وان وجد فيه النقص الفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على الرجوع بالزيادة على المتعارف لوضوحه (ص) وحلف لقد أو في ماضي أو لقد بضاعه على ما كتب به اليه ان أعلم مشتريه والاحلف ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم اليه أي وان لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد للاستدني على النقص المدعى فليس على الدافع الا بينة بالله الذي لا اله الا هو لقد أو في للاستدني بما له ان كان المعطى اكاله يده وان كان يعبه اليه ولم يتول كيلة يصدقه قول لقد أو فيت الاستدني على ما كتب به اليه أو قيل في فيمن التكيل الذي يتركروا شيء عليه هذا ان كان البائع اعلم المشتري بان الطعام الواسل اليك لم اتفق على كيلة وقوله على هذا الوجه فان نكل البائع عن البين المذكورة أو لم يعلم مشتريه انه لم يقبض كيلة فان المشتري يحلف انه وجده ناقصاً ويرجع على البائع بالطعام ان كان مضموناً أو بخصه من الثمن ان كان مضمناً فأنكسر المشتري فالظاهر ان لم يخلط البائع اليه بضاعه على ما كتب به اليه لان بدنة المشتري باليمن انما كانت حقه فإذا انكسر رجوع في الحال على الاصل (ص) وان أسأت عرضاً فهلك يده فهو منه ان أحمل أو أودع أو على الاستفاد (ش) يعني ان المسلم اذا حمل رأس مال السلم عرضاً ينفق عليه طعاماً وغرماً ودفعه للمسلم اليه فترك في يد المسلم فهلك يده فضعفان من المسلم اليه لا تتفاهد بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل الاهداء أي على السكت لتضمنه قبضه أو على سبيل الوديعة لا صاراً منافعاً أو على سبيل الاستفاد ان يكون المسلم استغنى من شئ من المال أو حله أو يستاجر من المسلم اليه وأما الاستعانة فيضمنه ضمان الرهان كالوديعة للتوثيق كما يأتي (ص) ومنكسر ان لم تقم بدنة ووضع للتوثيق ونقص السلم وحلف والاخره الاستح (ش) يعني ان المسلم ان وضع عنده رأس المال الذي ينفق عليه لاجل أن يتوثق على المسلم اليه بانه أودع من أجل ثم ادعى ضياعه فان ضاعه منه حيث لم تقم بدنة يهلكه كوي نقص السلم في هذا الوجه بعد أن

قد راجع رأس المال أو كثر وقال الشيخ احمد الظاهر تقيد بما يقدره ثلاثين تأخير ما كثر من المدة المقترنة خصوصاً ان قلنا ان المستثنى مطلق وأما الاستعانة فمطلقاً وارتضاء بعض الشرائع (قوله بانه ادعى) أي على نفسه لان العرض يتوثق به بان يجعله جنده وبنائه لا يبيع نسيئة فليس له حصة في غنم الارض المسلم اليه انه رهن في عرضه (قوله برهن أو جعل) أي رهن من عند المسلم اليه على السلم فيه وجعل يأخذ من المسلم اليه بعض السلم في السلم فيه (قوله حيث لم تقم بدنة يهلكه) أي

من المسلم أو من غيره ثم انشدهت بآيه ٢٥٦ من الفيرضة عن المسلم اليوم ان شهدت بائع المسلم فضعه منه (قوله

والاولى ان يقول الخ) لا يفتي  
انه الاول يعارضها بقوله  
والاخر لا يخرجه رجع العلف  
والمصنف انما اشترى أى قوله  
وحلف لاجل قوله والاخر الخ  
والاولى أن يقول ان حلفت  
بما انططبت (قوله ورتك عند  
المسلم على وجه الاحمال الخ) هذا  
كلمة متعلق بقوله أو عرضا يغيب  
عليه ورتك الخ أو ما لو كان رأس  
المال حيوانا أو عقارا فالضمان  
من المسلم اليه في جميع الصور  
بشيء من صورة الترتيق فالتفصيل  
بين الترتيق وبعده انما هو في  
العرض الذي يغيب عليه  
والطاعل انه متى كان الضمان  
من المسلم اليه لا يتقاضى المسلم  
بشيء الا في صورة ضمان المسلم  
فالكسور وضمان المسلم اليه  
في ثلاث صور ان كان مما  
لا يغيب عليه أو يغيب عليه  
ورتك على وجه الاحمال الخ أو  
على وجه الترتيق أو العارية  
وقامت يئنه على هلاكه (قوله  
فبيع مع بعه وجه البعدان  
المصنف غير الانساب بقوله  
ويبيع الخالي لو كان الغرض  
في بيع المسلم الخالي اقل  
ويتبع الخالي أى ويتبع انت  
بالمسلم الخالي فلما عدل على  
ان الرادو يتبع المسلم اليه  
الطاني (قوله وهذا) أى بما  
يقرر من قولنا ان الضمان من

بالحلف المسلم على ما دعا من الهلاك لانه على عقبيه فان نكل عن العين خيم المسلم  
اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالخلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت يئنه  
للمسلم فاسلم ثابت وقد مر ان حكم الاستمارة حكم ما اذا وضع الترتيق فضايل حلف هو  
المسلم الخاطب بقوله ومثل وانما التفت من الخطاب الى القبية لان قوله وحلف والاخر  
الاخر ليس من كلام المدونة وانما هو تعبير للتوحيش والاولى ان يقول وحلف ونقض  
السلم لان النقض متأخر عن الحلف لكن الاول لا يقتضي ترتيبا على العقد (ص) وان  
السلت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس المال حيوانا أو  
عقارا فافلت أو أربى أو اتهدم العقار فبطل العقد المعاقدين أو غيرهما فالسلم ثابت  
لا يتقاضى وضمان (و يتبع الخالي) المسلم اليه لا يتصور ان يتبعه المسلم وان كان الضمان  
منه بيان ذلك ان الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك اذا كان رأس المال حيوانا أو  
عقارا أو نحوهما مما لا يغيب عليه أو عرضا يغيب عليه ورتك عند المسلم على وجه الاحمال  
أو الالديع أو الاستماع أو على وجه الترتيق أو العارية وقامت يئنه على انه تلف بغير  
سببه سواء عين من ألقه أم لا أو اشتهر شخص بأنه ألقه وفي هيفه الوجه لا يفسخ  
السلم بوجه علم المتلف أو جهل لانه في حلف المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم  
وذلك فيما اذا كان عرضا يغيب عليه ووضع عنه الترتيق أو العارية ولم يقيم حصة في  
تلف بغير سببه ولا يعتق أحدا قيمته وفي هذا لا يتصور ان يتبع المسلم الخالي لانه اذا لم  
يكن من المسلم المجرد دعواه على شخص انه ألقه ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه  
بذلك وان قامت يئنه بجهاد عام أو واقعه على ذلك يمكن اتباع الخالي وانما الذي يتبعه  
المسلم اليه لانه في ضمانه أو ما اشار به بعضهم من انه يتصور ان يتبع المسلم من جنى  
وذلك فيما اذا كان ما حمله المسلم رأس مال شاعرا فانما في ضمانه كان أسلم عهدا فانما في  
طعام مثلا وتلق العبد قبل أن يتبعه المسلم اليه فان المسلم يتبع الخالي فقيه مع بعه من  
لانه مجرد تلقه ينسخ السلم لوقوعه على عينه فليس بدافعه مسلما الا بغير عين التحويل  
وهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وان لا يكون الطاعين ولا تقدين  
ولا شيئا في أكثر منه أو أجد كالعكس (ش) وهذا هو الشرط الثالث من شروط الصحة للسلم  
وهو أن لا يكون رأس المال والمسلم فيه طاعين ولا تقدين لا ذاته الى الميراث الفضل أو  
النساء فلا تسلم قضة في ذهاب ولا عكسه ولا قضة أو ذهب في مثله وحكم الثاوس هنا حكم  
العين لانه صرف ولا تعلق بتمترة طعام ولا يسلم شي من غير الطعام في أجد ومنه ولا أكثر  
منه من جنسه ككتوب في ثوب أو جنسه أجد ومنه أو ثوب في ثوبين مثله لا يورث الى سلب من  
منفعة فالأجد ومنه كالثوب لا يسلم في ثوبين مثله لا يورث الى ثوبين  
يحول الى ثوبين الى التهمة على ذلك ما فيها اعتبروا هاتين - مة ضمان يحصلوا الثوبين  
يرجع الا لطلان تعدد العقد هناك ضمانا مع مفهوم كالمؤقت جواز التحويل مثله  
كاسبقية المؤقت والنبي في مثله قرض فقه وان لا يكون طاعين ولا تقدين ولا وساديا

بدليل

المسلم اليه سواء حصلت من التهمة أم لا يعلم الخ أى لان بعض الشراح قال ويتبع الخالي ضمانه ان علم  
في الاصلح السهل المشهور (قوله لا يورث) في العارية حلف والتقدير أو غيرها أجد وفي مثله ليد

(قوله كان من جملة قوله ولا شيء أكرم منه) ولا يصح أن يكون من جملة أماء ولا فانه يقضى بأنه لا حاجة إلى ذكره  
وأما ثانياً فانه قد سجدوا في المساواة في الطعامين والتقديرات ولا يصح (قوله كفارة الجر) المشهور أن الجر والبغال جنس واحد  
وقوله في الأعراسية أي التسوية للإمراريين بين الجاهل وبين الجاهل من الجاهلين في غير القارحين (قوله كبر دون) لم تدخل  
فيما من ذلك المدونة وقال فضل خلافة روح مذهب إليه فقل بأن بين الجاهل بمصر اختلافاً كثيراً قال أن يوجد ذلك بل من  
البلدان والجمع ما فوق الواحد قلت وإلى كلام فضل يشير قول الشارح في الجاهل غير القارحين (قوله كبر دون) لم تدخل  
الكافي شيئاً أذهب يعني مثل أي إلا أن يكون الهلاج مثل برذون ٢٣٧ (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير

بدليل ما بعدهم والبرذون مثوله  
من الخيل والبقر وذلك لأن  
كسري شال الخيل على البقر  
لقوة أعضائه وشدة صبره وقوت  
ه برذوناً قاصداً في ذلك المقصد  
الاستكثار في ساج البغال حيث  
شال الخيل على الجر والماض  
أن الخيل تنقسم إلى عربي  
وبرذون والهمجية تصنف بها  
كل من جاهل أو من كلامه أن  
الخيول العربية تختلف بالسعي  
لأحسن السير مع السرعة فإذا  
كان فرس عربي أصف بالهمجية  
فلا تنزل الهمجية مثل السبي  
حتى يصح سلم الواحد أصف بها  
في اثنين خلافاً لما يقسم  
الهمجية مع البرذون ليصح سلم  
الواحد في برذونين خلبا عن  
الهمجية كما هو مفاد نص ابن  
حبيب فقوله المصنف لا هلاج  
مفاده كما قال القاضي لأبريس  
هلاج بدليل قوله لا كبر دون  
وتقرر الثاني برذون قاصداً  
لأن فيه استثناء الشيء من نفسه

بدليل قوله ولا شيء أكرم منه لأنه إن قيل الكثرة والفقر كان من جملة قوله ولا شيء أكرم منه  
أكرم منه ولا يعارض الإطلاق قوله والتي في مثله فرض لأنه مقيد بما عدا الطعامين  
والنفدين ثم استثنى من قوله ولا شيء أكرم منه وأجود ومن قوله كالعكس قوله (ص)  
إذا انختلف المنفعة كفارة الجاهل في الأعراسية (ش) يعني المجبور أن يسلم الجاهل  
الجاهل وهو جيد السير في الجاهل فإن كثر غير القارحين والعكس لأن اختلاف المنافع  
يصح الجنس الواحد كالجند من وجهه الأعراسية المقسومة للأعراب بدل على أنه لا بد أن  
يسلم الواحد في المقدم وهو كذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لا يختلف الصغر  
والكبر والواجب به يعلم في كلام بعضه ولهذا ذكر اختلاف الجاهل بالقراءة ذكر أن  
اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لا هلاج الاستكثار (ش)  
يعني أنه يجوز سلم القوس السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فإن التعريف  
الخيل السبق لا الهمجية وهي سرعة المشي أذرع عيشه وحسن سيره لا تصير شيئاً  
لا يتابعه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة بما ليس له تلك السرعة إلا أن يكون  
مع الهمجية عظيم الخلقه في الأعضاء كما هي الجملة فيجتمع فيه الهمجية والبرذون  
فيوزن بينهما أن يسلم الواحد في أكثر من خلافة (ص) وجل كثير الجاهل وصح  
وبسمة (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجاهل الكثير الجاهل في جملتين مما ليس كذلك وكان  
ينبغي أن يسلم بالبرذون لشمل الاتق وصح اعتبار السبق في الأولى كالحيل إلا أن الثاني  
أعطى الأول لأن العطف وهم أن التحصيل لما قبله من اعتبار الجاهل أيضاً مع أنه لا خلاف  
في اعتبارهما (ص) وبقرة البقرة (ش) عطف على المعنى أي إلا أن تختلف المنفعة  
بالفرازة وبقرة البقرة والبقر اسم جنس يعني يفرق بينه وبين مفرد ما شاء فالبرقة ما شاء  
أطلق على الذكر والآن وقد قال هو (أو أنى) وإلتافها للوحدة لالتفات (ص) وكثرة  
لبن الشاة (ش) يعني أن الشاة الكثيرة اللبن من المعز يجوز سلمها في شاتين مما ليس  
كذلك لا يفرق بين الشاة والمعز على ظاهر المدونة وذلك قال (وظاهر ما عوم الشأن) أي  
عوم القوي وهو الشمول فأن دفع ما قبل أنه كان الأولى أن يعبر بشمول دون عموم لأن

كبر دون أي الآن يكون مع الهمجية برذون (قوله جاهل في الاعتناء) جال (قوله وصح وبسمة) حاصل ما عدا النفس أي أن الأول  
صنفان صنف بر الذليل وصنف بر الذليل كوي لا للعمل وكل منهما جيد ووخش فلم يجر العمل فيهما والركوب وعكسه  
أخذ العدد أو اختلاف جازعاً بر الذليل أو الركوب لا يسلم بعضه في بعض إلا أن يكون عدداً إلى مفضل المباشرة وإلى  
اختيار النعمي إشارة وهو صحيح وبسمة ولفظه أحد السلام (قوله ولو أنى) قد ابعثني من يقول للمعترف الثاني أنما هو  
البن (قوله وكثرة لبن الشاة) يعني أن يستغنى في البقر والجاموس كثرة اللبن لأنها مراد أن ذلك (قوله وظاهر ما عوم الشأن)  
الواقع في الإسلام شأن الغنم في هجرها ولا العكس الأشارة بزيادة اللبن وصفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في جوارح الغنم فاطلق

و جعلهما كالتش الواحد واعتبر غزارته في اشاعتها و اضافته في عموم الضأن من اضافة المسعر للمفعول (قوله والشعول  
 بمنظور فيه العلة) وهي غزاة البين ٢٣٨ و وصفها بالكرم أي المأخوذ من قوله الاشاة أي ان الشعول تحقها بمظنونة

العله أي انما أتى من العلة وأما  
 لفظها وهو قوله الاشاة فغزاة  
 البين فهو مطلق وإن كان صادقا  
 به إلا أنه احتمال لكفاية تحققة  
 في المعز (قوله وهو يتناول) أي  
 العام أي ذو تناول (قوله كما  
 لا يعتبر فيها) أي الشاة ضأناً أو  
 معزاً (قوله للسلامة من سلف  
 زيادة الخ) لما تقدم من اختلاف  
 المنفعة التي مسرهما بمنزلة  
 حبسين فصار ما يصعق وشروجا  
 من السلفين يادق الضعيفة  
 يعمل قوله بقوله الباجعني اللام  
 في القتل به لقوله الان  
 تختلف المنفعة (قوله فكانه  
 الخ) هذا مما يظهر في سلم  
 صغير في كبر لا في سلم صغير في  
 كبر وقوله وأداته في الثاني  
 لهما هذا الخ لا يظهر في سلم  
 ل صغير في سلم كبير في صغيرين  
 مع ان قول المصنف ان لم يرد الخ  
 راجع للجميع (قوله وهي هنا  
 المغالبة الخ) لا يعني انه في الصورة  
 الاولى يؤدي ضمان يجعل  
 يؤدي الى المغالبة فلا يقال ان  
 اللام الشارح غير موافق لما تقدم  
 به واعلم ان الضمان يجعل غير  
 ل ضمان البوب له اثنان من ثلاثة  
 وما هنا من اثنين وفي الثاني يؤدي  
 ليس معام مجهول فلا يظهر  
 نوله لاسع معلوم الخ (قوله وفي  
 لشاة أرض) يترأى في مصته

المسوم من عوارض الاقفاط والشعول بمنظور فيه العلة وتناول المدونة من جهة  
 العلة لا من جهة عموم اللفظ لاشاعتها من لفظها بل لفظها لعلها في الاعمال وهو يتناول الصالح  
 لمن غير محصر لكن محصر ابن الحابس خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعترض الضأن  
 غزاة البين والباء أشار بقوله (وصحح خلافه) كما لا يعتبر فيها كورة وأوفاة انفا قالان اللين  
 في الضأن كالتابع لمنفعة الصوف ولان لبها غالباً أقل من لبن المعز وأما المعز لمنفعة  
 شعرها بسيرة ولبنها كثير فهو المقصود منها (ص) وكصغيرين في كبر وعكسه أو صغير  
 في كبر وعكسه (ش) يعني انه يجوز سلم صغيرين من الحيوان الاما يستق في كبرين  
 جنسه لاختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم كبير في صغيرين من جنسه انما في هاتين  
 الصورتين للسلامة من سلفين يادق من ضمان يجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير  
 كبير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عند ابن الحابس قال في توضيحه وهو ظاهر  
 المدونة وعليه جعلها ابن لبابة وأبو محمد وغيرهما واختاره الباقون ثم أشار الى شرط جواز  
 الجميع المتفق عليه والاختلاف فيه بقوله (ص) ان لم يرد في المزاينة (ش) فان أدى الى ذلك  
 بأن يطول الاجل المضروب الى أن يصعق فيه الصغير كبيراً أو يلدغه الكبير صغيراً منع  
 لادامته في الاول الى ضمان يجعل فكانه قاله في ضمن في هذا الاجل كذا فان مات في ذمتك  
 وان سلم عادتي وكانت منفعته لك بضمانك وهو باطل وأداته في الثاني لهما فكانه قال  
 له خذ هذا على صغير يصح منه ولا يدرى يصح منه أم لا وقوله (وولو على تى خلافه)  
 راجع لسئلة الانفراد أي وفهم بعض المدونة على خلاف الحيوان في سلم صغير في كبر  
 وعكسه وأما الاول وهو سلم صغيرين في كبر وعكسه فهو جائز بشرطه ولم يتناول المدونة  
 على خلاف الحيوان وانما ذكر المؤلف الاولى مع استفاضة الجواز فيها من الثانية لنفسه  
 على ان قوله أو صغير في كبر وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغيراً واحد في كبر  
 واحد وعكسه ان لو لم يرد كذا الاولى لاحتمال أن يراد بالجنس فيقتضي جري قوله وقوتات على  
 خلافه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفارة الحر فهو مما اختلفت فيه  
 المنفعة وقوله ان لم يرد للمزاينة المراد بها المغالبة وهي المغالبة لاسع معلوم  
 مجهول أو مجهول مجهول من جنسه المراد بالكبير مبلغ من الحرث في البقر والابل  
 من مبلغ السبق وفي الشاة الرضوع وفي الأذى السن (ص) كالأذى والغنم (ش) مشبه  
 في المتع على التأويل الثاني أي فلا يجوز سلم صغارهما في كبرهما ولا عكسه لان كبيرهما  
 مع صغيرهما جنس واحد فص عليه ابن القاسم واقتصار ابن الحابس في المتع على  
 الأذى ليس على ما يقتضي ثم ذكر ما يختلف به منافع الخشب الذي أسدأ ابن الحابس  
 في القليل به بقوله الان تختلف المنافع فقال (ص) وكخضع طويل غليظ في غيره (ش)  
 يعني انه يجوز سلم جذع طويل غليظ من الخشب في جذع ايس كذلك أو جذع

ضلع بل ان أراد الارض كان ذلك كناية عن الجبل وكانه قال من بلغت الجبل وقوله وفي الأذى السن أي سن البلوغ ولا  
 نوله فلا يسع صغارهما في كبرهما) اقتصد على كل واختلف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد) فيمنع من العطف  
 بوجوده في فاره الجر مع الاعراض ان يقع مع ان المنفعة مختلفة فالذي يراد به الصغير غير الذي يراد به الكبير (قوله في جذع أو جذوع)

منه في شب (قوله ولا بد من الوصف الخ) المتخذ ان مثل ذلك ما اذا كان غليظا فقط وأما الطويل وحده فلا يمكن خلافا  
 لان الحجاب والفرق يسمى قطع الطويل فالمتعة متقاربة بخلاف الغليظ في رقيقين لان في شبره كلمة (قوله في جذع) أي  
 أوجد ذرع لأجل أن تناسب ما تقدمه وسأصله ان الاختلاف الذي بين الطويل العريض وغيره قوى جدا فكانها جاحسان  
 متباعدتان ما يتاخر فياخذ ما يبلغه من الحجاب واحد في اثنين الا ان نص المدونة يشهد لما قلناه المصنف من اجتماع الطول والغليظ  
 ونقصا فيها لان القاسم والشب لا يسلم منها جذع في جذعين مثله حتى يتبين اختلافهما كجذع مثل طويل كبير غليظه وطوله  
 كذا في جذع مغارل متقاربة فيسوزلان هـ نـ نوعان مختلفان انتهى ٢٢٩ فالتزم مع هذا قول الشارح وأوجد ذرع

قوله واجب الرجوع للمدونة (قوله  
 دونه في القطع والجودة) جمع بين  
 الجودة والقطع لقوله في وضعية  
 الجود في المدونة مطايع الجودة  
 والدائمة مقسمة الجواز بل  
 فيها المنع الا ان بعد ما ذهبنا في  
 الجودة والقطع ولذا قال شب  
 فان الذي في ابن شاس كالدونة  
 انه لابد ان يكون دونه في القطع  
 والجودة معا وان الاختلاف  
 فيه هو المقتضى للجواز لا أحدهما  
 والحاصل انه لا يجوز زلم سيف في  
 سفين الا اذا اختلفا مع الواحد  
 في الجوهرية والقطع لكن في  
 ابن عرفة من يحمل ما يشهد ان الواو  
 بمعنى أو واصله الحديد جده  
 وردته صنف حتى يعمل سيوفا  
 وسكا كين فيجوز زلم المرتفع منها  
 في غير المرتفع ولذا قال شب  
 وسواء كان دونه في القطع أو  
 الجودة انتهى (قوله به يعلم ما في  
 كلام بعض) وهو الشيخ أحمد فانه  
 قال أو ما سلم سيف طالع في سفين  
 دونه في القطع فالظاهرية الجواز

ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحجاب في اكفائه بأحد الوصفين فقوله في غيره أي في  
 جذوع غيره وسيندفع الاعتراض بأن الكمية يصنع منها فردي إلى سلم  
 الثاني فيما يجزئ منه وهو من ابنه لان الجذوع اذا غبرت عن خلتها يشترها وغيره عالم  
 تمكن جذوعا وانما سمى جوازا لانه يجوز وقوله في غيره أي من جنسه والا فلا يشترط  
 طول ولا غليظ بانه في ان الخشب أحسن وهو الصريح والمراد بالجنس الصنف (ص)  
 وكسيف طالع في سفين دونه (ش) يعني انه يجوز زلم سيف طالع في سفين أو كدونه  
 في القطع والجودة على مذهب اولاد من التعدد من أحد الجانبين حيث المتحد الجنس  
 واختلفت المنفعة كما هو مذهبها أيضا فلا يجوز زلم سيف طالع في سيف دونه به يعلم ما في  
 كلام بعضه ولما انتهى الكلام على سلم بعض الجنس الواحد في بعضه الا توجب  
 اختفت المنفعة شرع في الكلام على سلم أحد الجانبين في الآخر فقال (ص) وكالجانبين  
 ولو تقاربت المنفعة كرقق النطن والكان (ش) يعني انه يجوز زلم الجنس في جنس  
 آخر ولو تقاربت منافعهما التباين الاغراض كرقق ثياب النطن ورقق ثياب الكان  
 فيجوز زلم أحدهما في الآخر ويجوز زلم غليظ ثياب الكان ورقق ثياب النطن وبأي  
 انه يجوز زلم رقيق النزل في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم ان قوله  
 والكانسيف معطوف على معنى الا ان تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم  
 بعضها في بعض الا ان تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت  
 المنفعة والكان بفتح الكاف والمثناة فوق (ص) لاجل في جلين مثله لجل أحدهما  
 (ش) معطوف على كذا هو رية ومنفعة شرعية في المعطوف عليه ومنفعة روية  
 في المعطوف لانه يشترط في العطف بالان لا يصدق أحدهما طعنا على الآخر أي الا ان  
 تختلف المنفعة اختلافا شرعيا كقاره الجوز في الاخرية لان اختلفت المنفعة اختلافا  
 روبا يكمل الخ أو بقدره عامل ويكون من عطف الجبل أي لا يجوز أن يسلم جل مثل  
 في جلين مثله أحدهما معجل والآخر مؤجل لانه وبالان المؤجل هو العوض والمجمل  
 زيادة فهو سلف بر تعاقب باب أولى لو أجلسا معا أو ألوجلا معا لجازا معا لانه يحسن

انتهى (قوله كرقق ثياب النطن الخ) أي فالصنف أراد بقوله كرقق أي ثياب النطن ولو صرح بذلك المصنف فزاد  
 لفظ ثياب في الوضعية لكان أظهر لانه الموافق للمدونة (قوله ويجوز زلم غليظ ثياب الكان) وجه الجواز مع اتصاف  
 الجنسية انهما مختلفان المنفعة اختلافا في انصار ذلك بغيره الجنسين (قوله معطوف على معنى الا ان تختلف الخ) أي على  
 المعنى الملاحظ مع قوله الا ان تختلف المنفعة أي التي هو قوله الجنس الواحد (قوله مثله) مضافة لجلين ومثل لا تعرف بالاضافة  
 لشدة اجماعها وكذا اشد اجماعها من تقنيها (قوله معطوف على كقاره) لا يعني ان حله يقتضي انه من عطف الجبل وقوله  
 لانه يشترط الخ نقول لعل ان يشترط وهذا كذلك لان قاره الجبل لا يصدق على جل في جلين

(قوله مع فضل الموجل) أي قيل إذا كان الموجل أعلى (قوله بجاز) أي سواء أجدلاً أو بهلاً وكذا إذا كان أعلى منه فبجواز جلا أو بهلاً وأما لو كان أحدهما مثله أو لا ستر غيرهما هل أي بان كان أعلى أو دون فإن عمل المماثل أجزأ أو لا فلا هذه أمقادمات نقل عن أصبغ والمراد بالاجودية كثرة الحمل والسبق على ما تقدمت فقوله وإن كان المنذر بأوجود من المجل ومثله الموجل أو أدنى ليجزأ أي وأما لو كان المنذر أدنى منهم وأعلى منهم أجزأ أم لا فلا وأما أحدهما ولا لهما أو المجل وأعلى من الموجل أجزأ أم لا لو كان مساوياً للمجل وأدنى من الموجل فقد تقدم الجواز فأما أصبغ وكأنه ينظر للمصلحة المجملية فقط وأما لو كان أحدهما أعلى والأخر أدنى ففيهم بعض أنه لا يجوز الأصورة التحمل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجل هو الأعلى والموجل أدنى والأول من المساوى ٢٤٠ (قوله إذا كان الجبلان نقداً) أي التقابلان الدفوع أحدهما في الآخر وزيد

وقص الشيخ عبد الرحمن افوه وكما علم أي فانه يختلف بالتعليم فيوزن أكثر من جسمه وأما من غير جسمه . تابع  
فيوزن سله واحد بالتعليم أي أكثر من غير جسمه انتهى كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى ان كلام الشيخ عبد الرحمن يدل  
على انه نفسه فان كل منقول من المتقدمين فيقول انه مشهور ومبني على ضعف الذي هو خلاف الحق فيما تقدم وان كان نقله  
عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف وترجع لكلام المصنف المتقدم لم لا يخفى ان كلام الشيخ عبد الرحمن موافق  
لشارحنائي اعتبارا بالمتقدم (قوله فلا تدرى الحاجه) أي فهذا سلم الشيء في أكثره الان هذا الابداع اختلافا ليس هو السلم  
وقوله ولا الحاجه في العلم لا يخفى ان هذا من سلم الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا الابداع اختلافا ليس هو ذلك (قوله ان  
الطبع الانوار) أي الانوار القرينة الشكل التي لا يسلط اليها غيره هال التعليم كثير (قوله لان سابع وزنه فقه) أي ان ذلك ليس  
شرط (قوله وان كان بالتركيب مغالب الطبايعات) أي التي شامها الطبايعات وتفاوت (قوله فلهذا فاعلم المصنف في القول)



كيفية هذا مع كونه سبع ابن الحاجب الا ان يقال ان ابن الحاجب قانس لانه لم يكن منه وصافه قانس والمصنف لما ارضاه  
 فكانه قانس ايضا (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالجواب انه ناقل حلقه لانه منعه من صفة باقت النهاية أم لا (تنبيه) ذكر  
 المواقف انه يزداد على بلوغ النهاية في الغزل قد آخرو هو كون ذلك الغزل هو المقصود منها (قوله بل ربما يقال ان هذا اولى)  
 يحصل هذا المذكور الذي هو الحساب والكفاية أي كل منهما مأوى من الغزل ويحصل وهو الظاهر ان المراد بهذا أي الحساب  
 اولى من الكفاية لان الحساب أدق من الكفاية كما هو معلوم (تنبيه) التباينة والتباينة كل منهما معتبر والفرق بينهما  
 وبين الحساب والكفاية ان التباينة تصاح لها كل واحد والتباينة بغلب الاختلاف الباطن بخلاف الحساب والكفاية ومثل  
 التباينة في الاعتبار والتعبير والظواهره اذا كان أحدهما معنى البناء ٢٤١ المعتبر والآخر في مادونه ان ذلك متباعدة  
 بنسبتين وكذا يقال في التباينة

تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بان الطبخ ناقل وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب  
 أو كفاية (ش) أي ان الحساب والكفاية لا يقللها الرقيق عن جنسه ولو خلاقه معا  
 كما هو قول ابن القاسم خلافا لابي بن سعد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكفاية  
 ونبتى ان يصدق على ذلك لم يبلغ النهاية كما في مثله الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما  
 يقال ان هذا اولى (ص) ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف صفاته فبيّن بعضه في  
 بعض وتكلم على ما اذا قصدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه وأجود ولا عكسه  
 تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (ص) والشئ في مثله قرض (ش) يعني  
 ان سلم الشئ في مثله صفة وقد راقض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به تعكك  
 أو تفكك ما معناه وان قصدت به تعق القرض فقط صبح ذلك كن أسلم عرضا في مثله الى  
 اجل من قوب أو بعدا وغير ذلك هذا في غير الطعام والتعدا ما هو ان لا يكون كل قرضا  
 اذا اذ وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم وأطلق فانه يتبع (ص) وان  
 يؤجل يعلم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو ان يضرب بالسلم  
 بمعنى المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلم من بيع مالى عند الانسان المسمى  
 عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصل المسلم فيه في ذلك الاجل  
 لم يكن من بيع الانسان مالى عند منعه اذ كلفه انما عساه عند الاجل واشتط في الاجل  
 ان يكون معلوما له من الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مقيد  
 بل مفسد للعقد وانما أحدا أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق  
 غالبا لكن مقتضى كلام المؤلف ان نصف الشهر غير كاف مع انه كلف بل وقوع السلم  
 لثلاثة عشر يوما وانما عساه أو أحده عشر بخلاف الاولى فقط وأجيب عنه بأجوبة  
 لا تتلوهن ركاه وأشاد بقوله (كالسيرة) الى ان الايام المعلومة كالتسوية  
 وهو اول يوم من السنة القطبية فالمراد بالزمان لا الفعل وهو العيب الواقع في اول

تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بان الطبخ ناقل وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب  
 أو كفاية (ش) أي ان الحساب والكفاية لا يقللها الرقيق عن جنسه ولو خلاقه معا  
 كما هو قول ابن القاسم خلافا لابي بن سعد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكفاية  
 ونبتى ان يصدق على ذلك لم يبلغ النهاية كما في مثله الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما  
 يقال ان هذا اولى (ص) ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف صفاته فبيّن بعضه في  
 بعض وتكلم على ما اذا قصدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه وأجود ولا عكسه  
 تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (ص) والشئ في مثله قرض (ش) يعني  
 ان سلم الشئ في مثله صفة وقد راقض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به تعكك  
 أو تفكك ما معناه وان قصدت به تعق القرض فقط صبح ذلك كن أسلم عرضا في مثله الى  
 اجل من قوب أو بعدا وغير ذلك هذا في غير الطعام والتعدا ما هو ان لا يكون كل قرضا  
 اذا اذ وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم وأطلق فانه يتبع (ص) وان  
 يؤجل يعلم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو ان يضرب بالسلم  
 بمعنى المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلم من بيع مالى عند الانسان المسمى  
 عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصل المسلم فيه في ذلك الاجل  
 لم يكن من بيع الانسان مالى عند منعه اذ كلفه انما عساه عند الاجل واشتط في الاجل  
 ان يكون معلوما له من الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مقيد  
 بل مفسد للعقد وانما أحدا أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق  
 غالبا لكن مقتضى كلام المؤلف ان نصف الشهر غير كاف مع انه كلف بل وقوع السلم  
 لثلاثة عشر يوما وانما عساه أو أحده عشر بخلاف الاولى فقط وأجيب عنه بأجوبة  
 لا تتلوهن ركاه وأشاد بقوله (كالسيرة) الى ان الايام المعلومة كالتسوية  
 وهو اول يوم من السنة القطبية فالمراد بالزمان لا الفعل وهو العيب الواقع في اول

٢٤١ شئ ما المقضى لوجود المسلم فيه فكأنه عند المسلم اليه (قوله خلاف الاولى) فيه نظر اذ ليس  
 في قول من الاقوال التي نقلها ابن عرفة والشارح ما وافق قوله خلاف الاولى (قوله لا يتلوهن ركاه) أي بعد مقدمه انه انما عساه  
 بذلك لانه لا يصدق لثلاثة عشر يوما الا زيادة عليها ولو بسم تو قال ابن غازي لعله أراد بقوله ان نصف الشهر ناقص والا فلو حجه  
 أن يقول نصف شهر لوافق النص ولا حلا أكثره الا لا يجوز البيع اليه وهذا كله لا يتلوهن ركاه لكون الاجل يشترط فيه خمسة عشر  
 يوما وقد علمت ان الثلاثة عشر والاثنى عشر والاحد عشر كذلك (قوله الايام المعلومة) أي المدرك من لفظ غير قرض يوم (قوله)  
 كالتسوية) أي المصرح به أي يجب يقول اليوم القليل بخلاف لفظ نيزو لم يصح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه انه  
 اول يوم من السنة القطبية (قوله وهو اول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وادخله كيف المهر بان يكسر اليه بعد القرض

رابع عشر بوقت يوم ولاد ينجي عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) يفتح أولهما وكسرهما (قوله وبالسيف) هذا من لاقبل فهو خارج عن المصنف (قوله ويجزى وج العطاء) الخ أى ما يعلى من بيت المال كقطع الشون الذى يؤملى كل عام الحققة (تنبيه) لا يمتن خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا ما يستثنى (قوله واعتبر مبيعات معظمه) أى في بلد العقد ولا يشترط ان يجرى في البلد وجبت الاعمال أو عذمت لكن لا يمتن ان معظم كل واحد عذد كريس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فانظر هل رأى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدته انما اذا اطلب المسلم التجبيل في أول العظم وامتنع المسلم اليمين ذلك ويرجى ما يستفاد من كلام المواق انه رأى أول كل والاظهر الوسط قال عجم وفى ما يقتضى ان العبرة بأول كل يوم أى اذا وجد عظم الحصاد أو بياض وقته فقد حل الاجل فان قلت هل الصيغة الواقعة في ذلك ان يقول الاجل الحصاد والدراس ٢٤٢ أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال

والداه الى الصنف فان كان المتبايعان عن يعرفان الحساب ويعرفان أول الصنف وآخره فيسألوه وان يكونا عن يعرفان الحساب وانما الصنف عندهما شدة الحروما شدة ذات صاد ذلك بمنزلة البيع الى الحصاد والجداد فيحل في معظمه فتأمل اه (قوله ان يشترط قبضه الخ) أقول لا يشهد من المصنف لان حاصل معنى كلام المصنف انه اذا قبض يلد كيومين لا يشترط الخمسة عشر يوما فيشترط اشتراط القبض بمجرد الوصول لا يشترط منه ويمكن ان يقال ان لا يشترط الخروج حثيثا دل على ملاحظة التجبيل فثقل منه الى انه يطلب منهما اشتراط القبض

بمجرد الوصول (قوله ان يكون على مسافة يومين) أى ذهابا فقط وان لم يلقظ بمفاته ما فلا يحتاج لنصف وقته شهر لقلة اختلاف اسواق البلدان وان لم يخلطها بالفضل ولا يكتفى دون اليومين ولو اختلفت اسواق بالفضل (قوله الثالث ان يشترط في العقد الخروج فوراً) لا يفهم من المصنف الا ملاحظة ان الخروج مما كذا نظره يكون من حيث بشرطه (قوله الرابع ان يزعم الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من العبارة فيقول منها الى ان لا يقمن العزم وظاهرهما انهما لا يثبتان بالخروج من البلد الا لو كانا خارجا فلا بد بعد ذلك ان يزعم على السفر وليس كذلك فكان الاولى ان يقول الرابع ان يضربا بشرطاً فان قلت اوجه قول الشارح ان يزعم بمجرد الخروج وهلا كفى الخروج قلت وذلك انهم قد يترجون تلخرج البلد ويكتون كأن يترجوا الى بركة الحياج منه لا ويكتون يوماً أو يومين ذيق من الشروط ان لا يتأخر قبض رأس الحال عن مجلس العقد ولو يقرب لها ما تأخره ثلاثة أيام فالحال يجوز ان كان الاجل نصف شهر (قوله فيكون من السلم الحال) قالوا زعموا انهم لا يبال اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى تضي المدة المطلوبة وهى يومان أو أكثر اه الآن يقال انهم خصوا الحال لانه لا يقمن هذه الشروط من جعل الله لا يمين بشرط الخروج ولا يكتفى بالخروج

من غير شرط كما لا يمكن شرط الخروج من غير خروج وإذا حصل عائق عن الخروج ورقي انكشافه استظهر والاخبر  
 السلم في القسم والبقاء فله بعض الشيوخ وانظر اذا قلنا الخروج من غير عائق وأخرج وصل قبل مضى اليومين كذا  
 في شرح شب الآن عب استظهر الصفة في هذا الثاني ويمكن من القسم بخلاف ما إذا سافر ابتداء من يومه فله فامد  
 (قوله يعني ان عقد السلم الخ) وتجب كلها بالاهل ان وقع العقول ولها وانما قال من الرابع من اعاد اللفظ الاظهر لانها جمع  
 وأقل الجمع ثلاثة ولتلايتهم ان يتم التسكين بما يليه وهو مع كونه مخالفا ٢٤٣ لتقتل يؤدي الى تكرار التسكين في كل

ما بقي من الأشهر والاصل ان يتم  
 التسكين ثلاثين قبوذي الى  
 الزيادة على الاجل المشروط حيث  
 كانت الأشهر ناقصة (قوله  
 وكذلك حكم العدد) جمع عدة  
 فمن كانت عدتها بالأشهر فاشهر  
 الأهل وتسمى التسكين ومثله  
 الأيمان فإذا حلت لا يكتم زيداً  
 ثلاثة أشهر فتعتبر الأهل وتسمى  
 التسكين وقوله والأكريه فإذا  
 اكتمت ما لا ثلاثة أشهر فتعتبر  
 الأهل وتسمى التسكين (قوله  
 واليد يسع حل بوله) أي بول  
 ربيع الاول وكذا يقال في  
 جادى ولا يشترط ان يقال  
 ربيع الاول أو جادى الاول بل  
 عند الإطلاق يصرف لربيع  
 الاول وجادى الاول وكذا  
 يقال في العبد فمأخذ نظره  
 حيث مشى لربيع (قوله فلا  
 يجر) أي بل لما نفى البسلة  
 (قوله وقال الصفاقسي) هو  
 بفتح الصاد وضم الفاق نسبة  
 لصفاس بلدة يافرقية على  
 البحر يسمى من الآثار فاده

وقم التسكين من الرابع (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع مؤجلا الى ثلاثة أشهر  
 وكان ذلك في اثنائه شهر فان الشهر الثاني والثالث يحسبان بالأهل وسواء كانا كاملين  
 أو ناقصين وأما الشهر الاول المتسكرفانه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك  
 حكم العدد والايام والاكريه على مذهب المدونة (ص) واليد يسع حل بوله (ش)  
 يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما مؤجلا الى شهر ربيع مثلاً فانه ياتر بول بول  
 من ذلك الشهر فيل برؤية هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر  
 الموافق على الثاني وعليه فلا يغير السلم اليه على الدفع برؤية الهلال المسلم حيث طلبه  
 وأما ان قال أقضيت سلك في ربيع مثلاً فانه يفسد ذلك الجهل باحتمال أوله ووسطه  
 وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وفسد في على المقول) وعند ابن  
 زرب لا يفسد ويحكم بالشهر كله كالعقد والدراس وهو قياس ما قل في العين وبعبارة  
 وشيخ المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا اعلم لهما فيه سلفاً قال ابن رشد  
 الذي عليه ما قل وأصحابه أنه يصح ويقضي في وسطه ومنه العام (ص) لاقى اليوم (ش)  
 يعني أنه اذا قال له أو فسلك في اليوم الفصلاني فان ذلك شأنا تلتسه الامر في اليوم  
 ويحصل على طلوع فجره (ص) وان يضبط بعادته من قبل أو وزناً أو عدد (ش) هذا هو  
 الشرط الرابع والمعنى انه يشترط في صحة السلم ان يكون مضبوطا بعادته بله العقد من  
 قبل فيما يكال كالمطلة أو وزن كالقلم ونحوه أو عدد كالزمان والتفاح في بعض  
 البلاد فقوله بعادته أي عادته هل محله أي محله العقد وبعبارة وان يضبط بعادته في بلد  
 المسلم من قبل الخ (قوله كالزمان) يصح ان يكون مثلاً بالوزن والعدد لانه يختلف  
 باختلاف الجهات (ص) وقيس بضبط (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع على ما بعد  
 في العادة كالزمان فانه لا بد ان يقاس بضبط ووضع عند أمين فان ضاع جري على ما يأتي  
 في الذراع حيث تعدد معرفته كذا ينبغي ولا يتعدا اعتبار القياس في الزمان بان يكون  
 معدودا بل ولو ميزونا لاختلاف الاعراض والصغر والكبر وقوله (واليمين) عطف  
 على الزمان أي يجوز السلم فيه عدداً أي وقيس بضبط فخذ من الثاني ليلة الاول عليه  
 (ص) أو يحمل أو جرة في قصيل لا بقندان (ش) تقدم ان عقد السلم اذا وقع على

القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعقد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضي من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كله  
 (قوله بعادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فاق في ما قبله (قوله وقيس بضبط) أي اعتبر قيامه بانطبق لانه يقاس  
 بالفعل (قوله فخذ من الثاني الخ) فيه تلويل النقل دل على ان لا يغير في البض فسه بضبط لعدم التفاوت بين افرادها كما  
 يفهمه محضيت (قوله فخذ من الثاني ليلة الاول) أي لان المعطوف عليه اذا قيد بقيد القيد رجع للمعطوف  
 أيضا بانفاق كذا قال الثاني ورد بان السعد كراهه اذا جرى قبل المعطوف عليه لا يتم ربه في المعطوف (قوله أو جرة)  
 بضم الجيم جمع جر بضم الجيم والراء أو يفقهها وقوله كقصيل ما يقصّل أي يري

(قوله وعطف هذا عليه) أي على ما بعد أي على حتمته وهي عند قوله أن الأولى عطفه على تعانده ويكون منه اشارة الى انه لا بد من الحمل بالجزء والعادة الجارية بيده بالقدرة ان لا عبرتها أو أن يجعله معطوفا على قوله من كبل وتكون الباقي قوله أو يجعل بمعنى من لان المعطوف اذا لم تكن بحرف مرتب فتكون على الاول ثم يلزم على الاول ان الحمل والجزء ليس من افراد العادة فاسلا وليس كذلك (قوله وهي التقبض) فعل جمع قبضة بضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) بضم العين لان قوله العشب اليابس لا يشابه القطع (قوله قال ابن يونس لأنه لو أسلم) هذا في المعنى على انه لا نفس الاولى ولا بيان لها (قوله وهل يقدر كذا) أي وهل معنى الصري أن يقول آخذ منكم ما اذا صري كان متسايا بقدر كذا أي آخذ منكم قدر كذا صري بالاعتقاد (قوله أو يأتي به) ٢٤٤ أي بالقدرة لا قدر كذا كما هو ظاهر البيان ان الصري جائز ولوم وجوده لا الوزن وهو خلاف المقعد فان

المقعد لا يجوز ذلك الا مع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كقنطارين من اللحم (قوله صري بامعروفا) أي كأن يقول اسلك في عشرة أرطال دمان كل ومانه لوصريت كانت ربطلا فهذا جائز اذا كان ذلك الصري قدره معروفا وجوده وقصروا بقدره (قوله ماذا صري) الاولى ان يقول ما الوزن (قوله كان وزنه كطل) أي آخذ منكم ما قدر كل يوم آخذ قدر الو صري لكان كذا وكذا (قوله قدرا من اللحم) أي مثلا والحاصل ان معناه ان يأتي بقدر كجبره يقول اسلك في قدره من اللحم وزنا أو جوما واذا اسلكه في قدره وزنا فانه صري عند حصول المسلم فيه ان يماثله في الوزن لانه يوزن بالفضل (قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على الصري) أي أما الاشهاد على الصري كما هو القول الاول (قوله بصري موجود) مما

ما بعد في الامارة فلا بد ان يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى ان المسلم فيه اذا كان في مثل القضب والقرط والقول وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أو يضاو يكون ضبطه بالاحكام بان يقاس بجبل ويقول اسلك في مابيع هذا ويجعل تحديدا بين أو بالجزء في القبض والحزم والقبض بفتح القاف ويكون الضاد المجهدة العشب اليابس ومعنى به لانه يقبض أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في حق من ذلك اشتراط قدرا من معرفة بضبط طول أو عرض وجودة أو رد مثلا لا يختلف بضبط بضفته ولا يكون السلم في هذا الاعلى الاحمال والخرم قال ابن يونس لأنه لو أسلم في الفصل فدان لا بد ان يحدد فيردى ذلك الى السلم الحلال في معين (ص) أو يصر وهل بقدر كذا أو يأتي به ويقول تصوه تأويلان (ش) عطف على بعادة الصري جائز ولوم صريه عادة لاهل كبل لثلا يقتضي انه لا بد من جريان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم في اللحم وزنا معروفا وان اشترط صري بامعروفا جائزا كان ذلك قدره معروفا بما يوزن اللحم به في بعض صريا والخبر بالخبر صريا واختلف الشيوخ في صورة الصري الجائز فيقتل على ان يقول آخذ منكم كل يوم ماذا صري كن وزنه كطل أو يطين مثلا ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زب معناه ان يصر عليه مقدار من اللحم ويقول آخذ منكم كل يوم مثل هذا ويشهد على المثال وأما على الصري فلا يجوز لان ادراك الصواب بصري موجود يشار اليه حسا أقرب من ادراكه مشاوا اليه في الذهن موصوفا (ص) وفندي مجهول وان نسبة النقي (ش) أي وفندي السلم ارضط مجهول من كبل أو وزن أو عدد كل وزنا ووزن مجزوع بعصا غير بيد يار فان نسب المجهول للمعلوم النقي المجهول واعتبر المعلوم بان قال أسلك في حل هذه الوعاء كذا كذا مرة وهو ارب أو في ارب وهو حل هذه الوعاء كذا كذا مرة فانه يصير ارب سواء زاد على حل الوعاء أو نقص وبلغ الوعاء والسلم صحيح (ص) وجاز بقدر ارب رجل معين (ش) أي وجاز ضبط المسلم فيه ان كان

أي بصري حتى موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراك الصواب بشي مشار اليه في الصواب حذف (قوله وان نسبة النقي) أي وان نسب المجهول للمعلوم النقي المجهول أي جعله مساويا لان قوله اسلك في ارب وهو حل كذا فانه مساواة المجهول للمعلوم وقوله أي مع رؤية القراء أي لانه لا يلزم من معرفة رجل معرفة ذراع فانه قلت ما الخارج في جعل معين مقدر رجل ولا جعل مقدر ذراع وكذا غنة عن هذه الكلفة فلتسوية ان الفراع موزنة فلا توصف معين (قوله بذراع رجل معين) محله ان لم يكن القاضي جعل ذراعا يشاي به الناس فان نصبه وحسب الحكم به ولم يميز اشتراط رجل بعينه فلا يجوز قوله السلك المعروف بكامل مجهول

(قوله وانظر هل المراد) أي في حلق الأطلاق والظاهر الثاني (قوله في معاصيص) أي أيها القاسم بأصنافه بعض الشراخ  
 (قوله اذا خيف غيبة ذي الذراع) أي قول وتظهر المدونة انهما بطلان باختصاص الذراع وان لم يفت غيبة ذي الذراع (قوله  
 أخذ فذود راعه) قال ابن حجر ان انقطاع جعل بقياسه يبدل فذل والأخذ كل من مابقا له عنده (قوله تصافوا  
 وتفاصوا) أي ولا يفت عليه وبقياس ذراع ولو قرب دقته ويجري فهو ما قاله الشارح فيها اذا ضاع القياس وتعد قياس  
 ذراع الرجل وقوله وعند سواه وما بينهما ما ظاهره انه كعند حوله (قوله مع حقنة رجل معين) لا يفتي انه لا يلزم من تعيين  
 الرجل تعيين الحقنة ولا يفتي من ماعلى ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استثنى عن شرط اوافاق الحقنة بالقياس به معين  
 الذراع وقيل لا يشترط رؤية الحقنة ويقضى بحقنة غالبة (قوله ٢٤٥) يناسي تعدد العقد (أي فيصور) وقوله

وعده أي فيقع والذي يظهر ان  
 المراد بالوحدات والحقنات ما فوق  
 الواحدة ثم لا يفتي ان اختلاف  
 يجري في ثلاث وسبعمائة  
 وحقنات وقس عليه (قوله  
 كالتنوع) فيحقن حقنة  
 كالناسن والقرس ويحقن  
 المستف كروي وحشوي وهو  
 أولى تأمل (قوله يتعابن الناس)  
 أي يقب الناس بعضهم بعضا  
 وقوله ويؤمر بالقيمة جوارعا يقال  
 المنظورة باختلاف الأغراض  
 لا اختلاف القيمة وحاصل  
 الجواب ان الإنسان أن اختلاف  
 القيمة يستلزم اختلاف  
 الأغراض فأطلق المزمع وأريد  
 الا لازم الا انك صغيرا أن اختلاف  
 الأغراض يقيمه الاعمال لا يقيمه  
 القيم وذلك لان القيمة منظور فيها  
 لذات وقوله وفيهم من التقييد  
 الخ) حاصله انه في بيع النقد

بما يقاس بذراع أي بعظم ذراع وجل معين أي معرفة الذراع ومشاهدته وانظر هل  
 المراد به من عظم المرفق إلى آخر الكوع كما في ستره المصلى إلى آخر الكف والامام  
 والذراعين إلى جل فقال في معاصيص أصبح يحملان على ذراع وسط أصبح هذا استحسان  
 والقياس الفسخ (تأنيده) اذا خيف غيبة ذي الذراع أخذ فذود راعه كالومات  
 فلو لم يقبل أخذ قياس ذراع واختلاف في قدره قرب العقد تصافوا وتفاصوا وعند سواه  
 فالقول قول المسلم اليه ان أشبهه والاقول للمسلم ان أشبهه والاجل على ذراع وسط (ص)  
 كوية وحقنة (ش) تشيماى بكونها السلم في قيمة مع حقنة رجل معين لیسارة  
 المرفق الحقنة اذا أراءها والمرد بالحقنة ملة الكفين معا كما قاله الجوهري  
 لا ما تقدم في الحج من انهما ملة وذراع واحدة (ص) وفي الويات والحقنات قولان (ش)  
 يعني انه اذا سلم في ويات معلومات وشرط لكل وية حقنة هل يجوز ذلك وهو قول  
 أبي عمران وتظهر الموازية ويصح كاهو قول عياض عن الاكروم وحسن قول ابنه  
 على تصد العقد بعدد الله القود عليه وضاعه وحمل القوانين فيما يظهر حيث لم يزد  
 الحقنات على الويات والافتقار على النسخ (ص) وأن تين صفاته التي تختلف بها  
 القيمة في السلم عادة كالنوع والحدود والردا من غير ما (ش) هذا هو الشرط الخامس  
 وهو أن أوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتبايعين اختلافات تعابن الناس  
 في مثله هاذ يجب على المتبايعين ان يبن ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الحدود  
 والردا والوسط وهو المراد بالبنية فهو ظرف ساكن اليام وزعم انه بتشديد التسمية  
 لاوافق كلام المتبني ويسمى مكررا مع ما قاله وهو قوله وأن تين صفاته الخ ويعبر بالقيمة  
 عن اختلاف الأغراض جري على الغالب لان الغالب ان القيمة لا تختلف باختلاف  
 الأغراض وفيهم من التقييد بالسلم انه يقترب من الأضراب عن بعض الأوصاف

تبين الصفة في البيع الغائب وان لم تختلف به الأغراض بخلاف السلم فلا تين الصفة اذا اختلفت الغرض بسببها  
 السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اغتر في السلم بيان الصفة التي لا تتغير فيها الأغراض هذامن  
 كما أفاد بعض الشراخ وفيه ان هذا ليس هو من المصنف لان المصنف ان الاوصاف التي تختلف بها الأغراض  
 في السلم تين وان لم تختلف بها الأغراض في السلم فلا تين وان اختلفت بها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباطني  
 في متعلق قوله التعرض أي بل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم بمطل القوة الغروكان يسهل له لؤلؤة فذهب  
 بطبيعة وقوله في باب السلم أي أو ما باب البيع فلا يؤدى بطلانها لكونها ما يعقدان على شيء ثبت لوجود الفعل وذوده  
 لا يضر حينئذ وقوله لانه يشترط فيه أي وأما بيع النقد فلا يشترط لانه يقع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ ذوده  
 كما قلنا ثم قال ان هذا يقع من باب السلم على بيع النقد

(قوله لا يمتنع اختصاصها بالرخ) أي أنه لو فرض أن بعض الأشياء يعلم وجودها المتعاقدان دون غيرها ما يكون وجودها نادرا  
 وسبب يكون نادرا نحن الجائز أن كان السلم اليه قدرة على تحصيله إلا أن يكون يعلم أنه يتعدى وجوده بعد فتوى النزاع  
 ومنى أذى للنزاع فقد أدى القدر (قوله أو أحر) لا يمتنع أنه لا يمتنع قوله كشئيد السوادا فلما نسب أن يقال ككونه أسود  
 أو أحر (قوله مع تعقبه) فيه فتلز أن المؤلف لم تعقبه بل أقر كلام ابن الحاجب وعضده بكلام الجواهر ثم قال وذ كر سد  
 أن اللون لا يستبعدنا في غير الرقيق ٢٤٦ ولعله اعتمد على المازي فإنه يذ كر اللون في غيره وليس بظاهر فإن الثن

يختلف به وقد كره بعضهم في  
 الغلبى وبغيره من الحيوان  
 قتاله انتهى بمعنى مت فاذ  
 علم ذلك فأقول قول سند  
 لا يعتبر عندنا الظاهر منه في  
 بلدنا فكيف من غير إلى أن هذا  
 مما يختلف به الأغراض وإنه  
 كانت الأغراض تلتفت لالوان  
 الحيوانات كحجر اراجل  
 أو أسوداد الغزل مثلا فلا يمتنع  
 البياض والأفلا (قوله وكونه  
 من قطن) معطوف على بيان  
 اللون فيفسد أنه خارج عن قطن  
 وليس كذلك لأن كونه من قطن  
 أو كان بيان اللون وقوله وبين  
 الخ هذه أوصاف لجامعة للجمود  
 والردامة (قوله والجمود والردامة)  
 معطوف على النوع والمسمى  
 على بيان النوع وعلى بيان  
 الجمود والردامة وكونه شأرا الخ  
 وفيه انه يرجع للجمود والردامة  
 (قوله أو الأصل إلى القرع)  
 لا يمتنع أن هذا في المعنى من  
 إضافة السبب إلى المسبب لأن  
 الأصل سبب والقرع مسبب

لا يمتنع قرعته في بيع التقد ولا يمتنع أن السلم مستثنى من بيع القربى بل ربما كان  
 التعرض للصفت الخاصة بالسلم ملاحظة لقوة القربى لأنه يشترط فيه أن تكون الصفات  
 معلومة لغير المتعاقدين لا يمتنع اختصاصها بذلك لا على تدويرها والتدوير يقتضى عزة  
 الوجود ويؤدي إلى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون  
 في الحيوان ولو طيرا كشئيد السواد وأحر مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه بقول  
 سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق قال ويؤيد كالماليزى وغيره وتقدير يزيد اللون  
 في الحيوان أى من تقدير يزيد كونه لا يقيدان هذا زيادة على ماهر (ص) والثوب  
 (ش) أى ويزيد على ماهر بيان اللون في الثوب من أبيض أو أسودا ويزيد كونه  
 من قطن أو كان وبين طوله وقصره وغلظه ورقته وغير ذلك من الأوصاف التي تختلف  
 بها الأغراض والأعنان (ص) والعسل وصرعا (ش) يعني أنه إذا أسلم في العسل  
 فإنه يزد فيه من كونه أحر أو أبيض على بيان النوع من كونه مصرى أو غيره والجمود  
 والردامة بينهما شأرا أو رقيقا وصافيا وبين فيه زيادة على ذلك مرعا قوطا وغيره  
 والإضافة في مرعاه من إضافة السبب إلى المسبب أو الأصل إلى القرع أو على حذف  
 مضاف أى مرعى لله قوطا أو غيره (ص) وفي القربى والحوت (ش) أي ويزيد النوع  
 في القربى والحوت بعد الأوصاف السابقة فالنوع في القربى صال أو برى أو غيره والجمود  
 والردامة بينهما وفى الحوت كبايض ويطلى وغيره وجيد ودرى وبينهما أو الثريا لثاء  
 المنثأة أحسن ليم الرطب والبابس والفحل وغيره كالفحل والحوت اسم لمطلق السمك  
 (ص) والتاحية والقدر (ش) أى ويزيد التاحية المأخوذ من منها ككون القربى  
 مذنباً أو واحداً أو ريسا والحوت من جرد عذب أو ملح أو من بركة القصور أو نحو ذلك  
 وكذلك يزد القدر في الثرى وفى الحوت ككونه كبيراً أو صغيراً أو وسطاً (ص) وفي البر  
 وجدته ومثله أن اختلف الثن بهما (ش) عطف على قوله في الحيوان أى وبين  
 الأوصاف في البر المتقدمة ككونه وجوده نوراً وكونه متوسطاً ولونه من كونه  
 أبيض أو أحر ويزيد جدته وأقدمه وملاء أوضاعه أن اختلف الثن بهما حيث يراد  
 الشايع للزراعة لالألا كل قلعه ريعه وعكسه المسمى فإن لم يختلف الثن بهما فلا يحتاج

(قوله أى ويزيد النوع في القراع) فيه أن القرع من الذى مر وقوله والجمود الخ معطوف  
 على صيغتي بديل ما بعده فيفيد أن الجمود والردامة من النوع وليس كذلك فيجمل قوله والجمود معطوفاً على قوله النوع  
 من قوله أى ويزيد النوع وقوله وفى الحوت معطوف على القرا لأن فيه تشبيها (قوله وجيد ودرى) معطوف على بايض  
 ويطلى فيفسد أنه من النوع وليس كذلك (قوله من جرد عذب أو ملح) يرجع للجمود والردامة وغيرهما (قوله أن اختلف الثن  
 الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القية على تقدير فهم أن الجمود لا يمتنع أن يختلف بهما الثن داخلاً  
 مع أن كلاً ناتجة تختلف مع مقاييسه وناد

(قوله أو يقال) هذا يقتضي ان الحمل الاول يربح الصغير الى الجدة والى مع ان قول الشارح ان اختلاف الفتن هما حيث يراد الضام الخ يقتضي ان الصغير عائد على الجدة وضدها والى وضده وايضا الاختلاف انما يكون بين شيئين متقابلين والجدة لا يقابلها الخ بل انما تقابل القدم والشباب اقرب وان كان بعيدا من حيث اللفظ (قوله لان الجدة اخص من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم انك خير بان الجدة مقول بالتشكيك وسأنت ان تصح ويجعل على الغالب فكذلك الطيب مقول بالتشكيك علاج على الغالب الا ان يقال انهما في اكثر الجدة تأمل (قوله وعكسها ابن ونس) الصواب طريقة ابن ونس لان ابن بشر يرجع في انواره فرجوعه أدل دليل على ان الصواب طريقة ابن ونس وحسن ذلك ان الحسن ان يقول المصنف ولو بالثبت ثم أقول ما وجه كون الخلاف في الثبوت على تلك ٢٤٧ الطريقة ولعل وجه ذلك ان يلد الثبت لنا

كان ثبت فيها الامراء كان  
الاشين بمنزلة واحد والمعتقد  
لا يثبت تأمل (قوله ويه يعلم  
مافي كلام ابن غازي) أي قولنا  
فيه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي  
لان ابن غازي قال لم أر من يثبت على  
اختلاف الطريقين أقول  
اعلم ان ابن ونس لم يذكر  
طريقين لأنه لم يذكر قوله في  
المدونة وان اسلم في الجاهل حيث  
يقتضيه السمع والسمع والمسموعة ولم  
يسم جنتا السلم فاسد حق  
يسمى سمراء او سموة ويسمى  
جودتها فيجوز قال ما منه خالي  
ابن حبيب وهذا في مثل يلد  
يحمل اليه فاما يلد فيثبت فيه  
السمراء او البيضاء فيثبت في  
يد كركت وذ كركت فيثبت  
وسطا ومثلها لوسطا وقول ابن  
حبيب هذا لا وجه له وسواء يلد  
يثبت فيه المصنفان او يحملان  
اليه لا يثبت ذلك من ذكر المصنفين

الى بيان وانما يلد هنا وضده هما وفاة فيما ياتي لان الغالب ان لا يلد في الضيق  
والضام فذلك لم يتعرض لذلك أو يقال الصغير في قوله ان اختلاف الفتن هما عائد على  
الجدة وضدها والمدة في وفاة يكون مقيد للضد فالحال كجوابه والسمع وضدها الجدة  
وليس المراد صفة وفارضة لان الضار غ لا يلد فيه ولو قال مما طبا ولم يرد جسد المذهب  
المدونة السد لان الجدة اخص من الطيب (ص) وسمراء او سموة يلد هما به (ش)  
المحمولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى انه اذا سلم في حطة وفي البلد محمولة  
وسمراء فلا يلد من ذ كركت المصنفين فان لم يلد كركت فسد السلم ولا فرق بين ان يثبت ذلك  
البلد او يحمل اليه كركت وذ كركت ابن حبيب ان كانا يحملان السلم لم يفسد بترك سانه  
الباقي يقتضي الزوايا خلفه والباء اشارة بقوله (ص) ولو بالجل (ش) وحكاية  
خلاف ابن حبيب في بلد الحمل كاذ كركت المصنفين ابن بشر وعكسها ابن ونس  
لم يكر خلاف في الثبوت فيه على اختلاف الطريقين ابن حبيب السلام ويه يعلم مافي كلام  
ابن غازي (ص) بخلاف مصر في المحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني انه اذا سلم  
في حطة بمصر أو بالشام ولم يلد محمولة ولا سمراء فالسمراء ان السلم صحيح فيها  
ويقتضي في مصر بالمحمولة لانها هي التي بها ويقص بالشام بالسمراء لانها هي التي بها  
وهذا بالنسبة الى الزمن المتقدم لافي زماننا الا ان فاعلم ما هو موجود ان بكل فلا يلد من  
البيان في البلدين وانظر لم ذكر المحمولة والسمراء مع دخولهما في عموم قوله كالنوع  
لانهما نوعا عالم فان قلت ذكرهما لاجل قوله يلد هما فقلنا وكذا لا بين النوع في  
كل شيء الاحتمال فيثبت منه في بلد السلم نوعان فلا يلد من ذلك بالبر لكن لا يقتضي ان كلا  
من السمراء والمحمولة متولد بالتشكيك على افراد فلا يلد من بيان النوع بيان الفرد  
المراد منه بهذا يجب ايضا كما يقال ذكر الاول يعني عن ذكر السمراء والمحمولة وفيه  
انظر الجدولة تضمن بيان ما يلد فيه من افراد السمراء او من افراد المحمولة (ص)

اذا كانا مختلفين انتهى (قوله فالمحمولة) أي يقتضي بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لانها هي التي يقتضي بها) الصواب ان  
يقول كما في توضيحه لانها الغالب الاول يمكن فيها غيرهما ما احتاج في المدونة الى قوة قضى بمصر بالمحمولة والشام بالسمراء ولا  
ما تأتى قول ابن حبيب الحكم ان لم يسم بمصر سمراء من محمولة لم يجز واد ابن القاسم وانهم مثل هذا في قوله في الشام اذ ليس  
فيها غيرهما ولا يحتاج على ما قلنا الى قول بعضهم ولعل في الزمان المتقدم اعتد اذ ليس فيها غيرهما يعني (قوله)  
فلا يلد الخ) أي فردا المصنف بقوة فاعلمه في أي فرد منها أي قسيتين السودا الخاطوب من افراد المحمولة ككونها شديدة  
البياض والفرد المراد من افراد السودا ككونها شديدة السودا وقوله يلد يجب اي فردا بالمحمولة فربما نزل الافراد  
وقوله يلد يقتضي أي في الجاهل بغير

(قوله وثني الفلت) الفلت ما يجتمع بالمال من ثياب أو نحوه ليكثر كيه أو وزنه (قوله أو غلت) بكسر الهمزة (قوله لأن عليها الخ) أي وعليها يكون معطوف على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشتراط كونه ثياباً أو غلتاً يستقضي عنه بقوله فيما تقدم والجودة والردان فيهما (قوله ويقضي بآفته) أي الفلت يحصل على الغالب أو فالوسط وهذا حيث جعل قوله في معطوف على قوله كالنوع وأما ٢٤٨ أن جعل معطوف على قوله مفرقة لا يقتضي ذلك فإن قلت عطفه على

مصر يقتضي أنه لا يطلب بيبانه أصلاً من أن يلبس منه من ثياب أو غيره أن قوله يختلف مصر معناه أنه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه إلى فساد السلم وذلك ما قد يعدم طلب البيان بالكلية وطلبه على وجه لا يؤدي تركه لفساد قوله يختلف مصر من الأول وقوله وثني أو غلت من الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستقضي من ذلك أن كونه كونه في الجودة وضدها لا يصرف عنه من ما كوله الفلت جسد أو ما غيره قرباً من غيب كغيره لا يرغب في صغره وكذا قوله ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بهضم بقية أنه المعقد وهو ظاهر (قوله اختلافاً لثيابين) كذا في الأصل والصواب حذف (قوله) وقيد بسند الخ) يتفرقه لاختلاف الأغراض (قوله كالذهب) أي الذي يعمل الذهب بأن يكون أسود يعلى أو صفر أو قوله والأجر أي الذي لا جـ أي الذي يعمل للعمرة (قوله يختلف جملته الحيوان) لا يخفى أن مطلق الحيوان إذا كانت

وثني الفلت (ش) أي وقضي بآفته الفلت أي وقضي على المسلم المنة أن يقضي فيها مثلاً فغلت عند الإطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة وثني أو غلت لأن عليها يكون بيان كونه ثياباً أو غلتاً شرطاً فيفسد بآفته وليس كذلك بل هو صحيح ويقضي بآفته (ص) وفي الحيوان وسنه والذكورة والسنن وضدهما (ص) يعني أنه إذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع والجودة والردان في بينهما بيان سنه فيقول جسد أو صم أو حق أو بالغ أو يقول ستمستان مثلاً ذكورة ومهنة وأوشته وهزاه (ص) وفي اللحم وخسباً أو راعياً أو مغلوفاً (ش) أي أنه يذكر ما مر من النوع من معز أو غنم أو جودة والردان وبيتهما والذكورة والسنن والسنن وضدهما ويزيد كونه خصباً أو راعياً أو مغلوفاً وما ذكرناه من أنه يذكر السن والسنن والذكورة في اللحم هو المطلق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما به عطف بالواو بهذا كالمسلم فيه لا يشاركه فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والردان متضمن بيان ذلك والسنن والذكورة وضدهما (ص) لا من كتب (ش) يعني أنه لا يستقر أن يبين كونه من جنسه أو من رقبته أو نحوه أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت الأغراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحبيب وقال عبد الوهاب في جواب البيان حينئذ وهو المناسب لمصر من أنه يجب بيان ما يقتضيه الأغراض اختلافاً لثيابين (ص) وفي الرقيق والثقل والبكارة والظنون (ش) يعني أنه إذا أسلم في الرقيق فانه يذكر مع الأوصاف السابقة في الحيوان من نوع وجودة وردان أو توسط التقسيم طول أو قصر أو ربة أو يقول طوله أربعة أشبار مثلاً ويذكر في الأنثى ولو وخصاً التسمية والبكارة وقيد بسند بالهالي ويذكر اللون الخاص من عريضات الأسود كالذهبي والأجرو شدة البياض في الرومي فليس ذكر اللون تكميلاً لأمع قولاً ولا والظنون في أسبوان الذي هو أهم من الناطق والصلمت وبعبارة المراد الظنون هنا من خاص من الأول لأن الأولان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان كإصبع أصم أو مشرب بصم أو ذهبي أو جميل إلى الخضرة أو نحو ذلك وكسود في أبي أو برى أو حبشي أو نحو ذلك واقتصر المؤلف في ذكر المقدار الرقيق لبعده على ما ذكرناه في توضيح من أنه لا يشترط ذكر المقدار بعد الإنسان وهو خلاف قول ابن الحبيب ويزيد في الرقيق التقدير كذلك النسل والأبل وشبههما وتقص المواقف من كلام ابن الحبيب وشبههما (ص) قال وكالدهج وتكلم الوجه (ش) يعني أنه إذا أسلم في جارية فانه يزيد على

تختلف الأغراض فيما يملك فلا جناح من جرياته فيه (قوله ناصح) بالهالي (قوله وكذا الخليل) أي فيذكر في ماص كل منها قد وعلمه من الأرض وقد يستداه عليها أو كلام بعض النجباء فيفسد أنه المعقد وهو ظاهر (قوله وشبهها) قال عجم وأعله أراد بشبهها ذات النسل والركوب لا ينبغي قصر هذا الحكم على هذا النوع خاصة بل يزداد في الحيوان المأكول اللحم لا يمان أن هذا أوسع فقد أوسع ولا خلاف في اعتبار في المأكول (قوله قالو كالدهج) لا فرق بين الذكر والأنثى يقال



لذلك ذكر أعجم ولا تقي دعيها المذكورين والاشي شمل الامواله كراحتوا والاشي خوراء وهكذا كما افاده بعض الشيوخ والمواد  
شدة بياض العين وشدة مسوداها (قوله مع الزهارة) وأمالع زهارة قهوا الكحل وهو ينكش في عبوسة (قوله ميلان البياض  
الى الحرة) وفي مختصر المتبعية من ميلان السواد الى الحرة وفي المختار خلافة فانه قال ان الشبهة ان يشوب سواد العين زرقه  
(قوله والسكالة الخ) هو ان يعالجون العين سواد كالكيل من غيرا كتحال والزرقه وهو ميلان سوادها الى الخضرة (قوله  
بان يقول في الثوب) اللون والرقه والصفاقة وظاهر عبارة الشارح انه يقول وفي الثوب والرقه والصفاقة فيقول بذلك اللون  
(قوله ويجاب بصير) البياض والاصول وما يصير به اذ المعنى وفي الزيت ٢٤٩ المعصر منه وجواب عما يصير فتكون ما

ماصر الذي عجم وهو شدة سواد العين مع الساعها ويريد ايضا تكملة الوجه وهو كثرة لحم  
الخددين والوجه مع الزهارة ودخلت الكفاف الشموه وهو ميلان البياض الى الحرة  
والسكالة والرقه (ص) وفي الثوب والرقه والصفاقة وشدهما (ش) يعني انه اذا اسلم  
في الثوب فانه يذكّر زيادة على ما صر من النوع والجودة والرداءة وبينهما الرقة وشدها  
الغلط ويذكر الصفاقة وهي المتانة وشدها وهي الخفة ويذكر الطول والعرض وظاهره  
انه لا يفتاح الى ذكر اللون ونحوه في المدة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف عند قوله  
والثوب الخ لاستغنى عن اعادة قوله والثوب بان يقول وفي الثوب الخ ولا شك ان قوله  
والجودة الخ يعني من قوله والرقه وما بعدها (ص) وفي الزيت المعصر منه وما يصير  
(ش) يعني انه اذا اسلم في زيت فانه لا بد ان يذكر زيادة على ما صر من النوع والجودة  
والرداءة وبينهما الحب المعصر منه من زيتون ونحوه والمصير به من معصرة اوماء  
الاختلاف الثمن بذلك فان كان يجمع في باد واجد في بلدان فلا بد من ذكر البلد التي  
يؤخذ منها ذلك ويذكر في اخل كونه من عنب او غيره صافيا او غيره وانما يقل المؤلف  
والمعصر منه زيادة الى الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو لم يذكر ذلك  
لاقتضى ان بيان المعصر منه قد زائد على ما صر وليس كذلك اذ ما سبق من درج فيه اذا  
اورد بيانه بان ما يختلف في الاغراض ومساو له اذ اورد بيانه ونحوه وجوده ودرجته  
وما بينه واولوه (ص) وجل في البلد والردى على الغالب والا فالوسط (ش) يعني  
انه اذا شرط الجودة والرداءة في الشيء المسلم فيه لم يحتاج الى ذكره فانه يقتضى بالغالب  
من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت اعتاف الجيد والردى في  
التسمية والاطلاق فانه يقتضى بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقتضى بالوسط استبعاد  
اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غنم موصوفة للساحة في البيع والغالب يجري  
في النوعين فافكر بالوسط لا ياتي في النوعين (ص) وكونه دينا (ش) هذا هو الشرط  
السادس والمعنى ان المسلم فيه لا بد ان يكون دينيا في ذمة السلم اليه واحتراجه من بيع معين  
يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قد قبل قبضه فيدور الثمن بين السائقية ان هلك وبين

٢٤ شئ خا والوسط مما يصدق عليه الوسط بين الجيد والردى (قوله والاطلاق) عطف تفسير (قوله بخلاف  
النكاح على غنم موصوفة) أي فانه يقتضى فيه بالوسط استبعاد من النظر للغالب قال محسن ت وظاهره انه عند شرط الجيد  
في النكاح يقتضى بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقنع على هذا الطريق وما تقدم في النكاح  
من قوله ولها الوسط هو عند الاطلاق وما عند اشتراط الجيد والردى فيعمل به في النكاح من جماع عيسى وغيره واذا عمل  
فالتأخر من كلامهم ان ينظر للاغلب كما في السلم زد كره ذلك الدليل من جماع عيسى فاطن (قوله والوسط لا ياتي في  
النوعين) والتقدير اذا كان نوعين ولم يكن غالباً والتأخر من ان ياتي على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قد قبل) اعلم انه قد

على كونه دينا باهنا اذا كان معنا وهو عند فقيه يسع مع غيره فانه قد مضى واذا كان عند غيره فقيه يسع مع غيره ليس عندنا  
 واستشكل المصنف التعليل الاول بجواز يسع شي ليس فقيه حتى لو فقه ان بقية المشتري بعد شهر مثلا وجوز كراه  
 دابة معينة تقبض بعلمه وايجابان الموردتين في البيع وكلا متافى السلم انتهى حاصله ان النسخ منه حيث كان ضمان المبيع  
 اصابة على المشتري يقتل الى البائع فانه ضمان يجعل كافي السلم هنا دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيه ما من  
 المشتري لصحة العقد وكونه ليس فقيه حتى لو فقه انتهى اي ولم يقتل الضمان فيه ما الى البائع فاذا علم ذلك فقول الشارح  
 من يسع معن الاول من السلم في معنى وايضا في الكلام المتقدم ان المسلم حين أسلم في معنى صار الضمان منه لكونه معينا ولما  
 شرط تأخير فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حيث ذبحه غنا وبعضه في مقابلة الضمان جملة (قوله  
 والشرح) أي التعريف للذمة وهذا البيت العاصي كما ذكره عب ولكن ذكر محض تمت انه صاحب الذمة (قوله يقبل)  
 أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أي الزام الفسخ فالالزام ليس منه بل من غيره وهذا هو  
 المتعين ولا يقلد عن ذلك (قوله هي وصف مقدري الشخص) ٢٥٠ زاد عب فقال معنى شرعي مقدري المكلف انتهى

لكن قال القرافي وهذا المعنى  
 جعله الشرع سبعين اشياء  
 خاصة منها البلوغ ومنها الرشد  
 فمن بلغ فيها لاذمة ومنها ترك  
 اطراف كافي القلس فمن اجتمعت له  
 هذه الشروط رتب الشارع  
 عليها اقرار بمعنى يقبل الزامه  
 ارض الجنات واجر الاجارات  
 واتمان العائلات ويحرم ذلهم  
 التصرفات ويقبل التزامه اذا  
 التزم شي اختيارا من قبل نفسه  
 لزمه وهذا المعنى المقدور الذي  
 تقدر فيه الاجناس المسلم فيها  
 وامال القرافي في ذلك ثم قال  
 الذمة يشترط فيها البلوغ من غير

الخفية ان لم يملك والشرح للذمة وصف تاما • يقبل الالتزام والالزام  
 أي هي وصف مقدري الشخص يقبل الالتزام كلك عندني دينا ويقتل الالتزام كالزمتك  
 دية فلا تنسلا وتعريف ابن عرفة لها معترض انظر الشرح الكبير (ص) ووجوده  
 عند حلوله (ش) هذا هو الشرط السابع وهو ان المسلم فيه يكون موجودا عند  
 حلوله أو جله بقدر وصفه أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالب في وقت حلوله فلا  
 يكون تارضا سلفا وان تخلفا الضمير في وجوده للمسلم فيه المصنوع من السماق ولا يشترط  
 وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلوله أو جله ولو انقطع في أثناء  
 الاجل خلافا لابي حنيفة والى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لانس حيوان  
 عين وقل (ش) نسل مرفوع عطف على مقدور مرفوع على قوله ووجوده عند حلوله أي  
 في وقت وجوده عند حلوله لانس الخ هذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذ  
 المطابق المراد فيصوي في محقق الوجود لا في نسل حيوان عين وحسب ذلك يكون مجرورا  
 والاولى أن يكون مجرورا من مقدور مرفوع على الشرطين السابقين لاستقراء الاول بمصطلح  
 التعيين والثاني بعدم وجوده اذ قلنا قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه  
 لو كفر بازاله السلم وذلك لان السكنة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانما لم

خلاف أهله انتهى فقال ابن النجاشي والاولى عندني أن الذمة قبول الانسان شرعا لا لزوم الحقوق دون التزامها بعبارة  
 فعلية هذا يكون للحي ذمة لا يلزمه ارض الجنات وقيم المتلفات وعلى أنه لاذمة للحي يقول الذمة قبول الانسان شرعا  
 لزوم الحقوق والتزامها (قوله وتعريف ابن عرفة معترض) فعرّفها ابن عرفة بقوله ملك مقول كل حاصل أو مقدور بحيث فيه  
 بان الذي يتصف بالملك انما هو مافى الذمة واجيب بانه تعرف بالشيء بخصاصته فهو رسم وقوله مقول أخرج به الامور  
 التقليدية الغير المقررة من الحقوق غير المألفة من حقوق السكاح وجوب القصاص والولاية كولاية السكاح في الاعطاء  
 والجبر عليه لانهم احقوا غير مالية وقوله حاصل أو قد ومعناه ان يقول المالك المألف بالافعل أو بالامكان وانما أخرج  
 ما ذكر لانه لا يسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة ان التقدي فيها كل لا يجرى لان الجبر في هذا المعنى  
 وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل  
 نادرا (قوله اذا المطابق المراد) وذلك لان الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى ان يكون مجرورا) أي فيكون  
 التقدير فيصوي فمالا يمكن معناه محقق الوجود لا في نسل والمراد بانما يجره منه أي يحقره لانه كان داخل خلافة وانخرجه (قوله  
 ومفهوم قل انه لو كفر) ضعيف والعقد المتع مطلقا

(قوله لائل) أي فلا يشترط وبغيره من الصلح مع أهله لا ينع (قوله أي عين وصفر) فيه نظر لا يشترط في الحائط الصفر فظاهر كلامهم وأمر بجهن الحائط قليل وإن كان في نفسه كثيراً وهو المراد من قوله أعاد عيني قلت وقول المصنف أو حافظ أي عني المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون في الغنمة وغير الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعين به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المعلق به انما هو بيع حقيقة فيجبر على حكمه فعلم من هذا أنه لا تنافي بين قوله أو حافظ أي لا يسلم فيه السلم حقيقة وبين قوله بشرط الخ لأن نسبه العقد للمحافظ وأعاد الاثني جواباً آخر وهو أن حافظ أي أو حافظ أي غير حافظ أي في جميع غيره كل أو بد بد شار وقوله بشرط الخ أي في غير الحائط المعين الصغير أي في بعض غيره أي في قدر معين أي في كل معلوم من حاقله إذا سلم في جميع غيره وهذا أيضاً إذا سلم في بعضه وكلاهما على الكيل لأن المخلاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفية قبضه) درج المصنف على ما قاله بعض القرويين إذ يظهر من توضيحه اعتقاده قالوا إن لو سلم بعض القرويين قال إن سماه معلوماً كذا خلافه على الفور بعقد البيع يجب قبض جميع ذلك وهو أن الزائد فيه فإن أخذته تأخر عشرة أيام وأخذه عشر فقال مالاً هذا قريب وأما أن ٢٥١ معاه لما كان اشترط ما أخذ كل

يوم ايامن وقت عقد البيع او  
من بعد اجل شره فذلك جائز  
وان لم يضر بأجلا ولا ذكر  
ما يأخذ كل يوم من وقت العقد  
ولا في ما يأخذ بالبيع فانه  
لا له لمعيده والموا كان لفظ  
السلم يقتضي الترخي علم انهما  
قصدا التأخر ففسد ذلك اهـ  
فعلى هذا الاقربين تسميته  
لموا وعده الا في - كان كيفية  
القبض فانه شرط على الاول  
دون الثاني وهذا معنى قول  
أبي الحسن في شرح المدونة  
لا فرق بينهما الا في اشتراط  
الاجل في تسميته لموا مراده  
بالاجل كيفية القبض  
لاحقيقته انه أخذ في يوم

بطله على قوله ووجوده لاقتضائه فسادا اذ هو يخرج من الشرط أى بشرط كذا  
لانس الخ وقوله (أو حاط) أى عين ومغرى يصح فيه الرفع والجر عطفا على نسل على  
الوجهين ويصح الجر مع رفع الأول شاعى على حذف الخاف وإبقاء الخاف إلى على جر  
لكن فيه ضعف من جهة استقاه الشرط إلا ان يدعى ان النسل كالمائل لقر الخاط  
لكون كل منهما نواعا أو أشكوا لشرط وشراء قر الخاط المذكور حيث هو وما بقوله  
(ص) وشرط ان هي سلا اعازها وتوسع الخاط وكيفية قبضه ولما لا كونه بشرطه  
وان نصف شهر وأخذ بمصر أو وطبا لآخر (ش) يعنى ان الشخص اذا اشترى قر خراط  
معين فان كان يفظ الم اشترى فيه جميع الشروط الاتية وان كان يفظ البيع  
اشترى ايضا ما عدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظر اللفظ والأهوى فيعاقب الحقيقة  
لان الفرض ان الخاط معينا فما بشرط فعا اذ هي سلا أى يعا الأجزاء التى هي عن بيع  
الشرط وقوله والرهوى كل شئ يخصه فان قلت هلا قال المؤلف قبل اذها وطيبه ليشمل قر  
الخل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذ بمصر أو وطبا وما بشرط فيه ماسة الخاط  
لا مكان استقاه القدر المستتر منه واستقاه القدر وما بشرط فيما اذ هي سلا يفظ  
كيفية قبضه متواليا ومتفرقا وقدر ما يؤخذ عنه كل يوم لا ماسا فلو هي سلا فلا بشرط  
فيه بيان كيفية قبضه ويحتمل على الخاط لان لفظ البيع يقتضى التناجز وما بشرط  
فيهما ان يسلم المالك أو قبل لا يميز به المالك فيتعدر التسليم وما بشرط فيه ما شرعه

واحد كما صرح به في الدقوة كما يؤخذ مما تقدم عن ابن رولس وما اعقده المستصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر  
بجلافة فقال في معرض ذكر الشروط ويشترط اجلا لا يفرق فهو يعني ما يأخذ كل يوم ولو بشرط أخذ الجميع في يوم واحد وقال  
بعض المتأخرين ان مجموعها في يوم ذلك فيكون هو شرط المأثم ١٤ وما صدر به المستصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانه لما  
ذكر الشرط قال هذا عند ما لم يحل البيع لا يحل السلف فدل على انه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة انه يبيع ولا عبرة  
بشعبته سالما لا يبيع في موضعين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والتعليل في العقود فانظر الى الفعل ان آخر ما قاله محض  
تمت (قوة سعة الخاطئ) المراد بسعتها امكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا بشرط تقديم رأس المال بل يجوز  
تاخره ولو بشرط فاه القاني وبقيت فقول المستصنف الاتي وهل القرض الصغير كذلك او لا في وجوب الاتى اسره (قوة  
كيفية قبضته من البائع) وما يؤخذ من انه لا يصح اخذه من الامع لا يصح (قوة وشروعه) وان لنصف شهر هذا  
الشرط محلها ان في بيان القبض بما يحل التبرع في ذلك وفيما كونه فان بشرط بيان كيفية قبضته محل على الخاطئ

(قوله وأخذ نسرا) هذا على القول بأن البسر هو الزهو فيكون في الأحمر والأخضر وقبل البسر هو البلع الأخضر فيكون قبل الزهو بدون عياض في باب الزكاة ٢٥٢ أقول وقد كرر بعض أن البسر عند الفقهاء بعد الزهو وقبل الارتباط

(قوله الخطر) أي الغرر (قوله) وأخذ بالثقل) أقول لا معنى لكون أخذ بالثقل بعد شرط في جواز الأقدام أولا لأنه باق بعد فلا يتسبب أن يفسد الاشتراط ثم يقال إذا وقع وزل ولم يسره أو أخذ بسرا أو وطبا يسره إن عليه (قوله فان العقد يكون فاسدا) الذي في الموافقة هي أن هذا الشرط الآخر في الجواز فقط ولا يوجب جسد العقد بفسده كما قال الشارح وأما الشرط التي قبله فهي لفظة فبقيتها تنفي الخصصة (قوله ولتقتض) أمن الجوائح) أي أن الجوائح لا يترن حصولها فهو من عطف حسنة على معاول (قوله وهو خلاف الأصل) أي أن الأصل ضمان غير الجوائح أي الكثير الغالب (قوله وانما تناوله على صفة غير موجودة) أي على كونه حسنة أو سق (قوله لان المراد بالمزهي ما زهى ولم يطبه) فيصدق بالبسر (قوله كفض الكرا) أي كالأذا استأجر دارا باثني عشر دراهم منه لومة ثم انه في وسط المدة سقط البت فانه يرجع ما يخص بقية المدة لكن بالنظر للقيمة فانه قد يكون الكرا أقل في أول المدة (قوله) وله أن يأخذ بذلك الحصصه وليس فيه الاقتضاء من غير الطعام طعاما لأن ما يأخذ

في الأخضرين العقد أو بعد أيام بسيرة فهو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط أن لا يستلزم أحل الشرع وصيرورة ثم أو لا يفسد وما يشترط فيها ما أخذ أي انما أخذ لكل ما اشتراه حال كونه بسرا أو وطبا لا يمر بعد ما بينهما وبين القرض فذلك الخطر ولا يدمع أخذه بسرا أو وطبا إن يكون اشترط ذلك ولا يتحقق انه اذا كان كل من شرط أخذه بسرا أو وطبا أو أخذ بالثقل كذلك حشرطه فقد اخل المؤلف بواحد وهو شرط أخذه بسرا أو وطبا إن حصل على ظاهره أو أخذه بالثقل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أي وشرط أخذه بسرا أو وطبا ليل قوله (ص) فان شرط تم الربط بمعنى قبضته (ش) يعني انه اذا أسلم في ربط والموضوع بهما وهو ان الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتفرقان العقد يكون فاسدا البعد ما بين القروا الرب فذلك الخطر ولتقتض أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمه مضى ولا فرق بين كون الشرط صريحا أو التزاما كما لو شرط في صك كفية قبضه أي ما يسره بغيره أو ما ذكره المؤلف من أن من الشروط أخذ بسرا أو وطبا عمله حيث وقع العقد عليه بعبارة أو ما لو وقع العقد على ما في الحائط من فانه اذا زل إلى أن يتفرق ان الحائط قد تناوله العقد على ما هو عليه وقد تسلمه المتابع بديل انه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الاضمان الجوائح وهو خلاف الأصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعبارة الشرط فانه لم يتناوله على ما هو عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان قررا (ص) وهل المزهي كذلك وعلمه الا ككرا وكالسبع الفاسد تاويلان (ش) يعني انه اذا أسلم في قرضه أي صادرا حرا أو عسقا واشترط بتمه هل الحكم كاشراط تم الربط فعلى قبضه وعلمه الا كقرن الشيوخ كان أي يدور صوبه بعد الحق أو لا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيسحق ولو قبض ولا يعطى الاجبا فيوتبه البيع الفاسد وهو رأي ابن شبلون لان القرن الارتباط قريب من الزهو بعد تاويلان وشمل قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما زهى ولم يطبه ولما كان السلم في غير الحائط المعين به لا يسلم ويبع المتلى المعين فيسحق بثلثه أو بدفعه قبل قبضه لانه ليس في الذمة أشار إلى ذلك بقوله (ص) فان انقطع رجوع حصصه باق وهل على القيمة وعليه الا ككرا والمكيلة تاويلان (ش) يعني انه اذا أسلم في غير حائط معين صغير قد اربط وشرط أخذه بربط فلما قبض البعض انقطع عند ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذ حصص من الثمن ويرجع الباقي بحصصه من الثمن مجعلا للقضاء ولا يجوز البقاء لتقابل واشتتاف الاشياخ هل المعنى فقبض الرجوع بحصة باق في ذمة المسلم اليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما في وقته وخوله على أخذ شيئا فشيئا كفض الكرا فاذا قبل قيمة ما قبضه عشر مثلا وقيمة ما بقي خمسة مثلا ننسبه خمسة الى العشرة الثلث في جمع المسلم على المسلم اليه بثلث الثمن الذي هو رأس المال وله أن يأخذ بثلث الحصص ما شأ من طعام أو غير ذلك مما لا يجوز له فتح دين في دين أو على حسب المكيلة لما تأخر يحيط به من الثمن ما يقيه كالجائحة اذا اشترى

من طعام ليس عن ثمن طعام لان العقد ناقص فبما قبض فلا يقال ذلك المدفوع في القامع

(قوله ويجري مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجوع بحصة ما يلي) أي في شعبين القسم فبما يقضى ويرجع بحصته (قوله وأوجبته في عدم البقاء) أي لوعلى القول بوجوب البقاء لكن تراد في إيجاب عدم البقاء فبما رضى البناء للمعقول وهذا القول هو العقد الا انك خبر بأنه ساقى بقول المصرح به هنا الرجوع بحصص المكثفة وظاهر الشارح ان القولين في كل من القرية الصغيرة والكبيرة ومن المعلوم ان الحدوث في الانقطاع بجائحة (قوله وما ان كان لقوات الابان نسباً في هذا المعنى وقدر قول المصنف وان قات ما له انما عايشته أو ما شاربها فبما هنا خلفه في حل قول المصنف وان قات ما له انما نوع في كلام شارح مختصاف والراجح ما شارحنا فيما ساقى وان قول المصنف هنا فان انقطع رجع بحصة ما يلي كما يجري في الجائحة بيجري في قوات الابان والحاصل ان قول الشارح واما لقوات الابان نسباً في كلام عجم وهو غير صواب والاصواب هنا التعميم ويحل المصنف بما حل به شارحنا وساقى بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا المعنى ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة بيجري مثله في الجائحة في غير القرية الصغيرة واما الجائحة في غير القرية الكبيرة فالمراد بها ما يشعل ماذكره وعاذا لم يبلغ الثمر بالكلية لان السلم فيها كالثمر في غيرهما فيصعب حيث يوجد السلم فيه وقت حلوله وان لم يكن موجودا وقت العقد انظر رجم (قوله والظاهر ان كل اهلهما) أي اصحابها يستفاد من ذلك انه ٢٥٢ لا يسوغ لاهل الحائط الاكل منها

لانه تملن بما حق السلم (قوله والاجازة البقاء) لا يقال كمن لا يدفع رأس المال مع كونه سلماً وقد تقدم ان شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس سلماً حقيقة وإنما هو بيع حقيقة وتسميته سلماً بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التسمية ما اذا انقطع بعض ثمرها بجائحة فانه كان انقطاع ثمر الحائط المعين في وجوب الفسخ كما قال النعمي لكنه ضعيف بالمعقود انه يجب البقاء لقابل وانقطاع كل ثمر القرية بجائحة تحكم انقطاع

جميع الحائط فان تأخر نصف المكثفة فانه يحيط منها عنه من الثمن بقية التسمية أي يحيط عنه نصف الثمن وان تأخر ثلثها حاط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر في تقويم تأويلان ومحلها ما حتمت بشرط عليه اخذ في يوم أو يومين فان اشترط عليه ذلك رجع بحصص المكثفة انما قات كما قاله وت ومنه ما اذا كان يقضى في اوقات مختلفة وكان الشان انه لا يساع الاجلة واحدة فانه يرجع على حسب المكثفة أيضا لوصل المراد بسويع مدة لا تختلف فيها القيمة بيجري مثل هذا في غير القرية الصغيرة وفي غير القرية الصغيرة على القول بالرجوع بحصة ما يلي وأوجبته في عدم البقاء كما ذكره الخبيث ثم ان كلام المؤلف هنا فيما اذا كان الانقطاع بجائحة واما ان كان لقوات الابان نسباً في المراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما يحكمه فيشمل الجائحة بالمعنى المتقدم في بحث الجوائح والتعيب الموافقة لها في الحكم المشار اليه بقوله هناك وتعيينها كذلك والظاهر ان كل اهلهما من الجائحة لانه اما غضب أو سرقة وكلام المؤلف محله اذا دفع المراد من المال السلم اليه والاجازة البقاء لعام القابل لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين (ص) وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب تعجيل التقديفها أو يتناقله فيسمى في السلم لمن املكه تأويلان (ش) يعني انه اذا أسلم في غير قرية صغيرة وهي

بعضه ما في لزوم البقاء لقابل على المعقود (قوله أو لا في وجوب تعجيل التقديف الخ) أي وهي مثل الحائط أو في وجوب تعجيل التقديف الخ والمعنى وهل القرية الصغيرة كذلك من كل وجهه أو هي مثله أو في وجوب تعجيل التقديف الخ الحائط فلا يجب تعجيل التقديف بل يجوز تأخيرها كمن ثلثة أيام لانه يسع معنى وتسميته سلماً بمجان (قوله ويتناقله الخ) وقال أبو ثور في السلم لا لملكه لكان أو لى أو لهم ان السلم فيه تارة يكون له ان من لا وحده في غيره تارة يكون موجودا دائما وانما الانقطاع المتعلق بكل منهما ما ان يتعلق بجميعه أو ببعضه أيضا الانقطاع فيما له انما بان يكون بقوات ابانه أو بجائحة وقد اشار المصنف لحكم ما اذا انقطع بعضه من حائط معين بجائحة وكذلك بقرية صغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لانه لو هذا على التسمية ولكن المذهب انه يجب البقاء لقابل ولما اذا انقطع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وان قبض البعض وجب التأخير وسواء تيسر حكم انقطاع بعض ثمر القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء عليه فبما حل قول المصنف وان قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل ثمر القرية الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله الا ان رضيا بالحاسبة لانه اذا جازا رضيا فهو مضمون اتفاقا فيصير رضيا بالحاسبة فيما وقع الخلاف في كونه مضمونا ومضمونا

وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض فيها كلها كإبراهيم المعنى وتظاهر كلامهم في بعضها وما إذا انقطع  
بعض المسلم فيه أو كالمقولات إبانة سواء كان السلم في غر حائط معين أو غرة قرية صغيرة أو كبيرة فأشاره بقوله وان انقطع ما إلى  
مسلم فيه من حائط معين إبان أي وقت معين وجد فيه أو من قرية صغيرة خيرا المشتري في القسح والابقاء مقابل وتظهره  
سواء انقطع حال العقد أخذ في الأمان لا وفي كلام بعضهم أن هذا محله حيث انقطع أو أخذ في الأمان وانقطع على هذا ما الحكم  
الذي بشرنا أخذه قبل هل يكون بمنزلة التلف بجاهة فمفصل فيه تفصيلها أولا وتظهر ما يثبتون التخصيص سواء كان قنات  
الأمان بسبب تأخير البائع وهو السلم إليه قصد أو المشتري وهو السلم أو غفلت ما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاه ابن  
عرقون وابن عبد السلام وسلك في التوضيح أن محل التخصيص حيث كان القنات بسبب تأخير البائع قصد أو إمان كان بسبب  
تأخير المشتري قصد فإنه يجب البقاء وما إذا كان التأخير لفعله منهم ما فالظاهر وجوب البقاء كإبراهيم قصد أو كما يشده  
كلام ابن عرقون ومعه قولنا صغيرة ٢٥٤ أن انقطاع غرة القرية الكبيرة لا يخصر فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء

الآن يرضاهما المحاسبة وسواء  
كان انقطاع ذلك بسبب تأخير  
البائع أو المشتري انتهى شب  
ومثله في هذا كله غير  
ما في شارحنا وحاصل ما شارحنا  
الذي ارتضاه ابن عرقون وان  
انقطع ما إبان في السلم الحقيقي  
أي أنه أسلم له سلم حقيقيا  
وانقطع الكل لقوات الأمان  
بل ويقال مثله إذا تمت المحاسبة  
وقوله أو من قرية أي مأمونة  
صغيرة أو كبيرة كذا قال محقق  
ثم أي قات ولو بجاهة  
فتظهر قات الأمان أو الجاهة  
فالحاصل أن قوله وان قات ما له  
إبان في السلم الحقيقي وقوات  
الكل بجاهة أو قنات إبان  
وقوله أو من قرية أي قات الكل  
أي في قبض شأ كان لجاهة  
أو الأمان رأ ما وقوات البعض في

ذلك فهو ما أشاره المصنف بقوله وان قبض البعض بجاهة أو الأمان فتقول الشارح فإصابته بجاهة لأمه فهو وكذلك  
له بل وكذا الأمان وهو ما أشاره الشارح بقوله وكذلك لهروب أحد هما أو أول هروبهما والحاصل أن القنات متى كان  
للهرب يكون القنات لقوات الأمان لا للجاهة وذلك لأن الهروب قد يكون لعذر فلا يترتب من سكوت المشتري فإذا علمت  
ذلك فتقول الشارح نعم حكم على انقطاع ما كان بالجملة أي وهو السلم الحقيقي وهو البقاء بقوله وان قات ما له إبان وقوله أو  
ما يشبه وهو المشاركة بقوله أو من قرية أي مأمونة كانت صغيرة أو كبيرة وتبقى النظر في القرية غير المأمونة فهل كالخائض في  
الانقطاع بجاهة أو الأمان كلا وبما هو الظاهر ولم يظهر فيه أنصر لا قدمين (قوله وهو قول ابن القاسم) أي خلافا لأشبه  
فيم ظاهرا المتقول أشبه وهو لا يجوز غفل عن ذلك حتى في العام القابل لكن يقيد بقول ابن القاسم لأنه المشهور

قوله وكذلك لو كان له رب أحدهما أي فيجب البقاء الآن برضا بالهامة وحاصل ما في مع وهو ما ذهب إليه  
 شب أنه إذا كان عدم القبض لما تحته في الحائط الصغيرة كلاً أو بعضاً فيجب الرجوع ونصت الفسخ فيما يقضي كلاً  
 أو بعضاً وإن كان عدم القبض فيه لقوات الإبان كلاً أو بعضاً فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ  
 والإبقاء وإن كان منهما أو من المشتري وجب البقاء وإن كان عدم القبض لما تحته في القرية الصغيرة والكبيرة كلاً أو  
 بعضاً فإنه يجب البقاء الآن برضا بالهامة ولو كان رأس المال المقوم ولو كان عدم القبض فيه لقوات الإبان في القرية  
 الكبيرة كلاً أو بعضاً فإنه يجب البقاء أيضاً الآن برضا بالهامة وسواء كان لقوات الإبان بسبب تأخير البائع والمشتري  
 وإن كان عدم القبض لقوات الإبان في الصغيرة كلاً أو بعضاً فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ  
 والإبقاء والإيجاب الإبقاء والحاصل أن قول المصنفون أنقطع ماله إبان ٢٥٥ في غير القرية الصغيرة بل في الحائط

المعين الصغير وقوله أو قرية  
 أي الصغيرة هذا ما ظهر لعج  
 آخر وألا فلا جعل قوله  
 وإن أنقطع ماله إبان كلاً أو بعضاً  
 في الحائط المعين وفي القرية  
 الكبيرة وقوله أو من قرية أي  
 صغيرة ولو طال المصنف على  
 ما ظهر لعج آخر أصدق قوله  
 تأويله وإن أنقطع بعض ثمرها  
 أو ثمر القرية الكبيرة بجملة  
 وجب البقاء الآن برضا  
 بالهامة ولو كان رأس المال  
 مقوماً وإن أنقطع لقوات إبان  
 فكذلك إن كان من قرية كبيرة  
 والأشهر المشتري في الفسخ  
 والإبقاء إن كان بتأخير البائع  
 والإيجاب البقاء وحكم أنقطع  
 الكل في الجبيع حكم بعضها  
 لكان أظهر (قوله لأنه يبيع  
 الطعام قبل قبضه) فمأته ولو

وكذلك لو كان له رب أحد - ما كان النعمة أيضاً متبعة ما لو سكت المشتري عن طلب  
 البائع حتى ذهب الإبان فلا يجوز تأخير ما بالهامة لانتهامها على البيع والسلف وإذا  
 تراخى بالهامة فلا يجوز أن يأخذ شيعة رأس ماله عرضاً ولا غيره لأنه يبيع الطعام قبل  
 قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والتونسي ولم يعتبروا ثمرة البيع والسلف المخرر  
 الداخل عليهم بالتأخير وإذا تراخى بالهامة ساء ولا يشترط أن يكون رأس المال مثلاً  
 بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من كميون وثياب ونحوها على رد من ثمنها بعينه فقيمة  
 قدر قيمة ما يقبض من المسلم فيه ومنع من هضم الهامة حقيقة الآن يكون رأس المال  
 مثلاً لثمنه من الخلف في التقوم فأنما هذا الاتفاق على رد ثوب بعينه عوضاً عما يقبض  
 أحق أن يكون المردود مساوياً لما بقي من المسلم فيه فيجوز أن يكون مخالفاً لما قلناه أو  
 الكثرة فينتج لأنها مخالفة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال اللهم الآن برقم في الأقواب  
 جزاً شائعاً يكون المشتري شره بكم البائع فيسلم من أحق الاتفاق في التقوم فيجوز  
 اتفاقهما والمبالغ في المتأخر (ولو كان رأس المال مقوماً) في المفهوم أي فإن  
 رضياً بالهامة يجوز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ الآن برضى بالهامة  
 وقاعله حينئذ العائد لا أحدهما لأنه لا يمين رضاهما معا والمصرح به هنا على حسب  
 المكيلة فلا تفرق ولما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يليق به إذا استكملنا  
 تلك الثبوت وما لا يجوز فيه إذا اختلفت في ثمنها فقال (ص) فيجوز فيما طبع (ش) القاء  
 سببية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون ذاتاً فاعلمه بعينه بل يجوز أن يكون  
 مستهلكاً بشرط أن تحصر الصفات وإن وجد عند حلوله سواء كان لهماً وغيره قال  
 في الشامل وفي الرز من مافي الله - وكونها مشروية أو مقبوضة فإن اعتد وزنها عمل به  
 وصرح في الأكل ع كالرؤ وفي الطبخ فتم ما من اللحم إذا كان يعرف تأثيراً لثمنها

أخذ الثمن فيه يبيع الطعام قبل قبضه وأبواب الله إذا أخذ الثمن بمنزلة الأمانة بخلاف ما إذا أخذ به شيئاً يتقوى جانب البيع  
 (قوله ولو كان رأس المال مقوماً) إن كان متعدد أو أما المتعدد فلا يجوز قولاً واحداً لأنها مخالفة على غير رأس المال (قوله  
 والمصرح به الخ) في كلاً والهامة على حسب المكيلة ولا يأتي التأويل المتقدم لأنه دخل على أن يأخذها دفعة واحدة  
 انتهى إذا علمت ذلك فلا يظهر قوله فيما تقدم ويحرم مثل هذا الخ فتدبر (قوله فيجوز فيما طبع) هي القاء القصص وهي الواقعة  
 في جواب شرط مقدور وقيل هي العاطفة على مقدور وقوله طبع أي أمكن طبعه لا طبعه على العمل بل يصح أي يبيع أي يبيع  
 بالفعل كالرياء التي لا تسند بالتأخير (قوله مستهلكاً) أي لا يباعه إذا طبعه بتغيره بالبقاء وقوله وفي الرأس لعل المعنى ما قبل  
 في اللحم من ألبان أو قال في الرأس وقوله كونه الخ أي وبين كونه مشروية أو مقبوضة أي في الماء وقوله فإن اعتد وزنها  
 جعل به أي ويعين عند عقد السلم وقوله ويصح أي السلم (قوله فيهما) بالتسمية كما هو في خطه أي في الأكل ع والرؤ (قوله فيهما)

أي في الثلاثة الغم والأكارع والروس هذا هو المتبادر من العبارة فينبغي أن يكون قوله لا ما في الغم أي المتخوف لا المطبوع  
 هذا ما خلفه من العبارة واثقه أعلم (قوله شر دابة) قال بعضهم الصحيح عند الحقيقة أن العنبر ثبت من أصل قاع البحر فربما  
 بساطه وهو علام أو حله ما يتعلمه الدابة من البحر ثم أنه يضربها حتى تنفاه وهو على الأول وتارة تحوت ويحده قسلا  
 أن تسمى حجة وهو على الثاني وتارة يحده حين تسمى حجة وهو أذناه (قوله كبر الوان) أي كبر مسطو التسر وجوده  
 غالباً لاخر جاع المتبادر لعدم تسره غالباً يدخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لان ماذكره طبع الخ) قد يقال لاجابة  
 لذاته أنه أراد المطبوع بما يوز كل (قوله والادم) معطوف على ما طبع وعطفه على اجمال الخطب مبني على القول المرجوح  
 من ان المعاطف اذا تكررت كان ٢٥٩ كل واحد معطوف على ما يليه من شرح شب (قوله الجلد بعد الدبغ)

أي وما قبل الدبغ فيقال له  
 اهاب (قوله فيصور بالجزز)  
 أي بشروط ثلاثة أي يرى الغم  
 وان يكون عند انا  
 بوزنه وان لا يتأثر القبط  
 تأخر بعدد وأما العشرة  
 أيام فجاز كما قاله في كتاب الدور  
 والارضين وقوله ابن ناسي لكن  
 يأتي المصنف في القصة  
 ويأصوف على ظهر ان جزوان  
 لكشف شهر وأما المجرورة  
 بالفعل فالأمر فيها ظاهر والجزز  
 جمع جزء بكسر الجيم فيها  
 (قوله نور يكل) أي على صفة  
 خاصة واطلاق التور عليه قبل  
 كماله جاز على حد عصره  
 (قوله أو لا يما قلائل) أي خمسة  
 عشر يوماً كما نص عليه شمس  
 قف (قوله ويضعه مش تربه  
 بالعمق) أي حيث كان اشتراه  
 جزافاً وماذا كان الشراء على  
 الوزن فلا يضعه مش تربه الا  
 بالقبط (قوله ويقيد المنع الخ)

بالأدلة وكانت الصفة تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ  
 معروف واحد لؤلؤة وجمعه لؤلؤة أيضاً وفيه أربع لغات لؤلؤة بهمزة تنوون ولو لم يغيره من  
 وأولهم سخر أوله دون ثنيه والعكس والعنبره دابة في البحر والجوهر هو كبر الوان  
 والزجاج مثلث الزاى واحد زاجحة والمعنى ان هذا الاشياء يجوز السلم فيها اذا ذكر قدرها  
 معلوماً بصفة معلومة (ص) والجبس والزرنج (ش) يعني أنه يجوز السلم في الجبس وهو  
 الجبس والزرنج لكن هذا يعني عنه قوة ويجوز في ما طبع لان ماذكره طبع أي يسوى  
 بالذوق ومن عطف الخاص على العام والتسكية في العطف لثلاثة قبل من قوله ويجوز  
 في ما طبع (ص) وفي اجمال الخطب والادم (ش) يعني أنه يجوز السلم في اجمال الخطب  
 وزنا أو سوما ككل هذه الخيل ووضع عند أمين وبقعه من سبط أو طرفاء أو غيره وفي  
 جلود الغنم والبقرة والابل اذا اشتراط شام معلوماً أو ادم لغة الجلد بعد الدبغ والمراد هنا  
 ما يشبه اللدوغ وغيره (ص) ووصف بالوزن لا بالجزز (ش) يعني أنه يجوز السلم في  
 الصوف بالوزن ولا يجوز بالجزز عدد الاختلافها بالعمق والكبر أو ما شروا على وجه  
 السلم فيصور بالجزز (ص) والسوق (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في اصول السويق  
 وفي السكاكين وفي العرومي كما كان كانت موصوفة متضمنة وضرب لها ما جلا معلوماً  
 وقدم النقد فيها (ص) وقوله كمل (ش) التور بتمامه مثاقا ناعية الطشت  
 بفتح الطاء وكسرها فوقية في آخره ويدونها أو أاما التور الذي يحترق الارض فهو بناء  
 مثله والمعنى أنه يجوز لمن وجد بعض طشت من نحاس أن يشتريه من يريه على أن يكمله  
 له على صفة معلومة لهسا وليس هذا السلما تخاطب سيع معين بشرط فيه الشروع الآن  
 أو لا يما قلائل لئلا يكون معيناً يتأخر قبضه ويضعه مش تربه بالعقد وإنما يضعه البائع  
 ضمان الصناعات قوله لا في وهو سيع يرجع لهذا أيضاً وهذا الخلاف الثوب فلا يجوز  
 شراؤه من صاحبه على أن يكمله كما يأتي ويقيد الجواز هنا بما اذا لم يشتريه تجلة النحاس  
 فانه اشتراه لم يجز الآن يبقى من عمله السيرة جدا ويقيد المنع الا في عاذا لم يكن عنده  
 من ذلك الغزل كثير ولا جاز (ص) والنحاس من دائم العمل كالنبايز وهو سيع (ش)

لكل من الثوب والتور وثلاثة أقسام يتفقان على المنع اذا اشترى جملة كل وعلى الجواز اذا كان عند كل  
 من البائعين جملة نحاس وغزل على ملكه ما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب اذا كان عند رب الغزل  
 دون ما يتجزئ منه آخر اذا جاء المقسوج على خير الصفة المطلوبة والجواز في ثوب حيث كان عند رب القماش دون ما يصنع منه  
 قواخر لكن عنده ما يتجزئ من ما يكسره ويعاد (قوله والنحاس من دائم العمل) هو الذي لا يفرغ عنه غالباً (قوله وهو سيع)  
 صريح مع قوله الشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه سيعاً انهم هم زوا الدوام مغزلة تبيته والمسلم فيه لا يكون  
 معيناً لا يعني أنه مخالف البيع لما يتجزئ بان البيع يشترط ان يكون البيع معيناً الا ترى ان الغائب الذي يباع على الصفة



انما يقع البيع على عبثه بالعقبة ومخالفه السلم لان السلم يشترط فيه ان لا يكون العامل مصنفاً فيه المستلزم ترددين  
 البيع والسلم (قوله كشره تأم) قال كاشف مذهبه الخمسة كما مر جوابه (تبيينه) ذكر الحطاب انه اذا سمى ما باخذه  
 كل يوم ولم يسم ما باخذه كان لكل واحد الفسخ وأما اذا سمى جله ما باخذه على ان يأخذ منه كل يوم قدر معيناً فليس  
 لاحدهما الفسخ (قوله وان لم يدم) بان كان انقطاعه أكثر وتساوى عملهما انقطاعه فالجواب انه اذا كان دائم العمل او  
 غالبه هو ما اشار له المصنف بقوله والشرا ما اذا كان الانقطاع أكثر واستويا ٢٥٧ فهو قول المصنف فهو سلم (قوله)

كاستمتاع سفا أو مبرج  
 أى كان استمتاع السيف  
 والسرج سلم سواء كان عملياً  
 المبرج أم لا (قوله ليعمله)  
 كذا في نصه كما هو الظاهر  
 فهو المثلث ليعمل به المالك  
 للعقود والافساح لمساكن  
 من قوله ونسأل الخ (قوله وفى  
 بعض النسخ) أى وفى بعض  
 النسخ امقاطها والاقصاها على  
 قوة تبعين الممول منه (قوله  
 ومسئله تجلده الكتب الخ)  
 أقول أى فرق بينه وبين السيف  
 والسرج بين المعلوم قطعاً ان  
 في ذلك اجزاء البيع والجاره  
 فلم يجوز هذا ومنع ذلك (قوله  
 جاز ان شرع الخ) عبارة شبه  
 جاز ان شرع حقيقة أو حكاه  
 يجوز تأخير الشروع الى ثلاثة  
 أيام سواء اشترط تجلده التقدي  
 أم لا وسواء عين عامله أم لا (قوله  
 واستأجره صورة المسئلة دفعه  
 ديناراً في مقابلة الحديد والجاره  
 المستعة وبالحاصل ان هذه  
 المسئلة فارقته التي قبلها من  
 حيث ان البيع في هذا وقع على

يعنى ان الشرا من الصانع المعين الدائم العمل كغلباز والعام ونحوهما بائنه يكون  
 سلفاً بالنقد لا سلفاً بمقصور تأخير الثمن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط ان يكون  
 المعقود عليه موجوداً عنده ثلاثاً يوزى الى بيع مالى عند الانسان وهو مسمى منه  
 وان يشترط في الاخذ حقيقة أو حكماً كشره تأم ويمكن ارباع قوله وهو بيع لسئلة  
 التور أيضاً (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعنى ان الشرا بمثل ما يدم عليه بان كان الغالب  
 انقطاع العمل بائنه يكون سلفاً بشرط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل رأس المال  
 وعدم تعيين العامل والممول منه كما يقع العقد بينهما على ركب مثلاً من حديد  
 يوزن كذا ومقفة كذا أو ماعين معين العامل والممول منه فبالباقى عند قوله وقد  
 تبعين الممول منه والعامل (ص) كاستمتاع سيف أو سرج (ش) التشبيه  
 فيما قبله كونه سلفاً بالمعنى ان يجوز ان يراد رجل أن يشتري سيفاً أو مبرجاً ليعمله بشرط  
 أن لا يعين عاملاً ولا النسي الممول منه فان عينه ما أو أحدهما قد كفاً ما أو أشارا إلى أن  
 إلى أنه يجوز السلم في البسيطات والركبات (ص) وقد تبعين الممول منه (ش) أى  
 وقد سلم تبعين الممول منه من غير شرط له دليل ما بعده كاجل لمن هذا الخاص  
 بعينه ولم يشترطه وسواء عين العامل أم لا وفى بعض النسخ والعامل كيعمله الى فلان  
 بعينه أو أتبعه من غير تعيين الممول منه فقد اشغل كلامه على هذه النسخة على  
 أقسام ثلاثة يقصد فيها التسليم وعلة الفساد دوران الثمن بين التبعة والسئلة فهو غرولاه  
 لا يدري بأس ذلك الى الاجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسئله تجلده الكتب  
 المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الجارة على جواز شبه دأله والجس  
 والاجر من عند الآخر وحاشا لا يشترط ضرب اجل السلم فيها (ص) وان اشترى  
 الممول منه واستأجره جاز ان شرع عتق عامله أم لا (ش) يعنى انه اذا اشترى منه حديداً  
 معيناً واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً مثلاً يد نازراً فان ذلك جاز لانه من باب اجتماع  
 البيع والجاره في النسي المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا يشترط أن يشترع في العمل  
 من الآن أو الى ثلاثة أيام وان يكون شره وجهه معلوماً لان اختلاف كبيع فباعلى ان  
 على البائع صبغة أو نسيجه أو يمتصه على أن يعملها تالوا وفهم من قوله واستأجره  
 انه لو استأجره من غير نسيجه لم يلزم من غير قد شرع (ص) لافيا لا يمكن وضعه

٢٢ شى  
 الممول منه قبل أن يعمل على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ما المشتري فاشترى  
 ملك الممول منه للمشتري قبل أن تدخله الصنعة وفى القسم الذى قبله فقتل ملك البائع عن البيع الابد حلول الصنعة  
 فيه فلم يكن عقلاً لا جازية مستعدة لاهذا هو الواجب خلافاً لما ذهبه عبارة شبه (قوله الى ثلاثة أيام) فيه نظر اذ المنوع  
 ما زاد على خمسة عشر يوماً كما افاده محشى مت (قوله على ان البائع الخ) أى هذه شأن الاختلاف فلا يثنى انما قد  
 لا تصح (قوله لا يفي الا يمكن وضعه) أى وضعه الخاص به بالكشف عن حقيقة لا مطلق وصفه لان المعدن يمكن وضعه فلا

يجوز أن ينقسمه عين ولا عرض لان صفته لا تعرف فان عرفت أصلها عرفت لان لا ينقسم ذهب ونفضة ونفضة الى  
أجل ويجوز أن ينقسمه يد اي بمقتضى ١٥٨ من عين او عرض لانها متعروفة ترى ولا يدان ما يخرج به مجهول القدر

والصفة لان ما يدفع فيها ليس  
عوضا عما يخرج منها بل من  
اختصاصه بما يدفع به عنها  
واما ما منع بموافقتها من العين  
وان كان اسما طالبا لاختصاصه  
نظر المافى في الجمله قوله ومن  
ذلك السلب الخ أى رأيا ما سمعها  
فيصور اذا عرفت ما فهمت من  
القول لتمييزه قوله وحديد  
بالرفع معطوف على قوله لا فاما  
لا يمكن وصفه من عطف الجمل  
وقوله ومضنوع أى ولا سلب  
سلبه قوله وهو مذهب ابن  
القاسم ومقابل ما لم يحسن  
من جواز سلبه لا يخرج منه  
السوفى في سيبويه وحديث  
قولا في المصنف بلو كان ان  
الكان أولى قوله على ما يختلف  
به الجنس شاقه أى من جهة  
الخلقة كالشعر والكبر للشارح  
له قول المصنف وكغيره في  
كثير مما اختلف الجنس من جهة  
الخلقة أى شاقه هذا كما اظهر  
خلقة هذا أى خلقة هذا الذى  
خلق عليها غير خلقة الآخر وقوله  
أوما لاى كالمفرد من الآتى  
والفهم قوله قدم وقوله  
لا يعود حال أو صفة وكذا قوله  
هذه وقوله يضاف للنسج أى  
النسج قوله أى من حال وأما  
في النسج فيصور يسع القول  
بالكان بشرط ان علمنا ان  
الآن يبين للفضل قوله لا

ككتاب المعدن (ش) عطف على فيما يطبخ أى ان ما لا يمكن وصفه ككتاب المعدن  
والصواب ان لا يجوز السلب فيه حالان الصفة مجعولة ومن ذلك السلب على الجوهرة المخلوطة  
بالزهر والحلقة المخلوطة بالزهر وذكر الضمير في وصفه من اعاد لفظ ما ولو أنه كان أولى  
لان الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والاداء (ش) عطف على ما لا على تراب لانه  
يمكن وصفهما وانما امتنع السلب فيهما لان وصفهما بالمتخلف الاغراض به فيستلزم  
تعينهما لان من جهة ما يختلف الاغراض به تعين البقعة وذلك يؤدى الى السلب في عين  
وشرط السلب ان يكون السلب في النعمة (ص) والجزاف (ش) أى ولا يجوز السلب  
في الجزاف لان جواز مقيد بنسبه وهو مذهب معين فيصير معينا بانترقيقه (ص)  
وما لا يوجد (ش) أى ويمنع السلب النسي الذى لا يوجد له عدم القدر على تحصيله  
كالكبريت الاحمر وانما ككبريت القلزم (ص) وحديد وانما يخرج منه السيوف  
في سيف أو بالعكس (ش) المشهور ان سلب الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج  
من ذلك الحديد سيف أو لا وكذلك لا يجوز سلب السيوف في حديد سواء كان يخرج من  
الحديد سيف أو لا وهو مذهب ابن القاسم لان السيوف مع الحديد كشيء واحد لان  
الصفة المغارقة لغرض خلاف الملائمة (ص) وكان غلط في رقيقته ان لا يفرق (ش)  
يعنى انه لا يجوز سلب السكان الشعر الحسن الذى لا يفرق في كان شعره رقيق ناعم لا يفرق  
لان غلط السكان قد يبالغ فيجعل منه ما يجعل من رقيقته وانظر هذا التعليل فانه  
لا يجوز في عكس كلام المؤلف مع منعه ايضا وهو قوم ان لا يفرق لانهم سألوا عن الجزاف  
وهو واضح لان غلط القول برادى لا يرد فيه كلفظ ثياب السكان في رقيقها (ص)  
وفى الكمال (ش) يعنى انه لا يجوز شر امور قد نسج بعضه ليكماله صاحب لانه  
الثوب اذا لم يوجد على الصفة المشترطة لا يمكن عوده عليها بخلاف الثوب المتصايب اذا  
لم يوجد على الصفة المشترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلامه مقيد به وبلى  
انتهى الكلام على ما يختص به الجنس خلقة وما لا يختص به في الكلام على تظليل ذلك  
صعقوا نه ثلثة أقسام مصنوعة في شعره وغيره فيه ومصنوعة في شقه فقال (ص)  
ومصنوعة قدم لا يعود من الصنعة كالقول (ش) يعنى انه لا يجوز ان يكون المصنوع  
العين الصنعة قرأ من مال السلب في غير المصنوع من جنسه كالوايل عز لا في كان لا صنعة  
لهيئتها كلها كالقديم لم يخرج من السكان الذى هو امة فكانه أسلم كانا مثله على  
المشهور ولا يفهم لقوله لا يعود لان عين الصنعة لا يسبق أصله ولا يسلم له فيه عاد  
أول ولا يعترف به الاجل ولا عدمه فقوله الا وان عاد أى الله شوع صعب الصنعة  
وليس مقهورا لما هنا (ص) بخلاف التسج (ش) يعنى ان الثوب المتسج يجوز جوده  
في القول أى الصنعة لان الصنعة في التسج متعروفة عنه من أصله فهو متعروف من  
الصنعة كانه قال فان كان غير من الصنعة جاز كالتسج أى المتسج وقوله  
(الاثياب الجز) مستثنى عما قبله يعنى ان التسج ناقل الاثياب الخز فلا يسلم في الجزاف

تسلي في الجزاف أى لا يجوز ما عليه فليطو بر على طمقة بخلاف الاول ويكون اضافة ثياب الخز من اضافة الخز الى الامل

لانها تنفس وتصير انما التسويع فيها كالغرز في الكنان فكذلك لا يسلم الغزل في الكنان لان تسليم  
ثياب الخرز في الخرز والخزما كان سداً أي قيامه من صوف او وبر ولحمته من صوف او  
تطلقه القهوه على ما هو اعم من ذلك (ص) وارقدم اصله اعتبار الاجل (ش) أي وان  
قدم اصل المصنوع القهوه هي المصنعة الذي لا يدور ويبدل ما يأتي ويحصل بأس مال  
للمصنوع ككتاب في قوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المصنوع  
مفتوحاً يمنع المزينة لانه اجارة بما يفضل ان كان والا ذهب عنه بما ناول الاجاز فان قلت  
ما ثبت عليه كلام المؤلف من رجوع ضمير اصله لغيره من المصنعة خلاف ظاهر كلام  
المؤلف قلت قد علمت ان المؤلف ذكر انه يمتنع لم المصنوع الهين المصنعة في أصله وفيهم  
منه منع حكمه بالاولى لانه بعد القصد الى تقض المصنوع بحيث يصير غير مصنوع  
بخلاف القصد الى جعل غير المصنوع مصنوعاً وما بينهم بالاولى كالمطوية فاقضى  
هذا ان يكون ضمير اصله لغيره من المصنعة (ص) وان عاذا اعتبر فيما (ش) أي وان عاد  
المصنوع صعب المصنعة احياناً يمكن عوده فان الاجل يعتبر في اسلام المصنوع في أصله  
وفي اسلام أصله فيه وهو المراد بضرب الثنية فان وسع الاجل لصيرورة المصنوع كأصله  
وزوال مصنعيته او صيرورة أصله كغير موضع المصنعة فيه لم يبرز السلم والاجاز  
والاصل ان هين المصنعة سواء كان يعود أم لا لا يسل في أصله ولا يسلم أصله فيه وغيره من  
المصنعة ان لم يعد يسلم في أصله وان لم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاذا اعتبر الاجل في علم  
أصله فيه وسلمه في أصله (ص) والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة (ش) يعني ان  
المصنوعين اذا سلم أحدهما الى الآخر وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينظر  
للمنفعة فان تقاربت منع كاسلام قد رخص أو ثياب رقيقة في قدر رخص أو ثياب  
رقيقة لانه من باب تسليم الشيء في مثله وان تباعدت جاز كاسلام ابريق رخص أو ثياب  
رقيقة في منارة أو ثياب غليظة فقه قوله يعودان واخرى ان لم يعودا وقوله  
والمصنوعان سواء كانت منفعتاهما هيمة أم لا هـ والمأني الكلام على كيفية السلم  
وحكمه بالاشارة بتوابع حكمه انهاء وهو اقتضا المسلم فيه من قوله عليه بقوله (ص)  
وجاز قبل زمانه قبول نفسه منفعة (ش) يعني انه يجوز للمسلم قبول موصوف منفعة السلم  
فيه كان طعاماً وغيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا وجود ولا أوداً ولا كمو لا أقل لم يقبه  
من حظ الضمان وأدب ذلك أوضع وتجمل وكلاهما مجموع في السلم وفي القرض لا يشمله  
الاول والسلم ان يمتنع من قبول المصنعة قبل الاجل لان الاجل في السلم حق لكل  
ما لم يكن المسلم فيه من النقد والاجر على قوته قبل الاجل وأما في القرض فيعتبر على  
قوله قبل أجله فكان القرض عيناً وصحواً وطعاماً ويدل قولنا أي وفي محله  
ما بعده وحسنه في يشكك في مفهوم قوله في الطعام ان حلت لا اجتماع عدم الحلول  
وكونه في الحل (ص) كقبول محله في القرض مطلقاً (ش) التشبيه في جواز قبول  
المصنعة قبل المعنى ان السلم يجوز لانه ان يقبل العرض المسلم فيه قبلي الحل المشترا فيه  
التبض من اصل الاجل أو لم يحل وهو من ادبه بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب

على نقض لنسبه (قوله والخزما) فيه شيء بل الخزما كان سداً من حرير ولحمته من صوف او وبر وقوله والخز  
الخزما هو الحففة (قوله على ما هو اعم من ذلك) فنفس لما كان  
سداً من قطن او كنان (قوله المصنوع صعب المصنعة) مثال  
المصنوع صعب المصنعة الثياب المتسوخت من الكنان ولا تعود  
ومثال صعب المصنعة الذي يعود ثياب الخرز وقوله والمصنوعان  
يعودان ككتاب الخرز والانه المصنوع من القصاص والخليد  
(قوله فان تقاربت الخ) عبارة شـ فان التصلبت أو تقاربت  
(قوله وأخرى ان لم يعودا) وذلك لانه اذا اعتبر النظر للمنفعة  
عند العود وانما اذا تباعدت يجوز قائل ان لم يعودا وقوله  
وحكمه بالاشارة بأن الحكم الاشد في ما صرح به من قوله  
فيصير فيما طبع الخ (قوله لا يشمله الاول) أي لان الاجل في القرض  
من حق من هو عليه (قوله فلا يشكل الخ) حاشاه ان قوله  
المستوفى في الطعام ان حلت مفهومه ان لم يحصل يمنع وهو  
صحيح لكنه قبل الحل فلو عمننا هنا رقتا قبل الحل أو بعدا الحل  
لناقش ذلك من حيث ان كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله  
كذلك محله في القرض) حلقا حل الاجل أم لا وهو صعب  
والمنعب أنه لا بد في الحل ان يكون  
حلول أجل القرض

(قوله فهو سلق جرتعا) أي من المسلم إليه وفيه أيضا بيع الطعام قبل قبضه لأن ما جله عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه إلا أن وانما يجب عليه إذا حل الأجل إلا أن لا خير بان ما ذكر ولو في محله فكان قبضه المتع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليل لأنه أقوى جانب السلق باجتماع عدم الحلول لتبعية الحل (قوله ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأنشده عدم الحلول) أي قد جعل قبل الأجل والمحل لما في القيمة بعدم سلقها لا يلحق أن جله تعليل لا مستقلا معتمدا بالمنع فيقتضي المتع حتى في عبور الجو إذا لم يذهب هذا التعليل فإن قلت أن المعنى على هذه الآية وجود عدم حاويلين قلت بعد ذلك سؤقه لعدم الاستقلال (قوله لأن البلدان ٢٦٠ بمنزلة الأجيال) فكأنه دفعه قبل أجله وفيه ما هو موجود عند عدم الكراه

والجواهر والألا على المشهور وسواء كان للعرض كائنا ما لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن يؤتمنه فيه بشرط أن يصل الأجل والأفلا لأن من جعل ما في القيمة عدم سلقا وقد زاد الاتباع باسقاط الضمان عنه إلى الأجل فهو سلق برتعا ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأنشده عدم الحلول وقوله (إن يدفع كراه) راجع للطعام والعرض فإن دفع المسلم إليه المسلم كراه إلى محله إلى محله منع لأن البلدان بمنزلة الأجيال ويؤدي الطعام معه قبل قبضه والقيمة لأنه أخذ من الطعام الذي يجب عليه ليستوفيه من نفسه في بلد الشرط والفاضل وفيه وفي غير سلق برتعا إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال وسيع وسيق والضمان وأزيد إذا كان في موضع الاستراط أو خص فاق في توضيحه وجه البيع قبل القبض أنه لم دفع الطعام مع الكراه أقوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه تقديم المسلم الطعام الذي على المسلم قبل قبضه هذا المأخوذ بخلاف ما إذا يدفع كراه الطعام المأخوذ الذي جهة المسلم إليه (ص) ولزم بهما (ش) فغير التتمه ترجع للعقل والأجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما أو غيره بحيث حل الأجل وكان المسلم والمسلم إليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم إليه الدفع إذا طلب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعا قبوله بعدهما بعدية الزمان بعدية اقتضا من بعدية الحل بعدية وصول أي بهما اقتضا ووصولا (ض) كقضاء ان غلب (ش) تنبيه في لزوم القبول أي إذا غلب المسلم على موضع القبض ولا وكيله وأي المسلم إليه القاضى بالتقاضي المسلم فيه فإنه يلزم قبوله فتقوله ان غلب أي ولا وكيله لأنه مقدم على القاضى (ص) وبإجازة أو دفعا (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الأجل والمحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم إليه ولو كان أحودهما في القيمة أو أراد أن لا حسن قضا في الأول وحسن اقتضا في الثاني (ص) لا أقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدرا كمشترعين أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بمقتضى ما

(قوله ويؤدي الطعام) تقدم بوجه (قوله لأنه أخذ) أي لأن المسلم أخذه من الطعام وقوله ليستوفيه نظاره المسلم وفيه أنه لما أخذه من الطعام الذي يجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله ليستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه وبيعة وأيضا لا يلزم من هاهنا بلد الشرط فأنشأ بان يقول ولأنه لم يدفعه المسلم إليه كأنه ما دفعه أو بانه لم يقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والفاضل لأن هذا الكراه يقدر طعاما (قوله إذا سكن المأخوذ من جنس رأس المال) فكان المسلم أسلف المسلم إليه ذلك أنه تنازل في أخذه كراه ما أخذه من الطعام تقفا وهو الارب الذي لم يقع في مقابلة تنق (قوله وسيع وسيق) أي ما وقع من رأس المال في مقابلة الطعام بيع وتوقع في مقابلة تنازل المدفوع كراه سلف (قوله إذا كان في موضع الاستراط

أرخس) أي فالمسلم حله الضمان من المسلم الموزاه المسلم إليه زيادة الثمن الذي سماه به في غير بلد الشرط فإذا كان القيمة يباع في بلد الشرط يد تنازل في الموضوع الذي أعطاه له دينارين فانه يشار الثاني هو الزيادة (قوله ولزم بهما) أي إذا أتاه خصمه بأن تأميه من بلده حيث كان المدين مورا (قوله بعدية الزمان بعدية اقتضا) كأنه يشير إلى أن ظاهر القفل ليس مجرد من أنه يلزم بعد معنى مدته فأذا كان المدار على اقتضا الزمان واعلم أن بعدى المكان قليل وفي الزمان كثير فتمت استعمال المشترك في معنيين (قوله كقضاء) أعلم أنه ورد أن السلطان ولحق من لا ولي له انتهى والقاضى نائب عن السلطان (قوله وبإجازة أو دفعا) غير باجواز لأنه لا يلزمه قبضه لأن الجواب دفعه ولا يلزم قبضه لهما (قوله وسواء كان المأخوذ الأقل بمقتضى ما) هذا لا يلبس الحسن والذي لا يبرق عرقه ويظهر الواقى انشاؤه إذا كان باصفا مجازا برأه عازدا لم لا والتفصيل إذا اقتضا بغيره المستوفى هو المقدر على إعادته حتى تتم

(قوله والتابع) عطف تقسيم (قوله على غير شرط) أي حيث لم يشترط ذلك في عقد السلم والافتد كان يقول لأدفع لك الآن  
الابشرط أن تبزأ مما زاد (قوله لا المكايسة) أي المشاحة أي المغالبة (قوله ٢٦١ جنس القضاة) أراد بالقضاة ما دفع

القصة أو أجود بما في القصة أو أرداداً منه لقول مالك فيهما من لم يسهل مائة أو بغيرها إلى  
أجل فلما حل الأجل أخذ منه خمسين بحمولة وحط ما بقي فإن كان ذلك يجمع في السلم  
والتابع لم يميز وإن كان ذلك اقتضاه من خمسين منها ثم حط بعد ذلك بغير شرط جاز  
إن اقتضاه وكذلك في أخذ خمسين بغير مائة بحمولة وحط ما بقي والى ذلك أشار  
بقوله (الأن) أن يأخذ الأقل (عن مثله) قدرا (أو يبرئ) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لانه  
على وجه المعروف لا المكايسة وكلام المؤلف في الطعام والنقد حدثت عند جنس  
القضاة المتقضى عنه فيما يجوز أن يأخذ نصف قنطار من نخاس من قنطاره أبرأ عما  
زاد أم لا لانه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولادقيق عن فتح وعكسه (ش) يعني أنه لا يجوز  
قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح فانه ما لم يبرأ من القنطار من الخمين ناقص  
فصارا كبسكن في قته أحدهما عن الآخر يسع الطعام قبل قبضه وهذا في السلم وأما  
في القرض فيجوز بغيره حتى إلى الدين من القمح وما في القمح من الدين \* ولما انتهى  
الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع في فضائه بغيره فقال (ص) ويقع بجنسه إن جاز به  
قبيل قبضه وبغيره بالسلم من جاز به أن يسلم فيما من المال لأطعام ولحم بهيوان  
وذهب ورأس المال وبق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز السلم إليه أن يقضى السلم من  
غير جنس السلم فهو محل الأجل أم لا بشرط ثلاثة الأول أن يكون السلم فيما  
يساع قبيل قبضه كالأول أو باقي حيوان فأخذ من ذلك الحيوان دراهم أذيجوز يسع  
الحيوان قبل قبضه الثاني أن يكون المأخوذ مما يساع بالسلم فيعديده كالأول أو دراهم  
في قولين فلا أخذه شئت نخاس أذيجوز يسع الطشت الثوب يد يد الثالث أن  
يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأول أو دراهم في حيوان فأخذ من ذلك  
الحيوان أو ما كان ذلك جاز أذيجوز أن يسلم الدراهم في الثوب فأخذ من القيد الأول من  
طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ منه دراهم لانه يؤدي إلى يسع الطعام قبل قبضه وقد وقع  
النتي عنه ولا فرق بين أخذ البوص من بئرك أم لا وبالتالي فمن أخذ السلم الغير المطبوخ  
عن الحيوان الذي هو من جنس اللحم ولا العكس فانه لا يجوز لاستناع بيعه يد يد  
لأنه عن يسع اللحم بالحيوان أي من جنسه وهذا عام في جعله هو طرية وغيره والثالث  
من أخذ الدراهم من الذهب وعكسه لا يجوز أن يسلم الدراهم في الذهب أو غيره ولا عكسه  
لأدائه إلى الصرف المستأخر وهذا خاص بما إذا باع المسلم السلم فيه من غيره فان باع من  
أجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم ثمانية ويسع المسلم فيسمن أجنبي بوقر أو غيره  
لانه لا يراعى في البيع من زيد ما يتبع من عمرو وقوله لأطعام محتر والشرط الأول وقوله  
ولحم بهيوان وعكسه محتر والثاني وهذا إذا كان الحيوان من جنس اللحم أذهب الذي  
يجتمع يسع بعضه بعضا بشرطه وأما من غير الجنس فيجوز كالمؤلف ويؤيد به حنيفة  
أن يقال الشرط القضاء بغير الجنس والمحرز عنه الجملة مجتمع إذا كان من جنس واحد

لعمرو الذي هو السلم الثاني فيه أنه بعد دعوى قضائ في قيل (قوله والمحرز عنه الجملة) إذا كان من جنس واحد لا يصح أن يقول  
والتسروط في القضاء بغير الجنس كالمحرز عنه المحكوم بغيره المحكوم بغيره الجملة مع أن المحكوم بغيره هذا القضاء بالجنس

(قوله اللهم الخ) الاولى ان يقول انهما وان كانا جنسا واحدا كما بين في باب الرويات جعلوهما جنزا للجنسين (قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما اذا كانت الزيادة قبل الاجل وشبهه ما رذلت في الزيادة قبل الاجل والظاهر ان يقول شرع في ذلك ما هو عقدان حقيقة أو ما هو قوة العقد الواحد هو ما اذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيد طولاً) ليس المراد طولاً لوصف بالطول الاول بل هو ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد ان يعطيه فوباً أطول من صفته أو غير صفته (قوله كتبه الخ) الزيادة هنا مستعلة في حقيقة تأخير قوله ان يعمل دراهمه المزيدة ولو حكاً كتبه حال لانه أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين ٢٦٢ الثوب الأطول أو يقول أعطيتك من تلك الشقة (قوله وان يتجهل الجميع

الاهم الان يقال ان العلم والميوان وان كان جنسهما واحداً الى باب الرويات ان جعلوهما جنزا للجنسين كما هو اذ ذلك قضاء للمدين عن القسم وعكسه والباقي فيميوان يصدق من • ولما أنشئ الكلام على قضاء ما هو عقد واحد شرع في الكلام على ما هو عقدان وشبهه ما بقوله (ص) وجزاءه الزيادة ليزيد طولاً كتبه ان يعمل دراهمه (ش) يعني انه اذا سلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز اذا حل الاجل ان يدفع اليه دراهم زيادة على رأس المال يعطيه فوباً أطول أو عرض أو أصغر من فوبه الذي سلم فيه من صفته أو من غير صفته بشرط تعيين الزيادة وان يتجهل الجميع قبل الافتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة ففدوى الى السلم الحال وان عرفت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان أقر الاجل كان بيعاً وسلمان كان على أن يعطيه من غير صفته ما عليه فهو صحيح دين ودين وكذلك يجوز للمسلم أن يزيد في رأس المال المسلم المقبل حلول أجل المسلم ليزيد طولاً فقط في الثوب المسلم فيه بشرط الاول ان يعمل الدراهم لانه سلم الثالث ان يكون في الطول لافي العرض والصفاقة كما علم صريح المؤلف لثلاثين عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الاولى التي فيها اختلاف في زيادة الطول لم تخرج عن الصفقة وانما هي صفقة ثانية لان الأذرع المشترطة قد بقيت على حالها والتي استأخرو صفقة أخرى الثالث ان يبقى من أجل الاول مقدراً وأجل السلم ويكملان بقي منه أقل لان الثالث سلم الرابع ان لا يتأخر الاول من أجله لثلاثين البيع والسلف انما من لا يشتري في أصل العقد انه يزيد بعينه ليزيد طولاً ويجازيها على ما لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفاقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لاجل التشبه في قوة كتبه أي كما يجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيد في الطول فقط لافي العرض والصفاقة وهو معنى قوله لا في العرض أو أصغر (ص) وغزل بنسجه (ش) أي كما يجوز قبل الاجل الزيادة ليزيد طولاً جازاً زيادة تغزل ودرهم لهن عقادته ولا في غزل

تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين قبل الافتراق ظاهره انه لا بد من تعيين الزيادة على رأس المال والعقد انه لا فرق بين أن يقبض الزيادة على رأس المال أم لا ثم ظاهر هذا ان الزيادة متعسفة وليس كذلك بل هي متعسفة لان المراد ان يعطيه فوباً أطول وقوله لا تسلم أي حقيقة (قوله الرابع) لا يبيح ان التمام هذا مع ما قبله لا يكون الا يكون الزيادة متعسفة خاصة ان الاول يقبض عنده أجله وزيادته المتعسفة تقبض بعد خمسة عشر ويصلح ان التصديق يزيد طولاً على طول الاول والمأخذ ان الزيادة في الطول اذا كانت بعد الاجل يجزأ والمراد فوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقة ما كان المناسب اسقاط قوله أو يتكمله لانه لاوافق للقول وجنسه فالثالث الكلام مع كون المعطى فوباً واحداً أطول من الاول (قوله وغزل بنسجه)

مطوق على قبل لكن المطوق عليه التشبه فيه باعتبار الطول فقط بدليل قوله لا عرض أو أصغر يتبعه فان من تتقوه كتبه والتشبه في هذا مطلق قال المؤلف في المالك وان دعت اليه بمزلة لا يشبهه فوباً باسطة أذرع في ثلاثة ثم رده ذراهم وغزل على أن يزيد في عرض أو في طول فلا بأس به لانهما صفقتان قال ابن القاسم والابارة يبيع من البيوع فخذها بما يقصد البيوع انتهى فخطبة للفرز التي يشبهه ليست من مسائل النكاح والبيع من مسائل الابارة ولذا اختلفوا أن في بيعهم زادوا درهم على أن يزيد في العرض أو الطول لانه لا يشبهه فسخ الدين في الدين لانه لا يجزأ من درهم غزله ولكن الزيادة في العرض وانما يمكن اذا كان قبل أن يشترط منه شيئاً

**(قوله لا تفرق بين البيع والابارة)** فالصنف كرهه المستهذله لان القاسم على معنونه في اجزاء الزيادة المحلولة لانه لا تفرق بين البيع والابارة فالصنف لا يوجب كسر الكاف اذا نفي صناعة الاستدلال الا بها (قوله والابارة) وتجهله من غير شرط لا يكتفى (قوله بخلافه تبين علم) احدهما في الآخر بان يكون من غير الجنس او من الجنس لكن يكون اذ لم يكن كان غلط والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خفف حله فظاهر المصنف ولو اضطرر الموضع وان كان غير محله عرض وهو كذلك (قوله فان كان الدين مبنيا) هذا منه موهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فاقول قول من ٢٦٣ طلب القضاء) أي والقرض ان

الاجل حل (قوله فالحق لمن هي عليه) ولو قبل الاجل أي فالحق لمن عليه العين ولو قبل الاجل (قوله ولا يتظر ذلك في عين القرض) ساقى بهذا كرهذا في باب القرض ولم يكن في باب ويغني ان يكون القرض كذلك وذكر عجم مثل عب (قوله ولو خفف حله) المناسب لذلك ولو نقل حله وذلك لان قوة ولا يلزم دفعه بدل على ان الطالب المسلم والمبايع لا يقتضي العكس (فصل القرض) •

**(قوله)** أي ذيل السلم بالقرض الراد جمع بينهما والمبايع ان تلك العلة لا توجب الا بالجمع بينهما (قوله هي قرضا) لانه قطعة ظاهرة ان تنس للمال بقاله قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الدفع المشارة بقوله ان معرفة دفع الخ ويجب بان التقدير ذو قطعة (قوله أي تركته) أي أنه منه عنه (قوله تقررهم) أي

بمنه لعل على صفة كسرة في ثلاثة لانه لا تفرق بين البيع والابارة وقوله (لا عرض أو أصق) راجع الى ما قبل مسكه المفضل وهو الزيادة قبل الاجل كما مر التبدية عليه لكن المنع مقيد بما اذا لم يشترط تجهيله والابارة بشرط ان يكون ما يأخذ مختلفا للاول مختلفا تبين علم احدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل باردا أو باجود • ولما تكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالبا للقضاء أو اتفقا عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالبا أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خفف حله (ش) يعني ان رتب الدين اذا نفي المسلم اليه بغير باد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين مبنيا فاقول قول من طلب القضاء منهم فليز به القبول اذا دفعه فمن هو عليه ولا يلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه بقره وبعبارة فالحق لمن هي عليه في المكان والزمان من قرض أو بيع الا ان يتفق بين الزمانين أو المكانين وخوف وهي من بيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا يتظر ذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خفف حله بكونه مكره ولو لا ان اجل السلم من حق كل منهما مباحا ولو لم يكن القرض شيئا بالسلم لما تم ما من دفع محله في غير محله به فقال (فصل) في القرض وهو يفتق القاف وقيل يكسر ها وهو قطعة القطع هي قرضا لانه قطعة من مال القرض والقرض أيضا الترك فتركت الشيء الذي تركه عنه وقوله تعالى واذا قرئت تقررهم ذات الشمال وشرعا دفع مقول في عوض غير مختلف له لا جلا بتفضلا فقط لا يوجب امكان حار به لا تحمل متعلقا بجمعة وأخرج بقوله فتقول ما ليس مقول اذا دفعه فانه ليس بقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرجه دفعه هبة وقوله لا جلا لا يعطى بلاعي حاله مقدرة على المتحول المدفوع في عوض غير مؤلف حالة كونه مؤثلا لا جلا أخرجه المباداة المثلثة فانه يصدر الجاهل ولا الزيادة وقوله فتعذرا بان يقصد نفع المسلم فقط لا تقصده ولا تضعها ولا تنفع اجنبيا لان ذلك يفسد فاسد قوله لا يوجب الحاق لا يوجب اسكان الاستقناع بالمباراة المعارة وقوله

تقر كهم جهة العين لكون باب الفار ليس جهة مطالعها ولا جهة غرضها (قوله غير مختلف) أي ذلك المتحول (قوله فتعذرا) أي حال كون الدفع تفضلا وكذا قوله لا يوجب الاولي ان يقدم قوله متعلق على قوله لا جلا بشرط ان الجاهل (قوله ما ليس مقول) أي كقصة تار (قوله حالة كونه) أي القرض (قوله المباداة المثلثة) فاما ان المباداة تكون غير مبنية وذلك لانها تتكون بان تفس منها شيئا على ان كلامه يشمل المباداة في غير النقطة كما اطلق في شب (قوله ولا تقع اجنبيا) أي بان يقصد الدفع لا زيد تقع عمرو لكون عمرو وفود عليه منقطة من ذلك القرض كأن يكون لعمرو دين على زيد فيقضي قرض زيد لاجل ان يدفع لعمرو دينه (قوله لا يوجب امكان الخ) الاولي اياه فقط عبارة ان معرفة على ظاهرها أي دفع مقول لا يوجب امكان نفس العارية التي لا تصل اخترازا من قرض ويجب امكان العارية

(قوله صفة لقول) لا يظهر كونه صفة لقول بل المناسب لسباق الكلام أن يكون راجعا للمفع أي حالة كون الدفع متعلقا بزمته أي متعلقه التي هو العوض (قوله يجوز) أي يؤذن أنه يصير واجبة لأن حكمه من حيث ذاته الذنب وقد يعرض ما يجبه كغلب مسبهة بشره أو كراهة كغلب مسبهة بدخ وكان يقرض متضافا إلى المسبهة وليست محققة أو حرمته كجارية تحمل المستقرض (قوله وكل ما لا يصح له) أي لم فيه (قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد وعليه جواز قرض من شئ كالجهول على أن ردمته مع أنه لا يصح السلم فيه وكذا ردمته على أنه يجوز قطعها فيما يظهر قرض وبيات وحفلات مع أنه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل أن لفظة فقط مضرة (قوله المستقرض) لم يعبر بقرض مع كونه أخصر نظر الحرمة القرض من حيث طلبة (قوله وكذا ٢٦٤ في الصيغة) أي وكذا اتفق المنع في الصيغة أي التي تقرض (قوله لا تشبه)

متعلقا بزمته صفة لقول يجوز غيره ونسبه من إعاة لا تظ مقول ولعله • ولما أراد المؤلف شبهة متعلق القرض غير متعلق بالواجب بقوله (ص) يجوز قرض ما لم فيه فقط (ش) أي كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض كالعروض والمحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالأرضين والأشجار وزواجر المعادن والمجوهرات النقبية وبإشارة ويستفاد من قوله فقط أن ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فيفتح قرض جلد مينة بدخ يثله كما عند المؤلف لأن ذلك معاوضة على تحبس وكذلك لا يجوز قرض جلد الأضحية ويثبت ذلك لعدم مطرد من عكس قوله جواز قرض جلد المسنة المدبوغ ومثله جلد الأضحية فلا انظر الشرح الكبير • ولما كان السلف في الجوارى جازيا لا يجوز قرضهن أن يخرج من قوله (ص) الجارية تحمل للمستقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية الفروج وإن اتفق المنع فيما إذا اقترض الولي للشي الذي لا ينافي منه الاستمتاع وكذلك في الصيغة التي لا تشبه لعدم الاستمتاع من الأول ولكون الاستمتاع بالشئ كالعدم ومثل السبي في الجوارى الشيخ الغافق والمرأة والحرم (ص) وردت الآن فتوفت بمقتضى البيع الفاسد القعية (ش) يعني ما وقع أنه استقرض جارية يصل لموطؤها فأنه يرد وجوبه إلا أن تقوم عند المستقرض بما يوفت به البيع الفاسد من حواله السوق فأنه يلزم المقرض سبب قيمتها ثم القبض ولا تزد (ص) كذا قدمه (ش) أي كقاسد البيع لأن القرض إذا قد جرد في فاسد أصله وهو البيع لا لا يصح نفسه ولا رد المسئل والقيمة التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضي على رد هاتين به الوطء لم لا يطء أم لا وليست وضعا لعمل من القيمة (ص) وحرم هدية (ش) الصغير للميتان والميتى أن من عليه الميت يمنح من هدية صاحب الدين هدية • ويحرم على صاحب الدين قبولها إلا أن ذلك يؤدي إلى التأخير بآدق بعبارة أي هدية للميتان لا يقيد

أي في هذه القرض بجملة (قوله) الشيخ الغافق) أي الذي ثبت شبهة فقضيت أن المجهوب والتحق لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تقرض جارية وقوله والحرم أي تقرض بنت أخيه أقول كلام المصنف على هذا لا يتم الإريادة بأن تقول الجارية تحمل للمستقرض ويمكن استقاعها (قوله التي فاسد أصله) أي فيه طي القعية أن كان مقنونا والمثل أن كل مثليات يقال كون الكاف دالة على المشبهة قلل فالأحسن أن يراد كقاسده أي فاسد كل قرض يرجع فيه القعية ويكون أفيد والمغارة بالعموم والمقصود (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا أن كلامه مدفع مقول في عوض وإن كان في البيع مشاحة وفي القرض تقصلا

كذلك في حب واقطره فأنه لا يقتضي كون البيع أصلا لقرض لجواز أن يعكس فلا حسن أن يقار وجه كون كونه البيع أصلا لأن الأصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة وقوله لا لا يصح نفسه أي يعطى المثل (قوله يرد إلى فاسد أصله وهو البيع) يعطى القعية أن كان مقنونا والمثل أن كان مثليا أو إذا المصنف حينئذ أن القعية تعتبر يوم القبض كالبيع الفاسد (قوله والقيمة التي يمكن فيها الوطء) والمعتدان القيمة عليها لا تقع الدخلاء فالشارح التابع لتت والحاصل أن التواتر أن كان الوطء حقيقة أو ظنا كالغلبة كإعمال الشارح فلا يجوز التراضي على رد هاتين أم لا إذا كان يجوز التسوق فحقوقها فيعوز رخصتها على رد هاتين عوضا عن القيمة التي لم يتجسلا فإذا كانت الوطء فلا ترق وتقبل أنهما عوض عن غلظته من القيمة لأنها الأصح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا تقول أنهما عوض عن غلظته حتى يصح رد هاتين (قوله لأن ذلك يؤدي للتأخير في بقاءه) فليس غير تقاوم مثل هدية الميتان أعطيهما رجاء أن يؤثره فيمنع على غير ذلك كاه إذا علم أن



ذلك من شرطه وأما الطعام إذا ساء فيجوز ما لم يزد في ضياعه وتعلم أن ذلك لأجل تأخذه الدين كذا في شرح هبة وتاملي  
وذكر لي أنه لا يجوز أن ينتفع بشئ من ماله بما ولو أقمه أو شره أو استلذ به عدا به أو يجعل على دينه أو يقرضه أو يهبه  
وفي هبة خلافه (قوله الآن يتقدم مثلها) أي صفة وقد رآه قوله وعلم أنه أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله  
ولو بعد دخل) راجع لقوله وأما (قوله وتعليل) (متعكوس) ٢٦٥ من حيث جعل الجواز نظرا لما لا يمنع  
فلا يقال (قوله رضى الجاه)

معتوف على مدخول الكاف  
(قوله أن لم يتقدم مثلها) قضية  
العبارة أن المعنى إذا تقدم  
موجب أو تقدم مثلها يجوز  
أخذها في الجاه على جاحه  
وليس كذلك (قوله وأما في  
الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة  
الرثوة أن لم يقل به أحد بخلاف  
مما قبله فإن شأنه يجوز لا أخذ  
على الجاه ومحمل الحرمة على  
الدافع لقاضي إذا أمكنه خلاص  
حقه فإذا كان لا يمكنه رفع  
مظان أو خلاص حقه بدونه  
فالحرمة على القاضى وحده  
(قوله وما بينه مسامحة) وأما  
عكس كلام المعنف وهو بيع رب  
الدين للدين مسامحة فيكره  
فقط خشية أن يصح ذلك على أن  
يزيد المدين في الفتن ليؤثره أو  
يعمله على فسق الدين في الدين  
(قوله يخفى من ذكر من المداين)  
أي بيع المدين لرب الدين مسامحة  
وقوله رضى الجاه أي يبيع لى  
الجاه والقاضى مسامحة (قوله وما  
قولان) ولعل وجه الكراهة أنها

كوهة مقترضاى أخذ القرض بل بقصد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والاسلم  
والقرض ثم إن كانت قائمة بوجوب ردها وإن كانت جفوت البيع الفاسد وجب رد مثلها  
إن كانت مثلية وقيم يوم دخلت في ضياعه إن كانت معقومة (ص) أن لم يتقدم مثلها  
أو يحدد موجب (ش) يعنى أن هدية المداين حرام الآن يتقدم مثل الهدية فيهما  
قبل المداينة وعلم أن ليست لأجل الدين فإنما لا يحرم حينئذ دخلة المداينة والآن  
يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهارتها وهو ما قائم لا يحرم (ص) كبر القراض  
وعمله ولو بعد دخل المال على الأراج (ش) يعنى أن هدية رب القراض لو أمهل حرام لئلا  
يقصد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا جرم منقعة وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال  
ولو بعد دخل المال ما قبل النخل فيلا خلاف لأن رب المال أخذ منه قيمه أنه إنما  
أهدى إليه لى المال يده وأما بعد دخل المال لى المشهور وروى يجوز وهما مدينان  
على اعتبار الجاه فيجوز لعدم قدرته على المال على اقتراضه منه حينئذ أو لما كرهوا أن  
يقرب من رب المال بعد ذلك ومن هذا المال أن يعمله ثانيا لأجل هديته وتعليل تمت  
معكوس (ص) يوزى الجاه والقاضى (ش) يعنى أنه لا يجوز لى الجاه أخذ مال على جاحه  
أن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز لقاضى أخذها بالانسان ويأفى في  
الهدية التي اعتادها القاضى قبل الولاية قولان (ص) ومباينة مسامحة (ش) يعنى أن  
يبيع من ذكر من المداين رضى الجاه والقاضى مسامحة حرام سواء كان قبل الأجل أو بعده  
وحيث لا مسامحة لا يحرم فيقتضى الجواز الكراهة وهما قولان وبعبارة مسامحة أى  
بغير ثمن المثل فان وقع رد الآن بقوت قفقه القه في القوم والمثل في المثل (ص) أو جبر  
منقعة (ش) أما أنه يلو أو كافي بعض التسخ أو أوكى أنه في بعض أو أو بمعنى الواو وهو  
مصدر معتوف على هدية على كل حال أى حرم هدية وسرير متفهمة أى في القرض  
وهو صادق بما إذا حصل للقرض منقعة مما أنه لا يجوز ولا يمتنع من تحض كون المنفعة  
المعتق على المشهور ولا يجوز ذلك شافى سلاخه يأخذ كل يوم كذا وكذا من مثلها  
يدفع قدر ما عين من الدين ثابرا في قدومه عين من الدين على أن يأخذ منه كل يوم قدرا  
معنا ومثلها من يبيع الدقيق في ثبته أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفا جرم منقعة  
أنه يراو الله لأنه اقتضا من ثمن الطعام طعام أو اللهم لم (ص) كشرط عفن بسلام

٢٤ شىء وإن كانت بشئ المثل وربما تغير إلى غيرهما بما يمكن. بفتح المثل (قوله وأومعنى الواو) إنما كانت أو بمعنى الواو  
لأن المقصود قد عدا ما كذب محرما فلا يناسب الأتيان بأو كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومما يلزم في شرح الشامل على جوم أنه  
إذا قلنا حصل المقرض من المنفعة أنه لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاة سلاخة) وأولى غير صلاخة ظاهره  
ولو وقع عقد السلف على شاة فصر صلاخة بالطلال معنية يأخذ كل يوم كذا وكذا أنه لا يمتنع مع أن فيه سلفا جرم منقعة وقوله من  
يدفع قدر ما عين من الدقيق في ثبته أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفا جرم منقعة الطعام أن القى يظهر  
التيح لائقا له وإن كان نظير الخارج الجواز فتدبر (قوله كشرط عفن) أي كشرط تبدله والعادة العامة وبالعامة كشرط

(قوله اسم للمراد الحار) اعلم ان خبر المذنب يميز في الراد الحار معروف عند البواحي في المغرب يخرج الحديث النقاشية القطرية  
الذي يحصل في النار وينبعث شائشا ٢٦٦ لا ماني عيب من أنه خبر الحار والآن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال

الخ) أي يتقدم مضاف أي  
كضمون مستفحة أي ما تضمنته  
السفحة من العين العظيمة الخ  
(قوله اذ المذنب) هذا يقيد  
قول المصنف الا ان يميز الخوف  
معناه اذ المذنب الخوف أي من  
الهلاك مثلا فقول الشارح  
الا ان يقبل الخوف معناه الا ان  
يقاب الخوف وقوله فان غلب  
أي غلب الخوف أي كان هو  
الغالب لافي جميع الطرق وكان  
هو الغالب في جميعها لكن  
فالتسوية لغيره فلا يجوز بدل عليه  
قول الشيخ سالم ان قول المصنف  
الا ان يقبل الخوف اشارة الى  
قول عبد الوهاب والقاضي يريد  
اذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق  
ظاهرا كان ذلك الغالب صارت  
ضرورة واجبة من جهة التلازم  
القهي وقول الشارح لافي جميع  
طرقه أي يدل في بعضها اي ولو كان  
غيره أبعد والحاصل انه ليس  
المراد بالخوف الظن كما يفهمه  
عيب حيث قال فان شئت في  
الهلاك أو قطع الطريق الخ  
(قوله فيوز لضرورة) أي يؤذن  
فلا يتأخر انه منقذوب (قوله مع  
الشرط أو العرف) أي اشترط  
عليه أن يرد السام أو يرى  
عرف يؤذن (قوله الا أن يقوم  
دليل) أي مع الشرط والعادة  
كما في شب والراد باللسل  
القرينة كما اذا سكن المسوس أو القديم الذي أن يمس أو اذا عا في غنى بضعه ما ياتي به دليل على  
الفر من لسة أو غلامه لي تان ما يحصل (قوله بمسده) يضم الصاد وكبرها

ودقيق أو كمثل يلد أو غير ذنوبه أو عين عظم جعلها (ش) هذا مثال للميزان المفعلة  
والعنى أنه اذا أسلفه طعاما معناه بشرط أن يأخذ منه طعاما مساويا له لا يجوز والتمنع في  
هذه مواضعها مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والبالا نظرية وقد كذا  
يتبع أن يسلف دقة ما يلد بشرط أن يأخذ منه في بلد آخر ولو كان العلاج لما فيه من  
تحقيق مؤنة جله وكذلك يتبع أن يسلف كمكيا يلد بشرط أن يأخذ منه يلد آخر لما  
فقوله يلد أي لا يأخذ يلد يلد آخر والراد بالبلد المكان وكذلك يتبع أن يسلفه خير فزن  
بشرط أن يأخذ منه خير له لأنه سلف بجزء من قعة وكذلك يتبع أن يدفع الشخص  
لصاحبه مينا أي ذاتا عظمه عظم جله و بشرط أخذه في بلد آخر له دفع من نفسه  
غير الطريق ومؤنة الجمل وقولنا أي ذاتا ليشمل التقدير وغيره كقصر وعسل وشوهرهما  
والمدى يفسح الميم اسم الراد الحار الذي يميز به أو اسم لقعة التي يحصل فيها الراد  
المذكور وأسم المميزين هي أو في الاولين في الكلام حذف مضاف أي يميز به وأما  
خير فزن بجله وخير له بجله فيوز مع فهمي ما فهم سامان الدقيق ولا يكتفي وزنه كما  
عرف في قوله واعتبر الدقيق في خبر بجله وذكر ابن عرفة هنا ذكر عن القسبي ان المعتبر  
وزنه ما وهذا اذا سكن آمن جنس واحد وبوي وأما ان كان من جنسين أو من جنس  
واحد فغير بوي فإنه يعتبر وزنه ما فقط (ص) كسقفية (ش) هو مثال للتأني من  
العظيمة الجمل وهي يقع التسليم وسكون القامو فتح التأني المتأني من فوق والجميع لفظة  
أهممة فجمع على سقايج والمراد بها الكتاب الذي يرد به المقرض الى وكيله لدفع حلاله  
يبدأ آخر نظير ما أسلفه لان المسلف استغنى بجزءه من أقات الطريق اذ لم يكن الهلاك  
وقطع الطريق قالوا إليه أشار بقوله (الا أن يميز الخوف) أي الا ان يقبل الخوف في  
جميع طرق الخلل الذي يذهب إليه المقرض منه بالنسبة اليه فيجوز لضرورة تصانفة  
الاموال وبعبارة فيوز تقديرا للمصلحة حفظ المال على مضرة سلف برفعا فان غلب لافي  
جميع طرقه أو غلب في جميعها لكن بالدرجة لغيره بالنسبة اليه فلا يجوز (ص) وكعين  
كرهت أقامها (ش) هذا أيضا منوع وهو أن يكون الشخص مجتهدا في حق أو نقدا أو  
غيرهما كره أقامها أنه مدع بالخوف تلقها بسوس أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفه لا يأخذ  
غيرها لانه سلف بجزء من قعة لانه استغنى بجزءه من أقات الطريق اذ لم يكن الهلاك  
لان فقد او هذا ما لم يشعر النفع المقرض بدليل ما أشار إليه بقوله (ص) الا ان يقوم  
دليل على ان القصد نفع المقرض فقط في الجميع كقدان شخصه دفعت مؤنة عليه  
بصدده ويدرسه ويرد مكنته (ش) قد علم ان المقرض ان قصده دفع نفسه لم يميز  
ومثله اذا قصده نفع نفسه مع الآخر وان قصده نفع المقرض فقط فإنه جائز في جميع  
المسائل الخمس السابقة المجموعة فإذا قام دليل على ذلك لم يمنع من ذلك أن يقتصر  
شخص من آخره بزرع أن حصاده قد آمن ذلك الزرع وقد انقضى وقد خفف مؤنته

على  
الفر من لسة أو غلامه لي تان ما يحصل (قوله بمسده) يضم الصاد وكبرها

(قوله مثال الخ) لا يفتي ان قوله في الجميع بعد كونه مثالا يعني كونه تشبيها ثم لا يفتي انه اذا جعله مثالا لم يحصل الترتيب  
 كونه مقتضى مؤنه عليه أي خالفته في نفس الدليل لاشئ آخر وعلى جعله تشبيها تكون القرينة أصرا آخر فان لم توجد تلك  
 القرينة لم يجز ذلك (قوله ولا) ولم يلزم رده على النور الا ان يفتي الاجل المبسر أو المتأداة للاستفهام في قوة الشرط  
 وكأنه قال ولم يلزم رده ان كان ذلك شرط أو عادة لا بعد ضمها مع قصد ردهم هذا الرده على من قال انه على الجمل (قوله فان  
 مضى الخ) فان استغنى كان كالمادة التي انشئت فيها شرط الاجل والعادة والتمس في اقول ان قيل لم يرد ولو بالقرين بوقيل يلزمه  
 ان يفتي في القدر الذي يرى أنه أمارته واختاره أبو الحسن وليس ٢٦٧ من المادة إذ قد ترد عليه المادة بقرض

وجودها (قوله ان كان غير  
 مثلي) أي وأما المثلي فلا  
 يتوهم لان المثلي لا يراعيه  
 فلا فرق بين أن يكون هو  
 أو غيره (قوله ما لم يتغير بزيادة  
 أو نقصان) أما ذلك فيقتضي نقصان  
 فالأمر ظاهر من صكونه  
 لا يجب على المقرض بقوله وأما  
 إذا تغيرت بزيادة فله ان يرفقه  
 كذلك تبعا لان عبدا للسلام  
 الاقرب عدم القضاء لانه  
 مع روق من المقرض ورتد  
 وجوب القضاء ببقوله قبل  
 أجله لا تنافي للمادة على المقرض  
 فيها لتقدم معرفته عليه  
 بتغير نقص فواضع عدم  
 القضاء ببقوله ولو تغير بزيادة  
 فالأظهر وجوب القضاء ببقوله  
 انتهى وأقول الحق ما قاله ابن

على المقرض من حصد ودرس ونحوهما بالنسبة لزوجه فأخذ المقرض ما ذكر لي حصد  
 ويدرسه ويذروه فبقيته ويرد مكنته وأما الذين فهو للمقرض بقوله كذا في مثال لما  
 قام فيه الدليل على ان النفع المقرض ويحمل انه تشبيه فيما قبله وهو الجواز اذا كان على  
 وجه المنفعة للمقرض فقط لان قصد تنفع نفسه أو مخرج المقرض فلا يجوز ولو خفت  
 مؤنه كما يفيد التشبيه وقصد تنفع الاجنبي كقصد تنفع نفسه (ص) وذلك ولم يلزم رده  
 الا بشرط أو عادة (ش) يعني ان القرض يملك المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقبضه  
 وبه يراعى من أمواله وتقتضي به وإذا قبضه فلا يلزم رده عليه الا اذا استعجب عادت أمثاله  
 مع عدم الشرط فان مضى الاجل المتروط أو المتأداة قبل رده ويجوز للمقرض أن يرد  
 مثل الذي اقترضه ولما يرد عين التي اقترضه ان كان غير معيلى وهذا ما لم يتغير بزيادة  
 أو نقصان فانه ان يرد مرفقة ومقتضى قوله ولم يلزم رده لوراد تحصيله قبل أجله وجب على  
 رده بقوله ولو غير عين لان الاجل فمن حق من هو عليه وهو كذلك فانه ان يرد مرفقة (ص)  
 كأخذه بغيره على العين (ش) يعني ان القرض لا يلزم أخذه بغيره على معنى ان المقرض  
 اذا دفعه للمقرض في غير محل القرض أو من أخذه فانه لا يلزم بقبوله لمخافه من زيادة  
 المكافاة فان مضى بأخذه جاز الا ان يكون أنشئ المقرض هنا فله ان يرد مقرضا أخذه بغير  
 محلها اذا كانت في محلها ولو اتفق في الطريق خوف وينبغي أن يكون مثل العين الجواهر  
 النفيسة فيبذل كراي وان كانت في الباب السابق كالعروض وقوله كذا في الخسلة دفعه  
 في غير محلها كافي البيع والظاهر ان العين اذا احتاجت الى كبير حصل انه لا يلزمه قبولها  
 كغيرها  
 (فصل في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها وهذا الفصل يرضى له المؤلف وألفه

هذا السلام وابن عرفة لا تقدم في قوله وجاز أو جود الخ فقد ذكر هناك انه لا يقتضي ذلك فكذلك قال هنا أو ما قام به هنا فهو  
 مع الفارق ونصه هناك بغير الجواز لانه لا يلزم قبوله لان الجوده هي ولا يلزم قبولها خلافا لابن الحبيب (قوله الا لعين) أي  
 سواء كانت من شئ أو قرض من اجل أم لا في الخ أو غيره حتى دفعه بغيره الا أنه قد عتقها لاشئ فان أربعة بثنائية  
 بأمأ العرض من قرض فاذا دفعه لم يجز بغيره قبوله من اجل أم لا أو بغيره لا يلزمه قبوله من اجل أم لا أو بغيره  
 من بيع فان دفعه لم يجز قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذلك بعد الاجل بغيره لا يلزمه قبوله ولا يلزم قبوله الا بعد  
 الاجل وهو بغيره لا يتقدم ولزم بعد دفعه فله ضرورة عشرة بغيره أو بعضها او بعضها فاقدم في الفصل قبله (قوله الا لعين)  
 فخرج شب وينبغي أن يكون المقصود كذا في قوله دفعه الى غير الخ قوله لباقي من زيادة الخسلة فان شرب بغيره أو الخ  
 جنما فله فاقرب موضع مما عرفت كما استظهره ابن عرفة (قوله وما عاق بها) عطف تفسير على قوة المقاصة أي في الكلام على  
 ما يتعلق بالمقاصة من الاحكام

(قوله لان عادة) لتعليل لكون الشيخ مراهبا في المقاصد لافي غيرها (قوله ان يذيلوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله متاركة معالوب الخ) مذكورة في أي متاركة مطلوب طالبة طالبة لم يكن وجودا في نسخة الشارح (قوله بمائل) أي يدين بمائل هذا يقتضي انه لا مقاصد بين الذهب والقصة مع انها تكون بينهما حال كما يأتي في كلام اصناف لكن لو حذفتها لا يقتضي انها لا تكون بين الشريعة والمباداة ولا بين المكول وغيره من الذهب لان الاصل في مثل الشيء انه المشاركة في كل الاوصاف مع انها قد تكون في ذلك وحده فكذا لا يمان بها ٢٦٨ وحذفها يوجب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبة بمائل ماعليه

بمائل بمائل لم يمان هذا بل يأتي من أين بشيء ما بعد انها تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيها اذا كان لاحدها على صاحبه طعام ولصاحب عليه عرض أو ثمنه على ما يأتي لكن ذكره من الشيخ ان ما سبق في من جوازها في العرضين ان اختلاف جنسا (قوله فيما حصل من الكتابة) فليت دي شالنا ان سقط بالعصر ولو كانت دي شالنا سقط بالعصر (قوله وما ذكره الصنف) أي هي الثمانين في الصنف (قوله أي حال هيكون المائل الخ) المناسب ان يقول حالة كون المتنازلين عليه مالا في غيرها كما ذكرتم اقول ان في كلام ابن عرفة اظهار اني لم يحل الاضطرار لان قوله بما عليه هو عين الضعيف الرابع لما يولو لم يظهر لفتا بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واستقر الخ) كما اذا كان لكل من زيد وهو هو الى الاضطرار و لكل منهما مائة على بكره فظهر حافيد كرهى بكره وقد شكك لو كان دين أحدهما

الشيخ بمرام لان عادة الاشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الفصل يذ كرا المقاصد وعرفها ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمائل صنف ماعليه ماله على طالبة فيما ذكر عليهم ما فقهه صنف قاعل بمائل أي بمائل في الصنفية فيضرب به المختلفان جنسا أو نوعا فان لم يصح في ذلك فان كان في الصنفية واختلافه الى صفة الجود والرداء فقهه فيحصل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ماعليه من لفظ الذين قد تدخل المقاصد فيها مثل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله ماله متعلق بمائل أي بمائل الذي وبعبارة متعلق بمائل على أنه متعلق به وانما هذا باللام وان كان قوله متعلقا بنسبة اضعف في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكر متعلق بمتاركة وما ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حال محاذ كراي حال كون ما ذكر عليه ما أي حال كون المائل الذي لاحده ما هو الذي على الاضطرار وبعد اقرضه بما اذا حصلت المتاركة في غير ما ذكر فانها ليست مقاصد فلان ما مطلوب طالبة بمائل صنف ماعليه في غير ما ذكر بان تاركه في حق له ما على شخص آخر فليت مقاصد (ص) تجوز المقاصد في دين العين مطلقا ان اتحد اقدرا وصفة حلا أو أحدهما (ش) اعلم ان الدين ماله من بيع أو من قرض أو مختلفين وأما أن يكونا ماله أو طعاما وعرضا فاشار المؤلف مثلا الى كونهما ماله المعنى ان المقاصد تجوز في دين العين ان اتحد اقدرا ككثرة وعشرة مثلا وصفة كعديدة ومثلها ويزعم من اتحداهما في الصفة الاتحاد في النوع وسواء كان دين الدينين مالا أو قرضا أو ههما وسواء احدهما أو حل أحدهما أو لم يحل واحداهما أو كليهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجو اذا لذن في الاقدام عليها بشراعا باعتبار حق الله فيصدق بالوجوب لا لغير الواجب أو المراد به على يابه وبعبارة لانه الغالب من أحوالها بعد ابرة وقوله قدرا أي وزنا أو عددا وبيان مفهوم قدره ووصفه وقوله حلا أي وبقيض بها وقوله أو أحدهما أو لا أي ولا يقتضي بها وهذا حكمه كون المؤلف غير بالجو لا بالوجوب وقوله أو أحدهما معطف على الآخر وفيه العطف على الضعيف المرفوع المتصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حلاهما أو أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفا على حلا معطف الجمل لان هذا خاص بالواو (ص) وان استلزامه مع اتحاد النوع أو اختلافه فكذلك (ش) يعني ان المقاصد تجوز

بين أو حبل والاضطرار (قوله في الدين) بالاضافة الى الدينين المعنيين (قوله عند ابن القاسم) ومقابله في ما يروى اشبهت من ماله من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المكائسة حيث تدور الوضعية اتفاقا لا تان انظر نالي قصد المعارضة منتفلة من دينين وان نظرت الى قصد المتاركة لتساوى الاجل جازت واقعة أعلم قال ابن تيمية ان دخل أحدهما جازيلا اذا جلا وأمان لم يحل واحدهما معتمت المقاصد كان الاجل متقاهم لا (قوله أي وبقيض بها) وكذا ان لم يجلوا واتفق أهلها جازا مانا اختلافه فان طلب من حل يشفه فكذلك وان طلب من لم يحل دية فلا يستر ان يقول أنا أخذت في حلوه واتفق به فان احل دية أعطيت ماله اذا كان كذلك فانظر قوله لا يمان الغالب من أخوالها

في هذه الصورة أيضا وهي ما إذا اختلفت بنا الصفة والنوع فمقد كجمدية  
 وزيدية أو مختلف كذهب فضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانهما  
 النوع مبادلة ومع اختلافه صرف مالى الأمة وكلاهما جائز بشرط التجسس والحوال  
 ولهذا قال (إن حلالا أى مع التلاؤم لا يردى الصرف سناخر أو إلى دل سناخر وذلك غير  
 جائز وقوله (والأفلا) أى وإن لم يكن الدين سناخر من الدين جائز بان كانا مؤملاين أو أحدهما  
 فلا يجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف سناخر ويبقى أن يقيد المتع بما إذا لم يتعد القيمة  
 فإن بعدت جازت كما هو في بيع الاجال المشار اليه بقوله الآن يعجل أكثر من قيمة المتأخر  
 جدا فإن قبل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكره الاختلاف  
 في الصفة بنسبة إلى هذه استدركه والجواب أن قوله أو اختلافه يؤكد وقوله والأفلا  
 تضمن بيع مفهوم الشرط صرح به إيشيه بقوله (ص) كانا مختلفان في نوع (ش) هذا  
 مفهوم قوله سابقا ان المقادرا كانا ماقبله مفهوم المقادير الصفة والمقاييس ان الفرق اذا  
 اختلافه في نوعا وعددا فإن كانا من بيع منعت المقاصة لمقاييس من المبادلة واحد العينين  
 أكثره وتفاضل حلالا لا في مالين شاس وابن الحالب وهذا ابن بشره وارقتة ابن  
 عرفه بالانواع حلولا وما يمكن تشبيه كلام المؤلف عليه يجعل التشبيه تاما فيما بينهما  
 قوله ان حلالا والأفلا وأما ان كانا من قرض امتنع المقاصة وان حلالا كان أحدهما  
 من بيع والآخر من قرض فظاهر كلام ابن بشره انه كذلك حيث حصل قضاء القرض  
 بأكثر من مائة مان حصل قضاء من الميسر بأكثر من مائة من ابن بشره انه جائز وهو  
 الموافق لظاهر قول المؤلف في صلبه ونحن المبيع من العين كذلك ويجازى أكثر (ص)  
 والطه امان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله دين العين فقبولنا المقاصة ان اتحد  
 قد روضة كارب وأردب كلاهما من قم أو شمر من منف حلالا أو أحدهما أم لا وان  
 اختلافهما مع اتحد النوع كسمر امر محمول أو اختلافه كقمع ونول جائز ان حلالا ولا  
 فلا كانا اختلافه اقدا فغنى على مالين بشره وغيره لا يحد من قرض (ص) ومنعنا من بيع  
 (ش) يعني أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبالغ على المتع بقوله (ولو  
 متفقين) أى في الاجل والعفو القدر واقتضت روض الاوال واختلفت عند ابن القاسم  
 لعلى ثلاثة بيع الطعام قبل قبضه وهذه العامة وطعام دينين دينين نسبة  
 وهاتان في غير حالتين والمتع عنده اختلاف الاجل جاز على المشهور من ان الجهل لمالى  
 الذمة مسلف وأجازها أشهب في التمتع في جميع ما سبق من الادوارف ينالها  
 كالأقال (ص) (من قرض وبيع فقبولنا اتمة حلالا (ش) يعني ان ديني الطعام اذا كان  
 أحدهما من قرض والآخر من بيع فقبولنا المقاصة فيه ما بشره ماين الاول ان يكونا متفقين  
 في النوع والصفة والثاني أن يكونا دينين وعلة الجواز أن الذي أسلم كانهما اقتضى من  
 طعام ألم الذي لم طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا يحظر في ذلك ولم يتأخره على  
 بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع فليجاب الجانب القرض لانه معروف والبيع  
 لذلك كون المقاصة مرفوعة أيضا ومفهوم قوله ان اتفاقا يبق في المتع لان القصد

(قوله فان بلغت جائز) وتقدم  
 ان الكثرة جدا زيادة الجهل  
 على المؤخر بقوله نصف المؤخر  
 ولا يثبت في هذا القصد بان  
 الكلام هنا في طارحة مالى  
 الزمن لا في زيادة من أحد  
 الجانبين لانهما قول قد يختلف  
 عدد الدينين (قوله تؤكد)  
 لا يظهر ولا معنى بل المناسب  
 أن يقول فذكر اختلاف الصفة  
 تأكيد أى معنى (قوله فظاهر  
 نص ابن بشره (الخ) هذا عند  
 حلالا يسامعا وأما ان لم يحد  
 حل أحدهما ففتح مطلقا وهذا  
 التفصيل فيما إذا حلالا مع هذا  
 مالى ص والظهور نذير الشارح  
 الاطلاق وطريقة غير المتع  
 مطلقا سواء كانا من بيع أم لا  
 وسواء حلالا أم لا (قوله جاز على  
 المشهور (الخ) وأما لو لم يراع ذلك  
 بان قلنا الجهل لمالى الذمة ليس  
 بمتلف فهو جائز وبما شره رام  
 وذلك لانهما اختلاف قد ظهر  
 فسددهما الى بيع الطعام قبل  
 قبضه وهو أيضا جاز على المشهور  
 من أن الجهل لمالى الذمة بعينه  
 مسلفا ابن يونس وعلى ما قاله  
 أبو إسحق في إسقاط التأجيل  
 يجوز ذلك

(قوله ان اتحادا بحد أو مفعلة) يدخل في العرش الحيوان والعقار ان ثلثا دخول المقاصة في غير الميراث انما هو لا يتبع في المقاصة ولا يدخل في الاطلاق اتفاقا قدرا أم لا ٢٧٠ اتيدخلهم ما حيث اختلاف اقدرا وكانوا حقلين أو أحدهما ضع ونجمل وسط الضمان

وأيضا في بعض الاحوال  
(قوله ان لم يجلأ أو أحدهما)  
لا يفتي ان قوله أو أحدهما  
مناقض لقوله ان لم يجلأ لان قوله  
ان لم يجلأ لا يقتضي المنع فيما اذا  
حل أحدهما وقوله أو أحدهما  
يقتضي الجواز لان المنع في  
يحل أحدهما (قوله ان اتفق  
الاجلان) لعدم التهمة حيث  
كان من بيع أو قرض أو أحدهما  
من بيع واليتبر من قرض (قوله  
بل على تفصيل) وهو ان أدى الى  
ضنع ونجمل وسط الضمان  
وأيضا في عدم الاتفاق كان من  
بيع أو قرض أو أحدهما من  
بيع واليتبر من قرض وتقصده  
أن يقال ان كان من بيع والمحال  
أو الأقرب حلولا أكثر أو أجود  
سمع الله الشائنة وان كان أدى  
أو أقل منع الله الأولى وان كانا  
من قرض والمحال أو الأقرب  
حلولا أدى أو أقل منع الله الأولى  
وان كان أجود جازا فلا ضمان في  
القرض فلا يبرى فيه وسط الضمان  
وأيضا لا يبرى فيه بقرضه بخلاف  
السلم وان كان أكثر عدده منع  
لا تخرى ياد في القرض وان كان  
أحدهما من بيع واليتبر من  
قرض فان كان المال أو الأقرب  
حلولا هو القرض بمنع المقاصة  
وهو ان كان أجود وأدنى أو أقل  
أو أكثر وان كان المال أو الأقرب  
حلولا من بيع وهو أجود جازت

حد من البيع (ص) لان لم يجلأ (ش) حل (أحدهما) يعني ان ما عاى البيع والقرض  
اذ لم يجلأ ما أو حل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا تجوز فع ما لان من يجلأ ما في  
المنع بعد سلفه انما ان قوله لا لم يجلأ ان غير ضروري الذكر على ان فيه تكرار اذ قوله  
لان لم يجلأ اي معاصداق بما اذا كان كل منهما ماء وجلأ أو أحدهما فقط وأيضا النص  
على المنع فيما اذا حل أحدهما فقط فتبدل المنع فيما اذا كان كل منهما ماء وجلأ بالاولى  
(ص) ويجوز في العرضين مطلقا ان اتحد احدا نصفه (ش) يعني ان المقاصة تجوز في  
دين القرض سواء اتفق الاجل أو اختلف كأن من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع  
واليتبر من قرض بشرطين الاول ان يتفق في الجنس ككس أو كس أو فو بن هروين  
أو مروين الثاني ان يتفق في الصفة لان العروض في بعضها المأكسية والمخالبة  
والمراد بالعرض ما قابل العيز والطعام فيمثل الحيوان (ص) كان اتحادا جسا وافقها  
اجلا (ش) يعني ان ديني العرض تجوز المقاصة فيها وان اتحادا جسا ككس أو فو بن  
بشرط اتفاقهما في الاجل سواء محلام لان اتفاق الاجل في العرض يعد معه قصد  
المأكسية والمخالبة كما يجمع اتفاقهما ما في الصفة فالتشبيه في الجواز ثم ان هذا بيان  
لحكم مفهوم قوله ان اتحادا جسا وأما مفهوم قوله صفة فقد أشارة به في قوله وان  
اتحد احسا والصفة متفقة الخ على ان الاتفاق في الصفة يشتمل الاتفاق في الجنس فلا  
حذف قوله جسا ماضيه ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها  
الذوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلاف هذا البيع في الحقيقة فاطلاق  
المقاصة عليه يجاز (ص) وان اختلفا اجلا نعت ان لم يجلأ أو أحدهما (ش) يعني ان  
العرضين اذا اختلفا في الاجل لم يرد مع اختلافهما في الجنس أيضا ككس أو فو بن هروين  
المقاصة فيها حيث لا تجوز ما بينهما من فسخ دين في مؤخر فان حلأ أو أحدهما جازت اذ  
ينبغي القصد الى المأكسية والمخالبة مع حلوه ما وحاول أحدهما على المنه ووري  
الاسم وهو مذهب المدونة وفي الموازنة المنع لاختلاف الاجل ابن حزم وهو الاصم  
عندى (ص) وان اتحادا جسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفق الاجلان (ش)  
يعني ان العرضين اذا اتحد في الجنس كتوب وقوب والصفة مختلفة بجود ودرامة ككتاب  
هروين وأخرى مروية فان المتاركة تجوز مع ما بشرط ان يتفق اجلهما بان اجلا في اجل  
واحد وأخرى لو سلا بعد التهمة مع اتفاق الاجل وأما مع اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس  
فالجواز لا يثبت بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجلان كما مر فالعوايب اسقاط وقوله والصفة  
متفقة لان انما هو يورهم ان الجواز حيث متفق في اتفاق الاجل وليس كذلك (ص) والافلا  
مطلقا (ش) أي وان لم يتفق الاجل بل اختلف اجلهما مع اختلاف الصفة فان المقاصة  
لا تجوز لمطابقا سواء كان من بيع أو قرض أو أحدهما فاما في شرح المؤلف في الشيخ  
بهرام فقوله مطلقا راجع للمنع المستفاد من قوله والافلا فكأنه قال ولا يمتنع مطلقا  
ويحتمل ان يكون معجولا لعدم محذوف بعد قوله فلا اتفق فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل  
لا يبرأ من القرض في الشرح الكبير ولما كان الرهن يشبه من الميراث من قرض فاراد من

(قوله ويحرم) أى نحو الرهن وهو القلمس (باب الرهن) (قوله وحده) عطفت تفعلى قوة الرهن وقوله وما يتعلق به  
 أى من المسائل (قوله الزوم) لا يخفى ان الزوم متعدد ولزم الشئ فالأزوم وهو ما زوم وقوله والجس قال فى الصباح  
 فتقول رهننا المتاع الدين حسبه فهو مرهون فانه طبقه فليزوم وقوله وكل ما زوم أى ان الرهن اقله كل ما زوم فيكون حاصله  
 انه لفه باقى لعان ثلاثة ولا يخفى ما فى هذا الثالث من التسامح لان هذا ما زوم بقسره مرهون لا الرهن الذى الكلام فيه وقوله قال  
 تعالى دليل لكون الرهن باقى بمعنى الجس الا انه دلس بطريق الزوم وفى المصباح والتبسيه موافقة الشارح فى كون الرهن  
 باقى بمعنى الجس وخالفه فى الزوم لان حماد كره أن المعنى الثانى للرهن هو البوث والوثاق (قوله لانه وضع عنده الرهن)  
 فيكون مرتهن بالفتح اسم مكان (قوله ويطلق) أى مرتهن بالفتح كما هو المناسب (قوله لانه سئل) أى فهو مكان لسؤال الرهن  
 (قوله لا يصح ان يكون فى معين) كأن يقول له اعطى رهننا الكتاب الذى ٢٧١ اشترته منك خوفا من ان يستحق بيعت

لواستحق اخذته من عين الرهن  
 وهذا لا يصح لان نفسه قلبه  
 الحقائق وقوله الدين لا يتقرر  
 فى العينات المناسب ان يقول  
 والرهن لا يتقرر فى المعينات  
 فى بقوله الخ اخرج التوديعه  
 والمصنوع يدصانعه وقبض  
 الجنى عليه عبد اجنى عليه وان  
 شاركه فى الاقبيه بطوار اشتراك  
 الضمان فى امر يخصهما ولا  
 تدخل وثيقه ذكر الحق ولا  
 الجمل ولا يخرج ما اشترطت  
 منقعه لان شرطها لا شاق قبضه  
 لتوثيقه وانما تدخل الوثيقه  
 والجمل لانها ليسا بمال (قوله  
 يناهض الاستعمال القليل الخ)  
 ودقت نحوى ثم بما حمله ان  
 البذل بحسبى الاعطاء والرهن

سبح اخرى رهنى الكلام على الدين وما يتعلق به مما سبق مقاصد شرع فى الكلام على  
 ما يتسبب منه ما من رهن ويحرمه فقال

(باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك)

وهو لغة الزوم والطيس وكل ما زوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أى محبوسه  
 والرهن دافعه والمرتهن بالسكسر اخذته ويقال مرتهن بالفتح لانه وضع عنده الرهن  
 ويطلق ايضا على الراهن لانه مثله وشرا مما له فى دين وثناه فى دين وأشار بقوله فى دين الى  
 ان الرهن لا يصح ان يكون فى معين وانما يصح ان يكون فى دين والدين لا يتقرر فى  
 المعينات وعرفه ابن عرفة بالفتح الاصح يناهض الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ص) الرهن بذل من  
 بالمعنى المصدرى بناء على الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ص) الرهن بذل من  
 البيع طابعا وغرر دلو او اشترط فى المقد وثيقه بحق (ش) يعنى ان الرهن اعطى من فيه  
 اعماله البيع شايه مع الاذن الشرع اجازها رهن الغرر كالانق ولو شرط رهن الغرر  
 فى عقد الرهن لان المرتهن ان يدفع ماله بقدر وثيقه فاساغ اخذ ماله غرر لانه شى فى الجاه  
 وهو غير من لائق ويكون الرهن وثيقه عند المرتهن على حقه الثابت فى ذمة الراهن  
 فله حبه الى ان يستوفى حقه منه ومن منافع فعله عاقرنا ان شرط الراهن ان يكون  
 فيه اعماله ماله البيع فى يصح منه البيع يصح رهنه فلا يصح من يحنون وصى لاميته  
 ويصح من المديز السقه والعبد وثوقه على اجازه ولزم من مكلف وشيد كالبيع  
 وان شرط المرهون ان يكون مما يصح بيعه من كل طاهر متقبح بمقدوره على تسليمه  
 معلوم غير ممتنع عنه قد دخل فيه المبادى الرهن والدين وثيقه الدين لانه يجوز بيعه او بيع

اصطلاحا ليس له الامعتان احدهما المال المقبوض وثقا والثانى العقد من ذلك قوله هم الرهن صحيح او نحو ذلك (قوله او  
 غررا) أى اذا غرر (قوله بحق) أى وجودا وسواء بديل قوله لا فى وارتهن ان اقبض ولا زوم او بلى وقوله بحق متعلق بقوله  
 وثيقه فالباقي مسمى او معنى فى وثيقه بذل معنى يعنى فى (قوله ويكون الرهن الخ) فيه اشارة الى ان قوله وثيقه غير اسكان  
 محدوقه أى ويكون الرهن موقوفه فى حق ويصح ان يكون حلالا ماله ان كانت موصولة لارصه لها ان جعلها كركرة قوله  
 ويصح من الدين) أى حيث كان مشترطا فى اصل العقد والا فهو باطل لانه بمنزلة التبرع ورهن السكران يجرى على بيعه  
 والظاهر ان حكمه فى الضمان على القول بان يصح وثوقه على اجازه وكذلك يجوز من قوله من الرهن البيع الرهن اذا  
 كان مدينا فانه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا اذا سلط الدين على (قوله الدين) أى هو امر متعلق على الدين اوله قال  
 فى نفيه وبشرط فى حقه رهن من الدين ان يكون أصل الرهن مثل أجل الدين الذى عن به أو ما يبدل اقرب لان بقائه بعد  
 حله كالسلف فصار البيع جاوضا لالان يجعل يدا من الى محل أجل الدين الذى رهن به (قوله وثيقه الدين) أى ابار الرهن

نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها لان قيمته يستحب ذاتها فانها جدا والحاصل انه انما يجردها لما اشتملت عليه  
بيع لهم اتباع ولو قبل الفئ وكذا ٢٧٢ يجوز من مكتوب الوفاء ان كان من الموقوف عليهم لانه يشتمل على المنافع

ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المصوب من غاصبه فانه يصح ويسقط عنه ضمانه  
ومقتضى كلام التوضيح ان حوزة غير كاف وعلمه لو حصل مانع اياه من قبل حوز الرهن  
يكون المرتين اسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بانه انما يكتفي بالتحويل اعمالي انه يكتفي  
الحوزة الرهن فاستقراره بيد المصاحب بعد الرهن كاف وانظر هل باقى التردد الواقع في  
بيع المصوب من غاصبه هنا وهل ان دخله مدة او يتحقق هذا على العزم (ص) كولى  
ومكتوب وما ذن (ش) هذا امثال لقوله من في البيع والمرد بالولى الاب ومثله الوصى  
ونحوه قال ابن القاسم في المدونة والوصى ان يره من من مشاع اليه رهنه نافي ما يمتنع له من  
كسوة واطعامه كما يفسد التيمم حتى يبيع له بعض مناعه وذلك لان التيمم والوصى ان  
يعطى حال التيمم مضاربة ٥١ وانظر انه يجوز على النذر ولو في رهن الربح فليس كالبيع  
وكذلك المكتاب ان رهن ويرهن لاسرائه نفسه وماله حيث اصحاب وجوه الرهن لان  
رهن كسبه في قليل لتلاخيص بعض ماله عن الاتفاقيه وتلاخيص الرهن على الدين  
وكذلك له اذونة في التجارة ان يره لان الاذن فيها اذن في ابعائه ولا يحتاج المكتاب  
والمأذون الى اذن سدهما في الرهن بخلاف الضمان لانه يحصل من الاشتغال عن مصلحة  
السيد مما لا يحصل بالرهن (ص) : ان يره هذا راسع لقوله وغرماء المعنى انه يجوز رهن  
الغرماء كالسيد لا يره والبيع الشارذ اسارة الغرماء ولهذا لا يصح رهن الاثنين لقوله  
اغرمه ولا بد ان يكون الا بركة وضاحل حصول المنافع فان قصر قبل المنافع ثم ابرق  
وحصل المنافع حال ابقائه كان رهنه اسوة الغرماء كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص)  
وكاتبه واستوفى منها او رقبته ان يهر (ش) هذا عطف على قوله كولى والمعنى ان الكتابة  
يجوز رهنه او يستوفى من يهره ان لم يهره فان يهره استوفى من رقبته فان ناس الراهن  
يهره العجوم واستوفى منها ان يهره ولا يلزم المرتين السيد حتى يقبض من العجوم فقوله او  
رقبته أى او من رقبته معطوف على ضمير الجر من غير اعادة الجاء كقوله تعالى واتقوا  
الله الذى تصاعون به والارحام ومثل الكتابة المكتاب فانه يجوز رهنه ويستوفى من كاتبه  
او من رقبته ان يهره وعدول المؤلف عن قول ابن الحليج ويجوز رهن المكتاب لان  
المكتاب لا يباع والكتابة تباع وللايتهم انه تكرارهم قوله ومكتاب (ص) وشذوذه  
مدبرون رقبته (ش) هذا عطف على آية والمعنى ان خدمة المدير يجوز رهنها كماها  
او بعضهم امدهم مائة ساقى العقد او بعده ويستوفى الرهن دينه منها فلولان السيد  
وعليه من سابق على المدير ورق المدير او رهنه فان المرتين يستوفى دينه من ذلك الجز  
الذى رقبوا لفهمه المدير وشذوذه خدمة المكتاب والتقدم والمعتق لاجل يجوز رهنه خدمة

او يجوز رهنها وكذلك وثيقة  
الوظائف على القول بجواز  
النزول عن الوظائف وهو الراجح  
كما ذكره الاشباح فانما ذلك  
(قوله ويسقط عنه ضمانه) أى  
ضمان الله او يرضى عنه ضمان  
الرهن (قوله ان حوزة) أى  
المرتين الذى كان غاصبا (قوله)  
بالتحويل وهو شهادة البينة دفع  
الرهن للمرتين (قوله وهل ان رهنه  
لربه مدة) أى مدة محدودة بينة  
أشهر وقوله أم يرضى عنه على العزم  
أى على العزم على رده به ان لم  
يرد بالقول وهو الظاهر (قوله)  
مضاربة أى قرصا (قوله الربح)  
أى العفار (قوله فليس كالبيع)  
أى كبيع الربح فلا يحصل على  
النظر بل لا بد ان يرضى بوجه البيع  
(قوله وآتي) أى ورهن آتي  
والصادر المقدر مضاف هنا  
للمعقول بخلاف الثلاثة قبل  
فلما قال (قوله لیسارة الغرماء) أى  
قاتنوا من غرماء لتوقع أى نوع  
من الغرماء ليس (قوله لان)  
المكتاب لا يباع (قوله وظاهر القضا)  
ان المكتاب يساع فان اريد من  
رهنه انه تباع كاتبه لاهو فلا فرق  
بين التعيين بكتاب أو بكتابة وقوله  
ولا تلازم وهم انه تكرار أى مع

انه ليس بشكر لانه فاعل أى هو يرضى عنه الرهن وهذا هو ان وقع عليه عقد الرهن (قوله فلولان السيد) ما ذكر  
لا يفتي انه عند الموت لا يرقب ان يكون الدين سابقا على التدبير او متأخرا او انما التعميل اذا اريد بيعه في حيا السيد فباع  
لدين متقدم على التدبير لا متأخر قال ع  
(قوله المكتاب) يحصل على ما اذا كان يقرط عليه خيرة مددعة والا فلا خيرة على المكتاب  
ويطال التدبير من سنة \* ان سيد حيا والامطلقا



(قوله ليأبع الخ) فإذا رهنه وأطلق فظاهر محضته ويحصل على أن المراد ٢٧٢ فدموت السيد فيضح مطلقا فإن رهنه على

أن يتابع رقبته متى وجب الحق  
فأظهر المنع كالاول (قوله فهل  
ينتقل الخ) الرابع من القولين  
أنه لا ينتقل خدمته (قوله على  
أنه مدبر) أي ليعاين في حياطة  
السيد في دين متأخر عن التدبير  
فانه يكون باطلا وهو قوله لا رقبته  
وأما الورهنه على الاطلاق فانه  
يقع على خدمته (قوله وينبغي أن  
يجرى الخ) أي إذا ارهنها معاني  
انهما قسنت فحين أن أحدهما  
معق لا لاجل والأخر ولتام الولد  
فأقول وعلى أن أحدهما معق  
لا لاجل والأخر ولتام الولد فيكون  
باطلا (قوله ليس من تمة الخ)  
وجه الثاني والشارح على ظاهره  
فهو من تمة قوله لا رقبته وفي  
الخطاب عن القضي ما يبيده  
ويكنى هذا شاهد القمص  
(قوله كله وحبس دار) قال  
السيد مقتضى قوله ظاهره أن  
الراهن لو كان عالما بانها وقف  
وعرفانه يتفق على الرهنه في  
الغلة فلا يتردد المرتهن بأعلم فلا  
غله له معمله له ينقص قصد  
(قوله تشبه في القولين) الذي  
يظهر أن الرابع عدم الانتقال  
كالاول فتأمل (قوله وأما أن لم  
يخلق فلا يصح رهنه) الذي أعقده  
ابن عرفة لأنه والله يصح رهنه  
وبعد لا يقتل ابن حارث اتفاق  
ابن القاسم وابن المباشون عليه  
خلا فالمازني القائل بأن رهنه  
قبل وجوده كمن الجنب (قوله لأن

ما ذكره انما خص المدبر لاجل ما بعده من التصيل (ص) لا رقبته وهل ينتقل خدمته  
قولان (ش) يعني أنه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير ليأبع في حياطة  
السيد أما في دين سابق أو على أن يساع بعد الموت فيجوز رهنه هذا يجعل قوله لا رقبته  
التدبير وليس السيد رهنه وإذا رهن عبد على أنه قن فحين أنه مدبر فهل ينتقل الرهن إلى  
خدمته ويتابع له وقابعدوق أو يبطل ويصير الدين بلا رهن ولا ينتقل خدمته لأنه إنما  
رهنه الرقبه وهي لا ترهن قولان ذكرهما القضي والمازني وأما الورهنه على أنه مدبر فانه  
يبطل الرهن ولا ينتقل خدمته من غير خلاف كذا يبيده كلام اللواق عليه السلام الشيخ  
خضر ويذكر أن يجري هذا التصيل في المعق لاجل وفي ولتام الولد الحادث بعد الابلا  
وفي المسالك على القول بأنه لا يصح رهنه فظهر غلط زنا في قوله وهل ينتقل الخ ليس من  
تمة قوله لا رقبته خلافا للشارح (ص) كله وحبس دار (ش) تشبه في القولين يعني  
أنه إذا رهن رقبته دار على أنها مال راهنها ثبت وقفها عليه فهل يبطل الرهن ولا يعود  
لخدمته لأنه انما رهن الرقبه أو يتعلق بخدمتها وكرها لأن المنفعة كثر منها يجوز رهنه  
فلا يبطل هذا الجزء بطلان ما أضمنه قولان وأما لو ظهرت حياطة في غير رهنها لم ينتقل  
الرهن لخدمتها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كالحق وكذلك لو انتقل الحق لنفسه في  
حياطة كالوشرط الواقف وقسمه من خدمته وانقضى (ص) وما لم يبد صلحه وانتظر  
ليأبع (ش) هذا اعطى على آبي والمعنى أنه يجوز رهن ما خلق من غير وزرع لم يبد صلحه  
على المشهور ما علمت أن الغرض من هذا الباب فإذا مات الراهن أو قل قبل بدو صلحه  
ولا مال له فانه ينتقل بذلك الثمن الذي لم يبد صلحه إلى يد المصلاح ثم يساع ويستوفى الدين  
وهو أحق من الغرماء وأما أن لا يخلق فلا يصح رهنه كرهن الجنب (ص) وخاص صرحته  
في الموت والقاس (ش) الصغير يرجع لثمن المرتين الذي لم يبد صلحه والمعنى أن الراهن  
إذا مات أو قل قبل بدو المصلاح فإن المرتين يخصص مع الغرماء بجميع دينه لأن الدين  
يتعلق بالنفقه لا بعين الرهن (ص) فإذا أصحبت بيعت فإن وردها أخذوا لا قدرها بما عا  
بقى (ش) يعني أن المرتين إذا خصص بجميع دينه فإذا أصحبت القرض بدو اصلاحها فإنها  
تباع سبيلها فإذا بيعت بقدر دينه فانه يخص به ويردها أخذت في الحصاص للقمران  
قصر عن القرض من دين المرتين فظهر أن ما بقي من دينه ونسبته إلى الجميع الذين فذلك  
القدر هو الذي يجب به الحصاص فبعد ما زاد على ذلك هو ثمنه ينقصه مع حله القرض  
وتوضيح ذلك أن تقول لو كان على الراهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتين  
القرض مائة أو قل في وردها اعتدوا بمائة وخمسين ديناراً فإن مرتين القرض ما خلفناه وهو  
خمسون ديناراً وإذا أخذ كل من صاحبه خمسين فإذا أصحبت القرض بيعت وأخص المرتين  
بثلثها فإن بيعت بمائة مقدار ثمنها فخمسين التي كان أخذها لأنه تبين أنه لا يستحقها  
وهو معنى قولهم وفي رد ما أخذ ولو لم يبل بيعت مثلا بخمسين فانه يخص بها أيضا  
ثم يقال قد تبين أن ما كان كذا نسحق في الحصاص بقدر ما بقي له وهو خمسون فيكون

٣٥ يعني الذين يتعلق بالنفقه والقرض لا يمكن سعيها إلا وقد بطر أعليا آفة فذلك (قوله قدر) التعبير بقدر ظاهره  
وذلك لأن الخاصة قد جوت الذي يقع بعد البيع بقدره ليس إلا ما بقي بعد فن يبيع فكان الخاصة إلا أقمه ما بقي الباقي

(قوله ونسبها الخ) هذا أحدى طريقتين في تلك نسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحدة من دينه والطرقة الثانية أن تنسب المال واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة والطرقة الثالثة أشار لها الشارح بقوله ولا ونسبته إلى جميع ٢٧٤ الديون (قوله وكذلك في البيع والشكاح) أي بيعهما سلمة من سلع الصغير

توزيعهما الصغير (قوله اللهم الا ان يكون كل منهما مطلق التصرف) والظاهر ان اسماعيل متربعين كثر ما استعمل كل قياسا على ما يأتي في ترتيب الوكايين (قوله كان أشمل) وقد يقال ان الشكاح موقوف دخولها على الحاف المقتصد بالمضاف اليه فيقصد المقصود من الشكاح (قوله المتيقن والمتم) أي يمنع بيع الكلاب (قوله بخلاف الآتي) فهو لا يجوز بيعه الا انه يجوز زهره (قوله وان تضرع أفرقه كما) أي ماله في ظاهر المصنف وجوب الرفع والارافة وليس له الرفع ان لا يراه وتكسر آنية الفخار أيضا (قوله فان لم يسلم ردت اليه) ولو طلب المرتجع وقعه أو يهدى حتى يحل دينه خشة فليس ربه أو موته لم يمكن من ذلك وبسيرة دينه بلارهن وإذا رهن الغني انخر عند المسلم ثم مات الذي أو قل فلارهن للمسلم ولو قبضه الان ورهنه في الأصل فاسد ولقرماته انخرول معقه الخاصة فانه اشبه (قوله وتراق) لكن بما حكم ماله في الراج عند ناسرة التقليل وقيل بالكرامة وقوله فلا ترقى

لأن الأول ثلاثة أجناس الخمسين لأن للخمسين ولكل مناماته فالمجموع مائة وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبها من المائتين والخمسين ثلاثة أجناس فيسبب الخمسين الخمسين ثلاثين مع الخمسين من البيع فيكون بيعهم ثمانون ويرد العشرين من الفائضة فيكون لكل واحد منهم مائة وخمسون مع الخمسين أو لا فيكون بيد كل منهما مائة وخمسون وهي ثلاثة أجناس المائة قوله صلت أي بد اصلاحيها وقوله وفي أي غنما المقهوم من بيعت (ص) لا كحد الوصين (ش) هذا معتزلة قوله في البيع والمخني ان أحد الوصين لا يجوز له ان يرهن شيئا من مال اليتيم الا باذن صاحبه في ذلك لانه قد انشأه وإذا اشتغل بالمالكم في ذلك وكذلك في البيع والشكاح المهم الآن يكون كل منهما مطلق التصرف فيصور حينئذ فعله بغير إذن صاحبه ولو قال لا احد كالوصين ليدخل كل من وقد نصره على تصرف غيره ومضاته كحد الناظرين ويجوزهما كان أشمل وقد يقال الكاف في الحقيقة داخله على المضاف اليه (ص) وجعله مائة (ش) هذان وجهان في بيعهما وبيعها والمضيق أن جاوز المائة لا يجوز زهره اتفاقا فان لم تدبغ وكذا ان دبت على المشهور اذا لا يباع لتباسة ذاتها ويجوز في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور المنع بخلاف الآتي لا يمكن زوال المنافع من بيعه قبل حلول الدين (ص) ويجوز (ش) يعني ان الجاني لا يجوز زهره لقوة الفرقة وكذلك ما شا به من الفرقة التي لم تخلف والزرع الذي لم يظهر على وجه الارض ويحل المتع اذا كان رهن ماذ كرق صلب عند البيع فان كان بعد عقدا وفي قرض جائز فانه سلو وتبعه بعضهم لكن لم يعزه لاجد (ص) وخروا في الان يقتل وان تضرع افرقه بما حكم (ش) يعني ان رهن الخمر سواء كانت سلم أو لم يصدق عليه لا يصح وتراق ان كانت سلم أو لم يصدق عليه ثم أسلم فان لم يسلم ردت اليه قال لا يصح رهن الغني لملك وقوله الا ان يقتل بالمشاة القوية مستثنى من مقدركه قال لا يصح رهن الخمر لملك وان كانت حكمة كالذي ورد للراهن الذي يكون المرتجع اسوة الفرماء في غم أو تراق على الراهن المسلم الا ان يقتل فلا ترد ويخص بهادون غرماء الراهن مرتبه وان رهن المسلم مع المسلم أو لم يصدق عليه عند المرتجع فانه يرهن بغير ضمان كما ان كان كافى الموضع يحكم ببقائها وتقليدها وان لم يوجد كما يرى ذلك فليس عليه الرجوع الا من التفتيح ماله كان الراهن فمافاته اتراف عليه وترد اليه واكتفى المؤقت بذكر الخمر عن التصريح بالعصية فلا يضر غيره (ص) وصح مشاع وحيز جميعه ان يرق فيه للراهن (ش) يعني ان المشاع من ريع وحياوان وعرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقعه وحبته وسواء كان الباقي للراهن أو لغيره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الراهن

بعد التقليل لراهنه الذي وكان الانسب ان يرد ولا ترقى التقدير الا ان يقتل فلا تدر لراهنه الذي ولا ترقى على اقتصر راهنه المسلم (قوله ماله كان الراهن ذميا) أي الذي رهنه العسر ثم تضرع (قوله فترد اليه) أي ربي الدين بلارهن فان أسلم أدية وتوجها كما هو ربي دينه بلارهن أيضا ثم لا ترقى ان المشاع أي الجزء المشاع فاشاع اسم الجزاء المرهون وقوله من يبيع أي بعض ربيع الخ (قوله سواء كان الخ) وبما لا يبيع رهن المشاع وهو مذهب أي حنفية

(قوله والاحيز) أي والابان كل الباقي للراهن أي كله احيزا إذا كان على نصف شيء مشاعا ورهن نصف الصنف فانه يجوز ذلك الراهن فقط (قوله أي مع حوز الخ) تفسر النسبية أي ان المراء السببية المقتضية ان هذا الاحيز له ولا يناسب قوله بعد قاله النسبية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (قوله لان الرهن لم يتعلق الخ) ومقابلهما قاله اشبه انه لا يجوز في جميعا لك الراهن بهذه أن يرهن حصته منه الا بذن شريكه لان ذلك يمنع صاحبه بيع حصته (قوله فليتام الخ) عبارة ابن غازي قال ابن عرفة وصوب اليابج قول ابن القاسم لا يشتقر لذن الشريك لان ذلك لا يمنع بيع حصته أو دعاه مبيع جمعه فان باعه بغير جنس الدين كان الرهن رهنًا وان كان يحنه قضى منه الدين ان لم يأت برهن منه انتهى وقال ابن عبد السلام الصحيح عندي ما قاله اليابج فليتام مع قوله في التوضيح يعني أن يستأنفه أيضا على قول ابن القاسم لان الشريك فقيد هو لبيع الجميع فيؤدي إلى بيع النصيب الموهون ومن حق المرتهن أن يتوفى في الرهن حتى لا يكون لاحد حق في ازالته عنه الا بعد قضاء الدين فإذا استوفى لم يكن له أن يدعو لبيع الجميع قبل القضاء انتهى مختصر انتهى فإذا علمت ذلك فقول فليتام لم يقل قول ابن غازي (قوله وللشريك الذي لم يرهن حصته) ٢٧٥ معناه كما أفاد شيخنا عبد الله ان يقسم مناه

وان لم يأت بذكره في القسم وليس المراد أن يسائر القسم بغير حصة شريكه أو وكسلة ولكن بمعنى نت أخذت نظائر العبارة فاعتبرتها قائلا ونفسه تنظر قولها فان شاء الشريك قام ذلك الراهن وهو في يد المرتهن فان غاب الراهن أقام الاما من يقسم له انتهى (قوله فانه يسلم تلك الحصة المشتري الخ) لا يعني ان هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف من أن الحذر لا يكون رهن حصته والشريك الآخر يريد أن يبيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رعية كهرس بين رجلين مثلا يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له أذابت حصتك لا تسلم تلك القرص المشتري بل إذا كان شريكك حاضرا فلم المبيع هو توقع الحكومة منه وبين المشتري اما ان يكون ذلك المشتري تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو يده مأمعا النظر لما تم وما إذا كان الشريك الذي لم يبيع قائما فان الشريك الذي يريد البيع رفع أمره إلى الحاكم بأذنه في البيع عن شاه وحشودان نقصت حصته بهيها مفردتان الحاكم بأمره يبيع جمعهما يكون ثمن حصة الغائب تحت الحاكم وان لم تنقص تكون حصة الغائب تحت نظر الحاكم اما ان يمتنع تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحبا الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك الشاهد من شراء مائة خصوصية المشهور واستماتة أم لا انتهى فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم الحصة للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصة المشتركة تحت يد المشتري فقول ووضع مال الغائب هو حصته عند عدم التقص من يد البيع أو تحت يد النقص كما بينا قال في النسخة إذا كانا شريكين في حيوان مثلا بعتا أو غيره لا يجوز أن يبيع برفق الا بذن شريكه في بيعه فليتام لبيع الجميع المشتري بغير اذن شريكه ومقتضى القواعد انه يضمن وبه انتهى شيخنا الشافعية لان أحسن أحواله أن يكون كل واحد في الإبانة والمودع إذا بوضعهما أحسن يضمن لتعديله فإن قيل

انتصرت في الموضع على حصة الراهن والاحيز جميع ماله مارهون وما لم يرهن للثا يتحول بده في الرهن فيقبل فالعقبي ان الجزء المشاع يباع بسبب حوز الجميع أي جميع الشيء الذي ارهين بعضه مشاعا ان كان القاضل منه بعد الجزء المارهون على حكمه الراهن أي حيز الجزء المشاع المارهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي جميع المشاع لا يبيع الجزء المارهون أي جميع المشاع الذي للراهن مارهون وما لم يرهن بدليل قوله ان بقي فيه للراهن قاله النسبية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ش) أي أن من له بر مشاع في عرض أو حوّل عملا تقسما وعملا تقسم لرهن حصته أو بعضها من غير اذن شريكه لان الشريك يصرف قسم المرتهن ولا يبيع منه من الشريك من ذلك لان الرهن لم يتعلق بخصته على المشهور وبعبارة أخرى ولا يجب على الشريك أن يستأذن شريكه عند رهن حصته فلا يتأني الاضطرار فلا يحتاج إلى قول ابن غازي فليتام (ص) وله أن يقسم ويبيع ويسلم (ش) أي وللشريك الذي لم يرهن حصته أن يقسم من غير اذن شريكه ولا كلام لهؤلاء المرتهن أيضا لان حصته لم يتعلق الا بخصته المرتنه وللشريك أيضا أن يبيع مناه من غير اذن شريكه لان في تأخير البيع على الشريك ضرر والان الغالب ان الدين الذي فيه الرهن مؤجل واذا باع الشريك غير الراهن حصته فانه يسلم تلك الحصة للمشتري

ذلك في المشترك الذي ليس فيه رعية كهرس بين رجلين مثلا يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له أذابت حصتك لا تسلم تلك القرص المشتري بل إذا كان شريكك حاضرا فلم المبيع هو توقع الحكومة منه وبين المشتري اما ان يكون ذلك المشتري تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو يده مأمعا النظر لما تم وما إذا كان الشريك الذي لم يبيع قائما فان الشريك الذي يريد البيع رفع أمره إلى الحاكم بأذنه في البيع عن شاه وحشودان نقصت حصته بهيها مفردتان الحاكم بأمره يبيع جمعهما يكون ثمن حصة الغائب تحت الحاكم وان لم تنقص تكون حصة الغائب تحت نظر الحاكم اما ان يمتنع تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحبا الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك الشاهد من شراء مائة خصوصية المشهور واستماتة أم لا انتهى فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم الحصة للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصة المشتركة تحت يد المشتري فقول ووضع مال الغائب هو حصته عند عدم التقص من يد البيع أو تحت يد النقص كما بينا قال في النسخة إذا كانا شريكين في حيوان مثلا بعتا أو غيره لا يجوز أن يبيع برفق الا بذن شريكه في بيعه فليتام لبيع الجميع المشتري بغير اذن شريكه ومقتضى القواعد انه يضمن وبه انتهى شيخنا الشافعية لان أحسن أحواله أن يكون كل واحد في الإبانة والمودع إذا بوضعهما أحسن يضمن لتعديله فإن قيل

يلزم عدم صحة البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان كان شر بكم حاضر اسم البيع لم يقع الحكومة منه وبين المشتري  
أورثا بائع أمره لما لم ياذن في البيع عن شاه الحامك ووضع مال الغائب تحت يده وبصح البيع قائل بأن ذلك فغلا غي  
انه مقتضى القواعد انتهى وقوله لا يجوز لأحدهما أن يصرف في حصة شر بكم أي في أقباضها ان اشترى منه حصة تبعاً  
لأقباضه حسنة هذا هو المراد وليس عراده لا يجوز له أن يصرف في حصة البيع كما في تروهم فبيعهم لحصة نفسه جائز  
ولكن يحتاج في أقباض الحكومة بغير مئة ٢٧٦ وغير منقصة ان اذن شر بكم فان أقبض بغير اذن شر بكم ضي كذا افاده

من حق فان قلت اذا فرضت  
نما قاله الشارح في موضوع غير  
موضوع المصنف فلهي قول  
المصنف وسلم قلت معناه كما  
افاده بعض السيوخ انه اذا  
كان بين مشتركاين اثنين كترس  
بين زيد وعمر ورهن عمر وحصة  
فيوزل لا بد ان يبيع حسنة  
ويسلمها للمشتري ان اقتضى  
تقار الحامك ان يكون الحامز هو  
المشتري وان اقتضى تقار الحامك  
ان يكون الحامز المرتين كان  
ذلك قوله ويقضه أي أجرة  
الجزء وكذا يؤجره له المرتين  
لا حولاه في حكم الجولان ولا  
يجوز للراهن أن يتولى ذلك الا  
لذا قسمت الذات اذا كان يمكن  
قسما بان اتفق مع شر بكم على  
أخذ كل حصة أو قسمت  
المنفعة حيثما يمكن أيضا كما  
اذا كان بين رجلين داران على  
الشاع ومن أحد الشر بكمين  
داوان استاجر حصة شر بكم الى  
آخر مأساتي وقوله في الرقاب  
أي بان تفصل الدار نصفين  
ينضرب حائط وسطها وقوله

أوفيها فاعلم ان كان بين رجلين داران على الشاع ومن أحد الشر بكمين داوان استاجر  
حصة شر بكم فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل رهن به نصف دارين كل كما افاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتين  
الغالبان جعل لغيره داراً وجعل لنفسه بقية أخرى فانه يستدعي على المقدور قبض الأجرة لكن مقاومة المنافع لا تكون الا  
اذا كان المرتين قد اشترط المنافع لنفسه على ما يأتي والاجميع المنافع للراهن من حيث استاجر حصة شر بكم لا يرضى  
للمقاومة المنافع حيث

على تفصيل وهو انه ان كان شر بكم حاضر اسم البيع لم يقع الحكومة منه وبين  
المشتري وان كان غائباً وقع أمره لما لم ياذن في البيع عن شاه ووضع مال الغائب  
تحت يده فالضمير في قوله رابع اسم الراهن كاقروا ويدل عليه قوله ويبيع اذا الراهن  
لا يجوز له البيع (تنبيه) واذا كانت تنقص حصة الشر بكم الذي لم يرهن اذا  
يستعثره فانه يبيع الراهن على البيع ثم اذا بيعه بغير جنس الدين كان الثمن رهناً أي  
عن حصة الراهن وان يبيع بغيره فبقيته المرتين (ش) يعني انه يجوز للراهن أن يستاجر  
حصة شر بكم التي لم يرهن حسنة ولا ينعيم من ذلك رهن بركه لكن لا يمكن من جولان  
بذوقه لان ذلك يطل حوز المرتين بل المرتين يقبض هذا الجزء المستاجر من استاجره  
أي يقبض أجره منه ويدفعها للمزجوع وشريكة الذي رهن حسنة ثلاثاً يتولى على  
الراهن وهو شائع فيطل والمرتين أن يقبض الراهن في الرقاب وفي حصةها فله القسي  
فالضيق الاول والاخير واجبات الراهن بدليل قوله ويقبضه المرتين أي والمرتين  
استاجر حصة شر بكم ويقبض المرتين الجزء للراهن يريد أو يقبضه في الرقاب أو المنافع  
والضيق في قبضه ما جع الجزء المستاجر أي والاخر يدفع للراهن (ص) ولو انما شر بكم  
فرهن حسنة للمرتين وأما الراهن الاول يطل حوزهما (ش) الضيق يرجع للراهن  
والمرتين والمقضي ان الراهن والمرتين اذا أمتنا الشر بكم الذي لم يرهن حسنة على الحصة  
المرتنة وهي شائعة ثم ان الشر بكم الذي لم يرهن رهن حسنة للمرتين وأما الشر بكم  
الاول على هذه الحصة الثانية وهي شائعة يطل حوز الحسنتين وقد بدت العقدة من أصلها  
بلولان هذا الراهن الاول على ما رهنه بسبب أنه أمين على حصة شر بكم الراهن الثاني  
وهي شائعة فله من حسنة حسنة الثاني الراهن الثاني ما يلهه أو لأعلى حصة  
شر بكم بالاستقسان الاول ولو جعل حصة الثاني على ما جعني يطل رهن الثاني فقط طوره  
لحصة الاول (ص) والمستاجر والمساقي حوزهما الاول كاف (ش) عطف على  
مشاع أي وصم رهن الثاني المستاجر لهن هو مستاجره قبل انضمامه للإجارة وكذلك  
رهن الحائط المساقى لهما هو حوزهما الاول بالإجارة والمساقي حصة كاف عن حوزتان  
لرهن وأشر قوله الاول بأنه رهنه عندهما فلو رهنه عند غيره ما انفال في الموازاة فيجعل

المرتين

(قوله مع المساقرجلا) يقع القاف وقوله وجلأى يكون نازا المرتين وقوله أو بتر كانه على يد رجل برضاه أى ولو  
أحدهما خلاف القول الذى بعده ومقادير أن المراد رجل آخر فيه المساقول يظهر له عين ما بعده وقوله وأجبر  
أى أجبر العامل وأورب الحائط (قوله فى المداينة) أى عقد المداينة أى وقع فى صلب عقد المداينة وقوله والقطع أى  
إذا وقع بعد المداينة (قوله فى حصة الرهن) فإن لم يحصل طبع فيكون ٢٧٧ الرهن فاسدا وقوله أو بشرط اختصاص

الرجل أى لأخصه الرهن أى فالرهن  
صحيح لكن يشترط اختصاص  
الرهن الطبع أى فلا يقع  
فاسدا من أول الأمر بخلاف  
الأول وقوله أى ويجوز عليه  
إذا لم يطبع عليه لا يجوز منه  
استدائه ولكن يصح ويكون  
الرهن أحق به لأشهر لصحته  
ولا اختصاص الرهن به إذا  
حصل مانع انقضى به الرهن  
حيث حصل مانع ولو لم يطبع  
عليه كذا كروا (قوله ورضى) به  
ذكر الرضا يقضى عن ذكر العلم  
لأن الرضا ينمذ ك العلم  
مع ضائع (قوله أن رهن فية  
بأنه) أى ليس معناه أنه رهن  
بفضه المتفصل بجزء من كآب  
ففى الجزء ثم رهن الباقي بعد ذلك  
لأن هذا لا يتوقف على قوله أن  
علم الأول الخ (قوله علمه) أى علم  
الأمين أى دون رضا كذا قال  
الربيعى وليسكن العقدة  
يشترط علم الأمين ورضاه وقوله  
انفسه يعا أى وهو العقدة  
الثانية وقوله فيعلم دية اللان  
أى لأنه يباع الرهن كالمساق  
ثم التفسير بأن هذا التفسير يظهر  
إذا كانت العقدة الثانية يعا

المرتين مع المساقرجلا أى بتر كانه على يد رجل برضاه وقال مالك لا يصح إلا أن يجعله  
يدفعين فى الحائط من عامل أو أجبر ومثل المساق المودع والمسلم أن  
حوزها الأول كاف (ص) والمثلى ولو عينا بعده أن طبع عليه (ش) أى وصح رهن  
المثلى ولو ذهباً وقصة أن طبع عليه طبعاً لا يرد على فكه غالباً بحيث لو أزيل علم بزياله  
حاجة للأذراع لاحتمال أن يكون ناقصة اقتضت على جهة السفن حمله وهنا اشتراط  
السلف فى المداينة ممنوع والقطع به عيبان بخلاف غير المثلى ومن فقه المثلى الخلى  
وانما يشترط الطبع حيث جعل يد المرتين أماً لو جعل يد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه  
وأشوا بالمائة لرد لقول أئمة بامتناع الطبع على العين وقوله يدمحل من المثلى  
أى ساقه تكون المثلى يدمحل الطبع شرطى حصة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشناه  
أشوطاً لاختصاص الرهن به فإذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان الرهن أموة  
الغرماء أو شرط بطو الرهن وعليه أو الحسن وعليه فقوله أن طبع عليه شرطاً في عقد  
أى ويجوز أن طبع عليه وهو الحق كذا فيه كلام جمع (ص) وقصته أن علم الأول  
ورضى (ش) يعنى أنه إذا رهن وبنا بساوى مائة فى حصة فانه يجوز أن يرهن فية  
بأنه عند شخص آخر بشرط أن يعلم بذلك المرتين الأول ويرضى به لصيرته الرهن  
الثانى وهذا إذا كان الرهن يد المرتين أماً لو كان موضوعاً على يد أمين فانه يشترط علم  
دون علم الأول وبصيانة وكلام المؤلف إذا رهن الفضلة لغير المرتين أما إذا رهنها المرتين  
الأول فلا بد أن يكون أجل الدين الثانى مساوياً للأول لأقل أو أكثر ولعل وجه المنع  
فما إذا كان أجل الدين الثانى أقل أن فيه يعا وشقا وهو فيعلم دية الأول قبل أجله  
وفى الأكثر أنه يحصل أن تكسده أسواقه فتؤدى ذلك إلى تأخير بيعه فبعضه مفسد وهو  
التأخير عن نقاهه وعدم الكساد لبيع الآن ويضيق أن عمل هذا حدث كان الرهن مما  
لا يقع مع اختلاف ما يتقسم فلا يتبقى ذلك (ص) ولا يضمنها الأول (ش) الضمير المقصود  
والمنع أن الفضلة المذكورة لا يضمنها الأول إذا كانت يدومى بما يغاب عليها وتلفت  
ولم تقم بثلاثة فيها أمين وانما يضمن مبلغ دية فقط ويرجع الرهن الشافى يد على  
صاحبه لأن فضلة الرهن هى على يد عمل وهو المرتين الأول وهذا إذا رهن الفضلة لغير  
المرتين وأما إذا كان الرهن كله عنده وفيه فصل عن دية فانه يضمن بضعه إذا تلف  
ثم شبه فعدم الضمان قوله (ص) كبرك الحصة المسخفة (ش) يعنى أن من رهن  
عقاراً أو رجلاً أو عرضاً فاستحق شخص حصة منه وتركتها لغير المرتين فتلقت فانه

لأقرضه وقوله وهو التأخير أى فالمسلم المرتين وقوله لو بيع الآن راجع لكساد أى عدم الكساد لما حصل ذلك التكساد  
عنده أى أنى عند الأجل الأول وكأنه يقول فالتقسيم قد ديه ببقائه بسبب عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمنها الأول)  
أى وانما يضمن مبلغ دية أن أحضر الثوب بالرهن وقت الإهلاك الثانى فله فتيقظه بالانقضاض ببيعة (قوله كبرك الحصة  
المسخفة) ظاهر إطلاقهم عدم تقسيم ذلك لاحتياز الرهن أو يثبت بقاءه عند وقت الاستحقاق

(قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازي فليس فيها ذلك أي فليس فيها قول المصنف أو رهن نصفه بل هي ساقطة أصلا (قوله ليس توفي نصفه) أي قرصا أو قضا فهو أعطاه ليكون له نصفه من حين الإعطاء ولا عين عليه إلا أن اتهم فإن أعطاه لمكون رهنا عنده حتى توفي حقهم منه ومن غيره ضمن جميعه ضمان الرهان (قوله قاله أبو الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح الفين المعجمة وتشديد الباء المقصورة (١) وأما على وجهه أنه إذا قال له اصر فقه فهو وكه حتى يصرفه ولو كبل لأشأن علمه بعد الصرف قبض الحق نفسه فيضمن ٢٧٨ حصته (قوله قسم أن أمكن) في دفع الأول قدر ما يخص منه لأزيد

والباقي للثاني إلا أن يكون الباقي يساوي أو كجهن الدين الثاني فلا يدفع منه للثاني الاستفادته ويكون بقية الرهن كلها للدين الأول (قوله وظاهره أنه يباع الخ) العبارة فيها حذف والتقدير وظاهره أنه يباع ويقضى الدينان معا ولو أتى برهن كالأول دفعا لما يقال أنه إذا أتى برهن كالأول لا يقضى الدين الذي لم يجل أجله بل يقضى الدين الذي حل أجله وبأخذ الرهن بقية الدراهم والرهن الذي كالأول يقوم مقام الأول ويبقى لاجله فرد ذلك بقوله وظاهره أنه يأتى الخ (قوله لوضوحه) الوجود لا يظهر إلا في التساوي وأما عند عدمه فلا تظهر الوجود بحسبه (قوله والمستعاره) ويجب على المستعير أن يعين المعبر النوع الذي رهنه نفسه بأن يقول ارهنه فلان ذهب أو فضة أو طعام وأما حين ذلك المقدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذي)

لأبعض تلك الحصة المستحقة لأن الاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتهن أميناً فلا يضمن إلا ما بقى (ص) أو رهن نصفه (ش) كذا وقع عند ابن غازي في نسخة وهو إشارة لقول ابن القاسم فيها وكذا من ابن الرهن نصف فبقية جميعه ذهبت عنده لبعض الأئمة فيمنعه وهو في النصف الآخر مؤتمن (ص) ومعنى دينار ليس توفي نصفه ويرد نصفه (ش) يعني أن من أخذ من شخص ديناً لم يأخذ حقه منه فزعم أنه تلف قبل صرفه أو بعده فإنه يكون في يده أو سائر يضمن قدر حقه منه نصفاً أو غيره ولا عين عليه إلا أن يتم وربما أشعر قوله ليس توفي نصفه بأنه لو قال له اصر فقه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لأماته وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فلهما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان جمل أجل الثاني أو لأقسامه أن أمكن والايصح وقضيا (ش) يعني أنه إذا رهن الفضل مع علم المرتهن الأول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الأول فان الرهن يقسم بينهما أن كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن نقص فانه يباع ويقضى الدينان من ثمنه وصفته أن يقضى الدين الأول كله أو لا لتقدم الحق فيه ثم ما بقى الثاني وأشعر قوله وقضيانا منه فضلا عن الأول وهو كذلك أما إذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الأول قاله ابن القاسم وظاهره أنه يباع ولا وقت ولو أتى لأول برهن كالأول وهو كذلك ولم تعرض لما إذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبداً لوضوحه وهو أنه يباع ويقضيان مع التساوي ولو أمكن قسمه أذرعاً أدى القسم إلى النقص في الثمن وأما مع بعد الأجل الثاني فالمحكم أنه يقسم أن أمكن والايصح وقضيا وهو ما شمل قوله في حد الرهن ما يباع ما كان مملوكاً لرافته وما ليس مملوكاً كالاستعارة بين الحكم فيه بقوله عطف على مشاع (ص) والمستعاره (ش) أي وصح رهن المستعار الرهن أي لا ضمان لقول ما شئنا استعارة لمعناها يترك ويقضى المرتهن بينهما أن يردوا القرض ما عليه ويتبع المعبر المستعير بما أدى عنه من غن سلطه وفي رواية يحيى بن عمر بقية بقية انتهى واختصرها البراذي على الأول وابن أبي زيد على الثاني وإلى ذلك أشار بقوله (ص) ورجع صاحب بقيقته وأما الذي من ثمنه (ش) أي رجع المعبر وهو المراد بصاحبه

على الأول الخ أي اختصرها البراذي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من كلامه (قوله بقيقته) على والفاضل عن وفاة الرهن على هذا القول لمقتضى المستعير (قوله وأما الذي من ثمنه) والفاضل على هذا القول من ثمن الرهن عن وفاة الرهن باق على ظاهره (هـ) (نوع) هو ذلك المستعار عند المرتهن وهو مما يقاب عليه توجه القرض على المستعير والمرتحن كما في كل عايد يورثه غيره معارف فبيع المعبر المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الرهن المرتحن بقيقته أما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف في قاض من دينه فنقص لمشي رجع به وإن كان الرهن لا يقاب عليه فلا يضمن إن كان العارية والرهن الفيا المعبر

(قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول وهو الأظهر (قوله واختصرت عليهما) هو عن قوله نقلت عليهما (قوله وهما) لا مفهوماً على ما عي وشب بل ولو كان قائماً باسمه ان ابن القاسم حكى الضمان أي علق به الضمان مطلقاً ولو عا لا يناف عليه وتكون السعة رهنها في الطعام وأثبت يقول للاضمان السعة رهن في الدراهم وقائده على قول أثبت ان المعبراً أي بالدراهم دفعها للمرتهن وأخذ رهنه ويقول لمرتهن هذا هو الشيء أذنت بالرهن فيه وأنا أبيع بداهي على المرتهن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن لا يتخذ بلائش وقوله في المدونة ترهنها في طعام أي من قرض أو سلماً بأن يدفع السلم رهنها للمسلم في الطعام الذي عليه بعضهم جعل بينهما خلافاً يقول ابن القاسم على إطلاقه وهو المشار به بقوله وهل مطلقاً قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول ٢٧٩ محل قول ابن القاسم بالضم وتكون السعة

ورهنها في الطعام إذا خالف المرتهن ولم يعلق المعبر وأما إذا وافق المرتهن أو حلف المعبر فلا يتعلق بالمستعير ضماناً ويكون رهنها في الدراهم الذي أقر به المعبر قال علي بن جعفر لم يرضى عن المستعير لأن تصديده لم يرضى به وقال المنصف أو إذا أقر المستعير موضوع السعة (قوله يشترط حينئذ قية السعة) أي يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتهن أي في أن السعة رهن في الطعام وحينئذ يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعبر) أي وهي الدراهم وقوله لا يقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السعة رهنها في الطعام (قوله بل يكون رهنها) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعلمه) أي في الدراهم التي أعلمها أي في عدد الدراهم من قية الطعام والحاصل أن المعبر والمستعير

على المستعير بقيمة الشيء المخار يوم قبض العارية أو انما يرجع المعبر على المستعير بما أدى المستعير في يومين فنه أي عن الشيء المعارفاً وتويع الرواية وليست التخصيص بدليل قوله (ص) نقلت عليهما (ش) أي نقلت المدونة على القولين واختصرت عليهما فالضحية قوله أدى المستعير كقوله رهنها حينئذ فلا تكلف ويحمل روجه لصالحه الذي هو المعبر وقوله تكلف أدنى من ذلك كنهاناً كان الأداء من ثمن مائة كلف مائة وان لم ياشتر قوله أدى مبنياً للمفعول ليشمل ما أدى المستعير أو وصلاً كما أو غيره أو للفاعل وقاعه المستعير والمعبر وقوله ما علمت (ص) وضمن أن قال قول مطلقاً (ش) يعني انهم استعارة السعة وأبعد اليه رهنها في دراهم مسجلة فحصل رهنها في طعام وهما ذلك المستعار والرهن أوقات على ربه قانه يضمن به لتعديده وسواء كان بما يقاب عليه أم لا وسواء صدق المرتهن على التعدي أم لا وسواء سلف المعبر أم لا هذا معنى الإطلاق كما هو ظاهرها ومعنى ضمن له صار متعلقاً بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلاً لأن معناه أنه إذا كان قائماً وشئت الخالفة لا وصوله اليه (ص) أو إذا أقر المستعير له رهنه وخالف المرتهن ولم يعلق المعبر تأويلان (ش) أي أو محل الضمان المذكور عند ابن القاسم مقدم بما إذا أقر المستعير لمعبره بالتعدي ووافقه المعبر على ذلك وخالفهما المرتهن وقال لم يتعد وبشكل المعبر عن العين على ما دعي من التعدي فإن المستعير يضمن حينئذ قية السعة للمعبر لتعديده على التعدي والقول قول المرتهن وهذا تأويل ابن يونس وعليه لو حلف المعبر على ما دعي أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السعة رهنها فيما أقر به المعبر ولا يشترط دعوى المرتهن حينئذ وبعبارة أمان لا يقر المستعير لمعبره بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهنها فيما رهن فيه أو أماناً ووافق المرتهن المعبر والمستعير على التعدي أو حلف المعبر على التعدي فلا ضمان ويكون رهنها فيما رهنها أو غير ذلك والمؤلف إلا ما كن التي يضع فيها الرهن شرع في الكلام على الأمان

منتفان على ان الاستعارة انما وقعت على أن رهن المستعار في دراهم الآن المستعير قد رهنه في طعام فهو موافق للمرتهن في أن الرهن انما هو في طعام ومتفق هو والمعبر على أنه انما استعار لمعبره في دراهم هذا الكلام لا يصحده ونرجع لقول الشارح وهما قد تقدمنا قلنا لا مفهوماً على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبداً لمعبره في دراهم رهنه في طعام فقال ابن القاسم أي ان القيمة أن يضمنه قيمته ولم يحصل قيمته في تعديده وله أن يضمنه رهنها فيما رهنها من الدراهم لا قيمته قيمته المستعير وهو ظاهر لأن القول قول المعبر وقال أثبت يكون رهنها في قية الدراهم من قية الطعام ويشترط حل بينهما خلافاً وهو الصواب وبعبارة عب وضمن أن خالف على المعبر فيضمنه قيمته ولو لم يتألف لتعديده وله أخذه من المرتهن ويطلق العارية فيما على ان القول قول المعبر أنه انما عاراه لمعبره في دراهم قائم

القائم وقال أشبه يكون زهنا في قدر الدرهم من قيمة الطعام الخ وشاوخا قد عرفت أنه مخالف لهما لأنه قال وهذا ذلك المستعار برهن أو فاق على ربه أي بان ضاع أو ضرع ثم قال الشارح بعد ومعنى ضمن فقد خالف كلام شاوخا كما عرفت والحق الموافق للنقل الذي ذهب إليه شاوخا آخر أو ان حصص ضمن تعلق به الضمان مطلقا أي إذا تلفت أي على فرض التلف لأنه موجود كان يقابل عليه أم لا قامت عليه منة أم لا أي والسلعة ورهن في الطعام وهو الأمر الذي يريد المرتهن وأشبه يقول يكون زهنا في الدرهم كما يقول المعبر نعمنا بقوله المعبر على قول أشبه فلم يكن المستعير مستدعيه إلا اعتبارا لا كاعتقاد علمنا يقول المعبر وقول شاوخا أمان لم يقر المستعير حاله إذا تنازع المعبر والمستعير فيقول المعبر انما أعوتها الترهن في دراهم ويقول المستعير انما عرفت ثلاره في طعام يكون ٢٨٠٠ القول قول المستعير لا قول المعبر ومثله في عب لأنه قال قوله إذا

أقر المستعير بالمعبر لا دخل له في التوفيق أذهو موضوع المسئلة لا تقاها على عدم الجنان حيث خالف المستعير المعبر انتهى ولكن يقال فها ما في شرح شب فإنه قال ان عمل التاويلين حيث وافق المستعير المعبر في أن الاعارة انما وقعت على أن يرهن المعاري فخر من الدرهم ولم يوافقهما المرتهن على ذلك اذ لو اختلف المعبر والمستعير فيما وقعت عليه الاعارة لمكان القول قول المعبر يبينه بعض المسعرة في قيمة سلعة وارفع التاويل لان الاجل أن يعمل يقول دافع بالخبر انتهى ومثله في عجم فيما ائتم وهو الظاهر (قوله أي شاق حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض ويراع وهو ذلك (قوله ولا يكون الوارد هنا غم) بان رهنه لحلا واستمر ان ذلك الذي

التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) ويطلب بشرط مناف كان لا يقبض (ش) يعني أن الرهن إذا شرط في الرهن شرطا ينافيه أي شاق حكمه فإنه لا يجوز أن يفسد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يقبضه المرتهن أو أن لا يبيع عند الاجل في الحق الذي رهنه قيمه أو بشرط الرهن أو جلا معينا أو بعده لا يكون زهنا ولا يكون الوارد هنا غم أمه فإنه يطل حكمه فقول بطل أي الرهن بمعنى الارتمان لا بمعنى الذات الموهوبة إذ لا معنى لبطان الذات واليه في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط مناف لمقتضاه ومقتضى كلام المؤلف ولو لمقتضى الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقض فإنه يصح إذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ من حقيقة الرهن فالشرط المناقض له ما شرط المناقض الحقيقة أو ما شرط عدم التصرف في المبيع فهو منافض لما يقتضي البيع لا لنفس حقيقته (ص) وباشترط على بيع فأدخل في الزوم (ش) يعني ان البيع القاسد إذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري طائفا أنه يلزمه الوفاة وأولى ان لم يظن الزوم فإنه يكون الرهن فأدلى يسترد الرهن كن ظن أن عليه ما ينفقه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فإنه يسترد عن أخذ الوفاء فهو البيع القاسد إذا الترض القاسد كذلك وظاهر كلام ابن شاس كل مؤلف بطلان الرهن ولو فاق المستعير ولا يكون في عوض المبيع إذا فاق من قيمة أو مثل وجهه ان الرهن منى على البيع القاسد والمبنى على القاسد فأدلى الظاهر أنه لا مضمون لقوله بشرطه بل ربما يقال هو أولى لأنه يزعم فيه العمل بالشرط ومضمون ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه فاق المبيع فالتظاهر أنه على هذا القول يكون زهنا في القيمة لأنه معد وفي حالة الظن أذهو يجوز لأن يكون زهنا في القيمة بخلاف حالة العلم ومضى عليه المؤلف خلافا للمعتمد والمذهب أنه يكون زهنا في لزمه من عوض المبيع حيث فاق من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشروطا لم لا ظنا الزوم أم لا انظر المؤلف والحطاب جيزي قوله الشيخ كرم الدين

قله لم يدخل في عقد الرهنه وسأقي ما يدل على ذلك (قوله فإنه يطل حكمه) وهو كونه زهنا (قوله أي) وفيه بسبب اشتراط فيه إشارة إلى أن شرطه يعني اشتراط أن يفسر شرط بمشروط (قوله ان القبض والبيع) لا ينضم كل منهما أما البيع فظاهر وأما القبض فكذلك لقولهم يطل الرهن إذا لم يميز فهذا دليل على تحقق الرهن بتدوين حوز (قوله) وأولى ان لم يظن أي بان يزوم بالزوم فلا ينافي ما يأتي (قوله أنه لو علم أنه لا يلزمه) فيه أن يقال ان هذا بمثابة الرهن المتنازع معناه فيجعله كشرط ثم أقول نعمنا إذا علم أن الزوم الرهن وأولى لو يزوم بلزومه أو أراد الظن ما يشيئ الرهن بان يزوم وعرفنا ما إذا علم ان الرهن لا يلزمه فاقه ظن عدم الزوم وهو الشك والتظاهر انهما كالحال علم عدم الزوم (قوله قاله الشيخ كرم الدين) بالضمير كاهو في نسجه والميزي كان شيئا كرم الدين



(قوله لا يكون رهنا) أى مع القوت لا يمتنع أن كلام القن إذا كانت المعاملة فاسدة ورهن صحيحا وإذا كان كل منهما صحيحا فالحكم فيه واضح وقت المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما إذا كان كل منهما فاسدا أو أحدهما صحيحا والرهن فاسد وفى كل ما أن تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متعلقا به فتكون الجهة ثمان صوابا إذا كان الرهن صحيحا والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما إذا كان كل منهما صحيحا فقد علمت أنه فيبقى ماذا كافا فاسدين والحكمة أنه إذا كان الرهن مشروطا بالمقد فيكون رهنا في عوض المبيع أو القرض ٢٨١ حيث ثقتان من قيمة أو مثل وان كان متعلقا به فانه يبق الدين بلا

رهن وان كنت المعاملة صحيحة والرهن فاسدا فان كان مشروطا في العقد فانه يكون رهنا في الثمن والسقط وان لم يحصل قوت وأما ان كان متعلقا به فانه يبق الدين بلا رهن كما إذا كافا فاسدين وقوله انظر ابن غازى أى فى نقل ابن غازى المتطوع به لا يكون رهنا مع القوت (قوله كالكفالة) أى الضمان وقوله في ذمة المظلم متعلق بعبور وقوله ويرجع الخ إذا كان المظلم الوقت على قوله انه ظن لزوم الدية (قوله كأن يرجع الخ) هذا على العقد المتقدم لأجل كلام الشارح (قوله ان خصه شئ) أى وأما إذا لم يخصصه شئ كان فقرا أو وصيا على أحد القولين فيما سبق (قوله رهن الخ) سواء كان به وقاء أم لا فانه لا يغيره بصفة (قوله فان الرهن يطل بالقسبة) (قديم) يحل البطان في القديم حيث كان المدين معصرا به أو كان الدين القديم موقولا

وفيه نظر لما علمت ان المتطوع به لا يكون رهنا انظر ابن غازى (ص) وجعل الخلفى الرهن انه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت ان ذمة الخطأ على المساقلة فلا يحسن خصايتها خطا لمصلحة المساقلة ووهن على ذلك رهنا طائفا بأنها تارة ما تفراده فانه يرجع في رهنه بعده ان يصف انه ظن ان الدية لازمة فان لم يكن ذلك بل علم ان الدية في الخطأ على المساقلة فنه في ذلك رهنا طائفا بصح اذ يجوز الرهن صك الكفالة في ذمة الخطأ وقوله (ويرجع) راجع المساقلة الثلاثة أى ويرجع الرهن بجله أو من جهة إلى أخرى كان يرجع في المبيع القاسم من الثمن إلى القسبة على المذهب كما هو في الخلفى الرهن عن حصة المساقلة إلى حصته ويخفى أن يرجع بعد وفاة ما يخصص من الدية ان خصه شئ (ص) أو قرض مع دين قديم وصح في الجسد (ش) هذا صنف على البطان من قوله في بيع والعقارى أنه لو كان لخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع المبيع قرضا وطلب منه رهنا في القديم والجديد فان الرهن يطل بالقسبة إلى القديم لأنه سلف في دفعه وبمع النسبة إلى الجديد يحتمل به المرتين في البروت والقالس ومفهوم قوله في قرض أنه لو كان في بيع المصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لاقضاء على المنع المتقدمة فيما إذا كان الدين قرضا متعلقا وقوله وصح في الجديد انه يخص المرتين به إذا حصل الرهن مانع لا الحصة المتقابلة للقباض لأنه فاسد لو اوجب وقد حيث كان قائما بقصد تجوز في اطلاق الصفة على الاختصاص (ص) ويعتبر ناهية وقلبه قبيل حوزة ولو جديقه (ش) قد علمت ان الرهن لا يمتع الا بالحوزة لهذا إذا حصل للرهن مانع قبيل أن يصور المرتين الرهن يطل ولو كان المرتين يبادى حوزة فانه لا يمتنع في ذمته على المشهور وهو ظاهر ما خلاص الهمية والصندقة فان الجسد في الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق ان الرهن يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف به الجسد بخلاف الموهوب فانه يخرج من ملكه واهبه فتكتفي فيه بالجسد في حوزة والماتع هو الموت والجثون والمرضى المتصل بالموت والقبس والمراد به الاخص من ابا جعفر الذين يملكه بخلاف الهمية التي تطلها الاطعمة (ص) وبالله في ويطأ أو اسكان أو اجابة بل يمكن (ش) يتقدم ان الرهن يلزم بالقول ولا يمتع الا بالحوزة فان

٢٦ شى حين الرهن للقرض الجديد فان أبرجته وهو سلب صحيح فيه الرهن أيضا (قوله مانع) أى من فليس أو موت (قوله وانما يجب رد) أعيد الرهن مفاد العادة ان الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد وانما يجب على المقتد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث طالب القرض ولو لم يكن الرهن قائما فنقول المتنازع ولذا يجب رد الرهن الخ لا يظهر والجاصل ان كلام الشارح في ذلك مشكل لأنه يقال له اذ اوجب رد حيث كان كغيره يقل الاختصاص (قوله حيث كان قائما) أى فان فاقته وقتها أى يذهب عنه (قوله الاخص من ابا جعفر الخ) والاخص من الاطعمة حكمها كما يمنع ماله ويقام الغرامة الآن فيه شيان لان الاطعمة لا يطلق على الفليس (قوله أو اسكان) أى أو سكن وقوله ولو لم يكن

يقع الباء فترادو لم يسكن فبسم الباء فهو شبه احتبلك والاولى ان يقول المصنف ولولم يسجل لاجل ان يسجل الاذن في الوطء  
 بغيره ومحل البطالة في الاذن في هذه الامور اذا حصل مانع اى عقوبة من حق او تقدير او تخصيص او يسع او قيام القرينة  
 واما ان يحصل مانع فلا يأخذ الرهن وحوزة (قوله على المضمور) وقال اشهب بل حتى يكره ما يريد او يسكنها (قوله ونولاه  
 المرتين باذنه) فان ترك اجارته ففي ضمان مطلق وبمسئله قولنا وظاهره انه اذا لم يأذنه في ذلك لم يكن له ان يتولاه وهو  
 منصوص لابن القاسم واشهب زاد اشهب ٢٨٢ الا ان يشترط ان كراهه ومن مع رقبته فله كراهه بغير اذنه وكانه قرينة على

اذن المرتين للرهن في ان يطأ الائمة الرهن اوفى ان يسكن الدار المهرجونة او يورثها العين  
 المهرجونة التي هي اعظم من الدار والحياوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتين يكون  
 مبطلا لعمدة في حوزة الرهن اى يصير ذنبه بلاذنه على المشهور ولولم يسكن الرهن الدار  
 المأذونة في اسكانها ولولم يورث العين المأذونة في ايجارها ولولم يطأ الائمة المأذونة في  
 وطئها وقوله (ص) وتولاه المرتين باذنه (ش) جواب عن سؤاله قد وهو كيف  
 يتوصل الى استيفاء الرهن شائع ومنع صفة الرهن والمعنى قول المرتين حاجتك فيه  
 الاستجابة من الاسكان والاجارة والاعارة باذن الرهن في ذلك (ص) اوفى يسع وسلم  
 والاحق بقرينة الثمن ان لم يأت برهن كالقول (ش) هذا معطوف على وطء والمعنى ان  
 المرتين اذا اذن للرهن في يسع الرهن وسلطه لى وباعه فانه يطل ولا يقبل قول المرتين  
 ان لم يأت اذنه الا لاحيائه بقتنه وان لم يسلمه اليه اى يباع وهو باق بقتنه بالمرتين وقال  
 المرتين انما اذنت له في يسعه لاحيائه بقتنه لانه لا يأخذ بقتنه حلف على ذلك وبقرينة الثمن  
 رجعا الى الاجل ان لم يأت الرهن برهن كالقول في قيسه يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال  
 حواجة الاسواق بزيادة او نقص وهو مماثل الاول في كونه يغيب طبعه ولا يغيب طبعه  
 (ص) كونه يهين به واخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى ان الرهن اذا كان  
 خيرا فانه لا ينجى طبعه شخص اجنى جناية اذ بهت كذا وبضه واخذت قيمته  
 او ما قيسته الجناية او ما قد فوه كغير احاط الاربعة فان المأخوذ بوضع رهننا ويطمع  
 عليه الا ان يأتى الرهن برهن كالاول وقولنا التشبيه تام اى مع قطع النظر عن الحلف  
 لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتين فلا عين والواو في قوله واخذت قيمته واو  
 اسهل صغره به مما اذا لم يؤخذ بهى بان غنى عنه فان الدين يرقى بالرهن وكلام المؤلف  
 ظاهره ان الجناية من غير الرهن فلو كانت الجناية منه فبقي ان يكون مقولة ما اذا  
 وبنى فبما قوله سر ومحل الى الدين او قيمته (ص) وبما رايه اطلقت (ش) اى وكذلك  
 يطل الرهن اذا طاهر المرتين للرهن اولى من باذنه غايه مطلقة اى لا يشهد بانها  
 لا تاذن ليل على انه اسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلقة هي التي لا يشترط فيها الرد  
 في الاجل حقيقة او سكا ولم يكن العرف فيه اذ لم يشترط فيها الرجوع حقيقة وسكان

الاذن (قوله والاحلف) اى بان  
 لم يسلمه أصلا أو سلمه للشرعى  
 فقول الشارح وهو باق بقتنه  
 يد المرتين لا مضموم له بل مشبه  
 ما اذا سلمه للشرعى (قوله اى  
 باعنه الخ) واما قبل البيع  
 فقولنا ظاهر النقل انها على  
 السواء (قوله كالقول في قيمته)  
 ظاهر المصنف كظاهر المدونة  
 انه لا بد من معاملة الاول ولو كان  
 الدين أقل وهو كذلك (قوله في  
 كونه يغيب طبعه اى لا يباعه  
 انه لا بد من المعاملة في كونه مما  
 لا يغيب طبعه اى لا يغيب طبعه عليه  
 وفي مساواة القيمة القيمة الاول  
 يوم الرهن لا يوم البيع وان  
 فادنت على الرهن لانه عليه فاعدا  
 اول اولئك فاعدا لانه قد تنقص  
 أسواقه قبل الاجل وقوله والا  
 حلفنا وظاهره انه اذا نكل عن  
 الدين يصعد ذنبه بالرهن ويدله  
 كلامه اى الحسن المدفوع في ذلك  
 القصد لا يعلم الا من قبله فهو  
 بين اتهام (قوله كقوله اى  
 الرهن كاه وبضه) (قوله يهين به)

لا فرق بين ان تكون عند الوطء (قوله بان غنى عنه) اى الرهن عن ضمان الجاني فكذلك تفت عن  
 ابن عرفة ومقتضاه اى بعض جفوه ولو كان معدا وانظر ما حكمه صفو المقدم ابتداء (قوله وما رايه اطلقت) ولولم يحصل فيها  
 عقوبة ولا يذنب المرتين بغيره انه اعما اعلمه اعارة مطلقة لا اعتقاده انها لا تسلط الرهن لا لثال المارية اذا اطلقت بل لم اجلي  
 مثله لانه لما لم يصح بالتسديد كونه امة مضمومة فله البذر (قوله في الاجل) اى اجل الدين وقوله بما اشترطه الرقبة ما يشهد  
 بان يقول ردها على وقوله بان تشبه برهن الخ التفسير لكونه سكا بل يقول امير هالة عشر تايم وقوله او عمل بان يهين به  
 اى كيب عليها في ذياره يسدى اجد

(قوله يتقضى قبل الاجل) واسمع الزمان والعمل الحق يتقضى كل من الرهن والعمل قبل اجل الدين (يقى آخر) وهو انه يتقضى اوله لا شرط ردها بعد الاجل انه يبطل الرهن مع ان قول المصنف على الرديس على ايضا قول الشارح اذا فرغت من حاجته تشمل والجواب كما قاله بعض شيوخنا من ان المراد اذا فرغت حاجتك أى وبمحل الحاجة على ما قبل الاجل ومنه عند الاجل (قوله وعلى الرادخال) أى وان وقتت على شرط الرد وقوله أو اختيارا أى أو جعل رده الرهن من الرهن اختيارا أى على وجه خاص أى كإلزامه والاختيار والاطلاق في الرد اختيارا (قوله بان قيدت) تفسيره لشرط الرد أى المحكى (قوله اما وديعة) أى بغير العارية قد ذكرنا الاجل أن يحصل التقابل وقوله وانقضت مدها أى الاجارة أى قبل اجل الدين أى فاذا انقضت مدها فباخذها الرهن وقوله رده أى قبل الاجل ثم ان هذا فى الكراه الوجوب وأولى المشاهير نظم تكن الوجبة لازمة هنا لما قلناه فأخذه وقوله ما لم تقم الغرامة أى برد ٢٨٣ ما لم تقم الغرامة أى قيام الغرامة يبطل للرهن والحاصل انه اذا ادان اختيارا

وقلنا للرهن أن أخذه ما بعد انقضاء مدها لاجارة أو قبلها مع الحلف فانما يكون ذلك اذا لم تقم الغرامة كما اذا قامت الغرامة يبطل الرهن فان قيل قد تقدم أن مجرد الاذن فى الاجارة يبطل الرهن ولا شك ان فى كراهه منه اذا نال الاجارة وزيادة فلم يبطل الرهن والجواب ان ما تقدم حيث أتى الاذن الى الخروج من يده وهو هنا يخرج من يده (قوله وسعدت) أى عنت (قوله يكفى) أى أو يدبر وقية ان التدبير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يظهر واجب بانه هنا انضم اليها ما يبطل الرهن فى الجملة (قوله قال بعض) أى فى غير قيام أن يبطل الدين) أى فى غير قيام

تقديم من أو بعمل يتقضى قبل الاجل أو كان العرف كذلك فعلى القيد (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعنى ان العارية فى الرهن اذا صدرت من المرتهن للرهن على شرط ردها اليه بان قيدت بزمان بكيفية أو عمل أو لم يقيد لكن قاله اذا فرغت من حاجته فله أخذه من الرهن وكذلك اذا عاد الرهن للرهن اختيارا من المرتهن اما وديعة أو اجارة وانقضت مدها فان قام المرتهن قبيل انقضاء مدها لاجارة قال جهلت أن ذلك نقض للرهن وأشباهه قال حذف رده ما لم تقم الغرامة قاله القضى فان قلت وقوله ان ذلك نقض للرهن لاوافق ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن انما يقتضى هذه أنها تبطله فالجواب ان قوله نقض للرهن أى باعتبار ما يطرأ عليه من قيام الغرامة مثلا قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف يصور الاجارة والغلات انما هى للرهن فكيف يستأجر من نفسه قيل يجعل ذلك على ما اذا كان المرتهن كراهه كراهه للرهن أو على ما اذا اشترط المرتهن منع من حيث كان يبيع وحددت (ص) الاقوية بكفى أو وجب أو تدبر أو قيام الغرامة (ش) يعنى ان الرهن اذا عاد من المرتهن الى الرهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يقم عند الرهن يعنى أو ابتداء أو كراهة أو قامت عليه الغرامة والافليس المرتهن حيث أخذ أخذه وهو أسوة الغرامة فى الموت والقبض وقوله أو قيام الغرامة يعنى به التقبض وقوله الاقوية الخ قال بعض ويشى أن يبطل الدين كما باقى فى قوله ومعنى عنت المورس وكأنته ومجمل (ص) ووضعا فله أخذه مطلقا (ش) يعنى ان الرهن اذا أخذ الرهن من المرتهن غصبا فانه يأخذه حيث قدر عليه سواء كان عند الرهن يعنى أو حبس أو تدبر أو نحو ذلك أو لم يفت قام عليه غرامه لم لا يفتق ردها على

الغرامة وأما فى قيامه فهو أسوة الغرامة وكذا فى موت الرهن (يقى بحث) اذا ما باقى عنت وكأنته ما فى حوزة المرتهن فهو متعده وبأخذ عنتى وكأنته ما حوزة المرتهن باختياره فليس متعدها ما اذا حازته الرهن غصبا أو اعتقه أو كاتبه بالتجمل فيه قياسا على ما باقى ظاهر (قوله وغصبا) وإذا أخذته من شخص من الرهنه فالتأخراته يلزم الرهن مانعة من عنت ونحوه لأن رده المرتهن لقوله لا يفتاق لا يبطل وأعلم ان قسم قوله له أخذه محذوف أى ولم يعد أخذه وجعل الدين ومثل عوده غصبا باقى العبد من المرتهن ويجب عنه من ذلك. وحاصله ان المراد به قهر الرهن ويصدق المرتهن فى اناقه ويكون أولى به من الغرامة أى ما لم يمسك وهو رده الرهن وقوله وسواها فأتى الرهن انظر كيف يكون له أخذه بعد قوله يكفى مع ما ذكره المصنف ويؤيد من أن الرهن المورس اذا اعتق العبد الرهن أو كسبه الرهن كباقى المصنف من قوله لا يفتاق عنت المورس وكسبه قاله ح وفرق بانه يجعل فى أخذه من المرتهن غصبا على قصد ابطال الرهنه فيه فيعطل بشرط قصد اخذ الرهنه العتق للغير المرهون وهو يدبر منه فانه لم يحصل منه ما وجب الجلب على ابطال الرهنه حتى يعطل بتقضى قصده

(قوله وقدم انا) أى الذى يتبعه على خاله ويؤتمر به يجعل الدين خادما للدين عتق العبد قبل ان يملكه فى الصورة الاولى الرهن يحل بالعتق والتدبير فذلك وأما النصب فانه باق على الرهنه ولو حصل عتق ولكن يبقى أن يجعل الدين فتحصيل الدين لا ينافى البقاء على الرهنه الا ترى انه اذا حل الاجل فباع الرهن وادفع الدين مع كون الرهن باقيا على الرهنه (قوله يفتى الى الوضع وحلول الاجل) أى الى المتأخر منهما . وقوله فتباع كلها هذا اذا وطئها بعد أن قضى المرتهن وأما لو وطئها الرهن قبل أن يقضى المرتهن فانها لا تباع مطلقا لانها بخلافه انتهى مع (قوله أو بعضهم ان حصل به الوفاء) فان نقص منها عن دينه اتبعه الباقي ولا يباع الولد ٢٨٥ لان حوزان لم يوجد من شاع البعض يبتع كلها وقضى المرتهن قال

قاله وقدم انا يفتى أن يجعل الدين اذا عتق أو كاتب وقدر عليه اختيارا فأولى هنا (ص) وإن وطئ خصا فوله هو ويجعل المولى الدين أو قيمتها الا بقى (ش) هذا مشهور قوله وإذا عتق فوله أى ان الرهن اذا وطئ الامة المرحومة فحسب أو ولدها فان ولدته منها سر لاسمها لم يبع ويجعل المولى الدين ان كان أقل من قيمتها أو قيمتها ان كانت أقل من الدين فان كان ميسرا فتنسب الى الوضع وحلول الاجل فتباع كلها وبعضها ان حصل به الوفاء ويتبقى الباقي بصفاء أم الولد وانما أخوه لا يبعه الاحتمال أن يفسد ما لا يؤدى منه ابن ناسخ قبل ويقتضى أن يشترط رضاع الولد على المباح لقوله فى التجارة فى بيع باع أمه ولها وليس شرط بفقته على المشتري ولا يباع ولدها لاسر (ص) وصح تركه كسب مكاتب الرهن فى حوزته وكذا أخوه على الاصح (ش) يعنى ان المرتهن اذا وكل مكاتب الرهن فى حوزة الرهن فان ذلك جائز ويجوز فله من لان المكاتب أبصر نفسه وماه فليس للسيد على ما فيه مسيل وكذلك اذا وكل المرتهن أخا الرهن فى حوزته فانه يبيع ويجوز له على الاصح عند الباحث وهو لان القاصم فى الجمل عتقا لاف فى الموانىء والعنتية وبعبارة أى ويصح الرهن ولا معنى لخصته الاصح حوزة فعود الضمير على الرهن أولى من عوده على الحوزة لانه غرة وهو تب عليه والباسنية أو يعنى مع ولا يبيع كونه اذا غده لان الكلام ليس فى صحة التوكيل وعدمه (ص) لا يحجوره ورفقه (ش) يعنى ان يحجور الرهن من زوجته وولده التى تحت يده ولو كبر الا يصح أن يحجور الرهن المرتهن وكذلك رفقه من قن ومستوراة وبعضهم وما ذن لان حوزة العبد من حوزة سيده وبعبارة لا يحجوره بالمرع طبع على المكاتب وبالرفع عطف على الاخ وقبيل فيه الولد الكبير الصغير ولا ضرورة فى ذكر رفقه للاستغناء عنه بقوله لا يحجوره وهمل المدبر والعق لأجل وان لم يمرض السلو يقرب الايجل والمعض لان ماله لسيده اذا طاعت نفسه القن وقال بعض البعض كالمكاتب كالمشقة التعليل (ص) والقول لطلب تحويره لاسر (ش) يعنى ان الرهن والمرتهن اذا اتا فى كيفية وضع الرهن فقال الراهن منه لا يوضع على يد عدل

فى التوضيح وكان باقى الرهن يصنع به ما شاء (قوله بكتاب أم الولد) أى فتكون أم ولد وبما وثقتا وتظهر غرة ذلك فى الاحكام التى تختلف فيها القن وأم الولد كما هو ظاهر وظاهر المصارة عدم تغير عتقه وذكر أو الحسن خلافاً لى عتق ما بقى الا ان اذا منفعته فى نفسه فى الحال وعليه ابن رشد وان قال بعض أم الولد لا احتمال أن يملكها فتكون له المنفعة (قوله يفتى) أن يشترط رضاع الولد على البتاع الظاهر ان المبراد لا لتباع الذى هو من غرة الولد من أمه ولعله انما يحكمه بقيل لضعفه لان نفقة على الولد وقوله شرط نفسه على المشتري الخ الظاهر ان المبراد النفقة الى البلوغ (قوله خلافاً) فى الموانىء الخ فقد قال ابن القسطن فى العنتية فى الموانىء لا يفتى ذلك والمكاتب فى الاخ

الذى ليس بحجوره يقول المصنف وأخوه أى الرشيد (قوله ولا معنى لخصته الاصح حوزة) وقال لا يفتى ان هذا يقضى بان الاولى ترجع الضمير لكونه لا يبيع ترتيب قوله فعود الضمير الخ وقوله لانه غرة أى الذى يظنونه المقرة فترجع الضمير الى احسن وقول من يؤتمر به الخ الفرق بين الزوجية والمأذون هنا وبين حوزة الرهن الوكيل لهما كما ياقى الواكلا فى قوله عاطف على المتزوج ويصدق نفسه ويجزوه بخلافه زوجته ورفقه انتهى قوة التهمة هنا ويجوز ان يدال الرهن (قوله لانه غرة) أى لان الرهن أى صفة الرهن قوة الحوزة والفرق بين الذى سترها (قوله الضمير) وأما الرشيد فكان لا يفتى (قوله ولا يفتى من الخ) المتأخرون من السيد وقرب الاجل كما هو ظاهر بل ويدل عليه كلام بعضهم (قوله) وقال بعض أى واعتمد بعضهم (قوله التعليل) وهو امر اذا انقضى والمال الذى فى المعص لا يتبع ماله

قوله فان القول في ذلك قول من طلب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور وقص القضي على انه اذا كانت العادة تسليم الراهن للمرتين انه يقضى بذلك كالشرط (قوله وسواي العرف الخ) أي خلافا للقضي القائم اذا جرى العرف بوضعه عند المرتين فالعادة مجبى عليه العرف (قوله وفي تعيينه نظر الحاشي) جواب عن سؤال أشعره المقام لظهور لانه لما قالوا القول بالطلب تصويره لامين كان قائلا لانه هذا اذا انتفى على التعيين فلا دخل فيه فاجاب بقوله وفي تعيينه نظر الحاشي فان تغير حال العدل فلكل منهما ان يدعو الى ثقة ليحصل الرهن عندهما حتى طال العلمما وبقي فيه وفي تعيينه نظر الحاشي (قوله وان سلمه دون اثنتهما) الجواب بحذف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اثنتهما أي اذن أحدهما على سبيل البذل (قوله ووضاع عندهما ذلك) وأما ان كان باقيا فانه يؤخذ ويوضع ٢٨٥ تحت بدامين آخر (قوله فان الامين يضمن)

أى تعلق به ضمان لأنه يضمن بالقول بدليل ما بعد (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين القضية وقوله ويرجع بها على المرتين ومحملا ضمان المرتين لامين مالم تشهد بنية المرتين أنه تلقى بغيره كذا استظهر بعضهم وفيه انه ضمان تعد أي ضمان من جهة التعدى فلا فرق بين قيام البيعة وعلمه وأيضا قد علمنا سواء كان يقابل عليه أم لا والماصل أن كلامهما متعده فالامين يرفع والمرتين بالاختصاص العصر الامين يرجع الراهن على المرتين (قوله ليسا شام) فان اخذها من الامين فليس له وجوع على المرتين لانه القضي سلطه عليه كذا فيجب (اقول) وان يرجع بها على المرتين لم يرجع بها على الامين ثم انك شيعر بان

وقال المرتين بل يوضع عنده أي بالعكس فان القول في ذلك قول من طلب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الراهن قد يكره حيازة المرتين خوف دعوى ضمايه ليحصل منه وفيه اذ شرط حتى يرضع وقد يكره المرتين حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلقى وسواي العادة بتسليمه للمرتين أم لا (ص) وفي تعيينه نظر الحاشي (ش) يعني ان الراهن والمرتين اذا تنازعا فمن يوضع الرهن على يديه بان عين الراهن أميناً وضمن المرتين أمينا فان الحاشي ينظر في ذلك فقد قدم الاصل فان استؤا خبر في دفعه لاحدهما أو لهما عاذا أظهرهما فالشراخ ولا يدفعه لغيره ما ولو كان كل لا يصلح للحصول الرضا منهما (ص) وان سلمه دون اثنتهما للمرتين ضمن قيمته وللا رهن ضمنها والثن (ش) يعني ان الامين اذا أسلم الرهن للمرتين دون اذن الراهن وضاع عنده أو ذلك فان الامين يضمن قيمته للراهن ثم ان كان الزعن ككاف الدين سقط دين المرتين لهلاكه سبه وان كان فيه فضل ضمن الامين القضية ويرجع بها على المرتين وسواء كان الرهن محملا بصل عليه أم لا لان الامين انما ضمن لتعديه وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل وأما ان لم يزل للكل الاجل كان الراهن أن يقرم القيمة بما يشاء لانهما متعديان عليه هذا في دفعه وهذا في أخذه وفيه على تعديل غيره حقيقة تعدية يثبته وللراهن أن يأتي برهن كالاول وبأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن المرتين فهلك عند الراهن أو ضاع فان الامين يضمن للمرتين قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين والدين وهو مراده بالثن ان كان أقل من القيمة فاقوة فصلية لا تنقسم بقوله طال أو الدين بل الثمن لكان أحسن لشعوره لما إذا كان الدين من قرض ونحوه ولما انتهى الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتعدي من غير ضمان عليه بقوله (ص) واتدج صوف تم (ش) يعني انه اذا رهن غفوا عليه بصوف فان كان حين الرهن تاما فمدح لانه سلعت مستقلة

قد تقدم انه يرجع بالقضية على المرتين وقد قال به ابن يونس فتضمن ذلك ان الامين يرجع على المرتين في ذلك والا فلا تعسر بالتسلط موجود في القضية وقيل يرجع بها فلا فرق ثم وجدت في شبه فاقلا من التمرة ما فيه حال صاحب التمرة فان أشد بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتين لانه سلطه عليه وهذا اذا ضاعت على ضاعة منه فيجب ان لا يمكن بيعة هذا للعدل أن يقرم المرتين قيمته الا ان او يكون قصاصا أي بان يقول المرتين للعدل اسقط ما رزيت من القيمة في نظير دفعي على الراهن لان تسليمه الى امرضا يشعل ديني وتركت ما أمتصقه على الراهن انتهى والحاصل ان هذه المسئلة تشعل مع مسئلة القضية (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي اتلفه وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطيب والحاشي على القول بعدم التعدى (قوله ان كانت أقل من الدين) أي ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من يده لا أنها يكون رهنا

(قوله لا ثم شرط منافع) أي فيشترك عقد الرهن (قوله فيستندرج الخ) يستثنى من ذلك ما يده الحيوان لعدم حيوانه  
 (قوله بالخلق المجهول الخ) هذا يدل على أنه لم يمتنع عند أحكامنا من بل الأمر بمثل في ابن من رزق بالخلق المجهول (قوله  
 القسيل) بالفاء مغار الفحل (قوله وكذلك الفرة) فرق بين الفرة والجنين بأن السنة حكمت بأن غلة الرهن للرهن والجنين  
 ليس بغلة بل كغزو فمثل كالبيع ٢٨٦ (قوله أن الفرة تترك لتزاد الخ) هذا لا يظهر فيما إذا ثبت (قوله أي وضع

الرهن الآن) أي وضع عقد  
 الرهن المقبوض الآن على أن  
 يقرضه في المستقبل وقوله ولزم  
 أن أقرض هذا بقيدان قوله أن  
 أقرض بشرط مقدور التقدير  
 ولزم أن أقرض ولا يحتاجان  
 لاشتراط قبول ليس المعنى  
 وصار هنا أن أقرض لأن الرهن  
 لازم للرهن بمجرد عقد الرهن  
 وهو قوله أو هنك على أن تقرض  
 مثلا ولا يلزم الرهن الأقرض  
 وإذا امتنع الرهن من دفع  
 القرض لم يعدم الرهنية ويبتل  
 (أقول) وما صرح به الشارع  
 ليس بلأنه بل يصح جعله أن  
 أقرض من ثمرة تصور المصلحة  
 أي ربح الرهن على أنه أن  
 أقرض كأن كذا أو ربحه (قوله  
 أنواع في المستقبل) أي أنه  
 أو لغيره وفي التكت ويكون  
 وهنا بما دنا من قليل أو كثير  
 ما لم ياوز رغبة الرهن ولا ربحه  
 ما يشبه بخلاف مسئلة الحالة  
 إذا قلنا أنه وأنما من لان  
 الأولى بين الرهن ما يقرضه  
 (قوله إلى أن الشخص الخ) وكذا  
 يصح رهن بأخذه الجاهل من  
 السائل على أجرة دفعها قبل  
 الأجل (قوله لا في معنى أو منفعة)

وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن  
 وأخرى ما وجد له وله أو أشار بقوله (ص) وجن (ش) ابن الموان ولو شرط عدم دخوله  
 لم يميز لأنه شرط منافع ولا يندرج البيض لتكرار الوالد فلهذا كله مع عدم الاشتراط أما  
 معه فيستدج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرغ فخل لا غلة وغرقوا وحدث  
 (ش) يعني أن من ارتهن فخلًا بالخلق المجهول أو فخلًا بالخلق المجهول فخل القرض يندرج مع  
 أصله في الرهن لكن الجنين يفرض عن فخر الفحل بالخلق المجهول وفرغ الفحل هو الذي يقال  
 له القسيل وفرغ الفحل أولاده وأما الفلة الثالثة عن الرهن لا تدخل فيه بل هي للرهن  
 مثل كراهة وزو العبد وما أشبه ذلك إلا أن يكون شرط الرهن الإدخال وكذلك الفرة  
 الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للرهن ولا تدخل إلا بالشرط ولو  
 وجدت بل ولو أعت أو يست والفرق بينا وبين الصفوف التام أن الفرة تترك لتزاد  
 عليها فهي غلة لا ترحم والصفوف لا تارة في قائمه فالسكوت عنه دليل على جحظه (ص)  
 ومثل بعد (ش) يعني أن العبد إذا رهن لا يدخل ما معه في الرهن إلا بالشرط (ص)  
 وارتين أن أقرض أو باع (ش) صورتهم أن يقول شخص لا تحر هذا الشيء عندنا هنا  
 على ما أقرض منك أو على ما يقرضه منك فلا يملكه لأنه ليس من شرط المدين أن يكون  
 ناشئا بل الرهن بقوله وارتين أن أقرض أي وضع الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في  
 المستقبل وقوله (ص) أو يعمل (ش) بالجزء عطف على الشرط أي على جملة ما به ما من  
 وغيره بالمضارع لكون العمل شأنه التعدد شأنه اختلاف البيع والقرض فأنه ما ليس  
 شأنه ما ذلك وله صورتان أحدهما وهي المنقولة في كلام المصنف أن المستأجر يدفع رهنه  
 لعامله على أجره التي يجبه على مستأجره على تقدير أن يعمل والثانية أن يستأجر أجيرا  
 يعمل له فلا يرثه الأجرة فيحتج أن يعطى فباخذته رهنه على أنه أن عمل استأجر من  
 الرهن من يعمل فذلك العمل وهذه حقيقة أيضا أشار بقوله (ص) وإن في جعل (ش)  
 إلى أن الشخص إذا باع على شخصه على فصيل عبدا لا يقرضه ولا يدفع رهنه على ما يلزمه  
 من الجاهل فأنه صحيح فإن الجاهل وإن لم يكن لازما فهو يؤخذ إلى الزوم لأنه يأخذ منه  
 رهنه على العمل لأنه ليس لازما ولا يلازم إذ لا يلزم العامل ولو شرع فقوله وإن في جعل  
 أي في عوض جعل لافي عمل جعل (ص) لافي معنى أو منفعة (ش) يعني أن الرهن لا يصح  
 في الشيء المعين ولا في منفعة لأن المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفى منه الدين عند  
 أجله وبحال أن يستوفى المعين أو منفعة من الرهن فيستترط في المرهون فيه أن يكون

الاجل (قوله لا في معنى أو منفعة) وما أن أخذ على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة  
 حيث تلف أو تعيب ولو استحق فصح مثال المعين أن يبيع ثوبا يدفعه رهنه على أن يعطى استوفى وإن سخطه من أتراحه  
 من ملكه حصله من الرهن وهذا العمل ومثال المنفعة أن يكرى دابة يبيعها أو دار أو يدفع رهنها في منافعها أو رهنه على أنها  
 إن ألقب جعل تلك المنافع يبيعها من عين الرهن

(قوله وبأخذه زهنا) أي لان الامانة اذا ضاعت أو تزلزلت لا يلزم المؤثر على ما شئ والمراد ضاعت بغير تقرير أو مالوا أخذ منه وهنا على أنهم اذا ضاعت سقر يط يكون ضمانها والرهن لاجل ذلك فيصح ثم لا يفتي ان هذا الشرط خارج عما نحن بسنده فلما تبين ذلك وأول الباب لانه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل المعين) هذا القليل لوجه به صفة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان الضمان في المعينات) أي لان الضمان شغل ذمة أي فلا يصح أن يضمن شأنا يصح اذا تعلق ذلك الشيء وأضاع يحصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالتصميم الجنس) أي فربا به ما يشغل جميع التصوم وقد فرضها في المدونة في كل التصميم (قوله لان رهن الخ) لتقليل لعدم العصة (قوله فرع تصممها) ٢٤٧ أي فرع تعلقاتها بذهمة لان الرهن ما يترتب

به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أي وبوجه له ما لا يصح أي وقلة ما يذمته لا يصح لان تعلقاتها بذهمة فرع تعلقاتها بذهمة المكاتب وهي لا تعلق بغيره لكن برده له انه قد صرح الرهن من المكاتب وكاتبه ليست بذات الذمة الا ان يقال توسع ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز رجع رقيقا) أي مضىح الخ على الاجبني أي لانه لا يرجع على المكاتب لانه لم يعمله ولا على السيد لانه انما اخذه منه في الكتابة وهي لا يرد ما اخذه من غير المكاتب (قوله وما شرط منصفه الخ) الحاصل ان الصورة ان وهي أن يأخذ المرتهن منصفه الرهن في بيعه او قرضه ويعينه ثم يبيعها ما لم وفي كل من هذه الالبعة اما ان يشترط في عقد المعاوضة او يطاع بما بعده فبمع في بيعه ويحوز في صورة المصنف (قوله وفي

ذينا احترازنا من الامانة فلا يجوز ان يدفع فراضا وبأخذه رهنه ويشترط فيه ايضا ان يكون في الذمة اجزا من المعينات أو منفعة المعينات لان الذمة لا تقبل المعين وقيل قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونحجم كتابة من اجبني (ش) أي ولا يصح أخذ الرهن من الاجبني في تجسم كتابة والمراد بالتصميم الجنس لان رهن الاجبني في الكتابة فرع تصممها وهو لا يصح تحممه فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز رجع رقيقا فلذلك لا يجوز تفسيره بانه لا ياتي في الجهن مع وجود الرهن لانه يباع كبايع اذا كان هو الرهن وقد يقال قد ياتي في الجهن مع وجود الرهن اذا لم تكن قيمته في الكتابة ومنه هو مضممة أخذ الرهن في خبم أو في الجميع من المكاتب وهو كذلك لما كانت غلات الرهن ومنافعه له احته نظيره فنفه عليه فمرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتهن بقوله (ص) وبما شرط منصفته ان يصف يبيع لا قرض (ش) يعني انه يجوز له رهن أن يشترط منصفه الرهن لنفسه بما ناشطه في الاول ان تكون موقوفة بعد مضمونة القرض من الجهالة في الاجارة الثاني ان يكون الرهن في عقد بيع لا في عقد قرض لانه في البيع بيع واجارة وهو بائني والقرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما تصنع اجارة لا لا تصنع لاشعارها الا ان تكون قد طابت واشترطه ذلك العام ولا حيوان لئنه الا ان تتوفر شروطه استغناء عنه ما يفهم من الكلام وهو كونه اجارة فمستقر في شروطها اما ان تكن المنافع مشترطة في سلف القدي بل أباح الرهن له الاستغناء به بعد العقد فانه لا يجوز في بيع ولا قرض لانه ان كانت بغير عوض فهد به مديان وان كانت يعوض جري على مبيعة المديان قاله القسبي ولو اشترط المرتهن أخذ الفهم من ديه باز في القرض لانه يجوز فيه الجهل في الاجل لا في عقد البيع الا لا يدري ما يفيض أو يقل أو يكفر (ص) وفي ضمانه اذا تلفت تردد (ش) يعني ان الرهن الذي اشترطت منصفته وهو مما يظاب عليه اذا تلف عند المرتهن فقل بضمه لانه رهن يقاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستاجر كسائر المستأجرات ومحل التردد ان تلف في مدة

القرض سلف واجارة) فيه نظير على سفر غير تعاقب (قوله الا ان تتوفر شروطه) هي ما تقدم من كونه ما خوذ من عشرة قشاه والمأخوذ من ثمانية أو شاتين ما تقدم بيانه (قوله لا يجوز فيه الجهل في الاجل) لا يفتي ان هذا الظاهر اذا لم يجل القرض باجل والمأخوذ انما اذا لم يجل في القرض بالاجل ودخل على استغناء المنفعة ليس حين ذمته فامر ذلك بخلاف البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل فقوله الشارح ان لا يدري المناسب ابداهما يقول لانه لا يجوز فيه الجهل في الاجل لانه المقابل لما تقدم وما اذا نزل كل باجل ودخل على استغناء المنفعة في الدين فانه دخلا على انه اذا اقتضى من الدين فضلا بوفيه بقية الدين من عندنا ويبيع الرهن اجزى البيع والقرض وان دخلا على انه بوفيه من المنفعة او يعطيه شيئا موقفا لا استعنا بما فيمنه فيمنه على النعم في المؤثر لان قرض في القرض والبيع وان دخلا على ان القليل يقرض المدين جاز في القرض دون البيع

(قوله ونحو العادة) فإذا تجرأ على أن يزعمه وقوله والحاصل أن ما جرت به العادة يلزم المرتين قبله وكذا إذا لم يجز به ما يزمه يقول لما يأتي به (قوله فخره) فانه لم يأت برهن ثمه محين ليأتي به فان تحقق عدم وجوده عنده خير المرتين بين فسخ البيع وبقائه بلا رهن وأما القرض فلا (قوله فيضير في الفسخ وعدمه) وكذا يصح في خلافه جعل معين قبل قبض المبيع لا بعده فالتعيز في مسئلة خلاف الرهن أو استحبابه قبض الرهن ٢٨٨ وعدم قبضه وفي مسئلة الجبل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل

يجري مثل جميع هذا في القرض أم لا لأنه معروف بتعريفه ذلك والبيع مبني على المشاحة (قوله ولو شهد الامين) أي امين في زعم المرتين وبهذا الاستفاضة بين كونه تحت يد امين وكونه لم يحصل بشهاده ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقرا رفس الرهن بالخوذة قبل المانع لاسهامه كما أعاده المبدع (قوله لانها شهادة على قبض نفسه) اذا فشادة القبايقان وزن ما قبضه فلان كذا انصح لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان شهد بان قلانا قبض ما وزنه يعمل بشهادته وأما ان شهد بهما فالظاهر انهما جعل أيضا لان الشهادة اذا رد بعضها للتمسك بغير كلها وأما اذا رد بعضها السنة جازيتها ما أجازته السنة وهذا كله ما يمكن مقاما عند تأمين جانب القاضي والا جعل بشهادته كما عند تأمين القاضى والتأثيران تابع الماقتضى قبل القاضى كهم (قوله بدليل قوله ولو شهد الامين) أي فان شهادة الامين انما تكون باعتبار الخوذة قبل المانع (قوله وفيها دليلهما) وهو قولها ولا يقضى بالمسألة

اشترط المتفعة وأما ان تلقى بعدها فهو كالرهن في الضمان قولوا واحدا وهذا اذا اشترطت المتفعة لياخذها بما ناها فان اشترطت التصيب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يرفع القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة فيه ليكون المتفعة وقعت فيه مقابلته عوضا بالصراحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابلته في ترجيح وقوله تردد الزايج معهما القول بأنه يفتحه ضمان الزمان كما يقيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه ان شرط بيع وعين (ش) يعني ان المشتري اذا شرط البائع في عقدة البيع أن يأتيه برهن وعينه فانه يلزمه أن يدفعه لان المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فان وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فانه يلزم المشتري أو المقرض أن يأتي برهن فيه وفاء للدين ونحو العادة في ذلك الحمل بالثبوت له واليه أشار بقوله (ص) والافخره ثمه (ش) واذا هل الرهن المدين أو اشترط قبل قبض المرتين فانه يصح في امضاء البيع ويصح به بلا رهن وبين الفسخ في اخذ المبيع ان كان قائما وقتها ومثله ان فات حاصل الهالك أو الاحتفاظ بقيد القبض فلا يقابل له إلا أن يفره فيضير في الفسخ وعدمه (ص) والخوذة بعد ما لعله لا يقيد ولو شهد الامين (ش) يعني ان المرتين اذا ادعى فيها هو محو زيده انه سار به قبل حصول المانع القائم الآن بالراهن فانه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الخوذة ولا بد من معاينة البينة للخوذة قبل المانع فقول الخوذة أي ودعوى الخوذة بعد حصول المانع انه سار به قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين فبعد متعلق بدعوى المقدس في حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وابقاؤه على ظاهره لا قائمة فيه لان من المعلوم أن الخوذة بعد المانع لا يقيد لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع وماله هو موت الرهن أو فسخه أو جنونه أو مرضه المتصل بموته (ص) وهل تكفي منفعة الخوذة فيه وبه جعل أو التصور بغيرها دليلهما (ش) لما تقدم أن مجرد دعوى الخوذة من المرتين لا تقبل بين هاتين القولين فربما البينة كما كيفية الشهادة هل يكفي ان تشهد البينة بالخوذة للرهن قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء ولو لم تحضر البينة المسألة ولا غنا عنها لانه قد صار مقبوضا وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي به العمل أو لا يكفي في ذلك الشهادة البينة على التصور أي تشهد انها غابت الرهن سلم الرهن للمرتين وهو قول القاضي وفي الدونة ما يدل على القولين وظاهر اطلاعهن كان الرهن معيناً أم لا كان مشروطاً أم لا

الاجابة البينة تكون في حبس الرهن أو هبة أو صدقة انتهى فان قولها خوذة يحتمل أن يكون بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى التصور (قوله وكذلك الصدقة) والفرق بين الهبة والصدقة هو الرهن حيث يجري في الرهن القولين واتفق على كتابة الخوذة في الصدقة والهبة يقاها ملك الرهن دون ما فقدت راجعاً ملك المتصدق والواجب وأما في ذلك مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله كل من شرطه طام لا) فمضى اذا كان مشروطاً بالعقد وكان معيناً أن يكفي فيه الخوذة



لما انضم من الاشتراط في العقد ولو شهد شاهدان أنه حازو ثم دأخران ٢٨٩ أنه لم يجز يآثر شهادة الذين شهدوا بالعقارة

لأنه ما زاد في شهادة من أقوله  
والصحيح أن الخ الأولى أن يقول  
التصوير تسليم الرهن للمرتين  
قوله وعلى من المصدرين مضاف  
للمعقولة قدمه ليكون الأولى لانه  
يلزم على الثاني اشتدت الضمان  
لأن الضمير في مرتته يعود على  
الرهن (قوله والافتاء بيلان)  
محل التأويلين أن دفع البائع  
السلعة للمشتري فإن لم يدفعها  
له فقامرتين منع الرهن من  
السلعة ولو أتى رهن لأن البيع  
وقع على معين أذ هو محمل  
التأويلين أيضا وأما إذا كان  
غير معين فلم يمنع تسليمها أيضا  
فوطا لم لا يكون حتى يأتيه برهن  
أذ يلزمه الاتيان بيده قطعاً كما  
أفاده الشارح بعد (قوله ولا يعنى  
وبقى رهنا) أي برضا المرتين  
وهذا ابن القصار (قوله فتقول  
الشارح الخ) لا يظهر التقريع  
ولكن يجب بيان المعنى إذا قرر  
ما قلته فتقول ذلك قول الشارح  
لكن لم أراخ (قوله ففي كلام  
الخطابيش) ووجه الشيء أن  
كلام الخطاب يحمل مع أنه انما هو  
بمنزلة البيع قبل القبض عند  
علم الموهوب بالهبة (قوله وانما  
يكون له الرد) وبقي عليه قيد  
وهو أن لا يكون ذلك الوقت وقت  
تفريقه ولا لا ردفة وان لم  
يعرف بالدين لأن المنع ضروري  
الرهن من غير منفعة للمرتين

فالمعز كون الرهن في تصرف المرتين والتصور كون الرهن في تصرف المرتين  
مع معاينة البيعة لتسليم الرهن للمرتين فهو أخص والمراد بالبيعة هنا ولو واحد البكته  
يخلف مع الواحد لانه مال (ص) ومضى به قبل قبضه ان فرط مرتته (ش) يعني أن  
المرتين إذا فرط في طلب الرهن المعين ولم يخرجه حتى يباعه راحته فإن البيع معى ولم يجز  
ابتداء ولا يلزمه رهن غيره للمرتين وكل من المصدرين مضاف للمعقولة ويصح أن يكون  
مضافاً للفاعل وقبض يعنى اقباض والمعنى على الأول معى بيع الرهن قبل قبضه أى  
الرهن وعلى الثاني ومضى بيع الرهن قبل اقباضه أى الرهن (ص) والافتاء بيلان  
(ش) أي وإن لم يفرط المرتين في حوز الرهن المعين بل جسد طلبه وانما الرهن عاجله  
وباعه قبل الحوز فله معى هذا البيع ويبقى الثمن رهنا ولو لا أن يزيد ولا يعنى ويبقى  
رهنا على حاله ما يثبت بقي الثمن رهنا فأخذ المرتين من المشتري ويبقى رهنا هكذا  
قال في توضيحه فتقول الشارح لكن لم أدر من تأول الاضامع عدم التقريب ولو قال والا  
فقولان لكان أحسن فيه نظراً لأن هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها في الرهن المشروط  
في صلب العقد سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع به في بيعه كبسع الهبة قبل  
القبض كما في الخطاب وسأني في الهبة أنها لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد  
علمه فالثمن للمعطي رويته بفتح الطاء وكسر هاء وأت خبر أن البيع هنا بصحصول  
الرهن وقبل قبضه والبيع على الوجه المذكور يقتضي علم المرتين بالرهنة فيكون بيه  
كبسع الهبة بعد علم الموهوب ويستثنى بغيره في خلافه هل الثمن الرهن فلا يكون  
رهناً أو يكون رهناً ففي كلام الخطابش وكلام المؤلف فيما إذا كان الرهن  
معيناً فإن كان مضموناً فإنه يلزمه الاتيان بيده (ص) وبعبارة فله رد ان بيع  
باقلاً وأودنه رهناً (ش) الضمير في بيده يرجع لقبض الرهن والضمير المجرور باللام  
للمرتين والضمير المجرور بضافة المصدر إليه الرهن والمعنى ان الرهن إذا باع الرهن  
بعد ان قبضه المرتين وحازه أو كان سدياً فإن باع به قبل الدين أو أكرمته فلا كلام  
للمرتين وبأخذ منه وان باعها باقل فلمرتين أن يرد البيع سواء كان منه عيناً  
أو عرضاً لأن حقه تعلق بالرهن وأنه يبيعه وبأخذ الثمن ويطلب الرهن بقيمة حقه  
وكذلك المرتين أن يرد البيع إذا كان منه عرضاً من بيع ولو باعها بأكثر من قيمة  
العرض لأن المرتين لا يلزمه قبول العرض قبل أسبيله اللهم إلا أن يكون العرض من  
قرض فيلزمه قبوله وليس أن يرد البيع لأن الاجل في القرض من حق المقرض فقط  
وأما الاجل في البيع فنحن نقولهما وانما يكون له الرد حيث يسع باقل ان لم يكمل له  
فان كل له كان بمنزلة ما يسع بمثله فتقوله وبعبارة معسول لعامل بمحذوف أي وان باعها  
بعده لا معطوف على قبيل الذي لا يصح قوله فله رد ان الرهن معيناً لانه بالقبض تعين  
وقوله ان يسع باقل أي بالدين عيناً وعرضاً من قرض فلا يسع بمثل الدين أو أكثر فلا رد  
ويتجهل دينه شاء الرهن أو أي قوله أودنه عرضاً أي من بيع ولا يحتاج إلى التقيد

٣٧  
قوله كان الرهن معيناً لا أي أنه الرد كان معيناً لاما للمعين فظاهر وأما غير  
المعين فله الرد لأنه بالقبض تعين فثبت رد يكون له الرد بما قبضه لأنه إذا قبضه لم يلزمه بيه

(قوله وان اجازته) فيصير المرتن على قبول الدين ولو عرضا من بيع لانه لما اذن ببيعه فقد رضى بتجهيل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبع معاني) اي بعد حلول الاجل هذا هو المراد قطعاً (قوله انما اجاز ذلك) اي انما اجاز لتجهيل الدين والحاصل ان حكم تجهيل الدين الذي يبيع به الجعيل على الرهن والمرتن كان عرضاً من بيع او غير ذلك خلافاً لما عرفت حيث قال واما بما لا يجهل كعرض من بيع فاما يجهل اذا رضى بالتجهيل فان لم يرض به الرهن فهل يكون الدين رهناً او ياتي برهن مكانه او يتي رهناً ولا يجوز حله انتهى (قوله وبقي ان در) لا يخفى انه تقدم ان رهن المدين ائتمن ائتمن فلو انهم بطلان الرهن بتدبيره فلا فائدة للتصديق على ذلك لانما تقول ذلك ٢٩٠ انما يكون اذا اريد بعه بعدموت السيد اي في الدين الا لاحق للتدبير

(قوله وظاهر ما الخ) ولكن ظاهر ابي الحسن ان محمل كلامها بعد القبض اي وهو يشعر به اذا كان قبيل القبض لا يكون حكمه كذلك قال بعضهم وفيه في ان يقوت تدبيره لمصلحة التقصير بعدم قبضه كما اذا اعاده المرتن الرهن فقدره فانه يقوت ولا يرد انتهى وانظر هل يتي الدين بلا رهن كما في مسئلة العارية او يكون التدبير كالتقيد والكفاية في فصل فيه بين ان يكون السد موسراً او معسراً كما ياتي (قوله وان كان اكثر من قيمة الرهن) هذا اذا كان الذي رهنه واعتقه خالصة واما اذا كان الرهن قد استعاره واعتقه معبره فانه يضي عتقه ايضا ويجهل المعبر الدين له اذا فسد رهنه الا ان يكون قيمة العبد اقل من الدين فلا يلزم فيه رهنه ويرجع المعبر على المستعير بعد اجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله مضي الخ) هذا ياتي ظاهر قوله ولا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه المضي وبقيده قوله بعد وفهم من قوله مضي انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما جعل الدين في العتق والكفاية لانهم عدوه بفعله وانما بتجهيل الحق والرجوع في الرهن لا يجوز زور العبد لارق لا يجوز فليحق الانقبيل الحق (قوله في رهنه) والتول لا لا تخران انه يتي قيمته رهناً والثاني ان ياتي برهن مثله (قوله والمعسر يتي) في العبارة حذفوا التقدير ورهن المعسر يتي والتقري على هذه المضاف المذروف قوله يتي لان من المعلوم ان الذي يتي انما هو الرهن لا المعسر فلا اشكال والجله معطوفة على جملة مخدوفة علمت من جملة مضي عتق الموسر وكما يتي اي ويجعل الدين وان ترج الرهن من الرهنه ورهن المعسر اذا فعل ما ذكر يتي وقوله وان تصدريع بعضه فله في العتق والكفاية وهو كذلك

بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الشافعي جواب الشرط المقدّر قبل قوله وبعد ما وان باع الرهن الرهن بعده اي بعد قبض المرتن فله رده الخ قوله او يدنيه عرضاً اي وكذا له الرد اذا كان يدنيه عرضاً اي يبيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شائبة والجله بعدها في محل نصب خبر (ص) وان اجازته (ش) اي وان اجاز البيع الواقع في الرهن الذي فيه التقصير وذلك فيما اذا يبيع باقل من الدين او كان يدنيه عرضاً من بيع تجهيل الثمن الذي يبيع به فان وفي فواضع والاشع معاني منه بعد ان يجعل باقاه انما اجاز ذلك واذا كان يتجهل دينه في حالة تخيره واجازته فاولي ان يتجهل في حالة عدم تخيره وهي ما اذا يبيع بمثل الدين او اكثر من الدين وليس الدين عرضاً او رهنه وهم انه في الحالة الاولى يتي دينه بالرهن ولما انهي الكلام على تصرف الرهن بقوض شرع في تصرفه بغير عوض فن ذلك تدبيره واليه اشار بقوله (ص) وبقي ان در (ش) والمعني ان من رهن عبده ثم يره فانه يستقر باقياً على حكم الرهنه الى الاجل فان دفع سيده الدين والايح فيه وظاهره مكان السد موسراً او معسراً وهو كذلك وظاهره ان كل امره سواء كان التدبير قبل قبض المرتن او بعده (ص) ومضي عتق الموسر وكما يتي ويجعل (ش) يعني ان من رهن عبده ثم بعد ذلك عتقه ناجز او لاجل او كاتبه جاز ذلك ان كان ملياً ويجعل الدين ولو كان اكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهنه وسواء فيها قبل القبض او بعده وفهم من قوله مضي انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما جعل الدين لعتقه منه رضا ومحمل التجهيل اذا كان الدين مما يجهل قبل الاجل فان كان مما لا يجهل فيبقى رهناً على حاله على احد الاقوال (ص) والمعسر يتي (ش) اي فان كان سيده الذي عتقه او كاتبه معسراً فان فعله لا يجوز ابتداء ويستقر العبد المعتق او المالك على حكم الرهنه الى الاجل فان دفع سيده الدين مضي العتق والكفاية فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما وفي منه الدين ان وجد من يشتري بعضه والايح كله والفضل للراهن يفعل بها ما يشاء لان اليكم لما اوجب بيعه غير الباقي بعد قضاء

(قوله وانظر ما في هذا المحل) أي غنى المستفت تأنيدا لكل المضافة للغير العامل التثني وأجيب بأنه تأكيد لغير نائب فاعل  
يسع أي يسع هو كل قوله ومع العبد) ما دوننا لم لا قوله المرهون هو معها صفة لأمته والمجرب الصفة على غير من في قوله  
الغير ولا يصح جعله مفعلة لقوله عبدنا يلزم عليهم الفصل بين الصفة ٢٩١ والموصوف ورد ذلك بالمتع انما هو

الفصل يا بني من العامل وهنا  
ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول  
المستفت المرهون هو معها  
شمل لفتولها معه بالنص  
أو بطريق العموم كاشتراط  
ماله معه (قوله واشتراط الراهن)  
كذا في نهجته والصواب أو  
المرتهن (قوله فانه لا يمنع) ولو  
غير ما دون (تبيينه) ما اذا وطئ  
العبد أمته المهرونة معه أو  
المهرونة وحدها فلا حد عليه  
(قوله حكم بين حكمين الخ)  
الحكم الذي هو بين الحكمين  
عدم عقده وحرمة الوطء والحكمان  
أحدهما العتق وحرمة الوطء  
الثاني عدم العتق وعدم حرمة  
الوطء أي نهى حالة وسطى  
أخذت من كل طرف شيئا وقوله  
ساقط وجه السقوط ان هذا  
الجواب لم يفسد شيئا بآدته على  
السؤال (قوله وهو أن لا يكون  
من ما الزاني الخ) لا يخفى أنه  
لا وجه للاتفاق لهذا الاحتمال  
فالمناصب ان يقول وهو ساد  
مائه وقوله في حليلة الوطء أي  
إيجاب حليلة الوطء أخفى أي  
أضعف وقوله في رفع المالك أي  
في عدم رفع المالك أي تأنيده في  
ثبوت المالك وحاصله ان إيجاب

الدين ملكا للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تعذر بيع بعضه يبيع كله والباقي الراهن  
(ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير (ص) ومع العبد من وطئ أمته  
المرهون هو معها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمته عبدا وحدها ورهنها معا فان  
العبد منع من وطئها في الزوجين لان رهنها وحدها ومعه شبهة الانتزاع من السيد لها  
لانه عرض كل واحد من العبد والامة للبيع وقد يباعان بمقتضى منفردين وقتل شبهة  
الانتزاع لانه ليس انتزاعا حقيقيا لان المشهور اذا انتكها السيد من الرهن فله عيب  
أن يطأ بالملك السابق ولو كان انتزاعا حقيقيا لا تنظر الى غلبتك فان واكثر بقوله أمته  
من زوجته المملوكة لتسده فانه لا يمنع من وطئها كما لو باهها السيد وشمل قوله المرهون  
هو معها ما اذا نص عليها أو اشتراط الراهن دخول مالها معه فدخلت أو لم يدخلها  
وحدها وأما لو كان العبد مهرها وحدها فانه لا يمنع من وطئ أمته ولا منه هو الوطء  
ومثله الاحتقار وقوله أمته الاضافة للملك أي أمته المملوكة فلو كانت زوجته لم يمنع  
من وطئها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة (ص) وحدها من وطئ (ش)  
يعني أن المرتهن اذا وطئ الامة الرهن بفرض ان الراهن فانه يعدل ذلك محض زواله  
لا شبهة ملكه فيها ولو ادعى الجهل وله دبر يقرب ويفسر ما تقصها بذكر أو ثبوت  
أكرمها أو طأ وعته وهي بكر وطوع السفيرة التي تقصد كالأكرامه يكون الوطء مع أمته  
ورهنها مع ناقصا ولا يلحق بالمرتهن ولو اشتراها المرتهن لم يمتنع عليه ولا له الامة لا يثبت  
نسبه منه وان كانت اتيه بغيره وطئها وبالجملة عن مناقضة عدم عقده وحرمة وطئها  
كأما بعض المغايرة حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على منصف وانما الفرق بينهما  
ان تأنيده مانع احتقال البنوة هو ان لا يكون من ما الزاني بل من غيره في حليلة الوطء  
أخف من تأنيده في رفع الملك (ص) الا باذن وتقوم بلا ولا حلت أم لا (ش) يعني  
فان وطئ المرتهن باذن سيدها فانه لا حد عليه لثبوتها وانما عليه الادب وحيث  
اذن الراهن للمرتهن أو أنصفه في وطئها وطئها فانها تقوم على وادها سواء حلت أم لا  
فغير من قتها يوم الوطء ولا يغيرم ولو ادعاه بالاقية ولا تخافا لانتقاده على الحرية ولو عوته  
بالوأي فقولها تقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان اذن فلا حد  
وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ فاصر على الثانية خلافا للنفسي لان قوله بلا ولا يبعد  
رجوعه للاولى لان في الاولى تقوم بولدها وتقوم ليعرف تقصها وترجع للملكها وفي  
الثانية تقوم لتزني لاي الوطئ بالقيمة فتقوله وقوت اي لتزني بالقيمة لا يعرف تقصها  
وترجع للملكها (ص) واللايين يبعه باذن في عقده ان لم يقل ان آت كلمتهن بعده

الحلية ضعف فتقوى جانب التحريم فلذا لم يمتنع وانما تقوى جانب التحريم للاختصاص بالانساب وامان تأنيده في ثبوت الملك  
فقوى لانه لا زال الملك الا بموجب كوى فالأصل الملك (قوله لا حد عليه) أي حرمانه لعطاء القاتل باحة التزويج ولما في ذمة  
رب المال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون أمه ولو لاد من الوطء باذنه وينبغي ان يخص قوله الا باذن  
بغير الامة المقرحة فلا يكون اذن السيد للمرتهن وطئها شبهة تنفي عنه الحد كلودعة

(قوله مضى فيما) كان بالأم لا يخفى فساد ما لانتم بشرط أن يصيب وجه البيع كائنه في توضيحه عن البيان اما ان ياع  
ياقل من القيمة فلما خدم من المشتري وان تداولته الاملاك فلما خشيته ياي سيع شاء كالشقيق (قوله بل لادن من اذن الحاكم)  
ليكون الراعي ثابثا فان عبر الوصول ٢٩٢. لعمركم بفساد وعدول وحضورهم من باب الكمال (قوله لان اذن الخ)

والامضى فيها (ش) أى ان الامين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع  
الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذى بسببه الرهن أو بعده لانه محض  
توكيل سامع من توهم اكرامه وسواه ان له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان  
الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقبل الراهن للامين ان لم آت بالدين في وقت كذا  
ان قال فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من اذن المالك لمحتاج البيع من اثبات  
النقبة وضربها على الضرب في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه ربما توهم ان الاذن  
الواقع في العقد كالا كراه على الاذن لضرورة فيها بيعه من الحق فانه. كذلك ان وقوله  
ان لم يقبل ان لم آت يرجع للمنطوق والمفهوم الاولوية والعلم من ان ايضا البيع بلا  
اذن حيث أذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقبل ان لم آت فان قال ان لم آت فلا بد  
من الاذن كما اذا أذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يقبل لان الاذن  
حينئذ متعنة زادها الراهن في معنى عقد مبدان فاشقل كلامه منطوقا ومفهوما  
على ثلث صور أربع في الامين وأربع في المرتهن لهما الاستقلال بالبيع دون ان  
يرفع ذلك للسلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين او المرتهن دون  
أن يرفع للسلطان مضى ببيعهم فغضير الثقة للامين والمرتهن والحاصل ان الراهن اما  
ان يأذن للامين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل ما أذن يطلق أو يقيد بان  
وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق قوله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد  
الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق قوله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد  
من الرفع وان وقع الاذن منه في العقد فلا بد من الرفع قيدا وأطلق (ص) ولا يعزل  
الامين (ش) اى ولا يعزل الراهن فقط ولا المرتهن فقط الامين وأما اتفاقا على  
عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارع للراهن لان الامين ووكيله قد توهم ان يعزله  
ولما المرتهن فلا كلام في العزل بل لا نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو اى بدل  
أو تقيده بغير ان يعزله الى بدل أو تقيده كما تقيده في الوكالة (ص) وليس له  
ايضا به (ش) يعنى ان الامين الذى على يده الرهن ليس له ان يوصى به عند موته  
أو عند سفره لان الراهن والمرتحن لم يرضيا الامانة لايامته غير وولو قال ولا يقيد  
الايباعه كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايباعه عدم بقوده (ص) وبإع  
الحاكم ان امتنع (ش) يعنى ان المرتحن اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع  
الراهن من بيع الرهن وهو معتبر ليس له مال غيره يعرض منه أو امتنع من الوفا وهو  
وسير فان المالك يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غلبا أو مستأثرا في

تعليل التعميم وهذا التعليل  
يخرج الصريح ثم لا يخرج ان هذه  
العهدة تنجز حرمة الاذن للمرتدين  
في العدو هو احدى اقوال الثلاثة  
فليس بالكراهة وقيل بالجواز  
وتحمل الخلاف فياذا لم يكن  
المبيع تافها ولم يخش فساد معلوم  
وقوض فليس والابواب معه  
انفاذا ان اصاب وجهه البيع  
لان اصابه باقل من قيمته فله ان  
أخذ من مشروعه فان عدولته  
الاسلاك أخذ باي بيع شاء  
كلاصفاق كذا في عب ثم  
اقول بل هذا التعليل يخرج المانع  
ولو كان الاذن بعد العهدة وقوله  
ولا يعزل الامين) كان مأذونا له  
في البيع ام لا لا يعزل عن  
البيع ولا عن وضع الرهن عنده  
والامين عزل نفسه حيث لم  
يؤكل على البيع والاقتلعت  
الحق بثالث من المرتدين اذا  
وكل على البيع فليس الرامن  
عزله كالامين (قوله لا نه لا يلزم  
الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز  
عدم التفوق فلا اعتراض شب  
(قوله) أي بالانقياد القهوم  
من امين ومنه الامين الفاضل  
بختلاف الخليفة ولجبر والوصي  
واعلم اسئلة المقام حاث

السلطان وكذا ناظر الوقتة الايصامه ان جعل له الواقف والا كلفاضى وبقي امام الصلاة  
المقام من جانب الواقف والظاهر ان له الايصامه ان جعل الواقف فذلك وبقي النظر في شيء وهو هل المقدس في موضع الايصام  
من يجلس بعده في ذلك الجوار والظاهر ليس فذلك بالمجيب للواقف فذلك (قوله) وباع الحما كن امتنع) اى ولا يشرب ولا  
يعد فذلك (قوله) ومنه في ذلك ان كان ابراهيم ثانيا ابراهيم) اجمع اثبات الدين والارث ولو كان غيره والى البيع تعلق في

المرتمن بعينه وربما كان أيسر مع إرادته كالقترن مع برهنه (قوله عين الاستظهار) أي عين التقوية بقوله ما لا اله الا الاوهما وهت ولا تصدقت وأنه باقى في ذمته (قوله حيوانا وعقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما ياتي وان كان قصره على كثره لما يتبعه ياتيه فيما ياتي (قوله لانه قام فهو واجب) يفهم منه انه ليس بمنع المرتمن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الفقه) الاولى لان من له الفقه (قوله واذا غاب رفع اللام) أي واذا غاب الرهن رفع المرتمن امره للامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب ان يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه واجب وهو الحيوان واماما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فبشيء له فيما ياتي (قوله على ان تنقشك ٢٩٢) في الرهن حتى يجعل الخلاف والحق هي محل

اتفاق ان يقول اتفق والرهن بما انقشت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول انه يقتضي ان على ان تنقشك محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا خال اتفق والرهن بما انقشت رهن أي فيز يدبره بعد قوله بما انقشت (قوله يفني عنه قوله في الفقه الخ) انظر هذا الكلام وكونه ردنا لثاني تعلقه بالذمة كسائر الردون محض حتى (قوله وهل الرهن حال الخ) بما قررنا انهم ان تلك الصور متعينة على الحق فيها الخلاف في جريان الخلاف فالخامس ان احوال الاتفاق ثلاثة الاول ان يقول اتفق فقط ولا يرد فيه فالتفقه في الذمة فقط الثاني ان يقول اتفق والرهن بما انقشت رهن فالرهن فيه رهن في التفقه اتفاقا الثالث ان يقول اتفق على ان تنقشك في الرهن وهي محل اتفاقا بلين ومثلها

الغائب والميت يحلف عين الاستظهار (ص) ورجع مرتبه بنفقه في الذمة ولولم ياذن (ش) يعني ان الرهن اذا احتاج الى نفقة فانفق المؤتمن عليه نفقة فانه يرجع بها في ذمة الراهن لا في عين الرهن حيوانا وعقارا وسواء اذن الراهن في الاتفاق على الرهن أم لانه قام عنه بواجب وسواء كان الراهن حاضرا أو غائبا مليا أو معدا ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كمال الذمة والموازيف والجموع لما علت ان نفقة الرهن ومؤتمته على الراهن لانه مالك له فله ولان من له الفقه عليه النفقة كالبيع القامد فالتفقه على الرهن كالسلف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه بل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرام والفرق ان الضالة لا يعرف بها ولا يقدر عليه الا ان لا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتمن اذ لو شاء المطالب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع اللام وأشار بالمائة لرد قول أشبه ان نفقته على الرهن ان لم ياذنه الراهن فيما تكون في الرهن يد بها في ثمنه فالباقية لغيره لجمعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له وان يساع فيه فلا يعارض ما ياتي من قوله وان اتفق مرتبه من على كثره خفيف عليه يد في النفقة لانه فيما له أو ان (ص) وليس رهنه الا ان يصرح بأنه رهن بها (ش) تقدم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة الراهن لا في عينه فلذا لا يكون رهنه بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرتمن اتفق على ان تنقشك في الرهن أو اتفق والرهن بما انقشت فيكون رهنه بالنفقة يدأ بها على الغرماء وقوله وليس رهنه أي بالاتفاق يقتضي عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله الا ان يصرح الخ (ص) وهل وان قال وتنقشك في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال وتنقشك في الرهن فلا يكون رهنه وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنه وهو تأويل ابن يونس فهما راجعان لقوله وليس رهنه وهذا التفسير أولى من تقريره انظر الشرح الكبير وقوله (ص) في افتقار الرهن لفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين

بإشارة المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص لك يجعل ما قالته وبإجماع من رجوعه للتصريح أي وهل وان قال وتنقشك في الرهن أي يكون كالتصريح وهو تأويل ابن يونس أو لا يكون كالتصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه لقوله وليس رهنه وهل وان قال وتنقشك في الرهن ولا يكون رهنه وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنه وهذا تأويل ابن يونس فلا يكون راجعا للتصريح وهذا أولى لان وان يقتضي معطوفا عليه أي لا يكون رهنه وان قال الخ والاو كان راجعا للتصريح لقال وهل كان الخ في تأويل بكاف التشبيه (قوله مفرع الخ) ان عرق الخلاف بين ابن القاسم واشبه هل يقتصر الرهن للتصريح به ام لا فودع رجلا لا ترسله ولم يرد على قوله اسبها حتى انفع الحسبك فكتبت رهنه جند اشبه لا عند ابن القاسم انتهى فلما علت ذلك علم ان التأويلين المتقدمين متفرعان على هذين لا العكس كما في الشارح

فالمناصب ان يعجل القاعق المصنف للتعجيل (قوله لا بد من التصريح في النفقة على الرهن) أي يصرح بان الرهن رهن في النفقة (قوله لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن) المناسب بقوله لا يشترط التصريح بكون الرهن رهنًا في النفقة (قوله وان اتفق مرتهن الخ) والفرق بين هذا وبين قوله قبل في النفقة الحيوان لا بد منها وكذا العقار يشبه بالحيوان فكل من الرهين دخل على الاتفاق عليه ولو لا يشترط كون الرهن رهنًا بها كان سلفا منه لها بقوله رهن بخلاف هدم البئر مثلا فانه غير مدخول عليه ولو كان احياء الزرع والشجر انما يحصل من اتفاق بدئي على دين المرتهن الاصل اقول هذا الفرق ذكره عب وقيل بحثي تحت بان ٢٩٤ موضوع الاول لزوم النفقة لو لم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم اللزوم

فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كاي شيان وابن رشد قال يفتقر الرهن للنظام مخرج ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن كاي يونس قال لا يفتقر الرهن للنظام مخرج به (ص) وان اتفق مرتهن على كسفر خفيف عليه بدئي بالنفقة (ش) يعني ان من ارتهن بختلا وزرع يخاف عليه الهلاك بانهدام بقره وياي الراهن من اصلاحها فانفق عليه المرتهن نفقة فانه يرجع به امن عن الخلل والزرع قبل بدئيه لانه اذا لم ينق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر اربن بعد السلام ولم يعدوا نفقة المرتهن سلفا غير تفعا لقوة الضرر ومعنى التبعة ما اتفق انما اتفق به يكون فيمن الزرع والغرة وفي رقاب التصل فان ساوى ما ذكر النفقة اخذها المرتهن وان قصر ذلك من نفقته لم يتبع الرهن بالاراضع عليه وكان أسوة الغرما بدئيه وان فضل عن نفقته بدئي في بدئيه فان فضل شيء كان الرهن وقوة خفيف أي وامتنع الراهن من الاتفاق والاتبع فتمت لانه قام عنه واجب ما يتبع بالاتفاق (ص) وتوالت على عدم جبر الراهن عليها مطلقا وعلى التقيد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة توالت على عدم جبر الراهن على النفقة على الزرع وعلى الشجر الذي اتمرت بقوله مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في طلب عقد البيع أو القرض أم لا وقولت المدونة أيضا على ان الراهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتري في طلب العقد فيجبر على الاتفاق لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وشجره وأما على الجبل لو اتفق المرتهن فدرج على اتفق في ذمة الراهن ومشهور خفيف انه لو لم يتحقق عليه ان لو ترك لا يفي انه لا يفي للمرتهن (ص) وضعه مرتهن ان كان سده مما يغاب عليه ولم تشهد بدئيه بكرهه (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا احازنه المرتهن وكان مما يغاب عليه كالخيل وشجره فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضياعه الا ان تشهد له البيعة انه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حيث دلان

كالشجر وهذا بدو جدد دخول العقار في الثاني فخلاصته ان يقصر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر فتدبر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا التعديل يشهد لانه لا فرق بين ان يمتنع او لا فانما يناسب حسنة وذلك لان هذا الفرع مبنى على ان الاتفاق على التصبر ليس بواجب لكن سابق في النفقات ان الاتفاق على التصبر واجب فالظنرة (قوله وتوالت الخ) أي والمرتهن من يجبر ان شاء اصطلح وبدئي بالنفقة وان شأنا ترك ذلك وهو جواب عن سؤال المقدر يضمنه الكلام السابق وهو انه هل يجبر الراهن على الاتفاق على احياء الرهن اذا كان كسبر ام لا والاولى الاول هو المقتدر (قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي لعدم الوجوب لتغير ما ذكر في باب الوقف من ان ما يغيب عليه يجبر عليه فيكون محالفا

لما تقدم في النفقات من ان الاتفاق على الشجر واجب لم قد لا يزمن الوجوب الجبر كاذ كر في الضمان غير ذلك الموضع وورد (قوله انه لو لم يتحقق عليه) الظاهر ان المراد بالتلف هنا التلف بغيره فلو لم يرض له (قوله وضمنه مرتهن) أي يوم القبض أي مطلقا على المقتدر الخ وهو الرابع كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابلته يقول الضمان يوم القبض الا ان يرى عنده بعد ذلك قبض قيمته يوم يرى فان تكررت الروية ضمن عندا خرورية وقوله يدعى تحت تصرفه وقوله مما يغاب عليه حال من فاعل كان ان كانت تامة وأمن الضمير المستتر في انظر الخ فلو ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا ببدء محالة كونه مما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بدئيه المراد بما يشهد الشاهدوا امين وقوله ان كان مما يغاب عليه أي يمكن اخفاره ومثل دعوى التلقي دعوى الرد بشرط البراءة

(قوله وقال النعمي) معسول به (قوله طريفة الخ) انما يتم ذلك اذا كان المراد اتفاق اهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وان شهب (قوله محرفا) أي فيه الحرف وقولنا فيه الحرف جواب عن ٢٩٥ اشكال يزعمونه اذا كان محرفا كيف

يبقى به وحاصل الجواب ان المراد به الحرف وجواب آخر وهو ان الحرف يصدق بما اذا ذهب جبهته أو فيه الحرف وكذا لو كان البعض الباقي محرفا كما وكان فيه ما يميزه وعلم انه المروون وكلامه شامل للمعتد والمعتد خبث أي ببعض كل محرفا وما لو كان متعدد اكتتاب مثلا وان يتوب واحدا مثلا فلا يكتفي عن الباقي فالإضافة للبشر أي الايقاض ببعض كل محرفا (قوله) وأنتي بعدمه الخ) ضعيف أي افني الباجي هو سليمان بن خلف في القرن الثامن كان يهضم مجملته نحو أربعين ألف فقهه وكان اذا قال لم أجده فصلا يحدوه في المذاهب الاربعة (قوله الان يكذبه عدول) اعلم انه لا فرق في التكذيب بين ان يكون صريحا بان يقولوا بما عها ويخونه أو ضمنا كان يقولوا لا نعم (قوله وانظر اذا كذبه عدول) واحصا آثار الخ) الظاهر ان الحكم كذلك (قوله وحلف فيما يقاب عليه) فلو لم يحلف فالتظاهر انه يضمن فان طال سجنه يدين (قوله مخافة ان يكون اشقاء) قصة هذا التعليل اذا شهدت البينة بقلعه وتسلم جميع ذلك انه تلف بفقره ولا يصف والحوصل انه لا يخلص من شهادته البينة تلف الرهن سواء كان يضمنه وذلك فيما اذا

الضمان هنا ضمان تهمة يفتي بإقامة البينة واشترط بقوله ان كان يسهما اذا كان يدين أمين فلا ضمان على المرتهن وانما الضمان على الراهن وأشأ بقوله (ولو شرط البراءة) الى ان الرهن المذكور يضمنه المرتهن بالشرط المذكور ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يقيد شيئا عند ابن القاسم لان القاسم قائمة مع عدم البينة خلافا لما ذهب في اتقاء الضمان عنه عند الشرط وقال النعمي ويخونه لا ما يدرى انما يحسن خلاف الشيخين في الرهن المشروط في أصل البيع أو القرض أو ما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهين معروف منه واسقاط الضمان معروف فان فهو احسان على احسان فلا وجه لثبته ويؤيد ذلك اتفاقهما على احوال الشرط في العارية لانهم معروفان انتهى وما حكمه من احوال الشرط في العارية اتفاقا طريفة من طريقتين حكاهما المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط فقهه تردد (ص) أو علم استراق محبة الايقاض ببعضه محرفا (ش) هذا دليل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمحقق ان الضمان ثابت على المرتهن ولو علم استراق محبة الرهن المتعاقب الذي لا يتصل منه ما عدا قيم ان في بعض الرهن محرفا مع علم استراق محبة فانه لا ضمان عليه حيث تدون له علم استراق محبة الرهن فالضمان ثابت على المرتهن ولو اقرض الرهن محرفا فاعدا يرهن الضمان لا المجموع أمرين وله يرجع المؤلف على تقييد ابن الموازيان بصل كون التار من غير سببه وكأنه جله على الخلاف وقوله محرفا قرض مستله أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبلولا (ص) وأنتي بعدمه في العلم (ش) يعني ان الباجي أنتي فيما اذا علم استراق الموضع المتعاقب لوضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أما ان ثبت انه كان به فهو محصل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والا فلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والان كان الرهن على يد أمين أو كان يدين المرتهن الا انه مما لا يقاب عليه كالدور والغيد أو كان مما يقاب عليه وقامت سنة على هلا كغيره سببه أو وجد بعضه محرفا مع علم استراق محبة أو علم استراق المثل الموضوع فيه الرهن فقط على ما لا يوجب فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط على المرتهن تحسده عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من عين المرتهن انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتهن تهما أو غيره منهم (ص) الا ان يكذب عدول في دعوا موت دابة (ش) يعني ان الرهن اذا كان مما لا يقاب عليه وادعى ثقفه ولو جاز ان لا يعلم ذلك ولو ادعى ثقفه يضمنه حيث ثبتت كذبه وكذلك اذا كان مع الرفقة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا يملك ولو ادعى ثقفه في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد به عدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدول وامر انان (ص) وحلف فيما يقاب عليه انه تلف بلا دلة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث انما يضمن المرتهن فيما يقاب عليه فانه لا بد من عينه وانما كان يحلف مع قضيته مخافة ان يكون اشقاء فغلبة رغبة فيه فيحلف بالله الذي لا اله الا هو انه تلف بلا دلة ولا يعلم

شهدت انه تلف بسببه أو مجلا ولا يضمنه وذلك فيما اذا شهدت بقلعه بفقره ومثل ذلك ما اذا أتى بعضه محرفا ولم يعلم احتراق محله فانه يضمنه ولا يحلف الا بيمينه غيبه أو ما فيها عدل فالحلف فيما يضمنه كذا فيما لا يضمنه (قوله انه تلف بلا دلة)

أى فى دعوى التلق أى تلقى بدون إخفائه أى لم أخفه وقوله لم أخفه تأكىد لقوله تلقى قصد التشديد عليه وقوله ولا يعلم موضعه أى فى دعوى الضاع والواو جمع فى أو أى يحلف فى دعوى الضاع أى ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذى لا اختلاف فيه) أى عمل أهل المدينة الذى لا اختلاف فيه أى فى المذهب (قوله وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقاً) أى سواء كان مما يغيب عليه أم لا منهما أم لا (قوله واستقر الخ) أى بذلك لا دفع وهم أن الرهن بعد قبض الدين أوهبته صار نكاحاً للديعة وسبب الدفع انتهى إلى الأصل قبضت لحض الأمانة وتنفها خاص برها والرهن قبض وثقاً لا أمانة ولا انتفاع به لهما معا ٢٩٦ للمدين بأخذ الدين والمرتب بالتوثق فى دينه (قوله لأنه يصدق

موضعه فإذا حلف ضمن قيمته ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلاً والدليل على التفرقة بين ما يغيب عليه قبضه وغيره لأ ضمان العمل الذى لا اختلاف فيه ولأن الرهن لم يؤخذ بالثقة فيه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا الثقة لا أخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالتفرض بل أخذ ضمانه من هذا وشبهه من هذا متوسط فيه وأيضاً فان التهمة مستقيمة عن المرتب فيما يغيب عليه وباتية فيما يغيب عليه وظاهر قوله وحلف المتختم ما وأخبرهم لان هذه العين بين استظهاره وكان المناسب أن يقول وحلف مطاقاً بسقط قوله فيما يغيب عليه (ص) واستقرضه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعنى ان الرهن اذا كان ما يتضمن بان كان مما يغيب عليه فان ضمانه من المرتب ولو قبض دشه من الراهن أو وهب للراهن لان الأصل بقاها ما كان على ما كان الى ان يسأل به بوجه هذا الثلاثي يترهم ان الرهن بعد قبض الدين أوهبته يصير كالوديعة لانها في الأصل قبضت على الأمانة والنقص خاص برها والرهن لم يقبض على الأمانة والثقة فيه لهسما معا وقال المؤلف وان برئ من الدين ليشمل ما ذكره وما إذا أخذت المرأة بصدقها وتبين قساده ونقص قبل الدخول أو كان في نكاح التقويض الصحيح وطلق قبل الوطء لمكان أحسن قوله أو وهب أى هبة مبرأ بها المدين بان وهبه وهذا هو المراد أو التقي كلامه بأجل لأنه يصدق على حبه لغیر المدين قال أنشأ إذا ضمن المرتب فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لان المرتب لم يضعه فيه لئتم بقية الثوب وبه قاضان فان كانت قيمة الثوب أكثر من ذلك وان كان الدين أكثر لم يرجع على الراهن بشئ يزيد بعد ان يحلف (ص) الا ان يحضر المرتب لربه أو يدعه ولا أخذه فيقول اتركه عندك (ش) يعنى ان المرتب اذا حضر الرهن الراهن بعد قضاء الدين أوهبته أو غداه لان يأخذه من حسده فقال له الراهن اتركه عندك فضايع عند ذلك فانه لا ضمان عليه لانه حينئذ صار امانة عند نفسه فقوله فيقول اتركه عندك راجع الثانية ولا يحتاج الى رجوعه للاولى لأنه حيث أحضره كفى (ص) وان رضى الرهن واعترف وانه لم يصدق ان اهدم (ش) يعنى ان الرهن اذا حازه

على حبه لغیر المدين) أى وأما اذا وهب الدين لغیر المدين صار أمناً على الرهن فليس يضمن بل المرتب من اللزوم فلهذا لا يضمن هذا هو الظاهر (قوله قال أنشأ الخ) ظاهره ان كلام أنشأ تقديره ورد الخطاب بان يقبضه المصنف أم لا ويوافق ما أنشأ على تكليفها فيمن باع سلعاً لرجل فأخذ منها ثم وهب لمشتري ثم استفتت تلك السلعة انه لا يرجع له على البائع فحمله ان يقول لم أحبك الاغن سلعة مملوكة والآن قد انقطع ملكي عنها فبرئ من ثمنها (تسليمه) ه اذا وهب الراهن الرهن لاجنبي فنزل منزلة الراهن فيضعفه المرتب ضمان الراهن (قوله ويتقاضان الخ) ففى هبة معلقة بحسب المتي على شرط فكتاه قال وهبته لك على ان لا اقرم على

المرتب

فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد ان يحلف) يحتمل

بعد ان يحلف انه انما هو على فرض انه لو ادعى الضاع وباعه ويحتمل ان المراد بعد ان يحلف انه تلقى بلا دلالة الى آخر ما تقدم وقد بعد الاول ان هذا المرحضه السباط (قوله الا ان يحضر المرتب لربه) عند الوطء أو بعد الوطء ومثلهما اذا شهدت منه انه عند المرتب الى حين اخذ دينه وقوله ما يدعه لآخه من غير ان يحضره أو لم يدعه لآخه فلا فرق حيث قال اتركه عندك واظهاره لا يشترط حضوره لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤذاه كذلك من ايقه أو أخذه أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان رضى الرهن) بعد حيازة المرتب اياه أى رضى شخص على الراهن بجناية الرهن على مال أو بدن وليس المراد قبلت الجناية (قوله ان اعيدتم) أى ان كان معداً



فان كان عديما ولو ببعض اى فان اعدم جليا اعترافه واستقراره اذ ذلك قبل الاجل (قوله نعم ان خلص من الدين) فان يسع في الدين تباع الجني عليه الرهن بالقل من الثمن وارض الجناية ٢٩٧ (قوله اذا خلص من الرهنه) بل نقول ولو لم

يخلص من الرهنه لما تقدم من انه اذا يسع في الدين تباع الجني عليه الرهن بالقل من الثمن وارض الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق بقوله الجناية وأما الدعوى فبى بعد الرهن (قوله اى بقائه مستقرا غير محدود) ياتي قوله ولا يتي رهنا الى الاجل ويمكن الجواب بان المراد بقوله بى أو لا يتي رهنا الى الاجل أى كما هو الشأن في البيع للاجل وقوله هنا بقاءه غير محدود يعنى انه على تقدير اذافده لا يلزم بقاءه عند الاجل فلو تركه كليلد الاجل لا مانع وأما على تقدير الاسلام فانه يؤمر بدفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه الجني عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بجني اى أقر بعد الرهن المتبقي قبله (قوله كى اعنت) اى فالعق لزم وبجل قيمته للمقر له اى من اعنت عبدا وأقرانه لتعبر بالعق لزم لانه يطمع على ارقاق العبد ويقرم قيمته حالا لاقره فان قام عليه (قوله وهذا ما يلزم ارض الجناية اقل) أى من الثمن والقيمة (قوله وأصله) اى أراد اسلامه (قوله فلعني عليه بما) أى رهن معه أم لا (قوله لان رضاه اقل) لتعليل لقوله فنعنت على السيد غير مشله

المرتهن ثم انه جنى جنابه أو استمقت الماوا اعترف رهنه فقط بذلك فان كان عديما ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يطمع على خلاصه من يذمر تهمة دفعه للمعني عليه نعم ان خلص من الدين تعلقت الجناية بقرينه وخبر سيده بين اسلامه وهذا ته فقله لم يصدق اى على المرتهن وأما اقراره فهو مؤاخذة بالنسبة للمعني عليه اذا خلص من الرهنه وكلام المؤلف في الرهن الذى يتعلق بالجناية به أمواله كان حيا أو لا يعقل فانها لا تتعلق به أصلا بل ما عداها وما يتعلق بالغير كالسائق والقهاده والراكب وعلاهم كلام المؤلف سواء ادعى جنائيه قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض ان الرهن معدوم وانما يتفرقان فيقال اذا كان الرهن مليا كما يفيد كلام الشارح وسيأتي (ص) والابق ان فداءه والأصل بعد الاجل ودفع الدين (ش) اى وان لم يكن الرهن معدما بل كان مليا فان الرهن يتغير بين فداءه واسلامه فان فداءه ياتي رهنا الى الاجل وان أسلمه بى الرهن الى الاجل ووفى الدين وأسلم للمعني عليه فقوله والابق اى بقائه مستقرا غير محدود وقوله لا أسلم اى بى بقاءه محدود الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الرهن بانه جنى بعد الرهن قال ابن وبن فلو أقرانه كان اجنى قبل الرهن ثم رهنه فان دضى بقده اى بى رهنا وان أبى وقال لم أرض يجعل الجناية وحلف انه لم يرض بعملها لا جرم على اسلامه وتقبل الدين كى اعنت وأقرانه لغيره والدين مما يجعل وان كان مرضا من يسع ولم يرض من قوله بتجديله يجوز اقراره على المرتهن كالأى كان مفسرا والدين بماله تجديله ويكون الجني عليه مخيرا ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لانه وان شاء صبر عليه حتى يصل الاجل ويبيع وبقية يفتنه انتهى وهذا ما لم يكن ارض الجناية اقل فيغرمه (ص) وان ثبت أو اعترفا وأصله فان أسلمه مرتهنه أيضا للمعني عليه بما (ش) هذا مفوم قوله واعترف رهنه وهو المعنى وان ثبت الجناية من العبد الجاني بالبيعة الشرعية أو اعترف الرهن والمرتهن بذلك فقد تعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق الجني عليه فيغير الرهن أو لاولاه المالك في فداءه اسلامه للمعني عليه فان فداءه ياتي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتهن يتقدم حقه على الجني عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أية المعنى عليه فان اعدم ماله يكون للمعني عليه قل أو كثر وحق دين المرتهن بلا دهن ابن وبن وليس فان يؤدى الجناية من مال العبد وحق رهنا الا ان يشاء سندهم أو عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشترطا ادخاله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد تسحق فتمت على السيد غرمته لان رضاه بدفعه اليهم كدفعه من ماله فاما اذا أراد ذلك الرهن وأبى المرتهن فان لم يكن ماله مشترطا ادخاله في الرهن فلا كلام للمرتهن وان كان مشترطا ادخاله في الرهن فان دعا المرتهن الى ان يسد به كان ذلك وان أسلم المرتهن العبد كان ذلك للرهن فانه ثبت ونحوه

(قوله كان ذلك) اى للمرتهن ولا يخفى ان الموضوع ان الرهن

أراد الفداء لانه قد يكون قوله فان دعا المرتهن بمعنى واقعه وظاهر من ذلك انه ليس للمرتهن الاستقلال وانه لا فائدة في ذلك الجواب (قوله كان ذلك للرهن) اى كان للرهن ان يشده وفي العيار تحليف والتقدير وان أسلم المرتهن العبد اى وأراد

الراهن فدا منه ذلك القدر الراهن وصارته الغرياني وان اشترط أي المرتهن ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك وان أراد اسلامه  
 كان الراهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتهن أن يشدي العبد بجاه الذي سده فله ذلك وأمان أو إذا اسلامه فليسده ان  
 يفديه بجاه من المال وكلام الغرياني ظاهر في أن المرتهن يقع منه القدر بجاه العبد نفسه انتهى (قوله لا غير المرتهن)  
 هذا ظاهره ان علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لو لم يعلم الراهن فلا يلزمه وأعلم المرتهن فلا يلزمه أيضا (قوله ان لم يرتن  
 بجاهه) فان رهنه بقدر أو فیهما وأما مدة الراهن فلا تتعلق بجاه مطلقا (قوله على المشهور) أي ففدا أو في رقبته فقط على  
 المشهور وبقى على المشهور ومقابله لو كان موهونا فله سدين أي على خدين أو في مقابلة تخسين هي الدين وفداء المرتهن  
 خمسة وعشرين ويسع مع ماله بمائة وكانت ٢٩٨ رقبته قد أوى تخسين اختص المرتهن على المشهور بخمسين رقبة

الشارح (تنبیه) \* كلام المؤلف فيما إذا جنى بعد رهنه ما لو جنى قبله فينبغي أن يأتى  
 في هذه برهن ثمة لا غير المرتهن وهذا فيما إذا ثبت وأما لو ائتمن فانيبني أن يتيق دينة بلا  
 رهن وتقدم حكم ما إذا اعترف الراهن فقط أنه جنى قبل الرهن (ص) وان فدا بغير  
 أنه فقد أوفى رقبته فقط ان لم يرتن بجاهه ولم يسع الا في الاجل (ش) يعني ان العبد  
 الرهن اذا جنى جنايته ففدا المرتهن بغير أن سده فان القدر يكون في رقبته العبد فقط  
 سدا به على الدين على المشهور ولا يكون القدر احتشاق مال العبد لانه انما افكرك  
 لمرء الى ما كان عليه أو لا ولا ذلك لما كان له في العبد وجه وحيد فغير جمع  
 الى ما كان عليه وهو انما كان موهونا بدين ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشتملا  
 في الرهن ان القدر يكون في ماله ايضا ولم يسع العبد المقدس به برأى الراهن الا عند  
 فراغ الاجل سواء كان القدر في الرقبه أو في ماله مع المال لانه انما يرجع على ما كان  
 عليه وهو انما كان يساع عند الاجل فقوله وان فداه لم يفسد قوله فان سده مرتنه  
 أيضا وقوله فقد أوفى من إضافة المصدر لقوله أوفى وهو أي ففدا المرتهن الرهن أو  
 فداه الرهن المرتهن (ص) وباقه فليس رهنه (ش) أي وان فدى المرتهن العبد  
 الجاني باذن سيده فان القدر لا يكون في رقبته العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة  
 السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد وهنا في القدر (ص) وإذا قضى  
 بعض الدين أو سقط جميع الرهن فيما بقي (ش) يعني ان الراهن المتصد اذا قضى  
 بعض الدين للمرتن المتصد أو سقط عن الراهن بعض الدين بهية وما أشبه ذلك فان  
 جميع الرهن يكون رهنه فبما بقي من الدين وسواء كان الرهن متصدا كدرا أو متعددا  
 ككتائب وليس للراهن أخذ شيء منه لانه لا يقبل عليه الاسواق وأما ان تعدد  
 الراهن والمرتن أو أحدهما فانه يقضى لن وفي حسنة من الدين بأخذ حصته من  
 الراهن (ص) كاستحقاق بهية (ش) تشبيهه بالحكم وهو البقاء وهذه عكس

الرقبة خمسة وعشرين نظير  
 لما فداه وخمسة وعشرين من  
 دينه وحل حصص الغرما في  
 التخصيص التي يسع بها ماله بخمسة  
 وعشرين والباقي له ان يقر له  
 بعد القدر المرتن يختص به أي  
 اذا فرض انه رهن بغير ماله وعلى  
 مقابله يختص بخمسة وسبعين  
 والباقي الغرما فانتهى (قوله الا  
 هذه فراغ الاجل) فيه إشارة  
 الى حذف في العبارة أقول  
 لاجابة ذلك لان الاجل كما  
 يطلق على المدة بقدرها يطلق  
 على النهاية فان فصل من ثمة  
 فله من الدين والقدر انما هو  
 اذا تسليط ليس فاطما لحقه  
 فيها (قوله وباقه فليس رهنه)  
 ضعيف والمقتدانه يكون رهنه  
 به فلو قال كما ذكره لم يفسد عليه  
 (قوله) وأما ان تعدد الراهن  
 أي كرجلين رهنه ادر الهما في  
 دين فقضى أحدهما حصته

من الدين فله أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتن  
 واتحد الراهن والرهن وقضى الراهن أحدهما فقال ان القام حكمها كالأول واستشكل يجوز ان يد الراهن مع المرتن  
 الذي لم يسط دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بأنه انما تكلم على خروج حصته المرتن الذي استوفى حصته من الرهن  
 وأما كون بجاهه لا يتعد الراهن لا يبطل فليذكره الاستفاد مما تقدم انه مبطل وحشد فلا يمكن الراهن من ذلك بل يسع  
 الحصة أو يجعلها تحت يد أمين أو المرتن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعين والآخر بين أن يكون بعد قبض الرهن  
 أو قبل قبضه وأما اذا استحق كان قبل قبض الرهن فيضير المرتن في التفسير والآشياء بالرهن وإذا كان بعد القبض  
 بقى دينه بالرهن الآن يفرضه والاخير وإذا استحق غير المعين بعد القبض فعليه خلقه على الأربع وقبيل القبض لا يتصور

مقابله

والثالث كالاتصاف وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل اولاً لانه معروف والبيع مبني على المشاحة وانظر اذا غرم في مسئلة المصنف استحقاق بعضه بعد القبض معناه هل يتحقق كذا اذا غرم اولاً لان معه وهذا في الجمله أو يتحقق في مقابل ما استحق واماً غير المعين فبأنه يبدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فإذا كان الرهن ينقسم قسمين فمن جهة الرهن وهو ما يبيع ما لا ينقسم كثيراً من المشتريات التي لا تنقسم اذا طلب أحد الذر كالببيع جبهه الاخر وظاهر تشبيه المصنف ان البعض يبقى ولو يبيع ما يوافق الدين بنسبته وهو كذلك عند انقسام خلافاً لانهم في نفسه للرهن ان لا ينفذ وقفه وقد ينسحب فلا ينسحب الرهن ولا للرهن (قوله فقال الرهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر واما العكس فبأنه اذا كان الرهن مما ينفذ عليه ولم يتم على هلاكه فبأنه يدعى به أنه رهن ليضعه اياه ويدعى الرهن انه ودعيه الشيء الآن تكون العادة في مثل ٢٩٩ ذلك انه رهن كما هو الشأن في مثل

البيع يبيع البقل أو الخبز فيدفع اليه الخبز ويخوضه وانه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه انه ودعيه (قوله فقال الرهن هذا الثوب) قسمته راناً بحسب دعوى الشخص الاخر الذي يدعي الرهنه فصوره المسئلة ادعى شخص يسد مسئلة أنما رهن عنده في شيء باعه للملكها أو في دراهم أو فضة أو ادى ملكها انه لم يشتري ولم يقرض وانما ودعيه او امانة لانه كان القول بين المديني الرهنه من أصل الشيء واحد من متعدي أو من يرضى منه فأنفق على وقوع العقد وقال الساع على رهن والاخر على غيره فلو فسخ البيع منع

ما قبلها اذا قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول للمدعي في الرهنه (ش) يعني ان الرهن والرهنين اذا تنازعا فقال الرهن هذا الثوب عندك ودعيه او امانة وقال الرهنين بل هو عند مدعي رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى ان الثوب ودعيه بين لأن مدعي الرهنه أثبت الثوب وهذا شأنه وهو الرهنه عليه البينة والثاني قلنا مثل بالاصل وسواء اتخذ الرهن أو تعدد له هذه المسئلة بسطه القدر في الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته (ش) يعني ان الرهن اذا كان في ضمان الرهنين أو كان قائماً لم يثبت فهو كالشاهد للرهن والرهنين اذا اختلفا في قدر الدين فمن شهد بهنما حلف مع شاهد مو يصدق كالشاهد الى قيمته فاذا قال الرهن الدين خمسة والرهنين عشرة فان كان قيمة الرهن مثل دعوى الرهنين فأكثر صدق الرهنين مع عينه وان كانت قيمته مثل دعوى الرهن فهو مصدق مع عينه والقيمة يوم الحكم ان كان قائماً وان تلف فيه الاقوال الاتمة سواء اذا اختلفا في قدر الرهن فلا يكون الدين شاهداً على قدر الرهن على المشهور وسواء كان قائماً وقتان للرهنين قارم والغايم مصدق وانما بقل وهو شاهد لانه ليس شاهداً حقيقة الا لانطق به وكلام المؤلف ظاهر فيما اذا كان الرهن مقوماً واما ان كان مثلياً والدين من النقد فانه ينظر الى نفسه أي قيمته أي ما يساوي انذاته لا يتصور كونها قدر الدين أو أقل أو أكثر أي فينظر الى ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويجري الخلاف في وقت النظر الى ما يساوي ان تلف ثم بالغ على ان الرهن يكون كالشاهد على قدر الدين بقوله (ص) ولو يبدأ أمين على الاصح (ش) لانه حائز للرهن أيضاً ووجه القول الاخر ان

قيام السلطة فان قامت فلم يشتري أن اشبه ونحلف كما تقدم في اختلاف المتبايعين فلا يبرأ من ما هنالك التغيير الموضح لانه هنا اختلاف في العقدان انفق على وقوع العقد على رهن ويسد الرهنين سلعة ادعى أنهما رهن وبها انهم ودعيه والرهنين آخر لم يدعهما فالقول للمدعي الرهنه فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعي الشرائك من دفع سلعة لاخر وأخذ الدافع من الاخر قدرا من الدراهم ثم قال أحد هما وقع البيع بذلك وانكر الاخر وقال بل السلعة في الدراهم وهي قرض فان القول للمدعي الرهنه هذا التفصيل الذي اشاري في ك (قوله لا العكس) عطف على المبدأ أي لا الدين فليس كالشاهد (قوله الى قيمته) أي قيمته شهادته الى حياض قيمته لان الرهنين أخذ وثيقة بحق ولا يوثقوا بالاعتقاد ودعيه فأكثر (قوله وسواء كان قائماً أو وقتاً) اما اذا كان قائماً فالآخر ظاهر واما في حال القيام كما لو أقر الرهنين برهن تساوى مشر الذين وقال هذا هو الذي اترت منك بذلك الدين وقال الرهن بل كان رهن مساوياً للدين ويثبت أن يقيده كلام المصنف بما ذكره المبرر عرفه بشئ أو ما اذا جرى بشئ فبعل به (قوله أي قيمته) الظاهر لاحية لانه لان القرض انما مثلي لا مقبوم

الشاهد يكون من قبل ريب الحق وإذا كان مبداً من لم يتبعه كونه للمرتين فلم يعتبر  
 وحصل كون ما يد الامين من الرهن شاهد اذا كان قائماً واما ان فات فلا يكون شاهداً  
 لانه فات حسب في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما اشار به بقوله  
 (ص) ما لم يفت في ضمان الراهن (ش) ما مصدريه وهي معموله لما فهم من قوله  
 كالشاهد أي وهو يشهد في قدر الدين من تقدم فوات في ضمان واهن به بان كان قائماً  
 أو فات في ضمان المرتين بان كان عايقاً بعليه وهو يسهو ولم يقيم على هلاكه فيتموه وهو  
 لو فات في ضمان الراهن بان قامت على هلاكه فيتموه أو كان عايقاً بعليه أو كان يسهو  
 أمين لا يكون كالشاهد في قدر الدين وإنما كان شاهداً اذا فات في ضمان المرتين ولم يكن  
 شاهداً اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتين فانه يضمن قيمته وهي تقوم  
 مقامه واذا فات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلو وجد ما يقوم مقامه فهو مكسدين  
 عليه بلا رهن فالقول قوله فيه ولما كانت أحوال الرهن لانه وهي شهادة للمرتين  
 أو لراهن أو لا يشهد لواحد منهما لان الراهن اذا قال الدين عشرة وقال المرتين  
 عشرون فقيته اما عشراً وعشرون أو خمسة عشر فاشارة الى الاول بقوله (ص)  
 وحلف مرتين وأخذته ان لم يفتك (ش) أي اذا شهد للمرتين كما اذا كانت قيمته في  
 المثال عشرون لم يحلف الراهن ويحلف المرتين وحده أو يأخذه في شبهة لثبوته عند  
 يشاهدوين على المشهور لان المدعي اذا قام به شاهد وحلفه لم يحلف المدعي عليه  
 معه ومقابل له لا يضمن بين الراهن اذا طلب المرتين ليسقط عن نفسه كافة يبيع الرهن في  
 الدين ولان المرتين يضمن من استحقاق الرهن أو ناله ويجب به بعده عياض وهو  
 الصبر وقوله وأخذ أي أخذ المرتين الرهن اذا يلزم الراهن أن يدفع غير الرهن لان  
 الرهن شاهد على نفسه فقط وهو المشهور ان لم يفتك أي يفتك الراهن لرهن يحلف  
 عليه المرتين فان نكل المرتين حلف الراهن ورغم ما أقرب فقط وأشار الى الحالة الثانية  
 بقوله (ص) فان زاد حلف الراهن (ش) أي اذا زاد دعوى المرتين على قيمة الرهن  
 ووافقت قيمته دعوى الراهن وهو عشر في المثال ولا فاته يحلف وحده أو يأخذ منه  
 ويقوم ما أقرب للمرتين فان نكل حلف المرتين وأخذ ما ادعاه فان نكل عمل بقول  
 الراهن فيعمل بقوله في صورتين اذا حلف وحده أو نكل وأشار الى الحالة الثالثة بقوله  
 (ص) وان نقص حلفاً وأخذته ان لم يفتك بقيته (ش) أي اذا نقصت دعوى الراهن عن  
 قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتين عليها بان قال المرتين هو وعن عددي على عشرين  
 مثلاً وقال الراهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوي خمسة عشر واما فانما  
 يضافان ويبدأ بالمرتين لان الرهن كالشاهد في قيمته وياخذ المرتين الرهن ان لم يفتك  
 الراهن بقيته يوم الحكم وهو خمسة عشر في المثال عند ما لا وابن نافع وابن المواز لا يما  
 حلف عليه المرتين اذا التزم ان دعوى المرتين تزيد على قيمته (ص) وان اختلفت في قيمة  
 ثالث أو اربعة ثم قوم (ش) يعني ان الرهن اذا اضعاع أو تلف عند المرتين فاختلما  
 في قيمته لتتمدعي الدين أو لغيرها المرتين حيث يتوجه عليه الغرم فانه ما يتواصفاته

(قوله وحلف مرتين وأخذته)  
 فان نكل حلف الراهن وعمل  
 بقوله فان نكل عمل بقول  
 المرتين فيعمل بقوله ان حلفا  
 أو نكل أو ظاهر قوله أخذ  
 سواء ساوى قيمة ما ادعاه أو  
 زادت وهو كذلك لان ربه لم يالم  
 يفتك فقد سلمه قيمته ادعاه  
 (قوله لا يما حلف عليه)  
 اشارة الى ان المقابل يقول ليس  
 للراهن أخذ لا يما حلف عليه  
 المرتين وهو قول ابن القاسم  
 في العنية (قوله لا يما حلف  
 عليه المرتين) فيه اشارة الى  
 ان المرتين يحلف على جميع  
 ما ادعى وهو العشرون كذا  
 قال في الموطأ وقال ابن المواز  
 هو غير بين أن يحلف على  
 دعواه وعلى قيمة الرهن وسكن  
 عهد الحق عن بعض شيوخه  
 لا يحلف الا على خمسة عشر

(قوله في الدين الخ) المناسب  
تأخرو وتصور المسئلة كما يفهم  
من النقل انهما اذا اختلفا في  
صفة الرهن فالقول للمرتين ثم  
اذا اختلفا في الدين فالقول  
قول المرتين الى مبلغ تلك الصفة  
في الدين القلم اذا ضاع الرهن  
عند المرتين فاختلاف قيمته  
واصفاهم يكون القول  
في الصفة قول المرتين مع عينه  
ثم يردى لتلك الصفة المقومون  
ثم ان اختلفا في الدين مسدق  
المرتين الى مبلغ تلك الصفة  
(قوله فان تجاوزا الخ) ولو جهل  
أحدهما وادى الآخر العلم  
حلف على ما دى فان نكل كان  
الرهن بماله (قوله واعتبرت  
قيته يوم الحكم) أي يوم الحكم  
بقدر الدين وقوله لا يوم الارتهان  
أي لا يوم الرفع بخلاف من  
ادى عشرين رأيا شاهداه على  
خمس عشرة فانه يحلف على ما شهد  
به الشاهد ولا واحدا والفرق  
ان المرتين يدعى أن الرهن في  
مقابله جميع ما يدعيه (قوله  
فليس يحسبني عنه) أي عن  
قوله ان تلف أي بقوله يوم التلف  
(قوله لا تستغن) يمكن حمل  
كلام المصنف الثاني على  
العموم ولكن ان كان ما قاله  
الشارح منقولاً لمسلم وراجع  
(قوله وزع) أي على قدر الدين  
لا على قدر الجاهل

ثم يدعى للمقومون فان اتفقا على الصفة فان أهل الخبرة يقولون هو  
من باب الشهادة فلا بد من التعدد لان باب الاخبار (ص) فان اختلفا فالقول للمرتين  
(ش) أي وان اختلفا في الرهن والمرتين في الدين أو صفة الرهن فالقول قول المرتين  
ولو ادعى شأبيرا انه غلام وقال أنيب الآن يتبين كذبه لانه ما ذكر جدا (ص) فان  
تجاوزا فالرهن بماله (ش) يعني ان الرهن اذا هلك اوضاع عند المرتين ويسهل الرهن  
والمرتين صفته وقيته بان قال كل واحد قيمته الا ولاصفته فانه لا شيء لواحد منهما  
فيل صاحبه لان كلا يدري هل يفضل لمشيئته صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من أيهما  
كتبا هل المتبايعين الحق قال بعض أرفيه نصا (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي  
(ثم) يعني ان الرهن اذا كان موجودا واختلف الرهن والمرتين في قدر الدين فان قيمته  
تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدا لا يوم الارتهان لان الشاهد انما تعتبره اذ يوم  
الحكم بها فكذا ذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أو قال  
(ش) يعني ان الرهن اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لان قيمة  
الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عنه كانت أو لشاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتين لان  
القيمة كالشاهد يرض خطه ويؤثر فيرجع خطه فيقتضى بشهادة يوم وضعها وتعتبر  
قيته يوم الارتهان قال البيهقي وهو الأقرب لان الناس انما يهتدون بما يسهلون ويقتضون  
غالباً قال في الشام واستظهر ما بين عبد السلام وهو نفس الموطأ ومعناه في المدونة أقوال  
وقوله ان تلف مدخول هل أي وهل ان تلف فهذا لموضوع المسئلة وقوله يوم التلف  
دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لا دليل الجواب فليس يحسبني عنه كقول أي  
وهل ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم ان كلام المؤلف في  
اعتبار القيمة لتكون شاهدا لا لتضمن دليل قوله ان بقي اذ في هذه الحالة لا يضمن واعتبار  
القيمة لتضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد القبض فتضمن يا ترى ان تكررت  
الرؤية والاقبوم (ص) وان اختلفا في مقبوض فقال الرهن عن دين الرهن وزع  
بعد حلقهما (ش) يعني أنه اذا كان له عليه عشرون دينارا مثلا فوه على عشرون  
ذلك رهنا ثم ففساهم عشرون من العشرين فقال الرهن هذه العشرة هي عن دين الرهن  
وقال المرتين بل هي عن العشرة التي بالرهن فالحكم انهما يصلحان وتفض العشرة  
المقبوضة على العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها برهن وتصفها الآخر بالرهن  
وهذا اذا كانا اثنين أو وثلاثين واتفقوا على حلقهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم  
يحلف وأمانا كانا أو جازين أو جلهما متبايعا قاله قول قول من ادعى الاجل القريب  
وكذلك اذا حل أحدهما فالقول قول مدعيه كما قاله القسبي وبعبارة ظاهر قوله وزع  
الحل الدين أو أحدهما أو بعبارة أخرى اجلهما أو اختلفت تقاربا أو تبانيا وهو  
كذلك على المذهب وتفصيل القسبي ضعيف وقوله بعد حلقهما وتكون لهما حلقهما  
ويقتضى الحالف على التاكيل ويحلف كل على لقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ويحلف  
كلام المؤلف في اختلافهما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام

(قوله فيجعل كلام المؤلف الخ فيه شيء لانه يقتضي انه اذا كان التنازع عند القضاء بحلفان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف واما ان اختلفا عند القضاء وقبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في لـ وجد عندى ماله موزع بعد حلقهما أى بعد البيان بأن قال كل واحد دفع على كذا أو يخالفه الآخر واما قال كل نوبت كذا فيوزع بلايين ومثله لو اختلفا عند القبض فقال ما أدفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا أقبل الا عن كذا فيوزع بلايين انتهى المراد منه (قوله فقال القاضي هذا دين الامالة) تظهر فيه ذلك حيث يكون من عليه الدين معسر اصاله كان مليفا فلا تفتلان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصور في الثانية ليس بظاهر لانه يخالف لنص المواق ونصه فيها لما لم يعل رجل القدرهم من قرض والتدبرهم من كفالة فقتضا ما أقام ادعى أنها القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن ونس وأدعيها منهم ما قال فليقتض بصحة من القرض ونصه ما عن الكفالة يريد ويصنعان أهمها ابن ونس وهذا اذا كان الكفيل والغريم موسرين انظر في الجملة ثم ان مع بعد ان ذكر كلام المواق قال ماله موزع لئلا يكون ابن ونس فتقول قال ابن ونس في التداخي في الجملة بعد كرماد كالمواق من المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون ٣٠٢ والكفيل موسرين لان الذي له الدين يقول انما أخذتهم من الكفالة لكرهى

طلب الآخر والدافع بقوله اهما دفعت ما هو لانى على أى حال لا يامري في تاريخ ولا يمتنى أى جرى وهو ما اذا كان مضمونه موسرا فلذا قسمت بينهما فان كانا معدين أو أحدهما فلا فائدة لقتايب في دعواه أنها من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان اقتايب اتباع ذمتين بمائة الكنة التي انتهى شعبين اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدما فلا طلبه عليه

بن عرفة انه يجري فيه ما جرى في اختلافه ما بعد القضاء وعليه فعند كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالحالة (ش) تشبيه في التوزيع بعد حلقهما والمعنى انه اذا كان لرجل دين أحدهما بمجهول والآخر بلا حمل فقتضا أحدهما فادعى رب الدين بأنه الذي بلا حمل وقال الدين بل هو الذي بمجهول أو يكون له عليه دين أحدهما أصلى والآخر هو رجل بهن وغيره ونصه أحدهما فقال القاضي هذا دين الامالة وبقي دين الجمالة وقال الدافع هو دين الجمالة قائم بحلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فاقول ان حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها التقيد ابن ونس الا قوا ما تقيد القس في حلقها في الصورتين انظر الشارح وت و قلنا أنهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه ما انظر الخاص على الرهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرمين شرع في الكلام على الجرا العام وهو حاطة الدين والقبض وهو كما قال ابن رشد عدم المال والتقليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم القلس وهو مشتق من القلوس التي هي أحد القود عياض أى انه صار

بجائته الكفالة وطلب من الدين الموسر فان كان معسرا فهو قادر على أخذ الكفيل بجائته الكفالة لعدم صاحب الغريم واما ان ليد كرا عند القضاء فياخذ بغيره ان ذلك مقسوم بين الحقيق اذا كانا مالين أو مؤجلين الا انه لا يملك لاحدهما على الآخر انتهى (قوله وما تقيد التمس) أى المتقدم بانه (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقا بامساك مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجرا العام) أى الذي لا يتقيد بشخص دون آخر الا ان الرهن له حكم آخر لا يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بما له فانه يمنع من التبرع وقوله القلس الظاهر انه مستأنف صده ثمين ما يتعلق بملك المادوا القلس عدم المال فتكون الواو في قوله هو الخ ذاتا قد كنت تحررت سابقا أن قوله والقلس معطوف على ما قبله عطف لازم على ما زوم والمراد عدم المال الزائد على ما يأخذ الغرماء (قوله خلع الرجل) من اضافة المصدر للمفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل منه لغرمائه أى حكم الحاكم بخلع مال الرجل لغرمائه لا يقتضى ان هذا التعريف بالمعنى الاخص فيكون بعد تعريف المعنى الشرعى (قوله المحكوم عليه بحكم القلس) الظاهر بحكم التقليس أى بحكم القلس (قوله وهو) أى المفلس مشتق أراد به الاخذ لا المصطلح عليه لان الجوين ليس مصدره فيكون صاحبه ان مفلس مشتق اشتقاقا اصطلاحيا من التقليس ويعنى الاخذ من القلوس وقوله التي هي أحد القود أى التي هي عبارة عن الجدد ويحل الجدد من القود تساع لان النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط

(قوله ثم استعمل) أي أن القبلت بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم القبلت ثم استعمل في كل من علم المال وانظاه في عرف الناس أي أنه يقال قبلت بفتح القاف وتشديد اللام في عرف الناس لمن علم المال وأنه طار وهذا إلا يقال أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضاً قبل الرجل أي صار عدم المال وقوله فهو قبلت بضم الميم وسكون القاف على وزن محرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الأخص نفس المحكم فإن العموم يدل على ما قبله بيان والجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجب) أي المنفخ أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا قبلت الرجل لطاعة نفسه تدان غيرهم ثم قاموا أنفسهم فلا دخول للأوليين معهم (قوله ليس له ما يقي به) فإذا ساءوا وقاموا فلا قبلت لقيامهم بغير القبلت بالمعنى الأعم وسأى بالشارح ما يخالفه

• (باب القبلت) • (قوله إلى القبلت الأعم) أنت خبر بأن الأعم قيام القرام فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لا بد من قيام القرام وليس كذلك بل المنع المذكور ٢٠٣ بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام

القرام كما يشهد معنى تن (قوله أي زاد عليه أو سواه) هكذا ينبغي لأن العلة وهي اتلاف مال القرام حاصله مع التساوي كسواءها في الزيادة إلا أن المنقول أن المنع عما يكون إذا زاد على ما لا تنقص أو ساء (قوله أي علت إحاطته) أي لامن شك في إحاطة الدين بما هو الظاهر المراد بالثبوت مطلق التردد فإذا ادعى الملامع يمنع الإبدع كشف السلطان عن ماله فإن وجدوا لم يقبلت والا فليس النسخ وهو المشهور (قوله لا يصح عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من إحاطت التبعات بما لا يصح عليه

• (باب للقرم منع من أحاط الدين بما لم ينص عليه) •

(ش) أشاد إلى القبلت الأعم والقرم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من أحاط الدين بما له أي زاد عليه أو ساء أو فلهما صاحب الدين أن يتبعه من تبرعته كالقرم والصدقة ونحوهما أو ساء كان صاحب الدين متعدياً أو منفرداً أو ساء كان دينه سالماً أو موقراً أو حراً أو متبرعاً عن البيع وثقة أو يسه ونحوه عما هو واجب عليه وما لم يوجب العادة بمن كسر أو ساء أو الضحية وثقة عديد دون صرف في الجميع فإنه جائز وأهم قوله من أحاط أي علت إحاطته وأما لو ادعى الملامع الإبدع كشف السلطان عنه وأشعره الدين أن من أحاطت التبعات بما لا يصح عليه وظاهره قوله للقرم الخ أنه لا يحتاج إلى ما هو موصوف به الدعوة والنسخ وبين عرقه وأما يحتاج لحكمه كما في التقاليد الأخص (ص) وقرره أن حل بغيره (ش) يعني أن من لم يدين

أيضاً ذلك الجبر المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرها من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فأولى أن يمنع من التبرعات قال أحمد بن نصر الباقدي في كتاب الأموال من له دين على من اعتقت التبعات ما يده ولم ينص عليه ما عليه يجوز لأحد أن يقتضي منه شيئاً مما عليه من وجوب المحاصير ماله فلا يجوز له أخذ شيء لا يدرى هل هو له أم لا وقد وقع اختلاف هل حكمه حكم من ساء عليه القاضي فلا يصح منه قضاء بعض غرماؤه دون بعض ولو يرضى ماله ولم ينص عليه الدخول مع من قضاه كقرم القبلت أو حكم من أحاط الدين بما فيه قضاء لبعض غرماؤه بعض ماله دون بعض قال الناصر القافى وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بما له أو أخذ منه أن الرأى جواز معاملته مستغرق التبعة لأن الرابع فمن أحاط الدين بما له جواز معاملته أن لم يصاب وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن من النصب أو السرقة أو موجوداً كان موجوداً أو لم يكن المعاملة به قطعا وأما يحصل الخلاف ما إذا استعملت ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو من له قيمته وذلك يحيط بما يدين ماله (قوله وسفره أن حل بغيره) ومفهومه عدم منع من أن يحل بغيره ولا يرضى به أنه لم يرد القرام من الحق الذى عليه وأنه سوى الرجوع على المعتدول لا يطلب بكفيل ولا يشاهد حال النسخي وهذا إذا بقي من الأجل مدة أياماً يرى أنه يذهب ويحيى قبل محله ولا يخفى أنه

وعلمه فان شئ منه اوفر بالبداهة على جلاوان كان له عقاروا على جلاوا وكلا بالبيع ويكون النذاه على البيع  
 قبل الاجل بمقدار ما يصل الاجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه انه يريد سقرا او انسكر حلقه ان اتي بشبهة وان تمكن  
 قوة فان نكل اتي بصيقل ثمة يغرم المال اذ اعلم وقوفه على الدين واما اذا علم ارضي عدم وقوفه عند ما يكف جلافة  
 يغرم المال (قوله وليس له عزه) أي وكيله جواب عما يقال له ان يوكل ويعد ذلك بغرضه فاجاب بأنه لا عزل له (قوله فاعطيه في سفره  
 الخ) أي في العبارة استخدام لاشبه ٣٠٤ استخدام لان شبه الاستخدام ان يذكر الشئ بمعنى ثبذ كره باعده الظاهر معنى

آخر (قوله واعطاه سفره قبل  
 اجله) أي بعض ما يده ان هو  
 سلف فبرجع التبرع واعطاه كل  
 ما يده والظاهر انه يرجعه  
 شب وكذلك من اراد ان يحجر  
 على ولده اتي به الامام ليحجر عنه  
 ويشهر ذلك في الجامع والاسواق  
 ويشهد على ذلك في اعمه واتاع  
 منه فهو مردود وكذلك ان اراد  
 ان يحجر على عبده المأذون له في  
 التجارة لا ينبغي له ان يحجر عليه  
 الا عند السلطان أي وقوفه  
 السلطان للناس ويا مرفطاف  
 به حتى يعلم ذلك عنه (قوله  
 والنسب أولى) أي أقول ابن  
 مالك ورجاءوا الذي أقروا  
 الخ والشرط موجودا فانه مع  
 الشرط (قوله وزوجته) أي  
 التي علم عليها أو جهل لاني  
 صلب بنصفها (قوله والاصح)  
 معطوف على ما اختاره النسخ  
 (قوله فاضي الجماعة) أي  
 فاض في جميع أبواب الفقه  
 لاني خصوص باب كالا نكحة  
 (قوله والمفلس) سواء كان قام  
 الغرما أو حكم الحاكم لا يعتبر  
 اقراره بين أي اذا كان الدين

موجب له ان يمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذي محل دونه في غيبة المدين ولو لم  
 يحط الدين بماله وهذا ما لم يوكل ويصحب كلاً ما ضامن الحق يقضيه عنه في غيبته وليس له  
 عزه أو يكون للمدين مال حاضر يمكن منه قضاء الحق عند اجله بسببه أو فليس لصاحب  
 الحق حينئذ ان يمنع من السفر البعيد فاعطيه في سفره عائد على المدين لا يقصد كونه  
 اساط الدين بماله وهذا اذا كان موسراً أو ما المسرفه ان يذهب كيف شاء (ص) واعطاه  
 غيره قبل اجله (ش) يعني أن من اساط الدين بماله اذا جهل لاحد الغرما دونه قبل  
 اجله فلباقى الغرما ان يمنع من ذلك أي لبعض ارباب الدين منع المدين من اعطاه غيره  
 الغرم القسام (ص) أو كل ما يده (ش) يعني ان المدين اذا اعطى كلاً ما يده  
 لبعض الغرما فان الباقى ان يمنع من ذلك ويرد واقعه لهما ولو كان الاجل قد حصل  
 ومثل الكل ما اذا بقي يده فله لا يعامله الناس عليها فكل من سوي على انه مفعول  
 ثان لاعطاه المحذوف مفعوله الاول أي واعطاه غيره كل ما يده أو يحجر وعلى جهل  
 اعطاه مضافاً لمحذوف المفعول الاول أي أو اعطاه كل ما يده والنسب أولى (ص)  
 كاقرار ملتمه عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع  
 والمعنى ان المدين الذي اساط الدين بماله اذا قرىدين لمن يهتم عليه كاشيه وزوجته  
 فانه يمنع من ذلك ويرد اقراره على ما اختاره النسخ من خلاف حكمه ثم قال وان  
 لا يجوز أحسن والاصح الذي أفتى به فاضي الجماعة حين نزلت بقصة المتطلي وهو  
 المشهور واما اقراره بين من لا يهتم عليه فانه جائز سواء أقر في محنته أو في مرضه  
 وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ناشئاً بالينة أو باقراره والقرى بين هذا  
 والمفلس ان هذا أخف من ذلك (ص) لا يعضه وزنه وفي كتابته قولان (ش) يعني ان  
 من اساط الدين بماله لا يمنع من اعطاه بعض ماله لبعض غرما حيث كان دونه حالاً بشرط  
 ان يكون البض الباقى يصلح للمعاملة عليه والا فلا فقر منه وكذلك يجوز ان اساط  
 الدين بماله ان يرضى بعض ماله لبعض غرما ثم وكلام المؤلف في الصحيح واما المرض المدين  
 فلا يعطى بعضاً ولا يرضى بعضاً أي لا يعطى بعضاً لبعض الغرما في الدين القديم ولا يرضى  
 بعضاً عند بعض الغرما في الدين القديم واما في دين يستحدثه فله ان يعطى بعضاً ورضى  
 بعضاً من ذلك الدين المستحدث لان ما يعامله سادته ولا يجز عليه الا لاولين ولا الآخرين

الذي فليس فيه ناشئاً بالينة أو لا يعتبر اقراره بالتسبة فذلك المال الذي فليس به فلا يشاء ان يتبعه  
 في المستقبل (قوله وكلام المؤلف في الصحيح) هناك حل آخر استظهره حج وذكره شب ونصه بعد قوله لا يمنع من اساط  
 الدين بماله من زنه عند بعض الغرما وأجنبي بشرط كونه مستطرفاً في العقول كونه في معاملة سادته لمن لا يهتم عليه واما  
 في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا يجوز ان يكون الرهن حصياً أو ما يوجه الرهن وكون الموهون بعض المال (أقول) لا ينبغي  
 انه اذا كان في معاملة سادته فله يوجه التقيد بكون الرهن مستطفاً في أصل العقول أو في بقية القبول يظهر ان الحال



(قوله حتى يقوموا عليه) أي الاتخرون (قوله وتفصل النعمي ضعفت) قال أوى أن يشرى في ثمنه مكاتافان كانت مثلاً  
 قيمته موقعة مضت وسواء كانت قبل الجراء بعده لانه لا ضرر على الغرماء إلا أن يتعدى بيع المكاتب وان كانت قيمته مكاتافاً  
 أخص من قيمته غير مكاتب إلا أنها وفي الدين لم ترد وان كانت لا وفي الدين ردت اذا كانت بعد الجراء وان كانت قبل الجراء وكان  
 البعض للخصم في النكاح لما رجوس والواحد وان كانت النكاح على ٢٠٠ أحسن النظر من السبعة ومن ناحية

التجارة الكثرة الغنم مضت  
 (قوله وأولى التيسر) فيجوز  
 له أن يشترى جارية فوطه  
 بالطريق الأولى لأن ما كل وطه  
 في ثمنه ولو بصفاف التزوج  
 فإن الزوجة تنقل بمجرد العقد  
 النص (قوله وجهه التطوع  
 ممنوعة اتفاقاً) الأولى ان  
 يقول وجهه الفرض ممنوعة  
 على المنصر من المتقدم أنه أراد  
 بوجهه التطوع الفرض (قوله  
 والنص للمالك لا للبيع الفريضة)  
 هذا هو المعلوم عليه (قوله  
 والتردد الخ) هذا يعرف ان  
 قوة أولاً واختلاف الخ المقيد  
 ان المسئلة ذات خلاف لا يظهر  
 مع هذا لان التردد اذا كان  
 لواحد فعنه التصير (قوله يكن  
 على عشرة أيام) أي والبعدة  
 شهر (قوله ان لم يعلم ملاؤه) بأن  
 علمه اول لم يعلم شيء والملاؤه  
 هو المراد منه انما باله مزاو القصر  
 فالجاء عن الناس وان لم يكرهوا  
 أنشأوا وبالقصر دون همز  
 الأرض التسعة (قوله فان علم  
 لم يقبل) وذهب في تفسيره إذا  
 لم يعلم من حين التقليل والا  
 قل (قوله وهذا الخ) ما ذكره

حتى يقوموا عليه، وأما المريض غير المدين فإنه أن يرهن في دين يستجده واختلف هل  
 يجوز أن أحاط الدين بماله أن يكاتب عبده بناء على أنها كلبس أو لا يجوز بناء على أنها  
 كالتعق قولان ومعهلهما إذا كاتبه كاتبه مثله ماله كاتبه بدون كاتبه مثله منعت أخافاً  
 وتفصيل النعمي ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أربعاً وفي تطوعه بالمحج تردد  
 (ش) يعني من أن أحاط الدين بماله يجوز له أن يتزوج من يشبهه ويصدقها صدقاً مثلها  
 وأولى التيسر واختلف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة إلى أربع أو لا يجوز له ذلك  
 ابن عرفة الظاهر منه لظنه عاد فكذا إطلاقه وتكرره ويجهل لطلب شهرته اه واختلف  
 أيضاً هل يجوز له أن يبيع حبة الفريضة ويسقط عنه أو لا يجوز له ذلك لأن ماله إلا أن  
 الفريضة أحاط الدين بماله وأما كراهة المحج التطوع فلا يجوز له بالاختلاف وعرفنا  
 علم أن التردد فيما زاد على تزوجه على الواحدة إلى الأربع وأنه في حبة الفريضة لا في حبة  
 التطوع وأطلق على حبة الفريضة تطوعاً ماله العسرة بماله الغرماء أو بغيره والقول بالتراخي  
 والتردد ضعيف لأن المنع فعلاً زاد على الواحدة هو المختار كما جزم به ابن عرفة وجهه التطوع  
 ممنوعة اتفاقاً والنص للمالك لا للبيع الفريضة والتردد هنا لأن برشد في حبه وشبهه هذا  
 المثل ما يأتي في قوة وفي بيع آفة الصانع تردد من أنه لو اهدى وهو عبد الجيد الصانع (ص)  
 وفلس حضراً أو غاب (ش) هذا شروع منه في التقليل الخاص أي وبما تقلبه حضر  
 أو غاب وداعى عطاء الغائب لان نفسه هذه حرمة المدين وإذا لم يأت ماله  
 يجب إذا لم يتوصل الفريضة فهو نعم المالككم الحاتم فهذا الأمر عارض للذات التقليل  
 لأنه من أصله جائز فإذا تدارى الوصول إلى الحكم المالككم يجب على المالك الحكم وقوله  
 حضراً أو غاب أي حال كونه حاضراً أو غائباً مثل أن ضرب زيداً ذهب أو جلس أي أنضربه  
 على كل حال أي فلس على كل حال وبعضهم يقدرون الشرط في مثل هذا أي أن حضراً أو غاب  
 أي على كل حال وقوله حضراً حقيقة أو حكماً بأن غاب غيبة قربية لكن بعد الكشف  
 عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعدة أو متوسطة يكن على عشرة أيام وقوله (ص) ان لم يعلم  
 ملاؤه (ش) فإن علم لم يقبل شرط في المتوسطة وأما في البعدة فبغير علمه وان علم ملاؤه  
 وبهذا يطبق كلامه على الشبكات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو على فيستصحب  
 ملاؤه وغيبته ماله كغيبته انظر الشرح الكبير (ص) بطلبه وان أي غير ذي مثل زاد  
 على ماله أو بغيره بالقبول (ش) يعني أن أحاط الدين بماله بطلب بشرط ثلاثة

٣٩ في حالي طريفة ابن رشد وأما طريفة النعمي فالغيبه عنده على قسمين بعدة قربية فالقربة كاللثة الأيام  
 حكمه فيها كطاهر فيكتب اليه ويكشف عنه حاله البعدة يقبل فيها إذا لم يعلم ملاؤه أي حين سفره وسواء كانت العشرة  
 الأيام أو الشهر انتهى (قوله وغيبته ماله كغيبته) فمن بعدت غيبته ماله وشك في قدره أو وجوده فقل وان علم وجوده وفيه  
 وقاطعان القاسم لا يقبل وهو المشهور ووافقه على ما ذكر ابن رشد من أن غيبته ماله في ثلاثة أقسام لم يجرى مثل  
 ذلك في المال لم لا كذا في صحيح (قوله أو بغيره) في العبارة حذف والمعطوف عليه قوله زاد والمعنى زاد أي الحال أو نقص عنه

أى أو نقص الحال ونفى من مال المطلوب فالأبني بالموجب بئى شئ آخر وهو أن قوله ما لا ينفي عنهم التقليل عند علم الوفاء سواء أمكن التبريد أم لا وليس كذلك بل بقية بما إذا لم يكن التبريد (قوله كلهم أو بعضهم) راجع لأرباب الدين أى أرباب الدين كلهم أو بعضهم وأما الدين ٣٠٦ فكلها حالة والحاصل أنه إذا بطلت واحدة فلا يجوز تقييلها وهذا بخلاف

التقسيم فيصور زولا يتوقف على قسم أحد فإذا رفع من عليه الدين امره القاضي وأثبت بغيره عن قضاء جميع ما عليه وكتب له وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار مائة فان ذلك يكون جائزا مخصصا ولا يتوقف على حضور أرباب الدين بخلاف الفلاس واعتما على التقسيط المذكور حيث لم يقصده المدين بالتقليص والا فلا يجوز ولا يصح ولا عبرة بابطال المذكور لأن الفلاس لا يصح الأبعد طلب الغرماء (قوله فالأبني الخ) هذه طريقة القسمة وطريقة للمازرى إذا فككت مؤجلة لم يقبل بها ففي هذه الصورة لا تقلص والاصل أن المازرى يقول إذا حل بعض الدين واستغرق ما سدد المدين بئى ما لا ينفي بالموجب فلا يقبل ويؤخذ منه الحال ويبقى المؤجل حتى يحل بخص من الباقي أن وجد قال الحواقيق فانظر المازرى مع كلام خليل أى انظر لم يتبع التسحي دون المازرى (قوله وهو أن يكون الغريم ملدا) وبقي شرط آخر وهو أن لا يدفع لطلب التقليل خيلا بمال أو بغيره (قوله مقبول لاجل) فان قلت شرطه الاتصافى فالقول قلت في العار

الاول ان يطلبه أرباب الدين بدوهم الحالة كلهم أو بعضهم وباقى البعض وإذا فاس لبعض فلا تخبر بحصة القائم لأن تقييله لواحد تقييل الجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تقييله به قد حصل أصالة أو لانتها أجله إذا لا يجوز بدو من موجب الشرط الثالث أن يكون الدين الحالزا تداعى مال المقتل إذا لا يجوز بالدين المساوى أو بئى من ماله بعد وفاء الحال ما لا ينفي بالدين المؤجل مثلا عليه مائتان حالة ومائة مؤجلة ومئة مائة وخمسون قال بئى بعد وفاء المائة الحالة لا ينفي بالدين المؤجل فيقتل ولو أن يجمعه وأحرى أن لم يبق المؤجل شئ وبقي شرط وهو أن يكون الغريم ملدا وبعبارة وانما يقبل بطلب بعض الغرماء إذا تسببت لذة تفصله عن المدونة فان قلت الغائب لا يتورقه ذلك قلت الغائب حيث لم يعلم ملازمة فطنة المدون والضمير في طلبه يرجع للتقليص أى بسبب طلب الغريم التقليل فهو مصدر مضاف لتعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دينا مقبول لاجل لاسفه ول به أى يقبل الشخص بسبب طلب الغريم التقليل لاجل دين مقبته كذا وهذا أولى من جعل الضمير في طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل المصدر دينا مقبولة كما فعل بعض الأديان من طلب الغريم دينه بطلبه للتقليل وهم قد جعلوه احترازا عن طلب المدين تقييل نفسه أو الحاكم فلا يجب أن يترك ثم شرع في بيان أحكام الحجر الأربعة بسبب التقليل الشخص وهو يسحب ماله كما بئى في قوله ويبيع ماله بغيره بالجزالة وأوجه كما بئى في قوله وحبس لثبوت حصره أن جهل ماله ورجوع الإنسان في عين ماله كما بئى في قوله ولو تفرغ أخذ عين شيئا من ماله في الغلس لا الموت ومنه ممن التصرف المالى وأبى غيره واليه الإشارة بقوله (ص) فخرج من تصرف مالى لا في ذمته (ش) القاسية أى فيسبب حجر يمنع من التصرف المالى من بيع وشراء وكرا أو ولو بغير حيازة وما في الشارح من أن المنع من البيع حيث كان بحيازة فيه نظر لأن المحاباة من التبرع وهو يمنع منه بمجرد الاطاعة وإذا وقع منه التصرف أوقف على نظر الحاكم رد أو إمضاء وأما التفرغ فما في ذمته أو اشتري أو كثرى بئى في ذمته إلى أجل معلوم فلا يمنع على أن يوفيه من مال يراه غير ما حجر عليه فيه واليه الإشارة بقوله لا في ذمته (ص) كذلكه وطلاقة قاسية وعقود وعقود ولا يبرعه ما لماله أن قل لا في ذمته (ش) تشبيه في قوله لا في ذمته والمحقق أن القلس لا يمنع من خلعه زوجته لأنه قد أخذ بسبب ذلك ما لا مناهية من به على قضاء شهوة طاهره ولو جعل محالته لغيره ولا يقال أن هذا من البيع وهو ممنوعة لا نقول لما كان ما به حصر مقبول كان كالعدم وكذلك لا يمنع القلس من طلاق زوجته لأنه يسقط منه بسبب ذلك نقضها أن قل كلف جعله الطلاق مع أن الصداق يدفعه فالجواب أن يقال هي تخصص بطلن أم لا وكذلك لا يمنع

حذف والتقدير لاجل يحصل دين الخ (قوله وأما التبريد) أى كان يلقن زهيدا ثم أعز ولا (قوله فلا يمنع على القلس أن يوفيه الخ) فإذا أمار المال وما لا الغرماء باق فله منعه حتى يوفى دينهم وقوله لا في ذمته معطوف على محذوف تقدير دفعه من تصرف ماله فيما سدد لا في ذمته ولا يمنع القلس من تزوج زوجة وتبريد بشرط خلاف اطاعة الدين فلا يمنع من التبرع

(قوة التماس أو العقو) أي قول الحق عليه صغرا أن يقتصر أو يفوق ويس في أن يلزم الحاق بالدية قهره وأنه وشبه يقول  
 صغرا ما أن يقتصر أو يفوق أو يأخذ الدية من الحاق (قوله) ولا يظهر على قاعدة المذهب الجواز (أي) ولو على مذهب أشبه أي  
 فلا نظر حتى في مذهب أشبه (قوله) قولهم الخ أي يجمع أنه لا يطلب باستعدان المال (قوله) وكذلك لا يمنع من العقو أي  
 فله العقو على المال فمن قصاص أو حد وسواهما فاعلى مال أم لا وسواء كان ما أخذ من المال يدفعه للغير أم لا وبقوله  
 التي استوفى هاقيل الدين) المناسب التي استوفى هاقيل التمس وأما أن أولها بما ذكره عليه فأنه مردد عقولها لأنها تباع دون  
 ولها عبارة عب التي أولها هاقيل التمس الأخصل ولو بهذا العلم (قاعدة) ٣٠٧ لا يقبل منه أنه أجل أمته قبل المجر  
 الآن ويشرو ذلك بين المجران

أشبهه التمس فله حج (قوله)  
 وحصل به أي بالقاس الأخصل  
 لا تقسيم الغرام ولو لمع كبحته  
 لياهم من البيع والقسم كما يأتي  
 (قوله على المشهور) أي خلافا  
 لسيوري القائل بأنه لا يحصل  
 لا بالووت ولا بالقاس (قوله) لأن  
 الأمانة في الحالتين قد خربت إما  
 في الموت فظاهر وإما في القلع  
 فباعتبار ما يده أي فالمرجع  
 حيث ما يده أي من حيث عدم  
 التصرف فعبارة فقط (قوله)  
 والشرع حكم بطله لا لاجبة  
 لذات لأن الله يفتخر بالشرع  
 (قوله) وكلاهما باطل (أما) كون  
 فكين الوارث من القسم باطلا  
 فلان الأول لا يكون إلا بعد وفاة  
 الميراث وأما عدم القسم فلم يظهر  
 بطلانه من الآية والمجواب أن  
 في العبارة لفوا وشرا أمرنا بما لا ينة

القاس أن يقتصر من وجبه عليه قصاص لأن الرأجب فيه على مذهب ابن القاسم  
 القصاص أو العقو وفيه نظر على مذهب أشبه القائل بالتصيير بين الدية والقتل  
 ولا يظهر على قاعدة المذهب الجواز أنه لم يجمع بين الدية والقتل  
 وكذلك لا يمنع من العقو ومن وجبه عليه براح عدايس فيه معنى مقدور الألفاظ منه  
 منه وكذلك لا يمنع من العقو لا من ذلك التي استوفى هاقيل الدين الذي جرحه فيه  
 وفيه ما هو الأول كونه عدايات لأن يستغنى على المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال  
 رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها ما لها إلا أن قل والأفلا عليه شيء أثبت وقوله  
 وتبعها ما لها من قل وقد جعلت ضعفه المظرح (ص) وحصل به وبالموت ما أجل (ش)  
 الضمير المجرور بالموت يرجع للقتل والمعنى أن الدين المؤجل على الشخص محل يقتله  
 أو عوته على المشهور لا ر الأمانة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بطله ولأنه  
 لو لم يحصل لزم ما يمكن الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد  
 وصية يوصيكم بها الله ولأولادهم وأضرورة الموصية السكل بوقفه وعلى المشهور لو طلب بعض  
 الغرام أو بقا مسؤلا منع من ذلك ويستق من الموت من قتل مدية فأن دية المؤجل  
 لا يحصل له على استحقاق ما أجل وأما الدين الذي فلا يحصل بقتله ولا جونه وقرماته  
 تأخيرها إلى أجله أو بعبارة أخرى وحل حلول الدين المؤجل بالموت أو القاس ما لم يترط  
 من عليه أنه لا يحصل عليه الدين بذات الأجل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت  
 وأما إن شرط من أنه لا يحصل بموته على الدين فهل يعدل بشرطه أو لا والظاهر الأول حيث  
 كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فأن وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد  
 البيع لأنه آكل أمره إلى البيع بأجل مجهول (ص) ولو دين كرا (ش) يعني أن الكراء  
 لذات أربا وعيد على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع والأصل بموته وبلم

ظاهر فليطال تمكن الوارث في القسم والمضرورة الخ فالمرجع عدم الفكين فقدر (قوله) ولو طلب بعض الغرام) وأما لو طلب السكل  
 فكان لهم ذلك (قوله) حيث استوفى المنافع الخ) فظاهر أن خلافة عند استيفاء المنافع هو محل الخلاف لأن المصنف يشير إلى  
 لخلاف المذهب مع أنه جعل عند استيفاء المنافع اتفاقا لا فرق بين القاس والموت إلا أن يجب أن لو استتلاف بل دفع ما قد  
 يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلا وبعضا وقوله والأصل أي أن يستوفى المنافع كلا ولا بعضا وقوله وبالم  
 الوارث أي أن الوارث يستوفى المنفعة ويضمن من الأجرة ما لم يورثه وعلى هذا فتابع المنافع في الدين لأنها لا تعد في تلك  
 إنما من مال الميت وقوله وإما في القاس الخ) فظاهر مخالفة القاس للموت عند عدم الاستيفاء من الموت لا يحصل وفي القاس  
 بطل وقوله قال أن يفتي فيجب من هذا أن يستوفى الموت فمع التفصيل المذكور ويستوفى القاس بطل بطله أسوأ استوفى المنفعة  
 أو استوفى البعض أو لم يستوف شيئا أصلا اه تم يقول بعد ذلك ما عند استيفاء المنافع محل قطع لا فرق بين الموت ولا بين  
 القاس وما عند عدم الاستيفاء فظهر أن قبل لا يحصل فيها وقبل محل الأول القائل بعدم الجعل ضيف وهو ما أشاره الشارح

في الموت بقوله واللا يهل ويلزم الوان بحسب المزمور ثم في العظم من انه يجعل عسف عدم الاستيقاظ ولو في الموت تكون المنافع في الموت من مال الميت وتباع وروب الميراث بمحاصر بدنه وليس له اخذ عين شته واماني القلب فاحا على العقدين الحلول عند عدم الاستيقاظ ان لا يستوف شيئا أصلا فخير بين اخذ عين شته وتسليمه والمحاصة ثم ما ما اشار الشارح بقوله فصاحب الادا حق من الغرماء ان لا يستوف شيئا اوله ان اخذ عين شته ولا يصحاص اي وله ان يسلم ثقباع المنفعة على انها من تركه الميت ومحاصر بالبره ما ان استوفى في القلب بعض المنفعة فهو ما اشار الشارح بقوله وان سكن شيئا الخ فان قلت فظهر الحال في الموت على القول ٣٠٨ بالحلول وعدمه وظهر في القلب على القول بالحلول ولا يظهر في القلب على

القول بعدم الحلول قلت ان في  
القول على القول بعدم الحلول  
يخصص المكري بماله ويوقت  
لكلما استوفى الفلوس سليمان  
المنفعة اشد المكري ما فيه  
ما وقت وهذا القول لا يرد  
في المقدمات فاذا علمت ذلك  
فقول المنصف فيما يلي واخذ  
المكري دابة وارضه لا يخلط  
ما هنا بان يحصل ما هنا على  
الاستدانة او على عدمه ويخص  
بالموت او الفلوس ويريد تسليم  
المنفعة وما ان على عدم  
الاستدانة في الفلوس ولم يرد  
المكري الخاصة فقوله واخذ  
المكري امله اشد دابته  
وارضه ولعدم الاختذير  
الخاصة (تنبيه) كما يعلم عند  
الاستدانة فقامت اذ انشطر  
النقد اوفرى العرفية (قوله  
ان ما يشبهه الشاهد حق)

معمول يصحون (قوله فانه يقرءون بكل) بخلاف ما في جميع وتبعه سب الان حج قد حل والى ما افق شارحنا وهو فانه قال فان نكل نكرم بقية ما عليه لان السكول كشاهد بان واقسم جميع القرام من نكل ومن حلف فاحذ حصة بالحلف وحسنه بالحاصل مع التاكيد ولا يظهر له حصة ووافق ما في شارحنا في شب (قوله والمثاب لما ياتي في آخر الشهادات عدم تمكينه) وهو العقد لانه الذي يقيد النقل وان كان من القرام حصة فهل يصحق أو وليه او وقف لباوغة اقول ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله وقيل اقرار الخ) وأما قول كان بعض المذون ثابته بالينة فهو بعض بالاقرا فانه يدخل مع من ثبت دينه باقرار ولا يدخل مع من ثبت دينه بالينة كما يقيد كلام ابر عرفة فغيره ان يقيد قوله بالجلس وقر به اذا لم يحصل منه اعراض في المجلس على ما يتعلق بالقرار فان حصل منه اعراض عن ذلك ثم اقر فهو وثقة الاقرار بالمعنى المجلس (قوله أو ما عني الا مع الخ) هذا في ما سياتي من ان قيام القرام ليس بحكم اطلاق قول المستنف ولو حكمهم القرام الخ والجواب بان في المسئلة قولين والراي هو ما عليه ابر عرفة والوافق لكلام ابي محمد صالح في قوله كذا القامه حج وانظرو

(قوله) واما ان لم تستغرق الخ اي بان قومت السلعة لا يتقوى اقتضى استغراق دينه لم اعلمه ثم ارفعت قيمة السلع  
ويظهر ايضا في الغائب ثم يقدم علينا (قوله) فيقبل ولولم تقمينة بالاصل) فيه نظر فان النص لا ينوون وصريحه ان هذا انما  
هو في المرض الذي لم يغاس فانه قال في صنف في المرض يقول هكذا ٣٠٩ قراض فلان او ودية عنه انه يقبل اقاربه

وهو قيام الغرماء اذا اقر في مجلس التمس او قر به دين في ذمته لن لا يتم عليه فان  
اقراره يقبل بشرط ان يكون الدين الذي جهر عليه فيه ثبت باقراره واما ان ثبت بالينة  
الشريعة فان اقراره بالجلس وقر به لا يفيدها بالنسبة الى المال الذي في يده واما بالنسبة  
لتعلقه بذمته فانه يفيدها بالبشرط (ص) وهو في ذمته (ش) يحاصره المقر  
فيما يتحدد من المال ونهله اذا اقر دين لن لا يتم عليه بعد مجلس التمس بعد قوله  
وهو في ذمته راجع لقوم قوه بالجلس وقر به وقوله بالينة حيث كانت الدين الثانية  
بينة تستغرق ما يدها ما ان لم يتقرر ما يدها وتستغرق وتقدم معاملته فان  
اقراره يقبل في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الرابع (ص) وقيل تعينه القراض  
او الودية ان قامت بينة فاصلا (ش) يعني ان التمس بالمالي الا شخص او باله في الاعم كما  
يقبل تعينه القراض والودية لن لا يتم عليه بالجلس وقر به وقيل لا يتقبل ذلك وهو  
المعتمد ان قامت بينة فاصلا ما ذكر بان قد ثبتت البينة بان عنده قراضا او ودية فلان  
او على اقراره قبل التمس فان عنده قراضا او ودية وهو يعين القراض والودية  
والراد يتبينه ان يقول هكذا القراض وهذه الودية فان لم تقم بينة فاصلا فلا يقبل  
تعينه ما ذكر حيث كان صحيحا واما ان كان مرصفا فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل (ص)  
والخاتمة يقول قول الصانع بلا بينة (ش) يعني ان التمس اخذ من الخلاف يقول قول  
المالك انما اذ لم يقم في تعينه ما يده لا رايه بالينة باصلا هو يكتفي بقوله هذه السبكة مثلا او  
هذا الخزل مثلا فلان مع بين المقر وهو قول ابن القاسم التمس وهو احسن لان الصانع  
منتهون مثل هذا وليس العادة الا انما عنده انه لم يعلم الا من تولاهم وانما عرف  
المؤلف في اختيار التمس بين المانع وبغيره وان كان يختاره القبول في الجميع بلا بينة  
بالاصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره هو استحسان فلان  
من يتم عليه ام لا وهو ظاهر كلام ابن نونس ومنه تضي التعليل وظاهره ايضا هو استحسان  
الاقرار بالجلس وقر به ام لا وهو ظاهر (ص) ويظهر ايضا ان تجد مال (ش) يعني ان التمس  
اذا تجدد له مال من فائدة او بسبب معاملته قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يجبر عليه  
فيه بالشرط المتضمن في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجد مال اي تجدد بعد الجبر وهو  
حكم الحاكم فمقتضى حاله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط ان من ثبت عنده  
واطلق ولم يتجدد له مال لا يقتصر بتجديد عدمه لوطال زمانه ابن نانس على المدونة وبه العمل

وقول ابن القاسم احسن (قوله في الجميع) اي الادايع والقراض والبضائع والبسم بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشترته  
ثم اقول في كلامه نظر بل اختياره فما اذا قامت بينة باصلا ونهله انه اذا ثبت البيع والادايع ثم قال بعد التمس هذا  
الثوب الذي كنت اشترته والودية التي ثبتت تقبل لا يقبل اقراره وقيل لا يقبل في الادايع والبضائع والقراض ولا يقبل  
في البيع وان يقبل في الجميع احسن لان الاصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم انه تصرف فيها (قوله وان لم يحصل قسم)  
يستدعي امتنعته في حكم فمقتضى حاله واخسرت من تحت يده اقله عنه الجبر ولولم تقم بينة بالاموال (قوله ومفهوم الشرط  
ان من ثبت علمه الا ان يتبين له مفهوم الشرط ان من جبر عليه ولم يتجدد له مال لا يجبر عليه تاليا

(قوله لا انتقال الكسب حيث أخذ) انظر ما وجهه (قوله وانما الخ) لان العلة خوف اتلاف المال والعلة اذا زالت زال له مالها فان قيل هذا ينافي مع ما سبق فالجواب انه يمكن ان يقال انه متعلق بما دام لم يحصل شيء واذا حصل انفسه عليه انظر المتقدم فليزمن ان يكون محبوا زائله لان العلة ٢١٠ في انجر المال ولما زالت العلة زال المال واذ وجدت العلة وجد العاقل

والباحق في بطلانه يجدد بعد ستة أشهر لا انتقال الكسب حيث أخذ ولما كان انجر على المقاس يحد انجر السقي في عدم احتياج فكل الى ما كم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانما الخ ولو بلا حكم (ش) أي وانما الخ على المقاس اذا قسم ما له وبقسم دينهم بنية وحلف انه لم يكن شأنا وواقفه انما على ذلك ولو بلا حكم يحكم بشكك وأشار بأول رد قول ابن القصار وتليده عبد الوهاب لا ينقل حجر من محبوس عليه الا يحكم ما كم لا احتياج الفل لا يجتهد الذي لا يضبطه الا الحكم ثم الانسب للعرف ان يقدم قوله وانما الخ ولو بلا حكم على قوله حجر أيضا ان يجتهد مال (ص) ولو لم يكن بم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأب غيرهم فلا دخول الاولين (ش) يعني ان الغريم وهو من عليه الدين اذا تمكن الغريم مما بيده فباعوه من غير دفع لما كم واقتسموه بحسب دينهم وأرقتهم ومن غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقسمتهم بنية ترد ابن غيرهم بعقد فليس فليس فليس للاولين دخول في اثمان ما أخذ من الاخرين وما تجدد من ذلك الا ان يفضل من دين الاخرين فضله فانهم يتصاصون فيها كالو حكم الحاكم عليه المال للغريم ثم دأب غيرهم فلا دخول الاولين معهم ولذا قال (ص) كنفليس الحاكم (ش) وظاهره كائن الحجاب أن تقبيل الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وافهم قوله واقتسموا انهم ولو اؤا فله وواشافه كونه يمكن تقبيلها فاذا دأب اثنان من الاولين والتشيع في عدم الدخول لامن كل وجهه فلا يمنع من التصرف ولا يصلح به ما أجل وله الا فرادى ولو بعد من الغلس وبيعه ليس يسع خيارا لان فعل الغريم ما ذكر ليس تقبيلها ثم استثنى عاقبه وهو عدم دخول الاولين على الاخرين قوله (ص) الا كارت وصف له وارث جنابة (ش) أي الا ان يقبضه ما لامن غير اموال الاخرين كبرائ وعبه وارث جنابة عليه أو على ولنه فانه يدخل فيه الاولون والاخرون ويتصاصون كلهم فيه (ص) ويسع ما له بحضرة بانفسه ثلاثا (ش) هذا هو الحاكم الثاني من استكام انجر وفاعل بيع هو الحاكم والمقسط ان المقسط يسع الحاكم ما له ان خالف جنس دينه أو وصفته والا فلا يجب بعه والمقسط ان يكون البيع بحضر من عليه الدين لانه أقطع غنقه ويكون البيع بالتقاضي فيه لعمامة ثلاثة أيام للاحتصاص وطالب الزيادة على كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروي فيمنعنا باختلاف السلم كاسر ولا يتخص ما ذكره المؤلف من ان الخيار لا يقبل المقسط بل كل ما يباعه الحاكم على غيرهم من سلعة خائب ويتم ومغرم وذكرنا لان المدعو مدحوظ فيصور زعم كبر العدو تاخيره (ص) ولو كتبنا أو نوبى جعته ان كثر قيمته (ش) أي ولو كان مال المقسط

(قوله اذا قسم ما له) الظاهر ان القسم ليس بشرط بل حق مانع من تحته كايضه ما تقدم (قوله وحلف انه لم يكن شأنا) سوا مكان ذلك الخلف قبل التخليس أو بعده وان كان المطلوب حلقه قبله (قوله لا اجتهد الذي لا يضبطه الا الحكم) كان المعقبة ولو لا اجتهد حتى يحتاج لضبط (قوله انما الخ) أي وذلك لان انتقال قبل انجر لا يجتهد وقوله ما تجد معطوف على قوله ما أخذ (قوله الان يقبل الخ) فيه ما تقدم من الاولين (قوله وأفهم قوله واقتسموا) الاول ان يقول وأفهم قوله فباعوا الخ (قوله والتشيع) يقتضي ان الكف داخله على المشبه وليس كذلك بل داخله على المشبه كاهو قاعدة الفقهاء (قوله بالتقاضي) أي الحاكم وان لم يشترط (قوله وقيل يسع هو الحاكم) الاول وانما على البيع الحاكم (قوله والمقسط الخ) قال المسنف ولا يمدحوجه (قوله ويكون البيع بالتقاضي) ولا يجوز لعمامة كثره فان يباع بغيره فلكل من المقسط وقدمته رده لمبروهم

فذلك (قوله على كل سلعة الخ) ويستثنى ما يفتى فوائه كطرى العم ورجاب القوا كدبل لا يستأجر الا كساعة كآفاده كتب بعض الشيوخ وأما بغير العروض كسوط ودلو وجبل ويكر تقبيلها من حينه (قوله بخلاف خيار التروي) وهله البيع به أقول وهو الظاهر وعليه ظاهر ان خيار الثلاث بعده أوليس له البيع به (تبيينه) فان زاد احد في تلك المدونة الحاكم البيع الاول وبيع هذا الثاني ثم ان ساع الحاكم وان كان مضملا من جهته فهو لانهم من جهة المشتري وانما يلزمه تقبيله واذا خاع منه خضع (قوله ولو كان يقبل المقسط) ولو اجابنا له فليست كالة الصانع لان شأن العلم ان ينفق

قوله وحمل الخلاف في الكتب الشرعية) في صحت فروعها وأكثه (قوله وفي دين القصب) كالمكان المقام قريبه: ٢٠  
ديون من قصب غصبه وأقبلت دفع المأبوتهم من أن دين القصب يباع فيه ولو لم تكن قصبها وفي خط بعض الشيوخ خلافان  
قال لا يتركه في كثرت قصبه أو قلت (قوله وهو محتلف باختلاف عرف ٣١١ الإلصاق) أي من ليس قوب واحدا أو ثوبين أو

قوب وقباص وثوب آخر يجعل على  
الكفتين أو أزار وورده أو نحو  
ذلك وغيره يوثق بين سعة الأمام  
والأمام نظير لعرف زمانه وعرف  
زمانه ليس فيه الأثوبان أو أزار  
ورده وبعبارة أخرى قوباجعته  
قصب وورده أو وجهه وورده أو قوله  
وبعبارة أخرى) جواب ما كان  
(قوله كثره) بكسر الميم وقع  
البا مع الغفيف (قوله تردد  
لشيخ المازري عبد الله الصانع) فقال عنه أنه كان يردد في بيع ذلك والتردد جار  
على أصله لا على ما عناه التصرف قوله والتردد للتردد المتأخرين في النقل إلى وما نصير  
تصحيح التأخرين تصدق بالواحد كالأثر وأما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف  
وكذلك لو كفت قصبها (ص) وأبو حنيفة (ش) يعني أن يبقى القصب الذي لا يباع عليه  
في الدين كالمدين والمعتق إلى أجل وولده المدين غيره يؤجر عليه وأما الرقيق القن فإنه  
يبيع عليه ويدخل في قوله يبيع عليه والمراد بالرقيق ههنا من فيه خدمة كثير وفي كلام  
المؤلف حريته على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مستوفى (ش) أي فاته الأتوا بـ  
عليه إذا أوله أقبل اطرح عليه أذلين فيه فغير الاستماع وقليل الخدمة روى محمد لهم  
مؤاخره مدبره يبيع كأنه ملكة الغني وبيع خدمة معتق لأجل وإن طالت كعشر  
سنتين وبيع من خدمة المدين السنة والستان ولا يباع من بيع عبده أخدمه غيره أي  
لا يباع عبده جعل سيده من جملة من فاته بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وإن فاته الخدم  
بفتح الهمزة فالخدمة في كسر من كانت سنتين معاومة كالخدمة فوهوها وإن كانت حصة  
الخدم أو الخدم يبيع ما قرب كالسنة والستين وما كثرى أو ثمة فنه يبيع فيه (تنبيه) هـ  
قال في المقدمات وإن ادعى في أمته أنها أسقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بنقض أنصافه  
أو يكون قد شق قبل إقالاته وإن كان لها ولد قائم ففوه مقبول أنه منه (ص) ولا يلزم  
بتركيب (ش) يعني أن القصب بعد أخفا سيده لا يلزمه أن يتكسب لغيره ما يوفى ما عليه  
من الدين ولو كان قادرا على التكسب لأن الدين إنما يتعلق بخدمته لقوله تعالى وإن كان ذو  
عسر فغفرنا في عشرة وسواهما له الغرامة على أن يتكسب لغيره ولا تقسيم النسيء ضعف  
(ص) ونسأ واستشفاع وهو قوله يوافق ارتفاع مال رقيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي  
وكذلك لا يلزم المفسر أن يتسلف ما لأجل غرامته ولا قبوله جوقا لصدقة وكذلك

لو شرط عليه التكسب هل يعمل ذلك لأنه شرط فيه غرض ومالية أو لا والى يجب إلزامه الأول كما يشهد كلام بهرام ولا  
يختلف الصنف أقول بل يخالفه لأن هذا شرط حكما والحاصل أنه لا يلزم بالتكسب لنفسه لغير قائم في دينهم وأما كونه يتكسب  
ويبقى على نفسه فهذا يلزمه ولا يتركه فوه حيث كان كسبه بكمية الأثك خيرا بأن النسيء لا يقبل قال لأن الغرامة جارية  
أي أدخلوا معه على ذلك (قوله أن يتسلف الخ) أي يطلب السلف بل لا يلزمه قبول السلف من غير طلب إلا أن أراد أحد  
أن يتسلف من الدين فله أن يبيع على الدين ليرتبه على الدين من غير قصد مغبة فليس المفسر محال كالي التوضيح ولا يرد ناصر

في القرن من متع حيث حصل تقع لاجئي وقرى الدين هنا اجنبي لانه لم يشرط المقرض الرجوع على المدين فكان القرص  
انما هو قليس التفع في هذه الورقة لا المقرض بحسب المعنى وان كان في الظاهر المطالب بقصد غير (قوله) ان اختار  
(الخ) فاذا انتزع اخذوه بخلاف جستن ٣١٢ شرط بحسبه ليس عليه وجه ان اشاعلهم به وان افعلوه لقوله به ياتي

حين يسع الحاكم والذمة لالتزام الأباقر بمحق (قوله وما قابيرها) حيث أن الكفاف تكون فاسقة صافية تخرل وطريق الثالث كما هو الشأن وقوله وقسم نسبة الأولين ويحل بارقا آخر وهو أن تقسم خال الدين لمصلحة من الدين فاجزى فهو يروى بهم قابير بضم الكاف واحدي عشر مناه في الحصاص كأن يكون مال الدين اثني عشر وعلية أربعة وعشرون لكل رطل ستة فإذا أقسمت اثني عشر على أربعة وعشرين يخرج نصف قابير بضم الكاف واحدي عشر بثلاثي عشر مناه في الحصاص



(قوله انه اعلم) أراد به نائب القائل أو ان المراد من النسبة الانتساب ثم لا يمتنع ان ينسب الدين بعضهم الى بعض بل ينسب كل دين الى مجموع الديون وقوله انه هو أى الذى هو الدين والنسب هو مال المقتضى هذا اعتماد (أقول) بل ويصح أن يكون النسب كل دين والحاصل انه ان اردت ان يكون الدين المجموع فهو التبادر فى النسب اليها قطعاً ويكون النسب هو ما قد عرفت وما لم يكن دين وما مال المقتضى وان اردت الكيفية أى كل فرد يكون واقفاً على النسب ويكون حذفاً النسب اليه الذى هو مجموع الديون فتقول الشارح لكنه ظاهر فى طريق صاحب التكملة ليس بظاهر فتدبر ٢١٢ (قوله وقد همس) أى مرتبهم من الميت كاخيه أو جهة أو ابن أخيه.

أو نحو ذلك (قوله لا تعددهم معلوم للبيان) أى شأنه ان يصلح للبيان فيمكن الشهادة على ذلك (قوله والدين يتصدد اخفاؤها غالباً) فان قلت شهادة البيئة بمصر الورثة ثم اذنت الى النسب وهى لا يجوز لتعذر قلت النقص المحصور لا تعدد زوجه وتجويز الشهادة به كإس لانها لا تدعى هؤلاء من المحصور ليس لردعدهم ودين وليس في البلد فرض وأمالس لاحد من دين فمن غير المحصور (قوله وأما شئى) أى وجوباً فما يظهر باجماع ادلة الحكم (قوله اذا شئى ان يكون عليهم دين) وأما ان لم يعرض لحكمه فيحكم بالحاضر وأراد بالبعيدة ما قابل القرينة فتدخلت الوسطة كذا يظهر وظاهر الاستنباط مع الخطة وان لم يعرف بالدين فليس كالتى فى هذا (قوله فى مفهوم قوة فقط تفصيل) اقول وهذا الكلام لا ظهور له لان معنى فقط حسب والمعنى عرف بالدين لا غير فكيف يعقل التفصيل (قوله

وطريق ذلك ان تصل كية مال المقتضى ثم تعلم كية الدين اللازمة لقصته ثم تنسب مال المقتضى الى مجموع الديون فينتج النسبة بأخذ كل فرد من دينه مثلاً لو كان جميع مال المقتضى عشرين ديناراً وجميع الديون أربعون فتنسب العشرين الى الأربعين النصف فبأخذ كل واحد من الغرما نصف دينه وقولنا اللازمة لقصته يخرج الكيفية فلا يحاصصهم الا بمال المستدين لانهم اظهروا كية السيد بعد المأذون فى التجارة ثم قام الغرما على هذا العبد فلهذا وقسموا مالهم فان السيد لا يحاصص مع الغرما بالكيفية لما هو بل ان وفى حق من يترقى بقوله نسبة الدين به صاحب التكملة من إضافة الحد والقاعدة أى نسبة الدين بعضها الى بعض أى بقدر نسبة الدين بعضها الى بعض وجعله الشارح بقوله والقائل بخلاف أى بنسبة الدين أى بنسبة الدين فكلامه محمول للمرتبةين لكنه ظاهر فى طريقة صاحب التكملة (ص) بلائية حصصهم (ص) يعنى ان القسم على غرما المقتضى أمانة لا يتوقف على اثبات أن لا غرم غيرهم بخلاف الورثة فان المالك لا يقسم عليهم حتى يكفهم منه ثم بعد حصصهم وموت مورثهم وقدهم من الميت اتفاقاً لان مددهم معلوم للبيان والاصد قاصر أهل البلد وغيرهم والدين يتصدد اخفاؤها غالباً (ص) واستوفى به ان عرف بالدين فى الموت فقط (ش) الضمير فى القسم وقوله فقط أى لا فى النفس والاجتماع والمعنى ان الميت اذا كان مشهوراً بالدين فان المال لا يجهل بقسم ماله بين الغرما بل يستأنى به لاحتمال ما يورثهم آخر حتى يجمع الغرما والقرى بين الموت والقام بقائمة المقتضى دون الميت لكن فى خبر بمبدأ النسبة اما بعد الغيبة فتبقى على وجوب الاستنباط به اذا شئى أن يكون عليه دين فى مفهوم فى الموت فقط تفصيل اوان فقط ظرف والمؤلف لا يستر مفهومه (ص) وقوم بخلاف التقديس يوم الحصاص واشترى منه بملصقه (ش) يعنى ان المقتضى اذا كانت عليه ديون مختلفة لاحد فمما قامة ديونهم ولا حد هم عرض ولا حد هم طعام مثلاً فان ما خالف التقديس مقوم ومعنى يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصاص فإذا كانت قية الطعام مائة ديونهم وخمسة العرض كذلك ومال المقتضى مائة قامة تقسم بين الغرما اذ لا خلاف ان صاحب التقديس المائة وكل من صاحى الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب التقديس مائة ويشترى صاحب العرض بمائة من مائة من مائة عرضة

أى فى الزمان المتأخر عما جاءه فالظاهر لكونه أى بالقائه اشياء من اتهم ولا تكون ظرفاً الا اذا تجردت من القاء راجع المعنى أو غيره (قوله وقوم بخلاف التقديس) ومثل ذلك اذا كان الدين كله غرماً واستلقت حصة إعطاهما كذا وما لو اتفقت حصته فلا يقوم حيث وافق مال المقتضى مائة مائة أيضاً كان اخفاؤها ذلك فمما قامة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين بل لم يأتى فان سأل فيه نسبة مائة مائة عليه وقوم يرجع ما عده واشترى به نصف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء مطبوعه بعض شيوشتا

ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله واشترى له أي صاحب يخالف التقديمه أي  
 من جنس ما هو عتمته بما يخصه في الحصاص من مال المجلس وهذا مع المشاحة وإما مع  
 التراضي فانه يجوز أخذ الفئ من المبيع مانع من ذلك كإتيان (ص) ومضى أن رخص أو غلا  
 (ش) لما قدم أنه يشتري للقرم بمائة في الحصاص مثل ما لم من عرض وطه اذ كرهنا  
 انه لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر فاشترى له بما يخصه نصف الطعام  
 والعرض الذي على المجلس أو ما وقي ديه كالأول كان له على المجلس عشرة أرادي أو عشرة  
 ثياب فتبايه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلاثين المائة المقوم بها فاشترى بذلك  
 مئتي رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرادي أو خمسة ثياب أو عشرة فانه يضي فيعابن  
 وبالدن وفيعابن الغرماء ليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز نصف ديه أو  
 بجميع ديشه دونهم وليس لهم أن يقولوا الحصاص قيمنا زد على ثلث ديك بل يقتضينا  
 حقه الرخص الآن بن ديه فلم يدرك ذلك علم من يعاصون فيه كما لو اشترى أحد عشر  
 ثوبا مثلا كالأول وكذا في مئتي لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى فلا كما لو اشترى  
 له في القروض المذكور مقدار خمس ديه فليس له في الطعام والعرض أن يقول أربعين  
 على الغرماء بما نقص من ثلث ديه في الذي نأبى في الحصاص وانما يكون العاصب بين  
 من في الطعام والعرض وبين المجلس فيسقط ما زاده الرخص من المجلس من دين من له  
 الطعام أو العرض وفي الغلاء يتبعه بما نقص لاجل الغلاء من ديه فصير في الطعام أو  
 العرض في الرخص في المثال نصف الأرداب والثياب ويبقى له في ثمة المجلس في الغلاء  
 أربعة أخماس ديه وهو ثمانية أرادي أو ثواب (ص) وهل يشتري في شرط جديدا داء  
 أو وسطه قولان (ش) يعني أن الشخص إذا كان له من فليس سل وقد اشترط عليه  
 ثوبا جديدا ثم قومه على حسب ما وقع عليه العقد وثابه شيء من النقد فهل يشتري له به  
 أدنى أنواع الجيد ونقبا للمجلس أو يشتري له بأوسط أنواع الجيد وهو المعدل بين المجلس  
 وصاحب الدين إذا اعلى ظلم على المجلس والأدنى ظلم على المسلم قولان وكذلك إذا كان  
 اشترط على من فليس الأدنى قول يشتري له بمائة أدنى الأدنى أو وسطه قولان كذا قاله  
 بعضهم فان قلت قوله في السلم وهل في الجيد والردي على الغالب والأقل وسطا يخالف  
 ما هنا قلت ما تقدم فيمجلس فليس ولما كان قوله واشترى له بما يخصه فوهم وجوب الشراء  
 ومنع أخذ ثابه في الحصاص فيه على أن ذلك تعلمت مشاحة الغرماء لوراضوا على أخذ  
 ما نابه بما من ديشه ويبقى له ما بقي من ديشه من الطعام والعرض في ذمة المجلس  
 لم يمتنع بقوله (ص) وجاز الفئ الملتزم لا اقتضاء (ش) أي وجاز لمن له دين يخالف التقيد  
 أخذ الفئ الذي نابه في الحصاص دون أن يشتري له طعام أو عرض من المانع شرعى  
 كالمانع المعبر في باب الاقتضاء السابق في قوله بغير جنس به إن جاز بعه قبل قبضه  
 ويبيع بالمسلم فيه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال فلا كان رأس مال هذا القرم  
 عرضا أسله في عرض كمبدا متلا في ثوبين فليس له في الحصاص قيمة ثوب ويبقى له ثوب جاز

قوله ان رخص أو غلا أي  
 ما يشتري المدهوم من اشترى  
 قوله قلت ما تقدم الخ حاصل  
 الجواب أن ما تقدم في السلم إذا  
 لم يقدس أي وما هنا في السلم لا  
 أنه فليس فليس حكم غير الحكم  
 الذي في غير الداس وأجيب بغير  
 ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غالباً وما  
 تقدم إذا كان غالباً

(قوله فلا يجوز أن خذ ما بهما يصل الاجل و يأخذ القضاة لانه صرف ما في الذمة من ثمنه (قوله والبس والسلف) انما يكون  
 هذا على تقدير ان يكون دفع دينارين على قوبين ونايه في الحصاص دينارين في قوب (قوله وسواء كان الدين الذي اخذ) ولو  
 كانت نفقة المتأخر بعد نفقة لانه يقول له النفقة الواجبة عليه زمته لنفقة الواجبة (قوله على قول ابن القاسم) ومقابلته  
 لابن دينار ودمان دعي نصف الصداق ان صار لها في الحاصصة أكثر من النصف (قوله وقد نفق الغرماء) مثلا لو كان عليه مائتان  
 لرجلين وصداق المائتة ثم نفق ماله مائة وخمسون غلقت فتابم اخسوس ثم طلق قبل الدخول فتأخذ خمسة وعشرين  
 لان كل واحد في المثال يأخذ نصف دينه فكان الخمسة والعشرين للقاضية ٢١٥ كل طرافو قوتون فيها الحاصصة فتقول

فصل لكل من الرجلين خمسون  
 ولها خمسة وعشرون فالجدة مائة  
 وخمسة وعشرون ونسبة الطارئ  
 له موع الدين الفاضل الخمس  
 فيرجع كل واحد ينقص دينه  
 الفاضل فيأخذ كل من الرجلين  
 عشرة وروعي خمس الخمسين وتأخذ  
 المرأة خمسة لانه خمس دينها  
 وانظر لو كانت المرافعة كوحدة  
 فكاح تقويض وليندس لها  
 وفلس فهل لها ان تخصص  
 بصداق المثل على تقدير الدخول  
 ثم انطلقا اليه تزدها ولتخصص  
 وهو الظاهر لانه لو ماتت  
 لاشيئها فكذا أخاده بعض  
 الشيوخ (قوله لانها ماسة)  
 ظاهر ذلك التعليل مع ما يشبهه  
 قوله الآن يكون الخ من يروعه  
 لمبايعة الكاف انها لتخصص  
 في نفقة الوالد لمطلق حكم بها كما  
 أم لا تنفق من هذا وانفقت  
 بل مقتضى التعليل انها لا ترجع

له أخذ تلك القيمة لان حاصل أمره انه دفع صداق عين وقوب ولا عهد وفي ذلك بخلاف  
 ما لو كان رأس مالها ذهباً وقابه في الحصاص قضية أو الصكس فلا يجوز أن خذ ما بهما بل  
 تبين الشرارة من جنس دينه لانه يؤدي الى الصرق والمخز والبس والسلف وبيع  
 الطعام قبل قضائه أسلف في طعام ولما كانت زوجة المقتل حياً وميتاً من جهة الغرماء  
 ولما أحكمهم في الحصاص وحلول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق أشار الى ذلك  
 بقوله (ص) وحاصلة الزوجة بما انفقت وبصداقها (ش) يعني أن زوجة المقتل  
 تخصص غرماء بما انفقت على نفسها من مالها وانسقت بشرط أن يكون زوجها  
 موسراً حين انفاقها المذكور وروى ما كان الدين الذي نفق بسببه قبل الاتفاق أو بعده  
 والافلا ترجع منه بشئ وكذلك تخصص الغرماء بجميع صداقها على المقتل ولو نفق  
 قبل الدخول لانه ينفي في ذمة كل من قبله فإذا حاصصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل  
 الدخول فقدر ما زاد على تقدير الحاصصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي  
 وتخصص فباردة فإذا كان الصداق مائة وحاصصت بها فتابم اخسوس ثم طلقها قبل  
 الدخول للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين أن صداقها خمسون وانما انستق الحصاص  
 الا بآية محكمة في الخمسة والعشرين التي ردها السوء الغرماء ولو طلقها قبل الدخول  
 والحصاص فانما تخصص بنصف صداقها وقوله (ص) كالموت (ش) تشبيه في المستلتم  
 أي تخصص بنفقتها وبجميع الصداق في الموت (ص) لا بنفقة الولد (ش) أي فلا تخصص  
 به الا في الموت ولا في القليس لانهم امانة وكذلك نفقة الابوين الا أن يكون حكمهما كما  
 ونسقت وكان ملها فانما حسبث تخصص بها (ص) وان ظهر دين او استق مبيع وان  
 قبل فلسه يبيع بالحصة (ش) يعني ان المقتل أو الميت اذا قسم الغرماء ملها ثم طلقها  
 غرم سوا غرم الغرماء أم لا ولم تقم الورثة بالدين وليس الميت منهم وما بالدا ينقل  
 ما بين قاته يرجع على كل من الغرماء بالحصة التي تنوبه ولو كان ضارفاً لا يأخذ من الباقي

أيضا على الوالد لمطلقا أي كائنا لتخصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لانها ماسة لانها ماسة لكم اترجع  
 عليه بان ايسر حال انفاقها لانها طمت عنه واجب والحاصل على كلام عب وشب انها لو لم تكن تخصص لكن  
 ترجع ذلك التعليل وقوله وكذلك نفقة الابوين أي نفقة الزوجة على ابويه وقوله الا ان يكون حكمهما كما كراجح لمبايعة  
 الكفاف كاشترى باليه وهذا اخلاق مالز رقاني فانه يقول محل كونها لتخصص بنفقة الولد ما لم تكن بنفقتها وانفقت وهو  
 مل في الامانة وانه وانما تنسلفها تصار الحاصل على هذا ان تنفق على الولد تخصص به عند النفقة والبسر  
 تسلفت الم لاوان تنفق على الابوين تخصص بالشرطين المذكورين مع زيادة ثالث وهو ان تنفق وارقتي كلام الرزق فانه  
 شب ولكن عب ذكر في ظاهره ان كلامه في النفقة على الابوين هو انهما لو كانا مائة فانه يوزع بينهما مائة وصدق  
 عب في ان ظاهره انهما مائة كمر

(قوله لان دينك لم يصل النينا) اي لانه قد ضيعه الميت ٣١٦ وفي العبارة حذف والتقدير انقسم مال القاضى الى مالان

معدم ولا حاضرا من غائب ولا حاضرا ميت فلو كان مال القاضى عشر تمسكنا عليه  
ثلاثة لكل واحد عشرة أحدهم غائب فاقسم الحاضر ان ماله تأخذ كل واحد منهما  
خمس ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل منهما واحد وثلاثين وكذلك اذا بيعت سلعة من  
مال القاضى او نلت بعد القس والموت وقبلهما ثم اشترقت ثلث السلعة فان المستحق  
من يده يرجع على كل واحد من الفرما بمالصة الى كانت توبه في الحصاص فقط فلا  
ياخذ أحدا من أخذ فلو كان عليه عشر ودينار احتلا لاثنتين ولم يوجد عنده الا سلعتان  
فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريمه عشرة على قدر دينه ثم اشترقت  
أحدى السلعتين فان المستحق من يده يرجع على كل واحد منهما بثلث ما قبله وهو ثلاثة  
وثلث لانه غريم طرأ على الفرما وهذا سبق على انه بفلس حيث كان في ميسا واما  
بيده وهو خلاف ما مرغ أو يجعل على ما اذا كانت قيمته ما بين التفلس تنقص عن  
عشرين ثم زاد حتى البيع الى يوفيه ما عشرين واحترق بقوله ظهر دين حالو كان  
أحد الفرما حاضرا القسم ساكنا بلا عذر من القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ  
لان سكوتة بعد رضائيه بقاء ما يوجب في ذمة القاضى وانما بالغ على كون البيع قبل  
التفلس لان الفرما بما يقولون المستحق منه السلعة انقسم مال القاضى لان دينك  
لم يصل النينا ولم تنتقم به لانه طرأ بعد التفلس (ص) كوارث أو موسى لم على مثله (ش)  
التشبيه في الحكم والمسمى ان الوارث اذا طرأ على الورثة أو الموصى لانه اذا طرأ على  
الموصى ليس الحكم سواهم وان الطارئ يرجع على كل بما ضاع لولو كان حاضرا القسمة  
فلا ياخذ مملعا من معدم ولا حاضرا عن غائب كأم (ص) وان اشهر ميتين أو لم  
وارثه وأقبض رجوع عليه (ش) يعنى ان الميت اذا كان مشهورا بالمدين أو علم  
وارثه أو وصيه بعض الفرما لتعدي الوارث أو الموصى وأقبض التركة لبعض  
الفرما فان الطارئ من الفرما ما يرجع على الوارث أو على الموصى فباخذ منه جميع  
حقه لتعدي به القسم ثم يرجع الوارث أو الموصى على الفرما الذين قبضوا أو لا يتعدي  
ما أخذه هذا الطارئ منه حكما ما أتى أمان لم يعلم ولم يتسهرم ووثقه بالدين فهو  
المذكور أو لا يقوله وان ظهر دين يرجع بالقسمة ولا يرجع للطارئ على الوارث وانما  
رجوعه على الفرما (ص) وأخذ على من معدم ما يجاوز ما قبضه (ش) يعنى ان  
الورثة اذا اقتسموا التركة كما أتاهم طرأ عليهم غريم لا يقبض العلم والتهمة فانه يأخذ  
الى من المعيدم والحاضر من الغائب والحق عن الميت بجميع حقه ما يجاوز دين  
الطارئ ما قبضه الوارث الى لان الوارث الى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك  
على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فحينئذ يرجع هذا الطارئ بقدره على بقية الورثة  
وانما كان كذلك لان الغريم مقدم على الوارث اذا لزم الابد وقاه الدين فقولوا وان  
اشهر رجوعه وقوله أو أخذ على هذا في الوارث القاضى لنفسه في حاله قبل ان يقضى  
أو قبض لان من المعلوم أنه لا يؤخذ على من معدم ما يجاوز ما قبضه الا في الوارث

ماله لم يصل النينا ولم تنتقم به  
وقوله لانه طرأ الخ المناسب  
يكون تعدلا لثبات المعنى ولانه  
طرأ بعد وقال في ك بعد قوله  
لانه طرأ الخ مانع وقال ز  
والمناسب البالغة على ما بعد  
التفلس لانه وما يتوهم في البيع  
الواقع بعد التفلس ان يرد  
جميع الثمن لان البايع غير المدين  
وهو الحاكم اه زاد الكافي  
وهذا عمل والصواب اسقاط  
وان لان بعد القس تنقص  
القسمة ويرجع بجميع الثمن  
لان المعاطة انجلي بينه وبين  
الحاكم كمال القاضى ويحذف ما  
نقصه ويحل الرجوع بالقيمة ما لم  
يعرف المشتري عن شئ منه والا  
فيبيع به لقوله فيما يأتي ولا غرم  
أخذ من شئته الحازم في القاضى  
لان الموت ولو منكم كوا (قوله او  
موصى لم على مثله) كان لوصى  
لزيد الثالث ثم تبين انه أوصى  
لعمد وما لثالث (قوله لان من  
المعلوم الخ) اي واذا كان من  
المعلوم فلا حاجة للثمن عليه  
والحاصل ان الشارح يقول  
الانساب المعصنف ان يقول أولا  
وان اشهر ميتين أو لم وارثه  
وأقبض وأقبض رجوع عليه اي  
ليكون قوله وأخذ على من معدم  
غير متناقض وقبض المتقدم  
يخالف ما اذا لم تذكر فلا يكون  
موتنا بني تقدم وحاصل  
الجواب اه لا حاجة لذكر

(قوله ولا الج) جواب آخر خاص به أنه لا حاجة لتقدير قبض لأنه يمكن تحصيل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذ  
ملى عن معدوم أى يفكر أن قوله وأخذ ملى عن معدوم راجع لقوله قبضه لنفسه فإذا علم ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه  
لنفسه لا يتيقن باسمه وأول العلم الوارث فلا حاجة إلى أن يذكر ذلك ٣١٧ ولما عارض قوله في القسمة ومن أعسر فعله أن

القاض لنفسه وإن قيل قوله وأقبض شاملهما أي أقبض غيره كان غريباً أو  
عائلاً أو وأقبض غيره مع قبضه لنفسه (ص) ثم يرجع على الغريم (ش) أي ثم إذا غرم  
الوارث أو الوصي الغريم الطارئ مع العلم أو الشهورتان الوارث يرجع على الغريم الذي  
قبض منه فهو من ثمة الكلام على الوارث المقبض قوله ثم يرجع الخ معطوف على قوله  
رجع عليه وأشار بقوله (ص) بوقتها البعد التام للغريم وهل خلاف أو على التصديق (ش) إلى  
ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القاض من الغريم يرجع على  
الغرماء المقاضين من الورثة حيث كانوا أم لم يكن كذلك أو لا فإنه يرجع على الورثة وكان  
عليه أن يقول بوقتها أيضاً ليقيد أن المدين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم يداية  
الغريم على الوارث خلاف لقوله مالك يبدأ بالوارث وهو من الغنى وغيره واستظهره  
ابن عبد السلام أو ليس بخلاف بل هو قاض ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن  
القاسم بالغريم ليس على سبيل التعيين بل على التخصيص يعني أن الغريم الطارئ إن  
اختار سم خصته الوارث ثم يرجع على الغريم وإن شاء تبع الغريم وهو قسم ابن بونو  
والى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تأويلان (ش) أي فيه تأويلان فهم ما بعد أحد  
خبره وهما لم يكن قسم مال المثل أو الميت متوقفاً على حضور جميع غرمائه بل يقسم  
ولو غاب بعضهم والمالك وكيل الغائب فعزل له نصيبه إلى قدمه بين حكم تلف ذلك  
التسبب المتمثل وهو أن ضلته عن عزله بقوة (ص) وإن تلف نصيب غائب عزل  
لكنه (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المثل أو مال الميت بين غرمائه ثم غاب عنزل  
نصيب غائب تلف ذلك ما نصيبه من الغائب اتفاقاً والقاضى أو نائبه أمين فيه  
وهم هم المثلرنا أو عزله الغرماء أو الورثة لكن ضمانهم الميالى (ص) كمن وقف  
لغرمائه لأعرض (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المثل أو مال الميت كله لبقضى  
منه ديونه فتلقت ذلك المال فالتهم ورائه أن كان عندنا هياً أو فضة فضته من الغرماء  
الحاضر ينزل لقربطهم في قسمة العين إذا كانت في قسمة الأبناء لمها بالانقسام وأما العرض  
إذا تلف فضته من المثل أو من الميت لامن الغرماء وذكر وقف ولم يؤت منه تأويل  
العين بالتقيد والمراد بالعرض ما قابل العين (ص) وهل الآن يكون بكسبه تأويلان  
(ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثل دين الغرماء أم لا ويكون  
ضمانه من المثل وهو قول ابن القاسم أو أن عمل علم الضمان إذا كان العرض مخالفاً  
لدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضته منهم لامن المثل وهو قول ابن رشد

الكلام الشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقت الفراغ لمصلحة المهر إن وافق عروضهم أو لم يوافق. يعطى عنه إن سألته ما تعلق قبل دفعه لهم في الأولى. يجه في الثانية (قوله لتعريضهم في خمسة العنين) ظاهر هذا التعطيل أن المهر يقع منهم مقر به لا يرضون به ولا غير التعطيل. الضمان مطلق لا يستثنى في التعطيل إلا بالانقضاض. قاله كالرصيد من العرض لما كان المطلق عادة كان عليه تواؤمه. وإن العنين لم يكن فيما فيه بطلان من الفراغ فهو أحسن من تعطيل الشايع

قوله واختلف رحمه) وأما لو كان الموقف الغرما أو الورثة لسكان الضمان من المديان كما في ك من ابن عبد السلام  
 (قوله وترك) أي القفلن الاخص وقوله قوته أي ما يشتهه مما تقوم به شيته فإذا كان يثبتان بطعام فيه تره فلا يترك لهذا  
 وكذا يقال في قوله والنفقة الواجبة عليه ٣١٨ وإذا كان له منعة يثبتان منها لا يترك له نفق وتبذل الثقة ويؤمن خوف

عقله (قوله ورقبته) أي الذي  
 لا يباع عليه وقوله وادهات  
 أولاده عطف خاص على عام  
 (قوله والتبعات) عطف على  
 الختام عطف مرادف وقوله كما  
 نقله أبو الحسن هو الظاهر ومجمله  
 عالم تمكن له منعة يكتسبها  
 (قوله) متعلق بقوة قوته وأما في  
 وترك قوته أي ما يثبتان به لو لم  
 يظن أنه يحصل له اليسار فيه  
 وقوله وليس غاية لتركه لأنه لو  
 كان غاية لسكان المني تركه تركا  
 مستترا لأن يسره أي أن هذا  
 القفلن وهو ترك ما يثبتان به  
 مستقر لأن يسره وهو هذا ليس  
 بصحيح لأن تركه في الخلقة فلا  
 استقرار فيه (قوله أسلمني) أي  
 بيمينتي وفي الحرب لعامة أي  
 جيران (قوله وكسوتهم) فخص  
 بطولته وقوته وعلمته وسروال  
 ومداس وزاد في البشيمة حجة  
 ثلوث هلاك أو أذى شديد وتزداد  
 المرأة منقصة وإن أذا وغرما  
 مما يليق بجعلها (قوله الدشت  
 من الثياب) بالثمين المهمة شرح  
 شب وفي المصباح والمستما  
 يلبسه الإنسان ويكفه اتروده  
 في حوائجه ويصده ذائق  
 العبارة قصر بينوا والخاصل أن  
 الدشت بالثمين المهمة اسم للصراة

لا يغير وأما بالسين المهمة فلهذا لا يطلق على الصراة على ما يلبسه الإنسان ويكفيه في تروده  
 سلوا حجة (قوله وتجوز به الصلاة) أي من غير ركعة كما في ك ومع (قوله فلو يعلم) أي لا يثبت هذا صادق بل ظن أو  
 شك أو توهم ولكن الظاهر أنه إذا غلب على الظن أنه يمتنع عليه يكون كاعتقاده بأنه يمتنع عليه (قوله لأن لا لا تطيب المياحي)

ولو قال لا تعطف الجمل لضع (قوله الحكم الثالث من أحكام الجمل) كمنه هذا مع ان الضمير في حجب راجع للمعان مطلقا  
واذا كان راجعا للمعان مطلقا فلا يصح أن يقال من أحكام الجمل (قوله أحاط الدين عامة أم لا) ان قلت كيف يكون يجوز  
الحال وتقتل احاطة وعدمها بالصدق بالرائد قلت يحمل الرائد على ما اذا كان ٢١٩ ماله غايبا تنصرف الوصول اليه وجعلنا

حاله في أموال حاضره وتؤدى منها  
(قوله توصيل به الى ذلك) أى  
الى تعيين الامر (قوله وهو يقيد  
الخ) ووجهه ضمنا عبدا لله بأنه بعد  
حكم الحاكم يأخذ ماله وتجب له  
لا حجب وانما الحجب قبل فتقول  
المصنف وحسب اثبتت عبده  
أى من يصدره قلنا لأنه فلن  
بأنه ورد بمعنى نت بما حمله  
ان كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت  
عبده قبل التقليل لا يصح  
به وبالأحس ويدل عليه قول  
الدعوة ونصها ويبيع الامام ما  
ظهره من قال فيتنوعه غرقه  
وبحسب فيما بين ان ينفذ أو  
اتهم اه (قوله يحمل بالمال)  
أى وهو قول ينعنون وقوله أو  
بالوجه وهو قول ابن القاسم  
وهل قولها خلاف أم وفاق  
فصم قول ينعنون على الملة  
وقول ابن القاسم على غيره (قوله  
أو بالوجه) أى ويكتفى بحسب  
بالوجه (قوله وظاهره ولو كان  
يقط الخ) فيه شئ من يحمل  
القولين اذ لم يكن الغريم من  
يظن به كتم المال كما قد بين  
القضى والاقرع ولو اثبت عبده  
بأناق القولين لان البين  
حيث من قيام النصاب (قوله  
والمشهور من القولين الخ) هو

المضارع بانه واجب بان وبليس معطوف على ووث بل هو صفة لموصوف محذوف  
معطوف على معنى ما مر أى يباع عليه أب ووث لا أب وب (ص) وحسب اثبتت  
عشرة ان يحمل حاله ولم ينال الصبرة بحمل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من  
أحكام الجمل وهو معطوف على قوله فتنع من تصرف مالى والمضى أن الممان سواء كان  
مفلسا أم لا أحاط الدين بماله أم لا يحسب الى أن ثبت عبده كان ذكرا أو أنثى حرا أو  
مأذونا فى النجاسة هذا ان يحمل حاله أى يعلم هل هو مولى أو ممد لان الناس محمولون  
على الملاء وهذه الملاء منه الغالب على الاصل لان الاصل فى الانسان أن يكون قفرا  
لما لا والغال من شأنه التكسب فحمل على الغالب فى هذا أما من علم ماله فيؤمر  
بفتح الحق الآن ومعلوم العدم يجب انظاره ويحمل حجب يجهول الحال غايبا بل  
التأخير بحمل بوجهه الى غاية اثبات عبده فان سال الصبر بحمل بوجهه وأولى بالمال  
الى ان ثبت عبده فانه لا يحسب لان الغريم لم يثبت ماله ولا أنه غيب مالا وانما يحسب  
لثبوت امره فاذا أعطى حيلة الى مدة الاستكشاف توصيل به الى ذلك كما يتوصل بالسجن  
فالمعنى فى حجب راجع للمعان الام وهو يقيد ان التقليل لا يتوقف على ثبوت  
العسر والاماحسب المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على ذلك اذ قوله بطليسه وان أى  
غيره وقوله وفلس حضرا وقاب ان لم يعلم ماله وظاهره ان التقليل لا يتوقف على ثبوت  
العسر بطريقه من شهادة وطبقه انه ليس بمال ظاهر ولا باطن والضمير فى يسأل  
للمجهول وفى راجع لاثبتت عبده فلو سأل ذلك ظاهر الملاء فبالذلك بحمل  
بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغريم ان لم يأت به ولو أثبت عبده (ش) يعنى انه اذا قبل  
منه الجمل فغاب الغريم هذا الاجل فان الجمل يفرم ما عليه فان أحضره عند الاجل  
ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فان ثبت الجمل عليه فهل يفرم ما عليه وبه قال ابن  
رشد بناء على ان بين الدين توقف على اثبتت عبده وقد تعذر منه وهو ما مضى عليه  
هنا وعند القضى لاضمان على الجمل حيث أثبت عدم الدين بما على أن البين بغير ثبوت  
الغريم انه لم يكن شيئا استحسان واتصير المؤلف على هذه الطريقة فى باب الضمان حيث  
قال لان اثبت عبده أو موهبة فى عبته أى فلا تخفى على الضامن حيث لا يظهره ولو كان  
بظن به كتمان المال والمشهور من القولين ان القضى (ص) أو ظهر ماله وان تقاس (ش)  
عطف على قوله ان يحمل حاله والمضى ان الانسان اذا كان ظاهر الملاء الا انه قال أى  
أظهر القضى من نفسه بان قال لاني متى بقى بالدين فانه يحسب وظاهر الملاء هو القضى بظن  
انه لا مالان كان لاش النصاب الجملة وله خدم (ص) وان وعبدية وسأل تأخير  
كالיום أعطى حيلة بالمال (ش) يعنى ان ظاهره الملاء اذ عبيد بان يدفع الحق ويقضيه

مخا فليقرر من انه اذا تراض كلام ابن رشد والقضى يقدم كلام ابن رشد (قوله ماله) يجب قراءته بالمدام بالانصر مع  
الهمز فهو الجماعه وما بالقصر بلا همز فاراض التسعة (قوله ان قالس) أى ولم يباله قضاء ولم يسأل الصبر لاثبتت عبده  
بجمله والواجب وقد تقدم الخلاف (قوله ولم خدم الخ) الظاهر ان ذلك ليس بشرط

(قوله والثلثة والخمسة) لاشك ان هذا القول لما لا يسعون وما نطق (القول) وهو ظاهر المصنف وظاهر نت اعتقاده  
 ووجه صاحب المصنف قول ما لا يسعون ولكن يوت العادة ما عقدا كلام المصنف ان يصح قولي على ضعفه قد بر (قوله والا  
 صين) واخره السجين على طالب الحق كما في شرح العاصمية ولو قيل من حيث المال ان وجدوا لا تقبل الطالب الا ان يلد  
 المتأخرون فليس له ما بعد وبقوه في اجرة العون اى الرسول صرح ابن عاصم (قوله كعلوم الملا) مشكوك في باخذ اموال الناس  
 ويقصد بها التجارة ثم يدهيهم ولم يظهر ما يصدقه من استرقاق الحمل او سرقة او غشوا فافهم حتى يودى لامل الناس  
 (قوله لانه لا عرض له) اى لا عرض له ثابت بقوله ومثله ظاهر الملا لانه لو كان له عرض ثابت لكان معلوم الملا فلا حسن  
 التعظيم فتقول ليس عرض اى بحسب ٢٢٠ ما دعى وهذا لا ينافي كونه مجهول الحال او ظاهر الملا او غير ذلك وما

معلوم الناس فلا يؤخر ليس  
 عرضه (قوله فويل يحلف الخ)  
 اقول وهو الظاهر وذلك لان  
 هذا اختلاف جارح على الخلاف  
 في اعيان العلم كما قالوا وعلى هذا  
 التردد لما يصح على الدعوى  
 والاصح من غير تردد وهنا  
 طريقة ثالثة تفصل بين التاجر  
 وغيره (قوله ولو مقلسا) الواو  
 لعل لما انقضى اول العبارة  
 وقوله وبعبارة الخ لا يفتى انه  
 على هذه العبارة لا يتقبل المقلس  
 وقوله فلا يحلف الا يظهر تحليفه  
 لانه يكون معلوم الملا عندنا  
 بعروض فيحصل عنده ناس  
 وعنده فيظهر تحليفه (قوله ولو  
 ادى الى اطلاق نفسه) اى ولم  
 يفلن انه يوت وامالو غلن انه  
 يموت فيقتل فيه اما كم (قوله  
 وضرب مرة بعد مرة) قال مع  
 والظاهر على ان يجلس او باجماد

ولكن قال آخر وفي اليوم والثلثة والخمسة فانه يجب ان يفتى في ذلك بشرط ان يعفى جديلا  
 بالمال لانه لما وعدت قدرته على المال فلم يقبل منه الا جعل بالمال فان لم يعط جديلا  
 بالمال فانه يسجن والله اشأ وقوله (ص) والاصين (ش) حتى ياتي بحصيل أو يقضى ما  
 عليه ويجعل الحال اذا وعدنا قضاء كظاهر الملا اذا وعدته شبيهة بقوله والاصين  
 قوة (ص) كعلوم الملا (ش) اى فانه يسجن حتى ياتي ولا يقبل منه سبيل (ص) وأجل  
 ليس عرضه ان اعطى جديلا بالمال والاصين (ش) يعنى ان المدين غير المقلس اذا طلب  
 التأجيل حتى يسبع عرضه للقرماء فانه لا يؤجل في ذلك الا اذا اعطى جديلا بالمال والا  
 تسجن واما المقلس فان احل كم بيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوة وأجل هو  
 ظاهر في ظاهر الملا ومعلوم الملا لا في مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفي حلفه على  
 عدم الناصر تردد (ش) يعنى ان احل كم اذا بيع عرض المقلس وقضى اثمانه فهل يحلف  
 على عدم الناصر وهو التقيد ان لم يكن معروفا وهو قول ابن دحون ولا يحلف على  
 ذلك طاه اوى على الحسد اتردد والضمير في حلفه مرجع للمدين ولو مقلسا وبعبارة هو في  
 مجهول الحال وظاهر الملا ومعلوم الملا فلا يحلف وقوله وفي حلفه اى وفي جبره  
 وعنده تردد (ص) وان علم بالناس لم يؤخر (ش) يعنى ان معلوم الملا اذا علم احل كم  
 بالناس الذى عنده فانه لا يؤخر ويضرب باجماده الى ان يدفع ولو ادى الى اطلاق نفسه  
 لانه صك (ص) وضرب مرة بعد مرة (ش) اى وضرب بمعلوم الملا سواء علم بالناس أم لا  
 فهو عطف على أجل لاعلى علم مرة بعد مرة باجماد احل كم وبعبارة هذا في مجهول الحال  
 لانه علم على اقسامه وفي معلوم الملا هو في ظاهر الملا ان تقالس (ص) وان لم يفسره  
 انه لا يعرف لمبال ظاهره ولا يابن حلف كذا يؤزاد وان وجد ليضيق (ش) يعنى ان من

الحكم وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله اى وضرب معلوم الملا) هذا هو الذى يفيد نص الموافاة قال فيه  
 ابن رشد الوجه الثالث تسجن من بقعه على اموال الناس وادى العلم تسجن كذبه فانه يحبس حتى يودى اموال الناس او  
 يموت في السجن قال مصنفون ويضرب بالجرة الموقعة الموقلة لا ينضم من الضرب والسجن الاحيل غرام كذا قال الواقف على  
 قوله كعلوم الملا ثم قال في قوله ضرب ما نفسه تقدم نص مصنفون ويضرب بالجرة الموقعة الموقلة (قوله فهو عطف على اجل)  
 يقتضى ثبوت لظاهر الملا (قوله لاعلى علم الخ) الاولى ان يقول لاعلى وان علم لانه يقتضى قصيره على اى باناس (قوله  
 لانه علم على اقسامه) وكذا يقال في ظاهر الملا ان تقالس ولا يفتى ان هذا يختلف لنا اختلفت المواق ثم اقول والظاهر انه  
 يحسم على ما اذا فويت الخمسة (قوله انه) يدل من يسره فهو يفتح ان يجوز الكسر على انه معمول لانه قد (قوله ظاهره ولا  
 يابن) والمذهب انه يحلف على البت وعلى ما لمصنف ان تزل من العين ظاهرا وباطنا لم تعدلان العين على نية الخلف كذا  
 يقتضى بل اذا امتنع منها لا يجبر عليها فان قلت فاذا كان العين على نية الخلف فلم يطلب بالخلف على الباطن قلت زائدة الارباب



التي وبما وجدت اظهرها ما اخفاه (قوله ويريد في عينه الخ) قال ابن الهندي وهذا استظهره ارباب العين المذكورة كقوله لانها على  
نية الحلق هو الغالب بان كل منقسم من مظاهر فاته يستظهر على باطن الامر يعني من شهدت له البيعة بخلاف من شهدت له  
البيعة بالظاهر والباطن كالوحيث بان فلا تذهب كذا ودفع كذا وقال كذا فالبين عليه (قوله وليؤدب الدين عاجلا) فائدة  
في اياته ان يصير اسما من مظهره لا يؤدب كره وقضاء بعد من طو بل ابرق عينه وقبسه ضروري صاحب الحق لا يخفى (قوله والا  
بطلت) وانظر هل يقتصر ذلك على اموالهم لا واما اذا احتلت الشهادة البتة فالحال ان يبتلى بطلانهم قالوا انه في عدم  
لأماله مظاهر ولا باطن (قوله وان يريد بطلت في عينه) هذه الالام لا تدخل في ٣٢١ في جواب ان في جواب ابلت قسم مقدرة كمال

ابن مالك

واحد في اجتماع شرط وقسم  
جواب ما آخرت فهو ملقن  
لا يقال بل من تكرار القسم لا  
يقول هذا امر مستحيل  
ووجدتني اصاب والذات تملكت  
لو اريد مصدر الوجود (قوله  
تظهر الخ) قال عجب وهذا  
يفيد ان زيادة قوله وان وجهه  
ما لا يقين من حق الحالف فله  
ترصها الان يقال لنا كان  
الشارع ناظر للقرآن والامامات  
ولتلقاها ووجب هذه الزيادة وان  
اراد الحالف تركها لا يشك في  
قرض الشارع اه وقد علمت  
كلام ابن الهندي (قوله لا البيعة  
الشاهدة في هاب ماله) كان يقول  
البيعة شاهداً لتمامه سيد السلافة  
اوسرقوا ويخونونك (قوله فاعلى  
العض وادى العدم الخ) اي  
وساكن لم تغيب (قوله وحلف  
الطالب الخ) فاعلى حلف من

جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت البيعة عند القاضي ومعه شهادة على نفي العلم  
لا على البتة انما لا يعرفه بالظاهر ولا بالباطن ولا على طبع شهادة الشهود انه  
لا يعرفه بالظاهر ولا بالباطن ويزيد في عينه وان وجد المال بقض الحق لغرضه زاد  
بعضهم ولمؤدب الدين عاجلا وان كان مسافر اقبل الاوبة وقوله (ص) وأقتر (ش)  
اشارة الى الاخفاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وداعلي في حنيفة في  
قوله ان صاحب الدين يلازم الغرم ووجه الدليل ان الله تعالى اوجب اطلاقه الى اليسر  
وفهم من قوله لا يعرف ان الشهادة على نفي العلم لا على البتة والاطلاق لانه قد يكون  
مال لم يظلمه وفادته زاد وان وجد له بقض يظهر فما اذا ادعى الطالب عليه انه اذاعه  
ولم يأت بيعة فلا يقبل عليه لتقدم هذا العين ولو اذاعه لحقه وبعثنا قوله وان شهد بمسره  
الخ في مجهول الحال وظاهر الملاحقة لان معلوم الالام لا تنفعه الا البيعة الشاهدة  
بذهاب ما يدعي ولا يكتفي قوله لا يعرفه بالظاهر ولا بالباطن مثله في ذلك من يقر بقدرته  
وملائته على دفع الحق ما لم يقر بنية على كنهه في اقراره ومثله ايضا من يرف بأخذ  
أموال الناس وعلم عدم ضاهها وكما كان عليه دين فيقيم يردى منه شافيا فادى  
العض وادى العدم في الباقي وأطلقه بنية وقدمه بطلان امة قاضي العجز من ذلك  
لانه كان يتق عليه وعلى امة أسس وهو الا لا قدر زوال ثقة الام (ص) وحلف  
الطالب ان ادعى عليه علم العدم (ش) يعني ان من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين انه  
يسلم عده وكذبه رب الدين فان الدين على رب الدين لانه ما يعلم علمه فان لم يحلف  
لم يضمن المدين له بعد عين المدين والامتن (ص) وان سأل نقض دارة فقهه تردد  
(ش) يعني ان رب الدين وهو الطالب اذا سأل الحاك ان يقتض له دار المدين لا يقبل  
كونه مفلسا وحاوياً أو يرضو له مسمى ان يجد شئ من متاعه ليه به هل يحجب  
الى ذلك أم لا فيه تردد لمتاخرين واما ما جيبه فيجيب ذلك لان هذا امر خفيف (ص)  
ورب البيعة الملاء بينت (ش) يعني لو شهد به قوم بالملاقاة وقوله بالعدم فان حنة الملاء

٤١ شئ ما استحق الدين فيدفعه بمجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الامن علم الناض فلا يحلف الطالب باقله  
الزواني وامل وجه تخفيف معلوم الملاء الطالب انه يقول ما حلف الناس من ملاقاة فهو بحسب ما يظهر لهم وانما تعلم باطن الامر  
وانه عدم (قوله ان ادعى عليه العدم) أي ولو شهد به اذبحه حقه ظلوماً ما ان صدق على المهدم فلا عين ولا بس (قوله  
تفتش دهر) وحاوياً كذا (قوله فقهه تردد) قال ابن نجي والعمل عندنا على عدمه (قوله واما جيبه) وكذا كسبه أو كرهه  
أشبه ذلك بالاسه لان الغالب ان ما في ذلك ملكه وجده عندى ما قصه وان مال أي الطالب تفتش دار الغرم ولو لم يعلم الملاء  
وظاهر ولو بعد ذلك ما على عدمه وحلقه على ذلك فقهه تردد لان الشهادة على نفي العلم لا على البتة اه ولكن الظاهر كاف  
عب انه اذا ثبت العدم لم يفتش (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش) (قوله يفتش)  
والقاعدة بتقديم ما به العمل على التهور فان قيل شهادة حنة الملاء مستعصية لان الغالب الملاء انما يشاهد ما به العمل فافقه وحي

مقدمة على المستعينة وأجيب بان النافذة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستعينة لانها مبنية (قولهم ان قالت الحق) لا يعني ان الدعوى انه على عود ليها الله اخني مالا (قوله بقدر الدين) يفيد انه لو طرأ عليه موجب حبس فان دين آخر فزاد في حصته الثالث (قوله آي) هي اثباته من زوج أي فقهه دراهم مؤذن بان الامين عبارة عن الزوج والحاصل ان الام لفته من كانت ثالثة عن زوج سواء تزوجت قبل وطاقت ام لا ٣٢٢ وفي عرف الفقهاء من تزوجت ثم طلقت اومات زوجها والمراد الاول (قوله

والسيد بحسب الكتابه) في دينه الحال اذا امتنع من اداءه لان الكتاب احرز نفسه وما هو كذا بحسب السبله بده اذا شهد شاهد بعقده ويحلف السيد رد شهادته لا شاهد فان طال الدين (قوله) عالم تكن قيمة الكتابه) اقل من حرمات ان الكتابه تباع لا يجني ويؤخذ منه الفتن ويهمل في ذلك المكاتب وبعد ان ادى خرج حرا والارقه او عتقه تباع لنفس المكاتب ويخرج حرا كذا اذا رد بعض شيوخنا وانظاره انه لا حاجة لثبوت من ذكبل تقوم على افعالها من المعلوم ان القيمة باعتبار ذلك اقل منها فاقبل في الدين ويخرج حرا من ذلك الوقت (فرع) العبد بحسب في دين سيده من غير الكتابه لانها الا على القول بان لا يجهز الا السلطان فحسبه ان نأى انه كتم مالا رغبة في العز وبسبب الفتن المأذون له في التصلة (قوله) والحقوق المتعلقة بالذمة بمقتضاء حسبه في نال عبده المأذون المدين حيث احتج بوفاءه منه بالمصل سيده (قوله) من الضرب وغيره

تقدم ان ينت سبب الملاء أي عنت ما هو مل به بان قالت اخني مالا سواء يفت عنته العدم أم لا فان لم يمين رجعت عنته العدم يفت أم لا على الرابع وهذا الايهتم من كلام المؤلف لان مفهوم يفت يصدق بالتساوي ولما ذكر ما يجب اخراج الجوهل وظاهر الملامن السجين وهو البيعة ذكر ما يخص الجوهل وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج الجوهل ان طال حبسه بقدر الدين والنفس (ش) يعني ان يجوهل الحال يخرج من السجن ويحتل سيده بعد حلقه انه لا يعلم مالا ظاهر او لا باطنا اذا طال حبسه يكون بقدر الدين والنفس قوة وضعفا وتوطا فلا يس الوجه كالحق ولا التقوى كالتضعف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والنفس أي وسال النفس وتحقيق المسئلة في الطول وعدمه أي بحسب اجتماع الحاكم وأما ظاهر الملاء فيخرج من شربته عنته بعده على ما مر لا يطول حبسه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يرد أو يموت او لثم له ينته ذهاب ما يده واما ان شهدت له بعد عنته فلا يخرج بذلك ولما كان بيع مأمور من أحكام هذا الباب لا يختص برجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يخص بحسب بقوله (ص) وبحسب القاصد اذ ذات أمين (ش) يعني ان القاصد بحسب عتده امرأه أمينة فترد عن الرجال أو ذات أمين أي زوج أو اب أو ابن فكأنه قال عتده أمينة فترد عن الرجال أو ذات أمين فعمل عاتقنا ان قوله أو ذات أمين معطوف على محذوف ليفسد اشتراط اقامة أيضا مع عدم الاشتراط ولا يصح عطفه على امينة لان العطف اعم ويقضي المقايير فيقتضي عدم اشتراط اقامتها وليس كذلك وتقدر المحسوف منقردة عن الرجال أو ذات أمين انسب من تقدير آي لان الامين لا يختص بالزوج (ص) والسيد كتابه (ش) يعني ان السيد بحسب كتابه ما لم تكن قيمة الكتابه توفى بالدين او يحصل منها ما يفي به والا فلا بحسب له حيث قد وانما بحسب السبله كتابه لانه احرز نفسه وما له والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراى فيها الحر يقول غلو القرية بل ان المسلم بحسب في دين الكافر (ص) والحدود والولد لا يسهل بالعكس (ش) أي بحسب الحدود والحدود الولد كرا كان اوائلي لان حظ الحدود من حظ الاب في الجملة وبحسب الولد لا يسهل ولا يسهل دون عكسه قال ما ك الحدود وان لم أحس بالوالدين الولد فلا ظلم الولد لهما أي فيجب على الامام ان يعمل بما ما يقبل بالحدود القائلين بالضرب وغيره ولا يسهل على الولد قبل خلق الله تعالى رد عاتق ووصاية لاموال الناس (ص) كاليمين الا انقلبه والمتعلق بها حتى لا يغيره (ش) التثنية في الحكم

أي ما عدا السجين أي والسجين أشد من الضرب خصوصاً مع دوامه وبحسب الاب اذا امتنع من الاتفاق على نقيا وله الصغير لا لأشرب ذلك (قوله الا الذين المتقلبة) هذا يشمل ما اذا ادعى الاب على ولده حقا فوجه تعيينه في رد دعاه على الاب وما اذا ادعى الولد شاهد على أبيه حتى ولو يحلف به الشاهد بالدين على أبيه (قوله) اذا لم تكن الدعوى على الولد دعوى اتهام والا فمر غير ذلك وكولو واما ان حلف الاب مع شاهد يشهد على أبيه فليس هذا من باب تحليف الولد



(قوله لاجعة وعبد) فان قيل اذا كان لا يخرج الجعة فالعبد من باب أولى ويحاط به قد يقال بان حرجه للعبد لعدم تكرره بخلاف الجعة (قوله لاجعة) أى ولا لاجعة بل لوضوح ان لم يمكنه فيه (قوله الاثوف قتله الخ) أى يخرج الى موضع آخر غير الذى كان فيه وكذا خوف قتله وأسرته ان لم يطلق بالكلية وكذا خوف قتله غيره أو أسره اذا لم يطلق فيما يظهر وانظر اذا لم يطلق مع خوف من ذكر حتى حصل ٣٢٤ ما شيف منه ما يجب على من لم يطلقه وهل هو رب المال أو المالك أم و

السببان أو كل (قوله وقد صر في فصل المصر ان مصر تبط بقوله حبس وبقي على احرامه واذ انى على احرامه وفاته الحج يتصل بشغل حمرة (قوله الى موضع آخر) اول الى موضع اذا خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق بالكلية وانشر بسكون القاء (قوله أخذ من ماله) يضع اللام لاجل الشرط الآتى وقرائة بكسر اللام لا ياقى معه الشرط الآتى وقوله المأز عنه هذه النجسة تعصف الصواب نسخة موزونة لا نه لا يقال المأز وإنما يقال سائر قاسم المفعول منه وهو موزون أصله موزون مأزاً منه موزون فلم يميز عنه فهو أقوى فليساً وموتاً (قوله بان شهدت البيئة على عيناها) وذلك بان لم تتفاوت البيئة من قبضه من حين الرفع الى حين التقليل ويتصور ذلك من دفع عيناها من حال فقلس المسلم اليه (قوله خلا لا شئ) أى حيث قال الاحاديث انما يمان وجده سلمته أو متاعه والنقدان لا يطلق عليه ذلك عرفاً (قوله فليس له الا الماسة) أى بالنظر كاهو الظاهر (قوله بشرط الخ) أى بشرط ان يدخلوا على ان

الذين قدمتهم او هما (ص) لاجعة وعبد وعدو الاثوف قتله أو أسره (ش) يعنى ان المحبوس لا يمكن من الخروج لصلاته لاجعة لان له اذ لا صلاة العبد ولا صلاة الاسلام وان كان قد أحرى بمجبة او عرنا و بذوا وحش ثم فم عليه بالدين حبس وبقي على احرامه واذا وجب عليه الدين يوم نزل به بكراً وعين أو بعرفات استخسفت أنه يؤخذ عنه كفيل حتى يرضى من الحج ثم يحبس بعد التفر الاول ولاء فانه النصى والتفر الاول هو المجل في الرى وقد صر في فصل المصر ان من حبس بحق لا يصل الا بفعل عمرة ولا يخرج للعوى عليه ويؤكل من يسع عنه الدعوى فان امتنع تسع البيئة عليه فاذا ثبت عليه الحق يزاد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعتدال وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو الا ان يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) ولقرير أخذ من ماله المأز عنه في القتل لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام المجر الخصاص والمعنى ان من باع سلعة ومازها المشتري وقيل ان يقبض البائع غنها فليس المشتري أو مات والسلعة موجودة فليأتمها وهو الماراد بالقرير أن يأخذ من شئته المأز عنه في حال القتل وهو أقوى من القرير لان الالتمس موجودة في الجاه ودين القرير متعلق بها أو ما في حال الموت فلا يكون بائعاً حق يمان القرير بل هو أسوتهم فيها لان الالتمس قد خربت بالكلية واشترى بقوله عين مالمو تفرى باقى وشمل الدرهم والدينار كما أشار اليه بقوله (ص) ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بان شهدت البيئة على عيناها وكان مطبوعاً على اقياس الثمن على الثمن خلا لا لا شئ ثم ان مثل القرير ما تنزل منزلة بائث أو حبة الثمن أو صدقة عليه أو حوا أو ما من اشترى من القرير الذين الذين له قلس له الا الماسة كروا من عرفة بن باع عبد انكأ مثلاً غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب الشخص ثم قلس مشتري العبد فليس له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة باع العبد فان قلستما الفرق بينهما بين بائع العبد فان كلاً من حاملين العبد والاول يرجع في عين العبد في القتل دون الثاني قلت الفرق ان بائع العبد الكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب فاذا اعتذر أخذ الكتاب على الرجوع في عين عبيد في القتل وأما مشتري الكتاب فاما دفع الثمن في مقابلة الكتاب وأما من اشترى من شئته فلا يتنزل منزله (ص) أو أيضاً (ش) هذا يضاد اخل في حيز الما لبقدي انى له باع عبدا فأبى عند المشتري فلما بان أن يرضى بعبد الا بى بشرط أن لا شئ له في الخصاص فان وجده فلا كلام وان لم يجده فلا شئ له واليه أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للخصاص خلا لا لا شئ وكلام المؤلف مبنى على ان الاخذ من الما لبقدي نقص باسبع

لا شئ له في الخصاص ان لم يجده فان ابل القاسم البائع ان يحمله على ان لا شئ له غيره ويحاصص وليس له ان يطليه من فان لم يجده رجع الى الخصاص أى ليس البائع ان يقول ان اطلب الا بى فان وجده فهو لى وان لم يجده دخلت في الخصاص وانما له ان يطليه فان وجده كانه وان لم يجده فلا شئ له وقال اشهب لئلا أى يطليه فان وجده كانه والارجع لخصاص

(قوله وكذلك لو ضمنوا الفتن الخ) أي والتمام والخسارة للمفلس وعليه (قوله وهذا ظاهر في المدخول بها) اقول وكذا غير المدخول بها إذا لم ترد التطليق فخاص بصحة جمعه على إتمامه لجمعوه بضمه على إتمامه بالبعد النصف فقول الشارح فلا يشمل كلامه ما إذا يدخل أي إذا ارادت التطليق وما إذا لم ترد فكذلك ٣٣٥

الحرج بما يقال أنه يشمل حتى التي لم ترد التطليق فلا يظهر مع ما قلنا فالناس إن باي بالكلام على وجه لا يخل فيه فقول وهذا ظاهر في المدخول بها وكذا إذا لم يدخل بها ولم ترد التطليق لعسره وما إذا ارادت التطليق لعسره فهل يخص الغرماء بالنصف أو لا في إلهان الشئ بين من جهتها كما قال الشارح وقوله تأمل أي تأمل ما يظهر به صحة أحد الطرفين قلت تأملته فوجدت لأوجه للرد دلاله حيث يقول ابن القاسم بأنه إذا طلق عليه لعسره بالنصف فإنه النصف فالوجه القول بعدم الزوم (قوله أو فصل قوله) أو قطع الجدل لعدم الاعتقاد (قوله أي واستقر) فلا يلزم عليه محذور نحوي وهو عدم تغير معطوف لا بائنا ونصا بل التغير موجود ثم فيه تكلف لأن الأصل صلب اللفظ على اللفظ وما قطع الشقة نصين فلا يثبت وكذلك لا يثبت على المشهور خلافاً لابي نوب (قوله اما لو اشترى مع الاصول) أي والقرض ان القرض لم يور (قوله في باب المفلس) الظاهر انه يريد بإبنا من كتاب معين بل اراد

من أصله لا على انه ابتداء بيع والأفلا يجوز (ص) ان لم يشترطه ما مؤملو معاليهم وما مكن لا يبيع وعصمة وقصاص (ص) أشار إلى شرط أخذ السلعة من عند المفلس به ان لا يقبضه الغرماء من فده وبسته الذي على المفلس ولو معاليهم الخاص بهم فليس له أخذ عن شئ به حيث لو ضمنوا الفتن وهم ثقات أو بطون به جلافة ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفي عين شئ به وهذه الحرجة عن البيع فانه لا يمكن استيفاءه كما إذا تزوج امرأ فصدقه معلوم ففلس الزوج فليس لها أن ترجع في ضعتها الذي خرج منها بل تخصص مع الغرماء بجميع مداتها وهذا ظاهر في المدخول بها لان الكلام فيها قبض وجيز حيث فلا يدخل كلامه ما إذا لم يدخل لان لها أن تقضي الشكاح لان الزوج وهو المتابع للبيع لم يقبضه وانظر هل تخصص الغرماء بالنصف لانهم ملكته بالعدوك مر في الصداق انه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره بالنصف كمنشئ عليه الوكف هذا هو قول ابن القاسم وألا في إلهان الشئ بين من جهتها فكأنهم أسقطت حقها تأمل وعن العصمة كما إذا سألته على شئ معلوم ولم يقبض المتألف العوض حتى قامت المرأة فان الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت من عدم امكان ذلك بل يخص غرماءها بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم عدي شئ معلوم وقبل قبضه ففلس الباقي فلا يرجع للعصم عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعذر القصاص قال في توضيحه ينفى أن يفرق ذلك صلح الامتياز أو الفل المتعكر فان المدهي يخصص بما صلح به ولا يرجع في الدهوى (ص) ولم يفتل لان طغت الخطئة أو خلط به فيوشل أو من زبده أو فصل قوله أو ذبح كبشه أو تهرطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الانسان في عين شئ به المهرضة في المفلس أن لا يقتل عن هيئته اما ان تغرب عن هيئته كل من الخطئة أو خلط بقهر منه بحيث لا يفسر قبضه منه كمن يشهر أو صار له يمنا أو فصل التوب قصاصاً أو مراد بل أو ذبح الكسبي أو صار الربط قرأه لا رجوع لصاحبه به وتنعن الخاصة مع الغرماء فقوله لان طغت الخطئة عطف على معنى لم يفتل أي واستقر لان طغت الخطئة وفي بعض النسخ كان طغت وأولى لو حشمت أو بذرت وفهم من قوله ولم يفتل ان حواله الاسواق لا تفتت وهو كذلك واحترز بقوله بغير مشل بما لو ضابط بمشله كالخطئة يخلط بملها والواو والصل بمشله فانه لا يثبت الرجوع وقوله أو تهرطبه أي حيث اشترى الربط يرد عن الاصول الى اجل معلوم فصار قرا مفلس المشتري اما لو اشترى مع الاصول فلا يقرت الا بالذ كافي باب المفلس لا يقال قد تقدم ان المفلس انما يقر بالقرء اذا ذبحها لا يسيها وهو خلاف ما هنا لا نقول القرء التي يقرت بحد هاهي غلة التي وما حلت البيع واقع على ذاتها (ص) كاجير عري وشعوه (ش)

باب المفلس من أي كتاب أي ان شأن باب المفلس من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا نقول القرء الخ) أي هي المشار لها بقوله اما لو اشترى مع الاصول فلا حجة لسؤاله لا جواب (قوله كاجير عري) هذا اذا كان ردياً عري لبيت صاحبه والا فليس حق بها والظاهر ان ايات ما يضمن شعوه شتم عدي به تارة وتارة أخرى فالحكم بالغالب ان كان الاقارب منظر

أيضا إذا كانت ثبوت جعل مشترك بينهما أو بغيرهما الساكنين به جمعا والظاهر أنه إذا لم يكن غالب بظروقت فله أن كان  
الساكن عند ربهما يكون أسوة الغرماء وان ٢٢٦ كان عند رعاها فهو أحق بها والظاهر أنه عند اليأس في المنزل المشترك

بهما يكون أسوة الغرماء (قوله)  
فأذا ما القيل انصرف بيان  
الواقع والظاهر أنه إذا كانت  
المفاتيح بيده أنه يوزعها في  
الدهان (قوله أو في معنى الباء)  
الظاهر أن يقول أدنى معنى الباء  
وذلك لأن مادة الاختصاص  
تعمد على الباء (قوله سواء علم  
الحج) الأولى استقاطعه كما هو ظاهر  
لأن الفليس طار بعد زهرها قوله  
وهذا معنى على أن الرب العيب  
تقتضى البيع من أصله قال  
القاضي أنه المشهور وجعل كونه  
ابتداء يبيع خلاف المشهور  
فكلام المصنف مبني على  
المشهور (قوله أسوة الغرماء)  
أي أن شأنا حاله أن الأقوال  
ثلاثة معلومة من كلامه أحدها  
أنه يكون المشتري أحق بها  
وتباع في الغنم أي فأن وفي ولا  
خاص يماضي هو وقد أفاد ذلك  
مع (قوله وهل القرض الحج) قال  
مع مقتضى نقل في في محله  
وإن عرقه أن الثاني يرجع وإنما  
المرجع قولنا ربه أسوة الغرماء  
مطلقا وأحق به مطلقا فيض  
أم لا (قوله لأن الحديث الحج)  
وعد في الحديث أنه عليه الصلاة  
والسلام قال إني أرحل أبتاع  
متاعا فأنس الذي سأعه ولم  
يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا  
فوجد به عيبه فهو أحق به فان

التشبه لأفاد الحكم وهو عدم الأخذ والمعنى أن أجيرا لم يمسك أسوة أجيرا لري وأجيرا  
الخدم مقصودهم إذا فليس وبه المشاشية أو غيره كبر الزرع وهو قبل دفع الإجرة فان  
الأجير لا يكون أحق بالمائة أو بالزرع في خدمته بل يحصل مع الغرماء وهذا بخلاف  
من أكثر دابة كرا حصصا فأن فليس ربهما فأنه يكون أحق بهما من الغرماء والفرق بينهما  
وبين الأجير أن الأجير في خدمته بالمباشرة بل بدمه ربهما والمكثري تعلق حقه بعين  
الدهان لأنهما مجرد ركو به عليها صارت كالعين وبصار ومثيل أجيرا لري الصانع الذي  
تستعمله في سائر ذلك فإذا جاء القيل انصرف فلا يكون أحق بمافي الحانوت وليس من  
استاجر ملة درس يقره كذلك إذ صاحب البقرا حق بالادب لانه كالخائن لا يدر (ص)  
وذي سائوت فبجاه (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي سائوت بماله  
إذا فليس المكثري وإذا لم يختص به فيكون أسوة الغرماء فبجاه وعليه فتكون الطرفية  
بجارية أو في معنى الباء محتمل أن يكون التقدير ولا يقدم وذي سائوت فبجاه وحيد  
فالطرفية على حقيقتها (ص) وإذا سلعة بعيب وأن أخذت عن دين (ش) يعني أن من  
اشتري سلعة بشئ معلوم أو أخذت بدل دين ثم طلع فيها عيب وجب الرد فزاد في  
يرد البائع فحق فليس والسلعة فأنه لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء يحصل  
معهم بقضها سواء علم فبجاه أم لا وهذا مبني على أن الرب العيب يقتضى البيع من أصله  
وأما على أنه ابتداء يبيع فأنه يكون أحق بها كالمالوقع في عيب إذا ردها بالفعل  
وأما لو أراد الرد فوجد مغلقة ابن عرقه واختلف أن يرد سخر فليس البائع هل  
هو أحق به فيباع له أو يكون أسوة الغرماء على أنه أسوة الغرماء فقبل بغيره حسبه ولا  
شئ فمن العيب وأرده ويحاصصه وقبل له حسبه ويرجع بقية العيب ويحاصصه إن رده  
انتهى وانما البائع على المأخوذ من دين لانه لما كان الغالب فيه أن يكون ربه الدين  
يسامع فيها بأخذ حتى يأخذ ما يساوي عشرة من عشرين مثلا كان من حق المدين إذا  
طلب أخذ عارب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الرقي به أذلو وعت ليعت مثلا  
بعشر فتبني العشرة فمطلقة في ذمتهم بأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع المقدفان  
الغالب فيه بخلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وإن لم يقبضه مقترضه أو كالبيع  
خلاف (ش) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما قرضه حيث فليس المقرض  
بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل فبجاه أم لا يأخذ الغرماء  
من المقرض ويحاصص به لأن القرض لزمه بالقول وصار ملكا للفليس وهو قول ابن  
المواز والمازني وهو المشهور ولأن الحديث انما ورد في البيع والقرض كالبيع فان  
لم يكن المقرض قبضه فالقرض أحق به في الموت والفليس لأن من يسهل سلة لم يسلمها  
فهو أحق بها في القرض والبيع وان قبضه كان المقرض أحق به في الفليس لأن الموت وهو  
قول ابن القاسم وروايته عن مالك وإمامة أصله خلاف وأما فليس القرض يكون

مات المشتري صاحب المتاع أسوة الغرماء (قوله وأما فليس المقرض الحج) يظهر أن هذا قبل أخذ المقرض المقرض  
وأما فليس بعد أن أخذ المقرض المقرض فخص مع على أنه فليس هو ولا الغرماء كالمع المقرض قبل جلوله لاجله ثم اعلم أن

تأذكرة شارحنا من قوله واما المقتضى ان يكون المقتضى اسوة القرمات في عجم خلافة وهو انه سئل لحصول المنافع قبل  
القبض استظهارا وانفس عب على انه قد ذكره في بعض النسخ فلا حاجة للاستظهار اقول وقول شواحننا انه يلزم بالقول  
لا يفيج المدهى وثلاث لان الهبة والصيغة يلزمان بالقول ومع ذلك يسلطان ٣٣٧ بالقول والموت (قوله لا يقضى الجاني)

بالقبض (قوله واسلمه في الجناية

بعد قبضه) والجناية قبل القبض

او بعده (قوله على انه تقسيم

في) أي فكأنه يقول وللجاني

عنه أخذ عين شبيهة اذ المقتضى

حق لشعروا وتعلق به حتى لغيره

وفداه واما ان لم يقضه فلا يكون

احظه به وقوله او تقبضه في

فكأنه قال وللجاني عنه أخذ

عين شبيهة اذ المقتضى به حتى لغيره

وقوله واما على انه معطوف عليه

يقطع النظر عن كونه تفصيلا او

تقييدا وان كان في الواقع كذلك

وعلى الاولين فيكون مستأنفا

(قوله وان اسلمه قبل قبضه الخ)

تبع فيه بعض شيوخ الشيخ

أجد الزرقاني حيث قال بخلاف

ما اذا قبض بعد الجناية وبعد

اسلامه فانه لا كلام له به فانه

بعض شيوخنا ورد المقتضى فقال

وسواء قبض المشتري بعد الجناية

وقبل اسلامه او بعد الجناية وبعد

اسلامه وكلام الزرقاني فاسد

اه (قوله لمشاكلة الخ) المشاكلة

بمعناه علاقة الجوار في الخيال

لا في التقابل وجوب سبقه العلاقة

على التقابل (قوله والحاصل

الخ) والفرق ان الرد بالحاصل

يقض البيع الثاني نكاحا باقية

عند المقتضى والرد للمقتضى الثاني

أو فساد بيعه لمقتضى الرد بالبيع

المقتضى اسوة القرمات ان لم يكن معيناً والا فلا أخذ له لا يلزم بالقوله ولما انهي الكلام  
على ما يؤخذ وغيره مما يتعلق به حتى لغيره المقتضى شرع في الكلام فيما يتعلق به حتى لغيره  
فذكر من ذلك الرهن والجناية بقوله (ص) وله ذلك الرهن وحاص بقوله لا يقضى الجاني  
(ش) يعني ان الشخص اذا باع عبدا مثلا بمن معلوم ولم يقضه حتى قبض المشتري  
والعبد موجود الا ان المشتري قدره قبل قبضه وحاز الرهن فان باعه بالخيار ان شاء  
ذلك الرهن يدفع الدين المرهون فيه ان كان الدين مما يجهل او يرضى به بتجسيه وحاص بما  
فداه به وان شاعرت كتمت رهنه وحاص بثمنه مع القرمات واما لو وجد العبد قد جنى عند  
المقتضى واسلمه في الجناية بعد قبضه فانه ان يقبضه ولو باعها شخص بمائة درهم بل يصح  
عليه بالكلية لان الجناية ليست في ذمة المقتضى بل في ذمة الجاني اذ لا تسليعه فيها بخلاف  
الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سيبه فقوله وله ذلك الرهن راجع لقوله  
والقريم اخذ عين ما لا يملكه في القرض اما على انه تفصيل لما او تقبضه واما على انه  
معطوف عليه وانما فداه الجاني حيث اسلمه المشتري بعد القبض فكذلك لو اوفى امان  
اسلمه قبل قبضه فليس له به فداه لان تصرف المشتري حينئذ لا اسلام المعنى عليه لا يرد  
كعبه واما ان فداه المشتري فانه به اخذ مجازا وكان الاولى ان يقول وحاص بفكائه  
لان الرهن ليس مقبضا وانما هو مفكوك لئلا يكتفه غير القسده لمشاكلة قوله لا يقضى الجاني  
ليصور الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الاناس يعوذون برجال  
من الجن لا يدركون الجن لا يقال لهم رجال (ص) وتقضى المحاصصة ان ردت يعيب (ش)  
يعني ان الشخص اذا باع سمعة ولم يقبض فتم احتقن نفس المشتري بعد ان باعها فحاص  
البايع بثمنها مع القرمات لعدم وجود ان سلطته ثم انهارت على المقتضى يعيبها أو يفسد  
فلا بد لها ان اخذ عين شبيهة ورد ما اخذته في المحاصصة لانما استغنى باخذ سمعة وله البقاء  
على المحاصصة فسلها للقرمات ويحاصص معهم في شئها كمال طرأ واحتقر بقوله ان ردت  
يعيبها اذا ردت فاقالة او شراد او هبة او وصية او اوتى نفس له النكاح قبل والحاصل  
انهم ردت اليه بغير مستأنف لم يكن لمقتضى له فقال وقوله يعيب اي قد علم عند البايع الاول  
وداس به على المشتري او اعلمه او اطاع عليه ورضيه واما الحادث عند المشتري فيساقى  
في قوله يعيب مماوى الخ فلا تكرر (ص) او ردها والمحاصصة ببيع مماوى (ش) ردها  
مرفوع على الاستدانة معطوف على ذلك وعلى نقض المعنى ان البائع اذا وجد عين  
شبيهة عند المشتري المقتضى فلما اخذ وجد ببيعها مماوى فهو بالخيار ان شاء اخذ ولا شئ  
له من ارش العيب وارشاحه حاصص بجميع عنه وسواء اطاع على العيب بعد ان اخذها  
من المقتضى او وهي عنده ومعنى الردي الثاني الترك اي وله تركها بالمقتضى (ص) او من

في المعنى بخلاف ردها بجهة وما به فانها ردت للمقتضى فلا تناف (قوله فلا تكرر) كذا قال القسدي وقوله فقول  
كلام المصنف شامل لما كان قد علم عند البايع الاول أو غدا ناعدا للمقتضى ولا يشال انه يتكرره قوله يعيب مماوى لان قوله  
ان ردت يعيب فيها اذ من جنى من حلف المقتضى وقوله والمحاصصة ببيع مماوى فيما اذ يخرج عن ملكه

(قوله وعاد لهيته الخ) أى يقول المستنف أو أخذه وعاد لهيته لانه هو قول أو أخذه بل تقول هو مفهوم بطريق  
الاولى (قوله لا يعقل جرح) أى لا يؤخذ ٣٢٨ عقله (قوله لا بعد الخ) سواءه الا اذا برى على شين (قوله والاقتيبة

نقصه) أى بان كان باعه بمائة  
وقبضه سالما خسون وبعد  
الجنابة اربعمائة فقد نقصته  
الجنابة اثنى عشر فان يأخذه  
ويحاصص به بشرين (قوله أى  
وان لم بعد) هذا ظاهر المعقد  
لانظر لفظ المستنف أى من ان  
قوله وعاد لهيته ثم راجع لقوله أو  
أخذه لاراجع للاص من معا وما  
اذا قلنا انه راجع للاص من معا  
فيكون حلا موافقا للمعقد  
(قوله والمناظر لارامه) أى من  
كونه مختصا بميتا لماله القوي  
أى يتأخر الى قوله وعاد لهيته  
راجع لقوله أو أخذه فزاد ٣ من  
الاختصاص راجع الى قوله وعاد  
لهيته راجع للاص من معا أى  
لم يأخذه أو أخذه والحاصل ان  
السؤال راجع لانه امان يأخذ  
ارشاء ولا وفى كل امان يعود  
لهيته ام لا فظاهر ان الرجوع  
بنسبة النقص انما هو في صورة  
واحد توهم ما اذا أخذه ولم بعد  
لهيته مع ان الرجوع بذلك  
عند عدم الهبة سواء اأخذ ام لا  
فاذا رجعنا لقوله وعاد لهيته جاء  
على المعقد من انه راجع فسيب  
نقصه اخذ ارشاهم لا (قوله أو أخذ  
بعضه) محل أخذه بعضه ان لم  
يقدمه عرفنا المقلس بعالمه وهل  
يختصون به عنه الى مبلغ قد انه  
ولا دخول بعض الفئات أو لا يختصون به بل يحاصص فيه لان ما قد صوبه سلف في ذمة المقلس قولان  
المعقود  
(قوله كالوبا عشرين) ظاهره انه غشيل لقوله وان شاعرتك وليس كذلك بل هو غشيل لقوله انه أخذوه ويحاصص (قوله وأبني  
ولها) أى بعد الاغتار ورشيت بالقرعة

مشترى أو اجنبي لم يأخذ ارشاه أو أخذه وعاد لهيته (ش) الموضوع بحاله يعنى ان الدائع  
اذا أخذ سلعتهم من عند المشتري ووجبهها عيانا فعل المشتري وهو المقلس فهو أيضا  
بالتجار امان يأخذها ولا شئ لمن الارش او يتركها القرماد ويحاصص معهم جميع  
الغن على المشهور وسواء عاد لهيته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من اجنبي لم يأخذ  
المقلس له ارشاه وعاد لهيته سواء أخذ ارشاهم لانه لما عاد لهيته صار ما أخذ المقلس  
من الارش كالغلة والفرق بين جنابة الاجنبي وبين جنابة المشتري ان جنابة المشتري  
جنابة على ما في ملكه فليس فيه اتعد فاشبهت السماوى بخلاف جنابة الاجنبي والضمير  
في قوله أو من مشترى لم يأتى أى مشترى سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذه وعاد  
لهيته بأنه لا يعقل جرح الا بعد البر أو اجيب بان ذلك يتصور في المراتب الاربعة فان  
فيها ما قد ردها الشرع برقت على شين أو على غير شين (ص) والاقتيبة نقصه (ش) أى وان  
لم بعد لهيته وهى من اجنبي سواء أخذها ارشاهم لا فان شاء أخذه بما يؤبه من الثمن  
بان يقوم يوم البيع سالما ومعا ويحاصص بمائة نقصه العيب من نفسه كسلعتين فانت  
احداهما عند المقلس وان شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه قوله نقصه أى نفس الشئ  
المبيع والمناظر لارامه ان يقول أو من اجنبي وعاد لهيته والاقتيبة نقصه (ص)  
ورده بعض غن قبض وأخذها (ش) يحلف على ذلك والمضى لوبا عسلعة بشر ثمنه لا قبض  
نقصه ثم فاس المشتري فوجد البائع سلعتة فاقطعه فهو بخير امان يحاصص بالثمن الباقية  
واما ان يرد الثلثة التي قبضها يأخذ سلعتهم (ص) وأخذ بعضه وحاصص بالثالث (ش)  
وأخذ منه ريع طوف على ذلك والمضى ان من باع سلعتين فأكثر ثم فاس المشتري وقد باع  
بعض ذلك فوجد البائع بعض المبيع فاقطعه أخذوه ويحاصص بما ينوب الفات من  
الغن كان الفات مقوما او مثلا وجه الصفة أم لا وان شاعرتك ما وجد وحاصص بثمنه  
او ياقعه ان كان قبض منه شئ كالوبا عشرين بعشرين دينار او اقضى من ثمنه ما عشرين  
وباع المشتري أحدهما وبقى الاخر عنده وفلس فأراد البائع أخذ العبد الثالث فطلبهما  
فليس له أخذه الا بتدبير من العشرة التي اقتضاهما جسة لان العشرة الاولى سككت  
مقبوضة عليها وهذا ان كانت قيمتهما متساوية والاخر العشرة المقبوضة او لا عليها  
وردهما الباقي (ص) كسبع أم ولدت (ش) تشبيه في قوله وأخذ بعضه وحاصص بالثالث  
والمضى ان من اشترى أمة أو دابة وولدت عنده ثم باعها وابتى ولدها ثم فاس فان لم يأخذ  
الولد بما يؤبه من الثمن ويقوم على هبته الا ان لو كان موجودا يوم البيع الاول  
ولم تركه والمخاصة بجميع الثمن فقوله ولدت أى بعد ان اشترى المقلس سواء كانت حاملا  
به وقت الشراء ام لا ووجه ذلك فيما اذا اشترى غنرا حيا لم لا اخذ نقص البيع فكأنها  
ولدت في ملك البائع وامان كان الولد موجودا معه يوم البيع فهي مما بعد قد فيه

ولا دخول بعض الفئات أو لا يختصون به بل يحاصص فيه لان ما قد صوبه سلف في ذمة المقلس قولان  
المعقود  
(قوله كالوبا عشرين) ظاهره انه غشيل لقوله وان شاعرتك وليس كذلك بل هو غشيل لقوله انه أخذوه ويحاصص (قوله وأبني  
ولها) أى بعد الاغتار ورشيت بالقرعة



(قوله ان يقال ما فيه الادم) تقوم الام والافرض مسئلة (قوله فقال مشرون) أي قنستبث أربعون لستين (قوله أو باع الولد) وأولى حخته أو عتقه لاهل ما يأخذه عوضا (قوله فلا حصه) والفرق بين بيع الام وبين بيع الولد انه اذا حدث عند المشتري كسب حاوي فاته وتقدم انه لا يحاصص بارشه واذا اشتراها ٣٢٩ حلاجه كافة التي يقوزهم المظلس فلو

وجدتها فعلا أخذها لان الولد ليس بصفة على المشهور فلا يأخذها المشتري والفرق بين موت الام وبين موت الله أخذها غنائم البيع (قوله وان لم يأخذ عقله في شرح عب له محمول على ما اذا لم يأخذ له جزاء ما ان تركه مع قدرته فهو بمنزلة أخفه (قوله والفقه) أي كمال العبد الحادث بعد الشراء حيث انقرضه أو لم يتزعمه وفده الفروا (قوله اذ اخذها) أي ركذا ان هو الصوف غير التام (قوله من ابن) أي اذا حلب والافقايغ واما خارج الارض أمرة الدور فاعلم من وفرة ما مطلقا بشت ام لا وهكذا اجرة الحيوان أي قبضت ام لا بخلاف الفل والصوف (قوله اذ باع غنما) المناسب اذا اشترى غنما (قوله فجذاذها في بيتها) فيه انه يقال فواتها يسع لها ويسعها لا يجوز (قوله واخذ المكري دابته واراضه) من مكترها ما وجبة وفلس قبل استيفاء منفعتها (قوله لاجل التوطئة لما بهد) أي الذي هو قوله وقدم في ذرعها وقوله لانه اذا حصل الخنيسة انه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للفروا (قوله معارض لما من) من ان دين الكرا بصل (اقول) لا يترحم من ذلك معارضة

المقصود عليه فلا فرق بين بيع أحدهما أو موته وكيفية التقويم ان يقال ما فيه الام يوم يبعث للمظلس فاذا قيل أربعون قيل وما فيه الولد على تلك الهيئة لان يوم البيع فيقال مشرون فيحاصص بثلثي الثمن قليلا كان او كثيرا (ص) وان مات أحدهما أو باع الولد فلا حصه (ش) يعني ان من باع أمة أو زمكة وهي الاتي من النسل فوالت عند المشتري غلت أحد ما عده أو باع الولد أو ابني الام ثم فلس فالبائع مخير بين ان يترك الباقي ويحاصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه للميت في الاولى ولا للولد المبيع في الثانية باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية لان الام هي المشتراة بعينها والولد كالفه فلو وجدتهما معا أخذها اذ الولد ليس بصفة على المشهور فلا يستحقه المشتري (ت) هذه حكم موت أحدهما باع بغير قتل واما ان قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو قتل فأخذه عقله وبقي الآخر كان كالبيع في نفسه وان لم يأخذ عقله فليس له سبيل الموت أي فلس له اخذ الموجود الا بجميع الثمن (ص) واخذ الثمرة والفقه (ش) فاعل اخذها والمظلس وجبت لنا ياخذ الثمرة فاعلم ان اذا جذاها فارتقت الاصول وان لم يجد حاف البائع بأخذها على اصولها على المشهور ويرجع ببقية وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة والمرد بالثمرة غير الزاوية بدليل ما بعده وكذلك للمظلس ان يأخذ الفقه التي لم توجد عند المقتضى من وصف واستخدم ام سكنى وباع وخرج ارض لان الضمان منه (ص) الاصول فاقم أو فقرة مؤثرة (ش) المشهور هو مذهب المدونة ان الانسان اذا باع غنما عليه ام صوف قدم حين شرائه لقيم او فخل على غنمة مؤثرة حين شرائه لا لشمار ثم فلس المشتري فان البائع بأخذ غنمة مع صوفها ان لم يميزه فان جزاء المشتري وكان موجودا أخذها بضوان ان تصرف فيه فاعلم يحاصص بما ينوبه من الثمن وكذلك ان يأخذ الاصول مع غنم ثم اما لم يجدها فعلا انما حينئذ مئة مئة قولها حسنة من الثمن واما ان جذاها عن اصولها فانه لا يأخذها ولو كانت فاقم ببقيتها ولكن يحاصص بما يخصها من الثمن والفرق ان الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن اصوله فلا يشتبه على البائع الاذهاب عنه لا بمجرد الجزاء وان الثمرة المأثورة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن اصولها فجذاذها ببقية على البائع (ص) واخذ المكري دابته واراضه (ش) يعني ان من أكرى دابة أو أراضا أو دارا لشخص ثم فلس المكري قبل دفع الكرا فان كانا معارضا كزنجيران شاعرا أخذ دابته واراضه رد ارضه ونسب فيما بقي وأما في الموت فهو اوسع الفروا من شاعرا لما ذكره فروا محاصص بالكرا كما انه يحاصص في الموت به واعلم ان كرم المؤلف قوله واخذ المكري دابته الخ وان فهم معارض من قوله للفروا أخذ عين شيئا فاعلم ان في فلس المالك لاجل التوطئة لما بهد وقد يقال ان قوله واخذ المكري الخ معارض لما من ان دين الكرا بصل

٤٢ شي خلا أصلا لان اخذ المكري دابته واراضه فرع عن حلول الكرا فاعلم ان لا حاجة للسؤال والجواب فكان الاولى ان يقول ولما افاد فيما تقدم انه يهل الكرا بما فلس والموت فاعلم انه بخير القلم بين ان يأخذ

ذات به وأرضه وبين ان يحاصرن بخلاف الموت فانه يتعين التسليم وحينئذ فليس الا الخاصة الا انك خير به اي يعني عن هذا قوله والفرح اخذ عين شئنا لمحاصرنه في القلنس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دأته وأرضه بعد ماتقدم قوله وقدم في زرعها الخ اعلم ان قوله في القلنس حال فلا اشكال فان قلت أخذ الزرع في كراه الارض يؤدي الى كراه الارض بما تليته أو الطعام لان ٢٣٠ ما يؤخذ من الكراه بمقتضى ما وقع به الكراه ابتداء فالجواب ان هذا امر

يؤثر اليه الاحكام والمحل محل ضرورية فان قلت قد تقدم ان المقاس اذا مر العبد بالمبيع فليس له اخذه الا بعد دفائه فاذا لم يكن له نزع الرهن الذي سبق له عليه من الرهن الا بالتدافع كان ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه القلنس ولم يتقدم له ذلك على بالقدرة من باب أولى قلنا ما كان الزرع مشكوكا في الارض الباقية على ما ذهب اصار كالبايع له بخلاف العبد فانه مستقل بنفسه قوله لان الزرع انما يكون الخ لا يعني ان هذه العلة تقتضي التقديم في القلنس والموت معاً مع انه فرق وذلك ان ما ذكره في التوضيح تعليلاً لا قول بل صاحب الارض يقدم في القلنس والموت قوله لمؤثرهما أخص يعقل المخصوص والعوم فنقول يلزم من كون الانسان عمله له دخل في تقصيل شئ استلزم عليه ولا يلزم من الاستدلاء كون عمله قائماً في حصول الشئ لقوله تعالى تقرير بعض) ومضاهيه انه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها

بالموت والقلنس لانه اذا حل كان الحق في المنفعة للفرما وليس له اخذها اكرامه وقد جعل له هذا الاخذ والجواب انه لا يخالف لان قوله وأخذ المكري الخ فيها اذا قلنس وأراد اخذ عين شئ وقوله ولودين كراماً فادبه انه يحل وله المحاصنة ان شاء على مأم (ص) وقدم في زرعها في القلنس ثم سابقه ثم مرتهن (ش) يعني ان من اكرى أرضه لشخص فزرعها ثم ليس المكري قريب الارض ما أخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الفرما وأما في حالة الموت فهو اسوة الفرما وهو مذهب المدونة ثم ان استوفى كرامه عليه الساقى للزرع فيما فضل منه الى ان يستوفى أجره والمراد بالساقى هنا الذي يسي في الزرع بأجرة معاملة اذ لو لم لا تتبع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فانه يأخذ حصته دون رب الارض وغيره لانه شرط في الموت والقلنس والضيق مرتهن الزرع والمعنى ان المكوى للارض اذا قلنس بعد ان زرعها فان رب الارض والساقى يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعد حماقة قدم فيما فضل عنهم في التقديم على الفرما المرتهن ان كان مرهونا يجوز انان فضل شئ كان للفرما وانما تقدم رب الارض والساقى على المرتهن وان كان حائز الزرع لان الزرع انما يكون من عمل هذا وأرض هذا فجزءهما أخص من حوز المرتهن والحوز الاخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الا عام كما لو وقعت معك في حجر انسان بالس في سفينة فغيره فانه يكون أحق بـ من رب السفينة لان حوزة أخص وأما في حالة الموت فان المرتهن يقدم عليه لان ما كسار الفرما وقد ناصد المرتهن بالسنة المزروعة فقط تعالى التقرير بعض) ولمه وقدم في زرعها في السنة المزروعة فقط وأما في السنة الماضية فله وفيها اسوة الفرما وله ان يفسخ في السنة لم تصابرت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير (تقرير) هو عمل في الزرع أجبر بعد اجبره الثاني أحق من الاول وقيل يقدم الا كثر في العمل وقيل يتصان فانها لا تارح وعلى الاول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا اذا كان الساقى اثنين وقلنا يقدم الثاني على الاول فيقدم الاول على المرتهن (ص) والصانع أحق ولو جوت بما سبه (ش) يعني أن ارباب الصنائع اذا سلم المهر شئ لصنعه ثم قلنس رب الشئ المصنوع أو مات فان الصانع أحق بالشئ المصنوع الذي فيه فهو المولود المصنوعهم ولم يحو زرع من أول الامر كالبنا لم يكونوا أحق به بل هم اسوة الفرما كما أشار اليه بقوله (ص) والاذلا (ش) أي الابان سلم مصنوعا واباه أو كان غيرا زمن الاصل فلا يكون أحق به بل اسوة الفرما في الموت والقلنس وهذا ان لم يصف مصنعه شيئا من عنده كالغسلط والبنا وما أشبه ذلك

وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فان اخذها لم يكن له فيها بهما شئ وكان مقدما في الزرع في السنة المزروعة أي وما قبلها وسوا مجرد الزرع لم لا وهو مرضى ع (قوله يده) ظاهر قوله بما سبه يشمل ما اذا كان يده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما يضمن بعض المصنوع في أي رتب يده وما خرج منها وهو ظاهر ان كان الجميع بعقد واحد ولم يسم لكل واحد فداها فان كان كل واحد بعقداً واحد المقد في الجميع الا انه متى لكل واحد قد دامن الاجرة فانه لا يجلس واحد في أي رتب غيره

(قوله فان ما حله فيه يكون كالزبد) فيه ان هذا من يد (قوله الا النسيج) سمع المصنف في جعل النسيج كالزبد في المشاركة ببقية كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من ان النسيج ليس كالزبد فلو قال ان لم يصف لصنعة شيئا كالنسيج والاشراك ببقية لوافق المشهور وكان فيه التصريح بالزبد على ما لا ينشاس (قوله يشارك ببقية) بين حكم الزبد استغناها شيئا لولا اجره من العاطف وهو جواب عن سؤاله في تقديره وما حكم الزبد فقال يشارك ببقية يعلم منه انه يشارك ببقية النسيج (قوله يشارك في القلنس خاصة) وجهه انه لما كان في القلنس اخذ عين شيئا ولا يمكن اخذ مشارك ببقية واعلى الموت فليس له اخذ عين شيئا فلذلك قلنا اسوة الغرما (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ٣٢١ مائة الفزل مثلا ومائة صنعة ولا يقوم غير مصبوغ او غير مرقوع ثم يقوم مصبوغا او مرقوعا ويكون شركا كما زاده الصبغ او الرقع كما قال ابن حبيب اذ قد لا يزبد ذلك فذهب عنه باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى ان المشاركة انما هي بقيمة ما صبغ به لا بآجرة العمل فذلك فانه فيها اسوة الغرما على المشهور كما افاده الشيوخ ثم قد عرفت ان موضوع المصنف في النسيج انه استأجر من يشبع لغيره او امان باع غزلا فوجد منه سورا جاعدا للمكثري القلنس فانه يكون شركا ايضا قطعا ولا يكون هو ولا يراه العرصة فورا على الرابع وقوله باللعينة أي منعهما كما يفيد قول شيوخنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت أي قبض الغيريات لانه في المعنى مؤنث أي ان قبضت فربما من افراد الغير (قوله واقتبس اجرتها) كذا في ص و شب وظاهره دفع الاجرة تام لا (قوله حين التقليس) أي أو الموت

أي ليس له فيه الا لهل وهو امان اضاف لصنعة شيئا من عنده كالصباغ يصبغ الثوب بصبه هو الرقع رقع الثوب ورفاعه وما اشبه ذلك ثم نفس صاحب وقد امله الصانع لم به فان ما حله فيه يكون كالزبد يشارك الغرما ببقية ما زاده من عنده من النسيج في حكم من اضاف لصنعة شيئا لقوة صنعة النسيج ولما اشار بقوله (ص) ان لم يصف لصنعة شيئا الا النسيج فكان يشارك ببقية (ص) أي يشارك في القلنس خاصة ببقية ما اضاف له التعذر فيه والقيمة يوم الحكم سواء انتقص المصنوع بالصنعة او زاد او ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرقوع والغزل غير مشبوج فان قيل يساوى مثلا اربعة قيل وما قيمة الصباغ والرقع وما آجرة النسيج فان قيل درهم مثلا كان به شركا لغرما بالنسيج الا ان يدفع له الغرما ما شارط عليه موصرا اذ الموقل الصانع باقم منفعة يده الذي لم يرض من عنده شيئا ولو حاله فربما يترجم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالقلنس الا لاشارة الى خلافه من اذ اخلاف هنا (ص) والمكثري باللعينة وبغيرها ان قبضت ولو ادبرت (ص) تقدم انه قال والصانع احق ولو عوت بما يده وعطف هذا عليه والمعنى ان من احب مكثري دابة معينة واقتبس اجرتها لم يملك قلس او مات فان المكثري يكون احق بالدابة في الموت والقلنس انما طاق حتى يستوفي المتاع التي استقرها وسواء قبض من وجهه ام لا لان تعيينها كقبضها او كذلك يكون احق بغيرها بالعينة الى ان يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حق القلنس لانها صارت بمجرد قبضها ووركو به عليها كاللعينة وسواء كان به ليدبر الدواب تحت المكثري ام لا اما ان لم تكن مقبوضة حين التقليس فهو اسوة الغرما فتقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التقليس فهذا المراد بغيره غير موقوف بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت ووردت له باوحيين التقليس كالتبديل بغيرها من المكثري ليس احق بها في هذه الحالة لاشال المبالغة تدل على المراد من غيرنا بل بما قلناه لا نقول لا يلزم من الادارة ان تكون يد وقت التقليس (ص) ووجه العمل وان لم يكن معها مال ببقية صره (ص) يعني ان المكثري الدابة اذا قلس او مات فرب الدابة احق بما على ظهرها في اجرة دابته في الموت والقلنس ومثل الدابة

ونور ابن ولس يتناول بين كون الرمي ليس احق بالقسم بان الرمي لم يتعلق به حتى يعين الدواب بل بصفة المكثري ومكثري الدابة تعلق حقه باستيلاعه منفعتها (قوله وسواء كان وجهه الخ) أي خلا فلا صبغ أي فيقول انها اذا ادبرت لا يكون احق بها أي بصر الدواب تحت المكثري الخ (قوله وجهه العمل الخ) قال الناصر القائل ان قلت فما الفرق بين هذو وبين مكثري الارض فانه يكون احق بزمعها في القلنس فقط على مذهب المدونة مع ان الارض كالحا ترقلها على ماشية قلت لعلى الفرق ان حوزة الظهر اقرب الى النسيج من ثمة المتاع بالعمل من يده الى يده انتهى والفرق بين هذو وبين قوله وذي انوت فيها به انه لما كان العمل من محل لا تر منطة الثنية فقط على ما نرى العمل بالخلاف كان بمنزلة الزيادة بخلاف الحانوت

(قوله يفسخ) أى حيث يفسخ البيع لقصد هذا هو الأصل فيه اظهره في موضع اخر ولما قال المصنف يفسخ البيع لقصد امكن اظهر ولوقرى لقصد التتوين وحل البيع نائب فاعل يفسخ البيع لتظهر وكأنه اختار ذلك لان المجموع اضافة نداء للسمع وأرجح الاقوال أقوالها (قوله والسبعة يد المشتري) عبارة عجم تظهر كلام المؤلف ونقل ابن رشدانه لافرق بين أن تكون السبعة يد المتاع أو يد البائع لكن في كلام الشارح ان السبعة يد المتاع اه المراد منه ثم أقول ظاهر نقل ابن رشد بخلافه وفيه في المقدمات ٢٢٢ واختلاف في انقضى سبعة يد عاقد البيع قبل أن يرد بها

عليه المتاع هل يكون أحق بهما حتى يستوفى منها وهو قول مضمون أو لا يكون أحق بها وهو قول ابن الموارز ان كان اشاعها ابتداء فهو أحق بها وان كان اشاعها بين فهو أسوة الغريم وهو قول ابن الماحشون (قوله ما مالطع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عجم من وقوع الفسخ قبل ان يفسخ فقال بعض أشاخي الظاهر أن يكون أسوة الغريم ولو كانت قضية يد المشتري له غلط مع كلام الشارح (قوله هو أحق بئنه) قال عجم وقد علمت كثراته فلو لا يكون أحق بئنه مطلقا وهو ما اذا كان مو جود الم يفت وهو ما يعرف بعينه وتارة يكون أسوة الغريم وذلك فيما اذا كانت وتارة تكون أسق بالسعة على الرابع وذلك فيما اذا كانت فاقعة ولصعد والرجوع بعثها (قوله واستحققت الخ) الموارز انه لان المشتري يرى زيادة الوار في البعثة ولو اشاعها كان أولى

السبعة وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسل رب الدابة المتاع له وهو الاقل يكون أحق بماله حتى ياتيه بل هو أسوة الغريم في الموت والفسخ ما لم يقيم بالقرب فان جزم بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتعة ولو قبضها رجا كما يفي في باب الاجارة عند قوله الا لظول فلكثرة بين وقوله ما لم يقبضه به أى ما لم يكن مقبوضا حين الفسخ يسد به (ص) وفي كرون المشتري أحق بالسعة يفسخ لقصد البيع أو لا في التند اقوال (ش) يعنى ان من اشترى سبعة شرا فاسد اشتد بئنه البائع أو من دين في ذمة البائع كما اذا وقع البيع وقت الاذان الثاني للجمعة مثلا ففسخ البيع قبل فسخ البيع والسعة يد المشتري فهل يكون المشتري أحق بهما من الغريم في الموت والفسخ الماحشون يفتونه أو لا يكون أحق بها وهو أسوة الغريم لانه لا يفسد هاهن ثم لم يسم أو يفرق في ذلك فان كان اشراها ابتداء فهو أحق بهما من الغريم وان كان اخذها بين دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها اقوال ثلاثة الاول لمضمون والباقي له ابن الموارز والثالث لمصنف الماحشون وهى في التجهيزات وعلمها اذا لم يطلع غير القصد الا بعد الفسخ وأما مالطع عليه قبله فهو أحق بهما اتفاق (ص) وهو أحق بئنه (ش) الضمير وهو عاقد من انقضى السعة شرا فاسدا كما في المسئلة السابقة أى فاذ لم يقبضه وهو عاقد من قبضه كان أحق بهما من الغريم وتولا واحد في الموت والفسخ سواء كانت السعة فاقعة أم لا فهذا تقيد لعل الاقوال وانما كان هذا أحق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسدا انشبهه الودعة فلذلك اخضع به (ص) وبالسعة ان يفت بسبعة واستحققت (ش) يعنى ان من اشترى سبعة بسبعة فاستحققت السعة التي خرجه من يد الفسخ فان المشتري يكون أحق بالسعة التي خرجه من يده ان يوجد هاهن في الموت والفسخ بلا خلاف لاحتياج البيع الموجب للرجوع بعثته من ملكه كمن تزوج امرأة بسبعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مقسونا فهو أحق بسبعة أو يفسقها ان ادركها بعينها فاقعة في الموت والفسخ قولوا واحدا فلا خصوصية للبيع بئنه (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة وتقطيعها (ش) يعنى ان من عليه الدين اذا اوفاه لصاحبه وطالب بعينه الوثيقة المكتوب فيها الدين أو من ينزل منزلة صاحبه ليأخذها أو ليقطعها فانه يجب الى ذلك وقضى له به لتلايقوم بمافيها مرة أخرى لكن ما ذكره المؤلف لا يقيد به عليه

أو يقال ان قوله بسبعة بعثتها أخرى فهي موصوفة والبرينة ظاهرة وتأتى الحال من التكرار الموصوفة الدين ثم اعلم انه لا فرق بين كون البيع صحيحا أو فاسدا في هذه المسئلة (قوله لا يتقاضى البيع) حله يقتضي في قوله في الموت والفسخ جواب عما قال هذا الخالف بقوله المصنف ولغيره اخذ عن شئته في الفسخ لا الموت وساميل الجواب ان البيع انما يقع على معنى فباستحقاقه الفسخ البيع فرجوع في عينه مطلقا قوله في رجوع بعثتها فيه انه سأل في الوثيقة اذا ادعى دين الدين سقطها وادعى الدين دفع ما فيها فاقول قوله فهذا يقيدانه لا يمكن من ان رجوعها من البيع بدون اذن من عليه الدين

(قوله فالاحسن) أي ولو كتب برأيه بينهما وعليه خط الشهود لكتفت قال في أحكام ابن سبل والاحسن من هذا كله كتب برأيه (قوله ولا يعلم تزويجه بالامتنع) أي لا يعلم صحة القيد على تزويجها بالامتنع فولا يعلم قبله ان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولاً أم لا) أي خلافاً لابن عبد العزيز في غير المدخول أم ثم أقول قوله إذا لم يعلم الخ يفتي بان الجمع في قوله مقبول ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولاً أم لا) أي في قوله إذا لم يعلم انقضاء عدته أم لا منه إلا ان خيرين اني أدخلهما وأكتفت مطلقاً لاعتد عليهما. وبعبارة غيره أحسن وأصله انه لا يقضي لزوم المطلق ولا لزوم الزوج إذا مات باخذ وثيقة الصداق ولا يقطعها إذا قضى ما فيها ٢٢٢ سواء كان مدخولاً أم لا وقد قلنا

وثيقة الصداق لها في بعضها منفعة بسبب شروط تدكر فيها ولحقوق النسب إذا اختل في الولد وهو ذلك كإبرخ الطلاق لكن الاختلاف في حقوق النسب المختص به وثيقة الصداق في حالة خاصة وهي إذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصداق لا شرط فيها أو كتبت حالة العقد (قوله والتعليل المذكور الخ) هذا بقيدانه إذا لم يكن مكتوباً في الصداق فقط فإنه يقضي عليه بالدفع ان دفع له الصداق (قوله وما أشبه ذلك) أي كان يدعي إمارته فهو الحاصل ان هذا الحل مرور على قول مالك الشامل لدهوي السرقة أو الأمانة ويخبر ذلك والقول قول الراهن أي يمنه كما قال مالك سواء ادعى الرب الدين بعد ثبوت حلول الدين أو بالبعد عن خصمه منه أو سقط منه لكان القول للمرتبه بلا خلاف إذا طام القريب أو ما يصير الطول فالقول للراهن قولاً واحداً قال ج فان قلت إذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب فالتقريبين الوثيقتين الراهن قلت لعل لندور السقوط في الراهن بالنسبة لسقوط الوثيقة إذا اعتنله يحفظ الراهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة

الذين شأنه إذا أخذ الوثيقة وأدعى من له الدين انما سقطت من يده فالقول قوله كما يأتي في قوله لو لم يبرأ دهان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعه لا يقيد أيضاً لان من له الدين يخرج من ضمان السجل فالاحسن أخذه هاع كآية أخرى أو انقص عليها قوله وقضى بأخذ الدين الوثيقة خصوصاً ما علمنا أو قطعهما بعد الإشهاد على وقامتها أو كتب وثيقة تناقضا فاعا على بأما (ص) لصادق قضى (ش) يعني ان الزوج أو المطلق أو وافته المات إذا دفع الزوج مصادقها أو طلب وثيقته ليأخذها عنده أو ليقطعها فإنه لا يجاب إلى ذلك بالجواب حتى يضمن الحقوقي إذا لم يعلم انقضاه عدتها بالامتنع ولا يعلم تزويجها بالامتنع وسواء كان مدخولاً أم لا والتعليل المذكور محمول على ما إذا كتب تاريخ الطلاق في عقد الصداق أي على ظاهره ومثلاً (ص) ولو لم يبرأ دهان ادعى سقوطها (ش) يعني ان الوثيقة إذا وجدت في يد من عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت وأسرفت مني وأسرفني أو غصبها مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول راد الدين ويقضي له بردها بعد أن يحلف أنه ما قبض من دينه شيئاً وأنه ما قبض دمه من هو عليه إلى يارفعه وحليفه عن المدين ان يبين أنه وفي لان القاعدة ان كل شيء أخذ باشهاد لا يبرأ منه إلا بإشهاد (ص) ولو اثنان يدينه يدفع الدين (ش) يعني ان الراهن إذا وجد بيد اثنان فطالبه المرتبه يدين الراهن فقال الراهن دفعته اليك وقال المرتبه لم تدفع لي منه شيئاً وقبضت حقاً وأسرفته أنت حتى وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضي له بأه دفع مبلغ الرهن لان الامتناع في الراهن أن يكون باشهاد أو غير اثنان أو ليس على الراهن الا الايمان أنه دفع مبلغ الرهن وسواء قارب الدين بعد ثبوت حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتبه دفعه لم يقبل أن يقبضه أو ما لو ادعى أنه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتبه بلا خلاف إذا طام القريب أو ما يصير الطول فالقول للراهن قولاً واحداً قال ج فان قلت إذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب فالتقريبين الوثيقتين الراهن قلت لعل لندور السقوط في الراهن بالنسبة لسقوط الوثيقة إذا اعتنله يحفظ الراهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة

ادعى المرتبه دفعه الخ) أي على وجه الصارفة أو لوديعه أو على نية ان يأخذ منه حيث رده (قوله لكان القول قول المرتبه) أي بين يمينه عليه فانه بكل جلف الراهن ويرى (قوله وأما بعد الطول) أي كدثرة الأيام كما استظهره والحاصل ان هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعه فغرض ذلك كإقتناء بين دعوى السرقة والنصب أو السقوط وهذه الكتابة هي العجدة كما يبرهن كالمعهم وبعبارة جيب ذهبت إلى حلق الكتابة لكنها تفرق بين دعوى العارية والنصب وهي تفرق على قول جمهوره فإنه يقول القول للمرتبه ان قام بالحلف فإن وجهه أنه لم يقبضه فان بكل جلف الراهن ويرى كالمستناع فيقولون لا يبرأ بعد ثبوت دفع المتاع انتهى وهو صحيح فالقول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح

(قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وأنه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كما في التصرف فأنشأ حلق الرهن ويرى كالصانع  
 يقومون بالاجر بعد ثلث دفع المتاع فله مصون كما في بهرام (قوله تأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى الاشكال الواقع وهو أنه إذا  
 ادعى القضاة بمعرفة الدين فيؤخذوا لحاجة الاشهاد ولا وجه لقبول قوله والجرابان عدم وجود الوثيقة قولى جانب  
 القضاة فلذا قلنا قبل قول المدين أنه دفع الحق تدبر (قوله وانظر بسط الخ) اعلم انما قد كانت ما ينصحه المقام من غير نظر  
 لما فيه في ذلك فتقول اعلم ان غير واحد قد راسى المصنف بكلام أي عرق كافيه قال إذا كتب الشاهد شهادته في ذكر  
 الحق وطول بها وادعى المدين عليه أنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يوفى بالكاتب الذي فيه شهادته بطلان  
 الذي عليه كغير الناس أخذ الزمان إذا ادوا الدين انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سألنا عن شهادته قال لم أقل أنه شهد  
 في فهم كلام الكافي وذلك لان المدين مقر بالدين وانما يدعى دفعه وقطعه الوثيقة فكيف يطلب من رب الدين شاهد  
 على مقر وهل يحتاج إلى الشهادة مع الاعتراف قال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو يجوز له الشهادة بغير حضور وقد  
 سبقه غيره إلى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سألنا أيضا بقوله اللهم الآن يحصل على مقر في السرياح في العلانية انتهى  
 وأجاب غيره بأن معنى قوله أي عرق لم يشهد ٢٣٤ لا غير قسم ادعى تصديق الشهود عليه فكانه قال يصدق فاطمى

يشهد على قصده ولا فائده  
 هنا لا فائده فيها لقرار الشهود  
 عليه بما تضمنته الوثيقة من  
 شهادته ويمكن حل قول المصنف  
 ولم يشهد شاهد بها إلا على  
 مقر من أبي عمرو وهو ان صورة  
 المسئلة ان الشهود عليه  
 منكروا لسل الدين في كتاب  
 الاستفتاء قال ابن سيب عن  
 ابن الماجنون فحين أشهد في  
 كتاب ذكر الحنفى ذكر كراهه ضاع  
 وسأل الشهود ان يشهدوا بها  
 حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا  
 حائطين لمخافه خوفا من أن  
 يكون قد اقتضى وعما الكتاب

(ص) كوثيقة زعم بها سقوطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة  
 والى قبلها عبارة الأئمة والمحقق ان خصاصا دعى إلى آخر دين وزعم أنه وثيقة وانها  
 سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للمدين بالبراءة من الدين  
 بعد حلقه أنه قصده ولا يصدق قدر بها في دعواه السقوط وهو كما أن المرتضى لا يشترط له  
 بشئ على الراهن الذي يدهونه بل يقضى ببراءة الأئمة وهذا حيث لم يجد الوثيقة يد  
 المدين أو لم يوجدت يد لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما مر في  
 قوله ولم يباردها ان ادعى سقوطها والفرق ان الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن  
 يشهد بجاعتها ويلزم الدين المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فإنه لا يشهد إلا بها فيكون القول  
 للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهد بها إلا (ش) يعني ان الشخص اذا كتب شهادته  
 على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد إلا مع اضطرار الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح  
 الكبير ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل التعليل عقبه بالكلام على بقية  
 أسباب الطهر وهو لغة يقال للمنع والحرام وثلث أنه ويقال المقدم الثوب وهو مثلث  
 أيضا كما في الحكم وشرا قال ابن عرفة صفة حكمية فوجب منع موصوفها من نفوذ  
 تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بما له قال وبه دخل خبر المريض والزوجة انتهى

فان جهلوا وشهدوا بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما سقطوا ان كات الطالب ما موانوا ان يمكن  
 ما موانوا نقول ان المساجين أحب إلى أن لا يشهدوا انتهى (قوله بقية أسباب الطهر) أي وقد ذكر من أسباب إحاطة  
 الدين والتعليل (قوله يقال للمنع والحرام) أي حرمة الحرام وهو عطف خاص على عام وهو مصدر جرح القاضى به غير  
 الجرم وكبرها في المضارح (قوله صفة حكمية الخ) هذا التمرين لا يطابق معناه ولا اصطلاحه في اللغة المنع وعند  
 جهة الشرع المنع من شيء خاص ولا احده ان يشهد بأنه المتع من التصرف في المال وقال في المذخبة المنع من التصرف ونقله  
 عن التبيينات إلى آخر ما ذكره محشى تب (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله أو تبرعه  
 بما ل أن أراد بكه نال على لمع ما قبله وان أراد ببعض ماله فيصدق باقل من الثلث وان أراد بمصاعبه وهو ما زاد على  
 الثلث فلا قرينة عليه وقد يجب بان مراد ببعض ماله وكونه زائدا على الثلث خارج من حقيقة الطهر وقوله أي بقوله أو  
 تبرعه بما له وقوله يدخل خبر المريض والزوجة لانهم ليس لهما التبرع بأن يدين من ثلث ماله ولا بدخل خبرهما لكونه منع نفوذ  
 تصرفه في الزائد على قوته لأن ما لا يمتنع ان من نفوذ تصرفهما في الزائد على قوتهما فقول في الزائد على قوته تدخل فيه السبي

والجنون والسفيه والمفلس والرقبي اذ ليس لهم التصرف في الزائد عن القوت وبقي المريض والزوجة فادخلهما في قوله أو تبعه (قوله عقد الباب السابق للعصر الخ) فيه انه لم يتكلم على الحجر الكلي بل انما ذكر حجر اخصا وهو حجر الدين لاطاحة الدين والتفليس (قوله لان المراد ليس بمالك) ودناه يتفق عليهم ماله ويقضى عنه دونه فكون ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وقاية) كان يقول الجنون محجور عليه من مبادي جنونه للافاقة (قوله فله الكلا عليه) أي لان الحجر للمعتق بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فمن حيث النفس والمال (باب الحجر) (قوله الجنون) كان جنونه مطبقا أو متعلوا بحجر عليه وقت جنونه (قوله بصرع أو وسواس) نوعان من أنواع الجنون يعرفان عند الأطباء احترازاً عما اذا كان بالطبع فانه لا يشق منه عادة (قوله فلا يقمن ذلك) أي ٢٣٥ من الفقه (قوله انما هو حجر آخر)

أي وإذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه فخلاصته انه لا يحتاج للفقه مطلقا كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد أم لا ثم رد عليه ان الحجر للصبي والسفيه يحتاج لفقه مع ان المنصف قال ان حفظ ما لدى الاب ثم بعد ذلك هذا رأيت شب ذكر مانصه الجنون من حيث جنونه محجور عليه للافاقة فيجبرد الافاقة ينقل عنه حجر الجنون من غير احتياج لفقه ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفيه ان كان و ينقل عنه بما في انتهى والحاصل ان الحجر على الجنون من حيث النفس يزول بحجر زوال الجنون فهو مقيد بالقلنا والحد فقه تعالى (قوله لاويه) المناسب لايه لان الام لا حجر لها ولعل الاظهر ان يقول لايه أو وصيه والاقالماكم (قوله زال عنه) الا ان ينقل عليه فساد أو هلاك لجلاله فلا

ثم ان المؤلف عقد الباب السابق لا يترنسه وعقد هذا الاسما به وكان الاولى تقديم هذا على الترتيل لان السبب مقدم على السبب طبعاً ان يقدم وضعه على الوفاق الوضع الطبع لان تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقل لا وضعا أو أسباب الحجر الصبا والجنون والتبذير والرقا والمفلس والمريض والتسليم في الزوجة وليس منها الزوال لان المرتد ليس بمالك وذ كر المؤلف مبدأ كل سبب وقاية وقدم حجر الجنون لفقه الكلام عليه بالنسبة للصبي فقال (باب) الجنون محجور عليه للافاقة (ش) يعني ان الجنون بصرع أو وسواس محجور عليه انى افاقته فاذا عا د عقله زال حجره ولا يحتاج لفقه ان كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد وان كان قديما فلا يمين ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التفيد لان الحجر بعد الافاقة ليس حجر الجنون انما هو حجر آخر تقدم له صبا أو سفيه قوة محجور عليه أي لاويه ان كانا لا فاقا لم يكن ان كان والا فجماعة المسلمين (ص) والصبي بالوجه (ش) يعني ان الصبي ذكرنا كان أو أنثى لانه فعل يستوي فيه الذكر والمؤن فيسقط الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة الى بلوغه فاذا بلغ عاقل زال عنه ولا يابيه من تدبير نفسه وصيانته هيست اذ يمين عليه حينئذ أن يقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدى الى قتله أو عطيه قصد المذلت وأما ارتفاع الحجر منه بالنسبة المالك فهو المشار اليه فيما سببا في قوله الى حفظ ما لدى الاب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بغير ان شئت في الكبير ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج بها من حال الطفولية الى غيرهما تلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها وأشار المؤلف الى انها من مشتركة ويحتمل وعطفها بالاولا يتوهم ان الالامات مجموعها أولها السن وهو مشرق بين الذكر والأنثى بقوله (ص) بغاية عشرة قسنة (ش) أي يقام غاي عشرة قسنة على المشهور وشعر غير المؤلف

فمنه الاب والولى والناس اجمعون وفي عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصنية فيسقط الحجر على بالنسبة لتقسيمه الى سقوط حضانتها بالبناء بها لان الحضانة حق للماض خلافا لان الحاجب انها كالصبي الاظهر كلام شاونوا وواقفه شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي يحتمل أن يرد به حجر المال ثم أي لم منه قوله الى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي ان قوله فيما يأتي الى حفظ ما لدى الاب بعد ميل اشغال لمن هذا هو محتمل أن يكون قوله بلوغه متملة بلوغ الصبي فهو بعيد الصبا أو يكون قوله الى حفظ متعلقا بلوغ محجور وهو تحصيل العجز ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة للقيم الذي لا حجر عليه وما يأتي بمن له من أب أو وصي أو مقدم (قوله بغاية عشرة قسنة) أي يعرف بغاية عشرة قسنة وهي جملة مستأنفة استثنافا يتبينها في جواب عن سؤاله فقدر كان فاقا قاله بلغا يعرف فقال ويؤلف فبان حذف اليا مع كبير النون

وقصها وإثبات الباء كنه مفتوح حق التوكيد مذكورة فيهما طاء ابن هشام في التوضيح (قوله والأفلا) أي لان الإنسان اذا بلغ تفضل خبره وتفضل رقبته (قوله والجل) في أي أرضي ويؤول حيثما شكك ولا يعتبر فيها كبر التمد (قوله لكان أوى) فيه ان النبات اذا كان مصدرا مجزعا يكون معناه ظهور النبات بمعنى الثابت والقلم وزعم من المعاني فهو مثل الآيات سواء فلا اطلاع لنا عليه فالاحسن ان يراد ان النبات نفس النبات فلا يكون مصدرا بل اسم النبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان للاطلاق وعلى هذا القول فهو علامة ٢٣٦ في الظاهر والباطن والقول بالاطلاق هو المعتمد وهو الذي صدر به المستفيض

كما أفاده بعض من حقق (قوله) أو هو علامة في حقوق الأدي (الخ) المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الأدي في الظاهر كرم الطلاق والعق ولا يلزمه فيلينيسم بين الله طلاق ولا حد حتى يحتل أو يبلغ سن الاحتلام وأما مثل حقوق الله فلا يلزم ظاهرا ولا باطنا وهذا الذي قلناه يفهم من كلام غيره (قوله كالوادي على الصبي) هذا ما ملوك وقوله أو أدي الخ هذا ما طلب فهو لقب ونشر مرتب ويمكن أن يكون مدعي البلوغ مملوكا كالوادي عليه أنه أتلف شيئا فثبت عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما دعي به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للمال وخالفه الأبي في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع ممن يتهم أن يكون عرض المقر دفع ذلك إليه الماترة أو صداقة فلا يثبت إليه (قوله) وأما اذا ادعى بالسن (الخ) ويصدق في السن ان أدي ما يشبه اذا جهل التأخير (قوله) طلبا كالوادي (الخ) وربما يقع

سنة عشر ولا ينوب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست مختصرة فبعض كرام المؤلف لان متباين في أدنية الماورد وتن الايط وعظ الصوت ومن ذلك ان تأخره في ضبطه وتنبه وتدرج برقبته وتجمع طرفيه في استانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والأفلا (ص) أو الحلم (ش) أشار بهذا الى ثاني المشترك وهو الحلم اتفاقا وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الاثنية الانزال بظقة وأشار لثالث والرابع المختصين بالثاني بقوله (ص) أو الحصى أو الحمل (ش) والمراد بالحصى الذي لم يتسبب في حبله أو الأفلا يكون علامة والخامسة المشتركة وإنما أخرها لقوة اختلاف فيها بقوله (ص) أو الآيات (ش) للآيات وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الحشن لا الزغب وقوله أو الآيات أي العانة لا الايط أو اللصة لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالآيات النبات لان الآيات هو نبات الله تعالى لا اطلاق لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزمع الى الجزم لكان أوى بجراعه (ص) وهل الأدي حقيقة تعالى تردد (ش) يعني ان الآيات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقا في حقوق الله تعالى من صلاحه وصوم وشحوها مما لا يتطرق له الحكم وحقوق الأدي من حد وطلاق وقصاص وشحوها مما لا يتطرق فيه الحكم وهو ظاهر كلام المأثور في غيره وهو علامة في حقوق الأدي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كالزيم الطلاق والعاق وشحوها وأما مثل وجوب الصلاة وشحوها فانه لا يكون علامة فانه ابن زينة وعلى ذلك أشار بالتردد (ص) وصدق ان لم يرب (ش) أي وصدق مدعي البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطالوبا في الاحتلام أو الآيات كالوادي على الصبي البلوغ لأخامة حد جنابة فانكر أو أدي هو البلوغ ليأخذ منهم في الجهاد مثلا فانه يصدق في الوجهين ان لم يرب في قوله والأفلا يصدق فالضخم في وصدق الصبي أي وصدق في ادعاء البلوغ اثباتا ونفسا طالبا أو مطالوبا ان لم يرب بهذا اذا ادعى البلوغ بالاحتلام أو الحصى أو الآيات وأما اذا ادعاه بالسن فلا يثبت من آيات ذلك بالعدد وأما الحمل فلا يثبت اقوله ما بحث لم يكن ظاهرا ويختلوا الامر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه ان لم يرب فان حصلت رية فلا يصدق طالبا كالوادي انه بلغ ليأخذ منهم في الجهاد وشحوه أو مطالوبا كما اذا جنى جنابة وادى عليه البلوغ ليقام عليه الحد فانكر ذلك كافي الشلوح لكن المعقد نفسه يثبت فيها اذا كان مطالوبا في هذا القرض المذكور لان الحد ودمه وبالسنسبات

في الوجه من العبارة ان تلك الدعوى ذاتها مهمة وليس كذلك بل المراد رية خارجة عن ذات الدعوى (قوله لكن المعقد) ولي تصديقه أي مع الرية (قوله لان الحد ودمه) أي و فكاره البلوغ شبهة تدموا الحد عنه ويرب أصله ريب نقلت حركة الباء الى الساكن الصحيح قبلها وهو الرافضات التي لا يمتنع كفي الاصل من منعها ما قبلها الا ان نقلت ان كانا قد دخل الجنان سكن الياس قد فذقت الالف لا تنه السالكين (فزع) هائل السيوى عن البكر البينة قرية السكاك وتدعى عليه البلوغ هل يقبل أو يكشف فاجاب بانه يقبل قولها نعم وطلوب وقال لم يبلغ فالتظاهر انه يقبل قوله ويرب على بلوغه فزع السيوى



(قوله لان المصلحة اذا كانت في الرد والاجازة تعين) اي فذلك امره ظاهر فلا حاجة الى الاختصاص الشامل لذات (أقول) والتفسير امره ظاهر فلا حاجة الى جعلها تنصير فلا فرق (قوله ويرد أيضا) أي يرد جعلها للاختصاص (أقول) قد علمت انه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصا بالرد) يمكن أن يقال المراد اختصاص نسي أي اعدام صديقاته ثم بعد كفي هذا وجدت في شرح ع ما يفيد (قوله ويستثنى الخ) هذا يفيد ان المراد بالمتن المحصور بلغة لم لا يكون قوله بعد كالسفيه تشبيه في المسئلة الأخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن ان يراجه ٢٢٧ خصوص البصر ويكون قوله كالسفيه تشبيها تاما (قوله لمع فاني هذا

من دوام العصة) أي ودوام العصة أمر نذبه الشارع (قوله يعني ان المميز) هذا يقتضي ان الكلام هنا في المميز والسفيه الا انه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب اسقاطه لانه اذا علم وسكت فهو إذن (قوله ولو حث الخ) ليس المراد حث حقيقة اذ لا تفتقد عين غير بالغ بل المعنى على العين في صغرهم وقيل بعد بلوغه ضد ما حلف عليه بما يوجب الحنث أن لو كان بالغين التعلق فلا يلزمه (قوله فاذا حلف الخ) لا يقتضي انه حينئذ يسكر حلفا فيما يتعلق بالاموال فاذن فالمتناسب أن يقول ولو بعد رشده وبلوغه ثم لو كان الحلف بالطلاق لصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بغيره عهده فلا) أي أو بطلاق زوجته ان لا يدخل دار فلان في هذا الشهر قبضه ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) قيسه

وفي كلام الواقف ما يفيد (ص) والولي رد تصرف مميز (ش) يعني ان المميز اذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من اجازة أو رد كان الولي ابا أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والاجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبه وعقوق وما أشبه ذلك فانه ينعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن الام في قوله والولي للتفسير لان المصلحة اذا كانت في الرد أو الاجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج الى جعلها للاختصاص ويرد أيضا قوله انه ان رشده فالرد ليس خاصا بالرد ويستثنى من قوله والولي الخ ما اذا أمر المحصور عليه واد الفدا امتنع وليه فلا كلام وليه ويستثنى منه أيضا ما اذا كانت الزوجة عند زوج حرم وسر واستمتع من الاتفاق عليها وطلبت من الولي الاتفاق عليها من مالها فانه يجب على الولي ذلك لانها لو كانت غيبا متزوجة لوجب على الولي ذلك مع فاني هذا من دوام العصة وأيضا لو ارادت عدم الزواج فانه لا يتخير عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك الا اذا أراد الزوج فراقها لم يتفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضا ما اذا كان تصرفه في هبة أو صدقة بشرط الوهاب عدم الخرج عليه فيها وفي دعوى الاستفتاء في الاولين نظرا لان المصلحة تعين فيسما فيصير المصير اليها ولذا ان اخلاصه من الامر ودوام الزوجة عند زوجها من ذلك (ص) وله ان رشده (ش) يعني ان المميز اذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعلم بذلك لا يغير وجهه من الخبر أو علم وسكت أو كان متهما لا وليه وتصرف ثم خرج من الخبر بأن بلغ رشده اذ ان النظر في ذلك لا لغيره فان شاعرده وان شاء امضاه كما كان لوليها لكن اعتبارها هنا سواء كان تصرفه بما يجبره والولي رده أو بما يجب عليه رده كالعقوق ونحوه ومثل الصبي اذا بلغ رشده المصنف اذا رشده لكن في السفيه المجهمل على أحد القوانين الاتيين وهوان تصرفه قبل الخرج محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج الى اجازة (ص) ولو حث بعد بلوغه (ش) هذا ما ينافي في انه لو الراد امضا فاذا حلف في حال صغرهم بغيره عهده فلا ان أو صدقة ان دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالمتشهور انه لا اجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صغرهم وحث في حال صغرهم دخلها فانه لا يلزمه شي بلا خلاف فلا يحتمل كلام المؤلف عليه لعدم تاقى المبالغة وكلام المؤلف لا يشعل السفيه بدليل قوله بعد بلوغه وبيع تحت النصير الى الرد لانه قال بعد بلوغه ورشده أي بعد بلوغه في حال

٨٣ شي شا اشارة الى ان محل الخلاف اذا حث بعد رشده فلو قال المصنف بعد رشده لكان أفضل (قوله فلا يحتمل كلام المؤلف عليه) لا يافى الجمل اصلا بعد قول المتن ولو حث بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فالمنع صحيح والحاصل ان كلام المصنف صحيح جعلت المبالغة والعمال وخلاصة ما في المقام ان المناسب للمصنف ان يقول ولو حث بعد بلوغه ورشده لاجل أن الكلام في الاموال فلا يضمن زيادة رشده (قوله ويربح تحت النصير الى الرد) فيه نظير وقوله لانه قال الخ لا يذله كما هو ظاهر

(قوله ولذا قال الخ) فيه أنه ولو جعل على الصبي فقط لا يضمن زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله ولما كان حسنه الخ) لانه في هذا لا يولى حذفه (قوله يتنازع عشره الخ) والمراد بالرشد حسن التصرف (قوله وكلام المتقدم الخ) كلام شب وعيب يقتضيه انه المقتدر (قوله حيث تغير الحال) وأما لو اسقر الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كاصح به عيب اعلم ان المقتدر ظاهر لفظ المستنوي لا ينافيه كلام المتقدم لان معنى كلام المتقدم انه اذا تغير زيادة فله دفع ما يتوهم من انه يضمن الرد وهذا لا ينافيه انه لا يثبت ولو لم يتغير (قوله الا ان يصون به ماله) أي يحفظه ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتقضى كل يوم نصف فضة فيضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما يكفيه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان عليه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتقضى نصف فضة فقط ٣٣٨ فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله لصون أي حفظ (قوله في ماله لا في ذمته)

فان تلقا خافا غير لم يضمن فلو لم  
 يشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه ١٥ ولذا قال بعض لو قال ولو حنت بعد رشده لم يكن  
 أحسبت وهذا صادق بما اذا كان الحنف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق  
 بالمال بالحلف بالعق أي والا لحلف بالطلاق ونحوه ولازم له ان لا يعقل بالغ ولما كان حسنه  
 موقوفاً على غير الحنث لانه حنث موقوف على امتناعه رد لا حنث محتم وبعبارة المراد  
 بالحنث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع عشره رشده  
 وحنث (ص) أو وقع الموضع (ش) هذا مبالغة أيضاً في انه الامضاء الرد بعد بلوغه  
 ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والساد لا يلزمه امتضاء ومظاهره  
 التصدير سواء اسقر الحال على ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما يباعه أو نقص فيما يبتاعه  
 وكلام المتقدم يقتضيه انه انما له التصدير فيما وقع الموضع حيث تغير الحال عما كان عليه  
 على العموم فحقه نظر (ص) وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي غيراً  
 أم لا ما تلقاه ان لم يكن امن عليه والا فلا ضمان عليه الا ان يصون به ماله فيضمن في المال  
 الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة  
 وفي مقهوره أفسد تفصيل فان أضره فيما لا بد منه فان لم يؤمن ضمن مطلقاً لانه  
 أضر من الافساد وان آمن ضمن ان كان له مال وبقي والتابع ذمته اتفاقاً القضي  
 وبني في يضمن الاقرته أو عاصون به ماله ولما كان الجبر عليه في حيا تسلف نفسه  
 وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا جبر عليه فيها لانها خارجة من ثلثة  
 بعد موته فسأوى فيما البالغ اشارة الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت  
 وصية الصغير المميز أي وبازن أيضاً وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط المذكور

فان تلقا خافا غير لم يضمن فلو لم  
 يشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه ١٥ ولذا قال بعض لو قال ولو حنت بعد رشده لم يكن  
 أحسبت وهذا صادق بما اذا كان الحنف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق  
 بالمال بالحلف بالعق أي والا لحلف بالطلاق ونحوه ولازم له ان لا يعقل بالغ ولما كان حسنه  
 موقوفاً على غير الحنث لانه حنث موقوف على امتناعه رد لا حنث محتم وبعبارة المراد  
 بالحنث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع عشره رشده  
 وحنث (ص) أو وقع الموضع (ش) هذا مبالغة أيضاً في انه الامضاء الرد بعد بلوغه  
 ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والساد لا يلزمه امتضاء ومظاهره  
 التصدير سواء اسقر الحال على ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما يباعه أو نقص فيما يبتاعه  
 وكلام المتقدم يقتضيه انه انما له التصدير فيما وقع الموضع حيث تغير الحال عما كان عليه  
 على العموم فحقه نظر (ص) وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي غيراً  
 أم لا ما تلقاه ان لم يكن امن عليه والا فلا ضمان عليه الا ان يصون به ماله فيضمن في المال  
 الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة  
 وفي مقهوره أفسد تفصيل فان أضره فيما لا بد منه فان لم يؤمن ضمن مطلقاً لانه  
 أضر من الافساد وان آمن ضمن ان كان له مال وبقي والتابع ذمته اتفاقاً القضي  
 وبني في يضمن الاقرته أو عاصون به ماله ولما كان الجبر عليه في حيا تسلف نفسه  
 وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا جبر عليه فيها لانها خارجة من ثلثة  
 بعد موته فسأوى فيما البالغ اشارة الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت  
 وصية الصغير المميز أي وبازن أيضاً وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط المذكور

في البصر مثلاً على ما اذا اتفق به في كل ونحوه حاصله انه اذا طرحه في البصر مثلاً فيضمنه ان لم يؤمن عليه والا فلا وقوله  
 ضمان عليه (قوله وفي مفهوم افسد) لم يتكلم على منطوقه والحكم انك تقول انه اذا افسد ضمن في ماله ان كان له مال والا ففي  
 ذمته خلافاً لعم وغيره (قوله فان اسرفه الخ) مفهوم افسد وقوله فيما لا بد منه أي واما اذا اسرفه في غير ذلك فهو بمثابة  
 الافساد فمضى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقاً أي كان له مال لا يفي أم لا وتبين ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن  
 مطلقاً) أي كان له مال لا يفي أم لا ان كان له مال أخذ منه والا تسمع في ذمته عند حصول البسار وقوله لانه اسرى من الافساد  
 أي وادى فكان يضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فلو ادى اذ اسرفه فيما لا بد منه عند عدم الامن وقوله وان امن ضمن الخ أي  
 مر ببط بقوله وان امن ضمن ان كان له مال ونظر من ذلك التقدير ان الحكم في العبارة الثانية يخالف الحكم في العبارة الاولى  
 وهي لعم والتاثير هي التي يفيدها النقل (قوله وبني ان يضمن الاقل الخ) فاذا كان يتقضى نصف فضة كل يوم وكان  
 ما افسده يساوي نصفين فلا يضمن الا نصفاً فقط فاذا كان ما يتقضى يساوي نصفين وما تلقاه يساوي نصفاً فيضمن نصفاً فقط

(قوله وهذا أولى) أى لعمومه وشموله لجميع ما تقدم وما على الاحتمال الأول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الأول  
برادى الميزان يشمل السقيم والاحكام الاتية بعد جارى على هذا النوال الاقوله وصحت وصيته فتأصّر على الصبي بقية  
التشبه فؤدى الاحتمالين واحد ويمكن ان توجه الاولوية بجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الاول  
فلم يكن على مساق واحد كالمجموع تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتداءه) بان يقولوا وصيته بدار بدنه يقول وصيته لا بد  
بدنارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذى الاب) بان لا يصرفه في ذاته ولو لمباحة وان لم يجز  
شهادته ثم انك خير بان في المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحافظ المال ٢٢٩ ذى الاب قال الى حفظ ذى الاب ماله

لكان أولى ويجب بان المصدر  
مضاف اليه فعول والتقدير الى  
حفظ ذى الاب ماله ولكن  
لماحذف الفاعل هنا احتاج  
للاظهار فيما بعد حسب قال ذى  
الاب وقوله فوك وصى ومقدم  
أى بعينه تحذف لفظة بعد من  
هنا لولا الاول عليه وصية  
اطلاق الخبر من الوصى أى بان يقول  
أشهد فلان انه لما بينه وشهد  
بتميمه فلان أطلقه ورشده ومنه  
أمره فان قامت بينة انه يرث  
سقيان دعه وعزل الوصى وجعل  
غيره عليه ولا يضمن الولى شيئا  
أثقله لانه فعه باجتهاده (قوله  
وهو اذا اجر عليه) حمله كما فاده  
بعض الشراح ان الصبي حتى يبلغ  
رشد لا يخرج من حجره ولا  
يجتاز لنفسك ما لم يكن أبوه حجر  
عليه قبل الرشد وأشهد على ذلك  
وهذا ظاهر اذا كان بعد البلوغ  
بل وظاهر التوضيح ولو قبله فاذا  
حل ما ذكره لا يخرج من حجر

وقوله (ص) كالسفيه (ش) تشبيهه لفقائه فقط وهو صبي وصيته ويحتمل أن يكون تشبها  
ناتما الى الاحكام السابقة من قوله ولولى رد تصرف غير الى هنا ان اراد بالميزان الصبي أى  
ولولى رد تصرف السفيه وان رشح الخ وهذا أولى وما قوله (ص) ان لم يقط (ش)  
فهو شرط في المعنى والسفيه والمخفى ان هذه الوصية من ماله لا يحصل بخلط امان حصل  
فان وصيته مالا لصغ ونفس القضي التظليل بالايضا بما ليس قرينة أو غير ان بان لا يعرف  
ما ابتداءه وقد أشار الى هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض أو ان الوصى  
بقربة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذى الاب بعده (ش) يعنى ان الحجر لا يزل منه صبا  
على الصبي الى بلوغه رشدا وهو المراد بحفظ المال ومعناه ان يكون بعد بلوغه حسن  
التصرف وحسنه ببقائه عليه حجره ولم يشكك أو غيره بخلاف الوصى ومقدم  
القاضي فانه لا بد ان يشككته الحجر بعد بلوغه وشيد أو الى هذا أشار بقوله (ص) فوك  
وصى أو مقدم (ش) أى من قلعه القاضي أى مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر في شكهما  
الخبر منه الى اذن القاضي وانما كان الوصى هنا أقوى من الأب وهو قرينة لأن الأب  
لما أدخل الابن الى ولاية الوصى صار بمنزلة ما لو حجر عليه أى بعد بلوغه رشدا وهو اذا  
حجر عليه لم يخرج الا اطلاقه ولومات الوصى قبل التكتصير فانه بعد ذلك على الحجر  
ولا يضمن فكل حال كولاية المار به مالا لا يتأق اختلاف الاق بين ابن القاسم ومالك  
لانه محجور عليه وفى كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذى الاب الخ اشعار بان السقيم  
المهمل يخرج من حجر بالبلوغ (ص) الا كدوم بعينه (ش) هذا مستثنى من قوله  
ولولى رد تصرف غير يعنى ان الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا  
كان ذلك في شيء فمقدور بال والى ما التفتحه من درهم يشتري به شيئا كله كحجره  
والبلوغ ما أشبه ذلك فان ولية لا يحجر عليه في ذلك وأما روجه المحجور عنه التي تقضى  
تفتحا أو أخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتاح به لجان الوصى لا يدفع فيه نفقته  
وقال ابن العطار لا يدفع له نفقته رنفقة رقيقة ومهات وأولاده ثم اخرج بمخص السفيه

الاب الفاك والمراد بلوغ رشدا أى تحقيق ذلك فان جعل فهو محجول على السفة فالخاص ان قوله وهو اذا حجر عليه أى بعد البلوغ  
أى قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا باق على قول مالك الذى هو معتقد تأمل في وجهه الاشعار فانه لم يظهر مع  
ما تقدم من ان قوله والصبي للبلوغ يخرج النفس (قوله بعينه) أى ضروراته وصالحه كالأقراسه ووضوؤه ونحو ذلك وقوله  
بعينه أى هو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الزرقاني ان المراد به الدرهم النبري ورجا يشعر بذلك قول المدونة  
يتقرب بها اذا يشتري العلم بدرهم من الفلاس ومعنى كلامه ان الدرهم اذا دفع له أو الدرهم اذا دفعه لمن نفقة فاشترى  
بذلك شيئا بعينه فان دفعه ماض وإما لو باع من متاعه شيئا بعينه فان الولي النظر فيه وقل كذا في غيري وانظر في ذلك قوله وقال  
ابن العطار الخ) أى وكذا يدفع له نفقة وقوله وأما نفقة زوجته ونحوها فتعطى لها وهذا كله اذا أصيب التصرف في ذلك

فان كانت فرجة أمة دقت فثقت السيدها والظاهر ما قاله ابن المطار بل يمكن التوفيق بعمل ما أخف من المدونة على ما زاد  
يتعلق به ثقة لاحد تقدير (قوله لا إطلاقه) ٣٤٠ مطوف على محذوف أي ولولي رد تصرف بمن في حال لا في إطلاق فلا يرد

انه يشترط في لان لا يصادق  
أحد متعلق بها على الآخر قوله  
وتصرفه أي اذا كان الأب لم  
يجبر عليه قبل (قائده) الجبر  
على من بلغ رشدا يكون من  
الحاكم وأما على الصبي أو من بلغ  
سنتين الأب فالجبر في الأول  
الحاكم وفي الثاني الولي والحاصل  
ان الجنون ثلثة طرأ على البالغ  
ورشده وثلاثة على الصبي فأن  
طرأ على البالغ رشده فأن الجبر عليه  
لا يكون إلا الصبي فأن زال  
جنونه عاد لحاله الأولى وهي  
الرشدة إذا طرأ على صبي فأن  
لوليه مستر فأن زال الجنون عاد  
تجبروا عليه كما كان وكذلك  
الصبي الآن بول جنونه وقد بلغ  
رشدا (قوله وعليهما العكس)  
أي ولهما العكس فلا يرد ان هذين  
القولين متضادان لا يخرجان  
(قوله المعلوم السقه) فأد كلامه  
هذا ان الأولى للشارح أن يقول  
أي الشخص الذي كرك البالغ أهله  
المعلوم السقه (قوله وبأن محترز)  
هذا لإظهار ان الآتي في الآتي  
التي لها ولي مستر ما هذا الأولى  
وكذا يقال في قوله وتقديم محترز  
الثاني (قوله والثالث في قوله  
الجنون الخ) لا يعني ان هذا  
يقضي ان قوله الجنون مجبور  
بجبر مال وليس كذلك بل جبر  
النفس في مجرد الأفاقية يتحقق  
عنه جبر الجنون من غير احتياج

البالغ بالقطب على تصرفه بدأ آخر مما يعينه إذا الاستثناء فقال (ص) لا إطلاقه  
واستطاع نسبة ونفيه وعنى مستولته وقصاص ونفيه واقراره بقوبة (ش) والمعنى  
ان الميزان البالغ الذي لم يعلم رشده اذا طلق فوجبه لبس لوليه أن يرد ذلك على المذهب سواء  
كان الطلاق على وجه الخلع أم لا وكذلك يلزمه استطاع النسب بشرطه الآتي في باب  
وكذلك اذا نفي نسبة بلعان في الزوجة أو بغيره في حل الأمة فليس لوليه أن يعارضه وان  
سكان في الاستدراك أثبت وارث واتلاف مال لان ذلك بعد موته وكذلك اذا اعتق  
مستولته فإنه يلزمه وليس لوليه كلام على المشهور أن يتركه فيها غير الاستطاع ويسير  
الخلعة والثقة أكثر من ذلك ويتبعها ما لا هو لا كثر على الرجوع قبل بقيد الفقه وعليه  
منى المؤلف في باب الفليس حيث قال ويتبعها ما لا هو لا كثر على الرجوع قبل بقيد الفقه وعليه  
والأول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصحابه والثالث رواية يحيى عن ابن القاسم  
وكذلك تلزمه بنجائه على غيره من نفس أو جرح أو ذنب وكذلك يلزمه اذا عاين  
جن عليه أو على وليه من عيب ونحوه بنجائه عدا الأليس فيها إلا العفو بما في مذهب  
ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بدنه بان قال مثلاً قطعت  
يد يتي ولا خلاف أنه لا يصح عفو من يروح الخطا لانه مال فان أدى جرحه الى اتلاف  
نفسه وعفا من ذلك عند موته كان في ثلثه كالوفايا وفي معنى الخطا من عدا لقصاص  
نفسه كالجائفة كالخطا وقد استبعد مما أقرنا ان هذه المسائل في السقه البالغ  
ولا يتصور حصوله لمن الصغير لجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص)  
وتصرف قبل الجبر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه  
اذا رشده بعده (ش) يعني أن أفعال السقه المذكور البالغ المهمل المحقق السقه اذا  
نصرف ولو بغير عرض كعتق ونحوه محمولة على الإجازة عند مالك وكبراء أصحابه كابن  
كثارة وابن نافع وشهر ابن رشد في مقدمته لأن مانع الجبر عليه ولم يوجد وهو لم يعل  
المنع عند ابن القاسم لأن على المنع عند السقه وهي وجوده فلو رشده بعد الجبر عليه  
وتصرف بعد رشده وقبل الحكم بالإلاقه فالحكم المتقدم لما لو ابن القاسم يشكس ها  
فما لم يمنع أفعاله لوجود الجبر عليه وهو على المنع عنده وابن القاسم يبيح أفعاله لوجود  
الرشده وهو على الجواز التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ لان الصبي المهمل تصرفاته  
كأهله وودع قبل الجبر ولو كان ذكر أو على الذكر لان الآتي المهمة تصرفاته ما مردودة  
أيضا لان نفس أو بعض لخلول زوجها بالعام فتصور أفعاله احدث عمل رشدها  
أو جعل حالها وأما ان علم سقهها فمردود أفعاله أو بغيره فتصرفه أي السقه المذكور البالغ  
العقل المهمل المعلوم السقه وأما الجهور الحاصل وهو ان لا يلزم رشده من سقه  
فأفعاله على الإجازة بقاءه وبأن محترز القيد الأولى في قوله ويرد في الآتي الخ وتقديم محترز  
الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال الذي الأب  
ولم يقل المؤلف وفي إجازة أفعاله قبل الجبر وذهابا لان أشارة الى أن المشهور عند

(قوله دخول زوج بها) أي بمجرد دخول الزوج فإن لم يستل فهي على السقم ولو علم رشدها (قوله وشهادة المدلول الخ) فبما أنه قديم قال يستفي عن ذلك بقوله الخ حفظ مال ذي الأب فكيف يصح قول الشارع أي فزاد على ما ذكر الخ والجواب أنه ذكره ليسين أنه لا بد من شهادة المدلول ولا يكتب في سؤال الجيران غير أن عجم أفاد قتلان عينين المراد بشهادة المدلول على صلاح حالها أن لا يعرف بغيرهم (أقول) لم ينفذ قوله الخ حفظ مال ذي الأب ليس بخصية أو لولا خطأ المصنف أنه خلاف المتبادر والمحال أن ذات الأب تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة المدلول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المتقدم بشكهما بعدم دخول زوجيهما وشهادة المدلول كما ذكر في دخول الزوج وشهادة المدلول من يدان بعد حفظ المال في ذات الأب وغيرها وقبل ذلك غيرهما أن المزبدعي التي قد يكون لاحقا كما في ذات الأب وغيره وسابقا عليه كما في ذات الوصي أو المتقدم فالدخول والشهادة سابقان على الفل في ذات الوصي والمقدم ولا حقان لحفظ المال في ذات الأب وغيره أو تصدق معنى الزيادة فيه ما على ما ذكر في المدرك فليس قوله وزيد في الاتي خاصا بذات الأب كالمعص (قوله أن لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد ولا يترشدها الخ والمناسب أن لم يرشدها الأب قبل ذلك ٢٤١ أي قبل الدخول وشهادة المدلول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي أمر ما يخرج به من ذكر من المهمة من الخبر هذا على ما في بعض النسخين أنه بالباء التصانية وفي بعض النسخ القوافية وهي ظاهرة وقد تقدم مرسي في قوله الان تعسف (قوله ما زاد يصح الواحد في المتيقن) قال محشي قات وتفسير المؤلف المدلول تسع فيه أن يرشدها أمه لا يكن اثنتان وهذا الذي جرى به العمل عند المتقين أن الترشيده والتسفيه لا يكتفي فيه العدلان وعلمه بدرج ابن عاصم في تحفته وقال في المبسطة ولا يجرى في

قول مالك (ص) وزيد في الاتي دخول زوج وشهادة المدلول على صلاح حالها (ش) أي فزاد ما ذكر في ما مر في كل واحد فذات الأب يزاد له ما مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة المدلول على صلاح حالها أن لم يرشدها الأب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزاد له ما مع البلوغ وحفظ المال وفلن الوصي أو المتقدم دخول زوج وشهادة المدلول على صلاح حالها أن لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافاً للشيخ عبيد الرحمن لأنه قال وزيد على ما مر في المدرك من حفظ مال ذي الأب وفلن الوصي أو المتقدم وقد مر ما يخرج به من الخبر والمراد بالمدلول ما زاد على الواحد على المتيقن (ص) ولو جسد أو باهر على الأرجح (ش) يعني أن الخبر على الاتي ينقل بدخول الزوج بهامع الشهادة على حسن تصرفها ولو جسد أو باهر لا يعتبر ذلك ولا يحتاج إلى نقل إذا حصل ما ذكر في الأرجح عند ابن عباس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في التكميل وهو ما قدمنا من أحد الخبر في ذات الأب يرشدها المدلول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفلن أشار إلى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيده فقال (ص) ولا يترشدها قبل دخوله (ش) يعني أن الأب يجوز له أن يرشدها بغيره البكر البالغ قبل دخوله على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدة أنه لا يجوز نكاحها إلا بإذن

ذلك شاهدان كما يجزى في الحقوق وعلى هذا العمل وقال ابن زحون في تصديره لا يكتب في رجلين في ترشيدها التسفيه الاعاقه القشو وتقل من الجز في رواية فوافقه مشهور الترشيده بغيرهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماحسون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جسد أو باهر) أي ما يجسد عليه الخبر بعد ما حفظت المدلول دخل الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معاً لا يحتاج إلى فكه إذا حصل الأمران (قوله على الأرجح) اعترضه ثم بأنه لا يجوز رشدها من يرشدها بغيره بخلاف المذكور على قوله وشهادة فلن على مقابله وهو مضي عما هو بغيره بدخول الوصي وهو قول مطرف في الواضحة فتكون أمه الها قبل العام مرشدة بما لم يرشدها أو بعد ما يرشدها بغيره ما مضى عنها أو مضى غامان وهو قول ابن نافع أو سبعة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لا ينقسم فلن قال المصنف وزيد في الاتي معني سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شاع على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل طرطبة ويصكون قوله ولو جسد أو باهر جاز على الظاهر وإقاصي محله ومنع من استدلاله إذا مضت المدة المذكورة فأنقل عنه الخبر ولو جسد أو باهر الخبر قبل المدة من غير احتياج إلى الفل وأن ثبتت حفظها لمال ولا شهدت المدلول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أبا أنها سقيمة الآن ثبت ذلك انتهى شب

(قوله وما يعيها وما علمتها الخ) فية نظير بل النصوص مقبولة أن المراد في المعاملات بل يناق في عاقد المخرى ما من قوله ان لم يرشده الا ينقل ذلك لان هذا ٤٢٣ في المعاملات قطعاً وهذا كله اذا ثبت ريشده وانما التوسيد يقول المرشد

كالحرم والنبوة قرب عن نفسها ككبر رشدت وأما بمعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيها فلا يعضي عن شيء من ذلك إلا بإجازة أيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفيه قدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الرشيد والمعنى أن الوصي أن يشهد البكر البالغ التي في حجره بعدد الأول على زوجها والقبلة واختلاف في مقدم القاضي هل له أن يرشد البكر البالغ التي في حجره بعدد أوله على زوجها أو ليس فذلك وانظر هل للسيد أن يرشده أم وعبده ويصير حكمه ما حكم البكر إذا رشدت أولس له أن يرشدها ويأق قوله ويجوز على الرقي الأباذن وكلام المؤلف في الرشيد بقوله المرشد من غير إثبات موجب دليل قوله ولو لم يعرف رشدها ولي يرى في كلامه ذكر الولى شرع يتكلم على من هو فقال (ص) والولى الأب وله البيع مطلقا (ش) يعني أن الأب إذا كان رشدا هو الذى يتقارفى أمر المحجور عليه منها أو سفيها فغير الأب من الأخراب لا تقرر له على المحجور عليه إلا بامتناع الأب أو الحما كواختلاف إذا كان الأب سفيها هل يقرر وصيه على أولاده أولا نظرا إلى تقدم خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل والأب أن يبيع مال وله الذى في حجره من ربع وغيره وإن لم يرشيد البيع بل وإن لم يكن هناك سبب مما يافى أن أقوال الأب محمولة على الظن والسادد يختلف الوصى بما يافى وبما قرأنا في أن قول المؤلف (ص) وإن لم يرشيد (ش) منتقدا ذم قضائه أنه لا بد ليعلم من سبب لكن لا يحتاج ذكره وليس كذلك أنه البيع وإن لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وإن بعدد كالأب والألاربع فيعين السبب خلاف (ش) أى وإن لم يوجد الأب فوصيه يقوم مقامه ويتقارفى مصالح التيم من ربع وغيره هل أمضا محمولة على السداد فى الرباع وغيره أو لا يقتضيان السبب أو تحمل على السداد وإنه باع لسبب وإن لم يذكره بل ولا يسأل عنه إلا فى الرباع فلا يمتن يان السبب الذى أدى إلى بيعها ويصدق فيه وإن لم يعرف ذلك الأمن قوله خلاف لكن ظاهر تشبيه الوصى بالأب أنه لا يشترط وجود السبب فى الوصى لأن الأب له البيع وجده سبب أم لا يمتن أم لا وليس كذلك لأنه لا بد فى الوصى من وجود السبب لكن اختلاف هل لا بد من سبب أم لا (ص) وليس لهية التثواب (ش) يعنى أن الوصى لا يجوز له أن يبيع من مال التيم إثواب بخلاف الأب لأن الهية إذا قامت يبدل المحجور امتناعه القمى الوصى لا يبيع بالتقية بخلاف الأب والحما كتم كالوصى (ص) ثم كما كرم يثبتون فيه وأعماله ومملكته كما يبيع وأنه الأولى من حيثها كتم متأخرة عن مرتبة الأب والوصى فيقول أمره بنفسه أو بغيره فمن ينظر شروط أن يثبت عنه يتم التيقلا احتمال وجوده فيه وإجماله احتمال وجود وصيه ومقدم ومملكه الذى يبيع عليه لا احتمال أن يبيع ما ليس له وإن الشئ المبيع أرلى

من غير اشتراط الوجوب بما أفاده  
بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم  
القاضي خلاف) الرابع لا والله  
ليس له الترشيد بعد الدخول الا  
اذا ثبت من جهة من حفظ المال  
وشهادة العدول على صلاح  
خالها او امره القاضي بذلك (قوله  
والعسق أن الموصى الخ) فائنة  
هذا الترشيد بعد الدخول انها  
قصور شديدة ولو لم تشهد العدول  
بصلاح خالها (قوله حكم البكر)  
أي فلا تروج الا باذن وقوله  
ويأتي سند لقوله وليس كذلك  
(قوله دليل قوة الخ) اما يجعل  
الاولو حالاً او بالصفة وروح  
الدلالة قوله ولو لم يعرف رشدها  
وقوله وان لم يكن هناك سبب  
بما يأتي فيه إشارة الى انه لا بد من  
سبب وهو كذلك واذا تأملت  
تستدل بالحاجة فكذلك ولا يرد  
اعتراض على المصنف لانقول  
المراد ان ليدركه أسلوا ولا  
يقصد به ما يأتي (قوله توصيه)  
أي الاب وقوله وان يسهل على  
الموصى لا يقيد كونه وصي الاب  
(قوله فليسا من السبب) أي التي  
التي ساع تقاربه والرابع في  
الصفة المنزل والمراد به هذا العقار  
مطلقاً وصبر به لأنه لا يصر من  
العقار (قوله لا يلدق الوصي)  
من وجود السبب أي الذي هو  
من الاسباب الائمة (قوله ثم  
بحكم) المراده القاضي بطل

قوله وما لنبيم القضاء (قوله بآيتيه) البابية (أرجمي بعد) قوله وملك ما بيع) اي لما رايه لان اثبات الملكية مقدم على البيع (قوله وبيان الشهوة) فنقول هذا الذي رنا ما أحطناه هو الذي تشهد به ملكة البتيم

(قوله أولى من إيقانه) الأولى أن يقول أولى من سبع غيره كافي كلام غيره (قوله المرتبة بعد المرات) أي اظهاره في السوق المرتبة  
المرتبة في شرح شب المراجعة اظهاره للبائع واشهاد الملائمة عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه بالسوق لانه لا يشترط وأيضا  
الوقوف به في السوق لا يأتي في المقار (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال لاورد وله أصلا وذلك لان الأصل ان لا يبيع الا للقبطة  
التي هو الزيادة الثلث بل يبيع لغيره هو البيع لغير القبضة لا يتوقف على كون الثمن يزيد والحاصل ان المصنف ساقط بقوله  
واما يباع عقاره الحاجة أو قبضة الخ وإذا كان كذلك فلامعنى لقوله ٣٤٣ فان قلت الوصي لا يبيع الا للقبضة وقوله

وباقى نفسه وفي الخا كم اني  
فيقال ان الحاكم لا يبيع الا بزيادة  
على الثمن كالوصي هذا امراده  
وقد علمت انه لا يصح ذلك أصلا  
ولاورد ذلك أصلا وإذا تبين ان  
الوصي والحاكم لا يبيعان القبضة  
ولغيرها فيقال ماعنى في قول  
المصنف هنا والسداد في الثمن  
الآن يقال والسداد في الثمن  
بالنظر لبعض ما يباع له أو يراد  
بالسداد في كل شيء يحسبه في  
القبضة كذا وفي البيع حاجة  
كذا وهكذا وقوله وفي تصرفه  
بما هو الشهود فان لم يسم الشهود  
انظر هل يقتض حكمه قبضه على  
ما يأتي في بيع الفاسد من قوله  
وسمى الشهود والانتقض أم لا  
(قوله وأوجبوا البيع) أي شهدوا  
بوجوب البيع (قوله كذا الخ)  
أي الاعراف لانه كالشرط كما يتقوا  
في أهل البوادي عوت شخص  
من غير وصية ويضمن الصغير  
قرنه فهو كالوصي فقله العطف  
وقوله وجعل باعضا الدسيرة قال  
في لئ وجعل عندى ماله وما

ما يباع على التيم أي أولى من إيقانه وبقيت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع  
خشية أن يقال بهذا ليس هذا المبيع هو الشيء ثم جعله وهذا ما لم تتضمن شهادة  
بينة الملك ما شهدت به بينة الحياة كما يقع عندنا بمصر من ذكر شهود الملك حدود الدار  
مشلا ومعلمها أو ما راها متغيرا فيستغنى بذلك عن بينة الحياة وتثبت عندهما التسوق للشيء  
الذي يباع المرتبة المارة وعدم وجود من يزعم ما أعطى فيه أو ان الثمن سدادا أي عن  
المثل فأكثر لا نسبته ولا عرضا خوف العدم والخص فان قلت الوصي لا يبيع  
الا للقبضة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع ان الوصي مقدم على الخا كم قلت  
الحاكم تصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه مقصور على الوصي عليه  
ثم ان هذا الحكم يتبعه على ان قوله واما يباع عقاره الحاجة الخ في الوصي وباقى ان نفسه  
وفي الخا كونه مشروطا لبيعة البيع وبعبارة ولو باع القاضي تركه قبل ثبوت مرجحات  
البيع فاقضى السيوري بديعه وبزعمه المثل أو القيمة ان كانت وكذا لو شرط في قبض  
الثن حتى حرب المشتري أو هلك (ص) وفي تصرفه باسمه الشهود قولان (ش) أي  
وهل يشتر الخا كم ان يصرف على سبيل الزويم بأعماله الشهود الذين أوجبوا البيع  
عنده أو لا يقتصر الى التصريح باسمهم بان يقول ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية فبسه  
قولان وأما الغائب فلا يضمن تسمية البينة التي حكم القاضي عليه بها الانتقض الحكم  
على الشهود كما يأتي في قوله في باب الانتقصة وسمى الشهود والانتقض ومحل القوانين في  
الحاكم العدل والأفلاذ من التصريح والانتقض (ص) لاحضن كيد وجعل باعضا  
السيرة وفي حده تردد (ش) يعني ان الجدد ونحوه كالأخ والعلم لا يجوز لها أن يبيع شيئا  
من مال محضه الا الشيء اليسير أي الذي عنه يسير فانه يجوز لها أن يبيع ذلك ابتداء  
وسواء كان الحاضن ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا فالمراد بالحاضن هنا السكافل وقبضه  
باليد ويوم قصر الحكم على الاقارب وفي حد اليسير بعشرة ذناب أو بعشرين أو ثلاثين  
تردد وبظاهر كلامهم انه لا يتنظر حال مالك من كونه كثيرا للمال ولا وفي بعض التقارير  
لمذاكر القول الاول قال وانظر بالنسبة لما اذا اظهر ان يسأل أهل المعرفة عن المقدار  
الذي يكون العشر بالنسبة اليه قليلا وكذا يقال فيما بعده من التصدي بعشرين

الكثير فغير فعله ولو طال وإن ردد بعده (قوله بعشرة) هو قول ابن الهندي وقوله أو بعشرين هو قول ابن العطار لأن كلا  
من ابن الهندي وابن العطار زادوا نحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن تزيب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وفيه أن يقول  
على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي ان يتطرق في الدائرة بقوله أهل المعرفة والحاصل ان الذي ينبغي التعويل عليه ان يتطرق ذلك  
المال في حد ذاته وإنه متى كان يسيرا مضى تصرفه وان لم يكن لهذا التيم الا هذا المال وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر  
ينزعم ان يكون عند التيم ما آخر تنظر العشرة باعتبار هل هي كثيرة أو قليلة فتعبر (قوله والظاهر الخ) لا ينبغي ان ينظر  
هذا القلة لا يتطرق في الحال مال التيم أي العشرية مثلا يسيرة اذا كان مائة مائة وكثيرا اذا كان مائة عشرين ومن على ذلك

(قوله يجوز لولي أن يتكلم القصاص في الأطراف عن جنى على الصغير الخ) والظاهر لا خمسة أطراف بل مثله من جنى على أم الصغير الذي تحت ظهره (قوله أي ليس لولي الصغير أن يعقو) أي بجناحه أو باقل من اليد كأي الصابرة الآية (قوله ويجعل عسر الجنى عليه) أي ولا يمكن التوصل ٣٤٤ لا أكثر وقد يقال عسر الجاني حقيقة أو حكم فيشمل المصوتين وإذا شمل المصوتين

فلا يصح هذا الاحتمال أي أن المردعس الجنى عليه لأنه لا يجوز الصلح باقل خصوصاً إذا كان الجنى عليه عسراً والجاني ملياً يمكن التوصل إلى أخذ الدية بقصاصها (قوله يعني أن ولي المجبور أو غيره) هذا التعميم صواب خلافاً لما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بأن كان من الأب أو أجنبي (قوله لأن لا يكون الولي موسراً) هذه هي عين قول المصنف بعد كآيه أن أبسر (أعم) قوله والمعنى أن أباً المجبور عليه عبارة شب أي كأي جاني عتق الأب دون غيره من الأولياء إذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسراً أي ويغرم ماله عنه وفي ثبت فينه (أقول) وهو الظاهر أن أبسر بعوضه ورد لأن يتناول زمامه ويجوز شهادته وشا كج الأحراف فيعقب الأب بعقوبته أي بغير شيء وهو أن المصنف قيد بديه فيما إذا كان بغير عوض قصاصاً لم يحصل على جاني مع وتبعه شب أنه متى كان بعوض من غير العبد فلا فرق بين الأب وغيره وأما أن كان بغير عوض فيعفى عتق

وثلاثين ولو قال وعـل يجوز أن يسير لكان أحسن فإن قيل لم كان الحاضر غير لولي بالنسبة إلى التصرف ولياً بالنسبة إلى التكاح مع أن التكاح أقوى من المال كما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن قال جواب أن يقال أن التكاح لا يستقل فيه بل هو بآذن الزوجة والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فإنه لا آذن فيه بالكلية وإن حصل آذن فهو غير معتبر وحيث قد ألبس أقوى باستقلاله بالتصرف فيه لوجبه ولياً كذا وقع في المذاكرة (ص) ولولي ترك الشفع والقصاص نية قطان (ش) يعني أن الولي أأ وغيره أن يتكلم بالأخذ بالشفعة لمجبوراً ولو سألها إذا كان ذلك على وجه النظر في حق المجبور وليس له الأخذ به بل هو ورشه وإن لم يكن نظراً فإنه الأخذ بأثره كما باقي قوة أو أسقط وصى أو أب بالتأخر وكذلك يجوز لولي أن يتكلم القصاص في الأطراف عن جنى على الصغير إذا كان التمسك بالنظر الصغير وليس له إذا بلغ القصاص من الجاني وأما السببه الكبرى فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا لظلاله وقصاص ونفقه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لا في عمد ولا في خطأ نعم إن دفع الدية أو غيرها من ماله كان له أن يعفو وبعبارة ولا يعفو أي بجناحه أو باقل من اليد إلا العسر فيجوز باقل أي عسر الجاني ويجعل عسر الجنى عليه كما يأتي في الشارح ولا يشك أن ما ذكره من ضمن القصاص والعفو مستقيم عنه بما أشار إليه بقوله في باب الجراح كقطع يده الأيسر فيجوز أو تشبيهه في قوله ولولي العتق في القتل أو الدية كآله (ص) ومعنى عتقه بعوض (ش) يعني أن ولي المجبور أباً أو غيره إذا عتق عبداً من عبده مجبوراً من صغير أو سفيه عتقاً ناجزاً بعوض من غير العبد فإن عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فأكبر فلو أعتقه بغير عوض رد فعله لأنه اتلاف لمال المجبور لأن يكون الولي موسراً فيعير ذلك ويغرم عنه ماله قاله في كتاب الشفعة من المدونة (ص) كآيه أن أبسر (ش) الظاهر يرجع للمجور عليه من صغير وسفيه والمعنى أن أباً المجبور عليه لا يجوز له أن يعتق شامناً من رقن مجبوراً بغير عوض إلا أن كان موسراً وأما المائتة لآخر قسمه فلا يعفى عتقه ولو كان الأب موسراً وهذا أيضاً إذا عتقه الأب عن نفسه وأما لو أعتقه من الولد فلا ومثل حق الأب مالوك ماله ماله أن أبسر أي يوم العتق ومثله إذا أبسر قبل النظر فيه كاذكره أبو الحسن ومقتضى قوله ومعنى عدم الجواز ابتداء مع ما يترجمه قوله عتقه أن هبته ومصدقته ليست كذلك وهو كذلك أي فقد ولو كان الأب موسراً ولما ذكره الجرحون من هو أنه شرع في الكلام على من تولاه

والاب فقط مع يسره لا غيره اه ولكن في جهراهم أو غيره من الأولياء أو قول ما نقله الشارح ويصحكم أولاً عن المدونة في قوله إلا أن يكون الولي موسراً يقتضي كلام الشارح ولأنه لا مفهوم لقول المصنف كآيه أن أبسر (قوله بطلقه) أي حلف الأب بعتق عبده كان يقول أن كنت قد أعتقه بغيره وبلي هو وكلم زيد (قوله ومفهوم قوله عتقه الخ) وفيهم عمن أن التدبير بـك الـهـبـة ولـلـدـفـقـوا بـنـي كـالـصـق (وأقول) ولذا قال الشارح وألا عتقنا ناجزاً بعوض (أقول) بل ينفقه حينئذ أن العتق لاجل كآلهة والصدقة تقام (قوله أن هبته ومصدقته ليست كذلك) أي لتشوق الشارع



(قوله وانما يحكمكم) المراد ان هذه الامور اذا احتج فيها بالحكم فانما يكون من القضاة قال في التوضيح للقاضي التلطي في الاشياء  
الاقضية انما يخرج اه اى تخرج الارض فان ذلك للسلطان لكونه من ٢٤٥ معلقات الميت المال زاد عمج قلت وكذلك

التي يرى في المتن ونحو ذلك مما  
يجوز به العادة انه لا يتولى ذلك  
السلطان ومن يقوم مقامه  
فالقضاة بمنزلة من عنه قوله وما  
ثابت القاضي اى والسلطان  
اولى قوله من تقديم وصى اى  
ولا يتولى محلا قوله وبعبارة  
ما يبيى ثانيا اى فلا حاجة  
لذلك ثناء قوله ان ثبت تغير  
حله اى ان ثبت وجوبه من زنا  
مثلا بنفسه هل اى بان لا يكون  
احد الشهود قوله ولم يتزوج  
بغير محله اى بان لم يتزوج أصلا  
او تزوج بغيره كفى السيد وأما لو  
تزوج بغيره قال السيد بان تزوج  
بغيره أو تزوج بغيره السيد فلا  
يقبه الا السلطان قوله وتبينه  
نظر اى وحيت تدفيعه هنا  
ويقال ذكره هنا لجمع الظاهر  
قوله اما بطريقها اى عظمها اى  
فلا يشتم الا القضاة كالتقصاص  
والحد ودوا ومانعة خلوص  
الجميع فالحدود حتى اقله ونظرها  
قوله أو حتى من ليس موجودا  
كالجنس المعقب وحق الله كمال  
التيه فيه ان ما من حق الا وهو  
حق الله الا ان يرد ما كان مستعجلا  
فه يصح كالحسد وقام المحض  
حق الله قوله وغيرهم اى من  
الوالى ووالى الا لا يحكم فالحكم  
مضى قوله يرجع للقيم اى راما  
مقار السفة فانما يساع لمصلحة  
وان لم يكن أحد هذه الوجوه كما

ويحكم فيموان كان الانسب في ثواب القضاء ولهذا ذكر شروط الحكم واختصاصه  
بالمال والجراح هناك فقال هنا على سبيل الاستطراء (ص) وانما يحكمكم فى الردوضة  
والوصية والجنس المعقب وأمر الغائب والتب والولاء وحسد وقصاص ومال يتيم  
القضاة (ش) يعنى ان هذه المسائل العشرة لا يحكم فيها الا القضاة اى لا يجوز الحكم فيها  
ابتداء الامن القضاة لا غيرهم كالوالى ووالى المامو الحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فاذا  
حكم فيها غير القضاة مضى ان حكم صوابا وأدب منها الردوضة وهو الوجه المتقدم  
نعم بقضاء ثناء ومنها الوصية اى أصل الوصية أو بعضها اى لا يحكم بان هذا وصى لهذا أو  
ان هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا القضاة وكذلك ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن  
كون الوصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو يستقل به أحدهما ومنها الجنس المعقب صحة  
وبطلان أصله اى لا يحكم بصحة الجنس المعقب أو بطلانه أو بان هذا الجنس معقب أو  
غيره معقب الا قضاة والجنس المعقب هو المتعلق بوجوده معدوم كهد وقف على فلان  
وعقبه ونحوه وأما غير الجنس المعقب على فلان وفلان مثلا فلا يشتم القضاة لكون الحكم  
على غير غائب وينبى أن يكون ممثل الجنس المعقب الجنس على الفقراء ومنها النظر  
فى أمر الغائب غير المفقود فان زوجته ترفع للقاضي والوالى والوالى الماء وانما الحكم لقاعة  
أمرع الغائب لان ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البواق فان ذواتها تقبل الحكم وبعبارة  
ما يبيى ثانيا اى اصطلاح الفقهاء والمفسر قد لا يبيى ثانيا اى اصطلاح الفقهاء لان  
الغائب فى اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يد لموضعه ومنها النسب والولاء  
اى لا يحكم ان فلانا من نسب فلان او ان فلانا له الولاء على فلان الا القضاة ومنها الحد  
لحر وأما الرقيق فله يده هذه ان ثبت بغيره ولم يتزوج بغير محله ومنها القصاص  
فى النفس ومنها مال اليتيم وكان ينفى أن يقول وأمر يتم تسفعا أو ترشدا أو سعا وجمعا  
وغير ذلك وانما كسر الحد وما به هذه لان الحد والقصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة  
وتقسمها القصاص بالنفس تبعثه بعضا وزاد ما فى الاطراف فبأنى فى قوله ومضى  
ان حكم صوابا وأدب ونسبه نظر فان ما فى اعم من الاطراف واختصاص القضاة بهذه  
الامور ما نطرقها ولتعلق حق الله أو حق من ليس بوجودها وزاد بعض الموثقين  
على هذه الشرة الطلاق واللعان والعقوبة ضعيفة وان هذه الثلاثة يحكم فيها القضاة  
وغيرهم ولما يذكر السب الذى يساع عقار اليتيم فى قوله والا لا يرجع فى سب السب  
شرح فى تعدد وجوهه وهى أحد عشر وجهها ذكر منها عشرة بقوله محاطا لها بابا وإشارة  
الا كذا بكل واحد منها (ص) وانما يساع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موطفا أو  
حسنة أو قلت غلته فستبدل خلافة أو بين ثمين أو جيران مو أو لارادة شريكه سعا  
ولاماله أو تنسبية انتقال الامارة والخراب ولأماله أو لبيع أو لى (ش) القيمة  
فى عقاره يرجع للقيم الذى لا وصى له أو باع الخاصكم أو له وصى أو باع الوصى على أحد

٢٤ ثنى خا ان الاب يسع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالتبجر قوله وباع الحاكم الخ) اعلم ان ما قاله الشارح غير مسلم وذلك  
ان قادم النقل المبرح به فى المدونة وكلام ابن رشد وغيره والحق الا أنه كما يجرى وقبره ان هذه الوجوه فى اليتيم كى الوصى  
واما العمل فالما كى يتولى امره وانه يسع لمصلحة وقوله على أحد القولين فيه نظر بل على القولين. ذاما فاذمعى تن

(قوله سبحانه الغرناطي) يقع الغين نسبة الغرناطة بلدا لا تدل (قوله وكلام ابن عرفة) ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة ثم التخصيص به بان الذي قاله ابن عرفة هو الذي قاله الغرناطي اي من ان القبطه هو الغن الكثير الحلال (اقول) وان اراد بالحلال ما جعل له اصله ابو حنيفة ان علم الوصي ان مال المسترقى خبيث اي كله ضمن وان لم يعلم يقضي الزام المتابع فذاك حلال او تباع الا وعلمه ويعوض عليه ما هو اقله (قوله ومنها ان يكون موطئا) هذا اذا زاد البذل اما ان كان الموطئ اكثر فمعا لم يسع وان كان منه فقهه نظروا الظاهر انك بالاصل ان لم يوجد ما منع آخر (قوله ومنها ان يكون حصه) اي امكن قسمه ام لا اراد بشر بكمه البيع أولا (قوله والذي ٤٤٦ في توضيحه الخ) ظاهر العبارة ان التوضيح لم يذ كر الا هذا ولم يذ كر قوله ان الغن مع

انه ذ كر الامر من معا وحيث كان كذلك فيكون مائركه المصنف مة وهو ما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذمين الخ) عبارة عب فقيد قرأته بالجمع حيث قال وان قالوا الخ اه والظاهر ان المراد من كل الجملة ان اراغب وحرزاد عب فقال لا عقاره لتجبر لفساوه غالبا يصغر بين ذمين (قوله ضرر في الدين) اي كلفته ولا الرافضة والمباذير كما قالوا انهم يخبرون بالحق لا بالاستخبار لانه يرجح قوله (قوله ومنها كونه حصه) واد الشريك يسع حصته والامال لليتيم يتبرى به حصه شر بكمه ومنها خشية انتقال العماره عنه فمسير متقدرا لا تقع به غالبا ومنها خشية خرابه والامال لليتيم يعمر به اوله ساي يعمر به ولكن البيع اولى من العماره وترك المزارع يبعه الخوف عليهم من سلطان جائر او غير وان كان به هم من بعض ما ذكره بالا لى واعلم ان قوله فيستبدل خلافه راجع لجمع ما قبله ما عدا مسئلة الحاجه فو ذ كر ان مسئلة القبطه كذلك وراجع لجمع ما بعده ما عدا مسئلة او لا ارادة شر بكمه وقوله خلافه يشمل غير العقار ولكن كلام من في شرحه يقتضي تخصيصه بالعقار والمأرغ من الكلام على الحاجه الثلاثة الجنون والعبي والسبي شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق (قال ص) ويجزى على الرقيق (ش) اي ويجزى السيد الصالة على رقيقه بانواعه في مال نفسه كثيرا او قليلا فثا وذا شائبة

انه ذ كر الامر من معا وحيث كان كذلك فيكون مائركه المصنف مة وهو ما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذمين الخ) عبارة عب فقيد قرأته بالجمع حيث قال وان قالوا الخ اه والظاهر ان المراد من كل الجملة ان اراغب وحرزاد عب فقال لا عقاره لتجبر لفساوه غالبا يصغر بين ذمين (قوله ضرر في الدين) اي كلفته ولا الرافضة والمباذير كما قالوا انهم يخبرون بالحق لا بالاستخبار لانه يرجح قوله (قوله ومنها كونه حصه) واد الشريك يسع حصته والامال لليتيم يتبرى به حصه شر بكمه ومنها خشية انتقال العماره عنه فمسير متقدرا لا تقع به غالبا ومنها خشية خرابه والامال لليتيم يعمر به اوله ساي يعمر به ولكن البيع اولى من العماره وترك المزارع يبعه الخوف عليهم من سلطان جائر او غير وان كان به هم من بعض ما ذكره بالا لى واعلم ان قوله فيستبدل خلافه راجع لجمع ما قبله ما عدا مسئلة الحاجه فو ذ كر ان مسئلة القبطه كذلك وراجع لجمع ما بعده ما عدا مسئلة او لا ارادة شر بكمه وقوله خلافه يشمل غير العقار ولكن كلام من في شرحه يقتضي تخصيصه بالعقار والمأرغ من الكلام على الحاجه الثلاثة الجنون والعبي والسبي شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق (قال ص) ويجزى على الرقيق (ش) اي ويجزى السيد الصالة على رقيقه بانواعه في مال نفسه كثيرا او قليلا فثا وذا شائبة

حاجة مخصوصة كأمين (قوله فيستبدل خلافه) بالرفع على الاستئناف وبالنسب عطف على كون أى يساع مخرطا لكونه موطئا فيستبدل (قوله) حيث قلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البذل شيئا كاملا بل له استبداله بغيره ولو كان المبيع كاملا الا في مسئلة ما اذا يسع لكونه حصه ولا يشترط كونه كقوله من الاصل الا في مسئلة ما اذا يسع لانه الفقه وهل الاستبدال بشرط في الجزا او الرخصة كذا في شرح عب (قوله هو ذ كر الزحاف الخ) ووافقهم رام لكن الذى في المواقيم وافقة الاولو كذا في الغرناطي فتسبع (قوله وقوله خلافه يشمل غير العقار) (اقول) كلام المصنف محتمل وقوله ولكن كلام من فى الذى هو الشئ سالم (اقول) وهو ظاهر كلام غير من يضافه قول عليه وهذا كما مع امكان اخذ العقار وكونه رافعا كما هو ظاهر (قوله اما لى) ولى ليس المراد ان يتبدل المحرط عليه وانما المراد انه محجور عليه بالاصالة بسبب الرق الا ان هذا المعنى بعدم من سبعة الفصل المشعر بالحدود والحدوث (قوله فثا وذا شائبة) بقى البعض فانه في يوم سديد محجور عليه الا اذا نكح فيه وفي يوم نفسه كل طر يتسبع ويصرف فيما اكتسبه في اليوم الذى خصه قاله القسسى (قائلة) اذا ادعى العبد اذن وانكح السيد فالعبد ان القول قول العبد خلافا لما في جماع اشبه

(قوله له في زيادته) في بعض من أي الفئتين من زيادة لانه اذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فان كان ماذون له صريحا) الماحصل ان الاذن انما في جميع الاموال او في نوع كالماله المستغنى والشارح ولا يشمل ما اذا اذن له في بيع سلعة عن امثله الاذن القولي ان يقول اذنت لك في التجارة كان يقول اذنت لك من غير تعيين الماذون فيسمع دفع المال او كان يبيده المالك ويحصل على التجارة بخلاف ما اذا قال وكنت فلا عبرة به والفرق بين البابين ان الغالب في الاذن المطلق الرقيق مع دفع الماله له على التجارة والفعل المالح على الاذن كالقول كثيرا بضامته ووضعهما بانوته امره بخلوسه ونقل حج عن التوضيع عن اثبات ان الرقيق عندنا يصير حرة العادة ناهي بيع لاساءه فقبل قوله من انهم اذوا له في البيع كما قبل قوله انه اهله ما يبيعهم اه وتردد بعض شيوخنا هل معناه واخيرا لاولي حينئذ اذوا له لشار لا لانه لا يجرم الاقدام على ذلك (قوله ويكون ماذون له الخ) ناخره انه يجوز الاقدام على ذلك ولا يمنع من التجبر في غير ذلك النوع ولومنته ٣٤٧ منه وفي عب وشب ما يخالفه فلذا قال

شب ثم انه اذا اذن له في نوع سواء منعه من غيره أم لا فلا يجوز له ان يتعدى ما اذن له فيه وان كان يضي مانه على وجه التعدي وكلام المستغنى ليس فيه افادة فمنع من تعدي ما اذن له فيه واما انه يضي فعله فربما يفيد قوله فمكوكيل مفوض وهذا حيث لم يشتر ما اذنه فهو اذ لا يجوز له فعل غيره ما اذن له فيه ولا يضي فعله وفي المواقي ما يفيد جميع خلافه وانه يضي فعله سواء اشهره او علمه لا ما ونقل عن الشارح ما وافق ظاهر كلامه حيث قال وفي هذا نظر بل يجوز له المخالفة لانه

مقرر طالماله وحافظا معارضة او غير الخلق سيدي له في زيادته قيمته والتعليل بكونه له انتزاعه قاصر لان بعض الارواح لا يستخرج ماله في غير الماذون له في التجارة فان كان ماذون له صريحا او ضمنيا ككتابته فليس لسيده بغير ولا فرق في الاذن بين ان يكون عاما او خاصا من نوع من انواع التجارات قال له التجبر في البيع مثلا ولا تجبر الا في البيع ويكون ماذون له في ذلك النوع وفي غير من باقي انواعه لانه افعده للناس ولا يلهي في أي انواعه افعده فلو قصر على النوع الماذون فيه فقط لكان فيه غرر واليه اشار بقوله (ص) الا اذا نزل ولو في نوع فمكوكيل مفوض (ش) فمساو الاشياء الماذون فيه وغيره ولا عبرة بالغير في البعض وقوله ويجزى امرى جبر الشرح على الفرقين لاني السيد فهو اخبار عن الواقع كانه قال الرقة في مجبوع عليه بالامانة واعلم ان الماذون له في التجارة هو من اذنه السيد ان يتجر في مال نفسه او في مال السيد على ان يرجع له دون سيده ولو كان على ان يتجر في مال السيد والرجع للسيد لكان وكيلنا كوكيل ثم اذا اذن له السيد ان يتجر في ماله فان له ان يتجر في مال نفسه ايضا واذا افعده دين كان في المالكين (ص) قوله ان يضع ويؤخر ويضيف (ش) يعني ان العبد الماذون له في التجارة اذا كان له دين على آخر يجوز له ان يؤخر الى اجل قريب وان يضع عن غيره شيئا منه ان كانت الوضعية شأنا قبل وفعل ذلك استتلافا للتجارة وان يصنع ماعدا ما ينافي للناس ان فعل ذلك استتلافا للتجارة ففعله (ص) ان استأنف

افعده للناس ولا يدرون لاي نوع افعده فاشترط كونه نظرا ليس خاصا بالوكيل بل عام فسهو في العبد اه وظاهر التعليل مع شارحنا ولو هو عليه في نوع من الاوضاع قال في المدونة ومن خلى بين يديه وبين التجار تغير فضا ما اوزم منعه ما اذن الناس من جميع انواع التجارات لانه افعده لا تعدي الناس لاي نوع من انواع التجارة افعده اه (قوله الاذن) شامل لما اذا كان الماذون له صغيرا او كبيرا ولا يعارض هذا قوله لهم الصغير الحر اذا اذن له وليه ان يتجر في مال نفسه فاعلم هو قوفة على رضا الولي وذلك لان تجارة الصغير الحرفي مال نفسه وليس لولي ان يضع ماله بخلاف تجارة الرقيق فان مال السيد حقيقة او يملكه فعليه رقيقه فعليه (قوله فمكوكيل مفوض) شبه به وان لم يتقدم له ذكر امانته رطل حكمه واما استتلافا على التوقيف أي على علم حكمه من الممل (قوله ولو كان بوجه السيد) والفرق بين هذا والاربع ان المال فيه ملك له بدو اشتراط ربحه لسيده لا يخرجه عن كونه ملكه بخلاف الاربع فان المال فيه ملك للسيد (قوله فان له ان يتجر) أي بخلاف عكسه فانه لا يجوز له كما قاله الشيخ (أحد) (قوله الى اجل قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئا قليلا) والله بالعرف كذا اخبرني كافي هب (قوله ان فعل ذلك استتلافا) ولا يكون سلقا بغيره ما في التأخير لان نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام وانه انما يتبع ذلك مع الشريط كما سبق في القرض وهو اولى من الاول ليلزم على الاول من ان النفع المخلون كالحق وبعبارة أخرى ولا يقال ان ذلك خدعة وهي حيلة لا لا تقول الحرمة ما كانت رقت الشر او هذه مقدمة

(قوله ولا بأس أن يصير ذابته الخ) ظاهر العبارة ولو لمع الامتثال وكذا في كلام غيره وفي صحيح وليس ففعل العارية الا  
 لا امتثال وان كان كلام صحيح اشار بعد ذلك بقوله وما العارية الخ فوقع في كلامه التخصيص الا ان يقال الاول بقيد الامتثال  
 (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يقصده ابو الحسن انه لا يعمل عند الملة ولو لمع رضايه بغيره لانه ان قلته منطنة كراهة السيد  
 لقلعه الا ان ينسب له على فعلها (قوله ٢٤٨) على المشهور الخ) وسنغ اشتهب وصحت الوصية لانه في الاخذ اجارة وفي الدفع

(ش) يرجع لمسائل الثلاث ولا بأس أن يصير ذابته الى المكان القريب وله أن يقع من  
 ولله ان ذابته انما المال وعلم ان السيد لا يكره فان قلت اذا لم ان سيد ولا يكره فلم يجز اذا  
 قل المال ذاب لان قلته المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كثرة وفيه نظر اذ مع علمه ان  
 السيد لا يكره ذلك فيبقى العمل على ذلك واذا صحت العقيقة حبس لا يجوز له فعلها فان من  
 اكل ليعض ما اكله لسيد (ص) واخذ فخرضا وبذمه (ش) اي ويجوز للمأذون ان يأخذ  
 الفرض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح كراهة لا يفيض منه شيء ولا يتبعه ان  
 حق لانه يبيع بد منافعه نفسه فاشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارة وان يعطيه لغيره يعمل  
 له فيه على المشهور لانه من التجارة في المشتري وان يقبل الرديعة وليس له ان يتوكل الا  
 بان سيد ما يبيع له المظنة بغير اذن سيد وماذا من الهبة لقواب وليس له التبرع بلا  
 اذن واما العارية فليس له فعلها الا لا امتثال (ص) ويشترط في كهيته وان يحرم منها عدم  
 منه منها ولغيره من اذن في القبول بلا اذن (ش) يعني ان المأذون له اذا ذهب لشخص حبة  
 او اوصى به بوصية او تصدق عليه بصدقة فانه يجوز ان يقبل ذلك ويتصرف فيها  
 ولا يتوقف على اذن سيد واما عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول  
 الهبة سميت قال في قولها وما هو بالمأذون وقد افترقه بين فقر ما هو احق به من سيد  
 ولا يكون لا فقره من عمل يدهش ولا من خرجه او من خرجه وانما يكون ذلك من مال  
 وهب للعباد وتصدق به عليه او اوصى به فقبله للعباد اه هذا ظاهر في ان السيد لا يمنعه  
 من قبوله وظاهره ان الفرض لا يجبره على قبوله اه واما عياض المأذون اذا هب له شخص  
 مالا او اوصى به وما اشبه ذلك فله ان يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الى اذن سيد ولكنه  
 لا يتصرف في الاذن سيد فان لم يقبلها غلبه ان يتبناها وبأخذها وان ائتمن  
 من ذلك ابن رشد انما قالوا ان الصلح الموقف على قوله ويتصرف في كهيته وان كان داخل  
 فيما جعله من الاذن لانه ما كان ماذر طارئا بعد الاذن فيسوم انه ليس داخل في اذن  
 فاقب له لا فادع حكم آخر وهو رفع الترهمة المذكرة لان الترهمة من بطله الاحكام والغير  
 المؤقت الاول وهو اقيم منها المدونة والاشية للهبة والغير المحفوض باضافته الى  
 المصدر عائد على المأذون اي اقام عياض الى آخر ما مر (ص) واظهر عليه كالحرف اخذهما

اياع لم يؤذن له فيه والمسافة  
 كالقرض ~~ص~~ (قوله ليس له  
 التقاط الخ) اي التقاط القطعة اي  
 الاذن سيد واما اخذ القطعة  
 ولغيره فيها فهو واجب عليه  
 كالشر (قوله تصرف في كهيته)  
 اي ووصية وعطية يبيع وشراء  
 وكل معاوضة مالية لا يهية غير  
 قواب ومدقة ونحوهما من كل  
 معاوضة غير مالية (قوله عدم  
 منعه منها) اي من قبولها (قوله  
 ولغيره من اذن في القبول الخ)  
 والمأذون اولى بذلك قال صحيح  
 هذا يقصده ليس السيد منعه  
 منه اذ كل من استعمل بالقبول  
 استعمل بالردون استعمل بالرد  
 فليس لغيره منعه من القبول  
 ويقهسم منه انه لا حاجة لقول  
 المصنف واقبها عدم منعه  
 منها الاستقادة من قوله ولغير  
 من اذن الخ (قوله من قول  
 المدونة) اي من كلام المدونة  
 وقوله عدمه وقوله اقام (قوله  
 لكنه لا يتصرف الخ) اي لانه  
 لما قبل صدقة المأذون من بطله

أمواله التي يجبر عليها الا ان يشترط معطيه عدم اطهر عليه كفي السقف واصغر قال ابن عبد السلام  
 قال ابن القيس والعميل بشرط التصرف المذكرة كور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا الفقهاء الخ واما الشرط على الموهوب الرشد  
 ان لا يبيع ولا يهب ولا يجوز نزول كان ولد الواهب او اجنبا واما المولى عليه مادام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي  
 ان المصنف يقول بقبول المعسر بشرط فاجوب ان ذلك فيما اذا كان اهلا لقبول والرد كالسيد والله في قبول لهما وليس  
 ولا يعتبر عدم قبله سيما كما افاده بعض شيوخنا (قوله فيسوم) اي يقع في الوهم وقوله لان الترهمة اي الترهمة من بطله  
 الاحكام اي من بطله النسب التامة وهي ترتع وورثتها من بطله الاحكام بخلافه ان الموقوف والرفع كلاهما من الاحكام  
 (قوله واظهر عليه كالشر) قال في المدونة ومن اراد ان يجبر على وله اي على من له عليه مولاية (قوله واظهر عليه كالشر)

قال في فيها المات ومن أراد أن ينجح على وليه أي على من فعله ولا ينجح عليه إلا عبثه السلطان فبقوه السلطان للناس ويسمع به في فعله ويشهد على ذلك من يابعه أو ياتباع بعد ذلك فهو حر ودود وكذلك العبد المأذون في التجارة ولا يفتي السيد ما أن ينجح عليه إلا عند السلطان فبقوه للناس ويأمر به حتى يعلم ذلك أو أداوان السي مثل البالغ من سوا ورقين في أنه لا يقبله إلا الخا كرم ومع وجود ما يسه قول المستف وقلس حضر أو غاب ولو عيما مع وجود ما يسه أو عبدا ما ذكرناه اه (قوله وان مستولته) وهذا أن لم يكن اشتراها من خراجها وكسبه أي نهى وولده السيد بلا شك (قوله كان سيده ام) أي بان كان قابلا (قوله ولا يبيع أحد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها إذا لم يكن عليه دين إلا بذن السيد واختصاص في فعله ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقفه ما في شعر الدين على ٣٤٩ اذن سيده لرعي القول بانها تكون ام ولف

يده وان مستولته (ش) أي وأظهر على المأذون إذا قام فر ماؤه عليه كل فر فلا يتولاه إلا الخا كرم لا الغرام ولا السيد وقبل اقراره ان لا يتم عليه قبل التقليل لابعده وجميع من التصرف المالي بعد التقليل وغير ذلك مما ورد يؤخذ ما ثبت على المأذون لمن الدين سواء جبر عليه ام لا عما يده أي عمله لا ملطه عليه كان سيده ام لا وإن كان الذي يده مستولته يتابع في دينه وما استغرقه منها اذ ليس له في الطرف حرة ولا كانت اشرف من سيدها وأما ولدها فهو السيد له مال فهو كلفه لا للفر ما وسوا مستولته اقبل لحوق الدين له او بعده ومثل ام ولده من يده من أهله بمن يعتق في الطر ولا يبيع أحد من هؤلاء ان لم يكن عليه دين بحيث لا ياذن السيد موافا قام الغرام على المأذون وأما ظاهرة الحمل أخر به ما حتى تضع لان ما في بطنها السيد ولا يجوز استئناؤه فضعه أخذ على الدين المهور مما صار لان قولوا أظهر عليه أي لا ل الدين (ص) كعطيته وهل ان مغلقين او مطلقا نأويلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو صدقة مضافي ففعله والمخفي ان المأذون إذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرام كهيته او وصية فان الغرام ما أخذون ديونهم معها لكن اختلف هل تتعلق الدين بالعطية سواء أعطيت بشرط وقاها الدين ام لا وأما تتعلق الدين بها ان أعطيت كتراجه تكون له لا بد تأويلان واستقرنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عاربه لقبيل قيامهم فانه لسيد ملكونه ما لا من امواله (ص) لا غلته ورقت (ش) هذا يخرج من قوله وأخذ ما يده والمخفي ان المأذون له إذا قامت عليه غرامه أو فانه ما أخذون ديونهم بما في يده وأما غلته ورقت فانه ما

ان اعتق أو غلوف كونها حلالا والاول هو الصحيح لانه لا يدهها حتى يستتير ما وان باه اقبه فلا من واضع المخ السيد في ولدها وان اذن سيدها في بيعها فظهر بهما ل (ص) أي البيع فيها وفي حلها ولو لم يكن له عليه لا تشا عهدة على الحمل كما قال مالك ويؤخذ من هذا أنه منع البيع فمن يعتق عليه وهي انه اذا اعتق يعتق أهله عليه (قوله أخر بها) وإذا ولدت فتابع ولدها أي مع ولدها ويقوم كل واحد باقراره قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة الحمل ويثبت في الدين ثم ظهر بها حمل فهل السيد فتح البيع لحقه في الولد

ام لا قولان المقلين لا يباع حتى السيد او تعلق كون البيع وقع بامر جائز والاول هو الصحيح (قوله كعطيته) على يشعل ما ملع به زوجها ويكون بغيره كسبه وهو المبادر من كلامه وإذا فهم من المعنى بالكسرة انه إذا باع ما أعطاه يده لم يفتح به في جلسته أو في حجره أو نحو ذلك فلا شيء فيه للفر ما يعمل عبادات قر ش على قصد المعنى كما يشهد كلام في الحسن (قوله او مطلقا) معطوف على معنى ان مخي واهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقدا او مطلقا قوله لا يكونه ما لا من امواله) تبع الثاني وهو يتبع وت والضر في امواله المعطوف على السيد وليس عائدا على العبد المأذون والا كان فاعدا لان كونه ما لا من امواله يقتضي أن يكون لفر ما واهل ان عب ذكر ان ما وهب له قبل قيامهم يعطى للفر ما حيث استغرقه دينهم بان كان الدين اكروا ما اذا كانه او اياوا اكثر من الدين فان السيد يختص به وكذا يقيد شب والحاصل ان شارحا بقول ما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لا للفر ما وظاهره معلقة او عبارة عب وشبه تقول ان استغرق دين الفر ما ذلك الموهوب فذلك الموهوب للفر ما والا فهو للسيد ولكن الحق خلاف ذلك كله إذا فاد معننى تت وغيره بل يبين ولو فرض انه لم يقل ما ذكرناه كمثل المال الذي وهب له بعد قبضه هم يجرى فيه التأويلان والظاهر من التأويلان الاطلاق وهو تأويل ابن ابي ذر والاول تأويل القالبى

(قوله لاؤيته) أى ما لم يكن يغبر السيد على الانتفاع رقبته فى الدين كذا قد (قوله وأما التى بيده قبل الاذن فتعلق بها الدين) أى كاشيه كلام ابن عرفة كذا فى شرح شب وفى شرح عجب لدخولها فى المال المأذون ضمناً ثم أقول لا يتبقى أن يؤخذ ذلك على الإطلاق لأن من المعلوم أن القلة متطابقة لا بد فلا بد ذلك إلا إذا كان العبد يصر على السداد وأما لو كان مأذوناً لا فى التجارة فى مال نفسه أى نفس العبد فلا وجه لدخولها فى المال المأذون ضمناً (قوله وأجر عليه بغیرما) كغيره صواب نعم المذكور وإن شأنا أن أجعل لا يكون الامتناع كما كل أجر لا فرق بين كونه عليه من مستغرق أم لا وهو ظاهر إطلاق الوفاق على شئ ت (قوله وقيل إقراء الخ) وليس السيد المأذون اسقاط ما لم يضمنه من دين بخلاف غير المأذون (قوله إن اتجر لسيد) أى إن اتجر بحال سده على أن الربح لسيد وهو ٣٥٠ اذ لو كان المأذون أو جال نفسه على أن الربح للسيد وهو حينئذ مأذون

في الحقيقة السيد وقوله ولا يترفع عنه ان قبضه اى ولا يترفع من الذى ان قبضه من المعلوم ان الذى يقبض السيد بقرع  
تكون اى ان السيد بقوله ذلك ان قبضه الذى على المشهور وهو مشكل لان السيد لا يحل له قبضه ذلك ثم اني وجدت في بعض  
من ما يقتضى خلاف ما قاله الشارح والاشكال فانه قال ولا يمكن ذى نحو عبارة لان الحاجب ومراهما بدم الفكين منع  
أخذ السيد ما في من ذلك والفكين جواز لا حقيقة الفكين الا لا يسوغ له تمكينه من التبرع مطلقا فعاد كروفي غيره كابدل  
عليه قوله في الوكالة ومع ذى من يترع او شر او تناقض ويأجل على ما قلنا اني اقوله لا يجوز للسلم ان يستعير الخ ووافي  
ما باقي في الوكالة وهذا الذى قلنا قبل عليه كلام القمى وانضم عليه في الجواهر وابن الحاجب قصد الاختصار وتبعه المؤلف  
فيصل كلامهم على ذلك نفس الجواهر قال ابو الحسن القمى لا ينبغي للسيد ان يأذن لغيره في التجارة اذا كان غير مأمون فيها  
يتولاه اعلانه يعمل بالرا او نائب في معاملاته او نحو ذلك فان صحه ويرجع وكان يعمل بالرا بالتصدق السيد بالفضل فان كان يحل  
فلا يدخل عليه من اشد اذ في حقه ذلك احسنه التصديق بالبر صرح غير ابي جابر قال مالك في الكتاب لا يرى له ان يستعير  
عنه الضر الى ولا يهره يسع في القرض على الواكاهم الرا وقصده انهم اهل (اقول) وهذا الذى نقله القمى عن مالك هو  
تأثيره في المدونة في مختصر البراءى في باب المأذون واجد فيه ما قاله الشارح من قوله في المدونة تصديق عليه وقوله وبما حل  
اهل الشرك) واما اذا اراد اهل الشر ان يفاضل القمى بقوله فان اذن له فقبرم المسلمين كان الحكم فيسأل في به بالحكم في  
العبد المسلم (قوله ياها القمى الخ) حيث قال ويختص اذا اتجرع اهل دينه فاربأ ويقر في القول بانهم مخاطبون  
بقرع الشريعة بكون الجواهر على ما تقدم اذ ابايع مسلما وعلى القول بانهم غير مخاطبين فيكون السيد متأ في من ذلك

(قوله وعلى مريض) أى او من ينزل منزله بليل فمات قبل ان يلقاه من (قوله خلا فانه انزى) أى فان ظاهر كلام المازنى انه لا بد ان يكون الموت عنه غالباً بحيث يكون موجبا للغير هذا معنى كلامه لكن اقول فى هذا الكلام شئ وذلك لان معنى غالباً أى انه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فانه غالب الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لان المراد ان الموت واقع كـثير فى الانسان بسببه (قوله يخل البدن ٣) من باب دخل وقيل فله من باب تعب ٣٥١ (قائده) وفى ابراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم بخلافه

وفى الحديث موت النعجة رجة للمؤمن (قوله معدى) كذا فى الاصل بفتح الميم وكسر العين وبالدال المهملة ويقال رموى بكسر الميم وفتح الهمزة وبالواو نسبة لهما وهو الصواب لحالها منها لافى المعدية (قوله مع المداومة) فيما يأتى وما بعد يوم غير يخوف (قوله ومنه الحامل الخ) فيكون قول المصنفين وحامل سنة معطوفا على سأل أى تكمل حامل لان المرض هو الحمل الا انه مرض سبكا (قوله) فالاضافة على معنى الادم أى لاعلى معنى فى اصدق ذلك بما اذا كان فى السنة (قوله الا اذا أتت على جميعها) أى بالفت جميعها (قوله أى او قرب لقطع) وحينئذ يرد ان ابن مالك قد قال وهى أى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد سبق معموله وضموا لهم ان

بفروع الشريعة وعدم خطابهم ولا مفهوم لقوله من غير دليل ماسيا فى قوله فى باب الوكالة ومتع ذى من يسع أو شراً أو قضاة وهذه احكام المأذون من العبيد اما غير المأذون فلا يشترى منه وان قل ولا يقل قوله ان اهل اذو الحق يسألهم الاقرنة وما أحمى الكلام على السبب الرابع من أسباب الحجر شرع فى الكلام على الخامس منها وهو المرض الخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما الذى يجبر المرض عقب حجر الرقبة ما به لان كلامهما الطبرافيه والمصنف انه يجب الحجر على مريض نزل به مرض حكم اهل الطب بانه يكفر الموت من مثله كالأمنه التى يذكره فى غير مؤتمره وتداويه ومعاوضه مالية كالطبايا والتبرجات الزائدة على الثالث ليق وارثه والمراد بالكثرة ان لا يتعجب من صدور الموت عنه ولو لم يكن غالباً عنه خلا فانه المازنى وظاهر كلام المؤلف ككلام المازنى وهو ضيف واستزاده من نحو وسبع الضرس والرمم وهو ذلك فانه اذا مات من ذلك نتجبع منه وقوله البامسيبة او بمعنى من (ص) كسل وقولنج وحى قوله فوحامل سنة نحو جوس لقتل او لقطع ان خيف الموت وحاضر صرف لقتال (ش) هذه الاشارة للمرض الخوف الذى يجبر على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السبل بكسر السين المهملة وهو مرض يقتل البدن معه فكانت الروح تسلكه منه قليلا قليلا كما تسلك العافية ومنها الخوف بضم القاف واسكان الواو ونفع الادم وقد تكسر لامه وقد فتح القاف وهو مرض معدى يؤلم بعصره تروح الغائط والزهر ومنها الحمى القوية وهما بان الحالب عن القوة بالحادة وهى ما جاوزت العادة فى الحرارة وتحتاج البدن مع مداومة وأول حى نزلت الى الارض لما حل فوح الاسدى فى السنة فغافه اهلها فسلط الله عليه الحمى ومنها الحامل اذا كملت سنة أشهر ودخلت فى الشهر السابع ولو بيوم واحد فالاضافة وحامل سنة على معنى الادم أى الحامل القسوة لستة وحي لا نسب لها الا اذا أتت على جميعها ويظهر انها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يسئل النساء ومنه ما من حبس لاجل القتل الثابت عليه بينة شرعية او باعتراقه وأما من حبس بمجرد الدعوى ليستراً أمره فلا يجبر عليه ومنه ما من قرب لقطع ثبت عليه فى سرقة وغيرها كذا ورجل واسأل انه يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد الادمى قوله او لقطع اشارة الى أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول او قطع وحينئذ فهو متعلق بقوله معطوفا على ما جرى رأى او قرب لقطع وأما كونه اعادها لجمع الشرط

هذه المسألة كفى يمكن أن يقطع من خيف عليه الموت وقد قالوا انه فى مثل ذلك يؤخر فى خدة الحرو والبرد خشية الموت عليه وأوجب بان المراد ان الخوف ان خوف الموهوم وأما الخوف المعلوم والمطلوب فانه يترك انما اصل لاجله او يكون ذلك ان وقع لما كثرى قطعه حينئذ ويجعل ذلك واجباً ابن أى زيد بان الخوف انما حدث منه وادرك من المزعج ما يدركه حاضر الزحف بتحكمه بكمه وهذا شبه واولى ولو كان القطع خراباً لم ينبغ أن يلتفت الى الخوف عليه وأقيم الحمله بكل حال اذا أخذ حدوده الظل ٣ قول الحمى قوله يخل البدن كان نسخته يخل بدون معه والا فلا نسخ التى بايد ناي يتعمل البدن معه كآراء ابن

(قوله اما ان كان في النظارة) كذا في نسخة (قوله وصف النظارة) يشق هذا وصف الردهم الذين يردون من فتر من المسلمين  
 أو اسلحة المسلمين ومن ذلك وصف النبي (قوله قبل) لا فاة العذر (قوله ملج) بكسر الميم أي في سفينة أو عا حاشيت أحسنه  
 لا في ربح من كبره من مرضه حتى فاقه يظهر وقوله وحى الرابع هي التي تأتي يوما وتقطع يومين وهي بكسر الراء وسكون  
 الياء كذا في الثالث ومرض وذاك وفالج (قائمة) قال الجلال الحلبي في شرح المنهاج الحلبي المطبقة بكسر الباء التي  
 لا تبرح والورد التي تأتي كل يوم والصبى التي تأتي يوما وتقطع يوما والثلاث هي التي تأتي يومين وتقطع يوما وحى الآخرين  
 هي التي تأتي يومين والرابع هي التي تأتي يوما ٣٥٢ وتقطع يومين هي عكس الثالث فليست هذه مخوفة دون المقدمة لان

المحموم بها يأخذ قوته في يوم  
 الاكل والحى الخفيفة ليست  
 مخوفة بمثل والرابع والثالث  
 بالغب والورد بكسر اولها  
 وحى الآخرين هي التي تأتي  
 يومين لعل هذا قد والتقدير  
 وتقطع يومين ثم أقول لثان  
 الشارح أقاد اولان الحى التي  
 بعد وهما من الخوفات مادامت  
 مع كون مرضه بالبلد فيقتضى  
 ان المساعدة لأمع الاعراج  
 ليس مخوفاً ويتقضى ان الورد  
 والثالث وغيره ما ليست مخوفة  
 كالرابع فلا ينبغي ان يشارح أن  
 يقتصر على الثالث ومما يشبه  
 لا خفياً بكسر ورمد ورجع  
 خبر من وحى يوم ربيع الخ (قوله  
 العميق) بالعين المهملة كافي  
 نخسته (قوله في شهر معاوضة  
 في السنة) صادق بان المعاوضة  
 أصلاً كالمدة والصدقة ومافيه

معاوضة الا انه غير ماله كالنكاح  
 المراءى يرضى زوجها وقوله وصل القصاص أي كان يبالغ الجاني في المرض بشئ من الدنيا (تنبيه) كلام النسخي يدل على  
 عدم اطر عليه فينا زاد في الثالث في هذه الامور وواعيتها الموت او زادت عليه بسد التبرع وكلام ابن عرفة يقيده أن غير  
 الخوف اذا أعقبه الموت يصرف مخوفاً (قوله وصل القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو  
 المقاد) فلا يؤخذ بل يتخذ الا تحبب جهل الثالث فباخذ التبرع فان جلى بنفسه فتصدق البعض عاجلاً (قوله فان مات  
 الخ) راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله حتى يقوم في ثلثه بدمونة) أي فيعتبر الثالث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة  
 فاعتبر يوم الفصل (قوله فان ما يله الخ) هو نافذ على كل حال لانه لا رجوع في نفسه بموتها أو وضع لكن ان ماتت بضر عليه  
 وان صغر فتدفع ما تبرع به ولا يصير على الثلث



(قوله ولو عبدا) لأن الغرض من ماله النجس وذلك لعدم سيده واما السقبة فانما كان الكلام لوليه لانها توت فتمتها  
 بخلاف العبد وكونه يعنى نادرا فالتسقية توفى على شئ واحد وهو وتما بخلاف العبد فاحرمانه عنه وموتها (قوله  
 يعنى ان الزوجة الحرة الرشيدة) فان تمكن كذلك فاطبر لولوى دون الثلث والطر الزوج ايضا الثلث ويقدم عند  
 الاختلاف فى الرد الا لاجازة لولوى على الزوج قاله السدرى الميمى (قوله يحجر عليها زوجها ولو عبدا) ظاهر العبارة ان  
 الحاجر هو الزوج واعتز به بعض النسخ بان المناسب ان يقول ويحجر الشرع على الزوجة زوجها الا الرجعية ثم أقول وهذا  
 صريح فى أن الزوجة المطلقة طلاقا رجعيا لا يحجر عليها زوجها وكذلك فى بنى شب مع ان شارحنا قال فى قول المصنف  
 حتى تأتيت أى طالت طلاقا بانفاذها بقضى بان الحاجر على الرجعية فلا يخرج ٢٥٢ الا بالان وقال شب ايضا فى قول

المصنف حتى تأتيت بطلاق بان  
 اورد حتى وانقضت العدة فان  
 كانت العدة قائمة ففى زوجة  
 فقد تناقض كلامهما فالمناسب  
 لما تقدم لهما ان يقولوا حتى  
 تأتيت بطلاق بان اورد حتى  
 والحاصل انك عدلت تناقض  
 كلام شارحنا وشب واما بعد  
 شلحننا وشب فلم يتناقض  
 كلامه اما الشيخ أحمد فقد حل  
 قوله وعلى الزوجة أى من كانت  
 فى العصة والمطلقة طلاقا رجعيا  
 ولم يشكلم فى قوله حتى تأتيت  
 بشئ واما القائل فقد وافق كلامه  
 لانه اذا ولان الرجعية ليست  
 كالزوجة وأقاربه فى قوله حتى  
 تأتيت العموم حيث قال بطلاق  
 بان اورد حتى فان قلت قد عرفت

لانه معروف منه فى مرضه واما انتهى الكلام على السبب الخامس اعقبه بالكلام  
 على السادس وهو حجر الزوجة لثلاثه ما فى اختصاص الطرفين بما زاد على الثلث  
 من أنواع التبرعات وان الطرفين ما فى الخيرة قال (ص) وعلى الزوجتين زوجها ولو  
 عبدا فى تبرع زادهى ثلثها وان بكفالة (ش) يعنى ان الزوجة الحرة الرشيدة التى  
 الاعمه لا الرجعية يحجر عليها زوجها ولو عبدا فى تبرع زادهى ثلثها وكذا فى الكفالة  
 بزادهى ثلثها وسواء مكنت بغير او معصر عند ابن القاسم الا أن تتكفل زوجها فان  
 قالت أكرهنى لم تصدق واذا كان الزوج فيها الكلام لوليه واستقر بقوله فى تبرع من  
 الواجبات عليها من نفقة ابويها فلا يحجر عليها فيها كالتبرع بالثلث فاقول ولو قدمت  
 الضرر عند ابن القاسم وأصح ولو ثلث عدلا لثلاثه عند ابن القاسم خلافا لعبد المالك  
 وفهم من قوله لزوجة أنه لا يحجر عليها إلا بها وبغيره وبعبارة وسواء كانت الكفالة بالمال  
 او بالوجه لانهم من قبيل العصبية ولا تنفذ الى الخروج والزوج يضره بذلك وقد  
 تحبس واما كفالته الزوجية فلا تمنعها ولا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتى فى  
 باب الضمان ان ضلعت الزوجية كضمان الجنبى وعليه فهو يحجرها عن كفالته  
 وهذا فى كفالة المال واما الوجه والطلب فله منعهما منهما جامعا (ص) وفى اقراءنها  
 قولان (ش) يعنى ان الزوجة اذا أقرضت من ماله ما زاد على ثلثها فليس لزوجها الحرا  
 العبد ان يحجر عليها أو ليس فله فله قولان وجه الاول ان فى اقراءنها مطالبة وزوجها

٥٥ شى. شاذل فما الذى يرجع اليه ويعول عليه فى ذلك كله قلت ما وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال  
 فى حائضه لا يجوز زواجه طاعة الا بان زوجها ونظيره الشهول ان كانت فى العصة والمطلقة طلاقا رجعيا لان معها ما يدم  
 واقول لا يصنف الرجعية كالزوجة الخ (قوله الا أن تتكفل زوجها) أى لا رد فضا زادهى الثلث لانه لا يحجر على نفسه  
 بنفسه (قوله ولو قدمت الضرر) وما قبله يرد الثلث ان قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) وما قبله  
 لا رد هاهنا كقوله لا يزمن الثلث تحت كان المكفل مونبرا (قوله لولاهم انزوى الخ) هذه الامة تقتضى المتع ولولوى  
 الثلث فى تناسب الوجه على العقد المشاره فى آخر العبارة (قوله واما كفالته الزوجية) أى بحيث يكون مضمونا فى الزاد على  
 الثلث (قوله وسيأتى) أى لكن سيأتى يحجرها عن كفالته لولوى الثلث (قوله واما الوجه والطلب) لا يفتى ان هذا التعميم  
 يثنى قوله ولا وسواء كانت الكفالة بالمال او الوجه ولكن العقد ما اقتضاه كلامه هنا كأقاربه حتى يتم (قوله مطلقا)  
 زوجا أو غيره الثلث اودونه (قوله وفى اقراءنها قولان) الاول وجه ان يقال ان كان المقتضى من ماله معلوما لامة وأداه الموقوف  
 فليس له المتع لان له الخروج والرد والطلب منتقمة وان كان مضمونا من اهل القدر فله المتع وهو توجيه ظاهر لمن أفتى  
 (قوله وفى اقراءنها الخ) واما دفعها لما اقراءها فليس فيه القول لانها من القارة

(قوله وقرضها) معطوف على قوله ان في افراضها وكأنه قال وجهه الاول ان قرضها كهي من تخبث انه معروف فهذا القول الاول يعال بالوجهين (قوله يان) اي ماض لانه لا يجوز له الابتداء كما سيظهر من شيخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) وذلك لاشارة قنابطة التبرع فدعواها التلوه لا يساق ذلك فقبلت لانها المحققة بخلاف ما اذا قلنا سيطلق التبرع فدعواها الثلث المتعاضى ٣٥٤ لقصة مناف لذلك فلم تقبل فان قلت الناعدة ان القول قول مدعى الحصة

فالمطوب ان الريال لما كانوا قوامين على التماسه قد دعوا لهم (قوله مضى الخ) القرض فيها وبين قوله ولان ردت ان الفعل وقع فيه عن لا يمتد بقوله لغيره واسفهة بخلاف الزوجة قائم مائة تكون بصفة الرشد ومثاله في الفرق المذكور العبد المشار اليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى يطلاق) أي يطلاق قبل بل مائة مائة اورد جي وانقضت العدة فان كانت العدة ناقصة فهي زوجة وقوله او مات أحدهما لو قال أومات لكنني لم استول موت الزوج في قوله تأيت (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازی في تعليقه على الردة ابطال متبع العبد والسفيه برد ماله ومن يليه ووافق رد الزجر واختلاف في الزوج والقاضي كبذل الف الحاصل ان المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته ما كنتم الثلث هل هو رد ابقا اورد ابطال ويبقى على ذلك اذ بقي سيدها ما وقع فيه الردم الزوج حتى تأيت فعلى انه رد ابقا بالزها يقيد امضاءه وعلى مثاله لا يانها ذلك وقوله والقاضي كبذل الف أي ان القاضي اذا تعذر الردم ذكر فانه يقوم مقامه في الردو يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رد رد ابقا وتارة رد ابطال وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان ما دونها في العبارة أم لا (قوله ان تبرعت زائد) ولا ينافي هذا ما قد من انه انما له اظهر عليها تبرع فادعى ثلثها لان رد الجميع معاملة لها بانقض قصدها ولانها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس لرد ما ادعى ثلثها) أي بل يرد السكل ويحيز السكل كما افاده الشيخ أحمد

يضرر بدينه او غيرها كما أنها في البسالة متماوية وقرضها كهي من تخبث انه معروف ووجه الثاني ان قرضها كهيها لاخذها عوضه وهو جازاؤها فقوله اقرضها أي دفعها المال قرضا لا قرضا واقرض الرض من مضاعفها كالزوجة كاذ كره بعض باظ يذني (ص) وهو جازي حتى يرد (ش) الضعيف وهو يرجع لما ادعى الثلث يعني أن تبرع المرأة ان تدعي ثلثها جازا أي ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاقه على المشهور وقيل مردود حتى يجزيه وغر الخ لاف لولا اشتاقت معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسوا من خرج من يدها لا ومن غرعه انشارة الخراف بيه التفرع بقوله (ض) فحصى ان لم يعلم به حتى تأيت أومات أحدهما (ش) يعني ان جميع ما تبرعت به الزوجة يعطى حيث لم يعلم الزوج تبرعها أو علم به ولم يقض بردها امضاء حتى طلق طلاقا بائنا أومات أسد الزوجين ولا مقال في حياته ولا لورثته بعد موته وقوله ان لم يعلم والى ان علم وسكت ورد الزوج رد ابقا على مذهب الكتاب ورد ابطال عند أشهب وامارو الغرما انه ورد ابقا بانفاق ورد والى لانعا لم يحجروا مردا ابطال بانفاق أيضا (ص) كعتق العبد (ش) هو من اضافة المصدر الى فاعله والتشبيه في المضى والمعنى ان العبد اذا اعتق عبد نفسه ولم يعلم سيده بعقده حتى اعتقه هو ولم يستثن ماله صح عقده ومضى وليس للسيد رد وهذا صريح في أن افعال العبد على الاجازة حتى يرد لها السيد ويحتمل أن يكون من اضافته الى مقعوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد ان تبرع بشيرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده او علم فلم يقض فيه برده ولا اجازة حتى اعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منه فان تبرعته قضى (ص) ووفاء الدين (ش) يعني أن المدين اذا تبرع بشيرعات من عتق ونحوه ولم يرد لها الغرما او ردوها وبقت سيده حتى اوفاهم دينهم فان اغضاه ما ضبة فهو مصدر مضاف لمقعوله (ص) وله رد الجميع ان تبرعت زائد (ش) يعني أن الزوجة اذا تبرعت بمنزاد على ثلثها فلو زوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسير تأي وله امضاء الجميع وله رد ما ادعى الثلث فقط اذ انقضى الاق العتق فليس لرد ما ادعى ثلثها تلا يعنى المال بعض عبيد من غير استسكانه واقر قوله وله رد الجميع مع قول الخوارج في دعوى الاب اعارة ابنته بعد الاستسكان فان صدقته الابنة ففي ثلثها فانه

ابطال ويبقى على ذلك اذ بقي سيدها ما وقع فيه الردم الزوج حتى تأيت فعلى انه رد ابقا بالزها يقيد امضاءه وعلى مثاله لا يانها ذلك وقوله والقاضي كبذل الف أي ان القاضي اذا تعذر الردم ذكر فانه يقوم مقامه في الردو يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رد رد ابقا وتارة رد ابطال وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان ما دونها في العبارة أم لا (قوله ان تبرعت زائد) ولا ينافي هذا ما قد من انه انما له اظهر عليها تبرع فادعى ثلثها لان رد الجميع معاملة لها بانقض قصدها ولانها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس لرد ما ادعى ثلثها) أي بل يرد السكل ويحيز السكل كما افاده الشيخ أحمد

يفسد أنه ليس الزوج كلام في الثلث الآن يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده  
والفرق بين المرأة والمرءى إذا تبرع بها ثلثه فليس لو رثته أن يردوا الجميع بل ما زاد  
على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء واستدواء ما بطل بخلافه (ص) وليس لها  
تبرع بعد الثلث لأن يبعد (س) يعني أن المرأة إذا تبرعت بثلثها فإنه يعضى ولا مقل  
(زوجها ولو قصفت بذلك المهر فإن تبرعت بعد ذلك بشئ فانتظر أن بعد

ثاينين العطينين كسنة على قول ابن سهل أو ستة

أشهر على قول أصبغ وابن عرفة فإن

ذلك جائز وإن قرب ثاينين

العطينين فإن ذلك

غير جائز

م

(ثم الجزء الخامس ونيل به الجزء السادس أوله ولما أنهى الكلام على  
ما أورد من أسباب الطهر شرع في الكلام على ثبوت مسائل الصلح الخ)

(قوله إذا تبرع بثلثه) أي  
أوصى بثلثه والمرأة الرشيدة  
المتزوجة أن تبرع بجميع ما لها  
لزوجها ولا إحصاءة أضاعها في  
ذلك لا حد (قوله يعني أن المرأة  
إذا تبرعت بثلثها) أي الرشيدة  
(قوله كسنة) وهو قول ابن  
سهل قيل وهو الرابع وقال  
اللقائي الرابع أن حد البعد ستة  
أشهر (تكميل) هـ بقى على  
المؤلف من الأسباب العامة  
الردة فإن في الشامل والردة فلا  
ينفذ تصرف من تدبر عليه  
وموته عما يملكه وما يرجع إليه  
كأنه ويستهقط عنه ما حدث من  
دين إن قتل وإن تاب إليه انظر  
الشامل









